

سَامِعًا لِعَالَمِ الْأَصْلَاحِ  
عَلَّوْهُمُ الْإِسْلَامِ

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
كلية اللغة العربية  
قسم اللغويات

دار الفجر للنشر

المدينة المنورة  
دار الفجر للنشر

# القِلَادَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ فِي شَرْحِ الدُّرَّةِ الْبَهِيَّةِ نَظْمَ الْأَجْرُومِيَّةِ

للشيخ : أحمد ابن الشيخ حجازي الفشني

المتوفى بعد شهر صفر سنة ٩٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل الشهادة العالمية ( الماجستير )

إعداد الطالب

بدر بن محمد بن عباد الجابري

بإشراف

الأستاذ الدكتور : عبد العظيم فتحي خليل الشاعر

للعام الجامعي ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً؛ وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً .

وبعد :

فإنَّ علم النَّحو من علوم العربيَّة بالمقام الأسنى، والمنزلة العليا؛ إذ به يستقيم اللسان، فيتجنب القارئ لكلام البارئ معرَّة اللحن والخطأ، وإحالة المعنى وفساده، وكذا ينأى عن سوء فهم حديث المصطفى ﷺ، وينجو من العثار في الكلام، ويسلم من العيب والقدح الملازمين لمن لا يحسنه .

ولمَّا كان بهذه المنزلة أحببت أن تكون دراستي العليا في هذا التخصص من تخصصات العربيَّة .

وعند البحث عن موضوع أتقدّم به في رسالة علمية لمرحلة العالمية ( الماجستير ) وقفت - بعد بحث متأن، وتتبع للمخطوط والمطبوع من الكتب التراثية - على مخطوط بعنوان :

« القلادة الجوهريّة في شرح الدُرّة البهية نظم الأجرؤميّة »

لأحمد بن الشيخ حجازي الفشني من علماء القرن العاشر الهجري؛ فتردّدت في اختياره؛ لما كان في النسخة التي وقفت عليها من تمزق أصاب لوحة العنوان منها، ولما في الكتاب من نقول غريبة لم أقف عليها في المصادر المتداولة، وآراء لم تُشتهر بين دارسي النَّحو العربيّ، ولكنَّ شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور : عليّ بن سلطان الحكمي - حفظه الله - هوّن من هذه المصاعب، وأفادني أنّ الباحث الجادّ

يستطيع - بعد توفيق الله - تجاوز العقبات، وأنّ الكتاب يتناسب مع المرحلة التي أدرسها الآن؛ فاقنعت برأيه .

وقد تقدّمت لتسجيل هذا الكتاب لأسباب منها :

١ - أنّ الكتاب يشرح نظماً شهيراً لمقدمة نحويّة ذاع صيتها، وانتشرت، وتداولتها الأجيال، وهذا النظم هو الدّرة البهيّة ليحيى شرف الدين العمريّطي، وأمّا المقدمة فهي المقدمة الآجروميّة لابن آجرّوم .

٢ - الرّغبة في الكشف عن مؤلّف هذا الكتاب، وتسليط الضّوء عليه، ودراسته إنصافاً لعلماء القرن العاشر .

٣ - المساهمة في نشر التّراث الإسلاميّ محقّقاً تحقيقاً علميّاً، وموثّقاً توثيقاً دقيقاً .

٤ - تميّز هذا الشّرح بما احتواه من نقول وآراء ومعلومات قلّ أن توجد في غيره، إن لم تكن غير موجودة .

بالإضافة إلى ما تميّز به الشّرح من مميّزاتٍ أخرى، منها :

١ - أنّه أقدم شروح النظم، وأقربها إلى عصر الناظم .

٢ - طريقة عرضه الجذّابة .

٣ - سهولة الإفادة منه .

وهذه الأسباب أهمّ الدّوافع التي جعلتني أتّجه لتحقيق هذا الكتاب؛ فكانت هذه الرّسالة بعنوان :

« القلادة الجوهريّة في شرح الدّرة البهيّة نظم الآجرّوميّة

دراسة وتحقيق »



وقد اقتضت طبيعة هذه الرسالة أن تتكوّن من مقدّمة، وقسمين رئيسين هما :

❖ **القسم الأوّل** : قسم الدّراسة .

❖ **القسم الثّاني** : قسم التّحقيق .

أمّا **المقدّمة** فتشتمل على : سبب اختياري للموضوع، وخطة بحثي فيه دراسةً وتحقيقاً .

❖ وأما **القسم الأوّل** : قسم الدّراسة؛ ففيه بابان على النّحو التّالي :

❖ **الباب الأوّل** : ابن أجروم والعمريطيّ .

ويشتمل على **فصلين** :

❖ **الفصل الأوّل** : ابن أجروم ومقدّمته « الآجرومية » .

وفيه أربعة مباحث :

○ **المبحث الأوّل** : التعريف بـ « ابن أجروم » .

○ **المبحث الثّاني** : التعريف بـ « المقدّمة الآجرومية » .

○ **المبحث الثّالث** : أشهر شروحيها .

○ **المبحث الرّابع** : أشهر منظوماتها .

❖ **الفصل الثّاني** : العمريطيّ ومنظومته « الدّرة البهيّة » .

وفيه ثلاثة مباحث :

○ **المبحث الأوّل** : التعريف بـ « العمريطيّ » .

○ المبحث الثاني : التعريف بمنظومته « الدُّرَّة البهيَّة » .

○ المبحث الثالث : أشهر شروحاتها .

✽ الباب الثاني : الفَشْنِيُّ وكتابه « القلادة الجوهريَّة » .

ويشتمل على ثلاثة فصول :

✽ الفصل الأوَّل : الفَشْنِيُّ حياته وآثاره .

وفيه مبحثان :

○ المبحث الأوَّل : حياة الفَشْنِيِّ .

○ المبحث الثاني : آثاره .

✽ الفصل الثاني : كتاب « القلادة الجوهريَّة » .

وفيه سبعة مباحث :

○ المبحث الأوَّل : توثيق نسبته إلى مؤلفه .

○ المبحث الثاني : عرض مادّته .

○ المبحث الثالث : منهج المؤلّف فيه .

○ المبحث الرابع : مصادره .

○ المبحث الخامس : شواهد .

○ المبحث السادس : شخصيَّة مؤلّفه العلميَّة من خلاله .

○ المبحث السابع : تقويم الكتاب .

✽ الفصل الثالث : موازنة بين « القلادة الجوهريَّة » للفَشْنِيِّ

و« غُرر الدُّرر الوسيطية شرح المنظومة العمريطية » لابن عنقاء الحسيني .

✽ **القسم الثاني :** قسم التحقيق .

ويشتمل على ما يلي :

✽ **أولاً :** مقدمة التحقيق، وفيها : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وبيان منهجي فيه، وعرض نماذج من النسخ المخطوطة .

✽ **ثانياً :** النسخ الملقح .

✽ يلي ذلك الفهارس الفنية، وتتكون من :

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

٣ - فهرس أقوال العرب وأمثالها .

٤ - فهرس الأبيات وأنصافها .

٥ - فهرس الأعلام .

٦ - فهرس القبائل والطوائف .

٧ - فهرس الكتب الواردة في المتن .

٨ - فهرس المصادر والمراجع .

٩ - فهرس الموضوعات الإجمالية .

١٠ - فهرس الموضوعات التفصيلية .

١١ - فهرس الفهارس .



## شكر وتقدير

أما وقد انتهى هذا البحث واستوى على سوقه فإنني أتوجه بالشكر لله عز وجل الذي منّ بكرمه عليّ فأتممت هذا البحث على هذا الوجه؛ فله الحمد، وله الشكر .

ثم أتوجه بالشكر الجزيل للجامعة الإسلامية التي هيأت لي ولزملائي فرصة مواصلة الدراسات العليا في رحاب المدينة النبوية، وأخص بالشكر معالي فضيلة مدير الجامعة الدكتور : صالح بن عبد الله العبود، وفضيلة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الأستاذ الدكتور : محمد بن حمود الوائلي - حفظهما الله، وأجزل لهما المثوبة - .

وأتوجه بالشكر الجزيل لمشرفي وشيخي الذي شرفت بإشرافه على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور : عبد العظيم فتحي خليل الشاعر - حفظه الله -؛ فما فتى يرشدني ويهديني خلاصة علمه، والذي تعلمت علي يديه الشيء الكثير؛ فقد فتح لي - ولزملائي - قلبه قبل بيته ومكتبته؛ فنهلنا من معين علمه وخلقه، فاكسبنا منه تواضع العلماء، وأدب الحوار، والتثبت قبل القول، والتريث قبل التخطئة، واحترام العلماء والتماس العذر لهم .

وقد كان - ولا زال - غير متبرّم بكثرة السؤال، وكثرة الاتصال واللقاء به ليلاً ونهاراً؛ فجزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء، وأوفاه، وأمتع به .

كما أشكر الأستاذ الدكتور : محمد فايد هيكّل الذي تفضّل مشكوراً بإحضار مصوِّرة لنسخة المكتبة الأزهرية خدمةً لطالب العلم دون مقابل؛ فجزاه الله خيراً عن هذا وعمّا قدّم لي ولزملائي في السنة المنهجية .

كما أشكر أساتيذي الأفاضل في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية، وعلى رأسهم شيعي الفاضل الأستاذ الدكتور : علي بن سلطان الحكمي .

كما أشكر عمادة الكلية ممثلة في عميدها ووكيلها على ما لمسه الباحث منهم من اهتمام، وأشكر عددًا من الأستاذة الأفاضل الذين مدّوا لي يد العون إبان فترة السنة المنهجية؛ فجادوا بعددٍ من العنوانات التي تصلح أطروحاتٍ علمية، منهم : الدكتور : إبراهيم البعيمي الذي عرض عليّ موضوعاً جمع فيه ما يزيد على مائة بطاقةٍ طيبةً بذلك نفسه، والدكتور : أحمد الخراط الذي زوّد الباحث دونما معرفةٍ سابقةٍ بعددٍ من الموضوعات، ومنهم الدكتور : عائض العمري، وغيرهم .

والشكر موصولٌ لزملائي الكرام في قسم اللغويات، وعلى رأسهم الدكتور : حسّان بن عبد الله الغنيمان الذي تفضّل مشكوراً بإهدائي نسخةً من رسالتي لمرحلي الماجستير والدكتوراه، وكذا الأخوين الفاضلين : عناية الله بن فقير الله البلوشي، وعبد الله الشنقيطي اللذين تفضّلا بإهدائي نسخةً من رسالتهما لمرحلة الماجستير، كما أشكر زميلي الفاضل الأخ : سلطان بن عواض العوفي، وعددًا من الإخوة على ما جادوا به حين ضنّت المكتبات .

كما أتوجّه بالشكر للدكتور : أحمد بن عبد الله الغنيمان؛ الذي قرأت عليه مسائل العقيدة في هذا الكتاب .

كما أتوجّه بالشكر لفضيلة الدكتور : ترحيب بن ربيعان الدوسريّ عميد عمادة خدمة المجتمع بالجامعة الإسلامية على اهتمامه بالبحث والباحث، وتذليله كثيرًا من الصعوبات .

وأشكر أمناء ومديري المكتبات الذين تعاونوا معي أخصّ منهم بالذكر الأخ : عبد الصّمد جان - أمين مكتبة شيخ الإسلام عارف

حكمة الله -، والأخ : أحمد القحطاني - أمين المكتبة المحمودية -،  
والدكتور : عبد الرحمن المزيني مدير مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة،  
والأخوين : سعد الجهني، وزكريا المهناوي من مكتبة الحرم، ومدير قسم  
المخطوطات بمكتبة الحرم النبوي الشيخ : محمد الصّانع، والأخ :  
منصور الصّاعدي أمين مكتبة كلية اللغة العربية، وأمناء المكتبة المركزية  
وقسم المخطوطات بالجامعة .

كما أشكر أسرتي الكريمة على تفهمها وتقديرها لظروف البحث،  
ومدّ يدِ العون عند الحاجة .

والشُّكر لكلّ من مدّ يدِ العون عند الحاجة إليه في المدينة المنورة أو  
مكة المكرمة أو الرياض من الأقارب والأصدقاء ممّن لم أذكره .

كما أشكر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،  
ومكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض والقائمين عليهما .

ولا أنس أن أشكر الأستاذين الكريمين اللذين سيتفضّلان بقراءة هذه  
الرّسالة، وتقويم ما اعوجّ من أودها .

وأحبّ أن أشير هنا إلى أنّ ما سيجده القارئ مُسَطَّرًا في الدّراسة  
والتحقيق لم يواتني صفوًا رهوًا، ولم أظفر به إلّا بعد بحثٍ وتنقيبٍ  
شديدين؛ فكثيرٌ من نقاط دراسة ابن أجروم ومقدّمته، كنت أوّل من  
تنبّه إليه ممّا فات دارسيه، وأمّا النّاظم والشارح بالأخصّ فلم يقف  
جذب المصادر، وقلّة ما قالت عنهما عائقًا دون تسليط الأضواء  
عليهما، وسيرى القارئ مصداق ذلك .

أمّا التحقيق فسيرى القارئ مدى حرصي على توثيق المعلومة،  
والثّبت منها، وهو المنهج الذي سار عليه المحقّقون الإشبّات ، وقد  
حاولت جهدي أن أسير عليه ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وكم استنفد



ذلك منى من وقتٍ وجهدٍ .

هذا ولم آل جهداً في هذا البحث في أن يخرج في أبهى حلّة طباعةً وتخریجاً وتوثيقاً، وسيرى القارئ مقدار الجهد الذي بذلته في هذه الجوانب، ولا أقول : إنني وصلت الغاية، ولكن أقول : إنني حاولت، وقد بقي في القوس منزعج، ولكن هذا ما أسعف به الوقت، ولو لم ألزم نفسي بذلك المنهج لخرجت الرسالة في أسرع من هذا الوقت الذي استغرقه إعدادها، ولكن بالرغم من كلّ هذا لا أدعي الكمال؛ فما كان من صوابٍ فتوفيقٍ من الله، وما كان من خلافه فالعصمة لله وحده، وحسبي أنني اجتهدت، وفوق كلّ ذي علمٍ عليمٌ .

**وختاماً :** أسأل الله العليّ العظيم أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يغفر لي، ولمن استفدت منه ولمن قرأه واستفاد منه، إنه وليّ ذلك، والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى على نبيّنا محمّد، وآله، وصحبه، وسلّم .

### الباحث

**بدر بن محمد بن عبّاد الجابريّ**

تحريراً في ليلة ٢٣/١٠/١٤٢٠هـ

بالمدينة المنورة



القسم الأول :  
قسم الدراسة

وفيه بابان :

الباب الأول :

ابن أجروم والعمريني .

الباب الثاني :

الفشني وكتابه « القلادة الجوهريّة » .

الباب الأول :  
ابن أجروم والعمريني .

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول :  
ابن أجروم ومقدمته « الأجرومية » .

الفصل الثاني :  
العمريني ومنظومته « الدرة البهية » .

## الفصل الأول :

ابن أجروم ومقدمته « الأجرومية » .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول :

التعريف بـ « ابن أجروم » .

المبحث الثاني :

التعريف بـ « المقدمة الأجرومية » .

المبحث الثالث :

أشهر شروحاتها .

المبحث الرابع :

أشهر منظوماتها .

## المبحث الأول :

## التعريف بـ « ابن أجروم » \*

## نسبته :

هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي، أبو عبد الله، المعروف بـ "ابن أجروم" <sup>(١)</sup> - بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة <sup>(٢)</sup> -، وقيل : بفتح الجيم <sup>(٣)</sup>، والأول أشهر، وفي بعض المصادر يعرف بـ "أكروم" <sup>(٤)</sup>.

ونسبته إلى صنهاجة - بثلاث الصاد المهملة <sup>(٥)</sup> - بطن من البربر

\* ينظر في ترجمته : نثر الجمان ص ٤١٧ (استطراداً)، الضوء اللامع ٨٢/٩، بغية الوعاة ٢٣٨/١-٢٣٩، جذوة الاقتباس ص ١٣٧، درة الحجال ١٠٩/٢، كشف الظنون ١٧٩٦/٢، شذرات الذهب ٦٢/٦، هدية العارفين ١٤٥/٢، سلوة الأنفاس ١١٢/٢-١١٤، شجرة النور الزكية ص ٢١٧، دائرة المعارف الإسلامية ٨٤/١-٨٧، معجم المطبوعات ٢٥/١-٢٦، نشأة النحو ص ٢٠٤، تاريخ الأدب العربي "بروكلمان" ٤١٣/١٢، الأعلام ٣٦/٧، معجم المؤلفين ٢١٥/١١، تاريخ الأدب العربي "فروخ" ٣٩٣/٦، النبوغ المغربي ٢٠٦/١ و ٢٢٠، أضواء على حياة ابن أجروم ومقدمته النحوية - مقال للأستاذ : عبد الله كنون في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٣٣/٦٠-٢٣٤ (والإحالة إليه في الحواشي بـ "أضواء" اختصاراً) -، شروح المقدمة الأجرومية، وبخاصة شرح الحلاوي (رسالة) ٦/١-٩ "قسم الدراسة"، ونور السجية (رسالة) ص ١٠-١١ "قسم الدراسة".

وجُلَّ هذه المصادر لا تعدو ترجمته فيها بضعة أسطر، وأوفاهها هو "أضواء".

(١) تنظر المصادر السابقة .

(٢) بغية الوعاة ٢٣٨/١، القلادة الجوهريّة ص ٢٥٨، وغيرها .

(٣) ينظر : الكواكب الدرية ٢٥/١ .

(٤) بغية الوعاة ٢٣٨/١ نقلاً عن ابن مکتوم .

(٥) ينظر : تاج العروس ٦٤/٦ (صنهاج)، واقتصر كلُّ من ابن الأثير في اللباب



يقطنون بلاد المغرب والصحراء، وقيل : إنهم من حمير، وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.  
وآجُرُوم الواردة في شهرته كلمة بربرية معناها - كما في أكثر المصادر - الفقير الصوفي، وفي بعضها الفقير<sup>(٢)</sup>، ويذكر ابن عنقاء<sup>(٣)</sup> أنه  
كثّر حذف همزته، ويعقب على ذلك بقوله : « فلا أدري أهى لغة فيه  
أم هو من تلعب الناس »<sup>(٤)</sup>، ويعقب على ما ذكر من معنى "آجُرُوم"،  
وحذف همزته بقوله : « ولم أجد البرابرة يعرفون ذلك، ولا حذف  
همزته »<sup>(٥)</sup>، ولعل من سألهم لم يكونوا يعرفون معناه .

ويذكر الأستاذ : عبد الله كنون<sup>(٥)</sup> أن "آجُرُوم" معناها الفقير الصوفي  
كما ذكر جميع من ترجم له أو كتب على مقدمته، « ولا زال الشراح  
يستعملونها بهذا المعنى أو ما يقرب منه لكن بلفظ "أكرام"، وعلى كل

⇨

(٢/٢٤٩)، وابن خلكان في وفيات الأعيان (١/٢٦٦) على ذكر الضم والكسر، وأما  
الفتح فقد نقله الزبيدي عن شيخه الفاسي، وقال : إنه الأشهر في القبيلة في زمنه .  
وصنهاجة في اللغة بمعنى العريق في العبودية . ينظر : التكملة والذيل والصلة  
١/٤٥٨، القاموس المحيط ١/٣٠٤ (صنهج) .

(١) ينظر في نسبة "صنهاجة" وبنطونها : جمهرة أنساب العرب ص ٤٩٥ و ٤٩٨ و ٥٠١،  
نهاية الأرب ص ٣١٧، دائرة المعارف الإسلامية ١٤/٣٥٩ .

(٢) هدية العارفين ٢/١٤٥، بروكلمان ١٢/٤١٣ .

(٣) هو : محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي، أديب، نحوي، فقيه، كان شيخ الشافعية  
في اليمن، له مصنفات منها : غرر الدرر (خ)، توفي سنة ١٠٥٤ هـ .  
ينظر : الأعلام ٦/١١٢ .

(٤) غرر الدرر ل ٩ ب .

(٥) هو : عبد الله كنون الحسيني، العالم العلامة، رئيس رابطة علماء المغرب، حاز عضوية  
المجامع اللغوية، وأحد أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، له العديد من  
المقالات والمؤلفات، منها : النبوغ المغربي (ط)، توفي سنة ١٤٠٩ هـ .  
ينظر : تنمة الأعلام ١/٣٣٥ .

حال فهي لقب تشريفٍ عندهم، وتقوم مقام السيّد بالعربيّة، ويُقال :  
 إنّ جدّه داود هو أوّل من عُرف بها<sup>(١)</sup>.  
 أمّا والده محمّد فقد وُصف بأنّه « كان فقيهاً، فريضاً، صالحاً،  
 ورعاً »<sup>(٢)</sup>.

### ولادته :

ولد أبو عبد الله في مدينة فاس عام ٦٧٢ هـ بإجماع مترجميه<sup>(٣)</sup>، أمّا  
 ما ورد في كشف الظنون<sup>(٤)</sup> من أنّ ولادته في عام ٦٨٢ هـ فلعله تحريفٌ.

ويرتبط تاريخ ولادة ابن أجروم بتاريخ وفاة علم من أعلام النحو<sup>(٥)</sup>؛  
 وهو ابن مالك<sup>(٦)</sup>، ولذا قيل : « توفي نحويٌّ وولد نحويٌّ »<sup>(٧)</sup>.  
 وكانت ولادة ابن أجروم في فاس بعدّة الأندلس منها<sup>(٨)</sup>، والذي  
 يظهر أنّ أسرته استوطنت فاس؛ فقد ذكر الكتّاني<sup>(٩)</sup> أنّ « صنهاجة من

(١) أضواء ص ٢٣٣، وينظر في الجملة الأخيرة : دائرة المعارف الإسلامية ٨٤/١ .

(٢) نثر الجمان ص ٤١٧ .

(٣) تنظر المصادر في ثبت ترجمته .

(٤) ١٧٩٦/٢ .

(٥) لعلّ أوّل من أشار إلى هذا هو ابن القاضي في درّة الحجال ١٠٩/٢، وجذوة الاقتباس  
 ص ١٣٨ .

(٦) تنظر ترجمته في : الحاشية (٧) ص ٢٩٤ من هذه الرّسالة (قسم التحقيق) .

(٧) أضواء ص ٢٣٣ بلا عزو .

(٨) جذوة الاقتباس ص ١٣٨، وعنه : سلوة الأنفاس ١١٤/٢، وغيره من المصادر  
 والمراجع .

(٩) هو : محمّد بن جعفر بن إدريس الكتّاني الحسنيّ الفاسيّ، أبو عبد الله، مؤرّخٌ،  
 محدّثٌ، مكثّرٌ من التصنيف له نحو ٦٠ كتاباً، منها : سلوة الأنفاس (ط)، نظم المتناثر  
 في الحديث المتواتر (ط)، توفي سنة ١٣٤٥ هـ . ينظر : الأعلام ٧٢/٦ .

عمل مدينة صفروا»<sup>(١)</sup>.

### حياته، ومكانته، والثناء عليه :

لم تفصح المصادر عن حياة ابن أجروم ونشأته، وغاية ما تُمدّنا به هو ما يمكن جعله في مكانته حيث تذكر أنه « كان من مؤدّبي أهل مدينة فاس »<sup>(٢)</sup>، وأنه مقيم بها<sup>(٣)</sup>.

وسأورد بعض النصوص التي قيلت في الثناء على ابن أجروم، وبيان منزلته؛ فمما قيل فيه :

١ - « كان فقيهاً، متفنناً، أستاذاً، نحويّاً، لغويّاً، مقرئاً، شاعراً، بصيراً بالقراءات، ولم يكن في أهل فاس في وقته أعرف منه بالنحو »<sup>(٤)</sup>.

٢ - « نحويٌّ، مقرئٌ، وله معلوماتٌ من فرائض، وحسابٍ، وأدبٍ بارعٍ، وله مصنّفاتٌ، وأراجيز في القراءات، وغيرها، وهو مقيمٌ بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات »<sup>(٥)</sup>.

٣ - « كان فقيهاً، أستاذاً، مقرئاً، محدّقاً، مجوّداً، حسابيّاً، فرضيّاً، إماماً شهيراً، وعارفاً كبيراً، فريد دهره، ونُخبة أهل عصره، منسوباً إلى البركة، والخير، والنجاح، والصّلاح »<sup>(٦)</sup>.

وغير ذلك من النصوص<sup>(٧)</sup>، والأوصاف التي أُطلّقت عليه، ومن

(١) سلوة الأنفاس ١١٢/٢، وكتب في دائرة المعارف (٨٤/١) صفروي، وفي أضواء (ص ٢٣٣) صفرو، ولعلّ الألف ساقطة، وكتابتها بالياء أصحّ إملأئياً.

(٢) جذوة الاقتباس ص ١٣٨.

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٢٣٩/١ نقلاً عن ابن مكتوم.

(٤) نثر الجمان ص ٤١٨.

(٥) بغية الوعاة ٢٣٨-٢٣٩/١ نقلاً عن ابن مكتوم.

(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢.

(٧) ينظر : شذرات الذهب ٦٢/٦، دائرة المعارف الإسلامية ٨٤-٨٥.



ذلك وصف العمريطي<sup>(١)</sup> له في الدُرَّة البهيَّة<sup>(٢)</sup> بـ « الخبر » .  
ومن هذه النصوص يتبين أنَّ ابن أجروم بلغ مرتبةً عاليةً، ولم يكن  
ليتسنى له بلوغ هذه المرتبة إلا بعد اطلاع وقراءةٍ لكثيرٍ من المصنَّفات<sup>(٣)</sup>  
على عددٍ من الشُّيوخ<sup>(٤)</sup>، على أنَّ هذه المكانة والمنزلة لا يقدح فيها ما  
روى المقرئ<sup>(٥)</sup> في نفح الطَّيب<sup>(٦)</sup> عن إبراهيم بن حكم السَّلوي<sup>(٧)</sup> من  
قوله : « كان أوَّل اتِّصالي بالأستاذ أبي عبد الله بن أجروم أني دخلت  
عليه - وقد حفظت بعض كتاب المفصَّل - فوجدت الطلبة يُعربون بين  
يديه هذا البيت :

عَهْدِي بِهِ الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ  
وقد عَمِيَ عليهم خبر "عهدي" فقلت له : قد سدَّت الحال - وهي  
الجملة بعده - مسدّه ... إلخ » . هذه الحادثة لا تقدح في مكانة ابن  
أجروم؛ فكم من عالمٍ توقَّف في مسألة<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) تنظر ترجمته في الفصل الثاني : ص ٧٠ .  
(٢) ص ٨٩، وينظر : ص ٢٤٩ من هذه الرسالة (قسم التحقيق) .  
(٣) ذكر محقق البسيط في قسم الدراسة (٧٥/١) : أنَّ الجزء الثالث من الكافي في  
الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع بخط ابن أجروم .  
(٤) ينظر الكلام عن شيوخه : ص ٢١ .  
(٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقرئ (نسبة إلى مَقَرَّة من قرى  
تلمسان)، المؤرِّخ، الأديب، الحافظ، له من المصنَّفات الكثير، منها : نفح الطَّيب  
(ط)، أزهار الرِّياض (ط)، توفي سنة ١٠٤١ هـ .  
ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ٣٠٢/١، الأعلام ٢٣٧/١ .  
(٦) ٢٢٥/٥ .  
(٧) ينظر في ترجمته : نفح الطَّيب ٢٢٤/٥، نيل الابتهاج ص ٣٩ .  
(٨) من ذلك توقَّف الفارسي في ناصب المستثنى عند ما سأله عضد الدولة عنه في الميدان .  
ينظر : أسرار العربية ص ٢٠٣-٢٠٤، الإنصاف ٢٦٣/١-٢٦٤ .



## شعره :

وُصِفَ ابن آجُرُومَ بأنه شاعر<sup>(١)</sup>، ولكن معظم المصادر لا تثبت في ترجمته شيئاً من شعره، أما ما أورده المقرئ في نفح الطيب<sup>(٢)</sup> قائلاً :  
« وقال ابن آجُرُوم :

يَا غَائِبًا كَانَ أَنْسِي رَهْنَ طَلْعَتِهِ      كَيْفَ اصْطَبَارِي وَقَدْ كَابَدْتُ بَيْنَهُمَا  
دَعَوَايَ أَنْكَ فِي قَلْبِي يُعَارِضُهَا      شَوْقِي إِلَيْكَ فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا »  
وعلق عليه محققه بما يدل على أنهما لأبي عبد الله فقد شكك في هذه النسبة الدكتور عمر فروخ<sup>(٣)</sup>، وقال : « لعل هذين البيتين لمنديل<sup>(٤)</sup> بن آجُرُوم<sup>(٥)</sup>، وقد صدق شك الدكتور فقد وقفت عليهما منسويين لمنديل<sup>(٦)</sup> ».

ومما وقفت عليه من شعر أبي عبد الله - ولم أقف على من أشار إليه - :  
« قوله في من خلق رأسه :

مَا شَانُهُ شَيْنًا حِلَاقَةً رَأْسِهِ      بَلْ زَادَ أَضْعَافًا بِذَلِكَ جَمَالُهُ  
فَالْبَدْرُ أَضْوَأُ مَا يَكُونُ إِذَا نَأَتْ      عَنْهُ السَّحَابُ وَيَسْتَبِينُ كَمَالُهُ  
وَالشَّمْعُ أَنْوَرُ مَا يَكُونُ ضِيَاؤُهُ      لِلنَّاطِرِينَ إِذَا يُقَطُّ ذِبَالُهُ<sup>(٧)</sup> »

(١) ينظر ما سبق : ص ١٨ .

(٢) ٩٦-٩٥/٥ .

(٣) هو : الدكتور عمر عبد الله فروخ من أعلام الأدب العربي المعاصر، ومن المدافعين عن الفصحى والتراث، له عدد من المؤلفات، منها : تاريخ الأدب العربي (ط)، توفي في ١٦/٣/١٤٠٨ هـ . ينظر : تنمة الأعلام ٣٩٨/١ .

(٤) ينظر في ترجمته : نثير الجمان ص ٤١٦، جذوة الاقتباس ص ١٤٥، نيل الابتهاج ص ٣٤٧ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٣٩٤/٦ .

(٦) جذوة الاقتباس ص ١٤٦ .

(٧) نثير الجمان ص ٤١٧ .

وسبقت الإشارة<sup>(١)</sup> إلى أنَّ له منظوماتٍ، وسيأتي الكلام عنها<sup>(٢)</sup>.

### شيوخه :

سبقت الإشارة عند ذكر مكانة ابن أجروم إلى أنه بلغ منزلةً عاليةً، ولم يكن ليبلغها إلا بعد تلقيه العلم عن عددٍ من الشيوخ نظرًا لاختلاف العلوم والفنون التي نبغ فيها، ولكن المصادر لا تفصح عن هؤلاء الشيوخ، وكلُّ ما تذكره أنه « أخذ عن أعلام »<sup>(٣)</sup>، ولم أقف على تعيين أحدٍ منهم إلا ما أورده الكتّاني من قوله : « ذكروا أنه رحل إلى المشرق، وحجَّ وزار، ولقي الشيخ أبا حيَّان »<sup>(٤)</sup>، واستجازه فأجازه<sup>(٥)</sup>، وقد سلَّم الباحثون<sup>(٦)</sup> بهذا الأمر فأصبح من المقرَّر عندهم أنَّ من شيوخ ابن أجروم أبا حيَّان، ولكنني بعد البحث والتَّحقيق توصلت إلى أنَّ هذا وهمٌ وقع فيه القائلون بهذا القول، والأدلة على ذلك ما يلي :

١ - لم تذكر المصادر المتقدمة التي ترجمت لابن أجروم هذا اللقاء، وهذه الإجازة حيث لم تذكر في بُغية الوعاة<sup>(٧)</sup> مع حرص السيوطي<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر : ص ١٨ .

(٢) ينظر : ص ٢٥ .

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٢٧ .

(٤) هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان النَّفزيِّ الغرناطيِّ، أثير الدين، نحوي عصره، ومفسِّره، له مصنفاتٌ عدَّة، منها : التَّذيل والتَّكميل (خ) وقد طبع بعضه محققًا، البحر المحيط (ط)، الارتشاف (ط)، توفي سنة ٧٤٥ هـ .

ينظر في ترجمته : الدَّرر الكامنة ٣٠٢/٤، أعيان العصر ٣٢٥/٥، طبقات الشافعية ٢٧٦/٩، غاية النهاية ٢٨٥/٢، بغية الوعاة ٢٧٠/١، نفح الطيب ٣٥٣/٣ .

(٥) سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .

(٦) ينظر - مثلاً - : دائرة المعارف ٨٤/١، أضواء ص ٢٣٤ .

(٧) ٢٣٨-٢٣٩ .

(٨) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحَضيريِّ السيوطيِّ، إمام حافظ، مؤرِّخ،

على ذكر تلاميذ أبي حيّان<sup>(١)</sup>، ولا في شذرات الذهب<sup>(٢)</sup>، ولا في جذوة الاقتباس<sup>(٣)</sup>، وإنما وقفت عليها عند الكتّاني والمعاصرين، ومأخذ الكتّاني لها عن بعض الشّروح للمقدّمة<sup>(٤)</sup>، والانفراد مظنة الخطأ .

٢ - وقفت على نص يفيد أنّ الذي لقي أبا حيّان ليس أبا عبد الله صاحب المقدّمة، وإنما ابنه أبو عبد الله محمّد، والمكّنّى - أيضاً - بأبي المكارم، الملقّب منديلاً، فلعلّ اتّفاقهما في الكنية والاسم أوقع في هذا الوهم .

وهذا النصّ هو قول ابن القاضي<sup>(٥)</sup> في ترجمة الابن : « محمّد بن محمّد بن أجروم الصّنهاجيّ، يُكنّى أبا المكارم، لقبه منديل، أخذ عن أبي حيّان، وأجاز له إجازة عامّة في جميع تأليفه »<sup>(٦)</sup>.

وهذا نصّ منه في الآخذ عن أبي حيّان، وهو في ترجمته لابن

↩

مكثّر من التصنيف، من مصنّفاته : الإتيقان في علوم القرآن (ط)، الدرّ المنثور (ط)، همع الهوامع (ط)، بغية الوعاة (ط)، توفي سنة ٩١١ هـ .

ينظر في ترجمته : حسن المحاضرة ١/٣٣٥، بدائع الزهور ٤/٨٣، الكواكب السّائرة ١/٢٢٦، شذرات الذهب ٨/٥١، الأعلام ٣/٣٠١ .

(١) ينظر : بغية الوعاة ١/٢٨٠، وينظر استقراء جيّد لتلامذته في مقدّمة تحقيق البحر المحيط ١/٤٧ - ٥٢، وفيه الإحالة على صفحات بغية الوعاة في عددٍ كبيرٍ منهم .

(٢) ٦٢/٦ .

(٣) ص ١٣٨ .

(٤) ينظر : سلوة الأنفاس ٢/١١٣ .

(٥) هو : أحمد بن محمّد بن محمّد بن أبي العافية المكناسيّ الزّناتيّ، أبو العبّاس ابن القاضي، مؤرّخ مشهور، من مصنّفاته : جذوة الاقتباس (ط)، درّة الحجال (ط)، توفي سنة ١٠٢٥ هـ .

ينظر في ترجمته : سلوة الأنفاس ٣/١٣٣، الأعلام ١/٢٣٦ .

(٦) جذوة الاقتباس ص ١٤٥ .

أَجْرُوم<sup>(١)</sup> لم يذكر أنه أخذ عن أبي حيان .  
٣ - نصّ التُّبْكُتِيِّ<sup>(٢)</sup> على أنّ الصَّواب أنّ الذي لقي أبا حيان وأجازه هو منديل<sup>(٣)</sup>، وكان قد شكك في أنّ الذي لقي أبا حيان هو ابن أجروم<sup>(٤)</sup>.

وبعدُ فمع تسليمي بإمكانية اللقاء بين ابن أجروم وأبي حيان إلا أنّ هذه النصوص والأدلة التي سقتها تجعل تتلمذه على أبي حيان غير مسلم .

### تلاميذه :

تتلمذ على ابن أجروم عددٌ من « الأعلام »<sup>(٥)</sup>، و « أخذ عنه جماعة من الأئمة بفاس »<sup>(٦)</sup>، وقد ذكر الكتّانيُّ عددًا منهم، وممن وقفت على تتلمذهم له :

١ - أحمد بن شعيب الجزنائيّ، أبو العبّاس، وصفه الكتّانيُّ بـ « الشيخ »<sup>(٧)</sup>.

٢ - أحمد بن محمّد بن حزب الله الخزرجيّ، أبو العبّاس، وصفه

---

(١) جذوة الاقتباس ص ١٣٨ .

(٢) هو : أحمد بابا بن أحمد بن عمر التكروريّ التنبكتيّ السّودانيّ، أبو العبّاس، مؤرّخ من بيت علمٍ وصلاحٍ، عالمٌ بالحديث والفقه، من مصنفاته : نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ط)، تُوفي سنة ١٠٣٦ هـ . ينظر : الأعلام ١٠٢/١ .

(٣) نيل الابتهاج ص ٣٤٧ .

(٤) السّابق ص ٤٢ .

(٥) شجرة النور الزكية ص ٢١٧ .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٧) السّابق، وينظر في ترجمته : نثر الجمان ص ٢٥٤، نثر فرائد الجمان ص ٣٣٥،

الإحاطة ٢٧٢/١، جذوة الاقتباس ص ٤٧، نيل الابتهاج ص ٦٨ .



- الكتّانيُّ بـ «الفقيه الأستاذ المقرئ الأعرف»<sup>(١)</sup>.
- ٣ - عبد الله بن عمر الوانغليُّ الضَّرير، أبو محمَّد، وصفه الكتّانيُّ بـ «الأستاذ الفقيه النَّحويِّ الصَّالح»<sup>(١)</sup>.
- ٤ - عبد الله أبو محمَّد، ولد صاحب المقدِّمة، وصفه الكتّانيُّ بـ «الأستاذ الأثير العالم الكبير»<sup>(١)</sup>.
- ٥ - محمَّد بن إبراهيم الحضرميُّ ذُكر راوياً للمقدِّمة عن ابن أجروم<sup>(٢)</sup>، ولم يذكره الكتّانيُّ، ولا الأستاذ كنون .
- ٦ - محمَّد بن عبد الرحمن بن سعد التَّميميُّ التَّسليُّ الكرسوطيُّ، أخذ عن ابن أجروم القرآن<sup>(٣)</sup>، ولم يذكره الكتّانيُّ، ولا الأستاذ كنون .
- ٧ - محمَّد بن عبد المهيمن الحضرميُّ، أبو عبد الله القاضي<sup>(٤)</sup>.
- ٨ - محمَّد بن عليّ بن عمر الغسَّانيُّ النَّحويُّ<sup>(٥)</sup>، ولم يذكره الكتّانيُّ .
- ٩ - محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم الأمويُّ الشَّريشيُّ، أبو عبد الله الخزاز (المتوفى سنة ٧١٣هـ)<sup>(٦)</sup>، ذكر الأستاذ كنون أنَّه رأي في بعض شروح الخزاز أنَّه أخذ عن ابن أجروم<sup>(٧)</sup>، ولم يذكره الكتّانيُّ .
- ١٠ - محمَّد أبو المكارم الملقَّب بـ "منديل"، ولد صاحب المقدِّمة، وصفه الكتّانيُّ بـ «الأستاذ المحقق الناظم النَّاثِر»<sup>(٨)</sup>.

(١) سلوة الأنفاس ١١٣/٢.

(٢) قطف الثمر ص ١٩٩ .

(٣) الإحاطة في تاريخ غرناطة ١٣١/٣ .

(٤) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٥) الإحاطة ٩٧/٣، وينظر : بغية الوعاة ٢٣٨/١ .

(٦) ينظر في ترجمته : غاية النِّهاية ٢٣٧/٢، سلوة الأنفاس ١١٤/٢، شجرة النور الزكية ص ٢١٥، الأعلام ٣٣/٧ .

(٧) أضواء ص ٢٤٣ .

(٨) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ . وقد تقدّمت مصادر ترجمته في الحاشية (٤) ص ٢٠ .



« ولا شكَّ أنَّ هناك كثيرين غيرهم من تلامذته المباشرين لم يحفظ لنا التاريخ أسماءهم »<sup>(١)</sup>؛ فقد كان ابن أجروم مؤدِّباً لأهل فاس، وذلك يسلتزم كثرة تلامذته .

### مصنفاته :

لابن أجروم مشاركة في التأليف والتصنيف، ومما وقفت عليه من أسماء مصنفاته ما يلي :

١ - المقدمة الآجرومية، وسيأتي الكلام عنها مفصلاً في البحث التالي .

٢ - فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى في مجلدين، مخطوط<sup>(٢)</sup>، وإليه أشار الكتاني في قوله : « ومن تأليفه - أيضاً - : شرح حرز الأمانى في القراءات »<sup>(٣)</sup>، وحرز الأمانى هو المشهور بالشَّاطِبيَّة<sup>(٤)</sup>.

٣ - أراجيز في القراءات، ومنها : رجز في قراءة نافع سَمَاه « البارع »، فرغ منه في عام ٦٩٦ هـ، أوله :

يَقُولُ مَنْ عَفَوَ إِلَهَ رَاجِي وَعَوْنُهُ مُحَمَّدُ الصَّنْهَاجِي

.....

وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِهِذَا الرَّجَزِ مَقْرَأُ نَافِعٍ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ<sup>(٥)</sup>

(١) أضواء ص ٢٣٥ .

(٢) الأعلام ٣٦/٧ .

(٣) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٤) نسبة إلى الشَّاطِبيِّ القاسم بن فئرة الشَّاطِبيِّ المتوفى سنة ٥٩٠ هـ .

ينظر في ترجمته : غاية النهاية ٢٠/٢ .

(٥) أضواء ص ٢٤٤، وينظر : فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنون ص ٣١٢ .

ولا شكَّ أنَّ له غير ذلك، فقد قيل : « إنَّ له مصنفاتٍ وأراجيز في القراءات، وغيرها »<sup>(١)</sup>.

### وفاته :

تُجمِعُ المصادر أنَّ وفاة ابن أجروم كانت بفاس سنة ٧٢٣هـ<sup>(٢)</sup> في شهر صفر<sup>(٣)</sup>، وأدقَّ ذكرٍ لذلك هو قول ابن القاضي : « وتوفي بها [ أي : مدينة فاس ] يوم الأحد بعد الزوال لعشر بقين من صفر عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة، ودُفِنَ من الغد بعد صلاة الظهر داخل باب الجيزيين »<sup>(٤)</sup>.

وأما ما يرد في بعض المصادر من أنه دُفِنَ في باب الحديد<sup>(٥)</sup> فهو خطأً نبّه عليه الكتّاني، وأفاد أنَّ باب الجيزيين يُسمَّى اليوم باب الحمراء، وأنه عن يمين باب الفتوح<sup>(٦)</sup>، وفي دائرة المعارف<sup>(٧)</sup> : أنه مقفل الآن .



- 
- (١) بغية الوعاة ٢٣٩/١ نقلاً عن ابن مکتوم .  
(٢) انفراد السخاوي في الضوء اللامع (٨٢/٩) بأنه تُوفي سنة ٨١٠هـ نقلاً عن بعض المغاربة، وقال : « وفيه نظرٌ »، والصواب : أنَّ هذا وهم . وينظر : تعقيب العلامة أحمد تيمور في فهرس الخزانة التيمورية ٦-٥/٣ .  
(٣) تنظر المصادر في ثبت ترجمته .  
(٤) جذوة الاقتباس ص ١٣٨ .  
(٥) شرح الخلاوي (رسالة) ١٢١/١ . وينظر : تعقيب محققه .  
(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ و ١١٤ .  
(٧) ٨٤/١ .



## المبحث الثاني : التعريف بالمقدمة الأجرومية

### أهمية المقدمات النحوية :

تبرز أهمية المقدمات والمختصرات النحوية في تقديمها رؤوس المسائل، وأصول الأبواب النحوية للمبتدئين من الدارسين حتى يتسنى لهم بعد ذلك الانتقال إلى دراسة ما فوق المختصرات، ثم الترقى إلى دراسة المبسوطات، يقول ابن خلدون<sup>(١)</sup> : « اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرج شيئاً فشيئاً، وقليلًا قليلًا، يُلقى عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعي في ذلك قوة عقله واستعداده ... »

ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن هذه الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي في الشرح والبيان ...، ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصاً ولا مهماً ولا مغلقاً إلا وضّحه ... فيخلص وقد استولى على ملكته<sup>(٢)</sup>.

وفي تاريخ نحونا العربي تلمع أسماء عديدة لعدد من المختصرات، والمقدمات من أشهرها<sup>(٣)</sup>:

(١) هو : عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الحضرمي، مؤرخ رحالة، اشتهر بكتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم البربر » (ط)، توفي بالقاهرة سنة ٨٠٨ هـ . ينظر : الضوء اللامع ١٤٥/٤، الأعلام ٣٣٠/٣ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ١٠٣٠/١ .

(٣) ينظر في استقراء عدد من المختصرات النحوية حتى الأنموذج للزحشري : النحو التعليمي ص ١٠٣-١٠٤ .

١ - مقدمة في النحو لخلف الأحمر، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور :  
فخر الدين قباوة .

٢ - الموجز في النحو لابن السراج . مطبوع محقق .

٣ - الموفق في النحو لابن كيسان . نُشر محققاً في مجلة المورد في  
المجلد الرابع، العدد الثاني .

٤ - الجمل للجرجاني . مطبوع محقق .

٥ - الفصول لابن الدهان . مطبوع محقق .

٦ - المقدمة الجزئية لأبي موسى الجزولي . مطبوع محقق .

٧ - المصباح للمطرزي . مطبوع محقق .

٨ - الفصول الخمسون لابن معطٍ . مطبوع محقق .

٩ - الكافية في النحو لابن الحاجب . مطبوع محقق .

١٠ - المقرّب في النحو لابن عصفور . مطبوع محقق .

١١ - عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ لابن مالك . مطبوع محقق ضمن

شرح عمدة الحافظ .

١٢ - المقدمة الأجرومية لابن أجروم . مطبوع محقق .

١٣ و ١٤ - شذور الذهب، وقطر الندى لابن هشام . مطبوعان

محققان ضمن شرحيهما .

١٥ - المقدمة الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى . مطبوع .

وتبرز من بين هذه المختصرات والمقدمات "مقدمة ابن أجروم" التي  
طارت شهرتها، وذاع صيتها في تدريس الناشئة، وتلقينهم مبادئ نحو  
اللغة العربية، وسأورد أسباب ذلك - بمشيئة الله - عند الحديث عن تقويم  
المقدمة الأجرومية (مبحث المميزات)<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : ص ٤٩ .

**زمن تأليف المقدمة الأجرومية، ومكانه :**

لا تذكر المصادر زمن تأليف المقدمة الأجرومية، أمّا عن مكانه ففي بعضها أنّ ابن أجروم ألفها بمكة تجاه الكعبة المشرفة<sup>(١)</sup>.

**سبب تأليفها ورواتها :**

يذكر الكتّاني أنّ ابن أجروم وضع المقدمة الأجرومية برسم ابنه عبد الله حيث يقول في معرض حديثه عن تلاميذ ابن أجروم : « ومّن أخذ عنه أيضاً ولداه الأستاذ الأثير العالم الكبير أبو محمّد عبد الله، وبرسمه وضع والده المذكور المقدمة المذكورة؛ فنفعه الله بها، وانتفع بها - أيضاً - كل من قرأها »<sup>(٢)</sup>.

أمّا رواتها فهم : عبد الله المتقدّم، وأخوه محمّد<sup>(٣)</sup>، ومحمّد بن إبراهيم الحضرمي<sup>(٤)</sup>.

**تسميتها :**

لم تذكر المصادر أنّ ابن أجروم وسم مصنفه باسم، ولذا فقد ورد تسمية هذه المقدمة بعدة مسميات<sup>(٥)</sup> أشهرها ما يلي :

**١ - المقدمة الأجرومية :**

وردت هذه التسمية في شرح المكودي<sup>(٦)</sup>، ونفح الطيب<sup>(٧)</sup>،

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢٣٨/١، كشف الظنون ١٧٩٦/٢، سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .

(٢) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٣) شرح المكودي ل ٢٢ - ب، كشف الظنون ١٧٩٦/٢ .

(٤) قطف الثمر ص ١٩٩، وتنظر : حاشية كشف الظنون ١٧٩٦/٢ .

(٥) تنظر في : قسم الدراسة من شرح الحلاوي (رسالة) ١٠/١ - ١١ .

(٦) ص ١ .

(٧) ١٢٣/٧ .



وكشف الظنون<sup>(١)</sup>، وقطف الثمر<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - المقدمة الجرومية .

جاء في بغية الوعاة<sup>(٣)</sup>، وشذرات الذهب<sup>(٤)</sup> تسميتها « المقدمة المشهورة بالجرومية »، وقد سبق في التعريف بابن أجروم أنه انتشر النطق باسمه محذوف الهمزة<sup>(٥)</sup>.

## ٣ - الجرومية .

وردت هذه التسمية في الكواكب السائرة<sup>(٦)</sup>، ويبدو أنها مختصرة من التسمية السابقة .

## ٤ - الأجرومية في أصول علم العربية .

وردت هذه التسمية في دياحة شرح الأزهرى<sup>(٧)</sup>.

## ٥ - متن الأجرومية في علم أصول وفروع العربية .

وردت هذه التسمية على غلاف النسخة المحققة من المتن، وسيأتي الكلام عنها<sup>(٨)</sup>.

وقد أغرب بعض الباحثين<sup>(٩)</sup> حيث ذهب إلى أن الأجرومية أصلها كلمة « أغراما » اليونانية، أو « غراماريا » اللاتينية، ولا يخفى بعده؛ إذ إن

(١) ١٧٩٦/٢، وفيه : مقدمة الأجرومية .

(٢) ص ١٩٩ .

(٣) ٢٣٨/١ .

(٤) ٦٢/٦ .

(٥) ينظر : ص ١٦ .

(٦) ١٩١/٢، وتنظر : فهارس الكواكب السائرة .

(٧) ص ٦-٥ .

(٨) ينظر : ص ٣٢ .

(٩) هو : الدكتور يعقوب صرّوف في مجلة المقتطف عدد مارس سنة ١٩١١م نقلاً عن

أضواء ص ٢٣٥ .

نسبتها مأخوذة من شهرة مؤلفها ابن أجروم<sup>(١)</sup>؛ فلا داعي لهذا التمثّل .

### طبعتها وترجمتها :

طبعت المقدمة الأجرومية طبعت عدّة<sup>(٢)</sup> كان أقدمها في البلاد الأوربية طبعة روما عام ١٥٩٢م، وأقدم طبعتها في البلاد العربية طبعة بولاق عام ١٢٣٩هـ، وأشهرها الطبعة التي كانت في مجموع مهمّات المتون، وقد ترجمت المقدمة إلى اللاتينية، والفرنسية، وغيرها<sup>(٣)</sup>.

### تحقيقها :

ظلت المقدمة الأجرومية تنشر بلا تحقيق حتى قام الدكتور : صبحي رشاد عبد الكريم بتحقيقها، وقد خرجت هذه الطبعة المحققة من دار الصحابة للتراث بطنطا، وكانت طبعتها الأولى عام ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م . وعدد صفحات هذه النسخة ثلاثون صفحة، شغلت مقدمة التحقيق فيها الصفحتين ٣ و ٤، ويشغل المتن المحقق ثلاثاً وعشرين صفحة، وكانت الصفحة الثلاثون لفهرس الموضوعات، وإلى هذه الطبعة كانت الإحالة في حواشي هذه الرسالة بمسمى « المتن » .

### تقويم التحقيق :

قام المحقق بجهدٍ مشكورٍ في إخراج المتن إخراجاً جيّداً معلقاً عليه بعدّة تعليقاتٍ من تمثيلٍ لبعض المسائل، وإعرابٍ لبعض الأمثلة، وبيانٍ

(١) ينظر : أضواء ص ٢٣٦ .

(٢) ينظر في طبعات المقدمة : دائرة المعارف الإسلامية ٨٥/١، بروكلمان ٤١٤/١٢، معجم المطبوعات العربية ٢٥/١-٢٦، تاريخ الأدب العربي "فروخ" ٣٩٧/٦، فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ١٩ .

(٣) ينظر : دائرة المعارف الإسلامية ٨٥/١، الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر ص ٥٢٣ و ٥٢٩ .

لبعض المصطلحات، وبعض التقسيمات، إلى غير ذلك، إلا أنني مع تقديري للجهد الذي بذله الدكتور في سبيل إخراج النصّ وخدمته فإن لي بعض ملحوظاتٍ على التحقيق، وهي :

١ - أن المحقق لم يعتمد على نسخٍ خطيّةٍ للمقدّمة مع توافر نسخها، ممّا نتج عنه عدم الإشارة إلى اختلاف النسخ، وينظر بحث ذلك في اختلاف نسخ المقدّمة في النقطة التالية .

٢ - أنه اعتمد عنواناً غريباً للمتن دونما مستند؛ فقد أضاف إلى العنوان الذي ورد في شرح الأزهري<sup>(١)</sup> إضافتين الأولى : « متن »، والثانية : « فروع »، ولم يبيّن مستنده في ذلك .

٣ - عدم تقديمه دراسةً علميّةً للكتاب، وصاحبه .

٤ - زيادته بعض العناوين مع عدم النصّ على ذلك، ومن زيادته قوله<sup>(٢)</sup> : « ما يُعرب بالحركات، وما يعربُ بالحروف »، وقوله<sup>(٣)</sup> : « نائب الفاعل » - وإن وضعها بين قوسين -، وقوله : « التّوابع »<sup>(٤)</sup> .

٥ - عدم توثيق تعليقاته على المتن .

٦ - خطؤه في الضّبط، ومن ذلك ضبط عنوان الكتاب « متن الأجرومية » - بهمزةٍ بلا مدّ، وبلا تشديد الرّاء، وبتسكين الجيم -، وصوابه : « الأجرومية » - بالمدّ، وتشديد الرّاء، وضمّ الجيم -؛ لأنها منسوبةٌ إلى ابن أجروم<sup>(٥)</sup>، وكذلك ضبط أجروم بالقصر، والصّواب المدّ، وقد

(١) ينظر ما سبق : ص ٣٠ رقم ٤، ولم يشر المحقق من قريبٍ أو بعيدٍ إلى اعتماده نصّ الأزهري .

(٢) المتن ص ١١ .

(٣) المتن ص ١٥ . وينظر النصّ ص ٩٩ من هذه الرّسالة .

(٤) المتن ص ١٩ .

(٥) عدّ الاستاذ محمّد العدناني « الأجرومية » خطأ . ينظر : معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص ٥ .

مرّ بحث هذه المسألة .

ومن ذلك : الضبط المخالف لمراد المؤلف فقد ضبط المحقق المثالين اللذين أوردهما ابن أجروم في باب المفعول معه<sup>(١)</sup>، وهما : « جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة » بالفتحة والضمة معاً في كلمتي « الجيش » و« الخشبة »، ولا شك أنّ هذا ضبط مخالف لمراد ابن أجروم من أنّ انتصابهما على إعرابهما مفعولاً معه، وقد نصّ الشُّراح على أنّه لا يجوز في قوله : « والخشبة » إلّا النصب<sup>(٢)</sup>، ولم أجد للمحقق عذراً إلّا أن يكون قد جرى على مذهب ابن عصفور<sup>(٣)</sup> حيث جَوَز الرِّفْع في هذا المثال قياساً حيث يقول : « لأنّه وإن لم يُسَمَّع ذلك فيه فلا يمتنع العطف »<sup>(٤)</sup>، ويُستفاد من هذا النصّ مخالفة ضبط المحقق للسمع أيضاً .

٧ - وقوع سقطين لم يتنبّه لهما المحقق أثناء مراجعة الكتاب، وهما :  
 أولاً : في باب الفاعل في قول ابن أجروم : « فالظاهر نحو قولك : قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزَّيدان، ويقوم الزَّيدون »<sup>(٥)</sup>. والصَّواب : « وقام الزَّيدان، ويقوم الزَّيدان، وقام الزَّيدون، ويقوم الزَّيدون ... »<sup>(٦)</sup>.

ثانياً : في باب المفعول به في قوله : « والمضمر قسمان : متّصلٌ، منفصلٌ »<sup>(٧)</sup>، والصَّواب : « متّصلٌ ومنفصلٌ » بالواو، وسقوطها سهوً، والله أعلم .

(١) المتن ص ٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الأزهرى ص ٩٥-٩٦، نور السّجّية (رسالة) ص ٤١٣، شرح الرّملي ص ٢٦٢، وينظر : المقاصد الشّافية ١/٣٢٧ .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (٣) ص ٤٥٥ من هذه الرّسالة .

(٤) شرح الجمل ٢/٤٥٥ .

(٥) المتن ص ١٥ .

(٦) شرح الأزهرى ص ٥٤، ونور السّجّية (رسالة) ص ٢٢٨ .

(٧) المتن ص ٢٣ .

### اختلاف نسخ المقدمة الأجرومية :

المقدمة الأجرومية شأنها شأن الكتب التراثية تختلف نسخها وتتعدد لأسبابٍ ليس هذا مجال الحديث عنها، والذي يُهمُّ الدَّارس للآجرومية هو تلك الإشارات التي تفيد اختلاف نسخ الأجرومية على الرغم من أنها لا تعدو أن تكون ورقاتٍ معدودة .

وما وقفت عليه من تلك الاختلافات أستطيع تقسيمه إلى قسمين :

- ١ - اختلاف جوهريٍّ يؤدي إلى اختلافٍ في مفهوم النصّ .
- ٢ - اختلاف غير جوهري لا يؤدي إلى اختلافٍ في مفهوم النصّ .

### ومن أمثلة القسم الأول :

١ - ما ورد في بعض النسخ<sup>(١)</sup> من عدّ الأسماء التي تعرب بالحروف ستة، والمشهور في معظم النسخ أنها خمسة بإسقاط "هـ" منها، وإسقاطه مذهب الفراء<sup>(٢)</sup>، ومن وافقه<sup>(٣)</sup>.

٢ - ما ورد في بعض النسخ<sup>(٤)</sup> من قوله : « والأمر ساكنٌ أبداً »، وهو حينئذٍ موافقٌ لمذهب البصريين الذين يرون أنَّ الأمر مبنيٌّ، والمشهور في نسخها قوله : « والأمر مجزومٌ »، وظاهره موافقة مذهب الكوفيين، وسيأتي مزيد بيان له<sup>(٥)</sup>.

٣ - ما ورد في بعض النسخ من قوله : « وإذا في الشعر »<sup>(٦)</sup>، وعدّها

---

(١) ينظر : شرح الرَّملي ص ٧٩ .

(٢) تنظر ترجمته في : الحاشية (٢) ص ٣٥٩ من هذه الرسالة .

(٣) ينظر تعيينهم : ص ٣٦٤ مع الحاشية (٤) من هذه الرسالة .

(٤) ينظر : شرح الرَّملي ص ٩٩ .

(٥) ينظر : ص ٤١ .

(٦) ينظر : شرح الرَّملي ص ١١٨، وينظر : ص ٥٠٤ من هذه الرسالة .





في الجوازم إلا أن عددًا من النسخ تخلو من هذه الزيادة .

٤ - وقع في متن المقدمة المثبت في شرح الأزهرى<sup>(١)</sup>، والمتن المحقق<sup>(٢)</sup> أن توابع أجمع هي "أكتع أبتع أبصع"، ووقع في المتن المثبت في شرحي الحلاوي<sup>(٣)</sup> والرملّي<sup>(٤)</sup> أن توابع أجمع هي "أكتع أبصع أبتع"، وقديماً وقع الخلاف في ترتيب هذه التوابع<sup>(٥)</sup>.

٥ - وقع في معظم النسخ عدد المنصوبات خمسة عشر، ولم يرد ذكر المنصوب الخامس عشر، بينما ورد ذكره في بعض النسخ، وسيأتي مزيد بيان لهذا الاختلاف<sup>(٦)</sup>.

### ومن أمثلة القسم الثاني :

- ١ - ما ورد في بعض النسخ<sup>(٧)</sup> من ذكر بقية الضمائر المتصلة التي تُعرب نائب فاعلٍ، وفي المشهور من النسخ عدم ذكرها .
- ٢ - ما ورد من تبديل كلمةٍ بأخرى كما في قوله : « الفعل المضارع الذي لم يتصل »، وفي بعض النسخ "إذا لم يتصل"<sup>(٨)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٩)</sup>.

(١) ص ٨٠ .

(٢) ص ٢١ .

(٣) ٥٣٥/٢ (رسالة) .

(٤) ص ٢١٠ و ٢١١ .

(٥) ينظر تفصيل الخلاف في : الحاشية (٣) ص ٦٣٤ .

(٦) ينظر : ص ٥٣ .

(٧) ينظر : شرح الرملّي ص ١٣٢ .

(٨) السابق ص ٧٨ .

(٩) السابق ص ٧٤ .

### عرض مادة المقدمة الأجرومية :

المقدمة الأجرومية مقدمة مختصرة شديدة الإيجاز، غني فيها ابن أجروم بمحاولة تقريب المادة النحوية للناشئة، مع الابتعاد عن استعمال المصطلحات غير المتداولة في عصره، مقرباً وموضحاً كل باب بذكر تعريف له، مع ضرب بعض الأمثلة، وقد صَدَّرَها بذكر تعريف الكلام وأقسامه، وأشهر العلامات التي يُعرف بها كل قسم معرفاً بالإعراب، ذاكرةً بعد ذلك علاماته، وأنواع المعربات، ثمَّ انتقل إلى الأفعال فتحدث عنها من حيث تقسيمها إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وحكم كل قسم من حيث البناء والإعراب ذاكرةً نواصب المضارع وجوازمه . ثمَّ تكلم عن مرفوعات الأسماء، ثمَّ التوابع، ثمَّ المنصوبات، ثمَّ الاسم المجرور مقتصراً في كل ذلك على أمّهات الأبواب . ومما يجدر ذكره أنه ليس للمقدمة الأجرومية خطبة، ولا مقدمة، ولا خاتمة .

### العلاقة بين « المقدمة الأجرومية » و « الجمل » للزجاجي :

يبدو للمتمعن في ألفاظ « المقدمة الأجرومية » مدى تقارب بعضها من ألفاظ "الجمل" للزجاجي<sup>(١)</sup> مما جعل الأستاذ : محمد بن أبي شنب<sup>(٢)</sup> محرّر مادة « ابن أجروم » في دائرة المعارف الإسلامية يذهب إلى

(١) تنظر ترجمته في : الحاشية (٦) ص ٣٦٤ من هذه الرسالة .

(٢) هو : محمد بن العربي بن محمد أبي شنب، عالم بالأدب، تركي الأصل، كان أستاذاً العربية في كلية الجزائر، ألّم بعدد من اللغات، له مكانة عالية عند المستشرقين، له مصنفات وتحقيقات، ومنها : تحقيق كتاب الجمل، توفي سنة ١٣٤٧ هـ .  
ينظر : الأعلام ٢٦٦/٦ .

أنَّ الأجرُوميَّة مختصرٌ للجمل حيث يقول فيها<sup>(١)</sup>: « هو [ أي : كتاب المقدمة الأجرُوميَّة ] موجزٌ معنٍ في الإيجاز لجمل أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجيُّ »، وقد صدر هذا القول منه نتيجة صُحبةٍ للكتابين فهو أوَّلُ محققٍ لكتاب الجمل .

ولكنَّ الباحث المنصف لا يسعه قبول هذه الدَّعوى المجرَّدة، ومَن رفض هذه الدَّعوى جملةً وتفصيلاً العلامة : عبد الله كُنُون حيث يقول : « وأما كونه موجزاً معنًا في الإيجاز لجمل الزَّجَّاجيِّ فإنه إسرافٌ [ في الأصل : فإن أسرافه ] في القول، وظلمٌ فادحٌ لابن أجروم ( رحمه الله )، وقد كتب النَّاس على هذه المقدمة كثيرًا، وبحثوا فيها بحثًا طويلاً، وشرحوا ألفاظها، وحلَّلوا كلماتها في الوقت الَّذي كان فيه جمل الزَّجَّاجيُّ لا يزال مدروسًا، ومن الكتب المعتمدة لطلاب هذا العلم، وما قال قائل منهم : إنَّ "الأجرُوميَّة" مأخوذةٌ من "الجمل" ولا أنها مختصرٌ له .

نعم إنَّ هناك ألفاظاً متشابهةً ممَّا يتداوله النُّحاة في بعض التعاريف، والأمثلة، والأحكام، وهي ليست حبساً على الزَّجَّاجيِّ حتَّى لا يجوز أن يستعملها ابن أجروم .

ولعلَّ هذا هو الَّذي غرَّ الأستاذ ابن أبي شنبٍ ناشر جمل الزَّجَّاجيِّ، وكاتب ترجمة ابن أجروم في دائرة المعارف الإسلاميَّة فحكم بأنَّ "الأجرُوميَّة" مختصرٌ للجمل، ولو نظر إلى مجرد افتتاحها، ثُمَّ ترتيبها الَّذي لا يتوافق وترتيب الجمل لما جازف بذلك القول، فإنَّ ابن أجروم افتتح مقدِّمته بتعريف الكلام، ثُمَّ ذكر أقسامه، والزَّجَّاجيُّ إنما بدأ بذكر الأقسام؛ فالتَّعريف إذن من زيادات الأجرُوميَّة على الجمل،

(١) دائرة المعارف الإسلاميَّة ٨٥/١ .

والموجز الممعن في الإيجاز لا يكون زائداً .  
ثمَّ بعد أن ذكر الإعراب معرِّفاً له أيضاً - في حين أنَّ الزَّجَّاجيَّ لم يعرفه - ذكر أقسامه، وعلاماته، وهذا الترتيب ممَّا توافق عليه أكثر النحويين، وقدوتهم فيه هو الكتاب لإمامهم سيبويه .  
وقد تزيد ابن أجروم في هذا الباب أيضاً بفصل : « المعربات قسمان » الذي سبق الكلام عليه، وأنَّه من باب التمارين، والموجز الممعن في الإيجاز من أيِّ كتابٍ لا يتزید عليه بأشياء وفصول .  
ومن باب « الأفعال » التي تأتي بعد ذلك يختلف الترتيب تماماً؛ فيأخذ ابن أجروم في ذكر أبواب النحو متسلسلةً تسلسلاً طبعياً؛ فهذه أبواب المرفوعات تستتلي بعدها أبواب التوابع، ثمَّ أبواب المنصوبات، ثمَّ المخفوضات، وليس الأمر كذلك في الجمل كما يُعرف بالاطلاع عليه .  
ولولا خوف الإطالة لتوسَّعنا في بيان بطلان هذا القول من أنَّ الأجرومية مختصرٌ للجمل، ويكفي هذا القدر الآن فإنَّ المسألة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد بيان <sup>(١)</sup> .

وقد نقلت هذا النصَّ مع طوله لما فيه من مناقشةٍ لهذا القول إلاَّ أنني لست مع ابن أبي شنبٍ فيما ذهب إليه من أنَّ الأجرومية موجزٌ للجمل، ولا مع ابن كنون في نفي ذلك جملةً وتفصيلاً، والذي أذهب إليه هو أنَّ ابن أجروم استفاد من الجمل، بل نقل نصوصاً برمتها - وسأوضح ذلك -، ولكنه لم يعمد إلى اختصار الجمل، فشخصية ابن أجروم بارزة في مقدمته، وقد ذكر العلامة عبد الله كنون ما يؤيد هذا القول، وبقي ما يؤيد الاستفادة، ومن ذلك قول ابن أجروم (المتن ص ٥) : « وأقسامه [أي : الكلام] ثلاثة : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى » وهو نصٌّ

(١) أضواء ص ٢٣٧-٢٣٩ .



الجمل (ص ١) ، وهو نصّ كلام سيبويه (الكتاب ١/ ١٢) .  
 وقوله (ص ٦) : « فالاسم يُعرف بالخفض، ودخول الألف واللام »  
 وهو نصّ الجمل (ص ٢) بتصرفٍ يسير .  
 وقوله (ص ٧) : « فللأسماء من ذلك : الرّفع، والنّصب ... وللأفعال  
 من ذلك ... ولا خفض فيها » وهو قريبٌ من نصّ الجمل (ص ٢) .  
 وقوله (ص ٧) : « للرفع أربع علامات : ... والنون » وهو نصّ  
 الجمل (ص ٣) .  
 وقوله (ص ٨) : « وللنصب خمس علامات ... وحذف النون » وهو  
 قريبٌ من نصّ الجمل (ص ٤) .  
 وقوله (ص ٩) : « وللخفض ثلاث علامات ... والفتحة » وهو نصّ  
 الجمل (ص ٥) .  
 على أنّ هذا التوافق لا يجعل الباحث يغمط ابن أجروم حقّه؛  
 فمقدمة ابن أجروم من تأليفه وإبداعه كما أوضح ذلك العلامة عبد الله  
 كنون، إلا أنّ لكلّ إبداع أصولاً؛ ومن أصول ابن أجروم الجمل، كيف  
 لا وهو الكتاب الذائع الصيت قديماً، وصاحب الحظوة عند المغاربة<sup>(١)</sup>،  
 فليس بمستغرب حينئذٍ أن يستفيد منه ابن أجروم .

### مصادر ابن أجروم في مقدمته :

لم تتكلّم المصادر والمراجع عن هذه المسألة، ولم أجد من تكلم فيها  
 إلا ما سبق عرضه من علاقة بين المقدمة الأجرومية والجمل، والذي يمكن  
 قوله هو : أنّ ابن أجروم استقى مقدمته من عددٍ من المصادر من بينها :  
 ١ - الجمل للزجاجي كما مرّ سابقاً .

(١) تنظر مقدمة محقق كتاب الجمل ص ٢٢-٢٤ .



٢ - المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي .

ويظهر تأثر ابن أجروم بها في حدّ الكلام (ص ٥) فهو نصّ الجزولية (ص ٣)، وحدّ الإعراب (ص ٦-٧) فهو نصّ الجزولية (ص ٧) .

٣ - الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ .

ويظهر تأثره به جليّاً في جعله « سمعت » ممّا ينصب مفعولين<sup>(١)</sup> .

ولا شكّ أنّ هناك مصادر آخر استفاد منها .

### ابن أجروم ومقدمته بين المذهبين البصريّ والكوفيّ :

شاع قديماً وحديثاً أنّ ابن أجروم كوفيّ المذهب، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في مقدمته من تعابير وآراء كوفيّة، قال السيوطيّ : « وهنا شيء آخر؛ وهو أنا استفدنا من مقدمته أنّه كان على مذهب الكوفيّين في النحو »<sup>(٢)</sup>، ويقول الدكتور عبد الكريم الأسعد : « ومن المصنّفات التي اهتمّت بنحو الكوفة، وحفظت لنا الكثير من آراء الكوفيّين المقدمة المختصرة المعروفة بالآجرومية »<sup>(٣)</sup> .

وقبل إبداء الرأى في هذه المسألة سأبيّن - هنا - مستند القائلين بذلك من تعبيرات وآراء واردة في المقدمة الآجرومية مناقشاً لها على النحو التّالي<sup>(٤)</sup> :

١ - تعبيره بالخفض<sup>(٥)</sup>، وهو مصطلح كوفيّ، ولعلّ أوّل من نبّه عليه

(١) ينظر: المتن ص ١٩ . وينظر: الرقم (٥) من الحاشية (٦) ص ٥٦٥ من هذه الرّسالة .

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ .

(٣) مقالاتٌ منتخبةٌ ص ٦٣ .

(٤) أنّّه القارئ الكريم إلى أنّي سأحيل على حواشي التحقيق في توثيق معظم المسائل تجنّباً للتّطويل والتّكرار .

(٥) المتن ص ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٩ و ٢١ و ٢٨ .

هو السُّيوطيُّ في البغية<sup>(١)</sup> .

وهذا الاستدلال غير مسلّم فقد ورد هذا المصطلح عند البصريّين، ومن سار على نهجهم<sup>(٢)</sup>، على أنّ ابن أجروم استعمل مصطلح الجرّ<sup>(٣)</sup> .

٢ - قوله : « الأمر مجزوم »<sup>(٤)</sup>، « وهو ظاهرٌ في أنّه معربٌ، وهو رأيهم »<sup>(٥)</sup> .

ويمكن الجواب عن هذا بأن يُقال : هذا ظاهر كلامه إلّا أنّ بعض العلماء يرى أنّه لا يتعيّن حمل كلامه على هذا المذهب، بل يصحّ حمله على مذهب البصريّين بأن يُقال : كلامه على حذف مضافٍ، والأصل : مثل مجزوم، أو يُقال : معنى قوله : « مجزوم » أنّه يعامل معاملة المجزوم، ويؤيّد ذلك قوله فيما سبق<sup>(٦)</sup> : « الأفعال ثلاثة »<sup>(٧)</sup> .

هذا وقد ورد في بعض النسخ : « والأمر ساكن أبداً »<sup>(٨)</sup>، وهو موافقٌ لمذهب البصريّين، إلّا أنّ المشهور هو الأوّل، وقد سبق تخريجه، على أنّ إبقاءه على ظاهره لا يثبت كونه كوفيّاً، وسيأتي في آخر المبحث ما يدلّ على ذلك .

٣ - ذكره « كيفما » من الجواز<sup>(٩)</sup>، وهو « رأيهم، وأنكره

(١) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وينظر : ص ٢٩٦ من هذه الرسالة .

(٢) تنظر الحاشية : (٨) ص ٢٩٦ .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص ٤٧، وال متن ص ١٧ و ٢٦ .

(٤) المتن ص ١٣، وابن أجروم مسبقاً بالزبيدي في كتابه الواضح ص ٣٨ .

(٥) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وتنظر : الحاشية (١) ص ٤٦٤ من هذه الرسالة .

(٦) ينظر: المتن ص ١٢ .

(٧) حاشية أبي النجاة ص ٤٣ .

(٨) ينظر: ما سبق ص ٣٤ .

(٩) المتن ص ١٤ .

البصريُّون»<sup>(١)</sup>.

والَّذي يظهر لي أنه تبع في عدّها الزّجّاجيَّ في الجمل<sup>(٢)</sup>، ولم ينفرد الكوفيُّون بعدّها بل ذكر الجزم بـ « كيف » قطرب<sup>(٣)</sup> من البصريِّين<sup>(٤)</sup>، وذكُر « كيفما » من الجوازم ممّا لم ينفرد به ابن أجروم فقد أوردها بعض النّحاة<sup>(٥)</sup>، ويمكن أن يُقال : إنّ مراده ذِكُر الجوازم وفاقًا وخلافًا حتّى لا يفوت الشّادي منها شيءٌ .

وعلى هذه الأدلّة اقتصر السُّيوطيُّ في البغية<sup>(٦)</sup>، وزاد السُّودانيُّ<sup>(٧)</sup> فيما نقل عنه العلامة عبد الله كنّون<sup>(٨)</sup> أدلّةً أخرى، وهي على النّحو التّالي :

٤ - ذكر في حروف الجرّ واو رُبّ<sup>(٩)</sup>، وهو مذهبٌ كوفيٌّ، والمذهب البصريُّ أنّ الجارَّ هو رُبّ المحذوفة .

ويمكن الجواب عن هذا بأن يُقال : ليست المسألة محلّ إجماع منهم فقد وافق الكوفيِّين في هذا المبرّد<sup>(١٠)</sup> من البصريِّين<sup>(١١)</sup>، كما يمكن أن

(١) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وينظر : ص ٥٠١ من هذه الرّسالة .

(٢) الجمل ص ٢١١ .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (١) ص ٣٦٨ من هذه الرّسالة .

(٤) ينظر : شرح الجمل ١٣٢/١ و ١٩٦/٢ .

(٥) ينظر : كشف المشكل ٥٩٧/١، الكافية ص ١٩٩ .

(٦) بغية الوعاة ٢٣٨/١ .

(٧) هو : أحمد بن أحمد السُّودانيُّ قاضي تمبكتو، المتوفى سنة ١٠٤٤هـ . بروكلمان ٤٢٠/١٢ .

قلت : لعلّه أحمد بابا التّنبكيّ الذي تقدّمت ترجمته في الحاشية (٢) ص ٢٣ .

(٨) أضواء ص ٢٣٩ .

(٩) المتن ص ٢٨ .

(١٠) تنظر ترجمته في : الحاشية (٦) ص ٧٣٨ .

(١١) ينظر : ص ٧٩٥ من هذه الرّسالة .





يجاب بأنَّ مُرادَه ذِكْرُ حروف الجرِّ وفاقاً وخلافاً حتّى لا يفوت المبتدئ منها شيءٌ .

٥ - « عبّر بالنّعت<sup>(١)</sup>، وهو عبارة الكوفيّ، وعبارة البصريّ الوصف والصفّة » .

وهذا القول فيه تعميمٌ غير مقبول، والعبارة الجيّدة عبارة أبي حيّان فإنّه قال : « وربّما قاله البصريّون<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك؛ فقد استعمله سيبويه<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup>، والرّأي « أنّ النّعت قد عرفه البصريّون الأوّل فاقتبسه الكوفيّون، والتزموا به<sup>(٥)</sup>، كما أنّ مصطلح النّعت هو الذي قد شاع عند النّحاة<sup>(٦)</sup> فلا غرو أن يستعمله ابن أجروم .

٦ - أنه « لم يُترجم لعطف البيان »، و « لا يترجم له الكوفيّ، وإنّما يُترجم له البصريّ<sup>(٧)</sup> .

وهنا وقفتان :

الأولى : أنّ الكوفيّ لا يترجمه بعطف البيان، وإنّما يترجمه بـ « التّرجمة »<sup>(٨)</sup> .

الثّانية : أنّ عدم ترجمته له يحتمل أن يكون على مذهب من يرى أنّ

(١) المتن ص ١٩ .

(٢) التّذييل والتّكميل ج ٤ ل ١٤ أ - ب، وتنظر : الحاشية (٢) ص ٥٧٦ من هذه الرّسالة .

(٣) الكتاب ٤٢١/١ .

(٤) المقتضب ٢٨١/٤ .

(٥) المدارس النّحويّة (السّامرائيّ) ص ١٣٣ .

(٦) ينظر - مثلاً - : الجمل ص ١٣، المقدّمة الجزوليّة ص ٥٦، الفصول الخمسون ص ٢٣٤،

الكافية ص ١٢٩، المقرّب ٢١٩/١، التّسهيل ص ١٦٧ .

(٧) ينظر : أسرار العربيّة ص ٢٩٧ .

(٨) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦١٦ من هذه الرّسالة .

عطف البيان من البدل<sup>(١)</sup>.

٧ - « حدّ الإعراب على القول بأنه معنويٌّ، وهو قولهم » .

قلت : هذه العبارة فيها تسمّح فظاهر قول سيبويه أنّ الإعراب معنويٌّ<sup>(٢)</sup>.

٨ - « قال في "لا" : تنصب النّكرات بغير تنوين<sup>(٣)</sup>، وهو قولهم، وقال البصريُّ : مبنيٌّ » .

ويمكن الجواب عن هذا بأنّ ابن أجروم تبع الزّجاجيَّ في الجمل<sup>(٤)</sup> في هذه العبارة، وهي منقولة بتصرّفٍ عن سيبويه<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذه الأدلة اقتصر السّودانيُّ في بيان كوفيّة ابن أجروم، ومّا وقفت عليه :

٩ - ذكر الأهدل<sup>(٦)</sup> أنّ ابن أجروم لم يذكر علامةً يتميِّز بها فعل الأمر « جريًّا على طريقة الكوفيّين من أنّ الفعل قسمان : ماضٍ ومضارعٌ، وأنّ الأمر داخلٌ في المضارع؛ لأنّه مقتطعٌ منه ... »<sup>(٧)</sup>.

والجواب : أمّا أنّه لم يذكر علامةً لفعل الأمر فمسلّمٌ، وسيأتي الحديث

(١) تنظر : الحاشية (١) ص ٦١٨ من هذه الرّسالة .

(٢) تنظر : الحاشية (١) ص ٣١٧ من هذه الرّسالة .

(٣) المتن ص ٢٦ .

(٤) الجمل ص ٢٣٧ .

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٦) هو : محمّد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسينيّ التّهاميّ، فاضلٌ من أهل تهامة

اليمن، شافعيّ المذهب، له مصنّفاتٌ، منها : بغية أهل الأثر فيمن اتّفق له ولأبيه

صحبة سيّد البشر (ط)، والكواكب الدّرّيّة (ط)، توفّي سنة ١٢٩٨ هـ .

ينظر : الأعلام ١٩/٦ .

(٧) الكواكب الدّرّيّة ٣٧/١ .



عنه - بمشيئة الله -<sup>(١)</sup>، وأما كونه يرى أن الفعل قسمان فغير مسلّم، وذلك أنه نصّ على أن « الأفعال ثلاثة : ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ »<sup>(٢)</sup>.

ومّا سبق يتبيّن أن جُلَّ الأدلّة التي ذُكرت على كوفيّة ابن أجروم لا تُسلّم لقائلها؛ كما أن معظمها مبنيٌّ على استقرار ناقصٍ يتبنّى نسبة مصطلح أو رأي للكوفيّين فقط .

وفي مقابل هذه الأدلّة حفلت المقدمة الآجرومية بأدلّة تُفصح عن بصريّة ابن أجروم ذكرها السُّودانيُّ بقوله<sup>(٣)</sup> :

« تعقيبٌ :

لا ينهض هذا كلّ دليلٍ على أنه كوفيُّ المذهب في النحو لما وجدناه كثيراً في هذه المقدمة على مذهب البصريّين، وآرائهم، واصطلاحاتهم [في الأصل : وآرائها واصطلاحاتها] .

- كقوله : « وأقسامه أربعة »<sup>(٤)</sup>، وقالوا : ثلاثة بإسقاط الجزم<sup>(٥)</sup> .  
- وقال : « المنصرف »، و« الاسم الذي لا ينصرف »<sup>(٦)</sup>، وقالوا : المُجرى، والاسم الذي لا يُجرى<sup>(٧)</sup> .  
- ومنها قوله : « الأفعال ثلاثة »<sup>(٨)</sup>، وقالوا : الفعل قسمان<sup>(٩)</sup> .

(١) ينظر : ص ٥٧ .

(٢) المتن ص ١٢ .

(٣) النصّ التالي منقولٌ عن أضواء ص ٢٣٩-٢٤٠ .

(٤) المتن ص ١٧ باب الإعراب .

(٥) تنظر : الحاشية (١) ص ٣٢٨ من هذه الرسالة .

(٦) المتن ص ١٠ .

(٧) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ٩٨-١٠١ - وفيه : أن الخليل استعمل "جرى"

(الكتاب ٢٠٣/٣)، وأن الميرد استعمل ما يجرى وما لا يجرى (المقتضب ٣٠٩/٣) -

دراسة في النحو الكوفي ص ٢٣٣-٢٣٧ .

(٨) المتن ص ١٢ .

(٩) تنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (١) ص ٤٦٤ .

- وقوله : « المذكور قبله فعله »<sup>(١)</sup>، وقالوا : يجوز تقديم الفاعل على فعله<sup>(٢)</sup>.

- وقوله : « العاري عن العوامل اللفظية »<sup>(٣)</sup>، وقالوا : مرفوع بالخبر<sup>(٤)</sup>.

- وقوله في "كان" : « ترفع المبتدأ »<sup>(٥)</sup>، وقالوا : مرفوع بما كان به مرفوعاً قبل دخول "كان"<sup>(٦)</sup>.

- وقوله : « تنصب الخبر على أنه خبرها »<sup>(٧)</sup>، وقالوا : على أنه حال<sup>(٨)</sup>.

- وفي إنَّ : « ترفع الخبر »<sup>(٩)</sup>، وقالوا : هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول "إنَّ"<sup>(١٠)</sup>.

(١) المتن ص ١٤ « باب الفاعل » .

(٢) تنظر : الحاشية (٢)، ص ٥١١ .

(٣) المتن ص ١٦ « باب المبتدأ والخبر »، والكلام عن المبتدأ .

(٤) تنظر : الحاشية (٦) ص ٥٣٦ .

(٥) لم يقل ابن أجروم هذا نصاً، وإنما قال (ص ١٧) : « باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ... »، وقال (ص ١٨) : « فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم ... »، فما هنا مفهوم كلامه .

(٦) هذا مذهب بعض الكوفيين، ومذهب الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل .

تنظر : الحاشية (٨) ص ٥٤٧ .

(٧) لم يقل ابن أجروم هذا نصاً، وإنما قال (ص ١٨) : « وتنصب الخبر »، وسبق له (ص ١٧) أن بيّن أن "كان" تدخل على المبتدأ والخبر .

(٨) هذا مذهب بعض الكوفيين، ومذهب الفراء أنه منتصب لشبهه بالحال .

تنظر : الحاشية (٨) ص ٥٤٧ .

(٩) المتن ص ١٨ .

(١٠) ينظر : ص ٥٥٥ مع الحاشية (١) .



- وفي ظنّ تنصيبهما « على أنهما مفعولان لها »<sup>(١)</sup>، وقالوا : على أن الثاني حال<sup>(٢)</sup>.

- وقال : « الضمير والمضمّر »<sup>(٣)</sup>، وعبارتهم : الكناية والمكني<sup>(٤)</sup>.

- وقال : « التوكيد تابع للمؤكد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه »<sup>(٥)</sup> فقط، وقالوا : وفي تنكيره<sup>(٦)</sup>.

- وقال : « البدل »<sup>(٧)</sup>، وعبارتهم : الترجمة والتبيين والتكرير<sup>(٨)</sup>.

- وقال : « الظرف »<sup>(٩)</sup>، وهو تسمية البصريين<sup>(١٠)</sup>.

- وقوله في الخبر : « الجارّ والمجرور والظرف »<sup>(١١)</sup>، وفي الاستثناء :

« مجرور لا غير »<sup>(١٢)</sup>، [وقوله] : « يجوز جرّه ونصبه »<sup>(١٣)</sup> [أي : تعبيره بمصطلح الجرّ] .

- وقوله : « يجوز فيه البدل »<sup>(١٤)</sup>، يعني أن الإتيان فيه على البدلية،

(١) المتن ص ١٩ .

(٢) الذي تذكره المصادر التي وقفت عليها هو أن الفراء يرى الثاني مشبهاً بالحال .

تنظر : الحاشية (١) ص ٥٦٦ .

(٣) لم أقف على أن ابن أجروم قال في مقدمته : « الضمير »، وإنما وقفت على قوله :

« المضمّر »، و« مضمّر » . ينظر : المتن ص ١٤-١٦، و ٢٠ و ٢٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص ٤٢٦ .

(٥) المتن ص ٢١ . وينظر : ص ٦٢٣ .

(٦) ينظر : ص ٦٢٤ .

(٧) المتن ص ٢٢ .

(٨) ينظر ما قبل الحاشية (١) ص ٦٤٠ .

(٩) المتن ص ٢٢ .

(١٠) تنظر تسميات الكوفيين في ما قبل الحاشية (١) ص ٦٨٦ .

(١١) المتن ص ١٧ .

(١٢) المتن ص ٢٦ .

(١٣) الذي في المتن ص ٢٦ : « يجوز نصبه وجرّه » .

(١٤) المتن ص ٢٥، ونصّه : « جاز ... »، والكلام عن المستثنى المنفي التام .

وقالوا : معطوفٌ عطف نسق، و"إلّا" عندهم من حروف العطف<sup>(١)</sup>.  
- وقوله في [باب] المناذى : « يُنَيَان على الضّم »<sup>(٢)</sup>، وقالوا : يُعْرَبَان  
بغير تنوين<sup>(٣)</sup>.

- وعدُّ "رُبَّ" في حروف الجر<sup>(٤)</sup>، وقالوا : اسم<sup>(٥)</sup>.  
وبعدَ هذا الاستقراء المتميِّز يقول العلامة : عبد الله كنون : « لا يمكن  
أن يُجْزَم بأنَّ ابن آجُرُوم لا كوفيُّ المذهب في النحو ولا بصريُّه؛ لأنَّه  
جارى المذهبين معاً، وأخذ من المدرستين كليهما، وما أحسن ما قال  
الشيخ ابن عجيبة<sup>(٦)</sup> في شرحه على الأجرومية عند تعريفه بالمؤلف :  
« وتمهَّر في علم العربيَّة فكان يجتهد فيها، ولا يتقيَّد بمذهب البصريِّين،  
ولا مذهب الكوفيِّين، بل يميل مع الحقَّ أينما ظهر له، وهذا هو عين  
الصَّواب »<sup>(٧)</sup>.

والذي اختاره العلامة : كنون هو المختار عندي؛ إذ من غير الممكن  
الحكم على نحويٍّ بعد القرن الرابع الهجريُّ أنَّه كوفيُّ أو بصريُّ<sup>(٨)</sup>، إلّا  
إذا التزم أحد المذهبين التزاماً دقيقاً، ونادراً ما كان ذلك، وهو ممّا لم  
يتوفَّر في ابن آجُرُوم، لأنَّ منهجه قائمٌ على الاختيار .

(١) تنظر : الحاشية (٤) ص ٧٣٦ .

(٢) المتن ص ٢٧، والحديث عن المفرد المعرفة نحو : يا زيد، والتكرة المقصودة نحو : يا رجل .

(٣) هذا مذهب بعض الكوفيِّين . ينظر تفصيل المسألة في : الحاشية (٥) ص ٧٦٤ .

(٤) المتن ص ٢٨ .

(٥) وإليه ذهب الأخفش - في أحد قوليه -، وابن الطَّرواة، واختاره الرّضويّ .

تنظر الحاشية (٧) ص ٧٩٣ .

(٦) هو : أحمد بن محمد بن المهديّ ابن عجيبة الحسنيّ المغربيّ، مفسّرٌ صوفيٌّ مشارك، له

مصنّفات، منها : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (خ)، والفتوحات القدوسية في

شرح المقدّمة الأجرومية (ط)، توفي سنة ١٢٢٤هـ . ينظر : الأعلام ١/ ٢٤٥ .

(٧) أضواء ص ٢٤٠ .

(٨) تنظر مقدّمة تحقيق كتاب التّخمير ١/ ٩٢ .



### تقويم المقدمة الأجرومية :

نالت المقدمة الأجرومية شهرةً واسعةً في مجال تلقين مبادئ النحو للناشئة والمبتدئين، وشرقت وغربت<sup>(١)</sup>، ولا بُدَّ لهذه الشهرة من أسباب، ويرى بعض المتقدمين<sup>(٢)</sup> أن سبب هذه الشهرة هو إخلاص صاحبها، وأنه ألفها تجاه الكعبة المشرفة، ولا شك أن النية لها أثر، إلا أنه « لا ينبغي أن يُغفل الجانب المادي في ذلك، وهو طريقة التأليف »<sup>(٣)</sup>، ولذا فسأعرض - هنا - للمقدمة الأجرومية تقويمًا من ناحيتين :

الأولى : مميزاتهما .

والثانية : المآخذ عليها .

### أولاً : مميزاتهما :

حازت المقدمة الأجرومية عدة مميزات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ١ - الإيجاز غير المخل؛ فإيجازها واختصارها « جعلها سهلة التناول »<sup>(٣)</sup> بحيث يستطيع كل قارئ دراستها وتحصيلها .
- ٢ - اشتمالها على الفوائد القيمة مع إيجازها .
- ٣ - حسن الترتيب<sup>(٣)</sup>؛ فقد رتب ابن أجروم مقدمته ترتيباً حسناً ومتسلسلاً؛ فبدأ بتعريف الكلام، ثم أقسامه، ثم تعريف الإعراب وأقسامه وعلاماته، ثم الأفعال إعراباً وبناءً، ثم المعربات من الأسماء، وهو ترتيب حسن يسر الانتفاع بها .
- ٤ - تقريب الأبواب النحوية للطلاب حيث بدأ ابن أجروم كل

(١) مما وقفت عليه مخطوطاً باندونيسيا بعنوان : « كتاب فيه فوائد من الألفية والأجرومية » .

ينظر : فهرس النحو لمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ص ٤١٥ .

(٢) ينظر : شرح برهان الدين للعمري ل ٨ ب مصدراً له بدليل، وأضواء ص ٢٣٦ بلا نسبة .

(٣) أضواء ص ٢٣٦ .

بابٍ بذكر تعريفٍ سهلٍ ومبسّطٍ له ليتمكنَ القارئ من تصوُّرِ الباب .  
٥ - « التَّحْصِيلُ المفيد لعلامات الإعراب الأصول والفروع »<sup>(١)</sup>؛  
فبعد أن تكلم ابن أجروم عن علامات الإعراب تفصيلاً أعاد الكلام  
عنها بشكلٍ مجملٍ تحت قوله : « المعربات قسمان » .

٦ - بعدها عن المنطق .

٧ - ضرب الأمثلة وتعدادها، وهذا واضحٌ في ذكر المرفوعات،  
والمنصوبات .

٨ - إلمامها بأشهر الأبواب النحويّة ممّا يسرّ للطلّاب بعد ذلك  
الانتقال إلى ما فوق المختصرات من الكتب النحويّة .

٩ - حصرها لأشهر المرفوعات والمنصوبات المتفق عليها ممّا يُيسّر  
للطلّاب معرفة نوع المرفوع والمنصوب من الكلام .

### ثانيًا : المآخذ عليها :

المقدّمة الأجروميّة عملٌ بشريٌّ كغيره مستهدفٌ للنقد، وعلى الرّغم  
من أنها ورقاتٌ معدودةٌ إلّا أنّ سهام النقد قد وُجّهت إليها، وسأورد  
ما وقفت عليه أو ظهر لي من ملاحظ عليها، وما قيل أو قد يُقال في  
الجواب عنها على النحو التّالي :

#### ١ - تعبيراتٌ منتقدهُ :

وقع في المقدّمة الأجروميّة بعض التّعبيرات الّتي انتقِدت على  
مصنّفها، ومن ذلك ما يلي :

أ - قوله : « ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد »<sup>(٢)</sup> .

انتقد بأنّه أسلوبٌ ضعيفٌ، وأنَّ الأولى إسقاط اللّام، أو إسقاط

(١) أضواء ص ٢٣٧ . وينظر : المتن ص ٧ - ١٢ .

(٢) المتن ص ١٨ .



كلمة « معنى »<sup>(١)</sup>.

ب - تعبيره بـ « انبهم » في حدّي الحال<sup>(٢)</sup> والتمييز<sup>(٣)</sup>.

انتقد بأنه « لم يُؤلف في لغة العرب »<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن يُعتذر عنه بأن هذه الكلمة واردة عند بعض النحاة الذين سبقوا ابن أجروم<sup>(٥)</sup>.

ج - إدخال "أل" على "كل" و "بعض"<sup>(٦)</sup>، وهو ممّا منعه المحققون<sup>(٧)</sup>.

د - استعمال "لا غير"<sup>(٨)</sup>، وهو أسلوبٌ لحنه ابن هشام، وأجازه الجمهور<sup>(٩)</sup>.

هـ - قوله : « ورأيت زيذاً الفرس أردت أن تقول : الفرس فغلطت فأبدلت زيذاً منه »<sup>(١٠)</sup>.

انتقد بأن « ظاهره أن زيذاً في المثال بدلٌ، وليس كذلك بل هو مبدلٌ منه »<sup>(١١)</sup>، وأجيب بأن « البدل في كلامه بالمعنى اللغوي، وهو التعويض »<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر : شرح الرّملي ص ١٥٥ .

(٢) المتن ص ٢٤ .

(٣) المتن ص ٢٥ .

(٤) شرح الرّملي ص ٢٣٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٢/٢٨١، المقرّب ١/١٦٣، الملخص ١/٣٩٥ .

(٦) ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٧) ينظر : ص ٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٨) المتن ص ٢٦ .

(٩) تنظر : الحاشية (٧) ص ٦٩٠ .

(١٠) المتن ص ٢٢ .

(١١) حاشية أبي النّجا ص ٨٢ .



وهو جوابٌ غير كافٍ إذ لا يصلح معنى العبارة لو قيل : عوضت زيداً منه، والأولى أن يُقال : إنه يقصد الإبدال في الذهن على سبيل الخطأ .  
و - قوله في باب النداء عن حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة :  
إنهما « بينان على الضم من غير تنوين »<sup>(١)</sup>.

انتقدت هذه العبارة بأنه لا يدخل في هذا الحكم المثني والمجموع على حدّه<sup>(٢)</sup>، وأجيب بأن مراده « ما يشمل الضم حقيقةً أو حكماً فيشمل نائبه »<sup>(٣)</sup>.

قلت : وعبارة ابن أجروم هذه واردة عند عددٍ من النحاة الذين سبقوه<sup>(٤)</sup>.

ز - قوله في النواصب للمضارع : « والجواب بالفاء »<sup>(٥)</sup> .  
انتقد هذا التعبير بأن الجواب منصوبٌ لا ناصب<sup>(٦)</sup>، وأجيب بأنه لاشتماله على الناصب سماً ناصباً<sup>(٧)</sup>.

ح - قوله : « والاسم المبهم نحو : هذا ... »<sup>(٨)</sup> .  
انتقد بأن اسم الإشارة ليس « هذا » بتمامه، وإنما الاسم منه "ذا"، وأما الهاء فللتنبيه<sup>(٩)</sup>.

وقد يُجاب عن هذا بأن المراد الاسم بحسب الأصل .

(١) المتن ص ٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الرّملي ص ٢٥٣، والقلادة الجوهريّة ص ٧٦٥ .

(٣) حاشية أبي النّجا ص ٩٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص ٧٦٥ .

(٥) المتن ص ١٣ .

(٦) شرح الرّملي ص ١١٠ .

(٧) ينظر : السابق، وص ٤٨٦ من هذه الرّسالة .

(٨) المتن ص ٢٠ .

(٩) حاشية أبي النّجا ص ٧١ .



ط - عدّه "سوى" و"سوى" و"سواء" من أدوات الاستثناء<sup>(١)</sup>،  
والأولى أن يقول : سوى بلغاتها ثم يذكرها، وابن أجروم مسبوق بعدد  
من النحاة في هذا<sup>(٢)</sup>.

ي - قوله في تقريب الاسم النكرة : « كل ما صلح دخول الألف  
واللام عليه نحو : الرجل والفرس »<sup>(٣)</sup>.

انتقد هذا التعبير بأن الأولى أن يقول : نحو : رجل وفرس<sup>(٤)</sup>، ويمكن  
أن يقال في الجواب عنه : إن مراده اللفظين قبل دخول "أل" عليهما<sup>(٥)</sup>.

ك - قوله : « الأفعال الخمسة »<sup>(٦)</sup>، والأولى أن يقال : الأمثلة الخمسة<sup>(٧)</sup>.

ل - قوله : « الأسماء الخمسة »<sup>(٨)</sup>، والأولى أن يقال : الأسماء الستة<sup>(٩)</sup>.

## ٢ - السّهو :

أ - وقع لابن أجروم في معظم النسخ سهو في حصر المنصوبات  
حيث قال : « المنصوبات خمسة عشر، وهي : المفعول به، والمصدر،  
وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا،  
والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها،  
واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء : النعت،

(١) ينظر : المتن ص ٢٥ .

(٢) ينظر : الاستثناء في التراث ص ١٢٦ .

(٣) المتن ص ٢٠ .

(٤) ينظر : حاشية أبي النجا ص ٧٤ .

(٥) ينظر : شرح الكفراوي ص ٨٣ .

(٦) المتن ص ٩ و ١٢ .

(٧) تنظر الحاشية (٦) ص ٣٧٧ .

(٨) المتن ص ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ .

(٩) ينظر : ص ٣٧٠، وما سبق ص ٣٤ .



والعطف، والتوكيد، والبذل»<sup>(١)</sup>، فقد نصّ على أنّ المنصوبات خمسة عشر، وفي عدّها لم يذكر إلا ثلاثة عشر بناءً على عدّ الظرفين منصوباً واحداً كما جرى عليه الناظم<sup>(٢)</sup>، أو أربعة عشر كما يظهر من صنيع ابن أجروم؛ فقد عرّف كلاً على حدة<sup>(٣)</sup> ممّا يُقوّي أنّه يرى عدّهما منصوبين، وبناءً عليه يبقى المنصوب الخامس عشر الذي سقط سهواً .

أمّا ما ذهب إليه محقق المتن من أنّه لا سقط حيث لم يشر إلى السهو في عدّها، وإنّما اكتفى بالتعليق قائلاً : « عدّ المصنّف الظرفين واحداً، واسم إنّ وخبر كان واحداً، والتّوابع أربعة »<sup>(٤)</sup>، ومن قبله فعل الشيخ محمد محيي الدّين عبد الحميد<sup>(٥)</sup> ذلك في عدّها<sup>(٦)</sup>؛ فالذي أراه أنّه قولٌ بعيدٌ؛ فلم يجرِ العُرف عند النّحاة على عدّ "اسم إنّ" و"خبر كان" منصوباً واحداً<sup>(٧)</sup>، كما أنّ المتقدّمين لاحظوا هذا السّهو وأقرّوا به، وأولّهم منديلُ ابن المصنّف<sup>(٨)</sup>.

(١) المتن ص ٢٢ .

(٢) الدّرة البهيّة ص ١٠٢، وتنظر الحاشية (٣) ص ٦٨٧ من هذه الرّسالة .

(٣) المتن ص ٢٤ .

(٤) الحاشية (٢) من ص ٢٢ من المتن، وهي نصّ كلام أبي النّجا في حاشيته ص ٨٢ .

(٥) ينظر في ترجمته : الأعلام ٩٢/٧، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث ص ٧٠، مقدّمة ناشر

شرح قطر النّدى ص ١٦ .

(٦) التّحفة السّنيّة ص ١٢٧-١٢٨ .

(٧) ينظر الكافية ص ١١٣-١١٤، اللّباب في علم الإعراب ص ١١١-١١٣، إرشاد الهادي ص ٩٤ .

(٨) قال اللّقاني في توضيح الأجروميّة ل ١١٨٥ : « ولم يذكر منها إلا أربعة عشر إمّا

لنسيان كما أجاب به ولده منديل فهي خمسة عشر في عزمه وقصده، وأربعة عشر في

سرده وعدّه، وإمّا لعدّه المخفوض بالحرف منصوباً وإن كان بواسطة، وفي هذا

نظرٌ ... » .

وقد تباينت وجهات النظر في تعيين المنصوب الخامس عشر على أقوال أشهرها ما يلي :

١ - أنه خبر "ما" الحجازية<sup>(١)</sup>.

٢ - أنه المنصوب بنزع الخافض<sup>(٢)</sup>.

٣ - أنه مفعولا "ظننت" وأخواتها<sup>(٣)</sup>.

وعند محاولة الترجيح بين هذه الأقوال أقول : إن القول الأول يُبعدُه عدم ذكر اسمها في المرفوعات<sup>(٤)</sup>، وأمّا القول الثاني فيُبعدُه قلة أفراد هذا المنصوب ضمن حصر المنصوبات فيُبعدُ أن يُفردَه ابن أجروم بالذكر<sup>(٥)</sup>، ويبقى القول الثالث هو الأرجح لأمرين :

١ - تقدّم ذكر "ظننت وأخواتها" ممّا يُرجّح أن يكون ابن أجروم أسقطه لسبق العلم به<sup>(٦)</sup>.

٢ - ما ذكر من أنه ثابت في بعض النسخ<sup>(٧)</sup>، والله أعلم .

ب - ومما قد يُقال : إنه سهوٌ عدم ذكر ابن أجروم "خبر ما" ضمن المرفوعات<sup>(٨)</sup>، مع أنه ذكر اسمها في تعداد المنصوبات<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ذكره الرّمليّ في شرحه ص ٢١٨ عن بعضهم، وهو قول المكوديّ في شرحه (ص ١٧) .

(٢) ذكره اللّقانيّ في توضيح الأجرومية ل ١٨٥، وممّن قال به : ابن قاسم في حاشية الأجرومية ص ٩٠ .

(٣) ينظر : شرح الأزهرّيّ ص ٨٢، وشرح الرّمليّ ٢١٨ .

(٤) ينظر : المتن ص ١٤ .

(٥) ينظر : توضيح الأجرومية ل ١٨٥ .

(٦) ينظر : شرح الأزهرّيّ ٨٢ .

(٧) شرح الرّمليّ ص ٢١٨ .

(٨) المتن ص ١٤-٢٢ .

(٩) المتن ص ٢٢ .

وقد يُجَاب عن هذا بأنه قد يكون ممن يرى أن الخبر مرتفع على أنه خبر للمبتدأ إلا أنه يُشكّل عليه إذا كان اسم "لا" مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؛ لأنّ الاتفاق حاصلٌ حينئذٍ على كونها هي الرَّافعة للخبر<sup>(١)</sup>.

### ٣ - عدم استيفاء القول في بعض المسائل :

أ - تحدّث ابن أجروم عن النواصب للفعل المضارع، ونصّ على أنّ الجواب بالفاء منصوب<sup>(٢)</sup>، ولكنّه لم يتحدّث عن حكم الفعل عند تعرّيه من هذه الفاء .

ب - لم يتحدّث ابن أجروم عن عامل النّصب في المنصوبات أو عامل الرّفْع في المرفوعات .

ج - لم يكن تعريف ابن أجروم للحال شاملاً لنوعيتها المؤسّسة والمؤكّدة، وإنّما اقتصر على الأولى<sup>(٣)</sup>.

د - لم يكن تعريفه للتمييز شاملاً لنوعيه : تمييز الذات، وتمييز النسبة بل اقتصر على الأوّل إلاّ أنّه ذكر للثاني مثلاً<sup>(٤)</sup>.

هـ - لم يُمثّل للتمييز المنقول عن المفعول، ولعلّه ممن يرون إنكاره<sup>(٥)</sup>.

و - ظاهر كلامه أنّه يعني بالاسم المبهم : اسم الإشارة وحده، وهو مذهبٌ لعددٍ من النّحاة إلاّ أنّ الذي استقرّ عليه هذا المصطلح - عند من يقول : إنّ المعارف خمسة - أنّه يُعنى به اسم الإشارة والاسم الموصول<sup>(٦)</sup>.

ز - ترك من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر في هذه المسألة : الحاشية (٢) ص ٧٤٧ .

(٢) المتن ص ١٣ .

(٣) المتن ص ٢٤، وتنظر : الحاشية (٥) ص ٧٠٧ من هذه الرّسالة .

(٤) المتن ص ٢٥، وتنظر : الحاشية (٩) ص ٧٢١ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٧٢٤ .

(٦) ينظر تفصيل القول في هذه المسألة في الحاشية (٤) ص ٤٢٥ .

(٧) ينظر : حاشية أبي النّجا ص ٩١ .



ح - عدم ذكره الاستثناء المنقطع أو التمثيل له<sup>(١)</sup>.  
ط - عدم ذكر علامة لفعل الأمر<sup>(٢)</sup>، ويعتذر عنه بأنه اعتمد على أن فعل الأمر يُعرَف بصيغة الطلب .

٤ - اعتماده أقوالاً مخالفة لمذهب الجمهور، وثمًا وقفت عليه :  
أ - أن "سمعت" تنصب مفعولين، وهو قول الفارسي ومن وافقه، ومذهب الجمهور تعدّيها لواحد<sup>(٣)</sup>.  
ب - عدّه النواصب للفعل المضارع عشرة نواصب، ومذهب الجمهور أن الناصب بنفسه أربعة فقط<sup>(٤)</sup>.  
ج - عدّه التبعية هي العامل في التّوابع<sup>(٥)</sup>، والجمهور على أن العامل في التّابع هو العامل في المتبوع إلاّ البدل؛ فإنّ العامل فيه مقدّر<sup>(٦)</sup>.  
د - عدّه التّوابع أربعة بإهمال عطف البيان<sup>(٧)</sup>، والجمهور على عدّها خمسة بإثباته<sup>(٨)</sup>.

٥ - عدم اشتمال المقدّمة على الاستشهاد بالفصيح من الكلام .

٦ - الاستطراد والتكرار :

وقد وقعا منه معاً حين ذكر عدداً من حروف الجرّ استطراداً عند

(١) حاشية أبي النّجا ص ٩٠ .

(٢) ينظر : ما سبق ص ٤٤ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص ٥٦٥ .

(٤) ينظر : ص ٤٧٠ مع الحاشية (١) .

(٥) ينظر : المتن ص ١٤ و ٢٢ و ٢٨ .

(٦) ينظر : ص ٧٨١ .

(٧) ينظر : المتن ص ١٤ و ٢٢ . وينظر : ما سبق ص ٤٣ .

(٨) ينظر : الإيضاح العضديّ ٢٨٤/١، المفصل ص ١٤٣، التسهيل ص ١٦٣ .

حديثه عن علامات الاسم<sup>(١)</sup>، ممّا أوقعه في تكرارها عند حديثه عن المخفوض بالحرف<sup>(٢)</sup>.

وممّا ينفرد به الاستطراد ذكره العوامل الدّاخلية على المبتدأ والخبر عند حديثه عن المرفوعات<sup>(٣)</sup>.

#### ٧ - ترك بعض الأبواب والمسائل المهمّة :

لم يتعرّض ابن أجروم في مقدمته لبعض الأبواب النّحويّة التي تُهمّ الناشئة مثل : « باب العدد » .

كما أنّه أغفل بعض المسائل المهمّة في عددٍ من الأبواب النّحويّة التي تطرّق لها، من ذلك : عدم تعرّضه لمسألة تابع المنادى .

وهذا التّرك من ابن أجروم حدا بالخطّاب<sup>(٤)</sup> إلى أن يؤلّف كتابه "متمّة الأجرومية" مستدركاً لها، وللعمر بيّ في الدُّرّة البهيّة عدّة زياداتٍ غني فيها باستدراك بعض المسائل<sup>(٥)</sup> مع عدم الخروج عن الهدف من الأجرومية .

وبعد : فهذه هناتٌ هيّئاتٌ لا تقدح في المقدّمة الأجرومية، وإنّما أثبتّها وفاءً بذيّام العلم، وجُلُّ هذه النّقّادات تلافاها الشُّراح في شروحيهم .



(١) المتن ص ٦، وشرح الأزهري ص ١٥ .

(٢) المتن ص ٢٨ .

(٣) المتن ص ١٧-١٩، وينظر : شرح الأزهري وحاشية أبي النّجا ص ٦٦ .

(٤) هو : محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن الرّعينيّ، أبو عبد الله المعروف بالخطّاب، فقيه

مالكيّ من علماء المتصوّفين، من مصنفاته : مواهب الجليل في شرح مختصر خليل

(ط)، متمّة الأجرومية (ط)، توفي سنة ٩٥٤ هـ . ينظر : الأعلام ٥٨/٧ .

(٥) ينظر ما سيأتي : ص ٨٧ .



## المبحث الثالث : أشهر شروحها

نالت المقدمة الأجرومية حظوة وانتشاراً، وعناية من العلماء، وخير دليل على ذلك كثرة شروحها، وكثرة ما كُتب على بعض الشُّروح من حواشٍ<sup>(١)</sup>، وسأشير - هنا - إلى أشهر شروحها؛ فمنها :

١ - شرح إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (المتوفى سنة ١٠٤١ هـ)<sup>(٢)</sup> المسمى « توضيح الأجرومية في علم العربية »، توجد منه نسخة خطية في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم ٤١٥/٤٠<sup>(٣)</sup>.

٢ - شرح أحمد بن أحمد الرَّملي<sup>(٤)</sup> (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ تقريباً)، وهو مطبوعٌ بتحقيق الدكتور : عليّ موسى الشُّوملي، وسأخصّه بكلمة عند الحديث عن مصادر الشَّارح .

٣ - شرح أحمد بن أحمد السُّودانيّ القاضي في تمبكتو ( المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ )، وهو مطبوعٌ<sup>(٥)</sup>.

ويقول عنه العلامة عبد الله كُنُون : إنه شرحٌ مشهورٌ، « وهو عامرٌ

(١) ينظر في شروح الأجرومية وحواشيتها : كشف الظنون ١٧٩٦/٢-١٧٩٨، بروكلمان ٤١٤/١٢-٤٢٢، دائرة المعارف الإسلامية ٨٦/١-٨٧، تاريخ الأدب العربي "فروخ" ٣٩٧/٦-٣٩٨، مقدمة تحقيق شرح الحلاوي (رسالة) ١٦/١-٤٣ (مع مزج الشُّروح بغيرها)، مقدمة تحقيق نور السَّجِّية (رسالة) ص ١٤-٢٢، قائمة حصلت عليها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

(٢) ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ٦/١، الأعلام ٢٨/١ .

(٣) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة عارف حكمة الله ص ١٩٨ .

(٤) ينظر في ترجمته : الكواكب السَّائرة ١١١/٣، شذرات الذهب ٣٥٩/٨، مقدمة تحقيق شرح الأجرومية للرَّملي ص ٩ .

(٥) بروكلمان ٤٢٠/١٢ . وينظر : ما سبق في الحاشية (٧) ص ٤٢ .



بالشواهد، والأبيات، والفوائد العلمية، وعلى هذا الشرح حاشية للعلامة المهدي الوزاني [ محمد المهدي بن محمد بن محمد الحسيني الوزاني المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ ]<sup>(١)</sup> طبعا معاً بفاس<sup>(٢)</sup>.

٤ - شرح أحمد زيني دحلان ( المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ )<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوع .

وهو شرح « مقتضب »، وعليه تعليقات وتقريرات كتبها أحد تلاميذه<sup>(٤)</sup>.

٥ - شرح أحمد بن محمد المهدي بن عجيبة ( المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ ) المسمى « الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الأجرومية » مطبوع<sup>(٥)</sup>.

يقول عنه العلامة عبد الله كنون : « وهو من أغرب شروحها فهو شرح مزدوج يشبع الكلام على الناحية النحوية ثم يتبعه بالكلام على الأغراض الصوفية، وذلك بطريق الإشارة، أعني : تنزيل كلام القوم على ألفاظ المقدمة »، ثم ذكر أن ابن عجيبة قد يكون ناسجاً على منوال شرح لعلي بن ميمون<sup>(٦)</sup>.

٦ - شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي ( المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ )<sup>(٧)</sup>،

(١) ينظر : بروكلمان ٤٢٠/١٢ . وينظر : الأعلام ١١٤/٧ .

(٢) أضواء ص ٢٤١ .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ١٢٩/١ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٨٦/١ .

قلت : وهذا التلميذ هو أحمد شطا . ينظر : شرح أحمد زيني دحلان ص ٣ .

(٥) بروكلمان ٤١٩/١٢ و ٤٢١، والأعلام ٢٤٥/١ .

(٦) أضواء ص ٢٤٢، وينظر في شرح ابن ميمون : الكواكب السائرة ٢٧٣/١،

بروكلمان ٤١٨/١٢ و ٤٢١ .

(٧) ينظر في ترجمته : الأعلام ٢٠٥/٢ .

وهو مطبوع<sup>(١)</sup>.

وعنه يقول العلامة عبد الله كنون : « وهو يعتني بإعرابها الكامل، والطلبة يحبونه لأنه يدرّبهم على الإعراب، وعليه حاشية للحامدي، طبعاً معاً بمصر<sup>(٢)</sup> ».

٧ - شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرّي (المتوفى سنة ٩٠٥ هـ)<sup>(٣)</sup> أتمه سنة ٨٨٧ هـ، وهو مطبوع، وعليه حواش<sup>(٤)</sup>.

وفيه يقول العلامة عبد الله كنون : « ومن شروحها المتوسطة : شرح الشيخ خالد الأزهرّي، وهو شرح مفيد، وقع الإقبال عليه كثيراً، واقتصر طلابها على الدراسة به، وعليه حواش عديدة منها : حاشية أبي النجا المصري، ومنها : حاشية الشيخ أحمد بن الحاج الفاسي، وهي كثيرة الفوائد مشهورة بين الطلبة، ومنها : حاشية الشيخ إسماعيل الأبي الأزهرّي، وكلها مطبوعة<sup>(٥)</sup> ».

٨ - شرح الخطيب الشّرييني (المتوفى سنة ٩٧٧ هـ)<sup>(٦)</sup> المسمّى « نور السّجّية في حلّ ألفاظ الأجروميّة »، وهو محقق في رسالة علميّة بالجامعة الإسلاميّة - كليّة اللغة العربيّة .

٩ - شرح عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوّديّ (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) بروكلمان ٤١٩/١٢ .

(٢) أضواء ص ٢٤٢ .

(٣) ينظر في ترجمته : الضّوء اللّامع ١٧١/٣، الكواكب السّائرة ١٨٨/١، شذرات الذهب ٢٦/٨، الأعلام ٢٩٧/٢، مقدّمة تحقيق التّصريح ٤٦/١ .

(٤) كشف الظّنون ١٧٩٦-١٧٩٧، بروكلمان ٤١٥/١٢-٤١٧ .

(٥) أضواء ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٦) بروكلمان ٤١٨/١٢، وستأتي ترجمته في الباب الثاني الفصل الأوّل ص ١١١ .

(٧) كشف الظّنون ١٧٩٦/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .

وعنه يقول العلامة عبد الله كنون : « ومن شروحها المختصرة : شرح العلامة المكودي النحوي المغربي<sup>(١)</sup> المشهور، وهو مطبوع، ولم يقع عليه إقبالٌ كما وقع على شرحه للألفية<sup>(٢)</sup> .

١٠ - شرح عبد القادر بن أحمد الكوهن<sup>(٣)</sup> (المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ) المسمى « منية الفقير المتجرد وسيرة المريد المتفرد<sup>(٤)</sup> » . ويقول عنه العلامة عبد الله كنون إنه اقتصر فيه على الناحية الإشارية من شرح ابن عجيبة<sup>(٥)</sup>، وحينئذ لا غرابة في وصف الزركلي<sup>(٦)</sup> للكتاب بقوله : « منية الفقير المتجرد (ط) تصوف<sup>(٧)</sup> » .

١١ - شرح محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني، أبو عبد الله (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ)، واسمه : « الدرّة النحويّة في شرح الأجروميّة<sup>(٨)</sup> » . وفيه يقول العلامة عبد الله كنون : « من أشهر شروحها - وهو أوّل ما كتب عليها - شرح أبي عبد الله الشريف من أهل فاس، وهو شرح مبسوط، يعتني بتفسير ألفاظها لفظاً لفظاً، ثمّ يذكر المعنى بوضوح تام، ثمّ يعرب ألفاظها إعراباً كاملاً، ويظهر أنّ هذا الشرح كان له رواجٌ كبيرٌ بين المتعلّمين<sup>(٩)</sup> » .

(١) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع ٩٧/٤، الأعلام ٣١٨/٣ .

(٢) أضواء ص ٢٤١ .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ٣٧/٤ .

(٤) دائرة المعارف ٨٦-٨٧/١ .

(٥) أضواء ص ٢٤٢ .

(٦) هو : خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي : مؤرّخ، دبلوماسي، شاعر، من أهم مصنفاته : الأعلام (ط)، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز (ط)، توفي سنة ١٣٩٦ هـ .

ينظر : الأعلام ٢٦٧/٨، تنمة الأعلام ١٦٦/١ .

(٧) الأعلام ٣٧/٤ .

(٨) كشف الظنون ١٧٩٧/٢، بروكلمان ٤١٤/١٢ .

(٩) أضواء ص ٢٤١ .

- ١٢ - شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين - حفظه الله -، وهو شرح مشهور بين طلاب العلم في بلاد الحرمين « المملكة العربية السعودية » .
- ١٣ - شرح محمد بن محمد الحلاوي (٨١٩-٨٨٣هـ)<sup>(١)</sup>، وهو محقق في رسالة علمية في الجامعة الإسلامية - كلية اللغة العربية .
- ١٤ - شرح محمد بن محمد الغرناطي الراعي<sup>(٢)</sup> (ت ٨٥٣هـ) فرغ منه سنة ٨٢٤هـ<sup>(٣)</sup>، واسمه « النقل بالمفهومية في حل ألفاظ الأجرومية »<sup>(٤)</sup> .
- وعنه يقول العلامة عبد الله كنون : « ومن شروحها المشهورة : شرح الراعي النحوي الأندلسي المشهور، وهو شرح مبسوط - أيضاً - كثير الفوائد »<sup>(٥)</sup> .
- ١٥ - شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المسمى « التحفة السنّة بشرح المقدمة الأجرومية » مطبوع، وهو مشهور، متداول .
- إلى غير ذلك من الشروح والحواشي؛ فقد شرح الأجرومية علماء<sup>(٦)</sup> وأدباء<sup>(٧)</sup>، بل قيل : إنه في كل عام يظهر لها شرح جديد<sup>(٨)</sup> .



(١) كشف الظنون ١٧٩٧/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .

(٢) ينظر في ترجمته : شذرات الذهب ٢٧٩/٧، الأعلام ٤٧/٧ .

(٣) كشف الظنون ١٧٩٦/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .

(٤) فهرس دار الكتب المصرية ٥٩/٧ .

(٥) أضواء ص ٢٤١ .

(٦) أشير هنا إلى خطأ وقع في فهرس الحاسب الآلي لمركز الملك فيصل، حيث نسب فيها شرح للأجرومية لأبي حبان في المجموع رقم ٤٦٠٦-١٢ في مكتبة باريس؛ وقد اطلعت على مصوّرته في المركز فالفيتة "اللمحة البدرية" .

(٧) منهم محمود باشا البارودي الشاعر المشهور (المتوفى سنة ١٣٢٢هـ) . بروكلمان ٤١٩/١٢ .

(٨) ينظر : شرح برهان الدين ل ٨ ب .

## المبحث الرابع : أشهر منظوماتها

لَمَّا رَأَى الْعُلَمَاءُ أَنَّ حِفْظَ الْمَنْظُومِ أَسْهَلُ مِنْ حِفْظِ الْمَنْشُورِ انْبَرَى عَدَدٌ مِنْهُمْ لِنَظْمِ الْمَقْدَمَةِ الْآجُرُومِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ أَشْهَرِ مَنْظُومَاتِهَا مَا يَلِي :

١ - نظم إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي النابلسي<sup>(٢)</sup> برهان الدين ( المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ) مخطوطٌ بدار الكتب الظاهرية، برقم ٨١٧٧ - عام<sup>(٣)</sup>.

٢ - نظم إبراهيم بن ولي (أو والي) بن نصر الذكري الحنفي<sup>(٤)</sup> ( ت ٩٦٠ هـ )، المسمى « الدرة البرهانية في نظم الأجرومية » مخطوطٌ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٧٥٧<sup>(٥)</sup>.

٣ - نظم إبراهيم بن عبد القادر الرياحي ( المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ )<sup>(٦)</sup> المسمى « التحفة الإلهية للحضرة الرياحية في نظم الأجرومية » مخطوطٌ بدار الكتب المصرية برقم ١٩٤٥<sup>(٧)</sup>.

٤ - نظم أحمد بن عبد الرحمن بن مسك السخاوي المسمى : « النفحة

(١) ينظر في منظومات المقدمة الآجرومية : بروكلمان ١٢/٤٢٢-٤٢٣، مقدمة تحقيق شرح الخلاوي (رسالة) ١/١٦-٤٣، مقدمة تحقيق نور السحابة (رسالة) ص ٢٢-٢٣، قائمة حصلت عليها من مركز الملك فيصل، ولم أقصر على ما في هذه المصادر، بل زدت عليها .

(٢) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع ١/٣٢، شذرات الذهب ٨/٣٢٥، الأعلام ١/٣٣ .

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٥٢٨-٥٢٩ .

(٤) ينظر في ترجمته : الكواكب السائرة ٢/٨١، شذرات الذهب ٨/٣٢٥، الأعلام ١/٧٨ .

(٥) فهرست مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٩٣ .

(٦) ينظر في ترجمته : الأعلام ١/٤٨ .

(٧) فهرس دار الكتب المصرية ٧/٣٥ .

المسكية نظم المقدمة الآجرومية»، مخطوطٌ . بمكتبة الحرم المكي الشريف  
برقم : عام ٣١٣٤<sup>(١)</sup> .

٥ - نظم أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الأنصاري،  
شهاب الدين ( المتوفى سنة ٩٧٤هـ )<sup>(٢)</sup> . وله شرحٌ عليه، مخطوطٌ في  
مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم ٤١٥/١٤٠<sup>(٣)</sup> .

٦ - نظم بدران بن أحمد الخليلي، مخطوطٌ في جامعة الإمام محمد بن  
سعود الإسلامية برقم ٣٥٠٦<sup>(٤)</sup> .

٧ - نظم رفاعه بن رافع الطهطاوي (المتوفى سنة ١٢٩٠هـ)<sup>(٥)</sup>  
المسمى « جمال الآجرومية »، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٨٠هـ<sup>(٦)</sup> .

٨ - نظم عبد الرحمن القاري، مخطوطٌ بدار الكتب الظاهرية، برقم  
٥٦٣٩ - عام<sup>(٧)</sup> .

٩ - نظم عبد السلام النبراوي، المسمى « الكواكب الجلية في نظم  
الآجرومية » مطبوعٌ بهامش شرحه الموسوم بـ « فتح غافر الخطية على  
الكواكب الجلية » لمحمد بن عمر النووي<sup>(٨)</sup> .

١٠ - نظم عبد الله بن محمد عامر المعروف بالشبراوي ( المتوفى  
سنة ١١٧٢هـ )<sup>(٩)</sup> مخطوطٌ ضمن مجموع في المكتبة الأزهرية برقم

(١) معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف ص ١١٩ .

(٢) ينظر في ترجمته : النور السافر ص ٢٨٧، الأعلام ١/ ٢٣٤ .

(٣) فهرس مخطوطات مكتبة عارف حكمة الله ص ٢٠٤ .

(٤) فهرست مخطوطات جامعة الإمام ص ٢٨١ .

(٥) ينظر في ترجمته : الأعلام ٣/ ٢٩ .

(٦) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ٧٤ .

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٥٣١-٥٣٢ .

(٨) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ١٦٥-١٦٦ .

(٩) ينظر في ترجمته : الأعلام ٤/ ١٣٠ .

- ٢٣٧٥ عام<sup>(١)</sup>. وعليه شرح لعمر بن عليّ بن يحيى الطُّحْلاوي<sup>(٢)</sup>.
- ١١ - نظم عبيد ربّه الشَّنْقِيطِيّ، وهو عبد الله بن الحاجّ أحماه الله الغِلاَوِيّ البكريّ الشَّنْقِيطِيّ (المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ)<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوع<sup>(٤)</sup>.
- ١٢ - نظم العربيّ الفاسي<sup>(٥)</sup>.
- ١٣ - نظم عليّ بن حسن السَّنْهَوْرِيّ (المتوفى سنة ٩١٣ هـ) المسمّى « العلويّة في نظم الآجُرُوميّة »، له عليه شرح بعنوان « التُّحفة البهيّة شرح العلويّة في نظم الآجُرُوميّة »<sup>(٦)</sup>.
- ١٤ - نظم عليّ عزيز المسمّى « ملحّة ديوان الصَّبّابة المتضمّن ما في متن الآجُرُوميّة وزيادة »، فرغ منه سنة ١٢١٩ هـ، مخطوط في المكتبة الأزهرية برقم [١٠٨٨] ٩٨٣١<sup>(٧)</sup>.
- ١٥ - نظم عليّ علاء الدّين بن نعمان الّالوسيّ (المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ)، وهو مطبوع<sup>(٨)</sup>.

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٣٣٠/٤، بروكلمان ٤٢٣/١٢ .

(٢) وقع في التّرجمة العربيّة لـ "بروكلمان" ٤٢٣/١٢ إفراده برقم مستقلّ ضمن النّظوم، وهو خطأ .

(٣) ينظر في ترجمته : الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص ٩١ .

(٤) نُشر محققاً في مجلّة كلّية الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس ص ٢٦٢-٢٧٩ بعنوان : « نظم متن الآجُرُوميّة »، وله شرح مطبوع بعنوان « مصباح السّاري »، وبذيله النّظم ص ١٦٠-١٧٣ .

(٥) تنظر : الحاشية (١) من نظم متن الآجُرُوميّة ص ٢٦٣، مجلّة كلّية الدّعوة، العدد السّادس .

قلت : لعلّه محمّد العربيّ الفاسيّ المتوفى سنة ١٠٥٢ هـ . ينظر في ترجمته : الأعلام ٢٦٤/٦ . وينظر : فهرس الخزّانة التّيموريّة ٢٠١/٣ .

(٦) ينظر : الكواكب السّائرة ١٧٦/٣، كشف الظّنون ١٧٩٨/٢، هديّة العارفين ٧٤١/١، بروكلمان ٤٢٢/١٢، فهرس مخطوطات القرويين ١٧٢-١٧١/٤ .

(٧) فهرس المكتبة الأزهرية ٣١٥/٤ .

(٨) فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص ٢٢٠ .





- ١٦ - نظم عليّ بن محمّد بن عبد الكافي السُّنِّي المسمّى « المنظومة السُّنِّيَّة لما يسمّى متن الأجروميَّة »، وهو مطبوع<sup>(١)</sup>.
- ١٧ - نظم قاسم بن صالح بن إسماعيل الحلاق (المتوفى سنة ١٢٨٤هـ)<sup>(٢)</sup>. مخطوطٌ بدار الكتب الظاهرية برقم ١١٢٤٧ - عام<sup>(٣)</sup>.
- ١٨ - نظم محمّد بن عبد الرحمن زين الدين الأسدي الشافعيّ، المسمّى « الدُّرّة البهيّة »، له شرحٌ بعنوان « النّفحات الأزهرية شرح الدُّرّة البهيّة » لمحمّد بن محمّد بن محمّد الحنفيّ ابن أخت الناظم، مخطوطٌ بدار الكتب الظاهرية برقم ٢٩٢٨ - عام<sup>(٤)</sup>.
- ١٩ - نظم محمّد بن محمّد بن عبد الله بن بدر الغزيّ ( المتوفى سنة ٩٨٤هـ )<sup>(٥)</sup>، المسمّى « الدُّرّة المضيّة في نظم الأجروميّة »، مخطوطٌ في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية برقم ٣٥٠٦<sup>(٦)</sup>.
- ٢٠ - نظم محمّد بن محمّد بن محمّد الغزيّ، نجم الدين<sup>(٧)</sup> ( المتوفى سنة ١٠٦١هـ )، المسمّى « الحلة البهيّة في نظم الأجروميّة »، مخطوطٌ في مكتبة برلين برقم ٦٦٩٦/٣٢<sup>(٨)</sup>.
- ٢١ - نظم محمّد بديع بن يونس الموصلّي، مخطوطٌ بدار الكتب الظاهرية برقم ١١٠٤٩ - عام<sup>(٩)</sup>.

(١) بروكلمان ٤٢٣/١٢، فهرست الكتب النحويّة المطبوعة ص ٢٠٢.

(٢) ينظر في ترجمته : الأعلام ١٧٧/٥.

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٥٣٢.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٥٣٣.

(٥) ينظر في ترجمته : الكواكب السائرة ٦/٣، شذرات الذهب ٤٠٣/٨، الأعلام ٥٩/٧.

(٦) فهرست مخطوطات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية ص ٧٦.

(٧) ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ١٨٩/٤، الأعلام ٦٢/٧.

(٨) ينظر : خلاصة الأثر ١٩٢/٤، فهرس برلين ١٢٦/٦.

(٩) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٥٣٠-٥٣١.

٢٢ - نظم محمد علي بن محمد علان البكري الصديقي ( المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ )<sup>(١)</sup>.

٢٣ - نظم محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولاتي ( المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ )<sup>(٢)</sup>، مطبوع<sup>(٣)</sup>.

٢٤ - نظم ميمون الفخار ( المتوفى سنة ٨١٦ هـ )<sup>(٤)</sup>، وعليه شرحان للعلامة محمد بن التهامي بن المدني كنون ( المتوفى سنة ١٣٣٣ هـ )<sup>(٥)</sup>، كبير وصغير<sup>(٦)</sup>.

٢٥ - نظم يحيى بن شرف بن عبد الوهاب الشافعي المعروف بالشامي ( المتوفى سنة ٧٩٢ هـ )، المسمى « الدرّة البهيّة في نظم الأجرومية »<sup>(٧)</sup>.

٢٦ - نظم يحيى العمريطي الأزهرى الشافعي الأنصاري المسمى « الدرّة البهيّة »، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً<sup>(٨)</sup>.

كما أنّ لها عدداً من النظم لم يُعرف مؤلفوها<sup>(٩)</sup>، إلّا أنّ النظم الذي حاز الشهرة هو نظم العمريطي « الدرّة البهيّة »، وهو النظم الذي يقوم عليه الكتاب المحقق، وعنه الكلام سيكون في الفصل التالي .



(١) ينظر : خلاصة الأثر ١٨٧/٤ .

(٢) ينظر : الأعلام الشرقية ٤٠٣/١، الأعلام ١٤٢/٧ .

(٣) اطلعت عليه في مكتبة الحرم النبوي .

(٤) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع ١٩٤/١٠، الأعلام ٣٤٢/٧ .

(٥) ينظر : الأعلام ٦٥/٦ .

(٦) أضواء ص ٢٤٣، وفهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنون ص ٢٢٣ و ٢٤٣ .

(٧) هدية العارفين ٥٣٠/٢ .

(٨) ينظر : ص ٨٠ .

(٩) تنظر المصادر في أوّل المبحث .

## الفصل الثاني :

العمريّتي ومنظومته « الدّرة البهيّة » .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

التّعريف بالعمريّتي .

المبحث الثاني :

التّعريف بمنظومته « الدّرة البهيّة » .

المبحث الثالث :

أشهر شروحيها .



## المبحث الأول:

## التعريف بـ « العَمَرِيطِيُّ »

## نسبته \* :

هو يحيى شرف الدين بن موسى أبي الخير نور الدين<sup>(١)</sup> بن رمضان بن عميرة العَمَرِيطِيُّ الأنصاريُّ الشَّافعيُّ الأزهرى<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع للأستاذ الزّرْكلِيّ في ترجمته تكرارٌ فترجمه باسم : يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العَمَرِيطِيُّ الشَّافعيُّ الأنصاريُّ الأزهرى<sup>(٣)</sup>، وباسم : يحيى بن موسى بن رمضان بن عميرة<sup>(٤)</sup>، وقد نبّه المشرف على طبع "الأعلام" إلى ذلك، ويُنَّ أن سببه اختلاف المصادر<sup>(٥)</sup>.

والعَمَرِيطِيُّ نسبةٌ إلى عمريط : قريةٌ تقع شرقيَّ "بلبيس" من نواحي القاهرة<sup>(٦)</sup>، وضبطها الزَّبيديُّ<sup>(٧)</sup> بكسر العين<sup>(٨)</sup>، واشتهر فيها

\* ينظر في ترجمته : تحفة الحبيب ص ٢، القلادة الجوهريّة ص ٢٣٢، غرر الدرر ل ٢٢ أ و ١٩٦ ب - ١٩٧ أ، شرح برهان الدين ل ١١٢ أ، هديّة العارفين ٥٢٩/٢، لطائف الإشارات ص ٣-٤، معجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، بروكلمان ١٢-١٣/١٩٣، الأعلام ١٧٤/٨ و ١٧٥، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٣

(١) تحرّفت في لطائف الإشارات (ص ٣) إلى "بدر الدين".

(٢) تنظر المصادر السابقة، وأوفاهها تحفة الحبيب، والقلادة الجوهريّة.

(٣) الأعلام ١٧٤/٨.

(٤) الأعلام ١٧٥/٨.

(٥) تنظر : الحاشية (٢) من الأعلام ١٧٥/٨.

(٦) ينظر : تاج العروس ٤٩٢/١٩ (عمرط)، لطائف الإشارات ص ٣-٤، ولم يرد لها ذكرٌ في معجم البلدان.

(٧) هو : محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسينيّ الزبيديّ، أبو الفيض، علامةٌ باللغة، والحديث، والرّجال، والأنساب، من كبار المصنّفين، من مصنفاته : تاج العروس في شرح القاموس (ط)؛ توفي سنة ١٢٠٥ هـ.

ينظر : الأعلام ٧٠/٧، وتنظر مقدّمة تحقيق تاج العروس.

(٨) تاج العروس ٤٩٢/١٩ (عمرط).

الفتح<sup>(١)</sup>، واقتصر الزّر كلياً على ضبط اسمه بكسر العين<sup>(٢)</sup>.  
ولم تذكر له جُلُّ المصادر كنيةً على الرّغم من شيوع الكني  
والألقاب في تلك العصور إلا أن ابن عنقاء كناه : "أبا زكريّا"<sup>(٣)</sup>، ولعله  
اعتمد على المشهور في تكنية من اسمه يحيى بـ "أبي زكريّا".

### حياته وصفاته :

لم تذكر المصادر عن حياة العمريطي إلا نزرًا يسيرًا يمكن من خلاله  
تصورها، وسأورد هنا ما قيل عنه :

١ - قال عنه الفشني<sup>(٤)</sup> : « الشّيخ الإمام، العالم، العلّامة، الفقيه  
البارع، الفاضل، النّحويّ، الحاسب، الفرضيّ، سيّدنا وشيخنا، شرف  
الدّين يحيى العمريطيّ، الأنصاريّ، الشّافعيّ، إمام المدرسة المؤيّدية<sup>(٥)</sup>،  
ذي المفاخر السّنية<sup>(٦)</sup> ».

وقال عنه أيضاً : « الأستاذ العلّامة، الصّالح النّاجح، المفضّال  
الفهّامة، الشّيخ شرف الدّين يحيى بن الشّيخ نور الدّين ... »<sup>(٧)</sup>.

٢ - وقال عنه ابن عنقاء : « كان رحمه الله من فضلاء العلماء  
المتقشّفين، قائماً بالأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر، ذا كراماتٍ  
وأحوالٍ كثيرة، قائلاً بتحريم الشّراب المعروف بالقهوة<sup>(٨)</sup>، وله في

(١) لطائف الإشارات ص ٣ .

(٢) الأعلام ١٧٤/٨ و ١٧٥ .

(٣) غر الدرر ل ٢٢ .

(٤) تنظر ترجمته في: الباب الثاني ص ١٠٧ .

(٥) سيأتي الكلام عنها .

(٦) القلادة الجوهريّة ص ٢٣١-٢٣٢ .

(٧) تحفة الحبيب ص ٢ .

(٨) ينظر حول ما قيل في تحريم القهوة ثم انعقاد الإجماع على تحليلها : شذرات الذهب

٣٩/٨-٤٠ في ترجمة مكتشفها أبي بكر عبد الله الشاذليّ المعروف بالعيدروس .

تحريمها أرجوزة شهيرة<sup>(١)</sup>.

٣ - وقال عنه برهان الدّين - أحد شراح الدرّة البهية - : « كان إماماً جليلاً في عدّة علوم كالفقه، والنحو، القراءات، والآلات، وله عدّة مؤلفات، ورسائل<sup>(٢)</sup> ».

تلقّي هذه النصوص أضواءً على حياة العريطي؛ فهو مصري الدّار، أنصاريّ المذهب، شافعيّ المذهب، حصل عدداً من العلوم، وألّف فيها .  
كما أنّه كان موصوفاً بالصّلاح والإمامة والفضل، وكان متقشفاً في حياته، مخالطاً للناس أمراً لهم بالمعروف وناهياً عن المنكر، قائماً بواجب العلماء تجاه أمّتهم .

واشتهر العريطي بالنظم في فنون شتى، وقد كان نظاماً بارعاً، وكلّ مصنّفاته نظوم<sup>(٣)</sup>، وسأخصّ هذه المسألة بكلمة<sup>(٤)</sup>.

أمّا أسرته فإنّ المصادر لا تورد شيئاً عنها إلّا ما كان من وصف والده بـ "الشيخ" .

وأمّا نشأته فالذي يمكن قوله : هو أنّه نشأ وحصل عدداً من العلوم حتى تسنّى له النظم فيها، وأبرز هذه العلوم : الفقه، وأصوله، والنحو - ويلحظ الترابط الوثيق بين هذه العلوم -، ويظهر إمامه بالبديع في مقدّمات وخواتيم نظمته<sup>(٥)</sup>.

⇐

وينظر : حاشية ردّ المختار ٤٦١/٦ .

(١) غرر الدرر ل١٩٦٦ ب - ١٩٧٧ أ .

(٢) شرح برهان الدّين ل١١٢ أ .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص ٧٤ .

(٤) ينظر ما سيأتي : ص ٧٥ .

(٥) ينظر : القلادة الجوهريّة ص ٢٤٣ و ٢٤٨، وينظر ما سيأتي : ص ٢٠٥ .



وُفِّهَمَ من قول الفَشْنِيّ - وهو معاصرٌ للناظم - : « إمام المدرسة المؤيَّديَّة » أنَّه شغل منصب الإمامة في هذه المدرسة، وهي مدرسةٌ أنشأها السُّلطان المملوكيُّ المؤيَّد شيخ الحموديُّ الَّذي حكم مصر في الفترة ما بين عامي ٨١٥ - ٨٢٤هـ<sup>(١)</sup>، وهي في الأصل جامعٌ بجوار باب زويلة أحد أبواب مدينة القاهرة، انتهت عمارتها سنة ٨١٩هـ<sup>(٢)</sup>.

ويفهم من قول الفَشْنِيّ السَّابِق، وقوله : « شيخنا » أنَّ العِمْرِيَّطِيَّ لم يقتصر على الإمامة في الصَّلَاة بل تولَّى التدريس أيضًا .

أمَّا مولده فلم تذكر المصادر عنه شيئًا، إلَّا أنَّه يمكن أن يُقال اعتمادًا على تحديد سنة وفاته - كما سيجيء - : إنَّ الناظم عاش في القرن العاشر<sup>(٣)</sup>، وبناءً على تأخر وفاته فإنَّ مولده سيكون في مطلع القرن العاشر على وجه التقريب .

وبعدُ : فهذه شذارتٌ وأضواءٌ تكشف لنا عن حياة هذا العلم الَّذي لم تتكلم المصادر عنه بما يشفي غُلَّة الصَّادِي .

(١) ينظر : السَّيْف المهنَّد ص ٢٨ و ٣٣ و ٣٠٥ وما بعدها، بدائع الزَّهور ٦٣/٢، شذرات الذهب ١٦٤/٧ .

(٢) ينظر : الخطط المقرِيزيَّة ٣٢٨/٢ - ٣٣٠، حسن المحاضرة ٢٧٢/٢، الخطط الجديدة ١٢٧/٢ و ١٢٨ .

(٣) ينظر في وصف الحياة في ذلك القرن وما قبله وما بعده : الأيوبيُّون والمماليك في مصر والشَّام ص ٣١١ - ٣٢٨، مطالعات في الشَّعر المملوكيِّ والعثمانيِّ ص ٣٨ - ٧٦ والمصادر الَّتِي بحواشيه .



## مصنفاته\* :

- ترك العمريطي عددًا من المصنّفات كلّها منظومٌ، وهي :
- ١ - التيسير نظم التحرير، مطبوعٌ، والتحرير كتابٌ لشيخ الإسلام زكريّا الأنصاري<sup>(١)</sup> في فقه الشافعية، وقد قام بشرح التيسير عبد الله الشرقاوي<sup>(٢)</sup> مطبوعٌ، وعليه حواشٍ لمحمود شكري الألوسي<sup>(٣)</sup>.
  - ٢ - نهاية التدريب نظم غاية التقريب، مطبوعٌ، وغاية التقريب متنٌ في الفقه الشافعي لأبي شجاع أحمد بن الحسين الأصفهاني<sup>(٤)</sup>، مطبوعٌ متداولٌ، وقد قام الفشني بشرح نهاية التدريب<sup>(٥)</sup>.
  - وقد وقع للزركلي في إيراد الكتاب في الترجمة الثانية<sup>(٦)</sup> وهمٌ - لم يتنبّه له المشرف على طبع الأعلام - حيث أورده بهذه الصيغة : « نهاية التدريب (ط) نظم غاية التقريب للفشني »، والصواب أن الفشني شارحٌ للنظم « نهاية التدريب »، كما أن غاية التقريب ليس له كما تقدّم .
  - ٣ - تسهيل الطُّرقات نظم الورقات، مطبوعٌ مع شرح لعبد الحميد قدس بعنوان : "لطائف الإشارات"، والورقات مختصرٌ في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني<sup>(٧)</sup>، مطبوعٌ متداولٌ .

\* تنظر في : لطائف الإشارات ص ٤، ومعجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، وبروكلمان

١٢-١٣/١٣٩، والأعلام ١٧٤/٨ و ١٧٥ .

(١) ينظر في ترجمته : الكواكب السائرة ١٤٥/٢، النور السافر ص ١٢٠، الأعلام ٤٦/٣ .

(٢) ينظر في ترجمته : الأعلام ١١٨/٤ .

(٣) ينظر : مخطوطات الخزانة الألوسية في مكتبة المتحف العراقي، مجلّة المورد، المجلد

الرابع، العدد الأوّل ص ١٨٣ . وينظر في ترجمة الألوسي : الأعلام ١٧٢/٧ .

(٤) ينظر في ترجمته : طبقات الشافعية ١٥/٦، الأعلام ١١٦/١ .

(٥) ينظر ما سيأتي ص ١١٥ .

(٦) الأعلام ١٧٥/٨ .

(٧) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١٦٧/٣، الأعلام ١٦٠/٤ .





٤ - الدُّرَّة البهية نظم الآجرُوميَّة . وسيأتي الكلام عنها مفصلاً في المبحث الثاني .

وعلى هذه المصنّفات تقتصر جُلُّ المصادر، وينفرد بروكلمان<sup>(١)</sup> بالآتي :

٥ - « المقدّمة المنصورة أرجوزة ضدّ القهوة جوتا ٢١٠٧ »، ولعلّها هي الّتي عناها ابن عنقاء بقوله : « وله في تحريمها [أي : القهوة] أرجوزة شهيرة »<sup>(٢)</sup>.

هذا ما ذكرته المصادر، ولعلّ له غيرها فقد قيل : إنّ « له عدّة مؤلفات ورسائل »<sup>(٣)</sup>.

### نظمه :

مّا تقدّم يتبيّن أنّ مصنّفات العِمريّطيّ الّتي ذكرتها المصادر هي نظومٌ في عددٍ من العلوم، وقد كان العِمريّطيّ بارِعاً في كلّ تلك النُّظوم ممّا حدا بالشيخ عبد الحميد قدس<sup>(٤)</sup> أن يقول : « وكان الناظم - رحمه الله تعالى - آيةً في النّظم، كم ألف فيه وأحكم؛ فمن نظمته في الفقه : التيسير نظم التحرير لشيخ الإسلام زكريّا، ونهاية التّدريب نظم غاية التّقريب لأبي شجاع الأصفهانيّ؛ وفي أصول الفقه هذا المتن [أي :

(١) تاريخ الأدب العربيّ "بروكلمان" ١٢-١٣/١٣٩، وينظر في ترجمته : الأعلام ٢١١/٥ .

(٢) غرر الدرر ل١٩٦٦ ب - ١٩٧٧ .

(٣) شرح برهان الدّين ل١١٢٢ أ .

(٤) هو : عبد الحميد بن محمّد عليّ قدس بن عبد القادر الخطيب الشافعيّ، كان مدرّساً بالحرم المكيّ، من مصنّفاتهِ : لطائف الإشارات (ط)، والأنوار السّنيّة في شرح الدرر البهية في فقه الشّافعيّة (ط)، توفيّ سنة ١٣٣٥ هـ . ينظر : الأعلام ٢٨٨/٣ .



تسهيل الطُّرقات [، وفي النّحو : نظم الآجُرُوميّة، إلى غير ذلك، ونظمه عذبٌ عليه طلاوةٌ، جزلٌ فيه حلاوةٌ، سهل المبنى، ظاهر المعنى»<sup>(١)</sup>.  
وقد ظهر في نظمته تمكُّنه من ناصية النّظم والعلوم الّتي ينظم فيها، بالإضافة إلى ألوان البديع في مقدّمات وخواتيم منظوماته، كما ظهر في نظمته زيادته على الأصل الّذي ينظمه كما في الدرّة البهيّة<sup>(٢)</sup>.  
ولا شكّ أنّ نظم العلوم من أسباب تسهيلها على الدّارسين، وأنّه لا يُقدّم عليه إلّا متمكّنٌ من النّظم متمكّنٌ من العلم الّذي ينظم فيه، وقد كان العرِيطي متمكّنًا فيهما .  
ومِمّا يميّز به نظم العرِيطي اهتمامه بتاريخ نظمته - وسيأتي بيانه<sup>(٣)</sup> -، وهذه الميزة كانت من الفنون الشعريّة المستحدثة عند شعراء العصرين المملوكي والعثماني<sup>(٤)</sup> .

### وفاته :

تضاربت أقوال مترجمي العرِيطي في تحديد سنة وفاته<sup>(٥)</sup> على النّحو التّالي :

١ - حدّد الأستاذ الزّركلي في التّرجمة الأولى وفاته بعد ٩٨٩هـ، وفي التّرجمة الثّانية بعد ٩٨٨هـ، ولعلّ ما في الأولى أصحّ، وسيأتي الاستدلال له .

٢ - جُعِلت سنة ٨٩٠هـ سنة وفاةٍ له في هديّة العارفين، ومعجم

(١) لطائف الإشارات ص ٤ .

(٢) ينظر : ص ٨٧ .

(٣) ينظر : ص ٧٧ .

(٤) ينظر : مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني ص ١٦٧-١٦٨ .

(٥) تنظر المصادر المثبتة في ثبت ترجمته .

المؤلفين، والذي يظهر لي أنّ تحريفاً وقع في هديّة العارفين، وتابعه فيه معجم المؤلفين .

٣ - لم تُعيّن سنة وفاته في معجم المطبوعات، وبروكلمان بل اقتصر الأول على أنّه « نبغ سنة ٩٨٩هـ »، والثاني على أنّه « ازدهر سنة ٩٨٩هـ »، وفي جعل هذا التاريخ تاريخ نبوغ له أو تاريخ ازدهار بجانبه للصواب لما سيأتي .

والذي يظهر في سنة وفاته أنّه توفي بعد سنة ٩٩٠هـ، وذلك أنّه كان من عادة الناظم تأريخ نظمه، ومن خلال استقراء منظوماته يجد الباحث تأريخها على النحو التالي :

١ - أرّخ انتهائه من الدرّة البهية سنة ٩٧٠هـ أو ٩٧٦هـ<sup>(١)</sup> بقوله<sup>(٢)</sup> :  
وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا      بَعْدَ انْتِهَاءِ تِسْعِ مِئِ سِنِينَا

٢ - أرّخ انتهائه من التيسير سنة ٩٨٨هـ في العاشر من رجب بقوله<sup>(٣)</sup> :

وَحَتَمُهَا فِي عَاشِرِ الْأَيَّامِ      مِنْ رَجَبٍ فِي ثَامِنِ الْأَغْوَامِ  
بَعْدَ الثَّمَانِينَ مِنَ السِّنِينَ      بَعْدَ انْتِهَاءِ تَاسِعِ الْقُرُونِ

٣ - أرّخ انتهائه من تسهيل الطُّرُقَات عام ٩٨٩هـ في الثاني من ربيع الأول منه بقوله<sup>(٤)</sup> :

وَتَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَلَّمَةِ      أَيَّانَهَا فِي الْعَدِّ دُرٌّ مُحْكَمَةٌ  
فِي عَامِ طَاءٍ ثُمَّ ظَاءٍ ثُمَّ فَا      ثَانِي رَيْعٍ شَهْرٍ وَضَعِ الْمُصْطَفَى

(١) ينظر ما سيأتي : ص ٨١ .

(٢) ص ٨٠٨ من هذه الرسالة .

(٣) التيسير نظم التحرير ص ١٦٢ ( بهامش بهجة الحاوي ) .

(٤) تسهيل الطُّرُقَات ضمن لطائف الإشارات ص ٥٩ .



يقول الشيخ عبد الحميد قدس في شرح هذا البيت : « أي : تمّ نظم هذه المقدمة في عام تسعة وثمانين وتسعمائة؛ إذ الطاء من حروف أبجد تُحَسَّب عند الأدباء<sup>(١)</sup> بتسعة، والطاء تحسب بتسعمائة، والفاء بثمانين؛ فالجملة ما ذُكِرَ، هذا على احتمال إرادة المسمى كما هو ظاهر، وأمّا على احتمال إرادة الاسم فيكون تمام النظم عام اثنين وتسعين وتسعمائة؛ والصحيح بحسب قواعد الأدباء الأوّل، ثم وجدته منصوصاً في كتاب فهرست الكتبخانة الخديويّة<sup>(٢)</sup>، وقال : إنه فرغ من نظمها في ربيع الأوّل سنة ٩٨٩ هـ، وهذا مكتوبٌ على ظهر نسخة بخطّ الشيخ عبد الرّحيم بن عليّ بن حسين الحواتكي تَمَّت كتابة يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأوّل سنة ١٠٢٥ هـ، قلت : وقد قابلت بحمد الله تعالى المتن على النسخة المذكورة، وقوله : ثاني ربيع أي : في اليوم الثاني من شهر ربيع الأوّل، وهو الشهر الذي وضع فيه المصطفى - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٣)</sup> .

من النصوص السابقة يتبيّن أنّ جعل الناظم من أهل القرن التاسع بتحديد وفاته سنة ٨٩٠ هـ - كما في هديّة العارفين ومعجم المؤلفين - مجانبٌ للصواب، إذ كلّ التواريخ السابقة تدلّ على أنه من أهل القرن العاشر .

وأما اعتبار نبوغه أو ازدهاره سنة ٩٨٩ هـ كما في معجم المطبوعات وبروكلمان فهو مجانبٌ للصواب أيضاً؛ لأنّ تأريخ نظمه للدّرة البهية متقدّم على هذا التاريخ، أي : أنّ نبوغه قبل هذا التاريخ .  
ويُستفاد من تأريخ انتهائه من "تسهيل الطُّرقات" أنّ وفاته كانت

(١) ينظر في حساب الجُمَل : مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني ص ١٦٩-١٧٠ .

(٢) فهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة المصريّة ٢٤٠/٢ .

(٣) لطائف الإشارات ص ٦١ .



بعد عام ٩٨٩ هـ .

وأما تحديدي سنة وفاته بعد سنة ٩٩٠ هـ فمستندي فيه أنّ الفشنيّ  
 لمّا عرّف به في « القلادة الجوهريّة » تحدّث عنه بما يدلُّ على حياته إبان  
 تأليفه لها، وقد فرغ منها شهر صفر سنة ٩٩٢ هـ<sup>(١)</sup>، ولا بدّ أنّ ابتداء  
 تأليفه قبل هذا التاريخ بمدة، فيكون النّاظم حيّاً سنة ٩٩٠ هـ، والله  
 أعلم .



(١) القلادة الجوهريّة ص ٨١٠ .

## المبحث الثاني :

## التعريف بمنظومته « الدرة البهية »

## تسميتها :

أسمها الشارح « الدرة البهية نظم الآجرومية »<sup>(١)</sup>، وكذا البيجوري<sup>(٢)</sup> في شرحه<sup>(٣)</sup>، وفي بعض المصادر تسميتها « الدرة البهية في نظم الآجرومية »<sup>(٤)</sup>، والخطب يسير .

وورد في شرح برهان الدين<sup>(٥)</sup> تسميتها "المنظومة العريطية"، ولعل ذلك لعدم معرفته باسمها، والشارح معاصر للناظم لذا كانت تسميته هي الأولى، كما أن بعض النسخ<sup>(٦)</sup> تحمل هذه التسمية مما يرجح أن اسمها هو "الدرة البهية نظم الآجرومية" .

## سبب تأليفها :

أفصح الناظم عن سبب تأليف الدرة البهية بقوله<sup>(٧)</sup> :

سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ      يَفْهَمُ قَوْلِي لَا عِثَادَ وَائِقٍ

(١) ينظر : ص ٢٣١ .

(٢) هو : إبراهيم البيجوري كذا كتب اسمه على غلاف ومقدمة شرحه، وفي ختام طبع الشرح كتب المصحح أنه شيخ الإسلام إبراهيم الباجوري، قلت : لعله إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري - نسبة إلى الباجور : إحدى قرى المنوفية -، شيخ الجامع الأزهر، المتوفى سنة ١٢٧٧ . ينظر في ترجمته : هدية العارفين ٢٤١/١، الأعلام ٧١/١ .

(٣) ص ٢ .

(٤) غرر الدرر ل ٢ ب، معجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، بروكلمان ١٢-١٣/١٩٣ .

(٥) ل ١ ب .

(٦) نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف لوحة العنوان .

(٧) ص ٢٤٩ .

فَسَبُّ تَأْلِفِهَا : أَنَّ النَّازِمَ سُئِلَ مِنْ أَحَدِ أَصْدِقَائِهِ نَظْمَ الْمَقْدَمَةِ  
الْأَجْرُومِيَّةِ، وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ مَا رَأَاهُ هَذَا الصَّدِيقُ مِنْ اقْتِدَارِ الْعَمْرِيطِيِّ  
عَلَى النَّظْمِ، وَسَهُولَتِهِ عَلَيْهِ، وَبِرَاعَةِ نَظْمِهِ .

### زمن تأليفها وعدد أبياتها :

نصَّ النَّازِمُ عَلَى زَمَنِ تَأْلِيفِ مَنْظُومَتِهِ بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup> :

وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَ      بَعْدَ انْتِهَائِهَا تِسْعِ مِئَةِ سِنِينَ

وقد اختلف الشُّرَّاحُ فِي تَفْسِيرِ الْمُرَادِ بِهَذَا التَّأْرِيخِ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَهُمَا :

١ - أَنَّ الْفَرَاغَ مِنْهَا كَانَ سَنَةً سِتَّ وَسَبْعِينَ وَتِسْعَمِائَةٍ فِي شَهْرِ  
جُمَادَى، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشُّارِحُ الْفَشْنِيُّ<sup>(٢)</sup>.

٢ - أَنَّ الْفَرَاغَ مِنْهَا كَانَ سَنَةً سَبْعِينَ وَتِسْعَمِائَةٍ فِي شَهْرِ جُمَادَى  
الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ السَّادِسُ مِنَ الشُّهُورِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَنقَاءَ<sup>(٣)</sup>،  
وَالْبِيجُورِيُّ<sup>(٤)</sup>.

ولعلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَشْنِيُّ أَوْلَى لِأَنَّهُ مُعَاصِرٌ لِلنَّازِمِ .

وَأَمَّا عَدَدُ أَبْيَاتِهَا فَقَدْ قَالَ عَنْهُ النَّازِمُ<sup>(٥)</sup> :

قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ      فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيًا مِنْ أَحْكَمَةِ

قال الشُّارِحُ<sup>(٦)</sup> : « وَعَدَّةُ أَبْيَاتِهَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ »، وَفِي هَذَا الْعَدَدِ  
تَجَوُّزٌ بِإِلْغَاءِ الْبِضْعِ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَنقَاءَ يَقُولُ : « هِيَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا

(١) ص ٨٠٨ .

(٢) ص ٨٠٨ .

(٣) غرر الدرر ل ١٩٥ ب .

(٤) فتح ربِّ البرية ص ٥٤ .

(٥) ص ٨٠٨ .

(٦) ص ٨٠٩ .

مائتان وثلاثة وخمسون بيتاً، وبدون السّوابق واللّواحق - أعني : الخطبة والختم - مائتان وسبعة وعشرون بيتاً، وهي المتضمّنة للأحكام»<sup>(١)</sup>.

وما قاله ابن عنقاء صحيح؛ فقد قمت بعدّ وترقيم الأبيات في القلادة الجوهريّة والمطبوع من النّظم فألفيته كما قال، إلّا أنّ عددها في المطبوع أربعة وخمسون ومائتا بيت، بزيادة بيت لم أقف عليه في أيّ من شروح الدرّة البهيّة الّتي بين يديّ؛ وهو آخر بيت في باب الأفعال، وهو :

وَلْيَقْتَرِنَ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعَ      بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ<sup>(٢)</sup>

وكذا لم أقف عليه في النّسخة الخطيّة<sup>(٣)</sup> للدرّة البهيّة، ولم يرد في النّسخة الّتي طبعت بهامش شرح البيجوري<sup>(٤)</sup>.

### نسخها وطبعاتها :

للدرّة البهيّة نسخ خطيّة متعدّدة<sup>(٥)</sup>، وقد حظيت بطبعات متعدّدة<sup>(٦)</sup> أشهرها الّتي تضمّنها كتاب مجموع مهمّات المتون<sup>(٧)</sup>، والطّبعة الّتي بهامش شرح البيجوريّ، كما طبعت بعد ألفيّة ابن مالك في طبعة مكتبة طيبة بالمدينة المنورة، وإليها الإحالة في حواشي هذه الرّسالة بالرّمز « ط » .

(١) غرر الدرر ل ١٩٥ ب .

(٢) ط ٩٦ .

(٣) ل ١٥ .

(٤) ص ٣٢ .

(٥) تنظر في : بروكلمان ٤٢٢/١٢، وقد فاتته بعض النّسخ كنسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف، ونسخها في دار الكتب الظّاهريّة، وجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .

(٦) تنظر في : بروكلمان، ومعجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، وفهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص ٩٨ .

(٧) ص ٣٠١-٣١٧ .





### اختلاف نسخها :

نتيجة تعدّد نسخ الدرّة البهية وقعت عدّة اختلافات لفظيّة بين نصّها المثبت في الشّروح والمطبوع، بل وقع الخلاف في نُسَخ الشّرح الواحد كما وقع في نسختي القلادة الجوهريّة، وقد استوفيت جُلّ هذه الاختلافات في حواشي التّحقيق<sup>(١)</sup>، وجلّ هذه الاختلافات يسيرة، ولم يقع خلافٌ في إثبات بيتٍ أو عدم إثباته إلّا ما تقدّم<sup>(٢)</sup> من الخلاف بين النّظم المطبوع والمُثبت في الشّروح والنّسخة الخطيّة في انفراد المطبوع بإثبات بيتٍ هو :

وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعَ      بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

### منهج العمريطيّ في نظم الدرّة البهية، وأسلوبه .

نظم العمريطيّ منظومته وَفَقَ منهج صرّح به وأفصح عنه في مقدّمة نظمه حيث يقول<sup>(٣)</sup>:

نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي      بِالْأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي  
وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى      وَزِدْتُهِ فَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى  
مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الْأَبْوَابِ      فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

فمنهج الناظم في نظمه يتلخّص في الأمور التّالية<sup>(٤)</sup>:

- ١ - النّظم البديع للمقدّمة الآجرومية .
- ٢ - الاقتداء بالأصل في تقريب النّحو للمبتدئ .

(١) ينظر - مثلاً - حواشي : ص ٤١١، وص ٤١٤ .

(٢) ص ٨٢ .

(٣) ص ٢٤٩ .

(٤) ينظر : القلادة الجوهريّة ص ٢٥٩ .



- ٣ - حذف ما يُستغنى عنه بغيره .
- ٤ - زيادة فوائد يحصل بها الغنى للطّالب .
- ٥ - تميم الأبواب بتتيماتٍ حسنةٍ، وزيادات لا تُخرج المقدّمة الآجرومية عن مقصد مُصنّفها .
- وأسلوب العمريطيّ في نظم الدرّة البهية أسلوبٌ جميلٌ يخلو من العيوب التي تعترى أسلوب النظم في الغالب من التعقيد والغموض، ونحو ذلك .
- ونظراً لكون الشعر محل ضرورة فقد اضطر العمريطيّ لإقامة الوزن إلى ارتكاب بعض الضّرورات، ومن ذلك :
- أ - قصر الممدود :
- ومن أمثله : قصر الرّياء في قوله<sup>(١)</sup>:
- ..... مِنْ الرِّيَا مُضَاعِفًا أَجُورَنَا
- وقصر سواء في قوله<sup>(٢)</sup>:
- ..... إِلَّا وَغَيْرًا وَسَوَى سَوَى سَوَا
- ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>، وقصر الممدود جائزٌ في الشعر عند الجمهور<sup>(٤)</sup>.
- ب - صرف ما لا ينصرف :
- ومن أمثله : صرف آجروم في قوله<sup>(٥)</sup>:
- ..... أَلْفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجُرُومِ
- وهو ممنوعٌ من الصّرف للعلميّة والعجمة .

(١) ص ٢٥٠، وغرر الدرر ل ١١ ب .

(٢) ص ٧٣٢ .

(٣) ينظر : ص ٣٨٠، و ٧٦٣ .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر ص ١١٦، وتنظر الحاشية (٨) ص ٢٦٠ من هذه الرّسالة .

(٥) ص ٢٤٩ .



وصرف فوائد في قوله<sup>(١)</sup>:

..... وَزِدْتُهِ فَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى

ونحو ذلك، وصرف ما لا ينصرف جائزٌ عند الجمهور في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>.

ج - قطع همزة الوصل :

اضطُرَّ النَّازِمُ إِلَى قَطْعِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

..... أَوْ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ

والاثنين موصول همزة، وقطعها من ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>، على أنَّ ابن عنقاء نقل أنَّ من العلماء من يرى أنَّ اسم اليوم مقطوع همزة<sup>(٥)</sup>، وهذه التفرقة لم ينصَّ عليها كثيرٌ من العلماء<sup>(٦)</sup>.

د - تخفيف المشدّد :

وقع للنَّازِمِ تخفيف ياء النسبة في قوله<sup>(٧)</sup>:

..... مِنْ الْوَرَى حِفْظُ اللَّسَانِ الْعَرَبِيِّ

وقوله<sup>(٨)</sup>:

..... نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيَطِيِّ

(١) ص ٢٤٩ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر ص ٢٤، وتنظر : الحاشية (٢) ص ٢٤٩ من هذه الرسالة .

(٣) ص ٦٨٨ مع الحاشية (١) .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر ص ٥٤ .

(٥) ينظر : غرر الدرر ل ١٣٨ أ .

(٦) ينظر : اللسان ١٣٨/٢ (ثني)، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ١٠٨ .

(٧) ص ٢٤٩، و غرر الدرر ل ٨ ب .

(٨) ص ٨٠٨ .

هـ - تسكين المُحرَّك :

وقع للناظم تسكين الظاء من "عِظَم" في قوله<sup>(١)</sup> :

..... لَكِنْ لِعِظَمِ شَأْنِهِ لَمْ تَخَوِهِ

والأصل تحريكها، وكذا وقع له تسكين شين عَشْرَة في قوله<sup>(٢)</sup> :

..... مَنُوعَتُهُ مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعِ

ز - حَذْفُ حرف العطف :

وهذا كثيرٌ في النظم<sup>(٣)</sup>، وقد عدّه بعض العلماء من ضرورة

الشعر<sup>(٤)</sup>، ورأى بعضهم جوازه في النثر والشعر<sup>(٥)</sup>، ومنهم الفشني<sup>(٦)</sup>.

ح - نصب تمييز أربع في قوله<sup>(٧)</sup> :

وَكَا : اشْتَرَيْتَ أَرْبَعًا نِعَاجًا .....

ومذهب الجمهور عدم القياس على ما سُمِعَ من ذلك<sup>(٨)</sup>.

إلى غير ذلك مما اقتضاه النظم<sup>(٩)</sup> غير أنّ هذه الضّرورات لم تشوّه

جمال النظم .

(١) ص ٢٣٧ .

(٢) ص ٥٧٥، وشرح برهان الدّين ل ٧٩ .

(٣) ينظر ط : ٩١ و ٩٢ و ٩٣ ....

(٤) ينظر : ضرائر الشعر ص ١٦١ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٣٧٩ .

(٦) ص ٣٧٩ .

(٧) ص ٧٢١ .

(٨) ينظر : غرر الدرر ل ١٥٠ ب، شرح برهان الدّين ل ٩٦ أ، والحاشية (١٣) ص ٧٢٦

من هذه الرّسالة .

(٩) ينظر : غرر الدرر ل ١٨٩ .



## تقويم الدُّرّة البهية .

لا شكَّ أنَّ العِمْرِيّتيَّ بذل في نظمه جهداً متميّزاً حتى خرج بهذه الصُّورة الجميلة الّتي استهوت الطُّلاب والشُّراح - كما سيأتي بيانه -<sup>(١)</sup>، وقد رأيت أنَّ أقوم بتقويمها على النّحو التّالي :

### أ - مِيزَاتُهَا :

تميّزت الدُّرّة البهية بعدّة ميزاتٍ يمكن إجمالها فيما يلي :

#### ١ - سلاسة النّظم وعذوبته .

امتازت هذه المنظومة بالسّلاسة والعذوبة في النّظم، والخلوّ من التّعقيد<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - الخلوّ من الحشو في أغلب النّظم<sup>(٣)</sup> .

#### ٣ - الزّيادة على الأصل .

وهذه الميزة من أجلّ ميزاتِها، وزيادات النّاظم على أصله كثيرة جدّاً، وقد استوفيت الكلام عنها في حواشي التّحقيق، وسيأتي ذكر بعضها .

والّذي أودُّ أن أُشير إليه هنا هو التّحامل الواقع من بعض الباحثين على النّاظم - وهو الأستاذ خليفة بديري في تحقيقه نظم متن الآجرومية للشّنقيطي -؛ فقد أقام موازنةً بين نظم العِمْرِيّتيّ والشّنقيطيّ فطوى ذِكرَ كثيرٍ من زيادات العِمْرِيّتيّ، وإن اعترف بعددٍ منها، وسأعرض هنا ما أورده الأستاذ في موازنته ذاكراً اسم الباب ثمّ كلامه<sup>(٤)</sup>، ثمّ تعقيبِي عليه على النّحو التّالي :

(١) ينظر ما سيأتي ص ٩٨ .

(٢) ينظر : غرر الدّرر ل ١٠١ .

(٣) ينظر في ما ورد من بعض الحشو : ص ٤١٥ .

(٤) ينظر : ص ٢٦٥-٢٦٨ من مجلّة كَلِّية الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس .

- ١ - باب الكلام : « لم يضيف العمريّتي شيئاً » .  
- وما ذكره غير صحيح؛ فلا يخفى أنّ العمريّتي زاد على أصله ما يلي :  
أ - تعريف الكلمة .  
ب - بيان المراد بالكلم .  
ج - تعريف القول، والتّمثيل له<sup>(١)</sup> .  
د - أنّ من علامات الفعل تاء المتكلّم، والنّون، والياء<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - باب المعرفة والنّكرة : « استقطعه من مكانه بالمتن باب النّعت<sup>(٣)</sup>، وقد جعل المعارف ستّة في حين جاءت في المتن خمسة<sup>(٤)</sup>، ولا خلاف جوهرّي بينهما إذ إنّ الناظم فصلّ ما أجمل المتن بقوله : "الاسم المبهّم" حيث غنى به اسم الإشارة، والاسم الموصول على نحو ما مثل » .  
- لا يُخرج هذا التّأويل عدّ الناظم للمعارف ستّة عن دائرة الزّيادة، علماً أنّ ابن أجروم لم يمثّل للموصول<sup>(٥)</sup>؛ فكلام الأستاذ غير صحيح .
- ٣ - باب علامات النّصب : « زاد أنّ حركات الإعراب تُقدّر على آخر الأسماء المنقوصة، وأنّ علامة نصب المنقوص اليائيّ فتحة ظاهرة، وجميع علامات الإعراب مقدّرة حال الإضافة إلى ياء المتكلّم، وأنّ واو الجماعة تضمّره [كذا، والصّواب : تُضمّر في] نحو : مُسْلِمِيّ، وأنّ نون الرّفع في المضارع المسند إلى واو الجماعة مقدّرة » .  
- وقد أنصف هنا .

(١) تنظر الحاشية (٧) ص ٢٦٢ .

(٢) تنظر الحاشية (٢) ص ٣٠٦ .

(٣) المتن ص ١٩-٢٠ .

(٤) المتن ص ٢٠، وينظر : ما سبق ص ٣٤ .

(٥) المتن ص ٢٠، وينظر : ما سبق ص ٥٦ .

٤ - باب نائب الفاعل : « زاد أنَّ المصدر والظرف والمحرور يُقام مقام الفاعل إذا لم يكن ثمة مفعولٌ به في الجملة، وأنه يشيع كسر فاء الفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول إيماءً إلى أنَّ هناك لغتين أخريين جائزتين فيه هما : إخلاص الضم والإشمام، ولم يكد يأتي بجديدٍ بيد أنه نصٌّ على وجوب تحريد الفعل المسند إلى اسمٍ ظاهرٍ مثني أو مجموع من علامة التثنية والجمع، وقد أورده ابن آجرؤم ضمناً من خلال الأمثلة » .

- بقي عليه أن يورد أنَّ الناظم ذكر من أمثلة الضمير الذي يعرب نائباً عن الفاعل الضمير المنفصل<sup>(١)</sup>، ولم يورده ابن آجرؤم، ومما ينبغي التنبه له أنَّ الأستاذ وقع له خلطٌ بين بابي الفاعل ونائبه؛ فالمسألة التي أوردها بعد قوله : « ولم يكد » هي في باب الفاعل<sup>(٢)</sup> لا في نائبه، كما أنَّ قوله : « ولم يكد يأتي بجديدٍ » غير مسلم؛ فابن آجرؤم لم ينصَّ على ما ذكر فهو جديدٌ على المقدمة الآجرؤمية .

٥ - باب المبتدأ والخبر : « لم يأت بجديدٍ سوى النصّ على ضرورة أن يطابق الخبر مبتدأه » .

- بقي عليه أن ينصَّ على أنَّ الناظم زاد قوله<sup>(٣)</sup> :

..... وَمِنْهُ أَيْضاً قَائِمٌ أَخُونَا

وقد اختلفت وجهات النظر في المراد به؛ فيراه ابن عنقاء من الذي سبق في تطابق الخبر مع المبتدأ في الأفراد<sup>(٤)</sup>، ويرى برهان الدين أنَّ في هذا المثال مع سبق التمثيل للمفرد التنبية على مسألة لم تُذكر في النظم،

(١) ينظر : ص ٥٢٥، وال متن ص ١٥-١٦ .

(٢) ينظر : ص ٥١٥ .

(٣) ص ٥٣٤ .

(٤) ينظر : غرر الدرر ل ٨٣ ب .



وهي جواز تقدّم الخبر على المبتدأ<sup>(١)</sup> .

ولعلّ رأي برهان الدّين أقرب، أمّا ما ذكره ابن عنقاء فيجاء عنه بما أورده برهان الدّين من سبّو التّمثيل للمطابقة في الإفراد فيكون هذا التّمثيل تكراراً غير مفيد .

٦ - باب كان وأخواتها - باب ظنّ وأخواتها : « ابتدع عنوان "كان وأخواتها"، وقد نصّ على اشتراط أن تسبق أفعال فتى، وانفكّ، وزال، وبرح بـ"ما" النّافية، وأن يسبق دام وحده بـ"ما" المصدرية الظّرفية، كما أفرد باباً لـ"إنّ وأخواتها"، ولا زيادة فيه عمّا بالمتن، واختصّ ظنّ وأخواتها بباب أيضاً » .

- بقي عليه في "كان وأخواتها" أن يذكر أنّ النّاظم أتى بمثال لما تصرّف من كان وأصبح بينما لم يمثّل لها ابن أجروم إلاّ بلفظ المضى<sup>(٢)</sup> . كما فاته أن يذكر أنّ النّاظم زاد في باب "ظنّ وأخواتها" أنّ ما تصرّف من هذه الأفعال يعمل عملها<sup>(٣)</sup> .

٧ - النّعت : « أضاف أنّ النّعت الوصف الذي يرفع ضميراً يعود إلى المنعوت ينبغي أن يتبع منعوته إعراباً، وعدداً، وجنساً، وتعريفاً، أمّا ما يرفع الاسم الظّاهر فيجب إفراده ومطابقته منعوته في الجنس، وقد مثّل ابن أجروم<sup>(٤)</sup> لثانيها فقط، ولعلّه اقتصر عليه بوصفه الأصل » .  
- وقد أنصف هنا .

٨ - باب العطف : « لا إضافة تذكّر، بل قد يوهّم نظمه أنّ "حتّى"

(١) ينظر : شرح برهان الدّين ل ٧٠ ب .

(٢) ينظر : ص ٥٤٧، والمتن ص ١٨ .

(٣) ينظر : ص ٥٦٥ .

(٤) المتن ص ١٩ .





حرف عطفٍ فحسب، وابن آجرُوم قيدها بقوله : وحتى في بعض المواضع<sup>(١)</sup>.

قلت : سيأتي بمشيئة الله بحث هذه المسألة<sup>(٢)</sup>.

٩ - باب التوكيد : « أثبت التوكيد اللفظي » .

- فاته أن يذكر أن الناظم زاد أن التوكيد لا يتبع نكرة<sup>(٣)</sup>، وإن كان هذا مفهوماً من اقتصار ابن آجرُوم على أن المؤكد تابع للمؤكد في تعريفه<sup>(٤)</sup>، ولكن في النص على هذه المسألة بياناً لمذهب البصريين<sup>(٥)</sup>.

١٠ - باب البدل : « ألحق بدل الإضراب فجعل أنواعه خمسة، والخلاف لفظي إذ يمكن أن ينضوي الإضراب والتوهم تحت الغلط » .  
- ولا ينفي هذا زيادته على أصله .

١١ - باب الظرف : « جعل العنوان الظرف، وبسط الشرح فأكثر نسبياً من الأمثلة » .

قلت : سبق الكلام عن صنيع الناظم في هذا الباب<sup>(٦)</sup>، والمهم - هنا - إهماله ما زاده الناظم من أن ما ينتصب على الظرفية هو ظرف المكان المبهم، وظرف الزمان مطلقاً؛ وهذه المسألة لم يذكرها ابن آجرُوم<sup>(٧)</sup>.

١٢ - باب التمييز : « أضاف حتمية أن يتأخر التمييز عن عامله، وأن يُنكر » .

(١) المتن ص ٢٠ .

(٢) ينظر ما سيأتي : ص ٩٧ .

(٣) ينظر : ص ٦٢١ .

(٤) المتن ص ٢١ .

(٥) ينظر : ص ٦٢٣ .

(٦) ينظر : ص ٥٣ .

(٧) ينظر : ص ٦٨٧، والهامية (٣) ص ٦٨٨ .



- أهمل الأستاذ هنا شيئاً مهماً، وهو أن الناظم نصّ على أن التمييز يأتي مفسراً للنسبة أو للذوات بينما اقتصر ابن أجروم على الأخير في تعريف التمييز، وإن كان تمثيله شاملاً لهما<sup>(١)</sup>.

### ١٣ - باب الاستثناء : « لا جديد » .

- وهذا غير مسلم؛ فقد زاد الناظم أن حكم الاستثناء المنقطع من غير الجنس بعكس حكم الاستثناء المتصل، ولم يتعرض ابن أجروم لحكم الاستثناء المنقطع<sup>(٢)</sup>.

### ١٤ - باب لا : « لم يزد على تعبيره بأنها العاملة عمل "إن" » .

- وهذا غير مسلم، بل زاد الناظم أنه عند إفراد اسمها فإنه يلزم بناؤه، مع الإشارة إلى علة البناء عنده - وهي التركيب -، وكذا زاد ذكر جواز الرفع مع التنوين فيه عند تكرار "لا"، وذلك على اعتبار "لا" حجازية، أو مهملة<sup>(٣)</sup>.

### ١٥ - باب المفعول لأجله : « أضاف اشتراط اتّحاده مع عامله في الوقت، والفاعل » .

- بقي عليه أن يذكر أن الناظم نصّ على كونه مصدراً، ولم ينصّ عليه ابن أجروم في تعريفه، وإن لم يمثل له إلا بالمصدر<sup>(٤)</sup>.

وبهذا تنتهي ملاحظات الأستاذ المتعلقة بالزيادة التي تكلم عنها كثيراً كما يظهر إلا أنه قد فاتته مواضع ذات بال منها :

أ - أن الناظم تكلم عن نصب الفعل المعتل<sup>(٥)</sup>.

(١) تنظر : الحاشية (٩) ص ٧٢١ .

(٢) تنظر : الحاشية (٣) ص ٧٣٣ .

(٣) ينظر : ص ٧٤٦ مع الحاشية (٣) .

(٤) ينظر : ص ٧٦٩، والمتن ص ٢٧ .

(٥) ينظر : ص ٤٠٢ .



- ب - أنه تكلم عن إعراب المعتلّ من الأسماء<sup>(١)</sup>.
- ج - أنه تكلم عن العلل المانعة من الصّرف، ومتى يصرف الممنوع من الصّرف<sup>(٢)</sup>.
- د - أنه تكلم عن المعرب والمبني<sup>(٣)</sup>.
- وغير ذلك من الزيادات التي أثرت المنظومة، ورغبت فيها .
- ٤ - الاختصار الجميل، والسّلامة من التكرار .
- اختصر العمريّتي كثيراً من أمثلة الأصل، كما نأى عن تعداد المرفوعات، والمنصوبات، وسرد أسمائها مكثفياً بذكرها في أبوابها؛ فسلم بذلك من التكرار الذي وقع فيه الأصل .
- ٥ - السّلامة من بعض النقّادات التي وُجّهت للمقدّمة الآجرومية .
- ومن ذلك : عدم تعبيره بـ « انبهم »، وتمثيله لاسم الإشارة بـ « ذا » و « ذي » بدون هاء التّنبية<sup>(٤)</sup>، واستكمال القول في بعض المسائل كذكر علامة لفعل الأمر<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك .

### المأخذ عليها :

لا يخلو كتاب بشريّ منشور أو منظوم من نقدٍ يوجّه إليه، وعلى الرّغم من محاولة العمريّتيّ نظم المقدّمة الآجرومية نظماً بديعاً مع الزّيادة عليها، والخلو من بعض النقّادات التي وُجّهت إليها، توجّه النّقد

(١) ينظر : ص ٤٠٧ .

(٢) ينظر : ص ٣٨٦ .

(٣) ينظر : ص ٣٣١ .

(٤) ينظر : ص ٤٤٠ .

(٥) ينظر : ص ٣٠٦ .



إلى بعض عباراته، وقد قسّمت هذه العبارات المنتقدة إلى قسمين :

١ - عبارات وافق فيها الناظم أصله فانتقدت كما انتقد الأصل،

ومن أمثلة هذا القسم :

أ - إدخال "أل" على "كل" <sup>(١)</sup> في قوله <sup>(٢)</sup> :

والكلُّ غيرُ الجَزْمِ في الأسمَا تقَعُ .....

ب - التعبير بـ « الأسماء الخمسة » <sup>(٣)</sup> كما في قوله <sup>(٤)</sup> :

كما أتت في الخمسة الأسماء .....

ج - التعبير بـ « الأفعال الخمسة » <sup>(٥)</sup> كما في قوله <sup>(٦)</sup> :

واشتَهَرَت بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ .....

د - جعله النواصب للفعل المضارع عشرة <sup>(٧)</sup> في قوله <sup>(٨)</sup> :

فَانْصَبَ بِعَشْرِ وَهِيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيَ .....

هـ - جعله التّوابع أربعةً ضمناً في تعداد المرفوعات <sup>(٩)</sup>، ونصاً في

قوله <sup>(١٠)</sup> :

مَبْسُوطَةٌ فِي الْأَرْبَعِ التَّوَابِعِ .....

(١) ينظر ما سبق : ص ٥١ .

(٢) ص ٣٢٧، وغرر الدرر ل ٢١ ب .

(٣) ينظر ما سبق : ص ٥٣ .

(٤) ص ٣٤٣ .

(٥) ينظر ما سبق : ص ٥٣ .

(٦) ص ٣٤٤ .

(٧) ينظر ما سبق : ص ٥٧ .

(٨) ص ٤٦٩ .

(٩) غرر الدرر ل ١٠٣ ب .

(١٠) ص ٨٠٧ .



إلى غير ذلك من العبارات التي وافق فيها الناظم أصله .  
 ٢ - عباراتٌ انفرد بها الناظم عن أصله، وانتُقدت عليه؛ ومن أمثلة هذا القسم ما يلي :

أ - إضافة الصّفة إلى الموصوف في قوله<sup>(١)</sup> :

مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا .....

وأصله : من حجمها اللطيف، وكذا في تعبيره بالخمسة الأفعال<sup>(٢)</sup>،  
 والخمسة الأسماء<sup>(٣)</sup> انتقده ابن عنقاء بأنّ هذه الإضافة لا تنقاس<sup>(٤)</sup>.

ب - جعله منظومته كالشرح للمقدّمة الآجرومية في قوله<sup>(٥)</sup> :

فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ .....

انتقده الأستاذ : خليفة بديري بأنّ فيه ادّعاءً أو مبالغةً على الأقل<sup>(٦)</sup>،  
 ويمكن أن يُجَاب عن الناظم بما ذكره ابن عنقاء من أنّ التّميم ونحوه  
 من بعض وظائف الشّارح<sup>(٥)</sup>، وكذا بما ذكر برهان الدّين من أنّه  
 كالشرح لوضوحه، وزيادته بفوائد كثيرة، وبتبديل عباراته، ونحوه،  
 وذلك سبيل الشّروح<sup>(٦)</sup>.

ج - نقص "أبو" و"أخو" و"حمو" في قوله<sup>(٧)</sup> :

أَبُّ أَخٍ حَمٍّ وَفُو وَذُو جَرَى .....

(١) ص ٢٤٩ .

(٢) ينظر ما سبق ص ٩٤ .

(٣) غرر الدرر ل ٩ ب - ١١٠ .

(٤) تنظر : مجلّة كلّية الدّعوة ص ٢٦٨ .

(٥) ينظر : غرر الدرر ل ١٠ ب .

(٦) ينظر : شرح برهان الدّين ل ٩ ب .

(٧) ص ٣٤٣ .



انتقده الفشنيّ بأنّه تسامح؛ لأنّ التزام النقص في أب وتاليه نادر<sup>(١)</sup>،  
والناظم في هذا مسبوق بابن مالك<sup>(٢)</sup>.

د - جعله الواو مقدّرةً في "مُسْلِمِيَّ" في قوله<sup>(٣)</sup>:

وَالْوَاوُ فِي كَ: مُسْلِمِيَّ أُضْمِرَتْ .....

انتقده ابن عنقاء بأنّ علامة رفعه ظاهرة؛ لأنّ الواو لم تُحذف بل  
قُلبت ياءً، فعلاّمة رفعه الواو المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلم<sup>(٤)</sup>، ويبيّن  
أنّ الناظم مسبوق إلى هذا القول بابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وابن مالك<sup>(٦)</sup>، وأنّه  
تبعهما عددٌ من المصنّفين .

قلت : وابن عنقاء مسبوقٌ بأبي حيّان وابن عقيل<sup>(٧)</sup>.

هـ - تمثيله للنكرة غير المقصودة بقوله<sup>(٨)</sup>:

يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ .....

انتقده ابن عنقاء بأنّه شبيهة بالمضاف<sup>(٩)</sup>.

و - استعماله "سائر" بمعنى "جميع" في قوله<sup>(١٠)</sup>:

وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهَ .....

(١) ينظر : ص ٣٦٩.

(٢) ينظر : الألفية ص ٥ .

(٣) ص ٤٠٧ .

(٤) ينظر : غرر الدرر ل ٣٩٩ .

(٥) ينظر : الكافية ص ٦١ .

(٦) ينظر : التسهيل ص ١٦١ .

(٧) تنظر : الحاشية (٨) ص ٤٠٩ .

(٨) ص ٧٦٣ .

(٩) ينظر : غرر الدرر ل ١٦٨ . وتنظر : الحاشية (١) ص ٧٦٧ .

(١٠) ص ٣٣١ .

وقد نبّه الحريري<sup>(١)</sup> على أنه لحن<sup>(٢)</sup>، إلا أنه نُقل تصويبه<sup>(٣)</sup>.

ز - أنه لم يقيّد "حتّى" بكونها حرف عطفٍ في بعض المواضع<sup>(٤)</sup>  
كما نصّ عليه الأصل، بل أطلق القول بكونها حرف عطفٍ في قوله<sup>(٥)</sup>:

..... حَتَّى وَبَلْ وَلَا وَلَكِنْ إِمَّا

ويمكن أن يجاب هذا بأنّ ذكر "حتّى" في حروف العطف لا يمنع أن  
تكون غير عاطفة، وإنّما المراد هنا : أنّ "حتّى" تقع حرف عطفٍ .

ح - تعبيره في بعض النسخ عن المنادى بـ "النداء" .

انتقد بأنّ الأنسب أن يكون التّوبيخ بالمنادى؛ لأنّ الكلام عن  
المنصوبات<sup>(٦)</sup>، والذي ثبت في معظم النسخ هو تعبيره بـ "المنادى"<sup>(٧)</sup>.

وبعد فهذه النقّادات لا تغضُّ من مكانة الدرّة البهيّة، ولذا عُني بها  
الشّراح، وبيّنوا مكانتها، وتلافوا ما وُجّه إليها .

---

(١) ينظر في ترجمته : الحاشية (٤) ص ٣٩١ .

(٢) درّة الغواص ص ٤ .

(٣) ينظر : تهذيب الأسماء واللّغات - القسم الثّاني ١/١٤٠، القاموس المحيط ١/٥٦٩

"سور"، شرح برهان الدّين ل ٢٢ب، تاج العروس ١١/٤٨٥، معجم الأخطاء  
الشّائعة ص ١٢٥ .

(٤) ينظر ما سبق : ص ٩١ .

(٥) ص ٥٨٣ .

(٦) ينظر : فتح ربّ البريّة ص ٥٠ .

(٧) ينظر : ص ٧٥٨، وغرر الدرر ل ١٦٤ب .



## مكانة الدُّرَّة البهية .

نالت الدُّرَّة البهية شهرةً وانتشاراً واسعين، ويدلُّ على ذلك أمران :

١ - انتشار نسخها .

٢ - تعدُّد شروحيها .

وقد أثنى عليها العلماء؛ وأوّل مثنٍ عليها هو ناظمها حيث يقول<sup>(١)</sup>:

نَظَّمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا .....  
.....

ومَّا قِيلَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهَا، وَبَيَانِ مَكَانَتِهَا :

إنَّهَا « رَوْضَةٌ قَدْ تَضَوَّعَ نَشْرُهَا، وَخَزَانَةٌ عِلْمٍ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عِرَائِسٍ مِنْ نَفَائِسِ النَّحْوِ عَظِيمٍ قَدَرُهَا »<sup>(٢)</sup>.

ووصفت بأنَّهَا « أَفْضَلُ مَا أُلِّفَ لِلْمُبْتَدِئِينَ »<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهَا « أَجَلُّ مُخْتَصَرٍ جَامِعٍ لِمَهْمَّاتِ مَقَاصِدِ النَّحْوِ وَمَبَانِيهِ »<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّ « كَثِيرًا مِنَ الْمُتَحَصِّلِينَ يَرْغَبُونَ فِي حِفْظِهَا، وَيَعْتَنُونَ بِتَفْهَمِ مَعَانِيهَا »<sup>(٥)</sup>.

وقد عُذَّتْ مِنْ أُبْرَزِ النُّظُومِ النَّحْوِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ<sup>(٥)</sup>.

وما حظيت الدُّرَّة البهية بهذه المكانة إلا لما توفّر فيها من الميزات التي جعلت طلاب العلم يحرصون عليها إلى اليوم .

ولكي تتضح ميزات هذه المنظومة، ومدى حسنها سأورد هنا نصَّ باب الفاعل ونائبه في متن المقدمة الآجرومية ثم أتبعه بنظم هذين البابين في ثلاثة نظومٍ للمقدمة الآجرومية على النحو التالي :

(١) ط ٩٠ والقلادة الجوهريّة ص ٢٤٩ .

(٢) القلادة الجوهريّة ص ٢٣٢ .

(٣) شرح برهان الدّين ل ١ ب .

(٤) غرر الدرر ل ٢ أ .

(٥) ينظر : مقالاتٌ منتخبةٌ ص ٤٢٧، مقدّمة تحقيق منحة الألباب (رسالة) ٦٣/١ .



١ - نصُّ متن الآجرُوميّة<sup>(١)</sup> :

« باب الفاعل

الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله<sup>(٢)</sup> .

وهو على قسمين :

ظاهرٌ، ومضمرٌ؛ فالظاهر نحو قولك : قام زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقام  
الزيدان، [ويقوم الزيدان، وقام الزيدون]<sup>(٣)</sup>، ويقوم الزيدون، وقام الرجالُ،  
ويقوم الرجالُ، وقامت هندٌ، وتقوم هندٌ، وقامت الهندان، وتقوم الهندان،  
وقامت الهنداتُ، وتقوم الهنداتُ، وقامت الهنود، وتقوم الهنود، وقام  
أخوك، ويقوم أخوك، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك .

والمضمر اثنا عشر :

نحو قولك : ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ،  
وضَرَبْتَنِي، وضَرَبَ، وضَرَبْتَ، وضَرَبَا، وضَرَبْتَنِي .

باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ( نائب الفاعل )<sup>(٣)</sup>وهو : الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله<sup>(٤)</sup> .

فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخره، وإن كان  
مضارعًا ضُمَّ أوَّلُه وفُتِح ما قبل آخره .

وهو على قسمين :

ظاهرٌ، ومضمرٌ؛ فالظاهر نحو قولك : ضَرَبَ زيدٌ، ويضربُ زيدٌ،  
وأكرمَ عمروٌ، ويكرمُ عمروٌ .

(١) المتن ١٤ - ١٦ . (٢) هذا التعريف ناقصٌ، والحد الصحيح مذكور ص ١٠٥ و ١١٥ .

(٢) ينظر ما سبق : ص ٣٣ .

(٣) ينظر ما سبق : ص ٣٢ .

(٤) الأولى أن يقول : الذي لم يذكر معه فاعلٌ للفعل المتقدم عليه .



والمضمر اثنا عشر :

نحو قولك : ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ، وضُرِبْتِ، وضُرِبْتُمَا، وضُرِبْتُمْ،  
وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبْتَ، وضُرِبَا، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ .  
٢ - نظم ابن حجر الهيتمي<sup>(١)</sup> :

### باب المرفوعات

الْفَاعِلُ اسْمٌ رَفَعَهُ بِفِعْلٍ      أَصْلِي صِيغَةٍ مَعَ الْمَحَلِّ  
مُقَدَّمٌ ثُمَّ أَوْ اسْمٌ مِثْلُهُ<sup>(٢)</sup>      كَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا وَجْهُهُ أَيْنَهُ  
وَمُظْهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا      نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَ وَضَرَا  
[ نائب الفاعل ]<sup>(٣)</sup>

وَنَائِبُ الْفَاعِلِ كَالْفَاعِلِ لَا      فِي صِيغَةِ الْفِعْلِ فَضُمَّ الْأَوَّلَا  
وَأَكْسِرُ بَمَاضٍ مَا يَلِيهِ الْآخِرُ      وَافْتَحَهُ مَعَ مُضَارِعٍ كَ: يُصْهِرُ  
٣ - نظم الشنقيطي<sup>(٤)</sup> :

### باب الفاعل

الْفَاعِلُ أَرْفَعُ وَهُوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا      إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجَدَا  
وَزَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا      كَ: اصْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَغْفَرًا  
[ باب نائب الفاعل ]<sup>(٥)</sup>

إِذَا حَذَفَتْ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا      مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ جَاهِلًا

(١) ملحق بآخر شرح النظم المخطوط بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله ل ٣٧ ب .

(٢) أي : اسمٌ مثل الفعل - كما سيأتي في المثال - فقله : "أو اسمٌ معطوفٌ على "بفعل" .

(٣) زيادة متعينة غير واردة في المخطوط .

(٤) نقلاً عن نظم متن الآجرومية للشنقيطي ص ٢٧٢-٢٧٣ المنشور بمجلة كلية الدعوة

العدد السادس، ومصباح الساري ص ١٦٤، والنص فيه بلا ضبط .

(٥) زيادة متعينة وهي غير واردة في النظم المحقق بالمجلة المذكورة .

فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ      وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ  
فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْ مَنْ وَكَسْرُ مَا      قِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتْمًا  
وَمَا قِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ      يَجِبُ فَتَحُهُ بِلا مُنَازِعِ  
وظَاهِرًا وَمُضْمَرًا أَيْضًا ثَبِتَ      ك: أَكْرَمْتَ هِنْدَ وَهِنْدَ ضَرَبْتَ<sup>(١)</sup>  
٤ - نظم العمريطي<sup>(٢)</sup>:

#### باب مرفوعات الأسماء [ - باب الفاعل ]

مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ نَأْتِي بِهَا      مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيئِهَا  
فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ ارْتَفَعَ      بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعَ  
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا      إِذَا لَجِمَ أَوْ مُثْنَى أُسْنِدَا  
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا      ك: جَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا  
وَقَسَمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا      فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا  
وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِّمَا      ك: قُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتُمْ قُمْتُمَا  
قُمْتَنْ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قَامَا      قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ: صُمْتُمْ عَامَا  
وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٌ      وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَفَصِّلَةُ  
ك: لَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ      وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

#### باب نائب الفاعل

أَقِمَّ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ      مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرْفُ  
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا      إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا

(١) ضبط الفعلان "أكرمت" و"ضربت" بفتح أولهما في النظم المحقق، والصواب ما أثبت .

(٢) ط ٩٦ و ٩٧ .



وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمُّ	وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ مُلْتَزِمٌ
فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ	مُنْفَتِحٌ ك: يُدْعَى وَك: ادْعِي
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي ك: بَاعَا	مُنْكَسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا
وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ	ثَانِيهِمَا ك: يُكْرَمُ الْمُبَشَّرُ
أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا :	دُعِيتُ ادْعَى مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا

ومن خلال استعراض هذه النظم، ومقارنتها بالأصل يتبين مدى تفوق نظم العمريطي، وتمييزه بميزات لم تتوفر فيهما، وهي وإن كانت أخصر منه نظماً إلا أنه أغزر منهما فائدةً، والأقرب إلى الأصل، ولذا حاز الإعجاب، ونال الشهرة والانتشار، وكثرت شروحه بعكس غيره من النظم .





## المبحث الثالث : أشهر شروحهـا

لم يذكر بروكلمان<sup>(١)</sup> للدُّرّة البهية سوى شرحين، وقد تمكّنت بحمد الله من الوقوف على الشُّروح التالية :

١ - القلادة الجوهريّة في شرح الدُّرّة البهية للشيخ أحمد بن الشيخ حجازيِّ الفشنيِّ أحد معاصري النّازم، وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً .

٢ - غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمريّية لابن عنقاء محمّد الخالص بن عنقاء الحسينيِّ المتوفى سنة ١٠٥٤هـ، فرغ منه سنة ١٠٢٤هـ<sup>(٢)</sup>.

وقد حُقّق الكتاب في رسالةٍ علميّةٍ لمرحلة الدُّكتوراه بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة - كلّية اللغة العربيّة .

٣ - شرح برهان الدّين، أبي إسحاق إبراهيم بن حسن، وعنوانه : « شرح العمريّية »، وهو مخطوطٌ في المكتبة المحموديّة الملحقه بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، فرغ منه ناسخه سنة ١٠٤١هـ .

٤ - شرح إبراهيم بن حسن الأحسائيِّ الحنفيِّ المتوفى سنة ١٠٤٨هـ<sup>(٣)</sup>، وهو أحد الشّرحين اللّذين ذكرهما بروكلمان .

وقد أفادني أحد الفضلاء أنّ الكتاب مسجّلٌ لنيل درجة الدُّكتوراه من قبل أحد الباحثين بالأزهر .

٥ - شرح إبراهيم البيجوريِّ، وعنوانه : « فتح ربّ البريّة على الدُّرّة

(١) تاريخ الأدب العربيّ ١٢/٤٢٣ .

(٢) غرر الدرر ل١٩٩٩ ب .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ١/٣٥ .



البهيّة نظم الآجروميّة» ذكره بروكلمان، وهو مطبوعٌ، فرغ منه مؤلفه في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسعٍ وعشرين من الهجرة<sup>(١)</sup>.

٦ - الفواتح الوفيّة للمنظومة العرِيطيّة، لمحمّد بن عبد الرّحيم بن إبراهيم الحنفيّ ت ١١٠٠هـ، مخطوط<sup>(٢)</sup>.

٧ - المواهب السنيّة على الدرّة البهيّة، تأليف : أبي محمّد السّالمي، مطبوعٌ في كتيّبين صغيرين صادرين عن وزارة التّراث القوميّ والثّقافة بسلطنة عُمان<sup>(٣)</sup>.



(١) ينظر : فتح ربّ البريّة ص ٥٥ .

(٢) ينظر : مخطوطات الخزانة الآلوسيّة في مكتبة المتحف العراقيّ مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الأوّل، ص ١٩٣، والمخطوطات اللّغويّة في مكتبة المتحف العراقيّ ص ٥٨ .

(٣) رأيتّه في مكتبة الملك فهدٍ الوطنيّة بالرياض، وهو قليل الفائدة .

## الباب الثاني :

الفشني وكتابه « القلادة الجوهريّة »

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

الفشني حياته وأثاره .

الفصل الثاني :

كتاب « القلادة الجوهريّة » .

الفصل الثالث :

موازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشني،  
و « غرر الدرر الوسيطية » لابن عنقاء .

الفصل الأول :

الفشنيّ حياته وآثاره .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

حياة الفشنيّ .

المبحث الثاني :

آثاره .



## المبحث الأول : حياة الفشني

### نسبته \*

هو أحمد شهاب الدين بن حجازي بن بدير الفشني الشافعي، وقد ورد اسم أبيه في تحفة الحبيب<sup>(١)</sup> معرّفًا بـ "أل" « الحجازي »، وورد في مزيل العنا<sup>(٢)</sup> وشرح أسماء الله الحسنى<sup>(٣)</sup> محرّفًا إلى "حاجي". والفشني نسبة إلى الفشن بلدة بمصر<sup>(٤)</sup>، من أعمال البهنسي<sup>(٥)</sup>، وهي اليوم قاعدة مركز الفشن، وهي تابعة إقليميًا لمديرية المنيا<sup>(٦)</sup>، وحرّفت في تحفة الحبيب<sup>(٧)</sup> إلى « الفشيني ». أما الشافعي فنسبة إلى مذهب الإمام الشافعي، وسيأتي مزيد بيان لهذه النسبة<sup>(٨)</sup>.

---

\* ينظر في ترجمته : هدية العارفين ١/١٤٧، معجم المطبوعات ٢/١٤٥٣، بروكلمان ١٢-١٣/١١٦-١١٧، الأعلام ١/١٠٩-١١٠، معجم المؤلفين ١/١٨٨. وهذه المصادر لا تكاد تسعف الباحث إلا باسمه، وتاريخ تقريري لوفاته، ومصنفاته.

(١) ص ٢.

(٢) ل ٢٢.

(٣) ل ١١.

(٤) ينظر : القاموس المحيط ٢/١٦٠٥ "فشن"، تاج العروس ٩/٣٠١.

(٥) ينظر : معجم البلدان ٤/٣٠٣.

(٦) ينظر : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - القسم الثاني ٣/١٨٨-١٨٩.

(٧) ص ١.

(٨) ينظر ما سيأتي : ص ١٠٨.

**حياته وصفاته :**

لا تكاد المصادر تفصح عن شيء من حياة الفشني إلا أن الذي يظهر أنه عاش في القرن العاشر الهجري فقد أرّخ انتهائه من كتابه مواهب الصمد سنة ٩٧٧هـ<sup>(١)</sup>، ومن كتابه المجالس السنّية سنة ٩٧٨هـ<sup>(٢)</sup>، وأرّخ انتهائه من القلادة الجوهريّة سنة ٩٩٢هـ<sup>(٣)</sup>.

فالفشني من أهل القرن العاشر أمّا مولده فهو على وجه التقريب في الربع الأوّل من هذا القرن .

وقد وُصفَ بالشيخ وكذلك والده<sup>(٤)</sup>، بل وُصفَ في القلادة الجوهريّة نسخة مكتبة شيخ الإسلام (نسخة الأصل) : بـ «الإمام، العالم، العلامة»<sup>(٥)</sup>، وفي نسخة المكتبة الأزهرية : بـ «شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، فريد العصر والزمان، ووحيد الدّهر والأوان»<sup>(٦)</sup>. وكما وصف الفشني بأنّه «من المشتغلين بالحديث»<sup>(٧)</sup>، وهو وصفٌ منطبقٌ عليه حيث إنّ له عنايةً بالمصادر الحديثيّة فقد ألّف المجالس السنّية في الكلام على الأربعين النوويّة، وقد قرأت كتابه : «تحفة الإخوان» فوجدته مليئاً بذكر الصّحاح والمسانيد .

ووصفَ بأنّه «فقيهٌ شافعيٌّ»<sup>(٧)</sup>، وهو وصفٌ يفصح عنه خدمته للمذهب الشافعيّ بشرحه نظم غاية التقريب للعمريّطيّ الذي أسماه

(١) مواهب الصمد ص ١٦٦ .

(٢) المجالس السنّية ص ١٣٣ .

(٣) القلادة الجوهريّة ص ٨١٠ .

(٤) تنظر مقدّمات كتبه، ومنها : القلادة الجوهريّة ص ٢٣١ .

(٥) ينظر : ص ٢٢٢ .

(٦) ينظر ص ٢٢٦ .

(٧) الأعلام : ١٠٩/١ .



« تحفة الحبيب »، وكذا شرحه للزُّبد لابن أرسلان الذي أسماه « مواهب الصِّمد في حلِّ ألفاظ الزُّبد »<sup>(١)</sup>.

ومع نشأة الفشني في القرن العاشر - وهو القرن الذي عمَّ فيه التَّصوُّف - وتأثُّره بالتَّصوُّف وتقدير رجاله<sup>(٢)</sup>، إلاَّ أنه كان ملتزماً بأوامر الشرع يدلُّ على ذلك ما ذكره في كتاب المجالس السَّنية بقوله :

« ولو زعم زاعم أنَّ بينه وبين الله - تعالى - حالة أسقطت عنه الصَّلَاة وأحلَّت له شُرب الخمر وأكل مال السُّلطان - كما زعمه بعض من ادَّعى التَّصوُّف - فلا شك في وجوب قتله »<sup>(٣)</sup>.

وبعد استقراره لجلِّ مؤلفاته أستطيع القول : إنَّ أحمد بن حجازي الفشني نشأ نشأة علمية يدلُّ على ذلك ما يورده في شروحه وكتبه من معلومات استقاها من مصادر شتى، تارة يُفصِّحُ عنها وتارة لا، ومن مصادره التي وقفت عليها، وأكثر تردادها : المسانيد السَّنة<sup>(٤)</sup>، وكتب الحديث بعامة وشروحها<sup>(٥)</sup>، والتَّفاسير<sup>(٦)</sup>، وكتب ابن حجر<sup>(٧)</sup>، وكتب النَّووي<sup>(٨)</sup>، وغيرها، بل وقفت على نقلٍ له عن ابن تيمية<sup>(٩)</sup> من الحنابلة،

(١) ينظر ما سيأتي : ص ١١٥ .

(٢) ينظر : المجالس السَّنية ص ٢٠ و ٣٩ و ٣١ و ٨٥ .

(٣) السَّابق ص ٤٢ نقلاً عن الغزالي .

(٤) ينظر : السَّابق ص ٨ و ١١ و ٤٣ وغيرها .

(٥) ينظر : السَّابق ص ١٤ و ٢٧ و ٥٧ و ٧٤ و ٨١ وغيرها .

(٦) ينظر : السَّابق ص ٣ و ٣٢ و ١١٣ وغيرها .

(٧) ينظر : تحفة الإخوان ص ٣٢ و ١٤٣ .

(٨) ينظر : كتاب تحفة الحبيب، والمجالس السَّنية ص ٥٧ وغيره .

(٩) ينظر : تحفة الإخوان ص ١٤٧ .

وكذا عن القرافي من المالكية<sup>(١)</sup>، و قد أكثر في كتبه من النقل عن عددٍ من العلماء مما يدل على سعة اطلاعه .  
والذي يظهر من كتاباته أنه كان عالماً متواضعاً؛ فكثيراً ما كان يصدر كتبه<sup>(٢)</sup> بقوله : « وبعد فيقول الفقير إلى رحمة ربّه المغني » .  
ويظهر أنه كان من العلماء الذين عانوا شظفَ العيش، وكابدوا كيد الزّمان يدلُّ على هذا قوله في مقدّمة كتابه مواهب الصّمد :  
« ... شرعت فيه بخاطرٍ عليل، ونظرٍ كليل، مع أنّ هذا الأمر أمرٌ رفيعٌ، وأنّي امرؤٌ ضيعٌ، ومن كيد الزّمان كسيرٌ، وفي قيد الهوان أسيرٌ »<sup>(٣)</sup>.

### علومه :

كان الفشني طُلعةً مُلماً بعددٍ من العلوم فقد كان « من المشتغلين بالحديث »، يدلُّ على ذلك ما أورده في كتبه من أحاديث منسوبةٍ إلى مخرّجها في الغالب .  
وكان فقيهاً يدلُّ على ذلك كتاباه : « مواهب الصّمد »، و« تحفة الحبيب »، وفيهما علمٌ غزيرٌ، وإلمامٌ عجيبٌ بأقوال فقهاء المذهب الشافعيّ من أمثال النوويّ، وغيره .  
وكان مشاركاً في النحو يدلُّ على ذلك شرحه للدُّرّة البهيّة : « القلادة الجوهريّة » - وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً -<sup>(٤)</sup>؛ فقد اعتمد فيه على مصادر نحويّة انتقاها، وضمّنه فوائد عديدةٍ اصطفاها .

(١) ينظر : السّابق ص ١٤٧ .

(٢) ينظر : المجالس السّنية ص ٢، تحفة الحبيب ص ٢، مواهب الصّمد ص ٢، القلادة الجوهريّة ص ٢٣١ .

(٣) مواهب الصّمد ص ٢ .

(٤) ينظر : ص ١٢١ وما بعدها .

وكان على إمام البلاغة - والبدیع بخاصة - يُظهرُ ذلك جلياً إشاراته المتعددة في القلادة الجوهريّة إلى عددٍ من المصطلحات البديعيّة<sup>(١)</sup>. كذلك كان الفشنيُّ أديباً يحفظ الشعر فكثيراً ما كان يورد أبياتاً من الشعر في ثنايا كتبه، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا<sup>(٢)</sup>. كذلك كان نثره جميلاً، وشرحه بديعاً خالياً من التعقيد، وقد كانت له عنايةٌ خاصّةٌ بشرح المنظومات في علوم وفنونٍ مختلفةٍ ممّا يدلُّ على سعة علمه، واتساع مداركه .

### شيوخه :

لابدّ لمن حاز هذه العلوم والمعارف من شيوخ تلقى العلم وثقّفه عنهم، ولكنّ المصادر لا تذكر له شيخاً، وقد وفقت - بحمد الله - نتيجة استقراءٍ لجلّ مؤلّفات الفشنيّ على ثلاثةٍ من شيوخه نصّ عليهم، وهم :

١ - الخطيب الشربينيّ، وهو محمّد بن أحمد الشربينيّ، شمس الدّين، من مشاهير فقهاء الشافعيّة المتأخّرين، سكن القاهرة، وهو أحد تلاميذ شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ، له من المصنّفات ما يشهد بعلمه منها :

مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (ط)، والإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع (ط)، والسراج المنير على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير (ط)، وشرح شواهد القطر (ط)، ومغيث النّدا شرح قطر النّدى (خ)، شرح الآجروميّة (محقّق في رسالة)، توفي سنة ٩٧٧هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ما سيأتي : ص ١٥٥ .

(٢) ينظر ما سيأتي : ص ١١٣ .

(٣) ينظر في ترجمته : الكواكب السائرة ٧٩/٣ - ٨٠، شذرات الذهب ٣٨٤/٨، الأعلام ٦/٦، مقدّمة تحقيق نور السجّية (رسالة) ص ٣٣، وفيه ص ٣٩ أنّ المصادر لم تفصح له عن تلاميذ باستثناء ابنه عبد الرحمن، مع نصّها أنّه استفاد منه خلقٌ كثيرون . قلت : هذه مشكلة أعلام القرن العاشر .



وقد نصَّ الفشنيُّ على الأخذ عنه بقوله : « هذا هو الظَّاهر كما جرى عليه شيخنا الشَّمس الخطيب في شروحه »<sup>(١)</sup>.

٢ - شحادة بن عليِّ العراقيُّ، أطنب الفشنيُّ في الثناء عليه، ونصَّ على أخذه عنه في قوله : « إنَّ بعض إخواني سألني أن أعمل تعليقاً على أسماء الله الحسنی المنظومة<sup>(٢)</sup> - رضي الله تعالى<sup>(٣)</sup> عن ناظمها، وقدس روحه، ونور ضريحه - فعرضت ذلك على شيخني الإمام، العالم العلامة، قدوة السَّالِّكين، ومرشد الطَّالِّبين إلى طريق ربِّ العالمين شحادة بن عليِّ العراقيِّ فأذن لي في ذلك »<sup>(٤)</sup>.

وكذا في قوله : « وكثيراً ما كنت أسمع من شيخني المتقدِّم ذكره في أوَّل الكتاب في مجالس : من جالس الملوك بغير أدبٍ أسلموه إلى العطب »<sup>(٥)</sup>.

٣ - العِمريُّطيُّ قال عنه الفشنيُّ في مقدمة القلادة الجوهريَّة : « ... سيّدنا وشيخنا ... » والذي يظهر منه أنَّ العِمريُّطيَّ من شيوخه، ولا غرابة في تلمذة المعاصر على معاصره؛ ويرجَّح هذا أنَّ الفشني كان ذا عنايةٍ ببعض نظم العِمريُّطيِّ - كما سيأتي بيانه - .

هؤلاء الذين نصَّ على تلمذه لهم، ويمكن أن يُعدَّ منهم :

٤ - أحمد بن أحمد بن حمزة الرَّمليُّ، فقد أكثر النُّقل عن كتابه "شرح الآجروميَّة"، وهو معاصرٌ له .

(١) تحفة الحبيب ص ٨٤، وينظر : مزيل العنا ل ١٧ .

(٢) قد يكون ناظمها محمّد الدِّمياطيُّ (ت ٩٢١هـ) . ينظر : الأعلام ٣٣٦/٥ .

(٣) المشهور استعمال هذا الدِّعاء في حقِّ الصَّحابة .

(٤) مزيل العنا ل ١١ .

(٥) السَّابق ل ٣ ب .



### الفشني والشعر .

كان الفشنيُّ ذا أسلوبٍ أدبيٍّ جيّدٍ، كما كان يحفظ الكثير من الأشعار، من ذلك ما أنشده في القلادة الجوهريّة<sup>(١)</sup> من قول الشاعر:

يُرِيدُ الْمَرْءُ أَنْ يُعْطَى مِنْهُ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا مَا أَرَادَا  
يَقُولُ الْمَرْءُ : فَأَيْدَتِي وَمَالِي وَتَقْوَى اللَّهِ أَفْضَلُ مَا اسْتَفَادَا

وغيره من الأبيات التي أنشدها في القلادة<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما أنشده في مواهب الصّمد<sup>(٣)</sup> عند وصف كتابه قائلاً :

« فهو وإن صَغُرَ حجمه فقد غَزُرَ علمه كما قال الشاعر :

كَالْنَّجْمِ تَسْتَصْغِرُ الْأَبْصَارُ طَلْعَتَهُ وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ يَتَسَبَّبُ »

ومن ذلك قوله :

« والإنسان محلُّ النسيان كما قيل :

فَإِنْ نَسِيتَ عَهْدًا مِنْكَ سَالِفَةً فَإِنَّ أَوَّلَ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ

لكن في الجملة من ألف فقد استهذف »<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك ما أنشده في مزيل العنا<sup>(٥)</sup> من قول الشاعر :

وَإِنِّي لَأَدْعُو اللَّهَ وَالْأَمْرُ ضَيِّقٌ عَلَيَّ فَمَا يَنْفَكُ أَنْ يَتَفَرَّجَا  
وَرُبُّ فَتَى سُدَّتْ عَلَيْهِ وَجُوهُهُ أَصَابَ لَهُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ مَخْرَجَا

وقد أنشد في المجالس السنّية عدداً من الأبيات<sup>(٦)</sup>، وما ذلك إلا دليلٌ على سعة اطلاع الفشني، واهتمامه بهذا الجانب .

(١) ص ٢٣٩ .

(٢) ينظر : ص ٢٣٩ .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) مواهب الصّمد ص ١٦٦ .

(٥) ل ١٢أ، والبيتان غير منسوبين في عيون الأخبار ٢/٢٨٧ .

(٦) ينظر - مثلاً - ص ٧ و ٩ و ١٧ و ٢٦ و ٣٦ وغيرها .



## وفاته :

لم يحدّد المؤرّخون سنة وفاة للفشنيّ، بل جعلوا وفاته بعد سنة ٩٧٨ هـ<sup>(١)</sup>، وكان ذلك منهم اعتماداً على تأريخ انتهائه من كتابه المجالس السنيّة<sup>(٢)</sup>؛ فقد أرّخ انتهائه منه في السادس عشر من شهر المحرم مفتتح سنة ٩٧٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

ووقع في هديّة العارفين<sup>(٣)</sup> أنّ وفاته في حدود سنة ٩٧٨ هـ، وهو خطأً لما سبق<sup>(٤)</sup> ولما سيأتي منه أنّ تأريخ انتهائه من تأليف القلادة سنة ٩٩٢ هـ. ولا يمكن الجزم بسنة معيّنة لوفاته، إلّا أنّه وقع في نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله من القلادة الجوهريّة قول النّاسخ : « قال مؤلّفه : كان الفراغ من تأليفه يوم التاسع عشر من شهر صفر المظفر سنة اثنين وتسعين وتسعمائة »، وهذا النصّ دليلٌ قاطعٌ على أنّ ما جاء في هديّة العارفين ليس بصوابٍ . واعتماداً على هذا النصّ أقول : إن وفاة الفشنيّ بعد هذا التّأريخ، أي : بعد شهر صفر من سنة ٩٩٢ هـ، والله أعلم .



(١) تنظر : مصادر ترجمته ص ١٠٧ .

(٢) ينظر : المجالس السنيّة ص ١٣٣ .

(٣) ١٤٧/١ .

(٤) ص ١٠٨ .





## المبحث الثاني :

### آثاره

ترك الفشني عدّة آثارٍ ومصنّفاتٍ<sup>(١)</sup>، وقد وقفت له على المصنّفات التالية:

١ - المجالس السنّية في الكلام على الأربعين النوويّة، مطبوعٌ .  
وقد اشتهر الفشنيُّ بكتابه هذا، وذاع صيته بسببه، وهو كتابٌ عقده على شكل مجالس على عدد الأربعين النوويّة، وقد أفصح عن مضمونه في مقدّمته حيث يقول :

« ... هذه مجالس سنّية في الكلام على الأربعين النوويّة وضعتها لتكون تذكرةً لنفسي والقاصرين من أبناء جنسي ضامًّا إليها من الفوائد الطريفة، والمواعظ الشريفة، والنكت اللطيفة، والنوادر والحكايات ما تقرُّ به أعين أولي الرغبات خاتماً لها بما يحتاج إليه قارئ الميعاد، وتشتاق إليه العين ويشتاق إليه الفؤاد، من مجلسٍ يتعلّق بالختام ليكون كفايةً للواعظ في الرقائق والمواعظ ... » .

٢ - مواهب الصّمد في حلّ ألفاظ الزُّبد، مطبوعٌ .  
والزُّبد أو صفوة الزُّبد منظومةٌ في الفقه الشافعيّ لأحمد بن حسين بن حسن بن عليّ بن أرسلان<sup>(٢)</sup> ( ٧٧٣-٨٤٤هـ ) مطبوعةٌ .  
٣ - تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التّقريب، مطبوعٌ، وفي بعض المصادر<sup>(٣)</sup> أنّه بشرح نظام غاية التّقريب، وهو تحريفٌ .

(١) ينظر بعضٌ منها في : معجم المطبوعات ١٤٥٣/٢، بروكلمان ١٢-١٣/١١٦-

١١٧، الأعلام ١٠٩/١، معجم المؤلّفين ١٨٨/١ .

(٢) ينظر في ترجمته : شذرات الذهب ٢٤٨/٧، الأعلام ١١٧/١ .

(٣) ينظر : معجم المطبوعات ١٤٥٣/٢، الأعلام ١٠٩/١ .



وهذا الكتاب شرحٌ لكتاب العمريطي « نهاية التدريب نظم غاية التقريب »، وقد تقدّم ذكره في مصنفات العمريطي .  
٤ - تحفة الإخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان، مطبوعٌ .

وهو متقدّم على "المجالس السنّية" يدلّ على ذلك إشارته إليه في المجالس<sup>(١)</sup>.

قال الفشنيُّ في مقدّمته : « ... هذا ما دعت إليه حاجة الواعظ من الرقائق والمواعظ في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان » .  
وهو كتابٌ عقده على شكل مجالس بلغت عشرين مجلساً، كانت على النحو التالي :

المجلس الأوّل : في فضل « بسم الله الرحمن الرحيم »، وترجمة البخاريّ .

المجلس الثاني : في شهر رجب الفرد الحرام .

المجلس الثالث : في الإسراء والمعراج .

المجلس الرابع : في معراجٍ مختصرٍ مسجّعٍ لمريد الاختصار .

المجلس الخامس : في الصلّاة فرضها ونفلها .

المجلس السادس : في فضل صلاة الجماعة .

المجلس السّابع : في شهر شعبان المكرّم وفضله .

المجلس الثامن : في فضائل ليلة النّصف من شعبان<sup>(٢)</sup> .

المجلس التاسع : في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ .

(١) ينظر : المجالس السنّية ص ٤ و ٦٣ و ٩١ .

(٢) لم يثبت لهذه الليلة شيءٌ من الفضائل نظراً لضعف الأحاديث الواردة في ذلك .



المجلس العاشر : في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ ، وفضل قيام الليل .

المجلس الحادي عشر : في فضل التقوى، والحث عليها .

المجلس الثاني عشر : في شهر رمضان المعظم وقدره .

المجلس الثالث عشر : في الصّوم، وفضل الصدقة .

المجلس الرابع عشر : في فضائل ليلة القدر .

المجلس الخامس عشر : في زكاة الفطر .

المجلس السادس عشر : في الموت والقبور .

المجلس السابع عشر : في علامات يوم القيامة والنفخ في الصور .

المجلس الثامن عشر : في النفخة الثالثة والقيام من القبور .

المجلس التاسع عشر : في القيامة وأهوالها .

المجلس العشرون : في الجنة ونعيمها .

ويظهر أنّ لهذا الكتاب علاقة بإقراء صحيح البخاري؛ لأنّ الفشني يُعَقَّبُ ترجمته للبخاري في المجلس الأوّل بقوله : « وإنّما ذكرت هذه الخاتمة؛ لأنّ قارئ الميعاد منسوبٌ إلى قراءة البخاري »<sup>(١)</sup> .

٥ - تحفة الإخوان في علم الفرح والأحزان، ذكر الأستاذ الزّركلي<sup>(٢)</sup> أنّه مخطوطٌ في أوّل المجموعة ١٠٦٢ ك، بالرباط<sup>(٣)</sup> .

٦ - القلادة الجوهريّة في شرح الدُرّة البهيّة، ولم يذكره من مترجميه إلّا الزّركلي<sup>(٤)</sup> حيث أشار إلى نسختها الأزهرية فقط .

وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً في الفصل الثاني من هذا الباب .

(١) تحفة الإخوان ص ١٦ .

(٢) الأعلام ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٣) كلّفت أحد الإخوة بإحضار مصوِّرة له من المغرب .

(٤) الأعلام ١١٠/١ .



٧ - شرح أسماء الله الحسنى، وشرح الصلّاة على النبي ﷺ [ المنسوب لحجة الإسلام الغزالي لم يذكره إلا بروكلمان<sup>(١)</sup>، وهو مخطوط في مجموعة جاريت التي آلت إلى مكتبة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية برقم H 1122 .

وقد اطلّعت على مصوِّرة الكتاب فوجدت عنوانه كما ذكر بروكلمان مسبقاً بكلمة : « هذا » وهي زيادة من النّاسخ، وألفيته في شرح الصلّاة على النبي ﷺ - المنسوبة لحجة الإسلام الغزالي<sup>(٢)</sup>، ويقع في تسع لوحات .

٨ - مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى . ولم يذكره إلا بروكلمان<sup>(١)</sup>، وقال عنه : « مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى شرح على شعر لشحادة بن علي العراقي »، وهو في مجموعة جاريت برقم L310 .

وقد وقفت على مصوِّرة الكتاب فلم أجد النّظم لشحادة، وإنّما هو نظم غير منسوب لقائل، وقد سبق إيراد نص من مقدّمة الفشني التي تدلّ على هذا، والكتاب يقع في ثلاث عشرة لوحة . وعلى هذه المصنّفات تقتصر المصادر التي ترجمت للفشني، ويضاف لها ما وقفت عليه بعد بحثٍ واستقراء :

٩ - الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج أو الابتهاج في شرح فرائض المنهاج .

ذكره في تحفة الحبيب بقوله<sup>(٣)</sup> : « قد علّم من كلام الناظم كغيره أنّ ذوي الأرحام لا يرثون، وفي ذلك كلام طویل ذكرته في كتاب

(١) تاريخ الأدب العربي ١٢-١٣/١١٧ .

(٢) شرح أسماء الله ل2أ .

(٣) ص ١٥٥ .



الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج .

على أنه عاد وأسماء : « الابتهاج في شرح فرائض المنهاج » حيث يقول : « ومن أراد الوقوف على بسط الكلام فليراجع كتابنا المسمى الابتهاج في شرح فرائض المنهاج فإنه يشفي الغليل في هذا الفن »<sup>(١)</sup>.

١٠ - المناسك .

قال في تحفة الحبيب<sup>(٢)</sup> : « وبقي للحج سنن كثيرة ذكرت منها جملاً في المناسك، وشرح الزبد » .

١١ - فائدة في خصائص النبي ﷺ، مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم عام ١٥٥١/٢<sup>(٣)</sup>.

ولدى اطلاعي عليه وجدته مكوناً من لوحة واحدة نقلت عن تحفة الحبيب، وليس كما يُظن .

أمّا ما ورد في كشف الظنون<sup>(٤)</sup> من نسبة كتاب « النيل الرائد في النيل الزائد » لشهاب الدين أحمد الحجازي فليس الكتاب للفشني، وليس هو المراد بأحمد الحجازي - هنا - بل المراد به أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الخزرجي ( ٧٩٠هـ - ٨٧٥هـ )<sup>(٥)</sup>، والكتاب في زيادة النيل .

وبعد : فهذا ما تيسر لي جمعه، والوقوف عليه من آثار الفشني، والله أعلم .



(١) تحفة الحبيب ص ١٥٨ .

(٢) ص ١٠٦ .

(٣) فهرس مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي ص ٣٩٧ .

(٤) ١٩٩٤/٢ .

(٥) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع ١٤٧/٢، الأعلام ٢٣٠/١ .

## الفصل الثاني :

كتاب « القلادة الجوهريّة » .

وفيه لسبعة مباحث :

المبحث الأول :

توثيق نسبته إلى مؤلفه .

المبحث الثاني :

عرض مآدّته .

المبحث الثالث :

منهج المؤلف فيه .

المبحث الرابع :

مصادره .

المبحث الخامس :

شواهد .

المبحث السادس :

شخصية مؤلفه العلميّة من خلاله .

المبحث السابع :

تقويم الكتاب .

## المبحث الأول :

## توثيق نسبته إلى مؤلفه

كتاب « القلادة الجوهريّة في شرح الدُرّة البهيّة نظم الأجروميّة » ثابت النسبة لمؤلفه : أحمد بن الشّيخ حجازي الفشني؛ فاسمه مثبت في لوحة العنوان في نسختي الكتاب بدون محور أو إثبات<sup>(١)</sup>، وكذلك هو مثبت في خطبة الكتاب؛ حيث يقول :

« ... وبعدُ فيقول الفقير إلى رحمة ربّه المغني أحمد بن الشّيخ حجازي الفشني ... لما كانت الدُرّة البهيّة ... »<sup>(٢)</sup>.

ومّا يُستدلُّ به على نسبة الكتاب إليه أسلوب مقدّمته حيث يقول : « الفقير إلى رحمة ربّه المغني » فقد ورد هذا الأسلوب في مقدّمات كتب أحمد بن حجازي الفشني<sup>(٣)</sup>.

وأما عدم ذكر المصادر التي ترجمت للفشني - على قلتها - لهذا الكتاب باستثناء الزركلي فتعليقه من وجهة نظري هو عدم اطلاع أصحابها على الكتاب، ولعلّ سبب ذلك هو تأخر تأليفه عن تأليف الفشني الأخرى التي انتشرت وذاعت .

وأما سبب تأليفه فقد أفصح عنه الفشني بقوله :

« سألني من لا أستطيع لقوله ردّاً، ولا أعرف لمعروفه حدّاً من إخواني الأعزّة عليّ، وأصحابي المتردّدين إلَيّ أن أجعل عليها [ أي : الدُرّة البهيّة ] شرحاً يُجاري حسنّها، ويُظهِر لتعلّمها طرائق تسهّل

(١) تنظر : مصوِّرة اللّوحتين ص ٢٢٢ و ٢٢٦ .

(٢) القلادة الجوهريّة ص ٢٣١ .

(٣) ينظر : ما سبق ص ١١٠ .

عليهم حَزْنُهَا؛ فأجبتَه لذلك مستمداً من الله العناية ...»<sup>(١)</sup>.  
فسبب تأليف هذا الكتاب هو استجابةً لطلبٍ من أخٍ عزيزٍ؛ ذي أيادٍ  
على الفِشْنِيّ، وهذا ما صرّح به؛ وهناك أسباب آخر تدرك بغير تصريحٍ  
منها :

- ١ - إعجابه بالناظم ونظمه .
- ٢ - رغبته في شرح الدُّرَّة البهيّة .
- ٣ - رغبته في المشاركة في هذا المجال من مجالات العلم، واستعداده  
له .



---

(١) القلادة الجوهريّة ص ٢٣٣ .



## المبحث الثاني : عرض مادّته

كتاب « القلادة الجوهريّة » شرحٌ متوسطٌ لمنظومة العِمْرِيّطِيّ « الدُرّة البهيّة » قام فيه الفَشْنِيّ بحلّ ألفاظها، وبيان مراميها، وإفادة المعنّيين بها، والدّارسين لها .

وقد قام الفَشْنِيّ في هذا الكتاب بشرح الأبواب التي وردت في « الدُرّة البهيّة » على النحو التّالي : الكلام وتوابعه، الإعراب والبناء تعريفًا وتفريعًا، علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة، رفعًا، ونصبًا، وجرًا، وجزمًا، المعرفة والنّكرة، أقسام المعارف السّتّة مقتصرًا على أمّات مسائلها، الأفعال بأقسامها الثلاثة، وحكمها ————— إعرابًا وبناءً، وإعراب الفعل المضارع تفصيلًا : رافعه، نواصبه، جوازمه .  
ثمّ مرفوعات الأسماء، وهي :

الفاعل، ونائبه، والمبتدأ والخبر، ثمّ شرح العوامل الدّاخلّة على المبتدأ في ثلاثة أبواب، وهي : كان وأخواتها، إنّ وأخواتها، ظنّ وأخواتها .  
ثمّ التّوابع، وهي : النّعت، والعطف بنوعيه : عطف النّسق الَّذي اقتصر عليه الناظم تبعًا لابن آجرؤم، وعطف البيان الَّذي زاده الفَشْنِيّ، والتّوكيد، والبدل .

ثمّ أبواب المنصوبات، وهي : المفعول به، والمصدر، والظّرف، والحال، والتّمييز، والاستثناء، ولا النّافية للجنس، والمنادي، والمفعول له، والمفعول معه .

ثمّ مخفوضات الأسماء بالحرف، وبالمضاف، وبالتبعيّة على رأي، ثمّ خصّ الإضافة ببابٍ تحت مسمّى « باب المضاف » .

وقد قام الفَشْنِيّ بشرح النّظم المتعلّق بهذه الأبواب شرحًا جميلًا



مصدراً معظم الأبواب بالحدّ والتّعريف، ثمّ شرح المسائل الواردة في النّظم مستشهداً ومعرّباً لبعض ما يذكره .

وكان في شرحه للنّظم نائياً عن ذكر الخلاف في الأعمّ الأغلب، وهو منهج سار عليه أكثر المتأخّرين، ولعلّه تأثّر بمنهج ابن هشام - رحمه الله - في كتابيه : « شرح القطر »، و« شرح الشّدور » .

واقصر في الغالب على ما أورده العِمريّطيّ في منظومته من مسائل، إلّا أنّه قد يتوسّع فيورد مسائل لم يوردها النّاظم أثرت الكتاب، وسيتضحّ هذا في المبحث التّالي .

ومادّة الكتاب تؤهّله لأن يكون واسطةً بين المختصرات وشرح الألفيّة، بل إنّ في بعض الأبواب ليقترّب من شرح الألفيّة، وقد قال عنه مؤلّفه : « وقد فتح الله تعالى في هذا الشّرح بما تدعو إليه الحاجة من علم العربيّة، وما لا بُدّ لمعرفته لكلّ طالب<sup>(١)</sup>، وهو كما قال .



(١) القلادة الجوهريّة ص ٨٠٩ .



### المبحث الثالث :

#### منهج المؤلف فيه

لم يفصح الفشني عن منهجه الذي انتهجه في كتابه « القلادة الجوهريّة » شأنه شأن كثير من المصنّفين إلا أنه من خلال استقراي للكتاب أمكنني تحديد المنهج الذي سار عليه في النقاط التالية :

- ١ - إيراد النظم المراد شرحه في صدر كلّ باب ثمّ إتباعه بالشرح؛ ولذا يعدّ الكتاب نسخة من النظم « الدرة البهيّة » .
- ٢ - يذكر الشارح في بعض الأبواب مقدّمة للدخول في الباب قبل إيراد النظم كما فعل في باب علامات الإعراب حيث يقول :

#### « علامات الإعراب

أي : هذا بابها، وقد عرفت أنّ أنواع الإعراب أربعة، وهي : الرّفْع، والنّصب، والجرُّ، والجزم، ثمّ إنّ لكلّ منها علامة تخصّه وتميّزه عن غيره .

أمّا الرّفْع فله أربع علامات، وهي : الضمّة، والواو، والألف، والنون، وقد بيّنها بقوله :

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَآوٌ وَأَلِفٌ      كَذَلِكَ نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِفٌ

..... (١) « .....

وكذا في باب كان حيث يقول :

« ... وتُسمّى الأفعال الناقصة والنواسخ، سُمّيت ناقصةً لنقصانها عن

سائر الأفعال ...، ونواسخ لأنها نسخت الحكم الثابت قبل دخولها » (٢).

وكذا في باب العطف حيث يقول : « وهو في اللّغة : الرّجوع إلى



الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح : عطف بيان وعطف نسق، ومُراد الناظم كأصله الثاني، وهو التابع لما قبله المُشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف»<sup>(١)</sup>.

وكذا قوله في باب التوكيد : « أي : هذا بابيه، يقال بالواو، وبالهززة، وبالألف، وهو تحقيق المعنى وتمكينه في النفس، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ، وقد ذكرهما الناظم بقوله :

وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا      فَيَتَّبَعُ الْمُؤَكَّدُ الْمُؤَكَّدَا

.....»<sup>(٢)</sup>

ومن خلال استقراء هذه المقدمات التي كان الشّارح يُقدّم بها قبل إيراد النّظم وجدت أنّه يمكن إرجاعها إلى الأمور التالية :

أ - التذكير بمعلوماتٍ سابقةٍ كما فعل في باب علامات الإعراب<sup>(٣)</sup>.

ب - ذكر التعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ للباب كما فعل في باب العطف<sup>(٤)</sup>، والبدل<sup>(٥)</sup>.

ج - ذكر تسمياتٍ أُخرَ للباب كما فعل في باب المصدر<sup>(٦)</sup>، والتمييز<sup>(٧)</sup>.

د - ذكر بعض المسائل التي لم يتعرّض لها الناظم كما فعل في باب المصدر<sup>(٨)</sup>، والنداء<sup>(٩)</sup>.

هـ - ذكر ضبط اسم الباب كما فعل في باب التوكيد<sup>(١٠)</sup>.

(٢) ص ٦٢١.

(١) ص ٥٨٣.

(٤) ص ٥٨٣.

(٣) ص ٣٤٣.

(٦) ص ٦٧٤.

(٥) ص ٦٤٠.

(٨) ص ٦٧٤-٦٧٥.

(٧) ص ٧٢٠.

(١٠) ص ٦٢١.

(٩) ص ٧٥٨-٧٦٢.



والنداء<sup>(١)</sup>.

و - ذكر بعض الفوائد اللغويّة كما فعل في باب الحال<sup>(٢)</sup>.

ز - ذكر بعض التعليلات لتسمية بعض الأبواب كما فعل في باب كان<sup>(٣)</sup>، وباب الظرف<sup>(٤)</sup>.

ح - ذكر حدّ الباب - وهذا نادرٌ - كما فعل في باب الاستثناء<sup>(٥)</sup>. لأنّ من منهجه أن يذكر الحدّ بعد إيراد النظم .

ط - ذكر بعض التعليلات لترتيب الأبواب وتعلّق بعضها ببعض كما فعل في باب الأفعال<sup>(٦)</sup>، باب مرفوعات الأسماء<sup>(٧)</sup>، باب الفاعل<sup>(٨)</sup>، باب المبتدأ والخبر<sup>(٩)</sup>، باب ظنّ<sup>(١٠)</sup>، باب الحال<sup>(١١)</sup> - وإن كان قد ذكر ذلك قبل إirاده اسم الباب - .

٣ - مزج الشّارح شرحه بالنظم في معظم أبواب الكتاب، ولم يخالف هذا المنهج إلّا قليلاً كما فعل في شرحه باب لا<sup>(١٢)</sup>. على أنّ الشّارح قد يؤخّر ذكر البيت أو الأبيات إلى ما بعد الانتهاء من الشّرح<sup>(١٣)</sup>.

٤ - غني الشّارح بضبط ألفاظ « الدُّرّة البهيّة » التي تحتاج إلى ضبط، من ذلك قوله :

أ - « قول الناظم : يُكْنَى به بسكون الكاف بمعنى يُكْنَى بفتحها »<sup>(١٤)</sup>.

(٢) ص ٧٠٥ و ٧٠٦ .

(٤) ص ٦٨٦ .

(٦) ص ٤٦٠ .

(٨) ص ٥١٠ .

(١٠) ص ٥٦٥ .

(١٢) ص ٧٤٨-٧٥١ .

(١٤) ص ٤٣٣ .

(١) ص ٧٥٨ .

(٣) ص ٥٤٦ .

(٥) ص ٧٣١ .

(٧) ص ٥٠٩ .

(٩) ص ٥٣٤ .

(١١) ص ٧٠٥ .

(١٣) ينظر : ص ٥٨٠ .



ب - وقوله : « وتستوي الأسماء والأفعال في .: اتباع كل بالتّنين  
مثله بالنّصب »<sup>(١)</sup>.

ج - « وقوله : مُفسّراً بكسر السين »<sup>(٢)</sup>.

د - « وقول الناظم : فسّراً بالبناء للفاعل، وقوله : قُدّراً بالبناء  
للمفعول »<sup>(٣)</sup>.

هـ - « وقوله : مُوجّبا بفتح الجيم »<sup>(٤)</sup>.

و - « وقوله : وإن تؤكّد كلمة بكسر الكاف، وسكون اللّام »<sup>(٥)</sup>.

ز - « وسوى ك: رضا، وسوى ك: هُدَى، وسواء [ك: سماء]  
على الأفصح »<sup>(٦)</sup>.

وكذا غني بيان كيفيّة نطق بعضها، والتّعليل لذلك كما في قوله :

أ - « وقوله : فوائدًا بالصّرف للوزن »<sup>(٧)</sup>.

ب - « وقول الناظم : مكّة بالصّرف للوزن »<sup>(٨)</sup>.

ج - « وقوله : الماضي بحذف الياء للوزن »<sup>(٩)</sup>.

وكذا غني أحياناً بإعراب بعض ألفاظها كما في قوله :

أ - « بَعُدُ بالبناء على الضّمّ لقطعه عن الإضافة لفظاً مع نيّة معنى  
المضاف »<sup>(١٠)</sup>.

(٢) ص ٧٠٨ .

(١) ص ٥٨٤ .

(٤) ص ٧٣٦ .

(٣) ص ٧٣٠ .

(٦) ص ٧٣٣-٧٣٤ وينظر : ص ٧٤٢ .

(٥) ص ٦٣٦ .

(٨) ص ٤٣٩ .

(٧) ص ٢٦١ .

(١٠) ص ٢٥٠ .

(٩) ص ٤٦٣ .



ب - « وقوله : ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا منصوبان بنزع الخافض »<sup>(١)</sup>.  
 ج - « وقول الناظم : وكلّ وكلّ ما بكسر اللام عطفًا على قوله :  
 بظنّ »<sup>(٢)</sup>.

٥ - اهتمّ الشّارح بالإشارة إلى أهمّ نقاط الاختلاف بين النّظم  
 « الدُّرّة البهيّة » والأصل، وبيان تفوّق النّظم على أصله، ومن ذلك :  
 أ - قوله في باب التّوكيد : « ثمّ إنّ النّاظم زاد على أصله التّوكيد  
 اللفظي بقوله :

وإن توكّد كلمة.....  
 .....<sup>(٣)</sup>

ب - قوله في باب البدل : « وعدل النّاظم عن قول أصله بدل  
 البعض من الكلّ؛ لأنّ المحقّقين منعوا إدخال "أل" على "كلّ"  
 و"بعض" »<sup>(٤)</sup>.

ج - قوله في باب النّداء : « وعبارته أحسن من قول أصله : فينيان  
 على الضّم »<sup>(٥)</sup>، والمراد بناء المنادى العلم المفرد والنّكرة المقصودة، ومراد  
 الشّارح بعبارّة النّاظم قوله<sup>(٦)</sup>:

فالأولان فيهما البناء لزم على الذي في رفع كلّ قد علم

٦ - اقتصر الشّارح في شرحه للأبواب النّحويّة على المسائل التي  
 أوردها العِمريّطيّ في منظومته غالبًا، وإن كان في ثنايا الشّرح يتوسّع  
 بإيراد بعض المسائل التي لم يعرض لها العِمريّطيّ دونما نصّ على ذلك؛  
 ومن هاتيك المسائل :

(٢) ص ٥٧٤ .

(١) ص ٥٢٢ .

(٤) ص ٦٤٤ .

(٣) ص ٦٣٦ .

(٦) ص ٧٦٣ .

(٥) ص ٧٦٥ .

- أ - ما يشترط لإنابة المصدر أو الظرف مناب الفاعل<sup>(١)</sup>.
- ب - مسألة حكم صفة اسم لا<sup>(٢)</sup>.
- ج - الكلام عن جرّ المفعول لأجله الفاقد شرطاً من شروط انتصابه<sup>(٣)</sup>.
- د - مسألة العامل في التابع<sup>(٤)</sup>.
- هـ - المسائل التي يجوز أن تدخل فيها "أل" على المضاف<sup>(٥)</sup>.
- كما أنّ الشّارح زاد باباً؛ وهو « عطف البيان »، ولم يرد له ذكرٌ في النّظم .
- ٧ - العناية بإيراد الحدود، والتّعريفات للأبواب، والمصطلحات النّحويّة .
- من أبرز ما يظهر لقارئ هذا الكتاب اهتمام الشّارح وعنايته بإيراد الحدود، والتّعريفات للأبواب، والمصطلحات النّحويّة؛ فقد ذكر الشّارح حدّاً أو أكثر في اثنين وأربعين موضعاً كانت على النّحو التّالي :
- الكلام، وعرفه بتعريف الناظم : لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ<sup>(٦)</sup>.
- اللفظ، وذكر له ثلاثة تعريفات<sup>(٧)</sup>، منها تعريفٌ لم أقف عليه عند غيره، وهو قوله : « وقال بعضهم : اللفظ حدّه : الهواء الخارج من الصّدر المنقطع بالشّفتين واللّسان المتكيّف إلى الحروف والأصوات » .
- الكلمة<sup>(٨)</sup>.
- الاسم<sup>(٩)</sup>.

(٢) ص ٧٥٢ .

(٤) ص ٧٨١ .

(٦) ص ٢٦٣ .

(٨) ص ٢٦٥ .

(١) ص ٥٢٨ .

(٣) ص ٧٧١ و ٧٧٢ .

(٥) ص ٨٠٢ و ٨٠٣ .

(٧) ص ٢٦٣ .

(٩) ص ٢٧٢ .





- الفعل<sup>(١)</sup>.
- الحرف<sup>(٢)</sup>.
- الكلم<sup>(٣)</sup>.
- التّنوين، وقد ذكر له الشّارح أربعة حدودٍ أو تعريفاتٍ<sup>(٤)</sup>، وهو ممّا لم أقف عليه عند غيره .
- الإعراب، وذكر له حدّين بناءً على القولين فيه هل هو معنويٌّ أم لفظيٌّ؟<sup>(٥)</sup>.
- العامل<sup>(٦)</sup>.
- المقصور<sup>(٧)</sup>.
- المنقوص<sup>(٨)</sup>.
- البناء، وذكر له حدّين بناءً على القولين فيه هل هو معنويٌّ أم لفظيٌّ؟<sup>(٩)</sup>.
- جمع التّكسير<sup>(١٠)</sup>.
- اسم الجنس الجمعي<sup>(١١)</sup>.
- اسم الجمع<sup>(١٢)</sup>.
- المثني<sup>(١٣)</sup>.
- الاسم النّكرة<sup>(١٤)</sup>.

---

(١) ص ٢٧٥ .	(٢) ص ٢٧٦ .
(٣) ص ٢٧٧ .	(٤) ص ٢٨٣ .
(٥) ص ٣١٦ .	(٦) ص ٣٢٣ .
(٧) ص ٣٢٥ .	(٨) ص ٣٢٥ .
(٩) ص ٣٤١ .	(١٠) ص ٣٤٥ .
(١١) ص ٣٤٨ .	(١٢) ص ٣٥٠ .
(١٣) ص ٣٧٣ .	(١٤) ص ٤١٨ .

- الاسم المضمّر « الضمير »<sup>(١)</sup>.
- الاسم العلم<sup>(٢)</sup>.
- اسم الإشارة<sup>(٣)</sup>.
- الموصول الاسمي<sup>(٤)</sup>.
- الفعل الماضي<sup>(٥)</sup>.
- فعل الأمر، وذكر له حدّين<sup>(٦)</sup>.
- الفعل المضارع<sup>(٧)</sup>.
- الفاعل، وذكر له ثلاثة حدود<sup>(٨)</sup>.
- المبتدأ، واكتفى فيه بتعريف النّاطم<sup>(٩)</sup>.
- النّعت<sup>(١٠)</sup>.
- عطف النّسق<sup>(١١)</sup>.
- التّوكيد المعنويّ، وعرّفه بأنّه « رفع الشّبّهة والإشكال، وتقرير ما خامر النّفس على جهة الاحتمال »<sup>(١٢)</sup> وهو تعريف لم أقف عليه إلّا عند الحلاويّ، والرّمليّ<sup>(١٣)</sup>.
- البدل<sup>(١٤)</sup>.
- المفعول به<sup>(١٥)</sup>.

---

(١) ص ٤٢٦ .	(٢) ص ٤٣٤ .
(٣) ص ٤٤٠ .	(٤) ص ٤٤٦ .
(٥) ص ٤٦١ .	(٦) ص ٤٦٢ .
(٧) ص ٤٦٢ .	(٨) ص ٥١٠-٥١٢ .
(٩) ص ٥٣٤ .	(١٠) ص ٥٧٥ .
(١١) ص ٥٨٣ .	(١٢) ص ٦٢٢ .
(١٣) تنظر : الحاشية (٤) ص ٦٢٢ .	(١٤) ص ٦٤٠ .
(١٥) ص ٦٦١ و ٦٦٢ .	

- المصدر<sup>(١)</sup>.
- ظرف المكان<sup>(٢)</sup>.
- ظرف الزّمان<sup>(٣)</sup>.
- الحال، وذكر له ثلاثة حدود<sup>(٤)</sup>.
- التّمييز<sup>(٥)</sup>.
- الاستثناء<sup>(٦)</sup>.
- المنادى<sup>(٧)</sup>.
- المفعول من أجله، وذكر له حدّين<sup>(٨)</sup>.
- المفعول معه، وذكر له تعريفين<sup>(٩)</sup>.
- الإضافة، وذكر لها ثلاثة حدود<sup>(١٠)</sup>.
- كذلك عرّف الشّارح ببعض المصطلحات، من ذلك :
  - أ - القصر<sup>(١١)</sup>.
  - ب - الابتداء<sup>(١٢)</sup>.
  - ج - الإشمام<sup>(١٣)</sup>.

ومِمّا يلحظ على الشّارح في هذه الحدود والتّعريفات الّتي أوردها خمسة أمور، وهي :

أ - أنّه قد يورد للمحدّود أو المعرّف أكثر من حدٍّ أو تعريفٍ، وهذا

- 
- |                   |                   |
|-------------------|-------------------|
| (١) ص ٦٧٤ .       | (٢) ص ٦٨٩ .       |
| (٣) ص ٦٨٩ .       | (٤) ص ٧٠٧ .       |
| (٥) ص ٧٢٢ .       | (٦) ص ٧٣١ .       |
| (٧) ص ٧٥٨ .       | (٨) ص ٧٦٩ - ٧٧٠ . |
| (٩) ص ٧٧٥ و ٧٧٧ . | (١٠) ص ٨٠٠ .      |
| (١١) ص ٣٧٠ .      | (١٢) ص ٥٣٥ .      |
| (١٣) ص ٥٣١ .      |                   |



يدلُّ على اطلاعٍ واهتمامٍ .

ب - أنه قد تنوّعت مصادره في هذه الحدود؛ فلم يعتمد على مصدرٍ واحدٍ استقى منه هذه الحدود .

ج - أنه في عددٍ منها كان يشرح الحدَّ، ويبيِّن محترزاته .

د - أنه لم يحاول نقد هذه الحدود .

هـ - أنه قد يتابع أحد مصادره في إيراد حدٍّ غير مشهور لأحد الأبواب النحويّة، ولم يقع منه ذلك إلا في باب التوكيد، وكان الأولى به الرجوعُ إلى غير ما مصدر<sup>(١)</sup> .

٨ - إكثار الشّارح الاستشهاد بالآيات القرآنية .

٩ - استشهاده بالحديث النبويّ .

١٠ - إيراده الشّواهد الشعريّة .

وسياتي بمشيئة الله بحث هذه النّقاط الثلاث في المبحث الخامس<sup>(٢)</sup> .

١١ - عدم الإشارة إلى الخلاف في أغلب الشّرح، والاقتصار على قولٍ واحدٍ في المسألة .

أقتصر الشّارح على قولٍ واحدٍ في عددٍ من المسائل الخلافيّة معتمداً للقول المشهور فيها مُطَرِّحاً ما خالفه من الأقوال، ومن ذلك :

أ - أنه ذكر أنّ حكم المضارع مع نون التّوكيد المتّصلة به من غير حاجز البناء على الفتح، ومع نون الإناء البناء على السّكون .  
وحكم المضارع مع هاتين النّونين ممّا وقع فيه الخلاف، وتفصيله على النحو التّالي :

١ - إذا اتّصلت به نون التّوكيد ففيه ثلاثة مذاهب، وهي :

١ - البناء مطلقاً .

(١) ينظر : ص ٦٢٢ .

(٢) ص ١٦٥ .



- ٢ - الإعراب مطلقاً .
- ٣ - ما ذكره الشّارح من التفصيل<sup>(١)</sup> .
- ٢ - إذا اتّصلت به نون النسوة ففيه مذهبان وهما :
- ١ - ما ذكره الشّارح، وهو مذهب الجمهور .
- ٢ - أنّه معرب تقديرًا<sup>(١)</sup> .
- ب - أنّه ذكر أن جمع المذكّر السّالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء، وفي إعراب هذا الجمع مذاهب أخرى، من أبرزها :
- أنّ الواو والياء حرف الإعراب، والإعراب حينئذٍ مقدّر، وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup> .
- ج - أنّه ذكر أنّ المثني معرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وفي إعراب هذا النوع من الأسماء خلافٌ على أقوالٍ أبرزها : أنّ الإعراب مقدّر في هذه الحروف، وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup> .
- د - أنّه ذكر أنّ أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمر، ثمّ العلم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ الموصول الاسميّ، ثمّ المعرف بآل؛ وفي هذه المسألة خلافٌ على أقوال متعدّدة، ويخصّصها ما قيل : إنّ كلّ واحدٍ منها قد قيل : إنّ أعرف المعارف إلّا المضاف<sup>(٤)</sup>، وقد استوفيت ذكر الأقوال فيها<sup>(٥)</sup> .
- هـ - أنّه ذكر أنّ جواب الشرّط يجزم بالأداة، وهو قول الجمهور، وفي هذه المسألة أقوالٌ أخرى هي :

(١) ينظر تفصيل ذلك في : الحاشية (٩) ص ٣٣٤ .

(٢) تنظر : الحاشية (١٠) ص ٣٥٤ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص ٣٧٢ .

(٤) ينظر : شرح اللّمحة البدرية ٢٩٥/١ . ويقارن بالنّكت الحسان ص ٤٢ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٤٣١ .



- ١ - أنّ جازمه فعل الشرط
  - ٢ - أنّه الأداة وفعل الشرط
  - ٣ - أنّه الجوار<sup>(١)</sup>.
- و - أنّه ذكر أنّ الفاعل يرفع بالفعل المذكور معه، وهذا مذهب الجمهور، وفي المسألة مذاهب أخرى هي :

- ١ - أنّ رافعه الإسناد
  - ٢ - أنّه شبهه بالابتداء .
  - ٣ - كونه فاعلاً في المعنى .
  - ٤ - أنّه ارتفع بإحداثه الفعل<sup>(٢)</sup>.
- ز - أنّه ذكر جواز إنابة المفعول الثاني في باب « أعطى » إذا لم يُلبس، وهو قول الجمهور، وفي المسألة أقوال أخرى منها :

- ١ - المنع مطلقاً .
  - ٢ - المنع إن كان نكرة، والأوّل معرفة<sup>(٣)</sup>.
- ١٢ - عند ذكر الخلاف فإنّ الشّارح ينسب بعض الأقوال، ويذكر الرّاجح، وقد يقتصر عليه .

لم يهمل الشّارح ذكر الخلاف بالكلّيّة، بل أشار إلى الخلاف تصريحاً أو تلميحاً عن طريق ذكر أنّ الرّاجح أو الصّحيح هو كذا مقتصرًا عليه ممّا يفهم منه أنّ المسألة خلافية .

فمن الأقوال التي نسبها والترجيحات التي نصّ عليها ما يلي :

أ - أنّه ذكر الخلاف في الإعراب هل هو معنويّ كما هو « ظاهر

(١) تنظر : الحاشية (٩) ص ٤٩٣ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٥١٢ .

(٣) تنظر : الحاشية (٧) ص ٥٣٣ .



قول سيبويه، واختيار الأعلام، وكثير من المتأخرين<sup>(١)</sup>، أم لفظي؟، وقال عته<sup>(٢)</sup>: « وهو اختيار ابن مالك، ونسبه للمحققين وهو أقرب للصواب كما قاله المرادي » .

ب - أنه قال : « مذهب البصريين - وهو الصحيح - أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه »<sup>(٣)</sup>، مقتصرًا على ذلك، ويقابل هذا المذهب مذهب الكوفيّين، والأخفش، واختاره ابن هشام<sup>(٤)</sup> في « المغني »، وهو أن فعل الأمر مجزومٌ بلامٍ مقدّرة .

وما صحّحه الشّارح هو اختيار الجمهور<sup>(٥)</sup>.

ج - أنه ذكر أن النواصب للمضارع المتفق عليها أربعة، وهي : « أن »، و« لن »، و« كي »، و« إذن »، وأمّا بقية ما ذكره الناظم - تبعًا لأصله - فالنصب بعدها بتقدير « أن » على الأصح<sup>(٦)</sup>.

وما ذكره الشّارح هو قول الجمهور<sup>(٧)</sup>، وقد خالف فيه الكوفيّون وبعض النحاة فرأوا أن بعض هذه الأحرف ينصب بنفسه<sup>(٨)</sup>، ونُقِلَ عن الخليل أنه لا ينتصب فعلٌ مضارعٌ إلا بـ « أن » مضمرة أو مظهرة<sup>(٩)</sup>.

د - أنه ذكر أن « إذ ما » حرفٌ شرطٍ على الأصح<sup>(١٠)</sup>.

وما ذكره الشّارح هو قول سيبويه، وذهب المبرد في أحد قوليّه،

(١) ص ٣١٧، وتنظر حواشيه .

(٢) ص ٣١٦، وتنظر حواشيه .

(٣) ص ٤٦٤ مع الحاشية (٣) .

(٤) ص ٤٦٤ مع الحاشية (١) .

(٥) تنظر : الحاشية (٣) ص ٤٦٤ .

(٦) ينظر : ص ٤٧٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٢) ص ٤٧٠ .

(٨) ينظر التعليق على هذه الأحرف : ص ٤٧٦-٤٨١ .

(٩) تنظر : الحاشية (١) ص ٤٧٠ .

(١٠) ص ٤٩٥ .



وابن السَّرَّاج، وأبو عليّ الفارسيّ أنّها ظرف زمان<sup>(١)</sup>.  
 هـ - ذكر في باب الفاعل أنّ الصّحيح في الضّمير الواقع فاعلاً في نحو :  
 قمت قمتما ... إلخ أنّه التّاء، وأنّ « ما اتّصل بها حروف دالة على  
 التّثنية والجمع »<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الشّارح هو المشهور، وقيل : الضّمير هو التّاء وما زيد  
 عليها، وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

و - أنّه قال عن رافع الخبر : « وهو مرفوعٌ بالمبتدأ على الصّحيح من  
 المذاهب السّبعة، وهو مذهب سيّويه »<sup>(٤)</sup>.  
 وقد بيّنت هذه المذاهب في تعلّقي على النصّ<sup>(٥)</sup>.

ز - أنّه قال عن ماهيّة الخبر حال كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً :  
 « والصّحيح أنّ الخبر متعلّق الظّرف والجارّ والمجرور لا هما، وأنّ تقديره  
 كائنٌ أو مستقرٌّ لا كان أو استقرَّ »<sup>(٦)</sup>.

وتقدير متعلّق الظّرف والجارّ والمجرور اسماً لا فعلاً مذهب ابن  
 السَّرَّاج، وابن جنّي، والمجاشعيّ، والحريريّ، وابن مالك، وابن هشام في  
 أوضح المسالك، وتقديره فعلاً مذهب الأكثرين، على أنّ ابن هشام في  
 المغني يرى أنّه لا يترجّح تقدير المتعلّق اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى؛  
 فيقدّر "كائنٌ" أو "مستقرٌّ" أو مضارعهما إن أُريد الحال أو الاستقبال،  
 ويقدّر "كان" أو "استقرَّ" إن أُريد الماضي. أمّا عند جهل المعنى فيقدّر

(١) تنظر : الحاشية (١) ص ٤٩٥ .

(٢) ينظر : ص ٥١٩ .

(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص ٥١٩ .

(٤) ص ٥٣٦ .

(٥) تنظر : الحاشية (٦) ص ٥٣٦ .

(٦) ص ٥٤٢ .





الوصف لصلاحيّته للأزمة كلّها<sup>(١)</sup> .

ح - أنه ذكر أنّ « لكنّ » ليست مركّبة على الأصحّ<sup>(٢)</sup> .

وهذا مذهب البصريّين، ومذهب الفراء أنّها مركّبة من اللام والكاف وإن، وأمّا ما يوجد في عددٍ من المصادر من أنّه يرى خلاف ذلك فهو مخالف لما ذكره في المعاني، وفي تركيبها أقوالٌ آخر<sup>(٣)</sup> .

ط - ذكر أنّ « أو » تكون للإضراب في رأي « الكوفيّين، وأبي عليّ، وابن برهان »<sup>(٤)</sup> .

وليس القول بإفادة "أو" للإضراب مقصوراً على هؤلاء فقد نُقل عن سيبويه، ومُن نصّ على أنّها تأتي للإضراب الزّجاجي، وابن جنّي، والهروي<sup>(٥)</sup> .

ي - قال عن « إمّا » : « وزعم أكثر النّحويّين أنّها بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، وقال أبو عليّ وابننا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط، والعطف إنّما هو بالواو، وهذا هو الحقّ »<sup>(٦)</sup> .

وهذا المذهب منسوبٌ ليونس، وهو مذهب الرّمانيّ، وابن مالك، وابن هشام<sup>(٧)</sup> .

ك - قال عن عطف البيان : « ومنع كثيرٌ من النّحويّين كون عطف البيان نكرةً تابعاً لنكرة، والصّحيح الجواز »<sup>(٨)</sup> .

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص ٥٤٢ .

(٢) ص ٥٦٠ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص ٥٦٠ .

(٤) ص ٥٩٦ و ٥٩٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٥٩٧ .

(٦) ص ٦٠٩ و ٦١٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٣)، والحاشية (٤) ص ٦١٠ .

(٨) ص ٦١٧ .



والمراد بكثيرٍ من النحويّين هنا : البصريّون<sup>(١)</sup>، وممّن صحّح الجواز ابن عصفور، وابن مالك، وابن النّاطم، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

ل - ذكر أنّ ألفاظ التّوكيد معارف؛ « فلا تتبع النّكرات عند البصريّين ...، ومذهب الكوفيّين، واختاره ابن مالك جواز توكيد النّكرة المحدودة لحصول الفائدة »<sup>(٣)</sup>.

م - ذكر من شروط التّوكيد بـ « كلا و كلتا » : « أن يصحّ حلول الواحد محلّها؛ فلا يجوز على المذهب الصّحيح أن يقال : اختصم الزّيدان كلاهما »<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره الشّارح هو مذهب الأخفش في أحد قوليه، والفراء، وهشام، وأبي عليّ الفارسيّ، وصحّحه أبو حيّان، وابن هشام، ومذهب الجمهور - ومنهم ابن مالك - الجواز<sup>(٥)</sup>.

ن - ذكر أنّ « أجمع » و « جمعاء » لا يثنّيان، وقال : « وهو مذهب جمهور البصريّين، وهو الصّحيح ... »<sup>(٦)</sup>.

وما ذكره الشّارح هو مذهب الجمهور، ومذهب الأخفش والكوفيّون والبغداديّون إلى جواز التّثنية<sup>(٧)</sup>.

س - قال عن إبدال النّكرة من المعرفة : « وهل يشترط في هذا أن

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص ٦١٧ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٦١٧-٦١٨ .

(٣) ص ٦٢٣ و ٦٢٤ مع الحاشية (١) .

(٤) ص ٦٢٨ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦٢٨ .

(٦) ص ٦٣٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٥) ص ٦٣٠ .

يكون موصوفاً ... أم لا ؟، الأظهر الثاني»<sup>(١)</sup>.

واشترط كون البدل موصوفاً - هنا - مذهب الكوفيّين، والبغداديين،  
والعكبري، والسّهيلي، وابن الحاجب، وابن أبي الرّبيع، وخصّه ببدل  
الشّيء من الشّيء<sup>(٢)</sup>.

وأما ما استظهره الشّارح فهو مذهب البصريّين، والفارسيّ،  
والزّمخشريّ، وابن عصفور، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

ع - ذكر أنّ إبدال الظّاهر من ضمير الحاضر يُشترط فيه أن يكون  
بدل بعض أو بدل اشتمال أو بدل كلّ مفيدٍ للإحاطة، « ويمتنع إن لم  
يفدها خلافاً للأخفش »<sup>(٤)</sup>.

والكوفيّون يذهبون أيضاً إلى هذا؛ فأجازوا : قمت زيد، وجوّزه  
قطرب في الاستثناء، وجوّزه ابن مالك على قلة<sup>(٥)</sup>.

ف - ذكر أنّ البدل على نيّة تكرار العامل على الصّحيح<sup>(٦)</sup>.  
وما صحّحه هو مذهب الأخفش، والرّمانيّ، وأبي عليّ،  
والزّمخشريّ، وأكثر المتأخّرين، وأكثر النّحاة .

وقيل : العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو مذهب سيّويه،  
والمبرّد، وابن مالك، وقيل غير ذلك<sup>(٧)</sup>.

ص - ذكر أنّ « إيّا » وحدها هي الضّمير، واللّواحق لها حروف

(١) ص ٦٥٤ .

(٢) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦٥٤ .

(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص ٦٥٤ .

(٤) ص ٦٥٦ .

(٥) تنظر : الحاشية (٧) ص ٦٥٦ .

(٦) ينظر : ص ٧٣٧ و ٧٣٨ .

(٧) تنظر : الحاشية (١) ص ٧٣٨ .



تكلّم وخطابٍ وغيبَةٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وأنّ ذلك هو الصّحيح<sup>(١)</sup>.  
وما ذكره هو مذهب سيّويه في المشهور، والأخفش، وقيل :  
الضمير هو « إيّا » وما لحق به، وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup>.  
ق - ذكر أنّ الصّحيح أنّ الكاف والهاء وحدها هي الضمير في نحو :  
ضربك ... إلخ، ضربه ... إلخ<sup>(٣)</sup>.  
وما ذكره هو المشهور، وقيل غير ذلك<sup>(٤)</sup>.  
ر - قال عن المصدر : « وهو أصل الأفعال على الصّحيح »<sup>(٥)</sup>.  
وما صحّحه هو مذهب البصريّين، والجمهور، ومذهب الكوفيّين  
اشتقاق المصدر من الفعل، وقيل غير ذلك<sup>(٦)</sup>.  
ش - ذكر أنّ ما بعد « دخلت » منتصبٌ على الظرفيّة على الصّحيح،  
« وقيل : مفعولٌ به، وقيل : إنّ منصوبٌ نصب المفعول به بعد إسقاط  
الخافض توسّعاً، وعليه ابن مالك »<sup>(٧)</sup>.  
وما صحّحه ظاهر كلام سيّويه، واختيار ابن الحاجب، وهو مذهب  
الجمهور والمحقّقين .  
والمذهب الثّاني : مذهب الجرميّ، والمبرّد، ونُسِب للأخفش، وهو  
مخالفٌ لما نصّ عليه في المعاني .  
والمذهب الثّالث الذي نسبّه لابن مالك هو مذهب الفارسيّ أيضاً،

(١) ص ٦٦٩ .

(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص ٦٦٩ .

(٣) ينظر : ص ٦٧١ و ٦٧٢ .

(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦٧٢ .

(٥) ص ٦٧٤ .

(٦) تنظر : الحاشية (٤) ص ٦٧٤ .

(٧) ص ٦٩٩ و ٧٠٠ .



ونُسِبَ لسيبويه، ونفاه ابن مالك<sup>(١)</sup>.

ت - ذكر أن الناصب للمستثنى هو « إلا » على ما صحّحه ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أوردتها في تعليقي<sup>(٣)</sup>، وهذا أشهرها .  
ث - ذكر أن تاء الجرّ « مختصةً بلفظ الجلالة، ولا تدخل على غيره على الصّحيح »<sup>(٤)</sup>.

خ - قال عن "واو رُبَّ" : « وظاهر كلام الناظم كأصله موافقة المبرّد والكوفيّين في أن الخفض بواو رُبَّ، والصّحيح أنه بـ"رُبَّ" مضمرة، وهو مذهب البصريّين »<sup>(٥)</sup>.

ذ - ذكر أن حروف الجرّ تتعلّق بالفعل الناقص على الصّحيح<sup>(٦)</sup>.  
وما ذكره مبنيّ على الصّحيح من دلالة هذه الأفعال على الحدث إلاّ ليس<sup>(٧)</sup>.

وقد يقتصر الشّارح على ذكر الخلاف دون نسبة كما فعل في مسائل منها :

أ - ذكر الخلاف في زمن "السّين" و"سوف" هل هو واحد أم أنّ "السّين" أقلّ من سوف<sup>(٨)</sup>.

(١) تنظر : الحواشي (١) و(٢) و(٣) ص ٧٠٠ .

(٢) ينظر : ص ٧٣٨ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص ٧٣٥ .

(٤) ص ٧٩٢ .

(٥) ص ٧٩٥ .

(٦) ينظر : ص ٧٩٧ و ٧٩٨ .

(٧) ينظر : المغني ص ٥٧٠، وتنظر : الحاشية (٣) ص ٥٤٦ من هذه الرّسالة .

(٨) ينظر : ص ٣٠٩ .



ب - ذكر الأقوال في علّة رفع الفعل المضارع<sup>(١)</sup>.  
 ج - قوله عن كأنّ : « ولا تكون للتحقيق، وللتقريب، ولا للظنّ، وهي مركبة من كاف التشبيه وأنّ، وقيل : بسيطة<sup>(٢)</sup> ».  
 ويندرج تحت هذا القسم بعض المسائل المتقدمة ممّا لم ينسب فيه الشّارح القول الذي رجّحه .  
 وقد يذكر الشّارح الأقوال وينسبها ولا يرجّح كما فعل في بيان حقيقة حرف التعريف "أل"<sup>(٣)</sup>.

١٣ - التّعريض أحياناً لبعض المسائل التصريفية، ومن ذلك :  
 أ - التّعريض لاشتقاق اسم<sup>(٤)</sup>.

ب - تقريره أنّ المصدر أصل الأفعال<sup>(٥)</sup>.  
 ج - ذكره الإعلال الواقع في « قاضون »<sup>(٦)</sup>.  
 د - ذكره الإعلال الواقع في « خِلْتُ »<sup>(٧)</sup>.  
 هـ - ذكره الحذف الواقع في ﴿ لَتُبْلَوْنَ ﴾<sup>(٨)</sup>.

١٤ - العناية بذكر التّعليلات لبعض المسائل كتعليل تقديم بعض الأبواب على بعض كقوله في باب الأفعال : « وقدّمها لأنّ ما بعدها مبنيٌّ عليها »<sup>(٩)</sup>.

وقوله في باب الفاعل : « وبدأ النّاظم منها بالفاعل لأنّه المرفوع؛ بالأصالة »<sup>(١٠)</sup>، ونحو ذلك<sup>(١١)</sup>.

- |                          |                                    |
|--------------------------|------------------------------------|
| (١) ينظر : ص ٤٦٧ .       | (٢) ينظر : ص ٥٥٩ و ٥٦٠ .           |
| (٣) ينظر : ص ٣٠٠ و ٣٠١ . | (٤) ينظر : ص ٢٦٩ .                 |
| (٥) ينظر : ص ٦٧٤ .       | (٦) ينظر : ص ٣٦١ .                 |
| (٧) ينظر : ص ٥٦٧ .       | (٨) ينظر : ص ٤٠٩ مع الحاشية (١٢) . |
| (٩) ص ٤٦٠ .              | (١٠) ص ٥١٠ .                       |
| (١١) ينظر : ص ٧٠٥ .      |                                    |



وكتعليل اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول به بالنصب حيث يقول :  
« وإنما اختصَّ الفاعل بالرفع لقوّته وأوّلّيته؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ له من  
فاعل، ورتبته أن يلي الفعل؛ فالفاعل أوّل، والرفع أوّل؛ فأُعطي الأوّل  
للاوّل، واختصَّ المفعول بالنصب لضدَّ ذلك »<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً عن المفعول به : « والسبب في كونه منصوباً أنَّ الفاعل  
لا يكون إلاً واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب  
خفيفٌ فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير قصداً للتعادل »<sup>(٢)</sup>.

١٥ - استدراك بعض المسائل على الناظم .

استدرك الشّارح عدداً من المسائل على الناظم، وكان من منهجه في  
الغالب أن يجعل ذلك تحت قوله : « تنبيهٌ »، أو « تمّةٌ »، أو « فائدةٌ »؛  
وسياتي الكلام عنها تفصيلاً في النقطة التالية .

١٦ - عقد تنبيهاتٍ وتمّماتٍ، وخواتم، وفوائد في عددٍ من الأبواب  
تتضمّن مسائل لم ترد في « الدُّرّة البهيّة » .

وقد بلغ عدد التّنبيهات الّتي عقدها في شرحه للأبواب النّحويّة ثلاثة  
وستين تنبيهاً جاءت في ثمانية وخمسين موضعاً؛ حيث كان بعضها بلفظ :  
« تنبيهان »، وأحدها بلفظ : « تنبيهات »، وكذا عقد ثلاث عشرة فائدةً  
في أحد عشر موضعاً أحدها بعنوان « فوائد »، وأورد تتمّتين، وإحدى  
عشرة خاتمةً .

وتنبيهات الشّارح تتفاوت طولاً وقصراً، وأقصر تنبيه عقده هو قوله :  
« تنبيهٌ : يقال في ثَمٍّ : ثُمّت »<sup>(٣)</sup>.

وأما الموضوعات والمسائل الّتي تناولتها هذه التّنبيهات فكانت على

(٢) ص ٦٦٤ .

(١) ص ٥١٥ .

(٣) ص ٦٠٥ .



النحو التالي :

- تنبيه في تركيب الكلام<sup>(١)</sup>.
- تنبيه في الاستدلال بالتنوين على اسمية بعض أسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>.
- تنبيه في دخول حرف الجرّ على الفعل على سبيل الحكاية<sup>(٣)</sup>.
- تنبيه في ماهية حرف التعريف<sup>(٤)</sup>.
- تنبيه فيما يُعرف به الاسم سوى ما ذكر الناظم<sup>(٥)</sup>.
- تنبيه فيه توضيح لما تقرّر حول "قد" ومعانيها<sup>(٦)</sup>.
- تنبيه في زمن السّين وسوف<sup>(٧)</sup>.
- تنبيه في الاستدلال بالتاء الساكنة على فعلية "نعم" و"بئس" و"عسى" و"ليس"<sup>(٨)</sup>.
- تنبيه في احتياج الحرف إلى اسمٍ وفعلٍ، والأغراض التي يأتي لها الحرف<sup>(٩)</sup>.
- تنبيه في مسألة من مسائل الامتحان، وهي إعراب « مررت بموسى »<sup>(١٠)</sup>.
- تنبيه في أنواع الإعراب<sup>(١١)</sup>.
- تنبيهات : أولها : في معاني المضارعة .
- ثانيها : في بناء الحروف .
- ثالثها : في حركة البناء<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) ص ٢٧٩ .	(٢) ص ٢٩٦ .
(٣) ص ٢٩٨ .	(٤) ص ٣٠٠ .
(٥) ص ٣٠٤ .	(٦) ص ٣٠٧ .
(٧) ص ٣٠٩ .	(٨) ص ٣١٠ .
(٩) ص ٣١٥ .	(١٠) ص ٣٢٤ .
(١١) ص ٣٢٦ .	(١٢) ص ٣٣٥ - ٣٣٨ .





- تنبيه في بيان اسم الجنس، وجمع الجمع، واسم الجمع<sup>(١)</sup>.
- تنبيه فيما ألحق بجمع المذكر السالم<sup>(٢)</sup>.
- تنبيه في المذاهب في إعراب الأسماء الستة<sup>(٣)</sup>.
- تنبيه فيما يلحق بالمشئى<sup>(٤)</sup>.
- تنبيه في الواو والنون<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.
- تنبيه في ماهية الجمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين<sup>(٧)</sup>.
- تنبيه في عوامل الجر<sup>(٨)</sup>.
- تنبيه في الخلاف في تسمية الممنوع من الصّرف حال إضافته أو تعريفه بـ"أل" منصرفاً أم لا<sup>(٩)</sup>.
- تنبيه في الأوجه الجائزة عند اتصال نون الوقاية بالأمثلة الخمسة<sup>(١٠)</sup>.
- تنبيه في تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول، وأنواع النقل<sup>(١١)</sup>.
- تنبيه في احتياج الموصول إلى صلة، وحذف العائد<sup>(١٢)</sup>.
- تنبيه في نوع "أل" في ثلاث آيات<sup>(١٣)</sup>.
- تنبيه في شروط النصب بـ"إذن"<sup>(١٤)</sup>.
- تنبيه في أنواع "حتى"<sup>(١٥)</sup>.
- تنبيه فيما يخرج بتقييد النفي والطلب بالحض في مسألة اشتراط تقدّم أحدهما لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء<sup>(١٦)</sup>.
- تنبيه في استدراك «إذا» من الجوازم على الناظم، وكونها تجزم في الشعر<sup>(١٧)</sup>.

(١) ص ٣٤٨ .	(٢) ص ٣٥٥ .
(٣) ص ٣٦٦ .	(٤) ص ٣٧٦ .
(٥) ص ٣٧٨ .	(٦) سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .
(٧) ص ٣٨٢-٣٨٤ .	(٨) ص ٣٨٨ .
(٩) ص ٣٩٩ .	(١٠) ص ٤١٦ .
(١١) ص ٤٣٨ .	(١٢) ص ٤٥٠ .
(١٣) ص ٤٥٦ .	(١٤) ص ٤٧٥ .
(١٥) ص ٤٧٨ .	(١٦) ص ٤٨٥ .
	(١٧) ص ٥٠٤ .



- تنبيه في جرّ الفاعل لفظاً<sup>(١)</sup> .
- تنبيه في رفع الفاعل تقديرًا أو محلاً<sup>(٢)</sup> .
- تنبيه في أنّ الأصل تقدّم الفاعل، وأنّه قد يتقدّم المفعول به على خلافه<sup>(٣)</sup> .
- تنبيه في كيفية بناء الفعل المفتوح بتاء زائدة أو همزة للمجهول<sup>(٤)</sup> .
- تنبيه في إنابة أحد المفعولين فيما كان متعدّياً لاثنين<sup>(٥)</sup> .
- تنبيه في تعدّد الخبر<sup>(٦)</sup> .
- تنبيه في توسّط خبر "كان" وأخواتها<sup>(٧)</sup> .
- تنبيهان : أوّلهما : في تعليل عمل "إنّ" وأخواتها النصب ثمّ الرفع .
- ثانيهما : في أنّ من العرب من ينصب بهذه الأحرف الجزأين<sup>(٨)</sup> .
- تنبيه في معاني « رأيت »<sup>(٩)</sup> .
- تنبيه في أغراض النعت<sup>(١٠)</sup> .
- تنبيه في شرط عطف الفعل على الفعل<sup>(١١)</sup> .
- تنبيه في إتيان « الواو » بمعنى "أو"<sup>(١٢)</sup> .
- تنبيه في إتيان الفاء للسببية<sup>(١٣)</sup> .
- تنبيه في إتيان « أو » للإضراب، وبمعنى "الواو" عند بعض النحاة<sup>(١٤)</sup> .
- تنبيه في أنّه « يُقال في ثمّ : ثُمّت »<sup>(١٥)</sup> .
- تنبيه في عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى<sup>(١٦)</sup> .
- تنبيه في شروط التوكيد بـ « كلٌّ »<sup>(١٧)</sup> .
- تنبيهان : أوّلهما : أنّ أجمع وجمعاء لا يثنّيان .

(١) ص ٥١٣ .	(٢) ص ٥١٨ .	(٣) ص ٥٢١ .
(٤) ص ٥٣٢ .	(٥) ص ٥٣٣ .	(٦) ص ٥٤٤ .
(٧) ص ٥٥٢ .	(٨) ص ٥٥٧ .	(٩) ص ٥٧١ .
(١٠) ص ٥٨٠ .	(١١) ص ٥٨٦ .	(١٢) ص ٥٩٠ .
(١٣) ص ٥٩٢ .	(١٤) ص ٥٩٦ .	(١٥) ص ٦٠٥ .
(١٦) ص ٦١٢ .	(١٧) ص ٦٢٧ .	



- ثانيهما : أن أجمع وجمعاء وجمع لا ينصرفن<sup>(١)</sup>.
- تنبيه في معنى أجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع<sup>(٢)</sup>.
- تنبيه في أقسام البدل بالنظر إلى التعريف والتّكير<sup>(٣)</sup>.
- تنبيه في ناصب المصدر المعنوي<sup>(٤)</sup>.
- تنبيه في حذف عامل المصدر<sup>(٥)</sup>.
- تنبيه فيه توضيح وبيان لما تقرّر ولما يأتي في ما ينتصب على الظرفيّة<sup>(٦)</sup>.
- تنبيه في ما يُعدّ من المبهم<sup>(٧)</sup>.
- تنبيه في التفريق بين الحال المؤكّدة لصاحبها، والمؤكّدة لعاملها<sup>(٨)</sup>.
- تنبيه في ناصب التّمييز بعد الأعداد والمقادير<sup>(٩)</sup>.
- تنبيه في إعراب "غير" و"سوى" و"سوى" و"سواء"<sup>(١٠)</sup>.
- تنبيه في الفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة في النداء<sup>(١١)</sup>.
- تنبيه في تعريف المفعول معه، ومحترزات التعريف<sup>(١٢)</sup>.
- تنبيهان : أوّلهما : في استدراك بعض حروف الجرّ التي لم يذكرها الناظم .
- ثانيهما : في تعلق حروف الجرّ، وذكر الخلاف في ذلك<sup>(١٣)</sup>.
- أمّا الفوائد التي كان الشّارح يعقدها فهي مكّملة للباب، وتتضمّن زيادات أثرت الشّرح، وكانت على النحو التالي :
- فائدة في لغات الكلمة<sup>(١٤)</sup>.
- فوائد : أوّلها : في ( يخشى ) ما هو من الكلام ؟ .
- ثانيها : في حدّ المقصور .
- ثالثها : في حدّ المنقوص<sup>(١٥)</sup>.
- فائدة في التفريق بين جمع القلة والكثرة<sup>(١٦)</sup>.

(١) ص ٦٣٠ و ٦٣١ .	(٢) ص ٦٣٣ .	(٣) ص ٦٥٣-٦٥٦ .
(٤) ص ٦٧٩ .	(٥) ص ٦٨٠-٦٨٤ .	(٦) ص ٦٩٢-٦٩٤ .
(٧) ص ٧٠١ و ٧٠٢ .	(٨) ص ٧١٢-٧١٤ .	(٩) ص ٧٣٠ .
(١٠) ص ٧٤٢ .	(١١) ص ٧٦٥ .	(١٢) ص ٧٧٧-٧٧٩ .
(١٣) ص ٧٩٦-٧٩٨ .	(١٤) ص ٢٦٨ .	(١٥) ص ٣٢٥ .
(١٦) ص ٣٤٦ .		



- فائدة في التفريق بين نون المثني وجمع المذكر السالم، وما ألحق بهما<sup>(١)</sup>.

- فائدة في ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور<sup>(٢)</sup>.

- فائدة في أعم النكرات<sup>(٣)</sup>.

- فائدة في أعرف المعارف<sup>(٤)</sup>.

- فائدة في الأوجه الجائزة في « أكلت السمكة حتى رأسها »<sup>(٥)</sup>.

- فائدة في الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السور<sup>(٦)</sup>. وهي فائدة نفيسة.

- فائدة نفيسة في هل القوم رجال ونساء أم رجال ليس إلا ؟<sup>(٧)</sup>.

- فائدة في بعض شروط "لا" النافية للجنس<sup>(٨)</sup>.

وكذا عقد الشّارح عدّة خواتم ختم بها بعض الأبواب ضمّنها مسائل لم ترد في النّظم، وكانت على النحو التالي :

- خاتمة في المبني، وحده<sup>(٩)</sup>.

- خاتمة في أحوال الفاعل في اللفظ والمعنى<sup>(١٠)</sup>.

- خاتمة في حكم وقوع الظرف خبراً عن الأحداث والأشخاص<sup>(١١)</sup>.

- خاتمة في جواز تقدّم الخبر في باب إن وأخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً<sup>(١٢)</sup>.

(٢) ص ٤٠١.

(٤) ص ٤٣٠.

(٦) ص ٦١٤.

(٨) ص ٧٥٣.

(١٠) ص ٥٢٢.

(١٢) ص ٥٦٣.

(١) ص ٣٥٧.

(٣) ص ٤٢٤.

(٥) ص ٤٧٩.

(٧) ص ٧٤٤ و ٧٤٥.

(٩) ص ٣٤١.

(١١) ص ٥٤٤.



- خاتمة في أحوال تعدّد النعوت<sup>(١)</sup>.
- خاتمة في أنه ليس من التوكيد قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>، وليس من توكيد الجملة قول المؤذنين : « الله أكبر، الله أكبر »<sup>(٣)</sup>.
- خاتمة في أوجه بدل الاسم<sup>(٤)</sup>.
- خاتمة في ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعوليّة المطلقة<sup>(٥)</sup>.
- خاتمة في نيابة المصدر عن الظرف<sup>(٦)</sup>.
- خاتمة في كون الحال غير منتقلة<sup>(٧)</sup>.
- خاتمة في تقسيمات « لا »، وأنواعها<sup>(٨)</sup>.
- وعقد الشّارح تتمّتين : أولاها : في عطف البيان<sup>(٩)</sup>، وثانيتهما : في ما يقوم مقام لام التعليل في جرّ المفعول لأجله<sup>(١٠)</sup>.
- ومن خلال هذه النقاط يتبيّن مدى حرص الشّارح على إثراء الشّرح باقتناص هذه المسائل وجمعها، ومدى حرصه على أن تكون متميّزة مستقلة عن مسائل النظم.
- ١٧- الميل إلى الاختصار، وعدم التّكرار في الشّرح، وعدم الاستطراد .
- كان الشّارح ميّالاً إلى الاختصار، وعدم التّكرار، وعدم الاستطراد في الشّرح، يظهر ذلك جليّاً في عدّة مظاهر، منها :
- أ - قول الشّارح : « وكذا يقال في إعراب البواقي »<sup>(١١)</sup>.

(٢) سورة الفجر الآيتان ٢١ و ٢٢ .

(٤) ص ٦٥٧ .

(٦) ص ٧٠٤ .

(٨) ص ٧٥٣-٧٥٧ .

(١٠) ص ٧٧٣ و ٧٧٤ .

(١) ص ٥٨١ .

(٣) ص ٦٣٧-٦٣٩ .

(٥) ص ٦٨٤ و ٦٨٥ .

(٧) ص ٧١٩ .

(٩) ينظر : ص ٦١٦ .

(١١) ص ٣٨٥، وينظر : ص ٣٨٧ .



- ب - قوله - أيضاً - : « ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها »<sup>(١)</sup>.
- ج - إتيانه بجزء من البيت المراد شرحه، وقوله : « إلى آخره »<sup>(٢)</sup>.
- د - عدم تمثيله لبعض ما يذكره من قواعد لوضوحه<sup>(٣)</sup>.
- هـ - إحالاته على ما سبق<sup>(٤)</sup>، أو ما سيأتي<sup>(٥)</sup>.
- و - عدم التوسّع في إيراد الخلاف، وقد سبقت الإشارة إليه<sup>(٦)</sup>.
- ز - تفسير مرجع الضمير فقط في لفظ النظم، كما في قوله : « وعنوا أي : النحاة »<sup>(٧)</sup>، وقوله : « وغيره وهو المضمّر »<sup>(٨)</sup>، وقوله : « أقسامه أي : الإعراب »<sup>(٩)</sup>، ونحو ذلك<sup>(١٠)</sup>.
- على أنّ الشّارح كرّر ذكر بعض الأحكام، كتكراره ذكر عوامل الجرّ<sup>(١١)</sup>، وقد أحسّ هو بذلك فقال مُعْتَذِراً : « وإنّما ذكرت هذا هنا - وإن كان معلوماً ممّا تقدّم - لزيادة الفائدة؛ إذ هي مُرادِي، ولو مع التّكرار، وكلّما كرّر الشّيء حلاً، وازداد وضوحاً وانجلاً »<sup>(١٢)</sup>.
- ١٨ - إعراب بعض الشّواهد القرآنيّة<sup>(١٣)</sup>، وبعض كلماتٍ من بعض الأبيات الشعريّة التي يستشهد بها<sup>(١٤)</sup>، وكذا إعراب بعض الأمثلة التي ذكرها وإن كان إعراب المثال واضحاً، ولعلّ ذلك لغرضٍ تعليميٍّ؛ وهو إفادة القارئ طريقة الإعراب .

(١) ص ٣٢٢ .	(٢) ص ٤٠٨ وغيره، وبخاصّةٍ في آخر الشّرح .
(٣) ص ٣٠٤ .	(٤) ص ٣٣٨ .
(٥) ص ٣٢٨ .	(٦) ص ١٣٤ .
(٧) ص ٤٨١ .	(٨) ص ٦٦٧ .
(٩) ص ٣٢٧ .	(١٠) ينظر : ص ٤٢٥ .
(١١) ص ٢٩٧ و ٣٨٨ .	(١٢) ص ٣٨٩ .
(١٣) ص ٤٩٣ .	(١٤) ص ٥٠٠ و ٥٠١ .



١٩ - إيراد نظم أو نظوم لبعض المسائل، كما فعل في أنواع التّنوين<sup>(١)</sup>، وعلل الممنوع من الصّرف<sup>(٢)</sup>، وما يشمله الطّلب<sup>(٣)</sup>، وحكم الفعل مع فاعله المثني والمجموع<sup>(٤)</sup>.

٢٠ - العناية بلمّ أطرف الموضوع الذي يتكلّم عنه، وربط آخره بأوّله، فقد كان الشّارح حريصاً على العناية بذلك عندما يقول : « وحاصل ما تقدّم »<sup>(٥)</sup>.

٢١ - عدم النّصّ على المصدر الذي ينقل عنه في غالب الشّرح . وسيأتي - بمشيئة الله - مزيد بيان لهذا عند الكلام عن مصادر الشّارح في المبحث الرابع<sup>(٦)</sup>.

٢٢ - استعمال الأسلوب التّعليمي . لجأ الشّارح إلى الأسلوب التّعليمي أعني أسلوب السّؤال والجواب كأساس لتوضيح الرّأي الذي يعرضه أو لتفسيره وتقريبه إلى أذهان قارئه<sup>(٧)</sup>، ويظهر ذلك جلياً في قوله : « فوائد تتعلّق بالباب :

الأولى : إن قيل لك : « يخشى » ما هو من الكلام ؟ .  
فقل : فعل مضارعٌ معتلٌّ، ولا تقل : مقصورٌ؛ لأنّ القصر والمدّ من خصائص الأسماء »<sup>(٨)</sup>.

وكذا في قوله : « فإن قيل : الصّرف ما هو ؟، قلنا : هو تنوينٌ في آخر الاسم المتّمكن »<sup>(٩)</sup>.

(١) ص ٢٩٥ . (٢) ص ٣٩٢-٣٩٤ .

(٣) ص ٤٨٢ . (٤) ص ٥١٧ .

(٥) ينظر : ص ٢٧٨ و ٤١٠ و ٤٨٦ . (٦) ص ١٥٧ .

(٧) ينظر : المرادي وكتابه ص ١٥٧ . (٨) ص ٣٢٥ .

(٩) ص ٤٠٠ و ٤٠١ .



وكذا في إكثاره من قوله : « اعلم »<sup>(١)</sup>، وكلُّ ذلك لشدّ انتباه القارئ، ومحاولة توضيح المسألة التي يشرحها، وتقريبها للأذهان .  
٢٣ - إيراد وذكر بعض اللُّغات .

اهتم الشَّارح بإيراد بعض اللُّغات في بعض الألفاظ أو الاستعمالات والأساليب، ومن ذلك :

- أ - ذكره لغة حِمير في جعلها « أم » بدل « أل » أداة للتعريف<sup>(٢)</sup>.
- ب - ذكره اللُّغات في حركة نون المثني<sup>(٣)</sup>.
- ج - ذكره اللُّغات في « كَلِمَة »<sup>(٤)</sup>.
- د - ذكره اللُّغات في « لَعَلَّ »<sup>(٥)</sup>.
- هـ - ذكره أنَّ من العرب من ينصب بـ "إنَّ" وأخواتها الجزأين<sup>(٦)</sup>.
- و - ذكره كون « متى » حرف جرٍّ في لغة هذيل<sup>(٧)</sup>.
- ز - ذكره أنَّ « لعلَّ » تقع جارةً في لغة عُقيل<sup>(٨)</sup>.
- ح - ذكره أنَّ « ذو » موصول اسميٌّ في لغة طيء<sup>(٩)</sup>.
- ط - ذكره لغة سُليم في كسر همزة آيان<sup>(١٠)</sup>.
- ي - ذكره اللُّغات في الفعل الأجوف الثلاثي، وما كان على صيغتي « انفعَل » و« افتعل » معتلَّ العين عند بنائه للمجهول<sup>(١١)</sup>.
- ك - ذكره اللُّغات في « حاشا »<sup>(١٢)</sup>.
- ل - ذكره اللُّغات في « سِوَى »<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر : ص ٢٧٦ و ٢٨٣ و ٤٠١ . (٢) ص ٣٠١ .

(٣) ص ٣٥٨ . (٤) ص ٢٦٨ .

(٥) ص ٥٥٦-٥٥٧ . (٦) ص ٥٥٨ .

(٧) ص ٧٩٦ . (٨) ص ٧٩٦ .

(٩) ص ٤٤٨ . (١٠) ص ٤٩٧ .

(١١) ص ٥٣٢ . (١٢) ص ٧٣٤ و ٧٣٥ .

(١٣) ص ٧٤٢ .





وقد تفاوت منهج الشّارح في إيراد هذه اللّغات فتارةً ينسبها، وتارةً لا يفعل كما يظهر ممّا تقدّم .

٢٤ - إحالته على بعض المبسوطات في بعض المسائل والأبواب .  
حرص الشّارح على ألاّ يقتصر المطالع والقارئ والمتعلّم على كتابه، بل أرشده إلى أن يتوسّع في دراسة بعض المسائل والأبواب بالرجوع إلى المبسوطات في هذا العلم .

من ذلك قوله عن جموع الكثرة : « وأما جموع الكثرة فقد اختلفوا في عدّة أوزانها على أقوال كثيرة مذكورة في المبسوطات »<sup>(١)</sup> .  
وقوله في باب إنّ : « وبسط الكلام في هذا الباب يُطلب من المبسوطات »<sup>(٢)</sup> .

وقوله في باب المنادى : « ومن أراد الزيادة فعليه بالمبسوطات »<sup>(٣)</sup> .

٢٥ - الإشارة إلى علوم أخرى .  
ظهر في الكتاب إلمام الشّارح ببعض العلوم غير النّحو، ومن ذلك :  
أ - علم البديع<sup>(٤)</sup>، وهو أحد علوم البلاغة، فقد تضمّن الكتاب عدّة إشاراتٍ إلى مصطلحات بديعيّة، وكانت على النّحو التّالي :

- براعة الاستهلال<sup>(٥)</sup> .
- حسن التّخلّص<sup>(٦)</sup> .
- الجناس التّام المماثل<sup>(٧)</sup> .
- اللف والنّثر المرتّب<sup>(٨)</sup> .

(٢) ص ٥٦٤ .

(١) ص ٣٤٧ .

(٤) ينظر : تعريفه في الحاشية (٦) ص ٢٤٣ .

(٣) ص ٧٦٨ .

(٦) ص ٢٤٨ .

(٥) ص ٢٤٣ .

(٨) ص ٦٤٧ .

(٧) ص ٣٤١ .



ب - ومن هذه العلوم : الحساب؛ فقد أورد الشّارح ذكر مقدار الميل والفرسخ والبريد<sup>(١)</sup>، وهو ممّا تخلو منه كثيرٌ من المصنّفات النّحويّة .  
ج - المعارف العامّة ك: تعريف التّقوى<sup>(٢)</sup>، والمراد بآل النّبي ﷺ<sup>(٣)</sup>،  
وتعريف الصّحابي<sup>(٤)</sup>، وتعريف الحمد<sup>(٥)</sup>، وتعريف الفقه<sup>(٦)</sup>، والتّفريق  
بين العربيّ والأعرابي<sup>(٧)</sup>.

وبعدُ فلعلّ في هذه النّقاط السّابقة ما يفصح عن المنهج الذي اتبعه  
الشّارح في تأليف هذا الكتاب .



(١) ص ٦٩٩ .

(٣) ص ٢٤٦ .

(٥) ص ٢٣٧ .

(٧) ص ٢٥١ .

(٢) ص ٢٣٨ .

(٤) ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

(٦) ص ٢٥٧ .



## المبحث الرابع :

### مصادره

طوى الفشنيُّ ذكر مصادره كما هي عادة كثير من المتأخرين بل والمتقدمين؛ فلم يفصح إلا عن المحصول، وشرح الخلاصة للمراديّ - وهو المطبوع بعنوان « توضيح المقاصد » -، كما ذكر كتباً آخر لم ينقل عنها مباشرة، وإنما نقل عنها من كتبٍ أخرى، ومن ذلك : شرح التسهيل، شرح الكافية الشافية، وغيرها<sup>(١)</sup>.

كما نقل نصوصاً وآراء عن عددٍ من العلماء؛ فذكر الخليل، وسيبويه، والكسائيّ، وقطرباً، وهشاماً، والشَّيبانيّ، والأخفش، والفرّاء، والمازنيّ، والزياديّ، والمبرد، وابن كيسان، والزَّجَّاجيّ، وأبا عليّ الفارسيّ، وابن جنّي، والجوهريّ، وابن برهان، والجرجانيّ، والأعلم، والحريّ، وابن السّيد، وابن الطّراوة، والزَّخَّشريّ، وابن الدّهان، وابن معزوز، وابن معطّ، وابن الخبّاز، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، وأحمد الجندبيّ، والمراديّ، وابن هشام، والشَّاطبيّ<sup>(٢)</sup>؛ وجُلُّ هؤلاء كان نقله عنهم عن طريق مصادر لم يفصح عن شيءٍ منها سوى ما تقدّم .

وقد استطعت بتوفيق من الله ثمّ بجهدٍ متواصلٍ، وتصفّحٍ وقراءةٍ جُلِّ المؤلفات والمصادر النحويّة أن أرُدَّ معظم نصوص هذا الشَّرح إلى المصادر التي نقلت عنها؛ وذلك إن كان النصُّ منقولاً نقلاً حرفياً أو بتصرُّفٍ يسير .

(١) ينظر : فهرس الكتب المذكورة في المتن ص ٨٥٦ .

(٢) ينظر : فهرس الأعلام ص ٨٤٧ .



وعند النظر في هذه المصادر ومدى استفادة الفشنيّ منها أستطيع تقسيمها إلى قسمين :

أ - مصادر أكثر النقل عنها .

ومنها : ما يلي :

١ - الوافية شرح الكافية لركن الدّين الأستراباذيّ ( مطبوع ) .  
ولم يصرّح الفشنيّ بذكر هذا الكتاب، إلّا أنّه نقل عنه عدّة نصوصٍ وتعليلاتٍ؛ من ذلك :

- قوله بعد حدّ الاسم : « والمراد : الدّلالة الأوّليّة ... »<sup>(١)</sup>.

- قوله بعد حدّ الفعل : « والمراد الدّلالة الأوّليّة ... »<sup>(٢)</sup>.

- قوله : « قد يدخل حرف الجرّ على الفعل على سبيل الحكاية ... »<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من النصوص<sup>(٤)</sup>.

٢ - شرح الخلاصة للمراديّ ( توضيح المقاصد والمسالك - مطبوع ) .  
وقد صرّح الفشنيّ بالنقل عن هذا الكتاب، وعن مؤلفه، فصرّح بالمراديّ في قوله عند تعريف الإعراب على أنّه لفظيّ : « وهو اختيار ابن مالك، ونسبه للمحقّقين، وهو أقرب للصّواب كما قاله المراديّ »<sup>(٥)</sup>.

وصرّح باسم كتابه في قوله : « وقال المراديّ في شرح الخلاصة : وما صيغ من اسم الحدث فالظاهر أنّه من المختصّ ... »<sup>(٦)</sup>.

كما نقل عنه عدّة نصوصٍ من غير نصٍّ على ذلك منها :

١ - كلامه عن أوجه شبه الاسم بالحرف<sup>(٧)</sup>.

(١) ص ٢٧٢-٢٧٣ .

(٢) ص ٢٧٥-٢٧٦ .

(٣) ص ٢٩٨ .

(٤) ص ٦٦٢ .

(٥) ص ٣١٦، وينظر : ص ٥٦٤ .

(٦) ص ٧٠٢ .

(٧) ص ٣٣٢ .



٢ - نقله عن ابن الدّهّان معنى « هنو »<sup>(١)</sup>.

٣ - المذاهب في "أل"<sup>(٢)</sup>.

٤ - شروط التّشنيّة<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك من النّصوص<sup>(٤)</sup>.

وعن طريقه نقل عن شرح التّسهيل<sup>(٥)</sup>، وشرح الكافية الشّافية<sup>(٦)</sup>.

٣ - القلادة الجوهريّة شرح الحلاوة السّكريّة ( مخطوط ) .

هذا الكتاب شرحٌ لنظم هو « الحلاوة السّكريّة »، والنّظم والشرح للآثاريّ، شعبان بن محمّد بن داود بن عليّ القرشيّ، أبي سعيد، زين الدّين، المتوفّى سنة ٨٢٨هـ، وقد كان شاعراً، ناظماً، نحوياً<sup>(٧)</sup>.

والشّارح - وإن لم يصرّح بهذا الكتاب - نقل عنه عدّة نصوصٍ في أوّل الشّرح، وآخره، وأوسطه؛ فمن نقله عنه في أوّل الشّرح : النّصوص الّتي أوردها في فضل الإعراب<sup>(٨)</sup>، والتّنبيه الّذي تناول زمن السيّن وسوف<sup>(٩)</sup>.

ومن نقله عنه في وسط الشّرح ما نقله عنه من الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السّور، وهو نقلٌ نفيسٌ لم أظفر به عند غيرهما .

ومن نقله عنه في آخر الشّرح قوله : « وقد انتهى بنا الغرض من هذا الشّرح إلى هنا ... وقد فتح الله تعالى في هذا الشّرح بما تدعو إليه

(٢) ص ٣٠٠ .

(١) ص ٣٦٥ .

(٤) ينظر : ص ٣٤١ و ٣٥٥ .

(٣) ص ٣٧٤ .

(٦) ص ٧٠٢ .

(٥) ص ٣٧١ .

(٧) ينظر في ترجمته : الضّوء اللّامع ٣/٣٠١، الأعلام ٣/١٦٦ .

(٨) ص ٢٥٢ .

(٩) ص ٣٠٩ .



الحاجة من علم العربيّة، وما لا بدّ لمعرفته لكلّ طالبٍ ...»<sup>(١)</sup>.

والَّذي يظهر لي أنّ الفَشْنِيَّ كان معجباً بهذا الكتاب؛ فقد أسمى شرحه « القلادة الجوهريّة » تقليداً له .

وَمِمَّا يُقَوِّي ذلك ما وجدته من نقله عنه نقلاً منتزِعاً من موضعين متباعدين، وهو قوله : « وقيل : الاسم والفعل والحرف كثلاثة أثوابٍ بيضٍ صبغ أحدها أحمر، والثاني أسود، وتُرك الثالث بغير صباغٍ؛ فصار ترك العلامة له علامةً »، وقوله عقب ذلك :

#### « تنبيه »

يحتاج الحرف في جزئِيّته إلى اسمٍ وفعلٍ»<sup>(٢)</sup>.

فما قبل قوله : « تنبيه » منقولٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٧ ب، وما بعده منقولٌ عنها ل ٨٠ أ، وتعليل ذلك هو استحضاره للكتاب، وإعجابه به .

وعن طريق القلادة الجوهريّة نقل الشّارح عن ابن هشامٍ قوله : إنّ عوامل الجرّ اجتمعت في البسمة<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد كان للآثاريّ شخصيّة علميّة بارزة فأكثر من انتقاد بعض أعلام النّحو كابن مالك<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، إلّا أنّ الفَشْنِيَّ لم يتابع الآثاريّ في هذه النّقداً، غير أنّه تابعه في بعض أوهامه وأخطائه كما في عدّه « أقاويل » و« أكاذيب » من جمع جمع الجمع، وهو خطأ،

(١) ص ٨٠٩ .

(٢) ص ٣١٥ .

(٣) ص ٣٨٩ .

(٤) ينظر : ص ٣٨٥ .

(٥) ينظر : القلادة الجوهريّة للآثاري ل ٥ ب و ٦ أ و ٢٣ ب و ٢٥ أ و ٢٧ أ .

(٦) ينظر : القلادة الجوهريّة للآثاري ل ٥ أ، ١٦ أ، ١٣٣ .

وسياتي بمشيئة الله بحث هذه المسألة<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - شرح الآجروميّة للأزهريّ ( مطبوع ) .

سبق أن هذا الشرح يعدّ من أشهر شروح المقدمة الآجروميّة، وأبعدها صيتاً على الرّغم من أنه من الشُّروح المتوسّطة، بل هو إلى الإيجاز والاختصار أقرب .

وقد أفاد الفشنيّ من هذا الشرح - وإن لم يصرّح باسمه - فنقل عنه عدّة نصوص، ومن ذلك قوله :

« ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْاسْمَ ثَلَاثَةٌ مَضْمُرٌ نَحْوُ : أَنَا، وَمَظْهَرٌ كَ : زَيْدٌ، وَمَبْهَمٌ نَحْوُ : هَذَا »<sup>(٢)</sup>، وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقد تجاوز نقل الفشنيّ عن هذا الكتاب نقل الفقرات إلى نقل صفحات كاملة كما في باب الإعراب<sup>(٤)</sup>، وعن طريقه نقل عن ابن الجوزيّ في جامع المسانيد<sup>(٥)</sup>.

#### ٥ - شرح الآجروميّة، للرّمليّ ( مطبوع ) .

شرح الآجروميّة للرّمليّ شرحٌ متميّزٌ يميل إلى التوسّع والزيادة على ما في الأصل بذكر مسائل وأبواب، وأعدّ هذا الشرح من أنفع شروحها، وقد طُبِعَ هذا الكتاب بتحقيق الدُّكتور : علي موسى الشّومليّ، وهو في الأصل رسالة ماجستير<sup>(٦)</sup>، إلّا أنّ في النصّ المطبوع أخطاءً وتحريفاتٍ .

وقد كان هذا الكتاب من أهمّ مصادر الفشنيّ - وإن لم يصرّح باسمه -؛

(١) ص ١٨٦ . (٢) ص ٢٧٦ .

(٣) ينظر : ص ٣١٤ و ٣٨١ و ٣٨٧ .

(٤) ص ٣١٨ . (٥) ص ٥٠٧ .

(٦) ينظر : الجهود اللُّغويّة خلال القرن الرابع عشر ص ٧٩ .



فقد نقل عنه نصوصاً وأبواباً برمتها، ومن ذلك : باب لا<sup>(١)</sup>، باب الاستثناء<sup>(٢)</sup>، باب التمييز<sup>(٣)</sup>، شرح حروف الجر<sup>(٤)</sup>، إلى غير ذلك مما استوفيته في حواشي التحقيق .

وعن طريقه نقل عن بعض أعلام النحو رأيهم في بعض المسائل<sup>(٥)</sup>، وعن طريقه نقل نصوصاً من كتب ابن هشام دون تصريح<sup>(٦)</sup> . ولم يقتصر الشارح على النقل عن هذا المصدر بل تابع الرّمليّ في بعض أخطائه وأوهامه، من ذلك : جعله "إيّا" ضمير المتكلم، والمخاطب، والغائب، والمفرد، والمثنى، والجمع؛ وهو خطأ، وسيأتي - بمشيئة الله - بحث هذه المسألة<sup>(٧)</sup> .

ب - مصادر لم يكثر النقل عنها .

ومنها : ما يلي :

١ - شرح ملحّة الإعراب للحريريّ ( مطبوع ) .

وقد نقل الشارح عن هذا الكتاب عدداً من النصوص من غير تصريح باسمه، ومن ذلك :

- قوله : « وإذا كان المؤنث ممدوداً قلبت الهمزة في جمعه واواً ... »<sup>(٨)</sup> .

- قوله : « وتسمّى هذه الأسماء المعتلّة لوجود حروف العلة ... »<sup>(٩)</sup> .

- قوله : « وقد علم أنّ الجمع الذي فيه ألف وتاء مزيديتان في آخره ... سواء أكانت علامة تأنيث واحده ... »<sup>(١٠)</sup>، وبداية النقل هي قوله : « سواء أكانت » .

(٢) ص ٧٣٣ مع الحاشية (٨) .

(٤) ص ٧٨٢ مع الحاشية (٢) .

(٦) ص ٥٨٠ و ٦٢٧ و ٦٣٧ .

(٨) ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(١٠) ص ٣٨٢ .

(١) ص ٧٤٧ مع الحاشية (١) .

(٣) ص ٧٢٢ مع الحاشية (٣) .

(٥) ص ٥٩٦ و ٦٠٩ .

(٧) ص ١٩٠ .

(٩) ص ٣٧١ .





٢ - الفصول الخمسون . لابن معطي ( مطبوع ) .  
نقل الشّارح عن هذا الكتاب عدّة نصوص، غير مصرّح باسمه،  
ومنها :

حديثه عن حدّ الحرف<sup>(١)</sup>، وعن تعليل البناء على حركةٍ وأمثلة  
ذلك<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

٣ - المحصول لابن إياز ( مخطوط ) .  
صرّح به الفشنيّ مرّةً واحدةً في قوله : « ومعنى الإخبار كما في  
المحصول كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ »<sup>(٤)</sup>.

وقد وقفت في المحصول على موضع آخر يتقارب فيه نصّه ونصّ  
القلادة الجوهريّة، وهو قول الفشنيّ في باب الظرف : « والفرسخ ثلاثة  
أميال، والميل أربعة آلاف خطوة، والبريد ثمانية وأربعون خطوة؛ لأنّه  
أربعة فراسخ »<sup>(٥)</sup>.

٤ - شرح المصباح لأحمد الجنديّ .  
صرّح به الفشنيّ مرّةً واحدةً حيث نسب للجنديّ أنّه يرى أنّ  
الجملة الفعلية أشرف من الجملة الاسميّة<sup>(٦)</sup>، ولم أقف على النصّ في  
شرح المصباح<sup>(٧)</sup>، والذي يظهر أنّ الشّارح نقل هذه المعلومة عن مصدرٍ  
لم أطلع عليه .

٥ - نور السّجّية في حلّ ألفاظ الآجروميّة للخطيب الشّربينيّ .  
الخطيب الشّربينيّ أحد شيوخ الفشنيّ - كما تقدّم -<sup>(٨)</sup>، وقد كانت  
استفادة الفشنيّ من هذا الكتاب لشيخه استفادةً محدودةً؛ فلم أقف من

(١) ص ٢٧٦ . (٢) ص ٣٣٩ .

(٣) ينظر : ص ٤٢٣ و ٤٥٣ و ٤٥٥ . (٤) ص ٣٠٤ .

(٥) ص ٦٩٩ . (٦) ينظر : ص ٢٨٠ و ٢٨١ .

(٧) تنظر : الحاشية (٢) ص ٢٨١ . (٨) ينظر : ص ١١١ .



ذلك إلا على نصّين فقط<sup>(١)</sup>.

٦ - التفسير الكبير للرازيّ .

نقل عنه الشّارح نصّين في مقدّمة الكتاب<sup>(٢)</sup> من غير تصريح بالنّقل .  
وهناك مصادر وجدت تطابقاً بين بعض نصوص الشّرح  
ونصوصها، لكن لا أجزم بنقل الفشنيّ عنها، ومن هذه المصادر :

١ - شرح شذور الذهب لابن هشام<sup>(٣)</sup> .

٢ - أوضح المسالك لابن هشام<sup>(٤)</sup> .

٣ - الحدود للأبدي<sup>(٥)</sup> أحمد بن محمد بن محمد (المتوفى سنة

٨٦٠هـ)<sup>(٦)</sup> .

هذه هي أهمّ المصادر التي ظهر لي في التّحقيق استفادة الفشنيّ منها،  
أو تطابق النصوص بينها وبين شرحه « القلادة الجوهريّة » .

على أنّ للفشنيّ مصادر آخر لم أستطع الكشف عنها؛ إذ بعض  
نصوص الشّرح - وهي قليلة جدّاً - لم أتمكن من إرجاعها إلى أيّ مصدر  
من المصادر التي رجعت إليها، وقد تكون هذه النصوص ممّا اطّلع عليه  
الفشنيّ وصاغه بأسلوبه، أو تكون منقولة من مصادر مخطوطة؛ والعلم  
عند الله .



(١) ص ٢٥٦ و ٤١٦ .

(٢) ص ٢٤٢ .

(٣) ينظر : ص ٤٢١ .

(٤) ينظر : ص ٦٩٢ .

(٥) ينظر : ص ٢٨٤ .

(٦) ينظر : الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ .



## المبحث الخامس :

### شواهده

تحتلُّ الشّواهد مكانةً بارزةً في النّحو العربيّ؛ إذ « لا غنى لكلّ نحويٍّ من شاهدٍ يستشهد به ليسند قاعدته، ويؤيّد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألةٍ ما »<sup>(١)</sup>.

ويُعرّف الشّاهد بأنّه جزئيٌّ يذكر لإثبات القاعدة من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب العرباء الثّابتة فصاحتهم الموثوق بعربيّتهم<sup>(٢)</sup>.

وقد حرص الفشنيُّ على تعضيد ما يذكره من أحكام بالشّواهد، وكانت شواهده متنوّعة متعدّدة؛ فكانت على النّحو التّالي :

### أولاً : القرآن الكريم وقراءاته :

أكثر الشّارح من الاستشهاد بأيّ الذّكر الحكيم؛ فهو أبلغ كلام وأفصح، « وقد اتّفقت كلمة علماء اللّغة وأئمّة النّحو على اختلاف مذاهبهم النّحويّة على أنّه ينبوع الصّافي، والمعين الذي لا ينضب للشّواهد الصّحيحة الفصيحة »<sup>(٣)</sup>، ولذلك عُدّ القرآن « أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعْر »<sup>(٤)</sup>.

وقد بلغت الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب ستاً وثمانين ومائتي

(١) الشّواهد والاستشهاد ص ٢١ .

(٢) ينظر : إتحاف الأبحاد ص ٦٠ . وينظر : الاقتراح ص ٤٨، الرّواية والاستشهاد باللّغة ص ١٠١-١٠٣، الشّواهد والاستشهاد ص ٢١ .

(٣) الشّواهد والاستشهاد ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) معاني القرآن للقرّاء ١/ ١٤ .



آية بالمكرّر، وهو عددٌ كبيرٌ إذا ما قيس بحجم الكتاب .  
وقد تفاوت منهج الشّارح في إيراد الآيات فتارةً تُسبق الآية بما يدلُّ على أنَّ ما سيأتي آيةً من كتاب الله كأن يقول : « كما في قوله تعالى ... »<sup>(١)</sup>، أو « نحو قوله تعالى »<sup>(٢)</sup>، أو « كقوله تعالى »<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>، وهو الأعمُّ الأغلب، وتارةً لا يفعل ذلك اعتماداً على معرفة القارئ، وسيأتي التمثيل له .

وكان الشّارح في إيراد الشّواهد مقتصرًا على موضع الشّاهد من الآية، وكثيراً ما كان غير معنيٍّ بالإفصاح عن وجه الاستشهاد بها لوضوحه ممّا سبقه، إلّا أنّه في بعض المواضع بيّن وجه الاستشهاد كما في قوله في مجيء الحال من المفعول به معنى :

« ومثالها من المفعول معنيٌّ : ﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾، فالعامل هنا إمّا معنى هاء التّنبية، أي : أنبّه، أو معنى ذا، أي : أشير، وحينئذٍ يكون ﴿ بَعْلَى ﴾ مفعولاً به، و﴿ شَيْخًا ﴾ حالٌ منه »<sup>(٥)</sup>.

وجميع الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب كانت برواية حفص<sup>(٦)</sup> عن عاصم<sup>(٧)</sup> من القراء السبعة، ولم يقع الاستشهاد بغير قراءة عاصم

(١) ص ٢٤٤ و ٢٨٢ .

(٢) ص ٤٠٢ و ٤٩١ و ٦٦٤ .

(٣) ص ٢٨٢ و ٢٨٧ و ٥٤٨ .

(٤) ينظر : ص ٢٦٧ و ٣٠٧ و ٣٢٥ .

(٥) ص ٧١٠ و ٧١١ .

(٦) هو : حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ ولأء، أبو عمر الكوفيّ، كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، توفّي سنة ١٨٠ هـ .

ينظر في ترجمته : معرفة القراء ١/ ١١٦، غاية النّهاية ١/ ٢٥٤ .

(٧) هو : عاصم بن أبي النّجود بهذلة الكوفيّ، تابعيٌّ من أهل الكوفة، أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمن عبد الله بن حبيب السّلميّ، وهو مشهورٌ بالفصاحة والإتقان، ومِمَّن أخذ عنه : حفصٌ وأبو بكر بن عيّاش، توفّي سنة ١٢٨ هـ .



برواية حفص إلا في قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(١)</sup> بإسقاط الألف<sup>(٢)</sup> من ﴿ وَوَعَدْنَا ﴾ وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup>، من السبعة<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾<sup>(٥)</sup> - بسكون اللام<sup>(٦)</sup> - فقد نسبها الشارح<sup>(٧)</sup> إلى قالون مقتصرأ عليه، وهي قراءة عاصم، وحمزة<sup>(٨)</sup>، والكسائي من السبعة<sup>(٩)</sup>.

⇐

ينظر في ترجمته : السبعة ص ٦٩، معرفة القراء ٧٣/١، سير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥، غاية النهاية ٣٤٦/١.

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٢.

(٢) ينظر : ص ٧٢٦.

(٣) هو : أبو عمرو زبّان - على الأشهر - بن العلاء بن عمّار التميمي المازني، إمام أهل البصرة في اللغة والأدب، عالم بالقراءة ووجوهها، أخذ القراءة عن أهل الحجاز مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم، من تلاميذه : الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي، توفي سنة ١٥٤هـ.

ينظر في ترجمته : السبعة ص ٧٩، أخبار النحويين البصريين ص ٤٦، إنباه الرواة ١٣١/٤، إشارة التعيين ص ١٢١، معرفة القراء ٨٣/١، سير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦، غاية النهاية ٢٨٨/١.

(٤) تنظر المصادر في الحاشية (١٠) ص ٧٢٦.

(٥) سورة الحج من الآية ٢٩.

(٦) ينظر : ص ٤٩١.

(٧) ص ٤٩١.

(٨) هو : حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، إمام أهل الكوفة في عصره، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره، ومن تلاميذه : سفيان الثوري والكسائي، توفي سنة ١٥٦هـ.

ينظر في ترجمته : السبعة ص ٧١، معرفة القراء ٩٣/١، سير أعلام النبلاء ٩٠/٧، غاية النهاية ٢٦١/١.

(٩) تنظر المصادر في الحاشية (٧) ص ٤٩١.



وقد يستشهد بقراءة عاصم برواية حفص ولا يتعرض لغيرها، ومن ذلك :

١ - استشهاده بقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِآيَاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ ﴾<sup>(١)</sup> « بالنصب »<sup>(٢)</sup>، والقراءة بنصب ﴿ نكون ﴾ قراءة عاصم برواية حفص، وابن عامر<sup>(٣)</sup>، وحمزة من السبعة<sup>(٤)</sup>.

٢ - استشهاده بقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾<sup>(٥)</sup> « بالنصب »<sup>(٦)</sup>، والقراءة بنصب ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ قراءة عاصم برواية حفص من السبعة<sup>(٧)</sup>.

وقد يُشير الشّارح إلى القراءات الواردة في جزء من الآية كما في إشارته إلى القراءات في قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾<sup>(٨)</sup> حيث قال : « إذا اتصل بالأفعال الخمسة نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفلّ، وقرئ بالثلاثة ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾ »<sup>(٩)</sup>، وفي هذا الجزء من الآية ثلاث قراءات، وهي :

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

(٢) ص ٤٨٤ .

(٣) هو : عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أبو عمران الشّامي، مقرئ أهل الشّام، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي عن عثمان - رضي الله عنه - وغيره، توفي سنة ١١٨ .

ينظر في ترجمته : السبعة ص ٨٥، معرفة القراء ٦٧/١، غاية النهاية ٤٢٣/١ .

(٤) تنظر المصادر في الحاشية (٦) ص ٤٨٤ .

(٥) سورة غافر من الآيتين ٣٦ و ٣٧ .

(٦) ص ٤٨٤ .

(٧) تنظر : المصادر في الحاشية (٩) ص ٤٨٤ .

(٨) سورة الزّمر من الآية ٦٤ .

(٩) ص ٤١٦ .



١ - قرأ نافع<sup>(١)</sup> وجعفر<sup>(٢)</sup> وابن عامر<sup>(٣)</sup> في إحدى الروايتين بنون خفيفة على حذف إحدى النونين .

٢ - قرأ ابن عامر<sup>(٤)</sup> في الرواية الأخرى بنون على الأصل بلا إدغام .

٣ - قرأ الباقر بالتشديد - أي : بالإدغام - لاجتماع المثليين<sup>(٥)</sup> .

وكذا في قوله : « وقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾<sup>(٦)</sup> بالرفع على البدل من الواو في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ ، وبالنصب على الاستثناء<sup>(٧)</sup> ، والقراءة بالرفع في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ قراءة السبعة غير ابن عامر فإنه قرأ بالنصب<sup>(٨)</sup> .

وقد يذكر إجماع القراء كما في قوله : « ... قال تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>(٩)</sup> أجمعت السبعة على النصب<sup>(١٠)</sup> .

ومما يتقدم يتبين أنّ الشّارح لم يُعَنِّ بنسبة أغلب القراءات التي يذكرها شأنه شأن المصادر التي نقل عنها، فهو لم ينسب إلا قراءة قالون، ولم يقع في الكتاب الاستشهاد بقراءة شاذّة .

(١) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الأصبهاني اللّيثي ولاء، أبو عبد الرحمن المدني، إمام أهل المدينة في القراءة، أخذ عن جماعة من التابعين، وممن أخذ عنه : عيسى بن مينا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش)، توفي سنة ١٦٩ هـ .

ينظر في ترجمته : السبعة ص ٥٣، طبقات القراء ١/١٠٤، سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧، غاية النهاية ٣٣٠/٢ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٤١٦ .

(٣) سورة النساء من الآية ٦٦ .

(٤) ص ٧٣٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (٥) ص ٧٣٧ .

(٦) سورة النساء من الآية ١٥٧ .

(٧) ص ٧٤٠ .



## ثانيًا : الحديث النبويّ .

الحديث النبويّ « منبع ثرّ، ومصدر أصيلّ من مصادر الشّواهد النّحويّة تَغْنِي به اللّغة العربيّة، وتفيد منه ثروة تُضاف إلى متنها، وأساليب جديدةٌ تدخل استعمالاتها »<sup>(١)</sup>، إلّا أنّه لم يشع الاستشهاد بالحديث النبويّ في المصادر النّحويّة المتقدّمة حتّى كان السّهيليّ<sup>(٢)</sup>، وابن خروف<sup>(٣)</sup>، ثمّ ابن مالك<sup>(٤)</sup> أوّل من أكثروا الاستشهاد بالحديث، وتبعهم الرّضي<sup>(٥)</sup>، وشراح الألفيّة، ومن أبرزهم ابن هشام<sup>(٦)</sup>.

(١) الشّواهد والاستشهاد ص ٢٩٧ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السّهيليّ الأندلسيّ، أبو القاسم وأبو الحسن، إمامٌ في اللّغة والنحو والحديث، من شيوخه : ابن العربيّ، وابن الطّرواة، ومَن أخذ عنه : عبد المجيد بن عمر الرّنديّ، من مصنّفاته : نتائج الفكر ( ط )، الرّوض الأنف ( ط )، الأمالي ( ط )، توفي سنة ٥٨١ هـ .

ينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ١٦٢/٢، إشارة التّعين ص ١٨٢، بغية الوعاة ٨١/٢ .  
(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد الحضرميّ الأشبيليّ، أبو الحسن : إمامٌ في النّحو واللّغة، من شيوخه : الخدب، وابن ملكون، ومن تلاميذه : اللّورقيّ، وابن هشام الحضراويّ، من مصنّفاته : شرح الكتاب « تنقيح الألباب » ( طبع جزء من الموجود منه )، شرح جمل الزّجاجيّ ( طبع منه الجزء الأوّل في جزأين )، توفي سنة ٦٠٩ هـ .  
ينظر في ترجمته : إشارة التّعين ص ٢٢٨، بغية الوعاة ٢٠٣/٢، مقدّمة تحقيق شرح الجمل ١٩/١ .

وينظر في رأيه : شرح الجمل ١٠٨/١ ( قسم الدّراسة ) .

(٤) ينظر : التّسهيل ص ٤٦ ( المقدّمة ) .

(٥) هو : محمّد بن الحسن الأسرّاباذيّ : إمامٌ في العربيّة، اشتهر بكتايبه : شرح الكافية ( ط )، وشرح الشّافية ( ط )، توفي سنة ٦٨٨ هـ تقريبًا .

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٥٦٧/١، شذرات الذهب ٣٩٥/٥، خزانة الأدب ٢٨/١، هديّة العارفين ١٣٤/٢ .

(٦) ينظر : ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ ص ٤٩٦ وما بعدها .





وقد رأى بعض النّحاة كابن الضّائغ<sup>(١)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٢)</sup> أنّ القواعد النّحويّة لا يُستشهد عليها بالأحاديث لما ثبت من رواية الحديث بالمعنى، وكون رواية الحديث في الأعمّ الأغلب من الأعاجم .

وتوسّط قومٌ منهم الشّاطبي<sup>(٣)</sup> فأجازوا الاستشهاد بنوعٍ من الحديث دون نوعٍ، وهو ما مال إليه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة<sup>(٤)</sup> .

ولم تلق دعوى المانعين آذاناً صاغيةً لدى المتأخّرين من النّحاة ممّن جاء بعد ابن مالك؛ فقد أخذوا عن ابن مالك نحوه، وتجويزه الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به، وتصويب بعض الأساليب والتراكيب لوقوعها في الحديث<sup>(٥)</sup> .

وكان الشّارح من هذا الفريق المتابع لابن مالك في هذا الرّأي فقد

(١) هو : عليّ بن محمّد بن عليّ بن يوسف الكتاميّ الإشبيليّ، أبو الحسن، بلغ الغاية في النّحو، لازم الشّلوّبين، ومن تلاميذه : أبو حيّان، ومن مصنّفاته : شرح الزّجاجيّ (خ)، توفّي سنة ٦٨٠ هـ .

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١/٤٩ (المقدّمة) .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (٥) ص ٦٥٠ .

(٤) ينظر في الاستشهاد بالحديث النّبويّ وما قيل فيه : خزانة الأدب ١/٩-١٥، دراسات في العربيّة وتاريخها ص ١٦٦-١٨٠، الشّواهد والاستشهاد ص ٢٩٩-٣٧٧، الحديث النّبويّ الشّريف وأثره ص ٣٠٧-٤٦٠، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ ص ١٥ وما بعدها، الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ ص ٩٩-١٣٤ .

وينظر قرار مجمع اللّغة بالقاهرة في : مجلّة المجمع ٧/٤ .

(٥) مستندي في ذلك : ما يلحظه كلّ قارئٍ لكتب النّحو عند المتأخّرين من شيوع نحو ابن مالك في ألفيته و تسهيله، وشيوع الاستشهاد بالحديث النّبويّ فيها، وغالب هذه الأحاديث هي شواهد ابن مالك . وتنظر : المصادر المثبّنة في تعلّقي على الأحاديث الواردة في هذه الرّسالة ففيها شاهدٌ لما تقدّم .



استشهد في كتابه هذا على مسائل نحوية بثمانية أحاديث<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أنّ الفشني وُصِفَ بأنه « من المشتغلين بالحديث »<sup>(٢)</sup>، وهو وصفٌ منطبقٌ عليه لاهتمامه بالحديث، إلّا أنّه في هذا الكتاب تابع مصادره في عدم عزو الحديث وتخرجه في الأعمّ الأغلب؛ فهو لم يخرج إلّا حديثاً واحداً وهو قوله ﷺ : « لَيْسَ مَنْ امْسَبَرَّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرٍ »؛ فقد قال عنه : « رواه الإمام أحمد في مسنده »<sup>(٣)</sup>.

وجميع الأحاديث التي استشهد بها الشّارح ممّا تداولته المصادر النّحويّة، وهي في الأعمّ الأغلب في المسانيد السّتّة، ولم يخرج عن ذلك إلّا حديث « يا عظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » فهو ليس في المسانيد السّتّة، وإسناده ضعيف<sup>(٤)</sup>.

ولم يُعَنَّ الشّارح ببيان وجه الاستشهاد بهذه الأحاديث لوضوحه .

### ثالثاً : المأثور من أقوال الصّحابة وكلام العرب .

من السّماع الذي يحتج به النّحاة كلام العرب نثراً ونظماً ما دام أنّه ثابت النّقل عن فصحاء موثوق بعربيّتهم<sup>(٥)</sup>، وفي هذا الكتاب استشهد الشّارح على بعض المسائل النّحويّة بأقوال لبعض الصّحابة - وهم من العرب الخُلص - وجملة من المأثور من كلام العرب .

وقد استشهد الشّارح بخمسة أقوالٍ لبعض الصّحابة، وهي :

(١) ينظر : فهرس الأحاديث ص ٨٢٩، الأحاديث ذوات الأرقام : ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،

١١ ، ١٣ ، ١٤ .

(٢) الأعلام ١/ ١٠٩ .

(٣) ص ٣٠٢ .

(٤) تنظر : الحاشية (٧) ص ٧٦٦ .

(٥) ينظر : الاقتراح ص ٤٨ .



- ١ - « إِذَنْ يَخْلِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ »<sup>(١)</sup>.
  - ٢ - « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ النَّاسَ ». وقد نسبته لعائشة - رضي الله عنها -، وقال عقبه : « رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد »<sup>(٢)</sup>.
  - ٣ - « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ »<sup>(٣)</sup>.
  - ٤ - « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا »<sup>(٤)</sup>.
  - ٥ - « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَيْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، أَي : أَجِيرًا عِنْدَهُ »<sup>(٥)</sup>.
- ويُلحظ على استشهاد الشَّارح بهذه الآثار أنه لم يحاول نسبة أكثرها؛ فلم ينسب إلا واحدًا منها، وكذا لم يحاول تخريجها إلا واحدًا، وكان تخريجه له قاصرًا<sup>(٦)</sup>، وكذا لم يبيِّن وجه الاستشهاد بها لوضوحه، وهو في هذا كله تابعٌ لمصادره .
- وقد استشهد الشَّارح ببعض المأثور من كلام العرب، فأورد في شرحه لبعض المسائل واحدًا وعشرين قولاً، صرَّح بنسبة بعضها للعرب تبعاً لمصادره .
- ومن أشهر هذه الأقوال :
- إنَّها لإبل أم شاء<sup>(٧)</sup>، عليه مائةٌ بيضاً<sup>(٨)</sup>، اللَّيْلَةُ الْهَالِلُ<sup>(٩)</sup>، أخرجها متى كمه<sup>(١٠)</sup>، وغيرها<sup>(١١)</sup>.

(٢) ص ٥٠٦ .

(١) ص ٤٧٦ .

(٤) ص ٧١٨ .

(٣) ص ٥١٣ و ٥١٤ .

(٦) ينظر تخريجه في الحاشية (٩) ص ٥٠٦ .

(٥) ص ٧٩٠ .

(٨) ص ٧١٧ .

(٧) ص ٦٠١ .

(١٠) ص ٧٩٦ .

(٩) ص ٥٤٥ .

(١١) ينظر : فهرس أقوال العرب ص ٨٣٢ و ٨٣٣ .



### رابعاً : الشُّعر .

نال الشُّعر حظوةً لدى النُّحاة؛ « فالشُّعر هو المنبع الَّذي استقى منه النُّحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم، وأزمانهم معظم شواهدهم »<sup>(١)</sup>، وما كان ذلك إلّا لما لمسه النُّحاة من الاعتناء بالشُّعر من قائله، وراويّه، ولما تمتّعوا به من كونهم رواةً وحفاظاً لهذا الشُّعر فسَهِّل عليهم إيرادَه، والاحتجاج به إلى غير ذلك من التَّعليلات الَّتِي قِلت في سرِّ هذه المكانة<sup>(٢)</sup>.

وقد قُسم الشُّعراء ثلاثة أقسامٍ من حيث الاستشهاد بشعرهم :

- ١ - قسمٌ يُستشهد بشعره إجماعاً؛ وهم الجاهليُّون والمخضرمون .
- ٢ - قسمٌ لا يُستشهد بشعره؛ وهم المولدون، وهم من لم يدركوا عصر الاحتجاج الَّذي ينتهي في الحاضرة بمنتصف القرن الثاني الهجريّ أو آخره على ما صحَّحه مجمع اللُّغة المصريّ، وفي البادية بمنتصف القرن الرابع أو آخره<sup>(٣)</sup> .

- ٣ - قسمٌ كان بعض المتقدِّمين كأبي عمرو بن العلاء لا يستشهد بشعره، ورأي الجمهور صحَّة الاستشهاد به، وهم الإسلاميُّون جريراً، ومَن في طبقته، ومَن عاصرهم<sup>(٤)</sup> .

وقد كان الشَّارح حريصاً على إيراد بعض الشّواهد الشُّعريّة لبعض المسائل اللُّغويّة والنَّحويّة فبلغت شواهد الشُّعر لهاتيك المسائل سبعة وستين شاهداً، وبعض هذه الشّواهد أكثر من بيتٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) الشّواهد والاستشهاد ص ٢٩ .

(٢) ينظر : الشّواهد والاستشهاد ص ٣٤ .

(٣) ينظر في هذه المسألة : عصور الاحتجاج في النُّحو العربيّ ص ١٩٢ وما بعدها، الاحتجاج بالشُّعر في اللُّغة ص ٧٨ وما بعدها .

(٤) ينظر : الخزانة ١/٥٠٦ .

(٥) ينظر : فهرس الشّواهد الشُّعريّة ص ٨٣٤ .



وجميع شواهد الشّارح ممّا تناقلته المصادر النّحويّة باستثناء بيتٍ واحدٍ، وهو<sup>(١)</sup>:

إِنَّ الَّتِي سَلَبَتْ فُرَادَكَ مِنْ لَهَا خَلَقْتَ هَوَاكَ كَمَا خَلَقْتَ هَوَى لَهَا  
فلم أقف عليه إلّا عند الرّمليّ في شرحه<sup>(٢)</sup>.

ولم أقف في هذه الشّواهد الّتي أوردها الشّارح على بيتٍ لمولّدٍ إلّا بيتين :

أوّلهما : بيت أبي نُوَاسٍ المشهور، وروايته لدى الشّارح كما في بعض المصادر النّحويّة<sup>(٣)</sup>:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
والشّارح مسبوقٌ بعددٍ من النّحاة الّذين استشهدوا به أو تمثّلوا به .

ثانيهما : بيت الآثاريّ الّذي أورده الشّارح في زمن السيّن وسوف، وهو<sup>(٤)</sup>:

سَيَنْقُضِي عُمْرِي إِذَا لَمْ تَعْجَلِي بِالْوَصْلِ يَا هِنْدُ وَسَوْفَ تُسْأَلِي  
وهذان البيتان لم ينبّه عليهما الشّارح، ولم ينسبهما .

ولم يهتم الفشنيّ بنسبة أغلب أبيات الشّعْر، شأنه شأن كثيرٍ من المتقدّمين والمتأخّرين؛ إذ إنّ « النّحاة لا يُعْنَوْنَ في الكثير الغالب بنسبة الشّواهد إلى قائلها، بل يكتفون عادةً بقولهم : وقال الشّاعر : ... ، وكقول الشّاعر : ... »<sup>(٥)</sup>، إلّا أنّ الفشنيّ لم يُهْمِل النّسبة بالمرّة، بل قد نسبَ ثمانية شواهد؛ وهي :

(١) ص ٥٢٦ .

(٢) تنظر : الحاشية (٥) ص ٥٢٦ .

(٣) تنظر : الحاشية (٨) ص ٦٠٣ .

(٤) ينظر : ص ٣٠٩، مع الحاشية (٣) .

(٥) الشّواهد والاستشهاد ص ١٢١ .



١ - قول العجاج<sup>(١)</sup> :

يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ  
الأبيات .

٢ - وقوله [ أي : العجاج ]<sup>(٢)</sup> :

مَا هَاجَ أَشْجَانًا وَشَجَوًّا قَدْ شَجَنُ  
الأبيات .

٣ - قول النابغة<sup>(٣)</sup> :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينُ

٤ - قول الأحوص<sup>(٤)</sup> :

سَلَامَ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

٥ - قول امرئ القيس<sup>(٥)</sup> :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْجُولِ

٦ - قول زهير<sup>(٦)</sup> :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدٍ عَمِ

٧ - وقول زهير - أيضًا -<sup>(٧)</sup> :

وَمَا أَذْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

٨ - قول جرير<sup>(٨)</sup> :

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً .....

كما نسب بيتاً للبيد<sup>(٩)</sup> في سياق إيراد حديثٍ للنبي ﷺ : وهو قوله

ﷺ : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ :

(١) ص ٢٨٩ و ٢٩٠ .

(٢) ص ٢٩٠ .

(٣) ص ٢٩١ .

(٤) ص ٢٩٣ .

(٥) ص ٤٢٠ .

(٦) ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٧) ص ٧٤٥ .

(٨) ص ٥٩٧ .

(٩) ص ٢٦٧ .

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ  
وقد تباينت طريقة الشّارح في إيراد الشّواهد الشّعريّة، فكان في  
الأعمّ الأغلب يورد الشّاهد الشّعريّ كاملاً، وتارة يكتفي بشرطه .  
واكتفى مرّةً بكلمةٍ من البيت، وذلك في قوله :

« أمّا أل الموصولة فإنّها قد تدخل على المضارع عند الجمهور  
ضرورةً كـ: الُجَدَّعُ »<sup>(١)</sup>، واليُجَدَّعُ آخر كلمةٍ في عجز بيتٍ من  
الطّويل، وهو قول ذي الخِرَق الطّهويّ :

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا      إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ<sup>(٢)</sup>  
ولم يعمد الشّارح إلى بيان وجه الاستشهاد في معظم الشّواهد  
اعتماداً على فهم القارئ، إلّا أنّه قد بيّنه في بعض الشّواهد كما في قوله  
في حذف نون الأمثلة الخمسة :

« وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم كقوله :

أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذُلُّكِي      وَجَهَّكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذُّكِي  
فحذف النون من "تَبَيْتِي" »<sup>(٣)</sup>.

وقد يُعْرَبُ بعض الشّاهد كقوله في الجزم بـ «إِذَا مَا» :  
« ورابعها : إِذَا مَا نَحْوُ قَوْلِهِ :

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ      بِهِ تُلْفَ مَنْ إِسَاءَهُ تَأْمُرُ آتِيَا

فـ"إِذَا مَا" حرف شرطٍ على الأصحّ، و"تَأْتِ" فعل الشرط وعلامة  
جزمه حذف الياء، و"تُلْفِ" جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء  
أيضاً »<sup>(٤)</sup>.

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٢٩٩ .

(٤) ص ٤٩٤ و ٤٩٥ .

(١) ص ٢٩٩ .

(٣) ص ٤١٦ و ٤١٧ .



### المبحث السادس :

#### شخصيّة مؤلّفه العلميّة من خلاله

كان الفشنيُّ مشاركاً في النحو شأنه شأن كثير من العلماء الذين ضربوا في كلّ علمٍ بسهمٍ، وكتابه « القلادة الجوهريّة » يدلُّ على فهمٍ وإدراكٍ لمغازي الناظم ومقاصده في الغالب .

وقد أحسن الفشنيُّ اختيار مصادره التي استقى منها شرحه، ولا يعيب الكتاب هذه النصوص التي قمت بإرجاعها إلى مصادرها؛ فكم من مؤلّفٍ يظنّ الدارسون أنّه من بُنَيَاتِ فكر مؤلّفه، وهو في الحقيقة نقولُ مجموعةٌ بلا عزو .

ولم يقتصر جهدُ الفشنيِّ على الجمع والنقل، بل كان ذا شخصيّةٍ علميّةٍ تتضح في النقاط التالية :

١ - في التّمات، والتّنبّهات، والفوائد التي عقدها في كتابه؛ فهي تكشف عن رغبته في إفادة القارئ فائدةً زائدةً على النّظم، وتدلُّ على سعة اطلاعه .

٢ - في إضافاته على النّصوص التي ينقلها، ومن ذلك :

أ - الاستشهاد بأبياتٍ لم ترد في الكتاب الذي منه نقل النّص؛ فقد استشهد بقول العجاج<sup>(١)</sup> :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ  
مِنْ طَلَلِ أَمْسَى يُحَاكِي الْمُصْحَفَنُ  
رُسُومُهُ وَالْمَذْهَبَ الْمُزْخَرَفَنُ

ولم يقع الاستشهاد في المصدر المنقول عنه النّص، وهو توضيح





المقاصد<sup>(١)</sup> إلاّ بالبيت الأوّل، وكذا وقع في معظم المصادر النحويّة<sup>(٢)</sup>.

ب - الزيادة على النصّ المنقول كما في قوله عند حديثه عن قطع النّعت إذا اختلف معنى العامل : « وإن اختلفا وجب القطع ك: جاء زيد، ورأيت بكراً الكاتبين أو الكاتبان »<sup>(٣)</sup>، فقوله : « أو الكاتبان » غير موجود في شرح الرّمليّ المنقول عنه النصّ<sup>(٤)</sup>، وغيره .

٣ - في تصرفه في النصّ ممّا يدلّ على فهمه العميق له، من ذلك : حذفه من نقله عن الأزهرى<sup>(٥)</sup> والحريريّ<sup>(٦)</sup> في حروف العلة أنّ الألف شرطها أن يفتح ما قبلها فلم يذكره؛ لأنّه من المعلوم أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً<sup>(٧)</sup>.

٤ - في موقفه من القول بزيادة أحرف في كتاب الله : فقد دعا الفشنيّ إلى التّأدّب مع كلام الله عزّ وجلّ بعدم إطلاق القول بالزيادة في ألفاظ القرآن قائلاً :

« واعلم أنّ الأدب أصلٌ كبيرٌ في المُضيّ عليه فينبغي للمُعرب أن يجتنب الألفاظ الموهمة ما لا يليق بجناب الله تعالى وكلامه، فلا يُقال على شيءٍ من القرآن : مزيدٌ - وإن كان معناه غير مرادٍ لكن في لفظه جوازه - بل يُقال : مؤكّدٌ »<sup>(٨)</sup>.

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص ٢٩٢ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٢٩٠ .

(٣) ص ٥٨١ .

(٤) تنظر : الحاشية (٥) ص ٥٨١ .

(٥) ص ٣٢٢ .

(٦) ص ٣٧١ .

(٧) تنظر : الحاشية (٩) ص ٣٢٢ .

(٨) ص ٥١٤ .



وهذه الدّعوة منه تدلُّ على شخصيّة علميّة متميّزة .

٥ - في كلامه عن مسألة لم أقف على من تكلم عنها رغم البحث وسؤال المختصّين؛ وهذه المسألة هي أنّ الجملة الاسميّة أشرف من الجملة الفعلية<sup>(١)</sup>، وقد اجتهدت في توجيه هذه المسألة في تعليقي عليها<sup>(٢)</sup>.

٦ - في اعتراضه على الناظم كما في قوله :  
« وفي عبارته تسامح؛ فإنّ التزام النقص في أب وتالييه كقوله ...  
نادرٌ ... »<sup>(٣)</sup>.

٧ - في قوله بجواز حذف حرف العطف؛ حيث يقول :  
« وقول الناظم وَاوَّ أَلْفٌ وَأَبٌّ أَخٌ حَمٌّ بحذف حرف العطف، وهو شائع سائغ في الكلام الفصيح »<sup>(٤)</sup>، وهو قولٌ لم يقل به إلا نفرٌ قليلٌ من النحاة منهم : ابن عصفور، وابن مالك، والأكثر على قصر هذا الحذف على الضّرورة أو الشّدوذ<sup>(٥)</sup>.

ولعلّ فيما تقدّم ما يدلُّ دلالةً أكيدةً على أنّ الفشنيّ كان ذا شخصيّة علميّة، ولم يقتصر دوره في هذا الكتاب على مجرد النقل والجمع، وإن كان جمعه ونقله في غاية الجودة .



(١) ص ٢٨٠ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص ٢٨٠ .

(٣) ص ٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٤) ص ٣٧٩ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص ٣٧٩ .



## المبحث السابع : تقويم الكتاب

هذا الكتاب ضمّنه مؤلفه « ما تدعو إليه الحاجة من علم العربيّة »، وقام فيه بشرح نظم الآجرومية المتميّز « الدُرّة البهيّة » شرحاً يجاريها إلا أنّ كلّ كتابٍ عندما يعرض على ميزان النقد لا بُدَّ أن تكون له ميزات، وتكون عليه مأخذٌ، ولذا قمتُ بتقويم الكتاب من هاتين الناحيتين، وفيما يلي تفصيل ذلك :

### أولاً : مميّزاته :

من أهمّ مميّزات هذا الشّرح ما يلي :

- ١ - الوضوح، وعدم التعقيد، وسلاسة العبارات .  
وهذا الأمر واضحٌ لقارئ الكتاب؛ فهو ذو أسلوبٍ سهلٍ بعيدٍ عن التعقيد والغموض .
- ٢ - عدم التّوسّع في الشّرح بذكر الخلاف واستقصاء الأقوال ممّا يُمكن القارئ من الإمام بمسائله بكلّ سهولةٍ ويُسرٍ .
- ٣ - إفادته من مصادر متنوّعة ومختلفة أثّرت الكتاب بمادّة علميّة نافعة .
- ٤ - إحالاته على المبسوطات في بعض المسائل ممّا يدلُّ على حرص مؤلفه على أن يستفيد القارئ ويستزيد .
- ٥ - عنايته بذكر بعض التّعليلات لبعض الأحكام النّحويّة .  
وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في منهجه<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر : ص ١٤٤ .



- ٦ - تعرّضه لمسائل لم ترد في « الدرّة البهيّة »، بل إنّ المؤلّف زاد باباً لم يرد فيها، وهو « باب عطف البيان » .
- ٧ - ذكره لمسألة لم أقف عليها عند غيره، وهي مسألة كون الجملة الاسميّة أشرف من الجملة الفعلية .
- ٨ - انفراده بنقول لم أقف عليها إلّا في المصدر الذي نقل عنه، وهذه النقول قلّ أن توجد عند غيره، من ذلك :
- أ - ذكر الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السُّور<sup>(١)</sup> .
- ب - نقله أنّ « "يا" للقريب والبعيد، و"أي" للقريب، والهمزة لما هو أقرب، و"أيا" للبعيد، و"هيا" لما هو أبعد »<sup>(٢)</sup> .
- ج - ذكره أكثر من حدٍّ للتّنين<sup>(٣)</sup> .
- ٩ - عنايته بالحدود، وذكره أكثر من حدٍّ في بعض الأحيان . وقد تقدّم ذكر ذلك تفصيلاً<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : ص ٦١٤-٦١٥ .

(٢) ص ٧٥٩ .

(٣) ينظر : ص ٢٨٣ .

(٤) ينظر ما سبق : ص ١٣٠ .



### ثانيًا : المآخذ عليه .

على الرغم ممّا تقدّم فإنّ الكتاب لا يخلو من مآخذ، وسأقتصر - هنا - على أبرزها<sup>(١)</sup>؛ ومن ذلك ما يلي :

١ - الإيجاز الشّدِيد في شرح بعض الأبواب، كما فعل في شرح الموصول<sup>(٢)</sup>.

٢ - إغفال بعض جزئيات النّظم عند الشّرح، كما فعل في « باب لا » فلم يتعرّض لشرح قول الناظم : « مركّبًا »<sup>(٣)</sup> في قوله :

وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا أَلْزَمَ الْبَنَاءَ مُرَكَّبًا .....

٣ - الإحالة الخاطئة :

وقع للشارح إحالات قليلة على مواضع سابقة أو لاحقة لم يكن مصيبًا فيها؛ ومن ذلك :

أ - قوله : « فالجرُّ من خواصّ الاسم بناءً على أنّ الأصل في الفعل ألاّ يدخل عليه شيء من الإعراب لعدم العلة المقتضية له كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى - في باب الإعراب »<sup>(٤)</sup>.

ولم يتكلّم فيه عن هذا، وإنّما تكلم عن علة إعراب المضارع، وذكر أنّ الأصل في الأفعال البناء<sup>(٥)</sup>.

ب - قوله : « معنى المضارعة المشابهة، والمراد مشابهة الاسم فيما مرَّ »<sup>(٦)</sup>.

(١) لا يخفى أنّ الشّارح تبع العرّيطيّ ومن قبله ابن آجروم في بعض ما أخذ عليهما، وقد سبق الكلام عنه مع الإشارة إلى صفحات القلادة فأغنى عن إعادته .

(٢) ص ٤٤٦-٤٥٢ . (٣) ينظر : ص ٧٤٨ مع الحاشية (١١) .

(٤) ينظر : ص ٢٩٧ مع الحاشية (٣) . (٥) ينظر : ص ٣٣٥ و ٣٣٦ .

(٦) ص ٣٣٥ و ٣٣٦ .



ولم يسبق أن مرّ شيءٌ يتعلّق بهذا<sup>(١)</sup> .  
 ج - قوله : « وأما الإضافة اللفظيّة فإنّها تُفيد تخفيف اللفظ - كما  
 سيأتي إن شاء الله في مخفوضات الأسماء - »<sup>(٢)</sup> .  
 ولم يتكلّم هناك عنها<sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - التناقض :

وقع للشارح التناقض في مواضع بأن يختار رأياً في موضع ثمّ يختار  
 رأياً آخر في موضع تال؛ وهذه أمثلة لذلك :  
 أ - وقع له تناقضٌ في جعله الاسم والفعل والحرف أقساماً  
 للكلمة<sup>(٤)</sup>، ثمّ جعلها أقساماً للكلام<sup>(٥)</sup>، وكلامه الثاني محمولٌ على  
 التسمّح .

ب - تناقض حكمه على نون المجموع على حدّه؛ فجعلها في أوّل  
 الكتاب عوضاً عن الحركة والتّوين<sup>(٦)</sup>، ثمّ ذكر في آخر الكتاب أنّها  
 ونون المثني قائمةٌ مقام التّوين في المفرد<sup>(٧)</sup>، ومَرَدُّ هذا التناقض هو  
 اختلاف المصدر المنقول عنه<sup>(٨)</sup> .

ج - تناقض كلامه في الضمّة والواو أيّهما ينشأ عن الآخر؟  
 فجعل الضمّة من الواو<sup>(٩)</sup>، ثمّ ذكر أنّ الواو تنشأ عن الضمّة<sup>(١٠)</sup> .

(١) تنظر : الحاشية (١) ص ٣٣٦ .

(٢) ص ٤٥٨ .

(٣) تنظر : الحاشية (٧) ص ٤٥٨ .

(٤) ينظر : ص ٢٦٩ .

(٥) ينظر : ص ٢٨٣ .

(٦) ينظر : ص ٣٥٥ .

(٧) ينظر : ص ٨٠١ .

(٨) تنظر : الحاشية (٣) ص ٨٠١ .

(٩) ينظر : ص ٣٢٨ .

(١٠) ينظر : ص ٣٤٤ .



وفي هذه المسألة مذهبان مشهوران، ذكرتهما في تعليقي على المسألة<sup>(١)</sup>.

٥ - الخطأ في تلاوة بعض آيات القرآن الكريم؛ وهو قليل جداً، وقد وقع له ذلك فيما يلي :

أ - في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾<sup>(٢)</sup>، فقد وقع في النسختين : « الكذب »<sup>(٣)</sup>، وهو خلاف التلاوة .

ب - في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾<sup>(٤)</sup>، فقد وقع في النسختين : « عليه »<sup>(٥)</sup>، وهو خلاف التلاوة .

ج - في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾<sup>(٦)</sup> فقد وقع في النسختين : « فأغرقناه وجنوده »<sup>(٧)</sup>، وقد وقع في هذا الخطأ الرّمليّ في شرحه، وتبعه الشّارح، ومن قبلهما الحلّايّ في شرحه<sup>(٨)</sup> .

د - في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾<sup>(٩)</sup>، فقد وقع في النسختين : « ما هي إلا ... »<sup>(١٠)</sup>، وهو خلاف التلاوة، وقد وقع هذا الخطأ في إحدى نسخ شرح الرّمليّ، وهو المصدر الذي نقل عنه الشّارح<sup>(١١)</sup>.

(١) تنظر : الحاشية (٨) ص ٣٤٤ .

(٢) سورة طه من الآية ٦١ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص ٤٨٢ .

(٤) سورة الفرقان من الآية ٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (١) ص ٤٨٤ .

(٦) سورة القصص من الآية ٤٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٤) ص ٥٨٨ .

(٨) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .

(٩) تنظر : الحاشية (١٠) ص ٥٨٩ .



هـ - في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، فقد وقع في النسختين : « ليس عليكم جناح أن تأكلوا ... »<sup>(٢)</sup>، وهو خلاف التلاوة، وقد وقع في هذا الخطأ الرّمليّ في شرحه، وتبعه الشّارح، والرّمليّ متابعٌ للحلاويّ، ومن قبلهم وقع في هذا الخطأ ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

٦ - عباراتٌ مجانبَةٌ للصّواب .

وقع للشّارح عدّة عباراتٍ مجانبَةٌ للصّواب، تبع في معظمها المصادر الّتي نقل عنها؛ ومن هذه العبارات ما يلي :

أ - قوله عن اللفظ إنّ « معناه في اللّغة الإخراج، ومنه قول العرب : لفظت الرّحاة الدّقيق »<sup>(٤)</sup>.

فقوله : « معناه الإخراج » مخالفٌ لما تذكره كتب اللّغة من أنّ معناه « الرّمي »<sup>(٥)</sup>، وقد تبع الشّارح في هذا الآثاريّ<sup>(٦)</sup>؛ على أنّ ما ذكره ليس ببعيدٍ .

ب - قوله : « حدّ المقصور : ما حُبس فيه الإعراب جميعه »<sup>(٧)</sup>.

وهذه العبارة غير صحيحة؛ لأنّ ما ذكره ليس حدّاً للمقصور، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النوع من الأسماء بالمقصور<sup>(٨)</sup>، على أنّه عاد وذكر الحدّ الصّحيح للمقصور<sup>(٩)</sup>.

ج - عدّه متابعاً للآثاريّ "أصاحيب" و"أقاويل" و"أكاذيب" من

(١) سورة النّور من الآية ٦١ .

(٢) تنظر : الحاشية (٥) ص ٥٩٤ .

(٣) ص ٢٦٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٤) ص ٢٦٣ .

(٥) ص ٣٢٥ .

(٦) تنظر : الحاشية (٣) ص ٣٢٥ .

(٧) ينظر : ص ٣٢٦ .





فهو منه جمع الجمع (٥)

جمع جمع الجمع<sup>(١)</sup>، والصّحيحُ أنّ "أصاحب" جمع أصحاب ، وأنّ "أقاويل" من جمع الجمع<sup>(٢)</sup>، وأنّ "أكاذيب" من جمع الجمع أيضاً، ولكن بالقياس لا بالسّماع<sup>(٣)</sup>؛ فليست من جمع جمع الجمع .

د - قوله في قول الشاعر :

أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيَّتِي تَذُلُكِي وَجَهَّكَ بِالْعَنَبِ وَالْمِسْكَ الذُّكِي  
إنّه « حذف النون من "تبتي" »<sup>(٥)</sup>.

وهذا القول يتوجّه إليه النقد من ناحيتين<sup>(٦)</sup>:

١ - أنّ الأفضل أن يقول : « من تبيتين » ليدلّ على الأصل الذي وقع فيه الحذف .

٢ - أنّ الحذف ليس من « تبتي » فحسب، بل من « تذلكي » أيضاً، بل إنّ « تبتي » قد يُخرّج الحذف فيه على أنّه منصوبٌ بـ « أن » مضمرةٌ بعد الواو في جواب الاستفهام المحذوف همزته؛ أي : أأيت أسري ؟ وتبتي . . . .

هـ - قوله متابعاً للأزهريّ : « فالجواب بالفاء والواو بعد هذه الأمثلة كلّها منصوبٌ بـ "أن" مضمرةٌ وجوباً »<sup>(٧)</sup>.

هذا القول يُنتقدُ بأنّ فيه تجوّزاً؛ لأنّ الواو إذا كانت بمعنى « مع » لا تكون جواباً، ولا يتهيأ ممّا هي منه أن يتنظم منه شرطٌ وجزاءٌ بعكس الفاء<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر : ص ٣٤٩ .

(٢) تنظر : الحاشية (٦) ص ٣٤٨ .

(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص ٣٤٩ .

(٤) تنظر : الحاشية (٤) ص ٣٤٩ .

(٥) ص ٤١٧ .

(٦) تنظر : الحاشية (٢) ص ٤١٧ .

(٧) ص ٤٨٥ .

(٨) تنظر : الحاشية (٢) ص ٤٨٥ .



- و - قوله : إنّ إعراب قائم أخونا « يُعلم ممّا مرّ »<sup>(١)</sup>.
- وهذا القول وهمّ من الشّارح؛ لأنّ الذي سبق كان يتحتّم فيه إعراب الكلمة الأولى مبتدأ، والثّانية خبراً، وليس الأمر - هنا - كذلك، بل في إعراب « قائم أخونا » مذهبان هما :
- ١ - مذهب البصريّين ومن وافقهم : أنّ "قائم" خبرٌ مقدّم، و"أخونا" مبتدأ مؤخرٌ .
- ٢ - جوّز الأخفش والكوفيّون أن يُعرب "قائم" مبتدأ، و"أخونا" فاعلاً ساداً مسدّ الخبر<sup>(٢)</sup>.
- ز - قوله في باب كان : « وسمّيت ناقصةً لنقصانها عن سائر الأفعال من [ حيث ] إنّها لا تدلّ على الحدث، ومن حيث إنّها لا تتمّ إلّا بمرفوعها »<sup>(٣)</sup>.
- وهذه العبارة غير صحيحة، وصوابها أن يقال : لا تتمّ بمرفوعها، أو لا تتمّ إلّا بمنصوبها .
- على أنّ الشّارح هنا جمع بين القولين في تعليل تسمية « كان وأخواتها » نواقص، وهما :
- ١ - أنّها سُمّيت بذلك لعدم دلالتها على الحدث، وهو مذهب الأكثرين .
- ٢ - أنّها سُمّيت بذلك لكونها لا تكتفي بمرفوعها؛ وهو مذهب ابن مالك، وغيره<sup>(٤)</sup>.
- ح - قوله عن "كان" متابعةً للرّمليّ : « وهي على قسمين : ناقصةٌ

(١) ص ٥٣٨ .

(٢) تنظر : الحاشية (١) ص ٥٣٨ .

(٣) ص ٥٤٦ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص ٥٤٦ .



... وتامة<sup>(١)</sup>.

والذي يفهم من كلامه اختصاص "كان" بهذا الحكم، والصواب أن جميع أخواتها تستعمل تامة إلا ثلاثة أفعال ألزمت النقص<sup>(٢)</sup>.

ط - قوله عن أفعال باب "كان" متابعة للرملّي - ومن قبلهما السيوطي - : « وكلها تتصرف إلا "ليس" و "دام" »<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإطلاق غير سديد؛ لأن أفعال الباب من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

١ - ما لا يتصرف بحال، وهو "ليس" باتفاق و "دام" عند الفراء وكثير من المتأخرين، ومنهم ابن مالك .

٢ - ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو "زال" وأخواتها؛ فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و "دام" عند البصريين فإنهم أثبتوا لها مضارعاً، وأثبت لها الصبّان مصدرًا .

٣ - ما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي من أفعال الباب<sup>(٤)</sup>.

ي - قوله : « ومعنى أبصع السرعة »<sup>(٥)</sup>.

لم أقف على هذا القول إلا عند الرملّي، ومن قبله الحلّابي، والذي تدلّ عليه أكثر المصادر أن معناه الاجتماع، وقيل غير ذلك<sup>(٦)</sup>.

ك - إدخال "أل" على "كل" و "بعض"<sup>(٧)</sup> مع نصّه على أن مذهب

(١) ص ٥٤٨ .

(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص ٥٤٨ .

(٣) ص ٥٥١ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص ٥٥١ .

(٥) ص ٦٣٣ .

(٦) تنظر : الحاشية (٣) ص ٦٣٣ .

(٧) ينظر : آخر الحاشية (٢) ص ٦٤٤ .



المحققين منع دخول "أل" عليهما<sup>(١)</sup>؛ ولعلّ عذره أنّ هذا وقع منه في نصوص منقولة .

ل - التجوّز في بيان الضمير في "إياك" وما تفرّع عنه؛ فقد نصّ على أنّ "إيا" هي ضمير المفرد والمفردة، والمثنى والجمع، والمتكلم، والمخاطب، والغائب<sup>(٢)</sup>، وهو في هذا متابع للرّملي<sup>(٣)</sup> .

والصّحيح أنّه لا دلالة في "إيا" على شيءٍ من ذلك، وإنّما هي المضمّر على رأي الجمهور، والدّالّ هو اللّواحق بعدها<sup>(٤)</sup> .

م - قوله في باب الظرف عن انتصابه بفعل واجب الحذف :  
« أو وجوباً كالواقع خبراً نحو : السّفَرُ يومَ الجمعة، أو صفةً نحو :  
مررت برجل يومَ الجمعة، أو حالاً نحو : مررت بزيدٍ يومَ الجمعة، أو صلةً  
نحو : جاء الَّذي يومَ الجمعة، أو مُشْتَغِلاً عنه نحو : يومَ الجمعة صمتُ  
فيه، أو مسموعاً بالحذف لا غير نحو : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾<sup>(٥)</sup>  
أي : اذكر<sup>(٥)</sup> .

فالأمثلة الّتي ذكرها في صدر كلامه غير جيّدة، والأمثلة الجيّدة أن يُقال : ... أو صفةً نحو : مررت بطائرٍ فوقَ غصنٍ، أو حالاً نحو : رأيت الهلالَ بين السّحاب، أو صلةً نحو : رأيت الَّذي عندك<sup>(٦)</sup> .

وأما جعله العامل في "إذ" مقدّراً في الآية فهو وهمٌ؛ فإنّ الظرف في الآية - وهو ﴿ إِذْ ﴾ - منصوبٌ بالفعل المذكور - وهو ﴿ رَمَيْتَ ﴾ - ،

(١) ص ٦٤٤ .

(٢) ينظر : ص ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص ٦٦٧ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ١٧ .

(٥) ص ٦٩٠ و ٦٩١ .

(٦) تنظر : الحاشية (٦) ص ٦٩٠ .



والذي أوقعه في هذا الوهم أنّ المفسّرين والمعرّبين يقولون في إعراب ﴿ إِذْ ﴾ إذا تصدّرت الجملة : إنّ ﴿ إِذْ ﴾ منصوبٌ بمحذوفٍ تقديره "اذكر".

ومثال المسموع بالحذف قولهم : « حينئذٍ الآن » أي : كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن<sup>(١)</sup>.

#### ٧ - الخطأ في نسبة بعض المذاهب والأقوال :

كثيراً ما كان المتأخرون ينقلون عن مصادرهم نسبة المذاهب والأقوال من غير تأكّدٍ من صحّة هذه النسبة؛ ومن هؤلاء الفشنيّ في هذا الكتاب؛ فقد وقع منفرداً أو متابعاً لمصادره في الخطأ ذاته .

ومما وقفت عليه من ذلك ما يلي :

أ - أنه نسب للجندبيّ أنه يرى أنّ الجملة الفعلية أشرف من الجملة الاسميّة<sup>(٢)</sup>؛ وهذا القول لم أقف عليه في مظنّته من كتابي الجندبيّ « المقاليد » و« الإقليد »<sup>(٣)</sup>، ولعلّ للشارح مصدراً في هذه النسبة لم أقف عليه، وقد يكون الجندبيّ قال هذا في هذين الكتابين في موضعٍ خفي عليّ أو قاله في غيرهما .

ب - أنه نسب إلى سيويه والأخفش خلافاً في "أصحاب" أهى اسم جمع أم جمع؟<sup>(٤)</sup>؛ وهذا وهمٌ، والصواب أنّ الخلاف الذي يذكره العلماء بينهما كان حول "صحب"<sup>(٥)</sup>.

(١) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦٩١ .

(٢) ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٣) تنظر : الحاشية (٢) ص ٢٨١ .

(٤) ينظر : ص ٢٤٧ .

(٥) تنظر الحاشية (٥) ص ٢٤٧ .



ج - أنه نسب لابن الحاجب<sup>(١)</sup> متابعةً للآثاريّ نظماً في موانع الصّرف، وهو :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ      ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ  
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ  
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ      وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَخِيرِينَ لِلْأَنْبَارِيِّ<sup>(٢)</sup>.

د - أنه نسب للحريريّ متابعةً للآثاريّ<sup>(٣)</sup> أنه ذكر موانع الصّرف في قوله :

مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعٌ فَهَآ كَهَا      مُبَيَّنَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ  
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ      وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ  
وَتَرْكِيبُكُ الْإِسْمَيْنِ وَالْأَلِفُ الَّتِي      مَعَ النُّونِ زَيْدًا وَالْجَمِيعُ مُخْلَصُ  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا النَّظْمَ لَيْسَ لَهُ<sup>(٤)</sup>.

هـ - أنه نسب لابن هشام نظم موانع الصّرف في قوله<sup>(٥)</sup> :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا      عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا  
اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ      رِكْبٌ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا  
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ أُوْرِدَ الثَّانِي مِنْهُمَا دُونَ نِسْبَةٍ لِقَائِلِ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : ص ٣٩٢-٣٩٣ .

(٢) تنظر : الحاشية (٣) ص ٣٩٣ .

(٣) ينظر : ص ٣٩١-٣٩٢ .

(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص ٣٩٢ .

(٥) ص ٣٩٤ .

(٦) تنظر : الحاشية (٣) ص ٣٩٤ .



و - نسبته لابن الحاجب<sup>(١)</sup> أنه يرى أن مراتب المشار إليه ثلاث، وبالرجوع إلى الكافية وجدت ابن الحاجب يعبر عن هذا الرأي بـ "يقال"، وكذا قال في شرح الوافية، والشارح مسبقاً في نسبة هذا القول لابن الحاجب بالسُّيوطي، وقال به من المحدثين الدكتور : طارق الجنابي، ونصوص ابن الحاجب لا تدلّ عليه<sup>(٢)</sup>.

ز - أنه نسب إلى الفراء أنه حكى « اذهب إلى زيد أو دع ذلك اليوم »<sup>(٣)</sup>، وهذا القول ليس حكاية، وإنما هو تمثيلٌ من الفراء، وقد تبع الشارح في هذا عدداً من النحاة السابقين<sup>(٤)</sup>.

ح - أنه نسب للمازني أن المصدر المعنوي يُنصب بالفعل المذكور معه<sup>(٥)</sup>؛ وهذا القول مشهور، إلا أنني عند رجوعي لشرح الكتاب للسِّيرافي وجدته ينصُّ على أن المازني نقل ذلك عن بعض النحويين<sup>(٦)</sup>.

وبعدُ : فهذه النقّادات لا تغضّ من محاسن هذا الشرح ومؤلفه، ولا تغمطه حقّه؛ فلم يسلم كتابٌ أو مؤلّف من النقّد؛ وهذه النقّادات تتلاشى أمام محاسن هذا الشرح، وقد قيل :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا      كَفَى الْمَرْءُ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِهُ<sup>(٧)</sup>



(١) ينظر : ص ٤٤٢ .

(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص ٤٤٢ .

(٣) ينظر : ص ٥٩٨ .

(٤) تنظر : الحاشية (١) ص ٥٩٨ .

(٥) ينظر : ص ٦٧٩ .

(٦) تنظر : الحاشية (٢) ص ٦٧٩ .

(٧) البيت من الطّويل؛ وهو منسوبٌ لعليّ بن الجهم . ديوانه ص ١١٨ (المستدرک) .



## الفصل الثالث :

موازنة بين :

« القلاية الجوهرية »  
لفسني

و« نحر الدر الواسطة »  
لشرح المنظومة الحميرية  
لابن عنقاء الحسيني  
( مخطوط )





## الفصل الثالث :

### موازنة بين :

« القلادة الجوهريّة » للفشنيّ

و « غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمريّية »

لابن عنقاء الحسينيّ ( مخطوط )

حظيت « الدرّة البهيّة » باهتمام وحفاوة بالغين؛ فقد تميّزت من بين نظوم المقدّمة الآجروميّة بالعناية من قبل الشُّرّاح، فتوافر لها أكثر من شرح .

وقد عقدت هذه الموازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ، و « غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمريّية » لابن عنقاء الحسينيّ لأسباب منها :

١ - تقارب العصر الذي عاشا فيه؛ فالفشنيّ من علماء القرن العاشر الهجريّ، وابن عنقاء من علماء أواخر القرن العاشر وأوّل القرن الحادي عشر الهجريّ .

٢ - تقارب عصرهما مع عصر النّاطم؛ إذ إنّ من علماء القرن العاشر الهجريّ أيضاً .

٣ - توفر نسخة جيّدة من شرح ابن عنقاء بين يديّ ممّا يُسهّل إجراء الموازنة .

وقد عقدت هذه الموازنة وفق نقاط رئيسة ليتبيّن القارئ معالمها؛ فكانت على النحو التّالي :



### ١ - سبب شرح الدُّرَّة البهيَّة عندهما :

سبب شرح الفشني وابن عنقاء لمنظومة العمريطي « الدُّرَّة البهيَّة » واحدٌ تقريباً؛ فهو ناتجٌ عن استجابةٍ لسؤال من قبل عزيزٍ عليهما، وهو نابعٌ من تقدير وإعجابٍ بالنظم « الدُّرَّة البهيَّة » .

فالفشني يقول : « لَمَّا كَانَتِ الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجروميَّة للشيخ الإمام ... وشيخنا ... يحيى العمريطي ... روضةٌ قد تَضَوَّعَ نشرها، وخزانة علمٍ مشتملةٌ على عرائس من نفائس النحو عظيم قدرها ...، سألتني من لا أستطيع لقوله ردّاً، ولا أعرف لمعروفه حدّاً من إخواني الأعزّة عليّ، وأصحابي المتردّدين إليّ أن أجعل عليها شرحاً يُجاري حُسْنَهَا، ويُظهر لتعلّمها طرائق تُسهِّل عليهم حزنها؛ فأجبتَه لذلك مستمداً من الله العناية، طالباً منه التوفيق والهداية ... »<sup>(١)</sup>.

وابن عنقاء يقول : « ... وبعد : فإنَّ علم النحو فرضٌ على الكفاية، وهذا في مدحه النهاية، وإنَّ أجلَّ مختصر فيه جامع لمهمّات مقاصده ومبانيه هو : الدُّرَّة البهيَّة في نظم الآجروميَّة لشيخ مشايخنا ... أبي زكريّا شرف الدّين ... العمريطي ... فإنه جمع فيه بين العذوبة والرّقة، وحسن الانسجام، وزاد على أصله - مع الخلوّ عن الحشو - بفوائد رفيعة المقام؛ فطلما سألتني شرحها جماعةٌ من الطّلبة ... فلم يزل يتمادى بي الزّمان حتّى أذن الله - تعالى - في ذلك، ومنّ بالتّداني ... »<sup>(٢)</sup>.

(١) القلادة الجوهريّة ص ٢٣١-٢٣٢ .

(٢) غرر الدرر ل ١٢ .



## ٢ - منهج الشارحين في شرح النظم، وتناول المسائل النحوية :

يختلف الشارحان اختلافاً كبيراً في منهج شرحهما للنظم، وتعليل ذلك من وجهة نظري راجع إلى سببين :

١ - اختلاف تكوينهما العلمي .

٢ - اختلاف نظرتهما إلى « الدرة البهية » .

أما عن السبب الأول : فابن عنقاء عالم ونحوي متضلّع، له مشاركة تأليفية في النحو<sup>(١)</sup>، وإنما كان كذلك لأنه كان شيخ الشافعية في اليمن آنذاك<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم أنّ منصباً كهذا لا يناله إلا من تمرّس في العلوم الشرعية، وما تعلّق بها بسبب ك: النحو .

أما الفشني فقد كان عالماً جلّ اشتغاله بالحديث والفقه، إلا أنّ له في النحو مشاركة تتمثل في هذا الكتاب؛ فهو - وإن كان على اطلاع ومعرفة بالنحو وبعض مصادره - إلا أنّه لم يكن الغالب عليه<sup>(٣)</sup>.

ولذا تباين شرحاهما واختلفا وجهة وطريقة وحجماً؛ وسيأتي - بمشيئة الله - بيان ذلك .

وأما عن السبب الثاني : فقد نظر كل من الشارحين إلى النظم نظرةً تُغيّر نظرة الآخر؛ فقد نظر إليه الفشني على أنّه نظمٌ لمقدمةٍ نحويةٍ مختصرةٍ طبّقت شهرتها الآفاق، وتداولتها أيدي الطلبة، وكان هذا النظم أشهر نظومها - ولعله أفضلها -؛ فكان في شرحه لها منطلقاً من هذه النظرة، وهي أنّ هذا النظم يحتاج إلى شرحٍ يُجاري حسنه<sup>(٤)</sup>، ويقربه

(١) منها : غرر الدرر، تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع ( ينظر : غرر الدرر ل ٤٣ ب و ١١١ ب )، الجواب السامي ( ينظر : غرر الدرر ل ١٩٢ ب ) .

(٢) ينظر : الأعلام ١١٢/٦ .

(٣) ينظر ما سبق في دراسة الفشني ص ١١٠ .

(٤) ينظر : القلادة الجوهريّة ص ٢٣٣ .



لدارسيه فهو للمتوسط تبصرة وللمنتهي تذكرة<sup>(١)</sup> .  
 وأما ابن عنقاء فقد نظر إلى النظم على أنه نظم لمسائل نحوية  
 اشتملت عليها المقدمة الآجرومية مع زيادة عليها؛ فكان شرحه معنياً  
 بتتبع المسائل، وإشباع القول فيها؛ فقد أودعه « فوائد نفيسة منها ما لم  
 يُودع قبله في كتاب »<sup>(٢)</sup>، وجمع فيه « محاسن الفن البديعة »<sup>(٣)</sup>، مما أدى  
 إلى تضخم حجم الكتاب<sup>(٣)</sup>، وعدم ملائمته للمتوسطين من دارسي النحو .  
 ولعلّ فيما تقدّم ما يُعلّل اختلاف المنهج في شرحهما للنظم، أمّا  
 عن نقاط هذا الاختلاف فسأجملها في النقاط التالية :

#### ١ - في طريقة إيراد النظم :

كان الفشني يُورد النظم المتعلّق بالباب أو المسألة، ثمّ يتبعه الشرح  
 مازجاً شرحه بالنظم في الأعم الأغلب .  
 أمّا ابن عنقاء فقد عمّد إلى شرح النظم مباشرة مجزئاً له شارحاً كلّ  
 جزئية على حدة .

مثال ذلك قول ابن عنقاء في شرح أوّل باب علامات الإعراب :

« باب بيان علامات أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً .

وإنّما تكون علامات إذا قلنا : الإعراب معنويٌّ، وإلاّ فهي الإعراب  
 نفسه، ولما كان الكلام لا يستغني عن المرفوعات - إذ لا يُتصوّر كلام لا  
 مرفوع فيه، / ولهذا سُمّي عمدةً، وغيره فضلة - قدّم الرّفْع على غيره  
 فقال : للرّفْع وهو ما يحدثه عامله فعلاً كان، أو حرفاً، أو اسماً، أو  
 معنىً منها أربع علامات ضمةٌ وهي الأصل، ولهذا لا يقوم غيرها

(١) ينظر : القلادة الجوهريّة ص ٢٥٩ .

(٢) غرر الدرر ل ٢ ب .

(٣) بلغ عدد لوحات غرر الدرر ١٩٨ لوحة، مسطرة اللوحة فيها ٢٥ سطراً .



مقامها إلا عند تعذرهما مطلقاً، وواو ألف  
 كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِفٌ .....  
 وهذه الثلاثة نائبة عن الضمة .

فالضّم يكون علامة للرفع ظاهراً أو مقدّراً في أربعة مواضع : ....<sup>(١)</sup>.

## ٢ - في معالجة المسائل النحويّة .

لم يتعمّد الفشني في ثنايا شرحه التّوسّع في شرح المسائل النّحويّة، بل اقتصر في الغالب على مسائل الدّرة البهيّة، وفي حال رغبته التّوسّع في شرح بعض المسائل النّحويّة فقد كان يعمد إلى إفراده عن شرح النّظم بجعله تحت قوله : « تنبيه »، أو « فائدة »، أو « تتمّة »؛ وكان في اختيار هذه المسائل معنياً بأهمّ مسائل الأبواب التي شرحها<sup>(٢)</sup>.

أمّا ابن عنقاء فقد تعمّد التّوسّع في معالجة وشرح المسائل النّحويّة توسّعاً كبيراً في ثنايا شرحه لأجزاء النّظم ذاكراً في كلّ باب جميع مسائله تقريباً<sup>(٣)</sup>.

وقد أحسّ ابن عنقاء بأنّه قد أطال في ذكر المسائل إلا أنّ في جمعبه المزيد؛ فلجأ إلى جعل تلك المسائل تحت قوله : « فرع »<sup>(٤)</sup>، « تتمّة »<sup>(٥)</sup>، « فائدة »<sup>(٦)</sup>، « فروع »<sup>(٧)</sup>، « تنبيه »<sup>(٨)</sup>، « خاتمة »<sup>(٩)</sup>، « تكملة »<sup>(١٠)</sup>،

(١) غرر الدرر ل ٢٦-٢٦ ب، وينظر مقابل ذلك في القلادة الجوهريّة ص ٣٤٣ وما بعدها.

(٢) ينظر ما سبق في منهجه ص ١٤٥ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : باب الفاعل ل ٧١-٧٧ أ .

(٤) ل ٣٧ أ، ١٦٧ ب .

(٥) ل ٣٧ ب، ٨٩ ب، ٩٤ ب، ٩٩ أ .

(٦) ل ٣٩ أ .

(٧) ل ٤٩ ب، ٥١ ب، ١٠٩ أ، ١١٨ أ، ١٢٣ ب، ١٣١ ب، ١٦٨ ب، ١٧٢ أ .

(٨) ل ٦٣ ب، ١١٧ ب، ١٤١ أ، ١٦٤ ب .

(٩) ل ١١٥ أ، ١٢٩ أ .

(١٠) ل ١٥٧ ب .



« تذييل »<sup>(١)</sup>.

٣ - في موقفيهما من إيراد الخلاف في المسائل النحويّة :

لم يجعل الفشنيّ ذكر الخلاف وإيراده في شرحه المسائل النحويّة هدفًا يؤمّه؛ فاقصر في غالب الشرح على قول واحد في المسائل النحويّة التي أوردها، وهو وإن لم يهمل ذكر الخلاف في بعض المسائل إلاّ أنّه لم يكن ذلك سيمّة يؤسّم بها شرحه<sup>(٢)</sup>.

أمّا ابن عنقاء فقد عنيّ بذكر الخلاف وإيراده، والإشارة إليه، بل لا أبالغ إذا قلت : إنّّه قد استلّ كثيرًا من الخلافات التي أوردها أبو حيّان في « الارتشاف » وجعلها في شرحه، وقد صرّح ابن عنقاء بقلة بآبي حيّان<sup>(٣)</sup>، والارتشاف<sup>(٤)</sup>.

وقد أضفى هذا الصنيع على قارئ شرحه نوعًا من الملل والسأم لكثرة ذكره الخلاف، إلاّ أنّه قد خفف من حدة ذلك بلجؤه إلى التّرجيح بين الأقوال، أو ذكر أنّ مذهب الجمهور هو كذا، أو أن يقول : خلافًا لكذا، ونحوه، وقد يخلص إلى قول لم يطلع عليه<sup>(٥)</sup>، على أنّه لم يلتزم نسبة الأقوال .

٤ - في الاستشهاد على المسائل النحويّة :

أكثر ابن عنقاء في شرحه من الاستشهاد بآي القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة، وأبيات الشعر العربيّ، والفشنيّ في القلادة الجوهريّة

(١) ل ١٦٣ أ .

(٢) ينظر ما سبق في منهجه : ص ١٣٤ و ١٣٦ .

(٣) ينظر : غرر الدرر ل ٤٦ أ، ٤٧ أ، ٥٦ ب، ١١٥ أ، ١١٦ ب .

(٤) ينظر : غرر الدرر ل ٦٤ أ .

(٥) ينظر : غرر الدرر ل ٣٥ أ .



- مع إكثاره من الاستشهاد بأي الذكر الحكيم، واستشهاده ببضعة أحاديث، وعددٍ من أبيات الشعر - لم تبلغ شواهد في الكثرة مبلغ شواهد ابن عنقاء، ومردُّ ذلك إلى كثرة المسائل التي تناولها ابن عنقاء، وأطال النفس في معالجتها .

وقد أقمت موازنةً رقميةً بين الشرحين في « باب الجوازم » لما لمست من تقارب الكتابين فيه من ناحية إيراد الشواهد؛ فكانت على النحو التالي :

الكتاب	مادة الموازنة				
	الشواهد القرآنية	القراءات	الأحاديث والآثار	أقوال العرب	الشعر
القلادة الجوهريّة	١٣	١	١	٠	٩
غرر الدرر	٤٨	٣	٢	١	١١

##### ٥ - في الزيادة على أبواب النظم :

التزم الشارحان بأبواب النظم فلم يُخلّا بشيءٍ منها، ولكن طبيعة الشرح تقتضي تميم الكلام، وذكر الشيء يُفضي إلى ذكر قرينه، ولذا عمد الفشني إلى زيادة باب واحد، وهو عطف البيان؛ لأنّ التوابع التي ذكرها الناظم تبعاً لأصله تخلو منه، على أنّ الفشني لم يجعله باباً منفرداً، وإنما جعله تحت قوله : « تتمّة »<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل ذلك توسّع ابن عنقاء في شرحه وزاد عدداً من الأبواب

(١) ينظر : القلادة الجوهريّة ص ٦١٦ - ٦٢٠ .



منها : التنازع<sup>(١)</sup>، وأعلم وأخواتها<sup>(٢)</sup>، وعطف البيان<sup>(٣)</sup>.  
 كما تكلم عن عددٍ من الأبواب النحويّة عند تعدادها للمرفوعات<sup>(٤)</sup>،  
 والمنصوبات<sup>(٥)</sup>، وكذا في خاتمة كتابه عندما عقد خاتمةً بعنوان « خاتمة  
 الكتاب » فيما يعمل عمل فعله، وذلك عشرة أشياء : المصدر، واسم  
 الفاعل، والمثال - وهو ما حوّل للمبالغة والتكثير إلى فعول -، واسم  
 المفعول، والصفة المشبّهة، واسم الفعل، والظرف، والمجرور، واسم  
 المصدر، واسم التفضيل<sup>(٦)</sup>.

#### ٦ - في الاستطراد إلى مسائل ليست نحويّة :

صرف الفشني همّه في شرحه نحو أبيات الدُرّة البهيّة فتولاها  
 بالشرح والتّمثيل، ولم يخرج عن هذا إلى ذكر مسائل آخر لا تتعلّق  
 بشرح النّظم استطراداً منه إلّا نادراً كالأبيات التي أوردها عند حديثه  
 عن ضمير الشّأن<sup>(٧)</sup>، والتّنبية الذي عقده بعد ذلك<sup>(٨)</sup>.

أمّا ابن عنقاء فمع اهتمامه بشرح ما اشتملت عليه أبيات النّظم من  
 مسائل نحويّة استطرد إلى مسائل لا تمتّ للنحو بصلةٍ، من ذلك :  
 استقصاء الأقوال في اشتقاق لفظ "اسم" ولغاته<sup>(٩)</sup>، استقصاء الأقوال

(١) ل ٧٣ ب في ثنایا باب الفاعل .

(٢) ل ١٠٣ .

(٣) ل ١٠٩ ب .

(٤) ل ٦٩ أ - ٧٠ ب، وهي عشرون مرفوعاً .

(٥) ل ١٢٤ ب - ١٢٥ ب وهي ٢٥ منصوباً .

(٦) ل ١١٩٠ - ١١٩٥ .

(٧) القلادة الجوهريّة ص ٢٤٠ .

(٨) القلادة الجوهريّة ص ٢٤٢ .

(٩) ل ٣ أ - ب .





في اشتقاق لفظ الجلالة<sup>(١)</sup>، التفریق بين ابن عربي وابن العربي<sup>(٢)</sup>، ذكر من سُمِّي باسم النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، الاشتقاق تعريفه وأنواعه<sup>(٤)</sup>، ذكر حدود الحرم مع نظم له في ذلك<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك<sup>(٦)</sup>.

#### ٧ - في الإشارة إلى نقاط الخلاف والوفاق بين الأصل والنظم :

تميّز شرح الفشني « القلادة الجوهريّة » بالإشارة إلى بعض نقاط الخلاف والوفاق بين الأصل والنظم كما يظهر ذلك في قول الفشني في بعض نقاط الوفاق بينهما :

« وحاصل ما ذكره الناظم كأصله من علامات الاسم ... »<sup>(٧)</sup>.

وقوله : « وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع كما فعل أصله »<sup>(٨)</sup>.

وقوله في باب العطف : « وفي الاصطلاح عطف بيانٍ وعطف نسقٍ ومراد الناظم كأصله الثاني »<sup>(٩)</sup>.

وقوله في بعض نقاط الاختلاف بينهما :

« وسكت الناظم عن "ألَم" و"ألَمَّا" لأنهما "لَم" و"لَمَّا" دخلت عليهما همزة الاستفهام للتقرير ... »<sup>(١٠)</sup>.

(١) ل ٣ ب .

(٢) ل ٦ ب .

(٣) ل ٧ أ .

(٤) ل ١٠ ب - ١١ أ .

(٥) ل ٥٠ ب .

(٦) ينظر : ل ٢٩ أ و ٣٢ ب و ٤٧ ب و ٥٢ أ و ١٨٤ ب .

(٧) ص ٣٠٣ .

(٨) ص ٣٠٣ .

(٩) ص ٥٨٣ .

(١٠) ص ٤٨٨ .



وقوله : « وعدل الناظم عن قول أصله بدل البعض من الكل؛ لأن المحققين منعوا من إدخال "أل" على "كل" و "بعض" »<sup>(١)</sup>.  
بينما لم يُعْن ابن عنقاء في شرحه بالإشارة إلى هذه النقاط، وإن لم يهملها بالمرّة؛ فقد نصّ على أنّ الناظم أسقط عطف البيان « تبعاً لأصله »<sup>(٢)</sup>، وأنّه لم يُمثّل للتمييز المحوّل عن المفعول تبعاً لطائفة، وكأنّه « تبعهم كأصله »<sup>(٣)</sup>، وأنّه كان ينبغي له ذكر خبر "لا" في المرفوعات، وكأنّه « تركه كأصله »<sup>(٤)</sup>.

#### ٨ - في موقفهما من الناظم :

تباين موقف الشّارحين في شرحيهما من الناظم؛ فالفشّني لم يتعمّد أن ينتقد الناظم، وبناءً عليه لم ينبّه إلى ما ارتكبه الناظم في نظمه من ضرورات؛ لأنّ الشّعْر والنّظم محلّ ضرورة، وكذا لم يُعْن بانتقاد عبارات الناظم إلّا يسيراً كما في قوله :

« وفي عبارته<sup>(٥)</sup> تسامح في أنّ التزام النّقص في "أب" وتاليه ... نادر »<sup>(٦)</sup>.  
وقوله : « وقوله : تقرب تكملة »<sup>(٧)</sup>، وهو نقد مؤدّب فلم يقل :  
إنّها حشو .

وفي المقابل حرص ابن عنقاء على تتبّع عبارات الناظم والتّنبيه على ما فيها؛ فقد أشار إلى بعض الضّرورات التي ارتكبها الناظم في نظمه<sup>(٨)</sup>،

(١) ص ٦٤٤ .

(٢) غرر الدرر ل ١٠٣ ب .

(٣) ل ١٤٨ ب .

(٤) ل ١٥٩ ب .

(٥) يعني قول الناظم : « أب أخ حم » . (٦) ص ٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٧) ص ٤١٥ .

(٨) تنظر : ل ٨ ب والحاشية (٤) ص ٢٥١، ل ٩ ب والحاشية (٢) ص ٢٤٩، ل ١١ ب

والحاشية (٨) ص ٢٦٠ .



وكذا دقق في عبارات النظم، فحيثما وجد محلّ انتقادٍ وجّه سهام النقد إليه دون التماس عُذر<sup>(١)</sup>، وقد سبق إيراد نماذج من هذه النقّادات<sup>(٢)</sup>.  
على أنّ الشّارحين لم يُغفِلا الجوانب المتميّزة التي ظهرت في صياغة النظم؛ فقد أبدوا إعجابهما به، وأظهر كلّ منهما ما لاح له من المحسّنات البديعية التي توافرت في النظم؛ فقد أشار الفشني إلى المحسّنات التالية :

أ - براعة الاستهلال .

ب - حسن التخلّص .

ج - الجناس التام المماثل .

د - اللف والنشر المرتّب<sup>(٣)</sup>.

وكذا أشار ابن عنقاء إلى المحسّنات التالية :

أ - حسن المطلع<sup>(٤)</sup> .

ب - براعة الاستهلال<sup>(٥)</sup> .

ج - براعة الختام<sup>(٦)</sup> .

على أنّه قد فاتهما بضعة مواضع كان ينبغي أن ينبّها عليها، وسيأتي - بمشيئة الله - التنبيه عليها<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر : غرر الدرر ل ١٢ ب، ٢١ ب، ٣١ أ، ٢٨ ب، ٣٤ ب، ل ٣٩ أ، ل ٩٨ ب، ١٥٠ ب، ١٥٧ ب، ل ١٦٥ أ، ل ١٦٨ أ .

(٢) ينظر : ص ٩٤ و ٩٦ .

(٣) ينظر ما سبق : ص ١٥٥ .

(٤) ل ٥٨ .

(٥) ل ٨٨ .

(٦) ل ١٩٨ ب .

(٧) ينظر : ص ٢١١ .



## ٩ - في الاستفادة من المصادر :

يتفق الشَّارحان في استفادتهما من مصادر لم يُفصحا عنها إلا نادراً؛ فالفشني لم يُفصح إلا عن المحصول، وشرح الخلاصة للمرادي، أما الكتب الأخر التي ذكرها فلم ينقل عنها مباشرة، وإنما نقل عنها من كتب أخرى<sup>(١)</sup>.

وكذلك فعل ابن عنقاء فقد نقل في كلِّ بابٍ جميع مسائله تقريباً، ولكنه لم يصرِّح بمصادر هذه المسائل التي نقلها إلا نادراً؛ فقد صرَّح بعددٍ من النحاة نسب أقوالاً لهم، ولكن نقله في الغالب من الارتشاف، وقد أفصح قليلاً بذكر أبي حيَّان وكتابه الارتشاف؛ وكان من مصادره ابن هشام، والرَّضي، والفاكهي<sup>(٢)</sup>، وقد صرَّح بابن مالك بكثرة بالغه . ومن أمثلة ما تقدّم قوله :

« ولا تدلّ السَّين على التَّأكيد خلافاً للزَّمخشريّ دسيّة منه؛ لأنّ نفي مدخولها "لن أفعل"؛ فتوجيه ابن هشام له ذهولٌ عنها »<sup>(٣)</sup>.

وقوله : « قال الفاكهي تبعاً لابن الحاجب والرَّضي لا يُستثنى بـ "حاشا" إلا فيما فيه تنزيه كـ : "ضربتهم حاشا زيد"، ولا يحسُن "صلّوا حاشا زيد" لفوات معنى التنزيه . انتهى؛ وهو منهم محض

(١) ينظر ما سبق : ص ١٥٧ .

(٢) هو : عبد الله بن أحمد بن عليّ بن محمّد الفاكهي المكيّ الشافعيّ، جمال الدّين : عالمٌ مشاركٌ في عددٍ من العلوم، ولم يكن له نظير في زمانه في علم النّحو، من مصنفاته : مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى (ط)، الفواكه الجنيّة على متّمة الأجروميّة (ط)، شرح الحدود النّحويّة (ط)، توفي سنة ٩٧٢ هـ .

ينظر في ترجمته : النور السّافر ص ٢٧٧، شذرات الذهب ٣٦٦/٨، هديّة العارفين ٤٧٢/١، الأعلام ٦٩/٤، مقدّمة تحقيق شرح الحدود النّحويّة ص ٩- ١٤ .

(٣) غرر الدرر ل ١٩ ب . وينظر : الكشف ٣١٥/١ و ٢٠٢/٢، المغني ص ١٨٥ .



استروح إلى المعقول من غير مساندة المنقول<sup>(١)</sup>.  
وقد كان لكلا الشارحين مصادرهما الخاصة؛ فمن مصادر الفشني  
الخاصة :

- ١ - الوافية شرح الكافية .
  - ٢ - القلادة الجوهريّة .
  - ٣ - شرح الآجرومية للرّملي<sup>(٢)</sup>.
- وكان لابن عنقاء مصادرهما الخاصة - أيضاً - منها :
- ١ - شرح ديوان المتنبي لأبي الحسن محمد بن عبد الله الدُّلفي<sup>(٣)</sup>،  
تلميذ الربيعي<sup>(٤)</sup>.
  - ٢ - نقوله عن شيوخي كأبي محمد القصيعي، وأبي النصر  
الطُّبلاوي<sup>(٥)</sup>، وغيرهما<sup>(٦)</sup>.
  - ٣ - كتب العلماء المتأخرين كالسبكي<sup>(٧)</sup>، وشيخ الإسلام زكريّا  
الأنصاري، وغيرهما ممن تعرّضوا لعددٍ من المسائل النحويّة في ثنايا  
كتبهم وشروحهم في الأصول، وغيرها .

(١) غرر الدرر ل ١٥٧ أ-ب . وينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢، شرح الرّضي  
١٢٤/٢، الفواكه الجنيّة ص ٧٥ .

(٢) ينظر ما سبق : ص ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ .

(٣) ينظر : الأعلام ٢٢٨/٦ .

(٤) ل ١٨٣ أ، وينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ٢٩٧/٢، الأعلام ٣١٨/٤ .

(٥) ل ٨ أ .

(٦) ل ١٩٦ أ .

(٧) ل ١٢٥ ب، وينظر في ترجمته : بغية الرّعاة ٣٤٢/١، الأعلام ١٧٦/١ .



### ٣ - نتيجة الموازنة :

بعد هذا التطواف في هذين الشرحين للموازنة بينهما سأجمل - هنا - نتيجة هذه الموازنة في النقاط التالية :

- اتفق الشارحان في سبب تأليف شرحيهما .
- اتفقا في الإكثار من الاستشهاد بأي القرآن الكريم .
- اتفقا في الاستشهاد بالحديث النبوي جرياً على منهج ابن مالك الذي يجوز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً<sup>(١)</sup>.
- اتفقا في الاستشهاد بأقوال العرب والشعر الفصيح في عددٍ من المسائل النحويّة .
- اتفقا في عدم الإفصاح عن مصادرهما التي استقيا شرحيهما منها .
- كان شرح ابن عنقاء شرحاً موسّعاً جداً؛ فقد تعرّض لذكر معظم المسائل الخلافية، ولغالب مسائل الأبواب التي شرحها .
- زاد ابن عنقاء في شرحه أبواباً لم ترد في الدرّة البهيّة، بينما اقتصر الفشنيّ في شرحه على أبواب الدرّة ولم يزد إلاّ باباً واحداً .
- عني الفشنيّ في شرحه بالإشارة إلى بعض نقاط الوفاق والاختلاف بين النظم والأصل، بينما لم يكن ابن عنقاء معنياً بهذا إلاّ نادراً .
- كثر في شرح ابن عنقاء الاستطراد إلى مسائل غير نحويّة، بينما كان ذلك نادراً في شرح الفشنيّ .

(١) ينظر ما سبق : ص ١٧٠ .



#### ٤ - تعقيبٌ على الشَّارحين :

بذل الشَّارحان في شرحيهما جهداً واضحاً وملموساً؛ فقد عُني الفشنيُّ بالدُّرَّة البهيَّة، وشرحها شرحاً يتناسب مع الغرض من تأليفها، وهو إفادة المبتدئين والمتوسّطين في النُّحو؛ وكذلك عُني ابن عنقاء في شرحه بها إلاّ أنّه لم يُراعِ غرض تأليفها؛ فخرج شرحاً موسّعاً مُسَهَّباً .  
ومع كلّ ما تقدّم فقد فات الشَّارحين في شرحيهما مواضع ذات بالٍ أحببت أن أنبّه عليها، وهي على سبيل الاختصار والإيجاز ما يلي :

١ - فات الشَّارحين في شرحيهما أن ينبّها على المسائل والنُّقاط الّتي زادها النّاظم على أصله أو خالفه فيها؛ حيث إنّهما قد اقتصرّا على شيءٍ قليلٍ منها، وقد استوفيت هذه المسائل والنُّقاط في حواشي التحقيق .

٢ - فات الشَّارحين أن يُنبّها إلى أنّ بعض أبيات النّاظم أو أجزاءٍ منها متطابقةٌ تماماً مع أبيات أو أجزاء أبياتٍ لنظومٍ آخر، من ذلك :

١ - قول النّاظم<sup>(١)</sup> :

أَبْ أَخْ حَمَّ وَفُو وَذُو جَرَى .....

أوّله بعينه قول ابن مالك<sup>(٢)</sup> :

أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ .....

٢ - قول النّاظم<sup>(٣)</sup> :

وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الْاسْمِ الْكَرَّةَ      فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثَّرَةً

(١) ص ٣٤٣ .

(٢) الألفيّة ص ٥ .

(٣) ص ٤١٨ .



والثاني منهما بعينه قول ابن الوردى<sup>(١)</sup> في التحفة الوردية<sup>(٢)</sup> :  
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ وَأَمَّا النَّكِرَةُ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثَّرَةٌ

٣ - تمثيل الناظم في باب التمييز بقوله<sup>(٣)</sup> :  
... وَلَكِنْ أَنْتَ أَغْلَا مَتَزَلَاً

هو بعينه مثال ابن مالك في الألفية<sup>(٤)</sup> .

٤ - وقوله في الجوازم<sup>(٥)</sup> :

أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّن ...

هو بعينه سرد ابن مالك في الألفية<sup>(٦)</sup> .

٣ - لم يستدركا على الناظم استعمال "سائر" بمعنى "جميع" في  
قوله<sup>(٧)</sup> :

وسائر الاسماء حيث لا شبه ...

وهو استعمال لَحَنَهُ بعض اللغويين، وأجازه الأكثرون<sup>(٨)</sup>، وقد  
استدركه برهان الدين في شرحه<sup>(٩)</sup> .

(١) ينظر في ترجمته : أعيان العصر ٧٧٦/٣، الدرر الكامنة ١٩٥/٣، الأعلام ٦٧/٥،

مقدمة تحقيق شرح التحفة الوردية ص ١١ - ٥٤ .

(٢) شرح التحفة الوردية ص ١٢١ .

(٣) ص ٧٢٠ .

(٤) ص ٣٣ .

(٥) ص ٤٨٧ .

(٦) ص ٦٢ .

(٧) ص ٣٣١ .

(٨) ينظر ما سبق : ص ٩٦ .

(٩) ل ٢٢٢ ب .





٤ - فاتهما أن ينبّها إلى حرص الناظم على ختام ما يذكره من أبوابٍ بخواتم حسنة، وهو ما يُسمّى في علم البديع بحسن الختام .  
ومن هذه المواضع قوله :

وإن تُؤكِّدَ كَلِمَةً أَعَدَّتْهَا      بَلْفَظِهَا كَقَوْلِكَ : انتهى انتهى  
وقوله :

وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا .....

وغيرهما .

٥ - فاتهما أن ينبّها إلى أن قول الناظم :  
أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرَمَدًا أَوْ الْأَبَدُ .....

فيه وقوعٌ في النهي الوارد عن صيام الدهر أو الأبد .

وعموماً فالشرحان قيّمان ويحتويان مادةً علميّةً قيّمةً، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر نظراً لاختلاف منهجهما، والذي يمكن قوله :  
هو أن شرح الفشني جيّد للمتوسّطين، وشرح ابن عنقاء جيّد لمن فوقهم .



القسم الثاني :  
قسم التحقيق

ويشتمل على :

أولاً : مقدمة التحقيق .

ثانياً : النصّ المحقّق .

ثالثاً : الفهارس الفنيّة .

أَوَّلًا :

مقدمة التحقيق.

وتشتمل على :

( أ )

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

( ب )

منهج التحقيق .

( ج )

عرض نماذج من النسخ المخطوطة .



( أ )

## وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

قمت بتحقيق هذا الكتاب على نسختين لم أعثر إلا عليهما بعد البحث والتنقيب وسؤال المختصين؛ وفيما يلي وصف لهاتين النسختين :

١ - النسخة الأولى : نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله بالمدينة المنورة الملحقه بمكتبة الملك عبد العزيز « نسخة الأصل » .  
وهي نسخة تامة عدا سقط يسير أصاب لوحة العنوان، كُتبت بخط واضح جميل، وهي ضمن مجموع يحمل الرقم : ٨٠/٤٥٧، ويضم هذا المجموع بين دفتيه النظم « الدرّة البهيّة » ثم الشرح « القلادة الجوهريّة »، ويبدأ كتاب القلادة الجوهريّة في هذا المجموع من الورقة الرابعة عشرة التي تحمل العنوان إلى ما قبل آخر المجموع حيث ينتهي باللوحه ٨٦؛ وأما آخر ورقة منه فقد كُتب في وجهها الأوّل فوائد لا تمت للشرح بصله، وكُتب في وجهها الثاني أرقام وحروف موضوعة في جدول، وقد كُتبت هذه الورقة بوجهيها بخط ومداد مغايرين لخط الشرح ممّا يدلّ على أنّها من كتابات بعض القراء .

وهذه النسخة من الشرح عليها حواشٍ في ربعها الأوّل، وهي يسيرة جدًّا، وهي من صنع بعض القراء للشرح .

ونخط هذه النسخة يختلف في آخرها عن أوّلها ابتداءً من اللوحه ٦٨ .  
وقد كان من منهج ناسخ هذه النسخة أن يستدرك السقط - وهو قليل - بالهامش، ثمّ يكتب تحته « صحّ »، وقد يكتبها مرّتين .

وكان من منهجه أن يضع فوق عددٍ من كلمات المخطوطة خطًّا، وكان يسير على منهج التعقيبة؛ أي : وضع أوّل كلمة في الصفحه



التالية في ذيل الصّفحة السّابقة .

وقد كتب النّظم فيها بالحمرة، وكذلك عنوانات الكتاب، وبدءاً من اللّوحة ٤٦ أصبح النّاسخ يكتب ( ص ) قبل النّظم، و( ش ) قبل الشّرح .

وناسخ هذه النّسخة غير مذكور، وقد تعرّضت لبعض التّدخل في بعض ألفاظها في مواضع يسيرة، نبّهت عليها في حواشي التحقيق . وهذه النّسخة مقابلة على نسخة المؤلّف كما في اللّوحة ٥٨/ب، والذي يظهر لي أنّها منقولة عن نسخة المؤلّف أو عن نسخة منقولة عن نسخة المؤلّف، يدلّ على ذلك ما ورد في عنوانها من الدّعاء للمؤلّف بما يدلّ على حياته، وكذا قول ناسخها في آخره : « قال مؤلّفه : كان الفراغ ... » .

وقد اعتمدت هذه النّسخة، وجعلتها الأصل لما سبق، ورمزت إليها في حواشي التحقيق بـ « الأصل » .

وعدد الأسطر في هذه النّسخة ١٩ سطراً في الغالب، وعدد كلمات السّطر في اللّوحة في المتوسّط ٢٧ كلمة .

ولا يعيب هذه النّسخة سوى أنّ جزءاً من ورقة العنوان وجزءاً من المقدّمة قد تعرّض لتمزّق، وقد أمكن استدراكه من النّسخة الثّانية . وعنوان الكتاب في هذه النّسخة هو :

« كتاب القلادة الجواهر[ية] في شرح الدّرّة البهيّة نظم الآجروميّة للشيخ الإمام العالم العلامة فقير رحمة ربّه المغني أحمد بن الشيخ حجازيّ الفشنيّ أطال الله بقاءه، ونفع المسلمين ببركاته آمين » .



النُّسخة الثانية : نسخة المكتبة الأزهرية « النسخة "ز" » :  
أشار إلى هذه النسخة مقتصرًا عليها الأستاذ الزركلي؛ وهي نسخة  
تحتفظ بها المكتبة الأزهرية تحت رقم : ٤٢٦٢٢ عام / ٣٢٩٥  
خاص<sup>(١)</sup> .

وهي نسخة تامةٌ إلا شيئاً يسيراً جداً من خاتمة المؤلف، ويبلغ عدد  
أوراقها ١٦٥ ورقة، وعدد أسطرها ١١ سطرًا في الغالب، ومتوسط  
عدد كلمات السطر ١٩ كلمة .

وكتب النظم فيها بالحمرة، وكتب العناوانات بخط كبير، وسار  
ناسخها على منهج التعقيب .

ويكثر في هذه النسخة السقط اليسير، وقد كانت في بعض المواضع  
أتم من النسخة الأولى .

ويظهر أن هذه النسخة متأخرة عن النسخة الأولى؛ إذ يغلب على  
هذه النسخة الترحم على الناظم، بينما تخلو منه النسخة الأولى .

وقد انفردت هذه النسخة بزيادات أثبتتها في مواضع مشيرًا إلى ذلك،  
وتميّزت هذه النسخة بالضبط الكامل لأبيات النظم .

وعنوان الكتاب في هذه النسخة هو :

« هذه القلائد الجوهريّة شرح نظم متن الآجرومية المسمّى بالدرّة  
البهية لشيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، فريد العصر  
والزمان، ووحيد الدهر والأوان، الفقير إلى رحمة ربه المغني أستاذنا  
سيدي أحمد بن الشيخ حجازي الفشني الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>  
وأرضاه وجعل الجنة منقلبه ومثواه بجاه محمد<sup>(٣)</sup> [ ﷺ ] خير رسله

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٢٩٦/٤ .

(٢) ينظر : ما سبق في الحاشية (٣) ص ١١٢ .

(٣) هذا التوسل غير جائز شرعًا . تنظر : الحاشية (٧) ص ٨٠٩ .

وأنبيائه، آمين .

وصلّى الله على سيّدنا<sup>(١)</sup> محمّد وآله وصحبه وسلّم آمين، آمين .  
ويلحظ على هذا العنوان مغايرته للعنوان الذي ذكره الشّارح في  
خطبة كتابه حيث يقول : « وسمّيته : القلادة الجوهريّة في شرح الدّرة  
البهيّة نظم الأجروميّة » .

وعلى لوحة العنوان ختم المكتبة الأزهرية : « الكتبخانة الأزهرية  
١٣١٥هـ »، وكذا في آخرها .

وناسخ هذه النّسخة غير مذكور، وقد تعرّض آخرها بعد نهاية  
الشرح والدّعاء إلى طمسٍ متعمّدٍ .  
وقد رمزت لهذه النّسخة بالحرف « ز » .

---

(١) ينظر التعليق على هذه اللفظة في الحاشية (١) ص ٢٣١ .



### أوصافٌ مشتركةٌ :

يشارك ناسخا النُّسختين في تسهيل الهمزة أو عدم رسمها، وعدم  
نقط الياء في الأعمّ الأغلب، وقد ينقطانها في موضعٍ ليس للياء، وعدم  
الضُّبط لكلمات الشّرح، ودجمهما الأبيات الشعريّة المستشهد بها أو  
أنصافها في الشّرح دونما تمييزٍ، ووقوعهما في عددٍ من التّحريفات  
والتّصحيفات، ووقوع غير قليلٍ من السّقط الذي لم يتنبّها إليه .







## ( ب ) منهجي في التحقيق

لَمَّا كان المراد من تحقيق النصوص إخراجها صحيحة سليمة موثقة توثيقاً علمياً معلقاً عليها بما يوضح مضمونها - على الأصح لدى المهتمين بتحقيق النصوص -؛ لأنَّ « النصَّ الصحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح »<sup>(١)</sup>.

ولَمَّا أصبح من المقررَّ « أنه لا مرأى في أنَّ إخراج النصِّ مجرداً من التعليقات والشُّروح لم يعد أمراً مقبولاً بعدما ظهر خطؤه، وأقرت نخبة المحققين اليوم أنَّ توضيح النصِّ وضبطه من المقاصد الأساسية للتحقيق »<sup>(١)</sup>، كان منهجي في تحقيق الكتاب قائماً على الأسس التالية :

- ١ - مراجعة نسخة الأصل على النسخة الثانية نسخة "ز" .
- ٢ - إخراج نسخة تكون الأقرب إلى ما كتبه المؤلف من خلال المقابلات بين نسخته .
- ٣ - التقيّد بالنصِّ المخطوط، والإشارة إلى صفحات الأصل المخطوط في الجانب الأيمن للصفحة .
- ٤ - كتابة النصِّ وفق القواعد الإملائية الحديثة مع استخدام علامات الترقيم المناسبة .
- ٥ - الضبط الكامل للآيات القرآنية وفق رسم المصحف، وكذا ضبط الأحاديث النبوية الشريفة، وضبط أبيات الشعر، وما يحتاج إلى ضبط في المتن .

(١) في منهج تحقيق المخطوطات ص ٢٣ .



٦ - توثيق الأقوال من مؤلفات أصحابها، أو من المصادر والمراجع المعتمدة حسب الإمكان .

٧ - بيان مواضع الآيات من سور القرآن الكريم .

٨ - عزو القراءات القرآنية وتوثيقها من كتب القراءات .

٩ - تخريج الأحاديث والآثار من كتب السنن المعروفة .

١٠ - تخريج الأبيات الشعرية من الدواوين، وغيرها .

١١ - التعريف بالأعلام الواردة في المتن تعريفاً موجزاً .

١٢ - توضيح معاني الألفاظ الغريبة .

١٣ - التعليق بإيجاز فيما يحتاج إلى تعليق .

١٤ - وضع فهرس فني للكتاب المحقق .



## جـ ) عرض نماذج من النسخ المخطوطة

ختاماً : أدع القارئ ليطالع صوراً للنُسختين المعتمدتين في  
التحقيق، ثم النصّ المحقّق؛ راجياً من الله السّداد والعون .

الفلان في البرية

وذكر في شرح الدافع للعبادة ونظم المجلد مستند  
للشيخ آقا محمد باقر العاملي للعلامة

أجله من الشيخ جازي  
الشيخ آقا محمد باقر العاملي

في حياة ونفعكم



٢٢٢



قسم الدراسات / المصنوعات

يظهر في هذه اللوحة (ل ١٤) عنوان المخطوط في نسخة  
الأصل، وبها آثار التمزق .

اللَّهُ الْمُخْتَارُ الرَّحِيمُ وَمِنَ اللَّهِ عَلَى شَيْءٍ نَاجِيًا  
 الَّذِي خُصَّ بِهِ الْبَرُّ الْبَشَرِي بِمُحَلَّةِ الْإِنْسَانِ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي وَرَقِ الْبَيِّنَاتِ وَرَقَهُ  
 لَشَهْرَةِ أَنْ يَكُونَ إِلَهُ الْمَوَاضِي وَحَقٌّ كَمَا يَكُونُ كَلِمَةُ اللَّهِ نَصِيبٌ وَلَا يَكُونُ  
 مَعَهُ وَرَقٌ مِمَّنْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ وَفِيهِمْ الْأَرْضُ وَيُعَلِّمُهَا مِنَ الْإِبْرَاءِ  
 كَلِمَتُهُ أَنْ يَنْقَطِعَ إِلَيْهِ وَيَكُونَ كُلُّ شَيْءٍ كُلِّ أَمْرٍ عَلَيْهِ وَأَشْهَدُ  
 عِنْدَنَا وَنَحْنُ نَحْمَدُ أَعْبَادَهُ وَنُزَوِّلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَرَبِ وَالْحَبَشِ  
 وَالْمَعْرُوفِ وَالْمُسْتَوْفِ رَحْمَةً بِكُلِّ شَيْءٍ مُلْكٍ عَلَى اللَّهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ  
 وَأَوْصِيَهُ بِالْمُخَارِقَةِ وَالْبَائِثِينَ لَهُمُ الْأَرْضَ وَرَقَهُ

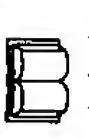
شَيْءٌ مِنَ الْبَرِّ وَاحِدٌ مِنَ الشَّيْءِ نَاجِيًا مِنَ الشَّيْءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى  
 الدَّارِ عِيُونَهُ مَا كَانَتْ الدَّرَجَةُ الْعَمِيَّةُ نَظْمًا لَمْ يَكُنْ  
 عَمَلُهُ الْمُقْتَنَةُ بِالْبَاعِ الْفَاعِلِ الْخَوِيِّ وَالْحَاسِبِ الْعَمَلِ  
 كَيْفَ الْعَمَلِ الْمُسَارَى الشَّائِخِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ  
 وَنَحْنُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَهُ بَيْنِ الشَّيْءِ وَشَيْءٍ  
 وَخَرِيقُهُ عَمَلُهُ شَيْءٌ عَلَى عَرَسٍ مِنْ نَفْسٍ  
 وَتَطَالِبُهُ عَمَلُهُ شَيْءٌ عَلَى عَرَسٍ مِنْ نَفْسٍ  
 وَتَطَالِبُهُ عَمَلُهُ شَيْءٌ عَلَى عَرَسٍ مِنْ نَفْسٍ

سِرَّاهُ وَيُطَاعُ

عَلَى بَابِهِ التَّوْفِيقَ وَالْحُدُودَ وَتَحْتَهُ الْعُلَا حُجَّةٌ بِالْجُوهَرِ فِي شَرْحِ  
 الْمَدْرَةِ الْعَمِيَّةِ نَظْمًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَعَالَى اللَّهُ الْمُنْكَالُ وَاللَّهُ الْمُرْتَجِعُ وَاللَّهُ  
 قَالِبُ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتُهُ مَنَسِيَّةٌ بِالشَّرَفِ الْكَلْبَةِ الْمُنَجَّاهِ  
 عَالِمًا بِأَحْسَنِ مِنْ خَيْرِ الْبَرِّ عَمَلٍ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْأَدَلَّةِ بِالْكَلِمَةِ  
 تَبَيَّنَ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْبَائِثُ فِيهَا أَسْلِبُهُ مُعَلِّقُهُ نَحْوَهُ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْبَيِّنَاتِ  
 فَاعْلَمْنَا أَنَّ فِي خَلْقِهِ نَظْمًا جَعَلَهَا سُبُحًا لِلدُّوَالِمِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيِّنَاتِ  
 الْمَلُوكِ وَاللَّهُ تَعَالَى لِلذَّاتِ الْوَلِيْبِ الْوَجُودِ الْجَامِعِ لِمَنْجِيَاتِ الْكَلَامِ وَالْمَرْهُومِ  
 الْمُدْرُوسِ وَالْمَرْوَالِ وَهُوَ عَزِيزٌ وَمُرْتَجِلٌ وَمِنْهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَرِيدُ الْمُسْلِمِ  
 يَأْجُلُ وَدَقُّ أَوَّلِ الْمُنْعَمِ بِذَلِكَ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْبَيِّنَاتِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ  
 الَّذِي هُوَ الْبَائِثُ قَدْ وَفَّقَهُ لِلْمُنَافِقِينَ وَاللَّيْقَ

شَيْءٌ عَنِ قُلُوبِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى  
 فَاعْلَمْنَا أَنَّ شَيْءٌ مِنَ الشَّيْءِ نَاجِيًا مِنَ الشَّيْءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى  
 الْمَرْهَمُ لِلْمُنَافِقِينَ الْإِنْسَانُ بِاللَّيْسَانِ عَلَى الْبَيْتِ الْمُنْتَخَبِ فِي حُجَّةِ الْمُنْتَخَبِ  
 وَمِنْ بَيْنِ عَمَلِ الْمُعْتَمِدِ الْمُنْعَمِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُنَافِقِينَ تَلَايَةً بِدِيَارِ الشَّيْءِ  
 أَوْ بِكَارِ كَانَتْ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّيْءِ وَأَفَارِكُ الْمُنَافِقِينَ تَلَايَةً بِدِيَارِ الشَّيْءِ  
 تَمَّ الْقَعْدَةُ الشَّيْءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ يَكُونَ الْمَرْهَمُ لِمَنْجِيَاتِ الْأَرْضِ وَاحِدٌ أَحْسَنُ  
 خُصَّصَ بِالْبَيْتِ الَّذِي قَدْ وَفَّقَهُ بِالْمُطْلَقِ لِلْمُنَافِقِينَ وَمِنْ الْمُنَافِقِينَ  
 بِالْمُطْلَقِ وَالْبَيْتِ وَهُوَ شَيْءٌ مِنَ الْمَوَاضِي وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ  
 فِي مَقْلَقِ الْجَمْعِ وَاحِدُهُ كَيْفَ شَيْءٍ وَدَسِيلُ

شَيْءٌ مِنَ الشَّيْءِ نَاجِيًا مِنَ الشَّيْءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى  
 شَيْءٌ مِنَ الشَّيْءِ نَاجِيًا مِنَ الشَّيْءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى  
 شَيْءٌ مِنَ الشَّيْءِ نَاجِيًا مِنَ الشَّيْءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى



ان يقول زيد مغرور والمغرور كرمك وبعثوك مكرم والمالك مستخبر والعلمام تاكل  
ثم تقول كذلك بقوله كاحذر والاعمال الطمع ويجوز ان يقدم على الفعل نحو زيد الكرم  
ويجوز ان ينفذ الفعل في نحو قوله زيد ما لن قال من انصر والتسبب في كون منسوب  
ان الفعل على ما يكون الموصد او الجمع فتبطل والمنعول يكون واحدا كالكرم والتسبب  
يجعلو التثنية للفعل والضعف الكثير قسمه اللغاة وحقق الفاعل الموصد بال  
مازنا كالكلية الواحدة وحقق المنعول ان باي مصدر فاعله نون ورث سليمان واد  
وقد يجب ذلك حيث يودي تقديره على الفاعل الى اللبس نحو مغروري بلية كاشفا  
الاولان على ان الفعل علية في مصدرها والمنعولين في المصدر فمصدره مبنية نحو  
ارسنت التعمري الكبرى ما كل الكثرى موزي او فنية نحو قوله يعزير بية بية وتر  
يشي على الفاعل موزي جاز فقدم المنعول وانجزه ما شئت باللبس في ذلك او مصدره با  
وكذا بالماخوذ المخرجه زيد مغرور او مصدره زيد المخرور او يكون هو الفاعل على منبر  
ولما صير في احد ما كثر به وقد خالفنا انك على من المنعول جازا كقولك تفكر  
ولقد خالف في دعوى السند ووجوب ان يسهل بالان على غير المنعول كقولك تفكر  
واذا ابتلي ابراهيم ربه لم يلائم مودة التمهيد على من انجزه لفظا ورتبة وهو ما يجوز  
او يكون المنعول مفعولا والفاعل ظاهر كقوله كرمي زيد لتلايل م فعل الضمير  
مع التكرار من استعماله وهو ما يجوز او يحيد انك على بايا او بالماخوذ له تفكر انما يجي  
الله من عباده الصالح وذلك ما ضرب زيد المخرور والمنعول به فتعان ظاهره ومضمرة

سنة وسنوت سنين بالسننة والاسماء في مرفوعها بالاسماء ونوابعها شريع في مفعولها بالاسماء  
فتاالسننة من ثمانية من سائر الاسماء اظنية منوية وهذه عشر قلت  
• وكلها ناتي على ستر نيس • اولها في الذكر مفعول به  
• وذلك اسم منسوب • ثانيا في كذا خذروا اهل الطمع  
• في ظاهره مفعول فخر • وقد روي التثنية المذمومة  
• ومفعوله صيران لينة شمل • كذا في رجاء وسفقت  
• سألها في اوابا • ثانيا في حيث اكرم بالري حثانا  
• نفس به نية كل مفعول • بالذنية قبول كل مستقبل  
• وكل قسم سادس عشر • سادس من اواعنه في ثمة عشر  
• في سائر الاسماء في هذا الباب حبيب المنعوبات من الاسماء كيموني الكلام  
على كل واحد منها في باب الما تقدم وهو جركاني ولما افتاد اسم ان ولما افتاد  
والثاني للنعوب كما قال ثالثة من سائر الاسماء طلت منوية وهذه عشر قلت  
وكما تاتي على ترتيبه اي الماسل اولها في الذكر منقول به اللسان به تعود الى ان  
المفعول في المنعول وهو كل اسم وقع عليه فعل الفاعل والكرم مرفوع المنعول  
بشيء ما يستل الا بعد ثلثي ذلك الى حرف النظم المنعول به يقول وهو كما اسم  
اي جرح او مؤذ جاسم وباللفظ او تقديره بالاعمال وقع عليه فعل مفعول ماض من فاعله  
خرج به بنية المنعوبات وعلا منه ان يجز عنه باسم مفعول ناطع عن لفظه  
مخرجه زيد اوركت الغري والكرم مخرور واسم مخرجه المالك ذككت القحاطم

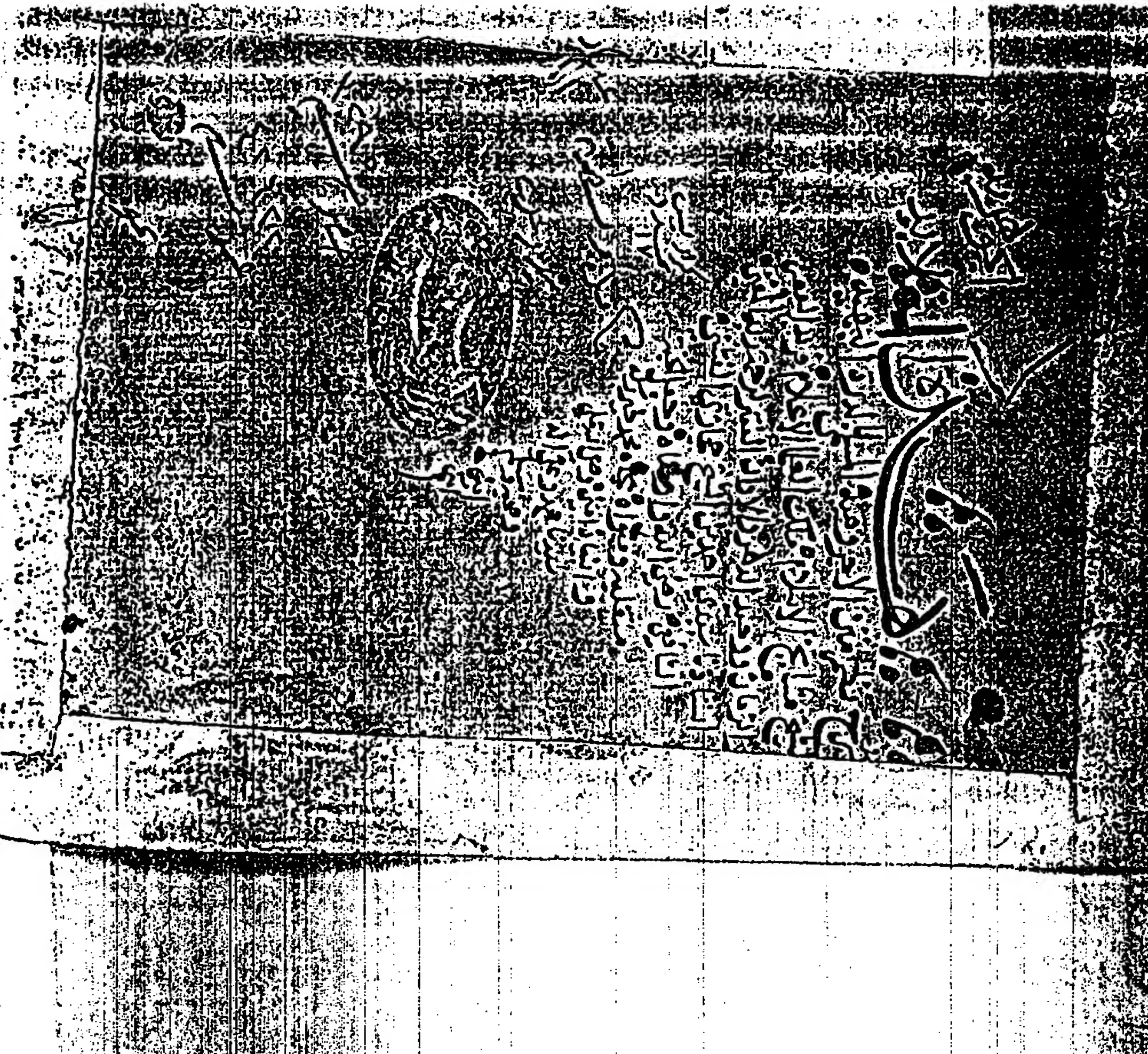




وحيثما يتجلى النظم بالحركة انفتحها بيد رجا نبول ما بينهما وتقدم مساهمة ذلك النظم  
والتسام وتعرفنا العجب والمأل ذلك الحجاب وقد انتهى بالتعرض من هذا الشرح  
إلى هذا المسبؤل من ان الله تعالى لا يخلو ولا يتولد فله الحمد والمسته وفساله ان يحل لنا  
إلى الجنة وان يحل لنا بخير في عاقبة بلائنا وقد فتح الله تعالى في هذا الشرح ما ندعو  
الحاجة إليه من علم الغيب وما لم يذعر منه لكل طالب فاسأل الله تعالى عنه وحده والس  
ابن يعطى على عبده مولف هذا القدر الكبير يتولى ما رغبه وحبه إليه وسيره بغيره  
الجميع عليه وسيله لما لوجهه الكريم وتفتح به من يلقه بخلقته وحجبه في جواره وحضه  
وتعزى كان الحبيب فيه ولما اعان عليه ابنه ولجده في أوامره وأمره ويطمان وسلا  
على تشييدنا بعد والده وحبه وحسبنا الله ونعم الوكيل وكلواك •

- ووافق لما بانه العلي العظيم قاله مؤلفه وكان •
- الفراع من نال فيه يوم التاسع عشر •
- شروعه المظهر منه اثني •
- وشمسي وشعاني •
- من الحجرة النورية •
- احسن الله •
- درة ما •
- اس •
- س •

النسب هو ما يتقدم باللام فالذي يتقدم في قوله كسر اللين والنها وروى  
اربعه اشهر وثمان شعير الاربارين والمشتي شعير كمالا اي بل كرو في اللين وروى  
في اربعة اشهر وثمان شعير في الاربارين والمشتي شعير في كمالا والذي يتقدم  
باللام الدلالة على بيان الجنب في انا زجاج او نوبه خزاو باب ساج اي انا من زجاج  
وتوب من خزاو باب من ساج ولحقه نوع من المكرور والساج نوع من الخلف من  
• وقد سمنه اجبكم في شاع • مبطون في الامريج التوايح •  
التوايح جميع شاع وتعرفنا الشاع كل تال امر بباراب سلقه من كل وجه وقد سمنه  
احكامها مبطون في ابوابها ثم لسنه النظم في البدء بعد عام سزاوه فذلك  
• في باب الحظ بان تنبع • سبل الشاد وتعد في شريع  
• وفي جادى شادى النسيب • فبداية شاع سينا  
• فتم نهم هذه المصداقه • في برج الف كاذبا من احكمه  
• وسجده سد البر و امر • على جويل الفطن والى نظام  
• نهم النغير الشرف المحرقة • ذى الحيز والقصم والتفريق  
• وانضاح الملة والتسليم • على الشى المصطفى الكرم  
• كده وحسبه والى الب • اهل الشرف والعلو والخلال  
• من تم نهم هذه المصداقه في جادى سمنه وشعيرين ولشما به وعدة اية •





الملائكة غير نيكانت الذرة البنية ٥ نظم الاجر وسبه  
 الشيخ الامام العالم العلامة الفقيه ابا داود المياضي الحلي  
 احاسب المرضي بيدها وشيئا عرف الذي يحيي الموتى  
 الانصار اياها في امام الميرزة المودنية في الفخر  
 وطرايه اليه بغير العقبات وعثر الركاكه روضه  
 نفع نثرها وخراند علم كنهه عاين ربي في فرائس  
 الحق فكم قدرها ٥  
 فليكن لفظ ليس بمرتب طالبا ٥ عت برفه على حلما اكبر في سبه  
 نرضى ما قد غاب في ركب بصبه صحت كيب للطلايه جبره  
 بيانيه لا يستطيع لنزله واول اعرف لمعرفه حركه  
 اخواني الاعز فعاين واحادي المتردين الى ان اجعل

الحمد لله الرحمن الرحيم وفيه المنه  
 الحمد لله الذي جعل النور البشري لفتح الشاكه ورو  
 الانسان وبراعة كنهان ٥ واشهد ان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الهه نصيب ولا يل فرعبه وجعلها طاهره  
 وفتح قبة السما وحقق ابر الاخر في جعلها من الابان  
 الباهره وخبر كبري الشيع ابيه ونزول جبهه واشهد ان  
 سيدنا رسولنا محمدا ورسله سيد المرين والبعثه  
 المنور بافضل النور والميراث ربه لجميع الامم صلى الله  
 عليه وعلى اله الاطهار وصعبه الاخيار والنايين لم الرار  
 ونجس كل فيقول المغير الى رحمة ربه المنه  
 اهدني الشيخ عاين النبي عتر الله فليله ونوره وسري

الملائكة







وقد فتح الله نعمه اليه في هذا السراج عائد الى ما جاءه  
ابن من كل امرئ اليه وقال لا بد لي من نعمه وكل ما ليس  
فقال الله تعالى لي كما عهدت الله ان يبعثني علي  
عبد ورسول من هذا الفخذ النبي لتقبول ما رحمته  
اليه ورسوله بفضل المهيم عليه وتقبله من اهلها  
لوجهه الاتمم ورفع به من علقه بكلمه وجعله  
في جواره وحفظه وغفر لي كل ما ايسر فيه  
ولما اعان عليه يا رب السما اليه والحمد لله  
واخا وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه  
تسليما كثيرا اذ ايا ابي اليا يوم الدين في يوم الدين

١٢٥ ر ٥  
١١



ثانياً :

النَّصَّ المحقق

لكتاب

الْقِلَادَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ

في شرح الدُّرَّةِ الْبَهِيَّةِ نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ

للشيخ : أحمد بن الشيخ حجازي الفشني

المتوفى بعد سنة ٩٩٢هـ



بسم الله الرحمن الرحيم  
 وصلى الله على سيدنا<sup>(١)</sup> محمد وآله وسلّم<sup>(٢)</sup>.  
 الحمد لله الذي خصّ النوع البشريّ بفصاحة اللسان، وقوّة  
 البيان<sup>(٣)</sup>، وبراعة<sup>(٤)</sup> الجنان<sup>(٥)</sup>.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، نصّب دلائل توحيده،  
 وجعلها ظاهرة، ورفع قبة السّماء، وخفض أديم الأرض، وجعلهما من  
 الآيات الباهرة، وجبر كسر من انقطع إليه، وتوكل في كلّ أموره عليه<sup>(٦)</sup>.  
 وأشهد أن سيدنا ومولانا محمّداً عبده ورسوله، سيّد العرب والعجم،  
 المنعوت بأفضل النعوت، والمبعوث رحمة لجميع الأمم، صلى الله<sup>(٧-٧)</sup> وسلّم<sup>(٧)</sup>  
 عليه، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، والتابعين لهم الأبرار.  
 وبعّد :

فيقول الفقير إلى رحمة ربّه المغني أحمد بن الشيخ حجازي  
 الفشنيّ - غفر الله تعالى له ذنوبه، وستر في الدارين عُيوبه - :  
 لما كانت "الدُّرّة البهيّة" نظم الأجروميّة" للشيخ الإمام، العالم،

(١) لا شك أن النبي ﷺ سيّد ولد آدم، إلا أن زيادة لفظ "سيدنا" في الصلوة على النبي ﷺ محلّ خلاف خارج الصلوة؛ وأمّا فيها فلا تجوز، والأحاديث والآثار خالية منها، والاتباع أولى. ينظر : معجم المناهي اللفظية ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) في "ز" بعد البسملة : «وبه ثقتي».

(٣) البيان : الإفصاح مع ذكاء. القاموس المحيط ١١٥٥/٢ (بين)، وينظر : اللسان ٥٦٢/١ (بين).

(٤) البراعة : مصدر لـ : "برع"، بمعنى : تمّ في كلّ فضيلة وجمال... ينظر : اللسان ٣٨٠/١ (برع).

(٥) الجنان - بفتح الجيم - : القلب. اللسان ٣٨٦/٢ (جنن).

(٦) ز : «وتوكل عليه».

(٧-٧) ساقط من "ز".

العلامة، الفقيه، البارع، الفاضل، النحويّ، الحاسب، الفرّضيّ، سيّدنا  
وشيخنا، شرف الدّين، يحيى العَمْرِيّطِيّ، الأنصاريّ، الشّافعيّ، إمام  
المدرسة المؤيّدِيّة<sup>(١)</sup>، ذي المفاخر<sup>(٢)</sup> السّنيّة<sup>(٣)</sup> - نظر الله إليه بعين العناية،  
وعزّ الرّعاية - روضة قد تَضَوّع<sup>(٤)</sup> نشرها<sup>(٥)</sup>، وخزانة عِلْمٍ مُشْتَمَلَةٌ  
على عرائس من نفائس النّحو عظيم قدرها<sup>(٦)</sup>.

قَلِيلَةٌ لَفْظٍ لَيْسَ تُتْعِبُ طَالِبًا      غَزِيرَةٌ<sup>(٧)</sup> عِلْمٍ حَلَّهَا الْحَبْرُ<sup>(٨)</sup> فِي سَعَةٍ  
تُعَوِّضُ مَا قَدْ فَاتَ فِي زَمَنِ مَضَى      وَتَجْلِبُ لِلطُّلَّابِ خَيْرًا وَمَنْفَعَةً<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر : قسم الدّراسة ص ٧٣ .

(٢) "ز" : "الفخار" . والفخار : التّمدُّح بالخصال . (اللّسان ١٩٨/١٠ "فخر") . أمّا  
المفاخر فهي جمع مفخرة؛ والمفخرة : المآثرة . (اللّسان ١٩٩/١٠)، والوصف بكلمة  
"السّنيّة" يُعَيِّن ما في الأصل .

(٣) أي : الرّقيّة؛ ففي اللّسان (٤٠٥/٦ "سنا") : «سنا إلى معالي الأمور سناء : ارتفع» .

(٤) أي : نفح . اللّسان ١٠١/٨ (ضوع)، وفي شرح المعلّقات العشر (ص ٣٢) تَضَوّع :  
فاح متفرّقاً .

(٥) النّشر : الرّيح الطّيّبة . اللّسان ١٤٠/١٤ (نشر) .

(٦) بعده في الأصل : "شعر" .

(٧) ز : "غزيرة" .

(٨) حلّها أي : جعلها . (اللّسان ١٩٥/٣ "حلل") . والحبر : هو العالم . ينظر ما سيأتي  
في الحاشية (٥) ص ٢٥٨ .

(٩) البيتان من الطّويل، والذي يظهر لي في نسبتهما أنّهما للآثاريّ؛ فقد أوردهما في  
القلادة الجوهريّة (ل٣ب) باختلاف يسير، وبزيادة ثلاثة أبيات، ونصّ البيتين عنده :

صَغِيرَةٌ حَجْمٍ لَيْسَ تُتْعِبُ طَالِبًا .....

وَتُعْطِفُ لِلرَّاجِي بِمَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ .....

والآثاري شاعر؛ وقد ساق هذه الأبيات في مدح منظومته "الحلاوة السّكريّة"؛ فلعلّ  
الاختلاف هنا ناتج من اختلاف نسخ القلادة .

سألني من لا أستطيع لقوله ردّاً، ولا أعرف لمعروفه حدّاً<sup>(١)</sup>، من  
إخواني الأعزّة عليّ، وأصحابي المُتردّدين إليّ، أن أجعل عليها شرحاً  
يُجاري حُسْنَهَا، ويُظهر لتعلّمها طرائق تسهّل<sup>(٢)</sup> عليهم حَزَنَهَا<sup>(٣)</sup>؛  
فأجبتُه لذلك مُستَمِداً من الله العِناية / طالباً منه التوفيق والهداية،  
[١/١٥] وسمّيته : "القلادة الجوهريّة في شرح الدُرّة البهيّة نظم الأجروميّة"،  
وعلى الله الاتّكال، وإليه المرجع والمآل .



---

(١) ز : "حراً" تحريفٌ .

(٢) ز : "يسهل"، والصّواب ما أثبتُّ؛ لأنّ الفاعل ضميرٌ يعود على مؤنثٍ - وهو  
طرائق -، لذا وجب تأنيث الفعل له .

(٣) حزنها : المراد به صعبها؛ فالحزن ضدّ السّهل . ينظر : اللّسان ١٥٨/٣ (حزن) .

قال الناظم - أعلى الله تعالى درجته - مُتَأَسِّيًا بأشرف الكتب السماويّة<sup>(١)</sup>، عاملاً بما حَسُنَ<sup>(٢)</sup> من خَبَرِ خَيْرِ البريّة<sup>(٣)</sup>، مُشِيرًا إلى مَنعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الأدِلَّةِ<sup>(٤)</sup> بالكُلِّيَّةِ<sup>(٥)</sup> :

(١) يشير الشّارح إلى بدء كلّ سورة من القرآن الكريم - الذي هو أشرف الكتب السماويّة - بالبسملة ما عدا سورة التّوبة .

(٢) يشير الشّارح إلى ما رُوي عن النّبي ﷺ - الذي هو خير البرية - أنّه قال : « كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبدَأُ فيه بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أَقْطَعُ » أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع (٦٩/٢)، ورواه السُّبْكِيّ في طبقات الشّافعيّة (١٢/١) من طريق الحافظ الرّهّاويّ الذي أخرجه في كتابه "الأربعين" كما ذكر غير واحد، ومنهم الإمام النّوويّ في شرح مسلم (٤٣/١) .

والحديث ضعّفه الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف (٢٢/١ - ٢٤)، وقال الألبانيّ في إرواء الغليل (٢٩/١ - ٣٠) : « ضعيفٌ جدًّا، فلا تغترّ بمن حسَّنه » .

(٣) البريّة : الخلق، وهو من « برأ الله الخلق » أي : خلقهم؛ وأصله الهمز (ينظر : الكتاب ٤٦٠/٣)، وقال الفراء : إن أخذ من البرى - وهو التراب - فأصله غير الهمز . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣، وإصلاح المنطق ص ١٥٨، وينظر : اللّسان ٣٩٦/١ (برى) .

(٤) ينظر في هذه المسألة : روضة الناظر ٤٥٧/٢ .

(٥) يشير الشّارح إلى ما ورد من الأمر بالبدء بالحمدلة كما في حديث : « كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبدَأُ فيه بالحمد لله فهو أجذم » أخرجه أبو داود في سننه (١٧٢/٥)، كتاب الأدب، باب : الهدى في الكلام (برقم ٤٨٤٠)، وحديث : « كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبدَأُ فيه بالحمد أَقْطَعُ » أخرجه ابن ماجه في سننه (٦١٠/١)، كتاب النّكاح، باب : خطبة النّكاح (برقم ١٨٩٤) .

وأحاديث البدء بالحمدلة حسَّنها النّوويّ في شرح مسلم (٤٣/١)؛ وضعّفها الألبانيّ في إرواء الغليل (٣٠/١ - ٣٢)، و ضعّف الجامع الصّغير (ص ٦١٣) .

وظاهر هذا الحديث يعارض حديث البدء بالبسملة السّابق؛ والمقصود بالتّعارض : ألاّ يمكن العمل بالحديثين معاً، وهو ما يسمّيه علماء مصطلح الحديث "مختلف الحديث" .

(ينظر : مقدّمة ابن الصّلاح - ضمن التّقييد والإيضاح - ص ٢٤٤-٢٤٥)؛ ولكن ذكر أهل العلم أنّه يمكن التّوفيقُ بين الحديثين، وذلك من عدّة أوجه، منها :

أن يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقيّ، بحيث لا يسبقه شيءٌ، وحديث الحمدلة





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباءُ فيها أصليّة<sup>(١)</sup>، متعلّقةٌ بمحذوفٍ تقديره "أنظّم"؛ إذ كلُّ فاعلٍ يبدأ في فعله بها<sup>(٢)</sup> يُضمّر لفظ ما جعلها<sup>(٣)</sup> مبدأً له<sup>(٤)</sup>، والاسم مشتقٌّ من السُّمو<sup>(٥)</sup>، وهو العلوُّ .

والله علمٌ<sup>(٦)</sup> للذاتِ الواجبِ الوجودِ، الجامع لجميع صفاتِ الكمالِ، المنزّه عن الحدوث والزوالِ، وهو عربيٌّ<sup>(٧)</sup>، ومرتجلٌ<sup>(٨)</sup>.

⇐

على الابتداء الإضافي؛ أي : بالنسبة لما بعد البسملة . ينظر : التصريح ٥/١ - ٦ .

وللاستزادة ينظر : حاشية يس على التصريح ٦/١ - ٧ .

ومراد الشّارح : أنَّ الناظم ابتداءً بالبسملة، ثمّ ذكر الحمدلة في أوّل منظومته - كما سيأتي - .

(١) أي : حرف جرٍّ أصليٍّ، وهو قول الجمهور؛ ويرى بعض العلماء أنَّ الباء في البسملة زائدة، وقد أثر هذا القول عن الكسائيّ (ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١١٦، إعراب ثلاثين سورة ص ٩، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٧٠)؛ وقال به أبو جعفر النّحاس في إعراب القرآن (١/١١٦)، ولعلّهما يقصدان أنَّ الباء حرفٌ ليس من بنية الكلمة (ينظر : سر الصّناعة ١/١٢٠، النّحو وكتب التّفسير ١/٤٧٥)، على أنّه « لا وجه للزيادة ما وجد عنها مندوحة » . فاتحة الإعراب ص ٧٠ .

(٢) أي : بالبسملة .

(٣) ز : « ما جعل » .

(٤) الكشّاف ١/٢٦ - ٢٧ بتصرّف، وينظر : حاشية الجرجانيّ على الكشّاف ١/٢٦ - ٢٨ .

(٥) ينظر ما سيأتي ص ٢٦٩ و ٢٧٠ مع الحاشية (١) .

(٦) في الأصل : " اسم " .

(٧) حكى الرّازي في تفسيره (١/١٦٣) عن بعضهم أنّه عبرانيّ، ثمّ ضَعَفَه، وهو حقيقٌ بالتّضعيف كما قال ابن كثير في تفسيره (١/١٩)؛ وهو من غرائب الأقوال . ينظر : البحر المحيط ١/١٢٤ - ١٢٥ .

(٨) ينظر الكلام عن المرتجل : (ص ٤٣٨) .

وأما لفظ الجلالة " الله " فقد وقع الخلاف بين العلماء حول وجود اشتقاق له؛

⇐

ومعنى الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ : مُريد<sup>(١)</sup> الإنعام بما جَلَّ ودقَّ، أو المنعم بذلك<sup>(٢)</sup>، وقدَّم الرَّحْمَنُ لأنَّه أبلغ من الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup>.

↔

فانقسموا فريقين :

الفريق الأوّل : يرى أنَّ اسم الله - تعالى - لم يشاركه فيه غيره، وأنَّه لا اشتقاق له من لغة العرب (أي : أنَّه مرتجل)، منهم : الزَّجَّاج في تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٢٥ - ٢٦)، والسَّهيلي في نتائج الفكر (ص ٥١ - ٥٢)، والفخر الرازي في تفسيره (١٥٦/١ - ١٥٨)، ونسبه للجمهور وانتصر له؛ ونسبه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٢٠/١) لعددٍ من أهل العلم؛ ونصر هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل (١٧٧/١ - ١٨٠)، ونسبه أبو حيان للأكثرين في البحر المحيط (١٢٤/١)، وكذا الصَّفَّاقسي في المجيد (ص ٤٢)، ورجَّحه السَّمين في الدرر المصون (٢٤/١)، والفيروزآبادي في القاموس المحيط ١٦٣١/٢ (أله) .

الفريق الثاني : يرى أنَّه مشتقٌّ؛ ثمَّ اختلفوا في أصل اشتقاقه على أقوال متعددة . تنظر في : معاني القرآن للزَّجَّاج ١٥٢/٤، اشتقاق أسماء الله ص ٢٣ - ٢٩، تفسير الفخر ١٥٩/١، البحر المحيط ١٢٤/١، المجيد ص ٤٣ - ٤٥، الدرر المصون ٢٤/١، وغيرها؛ وحول معنى الاشتقاق حينئذٍ ينظر : بدائع الفوائد ٢٥/١ - ٢٦ .

(١) ز : "يريد" تحريف .

(٢) هذا تأويل لصفة الرَّحْمَةِ الَّتِي يَثْبُتُهَا السَّلَفُ بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل؛ ومِمَّنْ قال بهذا التأويل : الزَّخَّشَرِيّ (الكشاف ٤٥/١)، وينظر : حاشية يس على التصريح ٨/١)، والصَّحِيح : أنَّ الله - سبحانه - لا زال ولا يزال مُتَّصِفًا بصفة الرَّحْمَةِ اللَّائِقَةِ به، وأمَّا النعم فهي من آثار رحمته .

ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٦٠/٦ - ٢٦٦، مختصر الصَّواعق المرسلة ٢٩٩/٢ - ٣٠٥، تيسير الكريم المنان ص ٢٢ .

أمَّا معنى الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ : فقيل : هما بمعنى واحد؛ وهو قول أبي عبيدة في بحار القرآن (٢١/١)، وقيل : معناهما مختلف، وهو قول الجمهور؛ فالرَّحْمَنُ خاصُّ الاسم - أي : خاصُّ بالله - عامُّ الفعل، والرَّحِيمُ عامُّ الاسم خاصُّ الفعل؛ فالرَّحْمَنُ لجميع الخلق، والرَّحِيمُ بالمؤمنين . ينظر : تفسير ابن جرير ١٢٧/١، تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٨ - ٢٩، اشتقاق أسماء الله ص ٣٨ - ٤٠، معاني القرآن للنَّحَّاس ٥٤/١، الجامع لأحكام القرآن ١٢١/١ - ١٢٢، تفسير ابن كثير ١٩/١ - ٢٠ .

(٣) ينظر : تفسير ابن جرير ١٢٦/١، الكشاف ٤١/١، تفسير ابن كثير ١٩/١ .



- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ وَفَّقَا      لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتَّقَى  
٢- حَتَّى نَحْتَ قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ      لَكِنْ لِعِظَمِ<sup>(١)</sup> شَأْنِهِ لَمْ تَخْوِهِ  
٣- فَأَشْرَبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ      فَأَغْرَبَتْ فِي الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ

الْحَمْدُ اللَّفْظِيُّ لُغَةً : الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى  
جَهَةِ التَّبْجِيلِ<sup>(٢)</sup>، وَغُرْفًا : فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ  
مُنْعَمٌ عَلَى الْحَامِدِ، أَوْ غَيْرِهِ، بِاللِّسَانِ أَوْ<sup>(٣)</sup> الْجَنَانِ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
أَفَادَتْكُمْ النُّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً      يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا<sup>(٥)</sup>

(١) ط ٨٩ : « فَمِنْ عَظِيمٍ » . وَأَمَّا "عِظَمٌ" هُنَا فَاصْلُهَا : عِظَمٌ - بَفَتْحِ الظَّاءِ - ، وَقَدْ  
سُكِّنَتْ لِلضَّرُورَةِ .

(٢) يَنْظُرُ : التَّعْرِيفَاتُ ص ٩٣ ، التَّصْرِيحُ ٨/١ ، شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ ص ٣٤ ، الْكَلِّيَّاتُ  
ص ٣٦٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : "و" .

(٤) يَنْظُرُ : التَّعْرِيفَاتُ ص ٩٣ ، وَالْكَلِّيَّاتُ ص ٣٦٧ ، وَفِيهِمَا : « أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
بِاللِّسَانِ ... » .

وَجَعَلَ الْأَزْهَرِيَّ فِي التَّصْرِيحِ (٩/١) ، وَالْفَاكِهِيَّ فِي شَرْحِ الْحُدُودِ (ص ٣٤) هَذَا  
التَّعْرِيفَ تَعْرِيفًا لِلشُّكْرِ لَا لِلْحَمْدِ ، وَكَلَا الرَّأْيَيْنِ لَهُ وَجْهٌ ؛ فَتَعْرِيفُ الْحَمْدِ عَرَفًا هُوَ  
تَعْرِيفُ الشُّكْرِ لُغَةً . يَنْظُرُ : التَّصْرِيحُ وَحَاشِيَةُ يَس ٩/١ ، حَاشِيَةُ الطَّلَّابِ عَلَى شَرْحِ  
بَحْرِ ص ٣ .

وَيَنْظُرُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ : أَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٣٦ ، الْفُرُوقُ فِي اللُّغَةِ  
ص ٣٩-٤٠ ، كَتَبَ التَّفْسِيرَ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾  
(سُورَةُ الْفَاتِحَةِ آيَةُ : ٢) .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ ، وَيَنْظُرُ : تَنْزِيلُ الْآيَاتِ ص ٤٢ ، مَشَاهِدُ  
الْإِنْصَافِ ص ٧ ، وَفِيهِ أَنَّ قَبْلَهُ :

وَمَا كَانَ شُكْرِي وَافِيًا بِنَوَالِكُمْ      وَلَكِنِّي حَاوَلْتُ فِي الْجَهْدِ مَذْهَبًا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكَشَافِ (٤٧/١) عَلَى أَنَّ الشُّكْرَ يُطْلَقُ عَلَى أَفْعَالِ الْمَوَارِدِ الثَّلَاثَةِ  
(يَنْظُرُ : حَاشِيَةُ الْجُرْجَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ ٤٧/١) ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ شَاهِدًا فِي : الدُّرِّ  
المَصُونِ ٣٦/١ ، وَتَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ٢١/١ .

ثُمَّ القصد الثناء على الله تعالى بأنَّ جنس الحمد، أو جميع أفرادها، أو حمد أحبّابه<sup>(١)</sup> مُخْتَصٌّ بالله<sup>(٢)</sup> الَّذِي قَدْ وَفَّقَا - بِألف الإطلاق<sup>(٣)</sup> - لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ<sup>(٤)</sup> وهم الأنبياء، وورثتهم العلماء، وَلِلتَّقَى وهو اتِّباع الأوامر واجتناب النواهي، والأحاديث والأخبار والآثار<sup>(٥)</sup> في فضل العلم<sup>(٦-٦)</sup> وأهله<sup>(٦-٦)</sup> كثيرة شهيرة، وقيل<sup>(٧)</sup> : /

[١٥/ب]

(١) يشير الشَّارح إلى أَنَّ "أل" الداخلة على الحمد تحمل أن تكون جنسيّة، أو استغراقية، أو عهديّة . ينظر : الدرّ المصون ٣٧/١، التصريح ١٠/١، لوامع الأنوار ٣٧/١ .

(٢) ز : « مختصّ تعالى الله » .

(٣) هي الألف التي تجيء بعد حرف الرّويّ المطلق عند إشباع فتحته . ينظر : معجم مصطلحات العروض والقوافي ص ١٦٢ .

(٤) هذا مأخوذ من قول النّبي ﷺ : « مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » غرر الدرر ل ٥٥، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص ٣٩) كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدّين (برقم ٧١)، ومسلم في صحيحه (٧١٩/٢) كتاب الزّكاة، باب النّهي عن المسألة (برقم ١٠٣٧) .

والمراد بقوله : "للعلم" أي : لاكتساب العلم، وهو العلم الدّينيّ . ينظر : غرر الدرر ل ٥٥ .

(٥) كان على الشَّارح أن يقول : « والآيات والأحاديث ... » كما قال في تحفة الحبيب ص ٣ .

ومن الآيات الدّالة على فضل العلم وأهله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة الزّمر من الآية ٩) .

ومن الأحاديث : قوله ﷺ : « وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠٧٤/٤)، كتاب الذّكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذّكر (برقم ٢٦٩٩) .

ومن الآثار : قول سفيان الثّوريّ : « لا أعلم من العبادة شيئًا أفضل من أن يُعَلَّمَ النَّاسَ الْعِلْمَ » . ينظر : جامع بيان العلم وفضله ١٢٤/١ .

(٦-٦) ساقط من "ز" .

(٧) ز : « وقيل شعر » .



الْعِلْمُ زَيْنٌ وَتَشْرِيفٌ<sup>(١)</sup> لِصَاحِبِهِ      فَاطْلُبْ هُدَيْتَ فُنُونِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ  
 وَالْعِلْمُ كَنْزٌ وَذُخْرٌ لَا تَفَادَ لَهُ      نِعَمَ الرَّفِيقُ إِذَا مَا عَاقِلًا صَحْبًا<sup>(٢)</sup>  
 وَمِمَّا قِيلَ فِي التَّقْوَى :  
 يُرِيدُ الْمَرْءُ أَنْ يُعْطَى مِنْهُ      وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا مَا أَرَادَا  
 يَقُولُ الْمَرْءُ : فَائِدَتِي وَمَالِي      وَتَقْوَى اللَّهَ أَفْضَلُ مَا اسْتَفَادَا<sup>(٣)</sup>  
 وَقِيلَ فِيهَا - أَيْضًا -<sup>(٤)</sup> :  
 مَنْ عَرَفَ اللَّهَ فَلَمْ تُغْنِهِ      مَعْرِفَةُ اللَّهِ فَذَاكَ الشَّقِي  
 مَا يَطْلُبُ الْمَرْءُ بَعِزَّ الْغَنَى      وَالْعِزُّ كُلُّ الْعِزِّ لِلْمُتَّقِي<sup>(٥)</sup>  
 وَقَوْلُهُ : حَتَّى نَحْتَ أَي : قَصَدَتْ قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ : لَكِنْ لِعِظَمِ  
 شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ<sup>(٦)</sup> إِذْ هُوَ مُنْزَعٌ عَنِ الْجِهَاتِ<sup>(٧)</sup> ، فَأَشْرَبَتْ قُلُوبُهُمْ مَعْنَى

(١) ز : "وتشرفة" .

(٢) البيتان من البسيط، وهما لأبي الأسود الدؤليّ في الفقيه والمتفقه ٥٢/١، وديوان أبي الأسود في مستدركه (ص ١٤٩ - ١٥٠) في قطعة من عشرة أبيات، وفيهما : نِعَمَ الْقَرِينُ .

ونسبهما القاليّ في أماليه (١٣٧/٣) للحكم بن قنبر في مقطوعة من سبعة أبيات باختلافٍ في رواية صدر البيت الثاني، وشكك البكريّ في هذه النسبة، وحكى فيها خلافاً . ينظر : سمط اللآلي ٥٨/٣ .

(٣) البيتان من الوافر، وهما للصّحابيّ أبي الدرداء عويمر بن زيد - رضي الله عنه - وقيل : ابن عامر - الأنصاريّ . ينظر : حلية الأولياء ٢٢٥/١، صفة الصّفوة ٢٦٨/١ .

(٤) ز : «وقيل أيضاً فيها» .

(٥) البيتان من السّريع، ولم أقف على نسبتهما .

(٦) أي : لم تحط به . فتح ربّ البرية ص ٣ .

(٧) نفي لفظ الجهة هو مذهب نفاة صفة العلوّ عن الله تعالى، إلّا أن يُراد بنفيها أنه ليس في شيء من المخلوقات (ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٦٦)، وقد دلّت النصوص على أن الله - سبحانه - متصف بصفة العلوّ، وأنه فوق خلقه . ينظر :

ضَمِيرُ الشَّانِ<sup>(١)</sup>، والمعنى : دَخَلَ في قلوبهم حُبُّه، وخالطها كإشرب  
اللَّونَ لشدّة الملازمة، يقال : فلان مُشْرَبُ<sup>(٢)</sup> اللَّونِ، إذا اختلط بياضه  
بالحمرة<sup>(٣)</sup>.

فَأَعْرَبْتُ أَي : بَيَّنْتُ ضميرها في الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ<sup>(٤)</sup>؛ فمنهم مبتهجٌ  
يقول مخبراً بذوقه<sup>(٥)</sup>:

ذَكَرْتُكَ لَا أَنِّي نَسَيْتُكَ لَحْظَةً وَأَيَّسَرُ مَا فِي الذِّكْرِ ذِكْرُ لِسَانِي  
وَكِدْتُ بَلَا وَجْدٍ<sup>(٦)</sup> أَمُوتُ مِنَ الْهَوَى وَهَامَ عَلَيَّ الْقَلْبُ بِالْخَفَقَانِ

⇐

المصدر السابق ص ٣٧٥ - ٣٩٤ .

(١) هو الضمير الذي يدلُّ على قصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه . شرح الكافية  
الشافية ٢٣٤/١ .

(٢) في الأصل : "مشروب"، وهو خطأ؛ لأنَّ قياس اسم المفعول من غير الثلاثي أن يكون  
على صيغة اسم الفاعل أو المضارع بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر . ينظر :  
الكتاب ٢٨٠/٤ و ٢٨٢، شرح المقدمة الكافية ٨٣٨/٣، شرح الرضي ٤٢٨/٣ .

(٣) في اللسان ٦٧/٧ (شرب) : «الإشرب : لونٌ قد أُشرب من لونٍ، يقال : أُشرب  
الأبيض حمرةً، أي : علاه ...»، والإشرب خلط لونٍ بلونٍ كأنَّ أحد اللّوين سُقي  
اللّون الآخر، يقال : بياضٌ مشربٌ حمرةً ... اهـ .

(٤) لم يتعرّض الشّارح لهذا الجزء من البيت، والمراد بقول الناظم : « في الحان » أي : في  
الحانة، و"بالألحان" هي الأنغام المطربة، والمراد بالحانة هنا مقام المحبة . فتح ربّ البرية  
ص ٣ .

وفي غرر الدرر (ل ٥ ب) أن فيه استعارةً بدیعةً، وأن المراد بالحنان : مجلس العلم،  
وأصله بيت الخمر، والمراد بالألحان : مذاكرة العلم، وأصلها الأنغام المطربة، ففيه  
تشبيهٌ لمجلس الدّرس ببيت الخمر .

(٥) الذّوق عند الصّوفيّة هو : تلقّي الأرواح للأسرار الطّاهرة من الكرامات وخوارق  
العادات . معجم ألفاظ الصّوفيّة ص ١٤٦ .

(٦) أي : بلا حبّ .

فَلَمَّا أَرَانِي<sup>(١)</sup> الْوَجْدُ<sup>(٢)</sup> أَنَّكَ حَاضِرِي شَهِدْتُكَ مَوْجُودًا بِكُلِّ مَكَانٍ<sup>(٣)</sup>  
فَخَاطَبْتُ مَوْجُودًا بِغَيْرِ تَكْلِمٍ وَلَا حَظْتُ مَعْلُومًا بِغَيْرِ عِيَانٍ<sup>(٤)</sup>  
وَمِنْهُمْ مُنْتَهَجٌ<sup>(٥)</sup> يَقُولُ مَخْبِرًا عَنْ حَالِ سَيْرِهِ، وَمُجَاهِدَةٌ نَفْسُهُ بِمِرَاقِبَةِ  
رَبِّهِ :

[١/١٦] كَأَنَّ رَقِيًّا مِنْكَ يَرْغَى خَوَاطِرِي وَآخِرَ يَرْغَى نَاطِرِي<sup>(٦)</sup> وَلِسَانِي/  
فَمَا رَمَقْتُ عَيْنَايَ بَعْدَكَ<sup>(٧)</sup> مُنْظَرًا لِغَيْرِكَ إِلَّا قُلْتُ : قَدْ رَمَقَانِي  
وَلَا خَطَرْتُ فِي السَّرِّ مِنِّْي خَطَرَةً لِغَيْرِكَ إِلَّا عَرَّجَا<sup>(٨)</sup> بَعْنَانِي  
وَإِخْوَانُ صِدْقٍ قَدْ يَسْتُ حَدِيثَهُمْ وَعَرَّجْتُ عَنْهُمْ خَاطِرِي وَلِسَانِي

(١) في الأصل : « فلما راني »، وعليه ينكسر البيت .

(٢) هو عندهم : « فناء البشرية عند غلبة سلطان الحقيقة » . معجم ألفاظ الصوفيّة  
ص ٢٨١ .

(٣) قوله : « شهدتك ... » موافق لمذهب الحلول الذي تقول به بعض الطوائف الضالّة،  
وهو مخالف لمذهب السلف؛ فإنهم اتفقوا على أن الله بائن من خلقه، ليس في ذاته  
شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، وقد كفر السلف الجهميّة في قولهم :  
« إن الله في كل مكان »، وكان مما أنكروه عليهم ما يلزم عليه من اللوازم الفاسدة  
كأن يكون في الأماكن المستقدرة - تعالى الله عن ذلك - . ينظر : مجموع الفتاوى  
١٢٦/٢ وما بعدها .

(٤) الأبيات من الطويل، ونسب الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٩٠/١٤) إنشادها  
للشّليّ (دلف بن جحدر)؛ وفيه : «لحّة» بدلاً من «الحظة» .

(٥) ز : «مبتهج» . و«منتهج» : اسم فاعلٍ من انتهج، يقال : نهجت الطريق، أي :  
سلكته . اللسان ٣٠٠/١٤ (نهج) .

(٦) في النسختين : «خاطري»، وعليه يكون تكراراً غير مفيد، وما أثبتته يقتضيه المعنى .  
(٧) ز : «بعد» .

(٨) في الأصل : «إلا عارجاً»، والمثبت من «ز» يقتضيه السياق؛ لأنه يتكلم عن مثني .

وَمَا الزُّهُدُ أَسْلَى عَنْهُمْ غَيْرَ أَنَّنِي وَجَدْتُكَ مَشْهُوداً بِكُلِّ<sup>(١)</sup> مَكَانٍ<sup>(٢)</sup>

### تنبيهٌ فيّ المهنه

اعلم أنّ الخلق قسمان : واصلون إلى ساحل بحر المعرفة، ومحرومون؛ فأما الواصلون فوصلوا إلى عَرَصَةِ النُّور، وساحة الكبرياء والجلال؛ فتاهوا في ميادين الصَّمَدِيَّة، وتحَيَّرُوا في عَرَصَةِ الْفِرْدَانِيَّة .

وأما المحرومون فقد بقوا في ظُلُمَاتِ الْحَيْرَةِ، وتِيهِ<sup>(٣)</sup> بحر الجهالة فكأنهم فقدوا عُقُولَهُمْ؛ فثبت أنّ الخلق كلّهم والهون في معرفته<sup>(٤)</sup>.

عبارة أخرى، وهي : أنّ الأرواح البشريّة تحيّرت في ميادين التَّوْحِيدِ والتَّمْجِيدِ؛ فبعضُها تخَلَّفَتْ، وبعضُها سَبَقَتْ؛ فَالَّتِي تَخَلَّفَتْ بَقِيَتْ فِي ظُلُمَاتِ الْغُبَارِ، وَأَمَّا الَّتِي سَبَقَتْ فَوَصَلَتْ إِلَى عَالَمِ الْأَنْوَارِ، وَالْأَوَّلُونَ تَاهُوا فِي أَوْدِيَةِ الظُّلُمَاتِ، وَفَقَدُوا عُقُولَهُمْ عِنْدَ مِلَاحَظَةِ الْجَلالِ، وَالْآخَرُونَ فَقَدُوا عُقُولَهُمْ فِي أَنْوَارِ الْكَرَامَاتِ<sup>(٥)</sup>؛ فَلَا جَرَمَ فَقَدَ الْعَقْلُ سِوَاءَ أَشْرَعَ فِي مَعْرِفَتِهِ<sup>(٥)</sup> أَمْ لَا ؟ ! .

فينبغي للعبد أن يعلم<sup>(٦)</sup> أنّه لم يصل إلى شيءٍ ! فأين الوصول ؟

(١) ز : "بغير" .

(٢) الأبيات من الطويل، ولم أقف لها على نسبة، وينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص ٢٤١ .

(٣) في اللسان ٧٢/٢ (تبه) : «وتاه في الأرض يتبه توهاً وتيهاً وتيهاً... أي : ذهب متحيراً وضلّ» .

(٤) التفسير الكبير ١٥٩/١ .

(٥) ز : "معرفة" .

(٦) ز : "يسلم" .



هيهات! أولاً ترى أنّ النبي ﷺ كان<sup>(١)</sup> يستغفر في اليوم مائة مرّة<sup>(٢)</sup>؛ واستغفاره إنّما هو بحسب اختلاف رُتَبِ التَّجَلِّي<sup>(٣)</sup> له، حتى يرى أنّ كُلَّ تَجَلٍّ بالنسبة إلى ما فوقه يوجب الاستغفار<sup>(٤)</sup>، ولذا قال: « لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »<sup>(٥)</sup>.

فتأمل حُسْنَ كلام الناظم، وما اشتمل عليه من المعاني، وفي صنيعه من محسّنات البديع<sup>(٦)</sup>: « براعة الاستهلال »<sup>(٧)</sup>.

(١) ساقط من الأصل .

(٢) روى مسلم في صحيحه (٢٠٧٥/٤) قول النبي ﷺ: « إِنَّهُ لَيُغَاثُّ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ »، كتاب الذكر والدعاء...، باب: استحباب الاستغفار والاستكثار منه (برقم ٢٧٠٢)، ورواه غيره .

(٣) هو ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، وقيل غير ذلك . ينظر: معجم ألفاظ الصوفية ص ٧٣ - ٧٥ .

(٤) نسب الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠٥/١١) قولاً قريباً من هذا للغزالي، وعقب عليه بقوله: « وهذا مُفَرَّغٌ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ فِي اسْتَغْفَارِهِ كَانَ مُفَرَّقاً بِحَسَبِ تَعَدُّدِ الْأَحْوَالِ، وَظَاهِرُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ يَخَالِفُ ذَلِكَ » . وينظر حول ما قيل في الاستغفار الوارد في الحديث: شرح النووي على مسلم ١٧/٢٣-٢٤، فتح الباري ١٠٤/١١ - ١٠٥ .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنّ الاستغفار كان تحقيقاً لكمال عبوديته ﷺ . ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٥٧، وينظر: ١٠/٣١٣ و ١١/٣٥٣ .

(٥) هذا جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (٢٠٤/٤) كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (برقم ٢٢٢)، ورواه غيره .

(٦) البديع: أحد علوم البلاغة، وهو علم يُعَرَّفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة . الإيضاح ٢/٤ .

(٧) ز: « براعة الاستهلال » .

وعرّف الخطيب التبريزي براعة الاستهلال بقوله: « أن يتدبّر بما يدل على غرضه » الكافي ص ١٨٩، وينظر: الإيضاح ٤/١٥١ .

والشارح يشير إلى أنّ الناظم أشار في خطبته إلى ما يريد من الكلام في النحو بقوله: "نحت" و"أعربت"، ونحوه .

وقوله : فَأَشْرَبْتُ بالبناء للمفعول، وقوله : فَأَغْرَبْتُ بصيغة الماضي .

ولمّا قرن الله تعالى ذكره بذكر حبيبه /، وشكره بشكره [ ﷺ ]  
في قوله جلّ وعلا : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾<sup>(١)</sup> أي : " لا أذكرُ إلاّ  
وتذكرُ معي " <sup>(٢)</sup>، جرى الناظم كغيره على ذلك فقال :

٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ لَائِقٍ عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْخَلِائِقِ

٥- مُحَمَّدٍ وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ مَنْ أَتَقَنُوا الْقُرْآنَ بِالْإِغْرَابِ

الصَّلَاةُ لغةٌ : من الله - تعالى - رحمةٌ، ومن الملائكة استغفارٌ، ومن  
غيرهما تَضَرُّعٌ ودعاءٌ بخير<sup>(٣)</sup>، و"السَّلَامُ" بمعنى التسليم الذي هو المصدر  
كما في قوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾<sup>(٤)</sup>، وَعَدَلُ<sup>(٥)</sup> إلى  
اسم المصدر<sup>(٦)</sup> لمناسبة الصَّلَاة، و"النَّبِيُّ" ذَكَرٌ من بني آدم، أُوحِيَ إليه

(١) سورة الشَّرح الآية ٤ .

(٢) رُوِيَ حَدِيثٌ قَدْسِيٌّ قَرِيبٌ مِنْ لَفْظِ هَذَا التَّفْسِيرِ بِلَفْظٍ : « فَلَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِي »  
في تفسير ابن أبي حاتم (٣٤٤٦/١٠)، وروى موقوفًا عن مجاهدٍ (المصدر السابق  
٣٤٤٥/١٠)، وينظر : تفسير ابن كثير ٥٢٦/٤-٥٢٧، الدر المنثور ٣٦٤/٦ .

(٣) الصَّلَاةُ لغةٌ : الدُّعَاءُ، والرَّحْمَةُ، والاستغْفَارُ، وحسن الثَّناء من الله على رسوله ﷺ .  
ينظر : اللسان ٣٩٧/٧ (صلا)، القاموس المحيط ١٧٠٩/٢ (صلا) .

وما ذكره الشَّارح هو المشهور في تفسير الصَّلَاة . ينظر : الجامع لأحكام القرآن  
٢٢٢/١٤، تفسير ابن كثير ٤٨٦/٣-٤٨٧ .

وقد اعترض ابن القيم على أَنَّ الصَّلَاةَ من الله بمعنى الرَّحْمَةِ بعدَّةً أوجهٍ، منها : أَنَّ الله  
فَرَّقَ بينهما في قوله : ﴿ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (سورة البقرة من الآية  
١٥٧)، وكذا اعترض كونها من العباد بمعنى الدُّعَاءِ بعدَّةً أوجهٍ، منها : أَنَّ الدُّعَاءَ  
يكون بخيرٍ وشرٍّ، والصَّلَاةُ لا تكون إلَّا في الخير، وخلص إلى أَنَّ المراد بالصَّلَاة - هنا -  
هي الطَّلَبُ من الله - تعالى - ما أخبر به عن صلاته وصلاة ملائكته، وهي ثناءٌ عليه،  
وإظهارٌ لفضله . ينظر : بدائع الفوائد ٢٩/١، جلاء الأفهام ص ٢٥٦ وما بعدها،  
وينظر : المغني ص ٧٩١، لوامع الأنوار ٤٦/١-٤٩، حاشية الطالب ص ٦ .

(٤) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٥) أي : الناظم .

(٦) وهو السَّلَام .



بشرع سواء أُمِرَ بتبليغه أم لا، وهو أعمُّ مطلقاً من الرّسول لاختصاصه بالتبليغ<sup>(١)</sup>، وعَبَّرَ بالنبيّ لذلك<sup>(٢)</sup>، ولأنّه أكثر استعمالاً، واشتقاق النبيّ من "النّبوة"<sup>(٣)</sup>؛ وهي<sup>(٤)</sup> المرتفع من الأرض<sup>(٥)</sup>، وقيل : من النّبأ، وهو الخبر<sup>(٦)</sup>، فالنبيّ مرفوع الرتبة عن غيره، ومخبر عن الله - تعالى - .

وقوله : أَفْصَحَ الْخَلَائِقِ صِفَةً لِلنَّبِيِّ، وقوله : مُحَمَّدٌ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ، أو بيانٌ له<sup>(٧)</sup>، وهو علمٌ على نبيّنا ﷺ منقولٌ من اسم مفعول<sup>(٨)</sup>، سُمِّيَ بِهِ بِالْهَامِ مِنْ اللَّهِ - تعالى -<sup>(٩)</sup>؛ بأنّه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله

⇐

وكونه اسم مصدر هو المشهور، وقيل : إنّهُ مصدرٌ . ينظر : اللباب ٤٢/١، ابن يعيش ١٩٣/١-١٩٤، شرح ألفية ابن معطٍ ١٩٣/١، بدائع الفوائد ٣٧٧/١، نتائج التحصيل ١٥٩/١ .

وينظر في حدّ اسم المصدر الحاشية (٦) ص ٦٧٥ .

(١) هذا هو المشهور في تعريف النبيّ (ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ١٥٥، لوايح الأنوار ٤٩/١)، والذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية : أنّ النبيّ هو الذي يُنبئُ الله، وهو يُنبئُ بما أنبأه الله به؛ فإن أُرسل إلى قوم مؤمنين فهو نبيّ، وإن أُرسل إلى قوم كافرين فهو رسول، وليس من شرط الرّسول أن يأتي بشريعة جديدة . ينظر : النبوات ص ٢٥٥-٢٥٧ .

(٢) في الأصل : "كنلك"، وفي "ز" : "بنلك"، والصواب ما أثبت؛ لأنّه عِلَّةٌ عطفت عليها عِلَّةٌ .

(٣) هذا رأي أبي عمرو بن العلاء، والفرّاء وجماعة . ينظر : إصلاح المنطق ص ١٥٨، اشتقاق أسماء الله ص ٢٩٤ .

(٤) في النسختين : "وهو" .

(٥) ينظر : اللسان (نبأ) .

(٦) فالنبيّ مخفّف من النبيّ، وهو رأي سيبويه . ينظر : الكتاب ٥٥٥/٣، اشتقاق أسماء الله ص ٢٩٣، اللسان ٩-٨/١٤ (نبأ)، البسيط ٥٥٢/١ .

(٧) أي : عطف بيان .

(٨) من الفعل "حمّد" بالتشديد . التصريح ١١/١ .

(٩) يشير الشّارح إلى القصة التي تُروى عن أمّ النبيّ ﷺ آمنة بنت وهب أنّها رأت رؤيا مفادها أنّها حملت بسيد العرب، وأمرت بتسميته مُحمّداً، وأخبرت جدّه بذلك .

⇐

الجميلة<sup>(١)</sup>.

و"أل" في الآل للعهد، والمراد آل النبي ﷺ، وهم : مؤمنو بني هاشم<sup>(٢)</sup>، وبني المطلب<sup>(٣)</sup>، وقيل : جميع أمته؛ وهو قويٌّ مختار<sup>(٤)</sup>.

⇐

ينظر : سيرة ابن هشام ١/١٢٩-١٣١، دلائل النبوة للبيهقي ١/١١١-١١٢، سيرة ابن كثير ١/٢١١.

على أنّ هناك روايات تفيد أنّ الذي سَمِيَ النبي ﷺ باسمه هو جدُّه عبد المطلب . ينظر : الاشتقاق ص ٨، دلائل النبوة للبيهقي ١/١١٣، زاد المعاد ١/٨١-٨٢، سيرة ابن كثير ١/٢١٠، وينظر في ترجيح هذا الرأي : السيرة النبوية الصحيحة ١/٩٨ - ١٠٠.

(١) ينظر : مقاييس اللغة ٢/١٠٠ (حمد)، الجامع لأحكام القرآن ١/١٤٩، التصريح ١/١١.

(٢) هاشم لقبٌ لعمر بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي، الجدُّ الثاني للنبي ﷺ، لُقِبَ بذلك لأنّه هشم لقومه الخبز حين أصابتهم سنة، وفيه يقول عبد الله بن الزبيري :

عَمَرُوا الْعُلَا هَشَمَ الثَّرِيدِ لِقَوْمِهِ  
وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَتُونَ عِجَافُ

وبنو هاشم هم : عبد المطلب جدُّ النبي ﷺ، وأسد، وأبو صيفي، ونضلة، وله بنات، ولم يبق لهاشم عقب إلا من عبد المطلب .

ينظر : سيرة ابن هشام ١/٨٩-٩١، أنساب الأشراف ص ٥٨ و ٦٤ .

(٣) المطلب أخو هاشم؛ فهو المطلب بن عبد مناف ...، وكان يُقال لهما : البدران، وبني المطلب هم : مخزّمة، وأبو رهم الأكبر، وأنيس، وأبو رهم الأصغر، وهاشم، وأبو عمرو، وأبو شمران، والحارث، وعمرو، وعبداد، ومحسن، وعلقمة، ونسلهم، ومن نسل المطلب الإمام الشافعي .

ينظر : أنساب الأشراف ص ٦١، جمهرة أنساب العرب ص ٧٢-٧٤، جوامع السيرة ص ٤٥٦، التبيين في أنساب القرشيين ص ٢٠١ وما بعدها .

(٤) وقيل : هم ذريته وأزواجه خاصّة، وقيل : هم الأتقياء من أمته .

ينظر في هذه المسألة : تهذيب اللغة ١٥/٤٣٨-٤٤٠ (آل)، شرح النووي على صحيح مسلم (٤/١٢٤)، تحرير التنبية ص ٣١، مجموع الفتاوى ٢٢/٤٦٠، جلاء الأفهام ص ٣٢٤-٣٢٦، فتح الباري ١١/١٦٤، لوامع الأنوار البهية ١/٥١-٥٢ .

وكذا في الأصحاب<sup>(١)</sup>، وهو اسم جمع<sup>(٢)</sup> لـ "صاحب"<sup>(٣)</sup> عند سيبويه<sup>(٤)</sup>، وجمع له<sup>(٥)</sup> عند الأخفش<sup>(٦)</sup>، والمراد بالصاحب - هنا - الصَّحَابِيُّ؛ وهو :

(١) يقصد الشَّارح أنَّ "أل" فيها عهدية .

(٢) ينظر تعريفه : ص ٣٥٠ مع الحاشية (١) .

(٣) في الأصل : "لصاحبه" .

(٤) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ولأء، أبو بشر، أحد أئمة البصريين، وأشهر أعلام النحو، من شيوخه : الخليل ويونس، وأخذ عنه الأخفش، وقطرب، والزيادي، ألَّف الكتاب (ط) غير مسبوق إليه، توفي سنة ١٨٠ هـ على الأرجح، إثر هزيمته في المناظرة التي جمعته مع الكسائي إمام الكوفيين في عصره .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٦٣، طبقات النحويين ص ٦٦، تاريخ بغداد ١٢/١٩٥، نزهة الألباء ص ٦٠، معجم الأدباء ١٦/١١٤، إنباه الرواة ٢/٣٤٦، بغية الوعاة ٢/٢٢٩، المدارس النحوية (ضيف) ص ٥٧، مقدمة محقق الكتاب .

وينظر في رأيه : الحاشية التالية .

(٥) وهِم الشَّارح حين جعل الخلاف بين سيبويه والأخفش في "الأصحاب"، فالخلاف الذي يذكره العلماء بينهما إنما هو في "صَحْب" أهو اسم جمع كما يرى سيبويه في الكتاب (٣/٦٢٤)، أم جمع له كما يرى الأخفش في معاني القرآن (٢/٥٤٦)، والجمهور على رأي سيبويه .

ينظر : النصف ١٠١/٢، ابن يعيش ٧٧/١، شرح الجمل ٢/٥٤٣، التسهيل ص ٢٦٧، شرح الشافعية للرّضويّ ٢/٢٠٣-٢٠٤، الارتشاف ١/٤٠٢ "رجب"، الهمع ٦/١٢٧ .

(٦) هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي ولأء، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، وشاركه في جُلِّ شيوخه، وهو من أشهر نخاة البصرة بعد سيبويه، وقد وافق الكوفيين في عددٍ من المسائل، وانفرد بمسائل، وكان معتزلياً، من مصنفاته : معاني القرآن (ط)، القوافي (ط)، توفي سنة ٢١٥ هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٦٦، طبقات النحويين ص ٧٤، نزهة الألباء ص ١٠٧، معجم الأدباء ١١/٢٢٤، إنباه الرواة ٢/٣٦، بغية الوعاة ١/٥٩٠، منهج الأخفش الأوسط ص ٣١ .

وينظر في رأيه الحاشية السابقة .



من اجتمع مؤمناً بنبيّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، ولو غير مميّز، ولو أعمى، وهذا  
القدر كافٍ في صدق اسم الصُّحْبَةِ، ويدوم له هذا الاسم إن مات  
مؤمناً، وإلاّ فينقطع<sup>(١)</sup> كما في عبد الله بن خَطَلٍ<sup>(٢)</sup>؛ فإنه مات مرتدّاً،  
والقصد بالجملة الدُّعاء / .

ثم وصف الآل والأصحاب بقوله :

مَنْ اتَّقَنُوا الْقُرْآنَ بِالإِغْرَابِ .....

ولمّا كان دأبهم في البلاغة<sup>(٣)</sup> التأنّق<sup>(٤)</sup> في المطلع<sup>(٥)</sup>، وقد مرّ براعة  
الاستهلال<sup>(٦)</sup>، وفي المَخْلَص<sup>(٧)</sup> قال :

(١) ينظر في تعريف الصحابيّ : مقدّمة ابن الصّلاح والتّقييد والإيضاح ص ٢٥١، الإصابة ٦/١ .  
(٢) ز : « عبد الله بن الأخطل » تحريف .

وهو عبد الله، وقيل : عبد العزّي، وقيل : هلال بن خَطَلٍ (وخطَل هو عبد الله بن  
عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كبير بن تيم الأدرم القرشي)، كان عبد الله قد أسلم  
ثم قتل رجلاً من المسلمين، ولحق بالمشرّكين مرتدّاً، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء  
النبي ﷺ، وأمکن الله منه فقتل يوم الفتح، وهو متعلّق بأستار الكعبة بعد أن أهدر  
رسول الله ﷺ دمه .

ينظر : سيرة ابن هشام ٤/٤١، جوامع السّيرة ص ٢٣٢، جمهرة أنساب العرب  
ص ٧٦، فتح الباري ٤/٧٢-٧٣ .

(٣) هي : « مطابقة الكلام لمتقاضى الحال مع فصاحته » . الإيضاح ١/٢٦ .

(٤) أي : الإحسان والإعجاب، تقول : شيءٌ أنيقٌ أي : حسنٌ معجبٌ .

ينظر : الصّحاح ٤/١٤٤٧ (أنق)، اللّسان ١/٢٣٩ (أنق) .

(٥) أي : « أن يتأنّق المتكلّم في أوّل كلامه، ويأتي بأعذب الألفاظ وأجزلها، وأرقها،  
وأسلسها ... » . أنوار الرّبيع ١/٣٤ .

(٦) ينظر ص ٢٤٣ .

(٧) هو المسمّى حسن التّخلّص، وهو الانتقال ممّا ابتدأ به الكلام إلى المقصود مع رعاية  
الملاءمة بينهما . ينظر : الإيضاح ٤/١٥٣، أنوار الرّبيع ٣/٢٤٠ .

والشّارح هنا يشير إلى انتقال الناظم من الحمدة، والصّلاة على النبي ﷺ إلى الإشارة  
إلى أهميّة النحو توطئة للدّخول في الأبواب النّحويّة الّتي سيتكلّم عنها .



- ٦- وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرَ  
 ٧- وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ  
 ٨- كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ  
 ٩- وَالنَّحْوِ أَوَّلَى أَوَّلًا أَنْ يُعْلَمَا  
 ١٠- وَكَانَ خَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغِيرَةِ  
 ١١- فِي غُرُبِهَا وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ  
 ١٢- وَانْتَفَعَتْ أَجَلَّةٌ بِعِلْمِهَا  
 ١٣- نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي  
 ١٤- وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى  
 ١٥- مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الْأَبْوَابِ  
 ١٦- سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ  
 ١٧- إِذِ الْفَتَى حَسَبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعَ<sup>(٣)</sup>
- جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرِ  
 مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 وَالسُّنَّةِ<sup>(١)</sup> الدَّقِيقَةِ الْمَعَانِي  
 إِذِ الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا  
 كُرَاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةً  
 أَلْفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجُرُومِ<sup>(٢)</sup>  
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا  
 بِالْأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي  
 وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى  
 فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ  
 يَفْهَمُ قَوْلِي لَا عِتْقَادٍ وَائِقٍ  
 وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

(١) ط ٨٩ : "السُّنَّةُ"، والضَّبُّطُ بالفتحة كما في "ز" هو الصَّوَابُ، وسيأتي في كلام الشَّارِحِ ما يدلُّ عليه .

(٢) ز : « آج الروم »، وفي الشَّرْحِ كتبها "آجروم" .

وهو ممنوعٌ من الصرفِ للعلميَّةِ والعجمة، ولكن الناظم صرفه للضرورة . ينظر : غرر الدرر ل ٩ ب .

وصرف الممنوع من الصَّرفِ جائزٌ في الشعرِ عند البصريِّين، وخصَّ الكسائيُّ والفراء "أفعل من" بعدم الصَّرفِ، وقيل غير ذلك .

ينظر : الكتاب ٢٦/١، ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٠-٤٣، ضرائر الشعر ص ٢٢-٢٥ .

(٣) تعرَّضت هذه الكلمة في نسخة الأصل إلى تدخلٍ أدَّى إلى قراءتها "نفع" .



١٨- فَتَسْأَلُ الْمَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا مِنْ الرِّيَا مُضَاعِفًا أَجُورَنَا

١٩- وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ مَنْ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

بَعْدُ - بالبناء على الضَّم؛ لقطعه عن الإضافة لفظاً مع نيّة معنى المضاف<sup>(١)</sup> - كلمة يُؤْتَى بها للانتقال من غَرَضٍ إلى غَرَضٍ، وكان عليه الصَّلَاة والسَّلَام يأتي بها في نحو خُطْبِهِ<sup>(٢)</sup>، والأصل : أَمَّا بَعْدُ، بدليل لزوم الفاء في حيزها - غالباً - كما هنا / لتضمّن "أما" معنى الشرط، أي : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٣)</sup> بعد ما تقدّم .

فَاعْلَمْ فَعَلَ أمر من تَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرَ : جُلُّ الْوَرَى<sup>(٤)</sup> أي : مُعْظَمُهُمْ عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرِ الْقَلِيلِ الْمَبْنَى<sup>(٥)</sup> الكثير المعنى، إذ خيرُ الكلام ما قلّ ودلّ ولم يُمَلّ، وأهلُ الأدب مأمورون بمعادة<sup>(٦)</sup> المُعَادَاتِ، وباجتناب الحشو<sup>(٧)</sup> القبيح على ما جَرَتْ به العادات، خوفَ الإطالة

(١) في الأصل : "بالمضاف" الباء مقحمة .

(٢) من ذلك : ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه (ص ١٨٤) كتاب الجمعة، باب : من قال في الخطبة بعد الثناء : أَمَّا بَعْدُ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ خطب الناس، وحمد الله بما هو أهله، ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ »، وقد كان من هديه ﷺ أن يأتي بهذه الكلمة . ينظر : زاد المعاد ١/٤٢٥، الرّوض المربع ١/١١٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٥، المقتضب ٢/٧١ و ٣٥٤، ابن يعيش ٩/١١، شروح الألفيّة عند قول ابن مالك : « أَمَّا كَ : مَهْمَا يَكُ مِنْ » .

واستظهر ابن هشام في المغني (ص ٨٣) أن هذا التقدير غير لازم، بل يجوز أن يُقَدَّرَ غيره ممّا يليق بالمحلّ . وينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربيّ ص ١٨٠-١٨١ .

(٤) أي : الناس .

(٥) ز : "البناء" .

(٦) ز : "بمعادلة" تحريف، وفي الأصل : "بمعادات" .

(٧) هو الزيادة في الكلام بلا فائدة . ينظر : الإيضاح ٢/١١٣ .



والمَلَل، وربما يُنتِجان البَطالة عن<sup>(١)</sup> العمل<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ مِنْ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ .

كَيَّ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ .....

العظيم، وَيَفْهَمُوا السُّنَّةَ الْغَرَاءَ<sup>(٣)</sup> الدَّقِيقَةَ الْمَعَانِي .

والِيَاءُ فِي الْعَرَبِيِّ لِلنُّسْبَةِ<sup>(٤)</sup>، وَالْعَرَبِيُّ كُلٌّ مَنْ هُوَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ<sup>(٥)</sup>  
(عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)<sup>(٦)</sup> سِوَاءٍ أَكَانَ سَاكِنًا بِالْبَادِيَةِ أَمْ بِالْقُرَى<sup>(٧)</sup>، وَأَمَّا  
الْأَعْرَابِيُّ فَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْأَعْرَابِ، وَهُمْ سُكَّانُ الْبَوَادِي، وَلِخَشْيَةِ الْإِشْتِبَاهِ  
وَقَعَتِ النُّسْبَةُ فِيهِ لِلْجَمْعِ دُونَ الْمَفْرَدِ، وَ<sup>(٨)</sup>لَأَنَّ الْجَمْعَ جَرَى مُجْرَى

(١) ز : "من" .

(٢) من قوله : « خير الكلام » إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٤٤ .

(٣) أي : البيضاء، يُقَالُ : "فَرَسٌ أَعْرٌ" إِذَا كَانَ أَيْضُ الْجَبْهَةِ، وَ"الْأَعْرُ" الْأَيْضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . يَنْظُرُ : اللِّسَانُ ٤٣/١٠ (غُرر) .

(٤) وَتَخْفِيفُهَا هُنَا ضَرُورَةٌ . يَنْظُرُ : غُرر الدُّرر ل ٨ ب .

(٥) لَا تَذَكُرُ الْمَصَادِرُ هَذَا الْقَيْدَ فِي تَعْرِيفِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الْعَرَبِ جَمِيعًا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا خِلَافٌ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْعَرَبَ قَسَمَانِ : قَحْطَانِيَّةٌ، وَعَدْنَانِيَّةٌ .

يَنْظُرُ : جُمُهورية أَنْساب الْعَرَبِ ص ٧، الْمَفْصَلُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ٣٥٤/١ وَ ٣٧٥ وَمَا بَعْدَهُمَا، دَراسَاتٌ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ الْقَدِيمِ ص ١٥٥-١٦٢، وَالْمَصَادِرُ الَّتِي فِي حَوَاشِيهِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ : « كُلُّ الْعَرَبِ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ » فَهُوَ ضَعِيفٌ . يَنْظُرُ : ضَعِيفُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ص ٦١٣ .

(٦) تَجُوزُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ . يَنْظُرُ : جَلَاءُ الْأَفْهَامِ ص ٦٢٧ وَمَا بَعْدَهَا .

(٧) يَنْظُرُ : أَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٣٩-٤٠، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٢/٣٦٠-٣٦١، الصَّحَاحُ ١٧٨/١ (عرب) .

(٨) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ "ز" .

القبيلة<sup>(١)</sup> كأثمار<sup>(٢)</sup>.

وقد<sup>(٣)</sup> قال ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَصْلَحَ [ مِنْ ] <sup>(٤)</sup> لِسَانِهِ <sup>(٥)</sup> »، وقال : « مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَمْ يُعَرِّبْهُ وَكُلَّ بِهِ مَلَكٌ يَكْتُبُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، فَإِنْ أَعْرَبَ بَعْضُهُ وَلَمْ يُعَرِّبْ بَعْضُهُ وَكُلَّ بِهِ مَلَكَانِ يَكْتُبَانِ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عِشْرِينَ حَسَنَةً، فَإِنْ أَعْرَبَهُ كُلُّهُ وَكُلَّ بِهِ أَرْبَعَةُ أَمْلَاحٍ يَكْتُبُونَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ سَبْعِينَ حَسَنَةً <sup>(٦)</sup> ».

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٨٩، ابن يعيش ٦/١٠، شرح الجمل ٢/٣١٠-٣١١، الارتشاف ١/٢٨٩، المساعد ٣/٣٧٩.

(٢) في النسختين : "كأثمار" ولا معنى لها، وإنما هو تصحيف "أثمار". ينظر : الكتاب ٣/٣٧٩.

و"أثمار" هو اسم أحد آباء القبائل العربيّة، فهو أثمار بن نزار بن معدّ بن عدنان، ومن ولده خثعم وبجيلة (ينظر : المعارف لابن قتيبة ص ٦٤)، وقيل : هو أثمار بن إراش، من كلاب بن سبأ. ينظر : جمهرة أنساب العرب ص ١٠ و ٣٧٨.

(٣) ما سيأتي حتى قوله : « والشواهد على ذلك كثيرة »، نقل عن القلادة الجوهريّة ل ١٣ - ب بتصرف يسير.

(٤) تنمة لا بد منها.

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع ٢/١٢٤ (وروايته : رجلاً)، والقضاعي في مسند الشهاب ١/٣٣٨ برقم ٥٨٠، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥/٤٣٢، وحكم بوضعه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٢١٥ (وروايته : رجلاً)، وينظر : فيض القدير ٤/٢٤، كشف الخفا ١/٥١٣.

وينظر : إيضاح الوقف ١/٢٢، الإيضاح في علل النحو ص ٢٩٦، الخصائص ٣/٢٤٦، معجم الأدباء ١/٦٧، المحاسن والمساوي ٢/١٥٧ (وروايته : عبداً)، الأضداد ص ٢٤٤، تنبيه الألباب ص ٧٤، بهجة المجالس ١/٦٤، الصّعقة الغضبيّة ص ٢٣٩، المطالع السعيدة ١/٣٨.

(٦) رواه أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف (١/١٦) عن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، ورواه القرطبي من طريق ابن عمر في الجامع لأحكام القرآن (١/٣٧-٣٨)، وذكر محققه أنّ في سنده متهماً بالكذب، والحديث مذكور في القلادة الجوهريّة ل ١٣، وينظر : الصّعقة الغضبيّة ص ٢٣٩.

وجاء في الخبر<sup>(١)</sup> عن الأئمة العادلين الخلفاء الكاملين أبي بكر<sup>(٢)</sup>، وعمر<sup>(٣)</sup>، وعُثْمَانُ<sup>(٤)</sup>، وعلي<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنهم

(١) ز : "الأثر"، وهو موافق للقلادة الجوهريّة .

(٢) هو : عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشيّ التيميّ - رضي الله عنه وعن أبيه -، خليفة رسول الله ﷺ، ولد بعد عام الفيل بستين وستة أشهر، وهو أوّل من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأوّل الخلفاء في الإسلام، بُويع بالخلافة بعد وفاة رسول الله ﷺ، شهد المشاهد كلّها، وله المناقب الجليلة، توفّي في الثاني والعشرين من جمادى الثانية سنة ١٣ هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٣/٣٠٩، الإصابة ٤/١٦٩، تاريخ الخلفاء ص ٢٧ .

(٣) هو : عمر بن الخطّاب بن نفيل القرشيّ العدويّ، أمير المؤمنين، أبو حفص - رضي الله عنه -، وُلِدَ قبل البعثة بثلاثة عشرة سنة، أسلم في السنة السادسة من البعثة، شهد المشاهد كلّها، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وثاني الخلفاء الراشدين، بُويع بعد وفاة أبي بكر - رضي الله عنه - بعهد منه، وتوفّي شهيداً سنة ٢٣ هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٤/١٤٥، الإصابة ٤/٥٨٨، تاريخ الخلفاء ص ١٠٨ .

(٤) هو : عثمان بن عفّان بن أبي العاص القرشيّ الأمويّ، أمير المؤمنين، أبو عمرو، ذو النورين - رضي الله عنه -، تزوّج ابنتي رسول الله ﷺ رقية وأمّ كلثوم - رضي الله عنهما -، وهاجر المجرتين، له المناقب الجليلة، واليد الطولى في البذل والعطاء على زمن رسول الله ﷺ وبعده، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وثالث الخلفاء الراشدين، بُويع بالخلافة بعد استشهاد عمر - رضي الله عنه -، وقُتِلَ شهيداً مظلوماً في شهر ذي الحجة الحرام سنة ٣٥ هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٣/٥٨٤، الإصابة ٤/٤٥٦، تاريخ الخلفاء ص ١٤٧ .

(٥) هو : عليّ بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب القرشيّ الهاشميّ، أمير المؤمنين، أبو الحسن - رضي الله عنه -، ابن عمّ النبيّ ﷺ، وزوج ابنته فاطمة - رضي الله عنها -، وأوّل من أسلم من الصبيان، تربّى في بيت النبيّ ﷺ، شهد المشاهد كلّها إلا تبوك بأمر النبيّ ﷺ، روي له من المناقب ما لم يُرو لغيره، بُويع بالخلافة بعد مقتل عثمان ( رضي الله عنه )، وظلّ خليفة إلى أن قُتِلَ شهيداً سنة ٤٠ هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٤/٩١، الإصابة ٤/٥٦٤، تاريخ الخلفاء ص ١٦٦ .



أجمعين - <sup>(١)</sup> مَحَبَّةُ الإعرابِ في الكلام، وحثُّوا على تعليمه، وحضُّوا على تقديمه، فأما أبو بكر - رضي الله عنه - فإنه قال : « لبعضُ إعرابِ القرآن أحبُّ إليَّ من حفظِ بعضِ حروفِهِ » <sup>(٢)</sup>، وأما عمرُ - رضي الله عنه - فإنه قال : « لَأَنْ أُعَرِّبَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْفَظَ آيَةً » <sup>(٣)</sup>، بل <sup>(٤)</sup> حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ رَجُلًا يُخْطِئُ فَتَحَ عَلَيْهِ، وَإِذَا سَمِعَهُ / يَلْحَنُ ضَرْبَهُ بِالْدَّرَّةِ <sup>(٥)</sup>، وأما عُثْمَانُ - رضي الله عنه - فإنه قال : « مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ <sup>(٦)</sup> كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ أَجْرُ شَهِيدٍ » <sup>(٧)</sup>، وأما عليُّ - رضي الله

(١) ز : « رضي الله تعالى عنهم » .

(٢) رواه ابن الأنباري في إيضاح الوقف (٢٠/١) عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - بلفظ "أعجب" بدلاً من "أحب"، وكذا القرطبيّ عنهما في الجامع لأحكام القرآن (٣٨/١)، وكذا السيوطي في المطالع السعيدة (٤٤/١) بلفظ « لحفظ بعض ... »، ورواه الزّجاجي في الإيضاح في علل النحو (ص ٩٦) بلفظ : « قال أبو بكر وعمر [رضي الله عنهما] : تعلّم إعراب القرآن أحبُّ إلينا من تعلّم حروفه »، وأورده الآثاري في القلادة الجوهريّة ل ٣٢ منسوباً لأبي بكر - رضي الله عنه -، وتبعه الشّارح .

(٣) رواه ابن الأنباري في إيضاح الوقف (٢٣/١)، والطّوحي في الصّعقة الغضبيّة (ص ٢٤٣)، والسيوطي في الإتيقان (١٧٥/٢) عن أبي بكر - رضي الله عنه -، وأورده الآثاري منسوباً لعمر - رضي الله عنه -، وتبعه الشّارح . وينظر : تخريج الأثر السابق .

(٤) ز : "قل" .

(٥) ينظر : إيضاح الوقف ٥١/١، تنبيه الألباب ص ٩٥، الصّعقة الغضبيّة ص ٣١٩ . والدّرة : هي السّوط يُضْرَبُ بِهِ، ويخطئ كثيرون فيلفظون دالها مضمومةً، والصّواب كسرُها . ينظر : معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص ٢٢٠ .

(٦) عن معنى الإعراب في هذه النّصوص يقول السيوطي في الإتيقان (٣/٢) : « والمراد بإعرابه : معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة - وهو ما يقابل اللّحن - ؛ لأنّ القراءة مع فقدّه ليست قراءةً، ولا ثواب عليها » .

(٧) روى ابن الأنباري هذا الأثر في إيضاح الوقف (٢٠/١) عن عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه -، وكذا القرطبي في الجامع (٣٨/١)، والسيوطي في المطالع السعيدة (٤٣/١) بزيادة « فمات »، وأورده الآثاري منسوباً لعثمان ( رضي الله عنه ) في القلادة ل ٣٢، وتبعه الشّارح .



عنه - <sup>(١)</sup> فإنه قال : « تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ؛ فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ الْعَقْلَ، وَتَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ » <sup>(٢)</sup>.

ومن كلام أهل الحكمة : « مَا لَبَسَ النِّسَاءُ لِبَاسًا أَزَيْنَ مِنَ الشَّحْمِ، وَلَا لَبَسَ الرِّجَالُ أَزَيْنَ مِنَ الْفَصَاحَةِ » <sup>(٣)</sup>، والشواهد على ذلك كثيرة .  
وقول الناظم :

وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلًا أَنْ يُغْلَمَا .....

إلى آخره، أشار به إلى الاعتناء بعلم النحو إذ كلُّ علمٍ يفتقر إليه من فقهٍ، وحديثٍ، وتفسيرٍ <sup>(٤)</sup>.

وهو في اللغة : الْقَصْدُ <sup>(٥)</sup>، وذلك لأنَّ المتكلم به يَقْصِدُ بكلامه كلام

(١) ز : « كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ »، وهو دعاءٌ غير مأثورٍ عن السلف، وينظر تعقيب الحافظ ابن كثير عليه في تفسيره ٤٩٥/٣ .

(٢) نُسِبَ هذا الأثر إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في إيضاح الوقف (٣١/١)، والإيضاح في علل النحو (ص ٩٦)، و الجامع لأحكام القرآن (٣٨/١)، و معجم الأدباء (٧٧/١)، وفي طبقات النحويين (ص ٤) بلفظ : « فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ الْعَقْلَ »، وفي الجامع للخطيب (٢٥/٢) بلفظ : « فَإِنَّهَا تَزِيدُ الْمُرُوءَةَ »، وينظر - أيضاً - : الفاضل ص ٤، تنبيه الألباب ص ٧، الصَّعْقَةُ الغَضْبِيَّةُ ص ٢٤٣، وقد أورده الآثاري في القلادة الجوهريّة ل ٣١ منسوبةً لعلي - رضي الله عنه -، وتبعه الشارح .

(٣) نُسِبَت هذه المقولة أو نحوها لعبد الله بن شبرمة في إيضاح الوقف ٣٢/١، روضة العقلاء ص ٢١٩، والمصون في الأدب ص ١٤٢، ونُسِبَت لابن سيرين في عيون الأخبار ١٧٥/٢، والعقد الفريد ٤٧٥/٢، وبهجة المجالس ٥٦/١، وتنبيه الألباب ص ١٠٠ .

(٤) ينظر : الصّاحي ص ٥٠، والمطالع السّعيدة ٧٩-٧٤/١، وفيها أورد السيوطي نصوصاً تدلّ على احتياج هذه العلوم إلى النحو .

(٥) للنحو في اللغة ستة معان :

١ - القصد - وهو أظهرها - تقول : نحوْتُ نحوك، أي : قصدت قصدك .

٢ - المثل نحو : مررت برجل نحوك، أي : مثلك .

٣ - الجهة تقول : توجّهت نحو البيت، أي : جهته .

٤ - المقدار تقول : له عليّ نحو ألف، أي : مقدار ألف .

٥ - القسم تقول : هذا على أربعة أنحاء، أي : أقسام .

العرب فيقال فيه : نَحْوِيٌّ؛ لكونه نَحَا نحوهم في الكلام العربي<sup>(١)</sup>.  
ومن أقرب حدوده في الاصطلاح قولهم : « النَّحْوُ علمٌ يُعرفُ به  
أحكام الكَلِمِ العربيّةِ إفرادًا وتركيبًا »<sup>(٢)</sup>، ومن أشهرها قولهم : « النَّحْوُ  
علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المُستنبطّة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى  
معرفة أجزائه التي ائتلف منها »<sup>(٣)</sup>.  
<sup>(٤)</sup> وموضوعه : الكلماتُ العربيّةُ؛ لأنّه يبحثُ فيها عن الحركات

⇨

٦ - أن يكون بمعنى بعض نحو : أكلت نحو السمكة، أي : بعضها .  
ينظر : التعليقة على المقرّب ل ٢ ب، شرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ١٦/١، الكلّيات  
ص ٩١٣ .

(١) القلادة الجوهريّة ل ٢ ب .

والمشهور في تسمية هذا العلم نحواً أنّه من قول الإمام علي - رضي الله عنه - لأبي  
الأسود : « أُنحُ هذا النحو »، أو قوله : « ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ! » . ينظر :  
الإيضاح في علل النحو ص ٨٩، نزهة الألباء ص ٤-٥، نشأة النحو ص ٢٤ .  
(٢) توضيح المقاصد ١١/١، وهو قريب من تعريف أبي حيّان في كتابه "غاية الإحسان" :  
« علمٌ بأحكام الكلم ... » . ينظر : النكت الحسان ص ٣١ .  
(٣) هذا تعريف ابن عصفورٍ في المقرّب ٤٥/١، وأصله لأبي عليّ الفارسيّ في التّكملة  
ص ٣ .

وهذا التعريف وسابقه اللذان ذكرهما الشّارح - نقلاً عن توضيح المقاصد ١١/١  
بتصرّفٍ - يشملان النحو والصّرف، وهو ما صرّح به أبو عليّ في التّكملة ص ٣-٤،  
وهناك تعريفاتٌ أخرى للنحو بمعناه العامّ (ما يشمل النحو والصّرف) تنظر في :  
الأصول ٣٥/١، الخصائص ٣٤/١، التعريفات ص ٢٤٠، شرح ابن الناظم ص ١٨،  
التّذيل والتّكميل ١٤/١، الاقتراح ص ٢٩، شرح الأشموني ١٥/١ .  
أمّا تعريف النحو كعلمٍ مستقلٍّ فيُعرّفُ بأنّه « علمٌ بأصول يُعرّفُ بها أحوال أو آخر  
الكلم إعراباً وبناءً » . شرح العوامل المائة ص ٧٧، وينظر : التّصريح ٨٤/١ .  
وتنظر تعريفاتٌ أخرى في : شرح المقدّمة المحسّبة ٨٨/١، تعليق الفرائد ٤٥/١، نتائج  
التّحصيل ١٢٠/١ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « من خطئه » نقلٌ عن نور السّجّية (رسالة) ص ٩٩ .

⇨



الإعرابيّة والبنائيّة .

وغايته : الاستعانةُ على فهم كلام الله - تعالى - ، وكلام رسوله [ ﷺ ] ، والاحترازُ عن الخطأ في اللسان .

وفائدته : معرفةُ صواب الكلام من خطئه<sup>(١)</sup> ، وقد قيل :  
 النَّخْوُ زَيْنٌ لِلْفَتَى      يُكْرِمُهُ حَيْثُ أَتَى  
 مَنْ لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُهُ      فَوَاجِبٌ أَنْ يَسْكُنَا<sup>(٢)</sup>

### تنبيه

إطلاق لفظ "النَّخْو" على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به - أي : المنخو - ، و<sup>(٣)</sup> تخصّيصُ هذا العلم به كتخصيص الفقه بمعرفة الأحكام الشرعيّة العلميّة المكتسب من أدلتها التفصيليّة<sup>(٤)</sup> .

⇐

وينظر : شرح المقدمة المحسبة ٩٠/١ ، التصريح ١٤/١ ، شرح العوامل المائة ص ٧٨ ،

شرح الحدود النحويّة ص ٤٦ .

(١) في النسختين : "خطائه" .

(٢) البيتان من مجزوء الرّمل ، نسب عبد الباقي اليمانيّ في إشارة التّعين (ص ٦) والسّيوطيّ

في المطالع السّعيدة (٥٨-٥٧/١) قريباً منهما لأبي عثمان الميورقيّ (سعيد بن حكم

الأمويّ ، أمير ميورقة) ، وروايتهما :

..... النَّخْوُ بَرٌّ بِالْفَتَى

..... فَحَسْبُهُ

(٣) ز : "أو" .

(٤) توضيح المقاصد ١١-١٠/١ بزيادة تعريف الفقه ، وينظر فيه : التعريفات ص ١٦٨ ،

وعبارته : « العلم بالأحكام ... المكتسب ... » ، وكان الأولى بالشارح أن يقول :

المكتسبة ؛ لأنّه عبّر بالمعرفة .

وَكَانَ خَيْرُ كُتُبِهِ<sup>(١)</sup> - أي : النَّحْو

الصَّغِيرَةُ : كُرَّاسَةٌ<sup>(٢)</sup> لَطِيفَةٌ شَهِيرَةٌ

[١٨/ب] أي<sup>(٣)</sup> : غير خافية في عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا - بضم العين المهملة / فيهما -  
وَالرُّومِ<sup>(٤)</sup> : أَلْفَهَا الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الْحَبْرُ<sup>(٥)</sup>، الهمام، ولي الله - تعالى -،  
أبو<sup>(٦)</sup> عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصَّنْهَاجِيُّ الشَّهِيرُ  
بـ ابنِ آجُرُومٍ بهمزةٍ ممدودةٍ مفتوحةٍ، وجيمٍ مضمومةٍ، وراءٍ مشدّدةٍ  
مضمومةٍ، وهو لفظٌ بربريٌّ، معناه : الفقير الصَّوْفِيُّ<sup>(٧)</sup> - قدّس الله تعالى  
روحه، ونور ضريحه، ورزقنا فتوحه - .

وَ قَدْ انْتَفَعْتُ أَجَلَةً بِعِلْمِهَا : مَعَ مَا تَرَاهُ أَيُّهَا النَّاظِرُ مِنْ لَطِيفِ  
حَجْمِهَا<sup>(٨)</sup>، واعتنى بشرحها كثيرٌ من العلماء الأعلام<sup>(٩)</sup>، وذلك دليلٌ

(١) سَكَنَ النَّاطِمَ عَيْنَ الْجَمْعِ كَتَبَ، وهي لغة تميم (الكتاب ٦٠١/٣)، وبكر (معاني القرآن للفرّاء ١٢٥/٣) .

(٢) هي الجزء من الصَّحِيفَةِ (القاموس المحيط ٧٨٠/١ "كرس")، وهي في العُرْفِ : اسمٌ  
لأوراق معدودةٍ ثمانٍ أو عشرٍ . شرح برهان الدّين ل ٨ أ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) ز : « والروم له » !

(٥) الحبر - بكسر الحاء وفتحها - العالم . اللّسان ٤/٣ (حبر) .

قال ابن عنقاء : « سُمِّيَ به لمعاناته الحبر الذي يكتب به، أو لأنّه يحبر الكلام أي :  
يزينه بعلمه، أو لأنّه يُكْسِبُهُ الحبرة أي : الفرح » . غرر الدرر ل ٩ ب .

(٦) في الأصل : "أبي" خطأ من النَّاسِخِ .

(٧) ينظر : قسم الدّراسة ص ١٦ .

(٨) أي : صغره، وأصله من حجمها اللّطيف؛ فحذف "أل" من الصّفة، وقدمها، وأضافها  
إلى الموصوف . غرر الدرر ل ٩ ب .

(٩) ينظر : قسم الدّراسة ص ٥٩ .





على إخلاصه بين الأنام .

ولمّا كان النّظم أسرع إلى الحفظ من النثر خصوصاً ما كان على بحر الرّجز<sup>(١)</sup>، قال الناظم : نظمتها أي : المُقدّمة المذكورة، أي : جمعتها نظماً بديعاً في غاية الحسن مقتدياً<sup>(٢)</sup> بالأصل في تقرّيبه أي : تقريب الأصل للمبتدي، واقتصر على المبتدي تواضعاً، وإلاّ فللمتوسّط<sup>(٣)</sup> تبصرة، والمنتهي<sup>(٤)</sup> تذكرة، « ومن تواضع لله رفعه الله »<sup>(٥)</sup>.  
قال الناظم : وقد حذفته أي : من الأصل ما أي : الذي أو كلاماً من قيد أو غيره عنه غنى بغيره كما ستعرفه، وزدته فوائداً جمع فائدة، وهي : ما يُنتفع به ديناً<sup>(٦)</sup> أو دنيّاً، يحصل بها<sup>(٧)</sup> الغنى<sup>(٨)</sup> للطالب الذي تعب في تحصيل علم العربيّة إمّا بانتقاله من شيخ إلى شيخ، أو من كتاب إلى كتاب، فقطع عمره في قراءة الكتب المطوّلات، ولا حصل<sup>(٩)</sup> منها على طائل<sup>(١٠)</sup>.

(١) هو : ما كان على وزن مستفعلن ست مرات . الكافي ص ٧٧ .

(٢) في النّظم : "مقتدى" بالوقف، وسينبه الشّارح على ذلك . ينظر : ص ٢٦١ .

(٣) ز : "فالمتوسّط" .

(٤) لو قال : "وللمنتهي" لكان أجود .

(٥) حديث أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤٦/٨)، والحديث صحيح المعنى، فقد ورد في صحيح مسلم (٢٠٠١/٤) : « وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله »، كتاب البرّ والصّلة والآداب، باب استحباب العفو والتّواضع .

(٦) ز : « ما تنفع ديناً » .

(٧) ساقط من "ز" .

(٨) ليس قوله : « الغنى » بإيطاء؛ لأنّ الغنى معروف، وغنى منكراً (ينظر : غرر الدرر ل ١٠ أ)، ولاختلاف المعنى .

(٩) عدم تكرار "لا" الدّاخل على الماضي قليل . ينظر : الجنى ص ٢٩٧ .

(١٠) من قوله : « الذي تعب » إلى هنا نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٤ أ .

ثُمَّ بَيَّنَّ النَّازِمُ أَنَّهُ يُتِمُّ غَالِبَ الْأَبْوَابِ بِتَمَّاتٍ<sup>(١)</sup> حَسَنَةٍ بِقَوْلِهِ :  
مُتَمِّمًا ... إِلَى آخِرِهِ، وَفِيهِ تَرْغِيبٌ فِي نَظْمِهِ حَيْثُ وَصَفَهُ بِهِذِينَ  
الْوَصْفَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُبَيِّنُ<sup>(٣)</sup> - أَيْضًا - أَنَّهُ مَسْئُولٌ فِي نَظْمِهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ مُعْتَقِدٍ  
بِقَوْلِهِ : سَأَلْتُ فِيهِ ... إِلَى آخِرِهِ، وَالصَّدِيقُ : الْخَلِيلُ<sup>(٤)</sup>.  
وَقَوْلُهُ :

إِذِ الْفَتَى حَسَبَ اعْتِقَادِهِ رَفَعَ .....

إِلَى آخِرِهِ، أَشَارَ بِهِ إِلَى بَرَكَةِ الْإِعْتِقَادِ إِذْ هُوَ صَنِيعَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَالْإِنْتِقَادُ حَرَمَانٌ،  
قِيلَ : مِنْ أَقَلِّ عَقُوبَةِ الْمُنْكَرِ عَلَى الصَّالِحِينَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَحْرِمُهُ  
بِرَكَّتِهِمْ، وَمِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْحِكْمَةِ / : الْفَوَائِدُ فِي الْعَقَائِدِ<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ أَخَذَ فِي الضَّرَاعَةِ وَالسُّؤَالِ؛ فَقَالَ : فَسَأَلُ الْمَنَانَ الَّذِي يَبْدَأُ  
بِالنُّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ<sup>(٧)</sup> أَنْ يُجِيرَنَا مِنَ الرَّيَا<sup>(٨)</sup> الْمُهْلِكِ، ثُمَّ سَأَلَ مُضَاعَفَةً

(١) ز : "بتتميمات" .

(٢) هما :

١ - حذف ما يستغنى عن بغيره، وزيادة فوائد يحصل بها الغنى .

٢ - تميم الأبواب بتتماتٍ حسنة .

(٣) ز : "بين" .

(٤) في اللسان ٣٠٧/٧ (صدق) : « والصداقة والمصادقة المخالّة » .

(٥) هكذا قرأتها، وقد تعرضت في نسخة الأصل إلى تدخل أدى إلى قراءتها "صيغة" .

(٦) يقول برهان الدّين في شرحه (ل ١٠ ب) :

فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ .....

أي : فإن لم يقابل العلماء وأئمة الدّين لاسيّما السّلف الصّالحين بمزيد الاحترام  
والإجلال والإعظام لم ينتفع بعلومهم، ولم يستفد من ينابيع فهمهم ....

(٧) ينظر : اللسان ١٩٧/١٣ و ١٩٨ (منن) .

(٨) قصر الناظم "الرّيا" وهو ممدودٌ، وقصر الممدود لضرورة الشّعْر جائزٌ بالإجماع، إلا أنّ

الأجر على نظمهِ بقوله : مُضَاعِفًا أَجُورَنَا، ثُمَّ سَأَلَ<sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ نظمهُ نَافِعًا ... :. مَنْ اغْتَنَى بِفَهْمِهِ وَحِفْظِهِ، وَفِي ذَلِكَ تَرْغِيبٌ فِيهِ .

والألف في قوله يُعَلِّمًا، وَيُفْهَمًا إِطْلَاقِيَّةٌ، وقوله : مُقْتَدِي بِالْوَقْفِ<sup>(٢)</sup>، وقوله : فَوَائِدًا بِالصَّرْفِ لِلْوِزْنِ<sup>(٣)</sup> .



↩

الفراء اشترط شروطًا . ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٠٧، الإنصاف ٧٤٥/٢، ضرائر الشعر ص ١١٦ .

(١) في قوله : « وأن يكون نافعًا ... » . ينظر : ص ٢٥٠ .

(٢) أي : أن الأصل أن يكون مقتديًا - كما ذكره الشارح ص ٢٥٩ -، ولكن الناظم لأجل الوقف حذف التنوين والألف، ووقف بالسكون على المنون المنصوب على لغة حكاهما الأخفش، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين عن قوم من العرب غير معينين (ينظر : سر الصناعة ٤٧٧/٢، الخصائص ٩٧/٢)، والمشهور أن الذي نسبها هو ابن مالك حيث نسبها في التسهيل (ص ٢٣٨)، وشرح الكافية الشافية (١٩٨٠/٤) إلى ربيعة (وينظر : الارتشاف ٧٩٩/٢ "رجب")، وكذا نسبها الرضي في شرح الشافية (٢٧٢/٢ و ٢٧٥ و ٢٧٩)، وقد وقفت على نسبتها إلى ربيعة عند ابن برهان في شرح اللمع (١٠/١)، وجمهور العرب يقفون على المنصوب المنون بالألف . ينظر : الكتاب ١٦٦/٤، والمصادر السابقة .

(٣) أي : أن قوله : « فوائداً » ممنوع من الصرف أصلاً؛ لأنه على صيغة منتهي الجموع، ولكن الناظم اضطرّ فصرفه، وهذا من ضرورات الشعر الجائزة . ينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص ٢٤٩ .



## [ الكلام وتوابعه ]

وقوله : « الكلام وتوابعه »<sup>(١)</sup> خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، والتقديرُ : هذا باب الكلام وتوابعه؛ فحذفُ المبتدأ<sup>(٢)</sup> إمّا للاحتراز عن العبث ببناءً على الظاهر لدلالة القرينة عليه، أو لضيق المقام عن إطالة الكلام للاختصار، أو لهما معاً<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ حُذِفَ المضاف<sup>(٤)</sup>، وأقيم المضافُ إليه مقامه فارتفع .

٢٠- كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ وَالْكَلِمَةُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمَفْرَدُ

٢١- لاسِمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمُ وَهَذِهِ ثَلَاثُهَا<sup>(٥)</sup> هِيَ الْكَلِمُ

٢٢- وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقًا كَ: قُمْ، وَقَدْ<sup>(٦)</sup>، وَإِنْ زَيْدًا ارْتَقَى<sup>(٧)</sup>

ذكر في هذه الأبيات المقدمات<sup>(٨)</sup> التي لا بُدَّ من معرفتها لمريد الإعراب، وهي الكلام، واللفظ، والكلمة، والكلم،<sup>(٩)</sup> والقول<sup>(٩)</sup>.

فالمقدمة<sup>(١٠)</sup> الأولى : معرفة الكلام، وهو في اللغة : كلّ ما أفادَ لفظاً

(١) ط ٩٠ : « باب الكلام »، وقد وقع هذا الاختلاف في إثبات كلمة "باب" في جميع ما يأتي، ولذا سأكتفي بهذه الإشارة .

(٢) وهو كلمة "هذا" .

(٣) ينظر في أغراض حذف المبتدأ (المسند إليه) : الإيضاح ٧٤/١ .

(٤) وهو كلمة "باب" .

(٥) ط ٩٠ : "ثلاثة" .

(٦) تعرّض رسمها في الأصل إلى تدخلٍ أدّى إلى قراءتها "قُل" .

(٧) خالف الناظم ابن أجروم في تعريفه للكلام، وقد أشار إلى ذلك الشّارح (ينظر : ص ٢٦٥) على أنّ الناظم زاد ما يلي :

١ - تعريف الكلمة . ٢ - بيان المراد بالكلم . ٣ - تعريف القول والتمثيل له .

(٨) ز : "المتقدمات" .

(٩-٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) ز : "فالمقدمة" .

كان أو غيره<sup>(١)</sup>، وفي الاصطلاح : ما أشار إليه بقوله : كَلَامُهُمْ أي :  
النُّحَاةُ في اصطلاحهم لَفْظٌ<sup>(٢)</sup> مُفِيدٌ مُسْنَدٌ :؛ فاللفظ<sup>(٣)</sup> - وهو المقدّمة  
الثانية - معناه في اللّغة : الإخراج<sup>(٤)</sup>، ومنه قول العرب : « لفظتِ  
الرّحى<sup>(٥)</sup> الدّقيق » إذا أخرجته من بطنها<sup>(٦)</sup>، وفي الاصطلاح هو : الصّوتُ  
المشتملُ على بعض الحروف الهجائية<sup>(٧)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٨)</sup> : هو الصّوتُ  
المشتملُ على تقاطيع الحروف، وقال بعضهم<sup>(٩)</sup> : اللفظُ حدُّه : الهواءُ

(١) أي : غير لفظ كالخطّ والإشارة . ينظر : ص ٢٦٤ و ٢٧٤ .

وينظر في إطلاقات "الكلام" في اللّغة : الصّحاح ٣٢٠٣/٥ (كلم)، شرح الجمل  
٢٠/١، التّذيل والتّكميل ٢٣/١-٢٨، شرح الشّذور ص ٤٤، شرح ابن عقيل  
١٩/١، الهمع ٢٩/١، شرح الحدود النّحويّة ص ٤٨ .

(٢) استعمل عددٌ من النّحاة كلمة "قول" بدلاً من "لفظ" . ينظر : شرح الكافية الشّافية  
١٥٧/١، الارتشاف ٤١١/١، شرح الشّذور ص ٢٩، الهمع ٢٧١ .

وذكر عددٌ من النّحويّين أنّ ذكر القول في الحدّ أولى؛ لأنّ اللفظ جنسٌ بعيدٌ؛  
لانطلاقه على المهمل والمستعمل، والقول جنسٌ قريبٌ لاختصاصه بالمستعمل،  
واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النّظر . شرح القطر ص ٣٨،  
وينظر : شرح اللّلمحة البدرية ٢٠٦/١، المطالع السّعيدة ٨٨/١، شرح الحدود  
النّحويّة ص ٤٩ .

(٣) ز : "واللفظ" .

(٤) الذي تذكره المصادر أنّ اللفظ معناه : الرّمي . تنظر مادّة "لفظ" في : تهذيب اللّغة  
٣٨١/١٤، اللّسان ٣٠٣/١٢، القاموس المحيط ٩٤٠/١ .

(٥) ز : "الرحاء"، وفي الرّاصل : "الرحاة" .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ٤ ب . وينظر : التّصريح ١٩/١ غير منسوبٍ للعرب .

(٧) أوضح المسالك ٢٠/١ .

وذلك تحقيقاً كزيدٍ أو تقديرًا كألفاظ الضّمائر المستترّة . التّصريح ٢٠/١ .

(٨) هو الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل ٤ ب، وينظر : توضيح المقاصد ١٤/١، حاشية  
يس على التّصريح ٢٠/١ .

(٩) لم أقف على تعيينه، ولم أقف على الحدّ الآتي إلّا عند الشّارح .



[١٩/ب] الخارجُ من الصّدر المنقطعُ بالشّفتين واللّسان / المتكيّف إلى الحروف والأصوات .

والمفيد بالإسناد<sup>(١)</sup> هو : ما أفاد فائدةً يحسن سكوتُ المتكلّم عليها بحيث لا يصير السّامع منتظراً لشيءٍ آخر<sup>(٢)</sup> .

فـ"اللفظ" مخرجٌ للإشارة<sup>(٣)</sup>، والخطّ، ونحوهما<sup>(٤)</sup>، و"المفيد" مخرجٌ لغير المفيد كالمركب الإضافيّ ك: عبد الله،<sup>(٥)</sup> وحده : أن تنزل الكلمة الثّانية منزلة<sup>(٦)</sup> التّنوين ممّا قبله<sup>(٧)</sup>، والمزجيّ<sup>(٨)</sup> وهو كلّ اسمين نُزل ثانيهما منزلة تاء التّأنيث ممّا قبلها<sup>(٩)</sup> ك: بعلبك<sup>(١٠)</sup>، والتقيديّ -<sup>(١١)</sup> وهو كلّ كلمتين جعلت إحداهما قيّداً في الأخرى<sup>(١٢)</sup> ك: الحيوان النّاطق،

(١) الإسناد : نسبة الشّيء إلى الشّيء على سبيل الاستقلال . الارتشاف ٤١١/١، شرح اللّمْحة البدرية ٢٣٠/١، وينظر : ابن يعيش ٢٠/١، شرح المقدّمة الكافية ٢١٨/١، وينظر : شرح الرّضويّ (٣١/١) ففيه تعريفٌ آخر .

(٢) شرح الآجرومية للأزهريّ ص ٨، وينظر : اللّباب ٤١/١، شرح الكافية الشّافية ١٥٧/١، المحصول ل ٢ ب، المغني ص ٤٩٠، التّصريح ٢٠/١، الهمع ٢٩/١ .

(٣) ز : « مخرج الإشارة » . وينظر ما سيأتي : ص ٢٧٤ مع الحاشية (٧) .

(٤) ينظر ما سيأتي : ص ٢٧٤ .

(٥-٥) ساقطٌ من الأصل، وينظر : أوضح المسالك ١٣٣/١، شرح الرّمليّ ص ٥٧ .

(٦) "ز" : "منزلة" الباء مقحمة .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل، وينظر : أوضح المسالك ١٣٢/١، شرح الرّمليّ ص ٥٧ .

(٨) مدينة مشهورة بالشّام بين دمشق وحمص، واسمها مركّبٌ من بعل اسم صنم، وبكّ اسم رجل، وقيل غير ذلك . يُنظر : معجم البلدان ٥٣٧/١ .

(٩-٩) ساقطٌ من الأصل، وينظر في الحدّ الذي ذكره الشّارح : شرح الرّمليّ ص ٥٧ .

وفي كشّاف اصطلاحات الفنون (١٢/٣) : إن لم يكن بين الجزئين في المركب إسنادٌ فإنّما أن تكون بينهما نسبة تقيديّة بأن يكون أحد الجزئين قيّداً للآخر يُسمّى مركّباً تقيديّاً، فإن كان أحدهما مضافاً إليه سُمّيَ مركّباً إضافيّاً، وإن كان أحدهما موصوفاً والآخر صفةً سُمّيَ مركّباً توصيفيّاً ... وإمّا ألا تكون بينهما نسبة تقيديّة - أيضاً - ويُسمّى مركّباً غير تقيديّ ... .



والإسناديّ المتوقّف على غيره<sup>(١)</sup> نحو : إنّ قامَ زيدٌ، والمعلوم للمخاطب نحو : "السّماء فوقنا"<sup>(٢)</sup>، والمجموع علمًا<sup>(٣)</sup> نحو : برّقَ نحرُه، والمهمّل<sup>(٤)</sup> كـ: "ديز" مقلوب زيدٍ، و"رفعج" مقلوب جعفرٍ؛ فإنّ العرب لم تستعمله<sup>(٥)</sup>.

واستغنى النّاطم عن قول أصله : « المركّب »<sup>(٦)</sup> بـ"المفيد"؛ لأنّ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلّا مُركّبًا<sup>(٧)</sup>، وكذلك يُقال عن سكوته - أيضًا - عن قول أصله : « بالقصد »<sup>(٨)</sup>.

والمقدّمة الثالثة : معرفة الكلّمة، وهي في الاصطلاح : اللفظ الدّالُّ

(١) وهو كلّ كلمتين أُسِنِدَت إحداهما إلى الأخرى سواء حصل مع الإسناد فائدة أم لا، ويُعبّر عنه بالجملة . شرح الحدود النّحويّة ص ٧٣ .

(٢) هذا محلّ خلاف؛ فهل من شرط الكلام إفادة المخاطب شيئًا يجهله ؟ اشترطه ابن مالك في شرح التّسهيل (٧/١) فأخرج نحو : السّماء فوقنا، ولم يشترطه أبو حيّان وردّ على من اشترطه . ينظر : الارتشاف ٤١٢/١، الهمع ٣٠/١ .

(٣) أي : المركّب الإسناديّ المجموع علمًا .

(٤) هو : « ما لم يوضع لشيء من المعاني، والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة » . الهمع ٤٣/١ .

(٥) هذه الفقرة منقولة عن شرح الأزهرى ص ٨-٩، وشرح الرّمليّ ص ٥٦-٥٧ مع تصرّف يوافق عدم ذكر النّاطم للتركيب والوضع .

(٦) نصّ المتن ص ٥ : « الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع »، وهو نصّ المقدّمة الجزوليّة ص ٣، و الفصول الخمسون ص ١٤٩، وممّن نصّ على اشتراط التركيب : الشّلوّيين في التّوطئة ص ١١٢، وشرح المقدّمة الجزوليّة ١٩٦/١ .

(٧) شرح الأزهرى ص ٩ . على أنّ الشّارح يعود فيشترطه . ينظر : ص ٢٧٨ .

(٨) هو المعبر عنه في المتن (ص ٥) بالوضع، والمراد به عند جمهور الشّارحين : القصد، أي : أن يقصد المتكلّم إفادة السّامع . شرح الأزهرى ص ٨-٩ .

وممّن اشترطه ابن عصفور في المقرّب (٤٥/١)، وابن مالك في التّسهيل (ص ٣)، وردّه أبو حيّان في الارتشاف (٤١٢/١)، وينظر : الهمع ٣٠/١، شرح الحدود النّحويّة ص ٥٠ .



على معنى مفرد<sup>(١)</sup>، والمراد به<sup>(٢)</sup> ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه<sup>(٣)</sup>؛ فالخطُّ، والمهمَلُ، وما لا جزء له<sup>(٤)</sup>، وما له جزء لا يدلُّ<sup>(٥)</sup>، أو يدلُّ لا على جزء معنى<sup>(٦)</sup>، أو على جزء معنى غير المراد بالكلمة<sup>(٧)</sup> لا يُسمَّى كلمةً .

وأما<sup>(٨)</sup> في اللغة فتُطلق على الجمل التامة<sup>(٩)</sup>، بدليل قوله تعالى : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) هذا قريبٌ من تعريف ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص ١٤٩ : «اللفظ المفرد الدالُّ على معنى مفرد» .

وينظر في تعريف الكلمة : المفصل ص ٢٣، الكافية ص ٥٩، التسهيل ص ٣، شرح الشذور ص ٢٩، الهمع ٣/١ .

(٢) أي : المفرد .

(٣) مثل : زيد؛ فالزاي جزء منه، ولا تدلُّ على بعضه . ينظر : ابن يعيش ١٩/١، شرح المقدمة الجزوليّة ١٩٧/١، شرح القطر ص ٣٧، شرح اللّمة البدرية ٢٠٥/١، شرح الحدود النحويّة ص ٦٨ .

(٤) كهمزة الاستفهام، "وقر" علمًا . شرح الحدود النحويّة ص ٦٨ .

(٥) "ز" : «وما له جزء ولا يدل» .

(٦) ك: التسمية بالجمل نحو : برق نحره، وتأبط شراً؛ فإنّ هذه الأشياء جملٌ خبريّة، وبعد التسمية بها كلمٌ مفردة، لا يدلُّ جزء اللفظ منها على جزء من المعنى (ابن يعيش ١٩/١)، وكعبد الله علمًا فإنّ له جزءًا ولكنّه بعد العلميّة لا يدلُّ على المعنى المقصود منه في الأصل . ينظر : شرح الحدود النحويّة ص ٦٨ .

(٧) نحو : الحيوان الناطق علمًا؛ فإنّ له جزءًا ذا معنى، ولكنّه غير مراد؛ لأنّ المعنى المراد حينئذٍ الماهيّة الإنسانيّة مع التّشخيص . ينظر : شرح الحدود النحويّة ص ٦٨ .

(٨) ما سيأتي حتّى بيت لبّيدٍ نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٥٥ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣/١، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل (٥/١) أنّ هذا استعمالٌ مجازيٌّ مهمَلٌ في عرف النّحاة . وينظر : توضيح المقاصد ٢٢/١، الهمع ٤/١ .

(١٠) سورة آل عمران من الآية ٦٤ .



الآية؛ فسَمَّى جميع ذلك كلمةً، ومن ذلك قوله ﷺ : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ <sup>(١)</sup> كَلِمَةُ لَبِيدٍ <sup>(٢)</sup> » :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ..... <sup>(٣)</sup>

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> إشارةً إلى قول القائل : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) الحديث متفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص ١١٨٥)، كتاب الأدب، باب : ما يجوز من الشعر ... (برقم ٦١٤٧)، ومسلمٌ في صحيحه (١٧٦٨/٤)، كتاب الشعر (برقم ٢٢٥٦) بعدة روايات .

(٢) هو لبید بن ربیعۃ بن مالک العامريّ - رضي الله عنه -، أبو عقيل، من الشعراء الفرسان، وأحد أصحاب المعلقات، مخضرمٌ، قدم على رسول الله ﷺ في وفد بني كلاب، وأسلم، توفي سنة ٤١ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣ و ١٣٥، الشعر والشعراء ١/٢٨٠، الأغاني ١٥/٣٦١، أسد الغابة ٤/٥١٤، الإصابة ٥/٦٧٥، الأعلام ٥/٢٤٠، معجم الشعراء ص ٢٢٩ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الطويل، وعجزه :

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ .....

وهو في ديوان لبید ص ١٣٢، وشرح ديوان لبید ص ٢٥٦ .  
واستشهاد الشّارح به استشهاد لغويٌّ؛ حيث سَمَّى النبي ﷺ البيت - وهو عدّة جملٍ - كلمةً .

وقد ورد البيت شاهداً في : شرح الألفيّة لابن النّاطم ص ٢٢، منهج السّالك ص ٣، تخلص الشّواهد ص ٤١، القلادة الجوهريّة ل ٥٥، التّصريح ١/٢٨، المطالع السّعيدة ١/٩٠، الهمع ١/٤، شرح الأشمونيّ ١/٢٨ .

(٤) سورة المؤمنون من الآية ١٠٠ .

(٥) سورة المؤمنون من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ .



## فائِدةٌ

في الكَلِمَةِ ثلاث لغاتٍ<sup>(١)</sup>؛ فالأولى : كَلِمَةٌ - بفتح الكاف، وكسر اللّام - على وزن نَبَقَةٍ، وهي لغةُ الحجاز<sup>(٢)</sup>، وبها جاء التنزيل<sup>(٣)</sup>، والثانية : كَلِمَةٌ - بكسر الكاف، وسكون اللّام - على وزن سِدْرَةٍ، وهي لغةُ تميميَّة<sup>(٤)</sup>، وجَرَى عليها النّاطم<sup>(٥)</sup>، والثالثة : كَلِمَةٌ - بفتح الكاف، وسكون اللّام - وعزاها ابن هشام<sup>(٦)</sup> إلى تميم أيضاً<sup>(٧)</sup> / .

(١) ينظر : الصّحاح ٢٠٢٣/٥ (كلم)، وقد أورد هذه اللّغات الثلاث بلا نسبة الفراء في معاني القرآن (١٣٧/٢) .

(٢) ينظر : الخصائص ٢٧/١، ابن يعيش ١٩/١، المعجم الكامل في لهجات الفصحى ص ٣٩٦، وينظر في هذا المصطلح : لغة قریش ص ١٩ وما بعدها .

(٣) كما في الآية السابقة .

(٤) تنظر : المصادر السابقة، ولغة تميم ص ٢١٤-٢١٥ .

وتميم قبيلةٌ مضرّيةٌ، وهم بطونٌ عدّةٌ، قال عنهم ابن حزم في جمهرة أنساب العرب (ص ٢٠٧) : « وهم قاعدةٌ من أكبر قواعد العرب »، ونسبهم إلى تميم بن مرّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

ينظر في بطون بني تميم والتّعريف بهم : جمهرة النّسب ص ١٩١، جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٦، نهاية الأرب ص ١٨٨، لغة تميم ص ١٥ - ٥٢ .

(٥) في قوله : « والكَلِمَةُ اللَّفْظُ ... » .

(٦) في كتابه : شرح شذور الذهب ص ٢٩، وشرح اللّمحة البدرية ٢٠٦/١ .

وابن هشام هو : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ الحنبليّ، أبو محمّد، جمال الدّين، ولد سنة ٧٠٨ هـ، أخذ عن ابن المرحّل، وأبي حيّان، وابن جماعة، يعدّ من أشهر أئمّة النّحاة، انفرد بالتحقيق البارِع وجودة التصنيف، وقد رُزِقَتْ مؤلفاته القبول؛ فمنها : قطر النّدى، وشرحه، وشذور الذهب، وشرحه، والإعراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك، والمغني، وشرح بانت سعاد، وكلّها مطبوعٌ، توفي سنة ٧٦١ هـ .

ينظر في ترجمته : عقود الجمان ل ٣٠ ب، أعيان العصر ٥/٣، الدرر الكامنة ٣٠٨/٢، المقصد الأرشد ٦٦/٢، بغية الوعاة ٦٨/٢، المنهج الأحمد ١١٥/٥، البدر الطّالع ٤٠٠/١، السّحب الوابلة ٦٢٢/٢، مقدّمة تحقيق نزّهة الطّرف لابن هشام ص ٧ وما بعدها .

وينظر في مصنّفاته : ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ ص ١١ وما بعدها .

(٧) القلادة الجوهريّة ل ٥٥ بتصرّف، وفيها : « والصّحيح أنّها لغة بني لحيان ... »، وفي



ثُمَّ الكلمة على ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف<sup>(١)</sup>، كما قال :  
 لاسم وفعل ثم حرف<sup>(٢)</sup> تنقسم .....

أي : الكلمة، فالاسم مشتق من السُّمُو، وهو العلُو - كما تقدّم -<sup>(٣)</sup>  
 سُمِّي بذلك لسُمُوهِ على قسيميه<sup>(٤)</sup>.

⇐

النهاية لابن الحُبَّاز (رسالة) ص ٤٠ : أنها لغة ربّعة، وينظر : التّذييل والتّكميل ١٥/١ مع الحاشية (٥) .

(١) هذا مذهب الجمهور، وزاد أبو جعفر أحمد بن صابر نوعاً رابعاً هو اسم الفعل، وأسماء "الخالفة"، ولم يُوافق على ذلك، بل عُدد من أفراد الاسم . ينظر : التّذييل والتّكميل ٢٢/١، شرح الأزهريّة ص ١٦-١٧، الهمع ٧٠٦/١ و ١٢١/٥، حاشية الصّبّان ٢٣/١ .

وللدارسين المحدثين آراء أخرى في تقسيم الكلمة . تنظر في : أقسام الكلام ص ١٠٦، وما بعدها، دور الحرف في أداء معنى الجملة ص ١٦-٢٧، الوصف المشتق ص ١٥-٣٢ .

(٢) يلحظ التشابه الكبير بينه وبين قول ابن مالك في الألفيّة (ص ٣) :

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ .....

وقد اعترض عليه أبو حيّان في منهج السّالك (ص ٣) في إدخال "ثمّ" المفيدة للتّراخي قائلاً : « وإدخال ثمّ في قوله : "ثمّ حرف" ليس بجيّد، لأنّ "ثمّ" للتّراخي، وإذا قسّمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كلّ واحدٍ من الأقسام إلى الشّيء المقسّم واحدةً بلا تراخٍ يُعقّل في شيءٍ من الأقسام » .

ويُجاب بأنّه يجوز أن يكون استعمل "ثمّ" بمعنى "الواو"، ويجوز أن تكون على بابها للتّنبية على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلةً . ينظر : توضيح المقاصد ٢١/١ .

(٣) ينظر : ص ٢٣٥ .

(٤) وذلك بالإخبار به وعنه، وقيل غير ذلك . ينظر : الإنصاف ٧/١، اللّباب ٤٦/١، المحصول ل ٥٥، شرح اللّمحة البدرية ٢١٦/١ .

وفي حاشية "ز" : « أي : لأنه لمّا استغنى عنهما سما عليهما فسُمي اسمًا » .

وقيل : إنه مشتقٌّ من السّمة<sup>(١)</sup>، وهي العلامة .  
والفعل لغةٌ : نفس<sup>(٢)</sup> الحدث الذي يُحدثه الفاعلُ من قيامٍ أو قعودٍ أو نحوهما، والحرف لغةٌ : طَرَفُ الشَّيء كحرفِ الجبل<sup>(٣)</sup>.  
واستدلّ المحققون على ما ذُكر<sup>(٤)</sup> بأنّ المعنى المدلول عليه [باللفظ]<sup>(٥)</sup>

(١) نُسِبَ هذا القول إلى الكوفيّين في عددٍ من المصادر، منها : مُشكِيل إعراب القرآن ٦٦/١، أمالي ابن الشَّحريّ ٢/٢٨٠، الإنصاف ١/١٦-١٦، التّبيين ص ١٣٢، ابن يعيش ٢٣/١، المغني ص ١٥، ائتلاف النّصرة ص ٢٧، وغيرها .  
ولكن عند تحقيق هذه المسألة أثبت بعض الباحثين - وأولهم الدّكتور : محمد خير الحلواني في "الخلاف النّحويّ" ص ٢١٦-٢٢٥، وحواشي ص ٥٩ من "مسائل خلافيّة"، وتابعه الدّكتور : عبد الرّحمن العثيمين في الحاشية ٣ ص ١٣٢ من "التّبيين"، والمختار أحمد ديره في "دراسة في النّحو الكوفيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء" ص ٣٢٠-٣٢٣ . أنّ هذا القول لم يثبت عن شيوخهم كالكسائيّ والفرّاء وثلج، فالزّجاج يذكر أنّه أوّل من تحدّث عن اشتقاق الاسم، ولم يعرض لهم رأياً (ينظر : معاني القرآن للزّجاج ١/٤٢) فربّما يكون هذا القول منقولاً عن المتأخّرين منهم، يؤيّد هذا قول الزّجاجيّ في اشتقاق أسماء الله (ص ٢٥٥) : « أجمع علماء البصريّين، ولا أعلم عن الكوفيّين خلافاً محصّلاً مستنداً إلى من يوثق به أنّ اشتقاق "اسم" من سموت أسمو، أي : علوت ...، وقد حكى أنّ بعضهم يذهب إلى أنّ أصله من "وسمت" » .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

وفي هذا الأسلوب تقديم المؤكّد على المؤكّد، وهو ممنوعٌ عند الأكثرين، ومن اللّغويين من يجيزه لوجوده في أساليب المتقدّمين كسيبويه (الكتاب ٢/٣٧٩ و ٣/٣٦٧)، وغيره . ينظر : في أصول اللّغة ٢/١٩١، معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص ٦٧٥، مقدمة تحقيق شرح الشّذور ص ٢٢ .

(٣) شرح الشّذور ص ٣٢ .

وفي حاشية "ز" : « وسُمّي حرفاً لاستغناء الاسم والفعل عنه فكأنّه صار بمنزلة الآخر، وآخر كلّ شيء حرفه » .

(٤) أي : من أنّ أقسام الكلمة ثلاثة : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ .

(٥) تنمّة يستقيم بها السّياق .

المنطوق به إمّا أن يصحّ الإخبار عنه وبه؛ وهو الاسم، أو يصحّ الإخبار به لا عنه؛ وهو الفعل، أو لا يصحّ الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف<sup>(١)</sup>. وبأنّ المعاني ثلاثة : ذات - وهو الاسم -، وحدث - وهو الفعل -، ورابطة<sup>(٢)</sup> - وهو الحرف<sup>(٣)</sup> -، وبأنّ الكلمة إن دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بـ [أحد] <sup>(٤)</sup> الأزمنة الثلاثة فهي الاسم، وإن دلّت على معنى في نفسها، واقتربت بذلك فهي الفعل، وإن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف<sup>(٥)</sup>.

- (١) ينظر : الفصول الخمسون ص ١٥٠، وينظر : أسرار العريّة ص ٤ .  
واعترض على هذا الحصر ابن إياز في الحصول ( ل ٤ ب )، وابن هشام في شرح اللّمة البدرية ( ٢١٣/١ ) : بأنّ القسمة غير حاصرة إذ يبقى منها ما يخبر عنه لا به .  
(٢) في الأصل : "رباطة" وهو تحريف؛ ففي شروح الشذور (ص ٣١) : « ورابطة للحدث بالذات »، وفي الحصول ل ٤ ب : « واسطة » .  
(٣) ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٣٤، كشف المشكل ١/١٦٨، التذيل والتكميل ٢٢/١ .  
(٤) زيادة يقتضيها السياق . وينظر : شرح المقدّمة الكافية ١/٢١٦ .  
(٥) ينظر : شرح المقدّمة الكافية ١/٢١٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٨، شرح الشذور ص ٣١، الهمع ١/٧ .  
وقد اعترض ابن هشام على هذه الطّريقة في شرح اللّمة (٢١٤/١) بأنّها تشتمل على أمرين مُشكِكين هما :  
١ - دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الدّالة عليها، وذلك محال؛ لأنّ ذات زيد لم يقم بلفظ الزاي والياء والدّال قطعاً ... .  
٢ - دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهو وإن كان مشهوراً عند النّحويين إلا أنّ ابن النّحاس قد نازعهم فيه .  
وتنظر طرق آخر في : شرح التّسهيل ٥/١، الحصول ل ٤ ب، شرح اللّمة ١/٢١٣، الأشباه والنظائر ٧/٣، وغيرها من المصادر المتقدّمة .  
وقد ذكر العلماء ثلاثة أدلّة لهذا التّقسيم لم يذكر الشّارح منها إلّا الدليل العقليّ، وبقي دليلان آخران هما :

فَيُقَالُ : الاسمُ في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup>.

والمراد الدلالة الأولى؛ لأنَّ أسماءَ الأفعال دالةٌ على معنى<sup>(٢)</sup> في نفسها مقترنةٌ بزمانٍ معيّنٍ، ومع ذلك فهي أسماء<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ دلالتها على الزّمان

⇨

- ١ - دليل النّقل، وهو ما ورد في قصة الإمام عليّ - رضي الله عنه - مع أبي الأسود، وأنّه أخذ عن الإمام قوله : « الكلام - كلّهُ - اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ». ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص ٨٩، معجم الأدباء ٤٩/١٤، إنباه الرواة ٣٩/١ .
- ٢ - دليل الاستقراء والإجماع . ينظر : الصّاحبيّ ص ٨٩، أسرار العربيّة ص ٣، كشف المشكل ١٦٨/١، المحصول ل ٤ ب، التّذيل والتّكميل ٢١/١، شرح اللّلمحة ٢١٢/١، الهمع ٧/١ .

أمّا ما يُؤثّر عن الفراء من أنّه يرى أنّ "كِلَاءً" ليست اسمًا ولا فعلًا - على ما نقل الزّبيديّ في طبقات النّحويّين (ص ١٤٥)، والأزهريّ في التّصريح (٢٥/١) -؛ فهو توقّفٌ منه في الحكم عليها أمي اسمٌ أم فعلٌ ؟ . ينظر : فتح الرّبّ المالك ص ٥٠-٥١، حاشية يس على التّصريح ٢٥/١ .

- (١) الكافية ص ٥٩، وينظر : شرحها لابن الحاجب ٢٢٢/١، شرح الرّضيّ ٣٥/١-٣٩، شرح الشّذور ص ٣٢، الفوائد الضّيائية ١٧٩/١ .
- وهناك حدودٌ آخر للاسم تنظر في : المقتضب ٣/١، الأصول ٣٦/١، الإيضاح في علل النّحو ص ٤٨، شرح السّيرافيّ ٥٣/١، اللّمع ص ٤٥، الصّاحبيّ ص ٨٩، المقتصد ٦٩/١، شرح عيون الإعراب ص ٣٥، إصلاح الخلل ص ٨، أمالي ابن الشّجريّ ١٥/٢، التّبيين ص ١٣٢، شرح الجمل لابن خروف ٢٥٣/١، ابن يعيش ٢٢/١، شرح الجمل ٩٢/١ .

(٢) ز : "المعنى" .

- (٣) هذا مذهب جمهور البصريّين . ينظر في قولهم والاستدلال له بتووينها، وتعريفها، وغير ذلك : الكتاب ٢٤١/١ و ٢٤٢، المقتضب ٢٥/٣ و ٢٠٢، الحليّيات ص ٢١١، الخصائص ٤٤/٣، شرح ملحّة الإعراب ص ١٠٣، اللّباب ٤٥٤/١، ابن يعيش ٢٥/٤، البسيط ١٦٣/١، شرح ألفيّة ابن معطّر ١٠١٥/٢، الارتشاف ١٩٧/٣، توضيح المقاصد ٧٥/٤، شرح الأشمونيّ ١٩٥/٣، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص ٥٤ .

⇨

المُعَيَّن ليست بأوّلِيَّة؛ لأنّ صه - مثلاً - دالٌّ على السُّكُوتِ المقترنِ بالاستقبال<sup>(١)</sup> لكنّه إنّما دلٌّ - أوّلاً - على اسكُت، وبواسطة دلٌّ على السُّكُوتِ المقترنِ بالاستقبال<sup>(١)</sup>.

والاقتزانُ وعدمه إنّما هو بحسب الوضع<sup>(٢)</sup>، فاقتزان<sup>(٣)</sup> اسم الفاعل، واسم المفعول بالزَّمانِ المعَيَّن - نحو قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمرًا أو مضروبٌ أمسٍ - ليس بحسب الوضع، وإنّما هو لعارضٍ<sup>(٤)</sup>. وشَمِلَ التعريفُ ما ليس مدلولُهُ الزَّمان، وما مدلوله الزَّمان فقط،

⇐

وتنسب بعض المصادر (الارتشاف ١٩٧/٣، توضيح المقاصد ٧٥/٤، الجمع ١٢١/٥، شرح الأشموني ١٩٥/٣) إلى الكوفيّين القول بفعليّتها، وإلى بعض البصريّين بأنّها أفعالٌ استعملت استعمال الأسماء.

وعند الرجوع إلى معاني القرآن للفرّاء يجد الباحث نصوصاً تجعل إطلاق القول بأنّ الكوفيّين يرون فعليّة أسماء الأفعال إطلاقاً غير سديدٍ. ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٢٣/١ و ٢٣٥/٢، وغيرها.

ويرى بعض الدّارسين أنّها موادُّ فعليّة قديمة جَمَدَت على هيئة مخصوصة فلم يُتصرّف فيها تصرّف الأفعال (الفعل زمانه وأبنيته ص ١٢١)، وقد مرّ مذهب ابن صابرٍ في جعلها قسمًا برأسه في الحاشية (١) ص ٢٦٩.

(١-١) ساقطٌ من "ز".

(٢) المراد بالوضع : تعيين الشّيء للمعنى بنفسه. شرح الفريد ص ١٧٨، وتنظر تعريفاتٍ آخر في : ابن يعيش ١٩/١، وشرح الرّضيّ ٢١/١، والفوائد الضيائية ١٦٧/١، وتنظر مناقشتها في شرح الفريد ص ١٨٩.

(٣) في الأصل : "فالاقتزان".

(٤) من قوله : « والمراد الدّلالة » إلى هنا نقلٌ عن الوافية شرح الكافية ص ٥ بتصرّفٍ. والمراد بالعارض : أنّه عند إعمالها لا بدّ من دلالتها على الحال أو الاستقبال (ينظر : شرح الرّضيّ ٣٩/١)، وكذا إذا اقترنت بالزّمن الماضي نحو : "أمس"؛ فإنّ دلالتها على الزّمان تكون عارضةً لاقتزانها به.



وما مدلوله معني مقترن بزمان غير الثلاثة ك: رجل، واليوم، وأمس،  
و<sup>(١)</sup> الاصطباح<sup>(٢)</sup>، والاعتباق<sup>(٣)</sup>.

[٢٠/ب]

والحد<sup>(٤)</sup>، والخطوط<sup>(٥)</sup>، والعقود<sup>(٦)</sup>، والإشارات<sup>(٧)</sup>،  
والنصب<sup>(٨)</sup>، وإن دلّ كلّ منها على معني في نفسه غير  
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إلا أنه ليس بكلمة فلا يرد

(١) ز: "وأما".

(٢) ز: "الاصطلاح" تحريف. والاصطباح: افتعال من الصبح، وهو ما شرب بالغداة  
فما دون القائلة. اللسان ٢٧٢/٧ (صبح).

(٣) ز: "الاتفاق" تحريف أيضاً. والاعتباق: افتعال من الغبوق، وهو الشرب آخر  
النهار مقابل الصبح. اللسان ١٤/١٠ (غبوق).

(٤) هو الفصل بين الشئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر. اللسان ٧٩/٣ (حدد)، أو هو  
التعريف نفسه. تنظر: الحاشية (١) ص ٢٧٥، والواو هنا استئنافية.

(٥) في حاشية "ز": «وهي النقوش المكتوبة الموضوعة للألفاظ [ال]مخصوصة».

(٦) هي نوع من الحساب يكون بأصابع اليدين. الخزانة ٥٣٨/٦، وينظر: حاشية  
الخضري ١٥/١.

(٧) في حاشية ز: «وهي لغة الإفهام باليد ونحوها [كالعين والحاجب]، وهي موضوعة  
لما يشار به كقول الشاعر [هو عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٠٤]:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها      إشارة مخزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال: مرحباً      [و] أهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم،

وينظر: شرح الشذور ص ٤٦-٤٧.

(٨) وهي: الحال الدالة، كالأجسام المنصوبة في الطريق للدلالة عليه. ينظر: البيان  
والتبيين ٧٦/١، شرح الفريد ص ١٩٢، حاشية الخضري ١٥/١.

وفي حاشية "ز": «أي: وهي العلامات المنصوبة، وهي بضم النون والصاد، وقد  
تسكن الصاد، وقد تفتح النون وتسكن الصاد، وأما بضم النون مع فتح الصاد فلا  
أعرفه، قاله شارح المارونية أ. عبد المعطي».

واقصر الخضري في حاشيته على أنها كغرف، وينظر: القاموس المحيط ٢٣٠/١ (نصب).





النَّقْضُ بِهِ<sup>(١)</sup>.

ويُقال : الفعلُ في الاصطلاح : كلُّ كلمةٍ دلّت على معنى في نفسها، واقتُرنت بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(٢)</sup>؛ فخرج بالدلالة على المعنى في النفس الحرفُ، وبالاقتِران بأحد الأزمنة الثلاثة الاسمُ، والمراد بالدلالة الأوّلِيّةُ، والاقتِرانُ بحسب أصلِ الوضع<sup>(٣)</sup>.

وأورِدَ : أنه إن أُريدَ بأحد الأزمنة الثلاثة واحدٌ بعينه فيلزمُ أن يكون

(١) الوافية ص ٥ - ٦ مع تقديم وتأخير وتصرفٍ، والنصّ فيه ص ٥ : « ... لكن يدخل فيه [ أي : تعريف الاسم ] ما لا يدلّ على الزّمان نحو : رجل، وما مدلوله الزّمان فقط نحو : اليوم وأمس، وما مدلوله معنى مقترنٌ بزمان غير الثلاثة [ الماضي والحال والاستقبال ] نحو : الاصطباح والاعتباق، وينبغي أن يراد بالدلالة دلالة أوّلِيّة ... » .  
إلى أن يقول (ص ٦) : « ولقائل أن يُورد النّقض على هذا التعريف من وجهين : أحدهما : أنه منقوضٌ بنفس الحدّ؛ لأنه يصدق على مجموع الحدّ أنه دالٌّ على معنى في نفسه ... » .

والثاني : أنه منقوضٌ بالخطوط، والعقود، والإشارات، والنصب، لكونها دالةً على معنى في نفسها غير مقترنةٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، لكنها ليست باسمٍ؛ لأنها ليست كلمةً .

وينظر في هذه المسألة وما تقدّمها : شرح المقدّمة الكافية ٢٢٢/١ - ٢٢٩، شرح الرّضيّ ٣٨/١، الفوائد الضيّائية ١٨١/١ - ١٨٤، الهمع ٧/١ - ٨، شرح الحدود النّحويّة ص ٧٣ - ٧٦ .

(٢) هذا الحدّ قريبٌ من حدّ ابن الحاجب في الكافية ص ١٨٩ (وينظر شرحها له ٨٥٧/٣)، وينظر : المفصل ص ٣١٩، الفصول الخمسون ص ١٥٢، شرح الشذور ص ٣٢ .

وتنظر حدودٌ آخر للفعل في : الأصول ٣٨/١ - ٣٩، الإيضاح في علل النّحو ص ٢٥، الصّاحبيّ ص ٩٣، المقتصد ٧٦/١ - ٨٠، شرح عيون الإعراب ص ٣٧ - ٣٨، كشف المشكل ١٩٦/١ - ١٩٧، شرح الجمل لابن خروف ٢٥٤/١، التبيين ص ١٣٩، ابن يعيش ٢/٧، شرح الجمل ٩٥/١ - ٩٧ .

(٣) ينظر : الوافية ص ٤ - ٥ .



ما اقترن به غيره اسماً لا فعلاً<sup>(١)</sup>؛ فلا يكون حدّ الاسم مانعاً، ولا حدّ الفعل جامعاً ! .

وأجيب : بأنه لا يُراد به واحدٌ معيّنٌ ولا غير معيّنٍ، بل واحدٌ من غير تقييده بالتعيين، أو بعدم التعيين<sup>(٢)</sup>.

ويُقال : الحرفُ في الاصطلاح : كلُّ كلمةٍ لا تدلُّ إلا على معنى في غيرها<sup>(٣)</sup>، فافهم ترشّده .

ثمّ اعلم أنّ<sup>(٤)</sup> الاسم ثلاثة : مضمّرٌ نحو : أنا، ومظهرٌ كـ: زيد، ومبهمٌ نحو : هذا<sup>(٥)</sup>، وأنّ الفعل ثلاثة - أيضاً - : ماضٍ كـ: ضربَ،

(١) ز : « ما اقترن به غير اسم ولا فعل » .

(٢) الوافية ل ٤ ب - ٥ أ بتصرّف، ونصّه : « ولقائل أن يقول : لا يخلو من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحدٌ منها بعينه كالماضي - مثلاً - أو واحدٌ غير معيّن، وأيضاً ما كان ينتقض حدّ الاسم والفعل، أمّا إن أُريد واحدٌ معيّن فلائنه يلزم منه أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعيّن [ كالمضارع مثلاً ] اسماً لا فعلاً، فلا يكون حدّ الاسم مانعاً ولا حدّ الفعل جامعاً، وقد وجب أن يكون الحدّ جامعاً ومانعاً .  
وجوابه : أنه لا يراد به واحدٌ معيّنٌ ولا واحدٌ غير معيّنٍ بل واحدٌ منهما من غير تقييده بالتعيين أو بعدم التعيين » .

(٣) هذا حدّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص ١٥٣ بزيادة قوله : "كلّ"، وهو بدونها مختار الرضويّ في حدّ الحرف . ينظر : شرح الكافية ٣٨/١ .  
وكون الحرف لا يدلّ على معنى إلا في غيره مذهب الجمهور، وذهب ابن النحاس في التعليقة (ل ٥ أ) إلى أنّ الحرف له معنى في نفسه، وينظر : شرح اللّلمحة البدرية ٢١٤-٢١٥/١ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « نحو : لم »، نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص ١١ بتصرّفٍ يسير .  
(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٩٨/١، الفصول لابن الدّهان ص ٤٨، كشف المشكل ١٧٦/١ .

وتقسيم الاسم إلى هذه الأقسام مشاكلةٌ للتقسيم الآتي للفعل والحرف، والصحيح أن الاسم قسمان : مظهرٌ، ومضمّرٌ، وأمّا المبهم فهو من المظهر . ينظر : حاشية أبي النّجا ص ١١ .

ومضارع ك: يضرب، وأمر ك: اضرب<sup>(١)</sup>، وأنّ الحرف ثلاثة - أيضاً - :  
حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو : هلّ،<sup>(٢)</sup> وحرف مختص بالاسم  
نحو : في<sup>(٣)</sup>، وحرف مختص بالفعل نحو : لم<sup>(٤)</sup>.

والمقدمة الرابعة : معرفة الكلم<sup>(٥)</sup>، وهو : اسم جنس جمعي<sup>(٥)</sup>، وهو :  
ما اجتمعت فيه ثلاث كلمات<sup>(٦)</sup>، كما قال النّاطم : وَهَذِهِ أَي : الاسم،  
والفعل، والحرف هِيَ الْكَلِمُ؛ فمعنى ذلك أنه دالٌّ على الجمع، وإذا زيدَ  
عليه لفظة<sup>(٧)</sup> تاء التّأنيث نقص<sup>(٨)</sup> معناه، وصار دالاً على الواحد<sup>(٩)</sup>،

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّ فعل الأمر مقتطع من  
المضارع . ينظر ما سيأتي في : الحاشية (١) ص ٤٦٤ .

وتقسيم الجمهور الفعل إلى هذه الأقسام إنما هو بالنظر إلى الصّيغة . ينظر : نحو  
الفعل ص ٣٠ وما بعدها .

(٢-٢) ساقط من "ز" .

(٣) هذا تقسيم للحرف بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص . ينظر : الأصول ٥٥/١،  
المقتصد ٨٦/١، أوضح المسالك ٥٠/١، شرح الأشموني ٤٣/١ .  
وهناك تقسيمات آخر للحرف تنظر في : المقتصد ٨٥/١-٩١، النّهاية (رسالة)  
ص ٧٧-٨١ .

(٤) يرى الحيدرة في كشف المشكل (١٦٧/١) أنه لا فرق بين الكلم والكلام .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٣٤/١، الهمع ٣٦/١، شرح الأشموني ٢٥/١ .

ويرى بعض النّحاة أنّ "الكلم" جمع "كلمة"، منهم : السّيرافي في شرح الكتاب  
(٤٩/١)، وابن جنّي في الخصائص (٢٥/١)، وعبد القاهر في المقتصد (٦٩/١)، وابن  
خروف في شرح الجمل (٢٥٣/١)، وابن أبي الرّبيع في الملخص (١٠١/١) .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ١٦ . وينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١٩٥/١، توضيح المقاصد  
١٩/١، شرح ابن عقيل ٢٠/١، التصريح ٢٦/١، الهمع ٣٥/١، شرح الأشموني  
٢٥/١ .

(٧) ز : "لفظ" .

(٨) ز : "نقض" تصحيّف .

(٩) ينظر : أوضح المسالك ٣٤/١، شرح الأشموني ٢٥/١ .

وكان على الشّارح أن يجعل قوله : « معنى ذلك » عقب قوله : « وهو اسم جنس  
جمعي »، ويؤخره أو يقدّمه على قوله : « وهو ما اجتمعت ... » .

ك: نبقة، وسدرية، وتمرّة<sup>(١)</sup>، ل: نبق، وسدر، وتمر<sup>(٢)</sup>.  
والمقدّمة الخامسة: معرفة القول<sup>(٣)</sup>، وهو: ما يشمل الكلمة،  
والكلام، والكلم<sup>(٤)</sup>، [و]<sup>(٥)</sup> المفرد<sup>(٦)</sup>، والمركّب، والمستعمل، والمهمّل<sup>(٧)</sup>.  
كما أشار إليه الناظم بقوله:

وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقًا .....

إلى آخره/.

وحاصل ما تقدّم أنّ الكلام: ما تركّب من كلمتين فأكثر وأفاد<sup>(٨)</sup>،  
والكلمة: لفظٌ وُضع لمعنى مفرد<sup>(٩)</sup>، والكلم: ما تركّب من ثلاث

(١) في النسختين: "تمرّة"، ويمنع إثباته قوله بعد: "تمر"، كما أنّ المشهور هنا التمثيل بـ"تمرّة".

(٢) ز: "تمر".

(٣) من النّحاة من يرى أنّ "القول" و"الكلام" مترادفان. ينظر: أمالي ابن الشّجريّ

٥٠/٢، شرح المقدّمة الجزوليّة ٢٠٠/١.

(٤) غير وارد في نسختي من القلادة الجوهريّة.

(٥) زيادة يقتضيها السّياق، وهي في القلادة الجوهريّة ل٦أ، والنصّ منقولٌ عنه كما سيأتي.

(٦) ساقطٌ من "ز".

(٧) القلادة الجوهريّة ل٦أ، وفيها: ١ والمهمّل على أصحّ الأقوال فيه، وينظر: توضيح المقاصد ٢١/١، التصريح ٢٧/١-٢٨، الهمع ٣٩/١.

وفي الأصل ضربٌ على كلمة "المهمّل" بمداد غير المداد الذي كتبت به المخطوطة.

(٨) سبق للشارح أن بيّن أنّه يمكن الاستغناء عن قيد التّركيب. ينظر: ص ٢٦٥.

وقد خالف ابن طلحة (ت ٦١٨هـ) في اشتراط التّركيب، فادّعى أنّ الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ك: "نعم"، و"لا" في الجواب، والصّحيح أنّ الكلام هو الجملة المقدّرة بعدهما لا واحدة منهما. ينظر: الارتشاف ٤١٢/١، توضيح المقاصد ١٧/١، الهمع ٣٣/١.

(٩) الكافية ص ٥٩، وينظر ما سبق: ص ٢٦٥-٢٦٦.



كلماتٍ فأكثر أفاد أم<sup>(١)</sup> لم يفد<sup>(٢)</sup>، والقول : ما يشمل الجميع<sup>(٣)</sup>،  
ف: "قام زيد" كلامٌ لا كلمٌ، و"إن قام زيد" كلمٌ لا كلامٌ، و "إن قام  
زيد قمت" كلامٌ وكلمٌ، و "زيد" كلمةٌ فقط<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

<sup>(٥)</sup> اعلم أنّ الكلام لا يتركّب إلّا من كلمتين ظاهرتين، أو إحداهما  
ظاهرةٌ والأخرى مضمرة<sup>(٦)</sup>، وتنقسم الظاهرتان إلى جملة اسميّة، وإلى  
جملة فعليّة<sup>(٧)</sup>، فمثال الظاهرتين : "جاء زيد" - وتُسمّى جملة فعليّة لأنها

(١) ز : "أو" .

(٢) تنظر المصادر المثبة في : الحاشية (٦) ص ٢٧٧ .

(٣) ينظر : الفصول الخمسون ص ١٤٩، شروح الألفيّة عند قول ابن مالك :

..... والقول عمّ .....

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣٦/١ .

(٥) ما سيأتي حتى قوله : « وإلى جملة فعليّة » نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٥ ب .

(٦) ينظر : الارتشاف ٤١٢/١ .

(٧) هذا هو المشهور، إلّا أنّ الفارسي في الإيضاح العضديّ (٨٧/١) ذكر أنّ أقسام  
الجملة الواقعة خبراً أربعة، ويزيد الظرفيّة والشرطيّة، وكذا الزمخشريّ في المفصل  
(ص ٤٤)، وتابعه صدر الأفاضل في التخمير (٢٦٠/١)، وهو قول لم يسلمه  
الجمهور، وأرجعوا الشرطيّة إلى الجملة الفعليّة، والظرفيّة إلى الاسميّة أو الفعليّة على  
الخلافاً في تقدير متعلّق الظرف . ينظر : المقتصد ٧٧/١، ابن يعيش ٨٨/١،  
الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١ .

على أنّ ابن هشام في المغني (ص ٤٩٢) يزيد على الاسميّة والفعليّة الجملة الظرفيّة،  
وهي عنده المصدّرة بظرفٍ أو مجرور، وتبعه السيوطي في المطالع السعيدة (٩٥/١) -  
٩٦) وهما مسبوқан بابن السّراج فقد حكى عنه الفارسيّ في المسائل العسكريّة  
(ص ١٠٥-١٠٨) أنّه ذهب في بعض كتبه إلى أنّ الظرف والجار والمجرور قسمٌ  
برأسه، واستحسنه الفارسيّ، قال ابن عقيل في شرح الألفيّة (١٩٨/١) عن هذا  
المذهب : « والحقّ خلافه، وأنّه متعلّق بمحذوفٍ واجب الحذف » .

وينظر في مسألة متعلّق الظرف : ص ٢٨١ مع الحاشية (٨) .



بُدِئْتُ بفعل -، و"زيد قائم" - وتُسمّى جملة اسميّة لأنّها بُدِئْتُ باسم؛ فالاسميّة ما صُدِّرت بالاسم سواءً أختمت به ك: "زيد قائم"، أو<sup>(١)</sup> خُتِمَتْ بالفعل ك: "زيد قام"، والفعليّة ما بُدِئْتُ بالفعل ليس إلّا -<sup>(٢)</sup>.  
والجملة الاسميّة تدلُّ على الثبوت والاستمرار، والفعليّة تدلُّ على التّجدّد والانقطاع<sup>(٣)</sup>، والجمهور على أنّ الاسميّة أشرف<sup>(٤)</sup>، وذهب أحمد بن محمّد الجندي<sup>(٥)</sup> - شارح

(١) ذكر ابن هشام في المغني (ص ٦٣) أنه لا يجوز قياساً العطف بـ "أو" بعد همزة التسوية، وأنّ الصّواب العطف بـ "أم"، وما منعه ابن هشام أجازه بعض اللّغويين . ينظر : معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة ص ٣٢٩ .

(٢) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥، المغني ص ٤٩٢، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٧١-٧٢ .

(٣) المشهور أنّ الجملة الاسميّة تدلّ على الثبوت والدوام، والفعليّة تدلّ على التّجدّد والحدوث، وقالوا عن الجملة الفعليّة الواقعة خبراً : إنها تفيد الثبوت والاستمرار، وأوّل على أنّ المراد ثبوت التّجدّد .

ينظر : الإيضاح ٢٠٦/١-٢٠٧، شروح التلخيص ٢٧/٢ و ٢٩ .

(٤) لم أقف على هذا القول (ينظر : شروح التلخيص ٢٥/٢ و ٢٩ و ١٠٣-١٠٨)، ولكنني وقفت في حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على مسألة قريبة من هذه المسألة التي ذكرها الشّارح؛ فقد ذكر الصّبّان خلافاً حول الجملة الاسميّة والمضارعية أيهما أبلغ؟، قال : « وقد اختلف هل الاسميّة أبلغ أو المضارعية؟، والتّحقيق أنّ كلّاً أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه»، وكان هذا في مقام الكلام على جملة الحمد .

ولعلّ الشّارح بنى المسألة على أنّ الاسم أشرف من الفعل والحرف، وممّن نصّ على أنّ الاسم أشرف منهما: ابن هشام في شرح اللّلمحة البدرية (٢١٦/١-٢١٧)، وعلّله بقوله : « لأنّ له فائدتين في باب الإسناد، وهما : إسناده، وإسناد إليه»، وكذا الكفراويّ في شرح الآجروميّة (ص ٩)، وعلّله الحامديّ في حاشيته عليه بقوله : « لأنّه دالٌّ على ذاتٍ بخلاف الفعل، وأيضاً يقوم به كلامٌ تامٌّ » .

(٥) الذي وقفت عليه أنّ شارح المصباح هو أحمد بن محمود الجنديّ، وهو أحمد بن محمود بن عمر بن القاسم الجنديّ، شرف الدّين، اشتهر بكتابه : الإقليد شرح المفصل (خ)، والمقاليد شرح المصباح (خ)، وله شرحٌ على الكافية، توفّي سنة ٧٠٠ هـ تقريباً . ينظر في ترجمته : الجواهر المضيئة ٣٢٩/١، تاج التّراجم ص ١٢٥، الطّبقات السّنية ١٠٣/٢، هديّة العارفين ١٠٢/١، الأعلام ٢٥٤/١ .

المصباح - <sup>(١)</sup> إلى أنّ الفعلية أشرف <sup>(٢)</sup>، وفيه نظر <sup>(٣)</sup>.

والجملة الندائية [كقولك : يا زيد] <sup>(٤)</sup> فعلية؛ لأنّ التقدير : أدعو زيدا <sup>(٥)</sup>، والجملة الاستفهامية فعلية إن كان ما بعد أداة الاستفهام فعلاً <sup>(٦)</sup>، واسمية إن كان اسماً، والجملة الشرطية فعلية؛ لأنّ أداة الشرط لا يقع بعدها إلا الأفعال <sup>(٧)</sup>، والجملة الظرفية فعلية إن تعلقت بفعل، واسمية إن تعلقت به <sup>(٨)</sup>.

(١) المصباح كتاب في النحو لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيّد بن عليّ المطرزيّ (٥٣٨-٦١٠هـ)، وهو كتاب مختصر استصفاه من العوامل المائة، والجمل، والتّمّة لعبد القاهر (المصباح ص ٤٨)، والجندبيّ أحد شراحه (ينظر : كشف الظنون ١٧٠٨/٢)، وتنظر : الحاشية التالية .

(٢) الذي وقفت عليه في المقاليد لا يدلّ على ما ذهب إليه الشّارح؛ فالجندبيّ يقول معللاً قول المطرزيّ : « والجمل أربع : فعلية، واسمية [ كذا في نسخته، وفي المصباح ص ٥٤ : اسمية وفعلية ... ] » يقول : « قوله : "فعلية" قدّمها لأنّ الفعل هو أصلّ في الإسناد، والفاعل أصلّ في الإسناد إليه؛ لأنّ الإخبار هو الأكثر في الكلام، وللاكثر حكم الكلّ، ووضع الفعل للإخبار، فلا بدّ له من فاعل، فثبت أنّ الفعل والفاعل هما الأصلان؛ فيكون المبتدأ والخبر فرعين عنهما، فتؤخر الجملة الاسمية عن الفعلية، المقاليد ل ١١ ب .

وقال في الإقليد شرح المفصل ل ٢٨ أ : « فإن قلت : ما السرّ في تقديم الجملة الفعلية على الاسمية ؟، قلت : السرّ في ذلك : أنّ الفعل هو الأصل في الإسناد، والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ فرع عليهما . » وينظر : قسم الدّراسة ص ١٩١ .

(٣) لعلّ وجه النظر أنّ جعل الجملة الفعلية أشرف من الاسمية مناقض لكون الاسم أشرف من الفعل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وتنظر إشارة الشّارح إليها ص ٢٨٢ .

(٥) ينظر : المقتصد ٩٥/١، ابن يعيش ١٢٧/١، المغني ص ٤٩٣، شرح قواعد الإعراب ص ٧٤ .

(٦) في النّسختين : "فعل"، ونصب "اسماً" في الجملة التالية يدلّ على وجوب نصب قوله : "فعلاً" .

(٧) ينظر : الكتاب ٦٢/٣-٦٣، المقتضب ٧٧/٢ .

(٨) هذا ردّ على قول من قال : إنّ الجملة الظرفية قسم برأسه (تنظر : الحاشية ٧ ص ٢٧٩)، والضمير في "به" مرادّ به الاسم، والأولى التعبير بالاسم الظاهر .



ومثال<sup>(١)</sup> الكلمتين اللتين إحداهما ظاهرة والأخرى مضمرة نحو<sup>(٢)</sup>:  
 قُلْ، فـ"قُلْ" فعل أمر، والفاعل مستتر<sup>(٣)</sup>، تقديره "أنت"، ولا يجوز  
 إبرازه، وإن ظهر أعرباً توكيداً<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ  
 وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ولا يتركب الكلام من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل  
 وحرف، ولا من حرف واسم، إلا في النداء خاصّة<sup>(٦)</sup>، كقولك:  
 يا زيد؛ لأنه بمنزلة أدعو<sup>(٧)</sup> زيداً - كما مرّ<sup>(٨)</sup>، ولا من اسم وفعل  
 وحرف كقولك: إن قام زيد<sup>(٩)</sup> / .

⇐

- وتقدير متعلق الظرف فعلاً مذهب الجمهور، وذهب بعض النحاة إلى تقديره اسماً .  
 ينظر ما سيأتي : ص ٥٤٢ مع الحاشية (٣) .  
 هذا ولا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصّلة، وإنما الخلاف واقع في الخبر  
 والصّفة والحال . ينظر : المغني ص ٥٨٣-٥٨٤ .  
 (١) ما سيأتي حتى قوله : « إن قام زيد » نقل عن القلادة الجوهريّة لـ هـ ب بتصرف .  
 (٢) ساقط من الأصل .  
 (٣) أي : ضمير مستتر .  
 (٤) ز : "تأكيداً"، وهو مخالف للقلادة الجوهريّة .  
 وينظر في إعراب الضمير توكيداً حينئذ : الكتاب ٢٤٧/١ و ٣٧٨/٢، المقتضب  
 ٢١٠/٣، البحر المحيط ٣٠٦/١، المجيد ص ٢٠٦، الدرّ المصون ٢٧٨/١، وغيرها من  
 المصادر . ينظر : كشاف الشواهد القرآنيّة ص ٣٤ .  
 (٥) سورة البقرة من الآية ٣٥، وسورة الأعراف من الآية ١٩ .  
 (٦) هذا مذهب أبي عليّ الفارسيّ في الإيضاح العضديّ ٥٥/١، والمسائل العسكريّة ص ١٠٩ .  
 (٧) في النسختين : "ادعوا" خطأ ناسخ .  
 (٨) ص ٢٨١ .

(٩) قول الشّارح : « ولا من اسم وفعل وحرف » أراد به مع عدم الفائدة، بدلالة ما بعده؛  
 لأنّ قول القائل : « قد قام زيد » كلام مفيد، وقولنا : « إن قام زيد » لا يُسمّى كلاماً  
 لعدم الفائدة، والشّارح - هنا - تصرّف في كلام الآثاريّ، ونصّ كلامه في القلادة  
 الجوهريّة (لـ هـ ب) : « ... ولا من اسم وفعل وحرف على طريقة إن قام زيد » .  
 وينظر : الأصول : ٤١/١ .





## [علامات الاسم]

٢٣- فالاسم بالتَّوِينِ وَالْخَفْضِ<sup>(١)</sup> عُرِفَ وَحَرْفِ خَفْضٍ وَبِلَامٍ وَأَلِفٍ<sup>(٢)</sup>

اعلم أنَّ أنواع الكلام<sup>(٣)</sup> ثلاثة لا رابع لها : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ - كما تقدّم<sup>(٤)</sup> -، ولكلٌّ من هذه الثلاثة علاماتٌ يُعرف بها، وتُميّزه من أخويه، وقد بيّن الناظم في هذا البيت العلامات التي يتميَّز بها الاسم من الفعل، والحرف، وهي أمورٌ منها :

## التَّنْوِينُ

وهو مصدر نوَّنتُ الكلمة تنويناً<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ غلب حتّى صار اسماً<sup>(٦)</sup> للنون الساكنة التي تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup> والمراد الساكنة بحسب الذات<sup>(٩)</sup>، وخرج بقولهم : « لا لتأكيد الفعل »<sup>(٨)</sup> نونٌ

(١) ز : "والجر".

(٢) خالف الناظم أصله - هنا - في عدم ذكر حروف الخفض، حيث ذكر ابن أجروم جملةً منها، وكذا في تقديم التنوين على الخفض . ينظر : المتن ص ٦ .

(٣) ما سيأتي أنواعٌ للكلمة لا للكلام .

(٤) ص ٢٦٩ .

(٥) ساقطٌ من الأصل .

(٦) ينظر : ابن يعيش ٢٩/٩ .

(٧) ينظر : الكافية ص ٢٤٠، وينظر : شرحها لابن الحاجب ١٠١٠/٣، وشرح الرّضي ٤٨٢/٤ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) لأنّ التنوين قد يُحرّك، وذلك في موضعين :

١ - لالتقاء الساكنين، نحو : هذا زيدٌ العاقلُ .

٢ - عندما تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، نحو : هذا زيدٌ بُوكَ . ينظر :

سرّ الصناعة ٤٩٠/٢ .



التوكيد نحو : اضربن<sup>(١)</sup>.

وحدّ بعضهم<sup>(٢)</sup> التّنوينَ بقوله : نونٌ تتبع آخر الاسم في اللفظ،  
وتفارقة في الخطّ استغناءً عنها<sup>(٣)</sup> بتكرار الشّكّلة<sup>(٤)</sup> عند الضّبط بالقلم،  
نحو : زيدٌ، ورجلٌ، وصيه، ومسلماتٍ، وحينئذٍ؛ فهذه<sup>(٥)</sup> أسماءٌ لدخول  
التّنوين في آخرها .

<sup>(٦)</sup> وحدّه بعضهم بقوله<sup>(٧)</sup> : نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغير توكيدٍ تلحق  
الاسمَ في آخره، تثبتُ لفظاً، وتسقط خطّاً ووقفاً<sup>(٦)</sup>.  
وحدّه بعضهم<sup>(٨)</sup> - أيضاً -<sup>(٩)</sup> بقوله : نونٌ ساكنةٌ في اللفظ غير  
مرسومةٍ في الخطّ .

و<sup>(١٠)</sup> المختار من أقسام التّنوين أربعةٌ؛ لأنّها مخصوصةٌ بالأسماء<sup>(١١)</sup> :

- 
- (١) ينظر : الوافية شرح الكافية ص ٣٣٤ .  
(٢) هو الأزهرى في شرح الأجروميّة ص ١٢-١٣ .  
(٣) ساقطٌ من الأصل .  
(٤) هي علامة الإعراب، اسم مرّةٍ من قولهم : شكّلت الكتاب شكلاً، أي : أعلمته  
بعلامات الإعراب . ينظر : الخزانة ١/١١٨ .  
(٥) ز : "فهى" .  
(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .  
(٧) الحدّ الآتي قريبٌ من حدّ الأبديّ . ينظر : شرح الحدود لابن قاسم ص ٦٠ .  
(٨) هو الآثارى في القلادة الجوهريّة ل ٤٤٤ "مبحث الممنوع من الصّرف"، و ل ٧٧ ب  
"مبحث التّنوين" .  
(٩) ساقطٌ من الأصل .  
(١٠) ما سيأتي حتّى قوله ص ٢٨٩ : (هي المختصّة بالأسماء)، نقلٌ عن القلادة الجوهريّة  
ل ٧٧ ب - ٧٨ أ بتصرّفٍ يسير .  
(١١) ينظر : شرح الجمل ١/١١٠، شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٢١، شرح الرّضويّ  
١/٤٥، توضيح المقاصد ١/٢٥، أوضح المسالك ١/٣٨-٤٠ .



أولها : تنوين التّمكن<sup>(١)</sup>، وهو اللاحق للاسم المنصرف<sup>(٢)</sup>، نحو : زيدٌ، ورجلٌ، وفائدته الدّلالة على خِفة الاسم، وتمكّنه في باب الاسميّة بكونه لم يشبه الحرف فيئني، ولا الفعل فيمنع<sup>(٣)</sup> من الصّرف<sup>(٤)</sup>.  
وثانيها : تنوين التّنكير، وهو : اللاحق لبعض المبنّيات<sup>(٥)</sup> من الأسماء للدّلالة على التّنكير<sup>(٦)</sup>، وقيل : للفرق بين معرفتها ونكرتها<sup>(٧)</sup>، كقولك :

(١) ويسمّى تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصّرف . ينظر : التّبيين ص ١٧٣، شرح الكافية الشّافية ١٤٢١/٣، التّصريح ٣٢/١ .

(٢) ز : « وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة » .

(٣) في الأصل : " فيمنع " .

(٤) أوضح المسالك ٣٨/١ .

وما ذكره الشّارح من فائدة هذا التّنوين هو مذهب سيّويه (ينظر : الكتاب ٢٠/١)، وفي فائدة هذا التّنوين مذاهب أخرى، ومنها :

١ - أنّه للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وبه قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة ٤٩٤/٢ .

٢ - أنّه للفرق بين الأسماء والأفعال، وهذا مروى عن بعض الكوفيين، وقطرب، وبه قال السّهيليّ (نتائج الفكر ص ٨٧) .

ينظر في هذه المذاهب : الإيضاح في علل النّحو ص ٩٧، الارتشاف ٦٦٧/٢ " رجب"، الهمع ٤٠٥/٤ .

(٥) يرى الرّضيّ في شرح الكافية (٤٥/١) أنّ تنوين التّنكير يأتي في غير المبنّيات؛ فتنوين "رجلٌ" عنده يفيد التّنكير أيضاً، فإذا سُمّي به تمحّض للتّمكّن، وقد منع ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية (١٠١٠/٣)، وابن مالك في شرح الكافية الشّافية (١٤٢٢/٣) هذا، وجعلاه توهّمًا، واحتجّا بأنّه لو سُمّي به - أي : رجلٌ - لبقى تنوينه مع زوال التّنكير، وآيده ابن هشام في المغني (ص ٤٤٥) . وينظر : حاشية يس على التّصريح ٣٢/١ .

وهذا التّنوين سماعيٌّ في اسم الفعل ك: صه، وإيه، واسم الصّوت ك: غاق غاق، وقياسيٌّ في العلم المختوم بـ: "ويه"، كما سيّمثّل الشّارح . ينظر : الجنى ص ١٤٥، المغني ص ٤٤٥، الهمع ٤٠٥/٤-٤٠٦ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٣٨/١، التّصريح ٣٢/١ .

(٧) ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص ٩٩، ابن يعيش ٢٩/٩-٣٠، شرح الجمل ١٠٨/١،



"رأيت سيويه، وسيويه آخر" إذا رأيت شخصاً آخر اسمه سيويه لكنّه غير معيّن، وكقولك لصاحبك: "إيه إيه" إذا أردت حديثاً ما غير المعهود الأوّل .

وثالثها: تنوين المقابلة<sup>(١)</sup>، وهو اللاحق لنحو: "مسلمات"<sup>(٢)</sup>، جعلوه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم<sup>(٣)</sup>.

⇐

رصف المباني ص ٣٤٤، توضيح المقاصد ٢٤/١، الجنى ص ١٤٥، المغني ص ٤٤٥ .  
(١) يسمّيه سيويه في الكتاب (٣١٠/١) تنوين عوض، وكذا المبرّد في المقتضب (٣٣١/١)، ولم يذكره الزّجاجي في إيضاح علل النّحو (ص ٩٧-٩٩)، وكذا عبد القاهر في المقتصد (٧٦-٧٣/١)، والزّمخشري في المفصل (ص ٤٥٥) .  
(٢) أي: الجمع المختوم بالفاء وتاء مزيديتين، وإن لم يكن مؤنثاً، ولا سالماً . حاشية الخصريّ ١٩/١ .

(٣) ما ذكره الشّارح هو مذهب الجمهور، وعلة هذه المقابلة: أنّ الجمع المختوم بالفاء وتاء مزيديتين جمع قصيد به سلامة نظم واحده، واتّحاد لفظ الجرّ والنّصب كما قصيد في "مسلمين"؛ فقبولت الياء بالكسرة، والنّون بالتّنين، والدليل على أنّه منزل منزلة التّنين أنّه إذا سُمّي به بقي تنوينه .

ينظر: شرح الجمل ١٠٨-١٠٩، شرح الكافية الشّافية ١٤٢٦-١٤٢٧، رصف المباني ٣٤٥ .

وينظر: ظاهرة التّنين (ص ٩٥-٩٦) ففيه مناقشة لهذا التّعليل .  
وذهب الرّبيعيّ إلى أنّه تنوين صرف (ينظر: التّبيين ص ٢١٥، شرح الرّضيّ ٤٦/١، الارتشاف ٣١٢/١، وغيرها)، ومال إليه الرّضيّ، ورّد بشوته مع التّسمية به كعرفات (ينظر: الجنى ص ١٤٥، والمغني ص ٤٤٥)، على أنّ الزّمخشريّ يرى أنّ تنوين "عرفات" تنوين صرف . ينظر: الكشف ٣٤٨/١، المغني ص ٤٤٥-٤٤٦ .

وقيل: التّنين عوض من الفتحة، حكى هذا القول في التّبيين (ص ٢١٨)، والارتشاف (٣١٢/١)، ورّدّه ابن هشام في المغني (ص ٤٤٥) بأنّه لو كان كذلك لم يوجد في الرّفْع والجرّ، وبأنّ الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثّاني؟ .  
وينظر: الهمع ٤٠٦-٤٠٧، شرح الأشمونيّ ٣٦/١ .

ويرى الأستاذ عبّاس حسن في النّحو الواقي (٤٢/١) أنّ هذا التّنين سمعيّ لا علة له .



[١/٢٢]

ورابعها : تنوين العوض، وهو على ثلاثة / أقسام :  
عوضٌ عن جملة، وعوضٌ عن كلمة، وعوضٌ عن حرفٍ، فالعوض  
عن جملة هو الذي يلحق "إذ"<sup>(١)</sup> عوضاً عن جملة تكون بعدها<sup>(٢)</sup> كقوله  
تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> إذ التقدير : حين إذ<sup>(٤)</sup> بلغت  
الروح<sup>(٥)</sup> الحلقوم؛ فحذفت جملة "بلغت الروح"، وأُتي بالتنوين عوضاً  
عنها<sup>(٦)</sup>.

والعوض عن الكلمة - والمراد بها الاسم - فهو اللاحق لـ "كل"<sup>(٧)</sup>  
عوضاً عما يُضاف إليها نحو : "كلٌّ قائمٌ"<sup>(٨)</sup> أي : كلُّ إنسانٍ؛ فحذف  
"إنسانٌ" وأُتي بالتنوين عوضاً عنه<sup>(٩)</sup>.

(١) ألحق بها بعض المتأخرين "إذا". ينظر : الهمع ١٧٥/٣، حاشية يس على التصريح  
٣٤/١.

(٢) ينظر : المقتصد ٧٤/١، المفصل ص ٤٥٥، شرح المقدمة الكافية ١٠١٠/٣، والمصادر  
المثبتة في الحاشية (٦).

(٣) سورة الواقعة الآية ٨٤.

(٤) ساقطٌ من "ز".

(٥) ساقطٌ من الأصل.

(٦) ينظر : المقرّب ٢١٥/١، شرح الجمل ١٠٩/١، رصف المباني ص ٣٤٦، الارتشاف  
٣١١/١، شرح ابن عقيل ٢٢/١، المساعد ١٧٨/٢، الهمع ١٧٤/٣.

ونُسب إلى الأخفش أنّ تنوين "إذ" تنوين صرفٍ، وأنّ الكسرة إعرابٌ (المغني  
ص ٤٤٧)، والذي في معاني القرآن له (٢٩٥/١ و ٣٨٨) أنّه يرى أنّ كسرة "إذ"  
إعرابٌ، ويُننى عليه أن يكون التنوين تنوين صرفٍ. وينظر : سرّ الصناعة ٥٠٥/٢،  
رصف المباني ص ٣٤٧، الهمع ١٧٥/٣، الموضح المبين ص ٥٨.

(٧) ومثلها "بعضٌ" و "أيٌّ". تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٩).

(٨) ز : «نحو كلٍّ وبعض قائم»، وقوله : "وبعضٌ" مقحمٌ حيث لم يرد له ذكرٌ، وهو غير  
وارد في القلادة الجوهرية المنقول عنه النصّ.

(٩) ينظر : المقتصد ٧٤/١، المفصل ص ٢٥٥، توضيح المقاصد ٢٤/١-٢٥، الجنى  
ص ١٤٥.



والعوض عن حرف<sup>(١)</sup> نحو<sup>(٢)</sup> : "جوار"، و"غواش"<sup>(٣)</sup>؛ فهذه الأربعة

⇐

ويرى ابن يعيش (شرح المفصل ٣١/٩-٣٢) أنه من قبيل العوض عن جملة، ويرى بعض النحاة أنه تنوين الصّرف رجع عند زوال الإضافة . ينظر : الارتشاف ٣١٢/١، المغني ص ٤٤٧، التصريح ٣٥/١، الهمع ٤٠٦/٤ .  
وقيل في الجمع بين مذهب الجمهور أنه عوض، وما قيل من أنه تنوين صرف : إنه تنوين عوض عن المضاف إليه بلا شك، وتنوين صرف لأن مدخوله معرب منصرف . ينظر : حاشية الصّبّان ٣٦/١ .

(١) ز : "الحرف" .

(٢) أي : اللاحق للمنقوص من الاسم الذي لا ينصرف في حالتي الرفع والجر . ينظر : الموضح المبين ص ٦٢ و ٥٩ .

(٣) كون التنوين فيهما عوضاً عن حرف - وهو الياء - مذهب الخليل وسيبويه (ينظر : الكتاب ٣٠٨/٣-٣١٠)، وابن السّراج في الأصول (٩١/٢)، ووافقهم الجمهور .  
وكيفية التعويض على هذا هي أنّ الأصل "جوّاري" بالتنوين - لأنّ الإعلال مُقدّم على منع الصّرف على الصّحيح - حُذِفَتْ حركة الياء للاستثقال، ثُمَّ حُذِفَتْ الياء لالتقاء الساكنين - الياء والتنوين -، ثُمَّ وجد بعد الإعلال الصيغة المانعة من الصّرف - صيغة منتهى الجموع - تقديرًا؛ لأنّ المحذوف للإعلال كالثابت - فحُذِفَ تنوين الصّرف، فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين، فأُتِيَ بتنوين غير تنوين الصّرف عوضاً عن هذه الياء، وهذا تفسير السّيرافي في شرح الكتاب (ج ٢ ل ٤٠٥ أ)، والأعلم في النّكت (٨٧٣/٢)، ونصره الرّضيّ في شرح الكافية (١٥٤/١) .

وبعض النّحاة يقدّم منع الصّرف على الإعلال، إلّا أنّ الرّضيّ في شرح الكافية (١٤٥/١) ردّه بوجوب الفتح في قولك : "مررت بجوّاري"، وهي لغة قليلة، بعيدة عن القياس .

وذهب الأخفش إلى أنّ تنوين نحو : "جوار" تنوين صرف (شرح الملوكيّ ص ٣٥٠، المغني ص ٤٤٦) وكلامه في المعاني (٣٢٥/١) ليس بنص، إلّا أنّه لم يذكر أنّ التنوين عوض .  
وذهب المبرّد - فيما نسب له الرّجّاج في ما ينصرف (ص ١٤٥)، والسّيرافي في شرح الكتاب (السّابق)، والأعلم في النّكت (٨٧٣/٢)، وابن هشام (المغني ص ٤٤٦)، وغيرهم - إلى أنّه تنوين عوض عن حركة الياء، وكلامه في المقتضب (١٤٣/١) لا يدلّ على ذلك صراحة، حيث يقول : « وإنّما انصرف باب جوار في الرفع

⇐



هي المختصة<sup>(١)</sup> بالأسماء<sup>(٢)</sup>.

ومن أقسام التنوين - ولا يختصُّ الاسم به - :  
تنوين التّرْنَم، أي : تنوين ترك التّرْنَم<sup>(٣)</sup> - إذ التّرْنَم مدُّ الصّوت<sup>(٤)</sup> بحركة  
تُجانس الرّويّ المطلق<sup>(٥)</sup> - وهو اللاحق للرّويّ المذكور عوضاً عن مدّ  
الإطلاق<sup>(٦)</sup>، كقول العجّاج<sup>(٧)</sup>:

⇐

والخفض؛ لأنّه أنقص من باب ضوارب. وظاهره أنّه تنوين صرف. ينظر في هذه المسألة : سرّ الصّناعة ٥١١/٢، المنصف ٧٥-٧٠/٢، ابن يعيش ٦٣/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١-١٤٢، شرح الرّضيّ ١٥٢/١-١٥٤، المغني ص ٤٤٦، الهمع ٤٠٦/٤، المؤاخذات النّحويّة ص ٢٨٤-٢٨٦، ما لا ينصرف وموانع الصرف ص ٦٧-٧٤.

(١) ينظر في تعليل اختصاصها : شرح الجمل ١١١/١.

(٢) ز : "بالأقسام" تحريف.

(٣) هذا مذهب الجمهور (ينظر الكتاب ٢٠٤/٤، الأصول ٣٨٤/٢ و ٣٨٦، المقتصد ٧٥/١، شرح الكافية الشّافية ١٤٢٧/٣، شرح الرّضيّ ٤٨/١)، وذهب ابن جنّي في سرّ الصّناعة (٥٠١/٢)، والحيدرة اليميني في كشف المشكل (٢٠١/٢ و ٢٠٣)، وابن يعيش في شرح المفصل (٣٣/٩) إلى أنّ التّرْنَم يحصل بالنّون نفسها لكونها حرفاً أغنّ. وينظر : المغني ص ٤٤٧، والهمع ٤٠٧/٤، وفيهما الاقتصار في نسبة هذا المذهب على ابن يعيش.

(٤) ز : أي : تنوين ترك التّرْنَم وهو مدّ الصّوت.

(٥) الرّويّ المطلق هو : الرّويّ المتحرّك (مفتاح العلوم ص ٨٧١)، والرّويّ هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وهو الحرف الأشهر من حروف القافية (مفتاح العلوم ص ٨٧٠).

(٦) هذا على إنشاد كثير من بني تميم، وقيس، أمّا الحجازيون فيبقون المدّ.

ينظر : الكتاب ٢٠٦/٤، الأصول ٣٨٦/٢، سرّ الصّناعة ٥٠١/٢، ابن يعيش ٣٣/٩، شرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، اللّهجات العربيّة في التّراث ٥١٨/٢-٥٢٤، وفيه أنّ البغداديّ تفرّد بنسبته إلى تميم وقيس، وليس كذلك بل هو مسبقاً بابن جنّي في سرّ الصّناعة (السّابق).

(٧) هو : عبد الله بن روبة بن لييد بن صخر التّميمي، أبو الشّعناء، والعجّاج لقب له،

⇐



يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى يُحَاكِي الْمُصْحَفَنُ  
 رُسُومُهُ<sup>(٢)</sup> وَالْمُذْهَبُ<sup>(٣)</sup> الْمُرْخَرْفَنُ<sup>(٤)</sup>

وقوله :

مَا هَاجَ أَشْجَانَا وَشَجَوْنَا قَدْ شَجَنُ  
 مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ<sup>(٥)</sup> أَنْهَجَنُ<sup>(٦)</sup>

↩

وهو راجزٌ مجيدٌ من المخضرمين، وهو أول من أطال الرّجز وشبّهه بالقصيد، وهو والد رؤية الرّاجز المشهور، توفي سنة ٩٠ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢ و ٧٥٣، الشعر والشعراء ٥٩٥/٢، الإصابة ٨٧/٥، شرح شواهد المغني ٤٩/١، الأعلام ٨٦/٤، معجم الشعراء ص ١٥٩ .

(١) في الأصل : "الذرفن" تصحيفٌ .

(٢) في النسختين : "رسموه"، والتصويب من الديوان .

(٣) في الأصل : "والذهب" .

(٤) الأبيات من مشطور الرّجز، وهي في ديوان العجاج ٢١٩/٢-٢٢٠، ورواية الديوان : تحال، الذرفا، المصحفا، المرخرفا، بألف الإطلاق بلا تنوين .

وقوله : "الذرفن" أي : التي يسيل دمعها، والمذهب : خشبة أو جلودٌ تلبسُ ماء الذهب، والمرخرف : المزين (ينظر : الديوان ٢٢٠/٢) .

ووجه الاستشهاد بهذه الأبيات : لحاق تنوين التّرم للقوافي المطلقة .

والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٢٠٧/٤، الأصول ٣٨٧/٢، الخصائص ١٧١/١،

شرح المقدمة المحسبة ١٨٦/١، أمالي السّهيلي ص ٤٦، شرح الجمل ١١٠/١، شرح

الكافية الشافية ١٤٢٨/٣، شرح ابن الناظم ص ٢٤، البسيط ١٧٧/١-١٧٨، توضيح

المقاصد ٢٧/١، المساعد ٣٣٣/٤، شرح الأشموني ٢٢٠/٤ .

وقد ذكرها جميعاً ابن السّيرافي في شرح أبيات سيويه ٢٣٢/٢ .

(٥) ز : "كالأعجمي" تحريفٌ .

(٦) البيتان من مشطور الرّجز، وهما للعجاج في ديوانه ١٣/٢، ورواية الديوان : شجا،

أنهجها .

↩





وقول النابغة<sup>(١)</sup>:

أَزِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ<sup>(٢)</sup>  
وهذا النوع قليل<sup>(٣)</sup>، وقيل: إنَّ تسميته بالتّنين على طريق المجاز،  
وإلاَّ فإنّما هو نونٌ لثبوتها وقفًا وحذفها وصلًا بخلاف التّنين<sup>(٤)</sup>، وهو

⇐

والأشجان: جمع شَجَن، وهو الحزن، والأتحمي: موضع باليمن تُنسب إليه بروء،  
والمراد البرد الأتحمي، وأنهجن أي: صار خَلَقًا. ينظر: الديوان ١٣/٢، وتحصيل  
عين الذهب ص ٥٦٨.

والاستشهاد بهذا البيت كالاستشهاد بالأبيات السابقة.

والبيت الأوّل من شواهد: الكتاب ٢٠٧/٤، الأصول ٣٨٧/٢، الخصائص ١٧١/١،  
شرح المقدمة المحسبة ١٨٦/١، شرح الجمل ١١٠/١، شرح الكافية الشّافية  
١٤٢٨/٤، شرح ابن الناظم ص ٢٤، البسيط ١٧٧/١، الملخص ٦٤١/١، رصف  
المباني ص ٣٥٤، توضيح المقاصد ٢٧/١، الجنى ص ١٤٦.

(١) هو: زياد بن معاوية الذّيباني، أبو أمانة، شاعرٌ جاهليٌّ من الطبقة الأولى، أحد  
المحكمين في الشعر، مدح النّعمان بن المنذر، ونال جوائزه، عمّر طويلاً، توفي سنة  
١٨ قبل الهجرة تقريباً.

ينظر في ترجمته: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، الشعر والشّعراء ١٦٣/١، الأغاني  
٣/١١، الخزانة ١٣٥/١، الأعلام ٥٤/٣، معجم الشعراء ص ٢٦٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان النابغة بتحقيق الدكتور: شكري فيصل ص ٣٠،  
وبتحقيق الطاهر بن عاشور ص ٩٣، وروايته عندهما:

أَفَدَ التَّرْحَلُ ..... وَكَأَنَّ قَدِنَ

وأشار المحققان إلى أنه يروى بـ"أزف"، وأنهما بمعنى.

والاستشهاد بهذا البيت كالاستشهاد بالأبيات السابقة.

وهو من شواهد: شرح الجمل ١١٠/١، توضيح المقاصد ٢٨/١، الجنى ص ١٤٦،  
شرح ابن عقيل ٢٣/١، المساعد ٦٧٩/٢ و ٣٣٢/٤، التصريح ٣٦/١، شرح  
الأشْمُونِي ٣١/١.

(٣) ينظر: البسيط ١٧٨/١، توضيح المقاصد ٣٣/١.

(٤) ولأنّه لم يختصّ بالاسم، حيث دخل على الفعل "شجن"، والحرف "قدن" كما تقدّم  
في البيتين السابقين. ينظر: شرح الجمل ١١٠/١، أوضح المسالك ٤٣/١.



ظاهر قول سيبويه<sup>(١)</sup> كما قاله ابن معزوز<sup>(٢)</sup>، وحينئذٍ فلا اعتراض بأنّ الناظم أطلق في موضع التقييد<sup>(٣)</sup>.  
وزاد بعضهم<sup>(٤)</sup> : التنوين الغالي<sup>(٥)</sup>، وهو<sup>(٦)</sup> : اللّاحق للرويّ المقيّد<sup>(٧)</sup>،

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٦-٢٠٧/٤ .

(٢) في الأصل : « ابن معذور »، وفي "ز" : « بن معرور »، والصّواب : ابن معزوز، وهو يوسف بن معزوز القيسيّ، وقيل : يوسف بن إبراهيم، الأندلسيّ، أبو الحجاج، الأستاذ الأديب النحويّ، من أهل الجزيرة الخضراء، نحويّ جليل، من مصنفاته : شرح الإيضاح، والردّ على الزّحخشري في مفضّله، توفي سنة ٦٢٥ هـ .  
ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص ٣٨٩، البلغة ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٣٦٢/٢ .  
وينظر قوله هذا في : الارتشاف ٣١٣/١، توضيح المقاصد ٣٣/١، الجنى ص ١٤٨، المغني ص ٤٤٨ .

وهو - أيضاً - رأي ابن مالك، ولكنه يجعله عامّاً في اللّاحق للرويّ المطلق - كما هنا -، واللّاحق للرويّ المقيّد - وسيأتي - . ينظر : المغني ص ٤٤٨، نقلاً عن كتاب التحفة لابن مالك، والذي يظهر لي أنّه كتاب آخر غير تحفة المودود في أحكام المقصور والممدود، فلم أعثر على النصّ فيه .

(٣) من قوله : « تنوين التّرّم »، إلى هنا نقلٌ بتصرّفٍ عن توضيح المقاصد ٣٣-٢٥/١ .  
(٤) هو الأخفش في كتابه القوافي (ص ٣٥-٣٦)، والعروضيّون (ينظر : الكافي ١٥٩)، وينظر : المغني ص ٤٤٨ .

(٥) سُمّي بذلك لمجاوزته حدّ الوزن، والغلوّ بمجاورة الحدّ . ينظر : المقتصد ٧٦/١، شرح ألفية ابن معطٍ ٢٠٧/١، المغني ص ٤٤٨ .  
ويرى ابن الحاجب أنّه سُمّي بذلك لقلته . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ١٠١٢/٣، وينظر في الردّ عليه : تخلص الشّواهد ص ٥٠-٥١ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) كقول رؤية :

وَقَاتِمُ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ

ينظر : القوافي للأخفش ص ٣٥، المقتصد ٧٥-٧٦، الجنى ص ١٤٧، المغني ص ٤٤٨، والبيت في الدّيونان ص ١٠٤، وروايته : المخترق .

وابن يعيش يجعله من تنوين التّرّم (شرح المفصل ٣٣/٩)، وكذا ابن الحاجب



وفيه ما في تنوين التَّرنم<sup>(١)</sup>.

وزاد بعضهم<sup>(٢)</sup> : تنوين الاضطرار<sup>(٣)</sup>، كقول الأحوص<sup>(٤)</sup>:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(٥)</sup>

⇐

(الإيضاح ٢/٢٧٧)، والمالقي (رصف المباني ص ٣٥٥)، وهم في ذلك مسبقون بـابن جني (سر الصناعة ٢/٥٠١).

(١) أي : أنه نونٌ وليس تنوينًا، وأنه غير مختصٌ بالاسم . ينظر : أوضح المسالك ١/٤٣ .  
وقد أنكر الزجاج والسيراfi هذا التنوين بحجة أن الشاعر كان يزيد "إن" في آخر الأبيات، فضعف لفظه بهمزة "إن" فظن السامع أنه نونٌ، نقله عنهما ابن مالك، ووافقهما (شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٠، الجني ص ١٤٧-١٤٨، المغني ص ٤٤٨)، وردّه ابن هشام في تخلص الشواهد (ص ٥٢) بأن فيه توهيم الرواة الضابطين بمجرّد الاحتمال المرجوح .

(٢) هم بعض المتأخرين كما في رصف المباني ص ٣٥٥ .

(٣) لم يذكر الشارح ما المراد بتنوين الاضطرار؟، ولكنه استشهد له بتنوين المنادى المضموم، وهو في هذا تابعٌ للمرادي في توضيح المقاصد ١/٣١-٣٢، والجني ص ١٤٩ .  
على أن ابن هشام في المغني (ص ٤٤٨-٤٤٩) يرى أن تنوين الضرورة قسمان :

١ - تنوين المنادى المضموم .

٢ - تنوين الممنوع من الصّرف .

وقد ردّ المالقي في رصف المباني (ص ٣٥٥-٣٥٧) تنوين الضرورة بنوعيه إلى تنوين التمكن .

(٤) ز : "الأحوص" تصحيف .

والأحوص هو : عبد الله بن محمد بن عاصم "حمي الدبّر" - رضي الله عنه - بن ثابت الأنصاري الأوسي، أبو عاصم، شاعرٌ مدنيٌّ غزليٌّ، من شعراء العصر الأموي، والأحوص - من الحَوْص، وهو ضيقٌ في مؤخر العينين أو إحداهما - لقبٌ له، توفي سنة ١٠٥ هـ تقريبًا .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٢/٦٤٨ و ٦٥٥، الشعر والشعراء ١/٥٢٥، الأغاني ٤/٢٢٤، الخزانة ٢/١٦، الأعلام ٤/١١٦، معجم الشعراء ص ١١ .

(٥) البيت من الوافر، وهو في شعر الأحوص الأنصاري ص ٢٣٧ .

⇐



فنون<sup>(١)</sup> المطر الأوّل - وهو علمٌ على شخص<sup>(٢)</sup>، وكان من<sup>(٣)</sup> حقّه أن يُبنى على الضّمّ كما هو / مقررٌ في باب النّداء<sup>(٤)</sup>.  
وجعل<sup>(٥)</sup> بعضهم<sup>(٦)</sup> أقسام التّنوين عشرةً، وقد نظمها ابن مالك<sup>(٧)</sup>

⇨

ووجه الاستشهاد به : تنوين مطر الأوّل - وهو منادى - للضرورة كما بيّن الشارح .  
وهذا البيت من شواهد : الكتاب ٢/٢٠٢، المقتضب ٤/٢١٤ و ٢٢٤، الأصول ١/٣٤٤، الجمل ص ١٥٤، ضرورة الشعر ص ٤٢، البصريّات ١/٥٨٩، ٥٩٢، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ١٦٦، التّبصرة ١/٣٥٥، الأزهية ص ١٦٤، الإفصاح ص ٩٧، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٩٦، الإنصاف ١/٣١١، كشف المشكل ٢/٥٣٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٧، شرح الجمل ٢/٥٥٢، ضرائر الشعر ص ٢٦، لباب الإعراب ص ٢٩٧، الملخص ١/٤٦٨، شرح الرّضيّ ١/٣٥١، رصف المباني ص ١٧٧ و ٣٥٥، الجنى ص ١٤٩، المغني ص ٤٤٩، أوضح المسالك ٤/٢٠، شرح الشذور ص ١٢٠، شرح ابن عقيل ٢/٢٤٠، المساعد ٢/٥٠١، شفاء العليل ٢/٨٠٧، الهمع ٣/٤١، شرح الأشمونيّ ٣/١٤٤ .

(١) ز : "فتنوين" تحريفٌ .

(٢) هو سلف الأحوص . وتنظر قصّة هذا البيت في : الأغاني ١٥/٢٩٣-٢٩٤، وشعر الأحوص ص ٢٣٦ .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ينظر : ص ٧٦٤، والفقرة السّابقة منقولة بتصرّفٍ عن القلادة الجوهريّة ل ١٧٨ .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله ص ٢٩٦ : (ليس إلّا)، نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ١٧٨ ب .

(٦) منهم ابن الخبّاز في النّهاية (رسالة) ص ٥٢-٥٧، وينظر : المغني ص ٤٤٩، الأشباه والنظائر ٣/٢٤٠ .

(٧) هو : محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الأندلسيّ الجيّانيّ الأصل، أبو محمّد، جمال الدّين، ولد سنة ٦٠٠ هـ بالأندلس، ثمّ ارتحل إلى مصر، واستقرّ بالشّام مستوطنًا دمشق، إمامٌ في العربيّة والقراءات، أخذ عنه خلقٌ منهم : ابنه بدر الدّين، وابن جماعة، وابن النّحاس، وغيرهم، وله المؤلّفات الّتي سارت بها الرّكبان، منها في النّحو : التّسهيل وشرحه (ط)، والكافية الشّافية وشرحها (ط)، والألفيّة (ط)، وغيرها، توفيّ سنة ٦٧٢ هـ .

⇨



- رحمه الله - في بيتين فقال :

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا      فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِّزَا  
مَكْنٌ وَعَوُضٌ وَقَابِلٌ وَالْمُنْكَرُ زِدْ      رَنَمٌ أَوْ احْكُ اضْطَرَّرَ<sup>(١)</sup> غَالٍ وَمَا هُمَزَا<sup>(٢)</sup>  
فزاد على السبعة الأولى تنوين الهمز<sup>(٣)</sup>، وتنوين الزيادة<sup>(٤)</sup>، وتنوين

⇐

ينظر في ترجمته : إشارة التعيين ص ٣٢٠، فوات الوفيات ٤٠٧/٣، بغية الوعاة ١٣٠/١، نفح الطيب ١٢٢/٢، مقدّمة التسهيل ص ١-٦١، المدرسة النحويّة في مصر والشام ص ١٤٦ .

(١) ز : « رنم واحك اضطرار »، وعليه ينكسر البيت .

(٢) البيتان من البسيط، ونسبهما الشّارح إلى ابن مالك متابعاً للآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل ٧٨، وكذا نسبها الخصريّ في حاشيته ٢١/١، ولم أعثر عليهما فيما أطلعت عليه من كتب ابن مالك .

وفي الموضح المبين (ص ٤٥) نسبتهما لجمال الدين عمر بن محمّد الدّمهوريّ (ت ٧٥٢هـ) باختلافٍ عمّا هنا .

والبيتان غير منسوبين في : الأشباه والنظائر ٢٤٠/٣، وفتح الرّبّ المالك ص ٥٤، والثاني منها في : التصريح ٣٧/١، وفي عجزه اختلافٌ عمّا هنا .

(٣) كقول بعضهم : « هؤلاء قومك » حكاه أبو زيد، وقال : هي لغة عُقِيل (ينظر : سرّ الصّناعة ٣١٠/١)، ويسمّى تنويناً شاذّاً (الجنى ص ١٤٩، المغني ٤٤٩)، وابن مالك في شرح التّسهيل (٢٤١/١) لا يسمّيه تنويناً، وإنّما يرى أنّها نونٌ زيدت في الآخر، واعترض عليه ابن هشام في المغني (ص ٤٤٩) بأنّ الذي سمعه أسماء تنويناً . وعدّد هذا التّنوين قسمًا من أقسام التّنوين فيه نظرٌ لا يخفى، حيث إنّهُ سُمِعَ في هذه الكلمة بعينها، وكان الأولى أن يقال : « وسمع تنوين هؤلاء » . ينظر : ظاهرة التّنوين ص ٢١ .

(٤) هذا بناءً على أن قوله : زد - في آخر صدر البيت الثاني - إشارةٌ إلى نوعٍ من أنواع التّنوين، ويرى بعض العلماء أنّ المراد حينئذٍ تنوين المنادى المضموم (ينظر : حاشية يس على التصريح ٣٨/١)، ولكنّ هذا يتعارض مع قول الشّارح : « فزاد على السبعة الأولى »، والذي يظهر أنّ المراد بتنوين الزيادة تنوين غير المنصرف، وقد سبقَت الإشارة في الحاشية (٣) ص ٢٩٣ إلى أنّه أحد نوعي تنوين الضّرورة . وينظر : الكواكب الدّريّة ٣٣/١ .



الحكاية<sup>(١)</sup>، ومحلُّ الكلام عليها علم القوافي<sup>(٢)</sup>؛ لتعلّقها بالرّويّ والضرّورة الشعريّة<sup>(٣)</sup>، أمّا الّتي يحتاج إليها النّحويّ<sup>(٤)</sup> فهي الأربعة الأولى ليس إلّا .

### تنبيه

استُبدِلَ بالتّونين على أنّ صهٍ، وأُفٍ، وتُفٍ، ورُويدًا، وهيهاتَ أسماءٌ للحاق<sup>(٥)</sup> التّونين بها<sup>(٦)</sup>.

ومن علامات الاسم : الخفض في آخره، وهو عبارةٌ عن الكسرة الّتي تحدث عند دخول عامل الخفض<sup>(٧)</sup>، والخفض هو الجرُّ، إلّا أنّ "الخفض" عبارةٌ كُوفيّةٌ، و "الجرُّ" عبارةٌ بصريّةٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) يقول ابن الخبّاز في النّهاية (رسالة) ص ٥٧ عن هذا التّونين : « وذلك مثل أن تسمّي رجلاً أو امرأة بمجموع قولك : "عاقلةٌ لبيبةٌ" فتعربه، وتنوّنه، وتقول : هذا عاقلةٌ لبيبةٌ، ويرى ابن هشام في المغني (ص ٤٤٩) أنه تنوين صرفٍ .

(٢) هو علمٌ يُبحث فيه عن تناسب أعجاز الأبيات، وعيوبها . أبجد العلوم ٤٢٧/٢ .

(٣) هي : ما وقع في الشعر دون النّثر مخالفاً للقاعدة عند الجمهور، وقيل : ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ونسبَ لسيبويه، وهو مذهب ابن مالك .

ينظر : شرح الصّفار ٣٩٦/٢، شرح الجمل ٥٤٩/٢، شرح التّسهيل ٢٠٢/١، شرح الكافية الشّافية ٣٠٠/١، تعليق الفرائد ٢١٨/٢، التّصريح ٤٦٤/١ "بحري"، الاقتراح ص ٤٢، الخزانة ٣١/١، الضّرائر وما يسوغ للشاعر دون النّثر ص ٥، الضرّورة الشعريّة ص ١٣٢ وما بعدها .

(٤) في الأصل : "النحو" سهوٌ .

(٥) في الأصل : "لالحاق" .

(٦) شرح ملحة الإعراب ص ٤٤ . وينظر : المفصل ص ٢٠١ و ٢٠٥، وكشف المشكل ١٩٩/٢، وشرح الأشمونيّ ١٩٩/٣-٢٠٧، وتنظر معاجم اللّغة عند الكلام عن هذه الأسماء .

(٧) شرح الأزهرّي ص ١٢، وينظر : أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنّحاس ١١٦/١، الأشباه والنّظائر ١٨٤/٣ .

وليس التعبير بالخفض مقصوداً على الكوفيّين فقد ورد عند بعض البصريّين (ينظر : المقتضب ١٤٣/١، والإيضاح في علل النحو ص ٩٣) .



فالجرُّ من خواصِّ الاسم<sup>(١)</sup> بناءً على أنَّ الأصل في الفعل ألاَّ يدخل عليه شيءٌ من الإعراب لعدم العلة المقتضية له<sup>(٢)</sup> كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى - في باب الإعراب<sup>(٣)</sup>.

والجرُّ يكون بالحرف، وبالمضاف، وبالتبعية على رأيٍ ضعيف<sup>(٤)</sup>، ومثال الجرِّ بالحرف : مررت بزيدٍ، ومثاله بالمضاف : غلامٌ زيدٍ، ومثاله بالتبعية على رأيٍ من يقول به : مررت بزيدٍ العاقلِ .

ومن علامات الاسم : دخول حرف الخفض عليه<sup>(٥)</sup> من أوله، كقولك : قرأتُ على الشيخِ، وركبتُ على<sup>(٦)</sup> الفرسِ، وزيدٌ في الدارِ،

⇐

ومصطلحا "الخفض" و "الجرُّ" من مصطلحات الخليل بن أحمد إلاَّ أنه كان يخصُّ الخفض بما وقع في أعجاز الكلام منوناً، والجرُّ بما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهب الرجل (مفاتيح العلوم ص ٣٠) - أي : حركة التخلُّص من التقاء الساكنين -، ولكنَّ الكوفيين توسَّعوا في الخفض فشمل المنون وغيره، والبصريون نقلوا الجرَّ من كونه حركة تخلُّص إلى كونه حركة إعرابيةً منونةً أو غير منونةٍ . ينظر : الخلاف بين النحويين ص ٢٤٠، مصطلحات النحو الكوفي ص ١٢١ .

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) ص ٣٣٠ .

(٢) الوافية شرح الكافية ص ٨ .

(٣) لم يتكلَّم فيه عن هذا، وإنَّما تكلم عن علة إعراب المضارع، وذكر أنَّ الأصل في الأفعال البناء . ينظر : ص ٣٣٦ .

(٤) ينسب هذا الرأي للأخفش (الهمع ١٥٣/٤)، والصحيح أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع من حرفٍ أو مضافٍ . ينظر : شرح الشذور ص ٢٨٤، التصريح ٣٠/١ .

وأثبت بعض النحاة الجرَّ بالمجاورة . ينظر : معاني القرآن للقرآء ٧٤/٢-٧٥، الإنصاف ٦٠٢/٢، المغني ٨٤٩-٨٩٦، شرح اللّمة البدرية ١٨٥/٢-١٨٦، الهمع ٣٠٤/٤ - ٣٠٥، العدول عن المطابقة ص ٦٠٢ وما بعدها .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « لدخول حرف الجرِّ عليها » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٦ ب .

(٦) ساقطٌ من "ز" .



وأخذت من الدرّاهم، وصفحت عن العبد، والمال لزيد، ومررت بعمر، ووجه<sup>(١)</sup> كالقمر، وما أشبه ذلك؛ فهذه أسماء لدخول حرف الجرّ عليها، وسيأتي الكلام على حروف الجرّ في آخر الكتاب<sup>(٢)</sup> مبسوطاً - إن شاء الله تعالى -<sup>(٣)</sup>.

### تنبيه

قد يدخل حرف الجرّ على الفعل<sup>(٤)</sup> على سبيل الحكاية<sup>(٥)</sup>، كما تقول : زيدٌ مرفوعٌ بـ"قام" في قولنا / : قام زيدٌ<sup>(٦)</sup>.

ومن علامات الاسم : دخول الألف واللام عليه من أوله نحو : الرّجل والكتاب؛ فـ:"الرّجل" و"الكتاب" اسمان لدخول الألف واللام في أولهما<sup>(٧)</sup>، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله : وبَلَامٌ وَأَلِفٌ، وهما المعبر عنهما بـ:"أل المعرفة" في قول بعضهم<sup>(٨)</sup>، ولكون غير الاسم لا حظّ له في التعريف كانت من خواصّه<sup>(٩)</sup>.

(١) ز : "وجهه".

(٢) ينظر : ص ٧٨٢ وما بعدها .

(٣) من قوله : « وسيأتي » إلى هنا تأخر في الأصل إلى ما بعد نهاية التنبيه الآتي، أي : بعد قوله : « قام زيدٌ » .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٢٢/٢ .

(٥) هي « إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه » . شرح الجمل ٤٦١/٢ ، وينظر : الارتشاف ٣١٩/١ ، المساعد ٢٥٨/٣ .

(٦) الوافية شرح الكافية ص ٨ .

(٧) شرح الأزهرى ص ١٤ بتصرف .

(٨) ثمن عبّر عنها بـ"أل" : سيويه (الكتاب ٢٢٦/٤)، والرّمانيّ (معاني الحروف ص ٦٩)، والجرجانيّ (المقتصد ٦٨/١ و ٧٢)، وابن مالك (الألفية ص ٤)، والتسهيل ص ٤٢)، والمراديّ (الجنى ص ١٩٢)، وابن هشام (المغني ص ٧١-٧٢)، وقال : إنه أقيس . المغني ص ٨٧٣ .

(٩) ينظر : ابن يعيش ٢٥/١ ، شرح المقدمة الكافية ٢٣١/١ ، شرح الرّضيّ ٤٤/١ ، توضيح المقاصد ٣٤/١ .





أمّا <sup>(١)</sup> "أل" الموصولة <sup>(٢)</sup> فإنّها قد تدخل على المضارع عند الجمهور ضرورة <sup>(٣)</sup> - ك: اليجدّع <sup>(٤)</sup> -، وعند ابن مالك <sup>(٥)</sup> وبعض الكوفيين <sup>(٦)</sup> اختياريّاً .

(١) ز : "مثال" تحريف .

(٢) ينظر الكلام عنها ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

(٣) ينظر : المسائل العسكرية ص ٧٢-٧٣، معاني الحروف ص ٦٨، وفيه أنّها من أقبح الضّرورات .

(٤) في النسختين : "كالينخدع" تصحيف، و "اليجدّع" آخر عجز بيت من الطّويل، وهو :

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ

وهو لذي الخرق الطّهويّ في نوادر أبي زيد ص ٢٧٦، وينظر : الخزانة ٣١/١ و ٣٦-٣٤ و ٤٤-٤٢ .

والخنا : الفاحش من الكلام، والعُجم : جمع أعجم، وهو الحيوان الذي لا ينطق، ويُطلق - أيضاً - على من في كلامه عجمة، اليجدّع : الذي يقطع طرفه كالأذن ونحوها .

ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع "يجدّع"، أي : الذي يُجدّع، وهو ضرورة عند الجمهور - كما ذكر الشارح -، وجائز عند ابن مالك وبعض الكوفيين - كما سيأتي في كلام الشارح - .

ويرى السّيرافيّ في "ما يحتمل الشعر من الضّرورة" (ص ١٩٦) : أن "أل" هنا هي "الذي" نفسها، وإنّما حُذِفَ منها الذال والياء وإحدى اللّامين .

وهذا البيت من شواهد : المسائل العسكرية ص ٩١ و ١٥٤، شرح الأبيات المشكّلة ص ٢٠٢، سرّ الصّناعة ٣٦٨/١، المقتصد ٧٣/١، الإنصاف ١٥١/١، أمالي السّهيليّ ص ٢١، ابن يعيش ١٤٤/٣، التّوّطة ص ١٧١، شرح الجمل ٦٠٢/٢، شرح التّسهيل ٢٠١/١، شرح الكافية الشّافية ٢٩٩/١، شرح ابن النّاظم ص ٩٣، شرح الرّضيّ ٤٤/١ و ١٥/٣، الإرشاد ص ٧١، رصف المباني ص ٧٦، المغني ص ٧٢، شفاء العليل ٢٢٩/١، الهمع ٢٩٤/١ .

(٥) ينظر : التّسهيل ص ٣٤، شرح التّسهيل ٢٠١/١، شرح الكافية الشّافية ٣٠١-٣٠٠/١ .

على أن ابن مالك يجعله قليلاً في الألفيّة (ص ١١) حيث يقول :

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٢١-٥٢٣، الارتشاف ٥٣١/١، توضيح المقاصد ٣٤/١ و ٣٥،

## تنبيه

(١) مذهب الخليل (٢) أنّ حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع وُصِلت لكثرة الاستعمال (٣)، وهو اختيار ابن مالك (٤)، ولا يحسن على هذا التعبير عنه إلاّ بـ"أل"، قال ابن جني (٥): وقد حُكي عن الخليل أنّه كان يسمّيها "أل"، ولا يسمّيها الألف واللام (٦).

⇐

الجنى ص ٢٠٢، التصريح ١٤٢/١، شرح الأشموني ١٦٥/١ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « ولا يعبر عنه إلاّ باللام »، نقل عن توضيح المقاصد ٣٦/١-٣٧ بتصرف يسير .

(٢) هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي - ويقال : الفرهودي - الأزدي البصري، أبو عبد الرحمن، شيخ سيويه، وأحد أذكى العرب ونجّاتهم، واضع أول معجم في العربيّة (العين)، ومخترع علم العروض، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وشافه الأعراب، وتلمذ له سيويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، وغيرهم، وكتاب سيويه مليء بعلم الخليل، وتعليقاته التي تدلّ على ثقوب فهمه، تُوفي سنة ١٧٥ هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويّين البصريّين ص ٥٤، طبقات النحويّين ص ٤٣، نزّهة الألباء ص ٤٥، معجم الأدباء ٧٧/١١، إنباه الرّواة ٣٧٦/١، تهذيب الكمال ٣٢٦/٨، إشارة التّعين ص ١١٤، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧، بغية الوعاة ٥٥٧/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٢٤/٣ و ١٤٧/٤ .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ٢٥٤/١ .

(٥) هو : عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، أخذ العربيّة عن الفارسي، ولازمه أربعين سنة، وتصدّر بعد وفاته، فكانت إليه الرّئاسة في النّحو والصّرف ببغداد، من تلاميذه : عمر بن ثابت الثّماني، ومن مصنّفاته : الخصائص (ط)، المنصف (ط)، سرّ صناعة الإعراب (ط)، المحتسب (ط)، تُوفي سنة ٣٩٢ هـ .

ينظر في ترجمته : نزّهة الألباء ص ٣٣٢، معجم الأدباء ٨١/١٢، إنباه الرّواة ٣٣٥/٢، إشارة التّعين ص ٢٠٠، بغية الوعاة ١٣٢/٢ .

وضبط اسمه في نسخة الأصل - بمداٍ مغاير - بضم الجيم، وهو ضبط خاطئ .

(٦) سرّ الصّناعة ٣٣٣/١ بتصرف .



ومذهب سيويّه<sup>(١)</sup> أنّه ثنائيّ وهمزته همزة وصل زائدة معتدّ بها، كالاعتداد بهمزة "استمع" ونحوه، بحيث لا يُعدّ رباعيّاً، ويجوز التعبير عنه حينئذٍ بـ"أل" نظراً إلى الاعتداد<sup>(٢)</sup> بالهمزة في الوضع، والتعبير بالألف واللام نظراً لزيادتها .

وقيل : اللّام وحدها<sup>(٣)</sup>، ولا يُعبّر عنه إذن [إلاّ]<sup>(٤)</sup> باللام .

ومثل "أل" فيما ذكر "أم" في لغة حمير<sup>(٥)</sup>، ومنه قوله ﷺ : « لَيْسَ

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٤، وتنظر الحاشية (٣) .

(٢) تعرّض رسمها في نسخة الأصل إلى تدخل أدى إلى قراءتها "الاعتدال" .

(٣) هذا مذهب أكثر المتأخرين، ونُسب لسيويّه (ينظر : الارتشاف ٥١٣/١، توضيح المقاصد ٣٧/١)، ونُسب للأخفش (شرح القطر ص ١٩٤-١٩٦، التصريح ٤٤٨/١)، ونسبه الزّجاجيّ في اللّامات (ص ٤١) إلى علماء البصرة والكوفة ما عدا الخليل .

ويرى العلامة ابن مالك أنّ مذهب سيويّه موافق لمذهب الخليل، وأنّ الخلاف بينهما منحصر في الهمزة أهى همزة وصل - كما يرى سيويّه - أم همزة قطع؟ - كما يرى الخليل - . ينظر : التسهيل ص ٤٢، وشرحه ٢٥٣/١ .

وذكر الرّضويّ في شرح الكافية (٢٤١/٣) أنّ المبرّد يرى في كتابه "الشّافي" أنّ المعرف هو الهمزة . ينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : سرّ الصّناعة ٣٣٢/١ وما بعدها، الصّاحيّ ص ١٢٥، ابن يعيش ١٧/٩، رصف المباني ص ٧٠-٧٤، الجنى ص ١٩٢، تعليق الفرائد ٣٥٤-٣٥١/٢، جواهر الأدب ص ٣٠١-٣٠٥، المطالع السّعيدة ٢٤٣/١ .

(٤) زيادة لا يستقيم المعنى بدونها، وهي واردة في توضيح المقاصد ٣٧/١ .

(٥) قبيلة قحطانيّة، ينتهي نسبها إلى حمير - وهو العرنجج - بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . ينظر : نسب معدّ ١٣٢/١، جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٩ و ٤٣٢ . وينظر في نسبة هذه اللّغة إلى حمير : الصّحاح ١٩٥١/٥ (سلم)، وتسمّى "طُمُطُمانيّة حمير" . ينظر : فقه اللّغة وسرّ العربيّة ص ١١١، المزهر ٢٢٣/١، وينظر : إبدال الحروف ص ٣٤٩-٣٦٤ .

وقد نقلت هذه اللّغة عن طيّء (ابن يعيش ٢٤/١، الجنى ص ١٤٠)، وعن حمير ونقر من طيّء (شرح الرّضويّ ٢٤١/٣)، وعن أهل اليمن (معاني القرآن للأخفش ٣٢/١، شرح الكافية الشّافية ١٦٤/١)، وعن هذيل (معاني الحروف ص ٧١)، وغيرهم . ينظر : اللّهجات العربيّة في التراث ٣٩٨/١ .

وقد عدّ هذا الإبدال شاذاً (سرّ الصّناعة ٤٢٣/١)، أو ضعيفاً (الشّافية ص ١١٤، وشرح الشّافية ٢١٦/٣)، واعتزّض بجواز كون "أم" حرف تعريف مستقل (شرح



مِنْ أَمْبَرٍ<sup>(١)</sup> أَمْصِيَامٍ<sup>(٢)</sup> فِي أَمْسَفَرٍ<sup>(٣)</sup>، يريد : ليس من البرّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ<sup>(٤)</sup>، رواه الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> في مسنده<sup>(٦)</sup>.

⇐

الشافعية لركن الدين - رسالة - ص ١٣٠٩، والأولى أن يقال : إذا ثبت بالنقل الصحيح أنه لغة فلا اعتراض عليه . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٨٧/١، السير الحثيث ٣٨٠/٢ .

(١) ز : " البر " .

(٢) في الأصل : " م صيام " .

(٣) ورد الحديث شاهداً في : سرّ الصناعة ٤٢٣/١، المفصل ص ٤٤٩ و ٥١١ (وينظر : التخمير ١٥٨/١، ابن يعيش ٢٤/١ و ٢٠/٩)، التّمتّة في التّصريف ص ١٣٥، المقرّب ١٧٧/٢، الممتع ٣٩٤/١، شرح عمدة الحفاظ ٩٧/١، شرح الكافية الشّافية ١٦٤/١، شرح الرّضيّ ٢٤١/٣، الإرشاد ص ٧١، الجنى ص ١٤٠، المغني ص ٧١، شفاء العليل ٢٥٦/١، تعليق الفرائد ٣٥١/٢، الهمع ٢٧٣/١، المطالع السّعيدة ٩٣/١ .

(٤) نقل الأزهريّ في التّصريح (٤٨٥/١ "بحري") عن الزّجاجيّ أنّ قلب اللّام ميماً خاصٌّ بكونها مظهره كالحديث المرويّ إلّا أنّ المحدثين أبدلوا في "الصّوم" و "السّفَر"، وإنّما الإبدال في "البرّ" فقط، وربّما وقع في الشّعْر قلب اللّام المدغمة، ولم يعقب عليه، على أنّ ابن هشام في المغني (ص ٧١) ذكر نحواً من هذا، وعقب عليه بقوله : « ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم » .

(٥) هو : الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ، المروزيّ، البغداديّ، أبو عبد الله، الإمام المشهور، طاف البلاد في طلب العلم، صنف المسند (ط) وغيره، قال يحيى بن معين : « ما رأيت خيراً من أحمد بن حنبل قطّ، ما افتخر علينا بالعربيّة، ولا ذكرها »، وقال قتيبة بن سعيد : « أحمد بن حنبل إمام الدّنيا »، وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : إذا رأيتم الرّجل يحبّ أحمد بن حنبل فاعلموا أنّه صاحب سنّة »، امتحّن - رحمه الله - بمسألة القول بخلق القرآن؛ فثبت على مذهب أهل السنّة، وكان زاهداً، تقيّاً، إلى غير ذلك من مناقبه، توفّي سنة ٢٤١ هـ ببغداد .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٤١٢/٤، طبقات الحنابلة ٤/١، تهذيب الكمال ٤٣٧/١، مناقب الإمام أحمد ص ٣٤، سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١، البداية والنهاية ١٨٣/١٤، المقصد الأرشد ٦٤/١، المنهج الأحمد ٦٩/١، الأعلام ٢٠٣/١ .

(٦) المسند ٤٣٤/٥ عن كعب بن عاصم الأشعريّ - رضي الله عنه -، وفي بعض المصادر

⇐



وحاصل ما ذكره الناظم كأصله<sup>(١)</sup> من علامات الاسم أربع<sup>(٢)</sup> :  
 اثنتان تلحقان<sup>(٣)</sup> الاسم في آخره، وهما الخفض والتنوين، واثنان  
 تدخلان<sup>(٤)</sup> عليه في أوله، وهما الألف واللام، وحروف الخفض<sup>(٥)</sup>.  
 وعُطِفَ العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع - كما فعل أصله<sup>(١)</sup> -  
 إشعاراً بأن بعضها قد يُجامع بعضاً في الجملة؛ كالخفض / مع التنوين،  
 أو مع الألف واللام، وقد لا يُجامع كالألف واللام مع التنوين<sup>(٤)</sup>.

[٢٣/ب]

↩

النحويّة روايته عن النمر بن تولب، ولا أصل له كما قال السيوطي (فتح القريب  
 - رسالة - ص ٥٨٠). وينظر : السير الحثيث ٣٨٢/٢.

وقد روي هذا الحديث باللغة الفصحى، كما في المسند، وصحيح البخاري (ص ٣٦٩ -  
 برقم ١٩٤٦)، وغيرهما؛ فللحديث روايتان، وفي تلخيص الحبير (٢/٢٠٥) أنّ  
 هذا لغة، ويحتمل أنّ النبي ﷺ خاطب بها الأشعريّ لأنها لغته، ويحتمل أن يكون  
 الأشعريّ نطق بها على ما ألف من لغته فحملها الراوي عنه، وأوردها باللفظ الذي  
 سمعها به، قال ابن حجر : « وهذا الثاني أوجهٌ عندي، والله أعلم ».

(١) ينظر : المتن ص ٦.

(٢) في النسختين : "أربعة"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ المنقول عنه النصّ، ومخالفٌ  
 للقاعدة في وجوب تذكير العدد من ثلاثة إلى عشرة مع المعدود المؤنث - وهو هنا  
 "علامات" -، على أنّه نُقِلَ في حالة عدم ذكر المعدود جواز التذكير والتأنيث . ينظر :  
 شرح الأشمونيّ ٦١/٤.

(٣) ز : "اثنان"، وفي النسختين : "يلحقان"، "يدخلان"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ .

(٤) شرح الأزهريّ ص ١٤.

وينظر في عدم اجتماع "أل" والتنوين : الأصول ٥/٢، سرّ الصنّاعة ٥٢٣/٢، الباب  
 ٧٧/١، شرح ألفيّة ابن معطر ٢١٣/١.



## تنبيه<sup>م</sup>

يُعرف الاسم - أيضاً - بجواز الإخبار<sup>(١)</sup> عنه<sup>(٢)</sup>؛ ومعنى الإخبار - كما في المحصول<sup>(٣)</sup> - كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ<sup>(٤)</sup>، وبهذه العلامة<sup>(٥)</sup> استُدلَّ على اسميّة "أنا"، و"نحن"، و"أنت" لجواز قولك : أنا تائبٌ، وأنت عالمٌ، ونحن راغبون<sup>(٦)</sup>، والمخبر عنه في نحو قولك : "ضَرَبَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ" اسمٌ مرادُّ به لفظ "ضَرَبَ" الدَّالُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ<sup>(٧)</sup>.

ويُعرف - أيضاً - بِخَاصَّةِ الإضمار؛ فالضَّمائر كُلُّهَا أَسْمَاءٌ سِوَاءَ أَكَانَتْ لِمَتَكَلِّمٍ، أَوْ مَخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ، وَبِالْتَّشْبِيهِ، وَالْجَمْعِ، وَالنَّعْتِ،

(١) ينظر : الأصول ٣٧/١، الفصول الخمسون ص ١٥١ .

والتعبير بالإسناد إليه أولى من الإخبار عنه؛ وذلك أَنَّ الإسناد أعمّ من الإخبار؛ لأنَّ الإخبار لا ينطلق إلّا على ما يحتمل الصدق والكذب، والإسناد ينطلق على هذا، وعلى ما ليس كذلك، المحصول ل ٧٧ .

والشّارح في هذا متابعٌ لصاحب الفصول، وبالإسناد عبّر الزّنجشيريّ في المفصل (ص ٢٣)، وابن الحاجب في الكافية (ص ٦٠)، وابن مالك في الألفية (ص ٤)، ويرى ابن هشام في شرح القطر (ص ٤٠) أَنَّ هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم .

(٢) ز : « بجواز الإخبار عنه هو كقام زيد » .

(٣) المحصول شرح الفصول كتاب لابن إياز، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي، أبي محمّد، جمال الدّين، المتوفّى سنة ٦٨١ هـ، شرح به الفصول الخمسون لابن معطي (ينظر : كشف الظّنون ١٢٦٩/٢)، وهو كتاب نفيس .

(٤) المحصول ل ٦ ب و ٨ أ - ب؛ وهو نصّ كلام ابن معطي في الفصول الخمسون ص ١٥٢ .

(٥) في الأصل : "العلامات" .

(٦) ينظر : شرح القطر ص ٤٠ .

(٧) توضيح المقاصد ٣٨/١ بتصرّف .



والتّصغير، والنّداء<sup>(١)</sup>، والصّرف<sup>(٢)</sup>؛ فإذا وجدت الكلمة قابلةً لدخول واحدةٍ من هذه العلامات عليها فهي اسمٌ، وإلاّ فلا<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) ينظر في العلامات السّابقة : الفصول الخمسون ص ١٥٢ .
- (٢) المراد به تنوين التّمكن، وقد سبق الكلامُ عليه تفصيلاً، ولكنّ الشّارح ذكره - هنا - متابعاً للآثاريّ حيث عبّر به عن التّنوين . ينظر : القلادة الجوهريّة ل ٦٦ .
- (٣) القلادة الجوهريّة ل ٦٦ ب - ١٧، وسيأتي للشارح (ص ٣٢٥) أنّ من علامات الاسم المدّ والقصر .
- وللاسم علاماتٌ آخر غير هذه، ذكر معمر المكيّ في التّعليقة المفيدة (رسالة) ص ١٢٢ أنّها تبلغ خمسين علامةً، وذكر الحلاويّ في شرحه على الآجروميّة (رسالة) ١٨٥/١ أنّ بعضهم أوصلها مائة .
- وينظر في بعض هذه العلامات : شرح اللّمع ١/٣-٤، أسرار العربيّة ص ١٠، كشف المشكل ١/١٧٣-١٧٥، المرتجل ص ١٢، الأشباه والنّظائر ٨/٣، شرح الرّمليّ ص ٦٧ .



## [ علامات الفعل ]

ولمّا فرغ من علامات الاسم شرّع في علامات الفعل فقال :

٢٤- وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بِـ"قَدْ" وَ"السَّيْنِ" وَ"تَاءِ تَأْنِيثٍ" مَعَ التَّسْكِينِ

٢٥- وَتَا فَعَلْتُ مُطْلَقًا ك: جِئْتُ لِي وَالنُّونَ وَالْيَا فِي افْعَلَنَّ وَ<sup>(١)</sup> افْعَلِي<sup>(٢)</sup>

تقدّم معنى الفعل لغةً واصطلاحاً<sup>(٣)</sup>، وهو معروفٌ من قَسِيمِهِ بِـ"قَدْ" الحرفيّة<sup>(٤)</sup>، وتدخل على الماضي دالّةً على التحقيق نحو : قَدْ قَامَ زيدٌ، وعلى التّقریب - يعني : تقریب الماضي من الحال - نحو : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وتدخل على المضارع دالّةً على التحقيق نحو : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وعلى التّقليل نحو<sup>(٦)</sup> : قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ<sup>(٧)</sup>؛ فـ"قَامَ"، و"يَعْلَمُ"، و"يَجُودُ" أفعالٌ<sup>(٨)</sup> لدخول "قَدْ" عليها، أمّا "قَدْ" الاسميّة فإنّها تدخل على الأسماء؛ لأنّها بمعنى "حَسَبَ"<sup>(٩)</sup>، نحو : قَدْ زيدٌ درهمٌ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ز : "وفي"، وعلى إثباتها تخفف نون "افعلن".

(٢) في الأصل : "وافعل"، وهذا البيت من زيادات النّاطم على أصله، لكنّه نقص من العلامات الّتي ذكرها الأصل "سوف"، وسيشير الشّارح إلى علّة ذلك ص ٣٠٩ .

(٣) ينظر : ص ٢٧٠ و ٢٧٥ .

(٤) ينظر في معاني قد : الأزهية ص ٢١١-٢١٣، ابن يعيش ١٤٧/٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٩٨/٣، شرح الرّضويّ ٤٤٤/٤، رصف المباني ص ٣٩٢، الجنى ص ٢٥٣-٢٦٠، المغني ص ٢٢٦-٢٣٣، جواهر الأدب ٣٦٨-٤٧٢، مصابيح المغاني ص ٣٢٠-٣٢٥ .

(٥) سور النّور من الآية ٦٣، وسورة الأحزاب من الآية ١٨ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) نقل ابن هشام في المغني (ص ٢٣١) عن بعضهم أنّها في هذا المثال ونحوه للتّحقيق، وأنّ التّقليل مستفادٌ من قولك : "البخيل يجود" .

(٨) ز : « أفعال مضارعة »، وقوله : « مضارعة » سهوٌ؛ لأنّ فيها "قام" .

(٩) كذا تكون اسم فعلٍ بمعنى كفى . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٤) .

(١٠) شرح الأزهريّ ص ١٧ بزيادةٍ عليه .



## تنبيه فيه توضيح لما تقرّر

اعلم أنّ "قد" تكون<sup>(١)</sup> للتحقيق إذا دخلت على الماضي، إمّا :  
ظاهرة نحو قوله<sup>(٢)</sup> : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ونحو ذلك، وإمّا مقدّرة نحو : ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، قيل<sup>(٦)</sup> : وعلى المضارع / المسند إلى الله نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾<sup>(٩)</sup> إذ المعنى في ذلك - وفيما أشبهه - :  
قد علم الله أو قد علمنا، وتكون للتقريب نحو : قد قامت الصلاة؛ أي :  
قرب وقت قيامها، وتكون للتقليل، والمراد به : تقليل وقوع الفعل نحو :  
قد يصدق الكذوب<sup>(١٠)</sup> ، قد يجود البخيل<sup>(١١)</sup> ، وتكون للتوقع<sup>(١٢)</sup>  
نحو<sup>(١٣)</sup> : قد يرجع الآبق، قد يتوب العاصي، وكذلك كل مضارع

[١/٢٤]

- 
- (١) ما سيأتي حتى قوله : « ونحو ذلك » نقل عن القلادة الجوهريّة ل ١٩٢ .  
(٢) في النسختين : "قولك"، وهو سهوٌ فما سيأتي آيتان، ولا يتناسب حينئذ أن يُقال :  
"قولك"؛ وهذه الكلمة ساقطة من نسختي من القلادة الجوهريّة .  
(٣) سورة المؤمنون الآية ١ .  
(٤) سورة الشمس الآية ٩ .  
(٥) سورة يوسف من الآية ٦٥ .  
(٦) القائل هو : الآثاري في القلادة الجوهريّة ل ١٩٢ .  
(٧) سورة الأحزاب من الآية ١٨ .  
(٨) سورة النور من الآية ٦٤ .  
(٩) سورة الحجر الآية ٩٧ .  
(١٠) مأخوذ من المثل : إنّ الكذوب قد يصدق . مجمع الأمثال ١٧/١ .  
(١١) ينظر ما سبق في الحاشية (٧) ص ٣٠٦ .  
(١٢) استظهر ابن هشام في المغني (ص ٢٢٨) أنها لا تفيد التوقع، وأنّ المضارع يفيد التوقع بدون "قد" .  
(١٣) ساقط من الأصل .



أُسْنِدُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ : قَدْ يَرْخَصُ الْحَبُّ، قَدْ يَنْبِتُ الْأَبُّ<sup>(١)</sup>، قَدْ يَرْكَبُ الْأَمِيرُ، قَدْ يَعُودُ الْوَزِيرُ، قَدْ يَسْتَغْنِي الْفَقِيرُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .  
والفعل معروفٌ بِالسَّيْنِ - أَيْضًا - أَي : وَسَوْفَ، وَهُمَا مَخْتَصَّانِ بِالْمُضَارِعِ<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : سَيَقُولُ، وَسَوْفَ يَقُولُ؛ فَ"يَقُولُ" فَعْلٌ لِدُخُولِ "السَّيْنِ" وَ"سَوْفَ" عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَعْنَاهُمَا الْإِسْتِقْبَالُ وَالتَّنْفِيسُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا<sup>(٥)</sup> دَخَلَا عَلَى الْفِعْلِ خَلَّصَاهُ مِنَ الْحَالِ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ؛ فَتَنْفِيسُ<sup>(٦)</sup> وَقْتِهِ بِدُخُولِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ يَقُومُ، احْتَمَلِ الْكَلَامُ أَنَّهُ الْآنَ أَوْ غَدًا، فَإِذَا قُلْتَ : "سَيَقُومُ زَيْدٌ"، أَوْ "سَوْفَ يَقُومُ" خَلَّصْتَهُ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْحَالِ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) ز : "البقل"، والمثبت من الأصل موافقٌ للقلادة الجوهريّة ل٩٢أ، وعليه تتم السّجعة .  
والأب : الكلأ أو المرعى، أو ما أنبتت الأرض والخضر . القاموس المحيط ١٢٨/١ (أب) .

(٢) يرى البصريّون أنّ كلاً من "السَّيْنِ" و"سَوْفَ" أصلٌ بنفسه، ويرى الكوفيّون أنّ السَّيْنِ مقتطعةٌ من سوف، ووافقهم ابن مالك (شرح التسهيل ٢٥/١) .  
ينظر : الإنصاف ٦٤٦/٢، وتنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٤) .

(٣) شرح الأزهرى ص ١٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤، معاني الحروف ص ١٠٩، ابن يعيش ٣/٧، شرح الرّضويّ ٦/٤، شرح ألفيّة ابن معطيّ ٢١٢/١، رصف المباني ص ٣٩٦، الجنى ص ٥٩ و ٤٥٨، المغني ص ١٨٤-١٨٥ و ٨٦٩ .

(٥) ما سيأتي إلى قوله : ( تنبيه ) نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٩٣أ .

(٦) ز : "فينتفس" .

(٧) في الأصل : "خلّصه" .

(٨) الواو ساقطةٌ من الأصل .

(٩) سورة الشعراء من الآية ٢٢٧ .

(١٠) سورة مريم الآية ٦٦ .



### تنبيه

قال بعضهم<sup>(١)</sup>: إنّ زمن "السّين" أقلّ من زمن "سوف"<sup>(٢)</sup>، ومثّل لذلك بقوله :

سَيَنْقُضِي عُمْرِي إِذَا لَمْ تَعْجَلِي بِالْوَصْلِ يَا هِنْدُ وَسَوْفَ تُسْأَلِي<sup>(٣)</sup>

أعني : يوم القيامة، ومن المعلوم أنّ زمن العمر سابق له، وعند بعضهم<sup>(٤)</sup> أنّ الزّمنين واحدٌ، وكلام الناظم يُرْشِدُ إليه حيث اقتصر على "السّين"، واكتفى بها عن "سوف"<sup>(٥)</sup> إشارةً إلى تساويهما في المعنى والزّمن .

والفعل معروفٌ - أيضاً - بتاء التّأنيث السّاكنة<sup>(٦)</sup> كما قال الناظم :

(١) هو الآثاريّ، وما سيأتي حتّى قوله : « الزّمنين واحدٌ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٧أ - ٧ب بتصرفٍ يسير .

(٢) أي : أنّ مدّة الاستقبال مع "السّين" أقلّ من "سوف"، وهو مذهب البصريّين . المغني ص ١٨٤، وينظر : الإنصاف ٦٤٧/٢، البرهان ٢٨٢/٤ .

(٣) البيتان من مشطور الرّجز، وهما للآثاريّ في كتابه القلادة الجوهريّة ل٧أ - ٧ب . وقوله : « وسوف تُسألِي » أصله « تُسألين »، ولكنّه حذف نون الرّفع من الفعل من غير ناصبٍ ولا جازم، وهو حذفٌ نادرٌ كما في التّسهيل ص ١٠ .

ووجه التّمثيل بالبيتين : أنّ زمن "السّين" أقلّ من زمن "سوف"، فإنّ قوله : « سينقضي » من حيث الزّمن المستقبل أقلّ من زمن « سوف تُسألين »؛ لأنّ الأوّل في حيّزٍ قليلٍ من الدّنيا، والثّاني ممتدٌّ إلى الآخرة .

(٤) هذا مذهب الكوفيّين (الإنصاف ٦٤٦/٢)، وابن مالك (شرح التّسهيل ٢٦/١) . وينظر : الجنى ص ٤٥٩ .

(٥) تنظر الحاشية (٢) ص ٣٠٦ .

(٦) أي : بحسب الأصل، ولا التفات إلى عروض الحركة نحو : ﴿ قَالَتْ أُمَّةٌ ﴾ (سورة الأعراف من الآية ١٦٤) بنقل حركة الهمزة إلى التّاء، ولا إلى حركة التّخلّص من الساكنين نحو : ﴿ قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ (سورة يوسف من الآية ٥١) . ينظر : التصريح ١٦٤/١ "بحري" .



[٢٤/ب] ..... وَ"تَاءِ تَأْنِيثٍ" مَعَ التَّسْكِينِ/

وتختصُّ بالماضي نحو : قد قامتْ هندٌ، وقعدتْ، وضربتْ، وإنّما تلحق الماضي ليُعْلَمَ أنّه مُسْنَدٌ إلى فاعلٍ مؤنَّثٍ سواءً أكان متصرفاً أم غير متصرفٍ<sup>(١)</sup>.

أمّا المتحرّكة بحركة الإعراب فإنّها من خواصِّ الأسماء<sup>(٢)</sup>، والمتحرّكة بحركة بناءٍ تكون في الحرف نحو : "لات"، وفي الاسم<sup>(٣)</sup> نحو : « لا قوّة إلّا بالله »<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

استُبدِلَ بالعلامة المذكورة على فعلية نِعَمَ وبُئْسَ<sup>(٥)</sup>، وعسى<sup>(٦)</sup>،

(١) ز : « أكان منصرفاً أم غير منصرفٍ »، تصحيفٌ .

(٢) نحو : تاء فاطمة .

(٣) ينظر : المرتجل ص ١٩، اللّباب ٤٩/١ - ٥٠، شرح الكافية الشافية ١٦٧/١، شرح الشذور ص ٣٩ - ٤٠، التصريح ٤٠/١، شرح الأشموني ٤٠/١ - ٤١ .

(٤) روى البخاريّ في صحيحه (ص ١٣٤) كتاب الأذان، باب : ما يقول إذا سمع المنادي، قول النّبي ﷺ : « لا حول ولا قوّة إلّا بالله »، ورواه غيره .

(٥) هذا مذهب الجمهور، ويُنسَبُ إلى الكوفيّين باستثناء الكسائيّ، أو إلى الفراء ومن وافقه القول باسميّة "نعم" و "بئس" في عددٍ من المصادر (بجالس العلماء ص ٥٩، أمالي ابن الشجريّ ٤٠٤/٢، الإنصاف ٩٧/١، أسرار العربيّة ص ٩٦، التبيين ص ٢٧٤، شرح الجمل ٥٩٨/١، التسهيل ص ١٢٦، ائتلاف النّصرة ص ١١٥) .

وعند الرّجوع إلى معاني القرآن للفراء يجد الباحث نصوصاً تدلّ على أنّه يرى فعليتّهما (ينظر : ٢٦٧-٢٦٨ و ١٤١/٢) حيث يقول في ٢٦٧/١ : « ويجوز نعمت المنزل دارك، وتؤنّث فعل المنزل لما كان وصفاً للدّار، وكذلك تقول : نعم الدّار منزلك، فتذكر فعل المنزل »، والتذكير والتّأنيث إنّما هو للفعل .

ويؤيد هذا أنّ أبا حيّان في الارتشاف (٢٠٤/٤)، والأزهريّ في التصريح (٤٠١/٣ - ٤٠٢) ذكرا أنّ في حكاية الخلاف طريقتين، إحداهما : المتقدّمة، والثانية : أنّ الخلاف إنّما وقع بعد التّركيب أمّا قبل التّركيب فلا خلاف في فعلية "نعم" و "بئس" . وينظر : حواشي التصريح ٤٠٣/٣ - ٤٠٤ .

(٦) هذا مذهب الجمهور، ويُنسب لابن السّراج (أسرار العربيّة ص ١٢٦)، وثعلبٍ (المغني



(١- ليس<sup>(١)</sup>)، لجواز أن يقال : ليست هندٌ ظالمةٌ؛ فعستُ أن تفلحَ، ونعمتُ المرأةَ هندٌ، وبئستُ الجاريةُ دَعْدُ، وفي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلَ »<sup>(٢)</sup>، أي : فبالرُّخصةِ أخذ، ونعمت الرُّخصةُ، وما حُكِيَ من أن بعض العرب بُشِّرَ بِنْتٍ فَوَجَمَ<sup>(٣)</sup>؛ فقليل له : نعم الولد هي، فقال : « والله ما هي بنعم الولد،

⇐

ص ٢٠١) القول بحرفيّتها، والذي وقفتُ عليه في الأصول من قول ابن السّراج : « لعلَّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ » ليس بنصٍّ على حرفيّتها، وقد صرح في الموجز (ص ٣١ و ٣٣) بفعليّتها .

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

وفعليةٌ "ليس" مذهب الجمهور، والمشهور في المصادر أن المخالف في فعلية "ليس" ابن السّراج، والفارسيّ (الحليّات ص ٢١٠) - وفي بعضها في أحد قوليه -، وابن شقير حيث يذهبون إلى حرفيّتها (ينظر : الارتشاف ١١٤٦/٣، الجنى ص ٤٩٤، المغني ص ٣٨٧)، وقد وقفت على نسبة الخلاف إلى الفراء والكوفيّين عند الزّجاجي في كتابه اللّامات (ص ٣٤) .

على أن نسبة القول بحرفيّة "ليس" لابن السّراج مخالفةٌ لنصّه في الأصول (٨٢/١) على فعليّتها، إلّا أن هذا الرّأي نُقل عنه روايةً (ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٩٤) . وينظر في هذه المسألة وما قيل فيها : التّبيين ص ٣٠٨-٣١٤، ابن يعيش ١١١/٧، شرح الرّضيّ ١٩٩/٤، رصف المباني ص ٣٠٠، التّصريح ١٦٤/١-١٦٥ "بحري"، حقيقة ليس ص ٣٠-٤٧ .

وسياتي - بمشيئة الله - في الحاشية (٤) ص ٥٨٧ أن من النّحاة من يرى أن "ليس" حرف عطف .

(٢) أخرجه التّرمذي في سننه (٣٦٩/٢)، أبواب الجمعة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (برقم ٤٩٧)، والنّسائي في سننه (٩٤/٣)، كتاب الجمعة، باب الرّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، وغيرهما، والحديث حسّنه التّرمذي في سننه (٣٧٠/٢)، وكذا الألباني في صحيح الجامع الصّغير (١٠٦٣/٢) .

(٣) في الأصل : "فرجم" .



نصرها عوّاء<sup>(١)</sup>، وبرّها سرقة<sup>(٢)</sup>؛ فالباء فيه<sup>(٣)</sup> قد دخلت على اسمٍ محذوفٍ تقديره : ما هي بالتي يُقال فيها : نعم الولد<sup>(٤)</sup>.  
والفعل معروفٌ - أيضاً - بدخول تاء المتكلم، أو<sup>(٥)</sup> المخاطب، أو<sup>(٥)</sup> المخاطبة عليه، كما شمل ذلك قوله : وَتَا فَعَلْتَ مُطْلَقًا، كقولك : قلتُ، وقمتُ، وقعدت<sup>(٦)</sup>، ومثل لذلك<sup>(٧)</sup> الناظم بقوله : كَ: جُئْتُ لِي .  
وقوله : وَالنُّونُ وَالْيَا فِي افْعَلَنْ فِي افْعَلِي أشار به إلى أنه من علامات الفعل دخول نون التوكيد عليه ثقيلةٌ كانت أو<sup>(٨)</sup> خفيفة<sup>(٩)</sup>؛ بأن كان معناه أمرًا بأن دلَّ على الطلب، ومتى دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم فعل<sup>(١٠)</sup> ك: "صه" و"نزال"،

(١) كذا في الأصل، وفي "ز" : "عدا" تحريفٌ، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح ملحّة الإعراب ص ٤٧، والنصّ منقول عنه كما سيأتي، وفي جلّ المصادر "بكاء" . تنظر : الحاشية التالية .

(٢) ينظر في هذا القول : أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، الإنصاف ٩٨/١-٩٩ و ١١٢، أسرار العربيّة ص ٩٧ و ٩٩-١٠٠، التّبيين ص ٢٧٦ و ٢٧٩، شرح التّسهيل ٥/٣، وفي هذه المصادر وغيرها اختلافٌ في الألفاظ، وهي تورده شاهداً للكوفيّين على القول باسميّة "نعم" و"بس" لدخول حرف الجرّ على "نعم" فيه .  
(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) شرح ملحّة الإعراب ص ٤٧-٤٨، وتنظر المصادر السّابقة .

(٥) في الأصل : "و"، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ٧أ بتصرّف .

(٧) في الأصل : "ذلك" .

(٨) ز : ثقيلة أو كانت خفيفة .

(٩) يرى الكوفيّون أنّ نون التّوكيد الخفيفة مخفّفةٌ من نون التّوكيد الثّقيلة، ويرى البصريّون أنّهما أصلاّن . ينظر : الإنصاف ٦٥٠/٢ و ٦٥٣، اللّباب ٦٧/٢-٦٨، ابن يعيش ٣٨/٩، الارتشاف ٦٥٣/٢ "رجب" .

(١٠) أي : اسم فعل أمر، أو مصدرٌ كـ "صبراً"، أو هي حرفٌ نحو "كلاً" بمعنى "أنّه" .  
التّصريح ٤٥/١-٤٦، والجملة الأخيرة ساقطةٌ من التّصريح المحقّق . ينظر : ١٧٨/١ .

ومتى قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ<sup>(١)</sup>.  
وإلى أنه من علاماته - أيضاً - دخول ياء المؤنثة عليه<sup>(٢)</sup>، كقولك في  
كُلْ : كُلِّي، وفي اشربْ : اشْرَبِي، وفي خُذْ : خُذِي، وما أشبه ذلك،  
والمعنى : يُعرف فعل الأمر بـ "ياء افعلي"، وذلك لأنك تقول<sup>(٣)</sup> في اُفعل :  
افعلي<sup>(٤)</sup>.



(١) أو فعل تعجّب نحو : أحسِنْ بزيدٍ . التصريح ٤٥/١ .

(٢) هي ياء المخاطبة .

وينظر في اختصاص الفعل بهذه العلامات : الباب ٤٩/١، شرح المقدمة الكافية  
٨٥٨/٣، شرح ألفية ابن معطٍ ٢١٣/١ .

وللفعل علاماتٌ آخر تنظر في : أسرار العربية ص ١١، كشف المشكل ١٩٨/١،  
شرح التسهيل ١٤/١، التهذيب الوسيط ص ٣٨، الأشباه والنظائر ١٩/٣ .

(٣) ز : «لأنا نقول» .

(٤) من قوله : « والمعنى ... » إلى هنا نقلٌ بتصرّفٍ عن القلادة الجوهريّة ل ٧أ .



## [ علامة الحرف ]

٢٥]

ثُمَّ شَرَعَ فِيهَا / يُعَرَّفُ بِهِ الْحَرْفُ فَقَالَ :

٢٦- وَالْحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلَامَةٌ إِلَّا أَنْفَا قَبُولِهِ الْعَلَامَةَ

تقدّم معنى الحرف لغةً واصطلاحاً<sup>(١)</sup>؛ فكلُّ ما لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء، ولا من علامات الأفعال فهو حرف<sup>(٢)</sup>؛ فعلامته ترك علامته<sup>(٣)</sup>، و<sup>(٤)</sup>نظير ذلك كما قال ابن مالك<sup>(٥)</sup>: ج ح خ؛ فعلامه الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الحاء نقطة من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكليّة، وقيل: الاسم والفعل والحرف كثلاثة أثوابٍ بيضٍ صبغ أحدها<sup>(٦)</sup> أحمر، والثاني أسود، وترك<sup>(٧)</sup> الثالث بغير صباغ؛ فصار تركُ العلامة له علامة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: ص ٢٧٠ و ٢٧٦.

(٢) ينظر: اللّمع ص ٤٦، شرح عمدة الحافظ ١٠٦/١، شرح القطر ص ٧٦.

(٣) ذكر الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل ٧ ب) أنّ هذا مذهب الجمهور، وأنّه جعل للحرف ثلاث علامات، إحداها عدميّة، واثنان وجوديّتان، وذلك في الكفاية (ينظر: كفاية الغلام في إعراب الكلام ص ٦٣)، وينظر: شرح عيون الإعراب (ص ٤٠) ففيه عدّة خواصّ للحرف.

(٤) ما سيأتي حتّى قوله: «بالكليّة» نقل عن شرح الأزهري ص ١٨.

(٥) شرح عمدة الحافظ ١٠٦/١ بتصرّف، والنّص فيه: «أشبه شيء بالكلمات الثلاثة [كذا] الجيم والحاء والهاء؛ فإنّها ثلاثة جُعِلَ لاثنتين منها علامتان وجوديّتان؛ وهما النّقطتان، وجُعِلَ علامة الثالث خلوه من النّقط». وينظر: شرح اللّمحة البدريّة ٢٦٦/١.

(٦) في النّسختين: «أحدهما»، والتّصويب من القلادة الجوهريّة، والنّص منقول عنه كما سيأتي.

(٧) ساقط من "ز".

(٨) القلادة الجوهريّة ل ٧ ب.





## تنبيه

يحتاج الحرف في جُزئِيَّتِهِ<sup>(١)</sup> إلى اسمٍ وفعلٍ<sup>(٢)</sup>، و<sup>(٣)</sup>إنّما يُؤتَى به رابطاً بين اسمين أو فعلين<sup>(٤)</sup>، أو جملتين<sup>(٥)</sup>، أو بين اسمٍ وفعلٍ<sup>(٦)</sup>، أو مخصّصاً للاسم<sup>(٧)</sup>، أو الفعل<sup>(٨)</sup>، أو قالباً<sup>(٩)</sup> لمعنى الجملة<sup>(١٠)</sup>، أو مؤكّداً لها، عاملاً<sup>(١١)</sup> أو زائداً<sup>(١٢)</sup>.

وينقسم كما قدّمناه<sup>(١٣)</sup> لما يشترك بين الاسم والفعل نحو : "هل"، وما يختصّ بالاسم نحو : "في"، وما يختصّ بالفعل نحو : "لم".

(١) ز : "جزيه".

(٢) القلادة الجوهريّة ل ٨٠، والنصّ في الكافية ص ٢١٥، وفيها : (لاسم أو فعل).

وينظر شرحها لابن الحاجب ٩٣٧/٣.

(٣) ما سيأتي حتى قوله : (أو زائداً)، نقلٌ عن الفصول الخمسون ص ١٥٣، وينظر : الأصول ٤٢/٢، شرح عيون الإعراب ص ٤٠، التذيل والتكميل ٥٠/١.

(٤) الحرف الرابط بين الاسمين أو الفعلين هو حرف العطف نحو : قام زيدٌ وعمرٌ، وقام زيدٌ وقعد عمرٌ، عند قطع النظر عن الفاعل، وإلّا كان رابطاً للجملة بالجملة.

(٥) هو حرف الشرط؛ فإنّ قولك : (قام زيدٌ)، جملة تامّة فإذا أدخلت حرف الشرط عاد ناقصاً، واحتاج إلى جملة أخرى، كقولك : إن قام زيد قمتُ، ولولا حرف الشرط لما كان بين الجملتين ارتباط.

(٦) هو حرف الجرّ؛ فإذا قلت : (مررت بزيدٍ)، فإنّ الباء ربطت المرور بزيدٍ، ولولاها لما عمل "مررت" في "زيدٍ".

(٧) هو حرف التعريف؛ فإن رجلاً شائع فإذا قلت : "الرجل" اختصّ بواحدٍ، وتعيّن له.

(٨) نحو : "السّين" و"سوف"؛ فإنّهما يخصّصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحاً للحال.

(٩) في الأصل : "غالباً" تحريف.

(١٠) نحو : حروف النفي، وحروف الاستفهام؛ فإذا قلت : "أزيدٌ قائمٌ" نقلت الهمزة الكلام من كونه خبراً إلى أن صيرته استفهاماً.

(١١) مثال العامل : إنّ زيداً قائمٌ.

(١٢) مثال الزائد : هل جاءك من أحدٍ. ينظر في الحواشي السابقة : المحصول ل ١٠.

(١٣) ص ٢٧٧.



## الإعراب

أي : هذا بابه، وهو لغة : مصدر أُعْرِبَ، أي : أبان، أو غيّر، أو أزال عَرَبَ الشّيء - أي : فسادَه<sup>(١)</sup>، أو تكلم بالعربيّة<sup>(٢)</sup>.  
واصطلاحاً : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ<sup>(٣)</sup>؛ وهذا التعريف مبنيٌّ على أنّه لفظيٌّ<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار ابن مالك<sup>(٥)</sup>، ونسبه للمحققين<sup>(٥)</sup>، وهو أقرب للصواب كما قاله المرادي<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل : "أفسده" وهو خطأ؛ لأنّ عرب الشّيء هو فسادُه، يقال : عَرِبَت معدة الفصيل : إذا فسدت، والهمزة - هنا - للسلب؛ فمعنى أعربه أي : أزال فسادَه، فما بعد "أي" بيانٌ لعرب الشّيء لا لأعرب . وتنظر الحاشية التالية .

(٢) ينظر في معاني الإعراب، وعلاقة المعنى الاصطلاحي بها : الاشتقاق ص ٣٦١، كشف المشكل ٢٢٩/١، الباب ٥٢/١-٥٣، شرح الجمل ١٠٢/١، اللسان ١١٤/٩ (عرب)، البسيط ١٧١/١، شرح اللّمْحة البدرية ٢٣٥/١، الأشباه والنظائر ١٧٨/١، شرح الأشموني ٤٧/١ .

(٣) هذا حدّ ابن مالك في التسهيل ص ٧ .

(٤) تنظر الحاشية (٤) ص ٣١٧ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/١، وهو - أيضاً - اختيار الشلّوبين (التوطئة ص ١١٦)، وابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ١٣٧/١، الإيضاح في شرح المفصل ١١٣-١١٤)، وهو قول الجمهور (الجمع ٤٠/١) .

(٦) في توضيح المقاصد ٤٨/١، والنصر منقولٌ عنه .

والمرادي هو : الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أمّ قاسم، أبو علي، نسبته إلى حصن يُقال له : مراد، من أشهر تلاميذ أبي حيّان، برز في عددٍ من العلوم، فكان مفسّراً، فقيهاً، نحويّاً، لغويّاً، أديباً، من مصنفاته في النحو : توضيح المقاصد (شرح الألفيّة، ط)، الجنى الداني (ط)، شرح التسهيل (خ)، توفي سنة ٧٤٩هـ، وقيل : سنة ٧٥٥هـ، والأوّل أشهر .

ينظر في ترجمته : غاية النّهاية ٢٢٧/١، الدرر الكامنة ٣٢/٢، بغية الوعاة ٥١٧/١، المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفيّة ص ٤٣ وما بعدها .



وظاهر قول سيبويه<sup>(١)</sup>، واختيار الأعلام<sup>(٢)</sup>، وكثير من المتأخرين<sup>(٣)</sup> أنه معنوي<sup>(٤)</sup>، وأنّ الحركات دلائل عليه<sup>(٥)</sup>، وحدّوه<sup>(٦)</sup> على هذا بما<sup>(٧)</sup> ذكره الناظم كأصله<sup>(٨)</sup> بقوله :

(١) ينظر : الكتاب ١٣/١-١٤ .

(٢) هو : يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ، أبو يوسف، من كبار علماء الأندلس باللغة والعربيّة، والأعلام لغة : مشقوق الشّفة العليا، أخذ عن إبراهيم الإفليليّ وغيره، ومن مصنفاته : النّكت في تفسير كتاب سيبويه (ط)، وتحصيل عين الذهب (ط)، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٦٠/٢٠، إنباه الرّواة ٦٥/٤، إشارة التّعين ص ٣٩٣، بغية الوعاة ٣٥٦/٢، مقدّمة كتاب النّكت ١٥/١ .

ينظر في رأيه : النّكت ١٢٠/١، وينظر : الارتشاف ٤١٣/١، توضيح المقاصد ٤٨/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤١٣/١، شرح اللّمة البدرية ٢٣٧/١-٢٣٨، وهو - أيضاً - اختيار عددٍ من المتقدّمين، تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٨) .

(٤) الفرق بين القولين : أنّ من يرى أنّ الإعراب لفظيٌّ فإنّه يجعل الحركات اللاحقة آخر الكلمة المعربة هي الإعراب؛ فيقول في : "يقومُ زيدٌ" إنّ الفعل والفاعل مرفوعان بضمة ظاهرة، وأمّا من يرى أنّه معنويٌّ - أي : تغييرٌ في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعاملٍ فإنّه يجعل الحركات علاماتٍ للإعراب ودلائل عليه؛ فيقول في المثال السّابق : ... مرفوعان، وعلامة رفعهما الضّمة .

ينظر في استدلالات أصحاب القولين : التّبيين ص ١٦٧-١٦٩، ابن يعيش ٧٣/١، الإيضاح في شرح المفصل ١١٣/١-١١٤، شرح التّسهيل ٣٣/١-٣٤، المحصول ل ١١٣أ، شرح اللّمة البدرية ٢٣٨/١، الأشباه والنظائر ١٧٢/١-١٧٧، الهمع ٤١/١ .

(٥) توضيح المقاصد ٤٨/١ .

(٦) ز : "وحده" .

(٧) ز : "ما" .

(٨) المتن ص ٦-٧، وينظر : الإيضاح العضديّ ٥٦/١، اللّمع ص ٤٨، التّبصرة ٧٦/١، كشف المشكل ٢٢٧/١، المقدّمة الجزوليّة ص ٧، اللّباب ٥٢/١، الفصول الخمسون ص ١٥٤، المقرّب ٤٧/١، شرح الجمل ١٠٢/١، البسيط ١٧١/١، النّكت الحسان



## ٢٧- إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ عُلِمَ

والمعنى : الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا / أو تقديرًا<sup>(١)</sup>؛ فقله : تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمِ أي<sup>(٢)</sup> : حقيقةً كآخر "زيدٍ"، أو<sup>(٣)</sup> حكمًا كآخر "يدٍ"<sup>(٤)</sup>، والمراد بتغيير الآخر : تَصْيِيرُهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا بعد أن كان موقوفًا قبل التّركيب<sup>(٥)</sup>.

⇨

ص ٣٤، الارتشاف ٤١٣/١، الهمع ٤٠/١-٤١.

وينظر في الاعتراض على هذا الحدّ من قبل القائلين بأنّ الإعراب لفظيٌّ : شرح المقدمة الكافية ٢٣٧/١-٢٣٩، شرح التسهيل ٣٤/١-٣٥، شرح الرضويّ ٥٥/١-٥٦. وجعل ابن الحاجب هذا الحدّ حكمًا للمعرب . ينظر : الكافية ص ٦٠، شرح الرضويّ ٥٥/١.

(١) تنظر : الحاشية السابقة .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله ص ٣٢٣ : « يخشى والفتى » نقل عن شرح الأزهريّ ص ٢٠-٢٣ .

(٣) في الأصل : "و" سهوٌ من الناسخ .

(٤) إنّما كانت الدّال في "يدٍ" هي الآخر حكمًا؛ لأنّها ليست الآخر بحسب الأصل؛ فإنّ أصل يد : "يديّ" بالياء، ثمّ حُذفت . ينظر : المقتضب ١٧٠/٣، أمالي ابن الشّجريّ ٢٣٠/٢، الممتع ٦٢٤/٢، اللسان ٤٣٧/١٥ (يدي) .

(٥) أي : أنّ الأسماء قبل تركيبها - أي : دخول العوامل عليها - لا يحكم عليها ببناء؛ لعدم سببه، ولا بإعرابٍ لعدم ما يقتضيه، وهو رأي ابن عصفور (شرح الجمل ١٠٣/١)، وأبي حيّان (الارتشاف ٤١٣/١)، وعليه تكون واسطة بين المعرب والمبنيّ . والجمهور لا يثبتون واسطة بين المعرب والمبنيّ؛ فالأسماء إمّا معربة أو مبنية؛ ثمّ اختلفوا في الحكم على الأسماء قبل دخول العوامل عليها فانقسموا إلى فريقين :

١ - فريقٌ يحكم بينائها كابن الحاجب (الكافية ص ١٤٢، وشرحها ٦٧١/٢، والإيضاح شرح المفصل ٦١٦/١)، وذلك لجعله عدم التّركيب من أسباب البناء، وكابن مالك (شرح التسهيل ٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ٢١٦/١)، وسبب البناء عنده هو أنّها أشبهت الحرف شبهًا إهماليًا في كونها غير عاملة ولا معمولة، وسيشير الشّارح إلى مذهبه (ص ٣٣٤) .

⇨



والمراد بالكلم هنا : الاسم المتمكّن، والفعل المضارع، بشرط التجرّد عن نون التوكيد المتصلة به<sup>(١)</sup> من غير حاجز، ومن نون الإناث .  
 وقوله : تقديرًا أو لفظًا حالان<sup>(٢)</sup> من تغيير، والمعنى : أنّ تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ نحو : "يضربُ زيدٌ"، و "لنْ أكرهُ بكرًا"، و "لم أذهبْ بعمرٍ"، فتلفظ بالرفع في "يضربُ" و<sup>(٣)</sup> "زيدٌ"، وبالنصب في "أكرهُ" و "بكرًا"، وبالجزم في "أذهبُ"، وبالجرّ في "عمرٍ"<sup>(٤)</sup>، وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير، وهو المعنويُّ؛ كما تنوى الضمّة في "موسى يخشى"، والفتحة في "لنْ أخشى الفتى"، والكسرة في نحو : "مررت بالرحى"؛ فـ "موسى" و "يخشى" مرفوعان بضمّة مقدّرة<sup>(٥)</sup>، و "أخشى" و "الفتى" منصوبان بفتحة مقدّرة، و "الرحى" مخفوضٌ بكسرة مقدّرة .

⇐

- ٢ - وفريقٌ يحكم بإعرابها؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها .  
 ينظر : التذيل والتكميل ١/١٣٥، توضيح المقاصد ١/٤٩ و ٥٤، المطالع السعيدة ١/١٠٦-١٠٧، شرح الأشموني ١/٥٦، حاشية الصّبّان ١/٥٦ .  
 ولعلّ الذي يترجّح في هذه المسألة هو أن يُنظرَ إلى الكلمة نفسها هل هي من باب المبنيات فيحكم عليها بالبناء رُكبت أم أُفردت، أم من باب المعربات فيُحكم عليها بالإعراب في الحالتين . ينظر : البناء في اللغة ص ٢٥ .  
 (١) في الأصل : « المتصل به » .  
 (٢) جعل برهان الدين في شرحه (ل ٢١) انتصابهما على المفعوليّة المطلقة، وناقش إعرابهما حالين بأنّ وقوع المصدر حالاً سماعياً لا يقاس عليه .  
 وينظر في هذه المسألة : التصريح ٢/٦١٩-٦٢٤، شرح الأشموني ٢/١٧٣-١٧٤، وينظر مناقشة الصّبّان لذلك في حاشيته ٣/٦٤-٦٥ .  
 (٣) الواو ساقطة من الأصل، وهي في شرح الأزهري .  
 (٤) ز : « في بعمرٍ » .  
 (٥) تقدير حركة الإعراب في الفعل المعتلّ مذهب الجمهور، ومذهب ابن السّراج عدم التقدير . ينظر : الأصول ١/٤٨، وينظر : شرح اللّلمحة البدرية ١/٢٨٩-٢٩٠ .



وكيفيّة الإعراب اللفظيّ أن يُقال في نحو : "يضربُ زيدٌ" :  
 "يضربُ" فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره،  
 والعامل فيه الرَّفع التَّجرُّد<sup>(١)</sup> من النَّاصب والجازم<sup>(٢)</sup>، و"زيدٌ" فاعلٌ  
 بـ"يضربُ"، وهو مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره، والعامل  
 فيه الرَّفع "يضربُ"، ويُقال في مثل : "لن أكرهَ بكرًا" : "لن" حرف  
 نصبٍ ونفي<sup>(٣)</sup>، و"أكرهَ" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"لن"، وعلامة نصبه  
 فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، ويقال في : "لم أذهبَ بعمرٍو" : "لم" حرفٌ نفي  
 وجزم<sup>(٤)</sup>، و"أذهبَ" فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ"لم"، وعلامة جزمه سكونٌ  
 آخره لفظًا والجازم له "لم"، و"بعمرٍو" جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة جرّه  
 كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، والجارُّ له الباء .

وكيفيّة الإعراب التَّقديريّ أن يُقال في "موسى يخشى" : "موسى"  
 مبتدأٌ مرفوعٌ بضمّةٍ / مقدّرةٍ في<sup>(٥)</sup> الألف منع من ظهورها التَّعذرُ،  
 والعامل فيه الرَّفع الابتداء<sup>(٦)</sup>، و"يخشى" فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمّةٍ  
 مقدّرةٍ في آخره منع من ظهورها التَّعذرُ<sup>(٧)</sup>، والعامل فيه الرَّفع التَّجرُّدُ<sup>(٨)</sup>،  
 وفاعلٌ "يخشى" مستترٌ فيه جوازًا، وهو وفاعله جملةٌ فعليّةٌ في محلِّ رفعٍ

(١) في الأصل : "المتجرّد" .

(٢) هذه مسألةٌ خلافيّةٌ . ينظر بحثها : ص ٤٦٧ وحواشيه .

(٣) ينظر : ص ٤٧١ .

(٤) ينظر : ص ٤٨٨ .

(٥) كذا في النسختين، وفي شرح الأزهرى : "على"، وقد وجدت المرادى في توضيح  
 المقاصد (١١٢/١) يستعمل "في" .

(٦) هذه مسألةٌ خلافيّةٌ . ينظر بحثها ص ٥٣٦ مع الحاشية (٦) .

(٧) ينظر تعليل ذلك : ص ٣٢٣ .

(٨) في الأصل : "المتجرّد" .



على الخبريّة لـ "موسى"، والرّافع محلّ الجملة الواقعة خبراً المبتدأ<sup>(١)</sup>، ويقال في : "لن أخشى الفتى" : "لن" حرف نفى ونصب<sup>(٢)</sup>، و"أخشى" فعل مضارع منصوب بـ "لن"، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و"الفتى" مفعول به، وهو منصوب بـ "يخشى"، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ويقال في : "مررت بالرحى" : "مررت" فعل وفاعل، الفعل "مرّ"، والفاعل التّاء<sup>(٣)</sup>، و"بالرحى" جارّ ومجرور،<sup>(٤)</sup> والمجرور<sup>(٤-٥)</sup> مخفوض، وعلامة خفضه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

هذا إذا كانت الألف موجودة؛ فإن كانت محذوفة نحو : جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى؛ فإنه يُقال في الرّفع : علامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين<sup>(٥)</sup>، وفي النّصب : <sup>(٦)</sup>علامة نصبه<sup>(٦)</sup> الفتحة المقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين،<sup>(٦)</sup> وفي الجرّ : علامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup> .

ويُقال فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال : جاء القاضي، ومررت بالقاضي؛ فـ "جاء" فعل ماضٍ، و"القاضي" فاعل بـ "جاء"، والفاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها

(١) هذه مسألة خلافية . ينظر بحثها : ص ٥٣٦ مع الحاشية (٦) .

(٢) ز : « نصب ونفي » .

(٣) ز : « والتاء فاعل »، وهو مخالف لشرح الأزهري المنقول عنه النصّ .

(٤-٤) ساقط من "ز" .

(٥) أصل فتى : فتى بالياء والتّنين، وقيل : بالواو، وهو رأي أبي الحسن الأخفش

(الحجّة ٨٨/٤) قلبت الياء أو الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثمّ حذفت الألف

لالتقاء الساكنين - الألف والتّنين - . ينظر : شرح المقدّمة المحسّبة ١٦٦/١، الوافية

شرح الكافية ص ١١، حاشية أبي النّجا ص ٢٢-٢٣ .

(٦-٦) ساقط من "ز" .



الاستثقال، و "مررتُ" : فعلٌ وفاعلٌ، و "القاضي" مجرورٌ بالباء، وعلامة جرّه كسرةٌ مقدّرةٌ في<sup>(١)</sup> الياء منع من ظهورها الاستثقال<sup>(٢)</sup>.

هذا إذا كانت الياء موجودةً؛ فإن كانت محذوفةً نحو : جاء قاض<sup>(٣)</sup>، ومرت بقاض<sup>(٤)</sup>؛ فإنه يُقال في الرّفع : علامة رفعه ضمّةٌ مقدّرةٌ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجرّ كذلك<sup>(٥)</sup>.

ويُقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها؛ فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرفٌ<sup>(٦)</sup> صحيحٌ، أو حرفٌ يُشبه الصحيح<sup>(٧)</sup>، كالواو<sup>(٨)</sup> والياء الساكن ما قبلهما كـ "دَلُو، و"ظَبِي"؛ فالإعراب ظاهرٌ فيه، وحيث كان في آخره ألفٌ<sup>(٩)</sup>، أو ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها فالإعراب مقدّرٌ فيه؛ إلا أن

(١) كذا في النسختين .

(٢) ينظر تعليل ذلك : ص ٣٢٣ .

(٣) أصل قاض : قاضي - بإثبات الياء والتّوين - استثقلت الحركة - ضمّةٌ أو كسرةٌ - على الياء فحذفت؛ فالتقى الساكنان - الياء والتّوين - فحذفت الياء . ينظر : التّبصرة ٨٤/١، ابن يعيش ٥٦/١، شرح الملوكيّ ٣٤٩-٣٥٠، الممتع ٥٥٣/٢ .

(٤) ز : « نحو : جاء قاض، ورأيت قاض، ومرت بقاض »، وقوله : « رأيت قاض، خطأ من النّاسخ؛ لأنّ الياء لا تُحذف حينئذٍ لحفّة الفتحة بل تثبت؛ فيقال : رأيت قاضيًا؛ فالحذف مختصٌّ بحالي الرّفع والجرّ، ولذا كان هذا المثال غير موجودٍ في شرح الأزهرّي ص ٢٣، والنّصّ منقولٌ منه كما سبق .

(٥) أي : في التقدير، وإلا فعلامة جرّه كسرةٌ مقدّرةٌ كما هو معلوم .

(٦) ز : « آخر الاسم الصحيح حرف ... » وتقييد الاسم بالصّحة يُخرج الشّبيه بالصّحيح وقد ذكره بعد، وكذا وقع في الأصل إلا أنّ النّاسخ تنبّه له، فضرب بالمداد على كلمة "الصّحيح"، وهي غير موجودةٍ في شرح الأزهرّي ص ٢٣ .

(٧) أي : في ظهور حركات الإعراب عليه؛ لأنّ الحركة إنّما تستثقل على الياء والواو إذا تحرك ما قبلهما . ينظر : المقتصد ١٥٧/١ .

(٨) هذه الكاف استقصائيةٌ؛ لأنّه ليس هناك غيرهما . حاشية أبي النّجا ص ٢٣ .

(٩) في شرح الأزهرّي ص ٢٣ : « في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها »، وقد أحسن الشّارح بحذفه لهذا القيد؛ لأنّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا . ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢١٣/١ .





الألف تُقدَّر فيها<sup>(١)</sup> الحركة تعذرًا لكونها لا تقبل التحريك<sup>(٢)</sup>، والياء تُقدَّر فيها<sup>(١)</sup> الحركة استثقالًا لكونها تقبل الحركة، ولكنها<sup>(٣)</sup> ثقيلة عليها<sup>(٢)</sup>، والمراد بالألف : الألف في اللفظ، ولا التفات إلى كونها<sup>(٤)</sup> تُكتب ياءً في مثل : "يخشى" و"الفتى"<sup>(٥)</sup>.

وقول الناظم : لِعَامِلٍ عِلْمٌ<sup>(٦)</sup> متعلّق بتغيّر على أنه علّة له، والمراد بالعامل : ما أثر رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، سواءً كان ذلك العامل لفظيًا أو معنويًا<sup>(٧)</sup>؛ فالعامل اللفظيُّ نحو : "جاء"؛ فإنه يطلب الفاعل المُقتضي للرفع، ونحو : "رأيت"؛ فإنه يطلب المفعول المُقتضي للنصب، ونحو : "الباء"؛ فإنها تطلب المضاف إليه<sup>(٨)</sup> المُقتضي للجر، والعامل المعنويُّ "الابتداء"، أو "التجرّد".

وحدّ بعضهم<sup>(٩)</sup> العامل بقوله : هو ما به يتقوم المعنى المُقتضي للإعراب<sup>(١٠)</sup>.

(١) كذا في النسختين، وشرح الأزهري ص ٢٣ .

(٢) ينظر : التبصرة ٨٣/١ و ٨٤، المقتصد ١٦٠/١ و ١٦٢، ابن يعيش ٥٥/١ و ٥٦، شرح عمدة الحفاظ ١١٣/١ و ١١٤، شرح الرضوي ٩٧/١-٩٨ .

(٣) ز : "ولكونها" تحريف .

(٤) ز : "لكونها" .

(٥) وذلك لكون أصلها ياء . ينظر : أدب الكاتب ص ٢٥٥، اللباب ٤٨١/٢، شرح الشافية ٣٣٢/٣ .

(٦) ما سيأتي حتى قوله : «المقتضي للإعراب» نقل عن شرح الأزهري ص ٢٠-٢١ .

(٧) ينظر : شرح العوامل المائة ص ٧٣، شرح الفريد ص ١٢١-١٢٧، شرح الحدود النحويّة ص ١٣٢، نتائج الأفكار ص ٨٥ .

(٨) المراد بالمضاف إليه هنا : المجرور (حاشية أبي النجا ص ٢١)، وحروف الجرّ تسمّى حروف الإضافة . ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ١٢٣ .

(٩) هو : ابن الحاجب في الكافية ص ٦١، وينظر : شرحها له ٢١٢/١ .

(١٠) هذا تعريف للعامل المقيد - أي : الخاصّ بالاسم - أمّا ما تقدّم فهو تعريف للعامل



## تنبيه

(١) هنا مسألة من مسائل الامتحان؛ وهي قولك : "مررتُ بموسى"؛ فإنّ بعضهم إذا سُئِلَ عن إعرابها أعربها كإعراب الفتى، والعصا، والرحى؛ فيقول : "بموسى" جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة جرّه كسرةٌ مقدّرةٌ على الألف منع من ظهورها التّعذر، وهو خلاف الصّواب؛ لأنّ "موسى" لا ينصرف، وما لا ينصرف فجرّه إنّما هو بالفتح (٢) - كما يأتي (٣) - سواءً أكان الإعراب ظاهراً أو مقدّراً، والصّواب أن يقول : بموسى (٤) مجرورٌ، وعلامة جرّه فتحةٌ مقدّرةٌ على الألف منع من ظهورها / التّعذر، هذا هو التحقيق .

↩

المطلق . ينظر : شرح العوامل المائة ص ٧٣ .

(١) ما سيأتي حتى قوله : « هذا هو التحقيق » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ١٥ ب بتصرفٍ .

وينظر : الارتشاف ٤٢١/١ .

(٢) الأولى أن يقول : « بالفتحة »؛ لأنّ الفتح مصطلح بناءٍ، وما لا ينصرف معربٌ على

قول الجمهور .

(٣) ينظر : ص ٣٨٦ و ٣٨٩ وما بعدها .

(٤) الأولى أن يقول : "موسى"، ونصّ الآثاريّ في القلادة ل ١٥ ب : « وعلى هذا فيجب

أن يقال في : بموسى ونحوه أنّه مجرورٌ ... » .

## فوائد تتعلقّ بالباب

الأولى : إن قيل لك : "يخشى" ما هو من الكلام ؟ .  
 فقل : فعلٌ مضارعٌ معتلٌّ<sup>(١)</sup>، ولا تقل : مقصورٌ؛ لأنّ القصر والمدّ  
 من خصائص الأسماء، فتنبّه لذلك<sup>(٢)</sup>.  
 الثانية : حدّ المقصور : ما حُبس فيه الإعراب جميعه<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله  
 تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي : محبوسات<sup>(٥)</sup>.  
 الثالثة : حدّ المنقوص : ما نُقص منه لامه في حالة<sup>(٦)</sup> الرّفع والجرّ<sup>(٧)</sup>.  
 تقرير<sup>(٨)</sup> ذلك - إيضاحاً لما سبق - أنّ<sup>(٩)</sup> الحركات الثلاث تُقدّر في

- 
- (١) أي : أنّ آخره حرف علة، وهو الألف، وسيذكر الشارح حروف العلة ص ٣٧١ .  
 (٢) القلادة الجوهريّة ل ١٩٠ ب بتصرّف يسير، وينظر : توضيح المقاصد ١١٢/١ .  
 (٣) هذا ليس حدّاً للمقصور، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النوع من الأسماء بالمقصور .  
 ينظر : ابن يعيش ٥٦/١ .  
 وقيل : سمي مقصوراً لأنّه لا يمدّ إلّا بمقدار ما في ألفه من اللين، ولأنّ ألفه تُحذف  
 للتّوين، أو لالتقاءها مع ساكن بعدها، وهو ما رجّحه الرّضيّ والسّيوطيّ؛ لإشعاره  
 بأنّ المقصور ضدّ الممدود . ينظر : شرح الرّضيّ ٩٨/١، التصريح ٩٠/١، الهمع  
 ٨٣/٦، شرح الأشمونيّ ١٠٠/١ .  
 والحدّ الصّحيح للمقصور سيذكره الشارح بعدّ . ينظر : ص ٣٢٦ مع الحاشية (٤) .  
 (٤) سورة الرّحمن الآية ٧٢ .  
 (٥) القلادة الجوهريّة ل ٢٠٠ أ بتصرّف، وأوّل النّصّ فيه : « فالمقصور هو ما حبس ... » فلم  
 يذكره الآثاريّ على أنّه حدّ .  
 (٦) الأولى أن يقول : « في حالتي » .  
 (٧) القلادة الجوهريّة ل ٢٠٠ أ بتصرّف فليس فيه كلمة "حدّ" .  
 وهذا الذي ذكره الشارح ليس حدّاً للمنقوص، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النوع من  
 الأسماء بالمنقوص، وقيل غير ما ذكر في تعليل التسمية . ينظر : ابن يعيش ٥٦/١،  
 شرح الرّضيّ ٩٨/١ .  
 (٨) ز : "تقدير" تحريف .  
 (٩) ما سيأتي حتّى نهاية الآية نقلٌ عن القلادة الجوهريّة (ل ٢٠٠ أ - ب) مع تصرّف  
 بالحذف .



الاسم الْمُعْرَب الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ<sup>(١)</sup> نَحْوُ : الْهُدَى، وَالتَّقَى،  
وَالرَّحَى، وَمَا أَشْبَهَ<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ، وَيُسَمَّى مُعْتَلًا مَقْصُورًا<sup>(٣)</sup>.  
وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْاسْمِ الْمُعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ  
مَكْسُورٌ مَا قَبْلُهَا<sup>(٤)</sup> نَحْوُ : الْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَالْجَانِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،  
وَيُسَمَّى مُعْتَلًا مَنْقُوصًا، وَيَجِبُ إِظْهَارُ نَصْبِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَقُومَنَا  
أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

### تَنْبِيْهُ

الإِعْرَابُ اللَّفْظِيُّ وَالتَّقْدِيرِيُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعْرَبِ، أَمَّا الْمَبْنِيُّ فإِعْرَابُهُ  
مَحَلِّيٌّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّقْدِيرِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ أَنَّ الْمَانِعَ فِي التَّقْدِيرِيِّ هُوَ آخِرُ  
الْكَلِمَةِ، وَفِي الْمَحَلِّيِّ هُوَ الْكَلِمَةُ بَتَمَامِهَا<sup>(٦)</sup>.  
وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالتَّقْدِيرِيُّ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ، أَوْ زَيْدًا،  
أَوْ زَيْدٍ، لَمَنْ قَالَ مَنْ جَاءَكَ<sup>(٧)</sup>؟، أَوْ مَنْ رَأَيْتَ؟، أَوْ بِمَنْ مَرَرْتَ؟<sup>(٨)</sup>.

(١) هَذَا هُوَ الْحَدُّ الْمَشْهُورُ لِلْمَقْصُورِ . يَنْظُرُ : اللَّمْعُ ص ٥٦، مَشُورُ الْفَوَائِدِ ص ٢٤،  
الْفُصُولُ الْخَمْسُونَ ص ١٥٩، ابْنُ يَعِيشَ ٥٥/١، الشَّافِيَّةُ ص ٦٨، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ  
٣٢٥/٢، أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٩٦/١، الْهَمْعُ ٨٣/٦ .

(٢) ز : « وَمَا أَشْبَهَ » .

(٣-٣) سَاقَطَ مِنْ "ز" .

(٤) هَذَا هُوَ الْحَدُّ الْمَشْهُورُ لِلْمَنْقُوصِ . يَنْظُرُ : اللَّمْعُ ص ٥٥، الْمُرْتَجَلُ ص ٤٠، مَشُورُ الْفَوَائِدِ  
ص ٢٤، الْفُصُولُ الْخَمْسُونَ ص ١٥٩، ابْنُ يَعِيشَ ٥٦/١، الشَّافِيَّةُ ص ٦٨، شَرْحُ عَمْدَةِ  
الْحَافِظِ ١١٣/١، شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ١١٣/١، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ ٣٢٥/٢،  
أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٩٦/١ .

(٥) سُورَةُ الْأَحْقَافِ مِنَ الْآيَةِ ٣١ .

(٦) شَرْحُ الرَّمْلِيِّ ص ٧٤، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الرَّضِيِّ ٥٦/١ .

(٧) ز : « مِنْ أَخَاكَ »، وَهُوَ مُخَالَفٌ لَشَرْحِ الرَّمْلِيِّ، وَالنَّصُّ مَنْقُولٌ عَنْهُ .

(٨) شَرْحُ الرَّمْلِيِّ ص ٧٤ .



## [ أقسام الإعراب ]

وبما تقرّر سابقاً علّم أنّ<sup>(١)</sup> لكلّ من آخر الاسم والفعل العربيين ثلاثة أحوال<sup>(٢)</sup>، وأنّ الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره هو الإعراب<sup>(٣)</sup>، وأنّ تلك الأحوال المنتقل إليها تُسمّى أنواع الإعراب مجازاً<sup>(٤)</sup>، وقد بيّنها الناظم بقوله :

٢١- أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْتَبِرْ<sup>(٥)</sup> رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرٌ

٢٩- وَالْكُلُّ غَيْرُ الْجَزْمِ فِي الْأَسْمَاءِ تَقَعُ<sup>(٦)</sup> وَكُلُّهَا فِي الْفَعْلِ وَالْخَفْضُ امْتِنَعُ/ [٢٧/ب]

أَقْسَامُهُ أَي : الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل أَرْبَعَةٌ<sup>(٧)</sup> : الرفع،

(١) ما سيأتي حتى قوله : « وقد بيّنها » نقل عن شرح الأزهري ص ٢٣ .

(٢) هي :

١ - ظهور الحركة .

٢ - تقدير الحركة للتعذر .

٣ - تقدير الحركة للاستثقال .

ينظر : حاشية أبي النجا ص ٢٣ .

(٣) ليس الإعراب هو الانتقال، وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال؛ فالانتقال من الوقف إلى الرفع ليس إعراباً، بل الإعراب هو الرفع المُنتَقِلُ إليه، وهو التّغيير المخصوص، إلّا أن يقال : إنّ المراد بالانتقال تغيّر حالة الوقف بحالة غيرها؛ فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه . حاشية أبي النجا ص ٢٣ .

(٤) ينظر : حاشية أبي النجا ص ٢٣ .

(٥) في النسختين : " فالتعتبر " .

(٦) ط ٩١ : " يقع " .

(٧) ما سيأتي حتى قوله : « والألف » نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٨ ب .



والنَّصْب والجُرُّ، والجُزْم<sup>(١)</sup>، وأنواع البناء أربعة<sup>(٢)</sup> - أيضاً - : الضَّمُّ، والفتح، والكسر، والسُّكُون<sup>(٣)</sup>.

والأصل في أنواع الإعراب أن تكون متصلةً بأنواع البناء؛ فيكون الرَّفْعُ بالضَّمِّ، ويكون النَّصْبُ بالفتح، ويكون الجُرُّ بالكسر، ويكون الجُزْمُ بالسُّكُون، هذا على الأصل، وقد تنوب عن الحركات أربعة أحرفٍ، وهي النُّون، والواو، والياء المثناة من تحتها<sup>(٤)</sup>، والألف، كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى - في علامات الإعراب<sup>(٥)</sup>.

<sup>(٦)</sup> وإنما سُمِّي الضَّمُّ رفعاً<sup>(٧)</sup> لأنَّ الضَّمَّةَ من الواو، ومخرج الواو من الشَّفتين، وهما أرفع الفم، وسُمِّي الفتح نصباً لأنَّ الفتحة من الألف،

(١) ذهب المازنيّ إلى أنَّ الجُزْمَ ليس بإعرابٍ، وإنَّما هو قطع الإعراب؛ لأنَّ الفعل المضارع المجزوم لم يقع موقع الاسم حتَّى يُعَرَّبَ فعاد حينئذٍ إلى أصله - وهو البناء - . ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ .

ومذهب الكسائيّ وأكثر الكوفيّين أنَّ أنواع الإعراب ثلاثة : الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والحُفْضُ . ينظر : التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ ١/١٣٧، الارتشاف ١/٤١٤، شرح اللَّمحة البدرية ١/٢٤٠-٢٤١، الهمع ١/٦٤-٦٥، شرح الأشمونيّ ١/٦٦، حاشية الصَّبَّان ١/٦٦ .

(٢) التَّفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب من اصطلاح البصريّين، وما وجد في كتبهم من إطلاق بعضها على بعض فهو تجوُّزٌ، أمّا الكوفيّون فلا يفرّقون بينها .

ينظر : الكتاب ١/١٣، المقتضب ١/٤، شرح السِّيرافيّ ١/٦٥، المقتصد ١/١٠٠، ابن يعيش ١/٧٢، شرح الرّضيّ ١/٧١، الأشباه والنظائر ٢/٤١، مدرسة الكوفة ص ٢٥٧، مصطلحات النحو الكوفيّ ص ٨٩-٩٣ .

(٣) يسمّى السُّكُونُ - أيضاً - وقفاً . ينظر : الكتاب ١/١٣، المقتضب ١/٤، التَّسهيل ص ١٠، أوضح المسالك ١/٦٣ .

(٤) ز : « من تحت »، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٥) ينظر : ص ٣٤٣ وما بعدها .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « ولم يخرج عمرو » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٩٩، وهو بنصّه تقريباً في شرح ملحّة الإعراب ص ٨٢ .

(٧) ز : "رفع" .

والألف حرفٌ منتصبٌ يمتدُّ إلى أعلى الحنك، وسُمِّي الكسر جرّاً لأنّه من الياء الّتي تهوي عند النطق سُفلاً فكأنّه مأخوذٌ من جرّ الحنك<sup>(١)</sup> - وهو سحبه -<sup>(٢)</sup>، وسُمِّي الجزم سكوناً لما فيه من قطع الحركة إذ الجزم في اللّغة : القطع، مأخوذٌ من قولهم : « جزمت باليمين »، أي : قطعت الأمر بالحلف، فاستفد ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد عرفت أنّ الإعراب لا يرد إلاّ في نوعين :

أحدهما : الأسماء، والثّاني : الأفعال<sup>(٤)</sup>، وأمّا الحروف فلا حظّ<sup>(٥)</sup> لها في الإعراب<sup>(٦)</sup>، وعرفت أنّ أنواع الإعراب أربعة : رفع، ونصب، وجرّ، وجزم، فائتان<sup>(٧)</sup> من هذه الأربعة مشتركٌ فيهما، واثنتان<sup>(٧)</sup> مختصّ

(١) وقع في الأصل اضطرابٌ بتقديم وحذفٍ أدّى إلى عدم فهم المعنى؛ ففي الأصل : « وسمي الفتح نصباً لأنّ الفتحة من الألف، والألف حرف عند النطق سفلاً؛ فكأنّه مأخوذ من منصب [!] يمتدّ إلى أعلى الحنك، وسمي الكسر جرّاً لأنّه من الياء الّتي تهوي جرّ الحنك »، والمثبت من "ز" موافقٌ للقلادة الجوهريّة .

(٢) في شرح ملحة الإعراب ص ٨٢ : « فكأنّه مأخوذٌ من جرّ الحبل وهو سفحه »، وهو تحريفٌ لم يتفقّد .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٩٣، كشف المشكل ١/ ٢٣٠-٢٣١، شرح الرّضيّ ٧٠-٦٩/١ .

وينظر في مخارج هذه الحروف : سرّ الصّناعة ٨/١ و ٤٧-٤٨ .

(٤) أي : الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة كما نبّه عليه في حاشية الأصل، وقد تقدّم ذلك . ينظر : ص ٣١٩ .

(٥) ز : "لاحقاً" تحريفٌ .

(٦) لأنّ الحرف لا يقوم بنفسه، وإنّما يصير كـبعض حروف ما يدخل عليه، وبعض الكلمة لا يُعَرَّب . التّبصرة ٧٦/١ .

(٧) في الأصل : "فائتان" و"واثنتان"، وهو خطأ؛ لأنّ المعدود مذكّرٌ - وهو "نوع" -، واثنتان ممّا يوافق معدوده .



بهما، فالمشترك فيهما : الرّفع والنّصب إذ يشترك فيهما الاسم والفعل<sup>(١)</sup>، فمثالهما في الرّفع : زيدٌ يقومُ، ومثالهما في النّصب : إنّ زيداً لن يقومَ، وأمّا المختصُّ بهما فالجرُّ والجزم، أمّا الجرُّ فيختصُّ به الاسم<sup>(٢)</sup>، كقولك : مررت بزيدٍ، وأمّا الجزم فيختصُّ به الفعل<sup>(٣)</sup> كقولك : لم يدخل زيدٌ، ولم يخرج عمرو، فإذا عرفت ذلك / ظهر لك معنى قول الناظم : وَالْكُلُّ<sup>(٣)</sup> أي : الأقسام المذكورة غير الجزم في الأسماء تقع نحو : جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، وكلّها تقع في الفعل نحو : يقومُ زيدٌ، ولن يقومَ، ولم يقمَ، والخفض في الفعل امتنع وقوعه إذ لا خفض فيه .



(١) وذلك لقوّة عواملها باستقلالها بالعمل، وعدم تعلّقها بعاملٍ آخر . ينظر : شرح التّسهيل ٩/١، الهمع ١/٦٤-٦٥ .

(٢) هناك تعليقاتٌ عديدةٌ لاختصاص الاسم بالجرّ والفعل بالجزم . تنظر في : الكتاب ١/١٤، الإيضاح في علل النّحو ص ١٠٢-١٢٠، شرح السّيرافي ١/٧٠-٧٣ و ٩٥-١٠٠، المقتصد ١/١٦٨-١٧٢، اللّباب ١/٦٥ و ٦٨، شرح التّسهيل ١/٣٩-٤٠، البسيط ١/١٨٢-١٨٦، الهمع ١/٦٥ .

(٣) أدخل الناظم "أل" على "كلّ"، وهو ممنوعٌ عند المحقّقين كما سينصّر عليه الشّارح . ينظر : ص ٦٤٤ مع الحاشية (٢) .





## [ المعرب والمبني ]

٣٠- وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهَ قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَةً

٣١- وَغَيْرُ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ خَلَا مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا<sup>(١)</sup>

وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ أَي : جَمِيعُهَا<sup>(٢)</sup> حَيْثُ لَا شَبَهَ : قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَةً أَي : فَالاسْمُ الْمُعْرَبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهْ الْحَرْفَ شَبَهًا قَوِيًّا يُذْنِيهِ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ مَتَمَكِّنٌ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمَتَمَكِّنٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِأَن أَشْبَهَ الْحَرْفَ الشَّبَهَ الْمَذْكُورَ فَهُوَ مَبْنِيٌّ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا من زيادات الناظم على أصله، فلم يتكلم ابن أجروم عن المُعْرَبِ والمَبْنِيِّ . ينظر قسم الدّراسة ص ٩٣ .

(٢) نَبّه الحريريّ في درّة الغواص (ص ٤) على أنّ استعمال "سائر" بمعنى "جميع" لحنّ، إلّا أنّ عددًا من اللّغويّين أجازوا هذا الاستعمال . ينظر : تهذيب الأسماء واللّغات (القسم الثّاني) ١/١٤٠، القاموس المحيط ١/٥٦٩ (سور)، شرح برهان الدّين ل ٢٢ب، تاج العروس ١١/٤٨٥، معجم الأخطاء الشّائعة ص ١٢٥ .

(٣) قصر سبب بناء الاسم على شبه الحرف ظاهر كلام سيّويه (الكتاب ١/١٥)، وهو مذهب المبرّد (المقتضب ٣/١٧١)، والفارسيّ (المسائل العسكريّة ص ٢٣٠ و ٢٤٣)، وهو ما سار عليه ابن مالك في التّسهيل (ص ٧)، وقرّره في شرح التّسهيل (١/٣٨)، وفرّعه ونوّعه في شرح عمدة الحفاظ (١/١٠٩-١١١)، وشرح الكافية الشّافية (١/٢١٦-٢٢١)، والألفيّة (ص ٤) .

وعيب هذا المذهب أمران :

١ - عدم بيان علامة البناء في الاسم المَبْنِيّ .

٢ - عدم حصر المَبْنِيّات .

وجمهور النّحاة لا يقصرون البناء على هذا الشّبّه، بل يعدّونه سببًا من أسباب آخر كوقوعه موقع الفعل ك: حذام، وغير ذلك . ينظر تفصيل ذلك في : شرح الكتاب ١/١٠٦، الفصول الخمسون ص ١٦٦، التّوطئة ص ٣٣١، المقرّب ١/٢٨٩، البسيط ١/١٧٣، التّذيل والتّكميل ١/١٣٢-١٣٦ .

وعيب هذا المذهب ما يعيب سابقه إلّا أنّ بعض المصادر ك: "المفصل" تلافّت الأمر الثّاني، ومِمّا يعيب هذا المذهب أنّ بعض الأسباب لا تسلم من القدح .



والشّبه<sup>(١)</sup> على خمسة أنواع<sup>(٢)</sup> :

أولّها : شبهٌ وضعيٌّ، والمراد به : كون الاسم على حرفٍ واحدٍ أو حرفين في الوضع<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ أصل الحرف أن يكون على حرف هجاءٍ أو حرفين، وأصل الاسم أن يُوضَعَ على ثلاثة فصاعداً<sup>(٤)</sup>.

ثانيها : شبهٌ معنويٌّ، والمراد به : أن يتضمَّن الاسم معنىً من معاني الحرف فيعود<sup>(٥)</sup> مؤدّيّاً لمعنى الحرف، سواءً أُوْضِعَ لذلك المعنى حرفٌ؟<sup>(٦)</sup>، أم لا<sup>(٧)</sup>.

⇨

ولعلّ في صنيع ابن هشام في شرح الشّدور (ص ٨٢-١٣٢) مخلصاً ممّا يعيب هذين المذهبين حيث أورد المبنّيات بالنّظر إلى حركاتها، ولا يعيب طريقته هذه إلاّ عدم العناية بإيجاد علّة البناء، والله أعلم .

- (١) ما سيأتي حتّى قوله : « ابن مالك » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٥١/١-٥٤ بتصرّفٍ .  
 (٢) ينظر تفصيلها في : شرح عمدة الحفاظ ١٠٩/١-١١١، شرح الكافية الشّافية ٢١٦/١-٢٢١، شرح ابن النّاطم ص ٢٨-٢٩، توضيح المقاصد ٥١/١-٥٣، أوضح المسالك ٥٤/١-٥٧، شرح ابن عقيل ٣٤/١-٣٧، التصريح ٤٧/١-٥٣، المطالع السّعيدة ٩٧/١-١٠٢، الهمع ٤٩/١-٥٣، شرح الأشمونيّ ٥١/١-٥٤، غرر الدرر ل ٢٢ب-٢٣ب، وفيه زيادة يحسن الرّجوع إليها .  
 (٣) مثل "تاء" قمت، و"نا" قمنا؛ فإنّ الأولى شبيهةٌ بـ"باء" الجرّ، والثّانية شبيهةٌ بنحو : "بل" و"قد" . أوضح المسالك ٥٤/١ .

وقال ابن مالك في التّسهيل (ص ٢٩) : « ويُنْي المضمّر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً، أو للاستغناء باختلاف صيغه باختلاف المعاني » . وينظر : شرح التّسهيل ١٦٦/١ .

- (٤) أمّا ما وُضِعَ على أكثر من حرفين ثمّ طرأ عليه حذفٌ نحو : يدٍ - كما تقدّم ص ٣١٨ - فهو معربٌ . ينظر : توضيح المقاصد ٥٢/١ .

(٥) في توضيح المقاصد ٥٢/١ : "فيصير" .

(٦) كما في "متى" إذا كانت استفهاماً؛ فإنّها متضمّنةٌ معنى "همزة الاستفهام"، وإذا كانت شرطاً فهي متضمّنةٌ معنى "إن" الشرطيّة . ينظر : منهج السّالك لأبي حيّان ص ٦، أوضح المسالك ٥٥/١ .

(٧) وذلك في بناء اسم الإشارة "هذا" وأخواته؛ لأنّ الإشارة معنىً كان حقّه أن يؤدّي

⇨

ثالثها : شبه استعماليّ، وحقيقته : أن يكون الاسم نائباً عن الفعل،  
أي : عاملاً عمله غير متأثّر بالعوامل لفظاً لا محلاً<sup>(١)</sup>، وذلك أسماء  
الأفعال<sup>(٢)</sup>.

رابعها : شبه افتقاريّ، وحقيقته : أن يكون الاسم مفتقراً إلى جملة  
على سبيل اللزوم<sup>(٣)</sup>.

⇨

بالحرف، ولكن ليس له حرف موضوع، وقيل : إنّما بُنيت لاحتياجها إلى القرينة  
الرّافعة لإبهامها . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٧١٥/٣، شرح الرّضيّ ٤٧١/١ .  
(١) كذا في النّسختين، وهو مخالف لما في توضيح المقاصد ٥٣/١، والنّص فيه :  
« وحقيقته : أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أي : عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير  
متأثّر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً، والمراد بذلك أسماء الأفعال ... » .

وكون أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب مذهب الأخفش (الارتشاف ٢٣١١/٥)،  
وابن مالك (شرح الكافية الشافية ٢١٨/١، شرح التّسهيل ٣٨/١)، وهو مذهب  
الجمهور (الارتشاف)، ويُمكن حَمْلُ كلام الشّارح على مذهب الجمهور باعتبار أنّ  
في الكلام سقطاً، وتقديره : « غير متأثّر بالعوامل لفظاً [و] لا محلاً » .  
أمّا على ما في النّسختين فالشّارح حينئذٍ يكون موافقاً لطائفة من النّحاة يرون أن  
لأسماء الأفعال محلاً، ولهم في محلّها قولان، هما :

١ - أنّ محلّها نصبٌ بأفعال مضمرة .

٢ - أنّ محلّها رفعٌ على الابتداء .

ينظر في هذه المسألة : شرح المقدّمة الكافية ٧٤٤/٣-٧٥٤، البسيط ١٦٣/١-١٦٤،  
شرح الرّضيّ ٨٤/٣، التّذيل والتّكميل ١٣١/١، الارتشاف ٢٣١١/٥، التّصريح  
١١٤/٤ .

(٢) كون سبب بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحرف مذهب ابن مالك، ومن سار على  
نهجه، وجمهور النّحاة يرون سبب بنائها وقوعها موقع الفعل . ينظر : شرح السّيرافيّ  
١٢٤/١، شرح الجمل ٣٢٨/٢، ابن يعيش ٨٠/٣، شرح المقدّمة الكافية ٧٤١/٣،  
شرح الرّضيّ ٨٣/١ .

وينظر : اعتراض ابن مالك على هذا السّبب في شرح التّسهيل ٣٨/١ .

(٣) كافتقار "الذي" ونحوه من الموصولات إلى جملة الصّلة . توضيح المقاصد ٥٤/١،  
وينظر : شرح المقدّمة الكافية ٧٢٠/٣، شرح الرّضيّ ٧/٣ .



خامسها : شبه إهماليّ، وهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول كالحروف المهملة، ومِمَّا وقع في هذا الشَّبه : الأسماء قبل التركيب كفواتح السُّور عند ابن مالك<sup>(١)</sup>، ومن وافقه<sup>(٢)</sup>.

وقوله : وَغَيْرُ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ أشار به إلى أنهم<sup>(٣)</sup> بنوا فعل الأمر<sup>(٤)</sup> / على ما يُجزم به لو كان مضارعاً، فصحيح الآخر مبنيٌّ على السُّكون، ومعتلّه وما يرفع بالنُّون منه بحذف الآخر، أو بحذف<sup>(٥)</sup> النُّون، والماضي على الفتح، ما لم يتصل به ضميرٌ مرفوعٌ لمتكلمٍ، أو مخاطبٍ، أو جمعٍ مؤنثٍ، فَيَسْكُنُ آخره، وإن اتَّصل به "واو جمعٍ" ضُمَّ آخره، كما يأتي في كلامه<sup>(٦)</sup>.

وقوله :

.....خَلَا مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا

أشار به إلى أنَّ الفعل المضارع الذي هو فرع<sup>(٧)</sup> عن الاسم<sup>(٨)</sup> معربٌ، بشرط التَّجَرُّد عن نون التَّوكيد المتَّصل به من غير حاجزٍ، وعن نون الإناث؛ فالمضارع الذي اتَّصلت به نون التَّوكيد من غير حاجزٍ مبنيٌّ على الفتح، والذي اتَّصلت به نون الإناث مبنيٌّ على السُّكون<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٨/١، شرح الكافية الشافية ٢١٦/١ .

(٢) كالمرادي في توضيح المقاصد (٥٤/١) . وفي المسألة أقوالٌ تُنظر في كتب التفسير .

(٣) ما سيأتي حتى قوله : « ضَمَّ آخره » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٥٨/١ بتصرفٍ .

(٤) هذه مسألة خلافية . ينظر بحثها ص ٤٦٤ .

(٥) ز : « أو حذف » .

(٦) ينظر : ما سيأتي ص ٤٦٣ .

(٧) ز : " مرفوع " .

(٨) أي : في الإعراب، كما سيأتي في كلام الشارح .

(٩) توضيح المقاصد ٥٩/١ .

وحكم المضارع مع هاتين النونين ممَّا وقع فيه الخلاف؛ فإذا لحقته نون التَّوكيد ففيه



## تنبيهات

أولها : معنى المضارعة المشابهة، والمراد مشابهة الاسم<sup>(١)</sup>

⇐

ثلاثة مذاهب :

١ - البناء مطلقاً سواء أوجد حاجزٌ بينها وبين الفعل كآلف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؟ أم لم يوجد، وهو مذهب الأخفش، والمبرد (المقتضب ١٩/٣-٢٢)، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ٣١٧/١) .

٢ - الإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويّين، ونُسِبَ للكوفيّين في نتائج الفكر (ص ١١١) .

٣ - ما ذكره الشّارح من التفصيل فإن اتّصلت به بلا حاجزٍ فهو مبنيّ، وإن حجز بينهما الضّمير فهو معربٌ تقديرًا، وهو اختيار ابن مالك (التّسهيل ص ٧، شرح الكافية الشّافية ١٧٤/١-١٧٥ و ١٤١٥/٣، شرح عمدة الحفاظ ٣٢٥/١-٣٢٦)، وجمهور المتأخّرين .

وأما إذا لحقته نون النسوة فالجمهور على أنه مبنيّ، وخالف فيه ابن درستويه، والسّهيليّ (نتائج الفكر ص ١١٠-١١١)، وابن طلحة فقالوا بإعرابه تقديرًا .

ينظر في هاتين المسألتين : شرح السّيرافيّ ٢٨/٢، التّعليقة على كتاب سيبويه ٤٢/١ و ٣٣/٤، شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٥-٢٤٦، المقتصد ١٠٢٥/٢، النّكت ١٢٤/١، شرح المقدّمة الجزوليّة ٢٦١/١-٢٧٠، ابن يعيش ١٠/٧، شرح التّسهيل ٣٦/١-٣٧، شرح الرّضيّ ١٩/٤-٢٢، التّذيل والتّكميل ١٢٦/١-١٣٠، الهمع ٥٥/١-٥٦، شرح الأشمونيّ ٦٠/١-٦٢ .

(١) أجمع البصريّون والكوفيّون على أنّ الفعل المضارع معربٌ، ثمّ اختلفوا في علّة إعرابه؛ فذهب البصريّون إلى أنّ علّة إعرابه هي مشابهته للاسم، وذكروا - هم ومن وافقهم - عدّة أوجهٍ من المشابهة تلخّص فيما يلي :

أ - شبهه بالاسم في الإبهام والتّخصيص؛ فإنّه صالحٌ للحال والاستقبال، ويتخلّص لواحدٍ منهما بأمورٍ مثل : "السّين"، و"سوف" للاستقبال، و"الآن" للحال (ينظر : التّسهيل ص ٤-٥)، فأشبه الاسم النّكرة الذي يتخصّص بدخول "أل" عليه .

ب - شبهه في دخول لام الابتداء عليه .

ج - مشابهته لاسم الفاعل في حرّكاته وسكناته، أو وقوعه موقعه .

⇐



فيما مرّ<sup>(١)</sup>، وقيل : المضارعة مأخوذة من لفظ "الضَّرْع" فكأنّه ارتضع مع الاسم ثدياً<sup>(٢)</sup> واحداً<sup>(٣)</sup>، ولذلك أُعْرِبَ، وإن كان الأصل في الأفعال البناء، كما بُني الاسم لمشابهته للحرف شبهاً مؤثراً، وإن<sup>(٤)</sup> كان الأصل في الأسماء الإعراب<sup>(٥)</sup>.

⇐

هـ - شبهه في توارد المعاني المختلفة عليه (وسيدكره الشّارح، وينظر التعليق عليه) .  
 وذهب الكوفيّون إلى إعرابه نظراً لتوارد المعاني المختلفة عليه لا لشبهه بالاسم .  
 ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١/١٤، المقتضب ٤/٨٠-٨١، الأصول ١/٥٠،  
 الإيضاح في علل النّحو ص ٨١، شرح السّيرافيّ ١/٧٣-٧٤، التّبصرة ١/٧٦-٧٧،  
 المقتصد ١/١١٨-١٢١، الإنصاف ٢/٥٤٩-٥٥٠، أسرار العربيّة ص ٢٥-٢٧، ابن  
 يعيش ٧/٦، شرح التّسهيل ١/٣٤-٣٦، التّذيل والتّكميل ١/١٢٤-١٦٢، توضيح  
 المقاصد ١/٥٥، الهمع ١/٥٤-٥٥ .

(١) لم يسبق أن مرّ شيءٌ يتعلّق بهذا، والذي أوقع الشّارح في هذا أنّه ينقل عن توضيح  
 المقاصد (١/٥٨)، وقد سبق للمراديّ أن بيّن أوجه الشّبه في أوّل كلامه عن إعراب  
 المضارع (١/٥٥)، ولم يكن الشّارح قد نقل ذلك عنه .  
 (٢) في توضيح المقاصد (١/٥٨) : « ضرعاً »، والضّرْع : مدرُّ اللَّبَن من كلّ ذات ظلفٍ  
 أو حافر (اللّسان ٨/٥٤ "ضرع")، والثّدي لأنّثى الإنسان (اللّسان ٢/٨٨ "ثدي") .  
 (٣) تنظر الأقوال في تسمية المضارع في : نتائج التّحصيل ١/٢١٤-٢١٥ .  
 (٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون - أو بعضهم - إلى أنّ الإعراب أصلٌ في  
 الأسماء والأفعال؛ لأنّ العلة في إعراب الأسماء - وهي عندهم توارد المعاني المختلفة  
 عليها - موجودة في الأفعال، ورُدّ عليهم بأنّ ذلك أمرٌ عارضٌ .  
 ونقل أبو حيّان عن بعض المتأخّرين أنّ الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم .  
 ينظر في هذه المسألة : الإيضاح في علل النّحو ص ٧٧-٨٢، أسرار العربيّة ص ٢٤-٢٥،  
 التّبيين ص ١٥٣-١٥٥، شرح الجمل ٢/٣٣٠-٣٣١، التّذيل والتّكميل ١/١٢٢-  
 ١٢٤، الهمع ١/٤٤-٤٥ .

وقيل<sup>(١)</sup>: إنّما أُعْرِبَ المضارع لمشابهته للاسم<sup>(٢)</sup> في أنّ كلّاً منهما تعرّض له بعد التّركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة؛ فجاء بالإعراب لتتميّز تلك المعاني بعضها عن بعض<sup>(٣)</sup>، نحو: ما أحسن زيداً!؛ وما أحسن زيد، وما أحسن زيد؟، فإنّ معنى الأوّل: شيء أحسن زيداً، ومعنى الثاني: ما صار زيداً ذا حسن، ومعنى الثالث: أيّ عضو من أعضاء زيد، أو<sup>(٤)</sup> أيّ خلق من أخلاقه أحسن<sup>(٥)</sup>، ونحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن<sup>(٦)</sup>، بجزم "تشرب" إنّ أريد النهي عن كلّ منهما، وبنصبه إنّ أريد النهي عن الجمع بينهما، وبرفعه إنّ أريد النهي عن الأوّل فقط، ويكون الثاني / مُستأنفاً<sup>(٧)</sup>.

[١/٢٩]

(١) هذا قول العلامة ابن مالك في شرح التسهيل (٣٤/١-٣٥)، ونقله عنه المرادي في توضيح المقاصد (٥٦/١)، وعنه نقل الشارح، ويرى ابن مالك أنّ هذا الوجه في شبه المضارع بالاسم هو أولى الأوجه.

(٢) ز: في الاسم.

(٣) هذه هي علّة دخول الإعراب في الكلام عند الجمهور، وذهب أبو عليّ محمد بن المستنير قطرب إلى أنّ الإعراب إنّما دخل تخفيفاً على اللسان، وقوله مردود لمسيس الحاجة إلى الإعراب، خاصّة في الأساليب المتشابهة كما سيمثل الشارح.

ينظر في هذه المسألة: الإيضاح في علل النّحو ص ٦٩-٧١، التّبيين ١٥٦-١٦٠، التّذيل والتّكميل ١٢٤/١، الأشباه والنظائر ١٨٤/١-١٨٧.

(٤) في النسختين: "و".

(٥) ينظر: التّبصرة ٧٦/١، شرح عيون الإعراب ص ٤٣-٤٤، التّذيل والتّكميل ١٢٢/١.

وقد أورد المراديّ هذا المثال في معرض بيان علّة دخول الإعراب في الكلام (توضيح المقاصد ٥٠/١)، وأتى به الشارح - هنا - ليبيّن المعاني التي تعرض للاسم، ثمّ يعقب ذلك بالمعاني التي تعرض للفعل.

(٦) هذا المثال من أمثلة سيويه في الكتاب ٤٢/٣.

وأفاد العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد أنّه لا صحّة للنّهي الوارد في المثال.

ينظر: التّعالّم ص ١٢٢.

(٧) توضيح المقاصد ٥٦/١.



ولمّا لم يكن للاسم ما يُغنيه عن الإعراب جعل أصلاً، وجُعِلَ المضارع فرعاً، لأنّه قد يُغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه<sup>(١)</sup>.  
 و<sup>(٢)</sup> ثانيها : الحروف كلّها مبنية كما مرّت<sup>(٣)</sup> الإشارة إليه<sup>(٤)</sup>، وذلك بإجماع منهم إذ ليس فيها مقتضى للإعراب<sup>(٥)</sup>.  
 و<sup>(٦)</sup> ثالثها: الأصل في كلّ مبني من الاسم والفعل والحرف بناؤه على السكون<sup>(٧)</sup>؛ لأنّه أخفّ، ولا يُعلّل البناء على السكون<sup>(٨)</sup>، ولا يُعدّل عنه إلّا لسبب<sup>(٩)</sup>.  
 وإذا بُنيَ على حركة فيُسأل عن علّة العدول إلى الحركة، ويُسأل عن علّة تلك الحركة المخصوصة<sup>(١٠)</sup>.

- (١) توضيح المقاصد ٥٦/١-٥٧ بتصرف، وينظر : شرح التسهيل ٣٤/١ .  
 ومعنى إغنائه عن الإعراب بتقدير اسم مكانه : أنّه يُمكنُ وضعُ اسم مكان الفعل المضارع مع احتمال المعاني المتقدمة، مثال ذلك : لا تُغنّ بالجفاء وتمدح زيدا؛ فيصحّ وضع المصدر بدلاً من الفعل، فيقال : لا تُغنّ بالجفاء ومدح زيد، ومادحاً زيدا، ولك مدح زيد . ينظر : المصدران المتقدمان، والتذليل والتكميل ١٢٤/١-١٢٥ .  
 (٢) ساقط من الأصل .  
 (٣) ز : "مر" .  
 (٤) ينظر : ص ٣٢٩ .  
 (٥) توضيح المقاصد ٦١/١ .  
 (٦) ساقط من الأصل .  
 (٧) ينظر : المقتضب ٢/٢ و ١٧٣/٣، التبصرة ٧٨/١، المفصل ص ١٦٥، الفصول الخمسون ص ١٦٧، شرح الرّضيّ ٤٠٠/٢، أوضح المسالك ٦٣/١، الهمع ٦١/١ .  
 (٨) ينظر في تعليل اختيار البناء على السكون : المقتصد ١٣٢/١-١٣٣، الباب ٦٦/١، ابن يعيش ٨٢/٣ .  
 (٩) من قوله : «الأصل» إلى هنا نقل عن توضيح المقاصد ٦١/١ باستثناء قوله : «ولا يُعلّل البناء على السكون» .  
 (١٠) ينظر : المقتصد ١٤٥/١، ابن يعيش ٨٢/٣، شرح الجمل ٣٣١/٢، شرح الرّضيّ ٤٠٠/٢ .





وسبب البناء على الحركة إمّا كون<sup>(١)</sup> الكلمة لها أصلٌ في التّمكن<sup>(٢)</sup> ك: أوّل<sup>(٣)</sup>، أو التقاء الساكنين ك: أمس<sup>(٤)</sup>، أو وضعها على حرف<sup>(٥)</sup> ك: الباء<sup>(٦)</sup>، واللام<sup>(٧)</sup>.

وعلة البناء على الكسر - في الغالب - التقاء الساكنين<sup>(٨)</sup>، وسبب البناء على الضّم انقطاع الكلمة<sup>(٩)</sup> عن الإضافة<sup>(١٠)</sup>، أو التشبيه بما قُطِع

(١) ما سيأتي حتى قوله ص ١٣٤١ جبر، نقلٌ عن الفصول الخمسون ص ١٦٧-١٦٩ بتصرفٍ .

وينظر : التبصرة ٧٨/١-٧٩، المقتصد ١٢٦/١-١٢٧، المفصل ص ١٦٥، شرح الجمل ٣٣٢/٢ .

وهناك عللٌ آخر تنظر في : الفصول الخمسون ص ١٦٧، الملخص ١٢٤/١-١٢٥، توضيح المقاصد ٦٢/١ .

(٢) أي : الإعراب .

(٣) وذلك أنّ "أوّل" يعرب فنقول : مررت بأوّل رجلٍ، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة، وإنّما يبنى إذا قُطِعَ عن الإضافة في اللفظ دون المعنى نحو : ابدأ بهذا أوّل . ينظر : الكتاب ٢٨٧/٣، المقتصد ١٤٦/١، ابن يعيش ٨٥/٤-٨٨، شرح الأشموني ٢٦٨/٢-٢٦٩ .

(٤) وذلك أنّ "أمس" ساكن الوسط فلو بُني على السكون لالتقى ساكنان، ولذا بُني على الكسر . وينظر في "أمس" : شرح الشذور ص ١٠٧-١١١ .

(٥) وذلك ليتمكن النطق به . التبصرة ٨٩/١ .

(٦) ز : "الياء" تصحيفٌ، وينظر : الفصول الخمسون ص ١٦٧ .

(٧) في الفصول الخمسون (ص ١٦٧) تنمةٌ هي : « في يزيدٍ ولزيدٍ » .

(٨) كما تقدّم في "أمس"، وهناك عللٌ آخر تنظر في : توضيح المقاصد ٦٣/١ .

(٩) نصّ ابن معطرٍ في الفصول الخمسون (ص ١٦٨) : « والضّم إمّا لانقطاع ... »، وتصرفُ الشّارح هنا تصرفٌ موفقٌ؛ فإنّ ابن إياز قد بيّن أنّ ما ذكره ابن معطرٍ سببٌ للبناء لا علةٌ للتّخصيص بالضمة . ينظر : المحصول ل ٤٥ ب .

(١٠) نحو : "أوّل" و"قبل" و"بعد"، وسيذكرها الشّارح، وتنظر : الحاشية (٣) من هذه الصّفحة .



عنها<sup>(١)</sup>، أو الاتباع<sup>(٢)</sup>، وسبب البناء على الفتح طلب التخفيف<sup>(٣)</sup> في الغالب، أو الفرق بين مشتبهين<sup>(٤)</sup>.

ومثال البناء على السكون : مَنْ، وَكَمْ<sup>(٥)</sup>، وغالب أمثلة الأمر، وَمِنْ، وَقَدْ<sup>(٦)</sup>، ومثال البناء على الضمّ : حَيْثُ<sup>(٧)</sup>، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَأَوَّلُ، وَمُنْذُ الجارّة<sup>(٨)</sup>، ومثال البناء على الفتح : أَيْنَ، وَحَيْضَ بَيْضَ<sup>(٩)</sup>، وحاث

(١) يريد بذلك المنادى المبني نحو : "يا زيد". ينظر : المحصول ل ٤٥ ب .

(٢) وذلك في "منذ" الجارّة، وسيدكرها الشّارح، وهناك عللٌ أخرى تنظر في : توضيح المقاصد ٦٤/١ .

(٣) مثل : "أَيْنَ"، وسيأتي .

(٤) مثل لها ابن معطي بلام الابتداء والإضافة (الفصول الخمسون ص ١٦٨)، وذلك أن لام الابتداء مبنية على الفتح نحو : "لزيد قائم"، ولام الإضافة مبنية على الكسر مع الاسم الظاهر نحو : "المال لزيد". وينظر : شرح السّيرافي ١/١٦١-١٦٠، المقتصد ١/١٤٢ .

(٥) في النسختين : "لم" تحريف، والتصويب من الفصول الخمسون ص ١٦٩، والسّياق يدلّ على أن التمثيل للاسم .

(٦) اختصر الشّارح كلام ابن معطي، ونصّ كلامه في الفصول الخمسون ص ١٦٩ : « وبناء الاسم على السكون نحو : مَنْ، وَكَمْ، والفعل : جميع أمثلة الأمر، والحرف نحو : مِنْ، وَهَلْ، وَقَدْ، .

(٧) بناؤها على الضمّ هو المشهور، وحكى سيبويه فيها البناء على الفتح (الكتاب ١/١٥ و ٢٨٦/٣ و ٢٩٩)، وحكى الكسائي فيها البناء على الكسر (شرح السّيرافي ١/١٠٨، المفصل ص ٢١١)، وبعض العرب يعربها .

ينظر : شرح السّيرافي ١/١٠٦-١٠٩، الصّحاح ١/٢٨٠ (حيث)، ابن يعيش ٤/٩١، المغني ص ١٧٦، الهمع ٣/٢٠٥، البناء في اللّغة ص ٢٣١-٢٣٤ .

(٨) نصّ ابن معطي في الفصول الخمسون (ص ١٦٩) : « وبناء الاسم على الضمّ حيثُ وقبل وبعد - إذا لم يضافا - ويا زيد، وجئت أول، ومن علّ، والحرف منذ الجارّة، .

(٩) وقع في النسختين : "حيض وبيض"، وهو تحريف؛ لأنّه حينئذ لا يكون مثالا للمبني، لأنّ البناء إنّما يكون حال التّركيب لتضمّنه معنى حرف العطف، وهو تركيب مسموع ليس بظرف ولا حال، يقال : "وقع الناس في حيض بيض" إذا وقعوا في فتنه واختلاط من أمرهم، وأصل "حيض" من "حاص يحيص" إذا فرّ، وأصل "بيض" من



بات<sup>(١)</sup>، وخمسة عشر، وأمثلة الماضي المجرد، وإنَّ وتُثم، ومثال البناء على الكسر<sup>(٢)</sup>: أمس، وهؤلاء، وجير<sup>(٣)</sup>.

وفي قول الناظم : خلاّ وخلاّ ضرب<sup>(٤)</sup> من الجناس التامّ المماثل<sup>(٥)</sup>.

## خاتمة

اعلم<sup>(٦)</sup> أنَّ المبني مشتقٌّ من البناء، وهو لغةٌ : وضع الشيء<sup>(٧)</sup> على الشيء<sup>(٧)</sup> على صفةٍ يُراد بها<sup>(٨)</sup> الثبوت<sup>(٩)</sup>.

⇐

"باص ييوص" إذا فات، وكان ينبغي أن يقال : "حيص بوص"، ولكنهم أتبعوا الثاني للأوّل، وفيه لغاتٌ تنظر في : شرح الكتاب ١/٢٠٥ و ٢٠٦، المخصّص ١٤/٩٨، ابن يعيش ٤/١١٤-١١٦.

(١) في النسختين : "حات بات"، وهو تصحيفٌ، وحات بات حالٌ مركّبٌ، يُقال : "تركوا البلادَ حاثَ بات" إذا تفرّقوا، وفيها لغاتٌ تنظر في : الصّحاح ١/٢٨٠ (حوث)، ابن يعيش ٤/١١٩، البناء في اللغة ص ٢٦٥.

(٢) نصّ ابن معطي في الفصول الخمسون ص ١٦٩ : « بناء الاسم على الكسر نحو : أمس وهؤلاء، والحرف نحو : بزيد وجير ».

(٣) "جير" مختلفٌ فيها أهى اسمٌ أم حرفٌ ؟، والراجح حرفيتها، وهي حيثنٌ حرف جوابٍ بمعنى "نعم" في الأكثر.

ينظر : معاني الحروف ص ١٠٦، ابن يعيش ٨/١٢٤، رصف المباني ص ١٧٦، الجنى ص ٤٣٣، المغني ص ١٦٢، الهمع ٤/٢٥٧-٢٥٩.

(٤) ساقطٌ من "ز".

(٥) هو الاتفاق في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها مع كون اللفظين من نوعٍ واحدٍ. ينظر : الإيضاح ٤/٧٧.

(٦) ما سيأتي حتى قوله : « ولا اعتلال، نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٤٩ بتصرفٍ يسير ».

(٧) ز : "شيء"، وهو موافقٌ لما في توضيح المقاصد.

(٨) في الأصل : "به".

(٩) ينظر : اللّباب ١/٦٦، شرح الأشموني ١/٤٩.



وَيُحَدُّ عَلَى أَنَّهُ لَفْظِيٌّ بِأَنَّهُ<sup>(١)</sup>: مَا جِيءَ بِهِ لَا لِبَيَانِ مُقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ شِبْهِ الْإِعْرَابِ، وَلَيْسَ حِكَايَةً، أَوْ إِتْبَاعًا، أَوْ نَقْلًا، أَوْ تَخْلُصًا مِنْ سَكُونِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَعَلَى أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ بِأَنَّهُ : لَزُومِ آخِرِ الْكَلِمَةِ / حَرَكَةً، أَوْ سَكُونًا بِغَيْرِ عَامِلٍ وَلَا اعْتِلَالٍ<sup>(٣)</sup>.



(١) ساقط من "ز"، وفي الأصل: "به"، والذي يظهر أنه محرف عن "بأنه" بدلالة السياق .  
(٢) هذا حدّ ابن مالك في التسهيل ص ١٠، وينظر: شرح التسهيل ١/٥٣-٥٤، المساعد ٣٢/١.

(٣) هذا الحدّ أصله لابن معطٍ في الفصول الخمسون ص ١٥٤، ونصّه: «وهو لزوم أو آخر الكلم حركة أو سكوناً من غير عامل ولا اعتلال». وابن الحاجب في الكافية (ص ١٤٢، وشرحها ٢/٢٧١) يجعل هذا الحدّ حكماً للمبني، أمّا المبني عنده فهو ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركّب.



ثُمَّ شَرَعَ النَّاطِمُ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْخَفْضِ، وَالْجَزْمِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا بِقَوْلِهِ :

### عِلَامَاتُ الْإِعْرَابِ

أَي : هَذَا بِأَبْهَاءِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ؛ وَهِيَ : الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرْ، وَالْجَزْمُ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> إِنَّ لِكُلِّ مِنْهَا عِلَامَةً تَخْصُّهُ، وَتُمَيِّزُهُ <sup>(٢)</sup> عَنْ غَيْرِهِ.

أَمَّا الرَّفْعُ فَلَهُ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ، وَهِيَ : الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالنُّونُ، وَقَدْ بَيَّنَّهَا بِقَوْلِهِ :

- |   |   |
|---|---|
| ٣٢- لِرَفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَأَوْ أَلِفٌ                    | كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِفٌ <sup>(٣)</sup>                       |
| ٣٣- فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ كَ: أَحْمَدُ <sup>(٤)</sup> | وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ كَ: جَاءَ الْأَعْبِدُ <sup>(٥)</sup>                   |
| ٣٤- وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ كَ: مُسْلِمَاتٍ                        | وَكُلِّ فِعْلٍ مُغْرَبٍ كَ: يَأْتِي                                       |
| ٣٥- وَالْوَاوُ فِي جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ               | كَ: الصَّالِحُونَ <sup>(٦)</sup> هُمْ أَوْلُو <sup>(٧)</sup> الْمَكَارِمِ |
| ٣٦- كَمَا أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ                 | وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوَلَاءِ                                   |
| ٣٧- أَبٌ أَخٌ حَمٌّ وَفُو وَذُو جَرَى <sup>(٨)</sup>          | كُلُّ مُضَافٍ مُفْرَدًا مُكَبَّرًا  |

(١) ساقطٌ من "ز".

(٢) ز : "تمييز" تحريفٌ.

(٣) ز : "لا تنحذف".

(٤) بالرفع على الحكاية . ينظر : شرح برهان الدين ل ٢٦٦ .

(٥) ط ٩١ : «الأعبد» بالكسر، ولا وجه له؛ لأنه فاعلٌ .

(٦) الرفع على الحكاية .

(٧) في النسختين : "أولوا"، وزيادة الألف خطأ .

(٨) ز : "جرا"، وفي ط ٩١ : «فوك ذو جرى»، وينظر : ص ٣٦٣ .



- ٣٨- وفي الْمُشَى نَحْوُ : "زَيْدَانِ" الْأَلِفُ وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفَ  
 ٣٩- يَفْعَلَانِ<sup>(١)</sup> تَفْعَلَانِ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعَهُمَا  
 ٤٠- وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ<sup>(٢)</sup> بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

لِلرَّفْعِ مِنْهَا أَي : من العلامات<sup>(٣)</sup> المذكورة أربع : وهي ضَمَّةٌ<sup>(٤)</sup> على الأصل<sup>(٥)</sup>، وواوٌ، وألفٌ، و نُونٌ نيابةً عن الضمّة، وقَدَمٌ — كأصله<sup>(٦)</sup> - الضمّة لأصالتها<sup>(٧)</sup>، وثْنِي بالواو لكونها تنشأ عن الضمّة إذا أُشْبِعَتْ فهي بنتها<sup>(٨)</sup>، وثَلْث بالألف لأنها أخت الواو في المدّ واللّين<sup>(٩)</sup>، وختم

(١) ز : "يفعلان".

(٢) ط ٩١ : « واشتهرت ».

(٣) ز : "علامات".

(٤) ما سيأتي حتى قوله : « كلّها ترفع بالضمّة »، نقل عن شرح الأزهري ص ٢٥-٢٧، باستثناء إيراد النظم، وبعض التصرف في النقل بما يناسبه.

(٥) لأنّ الأصل كون الإعراب بالحركات عند البصريين، ويرى الكوفيون أنّ الإعراب يكون حركةً وحرفاً، وقول البصريين هو قول الجمهور؛ فالحروف تنوب عن الحركات.

ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٧٢، الخصائص ٣/١٣٥، أسرار العربية ص ٤٨، الباب ١/٥٤-٥٥، شرح التسهيل ١/٤٠، التذيل والتكميل ١/١٤٤.

(٦) ففي المتن ص ٧ : « للرفع أربعة علامات : الضمّة، والواو، والألف، والنون »، وقوله : « كأصله » غير موجود في شرح الأزهري ص ٢٥.

(٧) في الأصل : « على أصلاتها »، ثمّ ضرب ناسخها على كلمة "على"، وأضاف لاماً لكلمة "أصلاتها".

(٨) هذا مبنيٌّ على كون الحركات أصلاً وحروف العلة ناشئة عنها، وفي المسألة قول ثان، وهو : أنّ الحركات مأخوذة من حروف العلة. ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٤/٢٤٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٢٣، شرح السّيرافي ١/١١٠ و ٢/٢٦٥، الخصائص ٢/٣١٥ و ٣١٨ و ٣٢٧، سرّ الصّناعة ١/١٧ وما بعدها، شرح ملحّة الإعراب ص ٩١، شرح الرّضيّ ١/٦٩، التذيل والتكميل ١/١٤٤.

(٩) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص ٣٧١.



بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة<sup>(١)</sup> عند سكونها<sup>(٢)</sup>.  
ثم إن لكل من هذه العلامات الأربع مواضع تختصُّ بها، فأما الضمّة/  
فتكون علامة للرفع في اسمٍ مفردٍ<sup>(٣)</sup> سواء أكان لمذكرٍ ك: جاءَ أحمدُ،  
والفتى، أو لمؤنثٍ ك: جاءت هندٌ، وحبلَى .

[١/٣٠]

وتكون علامة للرفع في جمعٍ تكسيرٍ ك: جاءَ الأعبدُ والهنودُ،  
والمراد بجمع التّكسير : ما تغيّر<sup>(٤)</sup> فيه بناء مفردة<sup>(٥)</sup>، وهو ستة أقسام<sup>(٦)</sup>:  
الأوّل : التّغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكلٍ نحو : صِنُو وصِنِوَانِ .  
الثّاني : التّغيير بالنّقص عن المفرد من غير تغيير شكلٍ نحو : تخمةٍ وتخمٍ .

(١) الغنة : صوتٌ من الخيشوم . ينظر : الكتاب ٤/٤٥٢، التّبصرة ٢/٩٦٣ .

(٢) ينظر : شرح السّيرافي ١/٧٠، سرّ الصّناعة ٢/٤٣٨، شرح الجمل ١/١٢٥، الأشباه والنظائر ٢/٣٦٠ .

(٣) ز : الاسم المفرد، وهو موافقٌ لما في شرح الأزهرى ص ٢٦، والمثبت من الأصل موافقٌ للنّظم .

(٤) التّغيير في هذا الجمع إمّا أن يكون لفظيّاً - وهو ما سيذكره الشّارح - أو تقديرياً كما في "فُلّك"؛ فإنّه بلفظٍ واحدٍ للمفرد والجمع، فهو في حال الإفراد نظير "قُفْل"، وفي حال الجمع نظير : "رُسُل" . ينظر : الكتاب ٣/٥٧٧، المقتضب ٢/٢٠٥ (وفيه : أنّ من العرب من يجمعه على "أفلاك")، الأصول ٢/٤٣١، شرح المقدّمة الكافية ٣/٨١٨، شرح الكافية الشّافية ٤/١٨٠٩، شرح التّسهيل ١/٧٠ .

وذهب ابن مالك في التّسهيل (ص ٢٦٣) إلى أنّه اسم جمع، وردّه أبو حيّان في التّذيل والتّكميل (١/٢٧١) بأنّه لا يُصغّر على لفظه فيعامل معاملة المجموع . وينظر : الهمع ٦/١٢٨-١٢٩ .

(٥) ينظر : الكافية ص ١٧٦ .

(٦) في حاشية "ز" : أي : بحسب الموجود هنا، وإلاّ فهي ثمانية : السّنة المذكورة، والاثنان هما : وجود الزّيادة والنّقص أو عدمهما مع عدم التّغيير فيهما، وهذا بالنّظر إلى القسمة العقليّة، والقسمان اللّذان ذكرهما المحشّي لا وجود لهما في الكلام . ينظر : حاشية أبي النّجا ص ٢٦-٢٧، وقد سبق أنّ "فُلّك" ممّا وقع فيه التّغيير تقديرًا . تنظر : الحاشية (٤) من هذه الصّفحة .



الثالث : التّغيير بتبديل الشّكل من غير زيادةٍ ولا نقصٍ نحو : أُسَدِ  
وَأُسَدِ<sup>(١)</sup>.

الرّابع<sup>(٢)</sup> : التّغيير بالزيادة على<sup>(٣)</sup> المفرد مع تغيير الشّكل كـ: رجلٍ  
ورجال .

الخامس : التّغيير بالزيادة والنّقص وتغيير الشّكل نحو : غُلامٍ  
وغِلْمَان<sup>(٤)</sup>؛ فهذه كلّها تُرفع بالضّمة .

وخرج بقولهم : « ما تغيّر فيه بناء مفرده » الجمع الصّحيح؛ لأنّه سلّم  
فيه من التّكسير نَظْمُ الواحد وبنائوه، كقولك في جمع "زيدٍ" : زيدون،  
وما أشبه ذلك<sup>(٥)</sup>.

### فائِدةٌ

(٦) كلُّ ما كان من الثلاثة إلى العشرة<sup>(٧)</sup> يُقال فيه : « جمع قِلّةٍ »،  
وكلُّ ما جاوز العشرة يُقال فيه : « جمع كثرةٍ » .

وللقلة أربعة أوزان<sup>(٨)</sup>، وللکثرة ما عداها؛ فالوزن الأوّل من جموع

(١) أصله : "أُسَدِ" يخفّف بإسكان العين . ينظر : الأصول ٤٣١/٢، حاشية أبي النّجا  
ص ٢٧ .

(٢) وقع في "ز" : جعل القسم الخامس رابعاً والعكس، وما في الأصل موافق لشرح  
الأزهري ص ٢٧ .

(٣) في النّسختين : "من"، والتّصويب من شرح الأزهري ص ٢٧ .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ٧٠/١، أوضح المسالك ٢٩٥/٤، وينظر - أيضاً - التّذيل  
والتّكميل ٢٦٩/١، والتّصريح ٢٠٠/٢ .

(٥) القلادة الجوهريّة ل ٤٠ ب .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « من جموع الكثرة »، نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٤٠ أ - ب .

(٧) ز : "عشرة" .

(٨) زاد بعض النّحويين فيها أوزاناً آخر لم تسلّم لهم . ينظر : التّسهيل ص ٢٦٨،  
الارتشاف ٤٠٥-٤٠٦ "رجب"، توضيح المقاصد ٣٥/٥، شرح الأشموني ١٢١/٤ .





القلّة : "أفعلة" ك: أفئدة، وأعمدة، وأرغفة، وما أشبهها .

والوزن الثاني : "أفعال" ك: أحمال، وأجمال، وأفراس، وما أشبه ذلك .

والوزن الثالث : "فِعلة"<sup>(١)</sup>، ك: غلمة، وغزلة، وصبيّة، وما أشبه ذلك .

والوزن الرابع : "أفعل" ك: أكلب، وأفلس، وأعبّد، ونحو ذلك .

وأما جُموع الكثرة فقد اختلفوا في عدّة أوزانها على أقوال كثيرة مذكورة في المبسوطات<sup>(٢)</sup>، والحاصل : أنّ ما عدا هذه الأوزان

الأربعة<sup>(٣)</sup> فهو من / جُموع الكثرة .

[٣٠/ب]

(١) ذهب ابن السّراج (الأصول ٤٣٢/٢) إلى أنّ "فِعلة" نحو : "فقعة" اسم جمع .

وينظر : التّسهيل ص ٢٦٨، الارتشاف ٤٠٥/١ "رجب"، الهمع ٩١/٦ .

(٢) المشهور أنّها ثلاثة وعشرون وزناً .

ينظر في الكلام عن جُموع التّكسير : الكتاب ٥٦٧/٣-٦٥٠، المقتضب ١٩٣/٢-٢٣٣،

الأصول ٣٥-٥/٣، التّكملة ص ١٤٧-١٩٥، اللمع ص ٢٣٢-٢٤٠، التّبصرة

٢/٦٤٠-٦٨٥، شرح اللمع ٥٢٣/٢-٥٦٨، ابن يعيش ٩/٥-٧٤، شرح المقدّمة

الجزئية ٣/١١٠٩-١١٣٨، شرح الجمل ٣١٥/٢-٥٤٨، التّسهيل ص ٢٦٧-٢٨٣،

شرح الكافية الشّافية ٨٩/٢-١٠٩، شرح الشّافية ٨٩/٢-١٠٩، الارتشاف

٤٠٥/١-٤٨٢ "رجب"، الهمع ٨٧/٦-١٢٩، شرح الأشموني ١١٩/٤-١٥٥ .

(٣) أي : من جُموع التّكسير، أمّا جمعا التّصحیح النّكرتان فقد اختلف في عدّهما من

جُموع القلّة؛ فالجمهور على أنّهما للقلّة (ينظر : الكتاب ٤٩١/٣ و ٥٧٨، المقتضب

٢/١٥٦، التّكملة ص ١٥٥، المحتسب ١/١٨٧، شرح اللمع ٢/٥٣٩، المفصل

ص ٢٣٥، الارتشاف ٤٠٥/١ "رجب"، توضيح المقاصد ٣٥/٥)، وينظر في ترجيحه

(ابن يعيش ١٠/١١-١١) .

وذهب ابن خروفٍ إلى أنّهما مشتركان بين القلّة والكثرة (توضيح المقاصد ٣٥/٥) .

وذهب الرّضويّ (شرح الكافية ٣/٣٩٧) إلى أنّهما لمطلق الجمع من غير نظرٍ إلى القلّة

والكثرة .



## تنبيهٌ في بيانِ اسمِ الجنسِ وجمعِ الجمعِ واسمِ الجمعِ

- (١) اعلم أنّ اسم الجنس على ثلاثة أقسام : معنوي، وشخصي، وجمعي؛ فالمعنويُّ ك: عِلْمٍ، وجهلٍ، وفضلٍ، وما أشبه ذلك .  
والشخصيُّ ك: عبدٍ، ورجلٍ، وفرسٍ، وما أشبه ذلك ، والجمعيُّ (٢)  
ما فصل بينه وبين واحده تاء التأنيث (٣) ك: شجرٍ، وشجرةٍ، وبقرٍ  
وبقرةٍ، وتَمْرٍ وتمرّةٍ (٤)، وما أشبه ذلك .  
وجمع الجمع (٥) ك: أصحابٍ فإنّه جمع صَحْبٍ، وصَحْبٍ جمع  
صاحبٍ، ك: راكبٍ وركبٍ وركبانٍ (٦).

- (١) ما سيأتي حتّى قوله : « وملاً وما أشبه ذلك » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٤٠ ب .  
والمناسبة بينه وبين جمع التّكسير إرادة التّفريق بين هذه الأنواع وجمع التّكسير .  
(٢) المشهور أنّ أقسام اسم الجنس ثلاثة :  
١ - إفراديٌّ، وهو ما أسماه الشّارح "المعنويّ"، وهو ما صدق علي القليل والكثير، ولم  
يفرق بينه وبين واحده بالتّاء أو الياء ك: غسل ولبن، وتدخل فيه المصادر .  
٢ - الأحاديّ، وهو ما أسماه الشّارح "الشّخصيّ"، وهو ما أريد به واحدٌ غير معيّن .  
٣ - الجمعيّ، وسيذكره الشّارح على المشهور .  
ينظر : تصريف الأسماء ص ٢٣٧-٢٣٩ .  
(٣) أو فصل بينه وبين واحده الياء المشدّدة، نحو : روم وروميّ . ينظر : شرح الكافية  
الشّافية ١٨٨٤/٤، شرح الرّضيّ ٣٦٦/٣، شرح الأشمونيّ ١٥٣/٤-١٥٤ .  
وعن الكوفيّين أو الفراء أنّ كلّ ما له واحدٌ فهو جمع تكسير . ينظر : ابن يعيش  
٧١/٥، شرح الشّافية ١٩٤/٢، المساعد ٣٩١/٣ .  
(٤) ز : « ثمر وثمرّة » .  
(٥) ليس كلّ جمعٍ يُجمَع كما نصّ علي ذلك سيبويه (الكتاب ٦١٩/٣)، ولكن ورد عن  
العرب جمع بعض الجموع ممّا جعل بعض النّحاة يميز جمع "جمع القلّة" .  
ينظر : الكتاب ٦١٨/٣، المخصّص ١١٧/١٤، شرح الجمل ٥٤٢/٢، شرح الشّافية  
٢٠٨/٢، الارتشاف ٤٧٣/١ "رجب"، الهمع ١٢٣/٦ .  
(٦) ينظر : الصّحاح ١٦١/١ (صحب)، مختار الصّحاح ص ٣٥٦ (صحب) .



وقد يجمع جمع الجمع<sup>(١)</sup> كما قالوا في "أصحاب" : "أصاحب"<sup>(٢)</sup>،  
ومن ذلك قولهم في "أقوال" و"أكذاب" : "أقاويل"<sup>(٣)</sup> و"أكاذيب"<sup>(٤)</sup>.

⇐

وكلام الشارح نقلاً عن الآثاري - وهو مفهوم كلام الأزهرى - مبني على مذهب  
الأخفش في جعل "صحب" و"ركب" جمعاً، ومذهب سيويه والجمهور أنهما اسما  
جمع . ينظر : ما سبق في الحاشية (٥) ص ٢٤٧، وينظر : أمالي ابن الشجري  
٤٩٤/٢ .

وفي اللسان ٢٨٦/٧، والقاموس ١٨٧/١ (صحب) : أن "أصحاباً" جمع "صاحب"،  
وهو رأي سيويه (الكتاب ٦٣٥-٦٣٦)، وأبي علي الفارسي (التكملة ص ١٧٤)،  
وابن يعيش (شرح المفصل ٤٧/٥)، والرّضي (شرح الكافية ١٣٨/٢)، وفي حاشية  
أبي النّجا (ص ٤) أنه ليس جمع "صاحب"، إذ لا يُجمع فاعلٌ على أفعال، ولا جمع  
"صَحْب" بإسكان الحاء؛ لأنّ فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل  
فإنه يُجمع على أفعال كثوب .... بل هو جمع "صَحِب" - بكسر الحاء كـ: فَرِحَ -  
مخفف "صَحْب" بإسكانها، أو هو اسم جمع "صَحْب" بالإسكان .

وقال ابن الشجري (الأمالي ٤٩٤/٢) : « جمعوا الصّاحب على أصحاب، وليس ذلك  
بقياس في فاعل، فكأنهم قدّروا حذف ألفه، فصار إلى صَحِب تقديرًا فجمعوه على  
أفعال كـ: نمر وأثمار .... » .

(١) جمع جمع الجمع أثبتّه الزّجاجي في الجمل (ص ٣٨٢)، ومثّل له بـ"أصائل" - وهي  
العشايا - فإنّها جمع "أصال" وهي جمع "أصل"، وهي جمع "أصيل"، وكذا ابن  
الشّجري في الأمالي (٣٨١-٣٨٢)، والجمهور لا يشتونه، ويرون أنّ "أصائل" من  
جمع الجمع . ينظر : تذكرة النّحاة ص ٣٧٢-٣٧٥، الارتشاف ٤٧٩/١-٤٨٠  
"رجب"، الهمع ١٢٥/٦، حواشي الأمالي الشّجرية .

(٢) ينظر : الصّحاح ١٦١/١ (صحب) .

وفي اللسان ٢٨٦/٧، والقاموس ١٨٧/١ (صحب) : أن "أصاحب" جمع "صاحب" .

(٣) أقاويل من جمع الجمع، وهو مسموع (ينظر : الكتاب ٦١٨/٣، الارتشاف ٤٧٧/١  
"رجب")، وليس من "جمع جمع الجمع" كما ذكر الشارح تبعاً للآثاري .

(٤) أكاذيب جمع قياسي لأكذاب، وأكذاب جمع قياسي لكذب؛ فـ"أكاذيب" جمع  
الجمع، وليس من جمع جمع الجمع كما ذكر الشارح تبعاً للآثاري .



واسم الجمع ما دلّ على جماعةٍ ولا واحد له من لفظه<sup>(١)</sup>، ك: ناسٍ، ورهطٍ، وأهلٍ،<sup>(٢)</sup> وملاٍ<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك .

وتكون الضمّة - أيضاً - علامة للرفع في جَمْعٍ تَأْنِيثٍ سالمٍ، وهو : ما جُمع باللفِ وتاءٍ مزيديتين<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> نحو : جاءتِ المسلماتُ<sup>(٥)</sup> .  
وخرج بقولهم : "مزيديتين"<sup>(٤)</sup> ما كانت الألف فيه أصليّةً ك: قضاةٍ وغزاةٍ، وحُكِمَ بأصليّتها في هذا الجمع لوجودها في مفردة<sup>(٦)</sup>، وما

(١) أو له واحدٌ ولكنه ليس على وزنٍ من أوزان الجموع، وذلك نحو : صاحبٍ وصَحْبٍ، وراكِبٍ وراكِبٍ على قول الجمهور . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٨٤/٤، شرح الشافية ٢٠٢/٢-٢٠٤، الارتشاف ٤٨٠/١ "رجب" .  
(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) تسميته بالجمع المؤنث السالم تسمية الزّجاجي (الجمل ص ٤)، والشّلوبين (التّوطئة ص ١٢١)، وابن عصفور (شرح الجمل ١١٧/١، والمقرّب ٥٠/١)، وابن أبي الرّبيع (الملخص ١٠٦/١، والبسيط ٢٠٩/١)، وغيرهم .  
وأسماء العلامة ابن مالك الجمع بـ"ألف وتاء مزيديتين" (شرح عمدة الحفاظ ١٣٢/١)، وتبعه أبو حيّان (النّكت الحسان ص ٣٦)، وابن هشام (شرح القطر ص ١٠٠)، وهذه التّسمية أولى؛ لأنّ التّسمية الأولى ليست حاصرة؛ لأنّ نحو : "سَجَدَاتٍ" تغيّر فيه المفرد، ونحو : "دريهماتٍ" مسماه مذكّرٌ . ينظر : المصدران الأخيران .  
(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) شرح الأزهرّي ص ٢٧، وفيه : "جاءت الهندات" .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ٤٠ أ .

وقوله : « لوجودها في مفردة » أراد به اللّام المحذوفة الّتي كانت في المفرد، والّتي هي أصل الألف الموجودة في الجمع؛ لأنّ مفرد "قضاةٍ" و"غزاةٍ" : قاضٍ وغازٍ، وأصلهما قبل الحذف : قاضيٌ وغازوٌ، وعند جمعهما جمع تكسير على وزن "فُعَلَة" قيل : قضاةٍ وغزاةٍ، وأصلهما قبل الإعلال قُضَيَّةٌ وغُزَوَةٌ تحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفاً (ينظر : شرح القطر ص ١٠١، التصريح ٨١/١) .  
ولو قال : لكونها منقلبةً عن أصلٍ - كما في المصدرين المتقدّمين - لكان أوضح، ولكن الشّارح تبع الآثاريّ في هذا التعبير .



كانت التاء فيه أصليةً ك: أبياتٍ وأمواتٍ، وحُكِمَ بأصليتها في هذا الجمع لوجودها في مفردة<sup>(١)</sup> - أيضاً - .

واعلم أنّ هذا الجمع لا يختصُّ بمن يعقل، بل يكون لغير العاقل - أيضاً - كما علمت<sup>(٢)</sup>، ثمّ إن كان الاسم المؤنث الذي يُراد جمعه هذا الجمع صفةً فيُنظرُ إن كان له مذكّرٌ فشرطه جمع مذكّره بالواو والنون؛ فلا يُجمع مثل : حمراء، وسكّرى<sup>(٣)</sup>، وفعلٍ بمعنى مفعول<sup>(٤)</sup>، وفَعُول<sup>(٥)</sup> بمعنى فاعل<sup>(٦)</sup>، ومِفْعَال<sup>(٧)</sup>، ومِفْعِيل<sup>(٨)</sup> هذا الجمع لامتناع جمع مذكّره

(١) وذلك أنّ مفردهما "بيت" و"ميت"، والتاء فيهما أصلية، وجمعهما على أبياتٍ وأمواتٍ إنّما هو على زنة "أفعال"، وهو من أوزان جموع التكسير؛ فليس من الجمع الذي ختم بالفاء وتاءٍ مزيدتين . ينظر : شرح ملحّة الإعراب ص ١١٥، شرح القطر ص ١٠١ .

(٢) لم يسبق أن تكلم عنه .

(٣) ينظر : الكتاب ٦٤٧/٣ .

وخالف في ذلك ابن كيسان فأجاز جمع ما كان على أفعل فعلاء ك: أحمر حمراء، وما كان على فعْلان فعلى ك: سكران سكرى جمع تصحيح مؤنثٍ ومذكّرٍ . ينظر : ابن يعيش ٦١/٥، شرح الرّضيّ ٣٧٦/٣، شرح الشافعية ١٧٢/٢ .

(٤) ك: جريح، بمعنى مجروح، ويرى الرّضيّ في شرح الكافية (٣٣٣/٣) أنّه مع كثرته غير مقبوس .

(٥) في النّسختين : "مفعول"، تحريفٌ تصويبه من الوافية ص ٢٣٥، والنّصّ منقولٌ عنه . ويأتي مفعولٌ بمعنى فاعلٍ كما قيل في قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مُّسْتَوْرًا ﴾ (سورة الإسراء من الآية ٤٥) .

(٦) ك: صبور، وشكور . ينظر : ابن يعيش ٥٥/٣ .

(٧) ك: معطار .

(٨) في النّسختين : "فعلٍ" تحريفٌ تصويبه من الوافية ص ٢٣٥، ومثال مفعيل : "منطيق"، وقصد الشّارح من هذه الأبنية التّمثيل للصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث . (ينظر فيها : التسهيل ص ٢٥٤، شرح الرّضيّ ٣٣٢/٣، أوضح المسالك ٢٦٩/٤ - ٢٧٠) فإنّها لا تجمع بالألف والتاء . ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢٨٢/١ .



بالواو والنون<sup>(١)</sup>.

وإن لم يكن له مذكّر فالشّرط ألا يكون مجرداً من حرف التّأنيث نحو : حائض، ويجمع على "حوائض" فإذا اعتبرت اسميّته بحصول ذلك الشيء ولم تعتبر الحدوث قيل : حائضة، وجمع على حائضات<sup>(١)</sup>.

وإن كان اسماً غير صفة يُجمع بالألف والتّاء مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان المؤنث ممدوداً قلبت الهمزة في جمعه واواً<sup>(٣)</sup>، وإن<sup>(٤)</sup> كان ثالثه ألفاً بعدها تاء التّأنيث<sup>(٥)</sup> الموقوف عليها بالهاء<sup>(٦)</sup> عند السّكت<sup>(٧)</sup>

(١) الوافية شرح الكافية ص ٢٣٥ .

(٢) السّابق ص ٢٣٥-٢٣٦، وينظر شرح المقدّمة الكافية ٨٢٣/٣ .

وهذا الإطلاق غير سديد فإنّ ما يُجمع بالألف والتّاء نوعان : قياسيٌّ، وسماعيٌّ، يقول ابن مالك في التّسهيل (ص ٢٠) : « يُجمع بالألف والتّاء قياساً : ذو تاء التّأنيث مطلقاً، وعلم المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغّره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان، أو فعلاء أفعل، غير منقولين إلى الاسميّة حقيقة أو حكماً، وما سوى ذلك مقصورٌ على السّماع » .

وينظر : شرح التّسهيل ١١٢/١-١١٣، شرح الرّضيّ ٣٨٨/٣-٣٩٠، الارتشاف ٢٧١/١-٢٧٣، الهمع ٦٩/١، حاشية (٣) ص ٥٧ من شرح السّندور، وينظر : ما سيأتي ص ٣٨٢ و ٣٨٣ .

(٣) ك: صحراء وصحراوات .

(٤) ز : "وإذا" .

(٥) يسمّيها الكوفيّون هاء التّأنيث (ينظر : معاني القرآن ١٢٩/١)، واستعمل سيبويه المصطلحين (ينظر : الكتاب ١٦٦/٤ و ٢٣٨)، والذي يرجّحه الجمهور أنّ استعمال التّاء هو الأصحّ . ينظر : المنصف ١٥٩/١-١٦١، شرح الشّافية ٢٨٨/٢-٢٨٩، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص ١٣٣-١٣٧ .

(٦) هذا عند الجمهور، وبعض العرب يقف بالتّاء (ينظر : الكتاب ١٦٧/٤)، وهي لغة طيء (ينظر : شرح السّيرافيّ ١١٩/١، لسان العرب ٨/١٥ "ها")، وأهل اليمن (شرح التّصريف ص ٢٦٠)، وهو على تشبيه الوقف بالوصل (ينظر : الخصائص ٣٠٤/١) .

(٧) السّكت مصطلحٌ كوفيٌّ (ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٩/١ و ٤٤١ و ٣٣٢/٢)،



قُلِبَتْ أَلْفُهُ إِلَى أَصْلِهَا كَمَا فِي التَّثْنِيَةِ<sup>(١)</sup>، فَتَقُولُ فِي جَمْعِ غَزَاةٍ : غَزَوَاتٍ،  
وَفِي جَمْعِ فَتَاةٍ : فَتَيَاتٍ<sup>(٢)</sup>.

وَأُلْحِقَ بِهَذَا الْجَمْعَ "أُولَاتٍ"<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ  
جَمْعٍ، كَمَا حُمِلَ "أُولُو"<sup>(٤)</sup> عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ<sup>(٥)</sup>.

وَتَكُونُ الضَّمَّةُ - أَيْضًا - عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ  
يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ يُوجِبُ بِنَاءَهُ ك: يَضْرِبُ، وَيَخْشَى<sup>(٦)</sup>، وَإِلَى ذَلِكَ  
الْإِشَارَةُ<sup>(٧)</sup> بِقَوْلِهِ :

وَكُلُّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ ك: يَأْتِي .....

⇐

وَيَقَابِلُهُ الْوَقْفُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ (الكتاب ٤/١٤٤، وَغَيْرَهَا) . يَنْظُرُ : مُصْطَلَحَاتُ النُّحُو  
الْكُوفِيِّ ص ١٥٨ .

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ ص ١١٢-١١٣، وَالنَّصُّ مَنْقُولٌ مِنْهُ بِإِخْتِصَارٍ .

(٢) ز : « قَنَاةٌ قَنِيَّاتٌ »، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الْمِلْحَةِ ص ١١٣ .

(٣) بِمَعْنَى صَاحِبَاتٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ ﴾ (سُورَةُ الطَّلَاقِ مِنْ  
الْآيَةِ ٦) .

وَأُلْحِقَ بِهِ - أَيْضًا - مَا سُمِّيَ بِهِ ك: أَذْرَعَاتٍ، وَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

١ - أَنْ يُعْرَبَ بِإِعْرَابِ الْجَمْعِ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَعَ التَّنْوِينِ .

٢ - أَنْ يُعْرَبَ الْإِعْرَابُ السَّابِقُ مَعَ تَرْكِ التَّنْوِينِ .

٣ - أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْكُوفِيِّينَ .

يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٣/٢٣٣-٢٣٤، الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٧-٣٨، ابْنُ يَعِيشَ ١/٤٦-٤٧

و ٩/٣٤، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١/١٥٤-١٥٧، أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١/٨٧-٨٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : "أُلُو"، وَفِي "ز" : "أُولُو" خَطَأً مِنَ النَّاسِخِينَ، وَيَنْظُرُ فِي تَعْلِيلِ كِتَابَةِ

"أُولُو" : الشَّافِيَّةُ ص ١٤٤، التَّسْهِيلُ ص ٣٧٧، الْمُسَاعَدُ ٤/٣٧٨ .

(٥) يَنْظُرُ : ص ٣٥٥ .

(٦) شَرْحُ الْأَزْهَرِيِّ ص ٢٧ .

(٧) ز : "أَشَارَ" .



وخرج بذلك ما إذا اتّصل بآخره ما يُوجب بناءه ك: نون النسوة<sup>(١)</sup>  
نحو : ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup> نون التوكيد<sup>(١)</sup> نحو : ﴿لَيْسَ جَنًّا

وَلَيْكُونًا﴾<sup>(٤)</sup>، أو ينقل إعرابه ك: ألف الاثنين نحو : يضربان، أو واو  
الجمع نحو : يضربون، أو ياء المخاطبة نحو : تضربين<sup>(٥)</sup>.  
فَعِلِمَ أَنَّ الضَّمَّةَ تكون علامة للرفع في أربعة مواضع :

في الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنث السّالم<sup>(٦)</sup>، والفعل  
المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء<sup>(٧)</sup>.

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين :

الأوّل : في جَمْعِ الذُّكُورِ<sup>(٨)</sup> السّالم نحو : جاء الزّيدون، والصّالحون  
هُم أُولُو الْمَكَارِمِ - وسُمِّيَ سالمًا لسلامة بناء المفرد فيه، مع قطع النظر  
عن زيادة الواو والنون، أو الياء والنون -<sup>(٩)</sup>؛ ف: الزّيدون والصّالحون :  
فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الواو<sup>(١٠)</sup> نيابةً عن الضّمّة؛ لأنّه جمعٌ مذكّرٌ

(١) تقدّم ذكرُ حُكْمِ المضارعِ معهما . ينظر : ص ٣٣٤ مع الحاشية (٩) .  
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢٨، وبدايتها : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ .

(٣) ز : "و"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهرى المنقول عنه النصّ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٣٢، وتمام الآية : ﴿وَلَيْكُونَا مِنَ الصّٰغِرِينَ﴾ .

(٥) من قوله : «يوجب» إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهرى ص ٢٧ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) المتن ص ٧ .

(٨) ز : "المذكر" .

(٩) شرح الأزهرى ص ٢٨ بتصرفٍ .

وحدّ جمع المذكر السّالم : ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادةٍ في آخره مع سلامة بناء  
واحدّه . ينظر : شرح الحدود النحويّة ص ٩٢ .

(١٠) إعراب جمع المذكر السّالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا على اللّغة الفصحى  
(تنظر اللّغات فيه في : الارتشاف ٥٦٨/٢ "رجب") مذهب الكوفيّين، وقطرب،  
والزّجاج، والزّجاجي (الجمل ص ٣ و ٤ و ٥ و ٩)، وهو اختيار عددٍ من المتأخّرين ك:





سالم، والنون عوضٌ عن الحركة والتنوين في المفرد<sup>(١)</sup>.

### تنبيه

<sup>(٢)</sup> ألحق بالجمع المذكور<sup>(٣)</sup> ألفاظٌ منها : أولو<sup>(٤)</sup> - وهو اسم

⇐

ابن معطي (الفصول الخمسون ص ١٦٢)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٦/١، شرح المقدمة الكافية ٢٤٥/١)، وابن مالك (التسهيل ص ١٣، وشرح التسهيل ٧٠/١)، وشرح الألفية .

وهناك مذاهب أخرى من أبرزها : أن الواو أو الياء حرف الإعراب فهما بمنزلة الدال من زيد، ويكون الإعراب حينئذٍ مقدراً، ويُنسب هذا المذهب لسيبويه (وهو ظاهر كلامه في الكتاب ١٧/١، وينظر : آراء سيبويه ص ٢٤٩-٢٥٢)، وهو ما يرجّحه عددٌ من المتقدمين .

ينظر في هذه المسألة : الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠-١٣٤ و ١٤١، شرح السيرافي ٢١٩/١-٢٢٤، الإنصاف ٣٣/١، أسرار العربية ص ٥١، التبيين ص ٢٠٣-٢١٠، اللباب ١٠٣/١-١٠٥، شرح الجمل ١٢٢/١-١٢٤، شرح التسهيل ٧٣/١، شرح الرضي ٨٥/١-٨٧، التذيل والتكميل ٢٨٧/١-٢٩٥، الهمع ١٦١/١ .

(١) هذا مذهب المبرد (المقتضب ٥/١ و ١٥٥/٢)، والسيرافي (شرح الكتاب ٢٢٦/١)، والفارسي (الإيضاح العضدي ٦٧/١، البغداديات ص ٤٨٧)، وعبد القاهر (المقتصد ١٨٧/١ و ١٩٠)، ونسب لسيبويه في عددٍ من المصادر، ونفاه الصّفّار عنه (شرح الكتاب ٣٠٥/١ و ٣٠٧)، وينظر : الكتاب ١٨/١، آراء سيبويه ص ٢٥٣-٢٥٥ .

وفي هذه النون ونون المثني مذاهب أخرى من أشهرها :

١ - أنها لرفع توهم الإضافة والإفراد، وهو مذهب ابن مالك .

٢ - أنها عوضٌ من التنوين، وسيذكره الشارح ص ٨٠١، وتنظر الحاشية (٣) .

ينظر في هذه المذاهب ومناقشتها : شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٣٠٥/١-٣١١، شرح التسهيل ٧٥/١-٧٦، شرح الرضي ٨٨/١-٨٩، التذيل والتكميل ٢٩٥/١-٢٩٩ و ٣٠١ و ٣٠٢، الهمع ١٦٣/١-١٦٤ .

(٢) ما سيأتي حتى قوله : « إلى التسعين » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٩٥-٩٦ بتصرف .

(٣) ز : "المذكر" .

(٤) في النسختين : "أولوا"، وزيادة الألف خطأ .



جمع<sup>(١)</sup> -، وأَرْضُون<sup>(٢)</sup> - بفتح الراء -/، وسِنُون - بكسر السين -، وبابه<sup>(٣)</sup> [٣١/ب] - وهو كلّ جمعٍ لثلاثي<sup>(٤)</sup> حُذِفَتْ لامه وعَوِّضَ عنها تاء التّأنيث<sup>(٥)</sup> -، وعَلِيَّون - وهو اسمٌ لأعلى الجنّة<sup>(٦)</sup> - وعشرون، وبابه إلى التسعين<sup>(٧)</sup>.

(١) لـ "ذو" بمعنى صاحب (التّصريح ٢٣٩/١ "بحري")، ويرى أبو حيان في التّذييل والتّكميل (٣١٩/١) أنّ "أولو" وصفٌ.

(٢) جمع "أرض"، وهو اسم جنسٍ جامدٌ مؤنّثٌ؛ فليس بعاقلٍ، ولا يقبل التّاء.

ينظر : شرح عمدة الحفاظ ١١٩/١، شرح الأشموني ٨٣/١-٨٤.

(٣) نحو : عضين، وعزين، وثّين . ينظر : أوضح المسالك ٧٤/١، التّصريح ٢٤٢-٢٤٤ "بحري".

(٤) ز : (جمع ثلاثي) .

(٥) ولم يكسّر، وهذا القيد مهمٌّ، لِيُخْرِجَ نحو : شاةٍ، وشفةٍ؛ لأنّهما كُسِّرا على : شياهٍ، وشفاهٍ . ينظر : أوضح المسالك ٧٤-٧٥.

(٦) وقيل : السّماء السّابعة، وقيل غير ذلك . ينظر : تفسير ابن جرير ٤٩٣/١٢ .

(٧) تنقسم الألفاظ المُلحَقَةُ بهذا الجمع أربعة أقسام :

١ - أسماء جموعٍ، وهي : أولو، وعالمون، وعشرون وبابه .

٢ - جموع تكسيرٍ، وهي : أرضون، وسِنون، وبابه، وبَنون، وحرّون .

٣ - جموع تصحيحٍ لم تستوف الشّروط كـ: أهلون، ووابلون؛ لأنّهما ليسا علمين، ولا صفتين، ولأنّ وابلًا لغير عاقلٍ، وذكر المرادي أنّ بعضهم جعل أرضين وسنين من هذا القسم .

٤ - ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحقَ به، كـ: عليّون، وزيدون، ممّا هو مفردٌ أصله جمعٌ .

ينظر في هذه الأقسام، والأوجه الإعرابيّة الجائزة في القسم الرّابع : شرح التّسهيل ٨٠/١-٨٤، التّذييل والتّكميل ٣١٨-٣٢٩، توضيح المقاصد ٩٥/١-٩٦،

أوضح المسالك ٧٤/١-٧٧، التّصريح ٢٣٩-٢٥٥ "بحري".



### فائدة\*

يُفَرَّقُ<sup>(١)</sup> بين نون المثني - الآتي<sup>(٢)</sup> - والملحق به، ونون الجمع المذكور<sup>(٣)</sup> والملحق به بأنّها في هذا النوع<sup>(٤)</sup> تُفْتَحُ<sup>(٥)</sup>، ولا تُكْسَرُ إلّا في الضّرورة كقوله :  
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَيَنِي أَبِيهِ وَأَنكَرْنَا زَعَانِفَ<sup>(٦)</sup> آخِرِينَ<sup>(٧)</sup>  
وقوله :

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٨)</sup>

\* الأولى أن تؤخّر هذه الفائدة إلى ما بعد التنبيه الذي في ص ٣٧٦ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله ص ٣٦٠ : « خيلان » نقل عن توضيح المقاصد ٩٩/١ - ١٠٢ بتصرف، وزيادة ذكر صدور الأبيات .

(٢) ينظر ص ٣٧٢ .

(٣) في الأصل : « المجموع المذكور »، وفي " ز " : « المجموع المذكورة » تحريف .

(٤) أي : في جمع المذكّر السالم بدليل استعمال الإشارة للقريب، ولو صرح الشارح لكان أحسن .

(٥) ينظر : تعليل ذلك في الحاشية (٢) ص ٣٥٨ .

(٦) في النسختين : " زعايف "، تصحيف .

(٧) البيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية بن حذيفة الخطفي في ديوانه ٤٢٩/١، وروايته فيه : « وبني عبيد » .

ووجه الاستشهاد به : كسر نون جمع المذكّر السالم في قوله : « آخريين » ضرورة .

وهو من شواهد : ضرائر الشعر ص ٢١٩، شرح التسهيل ٧٢/١، شرح الألفية لابن

الناظم ص ٤٩، شرح الرضي ٣٦٩/٣ (برواية : وبني رياح)، توضيح المقاصد ٩٩/١،

المساعد ٤٥/١، شفاء العليل ١٤٢/١، تعليق الفرائد ٢١٧/١ .

وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢٠٠/١) يجعل كسر النون في هذا البيت لغة،

وتبعه الأشموني في شرح الألفية (٨٩/١) .

وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل (٨٥/١)، والرضي في شرح الكافية (٣٧٠/٣) أن

تكون الكسرة كسرة إعراب .

وابن هشام في أوضح المسالك (٨٥/١) يجعل الكسر جائزاً بعد الياء في الشعر .

وينظر : التذيل والتكميل ٢٧٨/١، تخلص الشواهد ص ٧٢، الخزانة ٦/٨ .

(٨) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيّات ص ١٩، وروايته فيها :



وفي ذلك النوع<sup>(١)</sup> تُكسّر<sup>(٢)</sup>، لكن فتحها<sup>(٣)</sup> مع الياء<sup>(٤)</sup> لغة حكاها

⇐

وماذا يَدْرِي الشَّعْرَاءُ مِنِّي      وقد جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ

ومعظم المصادر المتقدمة على روايته بـ: «يَدْرِي»، ومعناه: يختل؛ وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا      مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وسياتي الاستشهاد به ص ٤٩٦ .

ووجه الاستشهاد به: كسر نون الجمع في قوله: «الأربعين» ضرورة.

وهو من شواهد: سرّ الصنّاعة ٦٢٧/٢، ابن يعيش ١٣/٥-١٤، ضرائر الشعر ص ٢٢٠، شرح التسهيل ٨٦/١، شرح الألفية لابن النّاطم ص ٤٩، توضيح المقاصد ٩٩/١، شرح اللّمْحة ٢٨٢/١، شفاء العليل ١٤٢/١، جواهر الأدب ص ١٥٥ .

وابن عقيل في شرح الألفية (٧٠/١) يجعل الكسر شاذًا، بينما يجعله ابن هشام في أوضح المسالك (٨٢/١) جائزًا بعد الياء في الضرورة .

وبعض النّحاة يرى أنّ الكسرة كسرة إعرابٍ . ينظر: المقتضب ٨٦/١، شرح الرّضويّ ٣٨٣/٣، شرح ألفية ابن معطٍ ٢٨٩/١، التّخمير ٣٣٤/٢، التّهذيب الوسيط ص ٣٧٨، لباب الإعراب ص ١٣١ .

وبعض النّحاة يخرجُ الكسر على أنّه لغةٌ . ينظر: شرح التّسهيل ٨٦/١، أوضح المسالك ٨٢/١، جواهر الأدب ص ١٥٥، التّصريح ٧٩/١ .

وينظر: التّذيل والتّكميل ٢٧٩/١، تخلص الشّواهد ص ٧٢، الهمع ١٦٥/١، الخزّانة ٦/٨ .

(١) أي: في المثني بدليل استعمال اسم الإشارة للبعيد .

(٢) كُسِرَتْ نون المثني لعلّتين:

١ - لالتقاء الساكنين الألف والنون في قولك: مسلمان، والياء والنون في: مسلمين .

٢ - للفرق بينهما وبين نون الجمع .

وفُتِحَت النّون في الجمع نظرًا لثقل الجمع فاختر له الفتح، وقيل غير ذلك . ينظر:

شرح السّيرافيّ ٢٣٠/١، علل النّحو ص ١٦٤، التّذيل والتّكميل ٢٣٦/١-٢٣٨ .

(٣) لا يعرف البصريّون في نون المثني إلّا الكسر . التّذيل والتّكميل ٢٣٨/١، تخلص

الشّواهد ص ٧٨ .

(٤) في النسختين: "المبا" تحريفٌ .



الكِسائي<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup>، وأجازها بعضهم<sup>(٤)</sup> مع الألف مستدلاً بقوله :  
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا  
وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا<sup>(٥)</sup> ظَبْيَانَا<sup>(٥)</sup>

(١) عن بني زياد بن فقّس . التذييل والتكميل ٢٣٨/١، تخلص الشواهد ص ٧٨، تعليق الفرائد ١٩٥/١ .

والكسائي هو : علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكسائي، لُقّب بذلك لأنه أحرّم في كساء، قرأ القرآن على حمزة، وتعلّم النحو على معاذ بن مسلم الهراء، وأخذ عن الخليل، وشافه الأعراب، وهو أحدُ القراء السبعة، وإمام الكوفيين في النحو واللغة، وقرين سيويه، وكانت بينهما المناظرة الشهيرة، من أبرز تلاميذه : الفراء، وهشام الضرير، وأبو عبيد القاسم بن سلام، من مؤلفاته : معاني القرآن (ط) مجموعاً من مصادر مختلفة)، ما تلحن فيه العامة (ط)، توفي بالرّي سنة ١٨٩ هـ .

ينظر في ترجمته : مراتب النحويين ص ١٢٠، تاريخ بغداد ٤٠٣/١١، طبقات النحويين ص ١٣٨، إنباه الرواة ٢٥٦/٢، معرفة القراء ١٠٠/١، إشارة التّعين ص ٢١٧، غاية النهاية ٥٣٥/١، بغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

وتنظر حكاية الفراء في معاني القرآن له ٤٢٣/٢، وفي التذييل والتكميل (١٣٨/١) : قال الفراء : « هي لغة لبعض بني أسد »، ومثله في تخلص الشواهد ص ٧٨، وتعليق الفرائد ١٩٥/١ .

والفراء هو : يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريّا، لُقّب بالفراء لأنه كان يفرّي الكلام - أي : يحسنه -، أخذ عن الكسائي، وشافه الأعراب، كان زعيم الكوفيين بعد شيخه، قيل عنه : إنه أمير المؤمنين في النحو، وكان معتزليّاً، من أبرز تلاميذه : ابن السكّيت، وسلمة بن عاصم، ومن مصنفاته : معاني القرآن (ط)، الحدود، الوقف والابتداء، المذكر والمؤنث (ط)، توفي سنة ٢٠٧ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات النحويين ص ١٤٣، نزهة الألباء ص ٩٨، معجم الأدباء ٢٩/٢٠، إنباه الرواه ٧/٤، إشارة التّعين ص ٣٧٩، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(٣) كالسّيرافي (شرح الكتاب ٢٣٤/١)، وابن جني (سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢)، وغيرهم . تنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٥) في وجه الاستشهاد .

(٤) "ز" : "أشبهتا" وهو تحريفٌ، وعليه ينكسر وزن البيت .

(٥) البيتان من مشطور الرّجز، وهما لرجلٍ من بني ضبّة في نوادر أبي زيد ص ١٦٨، وقيل :



وَضَمُّ نونه مع الألف لغة<sup>(١)</sup> حكاها الشَّيباني<sup>(٢)</sup>، وحكى عن العرب<sup>(٣)</sup>: "هما خليلان" يا فتى .  
ثمَّ إذا<sup>(٤)</sup> كان آخر الاسم الَّذي يُرَادُّ أن يُجْمَعَ الجمع المذكور ياءً

⇐

إنهما لرؤية، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٨٧، ونفي العيني في المقاصد النحويّة (١٨٤/١) ذلك، وصحّح قول أبي زيد .

وجه الاستشهاد بهما : فتح نون المثني مع الألف في قوله : « والعينانا » و« ظبياننا » .  
والبيتان من شواهد : شرح السّيرافي ٢٣٤/١، سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢، ابن يعيش ٦٧/٤ و ١٤٣، شرح الملوكي ص ١٧٦، ضرائر الشعر ص ٢١٨، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٧٤/١، توضيح المقاصد ١٠١/١ (الأوّل منهما)، شرح ابن عقيل ٧٢/١، تعليق الفرائد ١٩٦/١، شرح الأشموني ٩٠/١ .

وبعض النّحاة لا يميز الفتح إلّا مع الياء، ولذا قال ابن عصفور في هذا الرّجز : إنّه لا يُعرَفُ قائله (شرح الجمل ١٥٠/١)، وإنّه مصنوعٌ (المقرّب ٤٧/٢)، وقال بالثاني ابن هشام (شرح اللّمحة ٢٧١/١)، وقد سبق في صدر هذه الحاشية توثيقه بما يجعل الطّعن فيه غير صحيح .

وقد أورد شاهداً على لغة إلزام المثني الألف في : شرح الرّضي ٢٣٩/٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٧٤/١ .

وينظر : التّذييل والتّكميل ٢٣٨-٢٣٩، تخلص الشّواهد ص ٨٠، الهمع ١٦٥/١ .  
(١) نصّ عددٌ من النّحاة على شذوذها . ينظر : سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢، ابن يعيش ١٤٣/٤، تعليق الفرائد ١٩٧/١ .

(٢) هو : إسحاق بن مِرّار، أبو عمرو الكوفيّ، وهو مولى وليس من شيّبان، وإنّما نُسِبَ إليهم لتأديبه أولادهم، وقيل : لتأديبه ولد الرّشيد الذين كانوا في حجر يزيد بن يزيد الشّيبانيّ، وهو عالمٌ باللّغة، جامعٌ لأشعار العرب، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد، من مصنّفاته : الجيم (ط)، توفّي سنة ٢٠٦هـ، وقيل : سنة ٢١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات النّحويّين ص ٢١١، تاريخ بغداد ٣٢٩/٦، نزهة الألباء ص ٩٣، معجم الأدباء ٧٧/٦، إنباه الرّواة ٢٥٦/١، بغية الوعاة ٤٣٩/١ .

(٣) حكاية الشّيبانيّ : "هما خليلان" تنظر في : شرح التّسهيل ٦٢/١، التّذييل والتّكميل ٢٤١/١، توضيح المقاصد ١٠٢/١، تعليق الفرائد ١٩٧/١ .

(٤) ز : "إن" .



قبلها كسرةً نحو : "القاضي" حُذفت؛ فيقولون : جاء القاضون <sup>(١)</sup> ، أصله : "القاضيون" نُقِلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته طلباً للخفة، وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين <sup>(٢)</sup> .

ورأيت القاضي <sup>(٣)</sup> ، ومررت بالقاضين <sup>(٤)</sup> ، نُقِلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته طلباً للخفة، وحُذفت <sup>(٥)</sup> ففعل فيها ما فعل في حالة الرفع <sup>(٥)</sup> .

وإن كان اسماً مقصوراً نحو : "المُصطفى" حُذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً لعدم موجب تغييره <sup>(٦)</sup> .

وتقول : رأيت المصطفين، ومررت بالمصطفين، ففعل فيهما ما فعل في حالة الرفع، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وتُحذف نون الجمع ونون المثني لأجل الإضافة <sup>(٩)</sup> ؛ لئلا

(١) ما سيأتي حتى قوله : « موجب تغييره » نقل عن الوافية شرح الكافية ص ٢٣٢ .

(٢) المشهور أن يُقال : اسْتُقِلَّت الضمة على الياء فَحُذِفَتْ؛ فالتقى ساكنان، فَحُذِفَت الياء للتخلص من التقائهما، وَقَبِلَت الكسرة التي قبل الواو ضمةً لمناسبة الواو .

ينظر : تصريف الأسماء ص ١٩٣ .

والشّارح في هذا التوجيه تابع لركن الدين في الوافية كما سبق، وقد وجدت الأزهرى في التصريح (٥٣/٥) يذكر التوجيهين .

(٣) في الأصل : "القاضين" تحريف .

(٤) أي : للتخلص من التقاء الساكنين .

(٥) تفارق حالة الرفع حالتي النصب والجرّ في قلب الكسرة ضمةً لمناسبة الواو .

ينظر : شرح التسهيل ٩٥/١ .

(٦) وذلك في : جاء المصطفون . ينظر : المصدر السابق، التصريح ٥٢/٥ - ٥٣ .

(٧) سورة آل عمران من الآية ١٣٩ ، سورة محمد ﷺ من الآية ٣٥ .

(٨) سورة ص الآية ٤٧ .

(٩) كما تقول : جاءني صاحباً عمرو، وجاء محبّو زيد، وقد تُحذف لغير ذلك . ينظر :



يؤذنا<sup>(١)</sup> بالانفصال<sup>(٢)</sup>.

[٣٢/

<sup>(٣)</sup> وإعراب هذين النوعين جار على / خلاف القياس من جهة إعرابهما بالحروف، ومن جهة أنّ رفع المثني ليس بالواو - كما ستعرفه -<sup>(٤)</sup>، وأنّ نصبهما ليس بالألف .

وعلة ذلك : أنّهما فرعان على الآحاد، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فإنّهما لو جعل إعرابهما حالة الرفع بالواو، وحالة النصب بالألف، وحالة الجرّ بالياء لالتبس المثني بالمجموع لاسيّما حالة الإضافة<sup>(٥)</sup>، ولو جعل إعراب الجمع كذلك دون المثني لبقى المثني بلا إعراب فوزعت هذه الحروف عليهما .

وجعلوا إعراب المثني حالة الرفع بالألف - كما يأتي<sup>(٦)</sup> - لوقوعها ضمير المرفوع<sup>(٧)</sup> المثني نحو : ضربا ويضربان، وإعراب المجموع حالة الرفع بالواو لوقوعها ضمير المرفوع المجموع نحو : ضربوا ويضربون،

⇐

شرح التسهيل ٦٢/١، التذيل والتكميل ٢٤١/١-٢٤٥ .

(١) في النسختين : " يؤذن " .

(٢) ينظر: ما سيأتي ص ٨٠١ مع الحاشية (١) .

(٣) ما سيأتي حتى قوله : « فضلة » نقل بتصرف عن الوافية شرح الكافية ص ١٧-١٨ .

(٤) ينظر : ص ٣٧٢ .

(٥) وذلك لأنّ النون تسقط حال الإضافة؛ فلا يمكن الاستدلال بحركتها، وأمّا الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التثنية وانضمام ما قبل حرف الجمع فإنّه يسقط في جمع المقصور؛ فيلتبس بتثنية الصحيح .

ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٢٣-١٢٩، شرح السّيرافي ٢١٥/١-٢١٨

و ٢٢٤-٢٢٥، شرح الصّفّار ٣٠٢/١-٣٠٥، ابن يعيش ١٣٨/٤-١٣٩ .

(٦) ز : " سيأتي "، وينظر : ص ٣٧٢ .

(٧) ز : « ضميراً للمرفوع » .





وأتبعوا النّصب فيهما الجرّ - كما يأتي <sup>(١)</sup> - لمناسبته <sup>(٢)</sup> له من جهة أنّ كلّاً منهما فضلة؛ فتنبّه لذلك فإنّه مبهم <sup>(٣)</sup>.

ثمّ أشار الناظم <sup>(٤)</sup> إلى الموضع الثّاني بقوله : كَمَا أَتَتْ أَي : الواو علامة للرفع في الخمسة <sup>(٥)</sup> الأسماء <sup>(٦)</sup> أي : في الأسماء الخمسة <sup>(٦)</sup>، وهي التي تأتي في النّظم على الولاء : أبّ و أخ - وهما معروفان -، وحمّ - وهو أبو الزّوج، ونحوه من أقاربه، وقد يُطلق على أقارب الزّوجة <sup>(٧)</sup>، وفو <sup>(٨)</sup>، وذو بمعنى صاحب؛ ليختزّز به عن "ذو الموصولة" في لغة طيء <sup>(٩)</sup>؛ فإنّها مبنية على الأعرف <sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: ص ٣٨٤ و ٣٨٧ .

(٢) في النّسختين : "لمناسبة" .

(٣) ز : "مهم" .

(٤) ز : « الناظم رحمه الله تعالى » .

(٥) سيأتي أنّها ستّة، وأنّ الناظم في عدّها خمسة متابع لأصله .

(٦-٦) ساقط من "ز" . ومراد الشّارح أنّ الناظم قدّم الصّفة وأضافها إلى الموصوف .

(٧) توضيح المقاصد ٧٢/١، وينظر : اللّسان ٣١٣/٣ (حمأ)، القاموس المحيط ١٠١/١ (حمأ) .

(٨) بمعنى : "فم" .

(٩) قبيلة قحطانيّة ينتهي نسبها إلى طيء - واسمه جُلهمّة - بن أدد بن زيد بن يشجب، سُمّي طيء لكونه أوّل من طوى المشاهد في ذلك الزّمان .

ينظر في بطون طيء : نسب معدّ / ١٣٤ و ٢١٨، جمهرة أنساب العرب ص ٢٦٨، نهاية الأرب ص ٣٢٦ .

(١٠) توضيح المقاصد ٧١/١ .

وقد تعرب ذو الموصولة "الطّائيّة" بالحروف، والأشهر فيها الأفراد والتذكير، ورُوي تثنيتهما، وجمعها، وتأنيتها . ينظر في "ذو الطّائيّة" : الأصول ٢٦٢/٢، التّبصرة ٥٢٠/١، المخصّص ١٠٢/١٤، الأزهية ص ٢٩٥، أمالي ابن الشّجريّ ٥٥/٣، ابن يعيش ١٤٧/٣، المقرّب ٥٦/١-٥٩، شرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١، شرح التّسهيل



يُقَال : هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال؛ فكلُّها تُرْفَع  
بالواو نيابةً عن الضمّة<sup>(١)</sup>، و "أبو" مضافٌ، والكاف مضافٌ إليه، وكذا  
البواقي .

ويُشترط كونها مُفردةً، مكبّرةً، مضافةً لغير ياء المتكلم<sup>(٢)</sup> كما أفاده  
بقوله :

..... جَرَى كُلُّ مُضَافٍ مُفْرَدًا مُكَبَّرًا

وَأَسْقَطَ<sup>(٣)</sup> كَأَصْلِهِ<sup>(٤)</sup> "الهنُّ" تَبَعًا لِلْفَرَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَالزَّجَّاجِيَّ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ

⇐

١٩٩/١، شرح الرّضيّ ٢٣/٣، الارتشاف ١/٥٢٧-٥٢٨، تخلص الشّواهد  
ص ٥٣-٥٥، تعليق الفرائد ٢/٢٠٥-٢٠٦، الهمع ١/٢٨٩ .

(١) شرح الأزهرّي ص ٢٨ .

(٢) شرح الأزهرّي ص ٢٨، وينظر : التّوطئة ص ١٢١-١٢٢، شرح الرّضيّ ١/٧٦،  
الارتشاف ١/٤١٨ .

(٣) أي : الناظم .

(٤) المتن ص ٨ .

ومّن أسقطه - أيضاً - ابن كيسان (الموققيّ ص ١٠٦)، وصدر الأفاضل (التّحميز  
١/٢٠٦) .

(٥) ينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٤٤، التّوطئة ص ١٢٥، التّذيل والتّكميل ١/١٦٣،  
الارتشاف ١/٤١٥، توضيح المقاصد ١/٧٢، الهمع ١/١٢٢-١٢٣، شرح الأشمونيّ  
١/٦٩ .

(٦) الجمل ص ٣-٥ .

والزّجّاجيّ هو : عبد الرّحمن بن إسحاق، أبو القاسم، لقّب بالزّجّاجيّ نسبةً إلى  
شيخه أبي إسحاق الزّجّاج، أخذ عنه، وعن ابن السّراج، وابن كيسان، والأخفش  
الأصغر، وغيرهم، من مصنفاته : الجمل (ط) - وهو من الكتب الّتي نالت حظوةً -،  
مجالس العلماء (ط)، اللّامات (ط)، الإيضاح في علل النّحو (ط)، توفي سنة ٣٣٩هـ  
أو سنة ٣٤٠هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٠٦، إنباه الرّواة ٢/١٦٠، إشارة التّعيين ص ١٨٠،

⇐



بالحروف لغة قليلة<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> كناية عن / اسم جنس<sup>(٣)</sup>، قال في الصّحاح<sup>(٤)</sup>: « كلمة كناية، ومعناه : شيءٌ »، وقال ابن الدّهان<sup>(٥)</sup>: « هو كناية عما يُقلّل<sup>(٦)</sup>، وكثرت الكناية به عن الفرّج خاصّةً ».

فإن أُضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلّم أُعربت بحركاتٍ مقدّرة على ما قبل الياء، وكلّها تُفرد عن الإضافة إلّا "ذو"<sup>(٧)</sup>، ويُبدّل من واو "فوك" - إذا أُفردت - ميم<sup>(٨)</sup>، وثبوتها مع الإضافة

⇐

سير أعلام النبلاء ٤٧٥/١٥، بغية الوعاة ٧٧/٢ .

(١) شرح الأزهريّ ص ٢٩، وينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ٣٤٤/١، شرح القطر ص ٩٣ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « خاصّةً » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٧٣/١، ونصّه : « والهن كناية : ... » .

(٣) ينظر : المفصل ص ٣٢ .

(٤) ٢٥٣٦/٦ (هنو) .

(٥) هو : سعيد بن المبارك بن عليّ البغداديّ الأنصاريّ، أبو محمّد، من أعيان النّحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربيّة، من مصنّفاته : شرح الإيضاح، الغرّة في شرح اللّمع (خ)، توفّي سنة ٥٦٩ هـ .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٢١٩/١١، إنباء الرّواة ٤٧/٢، إشارة التّعيين ص ١٢٩، بغية الوعاة ٥٨٧/١ .

وينظر في قوله هذا : توضيح المقاصد ٧٣/١، ولم أقف عليه في "الفصول في العربيّة"، ولا في "الغرّة"؛ لأنّ ما وصلنا منه ناقصٌ . ينظر : اللّمع ص ٣١-٣٢ (المقدّمة) .

(٦) ز : "يقال" تحريفٌ .

(٧) فإنّه يلزم الإضافة إلى اسم جنس كـ: "علّم" ونحوه، أمّا إضافته إلى الضّمير ففيها خلافٌ . ينظر : ابن يعيش ٥٣/١، التّذيل والتّكميل ١٦٠/١، وينظر في تعليل امتناعه عن الإفراد : أمالي ابن الشّجريّ ٢٤٦/٢، شرح المقدّمة الجزوليّة ٣٦١/١ .

(٨) فيقال : فمّ، أصله : فوّة - وقيل : فوّة - حُذِفَت الهاء تخفيفاً؛ فبقي الاسم على حرفين ثانيهما حرف لّين، فكرهوا حذفه لأجل التّنوين لئلاّ يحذفوا بالاسم، فأبدلوا من الواو ميمًا لقربهما في المخرج؛ لأنّهما شفهيّان، هذا عند الجمهور .

ويرى الأخفش أنّ الميم عوضٌ من الهاء؛ فالأصل : "فوّة" ثمّ حصل قلبٌ فصار

⇐



لغة<sup>(١)</sup>، وإن أُفردت عن الإضافة أُعربت بالحركات<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه

<sup>(٣)</sup> في إعراب هذه الأسماء مذاهب<sup>(٤)</sup> أقواها مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup>،

⇨

"فهو"، ثُمَّ حُذِفَت الواو، وأُبْدِلَت الميم من الهاء، وعلى كلا القولين فهذا الإبدال شاذٌّ .  
ينظر : الكتاب ٣/٣٦٥ و ٤/٢٤٠، المقتضب ٣/١٥٨، مجالس العلماء ص ٢٥٠، سرّ  
الصناعة ١/٤١٣، التّبصرة ١/٨٦٠-٨٦٢، ابن يعيش ١/٥٣، شرح الشّافية للرّضويّ  
٣/٢١٥-٢١٦، تذكرة النّحاة ص ١٤٣ .

(١) ينظر في لغات "فم" : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٨٨، شرح التّسهيل ١/٤٧، شرح  
الرّضي ٢/٢٧٣، التّذيل والتّكميل ١/١٦٨، تعليق الفرائد ١/١٥٠ .

ويرى أبو عليّ الفارسيّ (المسائل العسكريّة ص ١٧٣، البغداديات ص ١٥٥-١٥٩،  
البصريّات ٢/٨٩٣)، والصّيمريّ (التّبصرة ٢/٨٦١)، وابن بابشاذ (شرح المقدّمة  
المحسّبة ١/١٢٤)، وركن الدّين الأسرّاباذيّ (شرح الشّافية - رسالة - ص ١٣٠٨) أنّه  
لا يُجمّع بين الميم والإضافة؛ لأنّ الإضافة تعاقب التّوين فيؤمن نقاء الاسم على  
حرف واحد، ويرى ابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٢٥) أنّ الأجود هو  
الإتيان بالواو، وأنّ الإبدال فيها قليلٌ .

وما قالوه معارضٌ بنصّ سيبويه على جواز ثبوت الميم في الإضافة (الكتاب ٣/٣٦٥ و  
٤١٢)، وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٦٣-٣٦٤، شرح  
التّسهيل ١/٤٩-٥٠، الارتشاف ١/٤١٨، توضيح المقاصد ١/٧٩، تعليق الفرائد  
١/١٥٨، خزانة الأدب ٤/٤١٥ .

(٢) ينظر : الفصول الخمسون ص ١٦٠، وتوضيح المقاصد ١/٧٩-٨٠ .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : «عن التّكلف» نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٦٨-٧٠ بتصرّفٍ .

(٤) بلغت هذه المذاهب اثني عشر مذهباً. تنظر في : الإنصاف ١/١٧-٣٣، التّبيين  
ص ١٩٣-٢٠٠، ابن يعيش ١/٥٢، شرح الجمل ١/١١٩، شرح التّسهيل ١/٤٣،  
شرح الرّضيّ ١/٧٧-٧٩، البسيط ١/١٩٣، التّذيل والتّكميل ١/١٧٥-١٨٥،  
الارتشاف ٢/٨٣٦-٨٣٩ "رجب"، الهمع ١/١٢٣ .

(٥) لم يصرّح سيبويه بمذهبه فيها، وإنّما ذكر الأسماء السّتة عرضاً (ينظر : الكتاب

⇨



والفارسي<sup>(١)</sup>، وجمهور البصريين<sup>(٢)</sup> : أنها<sup>(٣)</sup> معربةٌ بحركاتٍ مقدّرةٍ على الحروف، وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر<sup>(٤)</sup>.

⇐

٤٣٠/١ و ٧-٥/٢ و ٣٦٠/٣ و ٤١٢)، ولكن فهم الجمهور أنّ هذا مذهبه (ينظر : آراء سيويه ص ٢٤٧-٢٤٩، والمصادر المثبتة في الحاشية (٤) ص ٣٦٦ .

وابن الحاجب يقول في الإيضاح (١١٦/١) : « وظاهر مذهب سيويه أنّ له إعرابين : تقديرِيّ بالحركات، ولفظِيّ بالحروف ....، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه خارجٌ عن تقدير كلامهم لتقدير لم يُعهد مثله، وهو اجتماع إعرابين في كلمةٍ، ولخصه الرّضيّ في شرح الكافية (٧٧/١)، وقال : « وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » .

(١) ينظر : التعليقة ٢٨/١-٣١، البصريّات ٨٩٦/٢، البغداديّات ص ٥٣٩-٥٤٢ .

ونُسبَ إلى الفارسيّ في بعض المصادر أنّه يرى أنّ هذه الحروف "الواو، والألف، والياء" حروف الإعراب، وتدلّ على الإعراب . ينظر : التبيين ص ١٩٤، شرح الرّضيّ ٧٩/١، التذيل والتكميل ١٧٩/١ .

والفارسيّ : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ، قرأ النّحو على الرّجّاج، وابن السّراج، انتهت إليه رئاسة النّحو، وله المصنّفات المشهورة، ومنها : الإيضاح العضديّ في النّحو (ط)، والتكملة في الصّرف (ط)، والمسائل البغداديّات (ط)، والبصريّات (ط)، والعسكريّة (ط)، والشّيرازيّات (خ)، والحجّة في القراءات (ط)، توفي سنة ٣٧٧ هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣١٥، معجم الأدباء ٢٣٢/٧، إنباه الرّواة ٣٠٨/١، إشارة التّعيين ص ٨٣، أبو عليّ الفارسيّ ص ٤٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٣١/٤، سرّ الصّناعة ٧٠٠/٢، الإنصاف ١٧/١ .

(٣) ز : "بأنّها" .

(٤) فإذا قلت : "جاء أبو زيد" فالأصل : أبو زيد، ثمّ أتبع حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد؛ فاستثقلت الضّمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : "رأيت أبا زيد" فأصله "أبو زيد" تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلّبت ألفاً، وقيل : ذهبت حركة الباء، ثمّ حرّكت إبتاعاً لحركة الواو، ثمّ انقلبت الواو ألفاً .

وإذا قلت : "مررت بأبي زيد" فأصله "بأبو زيد"، أتبع حركة الباء لحركة الواو؛ فصار "بأبو زيد"؛ فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، ثمّ قلبت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة . توضيح المقاصد ٦٩/١، وينظر : النكت الحسان ص ٣٧ .



ومذهب قُطْرِبٍ<sup>(١)</sup>، والزِّيَادِيّ<sup>(٢)</sup>، والزّجّاجي<sup>(٣)</sup> من البصريّين، وهشام<sup>(٤)</sup> من الكوفيّين في أحد قوليه<sup>(٥)</sup>، ومن وافقهم<sup>(٦)</sup> أنّ إعرابها

(١) ينظر : التّبيين ص ١٩٤، الباب ٩٤/١، التّذيل والتّكميل ١٧٦/١، الارتشاف ٤١٥/١، توضيح المقاصد ٦٩/١، الهمع ١٢٣/١ .

وقطرب هو : محمّد بن المستنير، وقيل : أحمد بن محمّد، أبو عليّ، لقبه سيّويه بقطرب - وهو دويّة تدبّ ولا تفتّر - لمباكرته إياه في الأسحار للقراءة عليه، وهو أوّل من صنّف المثلثات في اللّغة، وكان معتزليّاً، من مصنّفاته : المثلثات، معاني القرآن، الاشتقاق، الأضداد (ط)، تُوفّي سنة ٢٠٦ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات النّحويّين ص ١٠٦، تاريخ بغداد ٢٩٨/٣، نزهة الألباء ص ٩١، إنباه الرّواة ٢١٩/٣، إشارة التّعين ص ٣٣٨، بغية الوعاة ٢٤٢/١ .

(٢) تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (١) .

والزّياديّ هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان، أبو إسحاق الزّياديّ؛ نسبة لزياد بن أبيه، نحويّ، لغويّ، راويّة، قرأ على سيّويه الكتاب ولم يتمّه، روى عن الأخفش، وأبي عبيدة، وغيرهما، وممن أخذ عنه الميرد، من مصنّفاته : النّقط وانشكل، الأمثال، تُوفّي سنة ٢٤٩ هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص ٩٧، نزهة الألباء ص ٢٠٥، معجم الأدباء ١٥٨/١، إنباه الرّواة ٢٠١/١، بغية الوعاة ٤١٤/١ .

(٣) الجمل ص ٣-٥ .

(٤) تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (١)، والحاشية التّالية .

وهشام هو : هشام بن معاوية الضّرير، أبو عبد الله، أحد تلاميذ الكسائيّ الملازمين له، وله أقوال تردّ في كتب النّحو، من مصنّفاته : المختصر، القياس، تُوفّي سنة ٢٠٩ هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ١٦٤، معجم الأدباء ٢٩٢/١٩، إنباه الرّواة ٣٦٤/٣، إشارة التّعين ص ٣٧١، بغية الوعاة ٣٢٨/٢، هشام بن معاوية الضّرير ص ٣٥ وما بعدها .

(٥) في الأصل : "قوله" تحريف .

وقول هشام الثّاني هو : أنّها معرّبة بالتّغيير والانقلاب في حال النّصب والجرّ، وبعدمه في حال الرفع . ينظر : المصادر المتقدّمة، ومنهج السّالك ص ٧، وهشام بن معاوية الضّرير ص ٨١-٧٥ .

(٦) ك: الحريريّ (شرح الملحة ص ٨٨-٨٩)، وابن معطّر (الفصول الخمسون ص ١٥٩)،



بالأحرف<sup>(١)</sup> المذكورة، وفي شرح التسهيل<sup>(٢)</sup>: أنه «أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف»<sup>(٣)</sup>، وعبارة الناظم<sup>(٤)</sup> تقتضيه .

وفي عبارته<sup>(٥)</sup> تسامح في أن التزام النقص<sup>(٦)</sup> في "أب" وتاليه<sup>(٧)</sup> كقوله :  
بَابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(٨)</sup>

⇨

وابن الحاجب (شرح المقدمة الكافية ١/٢٤٤)، وابن مالك (التسهيل ص ٨، والألفية ص ٥)، والرّضي (شرح الكافية ١/٧٦-٧٧)، والكيشي (الإرشاد ص ٨٠)، وشراح الألفية .

(١) ز : "بالحروف" .

(٢) ١/٤٣، ونصّه : «وهذا أسهل» .

(٣) في الأصل : "التكليف" تحريف .

(٤) ينظر : ص ٣٤٣ .

(٥) أي : قوله : «أب أخ حم» ينظر : ص ٣٤٣ .

(٦) وهو حذف لام هذه الأسماء، وإعرابها بالحركات الظاهرة على العين ك: يد .

ينظر : توضيح المقاصد ١/٧٢، المساعد ١/٢٧-٢٨، تعليق الفرائد ١/١٤٨ .

(٧) أي : أخ وحم .

(٨) هذا بيت من الرّجز أو بيتان من مشطوره، وهو رجز يُنسبُ لرؤبة (ينظر : المقاصد

النحويّة ١/١٢٩، الدرر اللّوامع ١/١٠٦)، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٢ .

وقوله : «عدي» يعني به عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي - رضي الله عنه -، وقد

على النبي ﷺ سنة ٩هـ؛ فأسلم، وكان نصرانيًا، وثبت في الردّة، كان جواداً كأبيه،

شريفاً في قومه، عمّر طويلاً، تُوفي سنة ٦٨هـ، وقيل غير ذلك .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٤/٨، الإصابة ٤/٤٦٩ .

ووجه الاستشهاد به : نقص "أب" في الموضعين، وإعرابه بحركات ظاهرة .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ١/٤٦، شرح الكافية الشافية ١/١٨٤، شرح

الألفية لابن الناظم ص ٣٨، التذيل والتكميل ١/١٦٦، شرح التحفة الوردية

ص ١٢٨، توضيح المقاصد ١/٧٤، أوضح المسالك ١/٦٩، تخلص الشواهد ص ٥٧،

شرح ابن عقيل ١/٥٢، شفاء العليل ١/١٢٠، تعليق الفرائد ١/١٤٨، التصريح

⇨



نادرٌ، وقصرها - وهو التزام الألف<sup>(١)</sup> مطلقاً، وجعل الإعراب  
بحركاتٍ مقدّرةٍ - كقوله :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا  
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا<sup>(٢)</sup>

أشهر من نقصها، وقصر "الحم" كثير<sup>(٣)</sup>، ونقص "الهن" أفصح قياساً، وأكثر  
استعمالاً، واستعماله تاماً<sup>(٤)</sup> لغة قليلة<sup>(٥)</sup>؛ ولقلّتها لم يطلّع عليها الفراء، ولا  
أبو القاسم الزجاجي<sup>(٦)</sup>، وادّعى أن الأسماء المعرّبة بالحروف خمسة<sup>(٨)</sup>

⇐

١/٦٤، الهمع ١/١٢٨، المطالع السعيدة ١/٨١، شرح الأشموني ١/٧٠ .

(١) في الأصل : "ألف"، والمثبت من "ز" موافقٌ لتوضيح المقاصد، وتنظر الحاشية (٣) .  
(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي النجم العجليّ (الفضل بن قدامة) في ديوانه  
ص ٢٢٧، وينسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٦٨ .  
ووجه الاستشهاد : مجيء "أبٍ" مقصوراً في قوله : "أباها" - الثالث -، وجره بكسرةٍ  
مقدّرة؛ لأنه مضافٌ إليه .

والبيتان من شواهد : الجمل (المنسوب للخليل) ص ٢١٩، المحلّى ص ١٩٦، الإنصاف  
١/١٨، أسرار العريّة ص ٤٦، أمالي السّهيليّ ص ١١٤، ابن يعيش ١/٥٣، شرح  
الجمل ١/١٥١، شرح التسهيل ١/٤٥، شرح الكافية الشافية ١/١٨٤، شرح الألفيّة  
لابن النّاظم ص ٣٩، التّذيل والتّكميل ١/١٦٥، توضيح المقاصد ١/٧٥، أوضح  
المسالك ١/٦٩، تخلص الشّواهد ص ٥٨، المغني ص ١٦٦ و ٢٨٦، شرح ابن عقيل  
١/٥٣، شفاء العليل ١/١٢٠، التّصريح ١/٦٥، الهمع ١/١٢٨، شرح الأشموني  
١/٧٠ .

(٣) توضيح المقاصد ١/٧٣-٧٥ بتصرفٍ .

(٤) أي : معرباً بالحروف .

(٥) حكاهما سيبويه . ينظر : الكتاب ٣/٣٦٠ .

(٦) في الأصل : "أبوا" خطأً ناسخ .

(٧) ينظر: ما سبق ص ٣٦٤ .

(٨) شرح الشّدور ص ٦١، وشرح القطر ص ٩٣ .





فقط، قال في شرح التسهيل<sup>(١)</sup>: « ومن لم ينبّه علي قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضل<sup>(٢)</sup> بأوفر<sup>(٣)</sup> نصيب » .

وتُسمّى هذه الأسماء معتلة<sup>(٤)</sup> لوجود حروف<sup>(٥)</sup> العلة - وهي الألف، والياء المنكسر / ما قبلها، والواو المنضمّ ما قبلها - في أواخرها، وكما تُسمّى هذه الحروف حروف الاعتلال فكذلك تُسمّى أحرف المدّ واللّين<sup>(٦)(٧)</sup>.

[١/٣٣]

واعلم أنّ الأسماء المعتلة على ثلاثة أضرب<sup>(٨)</sup>:  
الأسماء المذكورة، والاسم المنقوص - وهو كلّ اسمٍ معربٍ آخره ياء ساكنة لازمة خفيفة تلي كسرة<sup>(٩)</sup> ك: القاضي -، والاسم المقصور

(١) ٤٤/١، وهذا القول نقله الشّارح عن توضيح المقاصد ٧٣/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٤٤/١ : « من الفضائل »، وما في النسختين هو نصّ توضيح المقاصد .

(٣) في الأصل : « بأوفى »، والمثبت من « ز » موافقٌ لشرح التسهيل .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٣٩/١، الجمل ص ٣، التبصرة ٨٤/١ .

(٥) في النسختين : « حرف »، وهو لا يتناسب مع قوله : « وهي » .

(٦) ز : « أحرف مدولين » .

وفي هذا القول إطلاق، والصّحيح : أنّ حروف المدّ واللّين هي حروف العلة إذا سكّنت بعد حركة تُجانسها نحو : قال، يقول، يبيع، أما إذا سكّنت بعد حركة لا تُجانسها فتسمّى حروف علة ولين فقط نحو : فردوس، بيع، وأما إذا تحرّكت فتسمّى حروف علة فقط نحو : وعد، قوي . ينظر : القواعد والتطبيقات ص ١٣، وينظر : شرح مختصر التصريف العزّي ص ١٠٦، إبدال الحروف ص ٦٠٥ .

(٧) من قوله : « وهي » إلى هنا نقلٌ بتصريفٍ عن شرح ملحّة الإعراب ص ٩١، وقد حذف الشّارح قول الحريري بعد الألف : « المنفتح ما قبلها »، وهو تصّرفٌ حسنٌ . ينظر ما سبق في : الحاشية (٩) ص ٣٢٢ .

(٨) ينظر : التبصرة ٨٣/١-٨٤ .

(٩) عرفه الحريري في شرح الملحّة (ص ٩٢) بقوله : « كلّ اسمٍ آخره ياء خفيفة قبلها كسرة »، فالذي هنا مزجٌ له بتعريف ابن هشام - وغيره - أنه « الاسم المعرب الذي



- وهو كلّ اسمٍ آخره ألفٌ ملساء لا تتبعها<sup>(١)</sup> همزة<sup>(٢)</sup> ك: الفتى - .  
وأما الألف فتكون علامة للرفع في تشية الأسماء خاصة كما قال  
الناظم<sup>(٣)</sup>:

وفي المثنى نحو: "زَيْدَانِ" الألف .....

علامة رفعه<sup>(٤)</sup>؛ فيقال: جاء الزيدان؛ ف: "الزيدان" فاعلٌ، وهو مرفوعٌ،  
وعلمة رفعه الألف نيابةً عن الضمة<sup>(٥)</sup>، وكذا في<sup>(٦)</sup>: ﴿ قَالَ

⇐

آخره ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ، شرح الشذور ص ٨٠ .

(١) في الأصل: «لا يتبعها» .

(٢) هذا نصّ تعريف الحريريّ في شرح ملحة الإعراب ص ٩٨ .

(٣) "ز": "الناظم رحمه الله تعالى" .

(٤) كون المثنى معرباً بالحروف - وهي اللغة الفصحى - قول جمهور المتأخرين، ونسبه  
قومٌ لسيبويه (شرح السّيرافيّ ٢٢٢/١)، وهو مذهب الكوفيين، وقطرب، والزّجاج،  
والزّجاجيّ (الجمّل ص ٩٠-٩١)، والحريريّ (شرح الملحة ص ٩٩)، وابن معطي (الفصول  
الخمسون ص ١٦٠)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٦/١)، وابن مالك  
(التسهيل ص ١٣، الألفية ص ٥-٦، شرح التسهيل ٧٨/١)، والرّضيّ (شرح الكافية  
٨٦/١)، وغيرهما .

وقيل: الإعراب مقدّرٌ في هذه الحروف، ونُسِبَ لسيبويه، وقيل: إنّ هذه حروف  
الإعراب، والإعراب غير مقدّر فيها، ونُسِبَ لسيبويه، وقيل غير ذلك .

ينظر: الكتاب ١٧/١، الإيضاح في علل النّحو ص ١٣٠-١٣٤ و ١٤١، شرح  
السّيرافيّ ٢٢٠/١-٢٢٣، علل التّثنية ص ٤٨ وما بعدها، سرّ الصّناعة ٦٩٥/٢ وما  
بعدها، الإنصاف ٢٣/١، أسرار العربيّة ص ٥١-٥٣، التّبيين ص ٢٠٣، شرح المقدّمة  
الجزوليّة ٤٠٠/١، التّذيل والتّكميل ٢٨٧/١-٢٩٥ و ٢٩٩، شرح اللّمحة  
٢٧٧/١-٢٨٠، الهمع ١٦١/١ .

ويقابل اللغة الفصحى في المثنى لغة إلزامه الألف مطلقاً . ينظر: الارتشاف ٥٥٨/٢  
"رجب" .

(٥) شرح الأزهرّيّ ص ٢٩ .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

رَجُلَانِ ﴿١﴾، وما أشبه ذلك .

وحدّ المثني : ما دلّ على اثنين، وأغنى عن <sup>(٢)</sup> المتعاطفين <sup>(٣)</sup> .

و<sup>(٤)</sup> يشترك <sup>(٥)</sup> في التثنية المذكر والمؤنث، والعاقل وغيره، ولا تدخل حرفاً ولا فعلاً <sup>(٦)</sup>، والألف في نحو : "يقومان" ليست ألف التثنية لثبوتها في كلّ حال، بل الألف فيها <sup>(٧)</sup> اسم ضمير الفاعل <sup>(٨)</sup> ك: الألف <sup>(٩)</sup> من "قاما"، وليس بتثنية <sup>(١٠)</sup> "يقوم" .

(١) سورة المائدة من الآية ٢٣ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) القلادة الجوهريّة ل٣٩أ، وهو قريب من حدّ ابن هشام في أوضح المسالك (٧٢/١) : « ما وضع لاثنين ... » .

وحدّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٨٥/١) بقوله : « ما دلّ على اثنين بزيادة، صالحة للتجرّد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنّى ك: رجلين، وشبّه المثني ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك »، وهذا التعريف أدقّ، وهو اختيار المرادي في توضيح المقاصد (٨١/١)، والسيوطي في الهمع (١٣٣/١)، والفاكهي في شرح الحدود (ص ٨٨) .

(٤) ساقط من "ز" .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « من قاما » نقل عن شرح ملحة الإعراب ص ٩٩-١٠٠ بتصرّف .

(٦) لأنّ الفعل وضع مبهماً للقليل والكثير، والحروف مثل الأفعال؛ لأنّ معانيها كمعاني الأفعال . ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢٨٧/١، وشرح المقدمة الجزوليّة ٣٠١/١-٣٠٤، وتنظر تعليقات آخر في : أسرار العريّة ص ٣٢٦-٣٢٧، اللّباب ٩٦/١-٩٧ .

(٧) ز : "فيهما" تحريف .

(٨) في شرح الملحة ص ١٠٠ : « بل الألف اسم هو ضمير الفاعلين » .

(٩) ز : "فالألف"، والمثبت من الأصل موافق لشرح الملحة .

(١٠) ز : « ليس تثنية » .



وشرط التثنية<sup>(١)</sup> : الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتّكثير، وقبول معنى التثنية، واتّفاق اللفظ<sup>(٢)</sup>، واتّفاق المعنى، وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته<sup>(٣)</sup>؛ فلا يُثنى المثني، والمجموع على حدّه، ولا الجمع الذي<sup>(٤)</sup> لا نظير له في<sup>(٥)</sup> الآحاد<sup>(٦)</sup>، ولا المبني، ولا المركّب تركيب إسناد<sup>(٧)</sup>، وكذا ما في حكمه<sup>(٨)</sup>، والمركّب تركيب مزج<sup>(٩)</sup>، ولا الأعلام ما دامت باقية على علميّتها<sup>(١٠)</sup>، ولا الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له

(١) الشّروط الآتية منقولة عن توضيح المقاصد ٨٢/١-٨٣ بتصرّف. وينظر : شرح المقدمة الجزوليّة ٢٩٦/١-٣٠٨، البسيط ٢٤٥/١-٢٤٧، الملخص ١١٥/١-١١٦، التّذيل والتّكميل ٢٢١/١-٢٣٦، التّصريح ٦٧/١، الهمع ١٣٩/١-١٤٥، فتح الرّبّ المالك ص ٨١، شرح الرّملي ص ٨٢.

(٢) في حاشية "ز" : « وأما الأبوان للأب والأم فمن باب التّغليب ». وينظر : أمالي ابن الشّجري ١٩/١.

(٣) في النّسختين : « وعدم الاستغناء بتثنيته (وفي "ز" : تثنية) عن تثنية غيره » تحريف.

(٤) ز : « ولا يجمع الذي » تحريف.

(٥) ز : « مع » تحريف.

(٦) في حاشية "ز" : « أي : كمساجد ومصايح ».

(٧) ز : « إسنادي » تحريف.

(٨) ك : « إنّما » مسمّى به : توضيح المقاصد ٨٢/١.

(٩) هذا ما عليه الأكثرون لعدم السّماع، ولشبهه بالحكي، ويُتوصّل إلى تثنية المركّب حينئذ بـ"ذوا" فيقال : جاء ذوا تأبط شرّاً، وجاء ذوا سيّويه وبعليك.

وأجاز الكوفيّون تثنية المركّب المزجيّ نحو : بعليك، واختاره الخضرأويّ (التّذيل والتّكميل ٢٥٥/١، والهمع ١٤٠/١-١٤١)، وهو اختيار ابن أبي الرّبيع (الملخص ٦٣٥/١)، والرّضيّ (شرح الكافية ١٨٦/٢).

ومن النّحاة من جوّز تثنية ما ختم بـ"ويه"، واختاره السيّوطيّ (الهمع ١٤١/١).

(١٠) فإذا تُنيت قُدّر تنكيرها، ولذا لا تُثنى الكنايات عن الأعلام نحو : فلان وفلانة؛ لأنّها

لا تقبل التّكثير. ينظر : توضيح المقاصد ٨٢/١-٨٣، الهمع ١٤١/١.



في الوجود<sup>(١)</sup> إذا قصّدت الحقيقة، ولا المشترك<sup>(٢)</sup>، والمجاز<sup>(٣)</sup>، ولا "سوى" للاستغناء عن تثنيتهما [ بتثنية ]<sup>(٤)</sup> "سي" <sup>(٥)</sup>.

(١) ك: شمس وقمر . توضيح المقاصد ٨٣/١، الجمع ١٤١/١ .

(٢) المشترك هو اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة نحو : العين، فإنّها تطلق على الباصرة، والجارية، وغير ذلك . ينظر : المزهر ٣٧٣-٣٦٩/١ .

ومنع تثنية المشترك هو مذهب جمهور المتأخرين لاشتراطهم اتفاق اللفظ واتفاق المعنى، وأجازها بعض النحاة مطلقاً، ومن أشهرهم ابن مالك (شرح التسهيل ٦١-٦٠/١)، وأجازها ابن عصفور (شرح الجمل ١٣٥-١٣٦، والمقرب ٤٠/٢) بشرط الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية كقولهم : الأحمران؛ للذهب والزعفران، قال أبو حيان في التذيل والتكميل (٢٣٣/١) : « والذي ينبغي أنّه لا يجوز تثنية المشترك، ولا تثنية الحقيقة والمجاز؛ لقلة ما ورد ممّا يوهّم ذلك، ولاحتمال تأويله » .

وينظر : شرح المقدمة الكافية ٨١٠-٨١٢، الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٩/١، شرح المقدمة الجزوليّة ٢٩٧-٢٩٩، شرح الرّضيّ ٣٤٨/٣، التذيل والتكميل ٢٢٩-٢٣٥، تعليق الفرائد ١٩٠/١، الجمع ١٤٣-١٤٤ .

(٣) في توضيح المقاصد ٨٣/١ : « فلا يجوز تثنية المشترك، والحقيقة والمجاز، فأسقط الشّارح قوله : « الحقيقة »، وكذا فعل السيوطي (الجمع ١٤٣/١) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق، ويبدو أنّها ساقطة من النّاسخين .

(٥) في الأصل : "بشيء" تصحيف، في "ز" : "بمثنى" تحريف .

وإلى هنا ينتهي النّقل عن توضيح المقاصد ٨٣/١، وفيه بعدما تقدّم : « وقد حكى أبو زيد : سواءان، اهـ، وكذا لا يثنى "بعض" للاستغناء عنه بتثنية "جزء"، وأسماء العدد غير مائة، وألف، وأجمع، وجمعاء على رأي البصريين . الجمع ١٤٤/١ .



### تنبيه

يُلحق بالمتنى<sup>(١)</sup> في إعرابه<sup>(٢)</sup> "كَلَا" للمذكّرَيْن، و"كَلْتَا" / للمؤنثَيْن - وهما اسمان مفردان لفظاً مثنيان معنئ<sup>(٣)</sup> - إن<sup>(٤)</sup> كانا مع مضمّر مضافين له؛ فإن كانا مُضافين لمظهر كانا بالألف على كلّ حال<sup>(٥)</sup>، وكان إعرابهما بحركاتٍ مُقدّرةٍ فيها<sup>(٦)</sup>.

فالأوّل نحو : جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، والثاني نحو : جاءني كلا الرّجلَيْن، وكلتا المرأتَيْن، ورأيت كلا الرّجلَيْن، وكلتا المرأتَيْن، ومررت بكلا الرّجلَيْن، وكلتا المرأتَيْن .

(١) ز : "المتنى" .

(٢) الملحق به أربعة ألفاظٍ مشهورة، ذكر الشّارح منها "كلا" و"كلتا"، وبقي "اثنان" و"اثنتان"، وكذا ألفاظٌ لم تستوف الشّروط، كقولهم : "العمران"، وغيرها، وكذا ما سُمّي به نحو : "زيدان" علماً لرجلٍ . ينظر : شرح التّسهيل ١/٦٣-٦٨، التّذيل والتّكميل ١/٢٥٠-٢٥٤، الهمع ١/١٣٤ وما بعدها .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء (معاني القرآن ٢/١٤٢-١٤٣) إلى أنّهما اسمان مثنيان لفظاً ومعنئ، ونُسِبَ هذا القول للكوفيّين، ويردّه أمورٌ، منها : الإخبار عنهما بالمفرد فلو كانا مثنيين لما جاز . ينظر : الإنصاف ٢/٤٣٩-٤٥٠، ابن يعيش ١/٥٤، شرح الجمل ١/٢٧٥-٢٧٩، التّذيل والتّكميل ١/٢٥٥ وما بعدها، الارتشاف ١/٢٥٧، مصابيح المغاني ص ٣٤٦-٣٤٧ .

(٤) ز : "إذا" .

(٥) في "كلا" و"كلتا" ثلاث لغات :

الأولى : ذكرها الشّارح، وينظر في تعليل تغاير حكم إضافتهما إلى الضّمير والظّاهر : أمالي ابن الشّجريّ ١/٢٩٠-٢٩٢، الإنصاف ١/٤٥٠، اللّباب ١/٤٠١ .

الثّانية : لغة كنانة، وهي إعراب كلا وكلتا إعراب المتنى مطلقاً .

الثّالثة : أن يعربا إعراب المقصور . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، التّسهيل ص ١٢، التّذيل والتّكميل ١/٢٥٤-٢٥٥، الارتشاف ١/٢٥٧، توضيح المقاصد ١/٨٦، شرح اللّمحة البدرية ١/٢٧٤-٢٧٦، الهمع ١/١٣٦ .

(٦) ينظر : شرح الشّدور ص ٧٠ .



وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير  
تثنية؛ وهو الألف نحو يفعلان - بالتّحتيّة -، وتفعلان - بالفوقيّة -، أو  
ضمير جمع لمذكّر؛ وهو الواو - نحو : يفعلون - بالتّحتيّة<sup>(١)</sup> -، وتفعلون  
- بالفوقيّة -، أو ضمير المؤنثة المخاطبة؛ وهو الياء<sup>(٢)</sup> التّحتيّة - نحو :  
تفعلن<sup>(٣)</sup>، وترحمين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفَ .....

يَفْعَلَانِ<sup>(٤)</sup> تَفْعَلَانِ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعَهُمَا

وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ .....

<sup>(٥)</sup> بين النّحاة<sup>(٥)</sup> بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ<sup>(٦)</sup>، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها

(١) ساقط من "ز".

(٢) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٤/١٥٥)، ونسب للأخفش القول بأنّ هذه الياء علامة  
تأنيث مثل التاء في "قامت" (شرح المقدمة الكافية ٢/٦٨٥، شرح التسهيل ١/١٢٤،  
شرح الرّضيّ ٢/٤١٥، الارتشاف ١/٤٦٤، الهمع ١/١٩٥)، وهذا الرّأي نسبة  
السّيرافيّ إلى كثير من النّحويّين (شرح الكتاب ٢/٩)، ويردّه أنّها لو كانت كذلك  
لاجتمعت مع ألف الاثنين فقليل : فعليا كما يقال : فعلتا .

وذهب المازنيّ إلى أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة (شرح الكتاب ٢/١٠، وابن يعيش  
٣/٨٨)، ونون النسوة (شرح التسهيل ١/٢٣)، وياء المخاطبة (شرح الرّضيّ  
٢/٤١٥، الارتشاف ١/٤٦٤، الهمع ١/١٩٥) حروف تدلّ على أحوال الفاعل  
كالنّاء من "فعلت"، والفاعل مستتر، وردّ مذهبه بأنّها لو كانت كذلك لجاز حذفها .  
تنظر : المصادر المتقدمة .

(٣) من قوله : « وأما النون »، إلى هنا نقل عن شرح الأزهريّ ص ٢٩-٣٠، وفيه :  
بالفوقانيّة، بالتّحتانيّة .

(٤) ز : "يفعلان"، وهو خطأ من النّاسخ لانكسار الوزن به، ولمخالفته لما سبق في النّظم .  
ينظر : ص ٣٤٣ .

(٥-٥) ساقط من "ز".

(٦) قدم الناظم الصّفة، وأضافها إلى الموصوف، والأصل : الأفعال الخمسة، والمشهور عند



ثبوت النون<sup>(١)</sup> نيابةً عن الضمة<sup>(٢)</sup>، وكلّها يُقال فيها : فعلٌ وفاعلٌ، ويُقاس بهذه<sup>(٣)</sup> الأفعال<sup>(٤)</sup> ما على صيغتها .

### تنبيهٌ

الواو في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ليست واو الجماعة، وإنّما هي لام الكلمة، وليست النون فيه نون رفع، وإنّما هي اسمٌ مضمرٌ عائِدٌ على المطلّقات، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بنون النسوة، ووزنه : "يَفْعُلْنَ" كـ: يَخْرُجْنَ، وَيَكْتُبْنَ<sup>(٦)</sup>.

ولشبه هذه الأفعال بالثنى والمجموع في الأسماء صورةٌ أُعربت بالحروف، وسقطت النون في حال الجزم - كما يأتي -؛ لأنّه بمنزلة الجرّ في الأسماء، فكما تبع النصبُ الجرّ في الأسماء تبع النصبُ الجزم في

⇐

النّحاة تسميتها بـ"الأمثلة الخمسة"، وذلك لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أنّ الأسماء الستّة أسماءٌ بأعيانها، وإنّما هي أمثلةٌ يكتنّى بها عن كلّ فعلٍ كان بمنزلتها .  
شرح اللّمحة البدرية ٢٨٥/١ .

(١) مذهب الجمهور : أنّ الأمثلة الخمسة تُرفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، وذهب الأخفش إلى أنّ الإعراب مقدّرٌ قبل الثلاثة الأحرف، وأنّ النون دليل الإعراب، وذهب الفارسيّ إلى أنّ هذه الأفعال معربةٌ ولا حرف إعراب فيها، وتبعه ابن جنّي، وقيل غير ذلك . ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٧٣، علل التثنية ص ٨٨-٩٣، سرّ الصنّاعة ٧١١-٧١٢، الإنصاف ٣٩/١، شرح التسهيل ٥١/١، التذيل والتكميل ١٨٩-١٩١، الارتشاف ٤٢٠/١، الهمع ١٧٥/١ .

(٢) شرح الأزهرى ص ٣٠ .

(٣) تعدية "قاس" بالباء واردةٌ . ينظر : معجم الأفعال المتعدّية بحرفٍ ص ٣٠٥ .

(٤) لو قال : « الأمثلة » لكان أجود .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .

(٦) شرح الشذور ص ٧٦ بتصرفٍ يسير، وينظر : اللّباب ٢٩/٢ .





الأفعال<sup>(١)</sup>.

[١/٣٤]

وقول الناظم واو ألف وأب أخ حمّ بحذف حرف العطف،/ وهو  
سائغ شائع في الكلام الفصيح<sup>(٢)</sup>.



(١) الوافية شرح الكافية ص ٢٥٨ بتصرفٍ، وينظر : الكتاب ١/١٩، المقتضب ٤/٨٣،  
التبصرة ١/٩٣ .

(٢) ما ذكره الشارح أحد قولين للنحاة في هذه المسألة، وممن سبقه إلى القول بالجواز ابن  
عصفور في شرح الجمل (١/٢٥١)، وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/١٢٦٠) .  
والقول الثاني : قصر الحذف على الضرورة أو الشذوذ . ينظر : الخصائص ١/٢٩٠،  
سرّ الصناعة ٢/٦٣٥، أمالي السهيلي ص ١٠١ و ١٠٢، نتائج الفكر ص ٢٦٣، ضرائر  
الشعر ص ١٦١، البسيط ٢/٦٩٠، بدائع الفوائد ١/٢٢٦ .  
وينظر في المسألة : الارتشاف ٤/٢٠١٧، الهمع ٥/٢٧٤ .



ولمّا فرغ من علامات الرّفْع شرع في علامات النّصب بقوله :

### علامات النّصب

أي : بيانها<sup>(١)</sup> .

- ٤١- لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ أَلِفٍ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفُ  
٤٢- فَإِنْصَبْ بِفَتْحٍ مَا بِضْمٍ قَدْ رُفِعَ إِلَّا كَ: هِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعَ  
٤٣- وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الْأَسْمَا الْأَلْفَ<sup>(٢)</sup> وَأَنْصَبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفَ  
٤٤- وَالنَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي قَدْ ثَنِيَ وَجَمْعَ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ يَبَا  
٤٥- وَخَمْسَةُ<sup>(٣)</sup> الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَنْصَبُ فَحَذَفُ نُونِ الرُّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبُ

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ مِنْ<sup>(٤)</sup> الْعَلَامَاتِ، وَهِيَ : فَتْحَةٌ، وَأَلِفٌ، وَكَسْرَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَيَاءٌ، ثُمَّ نُونٌ مَحْذُوفَةٌ، وَقَدْ مَّ كَأَصْلِهِ<sup>(٦)</sup> الْفَتْحَةُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَأَعْقَبَهَا بِالْأَلِفِ؛ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعْقَبَهَا بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرِ، وَخَتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ<sup>(٧)</sup> لُبْعِدَ الْمَشَابَهَةِ فِيهَا<sup>(٨)</sup> .

ولكلٍّ من هذه العلامات الخمس مواضع تخصُّها؛ فَإِنْصَبْ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ [بِفَتْحٍ]<sup>(٩)</sup> مَا أَي : الَّذِي بِضْمٍ قَدْ رُفِعَ، وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَفْرَدُ نَحْو :

(١) ز : «أي : هذا بابها» .

(٢) ط ٩٢ : «ألف» ، وسيأتي في الشرح ما يدلّ على أنّه «الألف» معرّفًا بـ«أل» ص ٣٨١ .

(٣) ط ٩٢ : «والخمس» .

(٤) في الأصل : «في» تحريفٌ أو سهو ناسخ .

(٥) يشير الشارح إلى أنّ النّاطم حذف حرف العطف، وإلى أنّ المراد بقوله : «كسر» الكسرة .

(٦) المتن ص ٨ .

(٧) ز : «وختم بالنون» .

(٨) شرح الأزهرى ص ٣٠ .

(٩) زيادة لا بدّ منها .



رأيت زيدا، وعبد الله، والفتى، وجمع التكسير نحو : رأيت الزُّيودَ، والهنودَ، والأسارى، والعذارى، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيءٌ مما تقدّم في علامات الرّفْع<sup>(١)</sup> نحو : لن يضربَ، ولن يخشى<sup>(٢)</sup>.

ثمّ استثنى ممّا ذكره قوله<sup>(٣)</sup>:

إلا ك: هِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِيعٌ .....

كما ستعرفه قريباً .

وَأَجْعَلُ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَلْفَ .....

النّائبة عن الفتحة نحو : رأيت أباك، وأخاك؛ فـ: "أباك" و "أخاك" منصوبان بـ "رأيت"، وعلامة نصبهما الألف نيابةً عن الفتحة<sup>(٤)</sup>، وكذا يُقال في باقيها .

وَأَنْصِبْ بِكَسْرِ جَمْعِ تَأْنِيثٍ عُرف .....

واشتُهر<sup>(٥)</sup> كقولك<sup>(٦)</sup> : رأيت الهنداتِ، فـ "الهنداتِ" مفعولٌ به، وهو / منصوبٌ، وعلامة نصبه الكسرة<sup>(٧)</sup> نيابةً عن

[٣٤/ب]

(١) ينظر : ص ٣٥٣ و ٣٥٤ .

(٢) من قوله : « الاسم المفرد » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهرى ص ٣٠ .

(٣) ز : "بقوله" .

(٤) شرح الأزهرى ص ٣٠ .

(٥) ز : « أي : واشتُهر » .

(٦) ز : "كقوله" .

(٧) نُسب إلى الأخفش أنّ الكسرة عنده حركة بناء (شرح السّيرافيّ ٢٣٩/١، الباب

١١٧/١، الهمع ٥٧/١، شرح الأشمونيّ ٩٢/١)، كما نُسب هذا القول له وللميرد

(سرّ الصناعة ٤٧٣/٢، التّذيل والتّكميل ٤١٥/١، الارتشاف ٤١٩/١، شرح

اللّلمحة البدرية ٢٤٥/١)، وصريح كلامهما يدلُّ على إعرابه، وأنَّ نصبه كخفضه .

ينظر : معاني القرآن للأخفش ٥٧/١ و ٣١٤، والمقتضب ٦/١-٧ و ١٤٤-١٤٥،



الفتحة<sup>(١)</sup>، وفي التنزيل : ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ﴿السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> مفعولٌ به<sup>(٤)</sup>، وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة .

### تنبيه

قد عُلم أنَّ الجمع الذي فيه ألفٌ وتاءٌ مزيديتان<sup>(٥)</sup> في آخره نصبه بالكسرة النّائبة عن الفتحة كجرّه بالكسرة الأصليّة، ورفعهُ بالضّمّة على الأصل سواءً أكانت<sup>(٥)</sup> علامة تأنيثٍ واحده التّاء<sup>(٦)</sup> التي تظهر عند

⇐

و ٣٣١/٣ و ٣٧-٣٦/٤ .

والقول بينائه قولٌ ضعيفٌ لعدم النّظير، ولأنّ هذه الحركة وجبت بعاملٍ فلا تُسمّى حركة بناء . ينظر : المسائل العسكريّة ص ٢٤٤، الهمع ٥٧/١ .

(١) هذا مذهب الجمهور، ونُسِبَ في عددٍ من المصادر إلى الكوفيّين القول بجواز نصبه بالفتحة على الأصل، وصريح كلام الفراء في معاني القرآن (٩٣/٢) يدلّ على قلّته في محذوف اللّام نحو : «لغاتٍ» نقلاً عن العرب، وأنّه «ينبغي» أن تكون حركة تائه «خفضاً في النّصب والخفض»، وذهب هشامٌ من الكوفيّين إلى جواز نصب محذوف اللّام بالفتحة، ووافقه عددٌ من النّحاة منهم : ابن مالك (التّسهيل ص ١٥) . وينظر : التّذيل والتّكميل ١٥١/١-١٥٢، الارتشاف ٤١٩/١، شرح اللّمحة البدريّة ٢٤٦/١-٢٤٧، الهمع ٦٧/١، هشام بن معاوية الضّرير ص ٨٣-٨٥ .

(٢) سورة الجاثية من الآية ٢٢ .

(٣) هذا عند الجمهور، وذهب عبد القاهر الجرجانيّ في أسرار البلاغة (ص ٣٦٩)، وابن الحاجب في الأملالي النّحويّة (٢٧/٤ و ٢٨)، وابن هشام في المغني (ص ٨٦٧) إلى أنّها مفعولٌ مطلقٌ لبيان النّوع . وينظر : التّصريح ٧٩/١-٨٠، الأشباه والنّظائر ١٢٧/٧-١٤١، حاشية يس على التّصريح ٧٩/١-٨٠ .

(٤) ز : «مزيدتين» .

(٥) ز : «سوا كانت» .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : «وبنات آوى» نقلٌ عن شرح ملحّة الإعراب ص ١١٠-١١٢ بتصرّفٍ .



الإضافة، وتُكتب ويُوقَف عليها بالهاء<sup>(١)</sup> ك: مسلمة، وقائمة<sup>(٢)</sup>،  
و"شجرة" أم<sup>(٣)</sup> الألف المقصورة ك: سَلْمى، وسُعْدَى<sup>(٤)</sup>، وذِكْرَى،  
ودُنْيا، أو الممدودة ك: حمراء، وبيضاء، وحسنا، أسماء غير صفات<sup>(٥)</sup>،  
وسواء أكان<sup>(٦)</sup> جمعاً لمؤنث ك: هندات وزينات أم لذكّر، وذلك في  
ألفاظ مسموعة لا يُقاس عليها<sup>(٧)</sup> ك: حمامات، ومقامات، وإيوانات<sup>(٨)</sup>،  
وسُرَادِقَات، ورَمَضَانَات<sup>(٩)</sup>، وشَوَالَات<sup>(١٠)</sup>، وذوات القعدة، وذوات  
الحجّة، وبنات عِرْس<sup>(١١)</sup>، وبنات آوى<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر ما سبق في : الحاشية (٦) ص ٣٥٢ .

(٢) ز : "نائمة" .

(٣) ز : "أما" تحريف .

(٤) ز : « المقصورة كسعدى » .

(٥) هذا القيد غير موجود في شرح الملحة ص ١١١ .

(٦) ز : « سوا كان » .

(٧) نصّ كلام الحريري في شرح الملحة ص ١١٢ : « وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل بالألف والتاء، وذلك مما يؤخذ سماعاً ولا يقاس عليه،

كقولهم في جمع حمام ومقام وإيوان وسرادق وساباط وهاون : حمامات ..... إلخ .

(٨) في النسختين : "أبوابات"، والتصويب من شرح الملحة، والمعهود في جمع باب :

أبواب وبيان، ويقال : بابات الكتاب : سطورها، لا واحد لها . ينظر : القاموس

المحيط ١٣١/١ (بوب) .

والإيوان : الصفة العظيمة، ومنه إيوان كسرى . ينظر : اللسان ٢٧٣/١ (أون) .

(٩) نصّ الحريري في شرح الملحة ص ١١٢ - بعد الفقرة السابقة في الحاشية (٧) - : « وكما

قالوا في جمع المحرم وشعبان ورمضان وشوال وذوي القعدة وذوي الحجّة وابن عرس

وابن آوى : محرمات .... » .

(١٠) في الأصل : "سوالات"، والمثبت من "ز" موافق لشرح الملحة .

(١١) جمع مفردة ابن عرس، وهو دويبة دون السنور أشتر أصلم أسك، لها ناب، وحكى

الأخفش في جمعها بنو عرس . ينظر : تاج العروس ٢٤٥/١٦ (عرس) .

(١٢) جمع مفردة ابن آوى، حيوان دون الكلب وفوق الثعلب، طويل المخالب والأظفار



وسواءً أكان سالمًا - كما مثلناه<sup>(١)</sup> - أم ذا<sup>(٢)</sup> تغييرٍ ك: سَجَدَاتٍ،  
وَعُرْفَاتٍ<sup>(٣)</sup>، وسِدِرَاتٍ<sup>(٤)</sup>.  
وقول الناظم<sup>(٥)</sup>:

وَالنَّصْبُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي قَدْ ثُبِّيَا      وَجَمْعُ تَذَكِيرٍ مُصَحَّحٍ<sup>(٦)</sup> يَا  
أشار به إلى أنَّ الياء تكون علامةً للنَّصْبِ في التَّثْنِيَةِ نحو: رَأَيْتُ  
الزَّيْدَيْنِ؛ فـ: "الزَّيْدَيْنِ" منصوبٌ بـ "رَأَيْتُ"، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما  
قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنَّه مُثَنَّى<sup>(٧)</sup>.  
وفي جمع المذكر السالم نحو: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ؛ فـ "الزَّيْدَيْنِ" منصوبٌ  
بـ "رَأَيْتُ"، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنَّه  
جمعٌ مذكرٌ سالمٌ<sup>(٧)</sup>.  
وقوله:

وخمسةُ الأفعالِ حيثُ تنصبُ ..... إلخ

أشار به إلى أنَّ حذف النون يكون علامةً للنَّصْبِ في الأفعال

⇐

يعدو على غيره، سُمِّيَ ابن آوى لأنَّه يأوي إلى عواءِ أبناء جنسه، ولا يعوي إلا ليلاً.

ينظر: المرصع ص ٧١، حياة الحيوان ١٣٥/١.

(١) ز: «كما مثلنا».

(٢) في الأصل: "ذات" تحريف.

(٣) ز: "عرفات"، ويبدو أنَّ النَّاسِخَ نسي إعجام العين، إذ أنَّ "عرفات" جمع عرفة، ولا  
تغيير حنيئذٍ.

(٤) ينظر: شرح الشذور ص ٥٦.

(٥) ز: «الناظم رحمه الله تعالى».

(٦) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ لأنَّ ابن آجروم يقول: «وأما الياء فتكون علامة

للنَّصْبِ في التَّثْنِيَةِ والجمع». المتن ص ٩، وينظر: شرح الأزهري ص ٣١.

(٧) شرح الأزهري ص ٣٠-٣١ بتصرفٍ في المثال.



الخمس<sup>(١)</sup>، كقولك : أنما لن تفعلًا، والزَّيدان لن يفعلًا، وأنتم لن تفعلوا، والزَّيدون لن يفعلوا، وأنت لن تفعلي؛ فـ"أنما" مبتدأ، و"لن" حرف نصبٍ ونفي، و"تفعلًا" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه / حذف النون، والناصب والمنصوب خبر المبتدأ، وكذا يُقال في إعراب البواقي<sup>(٢)</sup>.

[١/٣٥]



(١) إشارة إلى أن الناظم قدّم الصفة وأضافها إلى الموصوف في قوله : « وخمسُ الأفعال » .  
 (٢) من قوله : « كقولك » ، إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة (ل ١٤ ب) بحذف كلمات يسيرة .



ثمّ شرع في علامات الخفض بقوله :

### علامات الخفض

(١- أي : هذا بابها<sup>(١)</sup>).

- ٤٦- علامة الخفض التي بها انضبط كسر وياء ثم فتحة فقط  
 ٤٧- فاختص بكسر ما من الأسماء عرف  
 ٤٨- واخص ياء كل ما بها نصب  
 ٤٩- واخص بفتح<sup>(٢)</sup> كل ما لم ينصرف  
 ٥٠- بأن يحوز الاسم علتين  
 ٥١- فألف التأنيث أغنت وحدها  
 ٥٢- والعلتان الوصف مع عدل عرف  
 ٥٣- وهذه الثلاث تمنع العلم  
 ٥٤- كذلك تأنيث بما عدا الألف

علامة الخفض أي : علاماته<sup>(٤)</sup> التي بها انضبط ثلاثة<sup>(٥)</sup>، وهي :  
 كسرة<sup>(٦)</sup>، وياء، وفتحة فقط، وبدأ بالكسرة لأنها الأصل، وثنى بالياء  
 لأنها بنتها، وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك<sup>(٧)</sup>.

(١-١) ساقط من الأصل، وفي "ز" : "بابه"، ولعلّ الصواب ما أثبت .

(٢) ط ٩٢ : "بفتح" سهو .

(٣) ز : "التي" .

(٤) في الأصل : "علامته" .

(٥) الأفصح : "ثلاث" .

(٦) أي : أنها المراد بقول الناظم : ( كسر ) .

(٧) شرح الأزهرى ص ٣١ .





ولكلّ من هذه العلامات مواضع تخصّها كما أشار إليه<sup>(١)</sup> بقوله :  
فَاخْفِضْ أَثَرَهَا النَّحْوِيُّ بِكَسْرِ مَا أَي : الَّذِي مِنَ الْأَسْمَاءِ عُرِفَ :. فِي  
رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفُ<sup>(٢)</sup>، وهو : الاسم المفرد المنصرف نحو :  
مررتُ بزيدٍ، ويُسمّى منصرفاً لدخول تنوين الصّرف فيه، وهو المسمّى  
بتنوين التّمكين<sup>(٣)</sup>.

وجمع التّكسير المنصرف نحو : مررت بزيودي، وهنودي، وجمع المؤنث  
السّالم ولا يكون إلّا منصرفاً نحو : مررت بهنديات؛ إذا لم يكن علماً،  
فإن كان علماً جاز فيه الصّرف وعدمه<sup>(٤)</sup>.

[٣٥/ب]

وَاخْفِضْ - أَيْضاً - / بِيَاءِ كُلِّ مَا بِهَا نُصِبَ وهو المثنى مطلقاً<sup>(٥)</sup>، وجمع  
المذكر السّالم، نحو : مررت بالزّيدين بفتح الدّال في المثنى، وبكسرها في  
الجمع؛ فـ"الزّيدين" مخفوضٌ بالياء الموحّدة، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما  
قبلها في المثنى، والمكسور ما قبلها في الجمع نيابةً عن الكسرة<sup>(٦)</sup>.  
وَاخْفِضْ بِيَاءِ أَيْضاً الْخَمْسَةَ الْأَسْمَاءَ الْمُعْتَلَّةَ الْمُضَافَةَ بِشَرْطِهَا السّابِقِ<sup>(٧)</sup>  
تُصِيبُ، نحو قولك : مررت بأبيك، وبأخيك، وبحميها، وبفيك<sup>(٨)</sup>، وبذي  
مال؛ فـ: "مررت" فعلٌ وفاعلٌ، "بأبيك" جارٌّ ومجرورٌ وعلامة جرّه الياء  
نيابةً عن الكسرة، وكذلك تقول في إعراب البواقي<sup>(٩)</sup>.

(١) ز : "إليها".

(٢) ما سيأتي حتى قوله : « وعدمه » نقل عن شرح الأزهري ص ٣١-٣٢.

(٣) ينظر : ص ٢٨٥ مع الحاشية (١).

(٤) ينظر : ما سبق في الحاشية (٣) ص ٣٥٣.

(٥) ساقطٌ من "ز".

(٦) شرح الأزهري ص ٣٢ بتصرفٍ جيّد؛ حيث اختصر الشّارح الأمثلة الّتي ذكرها  
الشّيخ خالدٌ لكلّ نوعٍ.

(٧) ينظر : ص ٣٦٤.

(٨) ز : "وفيك" وهو موافقٌ لشرح الأزهري ص ٣٢.

(٩) القلادة الجوهريّة ل ١٦ أ بتصرفٍ يسير.



### تنبيه

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ الجرّ تارةً يكون بالحرف نحو : ضربتُ بالسيفِ، وأخذتُ من القومِ، وركبتُ على الفرسِ، وسيرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ، ونحو ذلك .  
وتارةً بالمضاف<sup>(٢)</sup> نحو قولك : كتابُ الله، وسُنّةُ رسول الله ﷺ، ومعالمُ التنزيلِ<sup>(٣)</sup>، وزاد المسيرِ<sup>(٤)</sup>، وكتابُ السُلطانِ، وفرسُ الأميرِ، وغلأمُ القاضي، ونحو ذلك .

وتارةً بالتَّبعيةِ - على رأي<sup>(٥)</sup> - كقولك<sup>(٦)</sup> : مررتُ بزيدِ الفاضلِ، و<sup>(٧)</sup> بعمرِ الكريمِ، وبحاتمِ الجوادِ<sup>(٨)</sup>، وبأشعب<sup>(٩)</sup> الطَّمعِ،

(١) ما سيأتي حتى قوله : « مثالٌ للتَّبعيةِ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ١٦ - ١٦ ب .

(٢) بناءً على رأي الجمهور، وهو أنّ المضاف إليه مجرورٌ بالمضاف . ينظر بحث هذه المسألة في : الحاشية (١) ص ٧٨١ .

(٣) اسم كتابٍ في التفسير للإمام البغويّ، وهو المشهور بتفسير البغويّ، وهو أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ ت ٥١٦ هـ، والكتاب مطبوعٌ متداولٌ .

(٤) اسم كتابٍ في التفسير - أيضاً - لابن الجوزيّ، وستأتي ترجمته، واسم كتابه : « زاد المسير في علم التفسير »، وهو مطبوعٌ متداولٌ .

(٥) قوله : « على رأي » غير موجودٍ في القلادة الجوهريّة ل ١٦ ب، والجرّ بالتَّبعية رأي الأَخفش . تنظر : الحاشية (٤) ص ٢٩٧ .

(٦) ز : « نحو قولك »، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .

(٧) كذا في النسختين، وفي القلادة الجوهريّة "أو" .

(٨) هو : حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائيّ، أبو عديّ، مضرب المثل في الكرم، شاعرٌ جاهليٌّ جيّد الشعر، تُوفي سنة ٤٦ قبل الهجرة (سنة ٨ بعد مولد النبي ﷺ) تقريباً .

ينظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢٤٧/١، الأغاني ٣٦٢/١٧، البداية والنهاية ٢٥٢/٣، الأعلام ١٥١/٢، معجم الشعراء ص ٦٠ .

(٩) في النسختين : بأشعث، وهو تصحيفٌ تصويبه من القلادة الجوهريّة .

وهو : أشعب بن جُبَيْر المدنيّ، من الموالي، مضرب المثل في الطَّمع، وله في ذلك أخبارٌ وطرائف تناقلتها كتب الأدب، عمّر طويلاً، تُوفي سنة ١٤٥ هـ .



وبعنتر<sup>(١)</sup> الشُّجَاع، ونحو ذلك .

قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> : وقد اجتمعت في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فالاسم<sup>(٤)</sup> مجرورٌ بالباء، والجلالة الشَّريفة<sup>(٥)</sup> مثالٌ لما أُضيف إليه، و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ مثالٌ للتَّبعية، وإنما ذكرت هذا هنا - وإن كان معلوماً ممّا تقدّم -<sup>(٦)</sup>، لزيادة الفائدة، إذ هي مرادي ولو مع التكرار، وكلما كرّر الشّيءُ حلاً، وازداد وضوحاً وانجلاً .

وَإِخْفِضْ - أَيْضاً - :

﴿

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٣٧/٧، الأغاني ١٣٥/١٩، نهاية الأرب للتويري ٤١١/٤، فوات الوفيات ١٩٧/١، الأعلام ٢٣٢/١ .

(١) كذا في النسختين، وفي القلادة الجوهريّة ل ١٦ب، وقد نقل ابن الشَّجري في أماليه (٣١٧/٢) أنّ من العلماء من يرى أنّ اسم عنتره "عنتر" في أصل وضعه .

والمقصود بهذا المثال : عنتره بن شدّاد العبسيّ : مضرب المثل في الشَّجاعة، شاعرٌ جاهليٌّ، من أشهر فرسان العرب، أمّه أمة حبشية، سرى إليه السّواد منها، وهو من أصحاب المعلّقات، وتسمّى معلّقة المذهبة، عُمّر طويلاً، قُتل سنة ٢٢ قبل الهجرة تقريباً .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، الشعر والشّعراء ٢٥٦/١، الأغاني ٢٣٧/٨، الخزانة ١٢٥/١ و ١٢٨، الأعلام ٩١/٥، معجم الشعراء ص ١٩٩ .

(٢) أوضح المسالك ٣٧/١، ونصّه : « وقد اجتمعت في البسملة »، والنصّ منقولٌ عن الآثاريّ كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سورة الفاتحة الآية ١ .

(٤) هذا ليس من قول ابن هشام، بل من قول الآثاريّ .

(٥) لعلّها : ولفظ الجلالة، والشَّريفة صفةٌ له باعتبار أنّه اكتسب التّأنيث بإضافته إلى اللفظ المؤنث، وقد استعمل هذا الأسلوب الأزهرّي في التصريح ٨/٣ .

(٦) ينظر : ص ٢٩٧ .



## بَفَتْحٌ<sup>(١)</sup> كُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرَفْ<sup>(٢)</sup> مِمَّا يَوْصَفُ الْفِعْلُ صَارَ يَتَصِفُ<sup>(٣)</sup>

(١) ذهب جماعة إلى أنّ فتحة ما لا ينصرف حركة بناء، ونُسِبَ إلى الأخفش (شرح السّيرافي ١/٢٤٠)، ونُسِبَ - أيضاً - للمبرد (شرح المفصل ١/٥٨، التعليقة على المقرّب ل٩٦ب، التّذيل والتّكميل ١/١٤٥، الارتشاف ١/٤١٩)، ونُسِبَ كذلك للزّجاج (شرح الرّضي ١/١٠٦، شرح ألفية ابن معطر ١/٢٥٩-٢٦٠).

وكونها حركة بناء صرّح به الزّجاج في ما ينصرف (ص ٤)، أمّا المبرد فصريح كلامه يدلّ على أنّ ما لا ينصرف معرب (ينظر: المقتضب ١/٢٤٨ و ٣/١٧١، المتن والهامية). والقول ببناء الممنوع من الصّرف قولٌ ضعيفٌ لعدم الموجب. ينظر: التعليقة على المقرّب ل٩٦ب، التّذيل والتّكميل ١/١٤٥-١٤٦.

(٢) هذا مصطلح بصريّ، ويسمّيه الكوفيّون: «ما لا يجري»، وإن كان الفراء في معانيه يستعمل «الانصراف» (ينظر - مثلاً - : ٤٢/١). ينظر: مصطلحات النّحو الكوفيّ ص ٩٨-١٠١.

واختلف في حدّ ما لا ينصرف على قولين هما :

١ - أنّه المسلوب منه التّنوين، بناءً على أنّ الصّرف ما في الاسم من الصّوت أخذاً من "الصّرف"؛ وهو الصّوت الضّعيف .

٢ - أنّه المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً بناءً على أنّ الصّرف هو التّصّرف في جميع المجاري .

وقد عرّفه أحد الباحثين المعاصرين بأنّه «ما سقط منه التّنوين رفعاً ونصباً، والتّنوين والكسر جرّاً في غير ضرورةٍ لعلّة تقتضي ذلك»، وهو تعريفٌ يسلم من الاعتراض الذي يرد على القول الأوّل، وهو دخول كلّ ما سقط تنوينه لغير مانع من الصّرف فيه، والاعتراض الذي يرد على الثاني، وهو أنّ الحدّ غير جامع؛ لأنّه لا يشمل الممنوع رفعاً ونصباً، ولهذا أميل إليه . ينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ ص ١٥-١٧ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣/١٧١ : «اعلم أنّ حقّ الأسماء أن تُعرب جُمع وتُصّرف، فما

امتنع منها من الصّرف فلمضارعتة الأفعال؛ لأنّ الصّرف إنّما هو التّنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثمّ لا يخفض ما لا ينصرف إلّا أن تضيفه، أو تدخل عليه ألفاً ولاماً [يريد : أن تدخل عليه "أل"]، فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال، فتردّه إلى أصله؛ لأنّ الذي يوجب فيه ترك الصّرف قد زال . وينظر في شبه الممنوع من الصّرف بالفعل : قضية الشّبه في النّحو العربيّ ص ٣٤٥-٣٥٣ .

بأنَّ يَحُوزَ الاسمُ عِلَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>

فرعيتين من العلل<sup>(٢)</sup> التسع<sup>(٣)</sup> المذكورة في قول الحريري<sup>(٤)</sup> - رحمه الله

(١) إنما اشترط اجتماع العلتين لأنَّ كلّ واحدةٍ منهما لا تستقلّ بالمنع؛ لأنَّ خفة الاسم تقاوم إحداهما؛ فإذا حصلت العلتان غلبتا الاسم ومنعته من الصّرف . ينظر : شرح السّيرافي ٣٧/٢، التّبصرة ٥٤٠/٢ .

(٢) انتقدت هذه العلل من قبل بعض النّحاة والدارسين كالسّهيليّ في أماليه (ص ١٩ وما بعدها)، وتاج الدّين الإسفرايينيّ (ت ٩٥١هـ) في شرح الفريد (ص ١٤٤)، وإن اعتذر بأنّ المراد هو تقريب غير المنصرف إلى الضبط، وتابعه المحقق في النّقد دون الاعتذار، واقتطف من كلام السّهيليّ ما لا يتسع المقام لمناقشته . ينظر في ردّ آراء السّهيليّ : ما لا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ ص ٤٥ و ٦٠ و ٨٠ و ٩٢ و ١٣٩ وما بعدها ففيها غناء .

(٣) كون العلل تسعاً هو المشهور (ينظر : الإيضاح العضديّ ص ٣٠١، اللّمع ص ٢٠٩، التّبصرة ٥٣٩/٢، المفصل ص ٣٥، كشف المشكل ٤٣/٢، الكافية ص ٦٢، شرح الجمل ٢٠٥/٢، شرح الشّذور ص ٣٩٤)، وجعلها عبد القاهر الجرجانيّ ثمانية، يجعل الألف والنّون مشابهةً لألف التّأنيث الممدودة (ينظر : المقتصد ٩٦٥/٢) .

وبعض النّحاة يزيد عِلَّةً عاشرةً، وهي ألف الإلحاق المقصورة مع العلميّة - نحو : أرطى - كسيويه : (الكتاب ٢١٠/٣ - ٢١١)، والمبرد (المقتضب ٣٣٨/٣)، والزّجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٨)، وابن السّراج (الأصول ٨٤/٢)، والسّيرافيّ (هامش الكتاب ٩/٢ و ١٠ "بولاق")، وابن مالك (شرح الكافية الشّافية ١٤٩٤/٣، والتّسهيل ص ٢١٩)، وأبي حيّان (الارتشاف ٤٣٢/١)، وذلك أنّ بعض العرب يمنعه من الصّرف .

وزاد الفارسيّ عِلَّةً حادية عشرة وهي : التّطويل كما في "سراويل" على ما ورى عنه عبد القاهر الجرجانيّ (ينظر : المقتصد ١٠٠٤/٢)، وينظر : الإرشاد ص ٤٠٤، والملخص ٦٠٦/١ .

(٤) هو : القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريريّ البصريّ، لقّب بالحريريّ لأنّ أحد أجداده كان يعمل الحرير أو يبيعه، أحد أئمّة الأدب في عصره، وصاحب المقامات المشهورة، وله : ملحة الإعراب (نظم في النّحو، يعدّ من أوّل النّظوم فيه)، وشرحها (ط)، وغيرهما، توفّي سنة ٥١٦هـ .



تعالى - (١):

مَوَانِعُ ضَرْفِ الاسْمِ تَسَعُ فَهَآ كَهَآ      مُبَيَّنَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ  
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ      وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصٌ  
وَتَرْكِيبُكَ الْإِسْمَيْنِ وَالْأَلْفُ الَّتِي      مَعَ النَّونِ زَيْدًا وَالْجَمِيعُ مُخَلَّصٌ<sup>(٢)</sup>

وفي قول ابن الحاجب (٣) - (٤) رحمه الله - :

﴿

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٧٩، معجم الأدباء ١٦/٢٦١، إنباه الرواة ٢٣/٣،  
إشارة التّعيين ص ٢٦٣، بغية الوعاة ٢/٢٥٧، مقدّمة تحقيق كتاب منحة الألباب في  
شرح ملحّة الإعراب (رسالة) ٢٦/١ .

(١) ز : « رحمه الله رحمة واسعة والمسلمين » .

(٢) الأبيات من الطّويل، وهي ليست للحريريّ - كما نسبها الشّارح تبعاً للآثاريّ في  
القلادة الجوهريّة ل ٤٢أ - وذلك أنّ الحريريّ قبل إيرادها في كتابه شرح ملحّة  
الإعراب (ص ٣٠٥) يقول : « وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة من الصّرف  
فقال ... » .

وقوله : « ملخّص » كذا في النّسختين وشرح ملحّة الإعراب، وفي القلادة الجوهريّة :  
« ملخّص » .

وتنظر أبيات مثلها بتصرّف في : تنقيح الأبواب ص ٢٨٧، الأشباه والنّظائر ٣/٦٠،  
المطالع السّعيدة ١/١٥٩ .

(٣) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الأسنائيّ، المالكيّ، المصريّ، الكرديّ  
الأصل، أبو عمرو، المعروف بابن الحاجب؛ لأنّ أباه كان حاجباً للأمير موسك  
الصّلاحيّ ابن خال السّلطان صلاح الدّين الأيوبيّ، شيخ المالكيّة في زمانه، مقرئ،  
فقيه، أصوليّ، نحويّ، صرفيّ، أخذ عن الشّاطبيّ وغيره، له مؤلّفات لقيت حظوةً، فله  
في النّحو : الكافية (ط)، وشرحها (ط)، والإيضاح في شرح المفصل (ط)، وفي  
الصّرف : الشّافية (ط)، وشرحها (خ) . توفّي سنة ٦٤٦ هـ .

ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، إشارة التّعيين ص ٢٠٤، سير أعلام النبلاء  
٢٣/٢٦٤، البداية والنهاية ١٧/٣٠٠، بغية الوعاة ٢/١٣٤، ابن الحاجب النّحويّ ص ٣٣ .

(٤-٤) ساقط من "ز" .



(١) مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ      ثِنْتَانِ (٢) مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبٌ (١)  
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَلِيلِهَا أَلْفٌ      وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ (٣)  
وفي قول ابن الخبّاز (٤) - رحمه الله - (٥):

مَوَانِعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ هِيَ تِسْعَةٌ      ففَعْلَانُ (٦) مِنْهَا ذُو (٧) الزِّيَادَةِ مَحْسُوبٌ

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) هذا على لغة تميم، ولغة الحجاز : اثنتان . ينظر : شرح الشذور ص ٦٩، لغة تميم ص ٤٠٤ .

(٣) الأبيات من البسيط، والثاني والثالث منها في الكافية (ص ٦٢) بدون تصريح من ابن الحاجب أنها له، وفي حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية (ص ٤٧) نسبتها لأبي سعيد الأنباري النحوي، ولعله يقصد أبا البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري؛ فقد أورد في كتابه أسرار العريّة (ص ٣٠٧) هذين البيتين باختلاف في رواية الثاني منهما على النحو التالي :

جَمْعٌ وَوَصْفٌ .....      وَعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ .....

وتنظر : الحاشية (١٠) من الكافية ص ٦٢، والحاشية (٣) من شرح المقدمة الكافية ٢٥٨/١ .

والأبيات الثلاثة أوردتها الآثار في القلادة الجوهريّة (ل ٤٢أ) منسوبة لابن الحاجب، وتبعه الشارح، وتمن أورد الأبيات الثلاثة لكن بغير نسبة العصام الإسفراييني في شرح الفريد ص ١٤٥ .

(٤) هو : أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، ابن الخبّاز، الموصليّ، الضرير، نحويّ، لغويّ، أديب، كان شيخ وقته، ونادرة زمانه حفظاً، من مصنفاته : الغرّة المخفية شرح الدرّة الألفيّة (خ)، توجيه اللمع (خ)، توفي سنة ٦٣٩ هـ .

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص ٢٩، البلغة ص ٥٥، النجوم الزاهرة ٣٤٢/٦، البداية والنهاية ٢٥٦/١٧، بغية الوعاة ٣٠٤/١ .

(٥) ز : رضني الله تعالى عنه، ولا مناسبة لها ! .

(٦) في الأصل "فعلان" .

(٧) في النسختين : "و"، والتصويب من القلادة الجوهريّة ل ٤٢أ .



وَوَزَنٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ وَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَتَرْكيبٌ<sup>(١)</sup>

وفي قول ابن هشام - رحمه الله<sup>(٢)</sup> - :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا  
إِجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَزِدْ عُجْمَةً فَلَوْصَفٌ قَدْ كَمَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) البيتان من الطّويل، وهما لابن الخبّاز في الغرّة المخفية ل٣٥أ، وقد أوردهما الآثاري في القلادة الجوهريّة ل٤٢أ، وعنه نقل الشّارح .

(٢) ز : « رحمه الله تعالى » .

(٣) البيتان من البسيط، وقد نسبهما الآثاري في القلادة الجوهريّة (ل٤٢أ) لابن هشام، وتبعه الشّارح، ولم أعثر عليهما مجتمعين فيما بين يدي من مصادر متقدمة، إلا أنني وجدت ابن هشام يورد البيت الثاني في شرح القطر (ص٥١٩) مسبقاً بقوله : « وقد جمع العلل ... من قال »، وفي الشّدور بدون نسبة، وقال في شرحها (ص٣٩٤) : « والبيت المنظوم لبعض النّحويّين »، وينظر : الجامع الصّغير ص٢٠٥، ونسبه الشيخ خالد في التّصريح (١/٨٤ و ٢/٢١٠) إلى بهاء الدّين بن النّحاس، ويبدو أنّ هذه النسبة غير صحيحة، وأنّ منشأها قول ابن هشام في شرح القطر (ص٥٢٠) : « وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة، وهو لابن النّحاس » اهـ، فلو كان البيت لابن النّحاس لما صدره ابن هشام بقوله : « قال بعضهم »، وإنما عني ابن هشام إنشاده في القطر (ينظر : شرح القطر ص٥١٨) .

وَزَنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثًا

ولم أجد هذا البيت في التعليقة لابن النّحاس، ثمّ وجدت السيوطي يقول في الأشباه والنظائر ٦١/٣ : « ونقلت من خط الإمام أبي حيّان : قال أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدّين بن النّحاس في موانع الصّرف لنفسه :

وَزَنُ الْمُرَكَّبِ .....  
عَدْلٌ ..... »

وقد أورد السيوطي البيت المذكور "اجمع وزن" مصدراً له بقوله : « قال بعضهم » الأشباه (السابق)، وأورده الفاكهي في شرح الحدود (ص٩٧) مصدراً له بقوله : « وهو على ما قيل لابن النّحاس »، وأورده الأهدل في الكواكب الدريّة (١/٨٩) منسوباً لابن النّحاس، وسبق أنّ نسبته لابن النّحاس لا تصح؛ والله أعلم .





قوله<sup>(١)</sup>: أو<sup>(٢)</sup> بأن يحوز الاسم علةً تُغني عن اثنتين منها؛ فالألفُ التّأنيثُ الممدودة كـ: "صحراء"، أو المقصورة كـ: "حبلَى" أغنتُ وحدها<sup>(٣)</sup>.

..... وصيغةُ الجمعِ الذي<sup>(٤)</sup> قد انتهى<sup>(٥)</sup>

نحو : مررت بمساجدٍ ومصاييحَ، أغنت وحدها<sup>(٦)</sup> - أيضاً - .

ثمّ أشار الناظم إلى العلل بقوله : وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ<sup>(٧)</sup> إلى قوله : بِمَا

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) جعلت ألف التّأنيث قائمةً مقام سيبين، وهما : التّأنيث، ولزوم التّأنيث؛ لأنّ الألف دالةٌ على التّأنيث وملازمةٌ للكلمة؛ لأنّ الكلمة مبنيةٌ عليها، فكانَ فيها تأنيثين .

ينظر : المقتصد ٩٨٥/٢، ابن يعيش ٥٩/١، شرح ألفية ابن معطٍ ٤٥٢/١ .

(٤) ز : "التي"، وقد سبقت الإشارة إليه. تنظر : الحاشية (٣) ص ٣٨٦ .

(٥) هو الجمع الذي يكون أوّله مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ غير عارضٍ

ملفوظٌ أو مقدّرٌ على أوّل حرفين بعدها أو ثلاثةً أو سطها ساكنٌ غير منوي به ولا بما

بعده الانفصال، غير مختوم بالتاء، ولا بياء النسب . ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ

٤٥٣-٤٥٤، شرح الأشموني ٢٤١/٣ .

ولا يشترط أن يكون مبدؤاً بالميم . ينظر : المقتضب ٣٢٧/٣ .

(٦) جعلت صيغة منتهى الجموع قائمةً مقام سيبين، هما : الجمعيّة، وعدم النّظير في

الآحاد عند الجمهور، وقيل لأنّه على صيغة منتهى الجموع فكانّه جمعان، وهو رأي

ابن الحاجب (ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٢٦٣/١) .

ويرى الصّيمري أنّ في هذا الجمع علةً أخرى هي شبهة بالفعل؛ لأنّ « هذا الجمع لما

كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة، فأشبه الفعل؛ لأنّ

الفعل لا يُجمع فكانّ فيه علّتين : الجمع، وشبه الفعل؛ فلذلك منع الصّرف ، .

التّبصرة ٥٦٨-٥٦٩ .

وينظر في رأي الجمهور والاستدلال له : شرح السّيرافي ٤٧/٢، شرح الأشموني

٢٤٣-٢٤٤ . وتنظر آراءً أخرى في : أسرار العربية ص ٣١٢ .

(٧) في الأصل : "العدل"، وهو خلاف النّظم . ينظر : ص ٣٨٦ .



عَدَا الألف، وها أنا أذكر<sup>(١)</sup> لك أمثلتها :

فمثال العدل<sup>(٢)</sup> مع العلميّة<sup>(٣)</sup> : مررتُ بَعُمَرَ، ومثال الوصف مع الوزن : مررت بأحمر<sup>(٤)</sup>، ومثال التأنيث - وهو على قسمين : لفظيٍّ ومعنويٍّ ؛ فمثال اللفظيٍّ - ويكون بالتاء مطلقاً سواءً أكان لمذكر أو مؤنثٍ - نحو : مررت بفاطمة وحمزة، ومثال المعنويٍّ - وشرطه الزيادة على ثلاثة أحرف -<sup>(٥)</sup> نحو : مررتُ بزَيْنَبَ .

والمراد بالمعرفة هنا<sup>(٦)</sup> العلميّة، وقد تقدّمت؛ ومثال ما فيه العُجْمَة<sup>(٧)</sup> مع العلميّة<sup>(٨)</sup> - وشرطه أن يكون مُسمًى به في

(١) في هذا الأسلوب إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة، وهو ممنوعٌ أو شاذٌّ . ينظر : فتح القريب (رسالة) ص ٧-٨ .

(٢) العدل هو : خروج الاسم عن صيغته الأصليّة إلى أخرى مع اتّحاد المعنى بغير إلحاق، ولا قلب، ولا إعلال تحقيقاً أو تقديرًا . ينظر : شرح المقدمة الكافية ١/٢٦٤، شرح الرّضيّ ١/١١٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٤٣، شرح الحدود النحويّة ص ٩٩ . وينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص ١٠٢-١٠٣ .

وطريق معرفة ذلك سماع اللفظ ممنوعاً من الصّرف خالياً من سائر الموانع غير العلميّة . ينظر : شرح الشّذرور ص ٣٩٥، شرح الأشمونيّ ٣/٢٦٤ .

(٣) أيضاً يكون العدل مع الوصف كـ: "ثلاث" و"آخر"، وهذا سهوٌ من الشّارح مع أن الناظم ذكره .

(٤) في الأصل : "بأحمد" تحريفٌ .

(٥) وذلك شرطٌ لتحتم المنع أمّا ما سوى هذا النوع ففيه خلافٌ كـ: "زيد" اسم امرأة، وسقّر . ينظر : الارتشاف ١/٤٣٩، نزهة الطّرف في موانع الصّرف ص ٦٦ .

(٦) ز : «المرد هنا بالمعرفة» .

(٧) العجمة هي : كون اللفظ مما وضعه غير العرب . الفوائد الضيائية ١/٢٨٨ .

(٨) تؤثر العجمة مع العلميّة بشرطين :

١ - إذا كانت العجمة شخصيّة، وذلك بأن يُنقل الاسم في أوّل أحواله إلى لسان العرب علماً على شخص .

٢ - الزيادة على ثلاثة أحرف إجماعاً، أمّا الثلاثي ففيه خلافٌ . ينظر : الأصول



العجم<sup>(١)</sup> / بأن يوضع علماً عليه في العجم - نحو : مررت بإبراهيم،  
ومثال الجمع<sup>(٢)</sup> - والمراد به هنا ما كان على وزن مفاعل - نحو :  
صليتُ في مساجد، - أو على وزن مفاعيل - نحو : قرأتُ في مصابيح،  
ومثال<sup>(٣)</sup> ما فيه العلميّة<sup>(٣)</sup> مع التركيب - والمراد به التركيب المزجي<sup>(٤)</sup>،  
وهو<sup>(٥)</sup> كلُّ كلمتين جُعلا كالكلمة الواحدة، والثانية منهما<sup>(٦)</sup>  
[مُنزلة]<sup>(٧)</sup> منزلة تاء التانيث -<sup>(٨)</sup> نحو : مررت بمعدي كرب .

ومثال ما فيه الوصف وزيادة الألف والنون<sup>(٩)</sup> نحو : مررتُ

⇐

٩٢/٢، المقتصد ١٠٣٢/٢، إصلاح الخلل ص ٢٧١، التوطئة ص ٣٠٢، شرح الجمل  
٢٢٣/٢، التسهيل ص ٢١٩، شرح الرضي ١٤٣/١، الارتشاف ٤٣٨/١-٤٣٩ .  
(١) اشتراط التسمية به في العجم ظاهر مذهب سيويه (الكتاب ٢٣٥/٣)، والميرد  
(المقتضب ٣٢٥/٣)، وابن السراج (الأصول ٩٢/٢)، وصريح مذهب الصيمري  
(التبصرة ٥٥٥/٢)، وابن معطر (الفصول الخمسون ص ١٥٦)، وابن يعيش (شرح  
المفصل ٦٦/١)، وابن الحاجب (الكافية ص ٦٤)، وشرحها ٢٨٨/١، والإيضاح في  
شرح المفصل ١٤٦/١-١٤٧)، وابن مالك (شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣)، وابن  
القواس (شرح ألفية ابن معطر ٤٦١/١)، وابن هشام (أوضح المسالك ١٢٥/٤)،  
وشرح الشذور ص ٣٩٧، والإسفرابيني (لباب الإعراب ص ٢١٤)، وغيرهم .  
وقال أبو حيان في الارتشاف ٤٣٨/١ : «ومذهب الجمهور أنه لا يشترط»، وهو  
مذهب الرضي (شرح الكافية ١٤٢/١)، والجامي (الفوائد الضيائية ٢٢٨/١-٢٢٩) .

(٢) سبق أن مثل له . ينظر : ص ٣٩٥ .

(٣-٣) ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل : "المزج" سهو عن إثبات الياء .

(٥) أي : المركب المزجي .

(٦) في الأصل : "منها" .

(٧) زيادة متعينة، ويظهر أنها ساقطة نتيجة انتقال نظر .

(٨) سبق أن عرّفه عند حديثه عن الكلام . ينظر : ص ٢٦٤ .

(٩) في الأصل : «زيادة الألف والنون والوصف»، وإنما أثبت ما في "ز" لموافقته ما قبله

⇐



بسكران<sup>(١)</sup>، ومثال ما فيه وزن الفعل مع العلميّة<sup>(٢)</sup> نحو : مررت بأحمد؛  
فهذه الأمثلة<sup>(٣)</sup> كلّها تُخَفِّضُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة - وقد رتّبها على  
قول ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> - ما لم تُضَفْ أو تتل "أل"؛ فإنّها حينئذٍ تُخَفِّضُ  
بالكسرة على الأصل، نحو : مررت بأفضليكم، وبالأفضل<sup>(٥)</sup>،  
وبأحمدكم، وبالأحمد، وإلى ذلك أشار الناظم<sup>(٦)</sup> بقوله :

فَإِنْ يُضَفُّ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفَ .....

ومثل "أل" بدلها؛ وهو "أم" في لغة قوم<sup>(٧)</sup>.

↩

في طريقة إيراد العلة والمثال .

(١) أيضاً تكون زيادة الألف والنون مع العلميّة نحو : عثمان وسليمان، وعدم ذكره سهوً  
من الشّارح مع أنّ الناظم نصّ عليه . ينظر : ص ٣٨٦ .

(٢) أيضاً يكون وزن الفعل مع الوصف نحو : أحمر، وعدم ذكره سهوً من الشّارح مع أنّ  
الناظم نصّ عليه . ينظر : ص ٣٨٦ .

(٣) اقتضب الشّارح القول في علل المنع من الصّرف وينظر في الكلام عنها : الارتشاف  
٨٥٢/٢ "رجب"، الهمع ٧٦/١، شرح الأشموني ٢٢٧/٣، نزهة الطّرف في موانع  
الصّرف ص ١٣، ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص ٥٠ وما بعد هذه الصّفحات .

(٤) ينظر : ص ٣٩٢-٣٩٣، وكان الأولى بهذه الجملة المعارضة أن تكون متقدّمة على  
هذا الموضع هكذا : « فهذه الأمثلة - وقد رتّبها ... - كلّها تُخَفِّضُ ... » .

(٥) شرح الأزهري ص ٣٦ .

(٦) ز : « الناظم رحمه الله تعالى » .

(٧) ينظر ما سبق : ص ٣٠١ .



## تنبيه

هل<sup>(١)</sup> إذا أُضيف أو أتى بعد "أل"، وجُرَّ بالكسرة يسمّى حينئذٍ منصرفاً<sup>(٢)</sup> أم لا؟<sup>(٣)</sup>، خلافٌ مشهور<sup>(٤)</sup>، والتّحقيق<sup>(٥)</sup> أنّه إن زالت إحدى علّتيه بالإضافة، أو "أل"<sup>(٦)</sup> فمنصرفٌ نحو : مررت بأحمدكم،

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « بأحسنكم »، نقلٌ عن توضيح المقاصد ١٠٩/١-١١٠ .  
(٢) تسميته حينئذٍ منصرفاً مذهب الميرد (المقتضب ٣/٣١٣)، والزّجاج (ما ينصرف ص ٩)، والزّجاجي (الجمال ص ٢٢٠)، والسّيّاف (شرح الكتاب ٢/٥١-٤٥) وغيرهم .  
وذلك أنّ عدم انصراف الاسم إنّما كان لمشابهة الفعل، فلمّا ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خصائص الاسم قويت جهة التسمية، فرجع إلى أصله الذي هو الصّرف فدخله الكسر دون التّنوين؛ لأنّه لا يجتمع مع أل والإضافة . الفوائد الضيّاة ٢٥٠/١ .

(٣) عدم تسمية الممنوع حينئذٍ منصرفاً، والتّعبير بلفظ الجرّ - أي : منجرّ - مذهب سيّويه (الكتاب ٣/٢٢١)، وابن السّراج (الأصول ٢/٧٩)، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ١/٥٨)، وابن جنّي (اللمع ص ٥٣)، وابن الحاجب (الكافية ص ٦٧)، وشرحها له (٣٢١/١)، وابن مالك (شرح التّسهيل ١/٤١)، وغيرهم .  
وذلك أنّ الممنوع من الصّرف بالأصالة هو فاقد التّنوين، أمّا سقوط الكسر بالتّبعيّة لسقوط التّنوين، ولمّا ضعفت مشابهة الاسم الفعل لم تؤثر إلّا في سقوط التّنوين دون تابعه فعاد الكسر . ينظر : الفوائد الضيّاة ٢٥٠/١ .

ونُسب إلى الفارسيّ (الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٥)، والأشباه والنظائر ٢/٣٧٤) أنّ الاسم حينئذٍ لا منصرف ولا غير منصرف، وهو مذهب ابن جنّي (الخصائص ١/٣٥٧)، وهذا التّوقف منهما لا ميرر له . ينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص ٢٦ و ٢٧ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢/٢٢١، التّعليقة على المقرّب ل ٩٧، الهمع ١/٧٧، البهجة المرضيّة ص ٥٨، شرح الأشمونيّ ١/٩٧، نتائج التّحصيل ١/٢٨٧ .

(٥) وهو مذهب كثير من المتأخّرين كالمراديّ (توضيح المقاصد ١/١٠٩)، وغيره .  
ينظر : الفوائد الضيّاة ١/٢٥١، الهمع ١/٧٧، البهجة المرضيّة ص ٥٨، نتائج التّحصيل ١/٢٨٧ .

(٦) وهو ما كانت إحدى علّتيه العلميّة، كما مثل الشّارح . تنظر : المصادر السّابقة .



وإلا فغير منصرف<sup>(١)</sup> نحو : مررت بأحسنكم .  
ويجرُّ بالكسرة - أيضاً - إذا دخلته "أل" الموصولة<sup>(٢)</sup> نحو : ﴿كَالْأَعْمَى  
وَالْأَصَمِّ﴾<sup>(٣)</sup>، أو الزائدة نحو<sup>(٤)</sup> :  
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ<sup>(٥)</sup>  
فإن قيل الصَّرْف ما هو ؟ .

- (١) وهو ما لم تكن العلميّة إحدى علّتيه . تنظر : المصادر السابقة .  
(٢) كون "أل" في الآية التالية موصولة رأي ابن هشام في أوضح المسالك (٩٠/١)، وقيل :  
هي معرفة، وهو رأي ابن مالك (شرح التسهيل ٤٧/١)، وأبي حيان (التذيل  
والتكميل ١٤٨/١) . وينظر ما سيأتي في الحاشية (٤) ص ٤٤٩ .  
(٣) سورة هود من الآية ٢٤ .  
(٤) في الأصل : « نحو قولك »، والذي يظهر أن "قولك" مقحمة، أو محرّفة عن "قوله" .  
(٥) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة (الرماح بن أبرد الديباني) في شعره ص ١٩٢،  
والرواية فيه : « بأحناء » .  
والبيت من قصيدة في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان أحد خلفاء بني  
أميّة، توفي مقتولاً سنة ١٢٦هـ .  
ينظر في ترجمته : تاريخ الطبري ٢٣١/٧، المنتظم ٢٤٨/٧، البداية والنهاية ١٦٨/١٣ .  
ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" في قوله : « اليزيد » زائدة محدثة فيه الجرّ بالكسرة .  
وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ١٨٠/١، شرح التسهيل ٤١/١، التذيل  
والتكميل ١٤٨/١، توضيح المقاصد ١٠٧/١ (صدره)، أوضح المسالك ٩٠/١،  
التصريح ٥٨/١، الهمع ٧٧/١، شرح الأشموني ٩٦/١ .  
وقد ورد في عددٍ من المصادر شاهداً على دخول "أل" ضرورة في الأعلام .  
ينظر : النكت ٤٩١/١، المفصل ص ٣٠، أمالي ابن الشجري ٢٣٦/١ و ٥٨٠/٢،  
١٢٢/٣، الإنصاف ٣١٧/١، التخمير ١٩٣/١، ابن يعيش ٤٤/١، شرح الجمل  
١٣٩، شرح الرضي ٣٦٩/١ و ٢٥٧/٣، المغني ص ٧٥، أوضح المسالك ١٨٥/١،  
المساعد ١٣١/١، التصريح ١٥٣/١ .

قلنا : هو تنوينٌ في آخر الاسم المتمكّن<sup>(١)</sup>.

### فائدة

اعلم أنّ اللفظ المنصوب يستوي مع المجرور في خمسة مواضع :  
أولّها : الضمير نحو : أكرمتك، وقمتُ لك، وإنّه، ولّه .  
وثانيها : المثنى، وما ألحقَ به .  
وثالثها : جمع المذكر السالم، وما ألحقَ به .  
ورابعها : جمع المؤنث السالم .  
 وخامسها : ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup>.



(١) القلادة الجوهريّة ل ٤٤ أ .

(٢) القلادة الجوهريّة ل ١٧ أ بتصرفٍ .

وينظر : الجمل في النحو لعبد القاهر ص ٤٧، شرح ملحة الإعراب ص ١٠٠ و ١٠١،  
المصباح في النحو ص ٥٦ و ٧٥ .



ثمّ شرع في علامات الجزم بقوله :

### علامات الجزم

(١- أي : بيانها<sup>(١)</sup>).

- ٥٥- وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ بِالسُّكُونِ  
٥٦- فَحَذَفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ  
٥٧- وَبِالسُّكُونِ اجْزَمَ مُضَارِعًا سَلِمَ  
٥٨- إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ<sup>(٢)</sup> أَلِفٍ  
٥٩- وَنَصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ  
٦٠- فَخَوْ: يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خِمْ  
أَوْ<sup>(٣)</sup> حَذَفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ  
فِي الْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ  
مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خِمْ  
وَجَزْمُ مُعْتَلٍّ بِهَا أَنْ تَحْذِفَ  
وَمَا سِوَاهُ فِي الثَّلَاثِ قَلَّوْا  
بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِمَ

وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ<sup>(٣)</sup> يَكُونُ بِالسُّكُونِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ  
حَذَفُ الْحَرَكَةِ، وَيَكُونُ بِحَذَفِ حَرْفِ عِلَّةٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ نُونٍ لِلْجَازِمِ<sup>(٥)</sup>،  
وَخَرَجَ<sup>(٦)</sup> بِقَوْلِي<sup>(٧)</sup> : « لِلْجَازِمِ » نَحْوُ<sup>(٨)</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> : ﴿ سَنَنْدُغُ

(١-١) ساقطٌ من "ز".

(٢) ز : "و".

(٣) ينظر ما سبق : ص ٣٣٠ مع الحاشية (٢).

(٤) ز : "العلّة"، وهو لا يتناسب مع إيراد الشارح للنظم.

(٥) ز : « للجازم إذا علم ذلك »، ولعلّ إثبات هذه الجملة - هنا - انتقال نظرٍ من النسخ؛  
لأنّها ستأتي فيما بعد.

(٦) ز : "فخرج".

(٧) ز : "بقوله"، والقائل هو الشيخ خالد في شرح الآجرومية (ص ٣٦)، ونصّ كلامه :

« وللجزم علامتان : السكون - وهو حذف الحركة -، والحذف وهو سقوط حرف  
العلّة أو النون للجازم، واحتزرت بقولي : للجازم من نحو ...، فني النقل تصرفٌ،  
وكان الواجب على الشارح أحد أمرين : إمّا أن يصرح بالقائل، وإمّا أن يحذف هذه  
الكلمة لما فيها من إيهام القارئ أنّه هو القائل، والحقيقة خلاف ذلك.

(٨-٨) ساقطٌ من الأصل.





الزَّيْنِيَّةُ ﴿١﴾؛ فَإِنَّ الْوَاوَ حُذِفَتْ فِي الْخَطِّ تَبَعًا لِحَذْفِهَا فِي اللَّفْظِ  
لِالْتِقَاءِ ﴿٢﴾ السَّاكِنِينَ ﴿٣﴾، وَنَحْوُ : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿٤﴾؛ فَإِنَّ النُّونَ حُذِفَتْ ﴿٥﴾  
لِتَوَالِي النُّونَاتِ ﴿٦﴾.

﴿٧﴾ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ ﴿٧﴾.

فَحَذَفُ نُونِ الرَّفْعِ ﴿٨﴾ قَطْعًا يَلْزَمُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ ﴿٩﴾ نَحْوُ : لَمْ يَضْرِبَا، وَلَمْ تَضْرِبَا ﴿١٠﴾، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿فَإِنْ لَمْ  
تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ ﴿١١﴾، ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾ ﴿١٢﴾.  
وَبِالسَّكُونِ اجْزَمَ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ :

.....مُضَارِعًا سَلِمَ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خِمْ  
إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ ﴿١٣﴾ أَلِفٍ .....

(١) سورة العلق الآية ١٨ .

(٢) ز : "للتقاء"، وهو خطأ .

(٣) هما : لام الفعل "الواو"، والزَّاي الأولى المشددة الناشئة عن دخول "أل" الشمسية

على ﴿زَيْنِيَّة﴾، وهذا بالنظر إلى الوصل . ينظر : البحر المحيط ٤٩١/٨ .

وينظر : الخصائص ٢٩٣/٢ و ١٣٤/٣، كشف المشكل ٣٦٧/٢-٣٦٨ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .

(٥) سبب ذلك الشارح فيما يأتي . ينظر : ص ٤٠٩ .

(٦) انتهى النقل عن شرح الأزهرى ص ٣٦، وتنظر : الحاشية (٧) ص ٤٠٢ .

(٧-٧) ساقط من "ز"، وتنظر : الحاشية (٥) ص ٤٠٢ .

(٨) خالف النّاظم أصله حيث قدّم الكلام على حذف النون، أمّا بن آجروم فتكلّم عن

السَّكُونِ ثُمَّ الحذف في المعتلّ ثُمَّ حذف النون . ينظر : المتن ص ١١ .

(٩) ينظر : ص ٣٧٧ .

(١٠) في الأصل : لم يضربا ولن يضربا، والتّمثيل الثاني خطأ؛ لأنّ الكلام عن الجزم

لا عن النصب .

(١١) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

(١٢) سورة محمد ﷺ من الآية ٣٦ .

(١٣) ز : "و"، وقد سبقت الإشارة إليه . تنظر : الحاشية (٢) ص ٤٠٢ .



إذا دخل عليه جازمٌ، ولم يتصل بآخره شيءٌ<sup>(١)</sup> مِمَّا تقدّم نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ<sup>(٢)</sup>.

وَجَزَمُ فعلٍ مضارعٍ مُعْتَلٌ بِهَا أي : بحروف العِلَّةِ<sup>(٣)</sup> المذكورة أنْ - بفتح الهمزة -<sup>(٤)</sup> تَنْحَذِفُ نحو : لم يدعُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ؛ ف: "يدعُ"، و"يخشَ"، و"يرمِ" مجزومةٌ بـ"لم"، وعلامة جزمها حذف حرف العِلَّة من آخرها نيابةً عن السُّكون؛ فالمحذوف من "يدعُ" الواوُ، والضَّمَّة قبلها دليلٌ عليها، والمحذوف من "يخشَ" الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، والمحذوف من "يرمِ" الياء، والكسرة قبلها دليلٌ عليها<sup>(٥)</sup>.



(١) شرح الأزهرى ص ٣٧ .

(٢) سورة الإخلاص الآيتان ٣ و ٤ .

(٣) ز : « بحذف حرف العِلَّة » .

(٤) في النسختين : "النون"، وهو سهوٌ؛ لأنَّ المفتوح في "أن" هو الهمزة لا النون .

(٥) من قوله : « لم يدعُ »، إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهرى ص ٣٧ .



## [ إعراب المضارع المعتل ]

[٣٧/ب]

وَنَصَبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ<sup>(١)</sup> / .....

في<sup>(٢)</sup> نحو : لن يدعو، ولن يرمي، وَمَا سِوَاهُ أَي : النَّصَب، وهو :  
الرَّفْع والجزم في الجميع<sup>(٣)</sup> قَدَرُوا<sup>(٤)</sup> أَي : النُّحَاة .

إذا تَقَرَّرَ ذلك فَنَحْوُ : يَغْزُو، وَيَهْتَدِي، وَيَخْشَى خُتِمَ كُلُّ مِنْهَا  
ب حرف عِلَّةٍ فـ "يغزو" مختومٌ بالواو، و"يهتدي" مختومٌ بالياء، و"يخشى"  
مختومٌ بالالف، وَغَيْرُهُ أَي : غير ما ذُكِرَ مِنْهَا أَي : من حروف العِلَّة  
سَلِمَ .

### إيضاح ذلك :

إذا كان الفعل<sup>(٥)</sup> المضارع<sup>(٦)</sup> معتلاً - وهو ما آخره ألفٌ كـ: يخشى،  
أو ياءٌ كـ: "يرمي"، أو واوٌ كـ: يدعو - تقول في إعرابه : زيدٌ يخشى،  
وعمرٌو لن<sup>(٧)</sup> يخشى؛ فالضَّمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثاني مقدَّرةٌ على  
الألف منع من ظهورها التَّعَذُّر .

(١) هذا من زيادات النّاطم على أصله؛ فلم يتكلّم ابن آجرؤم عن هذه المسألة .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سبق أن نصّ النّظم « في الثلاث »، ولعلّ الشّارح هنا لا يريد إيراد النّظم .

(٤) قول الشّارح : « والجزم في الجميع قدّروا » سهوٌ، وذلك أنّ الجزم يظهر بحذف حرف  
العِلَّة، وإنّما المقدّر هو الضَّمَّة في الفعل المعتلّ بعامةٍ، والفتحة في المعتلّ بالالف، وهو  
ما سيصرّح به الشّارح بعدُ تحت قوله : « إيضاح ذلك » .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « لن يدع »، نقل عن القلادة الجوهريّة ل ١٩٩ - ٢٠٠ بتصرّف .

(٦) ز : "مضارعاً" .

(٧) في الأصل : « وعمرؤ ولن » خطأً ناسخ .

وتقول : هو يدعو، ويرمي<sup>(١)</sup>؛ فالضَمَّةُ مقدرةٌ على الياء، والواو منع من ظهورها الاستثقال، وجزم الجميع بحذف أواخرها، وتظهر الفتحة في الياء والواو نحو : لن يرمي، ولن يدعو .



---

(١) ز : هو يرمي ويدعو، وهو مناسب لما بعده إلا أنه قد سبق في الحاشية (٥) ص ٤٠٥ أن النص منقول بتصرفٍ .



## [ تقدير علامة الإعراب ]

- ٦١- وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفٌ فَخَوْ : قَاضٍ<sup>(١)</sup> وَالْفَتْى بِهَا عُرِفَ  
 ٦٢- إِعْرَابُ كُلِّ مِنْهُمَا مُقْلَرٌ فِيهَا وَلَكِنْ نَصَبُ قَاضٍ يَظْهَرُ  
 ٦٣- وَقَلَرُوا ثَلَاثَةَ الْأَقْسَامِ فِي الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلَامِي  
 ٦٤- وَالْوَاوُ فِي كَ: مُسْلِمِي أُضْمِرَتْ وَالنُّونُ فِي ﴿لَتَبْلُوُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> قُلَرْتُ<sup>(٣)</sup>

عِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفٌ .....  
 فِي نَحْوِ : قَاضٍ<sup>(٤)</sup> وَالْفَتْى، وَ :  
 إِعْرَابُ كُلِّ مِنْهُمَا مُقْلَرٌ ..... فِيهَا

أَي : عَلَيْهَا، وَلَكِنْ نَصَبُ قَاضٍ يَظْهَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ بَيَانُهُ مُوضَّحًا<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ<sup>(٦)</sup> مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ مِثْنِي<sup>(٧)</sup>، وَلَا مَجْمُوعًا<sup>(٨)</sup> جَمَعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا<sup>(٩)</sup>، وَلَا مَنْقُوصًا، وَلَا مَقْصُورًا، وَذَلِكَ

(١) فِي النسختين : قَاضِي .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْآيَةِ ١٨٦ .

(٣) مَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ زِيَادَاتِ النَّاطِمِ عَلَى أَصْلِهِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : " الْقَاضِي " .

(٥) يَنْظُرُ : ص ٣٢٠-٣٢٢ .

(٦) مَا سِيَّاتِي حَتَّى قَوْلُهُ : ( بِحُرْكَةِ الْمُنَاسِبَةِ ) نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٧٣ .

(٧) أَمَّا الْمِثْنِي فإِعْرَابُهُ ظَاهِرٌ، نَحْوُ : قَامَ غُلَامَايَ، وَرَأَيْتُ غُلَامِيَّ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامِيَّ .

المساعد ٣٧٤/٢ .

(٨) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٩) سِيَّاتِي الْكَلَامُ عَنْهُ .



ك: غلامِي قُدِّر الرِّفْع، والنَّصَب<sup>(١)</sup>، والجرُّ على الميم<sup>(٢)</sup>، فتقول : جاء غلامِي، ورأيت غلامِي، ومررت بغلامِي؛ فالضَّمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث مقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة .

وقول / الناظم<sup>(٣)</sup>:

والوَأُو في ك: مُسْلِمِي أُضْمِرَتْ .....

إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

أشار به إلى الحروف المقدَّرة<sup>(٥)</sup>، وتنحصر في حرفين، وهما : الواو،

(١) ما ذكره الشَّارح هو مذهب الجمهور، وفي إعراب الاسم المضاف لياء المتكلم ثلاثة مذاهب آخر، هي :

١ - مذهب ابن مالك في التَّسهيل (ص ١٦١) أنه معربٌ في الرِّفْع والنَّصَب بحركاتٍ مقدَّرة، وفي الجرِّ بالكسرة الظَّاهرة، ويردّه أن الكسرة مستحقة قبل التركيب، وإنما دخل عامل الجرِّ بعد استقرارها . ينظر : شرح الرُّضِيّ ٩٨/١ .

٢ - مذهب عبد القاهر الجرجانيّ (الجمال ص ٥٧ - ونظي الدّكتور عبد العزيز رضوان عمه الجرجانيّ هذا القول اعتماداً على المقتصد . ينظر : عبد القاهر الجرجانيّ نحوياً ص ٢٧-٢٨)، وابن الشَّجريّ (الأمالى ٤٣/١)، وابن الخشَّاب (المرتبجل ص ١٠٧ و ١٠٩)، والعكبريّ (اللباب ٩٥/٢) - وجعله قول الجمهور -، والمطرزيّ (المصباح ص ٥٦) أنه مبنيٌّ، ويردّه أن الإضافة إلى المضمر لا تُوجب البناء .

٣ - مذهب ابن جنّي في الخصائص (٣٥٦/٢) أنه لا معربٌ ولا مبنيٌّ، ويردّه عدم النّظير . والرّاجح هو قول الجمهور .

ينظر في هذه المسألة : التبيين ص ١٥٠، ابن يعيش ٣١-٣٢، شرح المقدّمة الكافية ٢٥٤/١-٢٥٦، الإرشاد ص ٣٤٤، شرح الرُّضِيّ ٩٨/١، التذيل والتكميل ج ٩٨ ب، الارتشاف ٥٣٥/٢ و ٥٣٦ .

(٢) ولو قال الشَّارح : « على آخره »، لكان أحسن؛ لتكون القاعدة عامّة في كلّ مضافٍ إلى ياء المتكلم، ولكنه تابع الناظم في هذا التعبير، وسيأتي بالصّواب بعدُ .

(٣) ز : « الناظم رحمه الله تعالى » .

(٤) ز : "الح"، وهو اختصار للفظ « إلى آخره » .

(٥) في النسختين : "المفردة" والمناسب ما أثبتّه، ويدلّ عليه ما بعده من كلام الشَّارح .



والنُّون؛ فأما الواو فمحلّها مع [جمع] <sup>(١)</sup> المذكر السّالم المرفوع <sup>(٢)</sup> المضاف إلى ياء المتكلم نحو : جاء مُسْلِمِيّ، فـ: "مُسْلِمِيّ" فاعلٌ مرفوعٌ بالواو المقدّرة، إذ أصله "مُسْلِمُوِيّ" <sup>(٣)</sup> اجتمعت <sup>(٤)</sup> الواو السّاكنة والياء المتحرّكة فقلّبت الواو <sup>(٥)</sup> ياءً <sup>(٦)</sup>، وأدغمت في الياء، <sup>(٧)</sup> وقلّبت الضّمة كسرة <sup>(٧-)</sup>؛ فصار : "مُسْلِمِيّ" <sup>(٨)</sup>.

وأما النُّون فمحلّها الأفعال الخمسة المرفوعة المؤكّدة بالنُّون الثّقيلة نحو : ﴿تُبَلَّوْنَ﴾ <sup>(٩)</sup>، فـ ﴿تُبَلَّوْنَ﴾ مرفوعٌ بالنُّون المقدّرة، إذ أصله : "تُبَلَّوُونَنَّ" <sup>(١٠)</sup> حذفت نون الرّفع فصارت "تُبَلَّوُونَ" <sup>(١٠-)</sup>، فالتقى <sup>(١١)</sup> ساكنان - وهما الواو والنُّون المشدّدة - فحذفت الواو؛ فصار ﴿تُبَلَّوْنَ﴾ <sup>(١٢)</sup>.

(١) زيادةٌ يستقيم بها السّياق .

(٢) أمّا في حالتي النّصب والجرّ فإن الإدغام لا يُخرج الياء عن كونها إعراباً .  
ينظر : الفوائد الضّيائية ٢٠٧/١ .

(٣) بحذف نون الجمع لأجل الإضافة؛ فالأصل : "مُسْلِمُونَ" .

(٤) في الأصل "أجمعت"، وهو تحريفٌ .

(٥) ساقطٌ من الأصل .

(٦) في الأصل "ألفاً"، والمثبت من "ز" هو الصّواب؛ لأنّ مقتضى قواعد الإعلال أنّه إذا اجتمعت الواو السّاكنة والياء المتحرّكة فإنّ الواو تقلب ياءً . ينظر : الكتاب ٤١٤/٣، التّكملة ص ٢٦٠، شرح الشّافية للرّضويّ ١٣٩/٣، نزهة الطّرف لابن هشام ص ١٣٨-١٣٩ .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) ذهب أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج ٤ ل ٩٨ ب)، وابن عقيل في المساعد (٣٧٤/٢) إلى أنّ الإعراب في باب "مُسْلِمِيّ" رفعاً لفظيًّا؛ لأنّ العلامة لم تحذف، وإنّما أبدلت ياءً بالإعلال، فلا يقال : إنّها مقدّرة .

(٩) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .

(١٠-١٠) ساقطٌ من الأصل .

(١١) في النّسختين : "فالتقا" .

(١٢) أجمل الشّارح القول في الحذف الواقع في ﴿تُبَلَّوْنَ﴾، وقد مشى على أنّ الأصل



وحاصل ما تقدّم :

أنّ علامات الإعراب إمّا حركات أو حروف، وكلٌّ منها<sup>(١)</sup> إمّا ظاهر أو مقدّر<sup>(٢)</sup>؛ فهذه أربعة أقسامٍ عُلِّمت ممّا مرّ إلاّ الحروف المقدّرة<sup>(٣)</sup>، وهي ما<sup>(٤)</sup> في هذا البيت .

وقوله : أُضْمِرَتْ بمعنى قُدِّرَتْ، فافهم ذلك، والله أعلم .



لَتُبْلَوْنَ، وكذا ذكر السّمين في الدّر المصون (٣/٥٢٢ - وفيه : لَتُبْلَوْنَ -)؛ فالفعل بواوين : لام الفعل واو الضّمير، وثلاث نونات : الأولى نون الرّفع، والثانية والثالثة نون التّوكيد الثّقيلة، حُذِفَت نون الرّفع كراهة اجتماع ثلاث نونات، وتحركت الواو الّتي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها فقلّبت ألفاً، فالتقى ساكنان الألف و واو الضّمير فحُذِفَت الألف للتخلّص من التقائهما، وضُمّت الواو دلالةً على المحذوف، وإن شئت قلت استنقلت الضّمة على الواو الأولى فحُذِفَت فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الواو الأولى - وهو ما أشار إليه الشّارح -، وحُرّكت الواو بحركة مجانسةٍ دلالةً على المحذوف .

ومن النّحاة من يرى إجراء الإعلال في الفعل أولاً، ثمّ يُدخل نون التّوكيد، فتحذف نون الرّفع، فالأصل عندهم "تبلوون" ثمّ حصل فيه الإعلال السّابق، ثمّ أكّد فحُذِفَت النّون لما سبق .

ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٩٢، التصريح ١/٥٦-٥٧ .

(١) ز : "منهما" .

(٢) في الأصل : « إمّا ظاهراً أو مقدّراً »، والوجه الرّفع؛ لأنّه خير لـ "كلّ" .

(٣) في النّسختين : "المفردة" .

(٤) ساقطٌ من "ز" .





## (فصل)

يضبط ما في الباب الذي قبله، ويحصره تمريناً للمبتدئ

- ٦٥- الْمُغْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُغْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ  
 ٦٦- فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعُ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تَرْفَعُ  
 ٦٧- وَكُلُّ مَا <sup>(١)</sup> بِضَمٍّ قَدْ ارْتَفَعَ فَنَصْبُهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعُ  
 ٦٨- وَخَفَضُ الْأَسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ التَّرْمِ  
 ٦٩- لَكِنْ كَ: هِنْدَاتٍ لِنَصْبِهِ انْكَسَرَ  
 ٧٠- وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جُزِمَ  
 ٧١- وَالْمُغْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ  
 ٧٢- جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِي  
 ٧٣- أَمَّا الْمُشْتَى فَلَرَفْعُهُ الْأَلِفُ  
 ٧٤- وَكَالْمُشْتَى الْجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرَ  
 ٧٥- وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَا كَهَذَا الْجَمْعِ فِي
- بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ  
 وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تَرْفَعُ  
 فَنَصْبُهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعُ  
 وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِمٌ  
 وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرُّ  
 بِحَذْفِ حَرْفٍ عِلَّةٍ كَمَا عَلِمَ  
 وَهِيَ الْمُشْتَى وَذُكُورٌ تُجْمَعُ  
 وَخَمْسَتَا <sup>(٢)</sup> الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ  
 وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ لِلْيَاءِ أَضْفُ <sup>(٣)</sup>  
 وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرًّا وَاسْتَقَرَّ  
 رَفْعٌ وَخَفَضٌ وَانْصَبَنَ <sup>(٤)</sup> بِالْأَلِفِ

[٣٨/ب]

(١) ز : "وكلما".

(٢) كذا في "ز"، وهو مشتى مرفوع، والشارح يؤكد هذا الرسم (ينظر : ص ٤١٥)، وفي الأصل، والنسخة الخطية للنظم ل ٣ ب، وط ٩٤، وشرح برهان الدين ل ٤٤ ب، وغرر الدرر ل ٤٣ ب، وفتح ربّ البرية ص ٢٢ : "وخمسة".

(٣) كذا في النسختين، وشرح برهان الدين ل ٤٤ ب، وفي "ز" بمداد مغاير "بالياء أضف"، والأصل : "للياء"، وفي الشرح : «للياء أضف» في النسختين، وورد في النسخة الخطية للنظم ل ٣ ب، وط ٩٤، وفتح ربّ البرية ص ٢٢ : «بالياء عُرِفَ»، وفي غرر الدرر ل ٤٣ ب «بالياء كما عُرِفَ».

(٤) الضبط عن ط ٩٤، وسينصّ الشارح (ص ٤١٥) على أنّ النون مثقلة، إلا أنّ المناسب



٧٦- والخمسة الأفعال رَفَعُهَا عُرِفَ بُنُونُهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفُ

المُعْرَبَاتُ كُلُّهَا وهي الأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة بشرطها المتقدّم<sup>(١)</sup> قَدْ تُعْرَبُ .: بالحركات الثلاث : الضمّة، والفتحة، والكسرة، أو بالسكون، [و]<sup>(٢)</sup> قدّم ما يُعْرَبُ بالحركات لأنّه الأصل، والإعراب بالحروف إنّما هو على سبيل النّياية، أو قد تعرب بحروف واو<sup>(٣)</sup>، وألفٍ، وياءٍ، ونونٍ، أو بحذف<sup>(٤)</sup>.

فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا .....  
.....

أي : من المعربات .

..... أَرْبَعُ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ<sup>(٥)</sup>

أي : الاسم المفرد ك: جاء<sup>(٦)</sup> زيدٌ، وجمع التّكسير نحو : جاء الرّجالُ، وجمع المؤنث السّالم نحو : جاءتُ الهنداتُ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ نحو : يضرب<sup>(٧)</sup>.

⇐

لوزن البيت هو تخفيف النّون، وتثقلها يؤدّي إلى انكسار وزنه .

(١) ينظر : ص ٣٣٤ .

(٢) زيادةٌ يستقيم بها السّياق .

(٣) في الأصل : « بحروف و واو »، والواو مُقحمةٌ .

(٤) ينظر : شرح الأزهرّي ص ٣٨ .

(٥) اختصر الناظم كلام ابن آجرؤم، حيث يقول : « فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع :

الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنث السّالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ، وكلّها ترفع بالضمّة، وتنصب بالفتحة، وتخفّض بالكسرة، وتجزم

بالسكون، وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : ... » . المتن ص ١١ .

(٦) ز : « نحو جاء »، وهو موافقٌ لما في شرح الأزهرّي ص ٣٨ .

(٧) وقع في النسختين : « لن يضرب »، وهو خطأ؛ لأنّ الكلام عن الرّفع لا عن النّصب .



وَكُلُّ مَا <sup>(١)</sup> بِضَمَّةٍ قَدْ ارْتَفَعَ .....  
 من الأنواع الأربعة <sup>(٢)</sup> المذكورة؛  
 .....  
 فنَصَبُهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعُ <sup>(٣)</sup> .....  
 نحو : لَنْ أَكْرِمَ زَيْدًا أَوْ رَجَالًا <sup>(٣)</sup> .  
 وَخَفَضُ الْأِسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ التَّرْمُ .....  
 نحو : مررت بعمرو، وصبيان، ومؤمنات .  
 .....  
 وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِمٌ <sup>(٤)</sup> .....  
 نحو : لم يضرب .  
 لَكِنْ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ كَ: هِنْدَاتٍ <sup>(٥)</sup> لِنَصْبِهِ انْكَسَرَ :  
 حملاً على الجرّ نحو : أكرمت الهندات، وكان حقه أن يُنصب بالفتحة .  
 .....  
 وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ <sup>(٦)</sup> بِفَتْحَةٍ يُجَرُّ .....  
 حملاً على النصب لمانع، نحو : نظرت إلى مساجد، وكان حقه أن  
 يُخَفَضَ بالكسرة .  
 وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جُزِمَ بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ كَمَا عُلِمَ

(١) في النسختين : "وكلما" .

(٢) ساقط من "ز" .

(٣) ز : « لَنْ أَكْرَهُ زَيْدًا أَوْ رَجُلًا »، وقوله : « رجلاً » خطأ؛ لأنّ المراد التمثيل لجمع التّكسير، الذي هو النوع الثاني ممّا يعرب بالحركات، ولعله خطأ من النّاسخ حيث أسقط الألف من "رجال" .

(٤) قول الناظم هنا أحسن من قوله أصله : « وتجزم بالسّكون » (تنظر الحاشية ٥ ص ٤١٢) حيث صرّح بأنّ الجزم خاصٌّ بالفعل؛ فهذا من زياداته .

(٥) استغنى الناظم عن صريح الاسم بالمثال مخالفاً بذلك أصله؛ فابن آجروم يقول :  
 « وجمع المؤنث السّالم ينصب بالكسرة » . المتن ص ١١ .

(٦) ز : « غير منصرف »، وهو خطأ لانكسار الوزن به .



سابقاً نحو : لم يخش، ولم يغز، ولم يرم، وكان حقّه أن يُجزم بالسكون .

والمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ .....

أنواع<sup>(١)</sup> أيضاً، وهى الْمُثَنَّى<sup>(٢)</sup> نحو : الزيدان<sup>(٢)</sup>، وَذُكُورٌ تُجْمَعُ .

جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِي .....

أي : نحو : الصّالحون<sup>(٣)</sup> .

وَخَمْسَتَا<sup>(٤)</sup> الْأَسْمَاءِ وهى : أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو

مال، وَالْأَفْعَالِ وهى : يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين/ .

أَمَّا الْمُثَنَّى فَلَرَفْعِهِ الْأَلِفُ .....

نحو : جاء الزيدان .

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ لِلْيَا أَضِفُ<sup>(٥)</sup> .....

أيها النحويّ، نحو : رأيت الزيّدين، ومررت بالزيّدين .

وَكَالْمُثَنَّى الْجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرٍّ .....

نحو : أكرمت الزيّدين، ومررت بالزيّدين .

وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرًّا وَاسْتَقَرَّ .....

أي : ثبت، نحو : جاء الزيّدون .

وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ كَهَذَا الْجَمْعِ فِي رَفْعٍ وَخَفَضٍ .....

نحو : هذا أبوك، ونظرتُ إلى فيك، أي : فترُفَعُ بالواو، وتخفَضُ

(١) المتناسب مع التذكير في أربع أن يقول : "معرباتٍ" كما سبق له ص ٤١١ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) إشارة إلى ما سبق ص ٤١١ من قول الناظم :

..... ك: الصّالحون هم أولو المكارم .

(٤) في الأصل : "وخمسة"، وينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص ٤١١ .

(٥) تنظر: الحاشية (٣) ص ٤١١ .



بالياء<sup>(١)</sup>، وَأَنْصِبِنْ أَنْتَ<sup>(٢)</sup> الأسماء الخمسة بالألف نحو : أَكْرَمْتُ أَخَاكَ .  
وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ رَفَعُهَا عُرِفَ بِنُونِهَا.....  
نحو : تَحْسِنُونَ، وَفِي سِوَاهُ تَنْحَدِفُ نحو : لَنْ تَضَامُوا<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ تَذْهَبِ<sup>(٤)</sup>.  
وقوله : تَقْرُبُ تَكْمَلَةٌ، وقوله : التَّزِمُ، وَيُجَرِّ، وَجُزِمَ، وَعُلِمَ،  
وَعُرِفَ بالبناء للمفعول، وقوله : تُجْمَعُ بينائه للفاعل أو المفعول .  
وقوله : وَأَنْصِبِنْ بنون التوكيد الثقيلة<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> وقوله : وَخَمْسَتَا<sup>(٧)</sup>  
بالتثنية<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) كان الأولى أن يقدم الشارح الشرح، ويؤخر الأمثلة على النحو التالي : « فترفع ...  
نحو : هذا أبوك ... »، والله أعلم .  
(٢) مراد الشارح أن الفعل للمخاطب .  
(٣) ز : « لَنْ تَعَانُوا » .  
(٤) ز : « لَنْ تَذْهَبِ »، وعليه يفوت التمثيل لحالة الجزم، ولعله خطأ من الناسخ .  
(٥) هذا سهو من الشارح، ينظر ما سبق في : الحاشية (٤) ص ٤١١ .  
(٦-٦) تأخرت هذه الجملة في الأصل إلى ما بعد قوله : « تنبيه »، وهو خطأ من الناسخ .  
(٧) في الأصل : « وخمسة »، وتنظر : الحاشية (٢) ص ٤١١ .



### تنبيه\*

إذا<sup>(١)</sup> اتّصل بالأفعال الخمسة نون الوقاية جاز حذفها<sup>(٢)</sup> تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفكُّ، وقرئ بالثلاثة<sup>(٣)</sup> : ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٤)</sup> . وقد تحذف النون مع عدم<sup>(٥)</sup> النّاصب والجازم<sup>(٦)</sup> كقوله :

\* ز : "تَمَّة" .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « من تبيي » موجودٌ في "نور السّجّية في حلّ ألفاظ الآجرؤميّة" (رسالة) ص ١٦٧-١٦٨، وينظر : البهجة المرضيّة ص ٥٩، وأصل الكلام في شرح الكافية الشّافية ١٠٨/١-١١٠ .

(٢) أي : نون الرّفع، بدلالة قوله : « وإدغامها في نون الوقاية » . وكون النّون المحذوفة نون الرّفع هو مذهب سيويه (الكتاب ٣/٥١٩)، والميرد (المقتضب ٣/٢٠-٢٢)، واختيار ابن مالك (شرح التّسهيل ١/٥٢، شرح الكافية الشّافية ١/٢٠٨) .

ومذهب أكثر المتأخّرين : أنّ المحذوفة "نون الوقاية" . ينظر : شرح التّسهيل ١/٥٣، التّذيل والتّكميل ١/١٩٤، الارتشاف ١/٤٢٠، المغني ص ٨٠٨ . وفي المصادر الثلاثة الأخيرة، وغيرها : أنّ الميرد يرى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، وصريح كلامه في المقتضب (٣/٢١) يدلّ على أنّها نون الرّفع؛ « فتكون النّون محذوفةً الّتي كانت في "تضربين" » .

(٣) ز : "بالثلاثة"، وهو خطأ يتبيّن ممّا سيأتي .

(٤) سورة الزّمر من الآية ٦٤؛ وهي بتمامها : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ وفي الآية ثلاث قراءاتٍ على النّحو التّالي :

١ - قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر في إحدى الروايتين بنونٍ خفيفةٍ على حذف إحدى النّونين، وقد تقدّم الخلاف في أيّهما المحذوف . تنظر الحاشية (٢) .

٢ - قرأ ابن عامر بنونين في الرواية الأخرى على الأصل بلا إدغام .

٣ - قرأ الباقر بالتّشديد - أي : بالإدغام - لاجتماع المثّلين .

ينظر : السّبعة ص ٥٦٣، معاني القراءات ٢/٣٤١، حجّة القراءات ص ٦٢٥، الكشف ٢/٢٤٠، التّبصرة في القراءات ص ٣١٥ .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) ندوراً أو شذوذاً . تنظر : المصادر المثبتة في وجه الاستشهاد بالشّاهد التّالي .



أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِّي<sup>(١)</sup>  
فحذف النون من "تَبَيْتِي"<sup>(٢)</sup>.



(١) هذا بيتٌ من الرّجز، أو بيتان من مشطوره، وهو بلا نسبة فيما وقفت عليه من مصادر .

وقوله : « أُسْرِي » من السُّرَى، وهو السَّير ليلاً، و « تَدُلُّكِي » من الدَّلَك وهو المسح، والذُّكِّي : ساطع الرَّائحة . اللّسان (سرى، ذلك، ذكا) .

ووجه الاستشهاد به : حذف نون الرّفع من الفعلين : « تَبَيْتِي » و « تَدُلُّكِي » - وليس من « تَبَيْتِي » فحسب كما ذكر الشّارح - بلون ناصبٍ ولا جازمٍ هو نادرٌ، وأصل الفعلين : "تَبَيْتِي" و "تَدُلُّكِي" .

وقد يقال : إنّ "تَبَيْتِي" حُذِفَتْ منه نون الرّفع لأنّه منصوبٌ بـ "أنّ" مضمرةٌ بعد الواو في جواب الاستفهام المحذوف همزته، أي : أبيت أسري ؟ وتَبَيْتِي تَدُلُّكِي .

ينظر : الخصائص ٣٨٩/١، تعليق الفرائد ١٦٦/١، نتائج التّحصيل ٣٢٤/١ و ٣٢٥، الخزانة ٣٣٩/٨ .

والبيت من شواهد : الخصائص ٣٨٨/١، شرح الجمل ٥٩٤/٢، ضرائر الشعر ص ١١٠، شرح التّسهيل ٥٣/١، شواهد التّوضيح ص ٢٣٠، شرح الكافية الشّافية ٢١٠/١، شرح الرّضويّ ٢٤/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٦٣/١، التّذيل والتّكميل ١٩٥/١، الارتشاف ٤٢١/١، النّكت الحسان ص ٣٠٨، التّصريح ١١١/١، الهمع ١٧٦/١، الأشباه والنّظائر ٨٢/١ و ٥٩/٣، البهجة المرضيّة ص ٥٩، الخزانة ٣٣٩/٨ .

(٢) هنا نقدٌ من وجهين :

- ١ - أنّ الأفضل أن يقول : « من تَبَيْتِي » ليدلّ على الأصل الذي وقع فيه الحذف .
- ٢ - أنّ الحذف ليس من "تَبَيْتِي" فحسب بل من "تَدُلُّكِي" أيضاً، بل إنّ "تَبَيْتِي" قد يُخرّج الحذف فيه كما سبق في وجه الاستشهاد في الحاشية السّابقة، والله أعلم .



## المعرفة \* والنكرة \*\*

أي : هذا بابهما .

٧٧- وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الْأَسْمِ النَّكِرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثَّرَةٌ<sup>(١)</sup>

أي : وَإِنْ تُرِدْ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ تَعْرِيفَ الْأَسْمِ النَّكِرَةِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَعْنَاهِ الْأَسْمِ الشَّائِعِ فِي جِنْسِهِ الَّذِي لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ<sup>(٢)</sup>، و<sup>(٣)</sup> بِالنِّسْبَةِ لِمَيِّزِهِ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ دُخُولَ أَلْ عَلَيْهِ حَالَةً كَوْنُهَا مُؤَثَّرَةٌ<sup>(٤)</sup>

\* فِي الْأَصْلِ : "والمعرفة"، والواو مقحمة .

\*\* خَالَفَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ - هُنَا - فِي أَمْرَيْنِ :

١ - أَنَّهُ أَفْرَدَهُمَا بِيَابٍ مُسْتَقِلٍّ .

٢ - أَنَّهُ قَدَّمَهُمَا عَنْ بَابِهِمَا الَّذِي تَنَاوَلَهُمَا فِيهِ ابْنُ أَجْرُومَ، وَهُوَ بَابُ النَّعْتِ (يَنْظُرُ : الْمُتَنَ ص ٢٠) .

وابن أجروم في هذا تابع لسيبويه (الكتاب ٥/٢)، والمبرد (المقتضب ٤/٢٧٦)، وابن السراج (الأصول ٣١/٢-٣٢)، والزجاجي (الاجمل ص ١٤) - على أنه أفردهما بباب مستقل (الاجمل ص ١٧٨) -، والفارسي (الإيضاح العضدي ١/٢٨٩)، وغيرهم .

(١) الشطر الثاني من هذا البيت بعينه وارد في التحفة الوردية، حيث يقول ابن الوردي (شرح التحفة الوردية ص ١٢١) :

سِوَاهُمَا الْحَرْفَ وَأَمَّا النَّكِرَةُ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثَّرَةٌ

وهذا التعريف من الناطم للنكرة مخالف لتعريف ابن أجروم حيث يقول (المتن ص ٢٠) : « والنكرة : كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، وتقريه : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو : الرجل، والفرس » .

وما جعله الناطم تعريفاً جعله الشارح علامة، وهو الصواب، وكذلك فعل ابن عنقاء في غرر الدرر (ل ٤٨ أ - ب)، وسيدكر الشارح تعريفاً للنكرة .

(٢) الفصول الخمسون ص ٢٢٥، وهو قريب من تعريف الزجاجي في الجمل ص ١٧٨ .

وتنظر حدود آخر للنكرة في : شرح ملحّة الإعراب ص ٥١، المفصل ص ٢٣٥، الكافية ص ١٦٦، شرح الرضي ٣/٢٨٩، شرح القطر ص ١٦٦ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) التحريك لأجل الإعراب، وهي في النظم ساكنة .





للتعريف، أو يقع موقع ما يقبل "أل" المذكورة ك: رجل، و"ذو"<sup>(١)</sup> بمعنى صاحب<sup>(٢)</sup>، واحترز بالمؤثرة للتعريف عن الزائدة<sup>(٣)</sup>، نحو :

بَاعَدَ أُمُّ<sup>(٤)</sup> الْعَمْرُ<sup>(٥)</sup> عَنْ أَسِيرِهَا

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا<sup>(٦)</sup>

[٣٩/ب]

(١) قوله : « ذو » على إرادة اللفظ .

(٢) "ذو" بمعنى صاحب لا يقبل "أل"، ولكنه يقع موقع ما يقبلها، وهو "صاحب" .  
ينظر : أوضح المسالك ٩٨/١ .

(٣) "أل" الزائدة قسمان :

لازمة كما في اللات، وغير لازمة، وهي نوعان :

أ - كثيرة واقعة في الكلام، كالدخلة على العلم المنقول ك: الضحك .

ب - قليلة، وهي نوعان : خاصة بالشعر، كالدخلة على الأعلام لغير تعريف ولا نقل - وهي مراد الشارح -، وواقعة في النثر، كقولهم : ادخلوا الأول فالأول .

ينظر : رصف المباني ص ٧٧-٧٨، الجنى ص ١٩٧-١٩٨، المغني ص ٧٤-٧٦ .

(٤) ز : « يا عدام »، وهو تحريف .

(٥) في النسختين : "العمر"، وفي شرح الشافعية للجاربردي (٢٧٤/٢) أن الواو تسقط من "عمر" إذا دخلت عليه "أل"، واستشهد بهذا البيت . وينظر : شرح شواهد الشافعية ص ٥٠٦ .

(٦) البيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١١٠، والرواية فيه : « من أسيرها » .

ووجه الاستشهاد : مجيء "أل" زائدة في قوله : « العمر »، وذلك أنه علم فليس بحاجة للتعرف فلا تعد في "أل" معرفة بل زائدة، وقيل : إن "أل" للتعريف بناءً على تنكير الاسم . ينظر : المغني ص ٧٥، الأشباه والنظائر ١٨٩/٣ .

والبيتان أو الأول منهما من شواهد : المقتضب ٤٩/٤ (الأول)، الانتصار ص ١٣٢ (الأول)، الحليّات ص ٢٨٨ (الأول)، سرّ الصنّاعة ١٦٦/١، المنصف ١٣٤/٣، المقتصد ٧٣/١، النكت ٤٩٠/١ (الأول)، المفصل ص ٣٠، أمالي ابن الشجريّ ٥٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٠/٢، الإنصاف ٣١٧/١، نظم الفرائد ص ٨٠، التبيين ص ٢٨٨ و ٤٣٤ (الأول)، اللباب ٤٩٥/١، التخمير ١٩٢/١، ابن



والتي للمح الصّفة<sup>(١)</sup> نحو : الحارث، والنّعمان، والعبّاس؛ فإنّهما<sup>(٢)</sup> لا  
يُدْلان على تنكير ما يدخلان عليه بل يدخلان على العلم<sup>(٣)</sup>.  
وتعرف النّكرة - أيضاً - بدخول "رُبَّ"، وبهذا الاعتبار استدلّ على  
أنّ "مثلاً"<sup>(٤)</sup> في قول امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا<sup>(٦)</sup> فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ<sup>(٧)</sup>



يعيش ٤٤/١ و ١٣٢/٢ و ٦٠/٦، شرح الجمل ٢٨٢/٢ و ٥٥٩ (الأوّل)، رصف  
المباني ص ٧٧، شرح ألفيّة ابن معطي ٧٢٨/١، الجنى ص ١٩٨ (الأوّل)، المغني ص ٧٥،  
شرح اللّمْحة البدرية ٣١٣/١، جواهر الأدب ص ٣١٦، القلادة الجوهريّة ل ٣٦،  
التصريح ٩٤/١ و ٣٩٤ (الأوّل)، الهمع ٢٧٧/١ (الأوّل).

(١) كان الأولى أن يعبر الشارح بـ "التي للمح الأصل"؛ لأنّ النّعمان ليس وصفًا في الأصل  
(ينظر : الجنى ص ١٩٧)؛ فالنّعمان - بالضمّ - : الدّم . القاموس المحيط ١٥٣١/٢ (نعم) .  
(٢) أي : الزائدة، والتي للمح الصّفة .

(٣) في الأصل : « بل يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم »، ثمّ ضرب ناسخها على  
الجملة الأولى .

(٤) ز : « وبهذا الاعتبار استدلان مثلاً » .

(٥) هو : امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكنديّ، اختلف في اسمه؛ ف قيل : حندج،  
وقيل : عديّ، وقيل : مليكة، وامرؤ القيس لقبٌ له، وهو أحد أصحاب الملقّات،  
وأحد الثلاثة المقدّمين في العصر الجاهليّ، وأبوه آخر ملوك كندة، قتله بنو أسدٍ فهبَّ  
طالبًا الثأر له مستنجدًا بقبائل العرب إلى أن انتهى به المآل إلى قيصر عندما طلبه  
المنذر بن ماء السّماء ملك الحيرة المعادي لبني كندة، وتوفّي بأنقرة حوالي سنة ٨٠  
قبل الهجرة، ويلقب بـ "ذو القروح"، وبـ "الملك الضّليل" .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٥١/١، الشعر والشّعراء ١٠٥/١، الأغاني  
٧٧/٩، الخزّانة ٣٢٩/١، الأعلام ١١/٢ .

(٦) في النّسختين، وشرح ملحّة الإعراب (ص ٥٣) : « ومرضع »، والمثبت رواية الديوان .

(٧) البيت من الطّويل، وهو من الملقّة في ديوانه ص ١٢، وروايته : « مغيل »، وفي طبعة  
دار صادر (ص ٣٧) : « محول » .

وقوله : « طرقت » أي : أتيت ليلاً، « تمائم » جمع تيمّة؛ وهي ما يعلّق على الصّبيان





و"غيراً" في قول الآخر :

يَا رَبَّ غَيْرِكَ فِي النَّسَاءِ عَزِيزَةٌ      يَبْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ<sup>(١)</sup>  
نكرة<sup>(٢)</sup>، وعلى أَنَّ "مَنْ" و"مَا" قد يقعان نكرتين<sup>(٣)</sup> لدخول "رَبَّ"

⇨

خشية العين أو السّحر وفق معتقدات أهل الجاهليّة، «محول» : أتى عليه حول،  
و«المغفل» هو الطفل الذي سقى لبن أمّه وهي حبلى . تنظر : حواشي الديوان .  
ووجه الاستشهاد به : تنكير "مثل" لدخول "رَبَّ" عليها تقديرًا بعد الفاء؛ أي : فربّ  
مثلك، وكان على الشّارح أن يذكر أَنَّ دخول ربّ - هنا - تقديريٌّ .  
والبيت استشهاد به الحريريّ في شرح ملحّة الإعراب (ص ٥٣) على ما سبق،  
والشّارح ناقلٌ عنه .

وورد شاهدًا في عددٍ من المصادر على الجرّ بـ "رَبَّ" محذوفة كما في الكتاب  
١٦٣/٢ (وروايته فيه :

وَمِثْلِكَ بِكَرًّا قَدْ طَرَقْتُ .....  
..... (مغفل)

ومعاني الحروف ص ٤٦، وضرائر الشعر ص ١٢٣، وشرح التّسهيل ١٨٨/٣، وغيرها .  
(١) البيت من الكامل، ونُسِبَ في الكتاب (٤٢٧/١) لأبي محجن الثّقفي، وليس في  
ديوانه، ونسبه الأسود الغندجانيّ في فرحة الأديب (ص ١٨٨) إلى غيلان بن سلمة  
الثّقفي .

وروايته في جُلّ المصادر : « يا رَبُّ مِثْلِكَ »، « غريرة » .  
ووجه الاستشهاد به : تنكير "غير" - وإن كانت مضافة إلى الكاف - لدخول "رَبَّ"  
عليها .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤٢٧/١ و ٤٨٦/٢، المقتضب ٢٨٩/٤، سرّ الصّناعة  
٤٥٧/٢، التّبصرة ١٧٥/١، النّكت ٤٣٤/١، شرح ملحّة الإعراب ص ٥٢، المفصل  
ص ١١٧ (صدره)، التّخمير ١٦/٢ و ١٧، ابن يعيش ١٢٦/٢، شرح الجمل  
٥٠٤/١، رصف المباني ص ١٩٠، جواهر الأدب ص ٢٣٧، المقاصد الشّافية ١٦٣/٢ .  
(٢) ساقطٌ من "ز" .

ومن قوله : « وبهذا الاعتبار » إلى هنا نقلٌ عن شرح ملحّة الإعراب ص ٥٢-٥٤  
بتصرّف يسير .

(٣) ما سيأتي حتّى نهاية الشّاهدين التّالين موجودٌ في شرح الشّدور ص ١٣٣-١٣٤ .

عليهما<sup>(١)</sup> في قوله :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تَكُ      شَفَّ<sup>(٣)</sup> غَمَاؤُهَا<sup>(٤)</sup> بِغَيْرِ احْتِيَالٍ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ      رِ لَه<sup>(٥)</sup> فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل : "عليها"، والمثبت من "ز" موافق لما في شرح الشذور ص ١٣٤ .

(٢) في الأصل : "يصطع" تحريف .

والبيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل البشكري في المفضليات ص ١٩٨ .

ووجه الاستشهاد به : وقوع "من" نكرة لدخول "رُبَّ" عليها .

والبيت من شواهد : المقتصد ٣٢٠/١، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢ و ٢١٩/٣،

المرتبجل ص ٣٠٧، ابن يعيش ١١/٤، شرح الرضي ٥٤/٣، شرح الشذور ص ١٣٣،

الهمع ٣١٦/١ و ١٧٧/٤، شرح الأشموني ١٥٤/١ .

(٣) ز : « فقد تكشفت »، وهو خطأ .

(٤) في الأصل : "عماوها"، وفي "ز" : "غمارها" تحريف، والتصويب من المصادر التالية .

(٥) في الأصل : « الأمر .: »، وفي النسختين : « ما له »، وهو خطأ من وجهين :

١ - أن البيت مدور؛ فالراء من الشطر الثاني .

٢ - زيادة لفظ "ما"، والوزن يستقيم بدونها، وبها قد يفسد المعنى .

(٦) البيتان من الخفيف، والمشهور نسبتهما إلى أمية بن أبي الصلت . ينظر : التخمير

٢٠٤/٢، أمية بن أبي الصلت حياته وشعره ص ٣٦٠، والثاني منهما في ديوانه

ص ٤٤٤، وينظر تخريجه : ص ٥٨٥، ونسب الثاني منهما لغيره . ينظر : الخزانة

١١٢/٦-١١٦، المعجم المفصل في شواهد النحو ٧٥٠/٢ .

وقوله : « فرجة » بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط ونحوه . تحصيل عين الذهب

ص ٢٨١ .

ووجه الاستشهاد به : وقوع "ما" نكرة لدخول "رُبَّ" عليها .

وقد ورد البيت الثاني شاهداً في : الكتاب ١٠٩/٢ و ٣١٥، المقتضب ٤٢/١،

الأصول ١٦٩/٢ و ٣٢٥، مجالس العلماء ص ١٢٦، الأزهية ص ٨٢ و ٩٥، المقتصد



ويُعرف النكرة<sup>(١)</sup> - أيضاً - بكونه حالاً، أو تمييزاً، أو اسم لا، أو خبرها، أو مضافاً إضافة لا ترفع إبهاماً<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ هَذِيكَ بَلِّغِ الْكَعْبَةَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

⇐

١/١٢٩، إصلاح الخلل ص ٣٤٦، المفصل ص ١٨٦، أمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢، المرتجل ص ٣٠٧، ابن يعيش ٢/٤ و ٣٠/٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٦، شرح المقدمة الكافية ٥٣٣/٢، شرح التسهيل ٢١٥/١، لباب الإعراب ص ١٧٧، شرح الرضي ٥١/٣ و ٢٩٦/٤، شرح ألفية ابن معطر ٤٠٨/١، المغني ص ٣٩١، المساعد ١/١٦٣، شرح الأشموني ١٥٤/١ .

وورد البيتان معاً في : التخمير ٢/٢٠٤، ابن يعيش ٣/٤، شرح الشذور ص ١٣٤ .  
(١) كذا في الأصل؛ والمراد الاسم النكرة، وفي "ز" : "تعرف"، ولكنه لا يستقيم مع قوله : « بكونه » .

(٢) الفصول الخمسون ص ٢٢٥، وينظر : الأشباه والنظائر ٧٣/٣-٧٤ .

(٣) سورة المائدة من الآية ٩٥ .

ووجه الاستشهاد بالآية : أن إضافة ﴿ بَلِّغِ ﴾ إلى ﴿ الْكَعْبَةَ ﴾ إضافة لا ترفع إبهاماً، أي : أنها إضافة غير محضة لا تفيد التعريف، ولذا وقع وصفاً للنكرة ﴿ هَذِيكَ ﴾ .

ينظر : الكتاب ١/١٦٦، المقتضب ٢٢٧/٣ و ١٤٩/٤، الأصول ١/١٢٦، سرّ الصناعة ٢/٤٥٧، شرح عيون الإعراب ص ٢٠٤، شرح ملحّة الإعراب ص ١٣٧ و ١٧٦ و ٢٩٢، ابن يعيش ٤٥/١ و ٦٨/٦، شرح الكافية الشافية ٩١١/٢، شرح ألفية ابن معطر ٧٣٤/١، الهمع ٢٧١/٤ .



## فائدة

أعمُّ النِّكرات لفظ "شيء" لوقوعه على المعدوم والموجود<sup>(١)</sup>،  
والجواهر<sup>(٢)</sup> والعَرَض<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ جَوْهَرٌ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، ثُمَّ إِنْسَانٌ،  
ثُمَّ رَجُلٌ، وموجودٌ أعمُّ من مُحدثٍ، وهو أعمُّ<sup>(٥)</sup> من جِسْمٍ<sup>(٦)</sup>.



(١) الأظهر أنّ الشيء ما كان موجوداً، وأمّا المعدوم الممكن فليس بشيءٍ في الخارج  
(شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٨)، وبناءً عليه فأنكر النِّكرات معدومٌ ومنكورٌ  
(اللباب ٤٧٢/١)، أو معلومٌ لأنه يشمل المعدوم والموجود . (حاشية يس على مجيب  
النداء ١٢٨/١) .

(٢) الجوهر مرادفٌ للذات، وله إطلاقاتٌ متعدّدة . ينظر تفصيلها في : الكلّيات ص ٣٤٥  
و ٣٤٦ .

(٣) هو « عبارة عن معنى زائدٍ على الذات » . الكلّيات ٦٢٤ .

(٤) شرح ملحّة الإعراب ص ٥١ بزيادة قوله : « لفظ » .

(٥) ضابط العموم هو : أنّ النكرة إذا دخل تحتها غيرها فهي أعمُّ منه . ينظر : شرح  
الجمال ١٣٤/٢ و ١٣٥ ، الكلّيات ص ٨٩٦ .

(٦) ينظر : المقتضب ١٨٦/٣ و ٢٨٠/٤ ، الجمال ص ١٧٨ ، اللّمع ص ١٥٨ ، ابن يعيش  
٨٨/٥ .

وقد اعترض ابن عصفور في شرح الجمال (١٣٤/٢) على أنّ الجوهر أعمُّ من جسمٍ؛  
لأنّه إن أُريدَ بالجواهر الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر، وإن أُريدَ به غير الفرد  
فهو بمنزلة الجسم، وواقعٌ على ما يقع عليه؛ فذكر الجسم بعد الجوهر فسادٌ .

وانتقد في شرح الجمال (١٣٥/٢) جعل الحيوان بعد الجسم؛ لأنّه « يجوز أن يُقسَّم أولاً  
إلى نامٍ وغير نامٍ، وينقسم النامي إلى حيوانٍ، وإلى نباتٍ... »، ولعلّ هذا هو الذي  
جعل أبا حيان يقول في الارتشاف (٤٥٩/١) : « وأنكر النِّكرات شيءٌ، ثُمَّ متحيّزٌ،  
ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ نامٍ، ثُمَّ حيوانٌ، ثُمَّ ماشٍ، ثُمَّ ذو رجلين، ثُمَّ رجلٌ »، وتبعه الفاكهي في  
مجبب النداء ١٢٨/١، والكفوي في الكلّيات ص ٨٩٦ .



## [ المعارف الستة :

### ١- الضمير ]

- ٧٨- وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُخَصَّرُ فِي سِتَّةٍ فَالْأَوَّلُ : اسْمٌ مُضْمَرٌ  
 ٧٩- يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِي لِلْغَيْبِ وَالْحُضُورِ وَالتَّكْلُمِ  
 ٨٠- وَقَسْمُوهُ ثَانِيًا لِمُتَّصِلٍ مُسْتَبَرٍّ أَوْ بَارِزٍ وَ<sup>(١)</sup> مُنْفَصِلٍ  
 [وَعَيْرُهُ]<sup>(٢)</sup> أَي : وَغَيْرِ النُّكْرَةِ مَعَارِفٍ<sup>(٣)</sup>، وَتُخَصَّرُ :. فِي سِتَّةٍ<sup>(٤)</sup>

(١) ط ٩٤ : "أو" .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) حدّ ابن الحاجب المعرفة بقوله : « المعرفة : ما وضع لشيء بعينه ، الكافية ص ١٦٥ ، وعرفها الرضّي في شرح الكافية (٢٣٥/٣) بقوله : « ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعيّة » ، وعرفها أبو حيّان بقوله : « المعرفة : الاسم الموضوع على أن يخصّ واحداً من جنسه » . الارتشاف ٤٥٩/١ .

(٤) خالف النّاظم أصله فإنّ ابن آجرؤم عدّها خمسة قائلاً : « والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمّر ... ، والاسم العلم ... ، والاسم المبهّم نحو : هذا ... ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة » (المتن ص ٢٠) ، وعليه يكون النّاظم قد زاد الاسم الموصول ؛ لأنّ ابن آجرؤم عنى بالمبهّم اسم الإشارة ، قال الكفراوي في شرحه على الآجرؤميّة (ص ٨١) : « يعني : أنّ الثالث من أقسام المعارف الاسم المبهّم ، وهو شاملٌ لاسم الإشارة وللموصول فهو قسمان ، واقتصار المصنّف على اسم الإشارة ليس بجيّد » .

وعدّ المعارف خمسة هو قول الجمهور . ينظر : الكتاب ٥/٢ ، المقتضب ٢٧٦/٤ ، الأصول ١٤٩/١ و ٣٢/٢ ، الإيضاح العضديّ ٢٨٩/١ ، اللّمع ص ١٥٩ ، التّبصرة ٩٥/١ ، التّمتّة في النّحو ص ٩٠ ، الفصول الخمسون ص ٢٢٥ ، المقرّب ٢٢١/١ ، شرح الجمل ٢٠٠/١ و ١٣٥/٢ ، الملخص ٥٥٥/١ .

وهو اختيار أبي حيّان (الارتشاف ٤٦٠/١ ، والنكت الحسان ص ٤٢) .

ومن فسّر المبهّم باسم الإشارة والموصول فإنّ المعارف تؤول حينئذٍ إلى ستّة ، وإن ذكر أنّها خمسة كما فعل الرّمحشريّ في المفصل (ص ٢٤٥) .

وعلى كونها ستّة اقتصر ابن مالك في الألفيّة (ص ٧) ، وابن هشام في الشذور



فَالأَوَّلُ منها : اسْمٌ مُضْمَرٌ<sup>(١)</sup> .

يُكْنَى<sup>(٢)</sup> بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِي لِلْغَيْبِ .....

نحو : هو، والحُضُورِ نحو : أنت، والتَّكَلُّمِ نحو : أنا ونحن؛ فالاسم  
المضمر / : ما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ كـ: "أنا"، أو لمخاطبٍ كـ: "أنت"، أو  
لغائبٍ<sup>(٣)</sup> كـ: "هو"<sup>(٤)</sup> .

<sup>(٥)</sup> وينقسم إلى مستترٍ وبارزٍ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تكون له صورةٌ في

⇐

وشرحها (ص ١٣٦)، والقطر وشرحه (ص ١٦٦)، وشرح اللّمْحة البدرية ٢٩٣/١ .  
والصّحيح عدّها سبعةً بزيادة المنادى، وهو مذهب ابن مالك (التسهيل ص ٢١،  
وشرح الكافية الشافية ٢٢٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ١٣٧/١ و ١٣٨)، قال في  
شرح التسهيل ١١٦/١ : «وأكثرهم يجعل أقسامه [ أي : الاسم المعرفة ] خمسة؛  
فيغفلون المعرفة بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثمّ يقولون :  
والمبهم على ضربين : اسم إشارة، وموصول، فيؤول ذلك إلى أقسام ستة » .  
وقد سبقه إلى اعتبار المنادى من المعارف صدر الأفاضل في التخمير (٣٨٠/٢)، وابن  
الحاجب في الكافية (ص ١٦٥)، وشرحها له (٧٨٧/٣) .  
وقد عدّها سبعةً ابن النّاطم في شرحه على الألفية ص ٥٥، وابن هشام في أوضح  
المسالك ٦٩/١، وغيرهما .

(١) قال ابن هشام في شرح اللّمْحة البدرية ٢٩٦/١ : «وتسميته مضمر [أ] أجرى على  
قياس التصريف؛ لأنّه من "أضمرته" إذا أخفّيته فهو "مضمر"، وأمّا الضمير فعلى حدّ  
قولهم : [أ] عقدتُ العسل فهو عقيدٌ، أي : مُعَقَّدٌ . وينظر : شرح الفصيح ١٨٢/١ .  
(٢) يسمّى الكوفيّون الضمير كنايةً ومكنياً . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٥/١ و ١٩،  
ابن يعيش ٨١/٣، شرح اللّمْحة البدرية ٢٩٦/١، مصطلحات النّحو الكوفيّ  
ص ٦٠-٦٢، دراسة في النّحو الكوفيّ ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٣) في الأصل : «والمخاطب كأنّك والغائب كهو» .

(٤) أوضح المسالك ٩٩/١، وفيه : «أو لمخاطبٍ تارةً ولغائبٍ أخرى، وهو الألف،  
والواو، والتّون كـ: قوماً، وقاماً، وقومواً، وقاموا، وقُمنَ » .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله ص ٤٣٠ : «أعرف من ضمير الغائب، نقلٌ عن شرح الرّمليّ

⇐





اللفظ أو لا، الأوّل البارز كـ"قمت"، والثاني المستتر كـ"المقدّر في قولك : "استقم"<sup>(١)</sup>.

ثمّ المستتر قسمان :

واجب الاستتار، وجائزه، ونعني<sup>(٢)</sup> بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه<sup>(٣)</sup>، وذلك كالضمير المرفوع بأمر الواحد كـ: استقم، أو بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ: أقوم، أو بالنون كـ: تقوم، أو بتاء خطاب الواحد كـ: تقوم، ألا ترى أنك لا تقول : أقوم زيد، ولا تقوم عمرو<sup>(٤)</sup>.

وإن شئت قلت : المستتر وجوباً : ما يُقدّر بـ: أنا، أو نحن، أو أنت<sup>(٥)</sup>.

ونعني<sup>(٦)</sup> بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير

⇐

ص ١٨١-١٨٢، إلا أنّ الشارح فصل الكلام بقوله : « فائدة » .

(١) شرح القطر ص ١٦٧، وفيه : « كالمقدّر في نحو قولك : قم » .

(٢) القائل هو ابن هشام في شرح القطر ص ١٦٧ .

(٣) ولا الضمير المنفصل . ينظر : أوضح المسالك ١/١٠٣، التصريح ١/١٠٠ .

(٤) شرح القطر ص ١٦٧-١٦٨ بتصرف يسير .

وبقي من مواضع استتار الضمير وجوباً :

١ - المرفوع بفعل الاستثناء كـ: "خلا، وعداء، ولا يكون" .

٢ - أو بأفعل التعجب .

٣ - أو بأفعل التفضيل .

٤ - أو باسم فعل غير ماضٍ نحو : أوّه، ونزال .

٥ - أو بالمصدر النائب عن فعله نحو : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ (سورة محمد ﷺ من

الآية ٤) .

ينظر : أوضح المسالك ١/١٠٣، التصريح ١/١٠٠-١٠١ .

(٥) شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي (رسالة) ٢٨٦/١ بتصرف يسير .

(٦) القائل هو ابن هشام في شرح القطر ص ١٦٨ .



المرفوع بفعل الغائب نحو : زيدٌ يقومُ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول :  
زيدٌ يقوم غلامه<sup>(١)</sup>.

وأما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين :  
متّصل ومنفصل؛ فالمتّصل هو الذي لا يستقل بنفسه<sup>(٢)</sup> - كـ "قمت"، ويكون ضمير رفع، ونصب، وجر .  
والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه<sup>(٢)</sup> - كـ : أنا، وأنت، وهو، ويكون  
ضمير رفع، وضمير نصب، ولا جرّ فيه<sup>(٣)</sup>.

والضمائر منحصرة في أحد وستين ضميراً<sup>(٤)</sup>، ذكر بعضها في باب

(١) شرح القطر ص ١٦٨ .

ومن مواضع استتار الضمير جوازاً المرفوع بفعل الغائبة كـ: هند قامت، أو الصفات  
المحضة كـ: زيدٌ قائمٌ، أو اسم الفعل الماضي كـ: هيهات . ينظر : أوضح المسالك  
١٠٣/١-١٠٤ .

(٢-٢) ساقط من الأصل .

(٣) امتنع وجود ضمير جرّ منفصل لأنّ الضمير المنفصل يتقدّم على عامله، والضمير  
المجرور لا يكون إلاّ متصلاً لا متناع تقدّمه على الجار . ينظر : أسرار العربيّة  
ص ٣٤٣-٣٤٤، اللّباب ١/٤٧٤، ابن يعيش ٣/٩٣ .

(٤) هذا الحصر بناءً على رأي سيبويه، وهو أنّ الياء في تفعلين ضميرٌ بخلاف الأنخفش  
والمازنيّ (ينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص ٣٧٧) .

وقد عدّها أحدًا وستين ضميراً ابن عصفور (شرح الجمل ١/٢٠٠-٢٠١)، وابن أبي  
الرّبيع (البسيط ١/٣٠٧، والملخص ١/٥٨٤)، وابن هشام (شرح اللّمعنة البدرية  
١/٢٩٩)، ومُعمر المكيّ (التعليقة المفيدة - رسالة - ص ٣٢٢)، والأزهريّ (التصريح  
١/١٠٤) .

وعدّها ستين - بدون الضمير في تفعلين - الجاميّ (الفوائد الضيائية ٢/٨٠-٨١)، وذكر  
ابن بابشاذ أنّها تبلغ ثيفاً وستين ضميراً (شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٥)، وذكر  
الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل ٢٥ب) أنّها تبلغ اثنين وستين ضميراً .

وعدّها الحيدرة سبعين ضميراً (كشف المشكل ١/١٨٨)، وعدّها الشلوّيين تسعة  
وأربعين لفظاً (التوطئة ص ١٨٤)، وصحّحه ابن أبي الرّبيع لأنّ ضمائر الجرّ والنصب



الفاعل<sup>(١)</sup>، وفي باب المبتدأ والخبر<sup>(٢)</sup>، وفي باب المفعول<sup>(٣)</sup>، كما ستعرفه [إن شاء الله تعالى].

والضّمائر المتّصلة يجمعها كلّها<sup>(٤)</sup> قولك : "تاوين هناك"؛ ف"تاوين" ضمائر رفع للفاعل أو نائبه إن كانت الياء للمخاطبة، مثال ضمير<sup>(٥)</sup> الفاعل : قمتُ، وقاما، وقاموا، [وقومي]<sup>(٦)</sup>، وقُمنَ .

وياء النفس ضمير المفعول به، وقبلها نون الوقاية نحو : ارحمني يا ربُّ، وعافني، و[ضمير خفضٍ نحو : ربِّي، والهاء والكاف ضمير المفعول به نحو : أكرمَه، وأكرمكُ، و]<sup>(٦)</sup> ضمير خفضٍ نحو : مررتُ به، وبك .

و"نا" مشتركة بين الرفع والنصب والخفض نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ غَيْرِ أَلِفٍ فَضْمِيرُ فَاعِلٍ نَحْوُ : أَخَذْنَا، وَبَعَثْنَا، وَنَزَلْنَا فِي الْمَاضِي، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَضْمِيرُ مَفْعُولٍ نَحْوُ : ﴿ مَنْ بَعَثْنَا ﴾<sup>(٨)</sup>، وما جاءنا في الماضي .

ولا تقع فاعلة في صيغة أمر<sup>(٩)</sup>، ولا مضارع بل مفعولة نحو : انصرنا، [٤٠/ب]

سواء (الملخص ٥٨٤/١)، وعدّها الصّبّان أربعة وستين ضميراً (حاشية الصّبّان ١١٤/١).

(١) ينظر : ص ٥١٥ و ٥١٨ .

(٢) ينظر : ص ٥٣٩ و ٥٤٠ .

(٣) ينظر : ص ٦٦٧ و ٦٧١-٦٧٣ .

(٤) ز : المتّصلة كلّها يجمعها .

(٥) كذا في النسختين، وفي شرح الرّمليّ : (ضمائر) .

(٦) زيادة متعيّنة من شرح الرّمليّ ص ١٨٢ .

(٧) سورة آل عمران من الآية ١٩٣ .

(٨) سورة يس من الآية ٥٢ .

(٩) ز : "الأمر" .



واهْدِنَا، وَلَا تُؤَاخِذْنَا، وَيُكْرِمْنَا، وَيُعْطِنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ<sup>(١)</sup>.

### فائِدةٌ

أَعْرِفُ<sup>(٢)</sup> المعارف على الإطلاق لفظ الجلالة الكريمة<sup>(٣)</sup>، والضمير العائد على الله عزّ وجلّ، وقد اجتمعوا في قوله: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ ضَمَائِرُ غَيْرِهِ، وَهِيَ مَرْتَبَةٌ<sup>(٥)</sup> ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

ثُمَّ الْأَعْرِفُ بَعْدَ الضَّمِيرِ الْعِلْمِ، ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَفِي رَتْبِهِ النَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فِي النِّدَاءِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ تَعْرِيفَهُ<sup>(٦)</sup> بِالْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَالضَّمَائِرُ الْمُتَّصِلَةُ» إِلَى هُنَا مَوْجُودٌ فِي شَرْحِ الْحَلَاوِيِّ (رِسَالَةٌ) ٥٦٢-٥٦١/٢.

(٢) ذَكَرَ السَّيُّوطِيُّ فِي الْهَمْعِ (١٩٣/١) أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ لَا يَنْبَنِي مِنْ مَادَّةِ التَّعْرِيفِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بـ"أَرْفَعُ"، وَعَلَّلَهُ يَسُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّصْرِيحِ (٩٥/١) بِقَوْلِهِ: «لِزِيَادَتِهِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَيُّ: أَنَّهُ مِنْ "عَرَفَ"».

قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ "عُرِفَ" مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ شَرْطُ صَوِّغِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصَاغُ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَأَى اطِّرَادَهُ، وَعَدِمَ التَّوَقُّفَ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْهُ حَيْثُ لَا لِبَسٍ لِعَدَمِ الضَّمَائِرِ، وَكَثْرَةِ النِّظَائِرِ، (شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٥/٣)، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْهُ (الْمُسَاعَدُ ١٦٣/٢).

(٣) يَنْظُرُ: بِمَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ص ٥٦، الْمُحْتَسِبُ ٤٢/١، نَتَائِجُ الْفِكْرِ ص ٥٣، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ ٢٥٠/١، شَرْحُ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٢١٥/٢، الْهَمْعُ ١٩١/١، مَتَمِّمَةُ الْأَجْرُومِيَّةِ ضَمَّنَ "الْكَوَاكِبِ الدَّرِّيَّةِ" ١٠٧/١.

(٤) سُورَةُ طه مِنْ آيَةِ ١٤.

(٥) يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ ٢٨١/١، الْجَمَلُ ص ١٨٧، الْمَفْصَلُ ص ٢٤٥.

(٦) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: «تَعْرِيفُهَا»؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى النَّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ.

(٧) هَذَا مَذْهَبُ السَّيْرَاقِيِّ (شَرْحُ الْكِتَابِ ١٥٤/١)، وَابْنُ يَعِيشَ (شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٢٨/١)،



الأعراف بعد اسم الإشارة الموصول الاسميّ، ثُمَّ الأعراف بعد الموصول ذو الأداة<sup>(١)</sup> - وهو المحلّي بـ "أل"<sup>(٢)</sup> -، والمضاف إلى واحدٍ من المعارف

⇐

وابن مالك (شرح عمدة الحفاظ ٢٧٧/١)، وهو ما يشير إليه كلام سيبويه (الكتاب ١٩٧/٢).

وفي تعريف النكرة المقصودة في النداء أقوالٌ آخر، أشهرها :

١ - أن تعريفها بالمواجهة والإشارة، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل (١١٦/١).

٢ - أن تعريفها لوقوعها موقع كاف الخطاب، ذكره الشلّوبين (التوطئة ص ١٨٠)، والرّضويّ (شرح الكافية ٢٤٣/٣)، والمشهور أن وقوع المنادى موقع كاف الخطاب إنما قيل لتعليلاً لبناء المنادى المفرد . ينظر : شرح الكتاب ١٥١/١ و ١٥٢، الإيضاح العضديّ ٢٤٦/١، الإنصاف ٣٢٤/١.

٣ - أن تعريفها بـ "أل" مجذوفة ناب عنها حرف النداء، وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٨٩/٢)، قال أبو حيّان : « وهو الذي صحّحه أصحابنا » . الارتشاف ٤٦٠/١.

(١) في الأصل : « ذوا الأذوات » تحريفٌ .

(٢) هذا مبنيٌّ على كون المعارف تتفاوت، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك ابن حزم (ينظر : الارتشاف ٤٥٩/١، الهمع ١٩١/١).

وفي ترتيب المعارف، وفي أعرافها خلافٌ على أقوالٍ هي :

١ - أن الأعراف الضمير، وأعرافه ضمير المتكلّم، ثُمَّ ضمير المخاطب، ثُمَّ ضمير الغائب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ المبهم، ثُمَّ المعرف بـ "أل"، ويُنسب إلى سيبويه (الجمل ص ١٧٨، الإنصاف ٧٠٧/٢، ابن يعيش ٥٦/٣، شرح الجمل ٢٠٥/١، الارتشاف ٤٥٩/١)، وسيبويه لم يرتّب المعارف بل بدأ بالعلم (ينظر : الكتاب ٥/٢)، وهو مذهب الزّمخشرّي (المفصل ص ٢٤٥)، وابن الحاجب (الكافية ص ١٦٥)، وهو قول الجمهور (الملخص ٥٥٧/١، شرح الرّضويّ ٣١٢/٢).

٢ - أن أعرافها ضمير المتكلّم، ثُمَّ ضمير المخاطب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ضمير الغائب السّالم عن إبهام، ثُمَّ المشار به والمنادى، ثُمَّ الموصول، ثُمَّ ذو الأداة، وهو مذهب ابن مالك (التسهيل ص ٢١، وشرح التسهيل ١١٦/١، ١١٧).

ووهم الرّضويّ حيث نسب له أن العلم الخاصّ وضمير المخاطب في درجةٍ واحدةٍ

⇐



في رتبة ما أُضيفَ إليه، إلّا المضاف إلى المضمّر<sup>(١)</sup> فإنّه في رتبة

﴿

(شرح الكافية ٣١٣/٢) .

٣ - أنّ المبهّم أعرف من العلم، وهو مذهبٌ نُسِبَ للفرّاء (الجمّل ص ١٧٨، شرح الجمّل ٢٠٥/١ و ١٣٦/٢)، ونُسِبَ للكوفيين (الإنصاف ٧٠٧/٢، التسهيل ص ٢١، شرح التسهيل ١١٧/١)، وهو اختيار الأنباري (الإنصاف ٧٠٩/٢) .

٤ - أنّ ذا الأداة قبل الموصول، وهو مذهب ابن كيسان (التسهيل ص ٢١، شرح الرّضي ٣١٣/٢) .

٥ - أنّ المعرف بـ"أل" أخصّ من اسم الإشارة، وهو قول أبي عليّ الفارسيّ في المسائل المنشورة (ص ٥٠) .

٦ - أنّ أعرفها العلم، ثمّ المضمّر، ثمّ المبهّم، ثمّ المعرف بـ"أل"، وهو منسوبٌ لسيبويه (الارتشاف ٤٥٩/١، وينظر : الكتاب ٥/٢)، وللکوفيين (ابن يعیش ٨٧/٥، شرح الرّضي ٣١٣/٢)، ولأبي سعيد السّيرافيّ (الإنصاف ٧٠٧/٢، أسرار العربيّة ص ٢٤٦، ابن يعیش ٥٦/٣ و ٨٧/٥)، وللصّيمريّ (الارتشاف، الهمع ١٩١/١)، وهو خلاف تصرّجه في التّبصرة (١٧٢/١) أنّ المضمّر أخصّ الأسماء وأعرفها، وأنّ العلم بعده . وهو مذهب الفارقيّ، ونسبه للرّمانيّ (تفسير المسائل المشكّلة ص ٢٠٣)، واختيار ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص ٢٢٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٣٢/١)، أبي حيّان (الارتشاف ٤٦١/١)، والآثاريّ (القلادة الجوهريّة ل ٢٧) .

٧ - أنّ أعرفها المبهّم، ثمّ المضمّر، ثمّ العلم، ثمّ ذو اللّام، وهو مذهبٌ نُسِبَ لابن السّراج (شرح المقدّمة المحسّبة ١٦٩/١، أسرار العربيّة ص ٣٤٥، كشف المشكل ٨٧/٢، ابن يعیش ٨٧/٥، شرح الرّضيّ ٣١٣/٢، الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩١/١)، ولم أجد هذا في الأصول ١٤٥/١ - وفيها قدّم المكنى "الضمير" -، وفي ٣٢/٢ - وفيها قدّم العلم -، بل نصّ ابن السّراج على أنّ الضمير أعرف المعارف قال في الأصول (٣١٣/٢) : ١... أنّك تخرج المضمّر الذي هو أعرف المعارف إلى الظّاهر، وهذا نصٌّ لا يقبل تأويلاً .

٨ - أنّ أعرفها المبهّم، ثمّ العلم، ثمّ المضمّر، ثمّ المعرف بـ"أل" .

نسبه ابن يعیش (شرح المفصل ٥٦/٣) لابن السّراج، وهو مخالفٌ لما تقدّم .

٩ - أنّ أعرفها المعرف بـ"أل"، وهو غير منسوبٍ في الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩١/١ .

(١) ز : "الضمير" .



العلم<sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

وقول الناظم : يُكْنَى بِهِ - بسكون الكاف - بمعنى يُكْنَى بفتحها .



(١) في مرتبة المضاف أربعة أقوال :

الأوّل : ما ذكره الشّارح، وهو قول الجمهور (الارتشاف ٤٥٩/١)، ويُنسَبُ لسيبويه (شرح الجمل ١٣٦/٢، تعليق الفرائد ١٠/٢، التصريح ٩٥/١، الهمع ١٩٣/١)، ولا يدلّ عليه ظاهر كلامه (ينظر : القول الثاني) .

وإنّما جُعِلَ المضاف إلى الضمير بمنزلة العلم لئلاّ ينتقض القول بأنّ المضمّر أعرف المعارف . ينظر : تعليق الفرائد ١٠/٢، الهمع ١٩٣/١ .

الثاني : أنّ المضاف إلى واحدٍ منها في رتبة ما أُضيف إليه مطلقاً، وهو مذهب الزمخشريّ (المفصل ص ٢٤٥)، وابننا طاهرٍ وخروفيّ (الهمع ١٩٣/١)، واختيار ابن مالك (التسهيل ص ٢١، وشرح التسهيل ١١٧/١) .

وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه لأنّه قال : « ... لأنّ ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، الكتاب ٧/٢ .

الثالث : أنّ المضاف دون المضاف إليه دائماً، ونُسِبَ للميرد (شرح الجمل ١٣٦/٢، شرح الرّضيّ ٣١٣/٢، الارتشاف ٤٥٩/١، التصريح ٩٥/١، الهمع ١٩٣/١)، وكلامه في المقتضب (٢٨٢/٤) غير صريح في ذلك قال : « وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نعتّه »، وأصرّح منه ما ذكره ابن ولّاد (الانتصار ص ١١٩، وحاشية المقتضب - السّابق -) بقوله : « قال محمّد : ... وما كان معرفةً بالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ فهو أخصّ ممّا أُضيف إلى الألف واللام »، ويظهر من هذا أنّ مذهبه هو أنّ ما أُضيف إلى ما فيه "أل" دون المعرّف بـ"أل"، والله أعلم .

الرّابع : أنّه دون المضاف إليه إلّا المضاف لما فيه "أل" . ينظر : الهمع ١٩٣/١، وحاشية يس على التصريح ٩٥/١ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .



## [ ٢ - العلم ]

- ٨١- ثَانِي الْمَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمِ      كَ: جَعْفَرٍ وَمَكَّةُ وَكَ: الْحَرَمُ  
 ٨٢- وَأُمُّ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ      وَنَحْوُ: كَهْفِ الظُّلَمِ وَالرَّشِيدِ  
 ٨٣- فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأَمٍّ أَوْ بِأَبٍ      فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبٌ  
 ٨٤- فَمَا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرٌ<sup>(١)</sup>      فَلَقَبٌ وَالْإِسْمُ مَا لَا يُشْعِرُ

الثَّانِي مِنَ الْمَعَارِفِ: <sup>(٢)</sup>الاسمُ الْعَلَمُ، وهو ما عُلِقَ<sup>(٣)</sup> على شيءٍ بعينه غير متناول ما<sup>(٤)</sup> أشبهه<sup>(٥)</sup>، سواءً أكان علم شخص لعاقل نحو: جَعْفَرٍ، وَزَيْدٍ، وَهَنْدٍ، أَوْ لغير عاقل، إمَّا لمكان نحو: عَدَنٌ، وَمَكَّةُ، وَكَ: الْحَرَمُ، أَوْ لغيره ك: شَدَقِمٌ<sup>(٦)</sup>، وَهَيْلَةٌ<sup>(٧)</sup>، أَم <sup>(٨)</sup>عِلْمٌ جنس [إمَّا لحيوان]<sup>(٩)</sup> ك: أُسَامَةُ لِلْأَسَدِ، وَتُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ، وَذُوَالَةَ لِلذُّئْبِ؛ فَإِنَّ كُلًّا

(١) ز: "يشعر".

(٢) ما سيأتي حتى قوله: «ك: برق نحره»، نقل عن شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٨٢-١٨٤ باستثناء إيراد النظم، وقول الشَّارِحِ: «تنبية».

(٣) التَّعليق: تخصيص الشيء باسمٍ قصدًا للتَّسمية ك: زَيْدٍ وَسَعَادٍ. الارتشاف ٩٦١/٢ "رجب".

(٤) في الأصل: "لما".

(٥) هذا حدّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص ٢٢٥. وتنظر حدودُ آخر في: الكافية ص ١٦٥، المقرَّب ٢٤٣/١، التَّسهيل ص ٣٠، شرح الحدود النحويّة ص ١١٢.

(٦) ز: "شَدَقِمٌ"، وكتب فوقها: «اسم جملٍ للنَّعمان بن المنذر»، وهو كذلك. ينظر: الصَّحاح ١٩٥٩/٥ (شَدَقِمٌ)، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٣٥/١، وهو بالدَّال والذَّال.

(٧) كُتِبَ فوقها في "ز": «أي: شاة»، وهو عِلْمٌ على شاةٍ. ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٦٣٥/١، التَّصريح ١١٤/١.

(٨) في الأصل: "أو"، وفي "ز": "اسم" تحريفٌ، والتَّصويب من شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٨٣.

(٩) زيادةٌ من شرح الرَّمْلِيِّ - وهي في شرح الأزهرِيِّ المنقول عنه النَّصّ - ويدلُّ عليها ما سيأتي من قوله: «وإمَّا لمعنى».





من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كلّ واحدٍ من هذه الأجناس، تقول لكلّ أسدٍ رأيتَه : هذا أسامةٌ مقبلاً<sup>(١)</sup>، وكذلك البواقي<sup>(٢)</sup>.

[١/٤١]

ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول / : أسامةٌ أشجعُ من ثعلبة، كما تقول : الأسدُ أشجعُ من الثعلب، أي : صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب، لا تقول<sup>(٤)</sup> لمن بينك وبينه عهدٌ في أسدٍ خاصٍ : ما فعل أسامةٌ؟<sup>(٥)</sup> . وإما لمعنى<sup>(٦)</sup> كـ : "سبحان الله" .

ويكون العلم مفردًا كـ : زيد، ومركبًا، وهو ثلاثة أقسام : مركبٌ تركيب إضافيٍّ كـ : عبد الله، وحُكْمُه أن يكون الأوّل من جزأيه مُعْرَبًا<sup>(٧)</sup> بحسب العوامل، والثاني مخفوض<sup>(٨)</sup> بالإضافة دائماً .

ومركبٌ تركيب مزج كـ : بعلبك، وحضرموت، وحكم الأوّل من جزأيه أن يُفْتَحَ آخره إلا إن كان ياءً فيسكن كـ : مَعْدِي كَرِب<sup>(٩)</sup>،

(١) قوله : « مقبلاً » حالٌّ من اسم الإشارة أو هاء التّنبية، وهو قول الجمهور، وذهب السّهيليّ (نتائج الفكر ص ٢٣٠، والأمال ص ١٠٤-١٠٥) إلى أنّ النّاصب فعلٌ مضمّرٌ تقديره "انظر"، وأضمر لدلالة الحال عليه . ينظر : الارتشاف ١٥٨٥-١٥٨٤/٣، وينظر : الكتاب ٧٨/٢، المقتضب ١٦٨/٤ و ٣٠٨-٣٠٧ .

(٢) شرح القطر ص ١٧١ .

(٣) في الأصل : « ولا تقول » الواو مقحمة .

(٤) في الأصل : « وأما المعنى »، وفي شرح الرّمليّ (ص ١٨٣) : « وأما المعنى »، والمثبت من "ز" هو الأنسب للسياق، وهو يدلُّ على تقدّم قوله ص ٤٣٤ : « إما لحيوان » .

(٥) في النسختين : "معرب" بلا تحريك، والإعراب يقتضي نصبه؛ لأنّه خير "يكون" .

(٦) "مخفوض" خير قوله : « الثاني »، والأولى أن يقول : "مخفوضاً" ليكون معطوفاً على "معرباً" السابق إلّا أنّه كانت الواو استئنافية .

(٧) اسم رجل بمعنى "عداه الكرب"، واختلف في تفسير الكرب؛ فقال ابن يعيش : « الكرب : الغم » (شرح المفصل ١٢٥/٤)، وقال ابن القوّاس : « الكرب : الفساد »



وقالي قلا<sup>(١)</sup>، وحُكِمَ الثاني منهما أن يُعرب بالضّمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرّاً كسائر الأسماء التي لا تنصرف<sup>(٢)</sup>، هذا إذا لم يُختَم بـ"ويه"؛ فإن ختم بها بُنيَ على الكسر<sup>(٣)</sup>.

ومركّبٌ تركيبٍ إسنادٍ<sup>(٤)</sup> ك: شابَ قرناها، وحكمه : أنّ العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يُحكى<sup>(٥)</sup> على ما كان له من الحال قبل النقل<sup>(٦)</sup>. وينقسم العلم - أيضاً - إلى اسم، وكنية، ولقب، وذلك لأنّه إن بُدئ بـ"أبٍ أو أمّ"<sup>(٧)</sup> فكنية، ومثّل لذلك النّاطم بقوله : أمّ عمّرو

⇐

(شرح ألفية ابن معطٍ ١/٤٦٠)، والذي وجدته في معنى الكرب : أنه الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس . اللسان ١٢/٥٧ (كرب) .

(١) ز : «قالي فلا» تصحيفٌ .

وقالي قلا مدينةً بأرمينية من نواحي خلاط، ثم من نواحي مناز جرد، وتقع بينها وبين طرابزون . ينظر : معجم البلدان ٤/٣٣٩، الرّوض المعطار ص ٤٤٧، الأعلام ١/٣٢٢ .

(٢) ويجوز أن يضاف الجزء الأوّل إلى الثاني، ويجوز حينئذٍ في المضاف إليه الصّرف وعدمه، ويجوز بناء المركّب تركيب مزج، فيقال : معدي كرب على كلّ حال . ينظر : ابن يعيش ٤/٢٤، المساعد ١/١٢٧ .

(٣) أجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف (الارتشاف ٢/٩٦٤)، وحكاه ابن مالك في شرح التسهيل (١/١٧٣) عن بعض العرب .

(٤) ز : "إسنادي" .

(٥) قال ابن مالك في التسهيل (ص ٣٠) : «وربّما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً»، وقال أبو حيّان : «لا يقاس عليه، ونصّ النّحاة على أنّ كلّ ما سُمّي به مما يتضمّن إسناداً فليس فيه إلّا الحكاية» (الارتشاف ١/٤٩٨) .

ولا وجه للاعتراض؛ لأنّ ابن مالك نقل ذلك عن بعض العرب قال في شرح التسهيل (١/١٧٣) : «وإذا كان المركّب جملةً وثاني جزأها ظاهراً فمن العرب من يضيف ...» وابن مالك حجةً فيما ينقل .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

ومن قوله : «ويكون العلم مفرداً» إلى هنا نقلٌ عن شرح القطر ص ١٧٢ .

(٧) أو بدئ بابن وبنتٍ مضافين . ينظر : شرح الرّضيّ ٣/٢٦٤، التصريح ١/١٢٠ .



وَأَبِي سَعِيدٍ، وَإِلَّا فَإِنْ أَشْعَرَ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى ك: زَيْن الْعَابِدِينَ<sup>(١)</sup>، أَوْ  
بِضَعَّتِهِ<sup>(٢)</sup> ك: أَنْفِ النَّاقَةِ<sup>(٣)</sup>، فَلَقَّبَ، وَإِلَّا فَاسْمٌ ك: زَيْدٍ وَعَمْرٍو<sup>(٤)</sup>.  
وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير  
اللقب<sup>(٥)</sup>، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها<sup>(٦)</sup>.

(١) لقب عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عن أبيه وجده - أبو الحسن،  
من خيرة التابعين، قال الزهري: «ما رأيت قرشيًّا أفضل منه»، توفي سنة ٩٤ هـ  
بالمدينة .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ١٥٦/٥، تهذيب الكمال ٣٨٢/٢٠، سير أعلام  
النبلأ ٣٨٦/٤، البداية والنهاية ٤٧٩/١٢ .

(٢) في الأصل : "بصفته" تحريف .

(٣) لقب جعفر بن قريع بن سعد بن زيد مناة، وسبب تلقيبه به : أن أباه ذبح ناقَةً  
وقسمها بين نسائه، فبعثته أمّه ليحضر نصيبها فلم يجد إلا الرأس؛ فقال له أبوه :  
شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره؛ فلَقَّبَ به، وقصة بنيه مع الخطيئة  
مشهورة، حيث كانوا يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الخطيئة افتخروا به  
(ينظر : التصريح ١٢٠/١)، وقد وهم أبو البقاء العكبري حيث قال : «فأنف الناقة  
رجلٌ تصدّق بأنف ناقَةٍ فعيب به»، اللباب ٤٨٤/١، ولم يتنبّه له محققه .

(٤) شرح القطر ص ١٧٢-١٧٣ .

وهذا الحكم إنما يكون بعد أن يكون للشخص اسم، وإلا فإنّ ما يُسمّى به من أوّل  
الأمر فهو اسمٌ سواء أدلّ على مدحٍ أو ذمٍّ أم لا، وسواء أكان مصدرًا بأبٍ أو أمٍّ أو  
ابنٍ أو بنتٍ أم لا . ينظر : حاشية يس على التصريح ١٢٠/١، حاشية الصّبّان ٧/١،  
الحاشية (١) من عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١١٦/١، سبيل الهدى  
بتحقيق شرح قطر الندى ص ١٧٢ .

(٥) شرح القطر ص ١٧٣ .

(٦) أوضح المسالك ١٣٤/١ .



## تنبيه

ينقسم العلم - أيضاً - <sup>(١)</sup> إلى مرتجل <sup>(٢)</sup> - وهو ما لا يسبق <sup>(٣)</sup> له استعمال في غير العلميّة -، [ وإلى منقول <sup>(٤)</sup> - وهو ما سبق له استعمال في غير العلميّة ] <sup>(٥)</sup>، ثمّ نُقِلَ إليها .

والمنقول إمّا من مصدر ك: فضل، أو من صفة ك: حامد <sup>(٦)</sup>، وعامر، وناصر، ومحمود، ومنصور، أو من اسم عين ك: سيف، وثور، ونعمان <sup>(٧)</sup>، أو من فعل ماضٍ ك: شمر <sup>(٨)</sup> لفرس <sup>(٩)</sup>،

(١) ز : "أبيض"، وهو اختصار .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف (٤٩٦/١) : « وزعم بعض النحاة أنّ الأعلام كلّها منقولة، وهو ظاهر قول سيويه، وزعم الزجاج أنّها كلّها مرتجلة »، وينظر : تعليق الفرائد ١٤٢/٢، التصريح ١١٦/١ . وينظر : الكتاب ٩٣/٢ - ٩٤ .

(٣) كذا في النسختين، ولو قال : « ما لم يسبق »، لكان أولى كما في شرح الرّملي ص ١٨٤ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف (٤٩٧/١) : « وتقسيم الأكثرين العلم إلى : منقول ومرتل هو بالنسبة إلى الأكثر الأغلب، وإلاّ فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل كالثريا ... »، قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني ١٣١/١ : « والتّحقيق أنّه منقول بوضع تنزيلي؛ لأنّ غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم »، وبناءً عليه لا تثبت الوساطة بين المرتجل والمنقول .

(٥) زيادة يستقيم بها النصّ، وهي موجودة في شرح الرّملي، ويبدو أنّها ساقطة نتيجة انتقال نظر .

(٦) في النسختين : "كجامد"، والتصويب من شرح الرّملي .

(٧) ز : « كسيف ونعمان وثور » .

(٨) في الأصل : « كشمّر لفرس »، وهو تحريف في الأوّل تبعه تحريف في الثاني .

(٩) ينظر : شرح ابن النّاطم ص ٨٤، شرح الرّضيّ ١٦١/١ .

وفي معجم البلدان ٤٣٠/١ : « ... واسم قبيلة من طيء »، وهي موجودة مشهورة، وفي اللّسان ١٩١/٧ (شمّر) : « اسم ناقة من الاستعداد والسّير، قال ابن سيده : وشمّر اسم ناقة الشّماخ ... » .

ووهم الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل ٢٢ب) حيث قال : « كشمّر علماً على بيت



وَبَذَرَ<sup>(١)</sup> لِمَكَانٍ، أَوْ مِنْ مِضَارِعٍ ك: يَزِيدُ وَيَشْكُرُ، أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>  
ك: بَرَقَ نَحْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

وقول الناظم : مَكَّةٌ بِالصَّرْفِ لِلوزن، وقوله : كَهْفِ الظُّلَمِ<sup>(٤)</sup> مثال  
لما أشعر بالذمِّ، والرُّشِيدِ<sup>(٥)</sup> / مثال لما أشعر بالمدح، وقوله : وَالْأَسْمُ مَا  
لَا يُشْعِرُ أَي : لَا يَمْدَحُ وَلَا يَذُمُّ .

[٤١/ب]



⇐

المقدس»، والصَّوَابُ : «سَلَّمَ» . ينظر : الكتاب ٢٠٨/٣، اللَّبَابُ ٥٠٧/١، واللِّسَانُ  
١٨٥/٧ (سَلَّمَ)، وقد يكون خطأً من النَّاسِخِ .

(١) في النَّسَخَتَيْنِ : "بذر" بلا ضبط ولا إعجام، والتصويب من شرح الرَّمْلِيِّ، وفيه : «وهو  
بتشديد المعجمة» .

وينظر : اللَّبَابُ ٥٠٦/١، شرح ابن الناظم ص ٧٤، شرح الرُّضِيِّ ١٦١/١، الفوائد  
الضَّيَّائِيَّةُ ٢٤٢/١ .

و"بذر" اسمٌ لماءٍ بِمَكَّةَ . ينظر : معجم البلدان ٤٣٠/١ (بذر) - وفيه : «لم تستعمل  
العرب منه [ أي : من فَعَّلَ ] إِلَّا عَشْرَةَ أَلْفَاظٍ» .

(٢) أمّا الجملة الاسميّة فلم يُسْمَعْ النَّقْلُ منها، ولكن أجازها بعض النّحاة قياساً . ينظر :  
شرح التّسهيل ١٧١/١، أوضح المسالك ١٣٠/١، شرح الأشموني ١٣٣/١ .

(٣) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر (٧٩/٣-٨٠) نقلاً عن صاحب البسيط أنّ النقل  
ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً، وزاد نوعين آخرين .

(٤) كأنه لقبٌ لشخص . شرح برهان الدّين ل ٤٨ ب .

(٥) هو لقب الخليفة العبّاسيّ هارون بن محمّد المهديّ بن أبي جعفر المنصور، خامس  
خلفاء بني العبّاس، وليّ الخلافة بعد أخيه موسى الهادي، كان جواداً، محبّاً للعلم  
وأهله، يمحّج سنةً ويغزو أخرى، توفّي سنة ١٩٣ هـ .

ينظر في ترجمته : تاريخ الطّبريّ ٣٤٧/٨، تاريخ بغداد ٥/١٤، سير أعلام النبلاء  
٢٨٦/٩، البداية والنهاية ٢٧/١٤، تاريخ الخلفاء ص ٢٨٣ .



## [ ٣ - اسم الإشارة ]

٨٥- ثَالِثُهَا : إِشَارَةٌ كَ: "ذَا" و"ذِي" رَابِعُهَا : مَوْضُوعُ الاسْمِ كَ: الَّذِي

ثَالِثُهَا أَي : المعارف، إِشَارَةٌ أَي : اسم إشارة، وهو : ما دلّ على مُسَمًّى، وإشارة<sup>(١)</sup> إليه<sup>(٢)</sup> نحو<sup>(٣)</sup> : ذَا وَذِي .

واعلم<sup>(٤)</sup> أَنَّ أسماء الإشارة تنقسم باعتبار<sup>(٥)</sup> من هي له ستة أقسام باعتبار<sup>(٥)</sup> التقسيم العقلي؛ لأنها إمّا لمفرد أو مثني أو مجموع، وكلّ منها إمّا لمذكر أو لمؤنث<sup>(٦)</sup> .

وباعتبار الواقع الخمسة؛ لأنّهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكّر والمؤنثات<sup>(٧)</sup>؛ فللمفرد المذكّر "ذا" عاقلاً كان أو غيره، وللمثناه "ذان" رفعاً، و"ذين" نصباً وجرّاً<sup>(٨)</sup>، وللمؤنث "تا"، و"تي"، و"ته"،

(١) "ز" : "واشار" - بدون همزة -، ويبدو أنّ التاء من "إشارة" سقطت من النسخ سهواً .  
(٢) هذا حدّ ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٣١٥/١)، وابن هشام (شرح الشذور ص ١٤٠ و ١٤١) .

(٣) ز : "بنحو" . حتّى قوله : «المؤنثات»

(٤) ماسيأتي موجود في شرح الشذور ص ١٤١ بتصرف يسير .

(٥) ساقط من "ز" نتيجة انتقال نظر من النسخ .

(٦) ز : «أو مؤنث» .

(٧) ز : "المؤنثين" تحريف .

(٨) من المتفق عليه أنّ اسمي الإشارة والموصول مبيّان، ولكن اختلف في المثني من الاسمين؛ فمن النحاة من يرى أنّه معرب، وأنّ تثنيته حقيقة، وأنّ لحاق التثنية به - التي هي من خصائص الأسماء المتمكّنة - عارض شبه الحرف فأعرب، وهو ظاهر مذهب سيبويه (الكتاب ٤١١/٣)، والمبرد (المقتضب ٢٧٨/٤)، وابن السّراج (الأصول ١٢٨/٢)، واختيار ابن مالك (شرح التسهيل ١٩١/١)، والرّضي (شرح الكافية ١٩/٣) .

ومن النحاة من يرى أنّ المثني منهما مبنيٌّ، وأنّه ليس مثني حقيقة؛ لأنّ من شرط التثنية قبول التنكير، واسما الإشارة والموصول من المعارف، بل هو مثني مرتجل؛ لأنّه ليس مبنيّاً على الواحد، ولو بُني عليه لقبل : ذيان، واللّذيان، ولكنّه جاء على صيغة



و"ذه" بالإسكان والاختلاس - أي : التّحريك<sup>(١)</sup>، و"تِه"، و"ذِهِي"<sup>(٢)</sup>، عاقلةٌ كانت أو غيرها، ولثناها "تان" رفعاً، و"تين" جرّاً ونصباً، ولجمعهما<sup>(٣)</sup> "أولاء"<sup>(٤)</sup> بالمدّ والقصر<sup>(٥)</sup> عاقلاً كان أو غيره .

⇐

الثنى في الرفع وأخويه، وهذا مذهب الأكثرين، ومنهم : أبو عليّ الفارسيّ (المسائل البصريّات ٨٥٢/٢ و ٨٥٣)، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ٤٦٥/٢ - ٤٩٦)، والخصائص ٢٩٧/٢)، والجرجانيّ (المقتصد ١٩١/١)، وابن الأنباريّ (الإنصاف ٦٧٤/١ و ٦٧٥)، والعكبريّ (التّبيين ص ٢١٤، واللّباب ٩٨/١)، وابن يعيش (شرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٢٨ و ١٤١)، وابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ٧٢٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١)، وأبو عليّ الشّلوّيين (شرح المقدّمة الجزوليّة ٣٠٧/١)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٢٤٦/١)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٩٢/١)، وأبو حيّان (التّذيل والتّكميل ٢٢٤/١ و ٢٢٥، والارتشاف ٥٢٧/١) .  
ويُشكل على هذا المذهب أن جعل كلّ واحدٍ من الثّنيّات في البابين « صيغةٌ مستأنفةٌ خلاف الظّاهر » . شرح الرّضويّ ٤٧٤/٢، تعليق الفرائد ١٨٧/٢ .

وزهد ابن هشام (أوضح المسالك ٥٦/١ و ٥٩) إلى أن الثّنى منهُما معربٌ لمجيئه على صورة الثّنى، قال الشّيخ خالد (التّصريح ٥٠/١) : « وإذا جُمعَ بين طرفي كلامه أنتج كونهُما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أطلع عليه » . وينظر : حاشية يس على التّصريح (٥١/١)، ففيها تخريجٌ لظاهر كلام ابن هشام بما يوافق المذهب الأوّل .  
(١) الاختلاس هو : أداء الحركة من غير أن يُسمع بعدها حرف لين . (شرح الفريد ص ٤١٤) أو هو : اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها . (التّصريح ٤٠٢/١ "بحري") .

(٢) بقيت ألفاظٌ آخر تنظر في : الارتشاف ٥٠٥/١ و ٥٠٩، وأوضح المسالك ١٢٩/١ .  
(٣) أي : المفرد بنوعيه، وليس جمع "ذين" و"تين"؛ لأنّ "أولاء" ليس بجمع، وإن أُطلق عليه فمجازٌ . حاشية يس على التّصريح ١٢٧/١ .

(٤) زيدت الواو في "أولاء" إجراءً لها مجرى زيادتها في "أولئك" فرقاً بينها وبين إليك . ينظر : الشّافية ص ١٤٣ و ١٤٤، التّسهيل ص ٣٧٧، المساعد ٣٧٨/٤ .

(٥) قال الميرد : « والمدّ أجود » (المقتضب ٢٧٨/٤)، والمدّ لغة أهل الحجاز، وبه جاء التّنزيل، والقصر لغة تميم (العين ٣٧٠/٨، شرح الكافية الشّافية ٣١٥/١)، وقيسٍ وربيعه وأسدٍ (التّصريح ١٢٧/١، نقلاً عن الفراء في "لغات القرآن") .



ويدخل على أوائل الإشارات حرف التّنبية - وهو "ها" -، ويتّصل بأواخرها<sup>(١)</sup> حرف الخطاب ليدلاً على تنبيه<sup>(٢)</sup> المخاطب، وعلى حال من يخاطب<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup> الأفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث؛ فألفاظها خمسة وعشرون<sup>(٥)</sup>.

وقسّمها ابن معطٍ<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>،

(١) ز : "بأخرها" .

(٢) في الأصل : "تثنية" تحريف .

(٣) هذا لفٌ ونشرٌ مرتّبٌ . ينظر : تفسير هذا المصطلح في الحاشية (٦) ص ٦٤٧ .

(٤) لو قال : « في »، لكان أولى .

(٥) ينظر : الكافية ص ١٥٠ .

وبيان ذلك : أنّ حروف الخطاب خمسة؛ لأنّها تدلّ على حال المخاطب في الأفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث - كما ذكر الشّارح -، ولم تُعدّ ستة لاشتراك خطاب المثني بنوعيه، وأنواع أسماء الإشارة خمسة - ولم تُعدّ ستة لاشتراك لفظ الجمع بنوعيه كما ذكر الشّارح سابقاً -؛ فكان حاصل ضرب حروف الخطاب الخمسة في أنواع اسم الإشارة الخمسة خمسة وعشرين لفظاً، وهي : ذاك وذاك وذاكُم وذاكُم وذاكُن، وتاكُن، وذاكُن إلى ذانكُن، وتانكُن إلى تانكُن، وأولئك إلى أولئكُن . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٧١٧/٣، الفوائد الضيّاتية ٩٧/٢، شرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ١٤١/١ و ١٤٣ .

(٦) الفصول الخمسون ص ٢٣٠ و ٢٣١ .

وابن معطٍ هو : يحيى بن معطي أو عبد المعطي بن عبد النّور الزّواوي - نسبة إلى قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال أفريقيّة - المغربيّ، الحنفيّ، أبو الحسين، زين الدّين، إمام في العربيّة، قرأ على الجزوليّ، أقرأ النّحو في الشّام ومصر، من مصنفاته : الفصول الخمسون (ط)، والألفيّة (ط)، توفّي بالقاهرة سنة ٦٢٨ هـ .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٣٥/٢٠، إنباه الرّواة ٤٤/٤، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، البداية والنهاية ١٨٦/١٧، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، مقدّمة تحقيق الفصول الخمسون ص ١١ وما بعدها .

(٧) لم يذكر ابن الحاجب أنّ هذا رأيه، بل قال في الكافية (ص ١٥٠) : « ويقال : ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسّط »، وقال في شرحها (٧١٨/٣) : « يزعم كثير





وغيرهما<sup>(١)</sup> لما يُشار به للقريب ك: "تا"، و"تان"، و"ذان"، و"أولاء"،  
ولما يُشار به إلى المتوسّط<sup>(٢)</sup> نحو: ذاك<sup>(٢)</sup>، ولما يُشار به للبعيد<sup>(٣)</sup>  
ك: "تلك"، و"ذانك"، و"تانك"، و"أولئك"<sup>(٤)</sup>.

⇐

من النّحوين أنّ ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسّط ...، ولم يعقب عليه،  
وكذا فعل في شرح الوافية (ل ٥٦ ب)، قال الرّضّي في شرح الكافية (٤٨٠/٢): «لما  
رأى المصنّف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها،  
وبالعكس لضرب من التّأويل كما ذكرنا خالجه الشّكّ في اختصاص بعضها بالقريب  
وبعضها بالبعيد، فلم يأخذ مذهباً، ولم يقطع به، بل أحاله على غيره فقال: "ويقال:  
ذا للقريب" يعني: لم يتحقّق عندي ذلك، اهـ.

وابن الحاجب في هذا تابع للزمخشريّ في المفصل (ص ١٨١) حيث يقول: «وفرق بين  
ذا وذاك وذلك فقليل: الأوّل للقريب، والثّاني للمتوسّط، والثّالث للبعيد، اهـ.  
والشارح في هذه النسبة مسبقاً بالسيوطي فقد نسب لابن الحاجب تصحيح هذا  
القول في الهمع (٢٦١/١)، وممّن قال إن هذا رأي ابن الحاجب: الدكتور: طارق  
الجنابي في كتابه: ابن الحاجب النّحوي ص ٢١٩؛ والنصوص السابقة تدفعه.

(١) كالرّمانيّ (التّخمير ١٨٥/٢)، وابن الشّجريّ (الأمال ١٦٤/٣)، وابن يعيش (شرح  
المفصل ١٣٥/٣)، والشّلوين (التّوطئة ص ١٩٤)، وابن عصفور (شرح الجمل  
٢٠١/١)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٣٠٨/١ و ٣٠٩، وفيها يقول: «ولا أعلم فيما  
ذكرته خلافاً...»، وأبي حيّان (النّكت الحسان ص ٤٤، والارتشاف ٥٠٦/١،  
وفيها: «أنّه مشهور قول النّحاة»، والرّضّي (شرح الكافية ٤٨٠/٢، وفيها: «أنّه قول  
الجمهور)، وابن هشام (شرح اللّمع البدرية ٣٠٦/١ و ٣٠٧)، وذكر السيوطي أنّه  
قول الأكثرين (الهمع ٢١٦/١).

(٢-٢) ساقط من الأصل.

(٣) ضابط ذلك: أنّ المقرون بالكاف وحدها للمتوسّط، والمقرون بالكاف مع اللّام  
للبعيد، وتشديد النّون في المثني قائم مقام اللّام في الدّلالة على البعد. توضيح المقاصد  
١٩٣/١.

(٤) في الأصل: "أولايك"، وفي "ز": "أوليك".

ولفظ "أولئك" ممّا اختلف فيه: فقليل: للمتوسّط؛ لعدم اللّام ك: أولاك، وقيل: هو  
للبعيد - كما ذكر الشّارح - ك: أولالك. ينظر: شرح التّسهيل ٢٤١/١، الارتشاف

⇐

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> : والصّحيح الظّاهر من كلام المتقدّمين<sup>(٢)</sup> أنّ لأسماء الإشارة مرتبتين فقط : قريبةً وبعيدةً، فما تجرّد عن كاف الخطاب فهو للقريب، وما لحقته في القُرب<sup>(٣)</sup> والبُعْد كـ: "ذانك"، و"تانك" - بالتّخفيف<sup>(٤)</sup> [أو التّشديد، مع]<sup>(٥)</sup> الكاف وحدها أو مع اللّام<sup>(٦)</sup> - فهو للبعيد .

وتمتنع اللّام إن تقدّمتها<sup>(٧)</sup> هاء<sup>(٨)</sup> التّنبية<sup>(٩)</sup>.

⇐

٥٠٦/١، توضيح المقاصد ١٩٣/١، الهمع ٢٦١/١ .

- (١) شرح التّسهيل ٢٤٢/١، ونصّه : «والأوّل هو الصّحيح [أي : أن لاسم الإشارة مرتبتين]، وهو الظّاهر من كلام المتقدّمين، ويدلّ على صحته أربعة أوجه ...» ففي النّقل تصرّف، وينظر : شرح الكافية الشّافية ٣١٦/١، شرح عمدة الحفاظ ١٥٠/١ . وهو أيضاً مذهب ابن النّاطم (شرح الألفيّة ص ٧٨)، والمرادى (توضيح المقاصد ١٩٣/١)، وابن هشام (أوضح المسالك ١٤١/١، شرح القطر ص ١٧٧) .
- (٢) ينظر : الكتاب ٧٨/٢، المقتضب ٢٧٧/٤ و ٢٧٨، الأصول ١٣١/٢ .
- (٣) لعلّه يريد به ما كان قريباً حقيقةً، واستُعمل معه ما للبعيد لغرضٍ بلاغيّ .
- (٤) ز : "بتخفيف" .

- (٥) زيادةٌ يستقيم بها السّياق، وذلك أنّ ابن مالك يرى أنّ التّشديد في المثني ليس دليلاً على البُعْد بل هو عوضٌ ممّا حُذِف من الواحد . ينظر : شرح التّسهيل ٢٤٣/١ .
- (٦) نحو : ذلك وتلك .

- (٧) في النّسختين : "قدمتها" .

- (٨) كذلك تمتنع اللّام في موضعين آخرين هما :

١ - في لفظ المثني .

٢ - في الجمع في لغة من مدّه .

ينظر : أوضح المسالك ١٤٢/١، شرح القطر ص ١٧٧ - ١٧٨ .

- (٩) في الأصل : «إن قدمتها التي للتّنية» تحريف .



ويُشار للقريب من المكان بـ "هنا"، وللمتوسّط منه بـ "ههنا"<sup>(١)</sup>،  
و"هناك"، وللبعيد منه بـ "ههنا"، و"هنا" - مشدّدةً -<sup>(٢)</sup>، وهنالك<sup>(٣)</sup>.



(١) في النسختين : "ها هنا"، والوجهان جائزان إلّا أنّ الأعراف أن تحذف الألف .

ينظر : شرح المفصل ١٦٣/٣، أصول الإملاء ص ١٥١ .

(٢) في الأصل : "مشتدة" .

(٣) وقد يشار بـ "هناك، وهنالك، وههنا" للزمان . (شرح الرّضيّ ٤٨٤/٢، الجمع

٢٦٩/١)، وقال المفضل الضبيّ : « هناك للمكان، وهنالك للزمان » .

الارتشاف ٥١١/١، الجمع ٢٧٠/١ .



## [ ٤ - الاسم الموصول ]

رَابِعُهَا أي : المعارف /، مَوْصُولُ الاسْمِ<sup>(١)</sup> وهو ما افتقر أبداً إلى عائِدٍ<sup>(٢)</sup> نحو : الَّذِي .

(١) اختلف في سبب تعرف الموصول الاسمي على قولين، هما :

١ - أن تعرّفه بالصّلة، وهو مذهب الفارسيّ (شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ٤٥١، المسائل المنثورة ص ٢٧٣)، وابن جنّي (اللمع ص ٢٤٧، وسرّ الصّناعة ٣٥٣/١)، والأنباريّ (أسرار العريّة ص ٣٧٩ و ٣٨٠)، والعكبريّ (اللبّاب ١١٦/٢)، وابن يعيش (شرح المفصل ١٤٠/٣ و ١٤١)، وابن مالك (شرح التّسهيل ١١٦/١ و ١١٧)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٣١١/١)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطّر ٦٨٥/١ و ٦٨٦ و ٦٩٠) .

وفي عدد من المصادر أنّ الفارسيّ يقول : إنّ تعرّفه بالعهد الَّذِي في الصّلة (شرح الجمل ١٣٥/٢، الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩٠/١)، وكلام أبي عليّ صريحٌ في أنّ تعرّفه بالصّلة، فهو كلامٌ جرى مجرى الغالب .

٢ - أن تعرّفه بـ "أل"، وهو مذهب الأخفش (شرح الجمل ١٣٥/٢)، وحكى الزّجاجيّ في اللّامات (ص ٤٨) إجماع النّحويّين على هذا القول .

وذكر ابن عصفور (شرح الجمل ١٣٥/٢-١٣٦) أنّ ما لا توجد فيه "أل" فهو على نيّتها، وأنّ ما هو مضافٌ - وهو أيّ - فتعريفه بالإضافة، وذكر هذا أبو حيّان في الارتشاف (٤٦٠/١) على أنّه مذهب الأخفش .

واختار هذا المذهب ابن عصفور (شرح الجمل ٢٠٠/١)، وأبو حيّان (النّكت الحسان ص ٤٥) .

ونسب أبو عليّ الفارسيّ في المسائل المنثورة (ص ٢٧٢ و ٢٧٣) هذا المذهب للمبرّد، وكلام المبرّد في المقتضب (١٩٧/٣) على خلافه، فهو يقول : « واعلم أنّ الصّلة موضحةٌ للاسم ... ألا ترى أنّك لو قلت : جاءني الَّذِي، أو مررت بالَّذِي، لم يدلّلك على شيءٍ حتّى تقول : مررت بالَّذِي قام » .

(٢) قال ابن مالك في حدّ الموصول : « وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائِدٍ، أو خلفه، وجملةٌ صريحةٌ أو مؤوّلَةٌ غير طلبيّةٍ ولا إنشائيّةٍ » التّسهيل ص ٣٣ .

وينظر - أيضاً - في حدّ الموصول : الكافية ص ١٥٢، شرح الحدود النّحويّة ص ١١٨ .



والموصول الاسمي<sup>(١)</sup> ينقسم لمذكر ومؤنث، وكلّ منهما إمّا لمفرد أو مثني أو مجموع؛ فللمفرد المذكر "الَّذِي"، وللواحدة "الَّتِي"، وتثنيتهما<sup>(٢)</sup> "اللَّذَانِ" و"اللَّتَانِ"<sup>(٣)</sup>، ويعربان كالمثني<sup>(٤)</sup>، ويجوز تشديد نونهما<sup>(٥)</sup>، وللذي اسما جمع: "الَّذِينَ" و"الأُلَى"<sup>(٦)</sup>، ومن جموع<sup>(٧)</sup> "الَّتِي": "اللاتِي"، ويجوز حذف يائه، و"اللاتِي"<sup>(٨)</sup> بحذف الياء والإثبات<sup>(٩)</sup>.

(١) لم يعرض الشّارح - تبعاً للنّظام - للموصول الحرّيّ، وهو كلّ حرفٍ أوّل مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائِد، وهو ستّة: أنّ، وأنّ، وما، وكى، ولو، والذي عند بعض النّحاة. (ينظر: شرح الكافية الشّافية ٣٠٢/١، أوضح المسالك ١٤٣/١، الهمع ٢٧٩/١ - ٢٨٢)؛ لأنّ ذكره في الموصول الذي هو معرفة استطراداً.

(٢) لو قال: «وتثنيتهما» لكان أولى.

(٣) يكتب اللذان واللّتان بلامين حملاً على ثبوتهما في اللّذين فرقاً بين التثنية والجمع "الَّذِينَ". ينظر: شرح الشّافية للرّضويّ ٣٣٠/٣.

(٤) ينظر ما سبق في: الحاشية (٨) ص ٤٤٠.

(٥) وهي لغة تميم وقيس، وتخفيف النّون لغة أهل الحجاز، وبني أسد.

ومنع البصريّون التشديد مع الياء، وأجازوه الكوفيّون. ينظر: الارتشاف ٥٢٦/١، أوضح المسالك ١٤٥/١، المساعد ١٤٠/١ - ١٤١، شفاء العليل ٢٢٢/١، تعليق الفرائد ١٨٧/٢، التّصريح ١٣٢/١.

(٦) في النّسختين: "الأولى"، وهو خطأ، قال ابن هشام في شرح اللّمحة البدرية (٣١٩/١): «وتكتب بغير واو».

(٧) كون "اللاتي" جمعاً محتملٌ؛ لأنّه متضمّن حروف "التي"، والصّحيح: أنّه اسم جمع؛ لأنّه ليس على بناء من أبنية الجمع، وأمّا "اللاتي" فاسم جمع؛ لأنّه لم يتضمّن حروف الواحد. ينظر: شرح التّسهيل ١٩٥/١، فتعميم الشّارح فيهما غير مسّلم.

(٨) في الأصل: "اللاء"، وهو لا يتناسب مع ما بعده، وفي "ز": "اللاي".

(٩) ينظر: شرح الشّدور ص ١٤٤ - ١٤٥.

ومن أسماء جموع "التي": اللّواتي، واللّوات، واللّاء، واللّواء (بالمدّ والقصر)، واللّاءات بالبناء على الكسر، أو بإعرابها إعراب ذوات، وغيرها. ينظر: ابن يعيش ١٤٢/٣، المقرّب ٥٧/١، شرح التّسهيل ١٩٥/١ - ١٩٦، الارتشاف ٥٢٧/١، توضيح المقاصد ٢١٦/١، شرح اللّمحة البدرية ٣٢٠/١ - ٣٢١.



وتستعمل "مَنْ" <sup>(١)</sup>، و"مَا" <sup>(٢)</sup>، و"أَل" <sup>(٣)</sup> بمعنى "الذي" و"التي"،  
وتثنيتهما، وجمعهما، وكذا "ذو" عند طيء <sup>(٤)</sup>، و"ذا"  
بعد "ما"، و"مَنْ" الاستفهاميتين <sup>(٥)</sup> إن لم تلغ <sup>(٦)</sup>،

(١) تكون "مَنْ" للعالم نحو : ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾ (سورة النحل من الآية ١٧)، ولغيره في  
مسائل إحداها : أن ينزل منزلته نحو : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا  
يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ (سورة الأحقاف من الآية ٥).  
ينظر في "مَنْ" : أوضح المسالك ١٥٢/١ - ١٥٥، تعليق الفرائد ٥٣/١، التصريح  
٤٢٩/١ "بحيري".

(٢) تكون "ما" لما لا يعقل وحده نحو : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (سورة النحل من الآية  
٩٦)، وله مع العاقل نحو : ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورة الحشر  
من الآية الأولى)، ولأنواع أو صفات من يعقل نحو : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾  
(سورة النساء من الآية ٣)، وللمبهم أمره نحو : انظر إلى ما ظهر - حالة رؤية شبح - .  
أوضح المسالك ١٥٥/١، التصريح ٤٣٤/١ "بحيري"، وينظر : ابن يعيش ١٤٥/٣،  
المقرب ٥٨/١، التسهيل ص ٣٦، شرح اللّمة البدرية ٣٢٢/١.

(٣) يرى بعض النحاة أن "أَل" الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول أصلها الذي، ثم  
خففت بالحذف واكتفى عنها بـ"أَل"، وهو رأي الزمخشري (المفصل ص ١٨٣)،  
ووافقه ابن يعيش في (شرح المفصل ١٥٤/٣، ١٥٥)، وابن الحاجب (الإيضاح في  
شرح المفصل ٤٨٣/١).

(٤) ينظر ما تقدّم : ص ٣٦٣ مع الحاشية (١٠).

(٥) لم يشترطه الكوفيون؛ فجوزوا وقوع أسماء الإشارة أسماء موصولة.

ينظر : الإنصاف ٧١٧/٢، ابن يعيش ٢٤/٤، أوضح المسالك ١٦٦/١.

(٦) يكون الغاء "ذا" على صورتين :

١ - أن تركب مع "ما" اتفاقاً، أو "من" خلافاً لابن الانباري، فيصيران اسماً واحداً  
في قولك : ماذا صنعت ؟ (ينظر : الكتاب ٤١٧/٢)، فـ"ماذا" اسم استفهام مفعول  
مقدّم، ويجوز أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً.

٢ - أن تقدّر "ذا" زائدة بين "ما" ومدخولها، وهو وجه أجازه ابن مالك (شرح  
التسهيل ١٩٦/١ و ١٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢٨٤/١)، ونُسب للكوفيين بناءً  
على مذهبهم في تجويز زيادة الأسماء، قال ابن هشام : « والتّحقيق : أنّ الأسماء لا تزداد،  
(المغني ص ٣٩٧).



و"أي" <sup>(١)</sup> للمذكّر بمعنى "الذي"، و"آية" <sup>(٢)</sup> للمؤنث <sup>(٣)</sup> . بمعنى "التي"،  
و"أل" الدّاخلّة على اسم الفاعل أو اسم المفعول <sup>(٤)</sup> ك: الضّارب،  
والمضروب <sup>(٥)</sup> .

⇨

وقد أهمل الشّارح شرطاً من شروط "ذا" الموصولة - كما أهمله ابن مالك في الألفيّة (ص ١١) - وهو ألا تكون للإشارة نحو : ماذا التّواني ؟، وذلك لوضوحه .

ينظر فيما تقدّم : الارتشاف ١٠٠٨/٢، أوضح المسالك ١٦٤/١، تعليق الفرائد ١٩٨/٢، التصريح ١٣٨/١ و ١٣٩ .

(١) نُسب إلى ثعلبٍ إنكار موصوليّة "أي"، وقوله : لا يكون "أي" إلاّ استفهاماً أو شرطاً، . الارتشاف ١٠١١/١، وينظر : المغني ص ١٠٩ .

ولـ"أي" الموصولة وما تفرّع عنها أحكامٌ اختصّت بها، ومنها :

١ - أنها معربةٌ بعكس أخواتها، فقيل : مطلقاً، وذهب سيّويه (ينظر : الكتاب ٤٠٠/٢ و ٤٠١) إلى أنها تُبنى إذا أُضيفت، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

٢ - أنها تضاف إلى المعرفة لا إلى النّكرة، خلافاً لابن عصفور ( ينظر : المقرب ٢١١/١) .

٣ - أنّ العامل فيها لا يكون إلاّ مستقبلاً متقدّماً خلافاً للبصريّين أو للكوفيّين .

ينظر في "أي" وأحكامها : الكتاب ٣٩٩/٢ - ٤٠٠، مجالس العلماء ص ١٨٦، الإنصاف ٧٠٩/٢ و ٧١٦، ابن يعيش ١٤٥/٣، شرح التّسهيل ١٩٩/١، شرح الرّضيّ ٢٩/٣ و ٥٩، أوضح المسالك ١٥٦/١ .

(٢) ز : "إيه" تحريفٌ .

(٣) قال ابن هشام في شرح اللّحة البدرية (٣٢٣/١ و ٣٢٤) : « والجمهور يستعملونها بلفظٍ واحدٍ للجميع، ومنهم من يلحقها علامات الفروع فيقول : آية، وآيان، وآيتان، وآيُون، وآيات » . وينظر : الارتشاف ١٠١٢/٢ .

(٤) أمّا الدّاخلّة على الصّفة المشبّهة نحو : "الحسن" ففيها خلافٌ أهى موصولةٌ أم لا ؟، والذي عليه المتأخرون كونها معرفةٌ لا موصولةٌ .

ينظر : شرح الرّضيّ ١٤/٣، الارتشاف ٥٣١/١، المغني ص ٧١، تعليق الفرائد ٢١٥/٢، التصريح ١٣٧/١ و ٢١٥/٢ .

(٥) ذهب المازنيّ - في أحد قوليّه - إلى أنّ "أل" الدّاخلّة على اسمي الفاعل والمفعول موصولةٌ حرفيٌّ، ويرّده أنها لا تؤوّل بالمصدر، ولعود الضّمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي

⇨



## تنبيه

لا بُدَّ لكلِّ واحدٍ من هذه الموصولات من صلةٍ مؤخّرةٍ عنه، وهي إمّا جملةٌ خبريّةٌ<sup>(١)</sup>، أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ<sup>(٢)</sup>، أو وصفٌ صريحٌ<sup>(٣)</sup>.

⇨

رَبِّهِ، والضمير لا يعود إلّا على الأسماء .

وذهب الأخفش والمازني - في قوله الآخر - إلى أنّها حرف تعريف، وحجّتهما أنّ العامل يتخطّأها - نحو : جاء الضّاربُ - كما يتخطّأها مع الجامد - نحو : جاء الرجلُ -، وهي مع الجامد معرفةٌ اتّفاقاً؛ فتكون مع المشتقّ كذلك، ويُجاب بالفرق بأنّها مع المشتقّ داخلةٌ على الفعل تقديرًا؛ لأنّ المشتقّ في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير الفعل، و"أل" المعرفة لا يعود عليها ضميرٌ . التصريح ٤٤١/١ - ٤٤٢ "بحيري"، وينظر : البغداديات ص ٥٥٣، تفسير المسائل المشكّلة ص ٤٧ - ٤٨، شرح الرّضي ١١/٣، الارتشاف ١٠١٣/٢ .

(١) هي الّتي تحتل الصّدق والكذب في نفسها . التصريح ١٤٠/١، وينظر في تعليل اشتراط خبريّة جملة الصّلة : الباب ١١٧/٢، تعليق الفرائد ١٨٠/٢ .

ويشترط أن تكون الجملة معهودةٌ عند الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنّه غير لازم؛ لأنّ الموصول قد يُراد به معهودٌ فتكون صلته معهودة، وقد يُراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى : ﴿ كَمَلِ الَّذِي يَنْبِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾ (سورة البقرة من الآية ١٧١)، وقد يُقصد تعظيم الموصول فتُبهم صلته كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَشِئُهُمْ ﴾ (سورة طه من الآية ٧٨) . ينظر : شرح التسهيل ١٨٧/١ و ١٨٨ .

(٢) يشترط للظرف والجارّ والمجرور الواقعين صلةً أن يكونا تامّين، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ (سورة الأنبياء الآية ١٩) .

والاحتراز بالتامين عن الناقصين، وهما اللذان لا تتمّ بهما الفائدة؛ فلا يقال : جاء الذي اليوم، ولا جاء الذي بك . شرح الشذور ص ١٤٢ .

(٣) ويكون صلة "أل"، والمقصود بالوصف الصّريح : الخالص للوصف، وهو ما لم يغلب عليه جانب الاسميّة؛ لأنّ فيه معنى الفعل نحو : "ضاربٌ"، بخلاف ما غلب عليه جانب الاسميّة نحو : أبطح؛ فإنّه في الأصل وصفٌ لكلّ مكان منبطح في الوادي، ثمّ غلب على الأرض المتسعة، ومثله أجرع، وصاحب؛ فإنّها في الأصل صفات، ثمّ غلب عليها جانب الاسميّة . ينظر : التصريح ١٤٢/١ .





ولا بُدَّ أن<sup>(١)</sup> تشتمل على ضمير مطابق للموصول في الإفراد،  
والثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث .  
ويحذف هذا العائد إذا<sup>(٢)</sup> كان مبتدأ بشرط ألا يصلح الباقي بعد  
حذفه لأن يكون صلةً كاملةً، فإن كان خبره مفرداً<sup>(٣)</sup> جاز حذفه<sup>(٤)</sup>،  
وإن كان جملةً، أو ظرفاً أو جاراً و<sup>(٥)</sup> مجروراً امتنع .  
ويكثر الحذف في صلة غير "أي" إن طالت الصلة، وإلا فيضعف<sup>(٦)</sup> .  
أمّا العائد المنصوب<sup>(٧)</sup> المنفصل فلا يجوز حذفه<sup>(٨)</sup>، وكذا المتصل

(١) في الأصل : « ولا بدّ وأن » .

(٢) ز : "إن" .

(٣) ز : "منفرداً" .

(٤) كقوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (سورة مريم من الآية ١٩)، بخلاف جاء الذي هو  
يقوم أو هو في الدار؛ لأنّ الخبر غير مفرد . أوضح المسالك ١٧١/١ .

(٥) في الأصل : "أو" .

(٦) كقراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (سورة الأنعام من الآية  
١٥٤) . أوضح المسالك ١٧١/١، والتّصريح ١٤٤/١، وهذا علي مذهب البصريين،  
أمّا الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة "أي" أو في غيرها، مع  
الاستطالة أو بدونها، وعليه تخرّج القراءة السابقة . شرح الرّضي ٢٧/٣ .

(٧) بقي على الشّارح حذف العائد المجرور، وعنه يقول ابن هشام : « ويجوز حذف  
المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ نحو : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾  
[سورة طه من الآية ٧٢] بخلاف : جاء الذي قام أبوه، وأنا أمس ضاربه، والمجرور  
بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنًى  
ومتعلّقاً نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [سورة المؤمنون من الآية ٢٣] . أوضح  
المسالك ١٧٦/١، وينظر : التّصريح ١٤٦/١ و ١٤٧ .

(٨) نحو : جاء الذي إياه أكرمت؛ لأنّ حذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ويفوت ما قصد به  
من التّخصيص عند البيانيّين، والاهتمام عند النّحويّين . التّصريح ١٤٥/١ .  
وذهب الرّضي إلى أنّ المنفصل لا يجوز حذفه إذا كان بعد إلا، وأمّا ما عدا ذلك فلا  
منع . شرح الكافية ٢٥/٣ .



المنصوب بحرف<sup>(١)</sup>، ويجوز إن كان متصلاً بفعل<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup> وصف<sup>(٤)</sup>.



(١) نحو: جاء الذي إنّه فاضلٌ، أو كأنّه أسدٌ؛ لأنّ اسم "إنّ" و"كأنّ" لا يحذف إلّا شذوذاً .  
التصريح ١٤٦/١ .

(٢) نحو : ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (سورة التغابن من الآية ٤) أي : تسرونه وتعلنونه، وشرط الفعل أن يكون تاماً فلا يحذف في نحو : "جاء الذي كأنه زيد" على الأصحّ . التصريح ١٤٥/١ .

(٣) ز : متصلاً بفعل أو حرف أو وصف ، وقوله : «أو حرف» سهوٌ من الناسخ؛ لأنّه يناقض ما سبقه .

(٤) نحو قول الشاعر :

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ .....

أي : موليكه . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٥/١ .

قال ابن هشام : «وحذف منصوب الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصف قليلٌ» . أوضح المسالك ١٧٥/١، وينظر : التصريح ١٤٦/١ .



## [ ٥ - المعرّف بالأداة ]

٨٦- خَامِسُهَا مُعَرِّفٌ بِحَرْفِ أَلٍ كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍّ : الْمَحَلُّ

خَامِسُهَا أَي : المعارف مُعَرِّفٌ بِحَرْفِ أَلٍ أَي : المحلّي بـ "أَل" العهديّة أو<sup>(١)</sup> الجنسيّة<sup>(٢)</sup> نحو : الْمَحَلُّ .

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَهْدِيَّةِ وَالْجَنَسِيَّةِ بِأَن يُضْمَرَ<sup>(٣)</sup> الْإِسْمَ الَّذِي فِيهِ "أَل"؛ فَإِن أَفَادَ مَضْمَرُهُ مَا أَفَادَ مَظْهَرُهُ فَهِيَ عَهْدِيَّةٌ، وَإِلَّا فَجَنَسِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> .

وَيُشَارُ بِالْعَهْدِيَّةِ إِذَا لَمَعُ هَوْدٌ ذَهْنِيٌّ، أَوْ ذَكَرِيٌّ<sup>(٥)</sup>، أَوْ حَضُورِيٌّ<sup>(٦)</sup> .

[٤٢/ب]

وَالْجَنَسِيَّةُ إِذَا لَاسْتَغْرَاقَ أَفْرَادَ الْجِنْسِ؛ وَهِيَ الَّتِي تَخْلُفُهَا / "كُلٌّ" حَقِيقَةٌ<sup>(٧)</sup>، أَوْ خَصَائِصُ الْأَفْرَادِ؛ وَهِيَ الَّتِي تَخْلُفُهَا "كُلٌّ" بِمَجَازٍ<sup>(٨)</sup>، أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : "و" .

(٢) كَوْنُ "أَلٍ" الْمَعْرِفَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ : عَهْدِيَّةٌ وَجَنَسِيَّةٌ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ أَقْسَامَهَا ثَلَاثَةٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّ "أَل" الَّتِي لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ قَسَمٌ بِرَأْسِهِ (يَنْظُرُ : الْجَنَى ص ١٩٣، وَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ (٣) ص ٤٥٤)، وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ نَوْعَانِ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ، وَلِتَعْرِيفِ الْحَضُورِ (شَرْحُ الْجَمَلِ ١/١١١)، وَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ (النَّكَتُ الْحَسَانُ ص ٤٤) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : "يُضْمَرُ" تَحْرِيفٌ .

(٤) الْفُصُولُ الْخَمْسُونَ ص ٢٣٢ بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ .

(٥) سَيَأْتِي الْإِسْتِشْهَادُ لَهَا تَحْتَ قَوْلِهِ : (تَنْبِيهِ) .

(٦) نَحْوُ : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (سُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنَ الْآيَةِ ٣) .

(٧) الْقِلَادَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ ل ٣٥أ، وَفِيهِ : (وَلَهَا شَوَاهِدٌ عَدِيدَةٌ؛ فَمِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [ سُورَةُ الْعَصْرِ الْآيَتَانِ : ١ وَ ٢ ]، وَيَنْظُرُ : أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١/١٨١، التَّصْرِيحُ ١/١٤٩) .

(٨) الْقِلَادَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ ل ٣٥أ - ٣٥ب، وَفِيهِ : (نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا، أَي : الْكَامِلُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ)، وَيَنْظُرُ : الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ .



مشار<sup>(١)</sup> بها إلى نفس الحقيقة<sup>(٢)</sup>، وهي التي لا تخلفها "كل" لا حقيقة ولا مجازاً<sup>(٣)</sup>.

(١) ز : "يشار" .

(٢) شرح الشذور ص ١٤٩ بتصرف يسير .

(٣) القلادة الجوهريّة ل ٣٥ ب، وفيه : ١ نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾

[سورة الأنبياء من الآية ٣٠] ، وينظر : المغني ص ٧٣، شرح الشذور ص ١٤٩ .

ويعبر عن "أل" هذه بأنها التي لتعريف الحقيقة، أو لتعريف الماهية (الجنى ص ١٩٤)،

والأخير تسمية المتكلمين . ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١ .

وقد اختلف العلماء في القسم الذي تدرج تحته "أل" التي لتعريف الحقيقة على ثلاثة مذاهب :

١ - فالجمهور على أنها مندرجة تحت الجنسية - وهو ما ذكره الشارح - وهو رأي الزجاجي (اللامات ص ٤٣)، والصيمري (التبصرة ٩٦/١)، وعبد القاهر الجرجاني (الجميل ص ٩٧)، والزنجشري (المفصل ص ٤٤٩)، وابن الخشاب (المرئجل ص ٢٩٨)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨/٢)، وابن مالك (التسهيل ص ٤٢)، وأبي حيّان (الارتشاف ٥١٤/١ و ٥١٦)، والمرادي (توضيح المقاصد ٢٦٠/١)، وابن هشام (أوضح المسالك ١٨٠/١)، والمغني ص ٧٣، وشرح الشذور ص ١٤٩، وشرح القطر ص ١٩٦)، والدّماميني (تعليق الفرائد ٣٥٩/٢)، والسيوطي (اللمع ٢٧٤/١ و ٢٧٥) .

٢ - وبعضهم يجعلها مندرجة تحت العهدية، ومنهم ابن عصفور (شرح الجمل ١١١/١)، وهو مقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣٢٢/١) .

٣ - وبعضهم يجعلها قسمًا برأسه، ومنهم علاء الدين الأربلي (جواهر الأدب ص ٣٠٥) .

قال الأربلي : « ويسمى كثير "الجنسية"، وهو بعيد عن التحصيل لملاحظة الأفراد في الجنسية والمفروض عدمها، (المصدر السابق) .

وهذا الرأي بعيد في نظري، قال أبو حيّان : « وأقرب ما ينحو النّحاة إلى أنّ النّكرة تدلّ على واحدٍ من الجنس، والتي للجنس يمكن أن تعقل دون اعتبار الوحدة؛ فإذا قيل : الرجل خيرٌ من المرأة، كان المعنى : هذا الجنس من حيث هو هو خيرٌ من هذا الجنس من حيث هو هو، . الارتشاف ٥١٤/١ و ٥١٥ .



ومِمّا يدخل في الجنسيّة<sup>(١)</sup> "أل" الّتي للحضور كـ: "مررت بهذا الرّجل"<sup>(٢)</sup>، وهي عند ابن عصفور<sup>(٣)</sup> عهديّة حضوريّة<sup>(٤)</sup>.

(١) ز : "الحقيقة" تحريف .

(٢) الفصول الخمسون ص ٢٣٣ بتصرف يسير .

وقد ذكر هذا الجزوليّ في مقدّمته (ص ٦٦)، قال الشّلوّيين : « وقوله : (ويعرض في الجنسيّة الحضور) مثاله : جاءني هذا الرّجل، يقول : لأنّك جئت بقولك : الرّجل بياناً للجنس الّذي أبهم هذا عليه وعلى غيره فهو في الأصل اسم الجنس، ثمّ عرض فيه - بكونه قد بيّن به هذا، وهو للحاضر - الحضور، وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه . » شرح المقدّمة الجزوليّة ٦٥٥/٢ .

وجعله أبو عليّ الفارسيّ نوعاً منفرداً من أنواع "أل" في الخليّات (ص ٢٨٩-٢٩٠) . وذهب الشّلوّيين مذهباً آخر غير ما سبق؛ فرأى أن "أل" في الرّجل للعهد الذّكري، قال : « ويعرض في الجنسيّة الحضور نحو : "قال هذا الرّجل" هذا قول بعضهم، والأظهر [أنّه] إنّما هو ممّا أحيل به إلى معهود ذكراً؛ لأنّ ما هي فيه هو ما قبله . » التّوطئة ص ١٩١، وسيأتي رأي لابن عصفور .

(٣) هو : عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عصفور الأشبيليّ، أبو الحسن، أحد أشهر أعلام النّحو في الأندلس والمغرب، ولد سنة ٥٩٧هـ، من أبرز شيوخه : الدّبّاج، والشّلوّيين، ومن أبرز تلاميذه : الآبديّ، والشّلوّيين الصّغير، ومن مصنّفاته : المقرّب (ط)، والمتع في التّصريف (ط)، شرح جمل الزّجاجيّ الكبير (ط)، وضرائر الشّعر (ط)، توفّي سنة ٦٦٩هـ .

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص ٢٣٦، الوافي بالوفيات ٢٦٥/٢٢، فوات الوفيات ١٠٩/٣، البلغة ص ١٦٠، بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

وينظر في رأيه : الحاشية التّالية .

(٤) نقل هذا ابن هشام في المغني (ص ٧٢-٧٣)، والّذي في شرح الجمل (١/١١١) أنّها في نحو هذا المثال لتعريف الحضور، وينظر : الجنى ص ١٩٥-١٩٦ .



## تنبيه

"أل" في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ  
الزُّجَاجَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> تُسَمَّى ذَكْرِيَّةً<sup>(٣)</sup>، وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمْ فِي  
الْغَارِ ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿ بِاللُّوَادِ  
الْمُقَدَّسِ ﴾<sup>(٦)</sup> تُسَمَّى ذَهْنِيَّةً<sup>(٣)</sup>.



(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) سورة النور من الآية ٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الشذور ص ١٤٩، المغني ص ٧٢، أوضح المسالك ١/١٨١، القلادة

الجوهريّة ل ٣٥ ب، شرح الرّملي ص ١٨٧ .

(٤) سورة التوبة من الآية ٤٠ .

(٥) سورة الفتح من الآية ١٨ .

(٦) سورة طه من الآية ١٢ .



### [ ٦ - المضاف إلى واحدٍ من المعارف ]

٨٧- سَادِسُهَا : مَا كَانَ مِنْ مُضَافٍ لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ

٨٨- كَقَوْلِكَ: ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبُذِيِّ<sup>(١)</sup>

سَادِسُهَا أَي : المعارف ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ<sup>(٣)</sup> المذكورة، أَي : إضافة محضة<sup>(٤)</sup>؛ لأنها تُفِيدُ التَّعْرِيفَ<sup>(٥)</sup> إذا لم يكن

(١) قوله : « البذي » الياء فيه بدلٌ من الواو على الأشهر؛ لأنه من "بذو على القوم" إذا سفه عليهم، قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، وقيل : الياء بدلٌ من الهمزة من قولهم : "بذأ الرجل" إذا سفه حذف الهمزة على غير قياسٍ أو أبدلت ياءً ثُمَّ حذفت لالتقاء الساكنين . ينظر : تمرين الطلاب ص ٣٤، فتح الربّ المالك ص ٢٥٩ .  
(٢) ز : "لواحد" .

(٣) في الأصل : « من هذه الإضافة »، وهو سهوٌ من الناسخ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢٠٠/١، المقرّب ٢٢٢/١، الارتشاف ٤٥٩/١، المساعد ٧٧/١ .  
والإضافة المحضة على نوعين :

١ - نوعٌ يفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفةً، أو تخصيص المضاف إذا كان المضاف إليه نكرةً .

٢ - نوعٌ تفيد فيه الإضافة التخصيص، وذلك إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام .  
ينظر : أوضح المسالك ٧٣/١ و ٧٤ .

وابن عصفور يجعل النوع الثاني من اللفظية (شرح الجمل ٢٠٣/١ و ٢٠٤) .  
وتسمّى هذه الإضافة محضةً؛ لأنها خاليةٌ من تقدير الانفصال، وتسمّى - كذلك - معنويةً؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو التعريف أو التخصيص . ينظر : أوضح المسالك ٧٤/٣ و ٧٥، والتّصريح ٢٧/٢ .

وقد ذكر الشّارح هذين النوعين في كلامه الآتي، ولكنّه لم يجعل التقسيم واضحاً، ولذا أحببت أن أوضح هذه المسألة - هنا -، كما أنّ الشّارح لم يبيّن المراد من الإضافة المحضة أو يعلّل تسميتها بذلك .

(٥) تفيد الإضافة المحضة التّخصيص - أيضاً - كما سيذكر بعدُ .



متوغلّاً في الإبهام<sup>(١)</sup>، أمّا المتوغلّ فيه فلا تُفيد<sup>(٢)</sup> الإضافة سوى التّخصيص<sup>(٣)</sup>.

وأما الإضافة اللفظيّة<sup>(٤)</sup> فإنّها تُفيد تخفيف<sup>(٥)</sup> اللفظ<sup>(٦)</sup>، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في مخفوضات الأسماء<sup>(٧)</sup>.

والإضافة المفيدة لتعريف المضاف؛

كَقَوْلِكَ: ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبُذِيِّ<sup>(٨)</sup>

(١) ك: مثل، وغير إذا أريد بهما مطلق الماثلة والمغايرة لا كمالهما (أوضح المسالك ٧٤/٣)، وكذلك ألفاظ أخرى سُمعت عن العرب نحو: شبهك، وخذنك، وتربك، وحسبك، وغيرها. ينظر: شرح الجمل ٢٠٤/١، التصريح ٢٧/٢.

(٢) ز: "تفيد".

(٣) شرح الرّملي ص ١٨٧.

(٤) ضابطها: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصّفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل ك: ضارب زيد، واسم المفعول ك: مضروب العبد، والصّفة المشبهة ك: حسن الوجه. أوضح المسالك ٧٥/٣.

وتسمّى لفظيّة؛ لأنّها أفادت أمراً لفظيّاً، وهو التّخفيف أو إزالة القبح - على ما سيأتي. تنظر الحاشية (٦) -، وتسمّى غير محضة؛ لأنّها في تقدير الانفصال.

أوضح المسالك ٧٩/٣، والتصريح ٢٨/٢.

(٥) ز: "تحقيق" تصحيف.

(٦) وذلك بحذف التنوين الظاهر كما في: "ضارب زيد"، وضاربات عمرو، وحسن الوجه، أو المقدّر كما في ضارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية كما في ضاربا زيد، أو الجمع كما في ضاربو زيد.

وكذلك تفيد هذه الإضافة رفع القبح في نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه؛ فإنّ في رفع الوجه قبح خلو الصّفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدّي، وفي الجرّ تخلّص منهما. أوضح المسالك ٧٨/٣، وينظر: التصريح ٢٨/٢ و ٢٩.

(٧) لم يتكلّم هناك عنها. ينظر: ص ٧٩٩-٨٠٦.

(٨) الأمثلة على التّوالي للإضافة للضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف بـ"أل".



لأنَّ النكرة تتعرَّف<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى المعرفة، وتتخصَّص بالإضافة لمثلها<sup>(٢)</sup> نحو : غلامٌ رجلٍ، وثوبٌ امرأةٍ، وخاتمٌ حديدٍ .  
وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه الأصناف فهو في رتبة ما أُضيف إليه  
إلا المضاف إلى المضمَر<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّه في رتبة العلم - كما قرَّرناه سابقاً<sup>(٤)</sup> - ،  
والله تعالى<sup>(٥)</sup> أعلم .



(١) ز : "تعريف" تحريف .

(٢) قال أبو حيان : إنَّ تقسيم النَّحاةِ الإضافة إلى ما يفيد التعريف، وإلى ما يفيد التخصيص ليس بصحيح؛ لأنَّه من جعل القسم قسيمًا، وذلك لأنَّ التعريف تخصيصٌ؛ فالإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف، وأجاب الدماميني : بأنَّ التخصيص في عرفهم قليل الاشتراك في النكرات، والتعريف رفع الاحتمال في المعارف . حاشية يس على التصريح ٢/٢٦، وينظر : الارتشاف ١٨٠١/٤ .

(٣) ز : "الضمير" .

(٤) ينظر : ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٥) ساقطٌ من "ز" .



## الأفعال

أي : هذا بابها، وقدّمها لأنّ ما بعدها مبنيٌّ عليها<sup>(١)</sup>.

٨٩- أفعألهم ثلاثة في الواقع ماضٍ وفعل الأمر والمضارع<sup>(٢)</sup>

أفعألهم الاصطلاحية ثلاثة لا رابع لها<sup>(٣)</sup>، لمّا كان الفعل دالاً على

الحدث والزّمان<sup>(٤)</sup>، وهو<sup>(٥)</sup> ثلاثة بدليل قوله تعالى : ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾<sup>(٦)</sup>

يعني المستقبل، ﴿وَمَا خَلَفْنَا﴾<sup>(٦)</sup> / يعني الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٦)</sup>

الحال<sup>(٧)</sup>، وقول زهير<sup>(٨)</sup> :

(١) شرح الرّملي ص ٩٨ .

(٢) خالف الناظم ترتيب أصله؛ فإنّ ابن أجروم يقول : «الأفعال ثلاثة : ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ». المتن ص ١٢، ولعلّ الذي دعاه لذلك ضرورة النظم .

(٣) شرح الأزهرّي ص ٤٠، شرح الرّملي ص ٩٨، وينظر : ما تقدّم ص ٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) اختلف في دلالة الفعل على الزّمان : فمذهب الجمهور ما ذكره الشّارح، ومذهب ابن

الطّرواة في الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ص ١٢-١٣) إلى أنّ الفعل

لا يدلّ بينيته على الزّمان، وإنّما ينجرّ الزّمان مع الحدث، وتبعه السّهيليّ (نتائج الفكر

ص ٦٦)، والخلاف لفظيٌّ .

ينظر : شرح المقدّمة المحسّبة ١٩٣/١، المقتصد ٨٢/١-٨٤، ابن يعيش ٢/٧، شرح

الصّفّار ٦٤٩/٢، التّذيل والتّكميل ٤٨/١-١٩، ابن الطّرواة النّحويّ ص ٢٢٨-٢٣٠ .

(٥) أي : الزّمان .

(٦) سورة مريم من الآية ٦٤ .

(٧) ينظر : إصلاح الخلل ص ١٩، الباب ١٣/٢-١٤، كشف المشكل ١٩٩/١-٢٠٠،

التّهذيب الوسيط ص ٤٠، شرح ألفيّة ابن معطّر ٣٠٥/١ .

(٨) هو : ابن أبي سلّمى ربيعة بن رباح المزنيّ، أحد شعراء الجاهليّة الثلاثة المتقدّمين، وفي

أئمة الأدب من يفضّله على الشعراء، وقد نشأ في بيت شعر، وكان في عقبه شعراء

كابنه كعب - رضي الله عنه -، تسمّى قصائده الحوليّات؛ لأنّه كان ينظم القصيدة

وينقّحها ويهدّبها في سنة؛ توفيّ حوالي سنة ١٣ قبل الهجرة .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٥١/١، الشعر والشّعراء ١٤٣/١، الأغاني

٢٨٨/١٠، الخزّانة ٣٣٢/٢، الأعلام ٥٢/٣ .



وأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدٍ عَمٍ<sup>(١)</sup>  
 كان هو - أيضاً - ثلاثة، لأنَّ الحدث<sup>(٢)</sup> يستلزم زماناً بالضرورة<sup>(٣)</sup>.  
 ودليل الحصر : أنَّ الفعل إن تأخر التَّلَفُّظُ به عن وقوعه وانقطاعه  
 فهو الماضي، أوقارن بعض وجوده فهو الحال، أو تقدَّم على الفعل فهو  
 المستقبل<sup>(٤)</sup>.  
 وقوله :

مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ .....  
 بيانٌ للأفعال الثلاثة .

وحدُّ الماضي : ما وقع وانقطع، وصلاح معه أمس<sup>(٥)</sup>، و<sup>(٦)</sup>قَبْلَ  
 إحدى<sup>(٧)</sup> التَّائِينَ<sup>(٨)</sup>.

- (١) البيت من الطَّوِيل، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٩ .  
 ووجه الاستشهاد به : استشهادٌ معنويٌّ على أنَّ أقسام الزَّمان ثلاثة : الحاضر "اليوم"،  
 والماضي "الأمس"، والمستقبل "غد".  
 والبيت من شواهد : شرح ملحّة الإعراب ص ٦٠، إصلاح الخلل ص ١٩، اللِّباب  
 ١٤/٢، شرح الجمل ١٢٩/١، البسيط ٢٢٠/١، شرح ألفية ابن معطٍ ٣٠٦/١ .  
 (٢) في الأصل : "المحدث" .  
 (٣) شرح الرَّمْلِي ص ٩٨، وينظر : شرح الخلاوي (رسالة) ٢٩٦/١ .  
 (٤) شرح الرَّمْلِي ص ٩٨، وينظر : شرح الخلاوي (رسالة) ٢٩٧/١، وأصل هذا الكلام  
 لابن معطٍ في الفصول الخمسون ص ١٧٠ .  
 (٥) هذا حدُّ ابن عصفورٍ في شرح الجمل (١٢٩/١)، والأبديّ (ينظر : شرح كتاب  
 الحدود لابن قاسم ص ٤١)، وينظر : الجمل ص ٧، والبسيط ٢١٩/١ .  
 وينظر : ما سيأتي في الحاشية (٨) .  
 (٦) في شرح الرَّمْلِي : "أو" .  
 (٧) في الأصل : "أحد" .  
 (٨) شرح الرَّمْلِي ص ٩٨، وينظر : ما سبق ص ٣١٢ .  
 ويقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٧٠/١) : «وتمييز الفعل الموضوع

وحدُّ فعل الأمر : ما دلَّ على طلبٍ حَدَثَ في زمن الاستقبال، وقَبِلَ  
ياء المخاطبة<sup>(١)</sup>، وإن شئت قلت : صيغةٌ يُطَلَّبُ بها الفعل من الفاعل  
المخاطب بحذف حرف المضارعة<sup>(٢)</sup>.

وحدُّ المضارع : ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بأحد زماني الحال  
والاستقبال، وقَبِلَ "لم" <sup>(٣)</sup>.

فهذه حقيقة الأفعال<sup>(٤)</sup>.



⇐

للمضيّ بقاء الفاعل وتاء التّأنيث أولى من تمييزه بأن يحسن معه "أمس"؛ لأنّ من  
الموضوع للمضيّ ما لا يحسن معه ك: عسى، وإن فعلتَ فعلتُ، وقد يَعرُض لغيره أن  
يحسن معه نحو : لم يفعل زيد، ولو يفعلُ زيد فعلت .  
ولحاق إحدى التّائين ليس كذلك؛ فإنّه لا يشارك الموضوع للمضيّ فيه غيره، ولا  
يُمْتَنع منه فعلٌ ماضٍ إلّا أفعالٌ في التّعجّب ....

(١) شرح الأزهرّي ص ٤١، شرح الرّملي ص ٩٨ .

(٢) هذا حدّ ابن الحاجب (في الكافية ص ٢٠١، وينظر شرحها له ٨٨٩/٣) .

قال الرّضويّ (شرح الكافية ١٢٣/٤) : « لو قال : صيغةٌ يصحُّ أن يطلب بها الفعل  
لكان أصرح في عمومته لكلِّ ما يسمّيه النّحاة أمراً ... » .

(٣) شرح الأزهرّي ص ٤١، وشرح الرّملي ص ٩٨ .

(٤) المصدران السّابقان، وفيهما : « ... الأفعال الثلاثة » .



## [ أحكام الأفعال الثلاثة ]

وأما أحكامها فقد بينها الناظم بقوله :

### [ حكم الفعل الماضي ]

- ٩٠- فالماضي مفتوح الأخير إن قطع<sup>(١)</sup> عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرِّكٍ بِهِ رُفِعَ  
٩١- فَإِنْ أَتَى<sup>(٢)</sup> مَعَ ذَا الضَّمِيرِ سُكَّنَا وَضَمُّهُ مَعَ وَאוٍ جَمَعَ عَيْنًا

الفعل الماضي مفتوح الآخر أبداً<sup>(٣)</sup> لفظاً نحو : ركع، وسجد، وتضرع، أو تقديرًا نحو : رمى، وغزا، ودعا، ما لم يتصل به ضمير رفع بارز متحرك، أو واو الجماعة؛ فإن اتصل به الضمير المذكور بُني على السكون، وإن اتصلت به واو الجماعة ضُمَّ<sup>(٤)</sup> نحو : ضربوا<sup>(٥)</sup>.

وقوله : المَاضِ يحذف الياء للوزن .



(١) قوله : « إن قطع ... » من زيادات الناظم على أصله، حيث لم يتعرض ابن أجروم لهذا الحكم . تنظر : الحاشية (٣) .

(٢) في الأصل : "أتا" .

(٣) هذا ما اكتفى به ابن أجروم في كلامه عن الماضي (ينظر : المتن ص ١٣)، وتنظر : الحاشية التالية .

(٤) يرى بعض النحاة أن السكون عارض أوجه كراهة اجتماع أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، وأن الضمّ عارض لمجانسة حرف العلة . ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٥٩/٣، أوضح المسالك ٦١/١ .

(٥) شرح الرّمليّ ص ٩٨-٩٩، وينظر : البسيط ٢٢٠/١-٢٢٣ .



## [ حكم فعل الأمر ]

٩٢- وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ<sup>(١)</sup>

<sup>(٢)</sup> مذهب البصريين<sup>(٣)</sup> - وهو الصحيح - أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارعه؛ فيبنى على السُّكُونِ إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف الآخر إن كان معتلّه<sup>(٤)</sup>، وعلى حذف النون/ إن كان مُسْنَدًا لضمير تشبیه، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ فَقُولَا لَهُ<sup>(٥)</sup>، ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا مما خالف فيه النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجرؤم يقول: «والأمر مجزوم أبداً» (المتن ص ١٣)، وظاهره موافقة مذهب الكوفيّين، والأخفش، وابن هشام في المغني (ص ٣٠٠) أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بلام مقدّرة، وذلك أنّهم يرون أنَّ فعل الأمر مقتطعٌ من المضارع، وأنَّ أصل "اضرب" كُتِيبَ حذفت اللام للتخفيف، وكذا حرف المضارعة، ثمَّ اجْتُلِبَتْ همزة الوصل للتوصل للنطق بالسّاكن . وردّ مذهبهم بأنَّ الأصل في الفعل البناء، وأنَّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ فلا تعمل محذوفةٌ . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٤٦٩/١، المقتضب ٣/٢-٤، اللّامات ص ٩٤، شرح السّيرافي ٩٠/١-٩٣، أمالي ابن الشّجريّ ٣٥٥/٢، الإنصاف ٥٢٤/٢، التّبيين ص ١٧٦، اللّباب ١٧/٢، ابن يعيش ٦١/٧، البسيط ٢٢٤/١، شرح الرّضيّ ١٢٥/٤، التّصريح ٥٥/١، الأشباه والنظائر ٣٢٤/٣، دراسة في النحو الكوفيّ ص ٣٨٢-٣٨٥ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الآيات نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٩٩ .  
(٣) ينظر : الكتاب ١٧/١، المقتضب ٣/٢ و ٤ و ١٣١ و ٨١/٤، الأصول ٥١/١ و ١٤٥/٢، الجمل ص ٢٦٤، الإيضاح العضديّ ٦٠/١ و ٣١٧، اللّمع ص ١٨٣، التّبصرة ٩٠/١، وينظر : البناء في اللّغة العربيّة ص ٣١٩-٣٢٤ .

(٤) في الأصل : "معتلّة" .  
(٥) سورة طه الآية ٤٣، وجزءٌ من الآية ٤٤، وتمامها : ﴿قُولَا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ .

(٦) سورة الملك من الآية ١٥ .

(٧) سورة مريم من الآية ٢٦ .

### [ المضارع وحركة أوله ]

- ٩٣- وَافْتَحُوا مُضَارِعًا بَوَاحِدٍ مِنْ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ  
 ٩٤- هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَاءٌ يَجْمَعُهَا قَوْلِي: أَنْتَ<sup>(١)</sup> يَا فَتَى  
 ٩٥- وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِي تَضُمُّ<sup>(٢)</sup> وَفَتْحُهَا فِي مَا<sup>(٣)</sup> سِوَاهُ مُلْتَرَمٌ<sup>(٤)</sup>

المضارع ما كان في أوله إحدى<sup>(٥)</sup> الزوائد الأربع المسماة بأحرف المضارعة<sup>(٦)</sup> وهي :

هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَاءٌ يَجْمَعُهَا .....  
 قولك<sup>(٧)</sup> : أَنْتَ<sup>(٨)</sup> أَي : قَرُبْتَ أَوْ أَدْرَكْتَ<sup>(٩)</sup> ، وشرطها : أن تدلّ الهمزة على المتكلم، والنون على الجمع أو المعظم نفسه، والياء على الغائب، والتاء على الحاضر، ليخرج نحو : أَكْرَمَ، وَنَرَجَسَ<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ط ٩٥ : "أنت"، ولعل ما أثبت هو الأولى؛ لأنّ حركة التاء في المضارع الفتح .

(٢) ز : "يضم" .

(٣) في النسختين و ط ٩٥ : "فيما" .

(٤) هذا من زيادات الناظم على أصله، فلم يتعرض ابن أجروم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ١٣ .

(٥) في الأصل : "أحد"، والمثبت من "ز" موافق للمتن ص ١٣، كما يوافق ما في شرح الأزهريّ (ص ٤٣) المنقول عنه النصّ .

(٦) شرح الأزهريّ ص ٤٣ .

(٧) عدل الشارح عن قول الناظم : «قولي» إلى ما في الأصل .

(٨) هكذا جمعها الحريريّ (شرح الملحة ص ٧٣)، وابن معطيّ في ألفيته (ينظر : شرح ألفية ابن معطيّ ٣١٢/١)، وجمعها أبو البقاء العكبريّ في نأيت أو أتيت (المتبع ١٣٩/١)، وتنظر صوراً أخرى في : شرح الرّمليّ ص ١٠٠ .

(٩) شرح الرّمليّ ص ١٠٠، وينظر : اللسان ٢٤٩/١ (أنبي) .

(١٠) نرجس الدّواء إذا جعل فيه نرجساً . شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١، وينظر : حاشية الطالب ص ١١ .



وَيَرْنَأ<sup>(١)</sup>، وَتَعَلَّمَ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ فِي أَوَّلِهَا عَلَى مَا ذُكِرَ<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحروف تكون مضمومةً في فعلٍ ماضيه على أربعة أحرفٍ نحو : أَكْرَمَ، وتكون مفتوحةً فيما عدا ذلك<sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup> وإلى ذلك<sup>(٥)</sup> أشار النّاطم بقوله :

وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِيٍّ تُضَمُّ .....  
إلى آخره .



(١) يقال : « يرناً لحيته إذا صبغها بالبرنأ، وهو الحنأ، الخصائص ٢١٨/٣، وينظر : شرح أبنية سيويه ص ١٧٦، التكملة والذيل والصلة ٦١/١ (يرناً)، شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١، القاموس المحيط ١٢٧/١ (يرناً) .

(٢) شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٠٠، وفيه : « لعدم دلالة الزوائد في أولها ... » .

(٤) شرح الرّمليّ ص ١٠١، وينظر : علل النّحو ص ١٨٣، المفتاح في الصّرف ص ٥٦، الكافية ص ١٩٠ .

والفتح لغة أهل الحجاز، ولغة غيرهم فيما كان ماضيه على فعّل أو كان مثلاً أو مضاعفاً كسر حرف المضارع سوى الياء إلا إذا كان الفاء واواً نحو : يجعل .  
ينظر : الكتاب ١١٠/٤-١١١، شرح الشّافية ١٤١/١، اللهجات العربيّة في التّراث ٣٨٨/١، لغة قريش ص ١٠٨ .

(٥-٥) ساقطٌ من الأصل نتيجة انتقال نظر .





## إعراب الفعل

أي : هذا بابه .

## [ رافع المضارع ]

٩٦- رَفَعُ الْمُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدَا عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأْبَدَا

اعلم أنّ المضارع مرفوعٌ أبداً لتجرّده من النّاصب والجازم<sup>(١)</sup>، وقيل :  
لوقوعه موقع الاسم<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أنك إذا قلت : "زيدٌ كاتبٌ" صلح أن

(١) هذا قول الفراء (معاني القرآن ٥٣/١)، واختيار ابن معطي (الفصول الخمسون ص ١٧١)، وابن الحاجب (الكافية ص ١٩٢، وشرحها له ٨٦٦/٣)، وابن مالك (التسهيل ص ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، ونسبه فيها لحدّاق الكوفيين)، وشرّاح الألفيّة، تنظر : شروح الألفيّة عند قول ابن مالك :

ارْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ: تَسْعَدُ

(٢) هذا مذهب جمهور البصريّين (ينظر : الكتاب ٩/٣-١٠، المقتضب ٥/٢، الأصول ١٤٦/٢، الإيضاح العضديّ ٣١٨/١، اللّمع ص ١٨٣)، واختيار الزّغشريّ (المفصل ص ٣٢٣)، وابن الخشاب (المرتبّل ص ١١٥)، والعكبريّ (اللبّاب ٢٥/٢)، وابن يعيش (شرح المفصل ١٢/٧)، وابن عصفور (المقرّب ٢٦٠/١)، وجمع الحريريّ بين القولين في شرح ملحّة الإعراب (ص ٣٤٠) .

ويُعْتَرَضُ عليّ مذهب البصريّين بأنّ الفعل جاء مرفوعاً والاسم لا يقع موقعه نحو : هَلَّا تَفْعَلْ، وجعلت أفعل، ورأيت الذي يفعل، ومالك لا تفعل، وينظر في الجواب عنه : شرح السّيرافيّ ٧٦/١ .

وفي المسألة أقوال أخر ذكرها أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج ٨ ل ١٠٠ أ) ونقلها السيّوطيّ في الهمع (٢٧٣/٢ و ٢٧٤)، وهي سوى ما سبق :

١ - أنّ رافعه حرف المضارعة، وهو مذهب الكسائيّ (إعراب القرآن ١٢٣/١)، ورُدّ بأنّ بعض الكلمة لا يعمل فيها .

٢ - أنّ رافعه معنى المضارعة، وهو مذهب ثعلبيّ، ورُدّ بأنّ المضارعة إنّما اقتضت



تقول : "زيدٌ يكتبُ"<sup>(١)</sup>، ويستمرُّ على رفعه حتّى يدخل عليه ناصبٌ  
فينصبه، أو جازمٌ فيجزمه<sup>(٢)</sup>.



⇐

إعرابه من حيث الجملة، ثمَّ يحتاج كلّ نوعٍ من الأنواع إلى عاملٍ يقتضيه .  
٣ - أنه ارتفع بالتعرّي من العوامل اللفظيّة مطلقاً، وهو مذهب جماعةٍ من البصريّين .  
٤ - أنه ارتفع بالإهمال، وهو مذهب الأعلام الشنتمريّ .  
٥ - أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب؛ لأنّ الرّفع نوعٌ من الإعراب .  
ينظر في هذه المسألة : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٦/١، الإنصاف ٥٥١/٢،  
أسرار العربيّة ص ٢٨، اللّباب ٢٥/٢ و ٢٦، شرح المفصل ١٢/٧، شرح التسهيل  
٦/٤، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٦٦٤، شرح الرّضيّ ٢٦/٤، شرح القطر  
ص ١١١، التصريح ٢٢٩/٢، شرح الأشمونيّ ٢٧٧/٣ .

(١) شرح الرّمليّ ص ١٠١ .

(٢) شرح الأزهرّيّ ص ٤٤ .



## [ نواصب المضارع ]

وقد شرع الناظم في النواصب بقوله :

- ٩٧- فَأَنْصِبْ بَعْشَرَ وَهِيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيَ      كَذَا إِذَنْ<sup>(١)</sup> إِنْ صُدَّتْ وَلَا مُمْ كَيَ  
٩٨- وَلَا مُمْ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ      وَالْوَاوُ وَالْفَا فِي جَوَابٍ وَعَنْوَ<sup>(٢)</sup>  
٩٩- بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ      كَ: لَا تَرُمُ عِلْمًا وَتَتْرُكُ<sup>(٣)</sup> التَّعَبُ<sup>(٤)</sup>

(١) في النسختين : "إذا"، وكذا في جميع المواضع الآتية، وقد نوّنت في بعضها، وكتابة "إذن" بالألف قول الجمهور، وكذا رُسمت في المصاحف (المغني ص ٣١)، وهو الاختيار عند البصريين (معاني الحروف ص ١١٧) .

ومذهب المازني والمبرد كتابتها بالنون على كلّ حال، وهو الاختيار عند الكوفيّين؛ لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين (معاني الحروف ص ١١٧)، وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ١٧٠/٢)، ونسبه للأكثرين، وصحّحه مستدلاً بأمرين ملخصهما :

- ١ - أنّ نون "إذن" لا يُوقف عليها بالألف؛ فوجب أن تكتب نوناً .
  - ٢ - أنه ينبغي كتابتها بالنون فرقاً بينها وبين إذا .
- واختلف النقل عن الفراء فنُسب له أنها تكتب بالألف إن ألغيت، وبالنون إن عملت (شرح الجمل ١٧٠/٢، رصف المباني ص ٦٨، الهمع ٣٠٧/٦)، ونُسب له عكسه (شرح التصريف ص ٣١١، شرح الرضويّ ٤٥/٤، المغني ص ٣١) .
- واختار المالقي أنها إن وُصلت بالكلام كُتبت بالنون، وإذا وقف عليها كُتبت بالألف (رصف المباني ص ٦٨) .

والذي يظهر ممّا تقدّم رجحان كتابتها بالنون فيما عدا المصحف الشريف .

(٢) ز : "وعنو"، وهو خطأ .

(٣) ط ٩٦ : "وتترك"، وهو على اعتبار الفعل مجزوماً، وحُرّك بالكسرة لالتقاء الساكنين، إلا أنه لا يتناسب مع مراد الناظم .

(٤) خالف الناظم أصله في ترتيب النواصب، وزاد بيان المراد بالجواب، وذكر مثلاً .  
ينظر : المتن ص ١٣ .



النواصب للمضارع عشرة<sup>(١)</sup>، وهي قسمان :

قسمٌ ينصب بنفسه - وهي الأربعة الأول -، وقسمٌ ينصب بإضمار "أن" بعده، وهو بقيّة العشرة<sup>(٢)</sup>، فَنِسْبَةُ النَّصْبِ إِلَيْهَا تَقْرِيبٌ عَلَى الْمَبْتَدِئِ<sup>(٣)</sup>.

وَهِيَ أَي : أَوَّلُهَا : أَنْ - بفتح الهمزة وسكون النون -، وهي أمُّ الباب، لكونها تعمل ظاهرةً ومضمرةً بخلاف بقيّة النواصب فإنّها لا تعمل إلّا ظاهرةً<sup>(٤)</sup>.

وهي موصولٌ حرفيٌّ تُسَبِّكُ مع منصوبها بمصدر؛ فلذلك تُسَمَّى "مصدريةً"<sup>(٥)</sup>، مثال النصب بها : "عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ"، التقدير : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، فـ"أَنْ" حرف نصبٍ واستقبال، و"تضرب" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"أَنْ"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : المتن ص ١٣ .

وعدُّ ابن آجروم لها قريبٌ من فعل الزَّجَّاجِيّ في الجمل (ص ١٨٢)، وينظر : التَّبَصُّرَة ٣٩٥/١، وكشف المشكل ٥٣٣/١ .

ومذهب الجمهور ما سيذكره الشَّارح بعد قوله : « وهي قسمان » .

ونُقِلَ عن الخليل أنه يرى أنه لا ينتصب شيءٌ من الأفعال المضارعة إلّا بـ"أَنْ" مضمرةً أو مظهرةً . ينظر : المقتضب ٦/٢، شرح السِّيرافي ٨٤/١، المؤاخذات النحويّة ص ٥٧ .

(٢) هذا مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ٥/٣، المقتضب ٦/٢، الأصول ١٤٧/٢، الإيضاح العضديّ ٣١٩/١، اللّمع ص ١٨٦، الفصول الخمسون ص ٢٠٣، الكافية ص ١٩٣، التسهيل ص ٢٢٩-٢٣٣ .

وقد خالف فيه الكوفيون، وبعض النحويّين، وسيأتي ذكر الخلاف عند كلام الشَّارح عن هذه الأحرف .

(٣) شرح الرَّمليّ ص ١٠٢، وفيه : « أو للجري على مذهبٍ ضعيفٍ » .

(٤) السَّابِق ص ١٠٢، وينظر : شرح القطر ص ١١٨ .

(٥) أمّا غير المصدرية فلا تنصب . ينظر : شرح القطر ص ١١٨-١٢٣ .

(٦) شرح الأزهرّيّ ص ٤٥ .



وثانيها : **لَنْ**<sup>(١)</sup>، وهي حرف نفي، ونصب، واستقبال، ولا تقتضي تأييد النفي عند أهل السنّة<sup>(٢)</sup> لوقوع الغاية بعدها<sup>(٣)</sup> نحو : ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٦)</sup> خلافاً للزّبخشري<sup>(٧)</sup> في الأنموذج<sup>(٨)</sup>، ولهذا قال ابن مالك

(١) الجمهور على أنها بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنّ أصلها "لا أن" حذفت الهمزة من "أن" واللام من "لا" لكثرتها في كلامهم، وقيل : لالتقاء الساكنين، ورُدّ بجواز تقدّم معمول معموها عليها نحو : زيداً لن أضرب، ومعمول "أن" لا يتقدّم عليها . ينظر : العين ٣٥٠/٨، الكتاب ٥/٣، المقتضب ٨/٢، الأصول ١٤٧/٢، المقتصد ١٠٥٠/٢، رصف المباني ٢٨٥، الارتشاف ١٦٤٣/٤، الجنى ص ٢٧١، المغني ص ٣٧٣، المواخذات النحويّة ص ٥٤ .

وذهب الفراء إلى أنّ "لن ولم ولا" أصلها واحد، وأنّ الميم والنون مبدلتان من الألف، ورُدّ بأنها دعوى بلا دليل . شرح السّيرافي ٨٣/١، وتنظر المصادر المتقدمة .

(٢) ز : « ولا تقتضي عند أهل السنّة تأييد النفي » .

(٣) شرح الرّملي ص ١٠٣ بتصرّف .

وينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، البحر المحيط ٢٤٣/١، الجنى ص ٢٧٠، المغني ص ٣٧٤، شرح القطر ص ١١٢، تفسير ابن كثير ١٤٣/٢، شرح العقيدة الطحاويّة ص ٢٠٧-٢٢٥، البرهان للزّركشي ٣٨٧/٤، دراسات لأسلوب القرآن ٦٣٥/٢ - ٦٤٠ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٨٠ .

(٥) سورة طه من الآية ٩١ .

(٦) سورة آل عمران من الآية ٩٢ .

(٧) هو : محمود بن عمر بن محمّد الزّبخشري، أبو القاسم، إمام من أئمة اللّغة والأدب، إلّا أنّه كان معتزليّاً، من مصنفاته : الكشاف في التفسير (ط)، والمفصل في النحو (ط)، والمستقصى (ط)، والفائق (ط)، توفي سنة ٥٣٨ هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٩١، معجم الأدباء ١٢٦/١٩، إنباه الرّواة ٢٦٥/٣، إشارة التّعين ص ٣٤٥، بغية الوعاة ٢٧٩/٢ .

(٨) الذي في الأنموذج أنّها للتأكيد؛ ففي ص ١٠٢ : « ولن نظيرة لا في نفي المستقبل،



- رحمه الله -<sup>(١)</sup> :

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ"لَنْ" مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْذُدْ وَخِلَافُهُ اعْضُدَا<sup>(٢)</sup>

ومثال النصب بها : "زيدٌ لن يضربَ عمرًا"<sup>(٣)</sup>، <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

وثالثها : كي المصدرية<sup>(٦)</sup>، وهي الدّاخل عليها لام

⇐

ولكن على التأكيد، إلا أن الأردبيلي في شرح الأنموذج (ص ٢٣٣)، والمستاري في الفوائد العبدية (ل ٧٦ ب) ذكرا أنه ورد في بعض النسخ : (التأيد، بدل التأكيد). وقد بحث هذه المسألة الدكتور أحمد عبد اللاه هاشم في كتابه "قضية لن بين الزمخشري والنحويين"، وخلص (ص ٢٦ و ٢٩) إلى أن كلمة التأكيد تحرفت إلى التأيد، وأن ابن مالك ومن جاء بعده هم الذين نسبوا إلى الزمخشري هذا الرأي، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٥٣١/٣) : « وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى »، وتنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٣) ص ٤٧١ .

وبعد : فإن الباحث يجد هذا الرأي صراحة عند الطبرسي الشيعي (ت ٥٤٨ هـ) في تفسيره بجمع البيان، وهو شيعي يوافق المعتزلة (ينظر : النحو وكتب التفسير ٧٨٧/٢-٧٨٩)، وعند الخواراني تلميذ الزمخشري في القواعد والفوائد ص ١٠٥ .

(١) ز : " رحمه الله تعالى " .

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لابن مالك في الكافية الشافية (ينظر : شرحها له ١٥١٥/٣)، وينظر : القلادة الجوهريّة ل ٣٨، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٤ .

(٣) في الأصل : " عمروا " .

(٤-٤) ساقط من الأصل .

(٥) سورة القصص من الآية ١٧ .

(٦) اختلف في " كي " على ثلاثة مذاهب :

١ - أنها ناصبة تارة، وجارة تارة أخرى، وهو مذهب الجمهور .

٢ - أنها جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ " أن " مضمرة أو مظهرة، وهو مذهب الأخفش (معاني القرآن ١٢٧/١)، ونسب للخليل (شرح عيون الإعراب ٦٧، وينظر ما تقدم في الحاشية ١ ص ٤٧٠) .

٣ - أنها ناصبة دائماً، ولا تكون حرف خفض، وهو مذهب الكوفيين (الإنصاف

⇐



التعليل<sup>(١)</sup> لفظاً نحو : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(٢)</sup>، أو تقديرًا نحو : كيلا تأسوا في غير القرآن العظيم<sup>(٣)</sup>، إذا قدّرت اللام قبلها استغناء<sup>(٤)</sup> عنها بنيتها<sup>(٥)</sup>؛ فاللام حرف تعليل وجر<sup>(٦)</sup>، و﴿كَيْ﴾<sup>(٧)</sup> حرف مصدريّ ونصب، و﴿لَا﴾ حرف نفي، و﴿تَأْسَوْا﴾ فعل مضارع منصوب بـ﴿كَيْ﴾، وعلامة نصبه حذف النون<sup>(٨)</sup>.

أمّا إذا لم يتقدّم<sup>(٩)</sup> على "كي" لام<sup>(٩-١)</sup> التعليل لا لفظاً ولا تقديرًا فهي تعليليّة<sup>(١٠)</sup>، والمضارع بعدها منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبًا .

↔

(٢/٥٧٠) .

ينظر : الارتشاف ٤/١٦٤٥، توضيح المقاصد ٤/١٧٨، الجنى ص ٢٦٤، المغني ص ٢٤٢ .

(١) لأنّ الجارّ لا يدخل على الجارّ . شرح الشذور ص ٢٥٩ .

(٢) سورة الحديد من الآية ٢٣ .

(٣) ز : "العزير" .

(٤) ز : "استغني" .

(٥) في الأصل : "بنيتها" سهو أو تحريف .

(٦) في الأصل : "وجراء" تحريف .

(٧) في الأصل : "وكيلا" .

(٨) شرح الأزهرى ص ٤٦ .

(٩-٩) ساقط من "ز" .

(١٠) تتعين "كي" للتعليل في أربعة مواضع :

١ - أن تقع اللام بعدها . ٢ - أن تقع بعدها "أن" المصدرية، وهو نادر .

٣ و ٤ - أن تدخل على "ما" الاستفهامية أو المصدرية .

وتحتل "كي" المصدرية والتعليلية إذا تجردت عن "اللام" و"أن" أو اقترنت بهما .

ينظر : توضيح المقاصد ٤/١٧٦، الجنى ص ٢٦٤-٢٦٥، المغني ص ٢٤٢-٢٤٣،

التعليقة المفيدة (رسالة) ص ٢٥٠-٢٥١، التصريح ٢/٢٣٠-٢٣١، الهمع

٤/٩٨-١٠١ .



[٤٤/ب]

ورابعها : إِذَنْ<sup>(١)</sup>، وهي حرف جوابٍ / وجزاء عند سيبويه<sup>(٢)</sup> نحو :  
 "إِذَنْ أَكْرَمَكَ" جواباً لمن قال : "أريدُ أن أزورك"؛ فـ"إِذَنْ" حرف  
 جوابٍ وجزاء ونصبٍ، و"أَكْرَمَكَ"<sup>(٣)</sup> فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ  
 بـ"إِذَنْ"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم<sup>(٤)</sup>.

(١) في هذا الحرف ونصبه المضارع خلافاً ملخصه ما يلي :

أ - يذهب بعض الكوفيين وبعض النحاة إلى اسميتها، واختاره الرضوي (شرح الكافية  
 ٣٩/٤)، ويرى أنّ الناصب هو "أن" بعدها (السابق ٤٣/٤) .

ب - يذهب الجمهور إلى حرفيتها، ومذهب الأكثرين أنّها بسيطة، ويرى بعض النحاة  
 تركيبها من "إذا" أو "إِذْ" و"أن" .

وعلى القول بحرفيتها فالجمهور إلى أنّها الناصبة، ومذهب بعض النحاة - ومنهم  
 الخليل في أحد قوليّه - أنّ الناصب بعدها هو "أن" .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١٦/٣، المقتضب ٧/٢-٨، شرح عيون الإعراب  
 ص ٦٧، الارتشاف ٤/١٦٥٠، الجنى ص ٣٦٣، المغني ص ٣٠، الهمع ٤/١٠٤، فتح  
 القريب (رسالة) ص ٢٠٦-٢٠٨، المؤاخذات النحويّة ص ٥٦-٥٨ .

(٢) الكتاب ٢٣٤/٤ .

وحمله الشلوبين كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل (١٧٠/٢) على أنّها كذلك في  
 كلّ موضع (وينظر : التوطئة ص ١٤٥)، وحمله أبو عليّ الفارسيّ - كما تذكر  
 المصادر - على الأكثر، قال في الإيضاح العضديّ (٣٢٠/١) : « وإنّما تعمل في الفعل  
 إذا كانت جواباً » . ينظر : رصف المباني ص ٦٢، الارتشاف ٤/١٦٥٤، الجنى ص  
 ٣٦٤، المغني ص ٣٠، شرح القطر ص ١١٤، الهمع ٤/١٠٤ .

(٣-٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) شرح الأزهريّ ٤٥ وشرح الرّمليّ ص ١٠٣، وينظر : شرح القطر ص ٢١٤ .





### تنبيه

إنّما تكون [إذن] <sup>(١)</sup> ناصبة بثلاثة شروط <sup>(٢)</sup> :  
 الأوّل : أن تكون واقعة في صدر الكلام؛ فلو قلت : "زيدٌ إذن"  
 قلت : "أكرمهُ" بالرفع <sup>(٣)</sup> .  
 الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ فلو حدّثك شخصٌ بحديثٍ  
 فقلت : "إذن تصدّقُ" رفعت إذ المراد به الحال .  
 الثالث : أن يتّصلاً أو يفصل بينهما القسم، أو "لا" النافية <sup>(٤)</sup> نحو :  
 إذن أكرمك، أو إذن والله أكرمك، أو إذن لا أهينك؛ فلو قلت : إذن  
 يا زيد، أو إذن في الدار، أو إذن يوم الجمعة، قلت : "أكرمك"  
 بالرفع <sup>(٥)</sup> .  
 وحكي عن بعض العرب إلغاؤها <sup>(٦)</sup> - ولو استوفت الشروط -،

(١) زيادة يتّضح بها المراد .

(٢) ينظر : شرح القطر ص ١١٥، شرح الشذور ص ٢٦٢ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز هشام النصب . ينظر : الارتشاف ٤/١٦٥٢، المساعد

٣/٧٦، هشام بن معاوية الضّير ص ٣١٨-٣١٩ .

(٤) أجاز ابن أبي الرّبيع (الملخص ١/١٣٨)، وابن هشام (المغني ص ٣١) .

(٥) شرح الرّملي ص ١٠٤ بتصرف .

وليس هذا الشرط قاصراً على ما ذكر، فقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار  
 والمجرور (المقرب ١/٢٦٢)، وأجاز ابن بابشاذ (في شرح الجمل) الفصل بالدّعاء  
 والنّداء (ينظر : الجنى ص ٣٦٢، والمغني ص ٣٢)، قال أبو حيّان : « والصّحيح أنّ ذلك لا  
 يجوز » . الارتشاف ٤/١٦٥٣، وينظر : شرح الرّضي ٤/٤٤ .

وجوز الكسائيّ والفراء وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائيّ  
 النّصب، وعند الفراء وهشام الرّفع . ينظر : الارتشاف ٤/١٦٥٤، الجنى ص ٣٦٣،  
 المغني ص ٣٢، هشام بن معاوية الضّير ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٦) هي لغة حكاها عيسى بن عمر (ينظر : الكتاب ٣/١٦)، وأنكرها الكوفيّون .

ينظر : الارتشاف ٤/١٦٥١، الهمع ٤/١٠٧ .



ومنه<sup>(١)</sup> : « إِذَنْ يَحْلِفُ<sup>(٢)</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> .  
 هذه متّفقٌ عليها، والنّواصب المختلّف فيها ستّة، والأصحّ أنّ  
 النّاصب بعدها "أنّ" مضمرة<sup>(٤)</sup> .  
 أوّلها : لَامٌ كَي التّعليّة<sup>(٥)</sup>، وأضيفت إلى "كي" لأنها تخلّفها في

(١) شرح الرّمليّ ص ١٠٤ .

(٢) ز : "تحلف" نصحيّف .

(٣) هذا من كلام الأشعث بن قيس - رضي الله عنه - عندما طلب رسول الله ﷺ منه البيّنة على بشر اختصم فيها هو وابن عم له، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٢٣)، كتاب الأيمان، باب وعيد من اقتطع حقّ مسلم ... برقم (٢٢٠)، وأخرجه البخاريّ في صحيحه (ص ٤٤٢-٤٤٣)، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر برقم (٢٣٥٦-٢٣٥٧) بلفظ : « يا رسول الله إِذَنْ يَحْلِفُ »، وأخرجه في غيره .  
 وظاهر صنيع الشّارح نقلاً عن الرّمليّ (ص ١٠٤)، وكذا الخلاويّ في شرح الآجروميّة (- رسالة - ١/٣٢٦) أنّ "يحلف" بالرفع لا غير، وقد سبق في تخريجه ورود النّصب .  
 وينظر : أمالي السّهيليّ ص ١١٤، فتح الباري ٥/٤٢، الحديث النبويّ في النّحو العربيّ ص ٢٧٥ .

(٤) شرح الأزهرّيّ ص ٤٦ .

(٥) اختلف في ناصب المضارع بعد لام كي على مذاهب، هي :

١ - ذهب أكثر الكوفيّين إلى أنّ اللّام ناصبةٌ بنفسها لقيامها مقام "كي"، فكما تنصب "كي" بنفسها فكذلك ما يقوم مقامها .

٢ - ذهب ثعلبٌ إلى أنّها ناصبةٌ لقيامها مقام "أن" .

٣ - ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب هو "أن" بعد لام كي؛ لأنّ اللّام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال؛ فوجب أن يكون النّاصب "أن" مضمرة .

٤ - ذهب ابن كيسان والسّيرافيّ إلى جواز أن يكون النّاصب "أن" مضمرة، أو "كي" المصدرية مضمرة .

ينظر : الانصاف ٢/٥٧٥، الارتشاف ٤/١٦٥٩، الجنى ص ١١٥، المغني ص ٢٧٧، ائتلاف النّصرة ص ١٥١، التّصريح ٢/٢٤٣، شرح الأشمونيّ ٣/٢٩٢ .



إفادة التعليل نحو : جئتكَ لأزورك؛ فـ"أزورك" منصوبٌ بـ"أن" مضمرةٌ بعد اللّام جوازاً<sup>(١)</sup>، وتُسمّى هذه اللّام لام التعليل .

وثانيها : لَامٌ جَحْدٍ<sup>(٢)</sup> أي : لام الجحود، أي : لام النفي<sup>(٣)</sup>، وهي المسبوقة بـ"ما كان"، أو "لم يكن" من كلّ كون ناقص ماضٍ منفيٍّ نحو : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يَغْفِرَ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿يُعَذِّبَ﴾<sup>(٧)</sup> منصوبان بـ"أن" مضمرةٌ بعد لام الجحود وجوباً، وتُسمّى هذه اللّام<sup>(٨)</sup> لام الجحود لكونها مسبقةً بالكون المنفيّ، والنفيّ<sup>(٩)</sup> يُسمّى جُحُوداً<sup>(١٠)</sup>.

(١) يجوز إظهار "أن" بعد لام كي - وهي اللّام التعليلية -، وبعد "كي" الجارّة، ويجب إظهارها إن كان الفعل مقروناً بـ"لا" النافية أو الزائدة . ينظر : شرح القطر ص ١٢٦، حاشية أبي النجا ص ٤٧ .

(٢) اختلف في ناصب المضارع بعد لام الجحود على ثلاثة مذاهب هي :

١ - ذهب البصريون إلى أنّ النّاصب بعدها "أن" مضمرةٌ وجوباً .

٢ - ذهب أكثر الكوفيّين إلى أنّها ناصبةٌ بنفسها .

٣ - ذهب ثعلبٌ إلى أنّها ناصبةٌ لقيامها مقام "أن" .

ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢، الارتشاف ١٦٥٩/٤، الجنى ص ١١٨، الجمع ١٠٨/٤ .

(٣) الجحد مصطلحٌ كوفيٌّ، والنفي مصطلحٌ بصريٌّ . ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ١٤٦-١٤٩، دراسة في النحو الكوفي ص ٢٦٢ .

وذهب النّحّاس إلى أنّ الصّواب تسميتها "لام النفي"؛ لأنّ الجحد في اللّغة إنكار ما لا تعرفه، لا مطلق الإنكار . المغني ص ٢٧٨، وينظر : التصريح ٢٣٦/٢ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) سورة الأنفال من الآية ٣٢ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) سورة النساء من الآية ١٣٧ .

(٨) ساقطٌ من الأصل .

(٩) ز : "المنفي" .

(١٠) شرح الرّمليّ ص ١٠٧، وأصله في شرح الأزهريّ ص ٤٧، وتنظر المصادر المتقدمة في الحاشية (٣) .



وثالثها : حتّى<sup>(١)</sup> الجارّة المفيدة للغاية<sup>(٢)</sup> نحو : ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup>، أو<sup>(٤)</sup> للتعليل<sup>(٥)</sup> نحو : أسلم حتّى تدخل الجنة؛ ف﴿يَرْجِعُ﴾ و"تدخل" منصوبان بـ"أن" مضمرة بعد "حتّى"<sup>(٦)</sup> وجوباً/<sup>(٧)</sup>.

### تنبيه

"حتّى"<sup>(٨)</sup> في الكلام على ثلاثة أضرب<sup>(٩)</sup>:

(١) اختلف في ناصب المضارع بعد "حتّى" على مذهبين :  
١ - ذهب البصريّون إلى أنّ الناصب "أن" مقدّرة، و"حتّى" حرف جرّ؛ لأنّها من عوامل الأسماء .

٢ - ذهب الكوفيّون إلى أنّها ناصبة بنفسها .  
ينظر : الإنصاف ٥٩٧/٢، اللّباب ٤٤/٢، الارتشاف ١٦٦١/٤، شرح القطر ص ١٢٨، ائتلاف النّصرة ص ١٥٣، الهمع ١١٢/٤، شرح الأشمونيّ ٢٩٨/٣ .  
(٢) وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها . شرح القطر ص ١٢٨ .  
(٣) سورة طه من الآية ٩١ .

(٤) ز : "و" .  
(٥) وذلك إذا كان ما قبلها سبباً "علّة" لما بعدها، وهو المعبر عنه بمعنى "كي" . ينظر : اللّباب ٤٤/٢، شرح القطر ص ١٢٨ .

وذكر لها ابن مالك في التّسهيل (ص ٢٣٠) معنى ثالثاً وهو "إلاّ أن"، ونوزع في ذلك، ورُدّ إلى معنى الغاية . ينظر : الهمع ١١٣/٤ .  
(٦) لا ينتصب المضارع بعد حتّى إلاّ إذا كان مستقبلاً . ينظر تفصيل حكم المضارع بعد "حتّى" في : الارتشاف ٤٠٥/٢، المغني ص ١٧٠ .

(٧) شرح الأزهريّ ص ٤٧ .  
(٨) ما سيأتي حتّى نهاية البيت نقلّ عن شرح الرّمليّ ص ١٠٧، وينظر : الجنى ص ٥٤٢، المغني ص ١٦٦ .

(٩) هذا على مذهب البصريّين، وقد تقدّم أنّ الكوفيّين يرون أنّ "حتّى" ناصبة (تنظر : الحاشية ١) فتكون أقسام "حتّى" أربعة، وبه قال المجاشعيّ في شرح عيون الإعراب (ص ١٩٨)، والحريريّ في شرح الملحة (ص ٣٤٦) .



جَارَّةٌ<sup>(١)</sup> - وهي المتقدّمة -<sup>(٢)</sup>، والدّاخلة على الاسم الصّريح بمعنى "إلى"، وعاطفة - وستأتي في حروف العطف -<sup>(٣)</sup>، وابتدائية، وهي الدّاخلة على جملة مضمونها غايةً لشيءٍ قبلها كقوله :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٤)</sup>

### فائِدةٌ

قولهم<sup>(٥)</sup> : « أَكَلْتُ<sup>(٦)</sup> السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا »<sup>(٧)</sup> لك في إعرابه<sup>(٨)</sup> ثلاثة

⇐

وبعض النّحاة يزيد قسمًا خامسًا : وهو أن تكون بمعنى الفاء في إفادة السّببية، وذلك إذا رُفِعَ المضارع بعدها لكونه حالاً أو مؤوّلاً به، وهي عند الجمهور ابتدائية . ينظر : الجنى ص ٥٥٧-٥٥٨ .

(١) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الكسائي أنّ الجرّ بعدها بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة .

تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (١) ص ٤٧٨ .

(٢) في الأصل : "المتعدية" .

(٣) أنكر الكوفيون كونها عاطفة . تنظر : الحاشية (٣) ص ٦٠٥ .

(٤) البيت من الطّويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٣/١، ورواية الديوان :

وَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْوَرُ .....

والأشكل : الذي تخالطه حمرة .

وهو من شواهد : اللّمع ص ١٣٤، الأزهية ص ٢١٦، شرح ملحّة الإعراب ص ٣٤٦،

أسرار العربيّة ص ٢٦٧، ابن يعيش ١٨/٨، شرح الرّضيّ ٢٧٨/٤، شرح ألفيّة ابن

معطّر ١١٤٨/٢، الجنى ص ٥٥٢، المغني ص ١٧٣، القلادة الجوهريّة ل ٨٢ ب، الهمع

١٦٩/٤، شرح الأشمونيّ ٣٠٠/٣، شرح الرّمليّ ص ٢٠٧ .

(٥) ما سيأتي حتى قوله : « بمعنى إلى » نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٨٣ أ بتصرّف .

(٦) في الأصل : "أكلة" .

(٧) هذا مثال مشهور في كتب النّحو . ينظر : المقتضب ٣٨/٢ و ٤٣، الجمل ص ٦٨،

المقتصد ٨٤١/٤، شرح الكافية الشّافية ٧٩٠/٢ .

(٨) أي : إعراب « رأسها » .



أوجه<sup>(١)</sup>:

الرّفع على أنّها عاطفة؛ أي : ورأسها مأكول، والنّصب على إضمّار "أكلت"، والجرُّ على معنى "إلى".

ورابعها : أو<sup>(٢)</sup> التي بمعنى إلّا نحو : لأقتلن<sup>(٣)</sup> الكافر أو يسلم، أو

(١) على ما ذكره الشّارح - هنا - تبعاً للآثاريّ ثلاثة ملاحظ، وهي :

١ - هذا المثال لا يجوز فيه البصريّون الرّفع، وذلك أنّهم لا يميزون الرّفع في مدخول "حتّى" إلّا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً، فأوجبوا أن تقول في الرّفع : حتّى رأسها مأكول، إذ بدونه يكون مبتدأ لا خبر له . ويجوز الكوفيّون الرّفع في هذا المثال على حذف الخبر، فيكون تجويز الأوجه الثلاثة على مذهبهم .

٢ - قوله : « الرّفع على أنّها عاطفة » غير صحيح، والصّواب أنّها ابتدائية حينئذٍ؛ لأنّها داخلة على جملة اسميّة، ولو كانت عاطفة لكان رأسها منصوباً - وسيأتي - .

٣ - قوله : « والنّصب على إضمّار أكلت » غير صحيح، فالذي تذكره المصادر في نصب « رأسها » أنّ "حتّى" عاطفة، فيكون معطوفاً على منصوب، وهو « السّمكة » . وأمّا النّصب على إضمّار "أكلت" فلا يجوز على جعل المسألة من باب الاشتغال؛ لأنّه لا بدّ من جملة تفسّر ذلك الفعل فنقول : حتّى رأسها أكلته .

ينظر : الجمل ص ٦٨، المقتصد ٤٨٣/٢، شرح ملحّة الإعراب ص ٢٩٩، إصلاح الخلل ص ١٨٦، الفصول لابن الدّهان ص ٣٣، البسيط ٩٠٨/٢، المغني ص ١٧٥، التعلّيق المفيدة في العربيّة (رسالة) ص ١٧٨، القولة الشّافية ص ١٢٦ .

(٢) اختلف في ناصب المضارع بعد "أو" على مذاهب هي :

١ - ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب "أنّ" مضمرة بعد "أو" .

٢ - ذهب الكسائيّ، وعددٌ من أصحابه، والجرميّ إلى أنّ الفعل انتصب بـ"أو" نفسها .

٣ - ذهب الفراء وقومٌ من الكوفيّين إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف؛ أي : مخالفة الثاني للأوّل حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه .

٤ - ذهب بعض النّحويّين إلى أنّ النّصب بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنّه وقع موقع "إلى أن" أو "إلّا أن" فانتصب كنصبه، وهو ضعيف .

ينظر : إصلاح الخلل ص ٤٩، شرح الرّضيّ ٥٤/٤-٥٥، الارتشاف ١٦٦٨/٤، الهمع ١١٨-١١٧/٤ .

(٣) في الأصل : « لا أقتل » .



إلى<sup>(١)</sup> نحو : لألزمّنك أو تقضيّني حقّي؛ فـ: "يسلم" و"تقضيّني"<sup>(٢)</sup> منصوبان بـ"أنّ" مضمرةً بعد "أو"<sup>(٣)</sup> وجوباً<sup>(٤)</sup>.

وخامسها وسادسها : الواو<sup>(٥)</sup> المفيدة للمعيّة<sup>(٦)</sup>، والفاء<sup>(٥)</sup> المفيدة للسببيّة<sup>(٦)</sup> في الجواب<sup>(٧)</sup> أي<sup>(٨)</sup> : إذا وقعتا بعد نفْيٍ محضٍ أو طلبٍ محضٍ كما قال النّازم<sup>(٩)</sup> : وَعَنَوَا<sup>(١٠)</sup> أي : النّحاة .

بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ .....

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٥٤١/٣) : «وتقدير "إلّا" و"إلى" في موضع "أو" تقديرٌ لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يُقدّر قبل "أو" مصدرٌ، وبعدها "أنّ" ناصبةٌ للفعل، وهما في تأويل مصدرٍ معطوفٍ بـ"أو" على المقدّر قبلها» .

(٢) في الأصل : "يقضيّني" سهوٌ .

(٣) في الأصل : "أنّ" .

(٤) شرح الأزهري ص ٤٨ .

(٥) اختلف في ناصب المضارع بعدهما على مذاهب، أشهرها ما يلي :

١ - ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب بعدهما هو "أنّ" مضمرةٌ .

٢ - ذهب الجرمي، وبعض الكوفيّين إلى أنّهما هما النّاصبان .

٣ - ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ النّاصب هو "الخلاف"، أو "الصّرف في الواو" .

ينظر : الانصاف ٥٥٥/٢-٥٥٩، ابن يعيش ٢١/٧، شرح الرّضيّ ٥٤/٤-٥٥، الارتشاف ١٦٦٨/٤، الهمع ١٣٠/٤ .

(٦) تقييد الواو بالمعيّة والفاء بالسببيّة احترازٌ من الواو والفاء العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستثناييّتين . ينظر : أوضح المسالك ١٦٧/٤ .

(٧) في الأصل : « في جواب »، وهو موافقٌ للنّظم، والمثبت من "ز" أنسب .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) ساقطٌ من الأصل .

(١٠) ز : "وعند" تحريفٌ .



فالتنفي كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
والطلب يشمل ثمانية أشياء مجموعة في قول بعضهم :  
مُرْوَانَةٌ وَاذْعُ وَسَلٌّ وَاغْرَضٌ لِحَضِّهِمْ تَمَنٍّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا<sup>(٤)</sup>  
والمراد بالسؤال في البيت الاستفهام؛ فالأمر نحو : زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ ،  
أو "وَأُكْرِمَكَ" ، والنهي نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقول الشاعر :  
لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٧)</sup>

(١) ساقط من "ز" .

(٢) سورة فاطر من الآية ٣٦ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٤٢ .

(٤) البيت من البسيط، وقد أورده الرّمليّ في شرحه (ص ١١٠) على جمع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بعد الواو أو الفاء، وهي تسع : النفي، وأنواع الطلب الثمانية، وأورده الشّارح لبيان أنواع الطلب الثمانية، وإن اشتمل البيت على النفي، ولكنه - كما هو معلوم - ليس منها .

(٥) سورة طه من الآية ٨١ .

(٦) سورة طه من الآية ٦١، ووقع في النسختين : "الكذب"، وهو خلاف القراءة .

(٧) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود في ديوانه ص ١٦٥، ونُسِبَ للأخطل (الكتاب ٤٢/٣)، وليس في ديوانه، ونُسِبَ للأعشى (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ٢٩٥)، وليس في ديوانه، ونُسِبَ للمتوكل اللّيثي، والصّواب ما تقدّم . ينظر : ديوان المتوكل ص ٨١ و ٢٨٤ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "تأتي" منصوباً بـ"أن" مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بالنهي .

وهو من شواهد : الكتاب ٤٢/٣، المقتضب ٢/٢٦، الأصول ٢/١٥٤، الجمل ص ١٨٧، المسائل المنثورة ص ١٤٧، الإيضاح العضديّ ١/٣٢٣، الصّاحبيّ ص ١٥٦، التّبصرة ١/٣٩٩، إصلاح الخلل ص ٢٤٥، كشف المشكل ١/٥٤٥، الباب ٢/٤١،





والدُّعاء نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَأَدْخِلْ<sup>(٢)</sup> الْجَنَّةَ، والاستفهام نحو قوله<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾<sup>(٤)</sup>، وقولك : هل من صديق مُخْلِصٍ وَيُسَعِّفُنَا، والعَرَضُ - وهو الطَّلَبُ / برفق - نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقول الشاعر :

[٤٥/ب]

يا ابنَ الكِرَامِ أَلَا تَذْنُو فُتُبْرَ مَا      قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا<sup>(٦)</sup>

⇐

شرح الجمل ١٥٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣ ، شرح عمدة الحفاظ ٣٤٢/١ ، شرح التسهيل ٣٦/٤ ، التهذيب الوسيط ص ٧٣ و ٢٤٨ ، الملخص ١٣٥/١ ، شرح الرضي ٧٥/٤ ، الإرشاد ص ٤٥٣ ، شرح ألفية ابن معطر ٣٥١/١ ، شرح الشذور ص ٢٦٦ و ٢٨٠ ، شرح القطر ص ١٤٢ ، أوضح المسالك ١٦٤/٤ ، المساعد ٩١/٣ ، شفاء العليل ٩٣١/٣ ، الهمع ١٢٧/٤ .

(١) سورة يونس من الآية ٨٨ .

(٢) ز : "وأدخلني" .

(٣) ساقط من "ز" .

(٤) سورة الأعراف من الآية ٥٣ .

(٥) سورة المنافقين من الآية ١٠ .

ويرى ابن هشام أنّ النصب في هذه الآية « من باب النصب في جواب الدعاء ، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء » . شرح الشذور ص ٢٧٨ .

(٦) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

ووجه الاستشهاد به : مجيء « تبصر » منصوباً بـ "أن" مضمرة بعد "فاء السببية" الواقعة في جواب العرض .

وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣ ، شرح التسهيل ٣٣/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٧ ، شرح التحفة الوردية ص ٣٧٤ ، شرح الشذور ص ٢٧٧ ، شرح القطر ص ١٣٨ ، المساعد ٨٨/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٢٣/٢ ، شفاء العليل ٩٢٩/٢ ، التصريح ٢٣٩/٢ ، الهمع ١٢٣/٤ ، المطالع السعيدة ٤٧٧/١ .



وقولك : ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيرًا، والتَّحْضِيضُ - وهو الطَّلَبُ  
بشدّةٍ - نحو قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَهُهُ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾<sup>(١)</sup>،  
وقولك : هلاً<sup>(٢)</sup> أسلمت<sup>(٣)</sup> وتدخل الجنة، والتَّمَنِّيُّ نحو قوله تعالى :  
﴿يَلْتَمِئَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿يَلْتَمِئَنَا نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِئَايَتِ  
رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾<sup>(٥)</sup> بالنَّصْبِ<sup>(٦)</sup>، والترجّي<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ  
الْأَسْبَابَ﴾<sup>(٨)</sup> أسبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ<sup>(٩)</sup> بالنَّصْبِ<sup>(٩)</sup>، وقولك : لعلّي

(١) سورة الفرقان من الآية ٧ .

ووقع في النسختين : "عليه"، وهو خلاف التلاوة، وإنما ورد في سورة الأنعام من  
الآية ٨ قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا ...﴾ .

(٢) في الأصل : "حتى" .

(٣) ز : "أسلمت" تحريف .

(٤) سورة النساء من الآية ٧٣ .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

(٦) قرأ بنصب ﴿نَكُونُ﴾ من الآية السابقة ابن عامر، وحمزة، وعاصم في رواية حفص  
ويعقوب . ينظر : السبعة في القراءات ٢٥٥، التذكرة في القراءات ٣٩٦/٢، المبسوط  
ص ١٩٢، إتحاف فضلاء البشر ٨/٢ .

(٧) قال به الفراء (معاني القرآن ٩/٣)، والشلوبين (شرح المقدمة الجزولية ٤٦٦/٢)،  
وابن مالك (التسهيل ص ٢٣١)، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، وابن الناظم  
(شرح الألفية ص ٦٨٥)، والرّضويّ (شرح الكافية ٦٣/٤)، وغيرهم لثبوت القراءة به،  
والسماع عن العرب .

ومنع النصب في جواب الترجّي عددٌ من النحاة، ونُسِبَ للبصريين، وخرّجوا ما سُمع .  
ينظر : ما سيأتي في تخريج القراءة في الحاشية (٩) .

(٨) سورة غافر من الآيتين ٣٦ و ٣٧ .

(٩) قرأ بنصب ﴿أَطْلِعَ﴾ عاصم برواية حفص . ينظر : السبعة ٥٧٠، حجة القراءات  
ص ٦٣١، الإقناع ٧٥٤/٢، إتحاف فضلاء البشر ٤٣٧/٢ .

وقد خرّج المانعون للنصب في جواب الترجّي النصب في هذه الآية على عدّة أوجه  
بمحملها ما يلي :



أدخل الجنة وامتّع بالنظر إلى وجهه الكريم<sup>(١)</sup>.  
فالجواب بالفاء والواو<sup>(٢)</sup> بعد هذه الأمثلة<sup>(٣)</sup> كلّها منصوبٌ بـ "أن" مضمرةٌ وجوباً<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

خرج بتقييد النفي والطلب بالمحض نحو : "ما تزال تأتينا فتحدثنا"، و"ما تأتينا إلا وتحدثنا"؛ فيجب رفعهما؛ لأنّ معناهما الإثبات، أمّا الأوّل فلأنّ "زال" للنفي، وقد دخل عليه النفي، ونفي النفي إثبات<sup>(٥)</sup>،

☞

١ - أن "لعل" أشربت معنى "ليت"؛ فيكون النصب في جواب التمني .  
٢ - أنه عطف على معنى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ وهو لعلّي أن أبلغ، وذلك أن خبر "لعل" يقرن بـ "أن" كثيراً .

٣ - أن ﴿فَأُطْلِعَ﴾ جوابٌ للأمر في قوله : ﴿أَنِ لِي﴾ (سورة غافر من الآية ٣٦) .  
٤ - أنه عطف على الأسباب .

ينظر : المفصل ص ٤٠٠، ابن يعيش ٨/٨٦، البسيط ٢/٧٦٧، البحر المحيط ٧/٤٤٦، المغني ص ٦٢٣، وفيها يقول ابن هشام : « ومع هذين الاحتمالين فينلغ قول الكوفي : إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني »، وص ٧١٤، وفيها : أن هذا النصب « قليل » .

(١) من قوله : « الواو المفيدة » إلى هنا نقل عن شرح الرّملي ص ١٠٨-١١٠ .  
(٢) قولهم : « الجواب بالواو » تجوز؛ لأنها إذا كانت بمعنى "مع" لا تكون جواباً، ولا يتهياً مما هي منه أن ينتظم منه شرطٌ وجزاءٌ بعكس الفاء . ينظر : الهمع ٤/١٢٩ .  
(٣) النصب بعد واو المعية لم يُسمع في الدعاء، والعرض، والتّحضيض، والرجاء، ولكن النّحاة قاسوه . ينظر : الارتشاف ٤/١٦٨٠، شرح الشّذور ص ٢٨٩، الهمع ٤/١٢٨ .

(٤) شرح الأزهري ص ٤٨ .

(٥) أي : يخرج النفي المتلو بنفي . أوضح المسالك ٤/١٦٧ .



وأما الثاني فلا تتقاضى النفي بـ "إلا" <sup>(١)</sup>.  
 ونحو: "نزال فنكرمك" و"صه فنحدّثك"؛ فلا يجوز نصبه <sup>(٢)</sup> خلافاً  
 للكسائي <sup>(٣)</sup>، وغيره <sup>(٤)</sup>.  
 واعلم أنّ الجواب منصوبٌ لا ناصبٌ، فمن سمّاه ناصباً - كالأصل - <sup>(٥)</sup>  
 فلا شتماله على الناصب؛ فهو من مجاز المجاورة <sup>(٦)</sup>.  
 وحاصل ما تقدّم: أنّ "أنّ" تُضمّر بعد ثلاثة من حروف الجرّ، وهي:  
 اللام <sup>(٧)</sup>، وكى التعليلية، وحتىّ، وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهي:  
 الفاء، والواو، وأو <sup>(٨)</sup>.

(١) ويخرج - أيضاً - النفي التالي تقريراً، نحو: "ألم تأتني فأحسن إليك" إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي. أوضح المسالك ١٦٧/٤.

(٢) لأنّ الفاء عاطفة على مصدر متوهم، وصه ونحوه لا دلالة له على مصدر، كما أنّه لم يرد به السماع. ينظر: المساعد ٩٨/٣.

وينظر في منع النصب بعد نزال ما سيأتي في الحاشية (٤).

(٣) حيث أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل - كما مثل الشارح -، وكذا بما لفظه الخبر نحو: حسبك فينام الناس. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، شرح الرّضي ٦٤/٤، الارتشاف ١٦٦٩/٤، أوضح المسالك ١٧١/٤، المساعد ٩٨/٣، الهمع ١١٩/٤.

(٤) كابن جنّي الذي أجاز النصب في جواب نحو: "نزال" ممّا لفظه لفظ الفعل (ينظر: الخصائص ٤٩/٣)، وكابن عصفور في شرح الجمل (١٥٠/٢) الذي صحّح هذا المذهب.

ورُدّ مذهبهما بأنّه ليس في كونه مشتقاً من لفظ الفعل ما يسوغ تأوّل بالمصدر، كما أنّ النصب ممّا لم يرد به السماع.

ينظر: الارتشاف ١٦٦٩/٤، المساعد ٩٨/٣، الهمع ١١٩/٤.

(٥) حيث يقول ابن أجروم في عدّ النواصب: «والجواب بالفاء، والواو، وأو، المتن ص ١٣، وهو مسبوق بالزجاجي (الجمل ص ١٨٢).

(٦) من قوله: «خرج» إلى هنا نقل عن شرح الرّملي ص ١١٠.

(٧) أي: لام كي، ولام الجحود. حاشية أبي النجا ص ٤٨.

(٨) شرح الأزهرّي ص ٤٨.



## [ الجواز ]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

- ١٠٠- وَجَزَمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا قَدْ وَجَبَ      وَلَا وَلَاَمَ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ  
١٠١- كَذَلِكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذَا      أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا  
١٠٢- وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنْسَى      كَذَلِكَ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمَرُو<sup>(٢)</sup> قُمْنَا  
١٠٣- وَاجْزَمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أَلْحَقَا      فَعَلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقًا<sup>(٣)</sup>

وَجَزَمُهُ أَيُّ : الْفِعْلُ<sup>(٤)</sup> الْمَضَارِعُ بِجَوَازِمْ، وَهِيَ قِسْمَانِ :

مَا يَجْزَمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزَمُ فَعْلَيْنِ .

[٤٦/أ]



(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) فِي الْأَصْلِ : "وَعَمَر" .

(٣) أ - خَالَفَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ فِي عِدَّةِ أُمُور :

١ - فِي عَدَمِ ذِكْرِ أَنَّ الْجَوَازِمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ .

٢ - فِي عَدَمِ ذِكْرِ بَعْضِهَا، وَهُوَ "أَلَمْ" وَ "أَلَمَّا"، وَسَيَذْكَرُ الشَّارِحُ تَعْلِيلَ ذَلِكَ ص ٤٨٨ .

٣ - فِي تَرْتِيبِهَا .

٤ - فِي تَغْيِيرِ مَسْمِيَّاتِ بَعْضِهَا .

كَمَا زَادَ عَلَيْهِ مَا يَلِي :

١ - ذِكْرُ الْمَثَالِ .

٢ - ذِكْرُ أَنَّ "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا تَجْزَمُ فَعْلَيْنِ .

٣ - وَأَنَّهَا تَجْزَمُ فَعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا .

ب - فِي ط ٩٦ زِيَادَةُ بَيْتٍ، وَهُوَ :

بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعِ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

وَلَيَقْتَرِنَ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعَ

وَيَنْظُرُ : قِسْمَ الدَّارِسَةِ ص ٨٢ وَ ٨٣ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .



### [ أولاً : ما يجزم فعلاً واحداً ]

وقدّم الناظم ما يجزم فعلاً واحداً، فمنها<sup>(١)</sup>:

لَمْ نحو : لم يَقُمْ؛ ف"لم" حرفٌ يجزم الفعل المضارع، وينفي معناه، ويقبله إلى المُضَيِّ، و"يَقُمْ" مجزومٌ بـ"لم"، وعلامة جزمه السُّكون<sup>(٢)</sup>.

ومنها : لَمَّا<sup>(٣)</sup> المرادفة لـ"لم" فيما ذُكِرَ<sup>(٤)</sup>، نحو : لَمَّا يضرب؛ ف"لَمَّا" حرفٌ يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقبله إلى المُضَيِّ، و"يضرب" مجزومٌ بـ"لَمَّا"، وعلامة جزمه السُّكون<sup>(٥)</sup>.

وسكت الناظم عن "أَلَمْ" و"أَلَمَّا"<sup>(٦)</sup>؛ لأنّهما "لم" و"لَمَّا" دخلت عليهما همزة الاستفهام للتقرير<sup>(٧)</sup>، وهي<sup>(٨)</sup> كلمةٌ أخرى لا دَخَلَ لها في العمل، وإنّما لها دَخَلَ في المعنى<sup>(٩)</sup>؛ فمثال<sup>(١٠)</sup> "أَلَمْ" نحو<sup>(١١)</sup> قوله تعالى :

(١) ز : "فقال" .

(٢) شرح الأزهريّ ص ٤٩ .

(٣) الجمهور على أنّها مركبةٌ من "لم" و "ما"، وقيل : إنّها بسيطةٌ . ينظر : الإيضاح العضديّ ٣٢٨/١، الارتشاف ١٨٥٩/٤، الجنى ص ٥٩٣ .

(٤) أي : في كونها حرفاً مختصّاً بالمضارع للنفي، وللجزم، وللقلب إلى المضَيِّ، وكذا في جواز دخول همزة عليها - وسيأتي -، ويفترقان في خمسة أمورٍ. تنظر في : شرح القطر ص ١٥١، المغني ص ٣٦٧، حاشية أبي النجا ص ٤٩ .

(٥) شرح الأزهريّ ص ٤٩، وفيه : المرادفة لـ"لم" فيما تقدّم .

(٦) مخالفٌ بذلك أصله؛ حيث عدّهما ابن آجرؤم من الجوازم . ينظر : المتن ص ١٤ .

(٧) أي : حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف . ينظر : التصريح ٢٣٩/٢، الهمع ٣١٢/٤ .

(٨) أي : همزة الاستفهام التي للتقرير .

(٩) شرح الرّمليّ ص ١١٢ .

(١٠) الأولى أن يقول : «فشاهد» .

(١١) كذا في النسختين، والأولى إسقاط قوله : «نحو» .



﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فـ ﴿ أَلَمْ ﴾ حرف تقرير وجزم<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ نَشْرَحْ ﴾ مجزوم بـ ﴿ أَلَمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وعلامة جزمه السكون<sup>(٤)</sup> .

ومثال<sup>(٥)</sup> " أَلَمَّا " نحو قوله :

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَ<sup>(٥)</sup>

وقوله :

عَلَى حِينٍ عَابَتْ<sup>(٦)</sup> الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الشرح من الآية الأولى .

(٢) في قول الشارح : « حرف تقرير وجزم » تسمُّح ؛ لأنَّ التقرير مستفاد من الهمزة ، والجزم مستفاد من " لم " ، وليس حرفاً واحداً كما قال ، وفي قوله : « مجزوم بـ ﴿ أَلَمْ ﴾ » تسمُّح أيضاً ؛ لأنَّ الجازم هو " لم " كما تقدّم ذلك في كلامه . ينظر : حاشية أبي النجا ص ٤٩ .

(٣) شرح الأزهرى ص ٤٩

(٤) الأولى أن يقول : « وشاهد » .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم التغلبيّ من معلقته ، وهو في ديوانه ص ٨٤ . ووجه الاستشهاد به : جزم الفعل المضارع " تعرفوا " بـ " أَلَمَّا " ، وقد سبق بيان تسمُّح الشارح في ذلك .

وهو من شواهد : شرح الرضويّ ٨٣/٤ ، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٥٣/١ ، شرح الرّمليّ ص ١١٢ ، الخزانة ١٠/٩ .

(٦) في الأصل : " على حين على عابت " ، وضرب النّاسخ على " على " الثانية بخطّين صغيرين ، وزيادتها سهوً من النّاسخ .

(٧) ز : « الما أصح وازع المشيب » تحريف .

والبيت من الطّويل ، وهو للنّابغة الذّبيانيّ في ديوانه ص ١٦٣ (جمع وشرح الطّاهر بن عاشور) ، وفي ديوانه بتحقيق د. شكري فيصل ص ٤٤ برواية « تصح » .

ووجه الاستشهاد به : جزم الفعل المضارع " أصح " بـ " أَلَمَّا " تسمُّحاً ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وهو الواو .

وهو من شواهد : شرح المكوديّ ص ٩ ، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٥٣/١ ، شرح الرّمليّ ص ١١٢ .



ومنها : لا المستعملة في النهي، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُسْرِفَ ﴾<sup>(١)</sup>، فـ: ﴿ لَا ﴾ حرف نهى<sup>(٢)</sup> وجزم، و﴿ يُسْرِف ﴾ مجزوم بـ﴿ لَا ﴾ الناهية، وعلامة جزمه السكون .

ومنها : لا المستعملة في الدعاء نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾<sup>(٤-٤)</sup>، فـ: ﴿ لَا ﴾ حرف دعاء وجزم، و﴿ تُؤَاخِذْنَا ﴾ مجزوم بـ﴿ لَا ﴾ الدعائية، وعلامة جزمه السكون، و"لا" هذه هي الناهية في الحقيقة، ولكن سُميت دعائية تأدباً<sup>(٦)</sup>.

ثمّ اعلم أنّ الأمر والنهي ما كان من الأعلى للأدنى، والدعاء ما كان بعكس ذلك، والالتماس ما كان من المتساويين<sup>(٧)</sup>.

ومنها : لام الأمر<sup>(٨)</sup>، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ

⇐

وجمهور النحاة يستشهدون بالبيت على بناء "حين" لإضافته إلى المبني مع جواز إعرابها .  
ينظر : الكتاب ٣٣٠/٢، معاني القرآن للقرّاء ٣٣٧/١، الأصول ٢٧٦/١، وغيرها .

(١) سورة الإسراء من الآية ٣٣ .

(٢) ضرب عليها ناسخ "ز" عدة مرّات .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤-٤) ساقط من الأصل .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(٦) من قوله : "لا المستعملة في النهي" إلى هنا نقل عن شرح الأزهري ص ٤٩-٥٠ بتقديم وتأخير .

(٧) شرح الرّملي ص ١١٤، وينظر : الأصول ١٧٠/٢، ابن يعيش ٥٨/٧، شرح الرّضيّ ١٢٣/٤، الإيضاح للقرّويني ٥٣/٢-٥٥، شروح التلخيص ٣٠٩/٢ و ٣٢٠ .

(٨) الأولى تسميتها لام الطلب لتشمل الأمر والدعاء والالتماس (ينظر : الجنى ص ١١٠)، وهو تعبير الناظم، وعدم التزام الشارح به يجعله مسقطاً للام الالتماس حيث تكلم عن لام الأمر ولام الدعاء، ولم يتكلم عنها، وكذا فعل ابن أجروم (ينظر : المتن ص ١٤)، والشارح في هذا متابع للمصدرين المنقول عنهما النصّ . تنظر : الحاشية (١) ص ٤٩٢ .





سَعَتِهِ ﴿<sup>(١)</sup>﴾، ف﴿يُنْفِقُ﴾ مجزومٌ بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون<sup>(٢)</sup>.  
وإذا تقدّمها "فاء العطف" أو "واو" جاز تسكينها<sup>(٣)</sup>، نحو قوله  
تعالى : ﴿فَلَيْسَتَجِيؤُا لِي وَلِيؤْمِنُؤا بِي﴾<sup>(٤)</sup>، وكذا "ثُمَّ"<sup>(٥)</sup> كقراءة  
قالون<sup>(٦)</sup> : ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

ولام الدعاء نحو قوله<sup>(٨)</sup> : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٩)</sup>؛ ف﴿يَقْضِ﴾

(١) سورة الطلاق من الآية ٧ .

(٢) شرح الأزهرى ص ٤٩ .

(٣) الأصل في حركتها الكسر، وبنو سليم تفتحها، ويجوز تسكينها كما ذكر الشارح .  
ينظر : معاني القرآن للقرّاء ٢٨٥/١، شرح التسهيل ٥٨/٤، الارتشاف ٥٤١/٢،  
الجنى ص ١١١، المغني ص ٢٩٤، المساعد ١٢١/٣، الهمع ٣٠٧/٤ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٦ .

(٥) ذهب المبرد إلى أنه لحن (المقتضب ١٣٤/٢)، ونُسب إلى البصريين إنكار التسكين  
(معاني الحروف ص ٥٨)، وادّعى خطاب بن يوسف القرطبي (ت بعد ٤٥٠هـ) أن  
ذلك خاصٌّ بالشعر، وورود القراءة به يردّ كلّ ذلك . ينظر : الارتشاف ٥٤١/٢،  
الهمع ٣٠٨/٤ .

(٦) ينظر : المبسوط ص ٣٠٦، التبصرة في القراءات ص ٢٦٥ .

وقالون هو : عيسى بن مينا بن وردان المدني، أبو موسى، مولى بني زهرة، قارئٌ  
مشهورٌ، قرأ على نافع، وهو الذي لقّبهُ "قالون"؛ ومعناه بلغة الروم : جيّدٌ، إليه انتهت  
الرئاسة في علوم العربية والقراءة في زمانه في الحجاز، وكان أصمّ، وكان ينظر إلى  
شفتي القارئ فيردُّ عليه؛ توفّي سنة ٢٢٠هـ .

ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار ١٢٨/١، سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١٠، غاية  
النهاية ٦١٥/١ .

(٧) سورة الحجّ من الآية ٢٩ .

وبتسكين اللام قرأ عاصمٌ، وحمزة، والكسائي من السبعة (ينظر : السبعة ص ٤٣٥) .  
وينظر : النشر ٣٢٦/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٢/٢ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) سورة الزخرف من الآية ٧٧ .



مجزومٌ بـ"لام الدُّعاء"، وعلامة جزمه حذف الياء، ولام الدُّعاء هي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سُمِّيت لام الدُّعاء تأدّباً<sup>(١)</sup>.

وإلى ما ذكرناه أشار الناظم بقوله :

وَلَا وَلَامٌ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ .....



(١) من قوله : « لام الأمر »، إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهري ص ٤٩ بتقديم وتأخير، ما عدا قوله : « وإذا تقدّمها »، إلى نهاية آية الحجّ فهو نقلٌ عن شرح الرّملي ص ١١٣ .



## [ ثانياً : ما يجزم فعلين ]

والَّذِي<sup>(١)</sup> يجزم فعلين - أوّلهما : شرطٌ، وثانيهما : جزاءٌ وجوابٌ<sup>(٢)</sup> - /  
أدواتُ الشرطِ الاثنتا عشرة<sup>(٣)</sup>، وكلّها أسماءٌ إلّا "إن"<sup>(٤)</sup> و"إدما"  
فحرفان<sup>(٥)</sup>.

فأولّها : إن - بكسر الهمزة وسكون النون -، وهي حرفٌ يجزم  
المضارعَ لفظاً، والماضي محلاً، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال  
عكس "لم"، نحو : إن قامَ زيدٌ قُمتُ؛ فـ"إن" حرفُ شرطٍ وجزمٍ،  
و"قامَ" فعلٌ ماضٍ، وهو فعلُ الشرطِ في محلِّ جزمٍ بـ"إن"، و"زيدٌ" فاعل  
"قامَ"، و"قُمتُ" جوابُ الشرطِ<sup>(٦)</sup>.

وثانيها<sup>(٧)</sup> : مَنْ - بفتح الميم - نحو : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>(٨)</sup>؛  
﴿مَنْ﴾ اسمُ شرطٍ وجزمٍ، و﴿يَعْمَلْ﴾ فعلُ الشرطِ مجزومٌ بـ﴿مَنْ﴾،  
و﴿يُجْزَ﴾ جوابُ الشرطِ مجزومٌ - أيضاً - بـ﴿مَنْ﴾<sup>(٩)</sup>،

(١) الأولى التعبير بـ"ما".

(٢) ظاهر كلامه أنّ الأداة هي الجازمة للفعلين، وهو قول الجمهور، وسيصرّح به بعد،  
وينظر بحث المسألة في الحاشية (٩).

(٣) في الأصل : « الاثنى عشر »، وفي "ز" : « الاثنا عشر »، والصواب ما أثبت؛ لأنّ  
المعدود - وهو أداة - مؤنث، والرفع لأنّه نعت لـ"أدوات" المرفوع على الخبريّة.

(٤) في الأصل : "إذ" تحريفٌ.

(٥) شرح الرّمليّ ص ١١٤.

والصواب أنّ في "إدما" خلافاً، وكذا في "مهما". ينظر ما سيأتي عند بحثهما ص ٤٩٥.

(٦) شرح الأزهرّيّ ص ٥٠ بزيادةٍ يسيرة.

(٧) ز : "وثانيهما" تحريفٌ.

(٨) سورة النساء من الآية ١٢٣.

(٩) لم يختلف النحاة في أنّ جازم فعل الشرط أداة الشرط، أمّا جازم الجواب فقد وقع فيه  
الخلاف على مذاهب، هي :



وعلامة جزمه حذف الألف من آخره<sup>(١)</sup>.  
 وثالثها : مَا الشرطيّة، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ف﴿ مَا ﴾ اسم شرط، و﴿ تَفْعَلُوا ﴾ فعل الشرط، وهو مجزوم بـ﴿ مَا ﴾، وعلامة جزمه حذف النون، و﴿ يَعْلَمُهُ ﴾ جواب الشرط، وهو مجزوم - أيضاً - بـ﴿ مَا ﴾<sup>(٤)</sup>، وعلامة جزمه السكون في آخره<sup>(٥)</sup>.

ورابعها : إِذَا<sup>(٦)</sup> نحو قوله :  
 وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ      بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا<sup>(٧)</sup>

⇐

- ١ - أنّ جازمه أداة الشرط، وهو قول الجمهور .
- ٢ - أنّ جازمه فعل الشرط، وهو رأي الأخفش (بمحاسن العلماء ص ٦٨)، واختاره ابن مالك (التسهيل ص ٢٣٧) .
- ٣ - أنّ جازمه الأداة وفعل الشرط، وهو مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ٦٣/٣)، والمبرد (ينظر : المقتضب ٤٩/٢) .
- ٤ - أنّ جازمه الجوار، وهو مذهب الكوفيين .  
 ونُقِلَ عن المازني أنّ الشرط والجزاء مبنيان، ونُقِلَ عنه أنّ الأوّل مبني والثاني معرب .  
 ينظر في هذه المسألة : شرح السّيرافي ٨٨/١، الإيضاح في علل النحو ص ١٤٠، الإنصاف ٦٠٢/٢، أسرار العربيّة ص ٣٣٦، اللّباب ٥١/٢، ابن يعيش ٤١/٧، شرح الرّضيّ ٩١/٤، الارتشاف ١٨٧٧/٤، توضيح المقاصد ٢٤٤/٤، المساعد ١٥٢/٣، ائتلاف النّصرة ص ١٢٨، التّعليقة المفيدة في العربيّة (رسالة) ص ٣٠٣، التّصريح ٢٤٨/٢، شرح الأشمونيّ ١٥/٤ .

(١) شرح الأزهرّي ص ٥٠، وشرح الرّمليّ ص ١١٥ .

(٢) ساقط من "ز" .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٩٧ .

(٤) هذا على مذهب الجمهور كما سلف في الحاشية (٩) ص ٤٩٣ .

(٥) شرح الأزهرّي ص ٥٠ .

(٦) عملها الجزم قليل . المغني ص ١٢٠ .

(٧) البيت من الطّويل، ولم أقف على قائله، وفي بعض المصادر الآتية اختلاف في رواية

⇐



فـ"إذما" حرف شرطٍ على الأصح<sup>(١)</sup>، و"تأت" فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، و"تُلف" جواب الشرط، علامة جزمه حذف الياء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وخامسها : أيّ، وهي عامّةٌ في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف<sup>(٣)</sup> إليه؛ فإن أُضيفت إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان<sup>(٤)</sup>، أو إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان<sup>(٥)</sup>، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفاً<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿ أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٨)</sup>؛

⇐

عجز البيت .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، شرح التسهيل ٦٧/٤، شرح الألفيّة لابن النّاطم ٦٩٥، شرح التّحفة الوردية ص ٣٨٩، شرح القطر ص ١٦٠، المساعد ١٤٠/٣، شرح ابن عقيل ٣٣٨/٢، شفاء العليل ٩٥٢/٣، شرح الأزهري ص ٥١، شرح الأشموني ١١/٤، شرح الرّملي ص ١١٥ .

(١) اختلف في "إذما" أهى اسم أم حرف ؟، فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرطٍ (ينظر : الكتاب ٥٦/٣)، وهو أحد قولي المبرّد (ينظر : المقتضب ٤٦/٢، والكامل ٢٩٠/١) . وذهب المبرّد في قوله الآخر (المقتضب ٤٧/٢)، وابن السّراج (الأصول ١٥٩/٢)، وأبو عليّ الفارسيّ (الإيضاح العضديّ ٣٣٢/١، والبغداديات ص ٢٩٤) إلى أنها ظرف زمان بمعنى "متى" .

ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٦٢٢/٣، شرح التّسهيل ٦٧/٤، شرح الرّضيّ ٩٠/٤، الارتشاف ١٨٦٢/٤، توضيح المقاصد ٢٣٩/٤، المغني ص ١٢٠ .

(٢) شرح الأزهريّ ص ٥١ .

(٣) ز : « ما يضاف » .

(٤) نحو : « أيّ زمان تسافر أسافر » . شفاء العليل ٩٥٤/٣ .

(٥) نحو : « أيّ مكان تجلس أجلس » السابق .

(٦) توضيح المقاصد ٢٤١/٤، وينظر : شرح التّسهيل ٧٣/٤ .

(٧) ز : « نحو قوله تعالى نحو »، وكلمة "نحو" الأخيرة سبق قلم .

(٨) سورة الإسراء من الآية ١١٠ .



﴿أَيًّا﴾<sup>(١)</sup> اسم شرطٍ جازمٍ مفعولٌ بـ ﴿تَدْعُوا﴾، و ﴿مَا﴾  
 صلة<sup>(٢)</sup>، و ﴿تَدْعُوا﴾ فعل الشرط مجزومٌ بحذف النون، و ﴿فَلَهُ﴾  
 الفاء رابطة، و ﴿لَهُ﴾ محله<sup>(٣)</sup> رفعٌ خبرٌ مقدّم، و ﴿الْأَسْمَاءُ﴾  
 مبتدأ مؤخر، و ﴿الْحُسْنَى﴾ نعته، والجملة - أيضاً - محلّها جزم،  
 وكذلك كُلُّ<sup>(٤)</sup> جملة وقعت بعد الفاء الرابطة<sup>(٥)</sup> للشرط الجازم بجزائه<sup>(٦)</sup>،  
 أو بعد "إذا"<sup>(٧)</sup> الفجائية<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.  
 وسادسها : متى نحو قوله :

..... متى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(١٠)</sup>

(١) والتّنين عوضٌ عن المضاف إليه، والتّقدير : أيّ الأسماء . تنظر المصادر المثبتة في الحاشية التالية .

(٢) ينظر : الكتاب ٦٠/٣، المغني ص ٤١١ .

ويجوز أن تكون شرطية وجمع بين حرفي شرطٍ للتأكيد، وحسن الجمع اختلاف اللفظ . ينظر : التبيان ٨٣٦/٢، البحر المحيط ٨٧/٦، الدرّ المصون ٤٢٩/٧ .

(٣) ز : "محل" سهوٌ عن إثبات الضمير .

(٤) ز : "كلمة" تحريفٌ .

(٥) ز : "رابطة" .

(٦) وذلك في الجواب الذي يمتنع جعله شرطاً . ينظر : تفصيل ذلك في : التصريح ٢٥٠/٢ .

(٧) في الأصل : "إذا" .

(٨) وذلك أنه يجوز أن تغني "إذا" الفجائية عن الفاء في الرّبط . ينظر تفصيل ذلك في : التصريح ٢٥١/٢ .

(٩) سورة الرّوم من الآية ٣٦ .

(١٠) عجز بيت من الوافر، وصدره :

أنا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا .....

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيّات ص ١٧ .

وهو من شواهد : شرح القطر ص ١٥٦، المغني ص ٤٤٠، شرح الحلاويّ (رسالة)



فـ"مَتَى" اسم شرط، وهو ظرف زمان لتعميم الأزمنة<sup>(١)</sup>، و"أَضَعَ" فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سُكون سُكون آخره في الوقف، وكسْرُهُ في الوصل لالتقاء الساكنين، و"العِمَامَةُ" مفعولٌ به، و"تعرفوني" جواب الشرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرّفع منه، والأصل : "تعرفوني" بنونين، الأولى نون الرّفع، والثانية نون الوقاية<sup>(٢)</sup>.

وسابعها : أَيْان<sup>(٣)</sup> - بفتح الهمزة والنون على المشهور، وكسر الهمزة لغة سُليم -<sup>(٤)</sup> نحو قوله :

فَأَيَّانَ مَا تُعَدِّلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ<sup>(٥)</sup> .....

↩

٣٦٩/١، شرح الأزهري ص ٥١، شرح الرّملي ص ١١٦ .

(١) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٢) كلام الشّارح عن "أَيَّ" و "مَتَى" منقولٌ عن شرح الرّملي ص ١١٦ .

(٣) قلّما يجازى بها (ينظر : التّسهيل ص ٢٣٦، الهمع ٣١٧/٤)، وادّعى الرّضيّ في شرح الكافية (٢٠٥/٣) عدم سماع كونها شرطاً، والشّاهد الآتي حجة عليه .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٩٩/٢، التّسهيل ص ٢٣٦، اللّسان ٢٩٤/١ (أين) .  
وسُليم قبيلة قيسية ينتسبون إلى سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عيلان من مضر .

ينظر في بطون سُليم : جمهرة النّسب ص ٣٩٥، جمهرة أنساب العرب ص ٢٦٠ - ٢٦١، نهاية الأرب ص ٢٩٤ .

(٥) في الأصل : "ينزل" .

وهذا عجز بيتٍ من الطّويل لأمية بن أبي عائذ الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين ٥٢٦/٢، وروايته فيه :

إِذَا النُّعْجَةُ الْعَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ      فَأَيَّانَ مَا يُعَدِّلُ بِهَا الرَّئِيسُ تَنْزِلُ

وفي بعض ألفاظه رواياتٌ آخر (تنظر في المصادر التالية) .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحفاظ ٣٦٣/١، شرح ألفية ابن معطٍ ٣٢٤/١، شرح القطر ص ١٥٨، شرح الأزهري ص ٥١، شرح الأشموني ١٠/٤ .



فـ"آيَان" اسم شرطٍ جازمٌ، و"ما" زائدةٌ، و"تَعْدِلُ" فعل الشرط، وعلامة جزمه السُّكون، و"تنزل"<sup>(١)</sup> جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وكسره عارضٌ<sup>(٢)</sup>.

و"آيَان" ظرف زمان كـ: متى<sup>(٣)</sup>، وقد تُستعملُ في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام<sup>(٤)</sup>، وزعم بعضهم أنها لتعميم الأحوال<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل : "ينزل".

(٢) شرح الأزهرى ص ٥١.

وكان الكسر عارضاً لأنّ الروي مكسورٌ. ينظر : نور السّجّية (رسالة) ص ٢١٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٤.

(٤) توضيح المقاصد ٢٤١/٤.

وفي الارتشاف ١٨٦٥/٤ : «وقيل : تُستعمل ...»، وفي المساعد ١٣٥/٣ : «والأوّل هو المشهور».

وفي الهمع (٣١٧/٤) أنّ عليّ بن عيسى الرّبّعِيّ يذهب إلى اختصاص آيَان الاستفهاميّة بمواقع التفخيم نحو : ﴿آيَان يَوْمُ الدِّينِ﴾ (سورة الذّاريات من الآية ١٢).

وينظر : الإيضاح للقزويني ٤٣/٢.

(٥) كذا في النّسختين، ولم أعثر على هذا القول في "آيَان" إلّا عند الرّمليّ في شرحه

(ص ١١٧)، وأبي النّجا في حاشيته على شرح الأزهرى (ص ٥١)، ومن قبلهم

الحلاويّ في شرح الأجروميّة (- رسالة - ٣٧١/١)، وقد غيّرّها محققه إلى "الأزمان".

وهذا القول مخالفٌ لما عليه المتقدّمون؛ فقد نصّ سيبويه على أنّ معنى "آيَان" : "متى"

(الكتاب ٢٣٥/٤)، ونصّ ابن مالك على أنّها و"متى" للزمان (التسهيل ص ٢٣٦)،

وحكى ابن هشام الاتفاق عليه (شرح اللّمحة البدرية ٢٨٠/٢).

ولم تذكر الكتب المختصّة بنقل الخلاف هذا الرأى.

ينظر : الارتشاف ١٨٦٥/٤، الهمع ٣١٧/٤، شرح الأشموني مع حاشية الصّبّان

١٢/٤ - ١٣.

والذي يغلب على ظنّي أنّ هذا القول في "آيَان" سهوٌ وقع للحلاويّ سببه انتقال نظره

وقع في نقله عن توضيح المقاصد (٢٤١/٤)؛ فقد وجدتُ كلامه عن "آيَان" منقولاً

عنه، ولكن يبدو أنّه قد انتقل نظره من الكلام عن "آيَان" إلى "أنى"؛ فقد ذكر

المرادي أنّها بمعنى "أين"، وقال بعضهم : هي لتعميم الأحوال، - وهذا النصّ في





وثامنها : أَيْنَ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(١)</sup>؛ فـ ﴿ أَيْنَ ﴾ اسم شرط، وهو ظرف مكان، وـ ﴿ مَا ﴾ صلة، وـ ﴿ تَكُونُوا ﴾ فعل الشرط، وهو مجزومٌ بحذف النون، وـ ﴿ يُدْرِكْ ﴾ جواب الشرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره<sup>(٢)</sup>، وهو<sup>(٣)</sup> الكاف الأولى، والكاف الثانية في محلّ نصبٍ على المفعوليّة، والميم علامة الجمع، وـ ﴿ الْمَوْتُ ﴾ مرفوعٌ على الفاعليّة<sup>(٤)</sup>.

وتاسعها : مَهْمَا<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فـ ﴿ مَهْمَا ﴾ اسم شرطٍ جازمٌ<sup>(٧)</sup>، دليل اسميّته عود الضمير من ﴿ بِهِ ﴾ عليه، وـ ﴿ تَأْتِ ﴾ فعل

⇐

الارتشاف ١٨٦٧/٤ -، والحلاويّ نقل هذه الجملة إلى "آيان" سهواً، وتبعه الرّمليّ، وتبعه الشّارح، ولعلّ أبا النّجا اطّلع على أحد هذه المصادر فنقل عنه، والله أعلم .

(١) سورة النساء من الآية ٧٨ .

(٢) شرح الرّمليّ ص ١١٧ . وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٦٦/١-٣٦٧ .

(٣) ز : "وهي" .

(٤) شرح الأزهريّ ص ٥١ .

(٥) اختلف في "مهما" أهى بسيطة أم مركبة ؟، على مذاهب هي :

١ - ذهب الخليل إلى أنّها مركبة، وأنّ أصلها "ماما" الأولى شرطية، والثانية زائدة، أبدلت ألف الأولى هاءً . ينظر : الكتاب ٥٩/٣-٦٠ .

٢ - ذهب الأخفش، والزّجاج (ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢)، والبغداديّون إلى أنّها مركبة من "مه" بمعنى اسكت أو كفّ، و"ما" الشرطية . وينظر : الكتاب ٦٠/٣ فقد ذكر سيبويه قريباً منه، وإن لم يفصل .

٣ - وقيل : بسيطة؛ لأنّ التّركيب خلاف الأصل، فلا يُقدّم عليه إلّا بدليل .

ينظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٤٢/٧، شرح المقدّمة الجزوليّة ٥٠٢/٢، شرح الرّضويّ ٨٧/٤، الارتشاف ١٨٦٣/٤، الجنى ص ٦١٢ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٣٢ .

(٧) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها قد ترد حرفاً . ينظر : تفصيل

⇐



الشَّرْطُ، وهو مجزومٌ بحذف آخره، ﴿ نَا ﴾ مفعولٌ، والفاعل مقدّرٌ،  
و﴿ بِهِ ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ ﴿ تَأْتِنَا ﴾، و﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ بيانٌ  
لـ ﴿ مَهْمَا ﴾ في موضع نصبٍ على الحال<sup>(١)</sup> من الهاء في ﴿ بِهِ ﴾،  
و﴿ لَتَسْحَرَ ﴾ اللّام "لام كي"، والمضارع منصوبٌ بإضمار "أن"  
جوازاً، و﴿ نَا ﴾ مفعولٌ، والفاعل مضمرٌ، و﴿ فَمَا ﴾ الفاء رابطةٌ  
للجواب، و﴿ مَا ﴾ نافية<sup>(٢)</sup>، والضّمير إمّا اسمها أو مبتدأ، و﴿ لَكَ ﴾<sup>(٣)</sup>  
جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾، و﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ محله نصبٌ خبر "ما"  
أو رفعٌ خبر المبتدأ، والجملة اسميّة محلّها جزمٌ؛ لأنّها جزاء شرطٍ جازمٍ .

وعاشرها : حَيْثُمَا نحو قوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(٤)</sup>

فـ « حَيْثُمَا » اسم شرطٍ، وهو ظرف مكانٍ - أيضاً -، و« تَسْتَقِمُّ » فعل



ذلك في : المغني ص ٤٣٥، المساعد ١٣٦/٣، الهمع ٣١٩/٤ .

(١) جملة الجارّ والمجرور ليست هي الحال، وإنّما الحال المجرور فقط، وهو ﴿ ءَايَةٍ ﴾ .

ينظر : حاشية أبي النّجا ص ٥٠ .

(٢) يجوز فيها أن تكون حجازيّة - أي : عاملة عمل ليس -، أو تميميّة - أي : غير عاملة -،

وما بعدها مبتدأ وخبرٌ . ينظر : الدّرّ المصون ٤٣٢/٥، حاشية أبي النّجا ص ٥١ .

وقد ذكر الشّارح إعراب ما بعدها على كلا القولين .

(٣) ز : "أو" تحريفٌ .

(٤) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .

وهو من شواهد : الكامل ٢٩٠/١، إصلاح الخلل ص ٣٤٨، شرح عمدة الحفاظ

٣٦٥/١، شرح التسهيل ٧٢/٤، شرح ابن النّاظم ص ٦٩٥، شرح التحفة الوردية

ص ٣٨٨، المغني ص ١٧٨، شرح الشّدور ٣٠٢، شرح القطر ص ١٥٩، شرح ابن

عقيل ٣٣٨/٢، المساعد ١٤٠/٣، شفاء العليل ٩٥٣/٣، شرح الحلاوي (رسالة)

٣٦٨/١، شرح الأشموني ١١/٤، شرح الرّملي ص ١١٨



الشَّرْط، وهو مجزومٌ بسكون آخره، والأصل "تستقيم" حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين، و«يقدّر» جواب الشرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره .

وحادي عشرها : كيفما، وهي لتعميم الأحوال، نحو : كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ مَعَكَ، أَوْ تَكُنْ<sup>(١)</sup> أَكُنْ مَعَكَ<sup>(٢)</sup> .

وتبع الناظم في عَدِّ "كيفما" من الجوازم أصله<sup>(٣)</sup>، وهو تابعٌ للكوفيّين<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> في ذلك<sup>(٥)</sup>؛ فـ"كيفما" اسم شرطٍ جازمٌ، و"تَصْنَعُ" فعل الشرط، وعلامة جزمه السُّكُون، و"أَصْنَعُ" جواب الشرط، وعلامة جزمه السُّكُون - أيضاً<sup>(٧)</sup> .

وثاني عشرها : أَنَّى - بفتح الهمزة والنُّون المشدّدة<sup>(٨)</sup>، نحو قوله :

(١) ز : (أو كيفما تكن)، وقوله : (كيفما)، غير موجودٍ في شرح الرّمليّ ص ١١٨، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي في الحاشية (٦) .

(٢) يشترط في الفعلين أن يكونا متفقين في اللفظ، والمعنى عند من جعلها جازمةً، وقد يحذف الثاني . ينظر : الارتشاف ٤/١٨٦٨، المغني ص ٢٧٠ .

(٣) ينظر : المتن ص ١٤، وهو مسبقٌ بالزّجاجي في الجمل ص ٢١٧ .

(٤) يجوز الكوفيّون الجزم بـ"كيف" و"كيفما" . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٨٥/١ و٣/١٨٩-١٩٠، الأصول ٢/١٩٧، الإنصاف ٢/٦٤٣، اللّباب ٢/٦٢، الارتشاف ٤/١٨٦٨، ائتلاف النّصرة ص ١٥٦ .

وفي بعض هذه المصادر الاقتصار على "كيف"، واقتصر صدر الأفاضل في التّخمين (٢٨٩/٢) على نسبة الجزم بـ"كيف" لابن كيسان، واقتصر ابن عصفور (شرح الجمل ٢/٢١٧) على نسبته لقطرب، وفي ١/١٣٢ «ومن أخذ بمذهبه» .

ومذهب البصريّين عدم الجزم بـ"كيف" . ينظر : الكتاب ٣/٦٠، والمصادر السابقة .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) كلام الشّارح عن "مهما" و"حيثما" و"كيفما" إلى هنا منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص ١١٥ و١١٨ .

(٧) شرح الأزهريّ ص ٥١ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .



فَأَصْبَحْتُ أَنِّي تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا ..... (١)

(١) في "ز" بدون ضبط :

فَأَصْبَحْتُ أَنِّي تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا

وروايته على هذا النحو فيها خطأ من وجهين :

١ - أن قوله : « بنا » تحريف .

٢ - أن العجز ليس للصدر، بل هو عجز بيت آخر، صدره :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا .....

وهو لعبد الله بن الحرّ الجعفيّ - كما سيأتي إن شاء الله في ص ٦٥٢ مع الحاشية (٢) -، ولم أثبت ما في "ز" لما تقدّم، ولأنّ العجز غير موجود في شرح الرّمليّ المنقول عنه النصّ .

وقد وقع في هذا التركيب ابن هشام في شرح القطر ص ١٦١ (وينظر : تنبيه محققه)، والشيخ خالد في شرح الآجرومية ص ٥١، ومحقق شرح الرّمليّ في الحاشية ٢٠٧ من ص ١١٧ .

وأما ما في الأصل فهو صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٦٥، وشرح الديوان ص ٢٢٠، وعجزه

كَلَامَ مَرَكَبِيَّهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ .....

ورواية صدره « تبتس » بدل « تستجر »، وفي بعض المصادر روايات أخر .

والبيت يخاطب فيه الشاعر عمّه حيث قتل جاراً له، وفي شرح ديوان لبيد : « قال الأصمعيّ : لم أسمع أحداً يجازي بـ "أنّي"، وأظنه أراد أيّاً تأتها، يريد : أيّ جانبي هذه الناقة أتيت وجدت مركبه تحت رجلك شاجراً، أي : يُنحِيكَ ويدفعك، ولا يطمئنّ تحت رجلك » .

والبيت من شواهد : الكتاب ٥٨/٣، المقتضب ٤٨/٢، الجمل ص ٢١٦، المقتصد ١١١٢/٢، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٥، كشف المشكل ٦٠١/١، التخمير ٢٨٨-٢٨٩، ابن يعيش ١١٠/٤ و ٤٥/٧، شرح الجمل ٢٠٤/٢، شرح عمدة الحفاظ ٣٦٤/١، شرح الكافية الشافية ١٥٨٢/٣، شرح الرّضيّ ٢٠٤/٣، شرح ألفية ابن معطٍ ٣٢٧/١، شرح القطر ص ١٦١، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٦٧/١، شرح الرّمليّ ص ٢١٨ .



وقوله :

خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ<sup>(١)</sup>

فـ"أَنِّي" اسم شرطٍ جازمٌ، وهو ظرف مكان، و"تَأْتِيَا" فعل الشرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرفع، وأمّا النون الموجودة فهي نون الوقاية، و"تَأْتِيَا" الثانية جواب الشرط، وهو مجزومٌ بحذف النون<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ كَمَّلَ النَّاطِمُ الْبَيْتَ بِتَمَثِيلِ<sup>(٣)</sup> "إِنْ" فَقَالَ :

كَ: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرُو قُمْنَا .....

وإعرابه معلومٌ ممّا تقدّم<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ قَالَ : وَاجْزِمِ آيَهَا النَّحْوِيُّ بِ: إِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا مِمَّا<sup>(٥)</sup> علمته

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ٧٠/٤، شرح ابن الناطم ص ٦٩٦، شرح التحفة الوردية ص ٣٨٨، شرح الشذور ص ٣٠٢، شرح ابن عقيل ٣٣٩/٢، المساعد ١٣٤/٣، شفاء العليل ٩٥١/٣، شرح الحلواني (رسالة) ٣٦٧/١، شرح الأشموني ١١/٤، شرح الرّملي ص ١١٨ .

(٢) شرح الرّملي ص ١١٧-١١٨ .

(٣) في الأصل : "تمثل" .

(٤) فـ"يقم" فعل الشرط مجزومٌ بـ"إِنْ" لفظاً، و"قمنّا" جواب الشرط مجزومٌ بها محلاً؛ لأنّه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون . غرر الدرر ل ١٦٨ .

ولعلّ النّاطم يريد الإشارة إلى جواز كون فعل الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً موافقةً للقرآن (ينظر : معاني القرآن له ٢٧٦/٢)، ولابن مالك (شرح الكافية الشافية ١٥٨٦/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٧)، ومن شواهد : قوله ﷺ : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (أخرجه البخاري في صحيحه ص ٣٠، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان برقم ٣٥، وينظر : فتح الباري ١/١١٣)، وقد أطال ابن مالك في الاحتجاج لجوازه نشرّاً وشعرّاً في شواهد التوضيح (السابق) . وينظر : شرح الأشموني ١٦/٤ .

(٥) ز : "بما" .



فَعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا<sup>(١)</sup> كما تقرّر<sup>(٢)</sup>.  
وقوله : مُطْلَقًا تَكْمَلَةً، والألف في قوله : أُلْحِقًا إِطْلَاقِيَّةً .

### تنبيه

سَكَتَ النَّاطِمُ عَنْ "إِذَا"<sup>(٣)</sup> الموجودة في بعض نُسخِ الأَصْلِ<sup>(٤)</sup>؛ ففيها زيادةٌ على ما تقدّم : « وَإِذَا فِي الشَّعْرِ »<sup>(٥)</sup>، كقوله :

(١) الَّذِي ظَهَرَ أَنَّ النَّاطِمَ يَشِيرُ إِلَى مَسْأَلَةِ صُورِ الْفَعْلَيْنِ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ؛ حَيْثُ إِنَّ لِهَما أَرْبَعَ صُورٍ، وَهِيَ:

- ١ - أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيَكُونَا مُجْزُومَيْنِ كَمَا سَبَقَ .
- ٢ - أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ لَفْظًا نَحْوُ : ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾ (سورة الإسراء من الآية ٨)، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ : مَنْ لَمْ يَجْتَهِدْ لَمْ يَنْلِ الْعِلْمَ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا لَفْظًا وَالْآخَرُ مَعْنَى نَحْوُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أَهْنِكْ؛ فَالْفَعْلَانِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ .
- ٣ - أَنْ يَكُونَ فَعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا، وَالْجَوَابُ مُضَارِعًا نَحْوُ : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (سورة الشورى من الآية ٢٠)؛ فَالْجَزْمُ فَصِيحٌ فِي الْجَوَابِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ .

- ٤ - أَنْ يَكُونَ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ مَاضِيًا، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ ضَرْوَةٌ (يَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ٧١/٢)، وَقِيلَ : هُوَ قَلِيلٌ، وَقِيلَ : شَاذٌ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ (٤) ص ٥٠٣ .

يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٨٤/٣، الْارْتِشَافُ ١٨٧٦/٤ وَ ١٨٨٦، غَرَرُ الدَّرَرِ ل ٦٨٨ .

(٢) ز : ١ كما تقدّم .

(٣) ز : "إِذَا" تَحْرِيفٌ .

(٤) الْمَتْنُ ص ١٤، وَنَصُّهُ : ١ وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةٌ، وَكَذَا فِي شَرْحِ الْأَزْهَرِيِّ ص ٥٢ .

(٥) أَجَازَ سَيَّبُوهِ الْمَجَازَةَ بِهَا فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ (يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٦١/٣)، وَأَجَازَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الْجَزْمَ بِهَا فِي النَّثْرِ (يَنْظُرُ : الْأَضْدَادُ ص ١٢٠)، وَفِي الْجَنِيِّ (ص ٣٦٨) نِسْبَةً ذَلِكَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، وَالَّذِي فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ (١٥٨/٣) أَنَّهُ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ،



استغنَ ما أغناكَ ربُّكَ بِالْغِنَى وإذا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ<sup>(١)</sup>

فـ"إذا" ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه<sup>(٢)</sup> صالحٌ لغير ذلك<sup>(٣)</sup>، و"تُصِيبُكَ" فعل الشرط، وعلامة جزمه السُّكُونُ، و"تَحْمَلْ" فعل

⇨

وأن أكثر الكلام بعدها الرفع، وأجازه عبيد الله بن أحمد الفزارى (ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٨٧)، وجعله ابن مالك نادراً في النثر (ينظر : شواهد التوضيح ص ٧٢).

وأجاز الصِّمْرِيُّ (التبصرة ٤٠٨/١)، وابن يعيش (شرح المفصل ٤٢/٧ و ٤٦) الجزم بها إذا وصلت بـ"ما"، ونُسِبَ إلى الأخفش (النكت الحسان ص ١٥٢).  
(١) البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خُفَافٍ البرجمي في المفضليات ص ٣٨٥، والأصمعيّات ص ٢٣٠، وروايته فيهما :

واستغنَ ما أغناكَ ربُّكَ بِالْغِنَى ..... فَتَحْمَلْ

ورواية الشَّارِحِ بلا واوٍ في أوله، وبالحاء في "فَتَحْمَلْ" واقعة في عددٍ من المصادر النحويّة، ونسبه الشَّريْفُ المرتضى في أماليه (٣٨٣/١) لحارثة بن بدر الغُدَّانيّ، وروايته :

واستغنَ ..... وَإِذَا تُكُونُ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ

وحينئذٍ فلا شاهد فيه؛ لأنَّ "إذا" لم تعمل الجزم، ونسبة البيت المستشهد به لعبد قيس أشهر.

والبيت من شواهد : معاني القرآن ٥٨/٣، الأضداد ص ١٢٠، شرح التسهيل ٢١١/٢ و ٨٢/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣، شرح عمدة الحفاظ ٣٧٤/١، الصَّعْقَةُ الغضبيّة ص ٥٤٧، المغني ص ١٢٨، المساعد ١٥٥/٣، شفاء العليل ٩٥٨/٣، مصابيح المغاني ص ٨٤، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٧٤/١، شرح الأزهريّ ص ٥٢ (العجز)، الهمع ١٨٠/٣، شرح الأشمونيّ ١٣/٤، شرح الرَّمْلِيِّ ص ١١٩.

(٢) في ناصب "إذا" قولان :

١ - أنه شرطها . ٢ - أنه ما في جوابها من فعلٍ أو شبهه .

ينظر : الجنى ص ٣٦٩، المغني ص ١٣٠.

(٣) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١١٩.

وهذه العبارة ارتضاها ابن هشام في تفسير "إذا" في المغني (ص ٨٥٤)، ومعنى صالح

⇨



أمر، وفاعله مستترٌ فيه وجوباً، وهو وفاعله جملةٌ فعليةٌ في موضع جزمٍ على أنّها جواب الشرط، وقُرِنَ بالفاء لأنّه فعل طلب<sup>(١)</sup>.

(٢) وإنّما عملت "إذا" فيما ذُكرَ - وإن كانت شرطاً غير جازم - حملاً على "متى"، كما أُهْمِلَتْ<sup>(٣)</sup> "متى"<sup>(٤)</sup> حملاً عليها<sup>(٥)</sup>، كقول<sup>(٦)</sup> عائشة<sup>(٧)</sup> (رضي الله تعالى<sup>(٨)</sup> عنها) : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ »<sup>(٩)</sup>، رواه ابن

◀

لغير ذلك، أي : أنّها تصلح لأن تخرج عن الظرفيّة والاستقبال، ومعنى الشرط .  
ينظر : المغني ص ١٢٨-١٣٦ .

(١) شرح الأزهري ص ٥٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : ( خلافاً لبعضهم )، نقلٌ عن شرح الرّملي ص ١١٩-١٢٠ باستبدال "الناظم" بـ "المصنّف" .

(٣) ز : "أحملت" تحريفٌ .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) شواهد التّوضيح والتّصحيح ص ٧١ و ٧٢، وتنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٩) .

(٦) ز : "لقول" .

(٧) هي : عائشة بنت أبي بكر الصّدّيق - رضي الله تعالى عنهما -، أمّ المؤمنين، ولدت بمكة بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، وتزوَّجها رسول الله ﷺ وهي بنت تسع سنين في السنة الأولى من الهجرة، وكانت من أحبّ نسائه إليه، وهي أكثر أمّهات المؤمنين حديثاً، توفيت سنة ٥٧هـ أو ٥٨هـ أو ٥٩هـ .

ينظر في ترجمتها : أسد الغابة ١٨٨/٧، الإصابة ١٦/٨ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص ١٥٠) في كتاب الأذان، باب الرّجل يأتّم بالإمام ويأتّم الناس بالمأموم، (برقم ٧١٣)، ولفظه : « ... وإنّه متى ما يقيم مقامك لا يسمع الناس من كلام عائشة - رضي الله عنها - للنّبي ﷺ، ولفظ : « ... وإنّه متى يقيم مقامك لم يُسمع الناس من كلام عائشة لحفصة - رضي الله عنهما -، وذكر الحافظ في الفتح (٢/٢٤٠) أنّ رواية الأكثرين : « يقوم » .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه (١/٣١٣-٣١٤)، في كتاب الصّلاة، باب استخلاف

◀





الجوزي<sup>(١)</sup> في جامع المسانيد<sup>(٢)</sup>.

وقد عُلم من كلام الناظم أنّ "إذ" و"حيث" <sup>(٣)</sup> و"كيف" <sup>(٤)</sup> لا يجزمن إلاّ مع "ما"، وهو كذلك <sup>(٥)</sup>، وأمّا غيرهنّ من الجوازم فقسمان <sup>(٦)</sup>:

قسمٌ يمتنع دخول "ما" عليه <sup>(٧)</sup>، وهو : مَنْ، [وما] <sup>(٨)</sup>، ومهما،

⇐

الإمام، (برقم ٩٥)، بلفظ : «... متى يَقُمُ»، وأخرجه النَّسائي في سننه (٩٩/٢) في كتاب الإمامة، باب الائتمام بالإمام يصليّ قاعداً، بلفظ : «... متى يقومُ».

والحديث من شواهد : شواهد التّوضيح ص ٧٢، شرح عمدة الحافظ ٣٧٥/١، شرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، شرح التّسهيل ٨٢/٤، شرح التّحفة الوردية ص ٣٩٥، توضيح المقاصد ٢٤٢/٤، المغني ص ٩١٦، شفاء العليل ٩٥٨/٣، شرح الرّمليّ ص ١١٩، شرح الأشمونيّ ١٧/٤، الدرر اللّوامع ٧٤/٥.

(١) هو : عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي القرشيّ البغداديّ، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ، والحديث، والتّفسير، وغيرها، ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالّ بغداد، وله التّصانيف الكثيرة، ومنها : جامع المسانيد (خ)، مناقب عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - (ط)، ومناقب عمر بن عبد العزيز (ط)، ومناقب أحمد بن حنبل (ط)، وزاد المسير (ط)، تُوفيّ سنة ٥٩٧ هـ.

ينظر في ترجمته : الكامل ٢٥٥/٩، وفيات الأعيان ١٤٠/٣، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١، البداية والنهاية ٧٠٦/١٦.

(٢) ج ٧ ل ٩٥٤ ب، وكان على الشّارح أن يخرج الحديث من الصّحيح كما سبق تخريجه.

(٣) أجاز الفراء الجزم بهما بدون "ما". ينظر : الارتشاف ١٨٨٦/٤.

(٤) ينظر : ما سبق في الحاشية (٤) ص ٥٠١.

(٥) أي : على مذهب الجمهور . وتنظر : الحاشيتان السّابقتان .

(٦) ينظر : المقرّب ٢٧٤/١، شرح الكافية الشّافية ١٦٢٠/٣، البسيط ٢٤٠/١، الارتشاف ١٨٨٦/٤، توضيح المقاصد ٢٤٢/٤، شرح الأشمونيّ ١٣/٤.

(٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ ص ١٢٠، والنّصّ منقولٌ منه .



وأني<sup>(١)</sup>، وقسمٌ يجوز فيه الأمران، وهو : إن، وأي<sup>(٢)</sup>، ومتى، وأين<sup>(٣)</sup>، وكذا آيان خلافاً لبعضهم<sup>(٤)</sup>، والله تعالى أعلم .



(١) أجاز الكوفيون دخول "ما" على "من" و"أني" . ينظر : الارتشاف (السابق)، شرح الأشموني (السابق) .

(٢) إذا لم تضاف إلى ضمير . الارتشاف (السابق) .

(٣) ز : « متى وأني »، وهو خطأ؛ لأنّ "أني" سبق ذكرها في القسم الأول .

(٤) منهم : ابن أبي الربيع في البسيط ٢٤٠/١، والملخص ١٥١/١ .

## باب مرفوعات الأسماء

الباب : فرجةٌ في سائرٍ يُتوصَّل منه من خارجٍ إلى داخلٍ، أو من داخلٍ إلى خارجٍ، وإن شئت قلت : هو كنايةٌ عن المدخل إلى الشيء أو المخرج عنه .

وهو حقيقةٌ في الأجسامِ كـ: باب المسجد، ومجازٌ في المعاني كـ: باب الصَّلَاة<sup>(١)</sup> .

ولَمَّا فرغ الناظم<sup>(٢)</sup> من الأفعال مرفوعاتِها، ومنصوباتِها، ومجزوماتِها، شرع في الأسماء، وبدأ بمرفوعاتِها لأنها عمدة<sup>(٣)</sup>؛ فقال :

١٠٤- مَرْفُوعٌ<sup>(٤)</sup> الْأَسْمَاءُ سَبْعَةٌ نَأْتِي<sup>(٥)</sup> بِهَا مَعْلُومَةٌ الْأَسْمَاءُ مِنْ تَبْوِيئِهَا<sup>(٦)</sup>

المرفوعات من الأسماء سبعة<sup>(٧)</sup> تُعَلِّمُ أَسْمَاؤُهَا مِنْ أَبْوَابِهَا الْآتِيَةِ<sup>(٨)</sup> .

(١) شرح الرّملي ص ٧١، والنصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٢٠٣/١، وهو فيهما في "باب الإعراب" .

ومن يرى عدم وقوع المجاز يرى أنّ للباب إطلاقين : حسّي ومعنوي .

(٢) ز : « الناظم رحمه الله تعالى » .

(٣) شرح الرّملي ص ١١٢ باستثناء قوله : « الناظم » .

« والعمدة عبارةٌ عما لا يجوز حذفه من الكلام إلّا بدليل يقوم مقام اللفظ به » . شرح التسهيل ٢٦٥/١ .

(٤) في الأصل : "مرفوعات"، وعليه ينكسر البيت .

(٥) ز : "تأتي" .

(٦) خالف الناظم أصله؛ فإنّ ابن آجرؤم سرد المرفوعات السبعة في هذا الموضع (ينظر : المتن ص ١٤)، بينما أحال الناظم في ذكرها على الأبواب التالية .

(٧) "ز" : "السبعة" .

(٨) يلحظ أنّ الشّارح أهمل اسم ما، ولا، ولات، وإنّ المشبّهات بليس، وتبع في ذلك الناظم، وهو تابع لأصله . ينظر : شرح الرّملي ص ١٢٢ .

كما أنّه أهمل عددًا من المرفوعات المختلف في عاملها بين النّحاة . ينظر : الارتشاف

١٠٧٥-١٠٧٦، غرر الدرر ل ٦٩-٧٠ ب .



## [ باب الفاعل ]

وبدأ الناظم منها بالفاعل؛ لأنّه المرفوع بالأصالة<sup>(١)</sup>، فقال :

١٠٥ - فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ ارْتَفَعَ<sup>(٢)</sup> بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعَ<sup>(٣)</sup>

قد<sup>(٤)</sup> حدّ الفاعل بحدود<sup>(٥)</sup> منها :

(١) شرح الرّمليّ ص ١٢٣ .

وقد اختلف في أصل المرفوعات على ثلاثة أقوال، وهي :

١ - ما ذكره الشّارح، وهو أنّ الفاعل أصلها .

٢ - أنّ المبتدأ أصل المرفوعات .

٣ - أنّ المبتدأ والفاعل أصلان، وهو اختيار الرّضيّ، وهو الأخرى بالقبول نظرًا لاختلاف موقعهما في الجمل .

ينظر : ابن يعيش ٧٣/١، البسيط ٢٥٩/١ - ٢٦٠، شرح الرّضيّ ٦٧/١، شرح اللّمحة ٣٣٦/١، والفوائد الضيّائية ٢٥٣/١ مع حاشيتها، الهمع ٣/٢ - ٤ .

(٢) تابع الناظم أصله في ذكر الرّفْع في حدّ الفاعل، وهو غير جيّد؛ لأنّ الرّفْع حكمٌ من أحكامه؛ فكان ينبغي ألاّ يذكره، لذا عدّ ما ذكره ابن آجرّوم رسمًا لا حدًّا .

ينظر : شرح الرّمليّ ص ١٢٣، وما سيأتي ص ٥١١ .

(٣) تابع الناظم أصله في هذا الرّسم للفاعل، وهو غير مانع إذ يدخل فيه نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وليس بفاعل على الحقيقة . ينظر : شرح الرّمليّ ص ١٢٣ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « المبتدئ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٢٣ .

(٥) الحدّ والمُعرّف في عُرف النّحاة، والفُقهاء، والأصوليّين : اسمان لمسمّى واحد، وهو : ما يميّز الشّيء ممّا عداه، ويكون بالأجناس والفصول، وهو قسمان :

أ - حدّ تامّ : وهو ما تركّب من الفصل والجنس القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان النّاطق .

ب - حدّ ناقصٌ : وهو ما تركّب من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالنّاطق أو الجسم النّاطق .

ينظر : إيساغوجي ص ٣٧٣، شرح الحدود النّحويّة ص ٤٢ - ٤٣ مع حواشيها، منحة الألباب (رسالة) ٢٥٩/١، الكلّيات ص ٣٩٢ .



أنه<sup>(١)</sup> ما أسند إليه فعل تام، مقدّم<sup>(٢)</sup>، فارغ، غير مصوغ/ للمفعول، ونحوه<sup>(٣)</sup>.

ومنها : أنه ما تقدّم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه<sup>(٤)</sup>.

ومنها : أنه اسم أو مؤوّل به [أسند إليه فعل أو مؤوّل به]<sup>(٥)</sup> مقدّم عليه بالأصالة، واقعاً منه، أو قائماً به<sup>(٦)</sup>.

وقد رسمه<sup>(٧)</sup> الناظم ببعض خواصّه تقريباً على المبتدئ بقوله :

(١) ز : "ان" .

(٢) هذا على مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون أو بعضهم تقديم الفاعل على الفعل . ينظر في هذه المسألة : المقتضب ١٢٨/٤، أسرار العربية ص ٧٩، اللباب ١٤٨/١، شرح الجمل ١٥٩/١، البسيط ٢٧٢/١، الارتشاف ١٣٢٠/٣، الجمع ٢٥٥/٢ .

(٣) هذا حدّ الأبدي (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم المالكي ص ١٠٥)، وهو قريب من حدّ ابن مالك (التسهيل ص ٧٥)، وهذا الحدّ معترضٌ عليه من وجهين :

١ - أن الفاعل لا ينحصر في "ما أسند إليه الفعل"، إذ يشاركه في ذلك ما أسند إليه

المصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة ... ينظر : شرح كتاب الحدود ص ١٠٦

٢ - أن تقييد الفعل بقوله : «فارغ» - أي : فارغ من الضمير - تقييدٌ لاغٍ؛ لأنّ المراد

منه الاحتراز من المبتدأ المقدم خبره وفيه ضميرٌ نحو : قاموا الزيدون، وقائمٌ زيدٌ ( ينظر :

شرح التسهيل ١٠٦/٢، المساعد ٣٨٧/١)، ولا يخفى أنّ المقدم فيه لم يُسند إلى

الاسم الظاهر، وإنما أُسند إلى ضميره . ينظر : تعليق الفرائد ٢٢٠/٤ .

(٤) هذا حدّ ابن هشام في الشذور . ينظر : شرح الشذور ص ١٥٥ .

(٥) زيادة لا بدّ منها، وهي موجودة في شرح الرملّي ص ١٢٣، وتنظر الحاشية التالية .

(٦) هذا حدّ ابن هشام في شرح القطر ص ٣٠١-٣٠٢ بتصرفٍ، ونصّه : «اعلم أنّ الفاعل

عبارة عن اسم صريح أو مؤوّل به ....» .

(٧) الرسم يكون بالأجناس والأعراض أو الخاصة، وهو قسمان :

أ - رسم تامّ : وهو ما تركّب من الخاصة والجنس القريب، كتعريف الإنسان بالحيوان

الضاحك .

ب - رسم ناقصٌ : وهو ما تركّب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد،

كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك .

ينظر : شرح الحدود النحويّة ص ٤٣، منحة الألباب (رسالة) ٢٥٠/١، الكلّيات ص ٣٩٣ .



## فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ ارْتَفَعَ بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَع

نحو : قام زيدٌ، فـ"زيدٌ" فاعلٌ، وهو اسمٌ مرفوعٌ بفعله الصّادر منه - وهو "قام" -، و"قام" مذكورٌ قبل "زيد"؛ فعُلم أنّ الفاعل لا يكون إلّا اسمًا<sup>(١)</sup>، ولا يكون مع الفعل إلّا مرفوعًا<sup>(٢)</sup>، ولا يكون إلّا متأخرًا عن الفعل<sup>(٣)</sup>.

وَيُرْفَعُ الْفَاعِلُ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ<sup>(٤)</sup> سِوَاءَ أَكَانَ<sup>(٥)</sup> ظَاهِرًا<sup>(٦)</sup> كَالْمَثَالِ

(١) أي : صريحًا أو مؤوّلًا به، نحو : بلغني أنّك ذاهبٌ . ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٧٧/٢ .

وأجاز بعض النحاة كون الفاعل جملةً، نحو : يعجبني يقومُ زيدٌ، والجمهور على المنع . ينظر : الارتشاف ١٣٢٠/٣، المغني ص ٥٥٩، شرح الشذور ص ١٦٢ .

(٢) أمّا ما ورد من نصبه في النثر نحو قولهم : "خرق الثوبُ المسمارَ" فشاذٌ خلافًا لابن الطّراوة، وقيل : بل المرفوع فاعلٌ، والتّغيير حصل في المعنى، وأمّا ما ورد في الشعر فضرورةٌ .

ينظر : الجمل ص ٢٠٣، البسيط ٢٦٢/١-٢٦٣، المغني ص ٩١٧، شرح الجمل المنسوب لابن هشام ص ٢٨٤، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٥/١ . (٣) شرح الأزهرّي ص ٥٣ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وهناك مذاهب أخرى في رافع الفاعل، وهي :

- ١ - أنّه الإسناد، ونسب الخلف، وهشام .
  - ٢ - أنّه شبهه بالمبتدأ من حيث أنّه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بخبره .
  - ٣ - كونه فاعلاً في المعنى، ونسب الخلف .
  - ٤ - أنّه ارتفع بإحداثه الفعل، ونسب لقوم من الكوفيين .
- ينظر : الإنصاف ٧٩/١، التّسهيل ص ٧٥، الارتشاف ١٣٢١/٣، الهمع ٢٥٤/٢، هشام بن معاوية الضّير ص ١٨٨-١٨٩ .

(٥) في الأصل و"ز" : «أكان مذكورًا»، وضرب عليها ناسخ "ز"، وهو الصّواب؛ لأنّ مقابل المذكور المحذوف، وليس من أقسام الفاعل أن يكون محذوفًا، إلّا أنّه يطرد حذفه في مسائل تنظر في : شرح القطر ص ٣٠٦، الهمع ٢٥٥/٢ .

(٦) ز : "ظاهر" .



المذكور<sup>(١)</sup> أم مُضمراً ك: "ضربتُ" - كما يأتي -<sup>(٢)</sup>، وسواءً أكان الفعل مذكوراً - كما مرّ -، أم محذوفاً جوازاً ك: "زيدٌ" في جواب "هل قرأ أحدٌ"<sup>(٣)</sup>، أو وجوباً في<sup>(٤)</sup> نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٥)</sup>.

### تنبيه

قد<sup>(٦)</sup> يجرُّ الفاعل لفظاً بإضافة المصدر، أو اسمه، أو بـ"مِنْ"، أو "الباء" الزائدتين نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو : « مِنْ قُبْلَةٍ

(١) وهو : « قام زيد » .

(٢) ز : "سيأتي" .

(٣) وكذا في جواب النفي، كقولك : "بلى زيدٌ" في جواب "ما قام أحدٌ" . أوضح المسالك ٨٤/٢ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) سورة التوبة من الآية ٦ .

ووجه الاستشهاد بالآية : إعراب ﴿أَحَدٌ﴾ فاعلاً لفعل واجب الحذف لدلالة الفعل المذكور عليه، وتقدير الكلام : وإن استجارك أحدٌ من المشركين . ينظر : الكشف ١٧٥/٢ .

وهذا الإعراب مبنيٌّ على مذهب البصريين بتقدير فعلٍ، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل، وجوز الأخفش أن يرتفع بالابتداء .

ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، الإنصاف ٦١٥/٢-٦١٦، المغني ص ٧٥٧، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص ٢٥٦-٢٦٠ .

(٦) ما سيأتي حتى نهاية الآيات نقلٌ عن شرح الرّملي ص ١٢٣ بتصرفٍ، وينظر : أوضح المسالك ٧٨/٢ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحجّ من الآية ٤٠ .

ووجه الاستشهاد بالآية : إضافة المصدر ﴿دَفَعُ﴾ إلى فاعله - وهو لفظ الجلالة - فجراً لفظاً بهذه الإضافة .



الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ<sup>(١)</sup>، ونحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٣)</sup>.

واعلم أنّ الأدب أصلٌ كبيرٌ في المُضَيِّ عليه؛ فينبغي للمُعَرِّب أن يجتنب الألفاظ الموهمة ما لا يليق بجناب الله تعالى وكلامه؛ فلا يقال على شيء من القرآن: مزيدٌ، وإن كان معناه غير مرادٍ، لكن في لفظه جوازه<sup>(٤)</sup>، بل يقال: مؤكّد<sup>(٥)</sup>.

(١) أثرٌ أخرجه الإمام مالكٌ في الموطأ (٤٤/١)، من قول عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -، وابن شهاب الزهريّ.

ووجه الاستشهاد به: إضافة اسم المصدر "قَبْلَة" إلى فاعله - وهو "الرَّجُل" -، وجرُّه بهذه الإضافة لفظاً.

وهذا الأثر من شواهد: شرح التسهيل ١٠٧/٢، أوضح المسالك ٧٨/٢، شفاء العليل ٤١٢/١، التصريح ٢٧٠/١ (منسوباً لعائشة - رضي الله عنها -، ولعله سهو)، شرح الرّملي ص ١٢٣.

(٢) سورة المائدة من الآية ١٩.

وجه الاستشهاد بالآية: جرُّ ﴿بَشِيرٍ﴾ فاعل ﴿جَاءَنَا﴾ بـ ﴿مِنْ﴾ الزائدة.

(٣) ورد هذا الجزء الكريم في سورة النساء من الآية ٧٩، وسورة الفتح من الآية ٢٨ بالواو: ﴿وَكَفَىٰ...﴾، وورد في سورة الرعد من الآية ٤٣، وسورة الإسراء من الآية ٩٦: ﴿قُلْ كَفَىٰ...﴾.

ووجه الاستشهاد به: جرّ فاعل ﴿كَفَىٰ﴾ - وهو لفظ الجلالة - بالباء الزائدة. ويرى الزجاج (معاني القرآن ٥٧/٢) أنّ الفعل ضَمَّنَ معنى "اكتف"، ولذا دخلت الباء في فاعله، وصحّحه ابن هشام في المغني (ص ١٤٤)، وقال: وهو من الحسن بمكان.

(٤) أي: في لفظ "مزيد" إيهام الزيادة في القرآن.

(٥) ينظر في إطلاقات المزيد عند النحاة وما قيل عن ذلك: سرّ الصنّاعة ٢٦٩/١ - ٢٧٠،

ابن يعيش ١٢٨/٨ - ١٢٩، شرح الرّضيّ ٤٣٢/٤ - ٤٣٣، رصف المباني ص ١٤٢ و ٢٧١، القلادة الجوهريّة ل ٩٥ ب، شرح قواعد الإعراب ص ٢٥٠، الأشباه والنظائر



وإنّما اختصّ الفاعل بالرفع لقوّته وأوّلّيته؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، ورتبته أن<sup>(١)</sup> يلي الفعل؛ فالفاعل أوّل والرفع أوّل؛ فأعطي الأوّل للأوّل، واختصّ المفعول بالنصب لضدّ ذلك<sup>(٢)</sup>.

### [ من أحكام الفاعل ]

- |   |   |
|---|---|
| ١٠٦- وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا      | إِذَا لَجَمْعٍ أَوْ مُثْنٍ أَسْنَدَا                        |
| ١٠٧- فَقُلْ: أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا   | كَ: جَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا <sup>(٣)</sup>            |
| ١٠٨- وَقَسَمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا             | فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا/ <sup>(٤)</sup> |
| ١٠٩- وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِّمًا | كَ: قُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتَا                           |
| ١١٠- قُمْتَنَ قُمْتُمَ قَامَ قَامَتَا             | قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ: صُمْتُمَ عَامَا <sup>(٥)</sup>     |
| ١١١- وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٌ               | وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَفَصِّلَةُ <sup>(٦)</sup>    |

[ ١/٤٩ ]

(١) ساقط من "ز".

(٢) شرح الرّمليّ ص ١٢٤، وينظر: أسرار العريّة ص ٧٧-٧٨، اللّباب ١/١٥٢، المتبع ١/٢٤١ و ٢/٢٤٢، شرح الحلاويّ (رسالة) ١/٣٨١.

(٣) هذا من زيادات النّاطم على أصله فلم يصرح ابن آجرؤم بهذه المسألة. ينظر: المتن ص ١٥.

(٤) خالف النّاطم أصله حيث مثل ابن آجرؤم لهذا الظّاهر (ينظر: المتن ص ١٥)، ولم يمثّل له النّاطم لأنّه قد سبق أن مثّل له؛ وهذا من حسن صنيعه.

(٥) خالف النّاطم أصله؛ فإنّ ابن آجرؤم مثّل للمضمر باستعمال الفعل "ضرب"، وتابعه في إسقاط مثال التّثنية للغائبة (ينظر: المتن ص ١٥، وينظر ما سيأتي: ص ٥٢٠ مع الحاشية ١)، وزاد ذكر المثال لما اتّصل من الضّمير.

(٦) هذا من زيادات النّاطم على أصله، فلم يتعرّض ابن آجرؤم لها. ينظر المتن ص ١٥.



١١٢- ك: لَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ      وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

(١) تجرّد (٢) الفعل من علامة الاثنين والجماعة هي (٣) اللّغة الفصحى (٤)، وبها جاء التنزيل (٥) قال تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ (٦)، ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ ﴾ (٧)، وتقول : أتى (٨) الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا (٩) كما تقول : جاء زيدٌ ويَجِي أخونا، قال صاحب الخلاصة (١٠):

- (١) ما سيأتي حتى نهاية بيت الملحّة نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٤٤ ب بتصرف .  
 (٢) ز : "يجرد"، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .  
 (٣) ز : "في"، وهو مناسبٌ لما قبله في هذه النسخة .  
 (٤) في مقابلها لغة إلحاق علامة التثنية والجمع مع الفاعل الظاهر، وهي لغة طيء، وحكي أنّها لغة أزد شنوءة وبلحارث، وهي المصطلح على تسميتها بلغة "أكلوني البراغيث"، وأسمها ابن مالك "لغة يتعاقبون فيكم ملائكة" (التسهيل ص ٤٤)، والصحيح : أنّ هذه الحروف دوالّ على الفاعل، وقيل غير ذلك .  
 ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢/٤٠-٤١، التبصرة ١/١٠٧-١٨٠، أمالي ابن الشجري ١/٢٠٠-٢٠٣، ابن يعيش ٣/٨٧-٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/٥٨١-٥٨٣، شرح التسهيل ٢/١١٦-١١٧، شواهد التوضيح ص ٢٤٧، البسيط ١/٢٦٩-٢٧١، أوضح المسالك ٢/٨٩-٩٤، المغني ص ٤٧٨، التصريح ١/٢٧٥ .  
 (٥) تبع الشارح الآثاريّ في هذا الإطلاق، وهو غير سديد؛ فقد حمل بعض العلماء آيتين من كتاب الله على لغة إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع مع الفاعل الظاهر، وهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (سورة المائدة من الآية ٧١)، وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ٣)، والجمهور على تخريجها . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٤) .  
 (٦) سورة المائدة من الآية ٢٣ .  
 (٧) سورة الأحزاب من الآية ٢٢ .  
 (٨) في الأصل : « ونقول أنا، تصحيف » .  
 (٩) في النسختين : "الزّيدون"، والمثبت موافقٌ للنظم .  
 (١٠) الألفيّة ص ٢٢ .

وصاحب الخلاصة هو : ابن مالك - كما هو معلوم -، والخلاصة هي المشهورة بالألفيّة،

ونبّه بهذا - أيضاً - على أنّ الفاعل يكون بعد المضارع كما يكون بعد الماضي<sup>(١)</sup>، وأتى الناظم - أيضاً - بجمع المذكر السالم، وباسم من الأسماء الخمسة<sup>(٢)</sup> لينبّه على أنّ الفاعل يكون مرفوعاً بالواو كما يكون مرفوعاً بالضمة والألف، وكلّ ذلك تقريباً<sup>(٣)</sup> على المبتدئ<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

قد يكون الفاعل الظاهر مرفوعاً تقديرًا نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ ﴾<sup>(٥)</sup>، ف﴿ مُوسَىٰ ﴾ مرفوعٌ بضمةٍ مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ فإن كان الفاعل مبنياً كان محلّه الرّفع نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٦)</sup>، فمحلّ ﴿ الَّذِي ﴾ الرّفع على أنّه فاعلٌ بـ ﴿ قَالَ ﴾، ونحو الضّمائر الآتية في كلامه في هذا الباب<sup>(٧)</sup>.

[٤٩/ب]

والفاعل المضمّر اثنا عشر/ نوعاً<sup>(٧)</sup>:

ك: قُمْتُ - بضم<sup>(٨)</sup> التاء -، وهي ضمير المتكلّم وحده، وقُمْنَا فـ"نا" ضمير المتكلّم ومعه غيره أو المعظم نفسه، وقُمْتَ - بفتح التاء - وهي

(١) شرح الرّمليّ ص ١٢٤-١٢٥ بتصرفٍ يسير .

(٢) سبق أنّها ستّة (ينظر : ص ٣٧٠)، ولكنّ الشّارح في هذا متابعٌ للرّمليّ .

(٣) ز : "تقريباً"، ولا وجه له؛ لأنّه يجب رفعه على الخبريّة لـ "كل" .

(٤) سورة يونس من الآية ٨١ .

(٥) سورة النمل من الآية ٤٠ .

(٦) شرح الرّمليّ ص ١٢٥، والكلام متّصل فيه بما قبله، ولكنّ الشّارح فصل بقوله : (تنبيه) .

(٧) شرح الأزهرّيّ ص ٥٤ .

(٨) ما سيأتي حتّى قوله : « المؤنّث الغائب » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٢٥-١٢٦، والمثال عنده مثال ابن أجروم، وهو "ضرب" .



وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا      لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ: فَازَ الشُّهَدَا  
 و<sup>(١)</sup> قَالَ صَاحِبُ الْمُلْحَةِ<sup>(٢)</sup>:  
 وَوَحَّدَ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ      كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ  
 ثُمَّ الْفَاعِلُ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَسَمَيْنِ:  
 ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، كَمَا قَالَ: وَقَسَّمُوهُ أَي: النَّحَاة، ظَاهِرًا، وَمُضْمَرًا  
 أَي: إِلَى ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ<sup>(٤)</sup>.  
 فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ<sup>(٥)</sup> .....

وهو: أَتَى الزَّيْدَانِ، وَأَتَى الزَّيْدُونَ.

وَنَبَّهَ النَّازِمُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ مَثْنًى كَمَا يَكُونُ مَفْرَدًا،  
 وَأَنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِالْأَلْفِ كَمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا بِالضَّمَّةِ<sup>(٦)</sup>؛ كَ: جَاءَ<sup>(٧)</sup>  
 زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا.

⇐

وَسُمِّيَتْ بِالْخُلَاصَةِ لِأَنَّهَا خُلَاصَةُ الْكَافِيَةِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ فِي الْأَلْفِيَةِ  
 (ص ٨٧):

أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ .....

(١) ساقط من "ز".

(٢) ملحّة الإعراب ص ٣٢.

وصاحب الملحّة هو: الحريري، وقد سبقت ترجمته في الحاشية (٤) ص ٣٩١.

(٣) في الأصل: "الفعل" تحريف.

(٤) أي: أن نصب «ظاهرًا ومضمراً» بنزع الخافض كما سينصّ عليه ص ٥٢٢.

(٥) في الأصل: "ذكر"، وفي "ز": "ذكره"، وهو سهو، والمثبت موافق لما سبق في إيراد  
 النظم ص ٥١٥.

(٦) شرح الرّمليّ ص ١٢٤-١٢٥. بتصرف يسير.

(٧) في النسختين: "وجاء"، وهو سهو، والمثبت موافق لما سبق في إيراد النظم ص ٥١٥.



ضمير المفرد المخاطب، وقُمتِ - بكسر التاء -، وهي ضمير المفردة المخاطبة، وقُمتما - بضمّ التاء - وهي الضمير، والميم والألف حرفان دالّان على المثني المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً، وقُمتن - بضمّ التاء - لجمع الإناث المخاطبات<sup>(١)</sup>، وقُمتن - بضمّ التاء - وهي الضمير، والميم حرف دالّ على جمع المذكر المخاطب .

وما تقرّر من أنّ التاء في الجميع هي الفاعل، وما اتّصل بها حروف<sup>(٢)</sup> دالة على التثنية والجمع هو الصحيح<sup>(٣)</sup>، وهذه التاء لا تقع إلاّ ضمير رفع .

وقام فيه ضميرٌ مستترٌ للمفرد الغائب تقديره "هو"، وقامت فيه ضميرٌ مستترٌ للمفردة الغائبة تقديره "هي"، والتاء الساكنة لتأنيث

(١) والنون المشددة حرف دالّ على جمع الإناث . شرح الأزهري ص ٥٥، وشرح الرّملي ص ١٢٥ .

(٢) في الأصل : "حرف" .

(٣) شرح الأزهري ص ٥٥، وتبعه في هذا الرّملي في شرحه ص ١٢٥ .

وهذا هو الذي تذكره بعض المصادر دون الإشارة إلى خلافٍ (ينظر : التبصرة ٤٩٥/١، المتبع ٤٦٤/٢، ابن يعيش ٨٦/٣-٨٧، شرح التسهيل ١٢٢/١، الارتشاف ٩١٣/٢، الهمع ١٩٩/١)، ثم وجدت الدماميني يقول (تعليق الفرائد ٢٢/٢) في نحو : "قمتما" : « قيل : والضمير هو التاء والألف، والميم زائدة للتقوية » مكتفياً به .

وقد رأيت سيويه ينصّ في كتابه على أنّ الضمير هو التاء وما زيدَ عليها، قال في الكتاب (٦/٢) : « وأما الإضمار فنحو : هو ...، والتاء التي في فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وما زيد على التاء نحو قولك : فعلتما، وفعلتم، وفعلتنَّ، ويقول في (٣٥١/٢) : « واعلم أنّه لا يقع "أنت" في موضع التاء التي في فعلتَ، ولا "أنتما" في موضع "تما" التي في فعلتما ...، على أنّه يعود فيقرّر في الكتاب (٢٠١/٤) أنّ الميم لمجاوزة الواحد، وأنّ الألف تلحق بها للدلالة على التثنية، وأنّ الواو تلحقها للدلالة على الجمع .



الفاعل، وَقَامَا فالألف ضمير المثني المذكّر الغائب<sup>(١)</sup>، وَقَامُوا فالواو ضمير جمع المذكّر الغائب، وَقُمْنَ فالنون ضمير [جمع]<sup>(٢)</sup> المؤنث الغائب، ثُمَّ مَثَلُ النَّاطِمِ<sup>(٣)</sup> بقوله : نَحْوُ : صُمْتُمْ عَامَا .  
وَهَذِهِ كُلُّهَا ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٍ .

وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَفَصِّلَةُ .....

ك: لَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا، ولم يقم إلا أنتم، وَغَيْرُ ذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ بِالْقِيَاسِ عليهما يُعْلَمُ؛ فتقول : ما قام إلا نحن .. إلخ، وتقول : إنما قام أنا، وَإِنَّمَا قام نحن، إلى آخرها<sup>(٤)</sup>.

وتقول في المضارع مع الاتصال<sup>(٥)</sup>: أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ<sup>(٦)</sup>، وَأَقُومُ وَتَقُومُ<sup>(٧)</sup>، وكذا الباقي، وفي الانفصال : ما يضربُ إلا أنا، وما

(١) يلحظ أنّ الشّارح تبعاً للنّاطم - وهو تابع لأصله - لم يُمثّل لتثنية الغائبة، ومثاله : قامتا، وقد نبّه على سقطه من الأصل الأزهرّي في شرحه (ص ٥٥)، وتبعه الشّرّبيّ في نور السّجّية (رسالة) ص ٢٣١-٢٣٢، بينما هو مثبتٌ في شرح الرّمليّ ص ١٢٦، ولكنّ الشّارح لم ينقله .

(٢) تتمّة لا بدّ منها .

(٣) للضمير المتصل الواقع فاعلاً، وهو التّاء .

(٤) شرح الرّمليّ ص ١٢٦ .

(٥) الضمير فيما سيأتي مستترٌ إلا أنّ الضمير المستتر يعدّ من قبيل المتّصل .

ينظر : شرح الرّضويّ ٤٠٨/٢، حاشية يس على التّصريح ٩٨/١ .

(٦) ز : "تضرب" .

(٧) في الأصل : «أو أقم ونقسم» ساقطة من المتن، وألحقت في الحاشية، وكتب تحتها "صح"، والمثبت من "ز" أصحّ حيث لا سبب لجزم الفعل ممّا يؤدّي إلى سقوط حرف العلة لالتقاء الساكنين .

يضرب<sup>(١)</sup> إلا أنت، إلخ<sup>(٢)</sup>.  
وفي الأمر ولا يكون إلا متصلاً : اضرب<sup>(٣)</sup>، اضربا، أو قم، قوما،  
إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

اعلم<sup>(٥)</sup> أن الأصل في الكلام تقديم الفعل، ثم يليه الفاعل، ثم  
المفعول<sup>(٦)</sup>، قال تعالى : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ

- 
- (١) في الأصل : « وما ضرب »، وهو سهو؛ لأن الحديث عن المضارع .  
(٢) شرح الرّملي ص ١٢٦ بزيادة أمثلة القيام، ويلحظ أن الشارح تارة يمثل بها، وتارة لا  
كما في المضارع المنفصل .  
(٣) ز : « إلا متصلاً نحو : اضرب » .  
(٤) ما سيأتي إلى نهاية الآيات نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٤٤ ب .  
(٥) يذكر النحاة للفاعل سبعة أحكام، وقد أشار الشارح إلى هذه الأحكام في هذا الباب  
والباب الذي يليه، وهذه الأحكام هي :  
١ - أنه عمدة، وسينصّ عليه الشارح في باب نائب الفاعل ص ٥٢٧؛ - فهو واجب  
الذكر عند الجمهور، وهو مفهوم كلامه ص ٥١٢ .  
٢ - أنه واجب الرفع . ينظر : ص ٥١٢  
٣ - وجوب تأخره عن عامله . ينظر : ص ٥١٢ .  
٤ - جواز حذف عامله . ينظر : ص ٥١٣ .  
٥ - تجرّد عامله من علامة التثنية والجمع . ينظر : ص ٥١٦ .  
٦ - ما سيذكره في هذه الفقرة، وهو أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، وأن يتأخر  
المفعول .  
٧ - تأنيث عامله إن كان مؤنثاً، وسيذكره في باب نائب الفاعل ص ٥٢٧ .  
ينظر في هذه الأحكام : أوضح المسالك ٧٨/٢ - ١١٦، التصريح ٢٤١/٢ - ٣٠٣  
"ببحري"، الهمع ٢٥٤/١ - ٢٦١ .  
(٦) سورة الكهف من الآية ٤٩ .



مَثَلًا ﴿<sup>(١)</sup>﴾، وما جاء على خلاف ذلك فعلى خلاف <sup>(٢)</sup> الأصل <sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى : ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ <sup>(٤)</sup>، ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ <sup>(٥)</sup>، ﴿أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ <sup>(٦)</sup>.

والألف في قول الناظم : يُجَرِّدَا، وَأُسْنِدَا، وَذُكِرَا، وَقُسِّمَا إطلاقيّة .

وقوله : ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا منصوبان بنزع الخافض <sup>(٧)</sup> / كما قدرته <sup>(٨)</sup>.

## خاتمة

### أحوال الفاعل ثلاثة :

فاعلٌ في اللفظ والمعنى معاً، كقولك : قامَ زيدٌ، وفاعلٌ في اللفظ مفعولٌ به في المعنى، كقولك : ماتَ عمرو، وأنصَرَفَ الدرهم <sup>(٩)</sup>، وذَهَبَ المثقال، وفاعلٌ في المعنى مفعولٌ به في اللفظ كقوله تعالى :

(١) سورة النحل من الآية ٧٦ و ١١٢ .

(٢) ز : « وما جاء على خلاف ذلك فخلاف » .

(٣) سيتكلّم الشارح عن هذه المسألة بتفصيل أكثر ص ٦٦٤-٦٦٦، وينظر : أوضح المسالك ١٠٣/٢-١١٨، التصريح ٢٨١/٢-٢٨٦، الهمع ٢٥٩/٢-٢٦٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٣ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .

(٦) سورة الحديد من الآية ٢٠ .

(٧) يقول ابن السّجريّ في الأمالي (٢٨٥/١) : « وحذف الجار ثمّ إيصال الفعل إلى المجرور به ممّا كثر استعماله في القرآن والشّعر ... » وينظر : شرح التّسهيل ١٤٨/٢، التصريح ٤٠٤/٢ "بحيري" .

(٨) ز : "قررته"، وينظر ص ٥١٧ مع الحاشية (٤) .

(٩) ينظر في صحّة هذا الاستعمال : المصباح المنير ص ٣٣٨ (صرف)، المعجم الوسيط ٥١٣/١ (صرف)، معجم الأخطاء الشائعة ص ١٤٠ .





﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَإِنْ يَرِيدُ﴾ فعلٌ مضارعٌ فاعله جدارٌ<sup>(٢)</sup>، وكان حقُّه الرِّفْعُ<sup>(٣)</sup>، ولكنّه منصوبٌ بـ﴿وَجَدَا﴾<sup>(٤)</sup>.



(١) سورة الكهف من الآية ٧٧ .

(٢) أي : من جهة المعنى، وأمّا من جهة اللفظ ففاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود على ﴿جِدَارًا﴾ .

(٣) أي : لو تأخّر .

(٤) من قوله : «أحوال الفاعل» إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة لـ ٤٤ ب . وتنظر تقسيمات آخر للفاعل في : كشف المشكل ٢٩٥/١-٢٩٧، التهذيب الوسيط ص ١٠٢-١٠٣ .

## نائب الفاعل\*

أي : هذا بابه، وهو المعبر عنه بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله<sup>(١)</sup>، ويُسمَّى الفعل مبنياً للمفعول، والفعل المجهول<sup>(٢)</sup>.

١١٣- أَقِمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرْفٌ<sup>(٣)</sup>

١١٤- أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورًا<sup>(٤)</sup>

\* ز : « باب الفاعل »، وهو خطأ من النّاسخ، ويحتمل أنه تكون كلمة "نائب" قد سقطت سهواً.

وتسمية هذا الباب بـ "نائب الفاعل" من اصطلاح ابن هشام . ينظر : شرح الشذور ص ١٥٦، وهي اختصار لتسمية ابن مالك له النائب عن الفاعل . ينظر : التسهيل ص ٧٧، الارتشاف ١٣٢٥/٣ .

(١) الكافية ص ٧٢، المتن ص ١٥ .

وينظر في تسمية هذا الباب : مصطلحات النحوي الكوفي ص ٦٣-٦٦، المدارس النحويّة (السامرائي) ص ١٢١ .

وذكر ابن هشام في شرح الشذور (ص ١٥٦)، وشرح اللّمحة (٣٤٦/١)، والمغني (ص ٨٧١) أنّ تسمية هذا الباب بـ نائب الفاعل، أو النائب عن الفاعل، أولى لعدة أمور، وهي :

١ - طول التسمية الأولى، وخفاؤها .

٢ - أنّ النائب يكون مفعولاً، وغيره .

٣ - أنّ المنصوب في قولك : "أعطي زيداً ديناراً" يصدق عليه أنّه مفعولٌ للفعل الذي لم يسمّ فاعله، وليس مقصوداً لهم في كونه نائب فاعل لاختصاصه بالرفوع؛ فلعلّ الناظم عدل عن تسمية ابن آجرؤم لهذا، ولاشتهار تسمية الباب بنائب الفاعل .

(٢) شرح الرّملي ص ١٢٨، ونصّه : « ويسمى الفعل مبنياً للمفعول، والفعل للمجهول » .

(٣) خالف الناظم أصله فلم يحدّ "نائب الفاعل"، قال ابن آجرؤم : « وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، والأولى أن يقول : الذي لم يذكر معه فاعلٌ للفعل المتقدّم عليه » .

وينظر في حدّ نائب الفاعل : الكافية ص ٢٠٢، شرح الحدود النحويّة ص ١٤٧ .

(٤) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يتعرّض ابن آجرؤم لما ينوب عن الفاعل . ينظر : المتن ص ١٥ .



- ١١٥- وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَم  
 ١١٦- فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ  
 ١١٧- وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَسَ: بَاعَا  
 ١١٨- وَذَٰكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ<sup>(٣)</sup>  
 ١١٩- أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا: وَكَسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُلْتَزِمٌ  
 مُنْفَتِحٌ كَسَ: يُدْعَى وَكَ: ادْعِي<sup>(١)</sup>  
 مُنْكَسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا<sup>(٢)</sup>  
 ثَانِيهِمَا كَسَ: يُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ<sup>(٤)</sup>  
 دُعِيْتُ أَدْعَى مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا<sup>(٥)</sup>

كما يُرْفَعُ الْفَاعِلُ وَجُوبًا فَكَذَا يُرْفَعُ النَّائِبُ لَهُ<sup>(٦)</sup>، وَيَجُوزُ<sup>(٧)</sup> حَذْفُ  
 الْفَاعِلِ لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ<sup>(٨)</sup>، كَالْعِلْمِ بِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ

(١) لَيْسَ هَذَانِ الْمَثَلَانِ مِنْ أَمْثَلَةِ ابْنِ أَجْرُومَ .

(٢) هَذَا مِنْ زِيَادَاتِ النَّاطِمِ؛ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ أَجْرُومَ لِهَذَا . يَنْظُرُ : الْمَتْنُ ص ١٥ .

(٣) خَالَفَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ؛ فَإِنَّ ابْنَ أَجْرُومَ يَقُولُ : « وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ » .  
 الْمَتْنُ ص ١٥ .

(٤) اخْتَصَرَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ؛ فَإِنَّ ابْنَ أَجْرُومَ مَثَلٌ لِلْمَاضِي وَلِلْمُضَارِعِ مَعَ الظَّاهِرِ، وَالْمَثَالُ  
 الْمَذْكُورُ لَيْسَ مِنْ أَمْثَلَتِهِ .

(٥) اخْتَصَرَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ؛ فَإِنَّ ابْنَ أَجْرُومَ يَقُولُ : « وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ :  
 ضُرِبَتْ ... »، إلخ، وَزَادَ عَلَيْهِ ذِكْرَ الْمَنْفَصِلِ فِي قَوْلِهِ : « مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا » .

(٦) الْمَشْهُورُ التَّعْبِيرُ بِـ «النَّائِبِ عَنْهُ»؛ لِأَنَّ نَائِبًا إِنَّمَا يَتَعَدَّى بِـ «عَنْ» . يَنْظُرُ : اللَّسَانُ  
 ٣١٨/١٤ (نُوب)، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٢٣٣/١ (نُوب) .

وَلَا يَتَخَرَّجُ تَعْبِيرُ الشَّارِحِ عَلَى جَعْلِ اللَّامِ بِمَعْنَى «عَنْ» بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ  
 (الْكَافِيَةُ ٢١٦)؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ حِينَئِذٍ أَنْ تُسَبِّقَ بِقَوْلٍ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لِلَّامِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ .  
 يَنْظُرُ : الْمَغْنِي ص ٢٨٢ .

(٧) مَا سَيَأْتِي حَتَّى قَوْلِهِ : « اخْتَلَفَتِ السَّجْعَةُ » نَقْلًا عَنْ شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ١٢٨-١٢٩ .  
 وَيَنْظُرُ : ابْنُ يَعِيشَ ٦٩/٧، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٢٥/٢، شَرْحُ الْقَطْرِ ص ٣١٢-٣١٣،  
 شَرْحُ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٣٤٧/١ .

(٨) يَرَى ابْنُ هِشَامٍ (الْمَغْنِي ص ٨٥٣، وَشَرْحُ اللَّمْحَةِ ٣٤٧/١) أَنَّ الْبَحْثَ فِي هَذِهِ  
 الْأَغْرَاضِ مِنْ صِنَاعَةِ الْبَيَانِيِّ .



الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ<sup>(١)</sup>، أو الجهل به نحو قولك : سُرقَ المتاعُ،  
 وَرُوي<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ، إذا لم تعلم السارق والراوي، أو تعظيمه  
 نحو : أُصِيبَ كافرٌ<sup>(٣)</sup> - إذا كان المصيبُ له مسلماً - فلم يُذكر الفاعل  
 لئلاً يُقرَنَ العظيم مع الحقير، أو تحقيره كعكس هذا، أو الخوف منه نحو  
 قولك : غُصِبَ مالٌ إذا غصبه / ظالمٌ يُخَشَى منه، أو الخوف عليه نحو  
 قولك : شَتِمَ الأميرُ، أو الإبهام نحو قولك : ضُربَ زيدٌ، وأنت تعلم  
 الضَّارب، أو اختصار اللفظ الطويل<sup>(٤)</sup>، أو استقامة الوزن كقوله :  
 إِنَّ الَّتِي سَلَبْتُ فُؤَادَكَ مَنْ لَهَا خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقَتْ هَوَى لَهَا<sup>(٥)</sup>  
 فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : خَلَقَهَا اللَّهُ هَوَاكَ كَمَا خَلَقَكَ هَوَى لَهَا لَانْكَسَرَ الوزن .

أو توافق القوافي كقوله :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ<sup>(٦)</sup>

فإنه لو سَمَّى الفاعل لنصب "الودائع"، والروْيُ مرفوعٌ .

(١) سورة الأنبياء من الآية ٣٧ .

(٢) أي : وقولك : ورُوي، وقد خفي هذا على محقق شرح الرَّملي في الحاشية (٨) ص ١٢٩ فظنه حديثاً .

(٣) ز : "الكافر"، وهو مخالفٌ لشرح الرَّملي .

(٤) نحو : قيل كذا وكذا . ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٧٠/٢ .

(٥) البيت من الكامل، وهو لعروة بن أذينة في ديوانه ص ٣٦٠، والرواية فيه : « ملها » . جعلت هواك .

والبيت من شواهد : شرح الرَّملي ص ١٢٩ .

(٦) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٨٩، وشرح الديوان ص ١٧٠، والرواية فيهما : « إِلَّا وَدِيعَةٌ » .

وهو من شواهد : التوطئة ص ٢٢٩، شرح ألفية ابن معطٍ ٦١٦/١، شفاء العليل ٤١٧/١، تعليق الفرائد ٢٥١/٤، شرح الرَّملي ص ١٢٩ .



أو توافق السّجع كقولهم<sup>(١)</sup> : « مَنْ طابَتْ سِريرَتُهُ حُمِدَتْ<sup>(٢)</sup> سِريرَتُهُ »؛  
<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ : حَمِدَ النَّاسُ سِريرَتَهُ<sup>(٣)</sup> اختلفت السّجعة؛ فإذا حُذِفَ  
 الفاعل لغرض من هذه الأغراض فإنّك<sup>(٤)</sup> تُقِيمُ مقامه المفعول به<sup>(٥)</sup>،  
 وتُعْطِيهِ أَحكامَهُ فتُصَيِّرُهُ مرفوعاً، وعمدَةً، وواجب التّأخير عن الفعل،  
 وتؤنّث له الفعل<sup>(٦)</sup> إِنْ كَانَ مؤنّثاً<sup>(٧)</sup>.

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به نائب الظّرف أو الجار والمجرور<sup>(٨)</sup>

(١) هو قولٌ لبعض الفصحاء . شرح التّسهيل ١٢٥/٢ .

(٢) في الأصل : "حسنت"، وما يأتي يدلّ على أنّ المراد "حمدت" .

(٣-٣) ساقط من "ز" .

(٤) ما سيأتي حتى قوله : « أو المصدر » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٢٩ .

(٥) مذهب البصريّين أنّه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده، وأجاز ذلك الكوفيّون  
 مطلقاً، واختاره ابن مالك (التّسهيل ص ٧٧) .

واختلف النّقل عن الأخفش فنقل عنه موافقة الكوفيّين، ونقل عنه أنه يقيّد ذلك بتأخّر  
 المفعول به في اللفظ .

ينظر : التّبيين ص ٢٦٨، ابن يعيش ٧٤/٧، شرح التّسهيل ١٢٨/٢، شرح الرّضويّ  
 ٢١٩/١-٢٢٠، الارتشاف ١٣٣٨/٣، المقاصد الشّافية ٤٢/١-٤٣، ائتلاف النّصرة  
 ص ٧٧، الهمع ٢٦٥/٢ .

(٦) ينظر ما سبق في الحاشية (٥) ص ٥٢١ .

(٧) تابع الشّارح الرّمليّ في هذا الحكم، وليس على إطلاقه، وإنّما يجب تأنيث الفعل  
 للفاعل المؤنّث - وكذا نائبه - في مسألتين، وهما :

١ - أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متّصلاً بالفعل حقيقيّ التّأنيث غير واقع بعد "نعم"  
 و"بئس" نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (سورة آل عمران من الآية  
 ٣٥)، وشذّ قول بعضهم : « قال فلانة » حكاه سيبويه (الكتاب ٣٨/٢) .

٢ - أن يكون ضميراً متّصلاً عائداً على مؤنّث حقيقيّ التّأنيث، نحو : هندٌ قامت أو  
 تقوم، أو مجازيّة نحو : الشّمس طلعت أو تطلع . ينظر في تفصيل ذلك : أوضح  
 المسالك ١٠٣-٩٥/٢ .

(٨) كذا عبّر ابن هشام في شرح القطر ص ٣١٥، وتبعه الرّمليّ فالشّارح، والصّحيح أنّ  
 النّائب هو المجرور . ينظر : الارتشاف ١٣٣٦/٣-١٣٣٧، أوضح المسالك ١٢٢/٢ .



نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَجَاءَءَ بِالنَّبِيِّنَ ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
أو المصدر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : أَقِمَّ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ .

... مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ مَفْعُولُهُ فِي<sup>(٣)</sup> كُلِّ مَا لَهُ عُرْفٌ  
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا إِنَّ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورًا

ويشترط<sup>(٤)</sup> لإِنَابَةِ<sup>(٥)</sup> الجارِّ والمجرور<sup>(٦)</sup> أن يكون تامًّا<sup>(٧)</sup> بأن يحسن  
السُّكُوت عليه كالآيتين المتقدمتين .

وإِنَابَةُ المصدر أو الظَّرْف شرطان :

أحدهما : أن يكون مختصًّا، أي : موصوفًا أو معهودًا، نحو قوله  
تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقولك : صِيَمَ<sup>(٩)</sup>

⇐

وذهب ابن درستويه، والسَّهْلِيُّ، والرَّندِيُّ إلى أَنَّ النَّائِبَ لَيْسَ الْمَجْرُورُ، وَإِنَّمَا هُوَ  
ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ . ينظر : المصدران السابقان، التَّصْرِيحُ ٢٨٧/١،  
الجمع ٢٦٧/٢-٢٦٨ .

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٩ .

(٢) سورة الزمر من الآية ٦٩ .

(٣) ز : "وفي"، والواو مقحمة .

(٤) ما سيأتي حتى قوله : « واستخرج » نقلٌ عن شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٠، وينظر : شرح  
القطر ص ٣١٥-٣١٩ .

(٥) ز : "لنيابة" .

(٦) ينظر ما سبق في الحاشية (٨) ص ٥٢٧ .

(٧) ز : « أن يكونا تامين »، وهو خطأ .

(٨) سورة الحاقة من الآية ١٣ .

ووجه الاستشهاد : وقوع ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ نائب فاعل، وهو مصدرٌ مختصٌّ؛ لأنَّه وُصِفَ  
بقوله : ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾، وهو كذلك مصدرٌ متصرفٌ .

(٩) في النسختين : "صم" .



رمضان، وجلسَ أمامُ زيدٍ<sup>(١)</sup>؛ فلا يجوز نحو : ضَرَبَ ضَرْبٌ، ولا صَيِمَ زَمَنٌ، ولا اعتَكِفَ مكانٌ لعدم اختصاصها .

فإن قيل : ضَرَبَ ضَرْبٌ شديدٌ، وصَيِمَ زَمَنٌ طويلٌ، واعتَكِفَ مكانٌ حسنٌ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف<sup>(٢)</sup>.

[١/٥١]

والثاني : / أن يكون متصرفاً<sup>(٣)</sup>، لا ملازماً للنصب على الظرفيّة أو المصدريّة؛ فلا يجوز : حُمِلَ إِذْ<sup>(٤)</sup> حُمِلَ زَيْدٌ<sup>(٥)</sup> على أن "إذ" نائبة عن الفاعل، ولا سبحانه الله<sup>(٦)</sup> - بالضم - على أنه نائب مناب فاعل فعله المقدّر<sup>(٧)</sup> لعدم تصرفهما .

وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من الأمور المتقدمة مقامه وجب تغيير اللفظ<sup>(٧)</sup>؛ فإن كان الفعل<sup>(٨)</sup> ماضياً ضمَّ أوله لفظاً في صحيح

(١) ز : « واجلس إذ قام زيد »، وهو خطأ؛ لأنَّ النائب حينئذٍ ضميرٌ مستترٌ .

(٢) شرح القطر ص ٣١٥ .

(٣) في الأصل : "منصرفاً" تصحيفٌ .

(٤-٤) ساقط من الأصل .

(٥) لفظ الجلالة ساقط من "ز" .

(٦) على أن تقديره : يُسَبِّحُ سبحانه الله . ينظر : شرح القطر ص ٣١٥ .

(٧) في شرح الرّملي ص ١٣٠ : "الفعل"، وتصرف الشّارح تصرفاً حسنٌ؛ لأنّه تجنب التكرار مع ما سيأتي .

(٨) الأفعال بالنسبة لبنائها للمجهول ثلاثة أقسام :

١ - قسم يُبنى بلا خلافٍ، وهو كلّ فعلٍ متعدٍّ متصرفٍ .

٢ - قسم لا يُبنى بلا خلافٍ، وهي الأفعال التي لا تتصرف كـ: نَعِمَ، وبُئِسَ، وحَبِذا، وليس، وفِعْلي التّعجب، وعسى .

٣ - قسم فيه خلاف، وهو كان وأخواتها، وهذا مبنيٌّ على تسمية اسمها فاعلاً، وهو تجوّزٌ (ينظر : ص ٥٤٧-٥٤٨) .

وينظر في هذه المسألة : شرح الصّفار ٨١١/٢، شرح الجمل ٥٣٥/١، الارتشاف

١٣٢٥-١٣٢٨، المقاصد الشّافية ٩-٧/١، شرح الرّملي ص ١٢٨ .

العين، وتقديرًا في معتلّها على لغتي<sup>(١)</sup> الكسر والإشمام<sup>(٢)</sup>، وكُسِرَ ما قبل آخره لفظًا في صحيح العين غير المضعّف، وتقديرًا في معتلّها، وفي المضعّف نحو: رُدَّ<sup>(٣)</sup>، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحَلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾<sup>(٦)</sup> وتقول: ضَرَبَ، ودُخِرَجَ، واكْتُسِبَ، واستُخْرِجَ<sup>(٧)</sup>، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمُّ      وَكُسِرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُلْتَزِمٌ  
 فِي كُلِّ مَاضٍ .....

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله لفظًا، وفُتِحَ ما قبل آخره لفظًا في صحيح العين، وتقديرًا في معتلّها نحو: يُضْرَبُ، ويُدَخَّرَجُ<sup>(٨)</sup>، وإليه أشار بقوله:

..... وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ      مُنْفَتِحٌ كَ: يُدْعَى وَكَ: ادْعِي  
 وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَ: بَاعَا .....

وقال مُنْكَسِرٌ نحو: بَيْعَ، وَقِيلَ، أَصْلُهُ: قَوْلَ، وَبَيْعَ، فَاسْتَثْقَلَتِ الْكُسْرَةُ عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهَا فَنُقِلَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ، وَبَقِيَتْ

(١) ز: «على معنى»، وهو تحريفٌ.

(٢) ينظر: ما سيأتي ص ٥٣١.

(٣) هذا مذهب البصريين، وأجاز بعض الكوفيّين كسر أوله - وهي لغة بني ضبّة، وبعض تميم -، ويجوز فيه الإشمام. الارتشاف ١٣٤٤/٣، أوضح المسالك ١٣٦/٢-١٣٧.

(٤) سورة النساء من الآية ٢٨.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢١٠، وسورة هود من الآية ٤٤.

(٦) سورة الزلزلة من الآية ١.

(٧) يلحظ أنّ الشّارح لم يمثّل لمعتلّ العين؛ لأنّه سيتكلّم عنه بعدُ.

(٨) شرح الرّمليّ ص ١٣١.





ساكنة بعد كسره<sup>(١)</sup>.

وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا أَي : فهي<sup>(٢)</sup> اللّغة الفصحى<sup>(٣)</sup>، ويجوز إشماع الكسر شيئاً من الضّمّ بأن تُهَيَّئَ شفتيك إلى جهة الواو ولم تنطق بها<sup>(٤)</sup>، وهي لغة فصيحة أيضاً<sup>(٥)</sup>، ويجوز إخلاص ضمّ أوّله فيجب قلب الألف واواً سواءً أكانت الألف [منقلبة]<sup>(٦)</sup> عن واوٍ أو عن ياءٍ فتقول : بُوع، وقول<sup>(٧)</sup>، وهي لغة ضعيفة<sup>(٨)</sup>.

وتجرى هذه اللّغات الثلاث في ثالث ما اعتلت عينه، وهو على وزن/ افتعل أو انفعل نحو : اختار وانقاد<sup>(٩)</sup>، وهمزته تابعة لثالثه فمن كسره كسرها، ومن أشمه أشمها، ومن ضمه ضمها<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح الرّملي ص ١٣١ بتصرف يسير، وبعده : « فإن كانت ياء بقيت نحو : جيء وبيع، وإن كانت واواً قلبت ياءً لمجانسة الكسرة قبلها نحو : " قيل "،، ولا بدّ منه لبيان الإعلال؛ ففي عبارة الشّارح قصورٌ . وينظر : شرح الكافية الشّافية ٦٠٤/٢ .

(٢) ما سيأتي حتى قوله : « ومن ضمه ضمها » نقل عن شرح الرّملي ص ١٣١ .

(٣) هي لغة أهل الحجاز قريش ومن جاورهم . الارتشاف ١٣٤١/٣، التصريح ٢٩٤/١ .

(٤) ينظر في الإشماع : توضيح المقاصد ٢٥/٢، المقاصد الشّافية ٢١/١-٢٢، الفوائد الضيائية ٢٧١/٢-٢٧٢، التصريح ٢٩٤/١ .

(٥) هي لغة كثير من قيس وعامة بني أسد . الارتشاف ١٣٤١/٣، التصريح ٢٩٤/١ .

(٦) زيادة يتّضح بها المعنى .

(٧) ز : "وقوله" تحريف .

(٨) هي لغة فقّص ودُبِير - وهما من فصحاء بني أسد -، وهي موجودة في لغة هذيل، وغيرهم . ينظر : الارتشاف ١٣٤٢/٣، والتصريح ٢٩٥/١ .

(٩) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن عُذرة إلى امتناع إخلاص الضّمّ . ينظر : الارتشاف ١٣٤٥/٣، أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد ٢٨/٢ .

## تنبيه

إذا<sup>(١)</sup> كان الفعل مُفْتَتَحاً<sup>(٢)</sup> بتاء زائدة ضُمَّ ثانيه زيادةً على ما ذكره نحو : تُعَلِّمُ العلمُ، أو بهمزة وصلٍ ضُمَّ ثالثه زيادةً على ما ذكره<sup>(٣)</sup> - أيضاً - نحو : انطَلَقَ .

وسكت عن فعل الأمر؛ لأنه لا يُبْنَى للمفعول لفساد الصيغة والمعنى<sup>(٤)</sup>.

وقوله : وَذَاكَ أَي : نائب الفاعل إمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ .: ثَانِيهِمَا المظهر<sup>(٥)</sup> بمعنى الظاهر كَ: يُكْرِمُ الْمُبَشِّرُ بضمٍّ أوّله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه : يُكْرِمُ فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله<sup>(٦)</sup>، وَالْمُبَشِّرُ نائبٌ عن الفاعل .

أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا : دُعِيتُ .....

ف دُعِيتُ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، والتاء<sup>(٧)</sup> المضمومة ضمير المتكلم

(١) ما سيأتي حتى قوله : والمعنى ، نقلٌ عن شرح الرّملي ص ١٣٠-١٣١ .

(٢) ز : "منتفحاً" .

(٣) في الأصل : "ذكر"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّملي .

(٤) قال الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية (١٣/١) : «والعرب إذا أرادت ترك الفاعل [في

الأصل : المفعول] مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر، فتقول : لِيُضْرَبَ زيدٌ، لِيُفْعَلَ كذا وكذا» .

(٥) ز : "يعني" .

(٦) ينظر : شرح الأزهري ص ٥٧ .

وقد نبّه ابن هشام في المغني (ص ٨٧١) إلى أنّ الْمُعْرَبَ يقول : فعلٌ ماضٍ [أو

مضارعٌ] لم يسم فاعله، ولا يقول : مبنيٌّ لما لم يسم فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وقد

سبقت الإشارة إليه في الحاشية (١) ص ٥٢٤ .

(٧) في الأصل : "الباء" تصحيفٌ .



وحده في موضع رفعٍ على أنها مفعولٌ ما لم يسمَّ فاعله<sup>(١)</sup>.  
وأُدْعَى وَمَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا إِلَى آخِرِ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، والمنفصلة في  
باب الفاعل<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه

إذا كان الفعل مِمَّا يتعدَّى لمفعولين فالاختيارُ إنابة<sup>(٣)</sup> الأول، ونصب  
الثاني كـ: أُعْطِيَ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ دَرَهْمًا، وَكُسِيَ الْعَبْدُ ثَوْبًا<sup>(٥)</sup>، <sup>(٦)</sup> وَيَجُوزُ  
عكسه<sup>(٧)</sup> كـ: أُعْطِيَ زَيْدًا دَرَهْمٌ، وَكُسِيَ الْعَبْدُ ثَوْبٌ<sup>(٨)</sup>.

وقوله : بَاعًا<sup>(٩)</sup>، وشَاعًا بالإشباع .

- 
- (١) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٢، وينظر : ما سبق في الحاشية (١) ص ٥٢٤ .  
(٢) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٢ بتصرفٍ، ونصّه : « كما تقدّم في باب الفاعل » .  
(٣) ز : " نيابة " .  
(٤) ز : « كعطي يعطي » تحريفٌ .  
(٥) ز : " الثوب " .  
(٦-٦) ساقطٌ من " ز " نتيجة انتقال نظر .  
(٧) جوازُ إنابة المفعول الثاني في باب " أُعْطِيَ " إذا لم يُلبَس كما في المثالين قول الجمهور،  
وفي المسألة أقوالٌ أخرى، وهي :  
١ - المنع مطلقًا .  
٢ - المنع إن لم يعتقد قلب الإعراب، فإن اعتقد القلب جاز .  
٣ - المنع إن كان نكرةً والأوّل معرفةً .  
٤ - أنه يقبح إقامته إن كان نكرةً والأوّل معرفةً .  
ينظر : الارتشاف ١٣٢٨/٣ - ١٣٢٩، التصريح ٢٩٢/١، الهمع ٢٦٣/٢ .  
وفي مثل ذلك في باب " ظنّ " و " أعلم " أقوالٌ تنظر في المصادر السابقة .  
(٨) النصّ السابق منقولٌ عن شرح ملحة الإعراب ص ١٦٤، والمشهور تقديم النائب في  
المثالين . تنظر : المصادر السابقة .  
(٩) ز : " كباعا " .



## المبتدأ والخبر

أي : هذا بابهما، وإنما جعلهما في بابٍ لتلازمهما، وقدّم عليهما  
الفاعل ونائبه؛ لأنّ عاملهما لفظيٌّ، وهو أقوى من المعنوي<sup>(١)</sup> الذي هو  
عاملٌ في المبتدأ<sup>(٢)</sup>، وكذا في الخبر على رأي<sup>(٣)</sup>.

- ١٢٠- المُبْتَدَأُ اسْمٌ رَفَعُهُ<sup>(٤)</sup> مُؤَبَّدٌ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدٌ  
١٢١- وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدًا مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَأِ<sup>(٥)</sup>  
١٢٢- كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ<sup>(٦)</sup> وَقَوْلِنَا: الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ  
١٢٣- وَمِثْلُهُ: الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ وَمِنْهُ- أَيْضًا- قَائِمٌ أَخُونَا<sup>(٧)</sup>

المُبْتَدَأُ اسْمٌ صَرِيحٌ ك: زَيْدٌ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ مُؤَوَّلٌ<sup>(٨)</sup> فِي نَحْوِ:

- (١) ينظر : شرح الشذور ص ١٥٥ .  
(٢) هو الابتداء كما سيأتي ص ٥٣٥ .  
(٣) شرح الرّملي ص ١٣٣، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص ٥٣٦ .  
(٤) تابع الناظم أصله في ذكر الرفع في حدّ المبتدأ، والأولى عدم ذكره؛ لأنّه حكمٌ من أحكامه . ينظر : شرح الرّملي ص ١٣٣ .  
(٥) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يصرح ابن أجروم بوجوب المطابقة، وإن كانت مفهومة من تمثيله (ينظر : المتن ص ١٧)، وقد أشار الشارح إلى ذلك فيما سيأتي . ينظر : ص ٥٣٦ .  
(٦) مثل له ابن أجروم بقوله : "زيدٌ قائمٌ" . المتن ص ١٧ .  
(٧) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يعرض ابن أجروم لنحو : "قائمٌ أخونا" . ينظر : المتن ص ١٦-١٧ .  
(٨) أهمل الشارح النوع الثاني من نوعي المبتدأ، وهو الوصف الرفع لمكتفئ به نحو : أقائم أخواك؟ ( ينظر : أوضح المسالك ١/١٨٦-١٨٨)، وذلك أنّ المبتدأ نوعان :  
١ - اسمٌ صريحٌ، أو بمنزله .  
٢ - وصفٌ رافعٌ ... (وينظر : شرح التسهيل ١/٢٧٢) .  
وكان على الشارح أن يذكره خصوصاً أنّ الرّملي ذكره في شرحه ص ١٣٣ .



﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ<sup>(٢)</sup> مبتدأ مخبرٌ عنه بخبر<sup>(٣)</sup>، رَفَعَهُ لفظاً أو تقديرًا أو محلاً بالابتداء<sup>(٤)</sup> مُؤَبَّدٌ<sup>(٥)</sup>.  
والابتداء اهتمامك بالشَّيْءِ، وجعلك إِيَّاهِ أَوَّلًا لثانٍ، بحيث يكون الثاني خبراً عنه<sup>(٦)</sup>.  
وقوله :

عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدٌ .....

خرج<sup>(٧)</sup> به الفاعل، ونائبه، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، وكذا الخبر بناءً على الصَّحِيح في عامله<sup>(٨)</sup>.  
وخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالمرفوع المنصوب والمنخفض بغير زائدٍ أو شبهه<sup>(٩)</sup>.

وَالْخَبَرُ الْأَصْلِيُّ هُوَ : اسْمٌ ذُو<sup>(١٠)</sup> ارْتِفَاعٍ بِالْمَبْتَدَأِ عَلَى

- (١) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .  
(٢) أي : المصدر المؤول من أن والفعل في الآية السابقة، أي : صومكم . ينظر : شرح الأزهرى ص ٥٩ .  
(٣) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٣ .  
(٤) المصدر السابق، وينظر : ما سيأتي في الحاشية (٦) ص ٥٣٦ .  
(٥) في الأصل : «أو مؤبد»، و«أو» مقحمة .  
(٦) شرح الأزهرى ص ٥٩، وشرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٣، وينظر : الأصول ٥٨/١، شرح التسهيل ٢٦٩/١ .  
وقيل : الابتداء التجرد من العوامل اللفظية . ينظر : الهمع ٩/٢ .  
(٧) في الأصل : «وخرج» الواو مقحمة .  
(٨) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٣، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص ٣٥٦ .  
(٩) شرح الأزهرى ص ٥٨ .  
أما المنخفض بالحرف الزائد نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (سورة فاطر من الآية ٣)، والمنخفض بالحرف الشبيه بالزائد نحو : رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ أَفَادَنَا؛ فهو مبتدأ .  
ينظر : الارتشاف ١٠٨٠/٣، التصريح ١٥٦/١، الهمع ٥/٢ .  
(١٠) في الأصل : «ذوا» سهو ناسخ .



الصَّحِيحُ<sup>(١)</sup> أُسْنِدًا إِلَى الْمُبْتَدَأِ<sup>(٢)</sup>.

..... مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَأِ

<sup>(٣)</sup> - كما يأتي في التَّمثِيلِ<sup>(٣)</sup>.

ويقال للمبتدأ : المسند إليه والمخبر عنه، ويُسمَّى الخبر مسندًا وحكمًا<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ مَثَلٌ لِلْمُبْتَدَأِ والخبر بقوله :

كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ .....

ف زَيْدٌ مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعَظِيمٌ خبره، وهو مرفوعٌ بالمبتدأ على الصَّحِيح من المذاهب السَّبعة<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٦).

(٢) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٤، وينظر : شرح الأزهري ص ٥٨.

(٣-٣) ساقطٌ من "ز"، وهي مستدركةٌ في نسخة الأصل.

(٤) شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٤، وينظر : شرح الحلاوي (رسالة) ٤٠٠/٢.

(٥) توضيح المقاصد ٢٧٢/١. وينظر ما سيأتي في الحاشية التالية.

(٦) ينظر : الكتاب ١٢٧/٢، وشرح التسهيل ٢٦٩/١-٢٧٠.

والمذاهب السَّبعة الَّتِي أشار إليها الشَّارح هي :

١ - ما صحَّحه الشَّارح، وهو مذهب سيبويه - كما ذكر -، ومذهب جمهور البصريين (الارتشاف ١٠٨٥/٣)، وصحَّحه ابن مالك (شرح التسهيل ٢٧٠/١).

٢ - أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء - وقد ذكره الشَّارح ص ٥٣٤ -، وهو مذهب الأخفش (ينظر : معاني القرآن له ٩/١)، والرَّمَّانِي (الارتشاف ١٠٨٥/٣)، والرَّمَّانِي النَّحْوِيُّ (ص ٣٠٨ و ٣١٦)، وكثيرٌ من النَّحْوِيِّين البصريين (ابن يعيش ٨٥/١).

وَنُسِبَ لابن السَّرَّاج (ينظر : التبيين ص ٢٢٩، اللَّبَاب ١٢٨/١، الارتشاف ١٠٨٥/٣، الهمع ٨/٢، وغيرها)، والذي في الأصول خلاف ذلك قال في ٥٨/١ : «وهما [أي : المبتدأ والخبر] مرفوعان أبدًا؛ فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما».

٣ - أنَّ الخبر مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ، وهو مذهب الميرد (المقتضب ٤٩/٢ و ١٢٦/٤) على أنه ذكر المذهب الأول (١٢/٤)، والزَّجَّاج (المساعد ٢٠٦/١، تعليق الفرائد ١٧/٢)، وابن السَّرَّاج (الأصول ٥٨/١).

..... وَقَوْلُنَا : الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ

ف الزَّيْدَانِ مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الألف، وقَائِمَانِ خبره، وهو مرفوعٌ، وعلامة رفعه الألف - أيضاً - <sup>(١)</sup> نيابةً عن الضمّة .

وَمِثْلُهُ : الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ .....

ف الزَّيْدُونَ مرفوعٌ <sup>(٢)</sup> بالابتداء، وعلامة رفعه الواو <sup>(٣)</sup> نيابةً عن الضمّة، وقَائِمُونَ خبره، وعلامة رفعه الواو <sup>(٣)</sup> - أيضاً - نيابةً عن الضمّة <sup>(٤)</sup>.

⇐

٤ - أن رافعهما هو خلوهما من العوامل اللفظيّة، وهو مذهب الجرميّ والسّيرافيّ (إصلاح الخلل ص ١١٨، والارتشاف ١٠٨٥/٣)، وصحّحه ابن عصفور (شرح الجمل ٣٥٦ و ٣٥٧) .

٥ - أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهو رأي الأنباريّ (أسرار العربيّة ص ٥٦)، وابن يعيش (شرح المفصل ٨٥/١) .

٦ - أن كلاّ منهما رفع الآخر، وهو مذهب الكوفيّين . ينظر : التّسهيل ص ٤٤، وشرح التّسهيل ٢٧٢/١ .

٧ - أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر فإن لم يكن ثمّ ذكر ترافعا، وهو مذهب للكوفيّين . الارتشاف ١٠٨٥/٣، وينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٥٥/٢ و ٤١٠ و ١٨٠/٣، والتّبيين ص ٢٢٥ .

وهناك مذاهب آخر في رافع المبتدأ والخبر تنظر في : التّبيين ص ٢٢٥، وشرح الجمل ٣٥٧-٣٥٥/١ .

وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : الإنصاف ٤٤/١، شرح الرّضيّ ٢٢٧/١، ائتلاف النّصرة ص ٣٠-٣١، الهمع ٧/٢-٩، نتائج التّحصيل ٩٤٨/٣-٩٥٤ .

(١) شرح الأزهريّ ص ٥٩ .

(٢) ز : « فالزّيدون مبتدأ مرفوعٌ »، وقوله : « مبتدأ »، غير موجود في شرح الأزهريّ ص ٥٩، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .

(٤) شرح الأزهريّ ص ٥٩ .

وَمِنْهُ - أَيْضاً - قَائِمٌ أَخُونَا .....

وإعرابه يُعَلِّمُ مِمَّا مَرَّ<sup>(١)</sup>.

ونحو : الزُّيُودُ<sup>(٢)</sup> قيامٌ، وهندٌ قائمةٌ، والهندان قائمتان<sup>(٣)</sup>، والهنداتُ قائماتٌ، والهنودُ قيامٌ<sup>(٤)</sup>؛ فَعُلِمَ من ذلك أنه لا بُدَّ من مطابقة الخبر

(١) هذا وَهَمٌ من الشَّارِحِ؛ فإعراب "قائم أخونا" يختلف عن إعراب "زيد عظيم الشأن" (الذي مرَّ في ص ٥٣٦)، والزَّيْدَانِ قائمان، والزَّيْدُونَ قائمون (ص ٥٣٧)؛ والصَّحِيحُ : أنَّ إعرابه على النَّحْوِ التَّالِي :

قائمٌ : خبر مقدَّم، وأخونا : مبتدأ، وهذا على مذهب البصريين وَمَنْ وافقهم؛ لأنَّهم يشترطون للوصف الذي يقع مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام، فإن لم يعتمد فإنه يعرب خبراً مقدَّماً .

وجوَّز الكوفيون والأخفش أن يُعْرَبَ "قائمٌ" مبتدأ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، وأن يُعْرَبَ ما بعده فاعلاً به، ووافقهم ابن مالك في الألفيَّة في قوله (ص ١٣) .  
..... وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ

ونقل في شرح التَّسْهِيلِ (٢٧٣/١) جوازه على قبج عند سيبويه، وردَّ أبو حيَّان عليه (في الارتشاف ١٠٨٣/٣) بأنَّ هذه الدَّعْوَى غير صحيحة .

قلت : غاية ما هنالك أنَّ سيبويه نقل إجازة ذلك على قبج عن الخليل، ولم يصرِّح بمذهبه . ينظر : الكتاب ١٢٧/٢، وينظر : شرح الجمل لابن خروف ٤٠١/١ .

ينظر في هذه المسألة : الجمل ص ٣٧-٣٨، ابن يعيش ٧٩/٦، شرح التَّسْهِيلِ ٢٧٣/١-٢٧٤، شرح الكافية الشَّافِيَّة ٣٣٢/١، الارتشاف ١٠٨٠/٣-١٠٨٣، أوضح المسالك ١٨٨/١-١٩٢ .

(٢) في النسختين : "الهنود"، وغيَّرتها إلى "الزُّيُود" لأمرين :

١ - أنَّ الحديث عن المذكَّر، ومثناه، وجمعه بنوعيه تصحيحاً - كما سبق -، وتكسيراً كما في هذا المثال .

٢ - أنَّ النَّصَّ منقولٌ عن شرح الأزهرِيِّ، والذي فيه : "الزُّيُود" لا "الهنود"، كما أنَّ التَّمثِيلَ بالهنود سيأتي .

(٣) ز : "قائمان" تحريفٌ .

(٤) شرح الأزهرِيِّ ص ٥٩ .





للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع<sup>(١)</sup> كما أفاده الناظم، وهو كذلك<sup>(٢)</sup>.  
والألف في قوله : أَسْنِدًا إِطْلَاقِيَّةً، وقوله : مُجَرَّدٌ بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup> - صفةٌ  
لا سَمَ<sup>(٣-)</sup>.

### [ تقسيم المبتدأ من حيث الإظهار والإضمار ]

- ١٢٤- وَالْمُبْتَدَأُ اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى  
١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الْإِيتِدَاءُ بِمَا اتَّصَلَ  
١٢٦- أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا  
١٢٧- وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرَ
- أَوْ مُضْمَرٌ كَ: أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا<sup>(٤)</sup> / [٥٢/ب]  
مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انفَصَلَ<sup>(٥)</sup>  
أَتْنِ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمُ هُمَا  
وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ يُعْتَبَرُ<sup>(٦)</sup>
- .....  
ذِكْرُهُ .  
.....  
أَوْ مُضْمَرٌ<sup>(٧)</sup> كَ: أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا

(١) هذه هي العلة في تعداد الأمثلة السابقة .

(٢) ينظر : شرح الرَّمْلِيِّ ص ١٣٤ .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) لم يرد هذا المثال في المتن . ينظر ص ١٧ .

(٥) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم ينصَّ ابن آجُرُّوم على هذه القاعدة . ينظر :

المتن ص ١٦-١٧ .

(٦) ط ٩٨ : "معتبر" .

(٧) تابع الناظم أصله في قصر هذا الحكم على المبتدأ، ولكن الخبر يشاركه فيه؛ فهو يقع

ظاهراً كما سبق في الأمثلة، ومضمراً، نحو : أخوك أنا . ينظر : شرح الرَّمْلِيِّ

ص ١٣٥ .



ولا يجوزُ الابتداء بما اتَّصلَ مِنْ الضَّميرِ.....

بَلْ يَجُوزُ بِكُلِّ مَا انفَصَلَ مِنْهُ، وَهِيَ أَنَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَنَحْنُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، وَأَنْتَ - بفتح التَّاء - للمفرد المخاطب، وَأَنْتِ - بكسر التَّاء - للمفردة المخاطبة، وَأَنْتُمَا للمثنى المخاطب مطلقاً، وَأَنْتُنَّ - بتشديد النون - لجمع المؤنث المخاطب، وَأَنْتُمْ لجمع المذكر المخاطب، وَهُوَ للمفرد الغائب، وَهِيَ للمفردة الغائبة، وَهُمْ لجمع المذكر الغائب، وَهُمَّا للمثنى الغائب مطلقاً، [ وَهُنَّ لجمع المؤنث الغائب<sup>(١)</sup>؛ فالجميع اثنا عشر ضميراً .

وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ يُعْتَبَرُ.....

وهو : أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا، ومثله : أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وما أشبه ذلك؛ فالمبتدأ في هذه الأمثلة وما بقي منها مضمراً، ومحله الرفع<sup>(٢)</sup>. والصَّحِيحُ فِي أَنَا، وَأَنْتَ، [وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ]<sup>(٣)</sup>، وَأَنْتُنَّ أَنَّ الضَّميرَ هو "أَنْ" فقط، وَأَنَّ اللّواحقَ لها حروفٌ تدلّ على المعنى المراد<sup>(٤)</sup>.

(١) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي واردةٌ في شرح الأزهري ص ٥٩، وشرح الرّملي ص ١٣٤، كما أن لفظ "وهن" واردٌ في النّظم مما يدلّ على سقوط هذه الجملة .

(٢) شرح الرّملي ص ١٣٤، والنّص في شرح الأزهري ص ٥٩ .

(٣) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي موجودةٌ في المصدرين السّابقين .

(٤) شرح الأزهري ص ٥٩-٦٠، وشرح الرّملي ص ١٣٤ .

وما ذكره الشارح هو مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ٢٤٥/١ و ٢١٨/٤ و ٢٢٧ و ٢٢٨)، إلا أنّ الألف في "أنا" مزيدةٌ في الوقف لبيان حركة النون (ينظر : المنصف ٩/١، اللّباب ١/٤٧٤-٤٧٥)، وليست دالةٌ على معنى كما يُفهم من كلام الشارح تبعاً للأزهريّ والرّملي .

وفي المسألة مذاهبٌ أخرى من أشهرها :

١ - مذهب الكوفيّين، وهو أنّ الضَّمير الكلمة بتمامها .

٢ - مذهب ابن كيسان، وهو أنّ الضَّمير في نحو : "أنت" وأخواتها هو التَّاء .

ينظر في هذه المسألة : شرح الرّضي ١/٤١٧-٤١٨، الارتشاف ٢/٩٢٧ "رجب"،

المجمع ١/٢٠٧-٢٠٨ .



## [ أنواع الخبر ]

- ١٢٨- وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِي الْخَبَرُ      فَالْأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرَّ  
١٢٩- وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعٍ مَخْصُورٌ      لَا غَيْرُ وَهِيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ  
١٣٠- وَفَاعِلٌ مَعَ فِعْلِهِ الَّذِي صَلَرَ      وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ مَالِهِ مِنَ الْخَبَرِ  
١٣١- كَ: أَنْتَ عِنْدِي، وَالْفَتَى بِدَارِي      وَإِنِّي قَرَأَ وَذَا أَبُوهُ قَارِي<sup>(١)</sup>

الخبر من حيث هو قسمان :

مفردٌ وغير مفردٍ، والمراد بالمفرد - هنا - ما ليس جملةً، ولا شبهها، ولو  
مثنى<sup>(٢)</sup> أو مجموعاً، وأمّا في بابي الإعراب والنعت<sup>(٣)</sup> فيقابله المثنى  
والمجموع، وفي باب العلم فيقابله المركّب، وفي باب لا والنداء<sup>(٣)</sup> فيقابله  
المضاف وشبهه، وغير المفرد الجملة، وشبهها<sup>(٤)</sup>.

فَالْأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرَّ .....

[١/٥٣]

وهو : زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ، وَالزَّيْدَانِ / قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ .

وغيره أي : المفرد في أَرْبَعٍ<sup>(٥)</sup> من الأشياء مَخْصُورٌ، شيئان في شبه  
الجملة، وشيئان فيها؛ فالشيئان في شبه الجملة الظرف والمجرور التامان،  
والشيئان في الجملة الفعل مع فاعله الظاهر أو المضمّر<sup>(٦)</sup> .

(١) ليست هذه أمثلة ابن آجرؤم . ينظر : المتن ص ١٧ .

(٢) في شرح الأزهري ص ٦٠، وشرح الرّملي ص ١٣٦ : « ولو كان مثنى »، والشارح  
حذف كان واسمها بعد لو، وذلك جائز . ينظر : أوضح المسالك ٢٥٣/١ .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) شرح الرّملي ص ١٣٦، وينظر : شرح الحلاوي (رسالة) ٤٠٣/٢ .

(٥) كان الواجب تأنيث العدد كما قال ابن آجرؤم : « وغير المفرد أربعة أشياء » . المتن  
ص ١٧ .

(٦) شرح الأزهري ص ٦٠، وشرح الرّملي ص ١٣٦ .



وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ مَالِهِ مِنَ الْخَبَرِ .....

المفرد أو غيره؛ فالظرف نحو قولك : أَنْتَ عِنْدِي، والجارّ والمجرور نحو قولك : الْفَتَى بِدَارِي .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقٌ<sup>(١)</sup> الظرف<sup>(٢)</sup> والجارّ والمجرور لا هما، وأنّ تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ لا كان أو استقرٌّ<sup>(٣)</sup>.

(١) ز : « الخبر هو متعلق »، والضمير "هو" غير موجود في شرح الأزهري ص ٦٠، والنصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٢) في الأصل : "بالظرف"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهري ص ٦٠، والنصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٣) شرح الأزهري ص ٦٠-٦١ .

وقد اختلف في حقيقة الخبر إذا كان ما يلي المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً على ثلاثة أقوال، وهي :

- ١ - أنّ الخبر هو الظرف أو الجارّ والمجرور .
- ٢ - أنّ الخبر هو مجموع الظرف أو الجارّ والمجرور مع المتعلق .
- ٣ - أنّ الخبر متعلقهما المحذوف، وهو مذهب الجمهور، واختاره ابن هشام في أوضح المسالك (١/١٩٩-٢٠٠) .

وأما تقدير هذا المتعلق فهو ممّا وقع فيه الخلاف؛ فالأكثر على كون المتعلق فعلاً، ينظر في قولهم والاحتجاج له : المقتصد ١/٢٧٥-٢٧٧، الإنصاف ١/٢٤٥، التبيين ص ٢٤٩، ابن يعيش ١/٩٠، شرح المقدمة الكافية ٢/٣٦٢، شرح الرّضي ١/٢٤٥ . وذهب عدد من النحاة كابن السّراج (الأصول ١/٦٣)، وابن جني (اللمع ص ٧٤-٧٥)، والمجاشعي (شرح عيون الإعراب ص ٨٧)، والحريري (شرح ملحّة الإعراب ص ١٤٩)، وابن مالك (التسهيل ص ٤٩)، وشرح التسهيل ١/٣١٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٩)، وابن هشام في (أوضح المسالك ١/٢٠٠) إلى تعلّقهما باسم الفاعل، وتقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، وهو الذي اختاره الشارح .

وذهب ابن هشام في المغني (ص ٥٨٤) إلى أنّه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى؛ فيقدّر كائنٌ أو مستقرٌّ أو مضارعهما إن أريد احوال أو الاستقبال، ويُقدّر كان أو استقرٌّ إن أريد المُضَيُّ . أمّا عند جهل المعنى فيقدّر الوصف لصلاحيته للأزمنة كلّها .



والفعل مع فاعله نحو قولك : ابني قرأ، <sup>(١)</sup> وإعرابه : ابني مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدّرةٌ على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة <sup>(٢)</sup>، وابن <sup>(٣)</sup> مضافٌ، والياء مضافٌ إليه، وقرأ فعلٌ ماضٍ <sup>(٤)</sup>، وفاعله مستترٌ فيه تقديره "هو"، وجملة قرأ من الفعل والفاعل في محلّ رفعٍ خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في قرأ .

والمبتدأ مع <sup>(٥)</sup> ماله من <sup>(٦)</sup> الخبر <sup>(٧)</sup> .....

نحو قولك : وإذا أبوه قاري؛ فـ: ذا مبتدأ أولٌ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وقاري خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفعٍ خبرٌ للمبتدأ <sup>(٨)</sup> الأول <sup>(٩)</sup> .

وتقول : زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ؛ ففيه ثلاثة مبتدآتٍ <sup>(١٠)</sup>، و"منطلقٌ"



ينظر في هذه المسألة سوى ما تقدّم : المسائل العسكرية ص ١٠٥، الباب ١/١٣٩-١٤٠، البسيط ١/٥٤٧-٥٤٩، الارتشاف ٣/١١٢١، توضيح المقاصد ١/٢٨، المساعد ١/٢٣٥-٢٣٦، التصريح ١/١٦٦، الهمع ٢/٢١-٢٢، شرح الأشموني ١/٢٠١ .  
(١-١) تأخر ما بين الإحالتين في نسخة الأصل إلى ما بعد قوله : «والرابط بينهما الضمير المستتر في قرأ» .

(٢) ز : "وابني" .

(٣) وهو مبنيٌّ على الفتح المقدّر على الهمزة المنقلبة ألفاً للضرورة . ينظر : غرر الدرر ل ١٨٩ .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) ز : "خير"، وهو مخالفٌ للنظم . ينظر : ص ٥٤١ .

(٦) ز : «خبر المبتدأ»، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٧) شرح الرّمليّ ص ١٣٨، مع ملاحظة اختلاف المثال المعرب .

(٨) قال ابن السّراج في الأصول (١/٦٥) : «وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد

خبر الثالث<sup>(١)</sup>، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه

<sup>(٣)</sup> قد يتعدّد الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٤)</sup>.

### خاتمة

<sup>(٥)</sup> اعلم أنّ ظرف المكان يقع خبراً عن الأشخاص<sup>(٦)</sup>، وعن

⇐

مبتدأ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ؛ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرّب به المتعلّمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً.

(١) ز : « منطلق خبر المبتدأ الثالث »، وقوله : « المبتدأ » غير موجود في شرح الرّملي ص ١٣٨، والنص منقول عنه .

(٢) شرح الرّملي ص ١٣٨، مع ملاحظة اختلاف المثال المعرب .

(٣) ما سيأتي نقل عن شرح الرّملي ص ١٤٣، وفيه : « وقد »، وينظر : شرح الخلاوي (رسالة) ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ .

وجواز تعدّد الخبر هو مذهب الجمهور، وذهب ابن عصفور (في المقرّب ٨٦/١، وشرح الجمل ٣٥٩/١) إلى أنّ المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبر واحدٍ إلا بالعطف إلا أن يراد أنّ الخبر مجموع الكلمتين لا كلّ واحدةٍ منهما على انفرادها نحو : الرّمان حلوّ حامضٌ، على أنّه أجاز في شرح الجمل (١٦٩/١) أن يكون للمبتدأ خبران .

ينظر في هذه المسألة : المحتسب ٣٠٧/٢، شرح الألفيّة لابن النّاطم ص ١٢٥، شرح الرّضيّ ٢٦٣/١ - ٢٦٥، الارتشاف ١١٣٧/٣، التصريح ١٨٢/١، الجمع ٥٣/٢ - ٥٤ .

(٤) سورة البروج الآيات ١٤ - ١٦ .

(٥) ما سيأتي في هذا الخاتمة نقل عن شرح الرّملي ص ١٣٨ .

(٦) نحو : زيدٌ خلفك .



الأحداث<sup>(١)</sup>، وظرف الزّمان يقع خبراً عن الأحداث<sup>(٢)</sup> دون الأشخاص نحو : زيدٌ اليوم<sup>(٣)</sup>؛ فإن حصلت فائدةٌ جاز كأن يكون المبتدأ عامّاً والزّمان خاصّاً نحو : نحن في شهر كذا .

وأما قولهم : « اللّيلةُ الهلالُ »<sup>(٤)</sup> فهو على حذف مضافٍ، والتّقدير : اللّيلةُ طلوعُ الهلال<sup>(٥)</sup> / .

[٥٣/ب]



(١) نحو : الخيرُ أمامك، والأحداث جمع حدثٍ، « والحدث هو المصدر » . اللّمع ص ٧٤ .

(٢) نحو : الصّومُ اليوم .

(٣) أي : يمتنع أن يقال : زيدٌ اليوم، وكان على الشّارح أن يصرّح بالمنع، وعلّة المنع ما ذكره ابن السّراج في الأصول (٦٣/١) بقوله : « لأنّ ظروف الزّمان لا تتضمّن الجثث ...، وعلّة ذلك أنك لو قلت : " زيدٌ اليوم " لم تكن فيه فائدة؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزّمان لا يتضمّن واحداً دون الآخر ... » .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٧٤/٣، الأصول ٦٣/١، الإيضاح العضديّ ٩٢/١، اللّمع ص ٧٥، شرح عيون الإعراب ص ١٣٩ .

(٥) شرح الرّمليّ ص ١٣٨، وينظر : أوضح المسالك ٢٠١/١، التّصريح ١٦٧/١ .

والذي ذكره الشّارح مذهب الجمهور، وذهب أبو الحسين بن عبد الوارث إلى أنّ قولهم : « اللّيلةُ الهلالُ » على ظاهره؛ لأنّ الهلال جرى مجرى الأحداث لكونه يظهر ثمّ يستتر ثمّ يظهر، وإليه ذهب ابن مالك في التّسهيل (ص ٤٩) .

ينظر : المقتصد ٢٩٠/١، شرح التّسهيل ٣١٩/١، الارتشاف ١١٢٣/٣، توضيح المقاصد ٢١٨/١ .



## كان وأخواتها

أي : هذا بابها، وتُسمّى الأفعال الناقصة والنواسخ، وسمّيت ناقصةً لنقصانها عن سائر الأفعال من [حيث]<sup>(١)</sup> إنّها لا تدلّ على الحدث، ومن حيث<sup>(٢)</sup> إنّها لا تتمّ إلّا بمرفوعها<sup>(٣)</sup>، ونواسخ لأنّها قد نسخت الحكم الثابت قبل دخولها<sup>(٤)</sup>.

- ١٣٢ - اَرْفَعِ بِـ "كَانَ" الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ      بِهَا أَنْصِبَنَّ كَ: كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرٍ<sup>(٥)</sup>  
١٣٣ - كَذَلِكَ أَضْحَى ظِلٌّ بَاتَ أَمْسَى      وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسًا<sup>(٦)</sup>

(١) تتمّة يستقيم بها السياق، ويدلّ عليها تكرارها بعدّ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) هذه العبارة غير صحيحة، وصوابها أن يُقال : لا تتمّ بمرفوعها أو لا تتمّ إلّا بمنصوبها .  
والشّارح - هنا - جمع بين القولين في تعليل تسمية "كان وأخواتها" نواقص، وهما :  
١ - أنّها سمّيت بذلك لعدم دلالتها على الحدث، وكون هذه الأفعال لا تدلّ على الحدث ظاهر قول سيبويه (الكتاب ٢٦٤/١)، والمبرد (المقتضب ٣٣/٣ و ٩٧)، ومذهب ابن السّراج (الأصول ٨٢/١)، والجرجانيّ (المقتصد ٣٩٨/١ و ٤٠١)، وابن برهان (شرح اللّمع ٤٩/١ و ٦١)، والأنباريّ (أسرار العريّة ص ١٣٣-١٣٤)، والعكبريّ (اللبّاب ١٦٤/١)، وابن يعيش (شرح المفصل ٨٩/٧)، والشّلوّيين (التّوطئة ص ٢٢٤) .

٢ - أنّها سمّيت بذلك لكونها لا تكفي بمرفوعها؛ وهو مذهب ابن مالك، قال في التّسهيل (ص ٥٢-٥٣) : « وتُسمّى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمنٍ دون حدثٍ؛ فالأصحّ دلالتها عليهما إلّا ليس » .

وهو مذهب الرّضويّ (شرح الكافية ١٨١/٤ و ١٨٢)، وابن هشام (المغني ص ٥٧٠)، وقد ردّ ابن مالك القول الأوّل بعشرة أدلّة . ينظر : شرح التّسهيل ٢٣٨/١-٢٤١ .

(٤) وهو حكم المبتدأ والخبر، وهو الرّفع .

(٥) ليس هذا المثال من أمثلة ابن جرّوم . ينظر : المتن ص ١٨ .

(٦) ز : "ليس" .





- ١٣٤- فَبَيَّ وَأَنْفَكَ وَزَالَ مَعَ<sup>(١)</sup> بَرِحَ      أَرْبَعُهَا<sup>(٢)</sup> مِنْ بَعْدِ نَفِي تَضَحَّ
- ١٣٥- كَذَاكَ "دَامَ"<sup>(٣)</sup> بَعْدَ "مَا" الظَّرْفِيَّةُ      وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً<sup>(٤)</sup>
- ١٣٦- وَكُلُّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَقَ      مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup> بِهِ التَّحَقُّقُ
- ١٣٧- كَذَكَ: كُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَافِيًا      وَأَنْظُرْ لِكُونِي مُصْبِحًا<sup>(٦)</sup> مُصَافِيًا<sup>(٧)</sup>
- ارْفَعْ أَهْيَا النَّحْوِيُّ بِـ "كَانَ" الْمُبْتَدَأَ اسْمًا<sup>(٨)</sup> لَهَا حَقِيقَةً، وَفَاعِلًا<sup>(٩)</sup> لَهَا

(١) سَكَنَ النَّاطِمُ عَيْنَ "مَعَ" لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ سِيُوبِهِ (يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٢٨٧/٣) إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ حَكِيَ فِيهَا السَّكُونُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَبِيعَةٌ وَغَنَمٌ - حَيٍّ مِنْ تَغْلِبَ -، وَهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى بَنَائِهَا عَلَى السَّكُونِ إِذَا وَلِيَهَا مُتَحَرِّكٌ، أَمَّا إِذَا وَلِيَهَا سَاكِنٌ فَبَعْضُهُمْ يَبْنِيهَا عَلَى السَّكُونِ، وَبَعْضُهُمْ يَبْنِيهَا عَلَى الْفَتْحِ .

يَنْظُرُ : الْمُحْكَمُ ٥٥/١، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٤١/٢، اللَّسَانُ ١١٤/١٣ (مَعَ)، الْارْتِشَافُ ١٤٥٧/٣، الْجَنَى ص ٣٠٥ .

(٢) ز : "رَابِعُهَا" تَحْرِيفٌ .

(٣) خَالَفَ النَّاطِمُ أَصْلَهُ فِي تَرْتِيبِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ . يَنْظُرُ : الْمَتْنُ ص ١٨ .

(٤) هَذَا مِنْ زِيَادَاتِ النَّاطِمِ؛ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ ابْنُ أَجْرُومَ عَنْ "مَا" الْمَصَاحِبَةِ لـ "دَامَ" . يَنْظُرُ : الْمَتْنُ ص ١٨ .

(٥) ط ٩٨ : "وغيره" .

(٦) هَذَا مِنْ زِيَادَاتِ النَّاطِمِ؛ فَلَمْ يَأْتِ ابْنُ أَجْرُومَ بِمَا تَصَرَّفَ مِنْ "كَانَ" وَ"أَصْبَحَ" فِي مِثَالٍ . يَنْظُرُ : الْمَتْنُ ص ١٨ .

(٧) ط ٩٨ : "مُوافيًا" .

(٨) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ "اسْمَ كَانَ" بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ ارْتَفَعَ لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ، أَمَّا الْخَبَرُ فَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ لِتَشْبِيهِهِ بِالْحَالِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ عَلَى الْحَالِ .

يَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ ٨٢١/٢، التَّبْيِينُ ص ٢٩٥، الْارْتِشَافُ ١١٤٦/٣، التَّصْرِيحُ ١٨٤/١، الْهَمْعُ ٦٤/٢ .

(٩) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤٥/١ وَ ٤٩، وَالْمُقْتَضَبُ ٨٦/٣ وَ ١٨٩ وَ ٨٦/٤ .

وَاسْتِعْمَالُ الْأَشْهُرِ أَوَّلَى . يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٣٧/١ .



مجازاً، وَالْخَبَرُ<sup>(١)</sup> .: بِهَا أَنْصِبْنَ - أيضاً -، أي : خبر المبتدأ، ويُسمّى خبرها حقيقةً، ومفعولها<sup>(٢)</sup> مجازاً<sup>(٣)</sup>.

<sup>(٤)</sup> وهي لا تُصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، إمّا مع الدوام والاستمرار نحو : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>، وإمّا مع الانقطاع<sup>(٦)</sup> كقولك : كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرٍ .

وهي على قسمين :

ناقصة، وهي التي تفتقر إلى خبر - كما تقدّم -، وتامة، وهي التي تكتفي بمرفوعها<sup>(٧)</sup>، وتكون بمعنى حَدَثَ أو وَجَدَ كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٨)</sup> أي : إِنْ حَدَثَ أو وَجَدَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٨) في الصفحة السابقة .

(٢) ينظر ما سبق في الحاشية (٩) في الصفحة السابقة .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٤٤، وينظر : شرح الشذور ص ١٧٥ .

(٤) ما سيأتي من شرح حتى قوله : « وهو المدّة » نقل عن شرح الرّمليّ ص ١٤٥-١٤٧ .

(٥) سورة النساء من الآية ٩٦، وسورة الفتح من الآية ١٤ .

(٦) في شرح الرّمليّ ص ١٤٥ : « وقد تطلق ويراد بها الحال كقوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [سورة مريم من الآية ٢٩]، وتطلق ويراد بها الاستقبال كقوله تعالى : ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [سورة المعارج من الآية ٤٤] . »

(٧) لا يختصّ هذا الحكم بـ "كان" فجميع أخواتها تستعمل تامة إلا ثلاثة أفعال، وهي : ليس، وزال، وفتى؛ فإنّها ألزمت النقص (ينظر : أوضح المسالك ٢٤٧/١-٢٤٨، المساعد ٢٥٥/١)، والشارح في هذا متابع للرّمليّ (تنظر : الحاشية ٤) .

(٨) في الأصل : "ذوا" .

(٩) سورة البقرة من الآية ٢٨٠ .

(١٠) لـ "كان" في حال التّمام معنيان آخران، وهما : غزل في قولهم : "كان الصّوف"، وكفل في قولهم : "كان الصّبي"، وهي حينئذٍ بمعنى فعلٍ متعدٍّ، وهما من غريب اللّغات . ينظر : إصلاح الخلل ص ١٥٥، شرح التسهيل ٣٤٢/١ .



كَذَاكَ أَضْحَىٰ وَهِيَ لَا تُصَافُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الضُّحَىٰ نَحْوُ :  
 أَضْحَىٰ زَيْدٌ غَنِيًّا، وَظَلٌّ - بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ<sup>(١)</sup> - وَهِيَ لَا تُصَافُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ  
 بِالْخَبَرِ نَهَارًا نَحْوُ : ظَلٌّ بَكْرٌ مَعْلَمًا، وَبَاتٌ وَهِيَ لَا تُصَافُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ  
 بِالْخَبَرِ لَيْلًا نَحْوُ : بَاتٌ عَمْرٌو سَاهِرًا، وَأَمْسَىٰ وَهِيَ لَا تُصَافُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ  
 بِالْخَبَرِ فِي الْمَسَاءِ نَحْوُ : أَمْسَىٰ زَيْدٌ كَرِيمًا، وَهَكَذَا أَصْبَحَ وَهِيَ لَا تُصَافُ  
 الْمَخْبَرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الصَّبَاحِ نَحْوُ : أَصْبَحَ عَمْرٌو مَسْرُورًا، وَصَارَ<sup>(٢)</sup> وَهِيَ<sup>(٣)</sup>  
 لِلتَّحْوِيلِ<sup>(٣)</sup> مِنْ صِفَةٍ إِلَى / أُخْرَىٰ نَحْوُ : صَارَ الطُّيْنُ خَزَفًا، وَلَيْسَ وَهِيَ  
 لِنَفْيِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا؛ أَيِ : إِلَى الْآنَ، وَعِنْدَ  
 التَّقْيِيدِ بِزَمَنِ عَلَى حَسْبِهِ نَحْوُ : لَيْسَ بَكْرٌ قَائِمًا غَدًا<sup>(٤)</sup> .

[١/٥٤]

وَمَا فَتَيَّ - بِكَسْرِ التَّاءِ وَفَتْحِهَا -، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ .

أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيِ تَضَرُّعٍ .....

وهذه الأفعال الأربعة للملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب  
 ما تقتضيه<sup>(٥)</sup> الحال نحو : ما فتى بكرٌ محسنًا، وما انفكَّ زيدٌ فاضلاً، وما  
 زال عمرو<sup>(٦)</sup> أميرًا، وما برح يحيى عالمًا .

(١) أي : المشال عليها الألف والنقطة، فرقًا بالأولى بينها وبين الضاد المعجمة، وبالثانية  
 بينها وبين الطاء المهملة « حاشية أبي النجاشي ص ٦٢ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) ز : "للتحويل"، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ، والنصّ منقولٌ عنه كما  
 سبق في الحاشية (٤) ص ٥٤٨ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩١٥/٣، شرح الرّضيّ ٩٩-١٩٨/٤ .

(٥) ز : "يقتضيه"، وهو موافقٌ لشرح الرّمليّ، إلا أنّ الحال تذكر وتؤنث كما سيأتي  
 ص ٧٠٥ و ٧٠٦ .

(٦) ز : "زيد"، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ، والنصّ منقولٌ عنه كما سبق .

وقد يُغني معنى النفي عن لفظه نحو : ﴿ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوَسِّفُ ﴾<sup>(١)</sup>.

كَذَاكَ<sup>(٢)</sup> "دَامَ"<sup>(٣)</sup> بَعْدَ "مَا" الظَّرْفِيَّةُ .....

وهي لبقاء الخبر واستمراره نحو : لا أَكَلُمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ حَاضِرًا عِنْدَكَ،  
وَهِيَ أَي : "مَا" الظَّرْفِيَّةُ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً، وَسُمِّيَتْ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّهَا  
تُقَدَّرُ بِالمصدر وهو الدَّوام، وظرفيَّةٌ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالظَّرْفِ وهو المَدَّةُ .

وَعُلِمَ من صَنِيعِ النَّاطِمِ<sup>(٤)</sup> انقسام هذه الأفعال إلى : ما يعمل هذا  
العمل بلا شرطٍ، وهو<sup>(٥)</sup> ثمانية : كان، وليس، وما بينهما<sup>(٦)</sup>، وإلى ما  
يعمله<sup>(٧)</sup> بشرط تقدّم نفي أو شبهه - أي : نهي أو دعاء -، وهو<sup>(٥)</sup> أربعة :  
زال، وانفكَّ، وفتى، وبرح، وإلى ما يعمل به بشرط تقدّم "ما"  
المصدرية الظرفية، وهو دَامَ<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة يوسف من الآية ٨٥ .

وجه الاستشهاد بها : إغناء معنى النفي المستفاد من سياق الآية عن اللفظ به إذ  
الأصل : لا تفتأ .

(٢) ز : « كذلك كذاك »، والذي يظهر أنّ "كذلك" مقحمة .

(٣) لم يقتصر بعض النحاة على هذه الأفعال فزادوا أفعالاً أخرى ( ينظر تفصيل ذلك في :  
الارتشاف ٣/١١٤٧-١١٤٨ )، وسيشير الشارح إلى ذلك ( ينظر : ص ٥٧٣ )، وكان  
الأولى أن يتعرّض لذلك هنا خاصّة أنّ الرّمليّ ذكر عدداً منها في شرحه (ص ١٤٧)،  
والنصّ منقولٌ عنه كما سبق .

(٤) ز : « النّاظم رحمه الله » .

(٥) أي : هذا القسم .

(٦) وهو : أضحى، ظلّ، بات، أمسى، أصبح، صار . ينظر : النّظم ص ٥٤٦ .

(٧) ز : "يعمل" .

(٨) شرح الرّمليّ ص ١٤٤، وينظر : أوضح المسالك ١/٢٢٧-٢٣٢ .



وقول الناظم :

وَكُلُّ مَا <sup>(١)</sup> صَرَّفَتْهُ مِمَّا سَبَقَ

.....

إلى آخره .

أشار به إلى أنّ ما تصرّف منها كالمضارع، والأمر، والمصدر، والوصف يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم، وينصب الخبر <sup>(٢)</sup>.

وأفهم قوله : **وَكُلُّ مَا <sup>(١)</sup> صَرَّفَتْهُ** أنّ منها متصرفاً وغير متصرف، وهو كذلك، وكلّها تتصرّف إلا "ليس" و"دام" <sup>(٣)</sup>؛ فإنّهما ملازمان للفظ <sup>(٤)</sup> الماضي <sup>(٥)</sup>، والذي تصرّف من "كان وأخواتها" ما أشار إليه بقوله :

(١) في النسختين : "وكلما"، وهو خطأ صوابه ما تقدّم في النظم (ص ٥٤٦)، ولذا أثبتّه هنا، وذلك أنّ "ما" - هنا - موصولة فيجب فصلها عن كل .

ينظر : أدب الكاتب ص ٢٣٤، حقائق الآداب ص ٥٦٣ .

(٢) شرح الرّمليّ ص ١٤٨ .

(٣) تبع الشارح الرّمليّ في هذا الإطلاق (تنظر : الحاشية ٥)، وكذا فعل السيوطيّ في جمع الجوامع (ينظر : الهمع ٧٧/٢)، وهو إطلاق غير سديد، وذلك أنّ أفعال هذا الباب من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

١ - ما لا يتصرّف بحال، وهو "ليس" باتّفاق، و"دام" عند الفراء وكثير من المتأخّرين، ومنهم ابن مالك (التسهيل ص ٥٣)؛ فلا يستعملان إلّا بلفظ الماضي .

٢ - ما يتصرّف تصرّفًا ناقصًا، وهو "زال" وأخواتها؛ فإنّه لا يستعمل منها أمرٌ ولا مصدرٌ، و"دام" عند البصريّين فإنّهم أثبتوا لها مضارعًا، وأثبت لها الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ (٢٣٠/١) مصدرًا .

٣ - ما يتصرّف تصرّفًا تامًّا، وهو الباقي من أفعال الباب .

ينظر في هذا التقسيم : أوضح المسالك ٢٣٣/١-٢٣٤ .

(٤) في الأصل : "اللفظ" .

(٥) شرح الرّمليّ ص ١٤٨ .



كَ: كُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَافِيًا      وَانْظُرْ لِكُونِي مُصْبِحًا مُصَافِيًا

فتقول في المضارع : يكونُ زيدٌ قائمًا، وفي الأمر : كُنْ قائمًا،  
و"يُصْبِحُ" في المضارع، و"أَصْبَحْ" في الأمر، وفي عمل المصدر : كون  
حاتمٍ / كريمًا أمرٌ مشهورٌ، وفي عمل الوصف : زيدٌ كائنٌ أخاك<sup>(١)</sup>،  
ونحو ذلك .

### تنبيهٌ

<sup>(٢)</sup> يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الاسم والفعل <sup>(٣)</sup> نحو قوله  
تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقول <sup>(٥)</sup> الشاعر <sup>(٦)</sup> :  
سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ      فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ <sup>(٧)</sup>

(١) شرح الرّمليّ ص ١٤٨-١٤٩ .

(٢) ما سيأتي إلى آخر الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٥٠ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وحكى ابن درستويه خلافاً في توسط خبر "ليس"، ونسب له  
ابن هشام في أوضح المسالك (٢٣٧/١) أنه المخالف، وهذه النسبة مخالفة لنقل  
المتقدمين، ومنع ابن معطٍ (في الفصول الخمسون ص ١٨١، والألفيّة ينظر : شرحها  
٨٦٠/٢) تقديم خبر ما دام على اسمها، ونسب فيه إلى الوهم .

ينظر في هذه المسألة : ابن يعيش ١١٤/٧، شرح التسهيل ٣٤٩/١، شرح الرّضويّ  
٢٠٠/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٨٦٠/٢ و ٨٦٢-٨٦٣، الارتشاف ١١٦٩/٣،  
أوضح المسالك ٢٣٧/١-٢٣٨، الجمع ٨٧/٢-٨٨، مقدّمة تحقيق الفصول الخمسون  
ص ٥٥-٦٠ .

(٤) سورة الروم من الآية ٤٧ .

(٥) ز : "كقول" .

(٦) في "ز" كتب أُمّامها : « وهو السّمّوأل بن عاديّ اليهوديّ، من قصيدة له، وخمّسها  
الصفّيّ الحلّيُّ اهـ تقرير » . وتنظر : الحاشية التالية .

(٧) البيت من الطّويل، وهو للسّمّوأل بن عاديّ - على الأشهر - في ديوانه ص ٩٢، وينظر



وقوله :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَّاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ<sup>(١)</sup>

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا مَنَعَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> مَانِعٌ<sup>(٣)</sup> نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾<sup>(٤)</sup>.

⇐

في تخميس هذه القصيدة للحلّي : ديوان السّمؤال ص ٩٣ .  
والقصيدة الّتي منها البيت مختلفٌ في نِسْبَتِهَا، فُقِيل : للسّمؤال، وقيل : للحلاج  
عبد الملك بن عبد الرّحيم الحارثي .  
ينظر : تَخْلِيصُ الشّوَاهِدِ ص ٢٣٧، السّمؤال أخباره والشّعر المنسوب إليه ص ١٥١ -  
١٦٣ .

ووجه الاستشهاد به : تَوَسَّطَ خَيْرَ لَيْسَ - وَهُوَ سَوَاءٌ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا - وَهُوَ عَالَمٌ -  
جَوَازًا .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحفاظ ٢٠٤/١، شرح التّسهيل ٣٤٩/١، شرح  
الألفيّة لابن النّاطم ص ١٣٣، شرح التّحفة الوردية ص ١٧١، شرح القطر ص ٢٢٤،  
تخليص الشّواهد ص ٢٣٧، شرح ابن عقيل ٢٥٣/١، المساعد ٢٦١/١، شفاء العليل  
٣١٤/١، شرح الآجرؤميّة للحلاوي (رسالة) ٤٢٢/٢، الهمع ٨٧/٢، شرح  
الأشْمُونِيّ ٢٣٢/١، شرح الرّمليّ ص ١٥٠ .

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

ووجه الاستشهاد به : تَوَسَّطَ خَيْرَ دَامَ - وَهُوَ مُنْغَصَّةٌ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا - وَهُوَ لَذَّاتُهُ - جَوَازًا .  
وهو من شواهد : شرح عمدة الحفاظ ٢٠٤/١، شرح التّسهيل ٣٤٩/١، شرح  
الألفيّة لابن النّاطم ص ١٣٤، شرح التّحفة الوردية ص ١٧١، توضيح المقاصد ٢٩٨/١،  
شرح القطر ص ٢٢٥، أوضح المسالك ٢٣٩/١، شرح ابن عقيل ٢٥٤/١، المساعد  
٢٦١/١، شفاء العليل ٣١٣/١، شرح الآجرؤميّة للحلاوي (رسالة) ٤٢٢/٢،  
التّصريح ٦٠٤/١، الهمع ٨٧/٢، شرح الأشْمُونِيّ ٢٣٢/١، شرح الرّمليّ ص ١٥٠ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) كحصر الخبر - كما في الآية التّالية -، أو كخفاء إعرابهما نحو : كان موسى فتاك .  
التّصريح ١٨٨/١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٣٥ .



ولمّا فرغ من "كان وأخواتها" شرع في "إنّ وأخواتها" فقال :

**إنّ وأخواتها**

أي : هذا بابها .

- ١٣٨- تَنْصِبُ "إِنَّ" الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ  
تَرْفَعُهُ كَ: إِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرٍ<sup>(١)</sup>
- ١٣٩- وَمِثْلُ إِنَّ أَنْ لَيْتَ فِي الْعَمَلِ  
وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلَّ<sup>(٢)</sup>
- ١٤٠- وَأَكْثَرُ الْمَعْنَى بِإِنَّ أَنَا  
وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ مَنْ تَمَنَّى
- ١٤١- كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي  
وَأَسْتَعْمَلُوا لَكِنَّ لِلْإِسْتِدْرَاكِ<sup>(٣)</sup>
- ١٤٢- وَلِتَرْجُ وَتَتَوَقَّعُ<sup>(٤)</sup> لَعَلَّ<sup>(٥)</sup>  
كَقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلَ<sup>(٦)</sup>

(١) ليس هذا من أمثلة ابن آجرؤم (ينظر : المتن ص ١٨)، ولكنّ الناظم أراد هنا أن يبيّن عمل "إنّ" المخالف لعمل "كان" فأتى بالمثال الذي أورده في باب "كان" نفسه .  
ينظر : ص ٥٣٦ .

(٢) خالف الناظم أصله في ترتيب هذه الأحرف، وأسقط حرف العطف لضرورة النظم، وأمّا تسكين لام لعلّ فهو إمّا للوقف أو لكون الرّوي ساكنًا، وإمّا على أنّه جائزٌ على لغة (ينظر: القاموس المحيط ١٣٩٣/٢ "لعل")، وقد استعمل التسكين ابن مالك في الألفية ص ١٧ .  
(٣) ط ٩٩ : « في استدراكي » .

(٤) ز : " ولتوقع "، وعليه ينكسر البيت .  
(٥) قد يظنّ أنّ قول الناظم هذا خطأ؛ لأنّه من جعل القسم قسيمًا، وذلك أنّ "لعلّ" للتّوقع، قال ابن هشام في أوضح المسالك (٣١٥/١) : « وعبر عنه قوم بالترجّي في المحبوب ... أو الاشفاق في المكروه »؛ فجعل لعلّ للترجّي والتّوقع من جعل القسم - وهو الترجّي - قسيمًا للتّوقع .

والصّحيح أنّ الناظم على صواب؛ لأنّه في هذا متابع لأصله، قال ابن آجرؤم (المتن ص ١٨) : « ولعلّ للترجّي والتّوقع »، وابن آجرؤم مصيبٌ، وذلك أنّه يريد بالتّوقع هنا الاشفاق في المكروه نصّ عليه الرّمليّ في شرحه (ص ١٥٥)، والتّعبير عن الاشفاق بالتّوقع من اصطلاحات الأندلسيّين والمغاربة، قال أبو حيّان في الارتشاف (١٢٤٠/٣) : « ويعبر أصحابنا عن الإشفاق بالتّوقع »، ولا مشاحة في الاصطلاح .

(٦) ليس هذا من أمثلة ابن آجرؤم . ينظر : المتن ص ١٨ .



تَنْصِبُ إِنَّ - بكسر الهمزة وتشديد النون - المُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ :  
تَرْفَعُهُ وَيُسَمَّى خبرها خلافاً للكوفيّين<sup>(١)</sup> في قولهم : إنّ الخبر باقٍ على  
رفعه<sup>(٢)</sup>، ومثّل لذلك النّاطم بقوله : كَ: إِنَّ زَيْدًا ذُو<sup>(٣)</sup> نَظَرٍ وإِعْرَابِهِ :  
"إِنَّ" حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيدًا اسمها<sup>(٤)</sup>، وذو  
خبرها .

وَمِثْلُ إِنَّ المذكورة أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون، فتقول : أعجبنى  
أنّ زيدًا منطلق؛ فـ"أعجب" فعلٌ ماضٍ، والنُّون نون الوقاية، والياء  
مفعولٌ به، و"أنّ" حرفٌ توكيدٌ ونصبٍ، و"زيدًا" اسمها، و"منطلقٌ"  
خبرها / في تأويل مصدرٍ<sup>(٥)</sup> مرفوعٍ على أنّه فاعلٌ "يعجبنى"، والتقدير :  
أعجبنى انطلاقُ زيدٍ<sup>(٦)</sup> .

[أ/٥٥]

والفرق بين "إِنَّ" المكسورة و"أَنَّ" المفتوحة أنّ "إِنَّ" المكسورة مع  
اسمها وخبرها في موضع الجملة، وأنّ "أَنَّ" المفتوحة مصدريةٌ في  
موضع<sup>(٧)</sup> المفرد؛ لأنها تُقَدَّرُ مع اسمها، وخبرها بمصدرٍ<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر : الأصول ٢٣٠/١، مجالس العلماء ص ١٠١ (وفيه : أنّه مذهب الكسائي)،  
النكت ٥١٢/١، الإنصاف ١٧٦/١، أسرار العريّة ص ١٥٠، التبيين ص ٣٣٣، ابن  
يعيش ١٠٢/١، الارتشاف ١٢٣٧/٣، ائتلاف النصرة ص ١٦٦-١٦٧ .

(٢) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

(٣) في الأصل : "ذوا" خطأً من النّاسخ .

(٤) في الأصل : "اسمًا" تحريفٌ .

(٥) ظاهره أنّ الخبر وحده هو الذي يؤوّل بمصدرٍ، وليس كذلك، وسيأتي في كلامه أنّ  
الذي يؤوّل به هو أنّ وما دخلت عليه . وينظر : المقتضب ٣٤٠/٢، الأصول  
١٦١/١، المغني ص ٦٠ .

(٦) شرح الرّملي ص ١٥٣ .

(٧) ز : "في مصدر" تحريفٌ .

(٨) يقدر المصدر من لفظ الخبر إنّ كان مشتقًا، ولفظ الكون إنّ كان جامدًا . ينظر :



[يعرب] <sup>(١)</sup> بحسب العامل، وأنّها لا بدّ أن يطلبها <sup>(٢)</sup> عامل <sup>(٣)</sup>.  
ومثل إنّ - أيضاً <sup>(٤)</sup> - لَيْتَ فِي الْعَمَلِ تقول : ليت عمراً <sup>(٥)</sup> عالم،  
والإعراب لا يختلف، وإنّما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها <sup>(٦)</sup>.  
وَهَكَذَا كَأَنَّ - بتشديد النون - تقول : كأنّ زيداً أسدّ، وَلَكِنْ -  
بتشديد النون أيضاً - تقول : زيدٌ بخيلٌ لكنّه شجاعٌ، وهَكَذَا لَعَلَّ  
تقول : لعلّ بكرةً سالمٌ <sup>(٧)</sup>.

واعلم أنّ "لعلّ" هي اللّغة الفصحى، وبها جاء التّنزيل، ويُقال فيها  
"عَلَّ" بإسقاط اللّام الأولى، و"لَعَنَّ" بنون بدل اللّام <sup>(٨)</sup> الثّانية <sup>(٩)</sup>، و"عَنَّ" <sup>(١٠)</sup>  
بإسقاط الأولى ونون بدل الثّانية، و"لَعَنَّ" بغين <sup>(١١)</sup> بدل العين <sup>(١٢)</sup>، ونون

↩

المغني ص ٦٠ .

(١) زيادة يستقيم بها السّياق، وهي غير موجودة في شرح الرّمليّ .

(٢) ز : "أن يليها" تحريفٌ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٥٣-١٥٤ .

(٤) ساقط من "ز" .

(٥) في الأصل : "عمروا" .

(٦) شرح الأزهريّ ص ٦٤، والمراد أنّ إعراب ما بعد "ليت" مثل إعراب ما بعد "إنّ" .

(٧) ز : "عالم" .

(٨) ساقط من الأصل .

(٩) هذا رأي ابن جنّي (سرّ الصّناعة ٤٤٣/٢)، وحكم ابن الحاجب على هذا الإبدال

بالضعف (الشّافية ص ١١٥)، وجعله لغة قليلة في الإيضاح في شرح المفصّل

(٤٠٦/٢)، بينما جعل ابن يعيش "لعلّ" و"لَعَنَّ" لغتين لقلّة التصرّف في الحروف

شرح المفصّل ٣٦/١٠ .

(١٠) في الأصل : "عنا" .

(١١) ز : "بنون" تحريفٌ .

(١٢) هذا رأي ابن جنّي (سرّ الصّناعة ٢٤٣/١)، وقيل : هما لغتان، قال المالقيّ في رصف المباني

(ص ٣٧٦) : « وهو أظهر لقلّة وجود الغين بدلاً من العين » . وينظر : الجنّي ص ٥٨٢ .



بدل اللّام الثّانية، و"غَنَّ"<sup>(١)</sup> بإسقاط اللّام الأولى مع ذلك - أيضاً -،  
و"لَأَنَّ" بهمزة بدل العين ونون بدل اللّام الثّانية، و"أَنَّ"<sup>(٢)</sup> بهمزة بدل  
العين ونون بدل اللّام الثّانية، و"رَعَنَّ" براء بدل أوّله ونون بدل آخره،  
و"رَغَنَّ" بغير بدل العين مع ذلك أيضاً<sup>(٣)</sup>.

### تنبيهان

أحدهما : لشبه هذه الحروف بالأفعال في الاختصاص بالأسماء  
عملت، وعملت هذا العمل لأنّ الفعل إذا عمل عملين كان أحدهما  
رفعاً والآخر نصباً، وإنّما كان المرفوع خبرها لأنّ معانيها مختلفة<sup>(٤)</sup>  
فيه؛ فأشبه العمدّة؛ فاستحقّ الرّفْع، ولزم من ذلك استحقاق الاسم  
للنّصب<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل : "عَنَّ"، ويبدو أنّ النّاسخ نسي إعجامها .

(٢) في الأصل : "وانا" .

(٣) ينظر في لغات "لعلّ" : سرّ الصّناعة ٢٤٣/١ و ٤٤٢/٢-٤٤٣، المخصّص ٢٧٥/١٣،

المفصّل ص ٤٠١، الإنصاف ٢٢٤/١-٢٢٥، التّسهيل ص ٦٦، شرح التّسهيل

٤٦/٢، الارتشاف ١٢٨١/٣-١٢٨٢، الجنى ص ٥٨٢، القاموس المحيط ١٣٩٣/٢

(لعل)، الهمع ١٥٣/٢-١٥٤، إبدال الحروف ص ٣١٣ .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) هذا التّعليل قريب من تعليل ابن عصفور (ينظر : شرح الجمل ٤٢٢/١-٤٢٤) .

وللّحاجة في تعليل عمل هذه الأحرف عمل الأفعال، ووجه مشابهتها لها، وتقديم

منصوبها أقوالاً تنظر في : المقتضب ١٠٨/٤-١٠٩، الأصول ٢٣٠/٢، علل النّحو

ص ٢٣٥، الإنصاف ١٧٧/١-١٧٨، أسرار العريّة ص ١٤٨-١٥٠، اللّباب

٢٠٧/١-٢٠٩، ابن يعيش ١٠٢/١، شرح المقدّمة الكافية ٩٦١/٣، شرح المقدّمة

الجزوليّة ٧٨٣/٢، شرح التّسهيل ٨/٢، شرح الرّضويّ ٣٣٠/٤-٣٣١ .



ثانيهما : من العرب<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً<sup>(٣)</sup>،  
وحكى ابن السّيد<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> أنّ ذلك لغة<sup>(٦)</sup>.

ثمّ أشار الناظم إلى معانيها بقوله :

وَأَكْذُوا الْمَعْنَى بِإِنْ أَنَا .....

(١) ز : "المعربين" تحريفٌ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) نصب الخبر مسموع في خبر إنّ، وكأنّ، ولعلّ، وكثر في خبر ليت، ولم يحفظ في خبر أنّ، ولكنّ . ينظر : الارتشاف ١٢٤٢/٣، وفيه : « ولم يحفظ في خبر إنّ » تحريفٌ طباعيٌّ .

(٤) هو : عبد الله بن محمّد بن السيّد - وهو في اللغة الذّئب - البطليوسي، أبو محمّد، إمامٌ في اللغة والنحو، من مصنفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل (ط)، الحلل في شرح أبيات الجمل (ط)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب (ط)، توفي سنة ٥٢١ هـ .  
ينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ١٤١/٢، إشارة التّعين ص ١٧٠، البلغة ص ١٢٦، بغية الوعاة ٥٥/٢ .

وينظر فيما نسبه له الشّارح : شرح التّسهيل ١٠/٢، الجنى ص ٣٩٤، المساعد ٣٠٨/١، شفاء العليل ٣٥٣/١، الهمع ١٥٦/٢ .

والذي وقفت عليه أنّ ابن السيّد نقل نصب خبر كأنّ في حاشيته على الكامل . ينظر : القرط على الكامل ص ٥٨١، وينظر : خزانة الأدب ٢٣٩/١٠ فقد أورد البغداديّ نصّ كلامه أيضاً .

(٥) منهم : محمّد بن سلام الجمحيّ في طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ (وينظر : شرح الجمل ٤٢٤/١، الارتشاف ١٣٤٢/٣)، وابن الطّرواة . ينظر : الجنى ص ٣٩٤، المساعد ٣٠٨/١، الهمع ١٥٦/٢، ابن الطّرواة النّحويّ ص ١٧٢ .

(٦) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ بتصرّفٍ .

ومن شواهد المسألة البيت المنسوب لعمر بن أبي ربيعة (شرح شواهد المغني ١٢٢/١)، وليس في ديوانه .

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

وجمهور النّحاة يتأولون ما ورد بنصب الجزأين على أنّ الثّاني حالٌّ، أو على إضمار فعلٍ، أو إضمار كان . ينظر : شرح التّسهيل ٩/٢-١٠، شرح الرّضيّ ٣٣٤/٤، الجنى ص ٣٩٤، الهمع ١٥٦/٢-١٥٧ .



أي : هما لتوكيد<sup>(١)</sup> معنى الجملة وتحقيقه .

[٥٥/ب]

وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ / مَنْ تَمْنَى .....

أي : هي<sup>(٢)</sup> مفيدة للتّمني<sup>(٣)</sup>، ويكون في الممكن والمستحيل لا في الواجب<sup>(٤)</sup>.

و :

كَأَنَّ<sup>(٥)</sup> لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي<sup>(٦)</sup> .....

ولا تكون للتحقيق<sup>(٧)</sup>، ولا للتقريب<sup>(٨)</sup>، ولا للظن<sup>(٩)</sup>، وهي مركبة

(١) ز : "التوكيد" .

(٢) ز : "وهي" .

(٣) هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . أوضح المسالك ٣١٥/١، وينظر : التصريح ٢١٣-٢١٢/١ .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

وفي الارتشاف ١٢٤١/٣ : «وليت للتّمني، وتكون في المستحيل والممكن نحو : ليت الشباب عائد، وليت زيدا قادم، ... ولا تكون في الواجب لا تقول : ليت غدا يجيء» .  
(٥) في النسختين : "كان" .

(٦) أي : المماثل في الصفة، أي : أنها لتشبيه الشيء بما يحاكيه في أمر ما . ينظر : شرح برهان الدين ل٧٦ ب .

(٧) قال بإثباته الكوفيون والزجاجي (ينظر : الارتشاف ١٢٣٨/٣، الجنى ص ٥٧١، المغني ص ٢٥٣)، وأنشدوا عليه قول الحارث بن خالد المخزومي (ديوانه ص ٩٣) :  
فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا      كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وخرّج على جعل الكاف من كأن في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للآم (شرح التسهيل ٧/٢)، وقيل غير ذلك . ينظر : المصادر السابقة، والهمع ١٥٠/٢ .

(٨) قال بإثباته الكوفيون (ينظر : الارتشاف ١٢٣٩/٣، الجنى ص ٥٧٣، المغني ص ٢٥٤)، وذلك في نحو : "كأنك بالشتاء مقبل"، وحمله ابن الأنباري على الظن . الارتشاف .

(٩) ويعبر عنه بالشك، وقال بإثباته الكوفيون (ينظر : الارتشاف ١٢٣٨/٣)، والزجاج (شرح الرضي ٣٣١/٤، وجواهر الأدب ص ٣٩٩)، والزجاجي (حروف المعاني ص ٢٨-٢٩)، وابن السّيد (الحلل شرح أبيات الجمل ص ٤٩)، وابن الطّرواة (شرح الجمل ٤٤٨/١، الارتشاف، ابن الطّرواة النّحوي ص ١٣٤)، وابن هشام (القطر



من كاف التشبيه وأنّ<sup>(١)</sup>، و<sup>(٢)</sup>قليل<sup>(٣)</sup> : بسيطة<sup>(٤)</sup>.

وَأَسْتَغْمَلُوا لَكِنْ لِلأَسْتِدْرَاكِ .....

والتّوكيد<sup>(٥)</sup>، وليست مركبة على الأصح<sup>(٦)</sup>، ومعنى الاستدراك : تعقيب

⇨

وشرحه ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

قال ابن السّيد في الحلل (ص ٤٩) : « وأما إذا كان خبرها [أي : كأن] فعلاً أو ظرفاً أو مجروراً أو صفة من صفات أسمائها فإنه يدخلها حينئذ معنى الظنّ والحسبان كقولك : كأنّ زيداً قائمٌ ... فلست تشبه زيداً بشيء هاهنا إنّما تظنّ أنه قائمٌ، وقد استصوب هذا الرّأي بعض الباحثين (ينظر : مقدّمة الحلل ص ٣٥-٣٦، وابن الطّراوة النّحويّ ص ١٣٤)، والمانعون يقولون : إنّ الشّيء يُشَبَّه في حالة ما به في حالة أخرى؛ فكأنّك شبّهت زيداً وهو غير قائم به قائماً، أو التقدير : كأنّ هيئة زيدٍ هيئة قائمٍ . الجمع ١٥١/٢ .

(١) هذا مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ١٥١/٣)، وسيبويه (الكتاب ١٧١/٢)، وجمهور البصريّين والفرّاء (الارتشاف ١٢٣٨/٣)، والزّمخشرّي (المفصل ص ٣٩٨)، والعكبريّ (اللباب ٢٠٥/١)، وابن مالك (شرح التّسهيل ٦/٢)، وابن هشام (أوضح المسالك ٣١٥/١) .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) هذا مذهب بعض البصريّين (الارتشاف ١٣٢٨/٣)، وهو اختيار ابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ٩٧٤/٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/١)، والمالقيّ (رصف المباني ص ٢٠٩)، ومال إليه ابن هشام (المغني ص ٢٥٣) .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بتصرّف .

(٥) أوضح المسالك ٣١٤/١ .

وفي معنى "لكن" ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنّه وأحدٌ وهو الاستدراك، وعليه النّاظم .

ثانيها : أنّها ترد تارةً للاستدراك وتارةً للتّوكيد، وعليه الشّارح .

ثالثها : أنّها للتّوكيد دائماً مثل "إنّ"، ويصحّب التّوكيد معنى الاستدراك .

حكى هذه الأقوال ابن هشام في المغني (ص ٣٨٣-٣٨٤)، وينظر : الجمع ١٤٩/٢-١٥٠ .

(٦) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

⇨



الكلام برفع ما يُتوهمُ ثبوته أو نفيه<sup>(١)</sup>؛ فلا بُدَّ أن يتقدّمها كلامٌ يُستدركُ عليه، ويكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها تقول : "زيدٌ عالمٌ" فيُتوهمُ من ذلك أنه صالحٌ؛ فتقول : لكنه فاسقٌ، ومثال التوكيد : لو جاءني أكرمه ولكنه لم يجيء<sup>(٢)</sup>، واستعملوا

⇐

وعدم التركيب هو مذهب البصريين، وذهب الفراء (معاني القرآن ٤٦٥/١) إلى أنها مركبة من اللام والكاف وإنّ، وهذا هو الصحيح في مذهبه، ونسبه العكبري في التبيين (ص ٣٥٧)، وابن يعيش في شرح المفصل (٧٩/٨)، والمرادي في الجنى (ص ٦١٧-٦١٨) إلى الكوفيين، واستحسن ابن يعيش التركيب لعدم هذا البناء، وعدم النظر .

أما ما نسبته أبو حيان في الارتشاف (١٢٣٨/٣) إلى الفراء أنه يقول : إنّ أصلها "لكن وأنّ" فهو مخالف لما في المعاني ٤٦٥/١ - ولم ينبّه عليه محققه الدكتور : رجب مع إحالته إلى المعاني -، وتابعه المرادي في الجنى (ص ٦١٧)، وابن هشام في المغني (ص ٣٨٤)، والسيوطي (الهمع ١٥٠/٢) .

وذكر الأنباري في الإنصاف (٢٠٩/١)، والعكبري في اللباب (٢٠٩/١) أنّ مذهب الكوفيين في "لكن" أنها "إن" زيدت عليها لا والكاف .

ونقل العكبري في المتبع (٢٨١/١) أنّ مذهب الكوفيين في "لكن" أنها مركبة من "لا وكان" .

فإن كان مرادهما الكوفيين عمومًا - ومنهم الفراء - فليس هذا مذهبه في المعاني، وإن كانا يعنيان غيره فالواجب عليهما استثناؤه .

وقد نقل أبو حيان في الارتشاف (١٢٣٨/٣) : « عن الكوفيين أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وقيل : مؤلفة من لا وكان، والكاف للتشبيه، وأنّ على أصلها ... »، وإليه ذهب السّهيلي (ينظر : نتائج الفكر ص ٢٥٥)، وهذان النقلان هما نقل صاحب الإنصاف (السابق)، والعكبري في المتبع (السابق)، إلا أنه يختلف عنهما في أنه قد بين رأي الفراء، ونسب هذين إلى الكوفيين .

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح ٢١١/١ ففيها مناقشة لقولهم : « أو نفيه » .

(٢) شرح الرّملي ص ١٥٤، وينظر : أوضح المسالك ٣١٥/١، التصريح ٢١١/١ .



.... لِتَرْجُ وَتَوْقِعُ<sup>(١)</sup> لَعْلَ كَقَوْلِهِمْ : لَعْلٌ مَحْبُوبِي وَصَلْ

فهي تفيد التّرجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه<sup>(٢)</sup>، ولا يكون إلا في الممكن<sup>(٣)</sup>، ولا تكون للتّعليل خلافاً للأخفش<sup>(٤)</sup> حيث أثبتته<sup>(٥)</sup> نحو<sup>(٦)</sup> : أفرغ عملك لعلنا نتغذى<sup>(٧)</sup>، وجعل منه ﴿لَعْلُهُ يَتَذَكَّرُ﴾<sup>(٨)</sup>، ولا تكون للاستفهام<sup>(٩)</sup>، ولا للشك<sup>(١٠)</sup> عند البصريين<sup>(١١)</sup>، وجعل الكوفيون من

(١) ز : «للتّرجي وللتّوقع» وعليه ينكسر وزن البيت .

(٢) أوضح المسالك ٣١٥/١، وينظر : ما سبق في الحاشية (٥) ص ٥٥٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٣٣٤/١، قال أبو حيّان في الارتشاف (٣/١٢٤٠) : «ولا تدخل

لعلّ إلا على الممكن، لا يقال : لعلّ الشّباب يعود»، وينظر : المغني ص ٣٧٩ .

(٤) قال في معاني القرآن (٤٤٥/٢) : «وقال : ﴿لَعْلُهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [سورة طه من الآية

٤٤] نحو قول الرّجل لصاحبه : أفرغ لعلنا نتغذى، والمعنى لتغذى، وحتى نتغذى،

وتقول للرّجل : اعمل عملك لعلّك تأخذ أجرك، أي : لتأخذه .

وينظر في نسبة هذا الرّأي له : شرح التّسهيل ٧/٢-٨، شرح عمدة الحفاظ ٢٢١/١،

الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص ٥٨٠، أوضح المسالك ٣١٦/١، الهمع ٢/١٥٢ .

(٥) وكذا أثبتته الكسائيّ (الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص ٥٨٠، المغني ص ٣٧٩، الهمع

٢/١٥٢)، وابن مالك (شرح التّسهيل ٧/٢، شرح عمدة الحفاظ ٢٢١/١) .

(٦) المثال التّالي ذكره ابن هشام في أوضح المسالك (٣١٦/١) بهذه الصّيغة، وهو مقارنة

بنصّ الأخفش السّابق مركّب من المثالين المذكورين فيه .

(٧) ز : «لعلّك تقتدى» تحريف .

(٨) سورة طه من الآية ٤٤ .

والجمهور يحملون الآية على التّرجي، ويصرفونه للمخاطبين . ينظر : البحر المحيط

٢٣٠/٦، الجنى ص ٥٨٠، المغني ص ٣٧٩ .

(٩) أثبتته الكوفيون (ينظر : الأزهية ص ٢١٨، الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص ٥٨٠،

المغني ص ٣٧٩، الهمع ٢/١٥٣)، وابن مالك (التّسهيل ص ٦١، وشرحه ٨/٢) .

(١٠) أثبتته الفراء والطّوال (ينظر : الارتشاف - السّابق -، الجنى - السّابق -)، وأكثر الكوفيين

(ينظر : الهمع - السّابق -) .

(١١) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ . وقال أبو حيّان (في الارتشاف - السّابق -) : «وكلّ هذا



كونها للاستفهام<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا يُذَرِّكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(٢)</sup>، وليست<sup>(٣)</sup> مركبة على الأصح<sup>(٤)</sup>.

## خاتمة

يجب الترتيب بحسب الوضع الأصلي، وهو استحقاق المبتدأ للتقديم فتأتي بالاسم ثم الخبر، فتقول: إنّ زيدا قائم - مثلاً - لضعف هذه الأحرف<sup>(٥)</sup>، إلا<sup>(٦)</sup> الخبر الظرف والخبر المحرور<sup>(٧)</sup>؛ فإنه لا يجب فيهما

⇐

خطأ عند البصريين، وعلة ذلك أنهم أرجعوا هذه المعاني إلى الترجي والإشفاق. ينظر: الهمع (السابق).

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣١٦/١.

والجمهور يحملون الآية على الترجي. ينظر: الجنى ص ٥٨٠.

(٢) سورة عبس الآية ٣.

(٣) في الأصل: "ليت".

الأولى

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٤/١.

ومعنى كون "لعل" غير مركبة أنّ اللام أصلية، وهو مذهب الكوفيين (ينظر: الإنصاف ٢١٨/١، التبيين ص ٣٥٩)، وهو اختيار الأنباري (الإنصاف ٢٢٤/١)، والعكيري (اللباب ٢٠٦/١، وينظر: التبيين ص ٣٦١)، وأبي حيان (الارتشاف ١٢٨١/٣).

ومذهب البصريين أنّ اللام الأولى زائدة (ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، والمقتضب ٧٣/٣)، وهو اختيار أبي علي الفارسي (شرح الأبيات المشككة ص ٩٢)، وابن جني (سر الصناعة ٤٠٦/١)، وبناءً عليه تكون "لعل" مركبة من اللام الزائدة وعلّ، ونقل الزجاجي في اللامات (ص ١٣٥) إجماع النحويين على ذلك، ولعله يعني البصريين.

وينظر في هذه المسألة أيضاً: ابن يعيش ٨٧/٨-٨٨، شرح الجمل ٤٤٨/١، شرح الرضي ٣٧٤/٤، رصف المباني ص ٢٤٩-٢٥٠، الجنى ص ٥٧٩، الهمع ١٥٣/٢.

(٥) تنظر تعليقات آخر في: شرح ألفية ابن معطي ٩٣٣/٢.

(٦) في الأصل: "لا".

(٧) في الأصل: "المنجر".



الترتيب المذكور، بل يجوز أن يتوسّط المرفوع<sup>(١)</sup>، ويتقدّم على المنصوب نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، للتوسّع في هذه النوعين، ولأنّهما ليسا بخبرين، وإنّما<sup>(٤)</sup> هما معمول الخبر<sup>(٥)</sup>.

ونقل المراديّ عن الفراء<sup>(٦)</sup> أنّه يجب تقدير<sup>(٧)</sup> العامل في الظرف بعد الاسم - أي : اسم إنّ وأخواتها - نحو : إنّ عندك زيداً<sup>(٨)</sup>، أي "كائن" كما يُقدّر الخبر وهو غير الظرف<sup>(٩)</sup>.

وبسط الكلام في هذا الباب يُطلّب / من المبسوطات<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي : الظرف والمجرور، وعبر عنهما بالمرفوع لأنّهما في موضع رفع .

(٢) سورة المزمل من الآية ١٢ .

(٣) سورة يوسف من الآية ٧٨ .

(٤) ز : "وانهما" .

(٥) التعليل منقول عن توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بتصرف، وينظر النصّ بتمامه في الحاشية التالية .

(٦) كذا في النسختين، والذي وجدته في توضيح المقاصد (٣٣٥/١) هو نقل المراديّ عن ابن مالك لا عن الفراء، ونصّ كلامه : « وإنّما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسّع فيهما، ولأنّهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه، قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرفٍ »، ولم أجد للفراء في هذه المسألة رأياً، ولم أقف لابن مالك في شرح عمدة الحفاظ (٢٢١/١) على ما ذكر المراديّ .

(٧) ز : "تقديم" تحريف .

(٨) في الأصل : "زيد" .

(٩) توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بزيادة عليه . تنظر : الحاشية (٦) .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٨/٥٤-٨٨، شرح الجمل ١/٤٤٢-٤٦٧، شرح التسهيل

٥/٢-٥٢، شرح الرّضيّ ٤/٣٣٠-٣٨٠، شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٩٠٨-٩٣٥،

الارتشاف ٣/١٢٣٧-١٢٩٤، التصريح ١/٢١٠-٢٣٥، الهمع ٢/١٤٧-١٨٩ .



ولمّا فرغ النّاطم من "إنّ وأخواتها" شرع في "ظنّنت<sup>(١)</sup> وأخواتها"؛ فقال :

### ظنّ وأخواتها

أي : هذا بابها، وذكرها - هنا - كأصله<sup>(٢)</sup> لأنّها من العوامل الدّاخلية على المبتدأ والخبر، وإلاّ فمحلّ ذكرها المنصوبات<sup>(٣)</sup>.

- ١٤٣- انْصَبْ بِـ"ظَنَّ" الْمُبْتَدَأَ مَعَ الْخَبَرِ<sup>(٤)</sup>      وَكُلِّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ  
١٤٤- كَ: خِلْتُهُ حَسِبْتُهُ زَعَمْتُهُ      رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ  
١٤٥- جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلِّ مَا<sup>(٥)</sup>      مِنْ هَذِهِ صَرَّفْتُهُ فَلْيُعْلَمَا  
١٤٦- كَقَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدًا      وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا<sup>(٦)</sup>

(١) الوارد في النّظم : "ظنّ" - كما سيأتي -، والشارح في هذا التعبير متابع للرّمليّ في شرحه ص ١٦٧، والمشهور هو "باب ظنّ" .

(٢) ص ١٩ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٦٧ .

(٤) لم يصرّح النّاطم بأنّهما مفعولان لـ "ظنّ وأخواتها" كما فعل ابن أجروم في المتن (ص ١٩) لضرورة النّظم، وقد استدرك هذا الشّارح في الشّرح، وسبق النّاطم في عدم التّصريح بذلك ابن مالك، حيث يقول في الألفيّة (ص ٢٠) :

انْصَبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ اتِّبَدَا .....

(٥) في النّسختين : "وكلّما"، وهو خطأ، ينظر ما سبق في الحاشية (١) ص ٥٥١ .

(٦) خالف النّاطم ابن أجروم هنا في أشياء، وهي :

- ١ - ترتيب هذه الأفعال؛ حيث ذكرها ابن أجروم بهذا التّرتيب : ظنّنت، حسبّت، خلّت، زعمت، رأيّت، علمت، وجدت، اتّخذت، جعلت، سمّعت (المتن ص ١٩) .
- ٢ - إسنادها إلى ضمير المفعول الأول، بينما ذكرها ابن أجروم بمجرّدته منه .
- ٣ - زيادته عليه أنّ ما تصرّف منها يعمل عمل الماضي .
- ٤ - أنّ المثالين اللّذين ذكرهما ليسا من أمثلة ابن أجروم .



انْصَبَّ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ بِـ "ظَنَّ" الْمُبْتَدَأَ وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ مَعَ الْخَبَرِ . :  
ويُسَمَّى مَفْعُولُهَا الثَّانِي <sup>(١)</sup>، وَانْصَبَ بِـ : كُلِّ فِعْلٍ يَأْتِي بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ  
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَذَلِكَ، وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ <sup>(٢)</sup> :

الأوّل : أفعال القلوب، وتنقسم إلى قسمين : قسم <sup>(٣)</sup> يفيد رجحان  
وقوع المفعول الثاني، وذكر منه أربعة <sup>(٤)</sup> :

أولّها : ما أشار إليه بقوله : انْصَبَّ بِـ "ظَنَّ" نحو قوله تعالى :  
﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقد تُستعمل لليقين نحو قوله

⇐

٥ - أنه أنقص من الأفعال التي ذكرها ابن جرّوم فعلاً واحداً وهو "سمعت" .  
وهذا الفعل مختلف في نصبه المفعولين إن دخل على غير مسموع؛ بأن يكون الأوّل  
اسم عين والثاني فعلاً دالاً على صوتٍ نحو : "سمعت زيدا يتكلّم"؛ فالجمهور على أنه  
متعدّ إلى واحد، وما بعده حال، وذهب الأخفش، وأبو علي الفارسي (الإيضاح  
العضدي ١/١٩٧)، واختاره الرّضي (شرح الكافية ٤/١٧٤) إلى أنه متعدّ إلى  
مفعولين، وأنّ جملة "يتكلّم" في المثال في موضع المفعول الثاني .  
أمّا إن دخل على مسموعٍ نحو : سمعت كلامَ زيدٍ فلا يتعدّى إلّا إلى واحد .  
ينظر : المقتصد ١/٥٩٧-٥٩٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٨٨-٣٨٩، شرح  
الجمل ١/٣٠٢-٣٠٣، شرح التّسهيل ٢/٨٤، الارتشاف ٤/٢١٠٥-٢١٠٦، تعليق  
الفرائد ٤/١٥٤-١٥٧، الهمع ٢/٢١٩ .

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أنّ الثاني مشبّه بالحال، وذهب السّهيلي إلى  
أنّ "ظَنَّ" مثل "أعطى"، فلا يشترط في مدخولها أن يكون أصله المبتدأ والخبر .  
ينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٤/٢٠٩٧، التّصريح ١/٢٤٦-٢٤٧، الهمع  
٢/٢٢٢-٢٢٣، من أبواب الكتاب : باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى ص ٢٣-٢٤ .

(٢) شرح الرّملي ص ١٦٧ .

(٣) ز : "فقسم"، وهو مخالفٌ لشرح الرّملي، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٤) سورة الإسراء من الآية ١٠٢ .

وبداية هذا الجزء من الآية بالواو : ﴿ وَإِنِّي ... ﴾، وترك الواو في نحو هذا منهجٌ  
لبعض المتقدّمين . ينظر : تحقيق النصوص ونشرها ص ٥١ .



تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا<sup>(١)</sup> مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ثانيها<sup>(٤)</sup> : ما أشار إليه<sup>(٥)</sup> بقوله : ك : "خِلَّتُهُ" - بكسر الخاء، وأصله خِلْتُ - بكسر الياء - نُقِلْتُ الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها، [ ثُمَّ حُذِفَت الياء ]<sup>(٦)</sup> لالتقاء<sup>(٧)</sup> الساكنين<sup>(٨)</sup> ، نحو قول الشاعر :

إِخَالِكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى    يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ<sup>(٩)</sup>

وقولك : خلتُ زيدًا أخاك، وقد تُستعمل لليقين، كقول الشاعر :

(١) في الأصل : "ألا" .

(٢) سورة التوبة من الآية ١١٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٤٦ .

(٤) ز : "ثانيهما"، وهو خطأ .

(٥) ز : « ما أشار الناظم إليه » .

(٦) زيادة يقتضيها السياق، وهي واردة في شرح الرّمليّ .

(٧) ز : "للتقا" .

(٨) شرح الرّمليّ ص ١٦٨، وينظر : المنصف ٢٣٥/١، الممتع ٤٣٩/٢ .

(٩) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد وهم الدكتور : عليّ الشومليّ حين نسبته إلى البحرّيّ في الحاشية (١٠) ص ١٦٧ من شرح الرّمليّ، والذي وجدته في ديوان البحرّيّ ٢٠٩/١ "صادر" هو قوله :

وَوَاجِدُ مَالٍ أَغْوَزَتْهُ سَجِيَّةٌ    تُسَلِّطُهُ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْدِ

وفي ديوانه بتحقيق الصّيرفيّ (٧٥٠/٢) : « وَوَاجِدُ مُلْكٍ »، ولا يخفى أنه ليس البيت المستشهد به، والذي أوقعه في هذا الوهم اتحاد البيتين وزنًا وقافيةً .  
ووجه الاستشهاد به : استعمال "خال" لليقين في قوله : "خلتني" .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ٨٠/٢، أوضح المسالك ٤١/٢، المساعد ٣٦٠/١، شفاء العليل ٣٩٤/١، التصريح ٢٤٩/١، الهمع ١١٦/٢، شرح الأشمونيّ ٢٠/٢، شرح الرّمليّ ص ١٦٧ .



دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنَّ وَخِلْتَنِي لِي اسْمٌ فَمَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ<sup>(١)</sup>

وثالثها : ما أشار إليه بقوله : حَسِبْتُه نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا ﴾<sup>(٢)</sup> / وقد تُستعمل لليقين كقول الشاعر :

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطّويل، وهو للنمر بن تولب - رضي الله عنه - في شعره ص ٨٨، وروايته فيه : « العذاري » .

والغواني جمع غانية، وهي الجارية الحسنة، سُميت بذلك لأنها غنيت بحُسنها عن الزينة، وقيل غير ذلك . ينظر : المذكر والمؤنث ص ١٤٤، اللسان ١٣٦/١٠ (غنا) . وقوله : « لي اسمٌ » أي : غير ذلك . تخلص الشواهد ص ٤٤٠ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "خلتني" لليقين والعلم .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ٨١/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٤/٢، شرح الألفية لابن النّاطم ص ٢٠٠، تخلص الشواهد ص ٤٣٧، شرح ابن عقيل ٣٨٤/١، شرح الحلاوي (رسالة) ٤٤٨/٢، الهمع ١١٦/٢، شرح الأشموني ٢٠/٢، شرح الرّملي ص ١٦٨ .

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٢ .

(٣) البيت من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري - رضي الله عنه - في ديوانه ص ١١٩، وشرح الديوان ص ٢٤٦، وروايته فيهما : « رأيت التقى والحمد ... » .

وقوله : رباحًا أي : ربحًا، وثاقلاً أي : ميتًا (شرح الديوان) .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "حسب" في قوله : "حسبت" دالًا على اليقين .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ٨١/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، شرح الألفية لابن النّاطم ص ٢٠٠، الارتشاف ٢١٠/٤، أوضح المسالك ٤٠/٢، شرح ابن عقيل ٣٨٥/١، شرح الحلاوي (رسالة) ٤٤٩/٢، تعليق الفرائد ١٤٨/٤، التصريح ٢٤٩/١، الهمع ٢١٦/٢، شرح الأشموني ٢١/٢، شرح الفريد ص ٣٠٠، شرح الرّملي ص ١٦٨ .



ورابعها : ما أشار إليه بقوله : زَعَمْتُهُ<sup>(١)</sup> لقول<sup>(٢)</sup> مشوبٍ بشكٍّ أو مقرونٍ باعتقاد<sup>(٣)</sup>، نحو قوله :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ      إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا<sup>(٤)</sup>  
وإذا ورد شيءٌ من هذه الأفعال على غير أصله فلا ينصب مفعولين<sup>(٥)</sup> نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ أَي : أَتَهَمْتَهُ<sup>(٦)</sup>، وَحَسَبْتُ الْمَالَ أَي : عَدَدْتَهُ<sup>(٧)</sup>، وزعمت اليتيم أي : كفلته<sup>(٨)</sup>، ومنه : ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) الأكثر فيه أن يقع على "أن" أو "أن" وصلتهما؛ فالأول نحو قوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنُوا﴾ (سورة التغابن من الآية ٧)، والثاني كقول كثير عزة (ديوانه ص ٤٦١) :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ

ينظر : أوضح المسالك ٣٧/٢، شرح الشذور ص ٣٢٠، شرح الرّملي ص ١٦٩ .

(٢) ز : "كقول" .

(٣) تنظر أقوالٌ آخر في : شرح الأشموني ٢٢/٢، من أبواب الكتاب ص ١٦ .

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوسٍ الحنفسي كما في المقاصد النحويّة ٣٧٩/٢، وشرح شواهد المغني ٩٢٢/٢ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "زعم" في قوله : «زعمتني» للرّجحان، ونصبه مفعولين : أحدهما : ياء المتكلم، وثانيهما : قوله : «شيخًا» .

وهو من شواهد : أوضح المسالك ٣٦/٢، شرح القطر ص ٢٩٠، شرح الشذور ص ٣١٩، شرح الحلاوي (رسالة) ٤٥٠/٢، الهمع ٢١١/٢، شرح الأشموني ٢٢/٢، شرح الرّملي ص ١٦٨ .

(٥) تنظر المصادر في : الحاشية (٤) ص ٥٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ١٢٦/١ .

(٧) ينظر : اللسان ١٦٣/٣ (حسب)، القاموس المحيط ١٤٨/١ (حسب) .

(٨) ينظر : اللسان ٤٧/٦ (زعم)، القاموس ١٤٧٢/٢ (زعم) .

(٩) سورة يوسف من الآية ٧٢ .



وقسم يفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني<sup>(١)</sup>، وذكر منها ثلاثة :  
 أولها : ما أشار إليه بقوله : رَأَيْتُهُ نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر :  
 رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا<sup>(٣)</sup>  
 وقد تُستعمل بمعنى "ظنّ" كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾<sup>(٤)</sup>،  
 أي : يظنونه .

وثانيها : ما أشار إليه بقوله : وَجَدْتُهُ كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 وثالثها : ما أشار إليه بقوله : عَلِمْتُهُ نحو قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٦)</sup>، وقولك : عَلِمْتُ زيدا أخاك، وقد تُستعمل بمعنى "ظنّ" نحو<sup>(٧)</sup>

(١) شرح الرّملي ص ١٧٠، وهذا القسم يُسمّى الدّال على اليقين (ينظر : شرح ابن عقيل ٣٨٠/١)، وسيذكره الشّارح بتسمية "ما يفيد اليقين" . ينظر : ص ٥٧٤ .

(٢) سورة المعارج من الآية ٧ .

(٣) البيت من الوافر، وهو لخدّاش بن زهير كما في النّوادر ص ٢٠٠ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "رأى" في قوله : « رأيت » مفيدة تحقيق المفعول الثاني - وهو "أكبر" -؛ لأنها بمعنى "علّم" .

وهو من شواهد : المقتضب ٩٧/٤ (باختلاف في الرواية)، الحلبيات ص ٧١، شرح التّسهيل ٨١/٢، شرح الألفية لابن النّاظم ص ١٩٥، شرح القطر ص ٢٨٦، شرح اللّلمحة البدرية ٥٤/٢، شرح ابن عقيل ٣٨١/١، شرح الحلاوي (رسالة) ٤٤٧/٢، شرح الأشموني ١٩/٢، شرح الرّملي ص ١٧٠ .

(٤) سورة المعارج من الآية ٧ .

(٥) سورة المزمل من الآية ٢٠ .

(٦) سورة محمد ﷺ من الآية ١٩ .

(٧) كلام الشّارح عن الأفعال السابقة منقول عن شرح الرّملي ص ١٦٧-١٧٢ .

والتّقسيم الذي ذكره الشّارح لهذه الأفعال قريب من تقسيم ابن عقيل في شرح الألفية (٣٨٠/١)، ولا بن هشام تقسيم آخر في أوضح المسالك ٢٩/٢-٣٨ .





قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾<sup>(١)</sup>.

### تنبيه

ترد "رأيت" بمعنى "اعتقدت" كقولك : رأيت رأي الشافعي<sup>(٢)</sup>، أي : اعتقدته، وبمعنى "أبصرت" نحو : رأيت زيداً مع القوم، فتنصب<sup>(٣)</sup> مفعولاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

وكذا إذا كانت "علمت" بمعنى "عرفت" كقوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا

⇐

ويلحظ أنّ الشارح اقتصر على الأفعال التي ذكرها الناظم متابعة لأصله، وعدد من النحاة يعدّ من أفعال القلوب أفعالاً أخرى منها في القسم الأول : (الدالّ على الرجحان) : عدّ، وحجّ، وجعل بمعنى اعتقد - وسيذكره الشارح (ينظر : ص ٥٧٢) -، وهب بمعنى ظنّ، وفي القسم الثاني (الدالّ على اليقين) : درى، وتعلّم بمعنى اعلمّ.

ينظر في هذه الأفعال وغيرها : شرح التسهيل ٧٦/٢ - ٨١، الارتشاف ٢٠٩٨/٤ - ٢١٠٦، شرح ابن عقيل ٣٨٠/١.

(١) سورة الممتحنة من الآية ١٠.

(٢) هو : محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبّي، أبو عبد الله، إمام عصره، وهو أحد الأئمة الأربعة، وأحد شيوخ الإمام أحمد، حجّة في اللغة، من مصنفاته : الرسالة (ط)، والآم (ط)، توفي سنة ٢٠٤ هـ.

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٥٦/٢، معجم الأدباء ٢٨١/١٧، تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٤، سير أعلام النبلاء ٥/١٠، البداية والنهاية ١٣٢/١٤.

(٣) في الأصل : "فينصب".

(٤) شرح الرّملي ص ١٧١.

وتنظر معانٍ آخر لهذه الأفعال وغيرها في : شرح التسهيل ٧٦/٢ - ٨١، شرح الشذور ص ٣٢٣، المساعد ٣٥٥/١ - ٣٦١، الهمع ٢٠٩/٢ - ٢١٧.

(٥) سورة الأنفال من الآية ٦٠.



تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴿١﴾، وكذا إذا كانت "وجدت" بمعنى "أصبت"، أمّا إذا كانت بمعنى "حزنت" أو "حققت" <sup>(٢)</sup> فلا تتعدّى .

والنوع الثاني : أفعال التصيير، وذكر منها اثنين :

أولهما : جَعَلْتُهُ <sup>(٣)</sup> بمعنى "صيّرت" نحو قوله / تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ <sup>(٤)</sup> أي : صيّرناه <sup>(٥)</sup>، أو بمعنى "اعتقدت" نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا ﴾ <sup>(٦)</sup> أي : اعتقدوا، وهي بهذا المعنى الثاني من أفعال القلوب <sup>(٧)</sup>، أمّا إذا كانت "جعل" بمعنى "خلق" فلا تتعدّى إلا إلى واحد <sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
وثانيهما : اتَّخَذْتُهُ <sup>(١٠)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ

(١) سورة النحل من الآية ٧٨ .

(٢) كون "وجد" بمعنى "حققت" أثبتته بعض النحاة (تنظر المصادر المتقدمة في : الحاشية

٤ ص ٥٧١) والمشهور أن "وَجَدَ" يأتي بمعنى "غضب" . ينظر : اللسان ٢١٩/١٥

(وجد)، والقاموس المحيط ٤٦٩/١ (وجد) .

(٣) ز : "جعلت" .

(٤) سورة الفرقان من الآية ٢٣ .

(٥) في الأصل : "صيرنا" تحريف .

(٦) سورة الزخرف من الآية ١٩ .

(٧) كان على الشارح أن يذكر هذا الفعل في القسم الأول : أفعال القلوب (تنظر :

الحاشية (٧) ص ٥٧٠)، وهو في صنيعة هذا متابع للرّمليّ في شرحه - كما سيأتي -

بالرغم من استدراكه على ابن آجرّوم أفعالاً لم يذكرها .

(٨) كلام الشارح عن "جعل" إلى نهاية الآية التالية منقول عن شرح الرّمليّ ص ١٧٢ .

(٩) سورة الأنعام من الآية الأولى .

(١٠) ز : "اتخذت" .



خَلِيلًا ﴿١﴾، ومثله في العمل كلُّ فعلٍ بمعناه في إفادة تحويل صاحبه إليه ﴿٢﴾، كما أنَّ كلَّ فعلٍ بمعنى "صار" ﴿٣﴾ في إفادة الانتقال من شيءٍ إلى شيءٍ يعمل عمله ﴿٤﴾.

وأشار الناظم بقوله :

..... وَكُلُّ مَا ﴿٥﴾ مِنْ هَذِهِ صَرْفَتُهُ فَلْيُعْلَمَا ﴿٦﴾

أشار به إلى أنَّ هذه الأفعال يعمل مضارعها، وأمرها، وما تصرف منها عمل ماضيها ﴿٧﴾، وكلّها تتصرف، وتقع بعدها "أنَّ" فيجب فتح همزتها، فتكون هي و﴿٨﴾ معمولاً محلّها نصبٌ تسدُّ ﴿٩﴾ مسدَّ المفعولين نحو قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنكُم مَّلَاقُوه﴾ ﴿١٠﴾، ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿١١﴾؛ ﴿فَأَنْفُسَكُمْ﴾ مفعول ﴿تَخْتَانُونَ﴾، و﴿تَخْتَانُونَ﴾ جملةٌ فعليةٌ محلّها نصبٌ على أنها خبرٌ لـ ﴿كُنْتُمْ﴾، و﴿كُنْتُمْ﴾ ومعمولاً محلّها رفعٌ خبرٌ لـ ﴿أَنَّ﴾، و﴿أَنَّ﴾

(١) سورة النساء من الآية ١٢٥ .

(٢) نحو : صير، وأصار، وردّ، وترك، وتخذ، ووهب بمعنى "جعل". ينظر : شرح التسهيل

٨٢/٢، توضيح المقاصد ٣٧٨/١، المساعد ٣٦١/١-٣٦٢ .

(٣) نحو : آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتدّ . ينظر : التسهيل

ص ٥٣، الارتشاف ١١٤٧/٣-١١٤٨ و ١١٦٣-١١٦٥ .

(٤) شرح الرّملي ص ١٧٢ .

(٥) ز : "وكلّها"، وفي الأصل : "وكلّما"، وينظر ما سبق في الحاشية (١) ص ٥٥١ .

(٦) في الأصل : "كاليعلما" تحريفٌ .

(٧) ز : «عمل ما أشبهها» تحريفٌ .

(٨) ساقطٌ من الأصل .

(٩) في الأصل : "يسد" .

(١٠) سورة البقرة من الآية ٢٢٣ .

(١١) سورة البقرة من الآية ١٨٧ .



ومعمولاها جملة اسميّة<sup>(١)</sup> محلّها نصبٌ في موضع مفعولي ﴿عَلِمَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 ثُمَّ مَثَلُ النَّازِمِ لِبَعْضِ مَا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ :  
 كَقَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدًا .....

فَظَنَنْتُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَمُنْجِدًا مَفْعُولٌ ثَانٍ .  
 وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا .....

وَنَجَلْتُ عَمْرًا<sup>(٣)</sup> شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ  
 الرُّجْحَانَ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ الْيَقِينَ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّصْيِيرَ .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : وَكُلٌّ<sup>(٤)</sup>، وَكُلٌّ مَا<sup>(٥)</sup> بِكَسْرِ اللَّامِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ :  
 بِـ"ظَنَّ" .



(١) سبق في كلام الشارح أنّ "أنّ" المفتوحة في موضع المفرد؛ لأنها تقدّر هي وما دخلت عليه بمصدر يعرب بحسب العوامل، وهو الصحيح (ينظر : ص ٥٥٥، والمصادر المثبتة في الحاشية ٨)؛ فالصواب أن يقول هنا : أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر منصوب على أنّه في موضع مفعولي ﴿عَلِمَ﴾، أو سدّ مسدّهما .

(٢) من قوله : هذه الأفعال، إلى هنا نقل عن شرح الرّملي ص ١٧٢-١٧٣ .

(٣) في الأصل : "عمروا" .

(٤) ساقط من "ز" .

(٥) في النسختين : "كلّما"، وينظر ما سبق في الحاشية (١) ص ٥٥١ .



## النَّعْت

[٥٧/ب]

أي : هذا بابه، وهو التابع / لِمَا قبله المُشعر بعلامة فيه أو فيما تعلق به<sup>(١)</sup>.

- |   |   |
|---|---|
| يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهِرِ                     | ١٤٧- النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرٍ              |
| مَنْعُوتُهُ مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعٍ <sup>(٢)</sup>     | ١٤٨- فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبَعَ          |
| مِنْ رَفَعَ أَوْ خَفَضَ أَوْ انْتَصَابَ                   | ١٤٩- فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ           |
| وَالضُّدَّ وَالتَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ                  | ١٥٠- كَذَا مِنْ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ           |
| وَجَاءَ مَعَهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ                         | ١٥١- كَقَوْلِنَا: جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ         |
| وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ                 | ١٥٢- وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرَدَ           |
| مُطَابِقًا لِلْمُظْهِرِ الْمَذْكُورِ                      | ١٥٣- وَاجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ      |
| مُنْطَلِقَ زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ                      | ١٥٤- مِثَالُهُ: قَدْ جَاءَ مَرَأَتَانِ <sup>(٣)</sup> |
| زَوْجَتُهُ عَنْ دِينِهَا الْمُحْتَاجَ لَهُ <sup>(٤)</sup> | ١٥٥- وَمِثْلُهُ: أَتَى غُلَامٌ سَائِلَةً              |

(١) شرح الرّمليّ ص ١٧٦، وهو حدّ الأبديّ (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم ص ١٣١).

وتنظر حدود آخر للنعت في : النكت ٤٣٢/١، الكافية ص ١٢٩، المقرّب ٢١٩/١، التسهيل ص ١٦٧، الملخص ٥٤٩/١، شرح ألفية ابن معطّر ٧٤٥/١، الارتشاف ١٩٠٧/٤، أوضح المسالك ٢٧٠/٣، شرح الشذور ص ٣٧٦، شرح الحدود النحويّة ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) ط ٩٩ : "لأربع".

(٣) ط ١٠٠ : "حُرَّتَانِ".

(٤) "زوجته" فاعل "سائله"، و"سائله" نعت لـ "غلام" تبعه في التنكير والإعراب؛ لأنّه مرفوعٌ بضمةٍ مقدّرةٍ على التّاء المنقلبة هاءً ساكنةً في الوقف، وتبع مرفوعه في التّأنيث، و"عن دينها" متعلّق بـ "سائله"، و"المحتاج" نعت لـ "دينها"، و"له" بمعنى إليه.



اعلم أنّ<sup>(١)</sup> النّعت<sup>(٢)</sup> تابعٌ للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعاً، ونصبه إن كان منصوباً، وخفضه إن كان مخفوضاً، وتعريفه إن كان معرفةً، وتنكيره إن كان نكرةً؛ فقد تبع النّعت منعوته في اثنين من خمسة : واحدٍ من الرّفْع والنّصب والخفض، وواحدٍ من التّعريف والتّنكير، وهذا لا بُدَّ منه في قِسمي النّعت : الحقيقيّ - وهو الجاري على من هو له -، والسّببيّ - وهو الجاري على غير من هو له - .

ثمَّ إن رفع النّعت<sup>(٣)</sup> ضمير المنعوت المستتر تبعه - أيضاً - في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، فقد تبعه حينئذٍ في أربعةٍ من عشرة<sup>(٤)</sup> .  
وإن رفع سببيّة<sup>(٥)</sup> الظّاهر لزم إفراده إلّا مع الجمع؛ فتكسيه أحسن

⇐

ينظر : غرر الدّرر ل ١٠٧ ب - ١٠٨ أ .

وقد زاد الناظم على أصله أنّ النّعت الرّافع ضميراً يعود إلى المنعوت يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرة، وأنّ ما يرفع الاسم الظّاهر يلزم الإفراد، والمطابقة للمنعوت في التّذكير وضدّه، وخالفه في أنّه حذف من هذا الباب الكلام عن "المعرفة والنّكرة"؛ لأنّه أفرد له باباً مستقلاً - تقدّم ص ٤١٨ -، وكذا في أمثله فليست أمثلة الأصل .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : ١ فيوافق فيهما مرفوعه ، نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٧٨، وينظر : شرح القطر ص ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٧، وشرح الشّذور ص ٣٧٧ .

(٢) مصطلح "النّعت" مصطلحٌ كوفيٌّ، وربما قاله البصريّون، والأكثر عندهم الوصف والصفة . التّذييل والتّكميل ج ٤ ل ١٤ أ - ب، وينظر : المساعد ٤٠١/٢، الهمع ١٧١/٥، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص ٨٠ - ٨٥، دراسة في النّحو الكوفيّ ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) وهي الاثنان المتقدّمان، وواحدٌ من الإفراد والتّثنية والجمع، وواحدٌ من التّذكير والتّأنيث .

(٥) في الأصل : "سبه"، وفي "ز" : "بسيه" تحريفان، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

من إفراده<sup>(١)</sup> نحو : مررت برجال قيام آباؤهم، وأمّا التذكير والتأنيث فيوافق فيهما مرفوعه .

[١/٥٨]

وإلى ما قرّرناه أشار / الناظم بقوله :

النَّعْتُ إمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرٍ ..... يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ .....  
 أو رَافِعٌ لِمُظْهَرٍ .

فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبَعَ .....  
 أنتَ النّعت .

.....  
 في واحدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الإِغْرَابِ .....  
 كَذَا مِنْ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ .....  
 أي : والتأنيث والتّغريف والتّكثير .

كَقَوْلِنَا مَعِشَرَ النُّحَاةِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> : جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ،

(١) هذه مسألة خلافيّة اختار فيها الشّارح مذهب سيّويه (الكتاب ٤٣/٢)، وهو مختار ابن مالك (التسهيل ص ١٤٠، وشرح التسهيل ١٠٠/٣)، وابن هشام (شرح القطر ص ٤٧٨)، والرّمليّ في شرح الآجروميّة ص ١٧٨، والنصّ منقول عنه .  
 وذهب الشّلوّيين إلى أنّ الإفراد أحسن (التوطئة ص ٢٦٦)، وفصل قوم فقالوا : إن كان النّعت تابعاً لجمع فالتّكسير أولى من الإفراد نحو : مررت برجالٍ حسانٍ آباؤهم، وإن كان تابعاً لمفرد أو مثني فالإفراد أولى نحو : مررت برجلٍ حسنٍ آباؤه، وبرجلين حسنٍ آباؤهما .

ينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٢٣٥٦-٢٣٥٧، التّصريح ١١٠/٢ .

(٢) وهو النّعت الحقيقيّ .



(١) ورأيت الغلامَ الفاضلَ، ومررت بالغلامِ الفاضلِ، وقام الزيدانِ  
الفاضلانِ، ورأيت الزيّدينِ الفاضلينِ، ومررت بالزيّدينِ الفاضلينِ، وقام  
الزيّدونَ الفاضلونَ، ورأيت الزيّدينِ الفاضلينِ، ومررت بالزيّدينِ الفاضلينِ؛  
فقد تبع النّعت المنعوت في الأفراد في الثلاثة الأولى (٢)، وفي الثّنية في الّتي  
تليها، وفي الجمع في الّتي تليها، مع التّذكير والتّعريف (٣) في الجميع؛ ومع  
الرّفع في أوّل كلّ ثلاثة، والنّصب في ثانيها، والخفض في ثالثها.

وقام رجلٌ فاضلٌ، ورأيت رجلاً فاضلاً، ومررت برجلٍ فاضلٍ، وقام  
رجلانِ فاضلانِ، ورأيت رجلينِ فاضلينِ، ومررت برجلينِ فاضلينِ، وقام  
رجالٌ فاضلونَ، ورأيت رجالاً فاضلينَ، ومررت برجالٍ فاضلينَ،  
والقول في هذه كما تقدّم إلا أنّ التّكثير - هنا - بدل التعريف هناك .

وقامت هندُ الفاضلةُ، ورأيتُ هنداً الفاضلةَ، ومررتُ بهندِ  
الفاضلةِ (٤)، وقامتِ الهندانِ الفاضلتانِ (٥)، ورأيتُ الهندينِ الفاضلتينِ،  
ومررتُ بالهندينِ الفاضلتينِ (٦)، وقامتِ الهنداتُ الفاضلاتُ، ورأيتُ  
الهنداتِ الفاضلاتِ، ومررتُ بالهنداتِ الفاضلاتِ، والقول في هذه كما  
تقدّم أولاً إلا أنّ التّأنيث - هنا - بدل التّذكير هناك .

وقامتِ امرأةٌ فاضلةٌ، ورأيتُ امرأةً فاضلةً، ومررتُ بامرأةٍ فاضلةٍ،

(١) ما سيأتي إلى قوله : « إذا علمت ذلك ، نقل عن الرّملي ص ١٧٨ - ١٨٠ مع  
التصرّف في الأمثلة .

(٢) ز : "الأول" .

(٣) ز : « مع التعريف والتّذكير والتّعريف ، والتّكرار سهو من النّاسخ .

(٤) استدرك هذا السّطر في حاشية الأصل ، وكتب تحته « صح » .

(٥) ز : "الفاضلان" .

(٦) ز : "الفاضلين" .





وقامت امرأتان فاضلتان، ورأيتُ امرأتين فاضلتين، ومررتُ بامرأتين فاضلتين /، وقامتُ نساءً عاقلاتٌ، ورأيتُ نساءً عاقلاتٍ، ومررتُ بنساءً عاقلاتٍ، والقول في هذا كالذي قبله إلا أن التَّنكير - هنا - بدل التعريف هناك .

وقولنا<sup>(١)</sup> في القسم الثاني<sup>(٢)</sup>: قامَ زيدُ القائمِ أبوه، ورأيتُ زيداً القائمِ أبوه، ومررتُ بزيدِ القائمِ أبوه، وقامَ الزَّيدانِ القائمِ أبواهُما، ورأيتُ الزَّيدينِ القائمِ أبواهُما، ومررتُ بالزَّيدينِ القائمِ أبواهُما، وقامَ الرِّجالُ القائمِ أبائُهُم، ورأيتُ الرِّجالَ القائمِ أبائُهُم، ومررتُ بالرِّجالِ القائمِ أبائُهُم، وقامَ رجلٌ عاقلٌ أبوه، ورأيتُ رجلاً عاقلاً أبوه، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه، وقامَ رجلانِ قائمٌ أبواهُما، ورأيتُ رجلينِ قائمًا أبواهُما، ومررتُ برجلينِ قائمِ أبواهُما، وقامَ رجالٌ قائمٌ<sup>(٣)</sup> أبائُهُم، ورأيتُ رجالاً قائمًا أبائُهُم، ومررتُ برجالٍ قائمِ<sup>(٣)</sup> أبائُهُم، وقامتُ هندُ القائمِ أبوها، ورأيتُ هنداً القائمِ أبوها، ومررتُ بهندِ القائمِ أبوها، وقامتِ الهندانِ القائمِ أبواهُما، ورأيتُ الهندينِ القائمِ أبواهُما، ومررتُ بالهندينِ القائمِ أبواهُما، وقامتِ الهنداتُ القائمِ أبائُهُنَّ<sup>(٤)</sup>، ورأيتُ الهنداتِ القائمِ أبائُهُنَّ<sup>(٤)</sup>، ومررتُ بالهنداتِ القائمِ أبائُهُنَّ<sup>(٤)</sup>، وقامتِ امرأةٌ قائمٌ أبوها، ورأيتُ امرأةً قائمًا أبوها، ومررتُ بامرأةٍ قائمِ أبوها، وقامتِ امرأتانِ قائمِ أبواهُما، ورأيتُ امرأتينِ قائمًا أبواهُما، ومررتُ بامرأتينِ قائمِ أبواهُما، وقامتُ نساءً<sup>(٥)</sup> قائمِ أبائُهُنَّ، ورأيتُ نساءً قائمًا

(١) ز : "وكقولنا" .

(٢) وهو النعت السببي .

(٣) ز : "قيام" .

(٤) في الأصل : "أبائُهُم"، وهو خطأ؛ لأن الضمير يعود على جمع المؤنث .

(٥) ز : "نسوة" .

آبَاؤُهُنَّ، ومرتُ بنساءٍ قائمٍ آبَاؤُهُنَّ .  
 إذا علمت ذلك ظهر لك معنى قول الناظم :  
 وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدُ .....  
 إلى آخر الأبيات .

### تنبيه

اعلم أنَّ النّعت إمّا <sup>(١)</sup> لتخصيص نكرة نحو : مرتت برجلٍ كاتبٍ،  
 وقوله <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أو توضيح معرفةٍ نحو : مرتت  
 بزيدٍ التاجرِ، أو مدحٍ نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أو ذمٍّ نحو :  
 أعوذ / بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، أو ترحمٍ نحو : اللَّهُمَّ ارحمِ عبدَكَ  
 المسكينَ، أو تأكيدٍ نحو : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي  
 الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فهذه أنواع النّعت <sup>(٧)</sup> .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية آية سورة الحاقة نقل من شرح الرّملي ص ١٧٦، وينظر : شرح  
 القطر ص ٤٧٢ .

(٢) ز : « قوله تعالى »، وما في الأصل موافق لشرح الرّملي، والنّص منقول عنه .

(٣) سورة النساء من الآية ٩٢ .

(٤) سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٦) سورة الحاقة الآية ١٣ .

(٧) تنظر أنواع آخر في : الارتشاف ٤/١٩٠٧، التّصريح ٢/١٠٨-١٠٩، الهمع ٥/١٧١ .

وما اقتصر عليه الشّارح تبعاً للرّملي هو ما اقتصر عليه ابن هشام في شرح القطر  
 ص ٤٧٢ .

## ثالثة

(١) إذا تعدّدت النعوت<sup>(٢)</sup> واتّحد لفظ النعت فإن اتّحد معنى العامل وعمله كـ: "رأيتُ زيداً وأبصرتُ عمراً الفاضلين" جاز الإتيان مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وإن اختلفا وجب القطع<sup>(٤)</sup> كـ: "جاء زيدٌ ورأيتُ بكرة الكاتبين أو الكاتبان"<sup>(٥)</sup>.

وإن تعدّد النعت فإن اتّحد معناه استُغنيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه<sup>(٦)</sup> نحو : رجلانِ فاضلان<sup>(٧)</sup>، ورجالٌ فضلاء .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٨٠، والرّمليّ ناقلٌ عن أوضح المسالك ٢٨١/٣-٢٨٦ بتصرفٍ .

(٢) كذا في النسختين، وفي شرح الرّمليّ : « إذا تعدد المنعوت »، وهو أوضح، وما في النسختين موافق لأوضح المسالك، ويكون المعنى : إذا تعددت النعوت مع تعدد المنعوت، لكنّ الشيخ يس يقول في حاشيته على التصريح (١١٤/٢) : « قوله : "إذا تعددت النعوت" قيل : المناسب لما تقدّم أوّل الفصل من ذكر تعدّد النعوت [ستأتي هذه المسألة] أن يقول هنا : وإذا تعدّد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحّيحة، وأقول : على ذلك كتب اللّقانيّ - كما يأتي -، ورأيتها في نسخة عليها خطّ المصنّف، لكن قد علمت ممّا سلف أنّ هذه مسألة غير تلك لأنها في الإتيان والقطع لا الجمع والتّفرّق » .

(٣) قال ابن مالك في التّسهيل (ص ١٦٩) : « خلافاً لمن خصّص ذلك بنعت فاعلي [فعلين]، أو خبري مبتدأين »، وينظر : شرح التّسهيل ٣/٣١٧، المساعد ٢/٤١٤، التصريح ١١٥/٢ .

(٤) سيأتي تفسيره .

(٥) قوله : « أو الكاتبان » غير موجودٍ في شرح الرّمليّ، وتقدير الكلام : أعني الكاتبين أو هما الكاتبان .

(٦) ز : "تعريفه" تحريفٌ .

(٧) أي : « جاءني رجلانِ فاضلان »، كما في أوضح المسالك ٢٨١/٣ .

وإن اختلف<sup>(١)</sup> وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك : مررتُ  
برجالٍ فقيهِ وكاتبٍ وشاعرٍ .  
ويجوز قطع النعت<sup>(٢)</sup> المعلوم منعوته حقيقةً أو ادّعاءً<sup>(٣)</sup> بدونه<sup>(٤)</sup>؛ فإن  
تعدّد جاز اتباعه وقطعه، والجمع بينهما بشرط تأخير ما قُطِعَ؛ فالقطع  
أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأٍ أو مفعولاً لفعلٍ<sup>(٥)</sup>.  
ثمَّ إن كان النعت [المقطوع]<sup>(٦)</sup> لمجرّد مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ وجب  
حذف المبتدأ أو الفعل، وإلاّ جاز<sup>(٧)</sup>.

- (١) أي : إن اختلف معنى النعت ولفظه . التصريح ١١٤/٢ .  
(٢) يُشترط لقطع النعت ألا يكون لمجرّد توكيدٍ، أو ملتزم الذكر نحو : جاءوا الجماء  
الغفير، أو جارياً على مشارٍ به نحو : مررتُ بهذا الرجلِ، فلا يجوز قطع شيءٍ من  
هذه النعوت . ينظر : شرح التسهيل ٣١٨/٣، شرح الرضويّ ٣٢٢/٢، توضيح  
المقاصد ١٥٣/٣، التصريح ١١٦/٢ .  
وإعراب الرجل نعتاً في المثال السابق مذهب الجمهور، ومذهب بعض النحاة إعرابه  
عطف بيان، وهو مذهب ابن السّيد (إصلاح الخلل ص ٧١)، والسّهيليّ (نتائج الفكر  
ص ٢١٤)، وابن مالك (شرح التسهيل ٣٢٠-٣٢١)، ورجّحه ابن هشام في المغني  
ص ٤٧٢، وينظر : الارتشاف ١٩٣٤/٤، المساعد ٤١٩/٢ .  
(٣) بأن ينزّل منزلة المعلوم حقيقةً، وإن لم يكن معلوماً لعلّة تقتضي ذلك . التعليقة المفيدة  
(رسالة) ص ٦٩٨ .  
(٤) أي : بدون النعت .  
(٥) يقدر الفعل بحسب المعنى؛ « فيقدر في المدح أمدح، وفي الذمّ أذمّ، وفي الترحم أرحم،  
وفي التخصيص أعني » . المساعد ٤١٥/٢ .  
(٦) زيادة لا بدّ منها لإيضاح المعنى، وهي واردةٌ في أوضح المسالك ٢٨٦/٣، ولم ترد في  
شرح الرّمليّ، وتبعه الشّارح .  
(٧) أي : إن كان النعت المقطوع لغير ما سبق جاز ذكر العامل فيه، وهو المبتدأ أو الفعل،  
مثاله : مررت بزيدٍ التاجر، يجوز أن تقول : هو التاجر، وأعني التاجر . ينظر : أوضح  
المسالك ٢٨٦/٣، التصريح ١١٧/٢ .



## العطف

أي : هذا بابه، وهو في اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه<sup>(١)</sup>، وفي الاصطلاح : عطف بيان، وعطف نسق<sup>(٢)</sup>، ومراد الناظم كأصله<sup>(٣)</sup> الثاني، وهو<sup>(٤)</sup> التابع لما قبله، المشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف<sup>(٥)</sup>.

- ١٥٦- وَأَتَّبَعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ  
١٥٧- وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلِّ مِثْلُهُ إِنَّ<sup>(٦)</sup> يُعْطَفُ  
١٥٨- بِالْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَأَمَّ وَثُمَّ<sup>(٧)</sup> حَتَّى وَبَلَّ وَلَا وَلَكِنَّ<sup>(٨)</sup> إِمَّا

(١) شرح القطر ص ٤٩١، وينظر : اللسان ٢٦٨/٩ (عطف).  
(٢) مصطلح "عطف النسق" من مصطلحات ابن مالك (التسهيل ص ١٦٣ و ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ١١٤٧/٢، و ١١٩٠/٣ و ٢٢٠٢، والألفية ص ٤٨، وشرح عمدة الحفاظ ٦٠٦/٢)، و"النسق" مصطلح كوفي (ينظر : معاني القرآن للقرّاء ٧٢/١-٩٥)، واستعمله خلف في مقدمته (ص ٨٥)، وأكثر ما يسمّيه سيبويه "الشركة" (ينظر : الكتاب ٤٤١/١ و ٣٢/٣ و ٥٢)، ويسمّيه الميرد "العطف" (المقتضب ٢٧٩/٣ و ١١١/٤)، ويسميه ابن السراج العطف بحرف (الأصول ٥٥/٢)؛ وينظر : ابن يعيش ٧٤/٣، الارتشاف ١٩٧٥/٤، المساعد ٤٤١/٢، الهمع ٢٢٣/٥، مصطلحات النحو الكوفي ص ٧٦-٧٩، دراسة في النحو الكوفي ص ٢٥٠-٢٥٢.  
(٣) ص ٢٠.

(٤) الحدّ الآتي حدّ الأبدي (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم ص ١٣٥)، وفيه : «أحد الحروف العشرة». وتنظر حدود آخر لعطف النسق في : الكافية ص ١٣٢، المقرّب ٢٢٩/١، شرح الجمل ٢٢٣/١، التسهيل ص ١٧٤، الملخص ٥٧٠/١، شرح ألفية ابن معطّر ٧٧٣/١، شرح الحدود النحويّة ص ١٩٢.

(٥) النصّ السابق منقول عن شرح الرّملي ص ١٩٦ باستثناء قوله : «ومراد الناظم كأصله».

(٦) ز : "أن"، والتصويب من ط .

(٧) ز : "ثمّ".

(٨) ط ١٠٠ : "ولكنّ".



- ١٥٩- كَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو أَكْرَمٌ<sup>(١)</sup>      زَيْدًا وَعَمَرًا<sup>(٢)</sup> بِاللِّقَا وَالْمَطْعَمِ  
١٦٠- وَفِئَةٌ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُرُوا      حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُنْكَرُ<sup>(٤)</sup>

وَاتَّبَعُوا أَي : النَّحْوِيُّونَ

..... الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ

أَي : فِي الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْخَفْضِ، وَالْجُزْمِ .

وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتِّبَاعِ كُلِّ .....

بِالتَّنْوِينِ مِثْلَهُ بِالنَّصْبِ إِنْ يُعْطَفُ عَلَيْهِ؛ فَفُهِمَ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ  
يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، [وَالظَّاهِرِ عَلَى  
الْمُضْمَرِ]<sup>(٦)</sup>، وَعَكْسُهُ، وَالنَّكْرَةِ عَلَى النَّكْرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ،

(١) ط ١٠٠ : "عَمَرُوا وَأَكْرَمَ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ : "وَعَمَرُوا" .

(٣) ط ١٠٠ : "وفئة" .

(٤) خَالَفَ النَّازِمُ أَصْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ، وَهِيَ :

١ - تَصْدِيرُ الْبَابِ بِالْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ لِلْعَطْفِ - وَهُوَ الْإِتِّبَاعُ - بَيْنَمَا صَدَّرَهُ ابْنُ أَجْرُومَ  
بِسَرْدِ حُرُوفِ الْعَطْفِ .

٢ - فِي تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَتَرْتِيبُ ابْنِ أَجْرُومَ لَهَا هُوَ : (الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو،  
وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى ... ) .

٣ - فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِكَوْنِ "حَتَّى" مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ بَيْنَمَا قَيَّدَهَا ابْنُ أَجْرُومَ بِقَوْلِهِ :  
« وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ »، وَهِيَ عِبَارَةُ الزَّجَّاجِيِّ بِعَيْنِهَا (الْجَمَلُ ص ١٧)، وَيَنْظُرُ :  
قِسْمُ الدِّرَاسَةِ ص ٩٧ .

٤ - فِي التَّمَثِيلِ بِغَيْرِ مَا مِثْلُ بِهِ . (يَنْظُرُ : الْمَتْنُ ص ٢٠-٢١) .

(٥) مَا سَيَأْتِي إِلَى قَوْلِهِ : « تَنْبِيْهُ » نَقْلٌ عَنْ شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٢٠٣، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْأَزْهَرِيِّ  
ص ٧٨ .

(٦) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ بَدَلَالَةً مَا بَعْدَهَا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي شَرْحِ الْأَزْهَرِيِّ ص ٧٨،  
وَشَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٢٠٣ .

والمعرفة على النكرة، وعكسه، والمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث، بعضها على بعض تطابقاً أو تخالفاً، وهو كذلك، لكن يُشترط في العطف على ضمير الرفع<sup>(١)</sup> المتصل<sup>(٢)</sup> الفصل<sup>(٣)</sup> بالضمير<sup>(٤)</sup> المنفصل أو ما يقوم مقامه<sup>(٥)</sup>، ويُشترط في العطف على الضمير المخفوض إعادة الخافض عند البصريين<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل : « الضمير الرفع »، وهو خطأ من الناسخ؛ لأنّ "أل" لا تجماع الإضافة كما سيأتي في ص ٨٠١ .

(٢) وكذا المستتر . ينظر : شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٥٤٢، أوضح المسالك ٣/٣٥٠ .

(٣) هذا مذهب الجمهور (ينظر : اللّمع ص ١٥٦، المفصل ص ١٦١، الفصول الخمسون ص ٢٣٧، المقرّب ١/٢٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٤) .

وقال الرّضيّ في شرح الكافية (٣٣٤/٢) : « مذهب البصريّين أنّ التّأكيد بالمنفصل هو أولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصلٍ لكن على قبّح، لا أنّهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يُرتكّب »، وهذا هو مذهب البصريّين في هذه المسألة فقد صرّح سيّويه والمبرد بأنّ العطف بلا توكيدٍ قبيحٌ (ينظر : الكتاب ١/٢٤٧ و ٢٧٨ و ٢/٣٧٨ و ٣٨٠، والمقتضب ٣/٢١٠ و ٤/٢١٢) على أنّ سيّويه يصرّح بأنّه « لا يعطف على المرفوع المضمر إلّا في الشّعْر »، وأنّه « قبيحٌ » (ينظر : الكتاب ٢/٢٧٨ و ٣٨٠)، وذهب الكوفيّون إلى عدم اشتراط الفصل .

ينظر في هذه المسألة : الإنصاف ٢/٤٧٤-٤٧٨، الباب ١/٤٣١-٤٣٢، شرح الرّضيّ ٢/٣٣٤، الارتشاف ٤/٢٠١٣، اتّلاف النّصرة ص ٦٣، الهمع ٥/٢٦٧-٢٦٨، دراسة في النّحو الكوفيّ ص ٣٥٨-٣٦٠، وفيه : أنّ الفراء لا يجيز "قمت وزيداً"، وفي استنباطه من كلام الفراء في المعاني (٣/٩٥) نظرٌ .

(٤) في الأصل : "بضمير" .

(٥) من شواهد الفصل بالضمير المنفصل قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ أَتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ٥٤)، ومن شواهد الفصل بما يقوم مقامه قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ (سورة الرّعد من الآية ٢٣)، أو الفصل بـ"لا" نحو قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (سورة الأنعام من الآية ١٤٨) . ينظر : الهمع ٥/٢٦٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ١/٢٤٨ و ٢/٣٨١، المقتضب ٤/١٥٣، الإنصاف ٢/٤٦٣ .

ووافق البصريّين الفراء (ينظر : معاني القرآن ١/٢٥٢ و ٢/٨٦)، وهذا مذهب الجمهور . ينظر : الجمل ص ١٨، اللّمع ص ١٥٧، التّبصرة ١/١٤٠، المفصل ١٦٢،



## تنبيه<sup>١</sup>

شرط<sup>(١)</sup> عطف الفعل على الفعل أن يتّحدا زماناً<sup>(٢)</sup>، أي : فلا<sup>(٣)</sup>

⇐

الفصول الخمسون ص ٢٣٧، الكافية ص ١٣٢، المقرّب ١/٢٣٣ .  
 وذهب يونس والكوفيون ما خلا الفراء إلى أنه لا يُشترط إعادة الخافض، ووافقهم ابن مالك، وأبو حيّان لورود العطف بلا إعادة الخافض في فصيح الكلام كقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (سورة النساء من الآية ١) .  
 ينظر في الأقوال السابقة : الإنصاف ٢/٤٦٣، اللّباب ١/٤٣٢-٤٤٣، الألفية ص ٥٠، شرح التسهيل ٣/٣٧٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦، شرح الرّضيّ ٢/٣٣٦، الارتشاف ٤/٢٠١٣، الهمع ٥/٢٦٨-٢٦٩ .

وينظر في قراءة حمزة : السبعة ص ٢٢٦، البحر المحيط ٣/١٦٥-١٦٧ .  
 وفي بعض المصادر نسبة هذا المذهب للفراء، وكلامه في المعاني يدلّ على أنه مع البصريين، حيث خصّ ذلك بالضرورة، وإن أجازته على قبح، وفي بعضها نسبته للأخفش، وكلامه في المعاني (٢٤٣/١) محتملٌ إلا أنّ ظاهره موافقة البصريين، وأمّا نسبة هذا المذهب للكوفيّين كما في بعض هذه المصادر ففيه تجوّز، إذ يجب استثناء الفراء منهم كما تقدّم، على أنّ في مجالس العلماء (ص ٢٤٦) أنّهم يجوزون ذلك على قبح .

ويرى بعض الدارسين أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيّين في هذه المسألة (ينظر : دارة في النحو الكوفي ص ٣٥١-٣٥٦)، وفي استقراء ذلك من كلام الفراء نظر .  
 وذهب الجرمي والزيايدي إلى جواز العطف بلا إعادة الخافض إن أكّد الضمير المحرور بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيد (الارتشاف ٤/٢٠١٣)، وضعفه الرّضيّ بأنّه غير مسموع، وإنّ تأكيد المحرور بالمرفوع خلاف القياس . شرح الكافية ٢/٣٣٦-٣٣٧ .

ومما يلحق بهذا المذهب ما نقله أبو حيّان عن الفراء من تجويزه "مررت به نفسه وزيد" الارتشاف ٤/٢٠١٣، وينظر : الهمع ٥/٢٦٩ .

(١) ما سيأتي إلى نهاية الآية التالية نقل عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٣-٢٠٤، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٢٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٨٣، شرح الألفية لابن النّاطم ص ٥٥١، أوضح المسالك ٣/٣٥٤ .

(٣) هذا تعبير الحلاويّ، وتبعه الرّمليّ، وتبعه الشّارح، وهو تعبيرٌ ركيكٌ بسبب الجمع بين "أي" و"الفاء"، وسرّ هذا أنّ الحلاويّ نقل عن المراديّ في توضيح المقاصد (٢٤٣/٣)

⇐





يُعْطَفُ الماضي ولا الحال على المستقبل ولا العكس، ولا يشترط اتحاد اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ﴾ <sup>(١)</sup> يَوْمَ الْقِيَمَةِ <sup>(٢)</sup> فَأُورِدَهُمُ النَّارَ <sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ <sup>(٤)</sup> العطف عشرة <sup>(٥)</sup>، وهي على قسمين :  
قسمٌ يُشْرِكُ <sup>(٦)</sup> في المعنى والإعراب، وهو الواو، والفاء، وثُمَّ، وَحَتَّى،  
وَأَمْ، وَأَوْ - إذا لم يقتضيا إضراباً - <sup>(٧)</sup>، وإمّا الثانية .  
وقسمٌ يُشْرِكُ <sup>(٨)</sup> في الإعراب فقط، وهو : بل، ولا، ولكن .  
فأَوَّلُ حُرُوفِ العطف : الواو، وهي لمطلق الجمع <sup>(٩)</sup>؛ فتعطف السابق

⇐

بتصرفٍ، وأضاف إلى كلامه : "أي"؛ فأصبح التعبير ركيكاً بهذه الزيادة، والأولى حذفها .

(١-١) ساقط من الأصل .

(٢) سورة هود من الآية ٩٨ .

(٣) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيه » نقل عن شرح الرّملي ص ١٩٦-١٩٧ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وفي بعض هذه العشرة خلافٌ - وسيأتي بمشيئة الله -، وقد عدّ

بعض النحاة من حروف العطف أحرفاً آخر مثل : إلّا، وأي، وليس، وغيرها . ينظر :

شرح الجمل ٢٢٥/١، شرح التسهيل ٣/٣٤٣، الارتشاف ٤/١٩٧٥-١٩٨٠ .

(٥) في النسختين : "يشرك"، والتصويب من شرح الرّملي ص ١٩٦ .

(٦) كون "أم" و"أو" مما يشرك في المعنى والإعراب إذا لم يقتضيا إضراباً هو مذهب ابن

مالك (شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣، وشرح التسهيل ٣/٣٤٨)، ومذهب

الجمهور أنهما ممّا يشرك لفظاً لا معنى .

ينظر : الارتشاف ٣/١٩٨٩، الجنى ص ٢٢٧، جواهر الأدب ص ١٧٠ .

(٧) هذا مذهب الجمهور، ونُقِلَ عن الكسائي، وقطرب، وهشام، وأبي عمرو الزاهد

غلام ثعلب، وابن درستويه، والرّبعي، وبعض الفقهاء أنها تقتضي التّرتيب، ونُقِلَ عن

ابن كيسان، وبعض الحنفية كونها للمعية .

⇐



واللاحق والموافق؛ فمعنى قولك : "جاء زيدٌ وعمرٌ" اشتراكهما في المجيء، فيُحتمَلُ أن يكونا جاءا معاً، وأن يكون مجيئهما على الترتيب، أو على عكسه<sup>(١)</sup>، فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر، كما فهمت المعية في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وكما فهم الترتيب في نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ

⇐

ينظر في هذه المسألة : معاني الحروف ص ٥٩-٦٠، شرح الرضيّ ٣٨٢/٤، الارتشاف ١٩٨٢/٤، الجنى ص ١٥٨-١٦٠، المغني ص ٤٦٤، جواهر الأدب ص ١٧١، الهمع ٢٢٤/٥، هشام بن معاوية الضّير ص ٢٨٨-٢٨٩ .

وأما ما في هذه المصادر أو بعضها من نسبة القول بالترتيب إلى الفراء وثعلب فهو معارض لما في معاني القرآن للفراء (٣٩٦/١)، ومجالس ثعلب (٣٨٦/٢) من كونها لا تفيد الترتيب، وينظر : شرح التسهيل (٣٤٩/٣)، فقد نصّ ابن مالك فيه على عدم صحّة نسبة هذا القول إلى الفراء، وقال في شرح الكافية الشافية (١٢٠٦/٣) : «وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول، لكنّه مقول» .

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال ابن مالك في التسهيل (ص ١٧٤) : إنّ متبوع الواو محتملٌ للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلّة، وردّ بأنه مخالف للجمهور .

ينظر : الارتشاف ١٩٨١/٤، الجنى ص ١٦٠، واكتفى ابن هشام في المغني (ص ٤٦٣) بحكايته بلا تعقيب .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٧ .

(٣) سورة الشعراء من الآية ١١٩ .

(٤) سورة القصص من الآية ٤٠، وسورة الذّاريات من الآية ٤٠ .

وفي النسختين : «فأغرقناه وجنوده»، وهو خطأ تبع فيه الشّارح الرّمليّ، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (- رسالة - ٥٠٨/٢) - وقد نبّه على ذلك محققه، ولم يتنبّه له محقق شرح الرّمليّ -، والسّبب التباس هذه الآية بقوله تعالى : ﴿فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا﴾ (سورة الإسراء من الآية ١٠٣) .



[١/٦٠]

الْأَرْضُ زَلَزَلَتْهَا ۖ وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ وَقَالَ الْإِنْسَانُ /  
 مَالَهَا ﴿١﴾، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ  
 وَالْأَسْبَاطِ﴾ ﴿٢﴾، ﴿وَكَمَا فَهَمَ عَكْسُ التَّرْتِيبِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ ﴿٣﴾ وَمِنْ نُوحٍ ﴿٤﴾، ﴿كَذَلِكَ  
 يُوحَىٰ - إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ﴿٥﴾، ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ  
 مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ﴿٦﴾، ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ ﴿٧﴾، ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾ ﴿٨﴾،  
 وقوله تعالى - إخباراً عن منكري البعث ﴿٩﴾ - : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا  
 نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ﴿١٠﴾، ولو كانت للترتيب لكان  
 اعترافاً بالحياة بعد الممات .

(١) سورة الزلزلة الآيات ١-٣ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٦٣ .

(٣-٣) ساقط من "ز" .

(٤) سورة الأحزاب من الآية ٧ .

(٥) سورة الشورى من الآية ٣ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢١ .

(٧) سورة النساء من الآية ١٦٣ .

(٨) سورة آل عمران من الآية ٤٣ .

(٩) ز : "البعثة" تحريف .

(١٠) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .

وقد وقع في النسختين : « ما هي إلا »، وهو خطأ وقع في إحدى نسخ شرح الرّملي،  
 وذلك أنّ هذه الآية تلتبس بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ  
 وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ (سورة الجاثية من الآية ٢٤) .



## تنبيه

قد تأتي "الواو" بمعنى "أو" كقوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾<sup>(١)</sup> أي : مثنى أو ثلاث أو رباع<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنّ المجموع من هذه الأعداد تسع<sup>(٣)</sup>.

وثانيها : الفاء، وهي للترتيب والتعقيب<sup>(٤)</sup>؛ فإذا قيل : جاء زيدٌ

(١) سورة النساء من الآية ٣ .

(٢-٢) ساقط من "ز" .

(٣) ما في هذا التنبيه نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٨٨-ب، وبعده : «ومذهب أهل السنة : أنّ التسع من خصائص النبي ﷺ ...»، وكان على الشارح أن يذكر هذه الجملة ليتبين وجه الاستدلال .

وكون الواو في الآية بمعنى "أو" قال به عددٌ من العلماء منهم : الهروي (الأزهية ص١١٣-١١٤)، والمزني (الحروف ص٩٩)، والمهلبّي (نظم الفرائد ص٩٩)، والحيدرة اليميني (كشف المشكل ١/٥٤٣)، وابن مالك (شرح التسهيل ١/٣١٧)، وشواهد التوضيح ص١٧٤)، والعلائي (الفصول المفيدة ص٧٣) .

وقد ردّ ابن هشام في المغني (ص٨٥٧-٨٥٩) هذا القول وأبطله، والصّحيح في الآية أنّ الواو على أصل معناها في أنّه يجوز للناكح أن ينكح اثنتين اثنتين، وإن شاء ثلاثاً ثلاثاً، وإن شاء أربعاً أربعاً . ينظر : الكشاف ١/٤٩٨، البحر المحيط ٣/١٧١، تفسير ابن كثير ١/٤٢٦ .

ومراد الشارح من هذا التنبيه هو أنّ الواو العاطفة قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع إلى كونها بمعنى "أو"، وهو قولٌ سار عليه جماعة من النحويين كما تقدّم بيانه، ويمثلون له بقولهم : "الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ" إلّا أنّ ابن هشام ردّه في المغني ص٤٦٨ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها لا ترتّب (شرح الجمل ١/٢٢٩)، ونسب للفراء (المغني ص٢١٤)، والهمع ٥/٢٣٢، وغيرهما)، والصّحيح في مذهبه أنّه يرى أنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (ينظر : معاني القرآن له ١/٣٧١، والارتشاف ٤/١٩٨٥)، ومذهب الجرمي أنّها لا ترتّب في الأماكن والمطر (المسائل المنثورة ص٤٠، والارتشاف) .



فعمرو كان معناه أنّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد مُتصلاً به من غير تراخ<sup>(١)</sup>، وتعقيب كل شيء بحسب حاله، تقول : دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق وتزوج فلان فولد له إذا<sup>(٢)</sup> لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدّة الحمل<sup>(٣)</sup>.

وأما<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾<sup>(٥)</sup> فمعناه - والله أعلم - أردنا إهلاكها؛ لأن الإهلاك إنما يكون بعد مجيء البأس<sup>(٦)</sup>، ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(٧)</sup>.

⇐

ونقل الرضوي عن الزجاجي أنّ الفاء عاطفة للمفرد بمعنى "إلى"، تقول العرب : « مطرنا ما زبالة فالثعلبية » . ينظر : شرح الكافية ٣٨٥/٤-٣٨٦، وينظر في قول العرب السابق : معاني القرآن للقرآء ٢٢/١ .

وذكر ابن هشام في المغني (ص ٢١٥) هذا المعنى للفاء نقلاً عن بعض البغداديين، وذكر أنه غريب، وأنه لم ير من ذكره .

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنّ وقت المعطوف بالفاء قد يكون متراخياً، وأنه يكون مع الفاء مهلةً . ينظر : التسهيل ص ١٧٥، شرح التسهيل ٣٥٤/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٠٨/٣، الجنى ص ٦٢ .

(٢) في الأصل : "إذا" .

(٣) شرح الرّملي ص ١٩٧ .

(٤) ما سيأتي اعتراض على كون الفاء للترتيب مع الإجابة عنه . ينظر : أوضح المسالك ٣٢٤/٣، والنصّ التالي منقول عن شرح الرّملي ص ١٩٧ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٤ .

(٦) وقيل : إنّ الفاء للترتيب الذكري . ينظر : الجنى ص ٦٢، والمغني ص ٢١٤ .

(٧) سورة النحل الآية ٩٨ .



## تنبيه

للفاء<sup>(١)</sup> معنى آخر وهو السببية، وذلك غالباً في عطف الجمل<sup>(٢)</sup> نحو قولك<sup>(٣)</sup>: سافرَ فغنم؛ فالتعقيب والسببية موجودان؛ لأنّ السّفر سبب الغنيمة، وهي واقعةٌ عقبَ السّفر، ومثله: سها<sup>(٤)</sup> فسجد، وزنى<sup>(٥)</sup> فرجم، وسرقَ فقطّع، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

ولدالتها على ذلك<sup>(٦)</sup> استُعيرت للربط في جواب الشرط نحو: مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ، ولهذا / إذا قيل: من دخل داري فله دينار؛ فإن<sup>(٧)</sup> استحقاق الدينار بالدُّخول، ولو حذفَ الفاء لاحتُمِل ذلك، واحتمل الإقرار بالدينار<sup>(٨)</sup>.

وقد تخلو<sup>(٩)</sup> الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى:

(١) ما سيأتي إلى نهاية الكلام عن الفاء نقلٌ عن شرح الرّملي ص ١٩٧، وهو متصل بما قبله فيه، ولكنّ الشّارح فصل هنا بقوله: «تنبيه».

(٢) وكذا الصّفات نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِّن زُقُومٍ﴾ فَمَالُتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿﴾ (سورة الواقعة الآيتان ٥٢ و٥٣). ينظر: الارتشاف ٤/١٩٨٦، الجنى ص ٦٤، المغني ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) في الأصل: "قوله".

(٤) كتب الفعلان في النسختين بالياء، وهو خطأ في الأوّل؛ لأنّ أصله واويٌّ، صوابٌ في الثاني؛ لأنّ أصله يائيٌّ.

(٥) سورة البقرة من الآية ٣٧.

(٦) أي: دلالتها على السببية.

(٧) في الأصل: "فاوان".

(٨) ينظر: شرح القطر ص ٥٠٢.

(٩) في النسختين "تخلوا"، وهو خطأ.



﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴿<sup>(١)</sup>

واعترض على كون الفاء للتعقيب بهذه الآية، وأجيب بأنّ التقدير : فمضت مُدَّة فجعله غُثَاءً<sup>(٢)</sup>، أو بأنّ "الفاء" نابت<sup>(٣)</sup> عن "ثم" كما جاء عكسه<sup>(٤)</sup>.

وثالثها : أو، ولها<sup>(٥)</sup> خمسة<sup>(٦)</sup> معانٍ<sup>(٧)</sup> : معنيان بعد الطلب؛ وهما :

(١) سورة الأعلى الآيات ٢-٥ .

(٢) في الأصل : « غُثَاءً أَحْوَى »، ولكنّ النّاسخ ضرب على قوله : « أَحْوَى » .

(٣) ز : "ناتبة" .

(٤) أوضح المسالك ٣/٣٢٤-٣٢٥ .

والمراد بعكسه وضع "ثم" موضع "الفاء" كما في قول أبي داؤد الإيادي - واسمه حارثة بن الحجّاج - في ديوانه ص ٢٩٢ :

كَهَزَ الرُّدَيْنِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

والرُّدَيْنِيّ : الرّمح المنسوب إلى رُدَيْنَةَ، وَالْعَجَاج : الغُبار، والأنايب جمع أنبوب، وهو ما بين كلّ عُقْدَتَيْنِ من القصب .

وجه الاستشهاد به : وضع "ثم" موضع "الفاء"؛ لأنّ « الهز متى جرى في أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب »، ولا يتراخى عنه .

ينظر في هذه المسألة : شرح التّسهيل ٣/٣٥٤-٣٥٥، شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٠٩، الارتشاف ٤/١٩٨٨، الجنى ص ٤٢٧، أوضح المسالك ٣/٣٢٧، المغني ص ١٦٠-١٦١، شفاء العليل ٢/٧٨٢، الهمع ٥/٢٣٧ .

(٥) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "أو" نقل عن شرح الرّملي ص ١٩٨-٢٠٠ .

(٦) في النسختين : "خمس"، وهو خطأ؛ لأنّ المعدود مذكّر فوجب تأنيث العدد .

(٧) قال ابن هشام في المغني (ص ٨٧) : « "أو" حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر »، ثمّ سرد هذه المعاني .

والّذي عليه المحققون أنّ "أو" لأحد الشيئين أو الأشياء، وأمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها . ينظر : الخصائص ٢/٤٥٧-٤٦١، شرح الرّضي ٤/٣٩٨ - وقد تكلم الرّضيّ كلاماً نفيساً حول إرجاع المعاني الآخر إلى هذا المعنى -، المغني ص ٩٥، وفيه : « وقد



التَّخْيِيرُ والإِبَاحَةُ، وثلاثة معانٍ بعد الخبر؛ وهي الشَّكُّ، والتَّشْكِيكُ<sup>(١)</sup>،  
والتَّقْسِيمُ .

فالتَّخْيِيرُ نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهٖ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسَكِينَ مِنْ  
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>،  
وقولك<sup>(٤)</sup>: تزوّج هنداً أو أختها .

والإِبَاحَةُ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ  
بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وقولك: جالس الفقهاء أو القراء .

⇐

تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو .

ويرى الشّلوّيين في شرح المقدمة الجزوليّة (٦٧٣/٢) أنه إذا أراد النّحويّ ذكر شيءٍ  
من معاني "أو" فإنما يذكره بعد ذكر معناها الأصليّ المتقدّم، قلت: وعلى ذلك سار  
أبو حيّان في الارتشاف (١٩٨٩/٤)، وابن هشام في القطر وشرحه (ص ٥٠٦) .

(١) الفرق بينهما: أن الشَّكَّ يكون من المتكلّم، والتَّشْكِيكُ أو الإِبْهَامُ يكون على السّامع .  
ينظر: الجنى ص ٢٢٨ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) سورة المائدة من الآية ٨٩ .

(٤) في النّسختين وشرح الرّمليّ: "قوله"، وهو غير مناسبٍ في العطف على ما تقدّمه .

(٥) سورة النّور من الآية ٦١ .

وقد وردت الآية في النّسختين: «ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت  
آبائكم»، وهو خلاف التّلاوة، والشارح تابع في هذا للرّمليّ في شرحه ص ١٩٨، وهو  
تابعٌ للحلاويّ في شرحه (رسالة) ٥١٤/٢، وهو تابعٌ لابن هشام في شرح القطر  
ص ٥٠٧، وقد نبّه عليه محققاهما، ولم يتنبّه له محقق شرح الرّمليّ، ولعلّ السّبب في  
ذلك هو التّباس هذا الجزء من الآية بقوله تعالى في آخرها: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ  
تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ .





والفرق بينهما أنّ التّخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنّه لا يجوز له أن يجمع بين تزوّج هندٍ و<sup>(١)</sup>أختيها، وله أن يجالسَ الفقهاءَ والقُرّاءَ جميعاً .

والشّكُّ نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقولك : عندي زيدٌ أو عمرو إذا لم تعلم أيّهما عندك .

والتّشكيك - ويعبّر عنه بالإبهام<sup>(٣)</sup> أيضاً - نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقولك : جاء زيدٌ أو عمرو إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على المخاطب .

(١) في الأصل : « هنداً أو »، وفي « ز » : « هند أو »، وكنا في شرح الرّمليّ، والصّواب ما أثبتُّ .

(٢) سورة الكهف من الآية ١٩ .

(٣) ينظر : حروف المعاني ص ١٣، معاني الحروف ص ٧٨، التّبصرة والتذكرة ١/١٣٢، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٢، تنقيح الألباب ص ٢٧٥، شرح الجمل ١/٢٣٣، المقرّب ١/٢٣٠، التّسهيل ص ١٧٦، شرح التّسهيل ٣/٣٦٣، شرح الرّضيّ ٤/٣٩٧، رصف المباني ص ١٣١، الارتشاف ٤/١٩٨٩، الجنى ص ٢٢٨، أوضح المسالك ٣/٣٤١، المغني ص ٨٧، الهمع ٥/٢٤٧ .

وبالنّظر في هذه المصادر يتبيّن أنّ التّعبير بالإبهام هو الأكثر، وأمّا التّعبير بالتّشكيك فهو تعبیر ابن هشامٍ في القطر وشرحه، والشّدور وشرحها . ينظر : شرح القطر ص ٥٠٦-٥٠٧، وشرح الشّدور ص ٣٨٩-٣٩٠ .

(٤) سورة سبأ من الآية ٢٤ .

(٥) سورة الصّافات الآية ١٤٧ .

وفي الآية أقوالٌ آخر . تنظر في : معاني الحروف ص ٧٨-٧٩، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٧، المغني ص ٩١-٩٢ .



والتقسيم<sup>(١)</sup> - ويُعبّر عنه أيضاً بالتفصيل<sup>(٢)</sup> والتفريق -<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَنْ / يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا...﴾<sup>(٥)</sup> الآية، وقولك : الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ .

### تنبيهٌ

تكون "أو" - أيضاً -<sup>(٦)</sup> للإضراب في رأي الكوفيّين<sup>(٧)</sup>، وأبي علي<sup>(٨)</sup>

(١) عبّر به ابن مالك (الألفيّة ص ٤٩)، والكافية الشافية وشرحها، ينظر شرحها ١٢٠٠/٣ و ١٢٢٥، وينظر : المغني ص ٩٢)، وعبّر به ابن النّاطم (شرح الألفيّة ص ٥٣٣)، والمراديّ (الجنّى ص ٢٢٨)، وابن هشام (أوضح المسالك ٣/٣٤١، والمغني ص ٩٢) .

(٢) ممّن عبّر بالتفصيل: العكبريّ في اللّباب (١/٤٢٣)، والمالقيّ في رصف المباني (ص ١٣٢)، وابن عصفور في شرح الجمل (١/٢٣٣)، والمقرّب (١/٢٣٠)، والرّضيّ في شرح الكافية (٤/٣٩٧)، وابن هشام في أوضح المسالك (٣/٣٤١) .

(٣) تعبّر ابن مالك في التّسهيل (ص ١٧٦)، وشرحه (٣/٣١٢) : «التّفريق المجرّدة ونصّ في الشّرح على أنّ التّعبير عن هذا المعنى بالتّفريق أولى؛ لأنّ استعمال "الواو" فيما هو تقسيمٌ أولى من استعمال "أو"»، وينظر : الجنّى ص ٢٢٨، والمغني ص ٩٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٥ .

(٥) سورة المائدة من الآية ٣٣ .

(٦) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التّنبية نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٩٩-٢٠٠، والكلام فيه متّصل بما قبله .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٧٢-٣٩٣، الخصائص ٢/٤٥٧ و ٤٦١، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٧، الإنصاف ٢/٤٧٨، المغني ص ٩١، ائتلاف النّصرة ص ١٤٨ .

(٨) ز : "ابن" بدل "أبي" تحريفٌ .

وهذا القول نسبّه لأبي عليّ ابنُ برهانٍ في شرح اللّمع (١/٢٤٧)، وعنه نقل ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢١، وشرح التّسهيل ٣/٣٦٣)، وتبعه ابن النّاطم (شرح الألفيّة ص ٥٣٣)، وأبو حيّان (الارتشاف ٤/١٩٩٠)، والمراديّ (الجنّى ص ٢٢٩)، وابن هشام (المغني ص ٩١)، وغيرهم .



وابن برّهان<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>، وعليه قول جرير<sup>(٣)</sup>:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ..... <sup>(٤)</sup>

(١) هو : عبد الواحد بن علي بن برّهان الأسديّ العُكْبَرِيّ، أبو القاسم، كان قيماً بعلوم كثيرة، منها : النحو، واللغة، والأنساب، وآيام العرب، كان حنبلياً ثمّ تحول حنفيّاً، من أبرز تلاميذه : الخطيب التبريزي، ومن أشهر مصنفاته : شرح اللّمع (ط)، توفّي سنة ٤٥٦ هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٥٦، إنباه الرواة ٢/٢١٣، إشارة التّعين ص ١٩٩، البلغة ص ١٣٨، بغية الوعاة ٢/١٢٠، مقدّمة شرح اللّمع ١/١٥٠ .  
وينظر في رأيه : شرح اللّمع ١/٢٤٧ .

(٢) ليس القول بإفادة "أو" للإضراب مقصوراً على هؤلاء؛ فقد نقل أبو حيّان في الارتشاف (٤/١٩٩١)، وابن هشام في المغني (ص ٩١) أنّ سيبويه يبيّز أن تكون "أو" للإضراب بشرطين :

١ - أن تسبق بنفي أو نهي .  
٢ - أن يعاد معها العامل، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، « لست بشراً أو لست عمراً »، وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/١٨٨، وقد قدّره : « لا بل لست عمراً » .  
وتمن ذكر أنّها تأتي للإضراب الزّجاجيّ (حروف المعاني ص ١٣ و ٥٢)، وابن جنّي (المحتسب ١/٩٩)، والمهرويّ (الأزهيّة ص ١٢٠-١٢١) .

(٣) ابن عطية بن حذيفة الخطّفيّ التّميميّ اليربوعيّ، أبو حرّزة، أحد أبرز الشعراء الإسلاميين، وأحد الثلاثة المقدّمين في عصرهم، وهم جرير، والفرزدق، والأخطل، وله معهما نقائض مشهورة، كان ديناً لاذع الهجاء مجيداً للغزل، توفّي سنة ١١٠ هـ .  
ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ١/٣٧٤، الشعر والشّعراء ١/٧١، الأغاني ٨/٣، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٠، الخزائن ١/٧٥٠، معجم الشعراء ص ٥٤ .

(٤) هذا صدر بيتٍ من البسيط، وهو في ديوانه (٢/٧٥٤)، وعجزه :

لولا رجاؤك قد قتلت أولادي .....

وجه الاستشهاد به : مجيء "أو" في قوله : « أو زادوا » للإضراب بمعنى "بل" .

وهو من شواهد : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٢١، شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٢٧، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٥٣٤، تذكرة النّحاة ص ١٢١، المغني ص ٩١، شرح ابن عقيل ٢/٢١٣، جواهر الأدب ص ٢١٧، شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥١٦، الهمع



وحكى الفرّاء : اذهب إلى زيدٍ أو دَعْ ذَلِكَ فلا تبرح اليوم<sup>(١)</sup>.  
وتكون بمعنى "الواو" إذا أُمن اللبس عند جماعة من الكوفيّين<sup>(٢)</sup>،  
وغيرهم<sup>(٣)</sup>، كقول الشاعر :  
جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا .....<sup>(٤)</sup>  
أي : وكانت .

⇐

٢٤٨/٥، شرح الرّمليّ ص ١٩٩ .

(١) معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١، وليس هذا القول حكايةً عن العرب، وإنما هو تمثيلٌ من الفرّاء، لأنّه يقول : « كقولك في الكلام : اذهب ... »، والذي نقل أنّ هذا القول حكايةٌ هو ابن مالك (شرح التسهيل ٣٦٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٥/٢)، وتبعه ابنه (شرح الألفية ص ٥٣٤)، وأبو حيّان (الارتشاف ١٩٩٠/٤)، وابن هشام (أوضح المسالك ٣٤٢/٣)، والحلاويّ (شرح الآجرومية - رسالة - ٥١٧/٢)، والرّمليّ (في شرحه ص ٢٠٠)، وتبعه الشارح .

(٢) ينظر : معاني الحروف ص ٧٩، أمالي ابن الشجريّ ٧٣/٣، الإنصاف ٤٧٨/٢، اللّباب ٤٢٤/١، الارتشاف ١٩٩١/٤، الجنى ص ٢٣٠، المغني ص ٨٨ .

(٣) منهم الأخفش (ينظر : معاني القرآن له ٣٤/١ و ٤٩١/٢)، والجرميّ (المسائل المنثورة ص ٤٢، الارتشاف ١٩٩١/٣، الجنى ص ٢٣٠، المغني ص ٨٨)، والهرويّ - وقد أطلّ في الاستشهاد له - (الأزهيّة ص ١١٣-١١٩)، وابن مالك (الألفية ص ٤٩، والتسهيل ص ١٧٦، وشرحه ٣٦٤/٣-٣٦٥) .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (٤١٦/١)، ورواية الديوان :

نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وحينئذٍ لا شاهد فيه، وقد نبّه عليه ابن هشام في المغني (ص ٨٩) .

وهو من شواهد : حروف المعاني ص ٥٣، الأزهيّة ص ١١٤، أمالي ابن الشجريّ ٧٤/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، شرح عمدة الحفاظ ٦٢٧/٢، شرح الألفية لابن النّاطم ص ٥٣٤، توضيح المقاصد ٢١٢/٣، الجنى ص ٢٣، المغني ص ٨٩، شرح ابن عقيل ٢١٤/٢، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥١٧/٢، الهمع ٢٤٨/٥، شرح الرّمليّ ص ٢٠٠، الخزانة ٦٩/١١ .



ورابعها : أم<sup>(١)</sup>، وهي<sup>(٢)</sup> على قسمين :

متّصلة ومنفصلة؛ فالمتّصلة هي المسبوقة إمّا بهمزة الاستفهام المفهومة للتسوية، ويكون ما بعدها متّصلاً بما قبلها، وتقع بين جملتين في تأويل المصدر نحو : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي : سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه، وإمّا بهمزة يُطلَبُ بها وبـ"أم" التّعين، وتقع بين مفردين<sup>(٤)</sup> نحو : أعنّك زيدٌ أم عمرو، أي : أيّهما عندك؛ فإنّك قاطعٌ بأنّ أحدهما عنده، ولكنك شاكٌّ في عينه، ولهذا يكون الجواب بالتّعين لا بـ"نعم" ، ولا بـ"لا"، وتُسمّى "أم" هذه معادلة؛ لأنّها عديلة الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنّك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللّذين<sup>(٥)</sup> استوى الحكم في ظنّك بالنّسبة إليهما<sup>(٦)</sup>، وأدخلت "أم" على الآخر، ووسّطت<sup>(٧)</sup> بينهما ما لا

(١) كون "أم" حرف عطفٍ مذهب الجمهور، وذهب أبو عبيدة إلى أنّها بمعنى الهمزة (ينظر : مجاز القرآن ٥٩/١ و ٧٢ و ١٣٠)، وكذا محمّد بن مسعود الغزنيّ (ينظر : الارتشاف ٤/١٩٧٨-١٩٧٩، الجني ص ٢٠٥)، والصّحيح أنّ أبا عبيدة لا يقدرها بالهمزة فقط بل قدرها مرّةً بالواو (مجاز القرآن ١٤/١)، وأخرى بيل (السّابق ٢/٢٣٣)، وينظر : هشام بن معاوية الضّريح ص ٢٩٥ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "أم" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠-٢٠١، وينظر : شرح القطر ص ٥٠٨-٥٠٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٤) وكذا تقع بين جملتين نحو : أقمت أم قعدت . ينظر : شرح الرّضيّ ٤/٤٠٧-٤٠٨، المغني ص ٦٢ .

(٥) في النّسختين : "الّذي"، وهو لا يتناسب مع السّياق، والتّصويب من شرح القطر ص ٥٠٩، وشرح الرّمليّ ص ٢٠٠ .

(٦) ز : "إليها" سهوٌ من النّاسخ .

(٧) في الأصل : "وقسط"، وفي "ز" : "وسط" بلا واوٍ قبله تحريفان، والتّصويب من المصدرين السّابقين .

شكّ فيه<sup>(١)</sup>، وهو قولك : عندك .  
وبما تقرّر<sup>(٢)</sup> عُلِمَ أَنَّ الواقع بعد همزة التّسوية لا يستحقّ جواباً،  
وأنّ الكلام معها خبرٌ، وأنّها لا تقع إلّا بين<sup>(٣)</sup> جملتين، وأنّ الجملتين  
معهما في تأويل المصدر<sup>(٤)</sup>.  
وإنّما سُمّيت "أم" في هذين متّصلةً؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا  
يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر<sup>(٥)</sup>.  
والمنفصلة<sup>(٦)</sup> - وتُسَمَّى منقطعة<sup>(٧)</sup> أيضاً - هي الخالية من  
ذلك<sup>(٨)</sup>، ومعناها "بل"<sup>(٩)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(١) قد يتأخّر غير المشكوك فيه - أي : غير المسئول عنه - نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى  
أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ١٠٩) . ينظر : أوضح  
المسالك ٣/٣٣٣، التصريح ٢/١٤٣، شرح الأشموني ٣/١٠٠ .

(٢) في الأصل : "تقدّر" سهوً من النّاسخ .

(٣) في الأصل : "بعد" سهوً من النّاسخ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣/١٠٨، المغني ص ٦١ .

(٥) توضيح المقاصد ٣/٢٠٥، شرح القطر ص ٥٠٩، وينظر : شرح التّسهيل ٣/٣٥٩ .

(٦) في الأصل : "المتّصلة" سهوً من النّاسخ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣/١٧٢، المقتضب ٣/٢٨٨، الأصول ٢/٥٨، الإيضاح العضديّ

١/٢٩٩، اللّمع ص ١٥٢، التّبصرة ١/١٣٥، الأزهية ص ١٢٧، المفصّل ص ٤٠٤،

اللبّاب ١/٤٢٨، الكافية ص ٢٢٦، التّسهيل ص ١٧٦، الجنى ص ٢٠٥، المغني ص ٦٥ .

وبالنّظر في هذه المصادر يتبيّن أنّ التّعبير بـ "المنقطعة" هو الأكثر، أمّا التّعبير بـ "المنفصلة"

فهو تعبير ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص ٢٣٧)، وابن عصفور (شرح الجمل

١/٢٣٦، والمقرّب ١/٢٣٠)، والمالقيّ (رصف المباني ص ٩٥) .

(٨) أوضح المسالك ٣/٣٣٧ .

والمعنى أنّه لا يتقدّم عليها همزة التّسوية ولا همزة يطلب بها وبـ "أم" التّعيين،

وسُمّيت منقطعةً لوقوعها بين جملتين مستقلّتين، . التصريح ٢/١٤٤ .

(٩) تبع الشّارح الرّمليّ في هذا التّقدير، وهو رأي لبعض الكوفيّين حيث يرون تقدير "أم"



أفتره<sup>(١)</sup> أي : بل يقولون<sup>(٢)</sup>، وقولنا : إنها لإبل أم / شاء<sup>(٣)</sup> بل هي شاء<sup>(٤)</sup>.

⇐

بـ"بل" بعد الاستفهام والخبر، ومذهب البصريين هو تقديرها بـ"بل" والهمزة، وقيل غير ذلك، والذي عليه المحققون أنّ الأكثر في "أم" أن تقتضي إضراباً مع استفهام، وقد يُجاء بها لمجرّد الإضراب .

ينظر في هذه المسألة : أمالي ابن الشجريّ ١٠٨/٣، شرح التسهيل ٣٦١/٣-٣٦٢، رصف المباني ص ٩٥، الارتشاف ٢٠٠٧/٤-٢٠٠٨، الجنى ص ٢٠٥، المغني ص ٦٦، الهمع ٢٤٣/٥، هشام بن معاوية الضّير ص ٢٩٤-٢٩٧ .

(١) ورد هذا الجزء الكريم في سورة يونس من الآية ٣٨، وسورة هود من الآيتين ١٣ و ٣٥، وسورة السجدة من الآية ٣، وسورة الأحقاف من الآية ٨ .

(٢) تنظر تقديرات آخر في : البحر المحيط ١٥٩/٥ .

(٣) صدر الشّارح هذا القول بقوله : « وقولنا »، والمشهور التعبير بـ« قولهم » أي : العرب، وقد حكاه الأَخفش عنهم في المعاني ٣٣/١، وكذا في عددٍ من المصادر (تنظر في الحاشية التالية)، وورد في الكتاب ١٧٢/٣ و ١٧٤ غير منسوبٍ للعرب، وتعبير الشّارح صحيحٌ، فقد وجدت الأَخفش يقول في المعاني (١٦٠/١) : « كما تقول : إنها لإبل ... » .

(٤) لم يرد هذا التّقدير في متن شرح الرّمليّ ص ٢٠١، وإنما ورد في اثنتين من نسخه : « بل أهي شاء »، ومفهوم كلام الرّمليّ يدلّ على التّقدير الذي قدّره الشّارح .

وتقدير "أم" في هذا القول بـ"بل" وحدها هو تقدير الرّمانيّ (معاني الحروف ص ٧٠)، والهرويّ (الأزهيّة ص ١٢٨)، والحلاويّ (شرح الأجرؤميّة - رسالة ٥١٩/٢)، وجوزّه ابن هشام في الكلام على مسألة الاستفهام (الأشباه والنظائر ٥٤/٧) .

والجمهور على أنّ التّقدير : "بل أهي شاء" . ينظر : الإيضاح العضديّ ٢٩٩/١، اللّمع ص ١٥٣، المحتسب ٩٩/١، أمالي ابن الشّجريّ ١٠٨/٢، ابن يعيش ٩٨/٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٨٥/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢١٩/٣، شرح الرّضويّ ٤٠٩/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٨٨/١، رصف المباني ص ٩٥، الارتشاف ٢٠١١/٤، الجنى ص ٢٠٦، المغني ص ٦٦، أوضح المسالك ٣٣٨/٣ .

وسبب الاختلاف بين الفريقين : هو أنّ ما بعد "أم" استفهامٌ عند الجمهور، ولذا يقدّرون "الهمزة" بعد "بل"، بينما يرى الفريق الأوّل أنّ ما بعدها خبرٌ، وحينئذ لا

⇐



وإذا وقعت بعد استفهام قُدِّر الاستفهام بعدها أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿ اَلْهَمْ اَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا اَمْ لَهُمْ اَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا ... ﴾<sup>(١)</sup> الآية، التّقدير : "هل لهم" بدليل ظهوره بعدها<sup>(٢)</sup> في نحو<sup>(٣)</sup> : ﴿ اَمْ هَلْ تَسْتَوِي ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولا يقع بعد "أم" هذه إلاّ جملة<sup>(٥)</sup>، قال ابن عصفور : وليست هذه من حروف العطف<sup>(٦)</sup>.

⇐

حاجة إلى الإتيان بالهمزة، أو أنّه جريّ على مذهب بعض الكوفيين السّابق ذكره، وعلى القولين السّابقين يكون ما بعد "أم" مقدّراً بجملة، ولابن مالكٍ تقدير خالف فيه الجمهور . تنظر الحاشية (٥) ص ٦٠٢ .

(١) سورة الأعراف من الآية ١٩٥ .

(٢) ز : « ظهورها بعد »، وهو يخالف لشرح الرّملي ص ٢٠١ .

(٣) في الأصل : « في نحو أم نحو » سهو من الناسخ .

(٤) سورة الرّعد من الآية ١٦، والجزء المراد من الآية قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ .

(٥) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالكٍ في قولهم : « إنّها لإبل أم شاء » إلى أنّ ما بعد "أم" مفرد، وردّ تقدير الجملة؛ لأنّه يرى أنّ "أم" المنقطعة تعطف مفرداً على مفرد . ينظر : شرح التّسهيل ٣/٣٦٢، وينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٤/٢٠١١، الجنى ص ٢٠٦، المغني ص ٦٨ .

وقد وجدت الزّجاجيّ في معاني الحروف (ص ٤٨) ينصّ على أنّ التّقدير في القول السّابق "بل شاء" .

(٦) قال في شرح الجمل (٢٣٧/١) عند كلامه على "أم" المنفصلة (المنقطعة) : « وليست بعاطفة؛ لأنّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً، بل كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلامٌ واحدٌ، وقال في المقرّب (٢٣١/١) : « والمتّصلة هي العاطفة » .

والشّارح نقل هذا القول عن شرح الرّملي ص ٢٠١ - كما سبقت الإشارة إليه في الحاشية (٢) ص ٥٩٩ -، ونقل الرّمليّ فيه تصرّف - كما تبين -، وأمّا تشكيك محقق

⇐



وخامسها : ثُمَّ<sup>(١)</sup> - بضمّ المثناة - وهي للترتيب والتراخي<sup>(٢)</sup>؛ فإذا قيل : جاء زيدٌ ثُمَّ عمروٌ كان معناه أنَّ مجيء عمرو واقع<sup>(٣)</sup> بعد مجيء زيد بمهلة<sup>(٤)</sup>، وأمّا<sup>(٥)</sup> قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقول الشاعر :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ      ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup> جَدُّهُ<sup>(٨)</sup>

⇐

شرح الرّمليّ في صحّة هذا النقل عن ابن عصفور فهو سهوٌ .  
وكون "أم" المنقطعة غير عاطفة مذهب الأكثرين (ينظر : الارتشاف ٢٠١١/٤، الجنى ص ٢٠٦، المغني ص ٦٨)، وذهب ابن مالك في شرح التسهيل (٣٦٢/٣) إلى أنّها تعطف المفرد على المفرد (وتنظر المصادر السابقة)، وهو ظاهر كلامه في الألفية (ينظر : توضيح المقاصد ٢٠٨/٣) .

وقد وجدت أبا البقاء العكبريّ ينصّ في اللّباب (٤٢٩/١) على أنّ "أم" يعطف بها متصلةً ومنقطعةً، فليس ابن مالك منفرداً بهذا الرأي .

وقيل : إنّ "أم" المنقطعة مختصةٌ بعطف الجمل (ينظر : حاشية الصّبّان ١٠٤/٣)، وهو قول الاسفرايينيّ في اللّباب في علم الإعراب ص ١٣٧ .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "ثُمَّ" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٩٨ .  
(٢) ولها معنى ثالث، وهو التشريك في الحكم، وفي المعاني الثلاثة خلافٌ بين التّحويين .  
ينظر : الارتشاف ١٩٨٨/٤، الجنى ص ٤٢٧-٤٢٩، المغني ص ١٥٨-١٦١ .

(٣) في الأصل : "وقع"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ ص ١٩٨ .  
(٤) المهلة والتراخي بمعنى واحد .  
(٥) ما سيأتي اعتراض على كون "ثُمَّ" للترتيب . ينظر : شرح الجمل ٢٣١/١، شرح القطر ص ٥٠٣ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ١١ .  
(٧) في الأصل : "ذاك"، والمثبت من "ز"، موافقٌ لشرح الرّمليّ، وعليه يصحّ وزن البيت، وعلى عدم إثبات اللام يكون البيت مكسوراً .

(٨) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس الحسن بن هانئ في ديوانه (ص ٤٩٣)، يمدح العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر عمّ هارون الرّشيد، ورواية عجزه في الديوان :

⇐



فَقِيلَ : التَّقْدِيرُ خَلَقْنَا أَبَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَا أَبَاكُمْ<sup>(١)</sup> فَحُذِفَ الْمُضَافُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَقُلُ لِمَنْ سَادَ، ثُمَّ قُلُ لِمَنْ سَادَ أَبُوهُ، ثُمَّ قُلْ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ سَادَ جَدُّهُ<sup>(٤)</sup>.

↩

..... قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

ورواية عجزه كما أوردها الشارح نقلاً عن الرّمليّ هي رواية الحلاويّ في شرح الآجروميّة (رسالة) ٥١٢/٢، وهي رواية ابن خروفٍ في شرح الجمل (٣٢٢/١)، وجُلُّ المصادر ترويه هكذا :

إِنَّ مَنْ سَادَ ..... قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وأبو نواسٍ مِمَّنْ لَا يُسْتَشْهَدُ بِشَعْرِهِ لِأَنَّهُ تُوَفِّيَ سَنَةَ ١٩٥ هـ، أَي : بَعْدَ عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ، وَلَكِنَّ النَّحَاةَ يَأْتُونَ بِهَذَا الْبَيْتِ لِلتَّمْثِيلِ .

ووجه التّمثيل به : أَنَّ ظَاهِرَهُ عَدَمُ إِفَادَةِ "ثُمَّ" لِلتَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّهَا «عَطَفَتِ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى الْمُتَأَخَّرِ، وَهُوَ عَكْسُ وَضْعِهَا» . الخزانة ٣٧/١١ .

وهو في نتائج الفكر ص ٢٥٠، شرح الرّضيّ ٣٩٠/٤، رصف المباني ص ١٧٤، الجنى ص ٤٢٨، توضيح المقاصد ١٩٩/٣، المغني ص ١٥٩، جواهر الأدب ص ٣٦٤، الهمع ٢٣٦/٥، شرح الأشمونيّ ٩٤/٣، شرح الرّمليّ ص ١٩٨ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «إِيَّاكُمْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَفِي "ز" : «خَلَقْنَا إِيَّاكُمْ وَصَوَّرْنَاكُمْ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْقَطْرِ ص ٥٠٣، وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرّمليّ (ص ١٩٨) : «آبَاءَكُمْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهُوَ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ السِّيَاقِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْآيَةِ عَنْ آيِنَا آدَمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .

(٢) وَهُوَ لَفْظُ "أَبَا" .

(٣) شَرْحُ الْقَطْرِ ص ٥٠٣، وَهُوَ جَوَابُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ (٢٣٢-٢٣١/١) بِتَصَرُّفٍ، وَفِيهِ أَنَّ التَّقْدِيرَ "خَلَقْنَاكُمْ"، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

وَفِي الْآيَةِ أَقْوَالٌ أُخَرُ تَنْظُرُ فِي : شَرْحِ عَيُونِ الْإِعْرَابِ ص ٢٤١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢٧٢/٤، الْمَغْنِي ص ٩٠٣-٩٠٤ .

(٤) ذَكَرَ هَذَا التَّوْجِيهَ لِلْبَيْتِ الْحَلَاوِيِّ فِي شَرْحِهِ لِلْآجُرُومِيَّةِ ( - رِسَالَةٌ - ٥١٣/٢ )، وَتَبِعَهُ الرّمليّ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ، وَهُمْ مُسَبِّقُونَ بَابِنِ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ (٣٢٣/١)، وَهُوَ مَفْهُومٌ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ قِيلَتْ فِي تَوْجِيهِ الْبَيْتِ ذَكَرَهَا الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ (٣٧/١١-٤٠)، وَنَقَلَهَا الشَّنْقِيطِيُّ فِي الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ (٩٤/٦-٩٥)، وَهِيَ بِاخْتِصَارٍ :

↩



## تنبيه

يقال<sup>(١)</sup> في "ثُمَّ" : "ثُمَّتَ"<sup>(٢)</sup>.

وسادسها : حتّى<sup>(٣)</sup>، و<sup>(٤)</sup> شرط العطف بها : كون ما بعدها اسماً ظاهراً، وكونه جزءاً<sup>(٥)</sup> لما قبلها أو كالجزم منه، وكونه غايةً له في شرف أو قوّة أو ضدّهما نحو : "ماتَ النَّاسُ حتّى الأنبياءُ"؛ فـ"الأنبياءُ" غايةٌ في الشرف، و"زارني النَّاسُ حتّى الحجّامون"؛ فهم في غاية الإهانة والدّناءة .

⇐

١ - أن "ثُمَّ" فيه للترتيب الذكري، فـ"ثُمَّ" هنا لترتيب القول بحسب الذكر والإخبار والتلفظ، وهو ما مشى عليه الشارح .

٢ - أن "ثُمَّ" على بابها، وأنّ الممدوح ساد أولاً، ثمّ ساد أبوه بسيادته، ثمّ جدّه .

٣ - أن "ثُمَّ" هنا بمعنى "الواو"، واختاره البغداديّ بعد أن أورد ما قيل في الاعتراض على القولين السابقين .

(١) شرح الرّمليّ ص ١٩٨، والكلام متّصلٌ فيه بما قبله، ولكنّ الشارح هنا فصله بقوله : (تنبيه) .

(٢) ويقال فيها : "ثُمَّتَ"، و"فَمَ" . ينظر : التسهيل ص ١٧٥، توضيح المقاصد ١٩٨/٣، الهمع ٢٣٦/٥ . وينظر : اللسان ١٣٢/٢ (ثم) .

(٣) العطف بـ"حتّى" قليل، وأنكره الكوفيّون (ينظر : الصّاحيّ ص ٢٢٣، الارتشاف ١٩٧٨/٤، الجنى ص ٥٤٦، المغني ص ١٧٣، المساعد ٤٥٤/٢) .

والجمهور على أنّ "حتّى" إذا استعملت عاطفةً كانت بمعنى الواو لا تفيد الترتيب (ينظر : الكتاب ٩٦/١، الباب ٣٨٤/١، شرح التسهيل ٣٥٩/٣، الجنى ص ٥٥٠، المساعد ٤٥٣/٢)، وجعلها الزمخشريّ مقتضيةً للترتيب (ينظر : المفصل ص ٤٠٤)، وينظر في الرّدّ عليه : شرح الكافية الشافية ١٢١١-١٢١٢، شرح القطر ص ٥٠٥، وينظر أيضاً : شرح الرّضيّ ٣٩٤/٤-٣٩٥ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « بحسب الإرادة » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٩٨ بتصرفٍ يسير .

(٥) في الأصل : "جراً"، وفي "ز" : "جزءاً" .



وتكون "حتّى" جارةً، وابتدائيةً، وقد تحمل المعاني الثلاثة في بعض المواضع نحو : "أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسها"، برفع "رأسها" فتكون حتّى ابتدائيةً، وبنصبه فتكون عاطفةً، وبجرّه فتكون جارةً بحسب الإرادة، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

وسابعتها : بل<sup>(٢)</sup> بشرط إفراد معطوفها، وأن تُسبقَ بإيجاب<sup>(٣)</sup> أو أمرٍ -<sup>(٤)</sup> ومعناها حينئذٍ سلب الحكم عمّا قبلها، وجعله لما بعدها<sup>(٥)</sup>، أو نهْيٍ أو نفي<sup>(٦)</sup> - ومعناها حينئذٍ تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضيّده لما بعدها<sup>(٦)</sup>، فالإيجابُ نحو : قامَ زيدٌ بل عمرو؛ فالقيامُ حاصلٌ لعمرو

(١) ينظر : ص ٤٧٩ و ٤٨٠ مع الحاشية (١) .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "بل" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٢ .

(٣) هذا مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ٤٣٩/١، المقتضب ٢٩٨/٤)، واختلف النقل عن الكوفيّين، فنُقِلَ عنهم منع العطف بها بعد الإيجاب (ينظر : الصّاحبيّ ص ٢٠٨، شرح عيون الإعراب ص ٢٤٧، الارتشاف ١٩٩٥/٤، الجنى ص ٢٣٧، المغني ص ١٥٣، وغيرها)، ونقل عنهم الجواز (ينظر : الإنصاف ٤٨٤/٢، شرح الرّضيّ ٤١٧/٤)، ولعلّ الصّواب أنّ المنع هو قول بعضهم، ومنهم هشامٌ .

ينظر : الصّاحبيّ ص ٢٠٨، هشام بن معاوية الضّرير ص ٢٩٨ .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) أوضح المسالك ٣٤٧/٣، وينظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٣٣/٣ .

وفي عددٍ من المصادر أنّها لإثبات الحكم لما بعدها، وجعل ما قبلها كالمسكوت عنه .  
ينظر : شرح الرّضيّ ٤١٧/٤، الجنى ص ٢٣٧، المغني ص ١٥٢، جواهر الأدب ص ٢٢٤ .

(٦) أوضح المسالك ٣٤٧/٣ .

وأجاز المبرّد وأبو الحسين بن عبد الوارث - ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ - أن تكون ناقلةً حكم ما قبلها إلى ما بعدها، ورّد قولهما بعدم السّماع .

ينظر : المقتصد ٩٤٦-٩٤٧، شرح الجمل ٢٣٩/١، شرح التّسهيل ٣٦٨/٣، شرح الرّضيّ ٤١٨/٤، الارتشاف ١٩٩٥/٤، الجنى ص ٢٣٦، المغني ص ١٥٢،



[١/٦٢]

دون زيد، وكأنّ ذِكرَ / زيدٍ على وجه الغلط .  
والأمر نحو : اضرب زيداً بل عمرّاً<sup>(١)</sup>، والنهي نحو : لا تضرب  
زيداً بل عمرّاً<sup>(٢)</sup>، والنفي نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو .  
وثامنها : لا، وهي<sup>(٣)</sup> لنفي الحكم الثابت لما قبلها عمّا بعدها،  
ويعطف بها بشرط إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجابٍ نحو : قام زيدٌ لا  
عمرو، أو أمرٍ نحو : اضرب زيداً لا عمرّاً<sup>(٤)</sup>، أو نداءً<sup>(٥)</sup> نحو : يا ابن  
أخي لا ابن عمّي - وعدم صدق [أحد]<sup>(٦)</sup> متعاطفياً على الآخر، وألاً<sup>(٧)</sup>  
تقرن بالواو، وأمّا نحو قولك : ما قام زيدٌ ولا عمرو؛ فالواو هي  
العاطفة، و"لا" لتأكيد النفي<sup>(٨)</sup>.

⇐

- أوضح المسالك ٣/٣٤٨ .  
والذي في المقتضب ١/١٢ : « ومنها : "بل" ، ومعناها الإضراب عن الأوّل والإثبات  
للتّاني »، ونقل محققه القول السّابق المنسوب للمبرّد عن المغني .  
(١) في الأصل : "عمرو" خطأ من النّاسخ .  
(٢-٢) ساقط من "ز" .  
(٣) ما سيأتي حتى نهاية الكلام عن "لا" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٢ .  
(٤) في الأصل : "عمرو" خطأ من النّاسخ .  
(٥) هذا مذهب الجمهور، ومن أمثلة سيبويه : "يا زيد لا عمرو" (الكتاب ٢/١٨٦)،  
وذهب ابن سعدان إلى أنّ العطف بـ"لا" في النداء غير مسموع (ينظر : شرح التّسهيل  
٣/٤٧٠، الارتشاف ٤/١٩٩٦، الجنى ص ٣٩٤، المغني ص ٣١٨)، وكذا ابن مالك  
(شرح عمدة الحافظ ٢/٦٣٣) .  
(٦) زيادة يقتضيها السّياق، وهي موجودة في شرح الرّمليّ ص ٢٠٢، وينظر : أوضح  
المسالك ٣/٣٤٨ .  
(٧) في النّسختين : « أن لا »، والصّواب ما أثبت؛ لأنّ "أن" إذا كانت عاملة فيما بعدها  
ومقرونة بـ"لا" كتبت بلا نونٍ لإدغامها في اللّام . ينظر : أدب الكاتب ص ٢٣٩،  
اللبّاب ٢/٤٩١ .  
(٨) ز : "المعنى" .

وتاسعها : لكن<sup>(١)</sup> - بسكون النون - للاستدراك<sup>(٣)</sup>، ويُشترط أن تُسبقَ بنفيٍ أو نهي<sup>(٤)</sup>، وألاً<sup>(٥)</sup> تقتزن بالواو<sup>(٦)</sup>، وأن يأتي بعدها مفرد<sup>(٧)</sup> نحو ما قام زيدٌ لكن عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً<sup>(٨)</sup>.  
فإن وقعت بعدها جملة كانت مخففةً من الثقل، وهي حينئذٍ حرف

(١) كون "لكن" حرف عطف، وعدم احتياجها إلى الواو في العطف مذهب الجمهور، وهناك مذاهب أخرى هي :

١ - أنها ليست حرف عطف بل هي حرف استدراك، والعطف إنما هو بواوٍ تُذكرُ قبلها نحو : ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ، وهو مذهب يونس حكاة أبو عمر عنه، وقواه أبو عليّ الفارسيّ (الحجة ١٧٧/٢)، وهو اختيار ابن مالك (التسهيل ص ١٧٤)، إلا أنه يجعل العطف من عطف الجمل (شرح التسهيل ٣٤٣/٣).

٢ - أنها عاطفةٌ إلا أنه لا بدّ في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة، وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٢٢٤/١).

٣ - أنها عاطفةٌ، والمتكلم مخيرٌ بين الإتيان بالواو وعدمه، وهو مذهب ابن كيسان .  
ينظر : الارتشاف ١٩٧٥/٤ - ١٩٧٦، توضيح المقاصد ١٩٤/٣ - ١٩٥، الجنى ص ٥٨٧ - ٥٩١، المغني ص ٣٨٦، ابن كيسان النحويّ ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "لكن" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٢ .  
(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن الطّراوة إلى أنها ضدّ "لا" توجب للشّاني ما نُفي عن الأوّل؛ فتقول : ما قام زيدٌ لكن عمرو؛ فالمعنى أنّ عمراً هو الذي قام ... .  
البيسط ٣٤٠/١ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكوفيّون العطف بها بعد الإيجاب .  
ينظر : الإنصاف ٤٨٤/٢ - ٤٨٨، اللّباب ٤٢٧/١ - ٤٢٨، الارتشاف ١٩٩٨/٤، الجنى ص ٥٩١، المغني ص ٣٨٥ .

(٥) في النّسختين : (أن لا) .

(٦) ينظر: ما سبق في الحاشية (١) .

(٧) في النّسختين : "مفرداً" وهو خطأ .

(٨) في الأصل : "عمرواً" .

ابتداء<sup>(١)</sup>.

وعاشرها : إمّا<sup>(٢)</sup> - بكسر الهمزة<sup>(٣)</sup>، وتشديد الميم المسبوقة بمثلها - وزعم<sup>(٤)</sup>  
أكثر النحويّين<sup>(٥)</sup> أنّها بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، وقال أبو علي<sup>(٦)</sup> وابن<sup>(٧)</sup>

(١) هذا مذهب الأكثرين، وذهب بعض النحاة إلى أنّها عاطفة، ومنهم ابن أبي الرّبيع في  
الملخص (٥٧٧/١). ينظر : شرح الجمل ٢٤٠/١، البسيط ٣٤٨/١، الارتشاف  
١٩٩٨/٤، الجنى ص ٥٩١، ابن أبي الرّبيع آراؤه النحويّة ص ٢٨-٣١.

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "إمّا" نقل عن شرح الرّملي ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، وهي الفصحى، وفتح الهمزة لغة تميم، وقيس،  
وأسد. ينظر : توضيح المقاصد ٢٢٢/٣، وبعض المصادر تنسبه إلى تميم فقط. ينظر :  
التسهيل ص ١٧٦، شرح الرّضيّ ٤٠٢/٤.

(٤) التعبير بـ زعم - هنا - غير مناسب، والأولى ذهب ونحوها؛ وذلك أنّ هذا مذهب  
الأكثرين - كما سيأتي -، وبناءً عليه فلا يتناسب التعبير عنه بـ زعم، والشارح تابع  
للرّملي في هذا، وهو تابع لابن هشام في أوضح المسالك ٣٤٣/٣.

(٥) منهم سيبويه (الكتاب ٢٦٨/١ و ٨/٢)، والمبرد (المقتضب ٢٨/٣)، وابن السّراج  
(الأصول ٥٦/٢)، والزّجاجي في أحد قوليّه (الجمل ص ١٧ و ١٨) - وقوله الآخر عدم  
عدّها من حروف العطف (تفسير رسالة أدب الكتاب ص ٥٥) -، وابن جنّي (اللمع  
ص ١٤٩ و ١٥٤)، والصّيمريّ (التّبصرة ١٣١/١ و ١٣٤)، والزّمخشريّ (المفصل  
ص ٤٠٥)، والحيدرة اليمنيّ (كشف المشكل ٦٢٤/١ و ٦٢٥)، والجُزوليّ (المقدمة  
الجزوئيّة ص ٧٢)، وابن معطّر (الفصول الخمسون ص ٢٣٦)، وابن الحاجب (الكافية  
ص ٢٢٥)، والصّنعانيّ (التّهذيب الوسيط ص ١٦٠ و ١٦٢)، والكيشيّ (الإرشاد  
ص ٣٩٥ و ٣٩٦)، وابن آجرؤم (المتن ص ٢٠).

(٦) ينظر : الإيضاح العضديّ ٢٩٧/١، المسائل المنثورة ص ٤٠-٤١، المفصل ص ٤٠٥.

(٧) في النسختين : « وابن كيسان وبرهان »، والصّواب : « وابن برهان » كما في شرح  
الرّمليّ ص ٢٠١، وغيرتها إلى "ابن" تقليلاً للمزيد، ولتعبير ابن هشام به في أوضح  
المسالك ٣٤٤/٣.



كيسان<sup>(١)</sup> وبرهان<sup>(٢)</sup>: هي مثلها في المعنى فقط، والعطف إنّما هو بالواو<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الحقّ، ويؤيّدُه أنّها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف<sup>(٤)</sup>.

فالتّخيير<sup>(٥)</sup>: خذ من مالي إمّا درهمًا وإمّا دينارًا، والإباحة نحو: جالس إمّا الحسن<sup>(٦)</sup> وإمّا ابن سيرين<sup>(٧)</sup>، والشكّ نحو: جاء إمّا زيد وإمّا

(١) هو: محمّد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، إمام في العربيّة، أخذ عن المبرّد وثعلب؛ فكان معنّ جمع بين المذهبين، وله آراء متداولة في كتب النّحو، ومن مصنّفاته: غريب الحديث، المقصور والممدود، والموقفي في النّحو (ط في مجلّة المورد)، تلقيب القوافي (ط)، توفي سنة ٣٢٠ هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات النّحويّين ص ١٧٠، تاريخ بغداد ٣٣٥/١، نزهة الألباء ص ٢٣٥، معجم الأدباء ١٣٧/١٧، إنباه الرّواة ٥٧/٣، إشارة التّعيين ص ٢٨٩، ابن كيسان النّحويّ ص ٩-٩٧، أبو الحسن بن كيسان ص ١٩-١٠٦. وينظر في رأيه: التّسهيل ص ١٧٤، الارتشاف ١٩٧٦/٤، الجنى ص ٥٢٩، المغني ص ٨٤، الهمع ٢٥٢/٥، ابن كيسان النّحويّ ص ١٤٩-١٥٠، أبو الحسن بن كيسان ص ١٧٨-١٧٩.

والذي وجدته في الموقفيّ مجلّة المورد (م ٤ ع ٢ ص ١١٢) عند كلامه عن حروف العطف قوله: «وإمّا [هكذا] بمنزلة أو»، وهو بهذا موافق للجمهور.

(٢) ينظر في رأيه: شرح اللّمع ٢٥٨/١، أوضح المسالك ٣٤٤/٣.

(٣) ونسب ليونس (التّسهيل ص ١٧٤)، وهو مذهب الرّمانيّ (معاني الحروف ص ١٣١)، وابن مالك (التّسهيل ص ١٧٤، والألفيّة ص ٤٩).

(٤) أوضح المسالك ٣٤٤/٣.

(٥) عطف على قوله هي مثلها - أي: مثل "أو" - في المعنى، وسيشرع الشّارح في بيان معاني "إمّا" على ما سبق في معاني "أو".

(٦) ابن يسار البصريّ، أبو سعيد، أحد سادات التّابعين علمًا وعملاً، توفي في رجب سنة ١١٠ هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ١٥٦/٧، تهذيب الكمال ٩٥/٦، سير أعلام النبلاء ٥٦٤/٤، البداية والنهاية ٥٤/١٣.

(٧) هو: محمّد أبو بكر الأنصاريّ، الأنسيّ، البصريّ، أدرك ثلاثين من الصّحابة، كان





عمرو، والتشكيك نحو : عندي إمّا زيد وإمّا عمرو، والتقسيم نحو :  
الكلمة إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف .

وقد يستغنون عن تكرار "إمّا" بـ "أو" أو بـ "إلا" كقولك : جاء إمّا  
زيد أو عمرو<sup>(١)</sup>، وإمّا أن تفعل كذا، وإلا فافعل كذا، وقول الشاعر :

فإمّا أن تكون أخي بصدق      فأعرف منك غثي من سميني  
وإلا فاطرحني واتخذني      علواً أتقيك وتقيني<sup>(٢)</sup>

ثمّ مثل الناظم<sup>(٣)</sup> لبعض ما تقدّم بقوله<sup>(٤)</sup> : ك : جاء زيد ثمّ عمرو  
هذا مثال عطف الاسم المرفوع / على مثله، و :

[٦٢/ب]

⇐

فقيهاً، عالماً ورعاً، توفي لتسع مضيّن من شوال سنة ١١٠ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ١٩٣/٧، تهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥، سير أعلام  
النبل ٦٠٦/٤، البداية والنهاية ٥٦/١٣ .

(١) الأولى الاستشهاد بما ورد في لغة العرب، ومما ورد قراءة أبيّ بن كعب : ﴿ وَإِنَّا أَوْ  
إِيَّاكُمْ لِمَا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (سورة سبأ من الآية ٢٤) . ينظر : شرح  
التسهيل ٣٦٦/٣، والشارح في عدم الاستشهاد والاكتفاء بالتمثيل تابع للرّملي .  
(٢) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبديّ عائذ بن محصن في المفضليات ص ٢٩٢،  
وديوّانه ص ٢١١-٢١٢، وفيهما : ( بحق ) بدل ( بصدق )، وفي المفضليات : ( أو  
سميني ) بدلاً من قوله : ( من سميني ) .

وجه الاستشهاد بهما : الاستغناء عن تكرار "إمّا" بـ "إلا" .

وهو من شواهد : الأزهية ص ١٤٠-١٤١، أمالي ابن الشجريّ ١٢٦/٣-١٢٧، شرح  
الجمال ٢٣٢/١، المقرّب ٢٣٢/١، شرح التسهيل ٣٦٦/٣-٣٦٧، شرح الكافية  
الشافية ١٢٢٨/٣، شرح الرّضيّ ٤٠٢/٤، توضيح المقاصد ٢١٨/٣، الجنى  
ص ٥٣٢، المغني ص ٨٦، المساعد ص ٨٦، المساعد ٤٦٢/٢، شفاء العليل ٧٨٩/٢،  
جواهر الأدب ص ٤١٥، الهمع ٢٥٤/٥ .

(٣) ز : ( الناظم رحمه الله تعالى ) .

(٤) ساقط من الأصل .

..... أَكْرَمَ زَيْدًا وَعَمْرًا<sup>(١)</sup> بِاللِّقَا وَالْمَطْعَمِ

هذا مثال عطف الاسم المنصوب على مثله، ومثل لعطف الفعل على الفعل بقوله :

..... وَفِيَّةٌ<sup>(٢-٣)</sup> لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ<sup>(٣)</sup> يَحْضُرُوا

هذا مثال<sup>(٤)</sup> عطف الفعل<sup>(٤)</sup> المجزوم على مثله، وقوله :

..... حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُنْكَرُ

مثال لعطف الفعل المنصوب على مثله، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع<sup>(٥)</sup> قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٦)</sup>.

### تنبيه

يُعْطَفُ<sup>(٧)</sup> الفعل على الاسم المُشَبَّهِ له في المعنى<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى :

(١) في الأصل : "وعمروا" .

(٢-٣) ساقط من "ز" .

(٣) في النسختين : "و"، وهو مخالف للنظم . ينظر : ص ٥٨٤ .

(٤-٤) ساقط من "ز" .

(٥) شرح الرّملي ص ٢٠٤ .

(٦) سورة الإسراء من الآية ٩ .

(٧) ما سيأتي حتى نهاية الآيات في هذا التنبيه نقل عن شرح الرّملي ص ٢٠٤، وينظر :

أوضح المسالك ٣/٣٥٥-٣٥٧ .

(٨) المراد به « اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللام نحو : الضارب،

والمضروب » . شرح الجمل ١/٢٤٨-٢٤٩ .

﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ فَأَلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴾ فَأَثَرُنَ<sup>(٢)</sup> ويجوز العكس<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ<sup>(٤)</sup> الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الحديد من الآية ١٨ .

وفي "ز" : ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾، وهو موافق لشرح الرّملي ص ٢٠٤، ولم أشأ إثباتها لأنّ الذي يظهر لي أنّ الشّارح اقتصر على موضع الشّاهد، وفي الاستشهاد بالآية التالية ما يدلّ على ذلك .

(٢) سورة العاديات الآية ٣، وجزء من الآية ٤ .

وفي شرح الرّملي (ص ٢٠٤) : ﴿ فَأَثَرُنَ بِهِ ﴾، وعدم إيراد الشّارح له يدلّ على أمرين :

١ - رغبة الشّارح في الاختصار، حيث اقتصر على موضع الشّاهد .

٢ - تقوية ما ذهب إليه من عدم إثبات الزيادة من النسخة "ز" في الآية السابقة .

(٣) خلافاً للسّهيلي، حيث عدّه قبيحاً (ينظر : نتائج الفكر ص ٣١٩-٣٢٠، والارتشاف ٢٠٢٢/٤)، وكأنّه سها عن الآية التالية، أو أنّه يرى فيها رأي الزّمخشريّ الآتي في الحاشية (٥) .


(٤) في النسختين : ﴿ يُخْرِجُ ﴾، وهو لفظ الآية ١٩ من سورة الرّوم، وعليه يفوت الاستشهاد؛ فإنّه من عطف الفعل على الفعل، والشّارح في هذا متابع للرّملي في شرحه (ص ٢٠٤)، ولم يتنبّه له محققه .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٩٥ .

وجعل ﴿ مُخْرِجُ ﴾ معطوفاً على ﴿ يُخْرِجُ ﴾ قول الجمهور (ينظر : شرح التّسهيل ٣٨٣/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٧٢/٣، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٥٥٢، الارتشاف ٢٠٢٢/٤، أوضح المسالك ٣٥٧/٣، المساعد ٤٧٧/٢، شفاء العليل ٧٩٨/٢، الهمع ٢٧٢/٥)، وذهب الزّمخشريّ (الكشاف ٣٧/٢) إلى جعل ﴿ مُخْرِجُ ﴾ معطوفاً على قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾، وينظر : البحر المحيط ١٨٩/٤، الدّر المصون ٥٧/٥-٥٨، أوضح المسالك ٣٥٧/٣، التصريح ٦٢١/٣ .



## فائِدة

إن قيل<sup>(١)</sup> : ما الحكمة في ورود العطف بالواو في قوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ إلى قوله : ﴿وَمَا سَوَّيْنَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> ، [وفي ورود العطف بالفاء في قوله تعالى : ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُوءًا﴾ إلى قوله : ﴿فَالْمُقْسِمَاتُ أَمْرًا﴾<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup> ، وفي ورود العطف بالواو والفاء في قوله تعالى : ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾  فَاَلْعَصِفَاتُ عَصْفًا﴾ إلى قوله : ﴿فَالْمُلْقِيَاتُ ذِكْرًا﴾<sup>(٥)</sup> ؟ .


فالجواب عن ذلك : أمّا الواو الّتي في أوائل السُّور فإنّها واو القسم وما بعدها للعطف، وحيث كانت الأسماء المقسم بها في السُّورة الأولى<sup>(٦)</sup> ، لعطف الذّوات كانت بالواو، وحيث كانت الأسماء المقسم بها في السُّورة الثّانية<sup>(٧)</sup> لعطف الصّفات كانت بالفاء، وحيث كانت الأسماء المقسم بها لعطف الذّوات والصّفات<sup>(٨)</sup> كانت بالواو والفاء .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « والله أعلم »، نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٩٠. أ بتصرّف يسير، وذلك باختصار إيراد الآيات .

(٢) سورة الشمس الآيات ١-٧ .

(٣) سورة الذّاريات الآيات ١-٤ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من القلادة الجوهريّة ل ٩٠، ولا بدّ منها، وذلك أنّ الشّارح يذكر السُّورة الثّانية، وهي غير موجودة في صيغة السّؤال ممّا استدعى إضافتها .

(٥) سورة المرسلات الآيات ١-٥، والآيتان ٣ و ٤ هما : ﴿وَالنَّشِيرَاتُ نَشْرًا﴾  فَالْفَرَقَاتُ فَرَقًا﴾، وكان على الشّارح أن يذكرهما؛ لأنّ العطف بالواو إنّما ورد في الآية الثّالثة فقط .

(٦) أي : سورة الشمس .

(٧) أي : سورة الذّاريات .

(٨) أي : في سورة المرسلات .

أما عطف الذوات في الأولى فظاهر، وأما عطف الصفات في الثانية فظاهر؛ لأنَّ المراد بها صفات الرِّيح، وأما عطف الصفات والذوات فعلى تقدير الملائكة والرِّيح، والله أعلم .

وحَذَفُ النَّاظِمِ حرف<sup>(١)</sup> العطف - وهو الواو - في النُّظْمِ شائع سائغ<sup>(٢)</sup>.



منه النَّاسِخُ أوَّحَرِيفُ

(١) ز : "حروف"، وهو خطأ لا يتبين من قوله : « وهو الواو » .

(٢) ينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص ٣٧٩ .

## تتمة

## [ باب عطف البيان ]

اعلم أنّ<sup>(١)</sup> عطف البيان<sup>(٢)</sup> تابعٌ، موضحٌ<sup>(٣)</sup>، أو مخصّصٌ<sup>(٤)</sup>، جامدٌ<sup>(٥)</sup>، غير مؤوّلٍ<sup>(٦)</sup>؛ فقولهم<sup>(٧)</sup> : « موضحٌ أو مخصّصٌ » مخرجٌ للتأكيد، ولعطف النسق، وللبدل<sup>(٨)</sup>، وقولهم<sup>(٧)</sup> : « جامدٌ / غير مؤوّل » مخرجٌ للنعت؛ فإنّه مشتقٌّ أو مؤوّلٌ به<sup>(٩)</sup>.

- (١) ما سيأتي حتّى نهاية هذه التتمة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٤-٢٠٦ .
- (٢) هذه تسمية البصريّين، ويسمّيه الكوفيّون "الترجمة". ينظر : الارتشاف ٤/١٩٤٣، المساعد ٢/٤٢٣، الجمع ٥/١٩٠، مصطلحات النحويّ ص ٢٧-٢٩ .
- (٣) أي : يوضح متبوعه إن كان معرفة . ينظر : أوضح المسالك ٣/٣١٠ .
- (٤) أي : يخصّص متبوعه إن كان نكرة . ينظر : السّابق .
- (٥) أو بمنزلة، وهو ما كان صفةً فصار بالغلبة علماً كهـ "الصّعق" . المساعد ٢/٤٢٣، وينظر : الارتشاف ٤/١٩٤٣ .
- (٦) هذا حدُّ ابن هشام في القطر . ينظر : شرح القطر ص ٤٩١ .
- وتنظر حدود آخر في : المفصل ص ١٩٥، الكافية ص ١٤٠، المقرّب ١/٢٤٨، التسهيل ص ١٧١، الملخص ١/٥٦٨، الارتشاف ٤/١٩٤٣، الشذور ينظر : شرحها ص ٣٧٨، شرح الحدود النحويّة ص ١٧٩-١٨٠ .
- (٧) في شرح الرّمليّ (ص ٢٠٤) : « قوله »، وذلك أنّ التعريف تعريف ابن هشام كما سبق في الحاشية (٦) .
- (٨) ز : "المبدل" .
- (٩) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن الحاجب إلى أنّه لا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، الكافية ص ١٢٩، وينظر : شرح المقدمة الكافية ١/١٤٠، و ٢/٦٢٦، وشرح الرّضيّ ٢/٢٨٩ .
- وينظر في مذهب الجمهور : المقتضب ٣/١٨٥، اللّمع ص ١٣٩، المفصل ص ١٤٩، ابن يعيش ٣/٤٨، المقرّب ١/٢٢٠، شرح الكافية الشّافية ٣/١١٥٦-١١٥٨، التصريح ٢/١١١ .

ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة<sup>(١)</sup>،  
والتنكير، والتذكير، والإفراد وفروعهنّ نحو :  
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ<sup>(٢)</sup>  
وجاء أحمدُ أبو العباس .

ومنع كثيرٌ من النحويّين<sup>(٣)</sup> كون عطف البيان نكرةً تابعاً لنكرة،  
والصحيح الجواز<sup>(٤)</sup>.

(١) ز : "الثلاث" .

(٢) البيت من مشطور الرجز، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

وهما لعبد الله أو عمرو بن كيسبة النهديّ، قالهما لعمر بن الخطّاب - رضي الله عنه -  
في قصّة سيأتي طرفٌ منها . ينظر : الإصابة ٩٦/٥ - ٩٧، الخزانة ١٥٦/٥ .  
ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل (٧١/٣) لرؤية، وليس في ديوانه، قال العيني في  
المقاصد النحويّة (٣٩٢/١) : « وهذا خطأ؛ لأنّ وفاة رؤية في سنة خمس وأربعين  
ومائة، ولم يدرك عمر - رضي الله عنه -، ولا عدّه أحدٌ من التابعين، وإنّما قاله  
أعرابيٌّ كان استحمل عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - ... ولم يحمله، فقال ... »،  
وكذا قال البغداديّ في الخزانة ١٥٧/٥ .

ووجه الاستشهاد به : إعراب قوله : « عُمَرُ » عطف بيان على قوله : « أَبُو حَفْصٍ » .  
وهو من شواهد : المفصل ص ١٥٩، التخمير ١٢٣/٢ و ١٢٤، ابن يعيش ٧١/٣،  
الكافية ص ١٤٠، شرح المقدمة الكافية ٦٦٧/٢، شرح الكافية الشافية ١١٩١/٣،  
لباب الإعراب ص ٣٩٥، شرح الرّضيّ ٣٩٥/٢، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٦٩/١،  
أوضح المسالك ٣١٠/٣، شرح الشذور ص ٣٧٩، شرح اللّحة البدرية ٢٤١/٢،  
شرح ابن عقيل ٢٠١/٢، الفوائد الضيائية ٦٨/٢، التصريح ١٣١/٢، شرح الرّملّي  
ص ٢٠٤ .

(٣) هكذا عبّر ابن هشام في شرح القطر ص ٤٩٣، والمراد بهم : « البصريّون » .

ينظر : شرح التسهيل ٣٢٦/٣، شرح عمدة الحفاظ ٥٩٤/٢ - ٥٩٥، الارتشاف  
١٩٤٣/٤، المساعد ٤٢٣/٢ - ٤٢٤، الهمع ١٩١/٥، شرح الأشمونيّ ٨٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢٩٤/١، شرح التسهيل ٣٢٦/٣، شرح الكافية الشافية

ويجوز إعرابه بدل كل من كل<sup>(١)</sup> إلا إذا امتنع الاستغناء عنه نحو :  
هند قام زيد أخوها<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup> إحلاله محلّ الأوّل فيتعيّن البيان<sup>(٤)</sup>، ولذلك  
أمثلة منها<sup>(٥)</sup> : قولك : يا زيد الحارث<sup>(٦)</sup>، ومنها : قول الشاعر :

أنا ابن التّارك البكريّ بشرٍ      عليه الطّير ترقبه وقوعا<sup>(٧)</sup>

⇐

١١٩٣/٣، شرح عمدة الحفاظ ٥٩٥/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٥١٥، شرح  
القطر ص ٤٩٣، المساعد ٤٢٤/٢، التّصريح ١٣١/٢، الهمع ١٩١/٥-١٩٢، شرح  
الأشْمونيّ ٨٦/٣ .

(١) ذهب الرّضيّ إلى أنّه لا فرق بين عطف البيان والبدل، بل عطف البيان هو البدل، أي :  
أنّه بدل كل من كل (ينظر : شرح الكافية ٣٧٩/٢-٣٨٤)، والجمهور يجعلون  
عطف البيان قسيماً للبدل، ويفرقون بينهما بعدة فروق . تنظر في : المغني ص ٥٩٣-  
٥٩٧، التّصريح ١٣٣/٢-١٣٤، شرح الأشْمونيّ ٨٨/٣-٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٣١٢/٣-٣١٣ .

ويجب في هذا المثال أن يعرب "أخوها" عطف بيان لا بدلاً؛ لأنّه لا يصحّ الاستغناء  
عنه، لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ "هند"، وعند إعرابه بدلاً تخلو  
الجملة من الرّابط؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنّه من جملة أخرى .  
ينظر : التّصريح ١١٤/٢ .

(٣) في الأصل : "و" .

(٤) أي : كونه عطف بيان، وهذا الضّابط مبنيّ على كون البدل لا بدّ أن يكون صالحاً  
للإحلال محلّ الأوّل وهو المبدل منه، وذهب ابن هشام (في الحواشي) إلى أنّه يُغتفر في  
الثّواني ما لا يُغتفر في الأوائل . ينظر : التّصريح ١٣٣/٢، سبيل الهدى ص ٤٩٧ .

(٥) تنظر هذه الأمثلة وغيرها في : الارتشاف ١٩٤٤-١٩٤٦، شفاء العليل ٧٦٥/٢،  
التّصريح ١٣٣/٢ .

(٦) يتعيّن إعراب "الحارث" عطف بيان؛ لامتناع إحلاله محلّ الأوّل؛ وذلك أنّه لا يقال :  
يا الحارث عند الجمهور؛ لأنّ "يا" و"أل" لا يجتمعان هنا .

ينظر : شرح الشّدور ص ٣٨٠، التّصريح ١٣٢/٢ .

(٧) البيت من الوافر، وهو للمرّار بن سعيد بن حبيب الأسديّ الفقعسيّ في شعره

⇐





وقوله :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا      أَعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا<sup>(١)</sup>

فـ"بشر" عطف بيان على "البكري" ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنّ  
البدل في نيّة إحلاله محلّ الأوّل، ولا يجوز : أنا ابن التّارك بشر؛

⇐

ص ٤٦٥ (ضمن "شعراء أمويّون")، والمراد بقوله : « البكريّ » بشر بن عمرو بن مرثد بن  
بكر بن وائل . ينظر في مقتله وافتخار المرار بذلك : الخزّانة ٢٨٦/٤-٢٨٨ .

وهو من شواهد : الكتاب ١٨٢/١، التّبصرة ١٨٤/١، النّكت ٢٩٢/١، إصلاح  
الخلل ص ٧١، المفصّل ص ١٦٠، التّخمير ١٢٤/٢، ابن يعيش ٧٣/٣، الإيضاح في  
شرح المفصّل ٤٥٣/١، شرح الجمل ٢٩٦/١، المقرّب ٢٤٨/١، شرح التّسهيل  
٣٢٧/٣، شرح الكافية الشّافية ١١٩٦/٣، شرح عمدة الحافظ ٥٥٤/١ و ٥٩٧/٢،  
لباب الإعراب ص ٣٩٦، البسيط ٢٩٥/١، الملخّص ٥٦٨/١، شرح الرّضيّ  
٣٩٥/٢، الإرشاد ص ٣٨٧، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٧١/١، الارتشاف ١٩٤٤/٤،  
توضيح المقاصد ١٨٨/٣، أوضح المسالك ٣١٤/٣، شرح القطر ص ٤٩٤، شرح  
الشّدور ص ٣٨٠، شرح الألفيّة لابن عقيل ٢٠٤/٢، المساعد ٤٢٥/٢، شفاء العليل  
٧٦٤/٢، التّصريح ١٣٣/٢، الهمع ١٩٤/٥، شرح الأشمونيّ ٨٧/٣، شرح الرّمليّ  
ص ٢٠٥ .

(١) البيت من الطّويل، وهو لطالب بن أبي طالب بن عبد المطلب، من قصيدة له يمدح  
فيها النّبي ﷺ، ويكي أصحاب القليب من قريش يوم بدر في سيرة ابن هشام  
(٢٢/٣)، ورواية عجزه فيه :

فِدَا لَكُمَا لَا تَبْعُثُوا بَيْنَنَا حَرْبًا .....

وعبد شمس ونوفل المراد بهما أبناؤهما من سادات قريش؛ فإنّهما ابنا عبد مناف  
وهاشم أخوهم، والشّاعر يذكر بهذه القرابة .

وهو من شواهد : إصلاح الخلل ص ٧٠، شرح الكافية الشّافية ١١٩٧/٣، الارتشاف  
١٩٤٥/٤، أوضح المسالك ٣١٣/٣، شرح القطر ص ٤٩٥، التّصريح ١٣٢/٢،  
الهمع ١٩٣/٥، شرح الأشمونيّ ٨٧/٣، شرح الرّمليّ ص ٢٠٥ .



إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منهما إلا إذا أُضيف<sup>(١)</sup> إلى ما هما فيه، أو إلى ضميره<sup>(٢)</sup>، أو كان المضاف صفةً مثناةً، أو مجموعةً جمعَ المذكر السالم<sup>(٣)</sup>، نحو : الضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَّارِبُو<sup>(٤)</sup> زَيْدٍ، ولا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٍ خلافاً للفرّاء<sup>(٥)</sup> -<sup>(٦)</sup> وسيأتي الكلام على هذا عند ما يخفّض بالإضافة -<sup>(٧)</sup>.

و«عَبْدُ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» عطفُ بيانٍ على قوله : «أَخَوَيْنَا»، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّه حينئذٍ في تقدير إحلاله محلَّ الأوّل؛ فكأنّك قلت : أيا عبد شمسٍ ونوفلاً، وذلك لا يجوز<sup>(٨) - (٦)</sup>.



(١) يشترط كون المضاف صفةً كما سينصّ عليه الشارح ص ٨٠٢، وعدم اشتراطه - هنا -

لدلالة السياق عليه، ومتابعةً للرّمليّ في شرحه ص ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : "ضمير"، وسقوط الهاء سهوً من النّاسخ، وينظر تمثيل الشارح لهاتين المسألتين ص ٨٠٣ .

(٣) بقيت مسألة خامسة سيذكرها الشارح ص ٨٠٣ .

(٤) في النّسختين : "الضاربوا"، وهو خطأ .

(٥) ينظر في مذهبه ص ٨٠٣ مع الحاشية (٣) .

(٦-٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) ينظر : ص ٨٠٢ و ٨٠٣ .

(٨) شرح الرّمليّ ص ٢٠٦ .

وعلة عدم الجواز هي : أنّ المنادى إذا عطف عليه اسمٌ مجرّدٌ من "أل" وجب أن يُعطى ما يستحقّه لو كان منادى، و"نوفل" لو كان منادى لقليل فيه : "يا نوفل" بالضم لا "يا نوفلاً" بالنّصب . شرح القطر ص ٤٩٧، التّصريح ١٣٢/٢ - ١٣٣ .

وكان على الشارح أن يبيّن علة عدم الجواز، وهو في عدم تبينها متابعٌ للرّمليّ في شرحه .



## التوكيد \*

أي : هذا بابه، يقال : بالواو، وبالهزمة، <sup>(١)</sup> وبالألف <sup>(٢)</sup>، وهو تحقيق المعنى وتمكينه في النفس، وهو لفظي ومعنوي <sup>(٣)</sup>، وقد ذكرهما الناظم بقوله :

- ١٦١- وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا      فَيَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدُ الْمُؤَكَّدَا  
١٦٢- فِي أَوَجِّهِ الْإِغْرَابِ وَالْتَعْرِيفِ لَا      مُنْكَرٍ فَعَنْ مُؤَكَّدٍ <sup>(٣)</sup> خَلَا <sup>(٤)</sup>  
١٦٣- وَلَفْظُهُ <sup>(٥)</sup> الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعٌ <sup>(٦)</sup>      نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ  
١٦٤- وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعٍ <sup>(٧)</sup>      مِنْ أَكْتَعٍ وَأَبْتَعٍ وَأَبْصَعٍ <sup>(٨)</sup>

\* ز : "التوكيد" وإثبات الهزمة خطأ؛ لأنها همزة وصل .

(١-١) ساقط من الأصل، وهو مثبت في شرح الأزهري ص ٧٩، وشرح الرّملي ص ٢٠٧، والنص منقول عنه .

قال ابن هشام في شرح القطر (ص ٤٧٩) : « الثاني من التوابع التوكيد، ويقال فيه أيضاً : التأكيد - بالهزمة -، بإبدالها ألفاً على القياس في نحو : فأس، ورأس . »

وقال الأزهري في التصريح (١٢٠/٢) : « والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة . »

(٢) شرح الرّملي ص ٢٠٧ .

(٣) ط ١٠٠ : "مؤكد"، وهو خطأ .

(٤) لم يتعرض ابن أجروم لهذه المسألة، وإن كانت مفهومة من اقتصاره على أن المؤكد تابع للمؤكد في تعريفه . ينظر : المتن ص ٢١، وشرح الرّملي ص ٢٠٨ .

(٥) أي : ألفاظه، من التعبير بالمفرد عن الجمع، وسيكرره الناظم في باب الاستثناء .

(٦) أي : أربع كلمات، ويجوز أن يكون التقدير : "أربع ألفاظ"، وتذكير العدد حينئذ جائز؛ لأن المعداد إذا قصيد ولم يذكر فالفصح أن يكون كما لو ذكر، ويجوز حذف التاء مع المذكر . ينظر : شرح الأشموني ٦١/٤ .

(٧) ط ١٠٠ : "لأجمعاً"، والجر - هنا - لضرورة النظم .

(٨) ط ١٠٠ : "وأبصعاً"، والشارح في ثنانيا الشرح في نسخة الأصل يرويه : « وأبصع وأبتع » . ينظر : ص ٦٣٢ .

- ١٦٥- كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَقُلْ: أَرَى<sup>(١)</sup>      جَيْشَ الْأَمِيرِ كُلُّهُ تَأْخِرًا<sup>(٢)</sup>  
 ١٦٦- وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَ      مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ: أَكْتَعِينَا  
 ١٦٧- وَإِنْ تُوكِّدْ كَلِمَةً أَعَدَّتْهَا      بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ: انْتَهَى انْتَهَى<sup>(٣)</sup>

اعلم أنّ التوكيد المعنويّ تعريفه : رفع الشُّبهة والإشكال، وتقرير ما خامر النفس على جهة الاحتمال<sup>(٤)</sup>.

بيانه إذا<sup>(٥)</sup> قلتَ : "جاء الأمير" احتمال مجيء<sup>(٦)</sup> كتابه أو رسوله؛ فقد دخلت الشُّبهة والإشكال، ووقع الاحتمال؛ فإذا قلتَ : "عينه" أو "نفسه" ارتفعت الشُّبهة، وتقرّر أحد الاحتمالات<sup>(٧)</sup>.

وهو خاصٌّ بالأسماء<sup>(٨)</sup>، كما قال الناظم :

(١) ز : "أرا"، وهو خطأ .

(٢) هذا المثال وما بعده من زيادات الناظم على أصله . ينظر : المتن ص ٢١ .

(٣) في هذا المثال ما لا يخفى من حسن الختام .

(٤) شرح الرّمليّ ص ٢٠٨، وهو حدُّ الحلاويّ للتوكيد في شرحه (.. رسالة - ٥٢٩/٢)، وهو حدُّ فيه غرابة؛ فهو بيانٌ لوظيفة التوكيد المعنويّ لا تعريفٌ له .

والمشهور أنّ حدَّ التوكيد : تابعٌ يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وحدَّ التوكيد المعنويّ : التابع المقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشّمول . شرح الحدود النحويّة ص ١٨١ و ١٨٢ . وينظر : الكافية ص ١٣٥، التسهيل ص ١٦٤ و ١٦٦، شرح الشذور ص ٣٧٤ .

(٥) ز : "فإذا"، ولا داعي لهذه الفاء .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) شرح الرّمليّ ص ٢٠٨ .

وينظر في أغراض التوكيد : ابن يعيش ٤٠/٣ - ٤١، شرح الرّضيّ ٣٥٧/٢ - ٣٥٩ .

(٨) شرح الرّمليّ ص ٢٠٨، والمراد : التوكيد المعنويّ .



وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا      فَيَتَّبَعُ الْمُؤَكَّدُ .....

بكسر الكاف المؤكّدا بفتحها في أَوْجِهِ الْإِغْرَابِ أي : في الرَّفْعِ إن كان مرفوعاً، وفي النَّصْبِ إن كان منصوباً، وفي الْخَفْضِ إن كان مخفوضاً، وفي التَّعْرِيفِ إن كان معرفة .

وأشار بقوله :

..... لَا      مُنْكَرٍ فَعَنْ مُؤَكَّدٍ خَلَا

إلى <sup>(١)</sup> أن <sup>(٢)</sup> التوكيد بالمعنى المذكور لا يكون <sup>(٣)</sup> نكرة، وهو كذلك؛ إذ ألفاظ التوكيد كلّها معارف <sup>(٤)</sup>؛ فلا تتبع النكرات عند البصريين <sup>(٥)</sup> سواءً أكانت محدودة <sup>(٦)</sup> ك: يوم، وليلة، وشهر، وحول، أم غير محدودة <sup>(٧)</sup>، ك: وقت، وحين، وزمن .

(١) ساقط من "ز"، وفي الأصل : "إلا" تحريف، والذي أثبتته هو المناسب للفعل "أشار" .

(٢) ما سيأتي حتى قوله : «شهرًا كلّ» نقل عن شرح الرّملي ص ٢٠٨-٢٠٩، وينظر :

شرح الحلاوي (رسالة) ٥٣٦/٢-٥٣٧ .

(٣) ز : «لا يكن»، وهو خطأ .

(٤) اتفاقاً؛ فأما ما أضيف إلى الضمير فتعريفه بالإضافة، وأما "أجمع" وما يتبعه ففي

تعريفه قولان (ينظر فيهما: الحاشية (٢) ص ٦٣١)، وينظر : الارتشاف ١٩٥١/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٨٦/٢، الأصول ٢١/٢ و ٢٣، الجمل ص ٢٢، اللّمع ص ١٤١،

التبصرة ١٦٥/١ .

(٦) وهي ما تدلّ على مدّة معلومة المقدار، شرح الكافية الشافية ١١٧٥/٣ .

(٧) وهي ما تصلح للقليل والكثير . ينظر : المصدر السابق .



ومذهب الكوفيّين<sup>(١)</sup> - واختاره ابن مالك<sup>(٢)</sup> - جواز تأكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة نحو : صمتُ شهرًا كلّهُ .

وَلَفْظُهُ أَي : التَّوكِيدُ الْمَشْهُورُ فِيهِ<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>عند العرب أو النَّحْوِيِّينَ أَرْبَعٌ<sup>(٥)</sup>، وهي نَفْسٌ - بسكون الفاء - أي : ذاتٌ، وَعَيْنٌ مَعْبَرٌ<sup>(٦)</sup> بها عن الذات مجازاً<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر : المفصل ص ١٤٧، الإنصاف ٤٥١/٢ - ٤٥٦، أسرار العربيّة ص ٢٨٩، ابن يعيش ٤٤/٣، شرح الجمل ٢٦٧/١، شرح الرّضيّ ٣٧٣/٢، أوضح المسالك ٢٩٨/٣ - ٢٩٩، اتّلاف النّصرة ص ٦١ .

وفي المصادر الأربعة الأخيرة أنّهم يشترطون أن يكون توكيد النكرة المحدودة بـ "كلّ" وما في معناه من ألفاظ الإحاطة لا بـ "النفس" و"العين" .

ونسب ابن مالك إلى الأخفش موافقة الكوفيّين في جواز توكيد النكرة إذا أفادت . ينظر : التّسهيل ص ١٦٥ .

وفي شرح التّسهيل (٢٩٦/٣) : أنّ بعض الكوفيّين يميزون توكيد النكرة مطلقاً . وينظر : الارتشاف ١٩٥٣/٤، والهمع ٢٠٤/٥ - ٢٠٥ .

(٢) ينظر : التّسهيل ص ١٦٥، شرح التّسهيل ٢٩٦/٣، شرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، الألفيّة ص ٤٧ .

وهو كذلك اختيار الرّضيّ (شرح الكافية ٣٧٣/٢)، وابن هشام (أوضح المسالك ٢٩٨/٣ - ٣٠٠) .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « قوموا ... » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٩ باستثناء ألفاظ النّظم .

(٥) اقتصر الناظم على ما ذكره أصله، ولم يذكر "كلاً" و"كلّتا" - وهما من ألفاظ التّوكيد الشّهيرة -، وسيذكرهما الشّارح ص ٦٢٧، وقد أورد هذا الاعتراض ابن عنقاء في غرر الدرر ل ١١٥ ب .

(٦) ز : "يعبر" .

(٧) لا داعي لاعتبارها مجازاً عن الذات، وذلك أنّ العربيّ عندما يقال له : جاء زيدٌ عينه، لا يفهم أنّ المراد مجيء عين زيدٍ "الجارحة"، وإنّما يفهم مجيء ذات زيدٍ، قال ابن



من التعبير بالبعض عن الكل<sup>(١)</sup>، وهما لرفع المجاز عن الذات<sup>(٢)</sup>، ولا بُدَّ من اتصّاهما بضمير عائدٍ على ذلك المؤكّد<sup>(٣)</sup>.  
ولك أن تؤكّدَ بكلٍّ منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس<sup>(٤)</sup>.

[١/٦٤]

ويجب إفرادهما مع المفرد، وجمعهما على وزن "أفعل" مع الجمع، وفيهما مع المثني ثلاث لغات: أفصحها الجمع نحو: جاء الزيدان<sup>(٥)</sup> أو الهندان<sup>(٥)</sup> أنفسهما أو أعينهما<sup>(٦)</sup>، ودونه الإفراد فتقول: نفسُهُما وعَيْنُهُما، ودونه التثنية فتقول: نفسَاهُما وعَيْنَاهُما<sup>(٧)</sup>.

⇐

هشام في شرح اللّمة البدرية (٢٢٦/٢): «والمراد بالنفس والعين حقيقة الشيء ذاته»، وينظر: نتائج الفكر ص ٢٩١، بدائع الفوائد ١/٢٤١، غرر الدرر ١١٥ ب.  
(١) أدخل الشارح "أل" على "كل" و"بعض" متابعة للرملّي في شرحه، وهو ممنوعٌ عند الجمهور، وسينصّ عليه الشارح. ينظر ما سيأتي: ص ٦٤٤.  
(٢) يرى العلامة ابن القيم أنّ التوكيد ليس لرفع المجاز، وإنّما يأتي به المتكلّم قاصداً الاعتناء بمضمون الكلام السابق وتثبيتته، وتقويته في قلب السّامع. ينظر: مختصر الصّواعق المرسلّة ٢/٢٨٨.

قال ابن هشام في شرح اللّمة البدرية (٢٢٦/٢): «وفائدة هذا التوكيد النفي عن الأوّل وهم إرادة ملابسه، ألا ترى أنّ قولك: جاء زيدٌ يحتمل أن يكون المراد كتبه أو خبره أو أمره»، وقد أفصح الشارح عن هذا. ينظر: ما سبق ص ٦٢٢.  
(٣) شرح القطر ص ٤٨٤.

(٤) السابق، وينظر: الملخص ١/٥٤٧، شرح الرّضيّ ٢/٣٧٥، توضيح المقاصد ١٥٩-١٦٠/٣.

(٥-٥) ساقطٌ من "ز".

(٦) "ز": "عينهما" تحريفٌ.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١/٥٥٣-٥٥٤ و٦٥١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٥٠١، أوضح المسالك ٣/٢٩٤، شرح الشذور ص ٣٧٦.

⇐

ويجوز دخول الباء عليهما<sup>(١)</sup>.  
وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بالنفسِ أو بالعين<sup>(٢)</sup> وجبَ توكيدهُ  
- أولاً - بالضمير المنفصل<sup>(٣)</sup> نحو : قوموا<sup>(٤)</sup> [أنتم]<sup>(٥)</sup> أنفسُكم .

⇐

وذهب أبو حيان في الارتشاف (١٩٤٧/٤) إلى أنّ إجازة ابن الناظم تبعاً لأبيه تنبيه  
المؤكد وَهَمْ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين، وقال ابن عقيل في المساعد  
(٣٨٥/٢) : «إجازة المصنّف لذلك مخالفة لما عليه الناس»، وهو متأثرٌ بشيخه أبي  
حيان .

وليس الأمر على ما قالوا؛ فالذي جَوَّزه ابن مالك حكاه ابن كيسان عن بعض العرب  
على ما ذكر الرضوي (شرح الكافية ٣٦٩/٢-٣٧٠)، وأجازه من النحاة ابن خروفٍ  
(شرح الجمل ٣٣٦/١)، وابن معطرٍ في ألفيته (ينظر : شرح ألفية ابن معطر ٧٥٧/١)،  
وابن إيازٍ (المحصول ل ١٤٤ ب، وتوضيح المقاصد ١٦٠/٣)، والرضوي (شرح الكافية  
- السابق -)، وابن القوّاس (شرح ألفية ابن معطر ٧٦٠/١)، وغيرهم .

(١) ينظر : التسهيل ص ١٦٤، شرح التسهيل ٢٩٠/٣، شرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣ .  
(٢) ز : "أو العين" .

(٣) أوضح المسالك ٣٠٠/٣، وينظر : الأصول ٢٠/٢، التبصرة ١٦٧/١، المفصل  
ص ١٤٧، الكافية ص ١٣٦، البسيط ٣٧٢/١-٣٧٣ .

وجعل ابن مالك في التسهيل (ص ١٦٤) هذا الحكم أغلياً؛ نظراً لإجازة الأخفش  
على ضعفٍ "قوموا أنفسكم" . ينظر : شرح التسهيل ٢٨٩/٣-٢٩٠، الارتشاف  
١٩٤٧/٤ .

وقد وجدت أنّ الأخفش مسبوقٌ بـ "سيويه" حيث جعل الكلام بلا توكيدٍ بالضمير  
المنفصل قبيحاً، قال في الكتاب (٢٤٧/١) : «... لأنّ قولك : افعلوا أنفسكم فيها  
قبح؛ فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسنَ الكلام» . (وينظر : ٢٧٧/١)، وكذا قال المبرد .  
ينظر : المقتضب ٢١٠/٣ و ٢١١ .

(٤) ز : "قوا" تحريفٌ .

(٥) زيادةٌ لا بدّ منها ليصحّ التمثيل، وهي موجودةٌ في شرح الرّملي (ص ٢٠٩)، والنصّ  
منقولٌ عنه كما سبق في الحاشية (٤) ص ٦٢٤ .





ثُمَّ كُلُّ لَرَفْعِ اِحْتِمَالِ اِرَادَةِ الْخُصُوصِ بِلَفْظِ الْعُمُومِ، تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ؛ فَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ بَعْضِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ جَمِيعِهِمْ؛ فَاِذَا قُلْتَ : "كُلُّهُمْ" رَفَعْتَ الْاِحْتِمَالَ الْاَوَّلَ<sup>(١)</sup>.

### تَنْبِيْهُ

اِنَّمَا<sup>(٢)</sup> يُؤَكِّدُ بِهَا بِشَرْطِ<sup>(٣)</sup> :  
 اَحَدُهَا : اَنْ يَكُونَ الْمُؤَكِّدُ بِهَا غَيْرَ مَثْنً؛ وَهُوَ الْمَفْرَدُ وَالْجَمْعُ .  
 الثَّانِي : اَنْ يَكُونَ مُتَجَزِّئًا<sup>(٤)</sup> بِذَاتِهِ اَوْ بِعَامِلِهِ؛ فَالْاَوَّلُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>، وَالثَّانِي : كَقَوْلِهِ : اشْتَرَيْتَ الْعَبْدَ كُلَّهُ، فَاِنَّ الْعَبْدَ مُتَجَزِّئًا بِاعْتِبَارِ الشِّرَاءِ .  
 الثَّلَاثُ : اَنْ يَتَّصِلَ بِهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُؤَكِّدِ .

وَمِنْ اَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ : "كِلَا" لِلْمَذْكُورِ، وَ "كِلْتَا" لِلْمُؤَنَّثِ<sup>(٦)</sup>، وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ "كُلٍّ" فِي الْمَعْنَى، تَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ؛ فَيَحْتَمِلُ مَجِيئَهُمَا - وَهُوَ الظَّاهِرُ -، وَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ أَحَدِهِمَا؛ فَاِذَا قِيلَ : "كِلَاهُمَا" اَنْدَفَعَ هَذَا الْاِحْتِمَالُ<sup>(٧)</sup>.  
 وَاِنَّمَا يُؤَكِّدُ بِهِمَا بِشَرْطِ<sup>(٧)</sup> :

- 
- (١) شرح الرّمليّ ص ٢٠٩، وينظر : شرح القطر ص ٤٨٥ .  
 (٢) ما سيأتي حتى نهاية الحديث الآتي نقل عن شرح الرّمليّ ص ٢٠٩-٢١٠، والكلام متصل فيه بما قبله، ولكنّ الشّارح فصل بقوله : « تنبيه » .  
 (٣) شرح القطر ص ٤٨٥ .  
 (٤) في الأصل : "منحزا" .  
 (٥) سورة الحجر من الآية ٣٠، وسورة ص من الآية ٧٣ .  
 (٦) تبع الشّارح الرّمليّ في هذا التعبير، والأولى أن يقول : كِلَا لِلْمَذْكُورَيْنِ، وَكِلْتَا لِلْمُؤَنَّثَيْنِ .  
 (٧) شرح القطر ص ٤٨٦ .



أحدهما : أن يكون<sup>(١)</sup> المؤكّد بهما دالاً على اثنين .  
 الثاني : أن يصحّ حلول الواحد محلّهما؛ فلا يجوز على المذهب  
 الصّحيح أن يُقال : اختصم الزّيدان كِلَاهُمَا؛ لأنّه لا يحتمل أن يكون  
 المراد أحد الزّيدين<sup>(٢)</sup> .  
 الثالث : ألاّ<sup>(٣)</sup> يكونَ ما أُسندَ إليهما غير مختلف المعنى؛ فلا يجوز :  
 مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما .

الرّابع : أن يتصل بهما ضميرٌ عائِدٌ على المؤكّد بهما .  
 وأجمَعُ و"جمَعَاء"<sup>(٤)</sup> وجمعهما؛ وهو "أجمَعُونَ"، و"جمَعُ"، وإنّما

(١) ز : "تكون" خطأ من الناسخ .

(٢) هذا مذهب الأخفش - في أحد قوليه -، والفراء، وهشام، وأبي عليّ الفارسيّ،  
 وصحّحه أبو حيّان، وابن هشام .

واستدلّوا بما ذكره الشّارح؛ فإذا لم يحتمل أن يكون المراد أحدهما لم يُحتج إلى توكيد  
 يدفعه؛ فلا فائدة في هذا التعبير، كما أنّه لم يُسمَع عن العرب .

وزهب الجمهور - ومنهم : ابن مالك (التسهيل ص ١٦٤) - إلى جواز أن يؤكّد ما  
 لا يصحّ في موضعه واحدٌ، وحجّتهم أنّ العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا يراد رفع  
 الاحتمال كما أتوا بـ "أجمع" و "أكع" بعد "كلّ"، ولا احتمال يُرفع بهما لرفعه بـ "كلّ" .

وأجاب المانعون بأنّ المعنى إذا كان مستفاداً من اللفظ حقيقةً فلا حاجة للفظٍ آخر  
 يؤكّده إلّا إذا قوى برواية عن العرب، وقد ذكرنا أنّ ذلك لم يسمع .

ينظر في هذه المسألة : المقتضب ٢٤٢/٣ - ٢٤٣، شرح الجمل ٢٧٠/١، شرح التسهيل

٢٩٠/٣، شرح الرّضسيّ ٣٧٢/٢، التذيل والتكميل ج ٤ ل ١٠٤ ب، الارتشاف

١٩٤٨/٤، أوضح المسالك ٢٩٥/٣، شرح القطر ص ٤٨٦، المساعد ٣٨٦/٢، التصريح

١٢٣/٢، الهمع ١٩٨/٥ - ١٩٩، هشام بن معاوية الضّرير ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٣) في النّسختين : « أن لا » .

(٤) في شرح الرّمليّ ص ٢١٠ : "وجمعها"، وهو تحريفٌ يدلّ عليه ما بعده، وهو قوله :  
 "وجمعهما" .



يؤكد بها<sup>(١)</sup> غالباً بعد "كل"؛ فلهذا استغنت عن أن تتصل بضمير يعود على المؤكد تقول : اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعاء<sup>(٢)</sup>، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء / كلهن جمع<sup>(٣)</sup>.

[٦٤/ب]

ويجوز التأكيد بها وإن لم تتقدم "كل"<sup>(٤)</sup> قال تعالى : ﴿لَأُغَوِّنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال ﷺ : «وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون»<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>.

(١) ز : "بهما" تحريف .

(٢) في النسختين : "جميعها" تحريف، والتصويب من شرح القطر وشرح الرملّي .

(٣) شرح القطر ص ٤٨٦ .

(٤) السابق ص ٤٨٧، والنقل مستمر عنه حتى نهاية الحديث .

(٥) سورة الحجر من الآية ٣٩، وسورة ص من الآية ٨٢ .

(٦) سورة الحجر من الآية ٤٣ .

(٧) في النسختين : "أجمعين"، وغيرتهما إلى "أجمعون" لأمرين :

١ - أن النص منقول من شرح الرملّي ص ٢١٠، والرملّي ناقل عن شرح القطر (ص ٤٨٧) وفيهما : "أجمعون" .

٢ - أنه لا شاهد فيه على النصب إلا بتقدير، والاستشهاد به حال الرفع أوضح، قال ابن هشام في شرح القطر (ص ٤٨٧) : «يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وبالنصب على الحال، وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة»، وهذان الوجهان ذكرهما ابن مالك في شرح التسهيل (٢٩٥/٣)، وقال في تخريج النصب أيضاً : «وجعل بعضهم "أجمعين" توكيداً لضمير مقلّر منصوب كأنه قال : أعنيكم أجمعين»، وهذا هو التقدير المشار إليه .

(٨) الحديث متفق عليه : أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب إنما جعل

الإمام ليؤتم به ... (ص ١٤٦)، برقم ٦٨٩، وفي باب إقامة الصف (ص ١٥٢)، برقم

٧٢٢، وفي باب إيجاب التكبير (ص ١٥٤) برقم ٧٣٤ .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣١٠/١)، في كتاب الصلاة باب اتمام المأموم بالإمام

برقم ١٨٦، وأخرجه أبو داود في سننه (٤٠٢/١-٤٠٣) في كتاب الصلاة، باب

الإمام يصلي من قعود برقم ٦٠١، وأخرجه النسائي في سننه (٩٩/٢) باب الاتمام

<sup>(١)</sup> تنبيهان

أحدهما<sup>(١)</sup> : فهم<sup>(٢)</sup> من كلام الناظم من هذا<sup>(٣)</sup> - ومِمَّا سيأتي -<sup>(٤)</sup> أن  
"أجمع وجمعاء" لا يُثنَّيان فلا يقال : أجمعان، ولا جمعواوان، وهو مذهب  
جمهور البصريين<sup>(٥)</sup>، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ ذلك لم يُسمَعْ<sup>(٦)</sup>.

⇨

بالإمام يُصَلِّي قاعداً، وفيها جميعاً بلفظ "أجمعون"، وأخرجه ابن ماجه في سننه  
(٢٧٦/١) كتاب إقامة الصَّلَاة باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا بلفظ "أجمعين".  
والحديث ورد شاهداً في شرح القطر (ص ٤٨٧) برواية الرَّفع .  
وورد برواية "أجمعين" شاهداً على انتصابها على الحالِّية في : شرح التَّسهيل ٣/٣١٥،  
المساعد ٢/٣٩١، شفاء العليل ٢/٧٣٩ .

(١-١) ساقط من "ز"، والمثبت فيها "أجمعين" (وهو الصَّحيح لأنَّ ذلك لم يسمع) هما  
فهم، وقد ضرب ناسخها على ما بين القوسين، ويبدو أنه تنبّه لمجيئها بعدد، ولكن  
سهوه هذا أدّى إلى سقوط قول الشَّارح المشار إليه، أمّا "هما" فهي بقية "أحدهما".  
(٢) ما سيأتي حتّى قوله : «والعدل في جمع» نقلٌ عن شرح الرَّمليّ ص ٢١٠، والكلام فيه  
متصلٌ بما قبله .

(٣) الأولى إسقاط "من" في قوله : «من هذا» .

(٤) الصَّحيح أنَّ ما سيذكره الشَّارح غير مفهوم من كلام الناظم، حيث لم يتعرَّض للتَّثنية  
تبعاً لأصله (ينظر : المتن ص ٢١، وينظر النظم ص ٦٢١، وما سيأتي بعد)، والذي  
أوقع الشَّارح في هذا الوهم هو نقله لكلام الرَّمليّ؛ فقد ساق الرَّمليّ قريباً من صدر  
هذا الكلام تعقيباً على المسألة السَّابقة لا على ما سيأتي من مسألة التَّثنية معبراً عن  
ابن آجروم بالمصنّف، والشَّارح كعادته استبدل بالمصنّف الناظم فوقع في هذا الوهم .  
ينظر : شرح الرَّمليّ ص ٢١٠ .

(٥) شرح القطر ص ٤٨٧ .

وهذا مذهب الجمهور للاستغناء عنها بتثنية "كلا" و"كلتا"، وذهب الأخفش  
والكوفيون والبغداديون إلى جواز التَّثنية .

ينظر : إصلاح الخلل ص ٩٥، شرح الجمل ١/٢٦٥، شرح التَّسهيل ٣/٢٩٣، شرح  
الرَّضيّ ٢/٣٧١، الارتشاف ٤/١٩٥١ .

(٦) شرح القطر ص ٤٨٧ .

⇨



ثانيهما : أَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجُمِعُ لَا يَنْصَرِفُنْ<sup>(١)</sup> لِلتَّعْرِيفِ الْمُقَدَّرِ فِيهِنَّ<sup>(٢)</sup> وَالْوِزْنَ فِي أَجْمَعٍ، وَالتَّائِيثِ فِي جَمَعَاءَ، وَالْعَدَلِ فِي جُمِعَ<sup>(٣)</sup>.

⇐

وابن هشام في نفي السّماع مسبقاً بالشّلوبيّن (شرح المقدّمة الجزوليّة ٦٧٩/٢) والرّضويّ (شرح الكافية ٣٧١/٢)، والصّحيح أنّه مسموع؛ فقد ذكر أبو حيّان وابن عقيل أنّه حكى عن العرب : «قبضت المألّين أجمعين» .

ينظر : الارتشاف ١٩٥١/٤، المساعد ٣٨٩/٢ .

(١) ز : «لا يتعرّفن» تحريفٌ .

(٢) في تعريف "أجمع" قولان هما :

١ - أنّه بنية الإضافة، وهو مذهب الخليل (الكتاب ٢٢٤/٣)، وسيبويه (الكتاب ٢٠٣/٣)، والسّهيليّ (نتائج الفكر ص ٢٨٩)، وابن عصفور (شرح الجمل ٢٧٢/١)، وابن مالك (شرح عمدة الحفاظ ٨٦٣/٢، شرح التّسهيل ٢٩٢/٣)، وينظر الاعتراض على هذا القول في : البسيط ٣٧٥/١ .

٢ - أنّه بالعلميّة، وهو اختيار محمّد بن مسعود الغزنيّ (الارتشاف ١٥٩١/٤)، وابن الحاجب (الأمالي النّحويّة ٩٩/٤، الهمع ٢٠٣/٥)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٣٧٦/١)، ونسبه للمحقّقين .

(٣) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٢/٢ .

وفي الجمع الذي عدلت عنه "جُمِعُ" أقوالٌ ثلاثة هي :

١ - أنّها معدولة عن "جُمِعَ" كـ: حُمِرَ، وهو مذهب الأخفش، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ج ٢ ل ٣٥٦)، وأبي عثمان (أمالي ابن الشّجريّ ٣٤٩/٢)، وابن عصفور (شرح الجمل ٢٧٣/١) .

٢ - أنّها معدولة عن "جَمَعَاوَاتٍ"، وهو مذهب ابن مالك (شرح الكافية الشّافية ١٤٧٥/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٨٦٨/٢)، وابن هشام (أوضح المسالك ١٢٨/٤)، وينظر : التصريح ٢٢٢/٢ .

٣ - أنّها معدولة عن جَمَاعَى - كـ: صَحَارَى - أو جَمَاعٍ - كـ: صحارٍ -، وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ (شرح الرّضويّ ١١٩/١)، واختيار ابن أبي الرّبيع (البسيط ٣٦٩/١) .



وقوله : وَغَيْرَهَا أَي : الألفاظ المتقدمة .

..... تَوَابَعٌ لِأَجْمَعَ مِنْ أَكْتَعَ وَأَبْتَعَ وَأَبْصَعَ<sup>(١)</sup>

كَ:جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَقُلْ: أَرَى<sup>(٢)</sup> جَيْشَ الْأَمِيرِ كُلُّهُ تَأْخَرًا

وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَ<sup>(٣)</sup> مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ: أَكْتَعِينَا

أَي : أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ<sup>(٤)</sup> أَبْتَعِينَ .

واعلم أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مَرْتَبَةٌ عَلَى حَسَبِ الْبَيَانِ؛ فَالْأَبْيَنُ مَقْدَمٌ

عَلَى مَا هُوَ دُونَهُ فِي الْبَيَانِ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ<sup>(٥)</sup> أَنْفُسُهُمْ

أَعْيَنُهُمْ<sup>(٦)</sup> أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ<sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ الْمَفْرَدُ وَالْمُثَنَّى،

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَأَبْصَعَ وَأَبْتَعَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِسَرْدِ النَّظْمِ ص ٦٢١، وَيَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي فِي

الْحَاشِيَةِ (٣) ص ٦٣٤ .

(٢) ز : "أَرَى" .

(٣) يَنْظُرُ : ص ٦٢٩؛ فِيهِ النَّصُّ عَلَى جَوَازِ التَّأْكِيدِ بِـ"أَجْمَعَ" وَإِنْ لَمْ يَتَقَدِّمِ "كُلُّ"، وَمِثَالُ

النَّاطِمِ قَرِيبٌ مِنْ مِثَالِ أَصْلِهِ (ص ٢١) : « مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ »، وَهُوَ صَحِيحٌ بِنَاءً

عَلَى مَا سَبَقَ . وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْحَلَاوِيِّ (رِسَالَةٌ) ٥٣٨/٢ .

(٤) ز : "أَجْمَعِينَ" سَهْوً مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) سَاقَطٌ مِنْ "ز" .

(٦) الشَّارِحُ فِي تَقْدِيمِ التَّوَكِيدِ بِـ"كُلِّ" عَلَى النَّفْسِ وَالْعَيْنِ تَابِعٌ لِلسَّرْمَلِيِّ فِي شَرْحِهِ

(ص ٢١١)، وَهُوَ مُتَابِعٌ لِلْحَلَاوِيِّ فِي شَرْحِهِ (- رِسَالَةٌ - ٥٣٥/٢) كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ

مُحَقِّقُهُ، وَهُمْ مُسْبِقُونَ بِالزَّجَاجِيِّ فِي الْجُمْلِ ص ٢١ .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْبَدءِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَاتِّبَاعُهُمَا بِـ"كُلِّ" . يَنْظُرُ : التَّبَصُّرَةُ ١٦٦/١،

شَرْحُ عَيُونِ الْإِعْرَابِ ص ٢١٢، شَرْحُ الْجُمْلِ ٢٦٦/١، الْإِرْتِشَافُ ١٩٥١/٤ .

وَعَلَّةَ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٣٧٥/٢) : « أَنَّ الْإِحَاطَةَ صِفَةٌ لِلنَّفْسِ

وَمَعْنَى فِيهَا؛ فَتَقْدِيمُ النَّفْسِ عَلَى صِفَتِهَا أَوَّلَى »، وَيَنْظُرُ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ، وَشَرْحُ عَيُونِ

الْإِعْرَابِ .

(٧) يَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي فِي : الْحَاشِيَةِ (٣) ص ٦٣٤ .



والمذكر والمؤنث<sup>(١)</sup>.

### تنبيه

معنى<sup>(٢)</sup> "أجمع" الائتلاف، ومعنى "أكتع" الانضمام، ومعنى "أبصع" السُرعة، ومعنى "أبتع" الاشتداد<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز عطف أسماء التأكيد بعضها على بعض<sup>(٤)</sup>؛ فلا يقال : جاء

(١) شرح الرّمليّ ص ٢١١، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٥/٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « على نفسه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢١١ بتصرّفٍ يسيرٍ جدًّا .

(٣) شرح الآجرؤميّة للحلاويّ (رسالة) ٥٣٥/٢ .

وكون "أبصع" بمعنى السّرعة غير واضح، وذلك لأنّ البصع : هو الجمع (اللّسان ٤٢٢/١ "بصع") فالمعنى المناسب له الاجتماع، وكذا إن أخذ من "بصع العرق" إذا تحدر شيئاً فشيئاً كما ذكر المجاشعيّ (شرح عيون الإعراب ص ٢١٣)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣٦٧/٢) فلا يناسب السّرعة - أيضاً - بل يناسب الاجتماع؛ لأنّ العرق حينئذٍ يكون مجتمعاً (ينظر : شرح دحلان ص ٢٠)، أمّا إن أخذ من "بصع" إذا رويّ (شرح الرّضيّ ٣٦٧/٢) ففيه حينئذٍ معنى الغاية (المساعد ٣٩٠/٢، الهمع ٢٠٣/٥) . ويرى المجاشعيّ في شرح عيون الإعراب (ص ٢١٢) أنّ معنى "أبتع" الامتداد، والقولان متقاربان، فإنّ البتع هو طول العنق مع شدّة مغرزه (شرح الرّضيّ ٣٦٧/٢) .

ويرى بعض العلماء أنّ هذه الألفاظ لا معنى لها بل ضُمّت إلى الأوّل لترين الكلام لفظاً وتقويته معنًى (نقله الرّضيّ في شرح الكافية ٣٦٧/٢)، ويرى ابن سيده أنّ هذه الألفاظ إتباعٌ لأجمع، وذلك أنّهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها، وهو العين تحامياً من الإطالة بتكرير الحروف كلّها، اللّسان ٤٢٢/١ (بصع)، وهو رأي ابن أبي الرّبيع في البسيط (٣٨١/١-٣٨٢)، وفيها يقول : « ولا يجب أن يُتكلّف هذه الألفاظ اشتقاقاً ... » .

(٤) هذا مذهب الجمهور (ينظر : الجمل ص ٢٢، شرح عيون الإعراب ٢١٣، ابن يعيش



زيدٌ نفسُهُ وعَيْنُهُ، ولا ما<sup>(١)</sup> أشبه ذلك؛ لأنّ التّأكيدَ نفسُ المؤكّد، ولا يجوز عطف الشّيء على نفسه<sup>(٢)</sup>.  
وقد فهم من قول الناظم :

وغيرُها تَوَابِعٌ لأَجْمَعِ .....

أنّ "أَكْتَعَ" و"أَبْصَعَ" و"أَبْتَعَ"<sup>(٣)</sup> لا يُؤْتَى بها إلاّ بعد

⇐

٤٠/٣، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٠)، وذهب ابن الطّرواة إلى جواز العطف (ينظر : الارتشاف ٤/١٩٥٤، الجمع ٥/٢٠٦، ابن الطّرواة النّحويّ ص ٢٧٦-٢٧٧)، وما ذهب إليه ضعيفٌ، وفيما سيذكر الشّارح ردّ على مذهبه .  
(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ينظر : البسيط ١/٣٨٣-٣٨٥، شرح اللّمحة البدرية ٢/٢٣٣ .  
(٣) ز : « أن أكْتَعَ وأَبْصَعَ »، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ ص ٢١٠-٢١١، والنّص منقولٌ عنه كما سيأتي .

ويلحظ أنّ الشّارح خالف ترتيب الناظم لها، وذلك أنّ ترتيبه هو "أكْتَعَ أبْتَعَ أبْصَعَ"، وهو ترتيب ابن أجروم (المتن ص ٢١)، وكذا ورد في شرح الأزهرية ص ٨٠ .  
وابن أجروم مسبوقٌ في هذا التّرتيب بالزّمخشرية في المفصل (ص ١٤٨) وابن الحاجب في الكافية (ص ١٣٥)، وجوز هذا التّرتيب ابن عصفور (شرح الجمل ١/٢٦٦)، وابن مالك (شرح التّسهيل ٣/٢٩٤)، وإن كان عنده خلاف المختار .

وأما ترتيب الشّارح وهو "أكْتَعَ أبْصَعَ أبْتَعَ" فهو التّرتيب المشهور على ما ذكره الرّضويّ في شرح الكافية (٢/٣٧٦)، وقد علّق على صنيع الزّمخشريّ وابن الحاجب قائلاً : « ولا أدري ما صحّته ؟ »، وهو التّرتيب المختار عند ابن مالك (شرح التّسهيل) .

وقد وقع هذا التّرتيب في متن الآجرومية في شرح الحلاويّ (- رسالة - ٢/٥٣٥)، وشرح الرّمليّ (ص ٢١٠-٢١١)، وتبعه الشّارح، وهذا ناتج من اختلاف نسخ الآجرومية . ينظر : قسم الدّراسة ص ٣٥ .

وذهب ابن كيسان إلى جواز البدء بأيّ منها بعد أجمَع . ينظر : المفصل ص ١٤٨،

⇐





"أَجْمَعَ"<sup>(١)</sup>، وهو كذلك<sup>(٢)</sup>، وأمّا قول الشاعر :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا<sup>(٣)</sup>

⇐

شرح الرّضيّ .

والجدير بالذكر أنّ ابن عصفور في شرح الجمل (٢٦٤/١) يرى أنّ "أبْصَعَ" من زيادات الكوفيّين، و "أَبْتَعَ" من زيادات البغداديّين، في حين يرى شيخه الشّلوّيين في شرح المقدّمة الجزوليّة (٦٨١/٢) أنّ نهاية هذه الألفاظ عند البصريّين "بُصْعَ"، وما تصرف منه، وأن "بُتَعَ" وما تصرف منه من زيادات البغداديّين . وينظر : شرح الرّضيّ ٣٧٦/٢ .

(١) قال الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٦/٢) : « ولا خلاف في أنّه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته »، وهو معارض لما نقله أبو حيّان في الارتشاف (١٩٥٢/٤) من أنّ الكوفيّين يميزون تقديم "أكّع" على "أجمع" مخالفين قول الجمهور . وينظر : توضيح المقاصد ١٦٧/٣، المساعد ٣٩٠/٢ .

(٢) شرح الرّمليّ ص ٢١١ .

وذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٦/٢) أنّه قيل : يجوز حذف "أجمع"، والإتيان بهذه التّوابع، وهل يلزم التّرتيب المذكور أم لا ؟ قولان . وجواز حذف أجمع والإتيان بـ "أكّع" مذهب الكوفيّين، وابن كيسان (الارتشاف ١٩٥٢/٤، الهمع ٢٠١/٥)، وابن مالك (التّسهيل ص ١٦٥) . وينظر ما سيأتي في آخر الحاشية التّالية .

(٣) هذا بيتٌ من مشطور الرّجز نسبته ابن عبد ربّه في العقد الفريد (٤٦٠/٣) لأعرابيٍّ، وكذا نسبته ابن خروفٍ في شرح الجمل (٣٤٠/١) نقلاً عن الأصمعيّ . والذّلْفَاءُ : اسم جاريةٍ حسناء .

ووجه الاستشهاد به : تأكيد قوله : « حولًا » بـ "أكّع" دون أن يتقدّمه "أَجْمَعَ"، وهو شاذٌّ عند الشّارح، وبهذا وُصِفَ في : شرح التّحفة الوردية ص ٢٧٦، شرح اللّلمحة البدرية ٢٣٠/٢، شرح الآجرؤميّة للحلاويّ (رسالة) ٥٣٦/٢، شرح الرّمليّ ص ٢١١ .

وهو ضرورةٌ عند الجمهور، وعلى هذا جرى الاستشهاد به في : المقرّب ٢٤٠/١،

⇐



فشاذ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ النَّاطِمَ زَادَ عَلَى أَصْلِهِ التَّوْكِيدَ اللَّفْظِيَّ<sup>(٢)</sup> بِقَوْلِهِ :

وَإِنْ تُؤَكِّدُ كَلِمَةً بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ اللَّامِ<sup>(٣)</sup> أَعَدَّتْهَا .

..... بَلَفْظِهَا/ كَقَوْلِكَ : انْتَهَى انْتَهَى

والمعنى<sup>(٤)</sup> أَنَّ التَّوْكِيدَ اللَّفْظِيَّ هُوَ تَكَرُّارُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بَعَيْنِهِ أَوْ بِمُرَادِفِهِ<sup>(٥)</sup> سِوَاءَ أَكَانَ اسْمًا كَقَوْلِهِ :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ<sup>(٦)</sup> مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ<sup>(٧)</sup>

⇐

ضرائر الشعر ص ٢٩٤، البسيط ٣٨٠/١، توضيح المقاصد ١٦٨/٣، المساعد ٣٩١/٢ .  
ويرى الكوفيون وابن كيسان وابن مالك - كما سبق في الحاشية (٢) ص ٦٣٥ - أنه يجوز الاستغناء بـ "أكتع" عن "أجمع"، وحينئذ يكون البيت شاهداً على الجواز، وعلى هذا جرى الاستشهاد في : شرح التسهيل ٢٩٥/٣، شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، شرح عمدة الحفاظ ٥٦٢/١، شرح الألفية لابن الناطم ص ٥٠٥، شفاء العليل ٧٣٨/٢، الهمع ٢٠١/٥، شرح الأشموني ٧٦/٣ .  
وفي البيت شاهدٌ على تأكيد النكرة المحدودة .

(١) ينظر : شرح الرّملّي ص ٢١١ .

(٢) حيث لم يذكره ابن أجروم . ينظر : المتن ص ٢١ .

(٣) ينظر ما سبق : ص ٢٦٨ .

(٤) ما سيأتي حتى نهاية الفقرة نقلٌ عن شرح الرّملّي ص ٢٠٧ .

(٥) كتب فوقها في "ز" : ( نحو جاء أسدٌ ليثٌ أهد تقريراً ) . وينظر : شرح الحدود النحويّة ص ١٨٣ .

(٦) كُتِبَتْ في "ز" : أن - بفتح الهمزة ...، وهو خطأ .

(٧) البيت من الطّويل، وهو لمسكين الدّارميّ في : ديوانه ص ٢٩، والكتاب ٢٥٦/١، وشرح أبياته لابن السّيرافيّ ٢١٤/١، ونُسِبَ لإبراهيم بن هرمة القرشيّ في تحصيل عين الذهب ص ١٨١، وليس في ديوانه .

وهو من شواهد : الخصائص ١٠٢/٣، شرح الجمل ٢٦٢/١، الارتشاف ١٩٥٧/٤،

⇐



- وانتصاب أَخَاكَ الأوّل بإضمار "أَحْفَظُ" أو "أَلْزَمُ" أو نحوهما<sup>(١)</sup> - أو  
فعلاً كقولك : قَامَ قَامَ زَيْدٌ، أو حرفاً كقوله :  
لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَّةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُھُودًا<sup>(٢)</sup>

## خاتمة

<sup>(٣)</sup> ليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿كَذَّآ﴾<sup>(٤)</sup> إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا  
دَكًّا ◉ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ◉<sup>(٥)</sup> خلافاً لكثير من النحويين<sup>(٦)</sup>؛

⇨

شرح القطر ص ٤٧٩، المساعد ٣٩٦/٢، الهمع ٢٠٧/٥، شرح الرّملي ص ٢٠٧ .

(١) شرح القطر ص ٤٨٠، وينظر : الكتاب ٢٥٦/١ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لجميل بن معمر العذريّ في ديوانه ص ٥٨ مفرداً .

وهو من شواهد : شرح المقدمة الجزوليّة ٦٧٧/٢، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٥٦/١،

شرح الرّضيّ ٣٦٦/٢، الارتشاف ١٩٥٧/٤، شرح القطر ص ٤٨٢، أوضح المسالك

٣٠٤/٣، المقاصد الشّافية ٢٣٣/١ و ٢٥٧/٢، التّصريح ١٢٩/٢، الهمع ٢٠٨/٥،

شرح الأشمونيّ ٨٤/٣، شرح الرّمليّ ص ٢٠٧ .

(٣) ما سيأتي حتّى نهاية هذه الخاتمة نقل عن شرح الرّملي ص ٢٠٧-٢٠٨، وهو نصّ

كلام ابن هشام في شرح القطر ص ٤٨٣ .

(٤) ساقط من "ز" .

(٥) سورة الفجر الآيتان ٢١ و ٢٢ .

(٦) ممّن جعلها توكيداً : ابن عصفور (شرح الجمل ٢٦٢/١)، والسّيوطي (الهمع

٢٠٦/٥) .

وممّن جعل قوله تعالى : ﴿كَذَّآ دَكَّا﴾ توكيداً : ابن عصفور (المقرب ٢٣٨/١)،

والصّنعيّ (التّهذيب الوسيط ص ١٤٩)، وابن النّاظم (شرح الألفيّة ص ٥١٠)،

والرّضيّ (شرح الكافية ٣٧٢/٢)، وابن الورديّ (شرح التحفة الوردية ص ٢٨١)،

وابن هشام صاحب هذا الاعتراض في متن الشذور (ينظر : شرحها ص ٣٧٤، وينظر :

⇨

لأنّه جاء في التفسير<sup>(١)</sup> أنّ معنى ﴿ دَكَّا دَكَّا ﴾ دَكَّا بعد دَكُّ، وأنّ الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتّى صارت هباءً منثوراً، وأنّ معنى ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ أنّه تُنَزَّل ملائكة كلّ سماء فيصطفون صفّاً بعد صفٍّ مُحَدِّقِينَ بالجنّ والإنس؛ وعلى هذا فليس الثاني منهما تأكيداً للأوّل<sup>(٢)</sup>، بل المراد به التكرير كما تقول : علّمته الحِسَابَ باباً باباً<sup>(٣)</sup>.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذنين : « الله أكبر، الله أكبر » خلافاً لابن جني<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ الثاني لم يُؤْتِ<sup>(٥)</sup> به لتأكيد الأوّل، بل لإنشاء

⇐

تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام (ص ٨٨-٩٠)، وابن عقيل (شرح الألفيّة ١٩٨/٢، والمساعد ٣٩٦/٢).

(١) ينظر : الكشف ٢٥٣/٤ .

(٢) في الأصل : « تأكيد الأوّل » .

(٣) فأعرابهما النصب على الحالية (ينظر : البحر المحيط ٤٦٦/٨، الدرّ المصون ٧٩١/١٠)، وقيل غير ذلك (ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٩٩/٣) .

وينظر في المثال الذي ذكره الشارح ما سيأتي في باب الحال ص ٧١٥ .

(٤) قال في الخصائص (١٠٢/٣) عند كلامه على نوعي التوكيد : « أحدهما : تكرير الأوّل بلفظه، وهو نحو قولك : قام زيدٌ قامَ زيدٌ، وضربتُ زيداً ضربتُ، وقد قامت الصّلاة قد قامت الصّلاة، والله أكبر الله أكبر... » .

وقد وجدت المثال المذكور : « الله أكبر الله أكبر » عند ابن السّراج (الأصول ٢٠/٢)، وابن عصفور (المقرّب ٢٣٨/١)، وأبي حيّان (النّكت الحسان ص ١٢١) إلّا أنّهم لم ينصّوا على أنّه من الأذان .

وكذا عند الصّيمريّ (التّبصرة ١٦٣/١) إلّا أنّه نصّ على أنّه في الأذان، وذكر أنّه يحتمل تمكين المعنى في النفس، ويحتمل « إزالة الغلط عمّن سمع "الله أكبر" فتوهم أنّ إنساناً كَبُرَ من غير أذان » .

(٥) في الأصل : "يوب" تحريفٌ .



تكبير ثان، بخلاف قوله<sup>(١)</sup>: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة؛ فإنّ الجملة الثانية خبرٌ جيءَ به لتأكيد الخبر الأوّل .



(١) ينظر : نصّ الخصائص في الحاشية (٤) ص ٦٣٨ .



## البذل \*

أي : هذا بابه، وهو<sup>(١)</sup> في اللّغة : العِوضُ والخَلْفُ، ومنه : البَدلاء<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه يَخْلُفُ بعضهم بعضاً<sup>(٣)</sup>، وفي التّزِيل : ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وفي الاصطلاح : التّابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ بينه وبين متبوعه<sup>(٥)</sup>،

\* البذل مصطلحٌ بصريٌّ، وأمّا الكوفيّون فيسمّونه التّرجمة والتّبيين على ما نقل الأَخفش، والتّكرير على ما نقله عنهم ابن كيسان . ينظر : التّذيل والتّكميل ج ٤ ل ١٣٧ أ، المساعد ٤٢٧/٢، التّصريح ١٥٥/٢ .

وقد استعمل الفراء مُصْطَلَحِي التّرجمة والتّكرير في معاني القرآن ١٧٨/٢، وتنظر دراسة حول هذه المصطلحات ومرادفاتها في : مصطلحات النّحو الكوفي ص ٢٧-٣٤ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : «لأوّل» نقلٌ عن شرح الرّملي ص ٢١٢ .

(٢) البدلاء جمع بديل، وهو في اللّغة : الخلف والعوض، ويجمع "بديل" - أيضاً - على "أبدال"، ولعلّ الشّارح - هنا - يشير إلى ما ورد في مسند الإمام أحمد (١١٢/١) : «قال : حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، حدثني شريحٌ يعني : ابن عبيدٍ قال : ذكّر أهل الشّام عند عليّ بن أبي طالب [رضي الله عنه] - وهو بالعراق - فقالوا : العنهم يا أمير المؤمنين، قال : لا، إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الأبدال يكونون بالشّام، وهم أربعون رجلاً، كلّما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلاً، يُسقى بهم الغيث، ويُنتصرُ بهم على الأعداء، ويُصرَفُ عن أهل الشّام بهم العذاب» .

والحديث ضعيفٌ لانقطاع سنده؛ فإنّ شريحاً لم يدرك عليّاً - رضي الله عنه - . ينظر : المسند بتحقيق أحمد شاكر ١٧١/٢، والأحاديث التي تروى في الأبدال أسانيدُها ضعيفةٌ . ينظر : المسند بتحقيق الأرئوط ٢٣١/٢ .

(٣) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٩/٢ .

(٤) سورة القلم من الآية ٣٢ .

(٥) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٩/٢ - ٥٤٠، وأصل هذا الحدّ لابن مالكٍ حيث يقول في الكافية الشّافية (ينظر : شرحها ١٢٧٤/٣)، والألفيّة (ص ٥٠) :

التّابعُ المَقْصُودُ بالحُكْمِ بلا واسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى بِدَلَا

وعلامته أن يحلَّ<sup>(١)</sup> محلَّ الأول من غير طرح<sup>(٢)</sup> للأوَّل<sup>(٣)</sup>، كما قال  
الناظم<sup>(٤)</sup>:

- ١٦٨- إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلَا  
١٦٩- فَاجْعَلْهُ فِي إِغْرَابِهِ كَالأَوَّلِ  
١٧٠- كُلُّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ  
١٧١- كَ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلَ  
١٧٢- إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي انْدَرَسَ<sup>(٥)</sup>  
١٧٣- إِنْ قُلْتَ: بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَعَلَطُ
- وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلَا  
مُلَقَّبًا لَهُ بِلَفْظِ الْمَبْدَلِ  
كَذَاكَ إِضْرَابٌ فَبِالْخَمْسِ انْضَبَطَ<sup>(٥)</sup>  
عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفُهُ وَقَدْ وَصَلَ  
وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا<sup>(٦)</sup> الْفَرَسَ  
أَوْ قُلْتَهُ عَمْدًا<sup>(٨)</sup> فَبِإِضْرَابٍ فَقَطُ

(١) في الأصل : « أن يجعل » .

(٢) ز : "مخرج" تحريف .

(٣) شرح الحلاوي (رسالة) ٥٤٠/٢ .

والذي ذكره الشارح مذهب الجمهور، ويُنسبُ للمبرد أنه يرى أن المبدل منه في نية الطرح، وقيدَه الرضيُّ بأنه طرح من ناحية المعنى (ينظر : البسيط ٣٨٧/١، شرح الرضي ٣٩٢/٢، الارتشاف ١٩٧١/٤)، وهذا يُفهم من بعض كلامه في المقتضب (ينظر : ٢١١/٤ و ٢٩٥)، إلا أنه نصّ (في ٣٩٩/٤ و ٤٠٠) على أنه ليس في نية الطرح إلا في بدل الغلط . وينظر : حواشي المقتضب ٢٠٠/٤، والبسيط ٣٨٧/١-٣٨٨ .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) بدل الإضراب من زيادات الناظم على أصله . ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٦) كذا في النسختين، وفي غرر الدرر ل ١٢١ ب، و ط ١٠٢ : "دَرَسَ" .

(٧) في الأصل : "بكر"، وهو سهو من الناسخ؛ لأنه يجب نصب "بكرٍ" في هذا المثال . والمراد به : ولد الناقة، أو الفتيُّ منها . ينظر : القاموس المحيط ٥٠٥/١ (بكر) .

(٨) ط ١٠١ : "قصداً" .



١٧٤- والفعل من فعل كمن يؤمن يثبت يدخل جنائنا لم ينل فيها تعب<sup>(١)</sup>

اعلم أنّه إذا أُبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه<sup>(٢)</sup>؛ من رفع، ونصب، وخفض، وجزم<sup>(٣)</sup>، وفهم من قول الناظم :  
فَجَعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ .....

- أي : في جميع إعرابه - أنّه لا يتبعه في جميع ما عداه، وهو كذلك، لكن يتبعه البدل المطابق<sup>(٤)</sup> في التذكير، والتأنيث، والإفراد، وكذا التثنية والجمع إن لم يمنع مانع<sup>(٥)</sup>.

ثمّ البدل على أقسام خمسة<sup>(٦)</sup>:

أولها : بدل كل من كل<sup>(٧)</sup>، ويسمى بدل الشيء من الشيء - كما

(١) التمثيل لبذل الفعل من الفعل من زيادات الناظم على أصله، فلم يُمثّل له ابن آجرؤم .  
ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٢) المتن ص ٢٢ .

(٣) شرح الرّملي ص ٢١٢، وينظر: شرح الأزهري ص ٨١ .

(٤) سياّتي بيانه في أقسام البدل ص ٦٤٣ .

(٥) شرح الرّملي ص ٢١٢ .

ومثال المانع من المطابقة في التثنية والجمع كون أحدهما مصدرًا فإنّه قد يُبدل منه الجمع مع كونه مفردًا نحو قوله تعالى : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَاقًا ﴾ (سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢)، أو قصد التفصيل نحو قول كثير (وسياّتي تخريجه في الحاشية (٣) ص ٦٥٣) :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلْتُ

ينظر : الارتشاف ٤/ ١٩٦٤، توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٦-٢٥٧، المساعد ٢/ ٤٣١ .

(٦) سيذكر الشارح قسمًا سادسًا ص ٦٤٦، وقد أخر ذكر شواهد كلّ قسم إلى ما بعد الانتهاء من توضيح الأقسام .

(٧) ينظر في هذه التسمية : المفصل ص ١٥٧، شرح عمدة الحفاظ ٢/ ٥٧٩، شرح الشذور ص ٣٨٤، شرح القطر ص ٥١٣ .





عبر به<sup>(١)</sup> الأصل<sup>(٢)</sup>، والبدل المطابق<sup>(٣)</sup>؛ وهو عبارة عمّا الثاني فيه عين الأوّل<sup>(٤)</sup>.

وثانيهما : بدل بعض من كلّ<sup>(٥)</sup>، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأوّل، قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً<sup>(٦)</sup>، أو مساوياً للجزء الآخر<sup>(٧)</sup>.

(١) ساقط من "ز".

(٢) ص ٢٢، وينظر في هذه التسمية : الجمل ص ٢٣، التبصرة ١/١٥٦، الفصول الخمسون ص ٢٣٨.

(٣) هذه تسمية ابن مالك في الكافية الشافية (ينظر : شرحها ٣/١٢٧٤ و ١٢٧٦-١٢٧٧)، والألفية (ص ٥٠)، وأسماء في شرح التسهيل (٣/٣٣٣) بدل موافق من موافق.

وسرّ عدوله عن تعبير الجمهور أن هذا البدل يقع فيما لا أجزاء له كأسماء الله تعالى . ينظر : شرح الكافية الشافية، شرح التسهيل، أوضح المسالك ٣/٣٦٤.

ويرى بعض الباحثين (وهو الشيخ : محمد رفعت فتح الله) أن هذا النوع من البدل داخل في عطف البيان . ينظر : مجلّة مجمع اللغة المصريّ ٢٤/١٣٦-١٤١.

(٤) شرح الرّمليّ ص ٢١٢، وقوله : وهو عبارة... إلخ نصّ كلام ابن هشام في شرح القطر ص ٥١٣.

ولا بدّ أن يلحظ هنا أنّه لو كان الثاني عين الأوّل لكان توكيداً، ولكن المراد أنهما يطلقان على ذاتٍ واحدة، وإن كان أحدهما يدلّ على معنى لا يدلّ عليه الآخر . ينظر : شرح الرّضويّ ٢/٢٨٤.

(٥) أدرج الخوارزميّ هذا البدل في بدل الاشتمال جاعلاً بدل الاشتمال صنفين : أحدهما هذا، والثاني : ما لا يكون بدل بعض من كلّ، ولكنّه يلتبس به نحو : أعجبتني عمرو حُسْنُهُ، وادّعى أن النّحاة جعلوا صِنْفَيِ النوع نوعين، وقوله هذا مخالف لرأي الجمهور . ينظر : التّخمير ٢/١١٦، وينظر ما سيأتي في الحاشية (١) ص ٦٤٥.

(٦) حصّ الكسائيّ وهشام هذا البدل بما دون النّصف . ينظر : المساعد ٢/٤٣٣، التّصريح ٢/١٥٦.

(٧) شرح الرّمليّ ص ٢١٢.



وعدل الناظم عن قول أصله : « بدل البعض من الكل »<sup>(١)</sup>؛ لأنّ المحقّقين<sup>(٢)</sup> منعوا إدخال "أل" على "كل" و "بعض"<sup>(٣)</sup>.

(١) المتن ص ٢٢ .

(٢) منهم الأصمعيّ (اللسان ٤٤٥/١ "بعض")، والزّجاجيّ (اشتقاق أسماء الله ص ٢٦٥-٢٦٨، والجمل ص ٢٥)، وابن خالويه (المزهر ١٥٨/٢)، وغيرهم، بل نُقل أنّ العرب لم تدخل "أل" عليهما . ينظر : الصّحاح ١٨١٢/٥ (كلل)، القاموس المحيط ١٣٩١/٢ (كلل) .

وسبب المنع عند النّحاة أنّهما اسمان ملازمان للإضافة، وإضافتهما محضة فلا يجوز دخول "أل" عليهما، فإذا قُطِعَا عن الإضافة لفظاً مع التعويض بالتّنين عن المضاف إليه؛ ففي دخول "أل" عليهما خلاف، والجمهور على منع ذلك، لأنّهما معرفتان بنية الإضافة .

وأجازه الأخفش، وابن درستويه، والفارسيّ (في الحليّات كما نصّ عليه السيوطيّ في الاقتراح ص ٩٣، والمطبوع من الحليّات ناقص)، وابن خروفٍ (شرح الجمل ٣٤٨/١-٣٤٩)، وذلك أنّهم جعلوهما نكرتين، وجعلوا تعريفهما بـ "أل" .

وكذلك أجازه عددٌ من اللّغويّين كالجوهريّ (الصّحاح)، والفيروزآباديّ (القاموس المحيط)، وينظر : شرح درّة الغوّاص ص ٦٩ و ٧٠ .

ومع تصريح الجمهور بمنع دخول "أل" على "كل" و "بعض" وقع في أساليب عددٍ من المتقدّمين إدخال "أل" عليهما . ينظر - مثلاً - : معاني القرآن للقرّاء ١٨٧/٣، المقتضب ٢٤٣/٣، الجمل ص ٢٤ .

ينظر في هذه المسألة : أمالي ابن الشّجريّ ٢٣٣-٢٣٧، ابن يعيش ٣٠/٣، شرح التّسهيل ٢٤٥/٣، البسيط ٤٠٠/١-٤٠١، الارتشاف ١٨١٨/٤، التّصريح ٣٥/٢، شرح الأشمونيّ مع حاشية الصّبّان ٢٥٠/٢، دخول "أل" على كلٍّ وبعضٍ (بحث منشورٌ في مجلة كلّية الدّراسات الإسلاميّة - العدد الخامس، عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) ص ٢٢٩-٢٤٤ .

ومع تصريح الشّارح - هنا - بالمنع من إدخال "أل" على "كل" و "بعض" أدخل "أل" عليهما ص ٦٢٥، وص ٦٤٩، وص ٦٥١ في حكاية قول الشّاطبيّ، وص ٦٥٨، كما فاته أن ينبّه على أنّ الناظم أدخل "أل" على كلٍّ في قوله ( ينظر : ص ٣٢٧ و ٣٣٠ ) :

وَالْكُلُّ غَيْرُ الْحَزْمِ فِي الْأُسْمَا تَقَعُ .....

(٣) ينظر : شرح الرّمليّ ص ٢١٢ .

وثالثها : بدل اشتمال<sup>(١)</sup>، وضابطه : أن يصحّ الاستغناء عنه بالأوّل،  
وليس مطابقاً<sup>(٢)</sup> [له]<sup>(٣)</sup>، ولا بعضاً<sup>(٤)</sup>.

ورابعها : بدل الغلط : أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر  
غلطاً؛ بأن لا يكون الأوّل مقصوداً البتّة، ولكن سبق إليه  
اللسان<sup>(٥)</sup>، ولا يقع في القرآن، ولا في فصيح الكلام<sup>(٦)</sup>؛ لأنّه محلّ

(١) أدرج السّهيليّ هذا البدل وسابقه في البدل الأوّل؛ لأنّ المتكلّم في بدل بعض من كلّ  
تكلم بالعموم وأراد الخصوص؛ فإذا قال : أكلت الرّغيف ثلثه، فإنّما يُريدُ بعض  
الرّغيف ثمّ بيّنه بقوله : ثلثه، وبدل الاشتمال على حذف مضاف؛ فإذا قلت :  
أعجبني الجارية حسنها، فإنّما تريد وصفها فحذفته ثمّ بيّنته بقولك : حسنها .  
ينظر : نتائج الفكر ص ٣٠٧-٣٠٨، الارتشاف ١٩٦٩/٤، الجمع ٢١٢/٥ .

ونسبه القرافيّ في الاستغناء (ص ١٦٤-١٦٥) إلى بعض المحقّقين .

(٢) ز : « ولا مطابقاً »، وفي الأصل : « وليس مطابقاً وليس مطابقاً »، ووضع النّاسخ  
على المكرّر خطأ .

(٣) زيادة يتّضح بها المراد، وهي واردة في شرح الرّمليّ، والنّصّ منقول عنه - كما سيأتي - .

(٤) شرح الرّمليّ ص ٢١٢، وهذا الضّابط ذكره المراديّ في توضيح المقاصد (٢٤٨/٣)،  
وفي شرح الرّمليّ (السّابق) : « وقيل : أن يكون بين الأوّل والثّاني ملابسة بغير الكلّيّة  
والجزئيّة »، وينظر : شرح الرّضويّ ٣٨٤/٢، شرح القطر ص ٥١٤ .

ولم يفصح الشّارح عن بدل الاشتمال، ولعلّ مرجع ذلك للاختلاف في تحديد ما هو  
المشتمل فيه ؟ هل هو المبدل منه ؟ كما هو اختيار ابن مالك (التّسهيل ص ١٧٣)،  
وغيره، أم البدل ؟ كما ذهب إليه أبو عليّ (الإيضاح ٢٩٤/١) أم العامل ؟ كما هو  
مذهب المبرّد (المقتضب ٢٧/١ و ٢٩٧/٤) وغيره، وهو اختيار ابن هشام (في أوضح  
المسالك ٣٦٥/٣) حيث يقول : « وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه  
اشتمالاً بطريق الإجمال »، وينظر : الارتشاف ١٩٦٨/٤، التّصريح ١٥٧/٢-١٥٨،  
الجمع ٢١٣٢١٤/٥ .

(٥) أوضح المسالك ٣٦٧/٣ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢٨/١ و ٢٩٧/٤، الجمل ص ٢٣، التّبصرة ١٥٩/١، شرح الكافية



بالفصاحة<sup>(١)</sup>.

وإلى هذه الأقسام الأربعة أشار الناظم بقوله :

كُلُّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ .....

وأشار إلى القسم الخامس بقوله : كَذَاكَ إِضْرَابٌ أَي : بدل الإضراب<sup>(٢)</sup>؛ بأن يكون قَصْدُ كُلِّ مِنَ الْأَوَّلِ / وَالثَّانِي صَحِيحًا<sup>(٣)</sup>.

وزاد بعضهم<sup>(٤)</sup> قسمًا سادسًا : وهو بدل النسيان<sup>(٥)</sup> بأن يكون

⇐

الشّافية ١٢٧٨/٣، شرح الرّضويّ ٣٨٦/٢ .

وذهب بعض النّحاة - ومنهم ابن السيّد - إلى وقوعه في الشّعْر . ينظر : إصلاح الخلل ص ٩٩-١٠١، الارتشاف ١٩٧٠/٤، توضيح المقاصد ٢٥٢/٣، الهمع ٢١٥/٥ .

(١) شرح الرّمليّ ص ٢١٢ .

(٢) ويُسمّى - أيضًا - بدل البداء . ينظر : المقرّب ٢٤٣/١، شرح الجمل ٢٨٣/١، التّسهيل ص ١٧٢، شرح الرّضويّ ٣٨٦/٢، الارتشاف ١٩٦٩/٤، أوضح المسالك ٣٦٧/٣، شرح الرّمليّ ص ٢١٢ .

وبعض النّحاة لا يثبت هذا البدل، ويجعله مِمَّا حذف منه حرف العطف "الواو" (ينظر : الارتشاف ١٩٦٩/٤، التّصريح ١٥٩/٢)، وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٢٨٤/١) : « والصّحيح أنّ الوجهين ممكنان » .

(٣) شرح الرّمليّ ص ٢١٣، وفيما ذكره الشّارح تبعًا للرّمليّ قصورًا، وضابط هذا البدل ما ذكره ابن هشام في شرح الشّدور (ص ٣٨٤) بقوله : « وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدًا صحيحًا، وليس بينهما توافقٌ كما في بدل الكلّ، ولا كلّيةٌ وجزئيةٌ كما في بدل البعض، ولا ملابسةٌ كما في بدل الاشتمال » .

(٤) منهم ابن عصفور (المقرّب ٢٤٣/١، وشرح الجمل ٢٨٣/١)، وابن هشام (شرح القطر ص ٥١٥، وشرح الشّدور ص ٣٨٤، وأوضح المسالك ٣٦٧/٣) .

(٥) يمكن إدراج بدل الغلط والإضراب والنسيان تحت مسمّى واحد؛ وهو البدل المباين، كما صنع ابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٦/٣-٣٦٧ .



الأوّل مقصوداً ثمّ يتبيّن بعد ذكره فساد قصّده<sup>(١)</sup>، نحو قولك : تصدّقتُ بدرهم دينار؛ فهذا المثال محتملٌ لأن تكون قد أخبرت بأنك قد تصدّقتَ بدرهم ثمّ عنّ لك أن تخبر بأنك تصدّقتَ بدينار؛ وهذا بدل الإضراب، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدّق بالدرهم فلمّا نطقت به تبين لك فساد ذلك القصّدي؛ وهذا بدل النسيان، والأحسن فيهنّ<sup>(٢)</sup> أن يؤتى بـ "بل"<sup>(٣)</sup>.

ومنهم<sup>(٤)</sup> من أدرج بدل الإضراب وبدل النسيان في بدل الغلط<sup>(٥)</sup>. ثمّ ذكر النّاظم أمثلة ذلك على اللفّ والنشر المرتّب<sup>(٦)</sup> فقال : ك: جَاعَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ، فـ "زَيْدٌ" فاعلٌ، و "أَخُوكَ" بدل كلٍّ من كلٍّ<sup>(٧)</sup>،

(١) ينظر : أوضح المسالك ٣/٣٦٧، شرح الشذور ص ٣٨٤ .

(٢) أي : بدل الغلط، والإضراب، والنسيان .

(٣) ينظر : شرح الرّمليّ ص ٢١٣-٢١٤ .

والمثال المذكور صالحٌ لأن يكون بدل غلطٍ بأن يكون ذِكرُ الدرهم سَبَقُ لسانٍ؛ فالمثال محتملٌ للأقسام الثلاثة نصّ عليه ابن هشامٍ في شرح القطر (ص ٥١٥)، وعنه الرّمليّ في شرحه، ولكنّ الشّارح تصرّف في النّقل عنه؛ لأنّه قطع الكلام عن بدل الغلط، وشرع في بدلي الإضراب والنسيان .

(٤) كالرّضويّ في شرح الكافية ٢/٣٨٦ .

(٥) شرح الرّمليّ ص ٢١٤ .

قال ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٣/٣٦٧) بعد أن تكلم عن بدلي الغلط والنسيان : « وقد ظهر أنّ الغلط متعلّق باللسان، والنسيان متعلّق بالجنان، والنّاظم وكثيرٌ من النّحويّين لم يفرّقوا بينهما فسَمّوا النوعين بدل غلطٍ » .

(٦) هو : « ذكر متعدّدٍ على جهة التّفصيل أو الإجمال ثمّ ما لكل واحدٍ من غير تعيينٍ ثقةً بأنّ السّامع يرده إليه » . الإيضاح ٤/٣٤ .

(٧) يجوز أن يُعرب "أخوك" عطف بيان . ينظر : الفوائد الضيّاة ٢/٦٤ .



ومنه قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
 ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ مَفَازًا ۝  
 حَدَاقًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة من جرَّ  
 الاسم الكريم<sup>(٥)</sup> على أنه بدلٌ من ﴿ الْحَمِيدِ ﴾ ، أو بيانٌ له ، والرفع  
 على الابتداء ، أو خبر مبتدأ محذوف<sup>(٦)</sup> .

..... وَأَكَلٌ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفُهُ .....

أو ثلثه<sup>(٧-٧)</sup> أو ثلثيه<sup>(٧)</sup> ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ  
 بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ  
 سَبِيلًا ﴾<sup>(٩)</sup> ؛ ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ بدلٌ من ﴿ النَّاسِ ﴾ بدل بعضٍ من  
 كلٍّ<sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة الفاتحة من الآيتين ٦ و ٧ .

(٢) سورة الشورى من الآيتين ٥٢ و ٥٣ .

(٣) سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢ .

(٤) سورة إبراهيم من الآيتين ١ و ٢ .

(٥) قرأ الجمهور بالجرّ، وقرأ بالرفع ابن عامر، وأبو جعفر، ونافع .

ينظر : السبعة ص ٣٦٢ ، إعراب القراءات السبع ٣٣٤/١ ، المبسوط ص ٢٥٦ ، حجة

القراءات ص ٣٧٦ .

(٦) شرح الرّمليّ ص ٢١٣ ، وينظر : شرح الخلاويّ (رسالة) ٥٤١/٢ - ٥٤٢ .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) سورة البقرة من الآية ٢٥١ .

(٩) سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

(١٠) شرح الرّمليّ ص ٢١٣ .

وفي إعراب الآية أقوالٌ آخر تنظر في : البسيط ٤٠٢/١ - ٤٠٥ ، البحر المحيطة

١٢/٣ - ١٣ ، الدرّ المصون ٣٢١/٣ - ٣٢٢ .



..... وَقَدْ وَصَلَ .....

إِلَى زَيْدٍ عِلْمُهُ الَّذِي أَنْدَرَسَ<sup>(١)</sup> .....

ونحو قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ<sup>(٣)</sup> ؛  
﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من ﴿ الشَّهْرِ ﴾ ، وليس نفس الشهر ولا بعضه ،  
ولكنه ملابس له لوقوعه فيه ، ونحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ  
الْأُخْدُودِ ۖ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

<sup>(٦)</sup> وأشار بهذين المثالين إلى أنه لا بُدَّ في بدل البعض من الكل<sup>(٧)</sup> ،

وبدل / الاشتمال من ضمير يعود على المبدل منه<sup>(٨)</sup> ، وقد يُحذف إذا

(١) ينظر ما سبق في : الحاشية (٦) ص ٦٤١ .

(٢) ز : "يسلونك" .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٤) شرح الرّملي ص ٢١٣ .

(٥) سورة البروج الآيتان ٤ و ٥ .

وقيل : إنّ البدل في الآية بدل كل من كل ، وقيل : بدل إضراب ، وهو ضعيف .

ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٣٤٣/١ وحاشيتها ، شرح التسهيل ٣٣٥/٣ ،  
الارتشاف ١٩٦٧/٤ ، الدرّ المصون ٧٤٥-٧٤٦/١٠ .

(٦) ما سيأتي حتى قوله : « الضمير » نقل عن شرح الرّملي ص ٢١٣ ، وينظر : أوضح  
المسالك ٣٦٥/٣ و ٣٦٦ .

(٧) أدخل الشّارح "أل" على "بعض" و "كل" متابعة للرّملي ، وقد سبق أنّ منعه مذهب  
المحقّقين . ينظر ما سبق ص ٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٨) ينظر : اللّباب ٤١٣/١ ، المقرّب ٢٤٤/١ ، الملخص ٥٦٧/١ .

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية (١٢٧٩/٣) : « والصّحيح عدم اشتراطه ،  
لكن وجوده أكثر من عدمه » ، وجوز الرّضي في شرح الكافية (٣٩٠/٢) : « ترك  
الضمير إذا اشتهر تعلّق الثاني بالأوّل » ، كآيتي سورة البروج .

ومن يشترط الضمير يرى أنّه إذا لم يذكر فهو مقدّر . ينظر : أوضح المسالك  
٣٦٥/٣ .



فُهِمَ المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> أي : من استطاع منهم، وقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۖ النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : فيه، وقيل : الأصل "ناره" ثم نابت "أل" عن الضمير<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسَ .....  
 إِنَّ قُلْتَ: بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَعَلَطُ .....  
 أَوْ قُلْتَهُ عَمْدًا فَإِضْرَابٌ .....

هذه أمثلة أقسام البدل في الاسم، وأما في الفعل فأشار إليه بقوله :  
 وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنُ يَثْبُ .....  
 يَدْخُلُ جَنَانًا لَمْ يَنْلُ فِيهَا تَعَبٌ .....  
<sup>(٤)</sup> قال الشَّاطِطِيُّ<sup>(٥)</sup> - رحمه الله تعالى - : تجري فيه الأقسام الأربعة<sup>(٦)</sup>،

(١) سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

(٢) سورة البروج الآية ٤ وجزء من الآية ٥ .

(٣) نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه مذهب الكوفيّين، وبعض البصريّين، وابن كيسان، وابن الطَّرواة . ينظر في هذه المسألة : شرح التَّسهيل ٢٦٢/١ (وفيه : إنكار ابن خروف أن تكون هذه مسألةً خلافيّةً بين البصريّين والكوفيّين)، المغني ص ٧٧، الهمع ٢٧٦/١-٢٧٧، ابن الطَّرواة النَّحْوِيُّ ص ١٢٢-١٢٥ .

(٤) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيه » نقل عن شرح الرَّمْلِيِّ ص ٢١٤-٢١٥ .

(٥) هو : إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخميّ الشَّاطِطِيُّ الغرناطيّ، أبو إسحاق، إمام أصوليّ، مفسّر، فقيه، محدث، لغويّ، نحويّ، أحد أئمّة المالكيّة، من مؤلّفاته : الاعتصام (ط)، الموافقات (ط)، الإفادات والإنشادات (ط)، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الوافية (طبع بعضه، وتقوم جامعة أمّ القرى بطبعه كاملاً)، توفي سنة ٧٩٠ هـ .

ينظر في ترجمته : برنامج المجاريّ ص ١١٦، نيل الابتهاج ص ٤٦-٥٠، شجرة النّور الزّكيّة ص ٢٣١، مقدّمة المقاصد الشّافية .

والنّصّ الآتي منقول عن المقاصد الشّافية ل ١٦٦ أ - ب بتصرّف .

(٦) ليس هذا الحكم محلّ اتفاق؛ فقد منع عددٌ من النّحويّين وقوع بدل بعض من كلّ في





مثال بدل الشّيء من الشّيء فيه : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإنّ معنى مضاعفة العذاب هو<sup>(٢)</sup> لُقِيَ الآثام<sup>(٣)</sup>، ومثال بدل البعض من الكل<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup> : إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمْكَ، ومثال بدل الاشتمال<sup>(٦)</sup> فيه قوله<sup>(٧)</sup> :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تَبَايَعَا      تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا<sup>(٨)</sup>  
لأنّ الأخذ كَرْهًا والجيء طائِعًا من صفات المبايعة، ومثال بدل الغلط فيه<sup>(٩)</sup> : إِنْ تَأْتَيْنَا تَسْأَلُنَا نَعْطِيكَ<sup>(١٠)</sup>. انتهى<sup>(١١)</sup>.

⇐

الفعل، بل حكى صاحب البسيط الاتفاق على المنع، وأمّا وقوع الاشتمال وبدل الغلط فيه فمحلّ خلافٍ .

ينظر : التّبصرة ١/١٦١-١٦٢، الارتشاف ٤/١٩٧٣، توضيح المقاصد ٣/٢٦٣، المساعد ٢/٤٣٩، الهمع ٥/٢٢١ .

(١) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨ و ٦٩ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) هذا قول الخليل، نقله عنه سيبويه في الكتاب ٣/٨٧ .

(٤) سبق أنّ إدخال "أل" على "كل" و"بعض" ممنوعٌ عند المحقّقين . ينظر : ص ٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٥) ينظر ما سبق في : الحاشية (٦) ص ٦٥٠ .

(٦) ز : ومثال بدل الاشتمال نحو قول الشاعر ، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٧) هذا بيتٌ من الرّجز التّامّ أو بيتان من مشطوره، ولم أقف على قائله .

وهو من شواهد : الكتاب ١/١٥٦، المقتضب ٢/٦٣، التّبصرة ١/١٦٢، الإفصاح ص ٢٨٠، المتبع ١/٤٢٠، شرح التّسهيل ٣/٣٤١، شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٨٧، شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩١، الملخص ١/٥٦٣، شرح الرّضيّ ٢/٣٩٣، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٢، شفاء العليل ٢/٧٧٤، التّصريح ٢/١٦١، شرح الرّمليّ ص ٢١٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/٨٧، المقتضب ٢/٦٣، وينظر ما سبق في الحاشية (٦) ص ٦٥٠ .

(٩) هذا المثال من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/٨٧ .

وفي "ز" : "نعطيك"، وهو خطأ؛ لأنّ الفعل مجزومٌ؛ لأنّه جواب الشرط فيجب حذف الياء منه .

(١٠) النّصّ السّابق نقله الرّمليّ دون تصريحٍ عن شرح الأزهرّيّ ص ٨٢ - وقد ذكره أيضًا في

⇐



ومثل بعضهم<sup>(١)</sup> لبذل الشّيء من الشّيء بقول الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا<sup>(٢)</sup> .....

وجعل قوله تعالى : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿<sup>(٣)</sup> مثلاً  
لبدل الاشتمال .

⇨

التصريح ١٦١/٢ أو ١٦٢ - ، ولذا عبّر الرّمليّ بقوله : « انتهى » ، وتبعه الشّارح .

(١) الذي يظهر لي أنّه المراديّ . ينظر : توضيح المقاصد ٢٦٢/٣-٢٦٣ .

(٢) هذا صدر بيتٍ من الطّويل، وهو لعبد الله بن الحرّ الجعفيّ في شعره ص ٩٧ (ضمن  
" شعراء أمويّون " ) ، وعجزه :

تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا .....

ووجه الاستشهاد به : إبدال " تُلْمِمُ " من " تَأْتِنَا " بدل الشّيء من الشّيء ، أي : بدل  
كلٍّ من كلٍّ .

وهو من شواهد : المقتضب ٦٣/٢ ، التّبصرة ١٦٢/١ ، الإنصاف ٥٨٣/٢ ، كشف  
المشكل ٢٧/٢ ، المتبع ٤١٩/٢ ، شرح الجمل ٢٧٩/١ ، شرح التّسهيل ٣٤١/٣ ،  
لباب الإعراب ص ٣٩٢ ، الارتشاف ١٩٧٢/٤ ، توضيح المقاصد ٢٦٣/٣ ، شفاء  
العليل ٧٧٤/٢ ، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٥١/٢ ، الهمع ٢٢١/٥ ، شرح الرّمليّ  
ص ٢١٥ .

وورد البيت شاهداً على جزم " تُلْمِمُ " على البدليّة من " تَأْتِنَا " في : الكتاب ٨٦/٣ ،  
النّكت ٧٤٤/٢ ، الإفصاح ص ٢٨١ ، المفصل ص ٣٣٦ ، شرح الكافية الشّافية  
١٦٠٨/٣ ، التّهذيب الوسيط ص ٢٦٨ ، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٨١٢/٢ ، المساعد  
١٨٠/٣ .

(٣) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨ و ٦٩ .



## تنبيه

(١) ينقسم البدل بالنظر إلى التعريف والتّكثير أربعة أقسام :

بدل معرفة من معرفة - كما تقدّم - وبدل نكرة من نكرة نحو قوله تعالى : ﴿ مَفَازًا ۖ حَدَائِقَ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ      وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلْتُ<sup>(٣)</sup>

وقولك : جاءني رجلٌ أخو غلام<sup>(٤)</sup>، وبدل معرفة من نكرة نحو : رأيتُ رجلاً أخاً عمرو، ومنه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۖ صِرَاطِ اللَّهِ ۖ ﴾<sup>(٥)</sup>، وبدل نكرة من معرفة نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۖ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۖ ﴾<sup>(٦)</sup> وقولك : جاءني أخوك رجلٌ صالح .

- (١) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التنبيه نقل عن شرح الرّملي ص ٢١٥-٢١٦ .
- (٢) سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢ .
- (٣) البيت من الطّويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٩٩، والكتاب ٤٣٢/١، وشرح أبيات سيويه ٤٤٣/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٤٤، والحلل ص ٢٦ .
- ووجه الاستشهاد به : إبدال قوله : " رِجْلٍ " من " رِجْلَيْنِ " بدل نكرة من نكرة، ويسمى هذا البدل بدل مفصلٍ من مجمل .
- وهو من شواهد : الجمل ص ٢٤، ابن يعيش ٦٨/٣، الفصول الخمسون ص ٢٣٩، البسيط ٣٩٨/١ .
- وورد شاهداً على كون النكرة المبدلة موصوفةً في : شرح الجمل ٢٨٦/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ٨٠٤/٢ .
- وورد شاهداً على جواز الإبدال في " رِجْلٍ " والقطع في : الكتاب ٤٣٣/١، المقتضب ٢٩٠/٤، الملخص ٥٥٣/١، شرح الرّضي ٣٩٣/٢ .
- (٤) في الأصل : « أخوه غلام »، وفي " ز " : « أخوه غلامه »، والتصويب من شرح الرّملي ص ٢١٥ .

(٥) سورة الشورى من الآيتين ٥٢ و ٥٣ .

(٦) سورة العلق جزء من الآية ١٥ والآية ١٦ .



(١) - وهل يُشترط في هذا أن يكون البدل موصوفاً<sup>(٢)</sup> - كالمثالين المذكورين - أم لا<sup>(٣)</sup>؟ الأظهر الثاني كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٤) - (١)</sup>.

وينقسم البدل - أيضاً - بالنسبة إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام :  
بدل ظاهر من ظاهر - كما تقدّم -، وبدل مضمّر من مضمّر نحو :  
نصرتك إياك، ونصرته إياه؛ فـ "إياك" و "إياه"<sup>(٥)</sup> بدلٌ عند البصريين<sup>(٦)</sup>،  
وتوكيدٌ عن الكوفيين<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>.

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) كما هو مذهب الكوفيين، والبغداديين ( ينظر : الارتشاف ١٩٦٢/٤ )، والعكبري (اللباب ٤١٢/١)، والسّهيلي (نتائج الفكر ص ٢٩٧)، وابن خروف (شرح الجمل ٣٤٦/١)، وابن الحاجب (الكافية ص ١٣٨)، وابن أبي الرّبيع (الملخص ٥٦٤/١)، وخصّ ذلك في بدل الشّيء من الشّيء .  
ونقل ابن مالك في شرح التّسهيل (٣٣١/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٥٨١/٢) أنّ الكوفيين يشترطون اتّحاد اللفظين، ونازعه أبو حيان قائلاً : « إنّ كلام الكوفيين على خلاف النّقل ... ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد » .  
الارتشاف ١٩٦٢/٤ .

وأبو حيان يقصد ابن عصفور حيث نقل ذلك عنهم (في شرح الجمل ٢٨٦/١) .  
(٣) كما هو مذهب البصريين (الارتشاف ١٩٦٣/٤)، والفارسي (الحجّة ٣٧٢/٦)، والزّحشرّي (المفصل ص ١٥٨)، وابن عصفور (المقرّب ٢٤٥/١)، وغيرهم .  
(٤) سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٥) علّة الاقتصار عليهما أنّ الخلاف واقعٌ في إبدال ضمير النّصب المنفصل من ضمير النّصب المتصل، أمّا مجيء الضّمير منفصلاً مرفوعاً بعد ضمير متّصل، فالإجماع منعقدٌ على أنّه يُعربُ توكيداً . ينظر : شرح التّسهيل ٣٠٥/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٨٦/٢، المقتضب ٢٩٦/٤ .

(٧) ينظر : مجالس ثعلب ١٣٣/١ و ٥٥٧/٢، شرح التّسهيل ٣٠٥/٣، الارتشاف ١٩٦٠/٤ .

(٨) ينظر : التّسهيل ص ١٧٢، شرح التّسهيل ٣٠٥/٣ و ٣٣٢-٣٣٣، الارتشاف



وبدل مضمير من ظاهر نحو : رأيتُ زيداً إِيَّاهُ<sup>(١)</sup>، وزعم<sup>(٢)</sup> ابن مالك أن هذا ليس بمسموع، قال : ولو سُمِعَ لأُعْرِبَ توكيداً<sup>(٣)</sup>، قال بعضهم<sup>(٤)</sup> : وفيما ذكره نظراً؛ لأنه لا يُؤَكِّد القوي بالضعيف، وقد قالت العربُ : « زيدٌ هو الفاضلُ »، وجوز النحويون<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> في هو<sup>(٦)</sup> أن يكون بدلاً أو مبتدأ أو فصلاً . انتهى<sup>(٧)</sup>.

⇐

. ١٩٦٠/٤

وهو كذلك رأي الرضّي (شرح الكافية ٢/٣٨٩) .

(١) في الأصل : "إياه" .

(٢) التعبير بـ"زعم" لا يتناسب مع مكانة ابن مالك - رحمه الله - إلا على قول من يرى أن الزعم قولٌ مقرونٌ بعلم، وهو خلاف المشهور (ينظر : شرح الأشموني ٢/٢٢)، فالأولى التعبير بـ"ذهب" ونحوه .

(٣) شرح الشذور ص ٣٨٥، ونصّ كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٣٢ : « والصحيح عندي أن نحو : "رأيتُ زيداً إِيَّاه" لم يُسْتَعْمَلْ في كلام العرب نشره ونظمه، ولو استُعْمِلَ لكان توكيداً » . وينظر : شرح عمدة الحفاظ ١/٥٦٩ و ٢/٥٨٥، الارتشاف ٤/١٩٦٣، شفاء العليل ٢/٧٦٧-٧٦٨، التصريح ٢/١٥٩-١٦٠ .

وهو كذلك رأي الرضّي (شرح الكافية ٢/٣٨٩) .

(٤) هو ابن هشام في شرح الشذور ص ٣٨٥ .

(٥) منهم ابن عصفور (شرح الجمل ٢/٦٧)، وأبو حيان (التذيل والتكميل ٢/٣٠٠ و ٣٠١ - والمثال فيهما : زيدٌ هو القائم -، والارتشاف ٢/٩٥٨ - بلا تمثيل -) .

هذا ولم يذكر الشلوبيين في شرح المقدمة الجزوليّة (٣/٧٤٩)، وابن هشام في المغني (ص ٦٤٥-٦٤٦) في نحو هذا المثال البدليّة .

(٦-٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) أي : انتهى النقل عن شرح الشذور ص ٣٨٥، وفي آخر النقل تصرفٌ يسيرٌ .



وبدل ظاهر<sup>(١)</sup> من مضمّر<sup>(٢)</sup>، وهو جائز من ضمير الغائب مطلقاً<sup>(٣)</sup>  
 نحو : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، وكذا من ضمير الحاضر بشرط أن يكون بدل بعض  
 ك: أَعْجَبْتَنِي<sup>(٤)</sup> وجهك، أو بدل اشتمال ك: أَعْجَبْتَنِي<sup>(٤)</sup> كلامك، أو  
 بدل كل<sup>(٥)</sup> مفيد للإحاطة نحو قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا  
 وَءَاخِرِنَا ﴾<sup>(٦)</sup>، ويمتنع إن لم يفدها خلافاً للأخفش<sup>(٧)</sup>.

(١) ز : "الظاهر".

(٢) في إعراب القرآن المنسوب [خطأ] للزجاج ٥٧٧/٢ : « وقد عَزَّ إبدال المظهر من  
 المضمّر عندهم، وقلّ وجوده ».

(٣) كُتِبَ في حاشية "ز" ما نصّه : « قوله : مطلقاً أي : في جميع أنواع البدل سواء أكان  
 كلاً أو بعضاً أو اشتمالاً أو إضراباً، اهـ ».

(٤) ز : "كأعجبني".

(٥) ساقط من "ز".

(٦) سورة المائدة من الآية ١١٤.

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٩٣/١، ابن يعيش ٧٠/٣، شرح الجمل ٢٨٩/١،  
 شواهد التوضيح ص ٢٦١.

وأجازه كذلك الكوفيون فأجازوا نحو : "قمتُ زيدًا"، و"رأيتُك زيدًا" (ينظر : شرح  
 الكافية الشافية ١٢٨٤/٣، الارتشاف ١٩٦٥/٤، شرح الشذور ص ٣٨٧، المساعد  
 ٤٣٢/٢)، وجوّزه ابن مالك على قلّة (شرح التسهيل ٣٣٤/٣).

ونقل أبو حيّان في (الارتشاف) عن قطرب الجواز في الاستثناء نحو : « ما ضربتكم إلّا  
 زيدًا »، وفي هذا المثال نظرٌ ذكره الصّبّان في حاشيته (٢١٩/٣) نقلاً عن ابن قاسم؛  
 لأنّ البدل هنا بدل بعض، ثُمَّ عَقِبَ الصّبّان بقوله : « والذي يظهر لي أنه لا يوجد  
 مثالٌ يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه، فتأمل ».

قلت : المثال المعترض عليه ورد بصورته تلك في الارتشاف بتحقيق الدكتور : رجب  
 (السّابق)، وكذا بتحقيق الدكتور : النّماس (٦٢٢/٢)، وكذا فيه مخطوطاً



## خاتمة

(١) أوجه بدل الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب ستة وتسعون، حاصلة من ضرب ستة في ستة عشر؛ وذلك لأنهما إما معرفتان، أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس؛ فهذه أربعة، وكلّ منها (٢) إما (٣) مظهر أو مضمّر، أو الأول مظهر والثاني مضمّر، أو بالعكس؛ فهذه ستة عشر، وكلّ منها إما بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، أو بدل إضراب أو بدل نسيان؛ فهذه ستة وتسعون (٤).

⇐

(ل ٤٥٠ أ)، وكذا في التذييل والتكميل (ج ٤ ل ١٤٠ ب)، والذي يظهر لي أنّ فيه تحريفاً لم يُتفقّد، وأنّ صوابه : ما ضربتكَ إلّا زيداً .  
وأما قول الصّبّان أنّه لا يوجد مثالٌ لذلك؛ فهو معارضٌ بما سبق من تصويب المثال، وكذا بما نقله أبو حيّان (التذييل والتكميل - السابق -) عن قطرب من تجويزه البدل في قوله تعالى : ﴿ لئلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ (سورة البقرة من الآية ١٥٠) فقد جعل ﴿ الَّذِينَ ﴾ في موضع جرّ بدلاً من ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ ، أي : من ضمير الخطاب . وينظر : البحر المحيط ٦١٥/١ .

وفي المصادر التي في صدر الحاشية شواهد لمذهب الأخفش، وفي بعضها تحريجٌ لها .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذه الخاتمة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢١٦-٢١٧ .

(٢) أي بحسب العقل، وإلّا فالنكرة لا تكون ضميراً كما لا يخفى . حاشية أبي النّجا ص ٨٢ .

(٣) تكررت "إمّا" في "ز" بسبب وقوعها في نهاية صفحة وبداية أخرى .

(٤) شرح الأزهرّي ص ٨٢ بتصرّف .



(١) ويجوز إعرابه بياناً<sup>(٢)</sup> ما لم يكن [نكرة]<sup>(٣)</sup> عند بعضهم<sup>(٤)</sup>.  
ومنهم<sup>(٥)</sup> من جوّز بدل الكلّ من البعض<sup>(٦)</sup> مستدلاً بقول بعضهم :  
رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ<sup>(٧)</sup> - (١)

(١-١) ساقط من الأصل .

(٢) أي : يجوز إعراب البدل المطابق عطف بيان؛ وهذا الرأي تبّع فيه الشارح الرّمليّ، وهو مخالف لما نصّ عليه أبو حيّان وغيره من أنّ « ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً »، ولا عكس؛ لأنّ « البدل ليس مشروطاً فيه التعريف ولا التّكثير ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ». ينظر : الارتشاف ٤/١٩٤٤، التّبيان في عطف البيان ص ٧٧، وينظر : شرح التّسهيل ٣/٣٢٦-٣٢٧ .  
ورأي الشارح إنّما يصحّ في حالة ما إذا كان البدل موافقاً لما قبله في التعريف والإفراد أو ضديّه، أمّا ما عدا ذلك فلا يصحّ إعرابه عطف بيان لما سبق (ص ٦١٧) من أنّ عطف البيان يشترط فيه موافقة متبوعة، والله أعلم .

(٣) زيادة لا بدّ منها، وهي واردة في شرح الرّمليّ ص ٢١٧، والنّصّ منقول عنه كما سبق .

(٤) ينظر ما سبق : ص ٦١٧ مع الحاشية (٣) .

(٥) هكذا ذكر الحلاويّ في شرحه (رسالة) ٢/٥٤٣، وتبعه الرّمليّ، وقد وجدت السيوطيّ في الهمع (٥/٢١٦) يرى هذا، والسيوطيّ متأخراً عن الحلاويّ، وهذه النّسبة المبهمة موجودة مع الاستدلال بشاهد آخر في : التّذيل والتّكميل ج ٤ ل ١٤٣ ب، والنّكت الحسان ص ١٢٤، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥١ .

وذكر أبو حيّان الخلاف في إثبات هذا البدل في الارتشاف (٤/١٩٦٩-١٩٧٠) ويبيّن أنّ الجمهور على نفيه، ولم يبيّن من أثبته .

(٦) سبق أنّ إدخال "أل" عليهما ممنوع عند المحقّقين . ينظر : ص ٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٧) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرّقيات في ديوانه ص ٢٠، وروايته "نضّر" بدلاً من "رحم" .

و"سجستان" ولاية واسعة من بلاد المشرق متّصلة ببلاد السّند والهند . ينظر : معجم البلدان ٣/٢١٤، الرّوض المعطار ص ٤٠٣ .

وطلحة الطّلحات أحد الأجواد، وهو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعيّ . ينظر في سبب تسميته بذلك : شرح أبيات الإيضاح ص ٢٩٧، الخزانة ٨/١٥ .





(١) وقيل : لا دليل فيه؛ لأنّه يحتمل القطع (٢) - (١).



⇨

ووجه الاستشهاد به : إبدال "طلحة" من "أعظمًا" بدل كل من بعض، فإنّ الأعظم بعض طلحة .

وهو من شواهد : شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٤٣/٢، الهمع ٢١٦/٥، شرح الرّمليّ ص ٢١٧ .

(١-١) ساقط من الأصل .

(٢) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٤٣/٢ .

والمراد بالقطع هنا قطع قوله : « طلحة » عن أن يكون بدلاً إلى أن يكون منصوباً بفعلٍ محذوفٍ تقديره : "أعني" . ينظر : الإفصاح ص ١١٤ .

وقد ذكر الفارقيّ في الإفصاح أنّه يجوز أن يكون نصبه على حذف حرف الجرّ، والتقدير : لطلحة، وينظر : الخزانة ١٥/٨ .

وبعض النحاة يرويه بالجرّ ويقدر مضافاً محذوفاً، وتقدير الكلام : "أعظم طلحة"؛ فلا يكون شاهداً على بدل كل من بعض . ينظر : ضرائر الشعر ص ١٦٥، شرح ألفيّة ابن معطيّ ٨٠٣/٢، الخزانة ١٤/٨ - ١٥ .



### منصوبات الأسماء

أي : هذا بابها، لَمَّا فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شرع في منصوبات الأسماء؛ فقال :

- ١٧٥- ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَتْ  
 ١٧٦- وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ<sup>(٣)</sup>  
 ١٧٧- وَذَلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعَ  
 ١٧٨- فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدْ انْحَصَرَ  
 ١٧٩- وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلٌ  
 ١٨٠- مِثَالُهُ : إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا
- مَنْصُوبَةٌ<sup>(١)</sup> وَهَذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ<sup>(٢)</sup>  
 أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ : مَفْعُولٌ بِهِ  
 عَلَيْهِ فِعْلٌ كَ : اخْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعِ<sup>(٤)</sup>  
 وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرَ  
 كَ : جَاءَنِي وَجَاءَنَا<sup>(٥)</sup> وَمُنْفَصِلٌ  
 حَيْثُ<sup>(٦)</sup> أَكْرَمَ بِالَّذِي حَيَّانَا<sup>(٧)</sup>

(١) ط ١٠١ : "منصوبة".

(٢) خالف الناظم أصله فإن ابن آجرؤم عدّ المنصوبات خمسة عشر، وفي سردها أسقط واحداً (ينظر : المتن ص ٢٢)، والناظم عدّ ظرفي الزمان والمكان منصوباً واحداً فجمعهما في باب تحت مسمى "الظرف" (ينظر : ص ٦٨٦)؛ فأصبح عدد المنصوبات ثلاثة عشر .

وينظر فيما يتعلق بعدد المنصوبات عند ابن آجرؤم : ص ٥٣ من قسم الدراسة .

(٣) اختصر الناظم أصله، وذلك أن ابن آجرؤم قدّم ذكر المنصوبات إجمالاً ثم فصل الكلام عن كلّ واحدٍ منها . ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٤) ليس هذا من أمثلة ابن آجرؤم . ينظر : المتن ص ٢٣ .

(٥) مثل ابن آجرؤم للمضمر المتصل مستعملاً الفعل "ضرب" . ينظر : المتن ص ٢٣ .

(٦) ز : "حيث"، وضمّ الحاء خطأ .

(٧) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يأت ابن آجرؤم بضمائر النصب في مثال .

ينظر : المتن ص ٢٣ .



١٨١- وَقَسْ بِذَيْنِ كُلِّ مُضْمَرٍ فُصِّلَ وَبِاللَّذَيْنِ<sup>(١)</sup> قَبْلُ<sup>(٢)</sup> كُلِّ مُتَّصِلٍ<sup>(٣)</sup>

١٨٢- وَكُلُّ<sup>(٤)</sup> قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدْ اِنْحَصَرَ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ<sup>(٥)</sup> عَشَرَ

مُرَادُ النَّازِمِ فِي هَذَا الْبَابِ حَصْرُ الْمَنْصُوبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ يَسْتَوِي الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ خَبَرٌ "كَانَ وَأَخَوَاتُهَا"، وَاسْمٌ "إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا"، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ<sup>(٧)</sup>، كَمَا قَالَ :

ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَّتْ مَنْصُوبَةٌ وَهَذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ

وَكُلُّهَا تَأْتِي مَبِينَةٌ عَلَى تَرْتِيبِهِ أَيُّ : الْأَصْلُ .

أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ : مَفْعُولٌ بِهِ .....

الهاء من به تعود إلى "أل" الموصولة في المفعول<sup>(٨)</sup>، وهو كلُّ اسمٍ وقع

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ : "وَبِاللَّذَيْنِ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَنْ مَثْنَى .

(٢) ط ١٠٢ : "قَبْلُ"، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ إِضَافَةُ "قَبْلُ" إِلَى "كُلِّ"، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ "كُلًّا" مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى "كُلِّ" الْمُتَقَدِّمِ، وَ"قَبْلُ" ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ .

(٣) خَالَفَ النَّازِمُ أَصْلَهُ؛ فَإِنَّ ابْنَ أَجْرُومَ سَرَدَ جَمِيعَ الضَّمَائِرِ .

(٤) ط ١٠٢ : "فَكُلُّ"، وَمَا فِي النَّسَخَتَيْنِ أَوَّلَى .

(٥) ز : "اثْنَا"، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) هَذَا وَهَمٌّ مِنَ الشَّارِحِ، فَالنَّازِمُ لَمْ يَحْصِرِ الْمَنْصُوبَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ أَجْرُومَ مِنْهَا، وَهُوَ الْأَشْهُرُ (الْمَتْنُ ص ٢٢)، وَسَبَبُ هَذَا الْوَهْمُ نَقْلُ الشَّارِحِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ شَرْحِ الرَّمْلِيِّ (ص ٢١٨) مَعَ تَفْسِيرِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِ الرَّمْلِيِّ : «مُرَادُهُ» بِالنَّازِمِ .

وَيَنْظُرُ فِي حَصْرِ الْمَنْصُوبَاتِ : الْارْتِشَافُ ١٠٧٧/٣ .

(٧) شَرْحُ الرَّمْلِيِّ ص ٢١٨ .

(٨) شَرْحُ الرَّمْلِيِّ ص ٢١٩ .

قَالَ الرَّضِيُّ : «وَقَوْلُهُمْ : "الْمَفْعُولُ بِهِ" الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَيُّ : الَّذِي يُفْعَلُ بِهِ فِعْلًا، أَيُّ : يُعَامَلُ بِالْفِعْلِ، وَيُوقَعُ عَلَيْهِ ...» . شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣٣٥/١ .

عليه فعل الفاعل<sup>(١)</sup>، والمراد بوقوع الفعل : تعلّقه بشيء لا يُعقلُ إلاّ بعد  
تَعَقُّل<sup>(٢)</sup> ذلك الشّيء<sup>(٣)</sup>.

وعرّف الناظم المفعول<sup>(٤)</sup> به بقوله : وَذَلِكَ اسْمٌ أَي : صريحٌ أو  
مؤوّلٌ جاء<sup>(٥)</sup> منصوباً لفظاً أو تقديرًا أو محلاً وَقَعَ .: عَلَيْهِ فِعْلٌ صَادِرٌ  
من فاعلٍ خرج به بقيّة<sup>(٦)</sup> المنصوبات<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا الحدّ بدون "كلّ" قريبٌ من حدّ الزّخشرّي في المفضّل ص ٥٨ : «الذي يقع ...»،  
وابن الحاجب في الكافية ص ٨٧ : «ما وقع ...»، وينظر : شرح المقدّمة الكافية  
٤٠٥/٢-٤٠٦.

(٢) في النّسختين : "تعلق"، وهو تحريفٌ، والتّصويب من الوافية، وتنظر : الحاشية التّالية .  
(٣) الوافية شرح الكافية ص ٨٧ بتصرّفٍ في أوّل النّصّ .

وهذا التّفسير للوقوع قريبٌ من تفسير ابن الحاجب أو مأخوذٌ منه، قال في شرح  
المقدّمة الكافية (٤٠٥/٢) : «ونعني بالوقوع : تعلّقه بما لا يعقل إلاّ به، ولذلك لم  
يكن المفعول به إلاّ للفعل المتعدّي» .

قال الرّضّي في شرح الكافية (٣٣٤/١) بعد إيراد تفسير ابن الحاجب : «فعلى تفسيره  
ينبغي أن تكون المحرورات في : "مررت بزيد ..." مفعولاً بها، ولا شكّ أنّه يقال :  
إنّها مفعولٌ بها لكن بواسطة حرف جرّ، ومطلق لفظ "المفعول به" لا يقع على هذه  
الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق .

وأيضاً فإن معنى "اشترك" في قولهم : "اشترك زيدٌ وعمرو" لا يُفهمُ بعد إسنادك إياه  
إلى زيدٍ إلاّ بشيءٍ آخر؛ وهو عمرو أو غيره، وليس بمفعولٍ في الاصطلاح» .

ويجاب عمّا ذكره الرّضّي بأنّ «المراد بوقوع الفعل عليه : تعلّقه به من غير واسطة»  
(شرح الحدود النّحوية ص ١٥٠)، وما ذكر متعلّق بحرف الجرّ والعطف .

وينظر : شرح الشّدور ص ١٩٩، التّعليقة المفيدة (رسالة) ص ٥٤٨-٥٤٩ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ز : "بجا" .

(٦) في الأصل : "بقيد" تحريفٌ .

(٧) شرح الرّملي ص ٢١٩ .

[١/٦٨]

وعلامته أن يُخْبَرَ عنه باسم مفعول ناب عن لفظ فعله<sup>(١)</sup> نحو :  
ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا<sup>(٢)</sup>، وَاسْتَخْرَجْتُ الْمَالَ،  
وَأَكَلْتُ الطَّعَامَ؛ فيصحّ / أن تقولَ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ، وَالْفَرَسُ مَرْكُوبٌ،  
وَعَمْرٌ مُكْرَمٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْمَالُ مُسْتَخْرَجٌ، وَالطَّعَامُ مَأْكُولٌ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ مَثَلٌ لِدَلِّكَ<sup>(٥)</sup>  
بقوله : كَ: اخْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعِ .

ويجوز أن يتقدّم<sup>(٦)</sup> على الفعل<sup>(٧)</sup> نحو : زَيْدًا أَكْرَمْتُ،  
ويجوز أن تحذف الفعل<sup>(٨)</sup> في نحو قولك : "زَيْدًا" لمن قال :

(١) قال الرّضّيّ في شرح الكافية (٣٣٤/١) بعد كلامه المتقدّم : « والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصحّ أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتًا » .

(٢) في الأصل : "عمروا" .

(٣) في النسختين : "مكروم"، والصّواب ما أثبت، وينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص ٢٤٠ .

(٤) شرح الرّمليّ ص ٢١٩، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٥٥/٢ .

(٥) في الأصل : "كذلك" .

(٦) أي : المفعول به .

(٧) معلوم أنّ الجواز يصحّ إذا لم يكن تقدّم المفعول به واجبًا، وهو واجبٌ في مسألتين :

١ - أن يكون مِمَّا له الصّدر نحو : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ (سورة الإسراء من الآية

١١٠)، وقد سبق إعرابها ص ٤٩٥ و ٤٩٦ .

٢ - أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب "أمّا" ظاهرة أو مقدّرة بشرط عدم الفصل

بين أمّا والفاء بشيء آخر، وليس للعامل منصوب غيره مقدّم عليها نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا

تَقْهَرْ ﴾ (سورة الضّحى الآية ٩)، ونحو : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ (سورة المدثر الآية ٣) .

ينظر : أوضح المسالك ١١٥/٢-١١٦، التّصريح مع حاشية يس ٢٨٤-٢٨٥ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز"، وأثبتها ناسخها فيما يأتي . تنظر : الحاشية (٧) ص ٦٦٤ .

(٩) لم يتكلّم الشّارح عن مواضع وجوب حذف الفعل، وهي :

١ - في الاشتغال نحو : "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ" على رأي الجمهور أنّ النّاصب فعلٌ يفسّره

المذكور فلا يُجمَعُ بينهما .

من أنصر؟<sup>(٨)</sup> (١).

والسبب في كونه منصوباً أنّ الفاعل لا يكون إلاّ واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف؛ فجعلوا الثقيل للقليل<sup>(٢)</sup>، والخفيف للكثير<sup>(٣)</sup> قصداً للتعادل<sup>(٤)</sup>.

<sup>(٥)</sup> وحقّ الفاعل الاتّصال بالفعل؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة<sup>(٦)</sup>، <sup>(٧)</sup> وحقّ المفعول أن يأتي بعدهما نحو قوله تعالى : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ

⇐

٢ - في النداء ك: يا عبد الله .

٣ - في الاختصاص نحو : "نحن العرب أقرى الناس للضيف" .

٤ - في التحذير ب إياك ونحوه، نحو : إياك والأسد؛ أي : إياك باعد واحذر الأسد .

٥ - في الإغراء نحو : السلاح السلاح .

٦ - في الأمثال نحو : الكلاب على البقر، أي : أرسل .

ينظر : أوضح المسالك ١٦٥/٢-١٦٦، شرح الشذور ص ٢٠٠-٢٠٨، التصريح ٣١٥/٢، الهمع ١٩/٣-٣٤ .

(١) شرح الرّمليّ ص ٢١٩، والنصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٥٥/٢ .

(٢) ز : "للتّخفيف" .

(٣) ز : "للتّخفيف" .

(٤) شرح الرّمليّ ص ٢١٩ .

والنصّ في شرح الحلاويّ (- رسالة - ٥٥٦/٢)، وهو نصّ كلام ابن هشام في شرح القطر (ص ٣٣٣)، وأصله لأبي إسحاق الزّجاج (الخصائص ٤٩/١) .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « وقولك : ما ضرب زيداً إلاّ عمرو »، نقل عن شرح الرّمليّ ص ٢١٩-٢٢٠ .

وينظر : أوضح المسالك ١٠٣/٢-١١٨، وشرح القطر ص ٣٠٨-٣١٠ .

(٦) وذلك أنّ الفاعل كالجزء من فعله . ينظر الاستدلال على هذا في : سرّ الصّناعة

١/٢٢٠-٢٢٦، أسرار العربيّة ص ٧٩-٨٣، اللّباب ١٤٩/١-١٥١، ابن يعيش

١٤/١ و ٧٥، اللّباب في علم الإعراب ص ٥٤-٥٥، الأشباه والنظائر ٣/١٣٦-١٣٨ .

(٧) قبلها في "ز" : « ويجوز أن يحذف الفعل في نحو قولك : زيداً لمن قال : من أنصر » .

⇐



دَاوُدَ ﴿١﴾، وقد يجب ذلك حيث يؤدّي تقديمه على الفاعل إلى اللبس نحو : نَصَرَ موسى عيسى؛ لانتفاء الدلالة على الفاعليّة في أحدهما، والمفعوليّة في الآخر ﴿٢﴾؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنويّة نحو : أرضعت الصُّغرى الكبرى، وأكل الكُمثرى موسى، أو لفظيّة نحو قولك : يضربُ يعلى سلمى، وضربَ سلمى العاقلة موسى ﴿٣﴾؛ جاز تقديم المفعول وتأخيرهُ؛ لانتفاء اللبس في ذلك، أو يحصر ﴿٤﴾ هو بـ"إنّما" وكذا بـ"إلا" ﴿٥﴾ نحو : إنّما ضربَ زيدٌ عمرًا ﴿٦﴾، وما ضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا ﴿٧﴾، أو يكون ﴿٨﴾ هو والفاعل ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما كـ"ضربته".

⇐

ينظر ما سبق في الحاشية (٨) ص ٦٦٣ .

(١) سورة النمل من الآية ١٦ .

(٢) هذا قول الجمهور، وخالف فيه ابن الحاجّ فلم يُوجب تأخير المفعول . ينظر : الارتشاف ١٣٤٨/٣، أوضح المسالك ١٠٤/٢، الهمع ٢٥٩/٢، ابن الحاجّ ص ٧٣ .

(٣) القرينة اللفظيّة هي تذكير الفعل "يضرب"، و "ضرب" ممّا يدلّ أنّ فاعله مذكّر تقدّم أم تأخّر، وفي المثال الثاني قرينة أخرى، وهي وصف "سلمى" بمنصوب، ممّا يدلّ على أنّها مفعولٌ لا فاعلٌ.

(٤) هذا موضعٌ ثانٍ يجب فيه تأخير المفعول به عن الفاعل، وقوله : « يحصر » معطوفٌ على « يؤدّي » .

(٥) أجاز البصريّون، والكسائيّ، والفراء، وابن الأنباريّ تقديم المفعول به المحصور بـ"إلا" على الفاعل . ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٩١/٢، الارتشاف ١٣٤٩/٣، أوضح المسالك ١٠٥/٢-١٠٧، التصريح ٢٨٢/١ .

(٦) في الأصل : "عمروا" .

(٧) في الأصل : "عمرو"، وهو خطأ .

(٨) هذا موضعٌ ثالثٌ يجب فيه تأخير المفعول به عن الفاعل، وقوله : « يكون » معطوفٌ على « يؤدّي » .



وقد يتأخّر الفاعل عن المفعول جوازاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ  
 عَالِ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾<sup>(١)</sup>، ووجوباً بأن يتّصل بالفاعل ضمير المفعول  
 كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لئلاً ينزم عَوْدُ الضَّمِيرِ  
 على متأخّر لفظاً ورتبةً - وهو لا يجوز -<sup>(٣)</sup>، أو يكون<sup>(٤)</sup> المفعول ضميراً  
 والفاعل ظاهراً نحو قولك : ضربني زيد؛ لئلاً يلزم فصل الضمير مع  
 التَّمَكُّن من اتّصاله - وهو لا يجوز -<sup>(٥)</sup>، أو يحصر<sup>(٦)</sup> الفاعل بـ "إنّما" أو  
 بـ "إلا"<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٨)</sup>  
 وقولك : ما ضرب زيداً إلا عمرو<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة القمر الآية ٤١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وخالف فيه الأخفش، والطّوال، وابن جنّي (الخصائص

٢٩٤/١) فأجازوا عود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً، وجوّزه ابن مالك على قلّة  
 (التسهيل ص ٢٨ و ٧٩، وينظر : شرح التسهيل ١٦٠/١ - ١٦٢ و ١٣٥/٢ - ١٣٦) .

وأجازه في الشعر دون النثر ابن طلحة، وابن هشام (أوضح المسالك ١١٠/٢) .

ينظر في هذه المسألة : شرح الرّضيّ ٤٠٧/٢، الارتشاف ٩٤٣/٢، التصريح ٢٨٣/١ .

(٤) هذا موضع ثانٍ لوجوب تأخّر الفاعل عن المفعول، وقوله : « يكون » معطوفٌ على  
 « يتّصل » .

(٥) إلّا في مسألتين ليس المثال المذكور من إحداهما . ينظر فيهما : أوضح المسالك  
 ١١٠/٢ - ١١٦ .

(٦) هذا موضع ثالثٌ لوجوب تأخير الفاعل من المفعول، وقوله : « يحصر » معطوفٌ على  
 « يتّصل » .

(٧) أجاز الكسائيّ تقديم الفاعل المحصور بـ "إلا" .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، الارتشاف ١٣٤٩/٣، أوضح المسالك  
 ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٨) سورة فاطر من الآية ٢٨ .

(٩) في الأصل : « ما ضرب زيد إلا عمرو » خطأً من النّاسخ في الضبط .



[٦٨/ب]

والمفعول به قسمان : ظاهرٌ ومضمّرٌ / كما قال الناظم :

في ظاهرٍ ومُضمّرٍ قد انحصَرَ .....

أي : المفعول به .

وَقَدْ مَضَى التَّمثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرَ .....

أي : للظاهر قريباً .

وغيرُهُ وهو المضمّر قِسْمانِ أَيْضاً : مُتَّصِلٌ .: كَ: جَاءَنِي <sup>(١)</sup> زيدٌ،فالياء من جَاءَنِي ضمير المتكلم وحده، والنون نون الوقاية تقي الفعل من الكسر <sup>(٢)</sup>، وجَاءَنَا زيدٌ؛ فـ"نا" ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه .

وَمُنْفَصِلٌ ، مِثَالُهُ : إِيَّايَ أَكْرَمْتَ، أو ما أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ؛

فـ"إِيَّايَ" <sup>(٣)</sup> فيهما ضمير المتكلم وحده <sup>(٤)</sup>، والياء المتصلة بها حرف تكلم، أَوْ إِيَّانَا .: حَيَّيتَ أو ما حَيَّيْتَ إِلَّا إِيَّانَا؛ فـ"إِيَّا" ضمير المتكلم ومعه غيره

(١) ما سيأتي من شرح للنظم حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٢٠-٢٢١ بتصرّفٍ يناسب النظم .

(٢) الأولى أن يُقال : تقي الفعل الكسر؛ لأنّ الفعل "وقي" يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو قوله تعالى : ﴿ وَقْنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (سورة البقرة من الآية ٢٠١)، ﴿ وَوَقَّاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْحَجِيمِ ﴾ (سورة الطور من الآية ١٨)، والشارح تابعٌ للرّمليّ، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (رسالة) ٥٦٠/٢، وقد نبّه محققه على تعدّي الفعل .

(٣) في شرح الرّمليّ : "وإيا" .

(٤) الذي يظهر أنّ الشارح يريد تفسير - أو بيان - مرجع الضمير "إيّا" في هذا المثال، وفيما سيأتي من أمثلة، إلّا أنّ في كلامه تجوّزاً تبع فيه الرّمليّ، وذلك أنّ "إيّا" في هذه الأمثلة وغيرها ضمير المفعول به، ولا دلالة في لفظها على شيءٍ ممّا ذكره، وإنّما الذي يدلّ على ذلك ما يأتي بعدها من لواحق، وسينصّ عليه الشارح ص ٦٦٩، وتنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٧) ص ٦٦٩ .



أو المعظم نفسه<sup>(١)</sup>، و "نا" المتّصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم .

وَقِسْ أَتِيهَا النَّحْوِيُّ بِذَيْنِ<sup>(٢)</sup> كُلِّ مُضْمَرٍ فُصِّلَ نَحْوُ : إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ؛ فـ "إِيَّا" ضمير المفرد المخاطب<sup>(١)</sup>، والكاف المفتوحة المتّصلة به حرف خطاب، وإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ؛ فـ "إِيَّا" ضمير المفردة المخاطبة<sup>(١)</sup>، والكاف المكسورة حرف خطاب .

وإِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا؛ فـ "إِيَّا" ضمير المثنى المخاطب<sup>(١)</sup>، والكاف والميم والألف علامة المثنى<sup>(٣)</sup>، وإِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا؛ فـ "إِيَّا" ضمير جمع المذكر المخاطب<sup>(١)</sup>، والكاف والميم علامة الجمع<sup>(٣)</sup>، وإِيَّاكُنَّ أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُنَّ؛ فـ "إِيَّا" ضمير جمع المؤنث المخاطب<sup>(١)</sup>، والكاف والنون المشدّدة علامة جمع المؤنث المخاطب<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٤) ص ٦٦٧ .

(٢) في الأصل : "بين" تحريف .

(٣) كلام الشارح - نقلاً عن الرّملي - فيه تجوّز، والصّحيح أنّ الدّالّ على الخطاب هو الكاف مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وأنّ الدّالّ على الغيبة هو الهاء مضمومة للغائب، ومفتوحة - أو "ها" بأكملها للغائبة كما يرى ابن مالك في التسهيل (ص ٢٤) -، وأنّ علامة التّثنية هي الألف، والميم لمجاوزة الواحد، أو أنّ علامتها الميم والألف، وعلامة الجمع هي الميم للمذكر، والنون للمؤنث .

ينظر : الكتاب ٢٠١/٤، شرح السّيرافي المطبوع بعنوان "السّيرافي النّحويّ" ص ٤٧٤-٤٧٦، ابن يعيش ٨٧-٨٦/٣ و ٩١-٩٣ و ١٢٦/٨-١٢٧، الكواكب الدّرّية ١١٢-١١٠/١ .



وإِيَّاهُ أَكْرَمْتُ، وما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ؛ فـ"إِيَّا" ضمير المفرد الغائب<sup>(١)</sup>،  
والهاء علامة الغيبة في المذكر، وإِيَّاهَا أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهَا؛  
فـ"إِيَّا" ضمير المفردة الغائبة<sup>(٢)</sup>، والهاء والألف علامة التّأنيث في الغيبة،  
وإِيَّاهُمَا أَكْرَمْتُ أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا؛ فـ"إِيَّا" ضمير المثنى الغائب<sup>(٣)</sup>  
مطلقاً<sup>(٤)</sup>، والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة<sup>(٥)</sup>، وإِيَّاهُمْ  
أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمْ؛ فـ"إِيَّا" ضمير / جمع المذكر  
الغائب<sup>(٦)</sup>، والهاء والميم علامة المذكر<sup>(٧)</sup>، وإِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ، أو ما أَكْرَمْتُ  
إِلَّا إِيَّاهُنَّ؛ فـ"إِيَّا" ضمير جمع المؤنث الغائب<sup>(٨)</sup>، والهاء والنون المشدّدة<sup>(٩)</sup>  
علامة جمع الإناث<sup>(١٠)</sup> في الغيبة<sup>(١١)</sup>.

[١/٦٩]

وما قرّرناه من أنّ<sup>(١٢)</sup> "إِيَّا" وحدها هي الضّمير، واللّواحق لها حروف  
تكلّم وخطابٍ وغيبةٍ وتثنيةٍ وجمعٍ هو الصّحيح<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٤) ص ٦٦٧ .

(٢) أي : مذكراً أو مؤنثاً . حاشية أبي النّجا ص ٨٣ .

(٣) ينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص ٦٦٨ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ز : "النّسوة" .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) هذا مذهب سيّويه (ينظر : الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٧)، والأخفش، وفي ماهية الضّمير  
في إِيَّاكَ وإِخْوَتِهِ أقوالٌ أشهرها :

١ - أنّ "إِيَّا" اسمٌ مضمّرٌ أضيف إلى ما بعده، ولا يُعلم اسمٌ مضمّرٌ أضيف غيره، وهو  
مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ١/٢٧٩)، وعُزّي للأخفش، والمازني، وهو اختيار  
ابن مالك في التسهيل (ص ٢٦)، وشرحه (١/١٤٤-١٤٧) .

٢ - أنّ "إِيَّا" عمادٌ، واللّواحق لها هي الضّمير، ونُسِبَ للفرّاء .

٣ - أنّ الضّمير هو "إِيَّاكَ" بجملته، ونُسِبَ للكوفيّين سوى الفرّاء، وهو أحسن الأقوال،  
ويحتمله مذهب سيّويه، بل جزم بعض الباحثين بأنّه مذهبه . ينظر : النحو القرآنيّ بين  
الزّجاج وأبي عليّ الفارسيّ (رسالة) ٢/١٠٣٣-١٠٣٤، وينظر : الكتاب ٢/٣٨٦ .



وكلُّ هذه يُقال فيها : ضمير نصبٍ منفصلٍ مفعولٌ به مقدّمٌ للاختصاص، أي : الحصر<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿وَإِيَّيَ فَارْهَبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أو ﴿فَاتَّقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، أو ﴿فَاعْبُدُون﴾<sup>(٤)</sup> الضمير المنفصل في هذه ونحوها مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ<sup>(٥)</sup> يُفسّره المذكور<sup>(٦)</sup>، وهو من باب اشتغال العامل عن معموله

⇐

وقيل : إن "إيّا" اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى ما بعده، ونُقِلَ عن الزّجاج (الإغفال ل ١٩٩، وغيره)، وهو صريح عبارة الزّجاج في بعض النسخ المخطوطة من معانيه حيث يقول : « وإيّا اسمٌ للمضمر المنصوب إلاّ أنّه ظاهرٌ يُضَافُ إلى سائر المضمّرات ... » (ينظر : الإغفال - السابق -، النحو القرآني - رسالة - ١٠٢٧/٢ - ١٠٢٨)، وأمّا ما في المعاني المطبوع المحقّق (٤٨/١) ففيه إسقاط قوله : « ظاهرٌ ». وينظر : المؤاخذات النحويّة ص ٢٥١-٢٥٢ .

ومع أنّ أبا عليّ الفارسيّ عارض هذا القول في الإغفال فقد تبناه في المسائل المشورة (ص ٤٨-٤٩) .

ينظر في هذه المسألة : سرّ الصّناعة ٣١٢/١ - ٣١٧، الإنصاف ٦٩٥/٢ - ٧٠٢، اللّباب ٤٧٩/١ - ٤٨٠، المتبع ٤٦٠/٢ - ٤٦١، ابن يعيش ٩٧/٣ - ١٠١، شرح الجمل ٢١/٢ - ٢٢، شرح الرّضيّ ٤٢٥/٢، الارتشاف ٩٣٠/٢، الجنى ص ٥٣٦، الهمع ٢١٢/٢، البناء في اللّغة ص ١٠٩ - ١١٢ .

(١) قال السيوطي في الهمع (١٢/٣) : « والمشهور أنّ الاختصاص والحصر مترادفان، واختار السبكي التفرقة بينهما، وأنّ الحصر نفى غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص من قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره » . وينظر : عروس الأفراح ١٥٥/١ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة من الآية ٤٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٤١ .

(٤) سورة العنكبوت من الآية ٥٦، وهي بالفاء ﴿فَإِيَّيَ فَاعْبُدُون﴾ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٢١/١، البحر المحيط ١٣٣/١، الدرّ المصون ٣١٤/١ .

(٦) في الأصل : "للمذكور" .



بضمير نحو : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

وَقَسَّ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ - أَيْضًا - بِاللَّذِينَ<sup>(٤)</sup> قَبْلُ - وهما : جَاءَنِي وَجَاءَنَا - كُلُّ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ نَحْوُ : ضَرَبَكَ زَيْدٌ؛ فَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ الْمُخَاطَبِ،<sup>(٥)</sup> وَضَرَبَكَ زَيْدٌ؛ فَ"الْكَافُ" الْمَكْسُورَةُ ضَمِيرُ الْمَفْرَدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَضَرَبَكُمَا زَيْدٌ؛ فَ"الْكَافُ" الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ<sup>(٥)</sup> الْمُثْنَى<sup>(٦)</sup>، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ<sup>(٧)</sup> عِلَامَةُ التَّنْبِيْهِ<sup>(٨)</sup>.

وَضَرَبَكُمُ زَيْدٌ؛ فَ"الْكَافُ" الْمَضْمُومَةُ<sup>(٩)</sup> ضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمُخَاطَبِ<sup>(١٠)</sup>، وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ، وَضَرَبَكُنَّ زَيْدٌ؛ فَ"الْكَافُ" الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ جَمْعِ [الْمُؤَنَّثِ]<sup>(١١)</sup> الْمُخَاطَبِ<sup>(٧)</sup>، وَالنُّونُ الْمَشْدُدَةُ عِلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ .

(١) سورة يس من الآية ٣٩ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة القمر من الآية ٤٩ .

(٤) في النسختين : "بالذين" .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .

(٦) تجوّز الشّارح في هذا التعبير متابعةً للرّمليّ، والصّحيح أنّه ليس في الكاف وحدها

دلالةً على ما ذكر، بل الذي يدلُّ على ذلك هو الكاف وما بعدها، إذ الكاف ضميرٌ

دالٌّ على الخطاب مفتوحٌ للمذكّر، مكسورٌ للمؤنث . ينظر : سرّ الصّناعة ٣٠٩/١،

الحروف للمزنيّ ص ٦٨، التّسهيل ص ٢٤ .

(٧) ينظر ما سبق في : الحاشية (٣) ص ٦٦٨ .

(٨) ز : "المثنا" .

(٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) ينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص ٦٦٨ .

(١١) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .



وعمرّو ضربَهُ زيدٌ؛ فـ"الهاء" ضمير المفرد الغائب، وهند ضربَها زيدٌ؛  
فـ"الهاء" ضمير المفردة الغائبة<sup>(١)</sup>، والهندان أو الزيدان ضربهما عمرّو؛  
فـ"الهاء" ضمير المثنى الغائب مطلقاً، والميم والألف علامة التثنية،  
والزيدون ضربَهُم عمرّو؛ فـ"الهاء" ضمير جمع الذكور الغائبين، والميم  
علامة المذكر، والهندات ضربَهُنَّ عمرّو؛ فـ"الهاء" ضمير جمع المؤنث  
الغائب، والنون المشدّدة علامة جمع الإناث .  
وما قرّرناه من أنّ "الكاف" و "الهاء" وحدها هي الضّمير هو  
الصّحيح<sup>(٢)</sup>.

[٦٩/ب]

ويُقال في هذه كلّها : فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ/ .

وقوله : وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا أَي : الظاهر والمضمّر<sup>(٣)</sup>.

..... قَدْ انْخَصَرَ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ<sup>(٤)</sup> عَشَرَ

ضميراً .

<sup>(٥)</sup>وقد تقدّم<sup>(٦)</sup> أنّ الضّمائر أحد وستون ضميراً، تقدّم منها في باب

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) .

(٢) وقيل : إنّ الضّمير في "ضربه" هو الهاء والواو، وقيل : إنّ الضّمير في "ضربها" هو

الهاء والألف، وحكي الإجماع عليه، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل (ص ٢٤) .

ينظر : شرح كتاب سيبويه المطبوع بعنوان "السّيرافيّ النّحويّ" ص ٤٥٣، اللّباب

١/٤٨١، الارتشاف ٢/٩١٧، المجمع ١/٢٠٠ .

(٣) هذا وهم من الشّارح، والصّحيح : أنّ المراد بقول الناظم : « منهما » المتّصل

والمنفصل من الضّمير .

(٤) ز : « في اثنا » خطأ .

(٥) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٢١-٢٢٢ بتصرّف يسير .

(٦) ص ٤٢٨ .



الفاعل<sup>(١)</sup> اثنا عشر، وفي باب المبتدأ<sup>(٢)</sup> اثنا<sup>(٣)</sup> عشر، وفي هذا الباب أربعة وعشرون<sup>(٤)</sup>، وتقدّم في باب علامات الإعراب<sup>(٥)</sup> الياء من "تفعلين"؛ فهذه تسعة وأربعون؛ فالباقي<sup>(٦)</sup> من أحد وستين : اثنا عشر؛ وهي ضمائر الخفض نحو : مررت بي، وبنا<sup>(٧)</sup>، وبك، وبك، وبكُمَا، وبكُم، وبكُنَّ، وبِه، وبِهَا، وبِهِمَا، وبِهِيْم، وبِهِنَّ، وإنّما لم يذكُر ضمائر الخفض المذكورة استغناءً عنها بضمائر النصب المتصلة فإنّ لفظها واحدٌ .



(١) ص ٥١٥ و ٥١٨ .

(٢) ص ٥٣٩ و ٥٤٠ .

(٣) في الأصل : "اثني" .

(٤) في الأصل : "وعشرين" .

(٥) ص ٣٧٧ .

(٦) ز : "والباقي" .

(٧) ز : " ومررت بنا ، " .



### المصدر\*

أي : هذا بابه، ويُقال له : المفعول المطلق<sup>(١)</sup> .

والمصدر : اسم الحدث الجاري على الفعل<sup>(٢)</sup>، كـ: الإكرام والضرب .

وهو أصل الأفعال<sup>(٣)</sup> على الصّحيح<sup>(٤)</sup>، ولهذا سُمِّيَ مصدرًا؛ لأنها

\* في الأصل : «المصدر هذا»، والذي يظهر أنّ "هذا" زيادة من النّاسخ، وفي "ز" : "المصدر" .

(١) هذه هي التّسمية المشهورة المتداولة في كتب النّحو . ينظر : الجمل ص ٣١٦، الإيضاح العضديّ ١/١٩٣، اللّمع ص ١٠١، المفصل ص ٥٥، التّسهيل ص ٨٧، وغيرها . وتسمية المنصوب في هذا الباب المفعول المطلق أولى؛ لأنّه قد يكون غير مصدر (ينظر : ص ٦٨٤)، كما أنّ المصدر قد يكون غير مفعول مطلق نحو : كلامك كلامٌ حسنٌ، وأعجبتني إكرامك زيدًا . ينظر : توضيح المقاصد ٢/٧١، شرح القطر ص ٣٧٢، شرح اللّمة البدرية ٢/١٢٤-١٢٥ .

(٢) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية (ص ١٧٨) .

واعترض عليه الرّضيّ في شرح الكافية (٣/٣٩٩) قائلاً : «ولو قال : اسم الحدث الذي يشتقّ منه الفعل لكان حدًا تامًّا على مذهب البصريّة؛ فإنّ الفعل مشتقٌّ منه عندهم، وعكس الكوفيّون» .

وقال ركن الدّين في الوافية (ص ٧٩) بعد شرحه للحدّ : «ولو زاد عليه قيدًا آخر وهو : ذكر بيانًا له؛ لم ينتقض بمثل : كرهت كراهتي» .

وتنظر حدودٌ آخر للمصدر في : التّسهيل ص ٨٧، الارتشاف ٣/١٣٥٣، شرح اللّمة البدرية ٢/١٢٥، شرح الحدود النّحويّة ص ١٣٩ .

وأما حدّ المفعول المطلق فهو : اسمٌ يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا . أوضح المسالك ٢/١٨١، وينظر : التّصريح ١/٣٢٣-٣٢٤ .

(٣) وكذا المشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول ... إلخ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٥٣ .

(٤) وهو مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ١/١٢ و ٣٤، والأصول ١/١٦٢)، وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل .





تصدر عنه<sup>(١)</sup>؛ فـ"أَكْرَمَ" و"يُكْرِمُ" مشتقان من الإكرام .  
 وشرطه أن يخلفه فعل مع "أَنَّ" أو "مَا"<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا  
 دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى : ﴿ تَخَافُونَهُمْ  
 كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ونحو : اغتسل غُسْلًا، وتوضأ وضوءًا، وأعطى<sup>(٥)</sup> عطاءً اسم  
 مصدر<sup>(٦)</sup> لا مصدر؛ لأنه لم يجر على الفعل<sup>(٧)</sup> .  
 ١٨٣- وَإِنْ تُرْذِ تَصْرِيفَ نَحْوٍ : قَامَا      قُلْ : يَقُومُ ثُمَّ قُلْ : قِيَامَا<sup>(٨)</sup>

↔

ينظر في أدلة القولين : الإيضاح في علل النحو ص ٥٦-٦٣، شرح عيون الإعراب  
 ص ١٥٨-١٥٩، الإنصاف ١/٢٣٥-٢٤٥، أسرار العريّة ص ٦٩، التبيين ص ١٤٣،  
 ابن يعيش ١/١١٠، شرح الجمل ١/٩٨-١٠٠، شرح التسهيل ٢/١٧٨-١٨٠،  
 شرح الرضيّ ٣/٣٩٩-٤٠٠، شرح ألفية ابن معطر ١/٢٢٠-٢٢١، اتلاف النصرة  
 ص ١١١، الهمع ٣/٩٥ .

وذهب ابن طلحة إلى أنّ كلاّ منهما أصلٌ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٥٣ .

(١) تنظر أدلة آخر في المصادر السابقة .

(٢) هذا شرطٌ لإعمال المصدر عمل فعله (ينظر : اللّباب ١/٤٤٨، أوضح المسالك  
 ٣/١٧٠-١٧١، شرح القطر ص ٤٣٢)، ويرى ابن مالك (التسهيل ص ١٤٢) أنّه  
 شرطٌ أغلبيٌّ . وينظر : الارتشاف ٥/٢٢٥٦ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحجّ من الآية ٤٠ .

(٤) سورة الروم من الآية ٢٨ .

(٥) في النسختين : "وأعطا" .

(٦) حذّه : ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بعلمية أو بخلوّه لفظًا وتقديرًا دون عوضٍ  
 من بعض ما في فعله . شرح الحدود النحويّة ص ١٤٠، وينظر : شرح التسهيل  
 ٢/١٧٨ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ٢/١٨٢، والتّصريح ١/٣٢٤ .

(٨) مثّل ابن آجرّوم لهذا بقوله : « ضرب يضرب ضربًا » . المتن ص ٢٣ .



- ١٨٤- فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرٌ  
 ١٨٥- فَإِنْ يُوَافِقُ فِعْلُهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى  
 ١٨٦- أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُويَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ  
 ١٨٧- فَقَدْ قِيَامًا مِنْ قِيلِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَقُوفًا مِنْ قِيلِ مَا يَلِي

اعلم أنّ المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريح الفعل<sup>(١)</sup>، كما قال : وَإِنْ تُرِدْ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ تَصْرِيْفَ نَحْوٍ : قَامَا : فَقُلْ : قَامَ يَقُومُ قِيَامًا .

فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ : وَنَصْبُهُ

أي : المصدر بِفِعْلِهِ<sup>(٢)</sup> مُقَدَّرٌ<sup>(٣)</sup> نَحْوُ<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، أَوْ بِالْوَصْفِ<sup>(٦)</sup> نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا ﴾<sup>(٧)</sup> ، أَوْ بِمَصْدَرٍ مِثْلِهِ<sup>(٦)</sup> نَحْوُ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً

(١) المتن ص ٢٣ .

وقد انتقد هذا التعريف من ابن آجرؤم، وعُدَّ توضيحًا وتسهيلًا على المبتدئ؛ لأنَّ مجيء المصدر ثالثًا ليس قيدًا، وإنما قَيْدٌ به نظرًا لما جَرَى في العُرف من تقديم الماضي، وتأخير المضارع، والتثليث بالمصدر، وإلا فلا بُعْدَ أن يُتكلَّم بالمصدر بعد الماضي، أو يتكلَّم به أولاً...، حاشية أبي النجا ص ٨٤-٨٥ .

(٢) ساقط من "ز" .

(٣) الذي يظهر أنَّ "مقدَّر" في كلام الناظم بمعنى محكوم به . (ينظر : القاموس المحيط ٦٤١/١ "قدر")؛ فالمقصود هنا هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٧١/٢-٧٢، أوضح المسالك ١٨٢/٢-١٨٣، شرح الرِّملي ص ٢٢٤ .

(٥) سورة النساء من الآية ١٦٤ .

(٦) أي : أو نصبه بالوصف...، أو نصبه بمصدرٍ مثله .

(٧) سورة الذَّارِيَّاتِ الآية الأولى .



مَوْفُورًا ﴿١﴾.

وخالف بعضهم <sup>(٢)</sup> فجعل الوصف مشتقاً من الفعل؛ فهو فرع الفرع <sup>(٣)</sup>.

ثمّ المصدر قسمان :

لفظي ومعنوي؛ لأنّه لا يخلو <sup>(٤)</sup> إمّا أن يوافق المصدر لفظ فعله أو لا <sup>(٥)</sup>؛

(١) سورة الإسراء من الآية ٦٣ .

وقيل غير ذلك في إعراب المصدر . ينظر : البحر المحيط ٥٥/٦، حاشية يس على التصريح ٣٢٥/١ .

(٢) هم بعض البصريّين (أوضح المسالك ١٨٣/٢، والجمع ٩٥/٣)، ونسبه ابن مالك في التسهيل (ص ٨٧) إلى من وصفهم بقوله : « بعض أصحابنا »، وكذا أبو حيّان (الارتشاف ١٣٥٣/٣)، ونسبه الدمامينيّ في تعليق الفرائد (٧٨/٥) إلى السيّراتيّ نقلاً عن الرّضويّ، والذي وجدته أنّ الرّضويّ (في شرح الكافية ٤١٣/٣) إنّما نسب له القول باشتقاق اسمي الفاعل والمفعول من الفعل .

وفسّر الأزهرّيّ في التصريح (٣٢٥/١) « بعض البصريّين » بقوله : « كالفارسيّ، واختاره الشيخ عبد القاهر »، ولعلّ مأخذ تفسيره من قول الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية (٢٢٤/١) : « والقول الآخر يؤثّر عن الفارسيّ أنّه نبّه عليه، وارتضاه عبد القاهر »، والنّصّ الذي يمكن فهم مذهب الفارسيّ منه هو قوله في التّكملة (ص ٢١١) : « اعلم أنّ أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر، كما أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها »، وقوله : « منها » هو محلّ النزاع، وهو محتملٌ، إلّا أنّ الذي يظهر أنّ الضّمير يعود إلى المصادر، وقد مرّ الشّيخ : عبد القاهر على هذه المسألة مرور الكرام، ولم يُفصح عنها، وإنّما انصرف إلى التّدليل على اشتقاق الأفعال من المصدر . ينظر : المقتصد في شرح التّكملة (رسالة) ٦٨١/٢-٦٨٣، ويُقارن بالتّصريح ٤٥٥/٢ "بحريّ" .

(٣) توضيح المقاصد ٧٢/٢ بتصرفٍ يسير .

(٤) في النّسختين : « لا يخلوا » .

(٥) شرح الرّمليّ ص ٢٢٣ .



فَإِنْ يُوَافِقُ لَفْظُهُ <sup>(١)</sup> فِعْلُهُ الَّذِي جَرَى <sup>(٢)</sup>

..... فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى <sup>(٣)</sup>

سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو : فَرِحَ فَرَحًا، أم لا، نحو :  
نَصَرْتُ نَصْرًا <sup>(٤)</sup>.

أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُويَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ .....

أي : وافق المصدر معنى فعله دون لفظه فهو أي : المصدر مَعْنَوِيٌّ  
لموافقته الفعل <sup>(٥)</sup> في المعنى دون الحرف <sup>(٦)</sup>.

فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الْقِسْمِ <sup>(٧)</sup> الْأَوَّلِ .

..... وَقُمْ وَقُوفًا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

أي : القسم الثاني .

(١) ز : "لفظ"، والذي أراه أنه لا داعي لهذه الكلمة بصورتها؛ وذلك أنّ البيت في غنى  
عن هذا التقدير، ولكنّ الشّارح متأثرٌ بشرح الرّملي ففيه (ص ٢٢٣) : « فإن وافق  
لفظه لفظ فعله »، ولكنّ الناظم يبيّن نوع الموافقة في الشّطر الثاني؛ فكأنّ الشّارح سها  
عن هذا .

(٢) ز : « فعله الذّكري » .

(٣) في النّسختين : "يري" .

(٤) شرح الرّملي ص ٢٢٣، وفيه : "نصرته" .

(٥) في الأصل : "للفعل"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّملي .

(٦) "ز" : "الحروف"، وما في الأصل موافقٌ لشرح الرّملي ص ٢٢٤، والنّص منقولٌ عنه .

(٧) ساقطٌ من "ز" .



## تنبيه

هذا التقسيم الذي ذكره الناظم كأصله<sup>(١)</sup> إنما يتمشى على قول المازني<sup>(٢)</sup> القائل : بأنَّ المصدر المعنويَّ يُنصبُ بالفعل<sup>(٣)</sup> المذكور معه<sup>(٤)</sup>.  
أمّا على مذهب من يقول : إنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ من لفظه - وهم الجمهور -<sup>(٥)</sup>؛ فتقدير "جلست قعوداً" : جلست وقعدت قعوداً؛ فلا<sup>(٦)</sup>.

(١) ص ٢٤ .

(٢) هو : بكر بن محمد بن بقيّة، وقيل : ابن عديّ، أبو عثمان المازنيّ نسبةً إلى مازن بن شيان، قرأ الكتاب على الأخفش، كان إمام عصره في النحو والأدب، من مصنفاته : التصريف (ط)، الألف واللام، توفي سنة ٢٤٩ هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويّين البصريّين ص ٨٥، تاريخ العلماء النحويّين ص ٦٥، طبقات النحويّين ص ٨٧، تاريخ بغداد ٩٣/٧، معجم الأدباء ١٠٧/٧، إنباه الرواة ٢٨١/١، بغية الرعاة ٤٦٣/١ .

ينظر في رأيه : شرح الصّفار ٦٤٧/٢، شرح الرّضيّ ٣٠٣/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٢٩/١، توضيح المقاصد ٧٣/٢، المساعد ٤٦٧/١ .

وهذه النسبة مشهورةٌ إلّا أنّ السّيرافيّ في شرح الكتاب (ج ١ ل ٥٠٨ ب - ٥٠٩ أ) ذكر أنّ المازنيّ نقل هذا عن بعض النّحويّين في نحو : تسمّت وميض البرق، والنّصّ أيضاً في النّكت ٣٩٠/١ .

(٣) ز : "العامل" .

(٤) وهو قول المبرد والسّيرافيّ (شرح الكتاب - المخطوط -، وشرح التّسهيل ١٨٣/٢، شرح الرّضيّ)، واختيار ابن مالك (شرح التّسهيل ١٨٢/٢)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣٠٣/١)، والشّاطبيّ (المقاصد الشّافية ٢٢٩/١ - ٢٣٠)، ونُسبَ لسيبويه تجويزه . ينظر : آراء سيبويه ص ١٢٢ - ١٢٣ . وينظر : الكتاب ٨١/٤ - ٨٢ .

(٥) ينظر : الارتشاف ١٣٥٥/٣، توضيح المقاصد ٧٣/٢، المساعد ٤٦٧/١ .

وفي المسألة قول ثالث : وهو التّفصيل بأن يجعل ناصب المصدر المؤكّد مقدّراً، وأمّا المصدر المختصّ فإن كان له فعلٌ عمِلَ فيه الفعل المقدّر، وإن لم يكن له فعلٌ فنصبه بالفعل المذكور معه . ينظر : الارتشاف ١٣٥٥/٣، الهمع ٩٩/٣ - ١٠٠ .

وينظر في المراد بالمختصّ ما سيأتي في الحاشية (٩) ص ٦٨٢ .

(٦) شرح الرّمليّ ص ٢٢٤، والنّصّ في شرح الأزهرّيّ ص ٨٥ .



## تنبيه آخر

(١) قد يُحذف عامل المصدر غير المؤكّد جوازاً للدليل<sup>(٢)</sup>، كأن يُقال :  
ما صُمّت؛ فيقول : بلى<sup>(٣)</sup>، صوماً كثيراً، ويمتنع حذف عامل  
المؤكّد<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون العامل محذوفاً وجوباً إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ  
بفعله<sup>(٥)</sup>، <sup>(٦)</sup> وهو نوعان : ما لا فعل له نحو : ويلُ زيد، وويحهُ، وما له  
فعل<sup>(٦-)</sup>، وهو نوعان :

واقعٌ في الطّلب بأن ورد دعاءٌ كـ "سقيّاً"، و"رعيّاً"<sup>(٧)</sup>،

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التنبيه نقلٌ عن شرح الرّملي ص ٢٢٥ .

(٢) في الأصل : "للدليل" .

(٣) في النسختين : "بلي" بالياء .

(٤) هذا مذهب ابن مالك (الكافية الشافية وشرحها ٦٥٧/٢، والألفية ص ٢٧)، قال في  
شرح الكافية الشافية (٦٥٧/٢) : المصدر المؤكّد يُقصد به تقوية عامله، وتقرير  
معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجوز، ونازعه ابنه في هذا في شرح الألفية (ص ٢٦٦)،  
ونقل طرفاً من كلامه ابن هشام في أوضح المسالك (١٨٧/٢)، ولم يتعقبه، وردّ عليه  
ابن عقيل في شرحه (٥١١/١-٥١٢) . وينظر : المقاصد الشافية ٢٣٢/١-٢٣٩،  
التصريح ٣٢٩/١-٣٣٠، ابن الناظم النحوي ص ١٨٩ .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : «عجباً» نقلٌ عن أوضح المسالك ١٨٨/٢-١٩٤ بتصرف .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .

(٧) ينظر : الكتاب ٣١١/١-٣١٢ .

ويرى الرّضي في شرح الكافية (٣٠٥/١-٣٠٦) : أنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت  
بعدها ما يبيّن ما تعلّقت به من فاعلٍ أو مفعولٍ إمّا بحرف جرٍّ، أو بإضافة  
المصدر إليه فليست ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو : سقاك الله سقيّاً، ورعاك  
الله رعيّاً...، وحمدت حمداً، أمّا إن بُيّن فاعله بالإضافة نحو : كتاب الله، أو مفعوله  
نحو : سبحان الله، أو بُيّن فاعله بحرف جرٍّ نحو : يؤسّ لك أو بُيّن مفعوله نحو :



و"خَيْرٌ" <sup>(١)</sup> مَقْدَمٌ <sup>(٢)</sup>، أو أمراً أو نهياً ك: "قياماً لا قعوداً" <sup>(٣)</sup>، أو مقروناً باستفهامٍ توبيخيٍّ نحو: أتوانياً وقد بدأ الشَّيْبُ <sup>(٤)</sup>.  
وواقعٌ في الخبر، وذلك في مسائل:

إحداها: <sup>(٥)</sup> أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله نحو قوله/ تعالى: ﴿ فَشُدُّوا  
الْوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ <sup>(٦)</sup>.

الثانية: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبرٌ  
عن اسم عين نحو: أنت سيراً سيراً، وما أنت إلا سيراً، وأنت سيراً؟ <sup>(٧)</sup>.  
الثالثة: أن يكون مؤكداً لنفسه، أو غيره <sup>(٨)</sup>؛ فالأوّل الواقع بعد جملة  
هي نصٌّ في معناه نحو: له <sup>(٩)</sup> عليّ ألفٌ عُرفاً <sup>(١٠)</sup>، أو <sup>(١١)</sup> اعترافاً،  
والثاني: الواقع بعد جملةٍ تحتمل <sup>(١٢)</sup> معناه وغيره نحو: زيدٌ ابني حقّاً.

⇐

عقراً لك، وشكراً لك، وحمداً لك « فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً ».

(١) في الأصل: "خير" تصحيفٌ.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٠/١.

(٣) يرى ابن عصفور في شرح الجمل (٤١١/٢) أنّ وجوب حذف العامل مختصٌّ

بالتكرار نحو: ضرباً ضرباً. وينظر: أوضح المسالك ١٩١/٢، التصريح ٣٣١/١.

(٤) مثال ابن هشام في الأوضح ١٩٢/٢: «أتوانياً وقد جدَّ قرناؤك».

(٥) في الأصل: "أحدثها"، وهذه المسألة هي الثانية في الأوضح.

(٦) سورة محمد ﷺ من الآية ٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٣٥/١.

(٨) في أوضح المسالك ١٩٣/٢: «أو لغيره».

(٩) ساقطٌ من الأصل.

(١٠) الألفيّة ص ٢٨.

(١١) في أوضح المسالك ١٩٤/٢: «أي».

(١٢) في النسختين: "يحتمل"، والتصويب من أوضح المسالك، وشرح الرّمليّ.

الرابعة : أن يكون فعلاً علاجياً<sup>(١)</sup> تشبيهاً<sup>(٢)</sup> بعد جملةٍ مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه<sup>(٣)</sup> ك: مررتُ فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ<sup>(٤)</sup>.

الخامسة<sup>(٥)</sup> : مصادرٌ مسموعةٌ كثرَ استعمالها، ودلّت القرينة على عاملها كقولهم عند<sup>(٦)</sup> ظهور مُعْجِبٍ : عَجَباً<sup>(٧)</sup>.

ويأتي<sup>(٨)</sup> على ثلاثة أقسامٍ<sup>(٩)</sup> :

(١) الفعل العلاجيّ : هو الفعل الذي يحتاج حدوثه إلى تحريك عضوٍ كالضرب والشتم، وغير العلاجيّ : ما لا يحتاج إليه كالعلم والظنّ . ينظر : الوافية ص ٨٤، التصريح ٤٨٤/٢ "بحري" .

(٢) في النسختين وشرح الرّمليّ : "تشبيهاً" ، والتصويب من أوضح المسالك .

(٣) ويشترط أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل . ينظر : شرح التسهيل ١٩١/٢، توضيح المقاصد ٧٩/٢، التصريح ٤٨٣/٢ "بحري" .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٥/١-٣٦٤ .

وذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٣١٩/١-٣٢٠) أقوالاً ثلاثةً في ناصب المصدر في هذا المثال، وهي :

١ - أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدّر، وهو قول الجمهور، وعليه اقتصر الشّارح .

٢ - أنه منصوبٌ بقوله : « له صوتٌ » أي : يصوت، ونسبه لظاهر كلام سيويه .

٣ - أنه منصوبٌ بالاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة؛ لأنّ المعنى فإذا له تصويّت .

(٥) هذه المسألة هي الأولى في أوضح المسالك .

(٦) في النسختين : "عن" ، والتصويب من أوضح المسالك، وشرح الرّمليّ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣١٨/١-٣١٩ .

(٨) أي : المصدر .

(٩) يرى عدد من النّحاة كالزّمخشريّ (المفصل ص ٥٥)، وابن مالك (التسهيل ص ٨٧)،

وأبي حيّان (الارتشاف ١٣٥٣/٣)، والسيوطي (الهمع ٩٦/٣) أنّ المصدر قسمان :

١ - مبهم، ويعنون به المؤكّد .

٢ - مختصّ، ويدخل فيه ما كان نوعاً أو عدداً؛ فهو معدودٌ وغير معدودٍ .





للتأكيد<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهذا لا يثنى ، ولا يجمع ؛ لأنه بمنزلة  
الجنس الذي هو كالماء والزيت لوقوعه على القليل والكثير<sup>(٤)</sup> .

وللنوع<sup>(٥)</sup> نحو : سرت<sup>(٦)</sup> سير ذي رشد<sup>(٧)</sup> ، وجلست جلسته<sup>(٨)</sup> ،  
وضربت ضربته<sup>(٩)</sup> - بكسر<sup>(١٠)</sup> الجيم والضاد - .

وللعدد<sup>(١١)</sup> نحو : جلست جلسة ، وضربت ضربة ، وهذان القسمان  
يثنيان ، ويجمعان<sup>(١٢)</sup> ، تقول : ضربت ضربتين ، وضربات ، وجلست

(١) وذلك إذا ساوى معناه معنى عامله بلا زيادة . ينظر : التسهيل ص ٨٧ ، الهمع ٩٦/٣ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٣) سورة النساء من الآية ٦١ .

(٤) ينظر : اللمع ص ١٠٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣٩٢/٢ ، شرح التسهيل ١٨٠/٢ .

(٥) هو ما زاد على معنى عامله فأفاد نوعاً منه . ينظر : التسهيل ص ٨٧ ، الهمع ٩٦/٣ ،

وأسماء ابن معطي المختص (الفصول الخمسون ص ١٨٤) .

(٦) ز : « والنوع سرت » .

(٧) الألفية ص ٢٧ .

(٨) في الأصل وشرح الرملي : " جلسة " .

(٩) في الأصل وشرح الرملي : " ضربة " .

(١٠) ز : " وبكسر " الواو مقحمة .

(١١) ز : " والعدد " .

(١٢) أمّا ما كان للعدد فبلا خلاف ، وأمّا ما كان للنوع فجواز تثنيته وجمعه مذهب ابن

الحاجب ، وابن مالك ، وقيل : بالمنع ، ونسب لظاهر مذهب سيويه (ينظر : الكتاب

٦١٩/٣) ، ويلحظ أنّ الشارح لم يمثل لتثنيته وجمعه .

ينظر في هذه المسألة : الكافية ص ٨٤ ، وشرحه لابن الحاجب ٣٩٢/٢ ، التسهيل

ص ٨٧ ، وشرحه لابن مالك ١٨٠/٢ ، والألفية وشروحها عند قول ابن مالك :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا      وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

جَلَسْتَيْنِ وَجَلَسَاتٍ .

## خاتمة

(١) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدلُّ على المصدر من صفته ك: "سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ" (٢)، أو ضميره نحو : عَبْدَ اللَّهِ (٣) أَظُنُّهُ جَالِسًا، أو إشارة إليه نحو : ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ، أو مرادف له نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا، أو مشارك له في مادته (٤)؛ وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : تَوَضَّأَ وَضُوءًا، و (٥) اسم عينٍ نحو : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (٦)، [ومصدرٌ لفعلٍ آخر نحو : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ

⇨

والارتشاف ١٣٥٨/٣، والتصريح ٤٦٥/٢ "بحري"، والجمع ٩٦/٣-٩٧ .  
(١) ما سيأتي حتى نهاية الخاتمة نقلٌ عن شرح الرَّمْلِيِّ ص ٢٢٥-٢٢٦، والنص في أوضح المسالك ١٨٤/٢-١٨٦ .

(٢) والتقدير : سرت السَّيْرَ أحسن السَّيْرِ . التصريح مع حاشية يس ٣٢٥/١-٣٢٦ .  
(٣) كتب ناسخ "ز" : "عبد" في نهاية سطر، ولفظ الجلالة في بداية السطر الذي يليه، وهو خطأ . ينظر : التقييد والإيضاح ص ١٧٤ .

(٤) في الأصل : « في مادة » .

(٥) في النسختين : "أو"، والتصويب من المصدرين المتقدمين في الحاشية (١) .

(٦) سورة نوح من الآية ١٧ .

﴿وَنَبَاتًا﴾ اسم عين للنَّبات؛ فهو نائبٌ عن المصدر، وعلى مذهب المازني فإنه منتصبٌ بالفعل الذي قبله، وقيل : إنه منتصبٌ بـ"نبت" مدلولاً عليه بـ﴿أَنْبَتَ﴾، ونُسب للمبرّد .

ينظر : الكتاب ٨١/٤، معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢ و ٦١/١، المقتضب ٢٠٤/٣ مع ٧٣/١-٧٤ الحاشية (٣)، شرح الرّضِيِّ ٣٠٣/١، الارتشاف ١٣٥٤/٣، التصريح ٣٢٧/١، التأويل النحويّ ٧٦/١-٧٨ .



تَبْتِيلًا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ [٢]، أو دالٌ على نوعٍ منه كـ: "قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ" <sup>(٣)</sup>، أو دالٌ على عدده <sup>(٤)</sup> كـ "ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ" أو آله <sup>(٥)</sup> كـ: "ضَرَبْتُهُ سَوَاطًا"، أو "كلٌ" نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ <sup>(٦)</sup>، أو "بعضٍ" <sup>(٧)</sup> كـ: "ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ" <sup>(٨)</sup>.



(١) سورة المزمل من الآية ٨، و﴿تَبْتِيلًا﴾ مصدر بتل، وقياس مصدر تبتل التبتل، التصريح ٣٢٨/١، وينظر: المقتضب ٢٠٤/٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها لتتم الأقسام في قوله: «وهو ثلاثة»، وهي واردة في شرح الرملي.

(٣) هو أن يجلس على أليته، ويلصق فخذه ببطنه، ويحتبي يديه يضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكبًا، ويلصق بطنه بفخذه، ويتأبط كفيه. القاموس المحيط ٨٥١/١ (قرقص)، وينظر: اللسان ١٢٧/١١ (قرقص).

وفي هذا المثال ونحوه أقوالٌ تنظر مستوفاة في: شرح الصفار ٦٤٦/٢-٦٤٩.

(٤) ز: "عدد".

(٥) ز: "آلة".

(٦) سورة النساء من الآية ١٢٩.

(٧) يشترط في "كلٌ" و"بعضٍ" إضافتهما إلى المصدر. ينظر: التصريح ٤٦٣/٢-٤٦٤ "بحيري".

(٨) بعده في الأصل: "هي"، ويبدو أنها اختصار انتهى زيادةً من النسخ.

وينظر: توضيح المقاصد ٧٣/٢-٧٦، ففيه زيادةٌ على ما هنا.



## الظرف \*

أي : هذا بابه، ويُسمّى المفعول فيه<sup>(١)</sup>.

والظرف في اللغة : / الوعاء<sup>(٢)</sup>، وسمّي به<sup>(٣)</sup> هذا المفعول<sup>(٣)</sup> لوقوع الفعل فيه، فإذا قلت - مثلاً - : سِرْتُ يومَ الجمعةِ كان اليومَ ظرفاً<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ السَّيرَ واقعٌ فيه، ومن كلامهم : « من الظَّرْفِ<sup>(٥)</sup> رَدُّ الظَّرْفِ »، أي من الظَّرَافَةِ<sup>(٦)</sup> رَدُّ وعاءِ الهدية<sup>(٧)</sup>.

\* الظرف مصطلحٌ بصريٌّ، ويسمّيه الفراء محلاً، ويسمّيه الكسائي صفةً على ما نقل ابن السّراج . ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١١٩، الأصول ١/٢٠٤، الإنصاف ١/٥١، الارتشاف ٣/١٣٨٩، التصريح ١/٣٣٧، مصطلحات النحو الكوفي ص ٧١-٧٤، دراسة في النحو الكوفي ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(١) ينظر : المقتضب ٤/٣٢٨، الأصول ١/١٩٠، الإيضاح العضدي ١/٢٠٣، اللّمع ص ١١٠، المفصل ص ٨١، اللّباب ١/٢٧١، الكافية ص ١٠٠، التسهيل ص ٩١ .

(٢) ينظر : اللسان ٨/٢٥٣ (ظرف) .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ز : "ظرفه" .

(٥) الظرف : البراعة، وذكاء القلب ...، وقيل : حُسْنُ العبارة، وقيل : حُسْنُ الهيئة، وقيل : الحِذْقُ بالشّيء، وقيل غير ذلك . ينظر : اللسان ٨/٢٥٢-٢٥٣ (ظرف) .  
وضمّ الظاء خطأ . ينظر : تاج العروس ٦/١٨٦ (ظرف)، معجم الأخطاء الشائعة ص ١٦٠ .

(٦) مصدر ظَرْفُ الظرف، أمّا الظَّرَافَةُ ففي اللسان أنّها جائزة في الشعر، وفي القاموس (١١١١/٢) "ظرف" أنّها قليلة، على أنّ في اللسان - أيضاً -، ومختار الصحاح (ص ٤٠٣ "ظرف") أنّها مصدرُ "ظَرْفٍ" دون تقييدٍ بما سبق ذكره .

(٧) القلادة الجوهريّة ل ٦٠ ب .

- ١٨٨- هُوَ اسْمٌ وَقْتُ أَوْ مَكَانٍ<sup>(١)</sup> أَنْتَصَبَ كُلٌّ عَلَى<sup>(٢)</sup> تَقْدِيرٍ "فِي" عِنْدَ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>  
 ١٨٩- إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهَمًا وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيُعْلَمَا<sup>(٤)</sup>  
 ١٩٠- وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ<sup>(١)</sup> الَّذِي بِهِ<sup>(٥)</sup> جَرَى<sup>(٦)</sup> كَذِ سِرْتٍ مِيلًا وَاعْتَكَفَتْ أَشْهُرًا<sup>(٧)</sup>  
 ١٩١- أَوَّلَيْلَةً أَوْ يَوْمًا وَسِينِينَ أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمُعَةً أَوْ حِينًا  
 ١٩٢- أَوْ قَمٍ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً<sup>(٨)</sup> أَوْ سَحَرًا<sup>(٩)</sup> أَوْ غُلُوَّةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى<sup>(١٠)</sup> السَّفَرِ

(١) ز : « أو زمان » تحريف .

(٢) في النسختين : "علي" بالياء .

(٣) خالف الناظم هنا أصله؛ فإن ابن آجرؤم عدّ كلاً من ظرفي الزمان والمكان قسمًا مستقلاً، وجعل لكل منهما حداً (المتن ص ٢٤)، بينما جمعهما الناظم تحت مسمى "الظرف"، وجعل حدّهما واحداً منعاً للتكرار .

(٤) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يتكلّم ابن آجرؤم عن هذا . ينظر : المتن ص ٢٤ .

(٥) ز : "له" .

(٦) في النسختين : "جرا" .

(٧) ضبطت في "ز" : "مِيلاً"، وهو ضبط لا يتناسب مع ما بعده من ظروفٍ زمانية، وفي غرر الدرر (ل ١٣٦ ب) : « كَسِرْتُ سَبْتًا »، وقال : « والواقع في سائر النسخ : سرت ميلاً؛ فإن صحّ فهو جمع مَيْلٍ - بكسر فسكون تحتية - وهو الحين، ولكن المعروف في جمعه مَيْلٌ - بكسر ففتح كعنب - إلا أن يكون سكّنه للضرورة، ولا يصحّ جعله للمكان لأنه الآن بصدد الزمان ... تقول : سرت مَيْلاً أي : أزماناً . وينظر : القاموس المحيط ١٣٩٩/٢ (ميل) .

ويمكن أن يقال : إنّ الناظم أراد أن يمثّل لنصب الفعل لظرف المكان والزمان ثمّ سرد ظروف الزمان، إلا أنّ كلام الشارح الآتي (ص ٦٩٤) فيه النصّ على أنه ظرف زمان، وعليه لا يستقيم هذا القول إلا أن يكون الشارح تسمّح في كلامه .

(٨) ز : "مساءً" .

(٩) وقف الناظم عليه بالسكون لضرورة النظم، وجرياً على لغة ربيعة كما سبق له نحو ذلك . ينظر : ص ٢٦١ مع الحاشية (٢) .

و"سحر" هنا ليس ممنوعاً من الصّرف لأنه لا يراد به سحر يوم بعينه، على أنه يمكن أن يكون ممنوعاً على تقديره جواباً لمن قال : متى تريدني أن أقوم يوم كذا ؟ . غرر الدرر ل ١٣٨ أ، وينظر ما سيأتي ص ٦٩٥-٦٩٦ .

(١٠) في الأصل : "إلى" بالياء .

- ١٩٣- أَوْ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ<sup>(١)</sup> أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ أَوْ صُمَّ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا<sup>(٢)</sup> أَوْ الْأَبَدَ<sup>(٣)</sup>
- ١٩٤- وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ : سِرِّ أَمَامَهُ أَوْ خَلْفَهُ وَرَاءَهُ<sup>(٤)</sup> قُدَّامَهُ
- ١٩٥- يَمِينَهُ شِمَالَهُ تَلَقَّاءَهُ<sup>(٥)</sup> أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ<sup>(٦)</sup>
- ١٩٦- أَوْ مَعَهُ أَوْ حِذَاءَهُ<sup>(٧)</sup> أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ

(١) قطع الهمزة هنا ضرورة لاستقامة الوزن به، وقيل : هو الأولى فرقاً بين العدد واسم

اليوم . (غرر الدرر ل ١٣٨)، وهذه التفرقة لم ينصّ عليها كثير من العلماء .

ينظر : اللسان ١٣٨/٢ (ثني)، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص ١٠٨ .

(٢) صوم الدهر أو الأبد منهياً عنه . ينظر : المغني لابن قدامة ٤٢٩/٤ - ٤٣١ .

(٣) خالف الناظم أصله في أشياء :

١ - أنه نصّ على أنّ ما ينتصب على الظرفيّة هو ظرف المكان المبهم، وظرف الزّمان مطلقاً، وهذه المسألة لم يذكرها ابن آجرّوم .

٢ - أنه أورد الظروف في مثال يجعلها منصوبة في حين اكتفى ابن آجرّوم بحكاية النّصب فيها . ينظر : المتن ص ٢٤ .

٣ - أنه زاد عليه ظروفًا هي : ميلاً، شهراً، سنيناً، مدّة، جُمعةً، ليلة الاثنين، يوم الأحد .

٤ - أنه نقص مما ذكره : عتمةً، أمداً .

٥ - في ترتيبه للظروف .

(٤) ز : "وراءه" .

(٥) ز : "تلقاه"، وفي ط ١٠٣ : "تلقاءه"، وفتح التاء خطأ صوابه الكسر .

ينظر : شرح الشافية ١٦٧/١ .

(٦) ز : "إزاه" .

(٧) ز : "حذاءه" .



١٩٧- هُنَاكَ ثُمَّ<sup>(١)</sup> فَرَسَخًا بَرِيدًا وَهَهُنَا<sup>(٢)</sup> قِفْ مَوْقِفًا<sup>(٣)</sup> سَعِيدًا<sup>(٤)</sup>

اعلم أنّ ظرف المكان هو اسم المكان [المبهم]<sup>(٥)</sup> المنصوب باللفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه بتقدير "في" الدّالة على الظرفيّة<sup>(٦)</sup>.

وظرف الزّمان هو اسم الزّمان المنصوب باللفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه بتقدير "في" الدّالة على الظرفيّة<sup>(٦)</sup>، كما قال الناظم : هُوَ أي : الظرف .

.. اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبَ كُلُّ<sup>(٧)</sup> .....

(١) في "ز" وط ١٠٣ : "ثُمَّ" - بضم الثاء - وهي حينئذ عاطفة، وهو المفهوم من كلام الشّارح ص ٦٩٩، وفي غرر الدّرر (ل ١٣٩ ب) أنها بفتح الثاء، وهو اسم إشارة، وهذا الضبط هو الذي ورد في المتن . ينظر : شرح الرّمليّ ص ٢٣٠ .

(٢) في النسختين : « ها هنا » .

(٣) في هذا المثال ما لا يخفى من حسن الختام، وفيه الإشارة إلى انتصاب اسم المكان المتحد مع عامله في المادّة . وينظر ما سيأتي ص ٧٠٢ .

(٤) خالف الناظم أصله في أشياء :

١ - ذكّر هذه الظروف في مثال يجعلها منصوبة بينما أوردها ابن أجروم خالية من النّصب .

٢ - إسنادها للضمير .

٣ - في ترتيبه لها .

٤ - استبدل بقوله : « هنا ، هناك ، ونقص قوله « ثُمَّ » على أحد الضّبطين .

٥ - زاد عليه قوله : فرسخًا بريدًا، ههنا، موقفًا .

(٥) زيادة لا بدّ منها، وهي واردة في شرح الرّمليّ ص ٢٢٩، والنّصّ منقول عنه - كما سيأتي - .

(٦) شرح الرّمليّ ص ٢٢٨، والنّصّ في شرح الأزهريّ ص ٨٥-٨٦ .

(٧) ساقط من الأصل .



منهما<sup>(١)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ فِي عِنْدَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ الَّذِينَ<sup>(٢)</sup> نَزَلَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ بَلَّغْتَهُمْ .

إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهَمًا<sup>(٣)</sup> وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ .....  
أي : مبهمًا أو معيّنًا<sup>(٣)</sup> .

وَالنَّصْبُ فِيهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ<sup>(١)</sup> جَرَى<sup>(٤)</sup> سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ النَّاصِبُ مَذْكُورًا أَمْ<sup>(٥)</sup> مَقْدَرًا، إِمَّا جَوَازًا / نَحْوُ : "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" لِمَنْ قَالَ : مَتَى قَدِمْتَ ؟، أَوْ وَجُوبًا كَالْوَاقِعِ خَيْرًا نَحْوُ : السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ صِفَةً نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ حَالًا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ صَلَاةً نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ مُشْتَغَلًا عَنْهُ نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَمْتُ فِيهِ، أَوْ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ لَا غَيْرُ<sup>(٧)</sup> نَحْوُ : ﴿وَ مَا

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ز : "الذي" .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص ٦٩٢ .

(٤) في النسختين : "جرا" .

(٥) ز : "أو" .

(٦) هذه الأمثلة غير مستقيمة، والأمثلة الجيدة أن يُقال : ... أو صفةً نَحْوُ : مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غَصْنٍ، أَوْ حَالًا نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، أَوْ صَلَاةً نَحْوُ : رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ . ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٠٨، ولو مثَّلَ الشَّارِحُ بـ "عِنْدَكَ" لَكَانَتْ أُمُثْلَتُهُ صَحِيحَةً . ينظر : شرح ابن عقيل ١/٥٢٨ .

(٧) ذهب ابن هشام في المغني (ص ٢٠٩) إِلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ : "لَا غَيْرُ" لِحَنْ، وَقَالَ فِي شَرْحِ الشَّدُورِ (ص ١١٥) : «وَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي عِبَارَاتِ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ : "لَا غَيْرُ" فَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ» .

وَعَلَّةَ ذَلِكَ : أَنَّ "غَيْرَ" اسْمٌ مَلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ عَنْهَا لَفْظًا إِنْ فَهِمَ مَعْنَى الْكَلَامِ مَعَ تَقَدُّمِ كَلِمَةِ "لَيْسَ" عَلَيْهَا . ينظر : المغني ص ٢٠٩ .

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ هُوَ فِي إعْطَاءِ "لَا" حُكْمَ "لَيْسَ" فِي جَوَازِ قِطْعِ "غَيْرَ" عَنِ الْإِضَافَةِ





رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴿١﴾ أي : اذكر (٢).  
 وسواء أوقع الفعل في جميع الظرف كـ: صمتُ يومَ الخميس (٣)،  
 وجلستُ أمامَ زيدٍ، و :  
 ... سِرْتُ مَيْلًا وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرًا (٤)

⇐

بعدها، وفي ذلك قولان :

١ - المنع، وهو مذهب ابن هشام وغيره، قال ابن هشام (في شرح الشذور بعد كلامه السابق) : « فإما أنهم قاسوا "لا" على "ليس" أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة » .  
 ٢ - الجواز، وهو مذهب الزمخشري (المفصل ص ٨١ و ٢١٠)، وابن الحاجب (الكافية ص ١٦٢)، والأمازي النحويّة ١٠٩/٤)، وابن مالك (شرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢)، والرّضويّ (شرح الكافية ١٧١/٣)، والفيروزآبادي (القاموس المحيط ٦٣٢/١ "غير")، وغيرهم .

على أنّ ابن هشام استعمل "لا غير" في مؤلفاته . ينظر : أوضح المسالك ٢٠٨/٢ و ٢٤٧ - وينظر : تعقيب الأزهرّي في التصريح ٣٤١/١ و ٣٦٥ -، والمغني ص ٤٩٧، وشرح القطر ص ٣٠٥ .

ينظر في هذه المسألة : التصريح ٥٠/٢، شرح الأشمونيّ ٢٦٧/٢، ابن هشام وأثره في النحو العربيّ ص ٢٠٨-٢١٥، أحكام "غير" وأوجه استعمالها ص ٤٣-٤٤ .

(١) سورة الأنفال من الآية ١٧ .

(٢) هذا وهم من الشارح؛ فإنّ الظرف في الآية -وهو ﴿ إِذْ ﴾- منصوبٌ بالفعل المذكور، وهو ﴿ رَمَيْتَ ﴾، والذي أوقعه في هذا الوهم أنّ المفسّرين والعربيين يقولون في إعراب ﴿ إِذْ ﴾ إذا تصدرت الجملة : إنّ ﴿ إِذْ ﴾ منصوبٌ بمحذوفٍ تقديره "اذكر" . ولم أقف على من أعرب ﴿ إِذْ ﴾ في الآية منصوباً بمحذوفٍ . ينظر : البحر المحيط ٤٧١/٤، الدرّ المصون ٥٨٦/٥ .

ومثال المسموع بالحذف قولهم : "حينئذٍ الآن" أي : كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن . أوضح المسالك ٢٠٨/٢، وينظر : الكتاب ٢٢٤/١ و ٢٧٤، التصريح ٥١٤/٢ "بحيري" .

(٣) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٠٤ بتصرّفٍ .

(٤) في الأصل : "شهر" .



أَوَّلَيْلَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ سِنِينَ      أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمُعَةً أَوْ حِينًا  
أم في بعضه ك: لقيته يوم الجمعة<sup>(١)</sup>، وجلستُ أمام المسجد.

### تنبيه فيه توضيحٌ وبيانٌ لما تقرّر ولما يأتي

تُنصب الأسماء التي فعل فيها فعلٌ مذكور<sup>(٢)</sup> لفظاً أو تقديرًا  
المضمّنة معنى "في"، وهي من أسماء أزمنة معيّنة أو مبهمّة أو أسماء أمكنة  
مبهمّة فقط، أو أسماءٍ عرضت دلالتها على أحدهما<sup>(٣)</sup>، أو على جارٍ  
مجراه<sup>(٤) (٥)</sup>.

(١) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٠٤.

(٢) في الأصل: "مذكوراً"، إلّا أنّ النّاسخ ضرب على الألف.

(٣) في أوضح المسالك (٢/٢٠٤): «أحدهما»، وذلك لأنّ الحديث عن الزّمان والمكان،  
والشّارح أعاد الضّمير بصيغة التّأنيث لأنّه يقصد الأسماء.

والمراد بما تعرض دلالاته على الزّمان أو المكان أربعة أشياء:

١ - أسماء العدد المميّزة بهما نحو: سرتُ عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً.

٢ - ما أُفيدَ به كليّة أحدهما أو جزئيّته نحو: سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخ، أو  
بعضَ اليومِ بعضَ الفرسخ، أو نصفَ اليومِ نصفَ الفرسخ.

٣ - ما كان صفةً لأحدهما نحو: جلستُ طويلاً من الدّهرِ شرقيّ الدّار.

٤ - ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثمّ أُنيبَ عنه بعد حذفه، وسيُتكلّم عنه الشّارح  
ص ٧٠٤.

أوضح المسالك ٢/٢٠٤، وينظر: شرح الجمل ١/٣٢٥-٣٢٦، التّصريح ١/٣٣٧.

(٤) ز: "بجره".

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٠٤.

والمراد بالجاري مجرى أحدهما ألفاظٌ مسموعةٌ توسّعوا فيها فنصبوها على تضمين  
معنى "في" نحو قولهم: أحقّاً أنّك ذاهب، ومثله: غير شك، أو جهد رأيي، أو ظناً



فالزّمان هو اليوم واللّيلة وأجزاؤهما، وما تركّب منهما<sup>(١)</sup>، ومنه ما يُعبّر به عن جميعه ك: "الدّهر"، وما يُعبّر به عن جميع الزّمان الماضي ك: "قطّ"<sup>(٢)</sup>، وما يُعبّر به عن جميع الزّمان الآتي ك: "الأبد"، وما يُعبّر به عن جزءٍ مبهم ك: "مدّة"، و"برهة"، و"حين"، وما يقع على مقدارٍ منه محصور ك: "اليوم"، و"اللّيلة"، و"الشّهر"، و"السّنة"<sup>(٣)</sup>.

ومن أسمائه: "إذ"، وهي لما مضى منه، و"إذا" وهي لما يستقبل منه، و"متى" و"أيّان" وهما للاستفهام عنه<sup>(٤)</sup>.

وينقسم لبهم نحو: "حين"، و"دهر"، و"زمان"، ومعدود، وهو ما صلّح في جواب "كم"، ومختصّ، وهو ما صلّح في جواب "متى"<sup>(٤)</sup>.

⇐

منّي أنك قائم .

ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٠٥-٢٠٦، التصريح ١/٣٣٨-٣٣٩ .

(١) الوافية شرح الكافية ص ١١٤ .

والمراد بما تركّب منهما ما تألف منهما كالأسبوع، والشّهر، والعام .

(٢) ز : الماضي لفظاً، تحريف .

و"قطّ" الظرفيّة مختصّة بالنّفي في الماضي، يقال : ما فعلته قطّ، وأمّا قولهم : "لا أفعله

قطّ" فلحن . ينظر : حروف المعاني ص ٣٥-٣٦، المغني ص ٢٣٣ .

وذهب ابن مالك إلى أنّه يُستعمل دون نفي . ينظر : التّسهيل ص ٩٥، وشرحه

٢/٢٢١، والارتشاف ٣/١٤٢٥ .

(٣) شرح ملحة الإعراب ص ٢٠٣ بتصرّف .

(٤) الفصول الخمسون ص ١٨٤، وينظر : شرح الجمل ١/٣٢٧، أوضح المسالك

٢/٢٠٩، شرح القطر ص ٣٨٠-٣٨١ .

ويرى بعض النّحويّين أنّ المعدود من قبيل المختصّ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٩١،

توضيح المقاصد ٢/٨٥ .



والمكان ما يشغله الجسم<sup>(١)</sup>، ويُعرّف بأنه كلُّ اسمٍ صلَح أن يكون جواب "أين" في الاستفهام<sup>(٢)</sup>.

وينقسم لمختصّ، وهو كل ما<sup>(٣)</sup> يشتمل<sup>(٤)</sup> عليه حدٌّ يُحيطُ به كالشّام، والعراق، والمدينة، والمسجد، والدّار<sup>(٥)</sup>، ولبهم، وهو ما لا حدّ له يحصره<sup>(٦)</sup>.

إذا عرفت ذلك فتقول في ظرف الزّمان : سِرْتُ ميلاً<sup>(٧)</sup>، واعتكفتُ

(١) الوافية شرح الكافية ص ١١٤، وفيه : « الجسم من الحيز ».

(٢) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٠٥ بتصرّفٍ .

(٣) في الأصل : "كلّما" .

(٤) ز : "يشمل" .

(٥) وهذا القسم « يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان، وإن وجد شيء منها منصوباً كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفيّة مثل قولك : عمرت الدّار » . شرح ملحّة الإعراب ص ٢٠٥ .

(٦) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٠٥، وينظر : شرح الرّضويّ ٤٨٨/١ .

وقيل : المبهم من المكان ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه (أوضح المسالك ٢٠٩/٢)، وقيل : ما لا يختصّ بمكان بعينه (شرح الشّدور ص ٢١٤)، والمنتصب على الظرفيّة من أسماء المكان نوعان :

١ - ما كان مبهمًا، وهو نوعان :

أ - الجهات الستّ، وما حُمِلَ عليها، وسيذكرها الشّارح .

ب - ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الإبهام كقوله تعالى : ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (سورة يوسف من الآية ٩) . ينظر : شرح الشّدور ص ٢١٤-٢١٥ .

٢ - ما اتّحدت مادّته ومادّة عامله - وسينصّ عليه الشّارح ص ٧٠٢ - .

ينظر في هذا التقسيم : أوضح المسالك ٢٠٩/٢ - ٢١٠ .

وأما المحدود نحو : فرسخ وميل؛ فقليل : يدخل في المبهم، وقيل : هو قسم برأسه . ينظر : شرح الرّضويّ ٤٨٩/١ .

(٧) ينظر ما سبق في : الحاشية (٧) ص ٦٨٧ .



شهرًا، أو لَيْلَةً وهي<sup>(١)</sup> من غروب الشَّمس إلى طلوع الفجر -<sup>(٢)</sup>،  
وتستعمل معرفة / نحو صَلَّيت اللَّيْلَةَ، ومضافةً نحو : صَلَّيت لَيْلَةَ  
الاثنين<sup>(٣)</sup>، ونكرةً كما ذكره الناظم .

[١/٧٢]

أو اعتكفتُ يَوْمًا وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشَّمس،  
ويستعمل نكرةً - كما ذكر -، ومعرِّفًا بالألف واللام نحو : اعتكفتُ  
اليوم، ومضافًا نحو : اعتكفتُ يومَ الخميس<sup>(٣)</sup>، أو<sup>(٤)</sup> اعتكفتُ سَنِينًا .

أو مُدَّةً أو جُمْعَةً أو حِينًا .....

وهو<sup>(٥)</sup> اسم زمانٍ مبهمٌ يقع على كلِّ زمانٍ تقول : قرأتُ حِينًا، وحين  
جاءَ زيدٌ<sup>(٦)</sup>.

أو قُمْ صَبَاحًا وهو أوَّلُ النَّهار، تقول : أتيتك صباحًا، أو صباحَ  
يومِ الجمعةِ<sup>(٦)</sup>، أو مَسَاءً - بالمدِّ - وهو من الظُّهر إلى آخرِ النَّهار، تقول :  
أتيتك<sup>(٧)</sup> مساءً، أو مساءً يومِ الجمعةِ<sup>(٦)</sup>، أو سَحَرًا<sup>(٨)</sup> بالتَّنوين إذا لم تُردِّ

(١) في الأصل : "وهو" سهوٌ من النَّاسخ .

(٢) شرح الرَّملي ص ٢٢٨-٢٢٩، وفي تحديدها أقوالٌ آخر تنظر في : غرر الدرر ل ١٣٧ .  
وفي اللسان ٤٦٦/١٥ "يوم" : « وقد يُراد بـ "اليوم" الوقت مطلقًا »، وقال ابن مالك  
في شرح الكافية الشافية (٩٤١/٢-٩٤٢) : إنَّ « اليوم » عند العرب لا يختصُّ بالنَّهار  
إلا بقرينة، مثل أن يُقال : لا أتيتك في يومٍ ولا ليلةٍ؛ فإن قلت : لا أتيتك يومًا، ولم  
تقرنه بليلةٍ كان بمعنى وقتٍ وحينٍ .

(٣) شرح الرَّملي ص ٢٢٨-٢٢٩ بتصرفٍ يسير .

(٤) ز : "و"، وهو سهوٌ من النَّاسخ؛ لأنَّ الشَّارح يريد إيراد النَّظم ليذكر العامل في "سنيًا" .

(٥) أي : حين .

(٦) شرح الرَّملي ص ٢٢٩ .

(٧) ز : "جئتكَ" .

(٨) في النَّسختين : « أو سحرًا »، وهو مخالفٌ لما ورد في النَّظم ص ٦٨٧ .



به سحرَ يوم بعينه<sup>(١)</sup>، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك<sup>(٢)</sup>، وهو آخر الليل<sup>(٣)</sup>، أو غُدْوَةٌ وهي من صلاة الصُّبح إلى طلوع الشَّمس، وتُسْتَعْمَل منوَّنةً على أنها نكرةٌ كـ "زرتك غدوةً"، وغير منوَّنةٍ على أنها غير منصرفةٍ للتأنيث والعلميَّة<sup>(٣)</sup>، أو بُكْرَةٌ<sup>(٤)</sup> بالتنوين وتركه - كما تقدّم في غُدْوَةٌ - وهي أوّل النهار، وأوّلُه من الفجر على الصَّحيح<sup>(٥)</sup>، وقيل<sup>(٥)</sup>: من طلوع الشَّمس<sup>(٣)</sup>.

وقول الناظم :

أَوْ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ      أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا أَوْ الْأَبَدِ<sup>(٦)</sup>  
أشار به إلى ما قرّرناه توضيحًا، والأبد<sup>(٧)</sup> هو الزّمان المستقبل الذي لا نهاية له .

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ۖ نِعْمَةٌ مِّنْ عِندِنَا ﴾ (سورة القمر من الآيتين ٣٤ و ٣٥)، وكما لو قيل : أتيتك سحرًا .

(٢) نحو : خرجت ليلة الجمعة سحرًا .

وعلة عدم تنوين "سحر" حينئذٍ عند الجمهور العلميّة والعدل عن "أل"، وذهب ابن الطّراوة، وصدر الأفاضل (التّحميز ١/٤٠٠) إلى أنّه مبنيٌّ .

ينظر تفصيل ما قيل في "سحر" في : شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٧٩-١٤٨٠، الارتشاف ٣/١٣٩٢، المساعد ١/٤٩١، التّصريح ٢/٢٢٣، ابن الطّراوة النّحويّ ص ٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ٢٢٩ .

(٤) ز : "وبكرة" .

(٥) قال أبو النّجا في حاشيته (ص ٨٦) : هذا الخلاف بين أهل اللّغة وأهل الشّرع؛ فأهل اللّغة قالوا : من طلوع الشَّمس، وأهل الشّرع قالوا : من الفجر، وينظر : المغني ٤/٤٩٢، ٣٢٥، اللّسان ١٥/٤٦٦ (يوم)، البحر المحيط ١/٦٢٩، الكلّيات ص ٩٨١ .

(٦) في الأصل : "إلى الأبد"، وهو مخالفٌ للنّظم .

(٧) ما سيأتي حتّى الآية التّالية نقلٌ من شرح الرّمليّ ص ٢٢٩ .



وَيُقَاسُ بِمَا ذُكِرَ مَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ نَحْوُ : "وَقْتُ" و"أَوَانٍ"، و"سَاعَةٍ"، وَالْمَخْتَصَّةِ : نَحْوُ : "ضَحَى"، و"ضُحْوَةٍ"، و"غَدُوًّا" و"عَشِيًّا" قَالَ تَعَالَى : ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>(١)</sup>.

وَأَسْمُ الْمَكَانِ أَي : ظَرْفُ الْمَكَانِ نَحْوُ : سِرُّ أَمَامَةٍ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ بِمَعْنَى قُدَّامٍ، تَقُولُ : جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ، أَي : قُدَّامَهُ، أَوْ سِرُّ خَلْفَهُ وَهُوَ ضِدُّ قُدَّامٍ، تَقُولُ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ، أَوْ سِرُّ وَرَاءَهُ وَهُوَ مُرَادِفٌ لـ"خَلْفٍ"، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى "قُدَّامٍ" فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾<sup>(٤)</sup> أَي : قُدَّامَهُمْ<sup>(٥)</sup>، تَقُولُ :

(١) سورة غافر من الآية ٤٦ .

(٢) ما سيأتي من شرح للظروف التالية نقلٌ عن شرح الرّملي ص ٢٣٠ .

(٣) ينظر : الأضداد لقطرب ص ١٠٥-١٠٦، الأضداد لابن الأنباري ص ٦٨-٧٠، الأضداد في كلام العرب ٦٥٧/٢-٦٥٨ .

وذهب الطّبري إلى أنّه ليس كذلك، قال في تفسيره (٢٦٤/٨-٢٦٥) : «وإنما قيل لما بين يديه : هو ورائي لأنك من ورائه فأنت ملاقيه كما هو ملائيك؛ فصار إذ كان ملائيك كأنه من ورائك، وأنت أمامه»، وينظر : بدائع الفوائد ٤٩٨/٢-٤٩٩ .

(٤) في الأصل زيادة هي : ﴿مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا النَّاسُخُ .

(٥) سورة الكهف في الآية ٧٩ .

(٦) هذا قول أبي عبيدة (بجاء القرآن ٤١٢/١)، والقراء (معاني القرآن ١٥٧/٢)، وابن قتبية (تأويل مشكل القرآن ص ١٨٩)، وغيرهم .

وفي جميع هذه المصادر التعبير بـ"أمام" باستثناء ابن جرير فقد عبّر بـ"أمامٍ" و"قُدَّامٍ"، وسينصّر الشارح على ترادفهما .

وفي معنى وراء في الآية قولان هما :

١ - أنّه بمعنى أمام .

٢ - أنّه بمعنى خلف .

ينظر : معاني القرآن للنحاس ٢٧٦/٤، البحر المحيط ١٤٥/٦-١٤٦ .

واختار الزّجاج في المعاني (٣٠٥/٣)، وابن عطية في المحرّر الوجيز (٤٣٦/١٠) أنّه



[٧٢/ب]

جلستُ وراءك، أو سِرُّ قُدَّامَهُ / وهو مرادفٌ لـ "أمام" تقول : جلستُ قُدَّامَكَ أو سِرُّ يَمِينِهِ أو شِمَالَهُ أو تِلْقَاءَهُ بمعنى إزاءه<sup>(١)</sup>، تقول : جلستُ تِلْقَاءَ الكعبة<sup>(٢)</sup>، أو فَوْقَهُ وهو المكان العالي، تقول : جلستُ فوقَ المَنِيرِ، أو تَحْتَهُ وهو ضدّ فوق، تقول : جلست تحت الشجرة . أو إِزَاءَهُ - وهو بمعنى مقابلٍ -، تقول : جلست إزاء زيدٍ، أي : مقابله، أو مَعَهُ وتدلّ على المصاحبة<sup>(٣)</sup>، تقول : جلست مَعَ زيدٍ، أي : مصاحباً له، أو حِذَاءَهُ بمعنى : قريباً<sup>(٤)</sup>، تقول : جلست حِذَاءَ زيدٍ، أي : قريباً منه، أو عِنْدَهُ وهو ظرفٌ بمعنى القُرْبِ<sup>(٥)</sup>، تقول :

⇐

على بابه، وذكر السّمين (الدّرّ المصون ٥٣٦/٧) أنه قيل : إنّ "وراء" هنا يراد بها المكان، وقيل : الزّمان .

(١) ز : "أمامه" سهوٌ من النّاسخ .

(٢) ز : "العبد" سهوٌ من النّاسخ .

(٣) لا يقتصر معنى "مع" على ما ذكر الشّارح من دلالتها على مكان الاصطحاب أو الاجتماع، بل هو أحد ثلاثة معانٍ لها، وثانيها : دلالتها على زمان الاصطحاب أو الاجتماع نحو : جئت مع العَصْرِ، وثالثها : مرادفة "عند" فمن أمثلة سيويه في الكتاب (٤٢٠/١) : ذهب من مَعَهُ .

ينظر : شرح التّسهيل ٢٣٨/٢، الارتشاف ١٤٥٧/٣، المغني ص ٤٣٩، وقد انفرد عن المصدرين السّابقين بذكر المعنى الثّالث .

(٤) في غرر الدّرر ل ١٣٩ ب : « أو حذاءه أي مقابله، وقيل : قريباً منه » .

(٥) لا يقتصر معنى "عند" على ما ذكر الشّارح، بل تكون اسماً لمكان الحضور حسّاً نحو : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ (سورة النمل من الآية ٤٠)، أو معنئى نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ (من الآية السّابقة)، وللقُرْب كما مثل الشّارح .

وكسر عينها هو المشهور، ويجوز فتحها وضمّها، ولا تفارق النّصب على الظّرفية إلّا بحرورة بـ "من"، وقول العامّة : "ذهبت إلى عنده" لحنٌ، وقد تردّد للزمان نحو : جئتكَ عند طلوع الشّمس .

⇐





جلستُ عندك، أي : قريبك .

أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup> .....

وَهُنَاكَ<sup>(٣)</sup> - بضمّ الهاء وتخفيف النون - اسم إشارة للمكان البعيد<sup>(٢)</sup>،  
تقول : جلستُ هناك، ثُمَّ سِرَّ<sup>(٣)</sup> فَرَسَخًا أَوْ بَرِيدًا، والفرسخ ثلاثة<sup>(٤)</sup>  
أميال، والميل أربعة آلاف خطوة، والبريد ثمانية وأربعون ألف خطوة؛  
لأنه أربعة<sup>(٥)</sup> فراسخ<sup>(٦)</sup>.

وَهَهُنَا<sup>(٧)</sup> قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا .....

ومِثْلُ ما ذَكَرَ ما أشبهه<sup>(٨)</sup> من أسماء المكان المبهمة<sup>(٩)</sup>، وما بعد

⇐

ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٣٤-٢٣٥، الارتشاف ٣/١٤٥٢، المغني ص ٢٠٧،  
مصابيح المغاني ص ٢٨٧-٢٨٨ .

(١) في غرر الدرر (ل ١٣٩ ب) أنها قد تأتي للزمان . وتنظر : الحاشية (٣) ص ٤٤٥ .  
(٢) سبق في ص ٤٤٥ أنه اسم إشارة للمتوسط، وما هنا جريّ على مذهب من يرى أنه  
ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان . ينظر ما سبق : ص ٤٤٤ .  
(٣) ساقط من "ز" .

(٤) في الأصل : « الفرسخ وهو ثلاثة »، والذي يغلب على ظني أن قوله : "وهو" زيادة  
من الناسخ؛ لأنّ السياق في غنى عنها .  
(٥) في النسختين : "أربع" .

(٦) ينظر : المحصول ل ٧٤ ب، وينظر : الفواكه الجنية ص ٦٧ .  
وينظر : البسيط ١/٤٩٢، الارتشاف ٣/١٤٣٠، الهمع ٣/١٥٠، وليس فيها سوى  
تقدير الفرسخ بـ "ثلاثة أميال"، وتقدير البريد بـ "أربعة فراسخ"، وفي اللسان والقاموس  
المحيط خلاف في تقديرهما . تنظر المواد : برد، فرسخ، ميل .  
(٧) في النسختين : "وهاهنا" .

(٨) ما سيأتي حتى قوله : « ابن مالك »، نقل عن شرح الرّملي ص ٢٣٠ .  
(٩) نحو : لدى، ووسط، وبين . شرح الرّضيّ ١/٤٨٩ .



"دخلتُ" على الصّحيح<sup>(١)</sup> نحو : دخلتُ الدَّارَ؛ فـ"الدَّارَ" مفعولٌ فيه  
لشبهها بالمبهم، وقيل : مفعولٌ به<sup>(٢)</sup>، وقيل : إنّه منصوبٌ نصب المفعول  
به بعد إسقاط الخافض توسُّعاً، وعليه ابن مالك<sup>(٣)</sup>.

وقول الناظم : أَوْ جُمُعَةٌ بسكون الميم، وقوله : أَوْ مَعَهُ بسكون  
العين .

(١) هذا ظاهر كلام سيويه (الكتاب ٣٥/١، وينظر : شرح السّيرافيّ ٢/٢٩١-٢٩٢)،  
وهو اختيار ابن الحاجب (الكافية ص ١٠٠)، وهو مذهب الجمهور (الارتشاف  
١٤٣٥/٣)، والمحقّقين (الهمع ١٥٣/٣) .  
(٢) هذا مذهب الجرميّ (ينظر : شرح السّيرافيّ ٢/٢٩٤، أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٣٨،  
اللباب ١/٢٧٣، شرح الرّضيّ ١/٤٩٢، الارتشاف ١٤٣٥/٣)، والميرد (المقتضب  
٣٣٧-٣٣٩) .

وفي شرح الجمل (١/٣٢٨)، والارتشاف (٣/١٤٣٥)، والهمع (٣/١٥٣) وغيرها أنّه  
مذهب الأخفش؛ وهذه النّسبة مخالفةٌ لقوله في المعاني (١/١٥٧) : « كما قالوا :  
دخلت البيت، وإنّما هو دخلت في البيت »، وينظر - أيضاً - : ٢/٥٢٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٦٨٣-٦٨٤، وابن مالك مسبق بالفارسيّ . ينظر :  
الإيضاح العضديّ ١/١٩٧، الارتشاف ٣/١٤٣٥ .

وقد نسب هذا المذهب إلى سيويه (ينظر : الأصول ١/١٧١ و ٢/٥٣-٥٤، أمالي  
ابن الشّجريّ ٢/١٣٨)، ونفى ابن مالك في شرح التّسهيل (٢/٢٠٠-٢٠١) أن  
يكون مذهب سيويه انتصاب ما بعد "دخل" على الظّرفيّة، وظاهر كلام سيويه في  
الكتاب (١/١٥٩) يؤيد ما ذكره، ونظراً لتعارض نصوص الكتاب رأي أبو حيّان في  
التّذييل والتّكميل (ج ٣ ل ١٩٧ ب) : أن « الإنصاف أن يكون لسيويه في نحو :  
"دخلت البيت" قولان »، ثمّ رجّح مذهب ابن مالك في انتصاب ما بعد "دخلت" .



## تنبيه

من المبهم - كما هو <sup>(١)</sup> ظاهر عبارة الناظم <sup>(٢)</sup> تبعاً لابن مالك في الخلاصة <sup>(٣)</sup> - شيان :

ما دلّ على مساحة معلومة من الأرض ك: سرت فرسخاً وبريداً و <sup>(٤)</sup> ميلاً، وعليه الأكثر <sup>(٥)</sup>، قال ابن هشام <sup>(٦)</sup> : « وحقيقة القول فيه أن فيه <sup>(٧)</sup> إبهاماً واختصاصاً : أمّا الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة؛ فعلى هذا يصح فيه القولان <sup>(٨)</sup> .

(١) ز : "مر" سهو من الناسخ .

(٢) في قوله (ص ٦٨٧) :

إذا أتى ظرف المكان مبهماً .....

(٣) في قوله (ص ٢٩) :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

نحو : الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل ك: مرّمتي من رمي

(٤) ز : "أو" .

(٥) شرح الشذور ص ٢١٥ بتصرف يسير في آخر النص .

(٦) في شرح الشذور ص ٢١٥-٢١٦ .

(٧) ز : "قيد" تحريف .

(٨) أي : القول بأنه مبهم، والقول بأنه مختص، وقد نسب القول الثاني للشلوين (تنظر

المصادر الآتية)، وهذه النسبة يعارضها قوله في التوطئة (ص ٢١٠) : « ظرف المكان

مبهم، ومعدود، ومختص »؛ فجعل المعدود قسماً برأسه .

والذي صحّحه أبو حيان في الارتشاف (٣/١٤٣٠) بعد حكاية القولين في المعدود

أنه مختص شبه بالمبهم . وينظر : توضيح المقاصد ٨٦/٢، الهمع ١٥٠/٣-١٥١،

شرح الأشموني ١٣٥/٢ .

وما اشتُقَّ من <sup>(١)</sup> مصدرٍ، [و] <sup>(٢)</sup> يُشترط أن يكون عامله من مادّته <sup>(٣)</sup>،  
ك: جلستُ مجلسَ زيدٍ، وذهبتُ مذهبَ عمرو <sup>(٤)</sup>.  
وقال المراديُّ في شرح <sup>(٥)</sup> الخلاصة <sup>(٦)</sup>: وما صيغُ / من اسم الحدث  
فالظاهر أنّه من المختصّ لا من المبهم كما نصَّ عليه غيره <sup>(٧)</sup>، وهو ظاهر  
كلامه في شرح <sup>(٨)</sup> الكافية <sup>(٩)</sup>.

(١) في النسختين: "منه"، ولا يستقيم الكلام بوجود الضمير.

(٢) تنمّة يستقيم بها الكلام.

(٣) هذا مذهب ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢، شرح التسهيل ٢٢٦/٢، والألفية ص ٢٩)، وتبعه شراح ألفيته.

ويرى الرضوي في شرح الكافية (٤٩٠/١ - ٤٩١) أنّ هذا النوع من اسم المكان إن لم يُشتقَّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون في مكان لم ينتصب على الظرفيّة إلاّ بعاملٍ ينصب ظرف المكان المختصّ كـ "دخلت" نحو: دخلت مأكل القوم، وإن اشتقَّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون في المكان نصبه شيثان:

١ - ما اشتُقَّ ممّا اشتُقَّ منه اسم المكان، نحو: جلستُ مجلسه.

٢ - ما فيه معنى الاستقرار، وإن لم يُشتقَّ ممّا اشتُقَّ منه نحو: جلستُ موضعَ القيام، وقعدتُ موضعَكَ، قال تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ (سورة التوبة من الآية ٥)، ومن أمثلة سيبويه في الكتاب (٣٥/١): «قعدتُ المكان».

وطريقة ابن مالك ومن سار على نهجه أنّه لا فرق بين اسم المكان المشتقَّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والمشتقَّ من غيره في نصب العامل المتحدّ معهما في المادّة لهما، ويوجبون التصريح بـ "في" عند مغايرة اسم المكان المشتقَّ لعامله في المادّة نحو: جلستُ في موضعَ القيام، وذهبتُ في مرمى عمرو. تنظر المصادر المتقدمة.

(٤) شرح الشذور ص ٢١٦ بتصرّف في أوّل النصّ.

(٥) ز: "ش".

(٦) وهو المسمّى: توضيح المقاصد والمسالك، والنصّ فيه ٨٦/٢.

(٧) أي: غير ابن مالك، وينظر القول الثاني المذكور في الحاشية (٨) ص ٧٠١.

(٨) ز: "ش".

(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٦٧٦/٢): «وأما المكان فلا يكون من أسمائه



وَمِمَّا مَرَّ عَلِمَ انقسام كلٍّ من ظرف الزّمان مطلقاً، وظرف المكان إلى متصرفٍ وهو ما لا يلزم الظرفيّة بل يُستعمل<sup>(١)</sup> ظرفاً تارةً [وغير ظرفٍ تارةً]<sup>(٢)</sup> نحو : "يومٍ" و"ليلةٍ" من الزّمان، و"يمينٍ" و"شمالٍ" من المكان، وغير متصرفٍ؛ وهو ما لا يخرج عن الظرفيّة أصلاً كـ: "قطّ"<sup>(٣)</sup> و"عوض"<sup>(٤)</sup>، أو لا يخرج عنها إلّا إلى شبهها، وهو الجرّ

⇐

ظرفاً صناعياً إلّا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث ...، قال المراديّ بعد نقل هذا النصّ : ( فجعله قسيمه ) .

قلت : ظاهر كلامه في الكافية الشّافية موافقٌ لما في الألفيّة حيث يقول (شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٤-٦٧٥) :

وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفًا      إِلَّا إِذَا أُبْهِمَ كَ: اِرْجِعْ خَلْفًا  
مِنْ ذَاكَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ جَمْعًا      وَمَا يُضَاهِيهَا كَ: عِنْدَ وَمَعَا  
كَذَا الْمَقَادِيرُ كَ: مِيلٌ وَكَذَا      مَا مِنْ سَمَا الْعَامِلِ فِيهِ أُخِذَا

فقوله في الشّرح : « أو مشتقاً من اسم الحدث ... » تقديره فإنّه مثل المبهم، على أنّ ما فهمه المراديّ غير بعيدٍ .

(١) ز : "تستعمل" تصحيفٌ .

(٢) تتمّة يستقيم بها السيّاق، ولعلّ سقوطها سهوٌ .

(٣) ينظر : ما سبق في الحاشية (٢) ص ٦٩٣ .

(٤) هو ظرفٌ لاستغراق المستقبل، وقد يرد للمضيّ، وهو مختصٌّ بالنّفي، معربٌ إن أضيف نحو : لا أفعله عوضَ العائضين، مبنيٌّ إن لم يضاف، وبنائوه على الضّمّ، أو الكسر، أو الفتح .

ينظر : شرح التّسهيل ٢/٢٢١-٢٢٢، الارتشاف ٣/١٤٢٥-١٤٢٦، المغني ص ٢٠٠، مصابيح المغاني ص ٢٨٨، الهمع ٣/٢١١-٢١٢ .

بـ "مِنْ" <sup>(١)</sup>.

وينقسم كلّ من المتصرّف وغيره لمنصرفٍ وغيره <sup>(٢)</sup>.

## خاتمة

<sup>(٣)</sup> قد ينوب المصدر عن الظرف، ونيابته عنه من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط ذلك إفهام تعيّن <sup>(٤)</sup> [وقت] <sup>(٥)</sup> أو مقدار، ويقلّ ذلك في المكان، ويكثر في الزّمان؛ ك: جلستُ قُربَ زيدٍ، أي : مكان قربه، وكان ذلك خُفوق <sup>(٦)</sup> [النجم] <sup>(٥)</sup> أي : وقت خُفوق <sup>(٦)</sup>.



(١) ينظر : توضيح المقاصد ٨٨/٢ .

ومن الظروف التي هي من القسم الأخير : "قبلُ، وبعْدُ، ولدن، وعندّ" .

ينظر : توضيح المقاصد ٨٨/٢، أوضح المسالك ٢١٢/٢ .

(٢) ينظر في هذه المسألة وسابقتها : شرح التّسهيل ٢٠١/٢-٢٠٣ و ٢٣٠-٢٤٣،

شرح الرّضيّ ٤٩٤/١-٥٠١، الارتشاف ١٣٩٢/٣-١٣٩٧ و ١٤٤٢-١٤٦١،

المساعد ٤٩١/١-٤٩٦ و ٥٢٤-٥٣٧، الهمع ١٣٨/٣-١٤٥ و ١٥٦-١٦٥ .

على أنّ هناك ظروفًا ملازمةً للبناء إمّا بتركيبٍ أو بغيره . تنظر في المصادر السّابقة .

(٣) ما سيأتي نقلٌ عن توضيح المقاصد ٨٩/٢ بتصرّفٍ .

وينظر : الكتاب ٢٢٢/١، شرح الكافية الشّافية ٦٨٥/٢-٦٨٦، التّصريح ٣٣٨/١ .

(٤) ز : "معين" .

(٥) تنمّة يقتضيها السّياق، وهي من توضيح المقاصد .

(٦) ز : "حقوق" تصحيفٌ أو نسيانٌ لإعجام الخاء .



ولمّا كان بين الظرف والحال مشاركة في النصب على تقدير  
"في" <sup>(١)</sup> اتبع المصنّف <sup>(٢)</sup> الظرف بالحال <sup>(٣)</sup>؛ فقال :

### الحال \*

أي : هذا بابه، وهو في اللغة : البَال <sup>(٤)</sup>، قال تعالى : ﴿ وَأَصْلَحَ  
بَالَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup>، أي : حالهم <sup>(٦)</sup>، ويُقال فيه : حالة - بالتاء - وحال - بغير

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٥/٢) عن الحال : « ولها شبه خاص بالمفعول فيه،  
وخصوصاً ظرف الزمان، وذلك لأنها تقدّر بـ "في" كما يقدر الظرف بـ "في"؛ فإذا  
قلت : "جاء زيدٌ راكباً" كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت : "جاء  
زيدٌ اليوم" كان تقديره : جاء زيدٌ في اليوم ». وينظر : المقتصد ٦٧٢/١، البسيط  
٥١١/١.

(٢) ز : "المص".

والشارح يلقّب العِمْرِيّطِيّ بالناظم، ولم يلقبه بالمصنّف إلّا في هذا الموضع، ولعلّ ذلك  
سهوٌ منه، وذلك لأنّه ينقل هذا النصّ عن الرّمليّ في شرحه كما سيحيى، والرّمليّ  
يلقّب ابن آجُرُومَ بالمصنّف، وقد كان الشارح حريصاً في المواضع السابقة على أن  
يستبدل بالمصنّف الناظم.

(٣) في الأصل : "الحال"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ (ص ٢٣٢) المنقول عنه النصّ .  
\* "ز" : "الحال".

(٤) تفسير الحال بالبال لم أجده فيما وقفت عليه من المعاجم، والذي في اللسان ٤٠٢/٣  
(حول) : « والحال كينة الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شرّ، يذكر ويؤنث  
...، والوقت الذي أنت فيه »، ونحوه في : القاموس المحيط ١٣٠٩/٢ (حول) .  
والشارح في هذا التفسير تابعٌ للرّمليّ - كما سيأتي -، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه  
(رسالة) ٥٧٣/٢ .

(٥) سورة محمد ﷺ من الآية ٢ .

(٦) قال ابن جرير في تفسيره (٣٠٤/١١) : « وأصلح شأنهم وحالهم في الدنيا عند  
أوليائهم، وفي الآخرة بأن أورثهم نعيم الأبد، والخلود الدائم في جنانه »، وينظر : معاني



تاء -، وفيه بغير تاء التذكير والتأنيث؛ وهو أفصح<sup>(١)</sup>.

- ١٩٨- الحال<sup>(٢)</sup> وَصَفَ ذُو انْتِصَابٍ آتِي<sup>(٣)</sup> مُفسِّراً لِمُبْهَمِ الهَيْئَاتِ  
 ١٩٩- وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا  
 ٢٠٠- كَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفًا  
 ٢٠١- وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا وَقَدْ يَجِيءُ جَامِداً مُؤَوَّلًا  
 ٢٠٢- وَصَاحِبُ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرًا مُعرَّفٌ وَقَدْ يَجِيءُ مُنْكَرًا<sup>(٤)</sup>

⇐

القرآن للزجاج ٥/٥، اللسان ٤٠٢/٣ (حول).

ولا يخفى أن ما ذكره الشارح تفسيراً للبال، فلا يصلح تفسيراً للحال؛ لأنهما غير مترادفين، والشارح تابع للرّملي كما سبق.

(١) شرح الرّملي ص ٢٣٢، وينظر: شرح الشذور ص ٢٢٤، شرح الحلاوي (رسالة) ٥٧٣/٢.

والحال مؤنثة، وأهل الحجاز يذكّرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء. المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٣، وينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠٧، والمذكر والمؤنث لابن جني ص ٦٥ مع حاشيتها.

(٢) ز: "الحال".

(٣) في الأصل: "أتى" بلا همز، وفي "ز": "أتي"، وفي غرر الدرر ل ١٤٢ ب: "آت"، وفي ط ١٠٣: "آتي"، وسينبه الشارح على ضبطه ص ٧١٨.

(٤) خالف الناظم - هنا - في أصله في أمور، هي:

- ١ - أنه زاد في تعريف الحال قوله: «وصف» بينما عرفه ابن أجروم بقوله: «هو الاسم المنصوب المفسر لما انبههم من الهيئات». المتن ص ٢٤.
- ٢ - أنه لم يذكر أمثلة الأصل ما عدا قوله: «جاء زيد راكباً»، وزاد عليه قوله: «ملفوفاً».

٣ - أنه زاد عليه أنّ الحال قد يأتي مقدماً؛ فلم يعرض ابن أجروم لهذا.

٤ - أنه ذكر أنّ صاحب الحال معرفٌ، وقد يجيء منكراً بينما نصّ ابن أجروم على

⇐



قد حُدَّ الحال بحدودٍ منها<sup>(١)</sup> :

أنَّه وصفٌ فضلةٌ<sup>(٢)</sup> مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله<sup>(٣)</sup>.

ومنها : أنه ما يُبيِّن هيئة / الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى<sup>(٤)</sup>.

[٧٣/ب]

ومنها : ما ذكره الناظم<sup>(٥)</sup>؛ فقله<sup>(٦)</sup> : ذُو انْتِصَابٍ خرج به المرفوع

↔

أنَّ صاحبها لا يكون إلا معرفة .

(١) الحدَّان الآتيان منقولان عن شرح الرَّملي ص ٢٣٢ .

(٢) ز : "فعلة" تحريفٌ، والمراد بالفضلة هنا « ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه » . شرح القطر ص ٣٩٠ .

(٣) هذا حدُّ ابن هشام في الشَّنور (ينظر : شرحها ص ٢٢٣)، وهو شاملٌ لنوعي الحال :  
١ - المؤسَّسة، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها، نحو : جاء زيد راكباً، وتسمَّى المبيَّنة للهيئة .

٢ - المؤكَّدة، وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وسيأتي الكلام عن أقسامها .  
ينظر : ص ٧١٢-٧١٤ .

وهذا تقسيم الجمهور (ينظر : المفصل ص ٨٩ و ٩٢، الفصول الخمسون ص ١٨٦ و ١٨٧، الارتشاف ٣/١٦٠٠، المغني ص ٦٠٦)، وذهب الفراء والسَّهيلي إلى أنَّ الحال لا تكون إلا مؤسَّسة (ينظر : نتائج الفكر ص ٣٩٧، الارتشاف ٣/١٥٦٢، الهمع ٤/٣٩)، وذهب ابن يعيش (شرح المفصل ٢/٦٤)، والرَّضي (شرح الكافية ١٠/١١-١٠/٢) إلى أنَّ الحال قسمان : منتقلة، ومؤكَّدة .

(٤) في الأصل : « أو معناه » .

والحدُّ المذكور حدُّ ابن الحاجب في الكافية ص ١٠٣، وينظر شرحها له ١/٥٠١-١/٥٠٢، وهو حدُّ غير شاملٌ لنوعي الحال . ينظر : شرح الرَّضي ٢/٨-١١ .

(٥) ما ذكره الناظم تبعاً لأصله (ص ٢٤) رسمٌ لا حدُّ (ينظر : شرح الرَّملي ص ٢٣٢)، وهو - أيضاً - غير شاملٍ لنوعي الحال .

(٦) ز : "بقوله" .

والمجرور<sup>(١)</sup>، وقوله : مُفَسَّرًا - بكسر السين - أي : مبيّنًا لمُبْهِمِ الهَيْئَاتِ - أي : الصّفات اللاحقة للذّوات العاقلة وغيرها - خرج به التّمييز، وغيره من بقيّة المنصوبات<sup>(١)</sup> .

قوله :

وَأِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا .....

أي : لا تكون الحال إلّا نكرة<sup>(٢)</sup> محضة كـ : "جاء زيد راكبًا"، أو مختصة نحو : جاء زيدٌ راكبَ فرس<sup>(٣)</sup>؛ فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة نحو<sup>(٤)</sup> : ادخلوا الأوّل فالأوّل<sup>(٥)</sup> .

وَعَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا .....

أي : بعد تمام الكلام بأن يأخذ المبتدأ خبره، والفعل فاعله، سواءً أتوقف<sup>(٦)</sup> حصول الفائدة على الحال نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا

(١) شرح الرّمليّ ص ٢٣٢ .

(٢) هذا مذهب الجمهور، وذهب يونس والبغداديّون إلى جواز مجيء الحال معرفةً نحو : جاء زيدٌ الرّاكب، وجوز الكوفيّون في الحال إذا كان فيها معنى الشّروط أن تأتي على صورة المعرفة - وهي مع ذلك نكرة - نحو : عبدُ الله المحسن أفضلُ منه السيّء، وتقديره : عبد الله إذا أحسن أفضلُ منه إذا أساء . ينظر : الارتشاف ١٥٦٢/٣، توضيح المقاصد ١٢٨/٢، المساعد ١١/٢ .

وينظر في مذهب يونس : الكتاب ٣٧٧/١ .

(٣) في النسختين : "الفرس" إلّا أنّ ناسخ الأصل ضرب على "أل" فيها، وهو الصّواب .

(٤) المثال الآتي من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣٩٨/١، وينظر : المقتضب ٢٧٢/٣ . وتأويله : مترّتين (شرح التّسهيل ٣٢٦/٢، أوضح المسالك ٢٥٧/٢)، أو مرتّبين (الارتشاف ١٥٦٤/٣) .

(٥) شرح الرّمليّ ص ٢٣٤ .

(٦) في الأصل : "أتوقفت" خطأً في الإعجام والتّأنيث، وفي "ز" : «سواء توقّف»، وفي شرح الرّمليّ : «سواء توقّف» .



السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينٌ ﴿١﴾، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ﴿٢﴾، وقول الشاعر :

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا      كَاسِفًا حَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ ﴿٣﴾

أم لا نحو : جاء زيدٌ راكبًا ﴿٤﴾.

وقد يجب تقديمها إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيدٌ؟  
فـ"كيف" حالٌ مقدّمةٌ على تمام الكلام ﴿١﴾، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا .....

وقد قدّمنا أنّ الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول لفظًا ﴿٥﴾ أو

(١) سورة الدّخان من الآية ٣٨ .

(٢) سورة الإسراء من الآية ٣٧، وسورة لقمان من الآية ١٨ .

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن رعاء الغسّانيّ في الأصمعيّات ص ١٥٢ (باختلافٍ يسيرٍ)، ونسبه البحريّ في الحماسة (ص ٢١٤ - وفيها : قليل الغناء-)، وياقوت الحمويّ في (معجم الأدباء ٩/١٢) إلى صالح بن عبد القدّوس، وروايته في عدد من المصادر : «كاسفًا باله» .

ووجه الاستشهاد به : توقف حصول الفائدة من الجملة على مجيء الحال، وهو قوله : «كثيبًا» .

وهو من شواهد : التّوطئة ص ٢١٣، شرح الجمل ٣٣٩/١، شرح التّسهيل ٣٥٣/٢، البسيط ٥١٤/١، الملخص ٣٨٧/١، المغني ص ٦٠١، شرح القطر ص ٣٨٨، شرح اللّمحة البدرية ١٤٤/٢، المقاصد الشّافية ٨/٢، شرح الأشمونيّ ١٦٩/٢، شرح الرّملّي ص ٢٣٥ .

(٤) شرح الرّملّي ص ٢٣٥-٢٣٦ .

وينظر في حالات الحال مع صاحبها وعاملها تقديمًا وتأخيرًا مع ذكر الخلاف : الارشاف ١٥٧٨/٣-١٥٩١، التصريح ٦٣٤/٢-٦٥٧ "بحري"، الهمع ٢٤/٤-٣٣ .

(٥) ساقط من "ز" .

معنى<sup>(١)</sup>؛ <sup>(٢)</sup>فمثال الحال من الفاعل لفظاً : جاء زيدٌ راكباً، ومثالها من  
الفاعل معنى<sup>(١)</sup> نحو : زيدٌ في الدار قائماً<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ "قائماً" حالٌ من  
فاعل الظرف المستتر في الجارّ والمجرور العائد على زيدٍ<sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup>ومثالها من  
المفعول لفظاً :

..... ضربتُ عبْدَه مكثوفاً<sup>(٥)</sup>

ومثالها من المفعول معنى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ فالعامل

(١) في الأصل : "معنا" .

(٢) ما سيأتي إلى قوله : ( تنبيه ) نقل عن شرح الرّملي ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) الكافية ص ١٠٣ .

(٤) هذه عبارة الرّملي، وفيها خفاء، والمراد منها : أنّ قائماً حالٌ من الضمير الواقع فاعلاً  
بجارّ والمجرور "الظرف"؛ لأنّ "في الدار" قائمٌ مقام "استقرّ" (ينظر : شرح المقدمة  
الكافية ٥٠٢/٢)، ولو قال الشّارح : (لأنّ قائماً حالٌ من انفاعل المستتر في الجار  
والمجرور ... وهو فاعلٌ معنويٌّ؛ لكان أوضح .

واعترض الرّضويّ في شرح الكافية (١٣/٢) هذا التّمثيل من ابن الحاجب بقوله : « وفيه  
نظر؛ لأنّ قائماً حالٌ من الضمير في الظرف، وهو فاعلٌ لأنّ المستكنّ كالملفوظ به؛ فهو  
كقولك : زيدٌ خرج راكباً، ولا كلام في كون "راكباً" حالٌ عن الفاعل اللفظي .  
وجعل الجاميُّ في الفوائد الضّبيّة (٣٨٣/١) المثال للفاعل اللفظيّ الملفوظ به حكماً .

وشاهد الحال من الفاعل معنى - على ما ذكر الرّضويّ - قول النابغة في ديوانه (ص ٨٠  
تحقيق الطاهر) :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ      سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

يصف قرنٌ ثورٍ طعن به كلبٌ صيدٍ، أي : يشبه القرن حال كونه خارجاً سفود  
شربٍ؛ فصاحب الحال اسم كائن، وهو فاعلٌ معنويٌّ . ينظر : منحة الألباب (رسالة)  
٦٨٢/٢، وينظر : نظم الفرائد ص ٢٣٠ .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) في الأصل : "معنا" .

(٧) سورة هود من الآية ٧٢ .

هنا إمّا معنى هاء التّنبيه - أي : أنبه -، أو معنى "ذا" - أي : أشير -،  
وحيثُذ يكون ﴿بَعْلَى﴾ مفعولاً به<sup>(١)</sup>، و﴿شَيْخًا﴾ حالٌ منه .

ومثالها إذا احتملت لأن تكون من الفاعل أو المفعول نحو<sup>(٢)</sup> : لقيتُ  
عبدَ الله راكبًا؛ فـ"راكبًا" / محتملةٌ لأن تكون من التّاء الّتي هي فاعلٌ  
أو<sup>(٣)</sup> من "عبدَ الله" الّذي هو مفعولٌ<sup>(٤)</sup>.

ومثالها من الخبر : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فَتِلْكَ يُؤْتُهُمْ  
نَحَاطَةً﴾<sup>(٦)</sup>.

ومثالها من المجرور بالحرف نحو : مررت بهندٍ جالسةً، ومن المجرور  
بالمضاف<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

(١) من ناحية المعنى، وإلاّ فهو خبر المبتدأ في اللفظ . ينظر : شرح الرّضيّ ١٣/٢ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ز : "و" تحريفٌ .

(٤) قال الرّضيّ في شرح الكافية (١١/٢) : ... فإذا قلت : لقيت زيدًا راكبًا؛ فإن  
كان هناك قرينةٌ حالّةٌ أو مقالّةٌ تبين صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من  
الفاعل أو المفعول؛ وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب  
صاحبه لإزالة اللبس نحو : لقيت راكبًا زيدًا؛ فإن لم تقدّمه؛ فهو عن المفعول .  
وينظر : الأصول ٢١٤/١ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٩١ .

(٦) سورة النمل من الآية ٥٢ .

(٧) ينظر : شرح الشذور ص ٢٢٦-٢٢٧، أوضح المسالك ٢٦٩/٢ .

وقد نُسِبَ لبعض البصريّين وغيرهم تجويز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا (ينظر :  
البيّط ٥٣١/١، الارتشاف ١٥٨٠/٣، الهمع ٢٣/٤)، وفي مقابل هذا ذهب أبو  
حيّان إلى إنكار مجيء الحال من المضاف إليه، وتأوّل ما ذُكر لها من الشواهد .  
ينظر : التّذيل والتّكميل ج ٣/٣ ل ٧٨، التّصريح ٦٤٢/٢ "بحيري" .



مَيْتًا<sup>(١)</sup>؛ فـ ﴿مَيْتًا﴾ حالٌ من ﴿أَخِيهِ﴾، وإنّما يجيء<sup>(٢)</sup> من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، أو كبعضه نحو : ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٣)</sup>، أو عاملاً في الحال نحو : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٤)</sup>.

ولا يجيء الحال من المبتدأ<sup>(٥)</sup>.

### تنبيه

<sup>(٦)</sup> اعلم أنّ كثيراً من الناس لا يعرف الفرق بين الحال المؤكّدة<sup>(٧)</sup> لصاحبها والحال المؤكّدة<sup>(٧)</sup> لعاملها، وبينهما معنًى لطيفٌ، أمّا المؤكّدة

(١) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

(٢) كذا في النسختين، وتذكير الفعل جائز إلا أنه خلاف ما ذكّر (ص ٧٠٧) من أنّ التأنيث أفصح، وفي شرح الرّمليّ (ص ٢٣٣) : «يجيء»، وهو الأولى لما سبق .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٥ .

(٤) سورة يونس من الآية ٤ .

(٥) هذا مذهب الجمهور، وذكر ابن مالك وغيره أنه يظهر من كلام سيبويه تجويز مجيء الحال من المبتدأ نحو : هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً . ينظر : الكتاب ٧٨/٢ و ٩٠-٨٨ و ١٢٢، شرح التسهيل ٣٣٣/٢، الارتشاف ١٥٧٧/٣ .

وقال ابن أبي الرّبيع في البسيط (٥٢٨/١) بعد الإشارة إلى ظهور هذا من كلام سيبويه : «وأكثر الناس على منعه؛ لأنّ الحال إنّما انتصب على التشبيه بالظرف، والظرف لا يعمل فيه إلاّ الفعل ومعنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء فيجب لما شُبّه به ألاّ يعمل فيه إلاّ الفعل أو معنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء؛ فإنّ الحال ليست بأقوى من الظرف؛ لأنّ الحال لم تنتصب ولا عمل فيها المعنى إلاّ بالحمل على الظرف ...، وليس كلام سيبويه بنص لا يحتمل التأويل ...»، ولم يذكر هذا التأويل .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : «فتنبّه لذلك»، نقل عن القلادة الجوهريّة ل ٦١ ب-٦٢ ب .

(٧) في القلادة الجوهريّة ل ٦١ ب «الحال المؤكّدة» في الموضعين، والذي يظهر أنّه خطأ من الناسخ صوابه ما أثبت الشارح .



﴿وَلِي مُدْبِرًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ : عَثِيَ - بالكسر - يَعْثِي<sup>(٤)</sup> - بالفتح -<sup>(٥)</sup> إذا أَفْسَدَ<sup>(٦)</sup>، فتنبه لذلك .

ومثال الحال المؤكدة لمضمون الجملة<sup>(٧)</sup> نحو قولك : زيدٌ أخوك عطوفًا، وقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة النمل من الآية ١٠، وسورة القصص من الآية ٣١ .

(٢) سورة النساء من الآية ٧٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦٠، ووردت في غيرها . ينظر : المعجم المفهرس ص ٤٤٦ .

(٤) في الأصل : « عَثِيَ يَعْنَى »، وفي "ز" : « عَثِيَ يَعْنَى » .

(٥) ز : " بالفتى " تحريفٌ .

(٦) شرح الشذور ص ٢٢٥ .

ويقال : عَثَا يَعْنُو عُثُوًّا . ينظر : المحكم ٢/٢٤٣، الصّحاح ٦/٢٤١٦ (عثَا)، المقاصد الشافية ٢/٧٣ .

(٧) هي الآية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابتٍ مُستفادٍ من تلك الجملة . شرح الشذور ص ٢٢٥ .

(٨) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة اليربوعي . ينظر : شرح أبيات سيويه ١/٤٤٧، الحماسة البصريّة ٢/٢٩٧، والرواية المشهورة في البيت « لَهَا نَسَبِي » .

و"دارة" اسم أم الشاعر لا جدّه كما ذكر ابن السّيرافي (شرح أبيات سيويه ١/٤٤٧)، أفاده الغندجاني في فرحة الأديب ص ١٨٨ .

ووجه الاستشهاد به : إفادة الحال - وهو قوله : « معروفًا » - تؤكد مضمون الجملة التي قبله .

وهو من شواهد : الكتاب ٢/٧٩، البصريّات ١/٦٦٣ و ٢/٩٠٤، البغداديات

ص ٥٤٦، الخصائص ٢/٢٦٨، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٢٢، اللّباب ١/٢٨٨، المتبع

١/٣٤٣، ابن يعيش ٢/٦٤، شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٦، شرح التسهيل ٢/٣٥٧،

شرح الألفيّة لابن النّاطم ص ٣٣٥، البسيط ١/٥٢١، الملخص ١/٣٩٢، شرح



لصاحبها<sup>(١)</sup> فهي كقوله تعالى : ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>، وكقولهم<sup>(٣)</sup> : جاءَ النَّاسُ قاطبةً، أو كافّةً، أو عامّةً، أو طُرّاً<sup>(٤)</sup>، قال ابن هشام<sup>(٥)</sup> : وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، ومثّل ابن مالك<sup>(٦)</sup> بالآية للحال المؤكّدة لعاملها، وهو سهو<sup>(٧)</sup>.

و<sup>(٨)</sup> المؤكّدة لعاملها<sup>(٩)</sup> كقولك : جاءَ زيدٌ آتياً، وماتَ عمرو شهيداً، وكقوله تعالى : ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ وذلك لأنّ الإزلاف هو القُربُ؛ فكلّ مزلفٍ قريبٌ، وكلّ قريبٍ فهو غير بعيدٍ<sup>(١١)</sup>، ونظيره قوله تعالى : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾<sup>(١٢)</sup>، <sup>(١٣)</sup> وقوله تعالى<sup>(١٤)</sup> :

(١) هي التي يُستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . شرح الشذور ص ٢٢٥ .

(٢) سورة يونس من الآية ٩٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧، المقتضب ٢٣٨/٣ .

(٤) ز : «أو وطراً» خطأً من النَّاسخ، ومعنى طُرّاً : جميعاً . المصدران السابقان، واللسان ١٤١/٨ (طرر) .

(٥) في شرح الشذور ص ٢٢٥، وينظر : المغني ص ٦٠٦ .

(٦) في شرح التسهيل ٣٥٦/٢، وتبعه ابنه في شرح الألفية ص ٣٣٣ .

(٧) ز : «وهو مشهور» تحريفٌ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) هي التي لو لم تُذكر لأفاد عاملها معناها . كذا في شرح الشذور (ص ٢٢٥)، ولا يدخل فيه نحو : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ (سورة النمل من الآية ١٩)، فينبغي أن يزداد «أو قريباً من معناها» .

(١٠) سورة ق الآية ٣١ .

(١١) شرح الشذور ص ٢٢٥ .

(١٢) سورة النمل من الآية ١٩ .

(١٣-١٤) ساقطٌ من "ز" .





وتكون<sup>(١)</sup> الحال<sup>(٢)</sup> في أغلب الأحوال جواباً لـ "كيف"<sup>(٣)</sup>.

[٧٤/ب]

<sup>(٤)</sup> وقد تكون<sup>(١)</sup> اسماً جامداً نحو قوله تعالى / ﴿انْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>؛  
﴿ثُبَاتٍ﴾ حالٌ من الواو في ﴿انْفِرُوا﴾ وهو جامدٌ لكنّه في تأويل  
المشتق<sup>(٦)</sup>، أي : متفرّقين<sup>(٧)</sup>؛ بدليل قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾<sup>(٩)</sup>،  
وقولك : يَنْتُ حسابُه<sup>(١٠)</sup> باباً باباً<sup>(١١)</sup>، وجاءوا واحداً واحداً<sup>(١٢)</sup>، والتقدير :  
يَنْتُ حسابُه مفصّلاً، وجاءوا مترتبين، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

⇐

الرّضيّ ٥٠/٢، شرح ألفيّة ابن معطيّ ٥٦٦/١، توضيح المقاصد ١٦٢/٢، شرح  
الشّدور ص ٢٢٣ و ٢٢٥، المساعد ٤١/٢، شرح ابن عقيل ٥٩٣/١، المقاصد  
الشّافية ٧٦/٢، الهمع ٤٠/٤، شرح الرّمليّ ص ٢٣٤ .

(١) ز : "ويكون" .

(٢) المراد بها الحال المؤسّسة .

(٣) ينظر : نظم الفرائد ص ٢٢٥، الارتشاف ١٥٥٧/٣ .

وهذه الجملة والفقرة السابقة منقولتان عن شرح الرّمليّ ص ٢٣٤ بتصرّف .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « مترتبين » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٣٧، وهو فيه مؤخّرٌ عن  
هذا الموضع، حيث يأتي بعد بيان كون الحال غالباً مشتقةً، وسيأتي ذلك ص ٧١٨ .

(٥) سورة النساء من الآية ٧١، وهي بالفاء : ﴿فَانْفِرُوا﴾ .

(٦) كان على الشارح أن يبيّن أولاً أنّ حكم الحال أن تكون مشتقةً في الغالب، ثمّ يُفرّع  
عليه بجيئها جامدةً، وعُذْرُهُ أنّه يريد شرح النّظم الآتي، وسيبيّن هذا الحكم ص ٧١٨ .

(٧) شرح الشّدور ص ٢٢٨ .

(٨) سورة النساء من الآية ٧١ .

(٩) في النّسختين : "الحساب"، وهو لا يتناسب مع قوله بعد : « يَنْتُ حسابُه »،  
والتصويب من شرح الرّمليّ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٣٩٢/١ .

(١١) ينظر : شرح الرّضيّ ٣٤/٢ .



وَقَدْ يَجِيءُ أَي : الحال جَامِدًا مُؤَوَّلًا<sup>(١)</sup>.  
وقوله :

وَصَاحِبُ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرًا مُعَرَّفٌ .....

أشار به إلى أنّ الحال لا يكون صاحبها إلا معرفة - كما تقدّم في الأمثلة - ،  
وَقَدْ يَجِيءُ مُنْكَرًا أَي : وقد<sup>(٢)</sup> يكون<sup>(٣)</sup> نكرةً بمسوّغ<sup>(٤)</sup> كما إذا كانت  
خاصّةً نحو قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛  
﴿ سَوَاءٌ ﴾ حالٌ من ﴿ أَرْبَعَةٍ ﴾ ، وهي وإن كانت نكرةً لكنّها  
مخصّصةٌ بالإضافة إلى ﴿ أَيَّامٍ ﴾ ، أو عامّةٌ نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا  
أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ فجملة ﴿ لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ حالٌ  
من ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ ، وهي نكرةٌ عامّةٌ لوقوعها في سياق النفي ، أو مؤخّرةٌ  
عن الحال نحو قوله :

لَمِيسَةٌ مُّوَحِّشًا طَلَلُ<sup>(٧)</sup> .....

(١) وقد تأتي الحال جامدة غير مؤوَّلةٍ بالمشتقّ . تنظر مسائل النوعين في : شرح التّسهيل  
٣٢٢/٢-٣٢٥ ، شرح الرّضويّ ٣٢/٢-٣٩ ، الارتشاف ٣/١٥٥٧-١٥٦١ ، أوضح  
المسالك ٢/٢٥٢-٢٥٥ ، المقاصد الشّافية ٢/١٢-٢٠ ، الهمع ٤/٩-١٤ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « واسم التّفضيل » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٣٦-٢٣٧ .

(٣) في الأصل : "تكون" ، وهو خطأ ؛ لأنّ الكلام عن صاحب الحال لا عن الحال .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ٢/٣٣١-٣٣٤ ، الارتشاف ٣/١٥٧٧ ، أوضح المسالك  
٢/٢٥٩-٢٦٤ ، المقاصد الشّافية ٢/٣٢-٣٩ ، الهمع ٤/٢١-٢٢ .

(٥) سورة فصلت من الآية ١٠ .

(٦) سورة الشعراء الآية ٢٠٨ .

ووقع في نسخة الأصل : « ولها » ، وهو خلاف التّلاوة .

(٧) هذا صدر بيتٍ من مجزء الوافر ، وعجزه كما في جلّ المصادر :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ ، .....

نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ( ١٢٣/٢ ) لكَثِيرٍ ، وَكَذَا فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ (ص ٢٨٤) ، وَلَيْسَ



وفي الحديث : « وصَلَّى وراءَهُ<sup>(١)</sup> رجالٌ قياماً »<sup>(٢)</sup>.  
والغالب كونها مشتقة<sup>(٣)</sup> منتقلة<sup>(٤)</sup>، والمراد بالمشتقة - هنا - ما دلَّ  
على ذاتٍ باعتبار معنَى<sup>(٥)</sup> هو المقصود<sup>(٦)</sup>، وهو اسم الفاعل، واسم  
المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل<sup>(٧)</sup>.  
وقول الناظم : آتِي بِمَدِّ الهمزة، والألف في قوله : مُؤَخَّرًا وَمُنْكَرًا  
إِطْلَاقِيَّةٌ .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مالك في الموطأ (١/١٣٥)، كتاب صلاة الجماعة، باب  
صلاة الإمام وهو جالس .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (ص ١٤٦) في كتاب الأذان، باب إنما جعل  
الإمام ليؤتم به (برقم ٦٨٨) بلفظ : « وصَلَّى وراءَهُ قومٌ قياماً »، و(ص ٢٢٠) في  
أبواب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد (برقم ١١١٣) .

والحديث ورد شاهداً في : أمالي السهيلي ص ٩٣، نتائج الفكر ص ٢٣٤، شرح عمدة  
الحافظ ١/٤٢٠ و ٤٢١، شرح التحفة الوردية ص ٢٣٨، أوضح المسالك ٢/٢٦٥،  
شرح الخلاوي (رسالة) ٢/٥٨٣ .

(٣) ينظر : التسهيل ص ١٠٨، وشروح الألفية عند قول ابن مالك في الألفية (ص ٣١) :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا      يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

على أن ابن الحاجب ذهب في شرح المقدمة الكافية (٢/٥٠٩) إلى أنه لا حاجة إلى  
اشتراط الاشتقاق فيما يدل على الهيئة نحو : "هذا بصرًا أطيبُ منه رطبًا"، وينظر :  
شرح الرضي ٢/٣٢ .

(٤) أي : أن يكون الحال وصفًا غير لازم لصاحبه، ولا ثابت له نحو : جاء زيدٌ  
ضاحكًا؛ فـ"الضحك" ليس وصفًا لازمًا لـ"زيد" لا يفارقه . ينظر : شرح الشذور  
ص ٢٢٧، المقاصد الشافية ٢/١٢-١٣ .

(٥) ز : "مين" تحريف .

(٦) تبع الشارح الرملي في هذا التفسير، وأوضح منه أن يُقال : المراد بالمشتقة « أن تكون  
وصفًا مأخوذًا من مصدر » . شرح الشذور ص ٢٢٨ .

وقد يكون نكرةً بلا مسوّغ نحو قولهم<sup>(١)</sup>: « عليه مائةٌ بيضاً »<sup>(٢)</sup>،

⇐

في ديوانه، ونُسب لذي الرّمة (الخزانة ٢١١/٣)، وليس في ديوانه .  
وهو من شواهد : معاني القرآن للفرّاء ١٦٧/١، شرح ملحّة الإعراب ص ١٩١،  
الإفصاح ص ٢١٤، كشف المشكل ٤٨٠/١، البسيط ٣١٥/١، المغني ص ١١٨،  
أوضح المسالك ٢٦٠/٢، شرح الشّذور ص ٤٢، شرح القطر ص ٣٩٢، شرح  
الأشْمُوني ١٧٤/٢ .

ويروى صدر البيت :

« لِعَزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ ..... »

وهو لـ "كثير" في ديوانه ص ٥٠٦ .

وهذه الرّواية في الكتاب (ط بولاق) ٢٧٦/١، ومجالس العلماء ص ١٣١ و ١٣٢،  
وشرح الأبيات المشكّلة ص ٢٥١، والعضديّات ص ٢٣٠، والخصائص ٤٩٢/٢،  
وشرح التّسهيل ٣٥٥/٢، وأشار إلى هذه الرّواية الأعلّم في تحصيل عين الذهب  
(السابق)، وقال عن هذه الرّواية الأستاذ هارون في حاشية مجالس العلماء ص ١٣١ :  
إنّها الصّواب « لا كما يرويه النّحويّون : لميّة مَوْحِشًا »، وقد أوردها صاحب المعجم  
المفصّل في شواهد النّحو في معجمه (٧٠٤/٢)، وعند ذكر الشّاهد قال : « قوله :  
"لميّة مَوْحِشًا" ... »، وهو سهوٌ منه .

ويحتمل أن يكون الشّاهد الذي أورده الشّارح جزءاً من بيتٍ من الوافر، وهو :

لِعَزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ      عَفَاهُ كُلُّ أُسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ

وينسب لكثير (الخزانة ٢١١/٣)، وهذه الرّواية أو صدرها فقط في : الكتاب ضمن  
شرح السّيرافي ج ١ ل ٦٤٨ ب، المفصّل ص ٩١، ابن يعيش ٦٤/٢، التّصريح ٣٧٥/١ .  
ويروى صدر البيت :

« لِمِيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ ..... »

ويُنسَب لكثير في التّبصرة ٢٩٩/١، التّصريح ٣٧٥/١، وهو في الشّعر المنسوب له في  
ديوانه ص ٥٣٦ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء صاحب الحال نكرةً، ومسوّغه تأخّره عن الحال .

(١) الكتاب ١١٢/٢، و "بيضاً" حالٌ من "مائة"، وهو نكرةٌ .

(٢) رواه ابن جنّي في الخصائص (٤٩٢/٢) : « له مائةٌ بيضاً »، وجوّز أن يكون « بيضاً  
حالاً من الضّمير المعرفة المرفوع في "له" » .



## خاتمة

(١) قد تكون الحال غير منتقلة، أي : وصفاً لازماً نحو قوله تعالى : ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (٢) وقولك : دعوتُ الله سميعاً، وخلق الله الزَّرَافَةَ يديها أطولَ من رجليها (٣)؛ فـ"الزَّرَافَةُ" (٤) - بفتح الزَّاي، قيل : وضمّها (٥) - مفعول "خلق"، و"يديها" بدلٌ منها بدل بعض من كُلِّ، و"أطولَ" حالٌ من "يديها"، و"من رجليها" متعلّقٌ بـ"أطول"، والله أعلم (٦).



(١) ما سيأتي حتّى قوله : «متعلّق بأطول» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٣٦، وينظر : شرح الشّدور ص ٢٢٧، شرح الخلاويّ (رسالة) ٥٨١/٢ .

(٢) سورة فاطر من الآية ٣١، وقوله : ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ .

(٣) حكاه سيبويه في الكتاب ١٥٥/١ .

(٤) ز : "الزرافة" .

(٥) قال ابن هشام في شرح الشّدور (ص ٢٢٧-٢٢٨) بعد ذكر هذا المثال، ونصّه على أنّ

الزَّرَافَةُ بفتح الزَّاي : «وقد عاب بعض الجهّال ما جازمت به من فتح الزَّاي، وقال :

فيها الفتح والضمّ، فبيّنت له أنّ هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي

في كتابه «فيما تغلط فيه العامّة»؛ فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامّة تضمّه ما نصّه :

"وهي الزَّرَافَةُ - بفتح الزَّاي - هذه الدّابة الّتي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم

للجمع من النّاس : زَرّافة - بالفتح - وهو الوجه، والعامّة تضمّها" انتهى كلامه،

واللّغات الشاذّة لا تُحصى، وإنّما يُعمَل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم» .

والّذي في اللّسان (٣٨/٦ "زرف")، والقاموس المحيط (١٠٧٨/٢ "زرف") أنّ الوجهين

جائزان، وأنّه ورد تشديد الفاء فيهما، إلّا أنّ في اللّسان أنّ الفتح والتّخفيف أفصح .

والكتاب الّذي ذكره ابن هشام ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٢٠٧/١٩)

بعنوان «تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة»، وهو مطبوعٌ بتحقيق عزّ الدين

التّنوخيّ، وطبعه الجمع العلميّ بدمشق سنة ١٩٣٦ م .

(٦) ز : «والله سبحانه وتعالى أعلم» .



## التّمييز

أي : هذا بابه، وهو<sup>(١)</sup> / في اللّغة بمعنى فصل الشّيء عن<sup>(٢)</sup> غيره<sup>(٣)</sup>،  
قال تعالى : ﴿ وَامْتَزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أي : انفصلوا من  
المؤمنين<sup>(٥)</sup>، ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾<sup>(٦)</sup> أي : ينفصل بعضها من  
بعض<sup>(٧)</sup>.

والتّفسير والتّبيين<sup>(٨)</sup> مرادفان له<sup>(٩)</sup>.

- ٢٠٣ - تَعْرِيفُهُ<sup>(١٠)</sup> اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسْرًا<sup>(١١)</sup> لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جَنْسٍ قُدْرًا<sup>(١٢)</sup>  
٢٠٤ - كَ: انْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلَا قَدْرًا وَلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا<sup>(١٢)</sup>

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « مرادفان له » نقل عن شرح الرّملي ص ٢٣٩، وهو نصّ ما في

شرح الشّدور ص ٢٣٠ بتصرف يسير .

(٢) ز : " من "، وهو مخالف لشرح الرّملي، وشرح الشّدور .

(٣) ينظر : اللّسان ٢٣٨/١٣ (ميز)، وفيه : « من غيره » .

(٤) سورة يس الآية ٥٩ .

(٥) الأكثر التّعير بـ انفردوا عن . تنظر كتب التّفسير عند تفسير الآية .

(٦) سورة الملك من الآية ٨ .

(٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠٣/١٨، فتح القدير ٣٧٠/٥ .

(٨) ينظر : المقتضب ٣٢/٣، المفصل ص ٩٣، اللّباب ٢٩٦/١، الارتشاف ١٦٢١/٤،

المساعد ٥٤/٢، الهمع ٦٢/٤ .

(٩) ساقط من " ز " .

(١٠) ما سيأتي رسم لا حدّ . ينظر : غرر الدّرر ل ١٤٨ أ .

(١١) ضبط الفعلان في " ز " هكذا : فُسْرًا، قُدْرًا - بالبناء للمجهول -، وفي ط ١٠٣ :

فُسْرًا، قُدْرًا - بالفتح -، والصّواب ما أثبت، وسينصّ الشّارح على صحّة الضبط

ص ٧٣٠ .

(١٢) هذا المثال نظر فيه النّاظم إلى قول ابن مالك في الألفيّة (ص ١٣٣) :



- ٢٠٥- وَكَ: اشْتَرَيْتُ أَرْبَعًا نِعَاجًا<sup>(١)</sup>      أَوْ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رِطْلٍ<sup>(٢)</sup> سَاجَا<sup>(٣)</sup>  
 ٢٠٦- أَوْ بَعِثْتُهُ مِكِيلَةً<sup>(٤)</sup> أَرُزًا<sup>(٥)</sup>      أَوْ قَلْبَرِبَاعٍ<sup>(٦)</sup> أَوْ ذِرَاعٍ<sup>(٧)</sup> خَزَا<sup>(٨)</sup>  
 ٢٠٧- وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنْكَرَا      وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرًا<sup>(٩)</sup>

⇐

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبَنَ بِأَفْعَلًا      مُفَضَّلًا كَ: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا

- (١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (١٣) ص ٧٢٦ .  
 (٢) كسر الراء فيه أفصح من الفتح . ينظر : غرر الدرر ل ١٥٠ ب .  
 والرتل : مقياس يوزن به ويكال، ومقداره اثنتا عشرة أوقية، والأوقية أربعون درهماً .  
 ينظر : اللسان ٢٣٨/٥ (رطل)، القاموس المحيط ١٣٣٠/٢ (رطل) .  
 (٣) سيأتي تفسيره ص ٨٠٦ .  
 (٤) هي : ما كيل به . اللسان ٢٠٣/١٢ "كيل"، القاموس المحيط ١٣٩٣/٢ "كال" .  
 (٥) حبٌ معروفٌ، وما ذكره الناظم هو الأصح، وفيه لغاتٌ تنظر في : الفوائد المحوية ص ٥٤،  
 (مجلة جامعة أم القرى، العدد الثاني لعام ١٤٠٩ هـ)، القاموس المحيط ٦٩٣/١ (أرز) .  
 (٦) هو قدر مدّ اليدين . القاموس ٩٤٨/٢ (بوع)، وينظر : اللسان ٥٣٨/١ (بوع) .  
 (٧) هي من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى، أنثى، وقد تذكّر . ينظر : اللسان  
 ٣٤/٥ (ذراع)، القاموس المحيط ٩٦٣/٢ (ذراع) .  
 (٨) ينظر تفسيره : ص ٨٠٦ .  
 (٩) خالف الناظم أصله هنا في الأمور التالية :

١ - أن تعريف الناظم شمل نوعي التمييز المفسر للنسبة والمفسر للذات بينما اقتصر ابن  
 أجروم على الأخير، وإن كان تمثيله شاملاً لهما، مما جعل عدداً من الشراح يذيل قول  
 ابن أجروم (ص ٢٥) : « التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات »،  
 بقولهم : « أو من النسب » . ينظر : شرح الأزهري ص ٨٩، شرح الرملي ص ٢٣٩،  
 شرح الكفراوي ص ١٠٢ .

٢ - أنه استبدل بـ "تصَبَّب" قوله : "انصَبَّ" كما أنه أتى بأمثلة لم يذكرها ابن أجروم .  
 ٣ - عدم ذكر أكثر أمثلة الأصل، نحو : تفقأ بكرٌ شحمًا، وطاب محمدٌ نفسًا،  
 واشترت عشرين غلامًا، وملكت تسعين نعجةً، وزيدٌ أكرمُ منك أبًا، وأجملُ منك

⇐



اعلم أنّ التّمييز هو الاسم المنصوب المفسّر لما استبهم<sup>(١)</sup> من الذّوات،  
أو من النّسب<sup>(٢)</sup>؛ فهو<sup>(٣)</sup> ضربان<sup>(٤)</sup> :  
مفسّر لمفرد - وهو ما رفع<sup>(٥)</sup> إبهام<sup>(٦)</sup> اسم قبله بمحمل<sup>(٧)</sup> الحقيقة<sup>(٨)</sup>،  
ومفسّر لنسبة<sup>(٩)</sup>؛ فالثاني وهو على قسمين :  
محوّل وغير محوّل<sup>(١٠)</sup>؛ فالمحوّل<sup>(١١)</sup> على ثلاثة أقسام : محوّل عن الفاعل،

⇨

- وجهًا، ولا يخفى أنّ مراد الناظم من ذلك الاختصار والإيجاز .
- (١) ز : "انهم"، وهو تعبير ابن جرّوم (المتن ص ٢٥)، واستعمله في حدّ الحال (ص ٢٤)، وهو تعبير منتقد؛ لأنّ انهم لم يؤلف في لغة العرب . شرح الرّمليّ ص ٢٣٢، وينظر: ص ٥٠ من قسم الدّراسة .
- (٢) ينظر : شرح الرّمليّ ص ٢٣٩ . وتنظر حدود آخر للتمييز في : الفصول الخمسون ص ١٨٨، الكافية ص ١٠٧، التّسهيل ص ١١٤، أوضح المسالك ٢/٢٩٥، شرح الحدود النّحويّة ص ١٧١-١٧٢ .
- (٣) ما سيأتي إلى قول الناظم (ص ٧٢٧) : «وَوَاجِبُ ...» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ٢٣٩-٢٤١ .
- (٤) ينظر : شرح القطر ص ٣٩٥ .
- (٥) ز : "وقع" .
- (٦) ز : "إبهام" .
- (٧) في الأصل : "محمل" .
- (٨) شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٨٨ .
- (٩) شرح القطر ص ٣٩٥ .
- وجعل ابن الحاجب في الكافية (ص ١٠٧) مفسّر النسبة مفسرًا لذاتٍ مقدّرة . وتنظر الحاشية (٥) ص ٧٢٣ .
- وذكر ابن هشام في شرح القطر (ص ٣٩٩-٤٠١) أنّ التّمييز قد يقع مؤكّدًا نحو : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (سورة التّوبة من الآية ٣٦) .
- (١٠) ويُقال : منقول، وغير منقول . ينظر : الارتشاف ٤/١٦٢٣-١٦٢٤ .
- (١١) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ : «المحوّل»، وهو أنسب، لما في كلام الشّارح من تكرار غير جيّدٍ للفاءات .



ك: انْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا<sup>(١)</sup> وَقَدْ عَلَا قَدْرًا .....

وطاب محمد نفساً<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي : شيب الرأس؛ ف عَرَقًا تمييزاً لإبهام نسبة التَّصَبُّبِ إلى زيدٍ، وَقَدْرًا تمييزاً لإبهام نسبة العلوِّ إلى زيدٍ، و "نفساً" تمييزاً لإبهام نسبة الطَّيِّبِ<sup>(٤)</sup> إلى محمدٍ<sup>(٥)</sup>، وأصل الكلام تصبَّب عرقُ زيدٍ؛ فحوَّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ فحصل إبهامٌ في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجُعِلَ<sup>(٦)</sup> تمييزاً، والباعث على ذلك أنَّ ذَكَرَ الشَّيْءَ مُبْهَمًا ثُمَّ ذَكَرَهُ

(١) ذهب ابن الطَّرواة، والسَّهيلي (الروض الأنف ١/٢٧٣) إلى أنَّ المنصوب في نحو : تصبَّب زيدٌ عرقاً حالٌ . ينظر : الارتشاف ٤/١٦٢٢، ابن الطَّرواة النَّحْوِيُّ ص ٢٥٩-٢٦١ .

على أنَّ السَّهيلي في نتائج الفكر (ص ٣٦٦) لم يذكر في المثال الحاليَّة، بل أعربه تمييزاً إذا أريد به المائع الخارج من الجسم لا مصدر عَرَقَ يَعْرِقُ .

(٢) المتن ص ٢٥ .

(٣) سورة مريم من الآية ٤، ولم يعدّها محقق شرح الرِّملي آيةً، وهو سهوٌ منه . وإعراب ﴿شَيْبًا﴾ في الآية تمييزاً مذهب الجمهور، وقيل : إنّه مصدرٌ؛ لأنَّ ﴿أَشْتَعَلَ﴾ بمعنى شاب، وهو قول الأخفش (المعاني ٢/٤٣٧)، ورجَّحه النَّحَّاس (إعراب القرآن ٢/٣٠١)، وقيل : إنّه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي : شائِباً أو ذا شيبٍ . ينظر : البحر المحيط ٦/١٦٤، الدَّر المصون ٧/٥٦٤-٥٦٥ .

(٤) ويقال : الطَّيِّبَةُ . القاموس المحيط ١/١٩٤ (طاب) .

(٥) يرى ابن الحاجب أنَّ قولك : "طاب زيدٌ" لا إبهام في واحدٍ منهما، وإنّما الإبهام نشأ عن نسبة الطَّيِّبِ إلى أمرٍ يتعلَّق بـ "زيدٍ"؛ فاحتجَّجَ إلى تفسير الإبهام؛ فهو تمييزٌ لذاتٍ مقدَّرة؛ لأنَّ التَّمييز في هذا القسم عن نسبة يُقصدُ بها إلى أمرٍ - وهو الذات المقدَّرة - يتعلَّق بالمذكور، ثُمَّ يميِّز الأمر بعد ذاك؛ فلولا ذلك لم يكن ثمَّ ما يحتاج إلى تمييزٍ . شرح المقدَّمة الكافية ٢/٥٢٥ .

(٦) في الأصل : "وجي" سهوٌ أو تحريفٌ .



مفسراً<sup>(١)</sup> أوقع في النفس .

ومحوّل عن المفعول<sup>(٢)</sup> نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا<sup>(٣)</sup> الْأَرْضَ عُيُونًا<sup>(٤)</sup> ﴾ أي :  
عيون الأرض ؛ ففعل فيه مثل ما تقدّم<sup>(٥)</sup> .

ومحوّل عن مضافٍ غيرهما ، وذلك بعد "أفعل" التّفضيل المخبر به /  
عمّا<sup>(٦)</sup> هو مغايرٌ للتمييز كقولك : زيدٌ أكثرُ علماً ، أصله : علمُ زيدٍ  
أكثرُ ، فإن كان الواقع بعد "أفعل التّفضيل" هو عين<sup>(٧)</sup> المخبر عنه وجب  
خفضه بالإضافة كقولك : مالُ زيدٍ أكثرُ مالاً ؛ إلا إن كان "أفعل"  
مضافاً على غيره فيُنصبُ نحو : زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً<sup>(٨)</sup> .  
وغير المحوّل ، نحو : امتلأ الإناء ماءً<sup>(٩)</sup> ، وهو قليل<sup>(١٠)</sup> .

(١) ز : "مفصّلاً" ، وهو مخالفٌ للسياق .

(٢) إثبات هذا القسم مذهب أكثر المتأخرين - ومنهم ابن عصفور (شرح الجمل ٢٨٢/١

و ٢٨٤) ، وابن مالك (شرح التسهيل ٢٨٤/٢) ، وابن هشام (شرح الشذور

ص ٢٣٣ ، و شرح القطر ص ٣٩٩) - ، وأنكره الشّلوين (التّوطئة ص ٣١٤) ، والأبديّ ،

وابن أبي الرّبيع (الملخص ٣٩٦/١) ، وتأولوا الآية .

ينظر في ذلك : الارتشاف ١٦٢٣/٤ ، المساعد ٦٢/٢ ، التصريح ٣٩٧/١ ، الهمع

٦٨/٤ ، الأبديّ النّحويّ ص ١١٧-١١٩ .

قال ابن عنقاء في غرر الدرر (ل ١٤٨ ب) : « وكأنّ الناظم تبعهم كأصله » .

(٣) ز : "وفجرتنا" سهوٌ من الناسخ .

(٤) سورة القمر من الآية ١٢ .

(٥) شرح القطر ص ٣٩٩ بتصرّف يسير .

(٦) ز : « عن ما » .

(٧) ز : « بعد أفعل التّفضيل المخبر به هو عين » وقوله : « المخبر به » مقحمةٌ هنا ، وهي

غير واردة في شرح الرّمليّ .

(٨) شرح القطر ص ٣٩٩ .

(٩) المثال في الإيضاح العضديّ ٢٢٣/١ ، وفي الكتاب ٢٠٤/١ : « امتلات ماءً » .

(١٠) نسب معمر المكيّ في التّعليقة (- رسالة - ص ٦٢٠) هذا الحكم لابن هشام في شرح



والأوّل : وهو تمييز الذّوات له مظانٌّ يقع بعدها<sup>(١)</sup> :  
أحدها : المقادير، وهي<sup>(٢)</sup> ثلاثة أمور : المساحات ك: جريب<sup>(٣)</sup>

⇐

القطر، وليس في الشّرح المحقّق، وقد وجدته بعد بحثٍ في الشّرح المطبوع بهامش  
حاشية السّجاعيّ على شرح القطر ص ٩٢ .

(١) شرح القطر ص ٣٩٥-٣٩٨ بتصرّف .

وقد اقتصر الشّارح تبعاً للرّمليّ على ثلاثٍ من المظانّ، وبقي عليه :

٤ - ما دلّ على مغايرة نحو : إنّ لنا إبلاً غيرها، وعليها اقتصر ابن هشام في شرح القطر .

٥ - ما دلّ على تعجّب نحو : "لله درّه فارساً" ذكره المراديّ في توضيح المقاصد

(١٦٨/٢)، والرّمليّ في شرحه (ص ٢٤١)، وعقب عليه بأنّ بعضهم جعله « من مميّز

النّسبة »، وجعل هذا المثال ونحوه من مميّز المفرد ظاهر كلام سيّويه (في الكتاب

١٧٤/٢)، وهو مذهب الزّنجشيريّ (المفصل ص ٩٤)، وابن مالك (شرح التّسهيل

٣٨/٢)، وتبعه المراديّ (توضيح المقاصد ١٦٨/٢ و ١٧٣) .

وتمنّ جعله من مميّز النّسبة مع رده إلى رفع الإبهام عن ذاتٍ مقدّرة ابن الحاجب

(الكافية ص ١٠٧)، وجعله ابن هشام في أوضح المسالك (٣٠١/٢) من مميّز النّسبة .

والمثال محتملٌ للقولين، قال الرّضويّ في شرح الكافية (٦٤/٢) : إنّ المثال « يكون عن

نسبةٍ إن كان الضّمير معلوماً، أو كان "ذرّ" مضافاً إلى ظاهر، وأمّا إن كان "ذرّ"

مضافاً إلى ضمير مجهول فالتمييز عن مفردٍ .

٦ - ما دلّ على مقياس نحو : ملؤه، ومثلها . المفصل ص ٩٤ .

٧ - كلّ نوع أضيف إلى جنسه نحو : خاتم حديدًا، والخفض فيه أكثر . ينظر : شرح

المقدّمة الكافية ٥٢٤/٢ .

وانتصاب هذا على التّمييز مذهب المبرّد (المقتضب ٢٧٢/٣)، ومذهب سيّويه أنّه

منصوبٌ على الحاليّة (الكتاب ١١٨/٢) . وينظر : شرح التّسهيل ٣٨٢/٢،

الارتشاف ١٦٣٢/٤، المساعد ٦٠/٢ .

(٢) ز : "هو" تحريفٌ .

(٣) الجريب من الأرض : مقدارٌ معلوم الذّراع والمساحة، وهو عشرة أقدّرة، وهو أيضاً

مكيّلةٌ معروفة . اللّسان ٢٢٨/٢ (جرب) .

والقفير « من الأرض : قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً » . اللّسان ٢٢٥/١١ (قفز)،

وينظر : القاموس المحيط ١٣٩/١ (جرب)، و ٧١٨ (قفز) .



نخلًا، والكيل ك: صاع تمرًا، والوزن ك: منوَيْن<sup>(١)</sup> عَسَلًا<sup>(٢)</sup>، ومنه قول  
الناظم :

أَوْ<sup>(٣)</sup> بَعَثَهُ مِكِيلَةً أَرْزًا .....

إلى آخر البيت .

الثاني : العدد نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ  
كَوْكَبًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ فَانْبَجَسَتْ ﴾<sup>(٧)</sup>  
مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ<sup>(٨)</sup> عَيْنًا<sup>(٩)</sup> ، ﴿ وَوَعَدْنَا<sup>(١٠)</sup> مُوسَى ثَلَاثِينَ<sup>(١١)</sup>  
لَيْلَةً ﴾<sup>(١٢)</sup> .

وك: اشترَيْتُ أَرْبَعًا نِعَاجًا<sup>(١٣)</sup> أو اشترَيْتُ أَلْفَ رطل سَاجَا

(١) مفردة "منا"، وهو رطلان . القاموس المحيط ١٦٢٢/٢ (من) .

(٢) المثال في الألفيّة ص ٣٣ .

(٣) ز : "و" .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) سورة يوسف من الآية ٤ .

(٦) سورة المائدة من الآية ١٢ .

(٧) ز : ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾ ، وهو لفظ الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٨) ز : "عشر" .

(٩) سورة الأعراف من الآية ١٦٠ .

(١٠) كذا في النسختين، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقرأ الباكون : وواعدنا، وهي  
الواردة في شرح الرّملي .

ينظر في القراءتين : السبعة ص ١٥٥، معاني القراءات ١٥٠/١، حجة القراءات  
ص ٩٦، الكشف ١٥٠/١، إتخاف فضلاء البشر ٦١/٢ .

(١١) في الأصل : "ثلاثين" .

(١٢) سورة الأعراف من الآية ١٤٢ .

(١٣) قال ابن عنقاء في غرر الدرر (ل ١٥٠ ب) : ... فنعاجًا تميز لـ "أربع" منصوبٌ به،  
وهو ضرورةٌ عند البصريّين، والقياس أربعُ نعاجٍ، وقاسه الفرّاء ...، ويجوز إعراب  
"نعاجًا" بدلًا من أربع، أو عطف بيانٍ على الأصحّ، أو نعتًا بضعفٍ .



وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

الثالث من مظانّ تمييز<sup>(٢)</sup> المفرد<sup>(٣)</sup>: ما<sup>(٤)</sup> دلّ على مماثلة نحو قوله تعالى :  
﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾<sup>(٥)</sup>.

وواجب<sup>(٦)</sup> التمييز أن ينكسر<sup>(٧)</sup> .....

<sup>(٨)</sup> خلافاً للكوفيّين<sup>(٩)</sup>، وابن الطّرواة<sup>(١٠)</sup>، ولا حُجّة لهم في قوله :

↔

وينظر في مذهب البصريّين والفراء : الكتاب ١٦١/٢ - ١٦٢، الارتشاف ٤٧٣/٢،  
المساعد ٧٠/٢.

(١) نحو : ممّيز "كم" الاستفهاميّة . ينظر : شرح القطر ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) ز : "التمييز" .

(٣) أعاد ابن هشام في شرح القطر قوله : « من مظانّ ... » مع كونه مفهوماً ممّا سبق في كلامه؛ لأنّه استطرد في الموضع الثاني إلى الكلام عن ممّيز "كم" الاستفهاميّة فطال الكلام بين الموضعين ممّا استدعى الإعادة، وتبعه الرّمليّ في شرحه (ص ٢٤٠ - ٢٤١)، وتبعه الشّارح مع أنّه حذف ما يتعلّق بمميز "كم" الاستفهاميّة، وكان الأولى أن تحذف هذه العبارة لعدم الدّاعي لإعادتها .

(٤) ز : « المفرد وهو ما »، وقوله : « وهو » غير وارد في شرح القطر، ولا في شرح الرّمليّ، والسّياق لا يتطلّبها .

(٥) سورة الكهف من الآية ١٠٩ .

(٦) ز : « أو واجب »، وهو يخالف لسرد الأبيات ص ٧٢١ .

(٧) "ز" : "أن يذكر" تحريف .

(٨) ما سيأتي إلى قوله : « كما قال النّاطم » نقل عن شرح الرّمليّ ص ٢٤٢ .

(٩) في إجازة مجيء التّمييز معرفة . ينظر : معاني القرآن للفراء ٧٩/١، المتبع ٣٥٠/١، التّسهيل ص ١١٥، شرح الرّضيّ ٧٢/٢، الارتشاف ١٦٣٣/٤، المقاصد الشّافية ١١٤/٢ .

(١٠) هو : سليمان بن محمّد بن عبد الله بن الحسين السّبيّي المالقّي، أبو الحسين، كان مبرّزاً في علوم اللّسان نحواً، ولغةً، وأدباً، وله آراء انفرد بها، من أشهر شيوخه :

↔



..... وَطِبَّتَ النَّفْسُ<sup>(١)</sup> .....

⇨

الأعلم الشنتمري، ومن أشهر تلاميذه : القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، والسّهيلي (ت ٥٨١هـ)، من مصنفاته : الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ط)، المقدمات إلى علم الكتاب، توفي سنة ٥٢٨هـ .

ينظر في ترجمته : إنباه الرواة ١١٣/٤، الذيل والتكملة ٧٩/٤، إشارة التعيين ص ١٣٥، عقود الجمان ل ١١١، البلغة ص ١٠٨، بغية الوعاة ٦٠٢/١، أبو الحسين بن الطّرواة ص ١٩، ابن الطّرواة النّحوي ص ٣١ .

ينظر في رأيه : شرح الجمل ٢٨١/٢، الارتشاف ١٦٣٣/٤، المساعد ٦٦/٢، شفاء العليل ٥٥٩/٢، التصريح ٣٩٤/١، الهمع ٧٢/٤، أبو الحسين بن الطّرواة ص ٩٣، ابن الطّرواة النّحوي ص ١٤٠-١٤٢ .

وتظهر فائدة الخلاف في إعراب « الحسن الوجه » بنصب « الوجه » فعند الجمهور هو مشبّه بالمفعول، وعند الكوفيّين تمييزٌ . ينظر : الفصول الخمسون ص ١٩١، المحصول ل ٨٦ .

(١) هذا جزء من عجز بيت من الطّويل، وهو :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا      صَدَدَتْ وَطِبَّتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو

وقائله : راشد بن شهاب البشكري في المفضّليّات (ص ٣١٠) - وفي المقاصد النّحويّة (١/٥٠٢ و ٣/٢٢٥) أنّ اسمه رشيد - وكذا ورد في حواشي عدد من المصادر -، وهو تحريفٌ (ينظر : حواشي المفضّليّات ص ٣١٠) -، وهو يخاطب قيس بن مسعود الشّيباني وقومه، وهو في هذا البيت يعيّره بفراره عن الأخذ بثأر عمرو صديقه .  
ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" على التّمييز في قوله : « وطبت النفس »، والكوفيّون وابن الطّرواة يحتجّون به على جواز تعريف التّمييز، والجمهور يحملونه على زيادة "أل" لإقامة الوزن .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ١/٢٦٠ و ٢/٣٨٦، شرح الكافية الشّافية ١/٣٢٤، شرح عمدة الحفاظ ١/١٥٣، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص ٣٩، توضيح المقاصد ١/٢٦٤، أوضح المسالك ١/١٨٣ و ٢/٢٩٥، شرح ابن عقيل ١/١٧١، المساعد ١/١٩٩، شفاء العليل ١/٢٦٨ و ٢/٥٥٨، المقاصد الشّافية ٢/١١٥ - برواية

⇨



لإمكان حمل "أل" على الزيادة .

ويكون بعد تمام <sup>(١)</sup> الكلام <sup>(٢)</sup> وبعد تمام <sup>(١)</sup> الاسم <sup>(٣)</sup>؛ كما في  
المعدودات والمكيّلات والموزّنات، كما قال الناظم :

وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا <sup>(٤)</sup> مُؤَخَّرًا <sup>(٥)</sup> .....

⇐

مختلفة -، شرح الأزهري ص ٨٩، الهمع ٢٧٨/١ و ٧٢/٤، شرح الأشموني ١٨١/١،  
شرح الرّملي ص ٢٤٢ .

(١-١) ساقط من "ز" .

(٢) الذي يظهر لي أنّ هذه العبارة غير وافية بمراد الناظم من قوله الآتي، وإنّما هي شرح  
لقول ابن أجروم في المتن (ص ٢٥) : « ولا يكون إلّا بعد تمام الكلام »، وهي - أيضاً -  
شرح قاصر لها، والذي أراه لتكون وافية بالمراد أنّه لابدّ من إضافة أسلوب القصر لها  
بأن يقال : « ولا يكون إلّا ... » . وتنظر الحاشية (٥) .

(٣) قال الرّضيّ في شرح الكافية (٥٩/٢) : « ومعنى تمام الاسم : أن يكون على حالة لا  
يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التّوين، ونوني التّنية، والجمع، ومع  
الإضافة » .

(٤) أي : ذاتاً كان أو نسبة . غرر الدرر ل ١٥١ ب .

(٥) مراد الناظم نصّاً من هذه الكلمة موافقة الجمهور في أنّ التّمييز لا يتقدّم على عامله  
متصرفاً كان أو غير متصرفٍ خلافاً للكسائيّ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرد في إجازة  
تقدّمه على الفعل المتصرف، وهو اختيار ابن مالك، وصحّحه أبو حيّان .

ينظر : المقتضب ٣/٣٦، الأصول ١/٢٢٣ و ٢/٢٢٩، الإيضاح العضديّ ١/٢٢٣،  
الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٢٨-٨٣٨، التّبيين ص ٣٩٤-٣٩٨، ابن يعيش  
٧٢/٢، شرح الجمل ٢/٢٨٣-٢٨٥، شرح التّسهيل ٢/٣٨٩-٣٩١، شرح الكافية  
الشّافية ٢/٧٧٦-٧٧٧، شرح الرّضيّ ٢/٧٠-٧٢، الارتشاف ٤/١٦٣٤-١٦٣٥،  
اتتلاف النّصرة ص ٣٨-٣٩، الهمع ٧١/٤ .



## تنبيه

النّاصب للتمييز بعد الأعداد أو المقادير ما يدلُّ<sup>(١)</sup> على عددٍ أو مقدارٍ<sup>(٢)</sup>.

وقول الناظم : فسّرًا بالبناء للفاعل، وقوله : قُدّرًا بالبناء للمفعول، وألف يُنكّرًا<sup>(٣)</sup> إطلاقيةٌ .



(١) في الأصل : "دلّ"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ، والنصّ منقول عنه كما سيأتي .

(٢) شرح الأزهريّ ص ٨٩ .

والمراد : أنّ النّاصب في قولنا : « له عشرون درهماً » هو عشرون، وكذا رطل، ونحوها من المقادير وما أشبهها، وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسمًا بعد تمامها . حاشية أبي النّجا ص ٨٩، وينظر : المقتصد ٧٢٤/٢، اللّباب ٢٩٧/١، المساعد ٥٧/٢ .

« وقيل : تشبيهًا بالفعل التّام بفاعله » . شرح الرّضيّ ٥٩/٢ .

وأما التّمييز المنتصب عن تمام الكلام، وهو تمييز الجملة أو النسبة، فانتصابه عند الجمهور بالفعل أو ما جرى مجراه، وذهب ابن عصفور (شرح الجمل ٢٨٤/٢) إلى أنّ انتصابه بالجملة المنتصب عن تمامها . وينظر : الارتشاف ١٦٢١/٤، الهمع ٦٩/٤ .

(٣) ز : "منكرا" تحريفٌ .



## الاستثناء

أي : هذا بابه، وهو الإخراج بـ "إلا" أو إحدى أخواتها تحقيقاً<sup>(١)</sup> أو تقديرًا<sup>(٢)</sup>، وهو على قسمين :

متصل<sup>(٣)</sup> بأن يكون ما بعد أداة الاستثناء من جنس<sup>(٤)</sup> ما قبلها، وهو الأصل، ومنفصل - ويُقال له : منقطع<sup>(٥)</sup> - وهو الذي يكون من غير

(١) في الأصل : "تخفيفاً" تصحيفاً .

(٢) ذكر هذا الحدّ المراديّ في توضيح المقاصد ٩٩/٢ .

وهذا الحدّ للاستثناء مطلقاً؛ فالمراد بقوله : «تحقيقاً» المتصل، وبقوله : «تقديرًا» المنقطع (ينظر : توضيح المقاصد ٩٩/٢)، ويمكن جعله حدّاً للاستثناء المتصل، وعليه يكون المراد بقوله : «تحقيقاً» أي : إن كان المستثنى مذكوراً، وهو التأم، وبقوله : «تقديرًا» إن كان غير مذكور . ينظر : شرح الحدود لابن قاسم ص ١٥٨-١٥٩ .

وتنظر حدود آخر للاستثناء - مطلقاً أو بنوعيه - في : الفصول الخمسون ص ١٨٩، الكافية ص ١٠٩، المقرّب ١/١٦٦، التسهيل ص ١٠١، شرح الحدود النحويّة ص ١٧٣ . وفي كيفية إخراج المستثنى من المستثنى منه أقوالٌ تنظر في : شرح المقدمة الكافية ٥٣٢/٢-٥٣٦، شرح الرّضيّ ٧٦/٢-٧٩ .

وقد عاب أبو حيان في التّذيل والتّكميل (ج ٣/٣ ل ١٤ ب) ذكر الإخراج في الحدّ؛ لأنّ المستثنى لم يدخل تحت الاسم الأوّل، ولا تحت حكمه فيوصف بالإخراج؛ إذ لو كان كذلك ما صحّ إخراجه البتّة، وإصلاح ذلك أن يقال : المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها، وذكر نحواً من هذا الحدّ في الارتشاف ١٤٩٧/٣ .

(٣) أوّل من استخدم هذا المصطلح الفرّاء في معاني القرآن ٢٥٩/٣ .

وقد أُطلق عليه الاستثناء الصّحيح، والاستثناء المطلق، إلّا أنّ الذي شاع هو المتصل . ينظر : الاستثناء في التّراث النّحويّ والبلاغيّ ص ٣١-٣٤ .

(٤) ينظر ما سيأتي في الحاشية (١) ص ٧٣٢ .

(٥) التّعير بـ "المنقطع" هو المشهور، وهو من اصطلاحات الفرّاء في المعاني ٢٥٩/٣، والتّعير بالمنفصل متأخّر عنه . ينظر : الاستثناء في التّراث ص ٣٥-٣٨ .



الجنس<sup>(١)</sup> / .

- ٢٠٨- أَخْرَجَ<sup>(٢)</sup> بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا خَرَجَ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ ائْتَرَجَ<sup>(٣)</sup>  
 ٢٠٩- وَلَفْظُ اِلسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَهُ حَوَى<sup>(٤)</sup> إِلَّا وَغَيْرًا وَسَوَى سَوَى<sup>(٥)</sup> سَوَا<sup>(٦)</sup>  
 ٢١٠- خَلَا عَدَا حَاشَا فَمَعَ "إِلَّا" اَنْصَبَ<sup>(٧)</sup> مَا أَخْرَجْتَ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجِبٍ  
 ٢١١- كَقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدًا<sup>(٨)</sup>

☞

وَمَنْ اسْتَعْمَلَ الْمَصْطَلَحِينَ مَعًا ابْنُ مَالِكٍ فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (يَنْظُرُ : شَرْحُهَا ٧٠٠/٢)، وَالْمَالِقِيُّ (رَصَفَ الْمُبَانِي ص ٨٥) .

(١) شرح الرَّمْلِيِّ ص ٢٤٤ .

وقوله : « من جنس »، و « غير الجنس » جريّ على الغالب، والأولى أن يُقال في الأوّل : بعض المستثنى منه، وفي الثاني : وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه؛ لأنّ المستثنى قد يكون بعض ما هو من جنسه وهو منقطع غير متصل نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (سورة الدّخان من الآية ٥٦)، وقولك : قام بنوك إلا ابن زيد، وقد يكون بعد ما هو من غير جنسه وهو متصل نحو : رأيت زيداً إلا وجهه، قال أبو حيّان : والصّحيح أن يقال : الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أن معنى العامل غير متوجّه عليه .

ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٥٣٤/٢، شرح الكافية الشّافية ٧٠١/٢، الاستغناء ص ٣٨٢-٣٨٣، شرح الرّضويّ ٧٦/٢، التّذييل والتّكميل ج ٣/٣ ل ١٥١ أ - ب، الارتشاف ١٥٠٠/٣، شرح الحدود النّحويّة ص ١٧٥ .

(٢) ز : "إخرج"، وأعادها في كلمة التعقيبة في آخر الصّفحة، وكسر الهمزة خطأ .

(٣) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يتعرّض ابن أجروم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ٢٥ .

(٤) ط ١٠٤ : « الذي قد حوى »، وعليه ينكسر الوزن .

(٥) في الأصل : « وسواً سَوَى »، وفي "ز" : « وسوى سَوَا »، والتّصويب من ط ١٠٤ .

(٦) الأصل أن يقول : « سواء »، والقصر ضرورة . ينظر : غرر الدّرر ١١٥٢ .

(٧) ز : "انصب"، والضبط عن ط ١٠٤ .

(٨) ليست هذه الأمثلة أمثلة ابن أجروم . ينظر : المتن ص ٢٥ .



- ٢١٢- وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى<sup>(١)</sup> فَأَبْدَلْنِ وَالنَّصْبُ فِيهِ ضَعْفًا<sup>(٢)</sup>  
 ٢١٣- هَذَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ  
 ٢١٤- كَلَنْ يَقُومَ الْقَوْمُ إِلَّا جَفَقَرُ  
 ٢١٥- وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَلَا  
 ٢١٦- كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَبُوكَ أَوَّلًا  
 ٢١٧- وَخَفَضُ مُسْتَشْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ  
 ٢١٨- وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ  
 أَخْرَجَ بِهِ أَي : الاستثناء .

..... مِنْ الْكَلَامِ مَا خَرَجَ  
 وَلَفْظُ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَهُ حَوَى  
 ..... مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْتِزَاجٌ

أَي : <sup>(٨)</sup>أدواته ثمانية؛ وهي إِلَّا وهي حرفٌ باتِّفاقٍ، وَغَيْرٌ وَسِوَى

- (١) ز : "انتفا" .  
 (٢) لم يصف ابن آجروم النَّصْبَ بِالضَّعْفِ (ينظر : المتن ص ٢٥)، وسيأتي كلام الشَّارِحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ص ٧٣٧، وفيه : أَنَّهُ «عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ» .  
 (٣) هذا من زيادات النَّاظِمِ؛ فلم يتعرَّض ابن آجروم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ٢٥ .  
 (٤) ز : «إِلَّا بَعِيرٌ»، وهو خطأ .  
 (٥) ز : "أَرَا"، وفي الأصل : "أَرِي" بالياء .  
 (٦) ليست هذه الأمثلة أمثلة ابن آجروم، ولم يمثِّل النَّازِمُ لِحَالَةِ الْجَرِّ، وَقَدْ مَثَّلَ لَهَا ابْنُ آجُرُّومَ بِقَوْلِهِ : «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ» . ينظر : المتن ص ٢٦ .  
 (٧) خالف النَّازِمُ أَصْلَهُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ؛ فَإِنَّ ابْنَ آجُرُّومَ يَقُولُ (المتن ص ٢٦) : «وَالْمُسْتَشْنَى بِـ"غَيْرٍ" وَسِوَى وَسُوءٍ وَسَوَاءٍ بِحُرُورٍ لَا غَيْرٍ، وَالْمُسْتَشْنَى بِـ"خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا" يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ نَحْوَ ...»، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) ص ٧٤٣ .  
 (٨) ما سيأتي من الشَّرْحِ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى قَوْلِهِ (ص ٧٤٤) : «وَحَاشَا زَيْدًا بِالنَّصْبِ»



ك: رضا<sup>(١)</sup>، وسُوى ك: هُدَى<sup>(٢)</sup>، وسَوَاء [ك: سَمَاء]<sup>(٣)</sup> على الأفصح<sup>(٤)</sup>، وهذه الأربعة<sup>(٥)</sup> أسماء .

وَحَلًا، وَعَدًا، وَحَاشَا - وفيها ثلاث لغات<sup>(٦)</sup> : أحدها : إثبات ألفيها<sup>(٧)</sup>، الثانية : إثبات ألفيها<sup>(٨)</sup> الأولى وإسقاط الثانية<sup>(٩)</sup>، الثالثة :

⇐

نقلٌ عن شرح الرّمليّ (ص ٢٤٤-٢٤٨)، باستثناء ربط الشرح بالأبيات، وإيرادها، وقوله : « تنبيه » .

(١) في النسختين : "كرضي" .

(٢) في النسختين : "كهدي" .

(٣) زيادةٌ يتّضح بها المقصود، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٢١ بلا نصّ على الأفصحية، وفيه زيادة وهي : « وسواء كبناء وهي أغربها »، وينظر : التصريح ٢/٥٤٤-٥٤٥ "بحري"، وتنظر المصادر المثبتة في الحاشية (٣) ص ٧٤٢ .

(٥) وهي : "غير"، و"سوى" بلغاتها الثلاث التي ذكر .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٤، رصف المباني ص ١٧٩، أوضح المسالك ٢/٢٢٠ .

وقيل : فيها لغةٌ رابعةٌ، وهي "حشى" بالألف المقصورة (ينظر : الاستثناء في التراث ص ٦٥)، قلت : ولا أظنه إلا اختلاف رسمٍ فقط .

وذكر المراديّ في توضيح المقاصد (٢/١٢٠) أنّ ظاهر كلام ابن مالك في الألفية (ص ٣١) أنّ "حاش" و"حشا" لغتان في "حاشا" الاستثنائية، وظاهر كلامه في التسهيل (ص ١٠٥-١٠٦) أنّهما في "حاشا" التنزيهية، قال الأشمونيّ في شرح الألفية (٢/١٦٦) : « وهو الأقرب » .

(٧) في الأصل : "الياء"، وفي شرح الرّمليّ (ص ٢٤٤) : "ألفها" تحريفٌ .

(٨) في الأصل : "الياء" تحريفٌ، والكلمة ساقطةٌ من "ز" وشرح الرّمليّ .

(٩) أي : "حاش"، ولم يُحفظ الاستثناء بها في هذه اللغة، وإنّما هي تنزيهيةٌ .

ينظر : الارتشاف ٣/١٥٣٦، الجنى ص ٥٦٧ .



عكس هذه -، وهذه الثلاثة تُستعملُ تارةً أفعالاً، وتارةً حروفاً<sup>(١)</sup>.  
ولمّا ذكر أدوات الاستثناء<sup>(٢)</sup> بدأ بحكم "إلا" لأنها أمّ الباب إذ كلُّ  
الأدوات سواها تُقدّرُ بها<sup>(٣)</sup>، فقال :  
..... فَمَعَ "إلا" أَنْصَبَ مَا أَخْرَجَتْ .....

[٧٦/ب]

أي : إلا / مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوَجَّبٍ، والمعنى أَنَّ المستثنى بـ "إلا" يُنصَبُ  
بها<sup>(٤)</sup> وجوباً على الاستثناء إذا كان الكلام قبلها تاماً - بأن ذُكر فيه

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

ومذهب سيويه فعلية "عدا"، وحرقيّة "حاشا" (الكتاب ٣٠٩/٣ و ٣٤٨-٣٤٩)،  
ومذهب بعض البصريين، ومنهم المبرد (في المقتضب ٣٩١/٤) أَنَّ "حاشا" يكون  
حرفاً ويكون فعلاً، ومذهب الكوفيّين فعلية حاشا .

ينظر : الإنصاف ٢٧٨/١-٢٨٧، التبيين ص ٤١٠-٤١٥، ابن يعيش ٨٤/٨،  
الارتشاف ٣/١٥٣٢-١٥٣٤، الجنى ٥٦١-٥٦٤، المغني ص ١٦٥، الاستثناء في  
التراث ص ٦٥-٧٦ و ٨٣-٩١ .

(٢) يلحظ أَنَّ الناظم ترك من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"، وهو في هذا متابعٌ  
لأصله، والشارح في عدم استدراكها فيما يأتي متابعٌ للرّمليّ .  
وأدوات الاستثناء وفاقاً وخلافاً إحدى وعشرون أداة . ينظر : غرر الدرر  
ل ١٥٧ ب وما بعدها .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢، ابن يعيش ٨٣/٢، الاستغناء ص ١١٥، منهج السالك لأبي  
حيان ص ١٥٩ .

(٤) في ناصب المستثنى بعد "إلا" أقوال ثمانية مشهورة، وهي :

- ١ - ما ذكره الشارح من أَنَّ الناصب هو "إلا"، وسيأتي مزيد بيان له .
- ٢ - أَنَّهُ ما قبل "إلا" من فعلٍ أو شبهه بوساطة "إلا" .
- ٣ - أَنَّهُ ما قبل "إلا" من فعلٍ أو شبهه بغير وساطة "إلا" .
- ٤ - أَنَّهُ بـ "أَنَّ" مقدّرة بعد "إلا" .
- ٥ - أَنَّهُ بـ "استثنى" مضمراً، و "إلا" بدلٌ من الفعل .
- ٦ - أَنَّ ناصبه مخالفة الأول .



المستثنى منه - مُوجِبًا - بفتح الجيم - بأن لا يسبقه نفي ولا شبهه سواء  
أكان الاستثناء متصلًا

ك: قَامَ كُلُّ<sup>(١)</sup> الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدًا  
أم منفصلًا<sup>(٢)</sup> كقولك : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا .

وإن كان الكلام قبل "إلا" منفيًا - بأن تقدّم<sup>(٣)</sup> عليه نفي - تامًا -  
بأن ذُكِرَ فيه المستثنى منه - جاز في المستثنى - إن كان متصلًا - البديل<sup>(٤)</sup>

⇨

٧ - أنه تمام الكلام، كما انتصب "درهمًا" بعد "عشرين" .

٨ - أنه بـ"إن" مخففة، رُكِبَتْ "إلا" منها، ومن لا .

ينظر في هذه المذاهب وتحقيق نسبتها، والاحتجاج لها : الإنصاف ١/٢٦٠-٢٦٥،  
التبيين ص ٣٩٩-٤٠٢، ابن يعيش ٢/٧٦-٧٧، شرح الجمل ٢/٢٥٢-٢٥٤، شرح  
التسهيل ٢/٢٧١-٢٧٩، الاستغناء ص ١٤٤-١٤٧، شرح الرّضي ٢/٨٠-٨٢،  
منهج السّالك لأبي حيّان ص ١٦٠، الارتشاف ٣/١٥٠٥-١٥٠٦، المقاصد الشّافية  
١/٣٤٩، التصريح ٢/٥٤٩-٥٥٠ "بحيري"، الهمع ٣/٢٥٢-٢٥٣، الاستثناء في التراث  
ص ٢٥١-٢٦٦ .

قال أبو حيّان في الارتشاف بعد ذكر الأقوال : «ومثل هذا الخلاف لا يُجدي كبير  
فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما  
الخلاف الذي يُجدي فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي» .

(١) ساقط من "ز" .

(٢) ز : "منقطعًا"، وهو مخالف لشرح الرّملي .

(٣) ز : "بأن يتقدّم"، وهو مخالف لشرح الرّملي .

(٤) هذا مذهب البصريين (ينظر : الكتاب ٢/٣١١، المقتضب ٤/٣٩٠)، وذهب

الكوفيون إلى إعرابه عطفاً؛ لأنّ "إلا" عاطفة عندهم في هذا الباب (ينظر : الأصول

١/٣٠٣، ابن يعيش ٢/٨٢، شرح التسهيل ٢/٢٨٢، شرح الرّضي ٢/٩٦،

الارتشاف ٣/١٥٠٧، المغني ص ٩٨)، ومال إليه ابن مالك في شرح التسهيل، وأبو

حيّان في النكت الحسان (ص ١٠٦) .

⇨



من المستثنى منه بدل بعضٍ من كلٍّ <sup>(١)</sup> سواءً أكان المستثنى <sup>(٢)</sup> منه مرفوعاً أم منصوباً أم مخفوضاً، وهذا أجود، والنَّصْب بـ"إلا" على الاستثناء، وهو عربيٌّ جيّدٌ <sup>(٣)</sup>، نحو: "ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ" بالرفع على البدل من "أحدٌ"، وإلاّ زيداً بالنَّصْب بـ"إلا" على الاستثناء، وقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ <sup>(٤)</sup> بالرفع <sup>(٥)</sup> على البدل من الواو في ﴿فَعَلُوهُ﴾، وبالنَّصْب <sup>(٥)</sup> على الاستثناء <sup>(٦)</sup>، وقولك: رأيتُ القومَ إلاّ زيداً، بالنَّصْب لا غير سواءً أ جعلته بدلاً من المنصوب أم منصوباً بـ"إلا" على الاستثناء، ويظهر أثر ذلك في النَّاصِب له ما هو ؟، وفي تقدير الضَّمير <sup>(٧)</sup>؛ فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالنَّاصِب له "رَأَيْتُ" مقدَّراً بناءً على أنَّ البدل على نيّة تكرار

↩

وفي ائتلاف النَّصْرَة (ص ٧١) أن مذهب الكوفيّين إعرابه عطف بيان، وأنّ مذهب بعضهم أنّه معطوف بـ"إلا"، وجعل "إلا" حرف عطف قال الزبيدي: «وهو ضعيفٌ لا تعريج عليه». قلت: وما نقله عنهم من كونه عطف بيان مخالفٌ لما نصّ عليه أبو حيّان، وما هو مفهوم من كلام من نقل مذهبهم، ولم يعلّق عليه محقّقه.

(١) ينظر: شرح الرّضويّ ٩٧/٢، المغني ص ٩٨.

وقيل: هو بدل كل من كل. ينظر: المساعد ٥٦٠/١.

(٢) في النسختين: "المنفي" تحريف، والتصويب من شرح الرّمليّ.

(٣) شرح القطر ص ٤٠٦ بتصرّف، وينظر: الكتاب ٣١٩/٢.

(٤) سورة النساء من الآية ٦٦، وفي "ز": ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، وليس في شرح الرّمليّ.

(٥) قرأ بالرفع الجمهور غير ابن عامر فإنه قرأ بالنَّصْب. ينظر: السبعة ص ٢٣٥، البحر المحيط ٢٩٨/٣، إتحاف فضلاء البشر ٥١٥/١.

(٦) شرح القطر ص ٤٠٦ بتصرّف، وجوز الزّخشيّ (الكشاف ٥٣٩/١) إعراب قليلاً صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: إلاّ فعلاً قليلاً، وضعفه أبو حيّان في البحر المحيط ٢٩٨/٣، وينظر: الدّر المصون ٢٢/٤.

(٧) ينظر: شرح الأزهرّيّ ص ٩٠، وفيه: «وعدمه».



العامل، وهو الصّحيح<sup>(١)</sup>، ويجب تقدير الضّمير<sup>(٢)</sup>، أي : إلّا زيداً منهم، وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون النّاصب له "إلّا" على ما صحّحه ابن مالك<sup>(٣)</sup>، ونسبه<sup>(٤)</sup> إلى سيّويه<sup>(٥)</sup>، والمُبرّد<sup>(٦)</sup>،

(١) هذا مذهب الأنخفش، والرّمانيّ، وأبي عليّ (ابن يعيش ٧٦/٣)، والزّنجشريّ (المفصل ص ١٥٧)، وأكثر المتأخّرين (شرح الرّضيّ ٢٧٩/٢)، وأكثر النّحاة (الارتشاف ١٩٦/٤).

وقيل : العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو مذهب سيّويه (الكتاب ١٥٠/١ و ٣٣١/٢)، والمبرّد (المقتضب ٢٩٥/٤)، وابن مالك (شرح التّسهيل ٣٣٠/٣)، وغيرهم . (ينظر : ابن يعيش، شرح الرّضيّ ٢٨٠/٢، التّصريح ٤٦٢/٣، منحة الألباب - رسالة - ٩٥/٢).

وقيل : العامل هو الأوّل بحكم العوضيّة عن العامل الثّاني . (الارتشاف)، ونسب نحوّ منه لابن عصفور (التّصريح)، وينظر : المقرّب ٢٤٢/١.

(٢) وجب تقدير الضّمير لأنّه بدل بعض من كلّ، ولا بدّ فيه - على مذهب الجمهور - من ضمير يعود على المبدل منه . ينظر : شرح الأزهرّيّ ص ٩٠، وينظر : ما سبق ص ٦٤٩ مع الحاشية (٨).

(٣) في التّسهيل ص ١٠١، وشرحه ٢٧١/٢-٢٧٧.

(٤) شرح التّسهيل ٢٧١/٢-٢٧٣.

(٥) نصوص سيّويه أوردها ابن مالك، وحملها على أنّ العامل هو "إلّا" ونوزع في ذلك، وظاهر كلام سيّويه أنّ النّاصب هو تمام الكلام . ينظر : الكتاب ٣١٠/٢ و ٣١٩ و ٣٣٠، التّذيل والتّكميل ج ٣/٣ ل ٢٠-٢٢، الاستثناء في التّراث ص ٢٥٢-٢٥٣.

وقد تباينت الأقوال في مذهب سيّويه فقد نسب له أكثر من مذهب . تنظر : المصادر المثبّته في الحاشية (٤) ص ٧٣٥.

(٦) هو : محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ البصريّ، أبو العبّاس، أحد الأئمّة المشهورين، من أبرز تلاميذه : الزّجاج، وابن السّراج، ومن مصنفاته : المقتضب (ط)، الفاضل (ط)، توفيّ سنة ٢٨٥ هـ.

ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص ١٠٤، طبقات النّحويّين ص ١٠٨، تاريخ العلماء النّحويّين ص ٥٣، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، نزهة الألباء ص ٢١٧، إنباه





والجرجاني<sup>(١)</sup>، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير، وقولك : "ما مررتُ  
بالقوم إلا زيد" بالجرّ على البدل، و"إلا زيداً" على الاستثناء .  
وأما إذا كان الاستثناء منقطعاً؛ فإن لم يُمكن فيه تسلُّط العامل على  
المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو : ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقصَ/، وما  
نفع إلا ما ضرَّ<sup>(٢)</sup>، إذ لا يُقال : زادَ النقصُ، ونفعَ الضرُّ<sup>(٣)</sup>.

[١/٧٧]

⇐

الرواة ٢٤١/٣، إشارة التعيين ص ٣٤٢، بغية الوعاة ٢٦٩/١، مقدّمة المقتضب .  
وفي ناصب المستثنى بعد إلا يقول المبرّد في المقتضب (٣٩٠/٤) : « فلما قلت : إلا  
زيداً كانت "إلا" بدلاً من قولك : أعني زيداً، وأستثنى في من جاءني زيداً، فكانت  
بدلاً من الفعل »؛ ففهم ابن مالك أنّ مذهبه أنّ الناصب هو "إلا"، وهو ما أكّده ابن  
عقيل (المساعد ٥٥٧/١)، بينما ذكر السيرافي في شرح الكتاب (ج ٢ ل ١٠٣ ب) أنّ  
مذهب المبرّد أنّ المنصوب في الاستثناء ينصب بتقدير أستثنى، وأنّ "إلا" نائبة عن  
"أستثنى"، ونحوه في : سرّ الصناعة (١٢٩/١)، وهو ما أكّده محقق المقتضب في  
حواشي المقتضب ٣٩٠/٤-٣٩١ .

وقد نسب للمبرّد غير ما تقدّم . تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (٤) ص ٧٣٥،  
والمؤاخذات النحويّة ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(١) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ النحويّ، أبو بكر، إمام في العربيّة  
والبلاغة، تلمذ على محمّد بن عبد الوارث ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ، من مؤلّفاته :  
المقتصد في شرح الإيضاح (ط)، أسرار البلاغة (ط)، دلائل الإعجاز (ط)، الجمل  
(ط)، توفي سنة ٤٧١ هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٣٦٣، إنباه الرواة ١٨٨/٢، إشارة التعيين ص ١٨٨،  
بغية الوعاة ١٠٦/٢ .

وقد ذكر الجرجانيّ رأيه هذا في كتابه الجمل (ص ٧٧ و ٧٨)، إلا أنّه في المقتصد  
(٦٩٩/٢) ذكر أنّ ناصب المستثنى هو الفعل الذي قبله بوساطة إلا، موافقةً  
للفارسيّ في الإيضاح .

(٢) الكتاب ٣٢٦/٢ عن أبي الخطاب بدون قوله : « هذا المال » .

(٣) أوضح المسالك ٢٢٩/٢ بتصرّف، وينظر : ابن يعيش ٨١/٢، الارتشاف ١٥١١/٣ .



وإن أمكن تسليطه فأهل الحجاز يوجبون النّصب يقولون : "ما فيها أحدٌ إلّا حماراً"، وبلغتهم جاء التّنزيل، <sup>(١)</sup> قال تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> أجمعت السّبعة على النّصب <sup>(٣)</sup>، وبنو <sup>(٤)</sup> تميم يجوزون البدل، ويختارون النّصب <sup>(٥)</sup>.

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، متصلاً كان أو منفصلاً <sup>(٦)</sup>، هذا تقدير قول الناظم :

وإن يكن من ذي تمام انتفى <sup>(٧)</sup> .....

إلى قوله : أكثر ملخصاً، وأمّا قوله :

وإن يكن من ناقص ..... ..

(١-١) ساقط من "ز" .

(٢) سورة النساء من الآية ١٥٧ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٢٩، المغني ص ٧١٦ .

(٤) ز : "بنوا" .

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٢٩-٢٣٠، وشرح القطر ص ٤٠٧-٤٠٨ - ما عدا قوله : « أجمعت السّبعة على النّصب »، وينظر : الكتاب ٢/٣١٩، المقتضب ٤/٤١٢-٤١٣، شرح التسهيل ٢/٢٨٦، الارتشاف ٣/١٥١١ .

(٦) شرح القطر ص ٤٠٨ بتصرف، وفيه : « وإنما امتنع الإتياع في ذلك؛ لأنّ التابع لا يتقدّم على المتبوع » .

وبعض العرب يجيز غير النّصب في المسبوق بنفي، حكى يونس : « مالي إلّا أبوك أحدٌ »، ونُسب القول بوجوب النّصب للبصريين، وتجوز غيره للكوفيّين والبغداديين، وخرّج على البدل .

ينظر : الكتاب ٢/٣٣٥-٣٣٧، الارتشاف ٣/١٥١٦، أوضح المسالك ٢/٢٣٢، التصريح ٢/٥٦٤-٥٦٥ "بحري" .

(٧) في الأصل : "انتفا"، وفي "ز" : "انتفى" بالياء .



إلى آخر<sup>(١)</sup> البيتين، فأشار به إلى أنّ الكلام إذا كان ناقصاً بأن لم يُذكر فيه المستثنى منه، وتقدّم عليه نفياً أو شبهه كان المستثنى على حسب العوامل المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وأُلغِيَ عمل إلا، فإن كان ما قبل "إلا" يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعليّة نحو : ما قام إلا زيد، وما خرج إلا عمرو، وإن كان ما قبل "إلا" يطلب مفعولاً نصبت<sup>(٢)</sup> المستثنى على المفعوليّة نحو : ما ضربت إلا زيدا، وما أكرمت إلا عمراً<sup>(٣)</sup>، وإن كان ما قبل إلا يطلب جاراً ومجروراً يتعلّق به خفضت المستثنى<sup>(٤)</sup> بحرف جرّ نحو : ما مررت إلا بزيد، وما ذهبت إلا بعمرو، ويُسمّى الاستثناء حينئذٍ<sup>(٥)</sup> مُفَرَّغاً؛ لأنّ ما قبل إلا تفرّغ للعمل<sup>(٦)</sup> فيما بعدها، والاستثناء في ذلك كلّ من اسم عام محذوف، فتقدير "ما قام إلا زيد" : ما قام أحدٌ إلا زيد، وكذلك الباقي<sup>(٧)</sup>.

ثمّ مثل الناظم لبعض ما ذكر بقوله :

كَ: لَمْ يَقُمْ إِلَّا أَبُوكَ<sup>(٨)</sup> أَوَّلًا وَلَا أَرَى<sup>(٩)</sup> إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلًا

(١) ز : "الخ" .

(٢) في النسختين : "نصب"، والمثبت من شرح الرّمليّ أنسب للسياق .

(٣) في الأصل : "عمروا" .

(٤) في النسختين : « خفضت المستثنى منه »، وقوله : « منه » خطأ؛ لأنّ الكلام عن الناقص، وهو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه، كما أنّ الحكم متعلّق بالمستثنى لا بالمستثنى منه .

(٥) ساقط من "ز" .

(٦) ز : "العمل" .

(٧) شرح القطر ص ٤١٠ بتصرّف بالزيادة .

(٨) في الأصل : "أخوك" .

(٩) في النسختين : "أري" بالياء .



وقوله :

وَحَفْضُ مُسْتَشْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي

أشار به إلى أنّ المستثنى بـ "غَيْرَ"، و "سَوَى" <sup>(١)</sup> - بكسر السين -، و "سُوَى" <sup>(١)</sup> - بضمّها، مع القصر فيهما -، و "سَوَاءً" <sup>(٢)</sup> - بالمدّ، وفتح السين أفصح من كسرها <sup>(٣)</sup> - مجرور بإضافة "غَيْرٍ" و "سَوَى"، و "سُوَى"، و "سَوَاءً" <sup>(٤)</sup> - إليه .

### تنبيه

تُعَرَّبُ "غَيْرَ"، و "سَوَى"، و "سُوَى"، و "سَوَاءً" <sup>(٤)</sup> . بما يستحقّه الاسم الواقع بعد "إِلَّا" في ذلك الكلام من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب، ومن جواز الاتباع والنصب بعد التام المنفيّ وشبهه، ومن وجوب النصب في المنقطع الممكن فيه ذلك عند الحجازيين، وجواز النصب والاتباع عند بني تميم، ومن الإجراء <sup>(٥)</sup> على حسب العوامل في الناقص المنفيّ وشبهه <sup>(٦)</sup> .

(١) في النسختين : "سوا"، وفي الموضع الثاني في "ز" : "سوا" .

(٢) في الأصل : "سوءاً"، وفي "ز" : "سوا" .

(٣) في النسختين : « من ضمهما »، وهو خطأ، والتصويب من شرح الرّمليّ ص ٢٤٧ .

وينظر : التسهيل ص ١٠٧، الارتشاف ١٥٤٦/٣، توضيح المقاصد ١٠٧/٢ .

(٤-٤) ساقط من الأصل نتيجة انتقال نظر .

(٥) ز : "الإجزاء" .

(٦) إعراب "سوى" هذا الإعراب مذهب ابن مالك (الألفية ص ٣٠، وشرح التسهيل

٣١٤-٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢)، ونُسِبَ للزجاجي (الارتشاف

١٥٤٦/٣)، وقد نصّ في الجمل (ص ٦١) على أنّها اسم لا ظرف .

والبصريّون والجمهور على أنّ "سوى" ملازمة النصب على الظرفيّة، ومذهب



وأما المستثنى بـ "خلأ"، و"عدأ"، و"حأشأ" يجوز<sup>(١)</sup> نصبه كما قال<sup>(٢)</sup> :

⇐

الكوفيّين أنّها ترد اسمًا وظرفًا، وذهب الرّمانيّ، والعكبريّ (اللباب ٣٠٩/١) إلى أنّها ترد غير ظرف قليلًا، واختاره ابن هشام (أوضح المسالك ٢٤١/٢)، والأشْمونيّ (شرح الألفيّة ١٥٨/٢) .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣١/١ و ٤٠٧ و ٣٥٠/٢، المقتضب ٣٤٩/٤، الإنصاف ٢٩٤/١-٢٩٨، التبيين ص ٤١٩-٤٢٢، ابن يعيش ٨٤/٢، شرح التسهيل ٣١٥/٢-٣١٧، الارتشاف ١٥٤٦/٣-١٥٤٧، التصريح ٥٨٠/٢-٥٨٣ "بحيري"، الاستثناء في التراث ص ١٢٢-١٢٣ و ١٢٧-١٢٨ .

(١) الأفصح : "فيجوز"؛ لأنّه واقع في جواب أما .

(٢) الذي يظهر أنّ جواز النّصب مفهوم من قوله : «يجوز بعد السّبعة» لا من قوله الآتي؛ لأنّه علّق النّصب بـ "ما خلا..."، والنّصب حينئذ متعيّن عند الجمهور؛ لكون "ما" مصدرية فتعيّن فعلية ما بعدها، ويُفهم من كلامه جواز جرّ المستثنى بعدها مع تقدّم "ما"، وهو مسموع في "عدأ" و "خلأ"، حكاها الأخفش، والجرمسيّ، والرّبعيّ، وغيرهم، وخرّج على زيادة "ما" شذوذًا .

ينظر : شرح التسهيل ٣١٠/٢، الارتشاف ١٥٣٥/٣، شرح الشّذور ص ٢٣٧-٢٣٨، غرر الدّرر ل ١٥٦ أ .

وقول النّازم في البيت : « ما حشا » فيه إدخال "ما" على "حاشا" في الاستثناء، وفيه ثلاثة أقوال :

١ - الجواز؛ وهو مذهب الكسائيّ، ونسب لابن مالك، والصّحيح أنّه يرى قلته (التسهيل ص ١٠٦) .

٢ - المنع؛ وهو قول سيّويه (الكتاب ٣٥٠/١)، وابن مالك (الكافية الشّافية، وشرحها ٧٢٣/٢-٧٢٤)، والألفيّة ص ٣١)، ونسب للبصريّين (جواهر الأدب ص ٤٢٨) .

٣ - أنّ زيادة "ما" قبلها قليلة؛ وهو قول ابن مالك - كما سبق -، وأبي حيّان (الارتشاف ١٥٣٤/٣) .

وينظر : شرح التسهيل ٣٠٨/٢، الارتشاف ١٥٣٦/٣، الجنى ص ٥٦٥، المغني ص ١٦٤، المقاصد الشّافية ٤١٥/١ .



وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ .....

إلى آخره<sup>(١)</sup>، ويجوز جرُّه - أيضًا -<sup>(٢)</sup>، والنَّصْبُ بـ "عَدَا"، و"خَلَا" أكثر، و"حاشا" بالعكس<sup>(٣)</sup>، أمَّا النَّصْبُ فعلى أنَّ هذه الأدوات أفعالٌ، والفاعل مضمَّرٌ فيها<sup>(٤)</sup>، والمستثنى مفعولٌ بها، وأمَّا الجرُّ فعلى أنَّها حروفٌ<sup>(٥)</sup> جرُّ معناها الاستثناء، وما بعدها مجرورٌ بها نحو : قام القومُ خلا زيدًا - بالنَّصْب -، وخلا زيدٍ - بالجرِّ -، وعدا عمرًا<sup>(٦)</sup> - بالنَّصْب -، وعدا عمرو - بالجرِّ -، وحاشا زيدًا - بالنَّصْب - .  
قول الناظم : فَأَبْدِلْنِ بنون التَّوكِيدِ الخفيفة، وقوله : يَشَاءُ بالقصر .

### فَائِضَةٌ نَفِيسَةٌ

<sup>(٧)</sup>هل القوم رجالٌ ونساءٌ ؟ أم رجالٌ ليس إلا، فيه<sup>(٨)</sup> خلافٌ<sup>(٩)</sup>،

(١) ز : "الخ" . وتنظر الحاشية السَّابِقَة .

(٢) أي : بـ "خلا" و "عدا" و "حاشا" .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ١١٨/٢، المقاصد الشَّافِيَة ٤١١/١ - ٤١٤ .

(٤) في مرجع هذا الضَّمير خلافٌ، ينظر في : الارتشاف ١٥٣٦/٣، شرح اللَّمحة البدرية

١٨٢/٢، التصريح ٥٨٩/٢ "بحيري" .

(٥) ز : "حرف" .

(٦) في الأصل : "عمروا" .

(٧) ما سيأتي حتى قوله : « ونساء » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٦٢ ب، والمناسبة بينه

وبين الباب تعيين المراد بكلمة « القوم » الواردة في الأمثلة السَّابِقَة .

(٨) في الأصل : "قيه"، وفي "ز" : "منه" تحريفٌ .

(٩) في القلادة الجوهريّة : « خلاف للناس » .



لكنّ الغالب<sup>(١)</sup> استعماله للرّجال<sup>(٢)</sup>، ولذلك<sup>(٣)</sup> قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: « القوم الرّجال دون النّساء، لا واحد له من لفظه، قال زهير :  
وَمَا أَذْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرِي      أَقَوْمٌ آلُ حَصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟<sup>(٥)</sup>

وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾<sup>(٦)</sup>، [ثمّ قال سبحانه]<sup>(٧)</sup>: ﴿ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ ﴾<sup>(٦)</sup>، وربّما أدخلوا النّساء فيه على سبيل التّبع؛ لأنّ قوم كلّ نبيّ رجالٌ ونساء<sup>(٨)</sup>. انتهى، والله أعلم .



- (١) ساقطٌ من "ز" .  
(٢) جزم باستعماله للرّجال أبو عليّ الفارسيّ في البغداديّات (ص ٣٥٩)، والحليّات (ص ١٦٠)، ونُسِبَ لأكثر أهل اللّغة (الصّاحبيّ ص ٣٠٥)، وقيل : القوم اسمٌ يجمع الرّجال والنّساء . الجمهرة ١٦٦/٣ .  
(٣) ز : "ولذا" .  
(٤) في الصّحاح ٢٠١٦/٥ .  
(٥) البيت من الوافر، وهو في شرح ديوانه لثعلب ص ٧٣ .  
وآل حصنٍ هم بنو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاريّ، ومن أشهرهم : عينة بن حصن - رضي الله عنه - . ينظر : جمهرة أنساب العرب ص ٢٥٦ .  
وهو من شواهد : البغداديّات ص ٣٦٠، الحليّات ص ١٦٠، الصّاحبيّ ص ٣٠٦، المخصّص ١١٩/٣، الكشاف ٦٦٥/٣، شرح الفصيح للزمخشريّ ٦٤٣/٢ .  
(٦) سورة الحجرات من الآية ١١ .  
(٧) تنمّة من الصّحاح، وهي ساقطة من القلادة الجوهريّة، وتبع الشّارح الآثاريّ في إسقاطها، والسّياق يقتضيها .  
(٨) ينظر : الحليّات ص ١٦٠-١٦١؛ حيث أشار أبو عليّ إلى هذا، وردّه بأنّه من باب التّغليب، ولا يُخرج هذا الاستدلال اللفظ عن كونه خاصّاً بالرّجال عنده .



## لا

أي : هذا بابها .

٧٨]

- ٢١٩- وَحُكْمٌ لَا كَحُكْمٍ إِنَّ فِي الْعَمَلِ<sup>(١)</sup> فَاَنْصِبَ بِهَا مُنْكَرًا بِهَا اتَّصَلَ/
- ٢٢٠- مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ<sup>(١)</sup> ك: لَا غُلَامَ حَاضِرٍ مُكَافِي<sup>(٢)</sup>
- ٢٢١- لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرِيَّتُهَا كَذَاكَ فِي الْإِعْمَالِ أَوْ أَلْغَيْتُهَا
- ٢٢٢- وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الزَّمِ الْبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفَعَهُ مُنَوَّنًا<sup>(٣)</sup>
- ٢٢٣- ك: لَا أَخٌ وَلَا أَبٌ وَأَنْصِبَ أَبًا أَيْضًا وَإِنْ تَرَفَّعَ أَخًا لَا تَنْصِبَا
- ٢٢٤- وَحَيْثُ عَرَّفَتْ<sup>(٤)</sup> اسْمَهَا<sup>(١)</sup> أَوْ فَصَلًا<sup>(٥)</sup> فَارْفَعْ وَنَوِّنْ وَالتَّرْمِ تَكَرَّرَ لَا
- ٢٢٥- ك: لَا عَلَيَّ حَاضِرٌ وَلَا عُمَرُ وَلَا لِنَاعِبَةٍ وَلَا مَا يُدْخِرُ<sup>(٦)</sup>

(١) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم ينصّ ابن آجرؤم على هذا الحكم . ينظر المتن ص ٢٦ .

(٢) الأصل أن يقول : « مكافئ »، إلا أن الهمزة قلبت ياءً ساكنة في الوقف . ينظر : غرر الدرر ل ١٦١ أ؛ وهذا التمثيل من زيادات الناظم .

(٣) هذا من زيادات الناظم على أصله؛ فلم يتكلم ابن آجرؤم عن أن اسم "لا" يُننى إذا كان مفردًا، بل ظاهر كلامه أنه منصوب (ينظر : المتن ص ٢٦)، كما أن الناظم كمل البيت بذكر ما يجوز في المفرد عند تكرارها؛ وهو الرفع على اعتبار "لا" حجازية عاملة عمل "ليس"، أو على إهمالها كما في قوله الآتي : « لا أخٌ ولا أبٌ »، والمرفوع مبتدأ حينئذٍ . ينظر : غرر الدرر ل ١٦٢ ب؛ وقد فات الشارح أن ينصّ على هذا، وإن كان مفهوماً من كلامه في ص ٧٥١ .

(٤) ز : "نوّنت" .

(٥) في الأصل : "فصلاً"، وهو ضبط خاطئ .

(٦) الأمثلة التي ذكرها الناظم ليست أمثلة ابن آجرؤم، ولكنها قريبة منها . ينظر : المتن ص ٢٦ .





(١) اعلم أنّ حُكْمَ لَا كَحُكْمِ إِنَّ فِي الْعَمَلِ فتنصب الاسم وترفع الخبر<sup>(٢)</sup>؛ فتنصب النكرات<sup>(٣)</sup> وجوباً لفظاً أو محلاً بغير تنوين إذا

(١) ما سيأتي حتى نهاية الباب نقل عن شرح الرّملي ص ٢٥٠-٢٥٢ بتصرف يسير باستثناء الإشارة إلى النظم، وكذا قوله (ص ٧٥٢) : « هذا حاصل ما ذكره الناظم هنا، » وقوله : « فائدة » و« خاتمة » .

(٢) كون "لا" هي الرافعة للخبر متفق عليه في "لا" الداخلة على المضاف والشبيه بالمضاف، أمّا ما عدا ذلك فقد وقع الخلاف في رافعه على قولين، هما :

١ - أنه مرفوع بـ "لا"، وهو مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد (المقتضب ٣٥٧/٤)، والزّحشري (المفصل ص ١٠٤)، وابن مالك (التسهيل ص ٦٧) .

٢ - أنه مرفوع على الخبريّة للمبتدأ، و"لا" وما ركب معها في موضع المبتدأ، وهو مذهب الخليل (الكتاب ٢/٢٩٣)، وسيبويه (الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥)، وابن عصفور (شرح الجمل ٢/٢٧٣) .

وينظر : شرح التسهيل ٢/٥٥، شرح الرّضي ١/٢٩٠، الارتشاف ٣/١٢٩٧، الهمع ٢/٢٠٢، شرح الأشموني ٢/٦ .

(٣) اختصاص "لا" بالعمل في النكرات مذهب البصريين، والجمهور . ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤ و ٢٧٥، المقتضب ٤/٣٦٠ و ٣٦٢، الجمل ص ٢٣٧، المفصل ص ١٠٥، التسهيل ص ٦٧، وغيرها .

وجوز الكسائي عملها في العلم مفرداً نحو : لا زيد، أو مضافاً كنيةً نحو : لا أبا محمد، وكذا المضاف إلى الله والرحمن والعزیز نحو : لا عبد الله ولا عبد الرحمن ...، ووافق الفراء في المضاف لله؛ لأنه حرف مستعمل يُقال لكلّ أحدٍ، وخالفه في الأخيرين لعدم لزوم الاستعمال فيهما، وجوز الفراء عملها في ضمير الغائب نحو : لا هو ولا هي، وعملها في اسم الإشارة نحو : لا هذين لك، ولا هاتين لك .

ينظر : الأصول ١/٤٠٦، الارتشاف ٣/١٣٠٦ و ١٣٠٨، الهمع ٢/١٩٤-١٩٥ .  
وينظر فيما ورد من ذلك وتأويله : الكتاب ٢/٢٩٦-٢٩٧، المقتضب ٤/٣٦٣، شرح عيون الإعراب ص ١١٦، المفصل ص ١٠٥-١٠٧، شرح التسهيل ٢/٦٦-٦٨، الارتشاف .



باشرت "لا" <sup>(١)</sup> النكرة <sup>(٢)</sup> بأن <sup>(٣)</sup> لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر <sup>(٤)</sup> "لا"؛ فلا بُدَّ أن <sup>(٥)</sup> يكون اسمها نكرة متصلة بها <sup>(٦)</sup>، ويُشترط - أيضاً - أن يكون خبرها نكرة <sup>(٧)</sup>؛ فتتصب النكرة لفظاً بغير تنوين إذا كانت مضافةً لمثلها نحو : لا صاحب علم ممقوت، ولا صاحب جود مذموم، وتنصبها لفظاً منونةً إذا كانت شبيهة بالمضافة <sup>(٨)</sup>؛ بأن اتصل بها شيء من تمامها؛ إمّا مرفوعٌ بها نحو : لا قبيحاً فعُله ممدوح، أو منصوبٌ بها نحو : لا طالعاً جبلاً حاضراً، أو مخفوضٌ بخافضٍ متعلقٍ بها نحو : لا خيراً <sup>(٩)</sup> من زيدٍ عندنا <sup>(١٠)</sup>.

وتنصبها محلاً إذا كانت مفردةً عن الإضافة وشبهها؛ فهي مبنية <sup>(١١)</sup>

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) هذا مذهب الجمهور، وذهب الرّمانيّ إلى جواز عمل "لا"، وإن لم تباشِر النكرة، أي : مع الفصل . ينظر : الارتشاف ١٢٩٥/٣ و ١٣٠٦، الممع ١٩٨/٢ .

(٣) ز : "فإن" .

(٤) ز : "تكرر" .

(٥) ز : "فلا بد من أن" .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) سيذكر الشّارح شروطاً آخر تحت عنوان (فائدة) ص ٧٥٣ .

(٨) ز : "بالمضاف" .

(٩) في الأصل : "خير" .

(١٠) شرح القطر ص ٢٨٠ .

(١١) لم يعرض الشّارح لتعليل بناء الاسم المفرد على الرّغم من أنّ النّاظم أشار إليه بقوله :

وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا أَلْزَمَ الْبِنَاءَ مُرَكَّبًا .....

وللّعلماء في تعليل البناء أقوالٌ هي :

١ - أنّ الاسم تركّب مع "لا" كتركيب خمسة عشر؛ وهو ظاهر كلام سيبويه

(الكتاب ٢٧٤/٢ - ٢٧٥)، وابن مالك (التسهيل ص ٦٧)، وهو مذهب الجماعة



معها على ما تُنصب به؛ فإن كانت مفردةً أو جمع تكسيرٍ بُنيتُ على الفتحة<sup>(١)</sup> نحو : لا رجلَ أو رجالَ في الدّار؛ فـ"لا" حرف نفى، و"رجل" أو "رجال" اسمها مبنيٌّ معها على الفتح<sup>(٢)</sup>، وموضعه نصبٌ بـ"لا"، و"في الدّار" خبرها .

[٧٨/ب] وإن كانت مثناةً أو جمعَ مذكّرٍ سالمًا / بُنيتُ على الياء<sup>(٣)</sup> تقول : لا رجلين، ولا مسلمينَ عندي، وإن كانت جمع مؤنثٍ سالمًا بُنيتُ على

⇨

(المساعد ١/٣٤٠، التصريح ١٢١/٢ بحيري)، وإليه ذهب الناظم كما يفهم من نظمه .  
٢ - أنّ الاسم تضمّن معنى "من" الاستغراقية؛ وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٢/٢٧١)، والرّضيّ (شرح الكافية ٢/١٥٦)، وأبي حيّان (الارتشاف ٣/١٢٩٦) .  
٣ - أنّ الاسم تضمّن معنى اللّام الاستغراقية (غير منسوبٍ في المساعد ١/٣٤٠، الهمع ٢/١٩٩) .

(١) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ، وهو يجوزُ تبع فيه الشّارح الرّمليّ، والأولى أن يقول : « بنيت على الفتح »، كما سيذكر بعد .

(٢) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الزّجاج، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ج ٢ ل ٧٩ ب) - ونسبَ للكوفيين - أنّ الفتحة حركة إعرابٍ، وهو ظاهر كلام سيّويه في الكتاب (٢/٢٧٤)؛ حيث صرّح بلفظ النّصب بلا تنوين، وشبّها بـ"إن"، إلّا أنّ كلامه محتمل للتأويل كما ذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٢/١٥٥) .

ينظر في نسبة القولين وترجيح مذهب الجمهور : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٥٢٨، الإنصاف ١/٣٦٦-٣٧٠، أسرار العربيّة ص ٢٤٦، التّبيين ص ٣٦٢-٣٦٧، ابن يعيش ١/١٠٥، شرح التّسهيل ٢/٥٨-٥٩، الارتشاف ٣/١٢٩٦، اتّلاف النّصرة ص ٥٠-٥١، الهمع ٢/١٩٩ .

(٣) ذهب المبرّد إلى أنّ المثني وجمع المذكر السّالم بعد "لا" النّافية للجنس معربان لا مبنيّان .  
ينظر : المقتضب ٤/٣٦٦، وينظر : شرح التّسهيل ٢/٥٧، شرح الرّضيّ ٢/١٥٦، الارتشاف ٣/١٢٩٦، المغني ص ٣١٣-٣١٤ .



الكسرة<sup>(١)</sup>، وقد تُبنى على الفتحة<sup>(٢)</sup> نحو : لا مسلمات في الدّار<sup>(٣)</sup>.  
وفُهِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَبَاشِرِ النَّكْرَةَ<sup>(٤)</sup>، أَوْ تَكَرَّرَتْ<sup>(٥)</sup> لَا يَجِبُ  
النَّصْبُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهُ .

أَمَّا إِذَا لَمْ تَبَاشِرِ النَّكْرَةَ بِأَنْ فَصَلَ<sup>(٦)</sup> بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ<sup>(٦)</sup>، أَوْ بَاشَرَتْ  
مَعْرِفَةً<sup>(٧)</sup>، وَجِبَ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، لَزْوَالِ عِلَّةِ عَمَلِهَا، وَهِيَ اتِّصَالُهَا  
بِالنَّكْرَةِ، وَصِرُورَتُهَا مَعَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَوَجِبَ تَكَرُّارُ "لَا"<sup>(٨)</sup> نَحْوُ :

(١) كَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٢٥١، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : « بُنِيَتْ  
عَلَى الْكُسْرِ » .

(٢) كَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٢٥١، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ، الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : « بُنِيَتْ  
عَلَى الْفَتْحِ » .

(٣) شَرْحُ الْقَطْرِ ص ٢٨٠-٢٨١ .

وَفِي حَرَكَةِ بِنَاءِ الْجَمْعِ بِالْفِ وَتَاءٍ إِذَا كَانَ اسْمُ "لَا" أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ :

- ١ - أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْكُسْرِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، كَمَا فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ (١٥٧/٢) .
- ٢ - أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازَنِيِّ (الْخَصَائِصُ ٣/٣٠٥، وَيَنْظُرُ : الْحَلَبِيَّاتُ  
ص ٣١٢-٣١٣)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ (الْمُقَرَّبُ ١/١٩٠)، وَيُرَى ابْنُ مَالِكٍ فِي  
التَّسْهِيلِ (ص ٦٧) أَنَّهُ أَوَّلَى، وَوَصَفَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ (ص ٣١٤) بِأَنَّهُ الْأَرْجَحُ .
- ٣ - أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْكُسْرِ مَنْوًى، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَابْنُ خُرُوفٍ (الْإِرْتِشَافُ  
٣/١٢٩٧) .

٤ - جَوَازُ بِنَائِهِ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ الْكُسْرِ بِلَا تَنْوِينٍ؛ وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ  
(الْإِرْتِشَافُ ٣/١٢٩٧، وَالنَّكَتُ الْحَسَانُ ص ١٠٩)، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ هِشَامٍ (أَوْضَحَ  
الْمَسَالِكَ ٧/٨-٧) لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ .

يَنْظُرُ : الْإِرْتِشَافُ (السَّابِقُ)، التَّصْرِيحُ ٢/١١٥-١١٦ "بِحَيْرِي"، الِهْمَعُ ٢/٢٠٠-٢٠١ .

(٤) ز : « لَمْ تَبَاشِرِ لَا النَّكْرَةَ » .

(٥) ز : « أَوْ لَا تَتَكَرَّرُ » .

(٦-٦) سَاقَطٌ مِنْ "ز" .

(٧) يَنْظُرُ مَا سَبَقَ فِي الْحَاشِيَةِ (٣) ص ٧٤٧ .

(٨) أَجَازَ الْمُبَرِّدُ، وَابْنُ كَيْسَانَ عَدَمَ تَكَرُّارِهَا . يَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٥٩، التَّسْهِيلُ ص ٦٨،

شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢/١٦١، الْإِرْتِشَافُ ٣/١٣٠٩، ابْنُ كَيْسَانَ النَّحْوِيُّ ص ١٧٢ .



لا في الدّار رجلٌ ولا امرأة، ولا زيدٌ في الدّار ولا عمرو<sup>(١)</sup>.  
 وإن تكررّت "لا" مع مباشرة النكرة نحو : « لا حول ولا قوّة »<sup>(٢)</sup>  
 جاز إعمالها وإلغاؤها، كما قال :  
 لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرِيَّتُهَا .....

إلى آخر البيت؛ فالإعمال نحو : "لا رجلٌ في الدّار، ولا امرأة" بفتح  
 رجل، ورفع امرأة - بالتّنين - إمّا على أنّ "لا" الثّانية بمعنى "ليس"، أو  
 بالعطف على محلّ "لا" مع اسمها - وهو رفعٌ بالابتداء -، أو تكون "لا"  
 الثّانية زائدة، أو نصبها بالتّنين بالعطف على محلّ اسمها وحده<sup>(٣)</sup>،  
 وجعل الثّانية زائدة، أو فتحها بلا تنوين على الإعمال فيهما<sup>(٤)</sup>.

وإن شئت قلت على الإلغاء : "لا رجلٌ في الدّار ولا امرأة" برفع  
 رجلٌ بالتّنين إمّا على أنّ "لا" بمعنى "ليس" والمرفوع اسمها والخبر  
 مقدّر، أو مهملةٌ والمرفوع مبتدأ سوّغه النّفي<sup>(٥)</sup> والخبر محذوف، ورفع  
 "امرأة" بالتّنين على<sup>(٦)</sup> الوجهين المذكورين، أو بالعطف على الأوّل،  
 وفتحها بلا تنوين على<sup>(٦)</sup> الإعمال، ولا نصب لعدم ما يُعطَفُ عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) هذه الفقرة شرح لقول الناظم :

وَحَيْثُ عَرَفْتَ اسْمَهَا .....

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ سبق تخريجه في الحاشية (٤) ص ٣١٠ .

(٣) في الأصل : "وحدة" الإعجام خطأ .

(٤) في شرح الرّملي ص ٢٥٢ : "فيها" .

(٥) ز : « مسوغ له النّفي » .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) هذه الفقرة وسابقتها شرحٌ لقول الناظم : « لكن إذا تكرّرت ... »، وقوله : « كـ : لا  
 أخ ... » .



والحاصل أنّ في النكرة بعد "لا" الثانية خمسة أوجه، ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها<sup>(١)</sup>.

وإذا كان اسم<sup>(٢)</sup> "لا" مفردًا، ونُعت<sup>(٣)</sup> بمفردٍ، ولم يفصل بينهما فاصلٌ نحو : "لا رجلَ ظريفٌ في الدّارِ" جاز في الصّفة الرّفع على موضع "لا" مع اسمها؛ فإنّهما<sup>(٤)</sup> في موضع رفعٍ بالابتداء، والنّصب على موضع اسمها<sup>(٥)</sup>، فإنّه موضعه / نصبٌ بـ "لا" العاملة عمل "إنّ"، والفتح على تقدير أنّك ركّبت الصّفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، ثمّ أدخلت "لا" عليهما<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

فإن فصلَ بينهما فاصلٌ أو كانت الصّفة غير مفردةٍ جاز الرّفع والنّصب، وامتنع الفتح؛ فالأوّل نحو : لا رجلَ في الدّارِ ظريفٌ وظريفًا، والثّاني نحو : لا رجلَ طالعٌ جبلاً، وطالعًا جبلاً<sup>(٧)</sup>، هذا حاصل ما ذكره النّاطم في الأبيات، ولا تخفى<sup>(٨)</sup> زيادته على أصله هنا<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر في هذه الأوجه : ابن يعيش ١١٢/٢ - ١١٣، شرح الجمل ٢٧٥/٢ - ٢٧٦،

شرح التّسهيل ٦٨/٢، الارتشاف ١٣١٠/٣ - ١٣١١، أوضح المسالك ١٢/٢ - ١٩.

(٢) ز : "الاسم" إلّا أنّ ناسخها ضرب على "أل"، وكتب فوقها : "صح".

(٣) ز : "ونعته".

(٤) ز : "فإنّها".

(٥) ز : "لها".

(٦) ز : "عليها".

(٧) شرح القطر ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٨) ز : (ولا يخفى).

(٩) ينظر تفصيل ذلك في حواشي ص ٧٤٦.

ولا تخفى زيادة الشّارح ذكر مسألة نعت اسم "لا".

## فائدة

شرط "لا" أن تكون نافية للجنس، وأن يكون نفيه نصّاً<sup>(١)</sup>، وألاً يدخل عليها جارٌّ<sup>(٢)</sup>.

## خاتمة\*

اعلم أنّ "لا" على قسمين :

زائدة وغير زائدة؛ فالزائدة<sup>(٣)</sup> دخولها في الكلام كخروجها، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا<sup>(٤)</sup> تَسْجُدَ ﴾<sup>(٥)</sup> بدليل الآية الأخرى<sup>(٦)</sup> : ﴿ مَا

(١) أي : أن يُراد بها نفي الجنس على سبيل العموم . ينظر : التصريح ١٠٥/٢ "بحري" .  
(٢) شرح الرّملي ص ٢٥١، وفيه : « عليها جرّ، تحريفٌ، والذي ذكر هذه الشروط هو ابن هشام في أوضح المسالك (٧-٣/٢)؛ وهذا استكمال من الشارح لما سبق ذكره من شروط عمل "لا" . ينظر: ص ٧٤٧ و ٧٤٨ .  
\* ز : "تمة" .

(٣) زيادة "لا" على ثلاثة أقسام :

١ - أن تكون زائدة في اللفظ كقولهم : "جئتُ بلا زادٍ"، فهي زائدة في اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي، وحُكي عن الكوفيين أنهم يرون أنها اسمٌ بمعنى غير .

٢ - أن تكون زائدة لتوكيد النفي نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو .

٣ - أن تكون زائدة دخولها كخروجها؛ وهذا مما لا يقاس عليه .

الجنبي ص ٣٠٠-٣٠٢ بتصرفٍ .

(٤) في النسختين : « أن لا » .

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٢ .

(٦) القول بزيادة "لا" في هذه الآية قول الجمهور، ولعلّ أوّل من قال به قطرب (ينظر :

الصّاحبيّ ص ٢٥٨)، ويرى بعض المعربين عدم زيادتها، ثمّ اختلفوا فقليل : يُقدّر

محذوفٌ يصحّ معه المعنى، وهو : ما منعك فأحوجك ألاّ تسجد، وقيل : يحمل قوله :

﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ معنى يصحّ معه النفي، فقليل : معنى ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ من أمرك، ومن قال

لك : ألاّ تسجد . البحر المحيط ٢٧٤/٤، وينظر : الدرّ المصون ٢٦٣/٥، المغني ص ٨٨٧ .



مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴿١﴾ .

وغير الزائدة على <sup>(٢)</sup> قسمين <sup>(٢-)</sup> :

نافيةٌ وغيْرُ نافيةٍ، وغيْرُ النّافيةِ ناهيةٌ نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ <sup>(٣)</sup>، ودعائيةٌ <sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ <sup>(٥)</sup>.

والنّافية على قسمين :

عاملةٌ وغيْرُ عاملةٍ، وغيْرُ العاملة عاطفةٌ <sup>(٦)</sup> نحو : جاءَ زيدٌ لا عمرو، وغيْرُ عاطفةٍ <sup>(٧)</sup> نحو قولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمرو <sup>(٨)</sup>، وقولك : لا يزالُ اللهُ محسنًا إليك، وهذه معناها الدُّعاء .

والعاملة على قسمين :

عاملةٌ عمل "ليس" فترفع <sup>(٩)</sup> الاسم وتنصب الخبر <sup>(١٠)</sup>،

(١) سورة ص من الآية ٧٥ .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة التّوبة من الآية ٤٠ .

(٤) ينظر ما سبق ص ٤٩٠ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ٨ .

(٦) ينظر ما سبق ص ٦٠٧ .

(٧) في هذا التقسيم قصور؛ فقد قسّم المراديّ في الجنى (ص ٢٩٤) النّافية غير العاملة ثلاثة أقسام : عاطفة، وجوابية، وغيْرهما، والجوابية نقيضة "نعم"، كقولك : "لا" في جواب : هل قام زيدٌ؟، والنّافية غير عاطفةٍ تدخّل على الأسماء نحو : لا زيدٌ في الدّار ولا عمرو ...، وتدخّل على الأفعال، والغالب أن يكون الفعل مضارعًا، وتدخّل على الماضي، والأكثر حينئذٍ أن تكون مكرّرة كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ (سورة القيامة من الآية ٣١) ينظر : الجنى ص ٢٩٦-٢٩٩ .

(٨) "لا" - هنا - زائدة . ينظر : معاني الحروف ص ٨٤، وما سبق في الحاشية (٣) ص ٧٥٣، ويرى الموزعيّ في مصابيح المغاني (ص ٤٤٠) أنّها قسمٌ مستقلٌّ سَمَاهُ «المنصّصة على النّفي» .

(٩) ز : "ترفع" .

(١٠) يُنسب هذا الاستعمال إلى لغة أهل الحجاز في عددٍ من المصادر (المفصل ص ١١٢،





وتنفي الوَحْدَةَ<sup>(١)</sup> - ولها أربعة شروط<sup>(٢)</sup> :  
أن يكون اسمها وخبرها نكرتين<sup>(٣)</sup>، وألاً يتقدّم خبرها على اسمها،

⇐

شرح ابن عقيل ٢٨٩/١، التصريح ٦٥٦/١ "بحيري"، الهمع ١٢٠/٢، شرح  
الأشموني ٢٥٣/١، والرّضيّ في شرح الكافية (١٨٤/٢) ينفي هذه النسبة، وكذا  
بعض الباحثين المعاصرين (ينظر : لغة قريش ص ١٧٤-١٧٦) .

وقد وقفت على نسبة هذا الاستعمال إلى بعض العرب دون تعيين في بعض المصادر .  
(ينظر : معاني الحروف ص ٨٣، أمالي ابن الشّجريّ ٣٥٠/٢، اللّباب ١٧٨/١)، على  
أن أبا حيّان في الارتشاف (١٢٠٨/٣-١٢٠٩) لم ينسب الأعمال للحجازيّين، لكنّه  
نسب الإهمال لتمييم .

(١) يرى ابن هشام في المغني (ص ٣١٦) أنّ قصر "لا" العاملة عمل "ليس" على نفي  
الوَحْدَةِ غلطٌ وقع فيه كثيرٌ من النّاس، واستدلّ بالبيت التّالي :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

قال الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني (٢٥٣/١) : « لأنّ التنصيص على نفي  
الجنس فيه من القرينة الخارجيّة »، وينظر : شرح الرّضيّ ٢٩٣-٢٩٤ .

(٢) ما سيأتي منقولٌ عن أوضح المسالك ٢٦٥-٢٧٤ بتصرفٍ، وينظر : الارتشاف  
١٢٠٩/٣ .

(٣) نقل ابن مالك في شرح التّسهيل (٣٢٦/١) الإجماع على هذا الشّروط، ولكنّه في  
شرح الكافية الشّافية (٤٤٠/١) نقلَ عن ابن الشّجريّ أن "لا" عملت في المعرفة  
(ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٤٣١/١)، وفي الارتشاف (١٢٠٩/٣) نقلُ تجويز عملها  
في المعرفة لابن جنّي (وينظر : الأمالي)، وفي المغني (ص ٣١٦) نسبة ذلك لهما، وفي  
جواهر الأدب (ص ٢٤٦) نسبته للكوفيّين !، وشاهد المسألة قول النّابغة الجعديّ  
(رضي الله عنه) في شعره ص ١٧١ :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاعِيَا      سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقال ابن مالك في شرح التّسهيل (٣٧٧/١) تعقيماً على هذا البيت : « والقياس على  
هذا شائعٌ عندي » !، على الرّغم من أنّه جعله شاذّاً في صدر كلامه في الصّفحة  
نفسها، وخرّجه قبل ذلك (في ٣٢٥/١) على حذف فعلٍ، وأفصح عن ذلك أكثر

⇐



[وَأَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ خَبَرَهَا عَلَى اسْمِهَا] <sup>(١)</sup> إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا <sup>(٢)</sup>، وَأَلَّا يَنْتَقِضَ نَفِيهَا بِـ"إِلَّا" - كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا <sup>(٣)</sup>

⇨

بقوله في شرح الكافية الشافية (٤٤٢/١) : «ويمكن عندي أن يُجعل "أنا" مرفوع فعلٍ مضمَرٍ ناصِبٍ "باغياً" على الحال، تقديره : لا أَرَى باغياً؛ فلَمَّا أضمَر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يُجعل "أنا" مبتدأ، والفعل المقدّر به خبره ناصِباً "باغياً" على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه» .

(١) تَمَّةٌ لَا بَدَّ مِنْهَا، وَهِيَ فِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ ص ٢٥٠، وَفِيهِ : «أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ» .

(٢) هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ شُرُوطِ عَمَلِ "لَا" فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ

(٢٧٤/١) حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ شُرُوطَ عَمَلِهَا هِيَ شُرُوطُ عَمَلِ "مَا"، وَسَبَقَ لَهُ (فِي

٢٧٣/١) أَنَّ اسْتِثْنَاءَهُ فِي شُرُوطِهَا، وَلَمْ يَعْضُضْ لَهُ الْأُزْهَرِيُّ فِي التَّصْرِيحِ (٦٥٦/١

"بِجَرِيِّ")، وَمَنْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّبَّانُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ (٢٥٣/١)، وَالَّذِي يَظْهَرُ

لِي أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمُخَالَفَتِهِ نَصُوصَ النِّحْوِيِّينَ أَنَّ عَمَلِ "لَا" بِقِسْمِيهَا

يَبْطُلُ بِالْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا .

يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٢/٢٩٩، شَرْحُ الْجَمَلِ ٢/٢٧٣، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٦٥، الْمُلَخَّصُ

١/٥٠٤، الْارْتِشَافُ ٣/١٢٠٨، جَوَاهِرُ الْأَدَبِ ص ٢٤٦، الْهَمْعُ ٢/١٢٠ .

وَقَدْ مَرَّ خِلَافُ الرَّمَانِيِّ فِي "لَا" النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ فِي الْحَاشِيَةِ (٢) ص ٧٤٨ .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسْبَةٍ إِلَّا فِي الْقِلَادَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ ل ٨٧؛ حَيْثُ نَسَبَ

فِيهَا إِلَى الْمُتَنَبِّيِّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ .

وَوَجْهُ الِاسْتِشْهَادِ بِهِ : إِعْمَالُ "لَا" عَمَلِ "لَيْسَ" .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدَ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٣٧٦، شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ١/٢١٦، شَرْحُ

الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّاطِمِ ص ١٥٠، النَّكْتُ الْحَسَانُ ص ٧٦، الْارْتِشَافُ ٣/١٢٠٨، تَوْضِيحُ

الْمَقَاصِدِ ١/٣١٨، أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١/٢٧٥، الْمَغْنِي ص ٣١٥، شَرْحُ الْقَطْرِ ص ٢٤٥،

شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١/٢٨٩، الْمُسَاعَدُ ١/٢٨٢، شِفَاءُ الْعَلِيلِ ١/٣٣١، تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ

٣/٢٥٥، الْهَمْعُ ٢/١١٩، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/٢٥٣ .



وعملها هذا العمل قليلٌ جدًّا<sup>(١)</sup> .  
وعاملةٌ عمل "إنّ" فتنصب<sup>(٢)</sup> الاسم وترفع الخبر، كما مرّ .



(١) منهج السّالك لأبي حيّان ص ٦٤، التّصريح ٦٥٦/١ "بحيري"، وينظر : الكتاب ٢٩٦/٢، المفصل ص ٥٣ .

ولقلّة عمل "لا" عمل "ليس" حكم عليه ابن الحاجب في الكافية (ص ٨٣) بأنّه شاذّ، ومن النّحاة من يرى أنّه مخصوصٌ بالشّعر، ومنهم : ابن هشام في القطر (ينظر : شرحه ص ٢٤٤) .

ونُسِبَ للزّجاج أنّه يرى أنّها إنّما عملت في الاسم (ينظر : الارتشاف ١٣٠٨/٣، المغني ص ٣١٥)، وفي الجنى (ص ٢٩٣) أنّ ذلك من حكاية ابن ولادٍ عنه .

ونسب للأخفش والمبرد إنكار عملها عمل "ليس" (ينظر : الارتشاف ١٣٠٨/٣، الجنى ص ٢٩٣، التّصريح ٦٥٦/١ "بحيري" وغيرها)، وصريح كلام المبرد في المقتضب (٣٨٢/٤) يدلّ على قلّة عملها هذا العمل .

وقد أنكر الرّضيّ إعمالها عمل "ليس" - دون نسبةٍ لمن سبقه - في شرح الكافية (٢٩٣/١) قائلاً : «والظّاهر أنّه لا تعمل "لا" عمل "ليس" لا شاذّاً ولا قياساً، ولم يُوجَدْ في شيءٍ من كلامهم خبر "لا" منصوباً كخبر "ما" و "ليس"»، وهو يرى أنّها فيما سُمِعَ "لا" النّافية، والصّواب خلاف ما ذهب إليه بدلالة الشّاهد السّابق، وينظر : منحة الألباب (رسالة) ٨٥٨/٢ .

(٢) ز : "تنصب" .



## المنادي

(١) بفتح الدال، أي : هذا بابه، وهو المطلوب إقباله بحرفٍ من حروف / النداء التي هي نائبة عن فعلٍ لا يظهر أبداً؛ لأنّه لو ظهر لكان خبراً، والنداء طلبٌ<sup>(٢)</sup>.

وحروفه ثمانية : الهمزة و"أي" المقصورتين والممدودتين<sup>(٣)</sup>، و"يا"، و"أيا"، و"هيا"<sup>(٤)</sup>، و"وا" - وتختصّ بالنّدبة<sup>(٥)</sup> -، وقد تُستعملُ "يا" في

(١) ما سيأتي إلى النّظم نقلٌ من شرح الرّملي ص ٢٥٣ .

(٢) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٣٤/٢، والحدّ الذي في صدر الكلام قريبٌ من حدّ ابن الحاجب للمنادي في الكافية (ص ٨٩)، وفيه : « نائبٌ مناب "أدعو" » .

(٣) لم يذكر سيبويه الممدودتين في حروف النّداء (الكتاب ٢٢٩/٢)، وكذا المبرّد (المقتضب ٢٣٣/٤)، وأطلق ابن مالك القول بنسبة زيادتها إلى الكوفيين (شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣، وشرح التّسهيل ٣٨٦/٣)، والذي نصّ عليه أبو حيّان في الارتشاف (٢١٧٩/٤) أنّ الذي حكى "آ" هو الأحفش والكوفيّون، وأنّ الكسائيّ حكى "آي" .

(٤) اختلف في هاء "هيا" هل هي أصلٌ أو بدلٌ من الهمزة ؟ فنقل ابن يعيش في شرح المفصّل (١١٨/٨) أنّ مذهب الأكثرين الأصالة، ونقل المالقيّ في رصف المباني (ص ٤٠٩) أنّ مذهب الأكثرين البدليّة ! .

وكون الهاء بدلاً قول ابن السّكّيت (الإبدال ص ٨٨)، ومال إليه ابن جنّي (سرّ الصّناعة ٥٥٤/٢)، وينظر : الارتشاف ٢١٧٩/٤، الجنى ص ٥٠٧ .

(٥) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٢٢٠/٢ و ٢٢٩-٢٣٠)، والجمهور (الارتشاف ٢١٧٩/٤) .

ونُسب لبعض النّحويّين استعمال "وا" للنداء الحقيقيّ (ينظر : الجنى ص ٣٥٢، المعنى ص ٤٨٢)، وممن يرى هذا المبرّد حيث يقول في المقتضب (٢٣٣/٤) : « وتقع "وا" في النّدبة، وفيما مددت به صوتك »، وينظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣ . ولم يعد ابن الحاجب في الكافية (ص ٢٢٨) "وا" من حروف النّداء .



النّْدبة<sup>(١)</sup> بشرط أمن اللبس<sup>(٢)</sup>.

فالهمزة المقصورة للقريب، والبقية للبعيد أو نحوه كالمتغافل والنائم<sup>(٣)</sup>، وقيل : إنّ "يا" للقريب والبعيد، و"أي" للقريب، والهمزة لما هو أقرب، و"أيا" للبعيد، و"هيا" لما هو أبعد<sup>(٤)</sup>، وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

⇐

والمراد بالنّْدبة : نداء المتفجّع عليه لفقده حقيقة أو حكماً أو المتوجّع منه لكونه محلّ

ألم أو سبباً له . شرح الحدود النحويّة ص ١٥٨-١٥٩ .

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٢٠ .

(٢) كقول جرير في ديوانه (٧٣٦/٢) :

حُمِلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ . وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

وينظر : شرح عمدة الحفاظ ١/١٨٤، توضيح المقاصد ٤/٢٤، أوضح المسالك ٤/٦،

المساعد ٢/٥٣٤، الهمع ٣/٧٠ .

(٣) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠)، وصحّحه ابن مالك (شرح التسهيل

٣/٣٨٦) .

(٤) لم يشتهر هذا القول، وقد وقفت عليه بعد بحث لابن الخشاب في المرجل (ص ١٩١)

حيث يقول : « وأدواته : "يا" - وهي الأصل -، تكون للقريب والبعيد، و"أيا" لما بُعد،

وهيا لما هو أبعد من المنادى بـ "أيا"، والهاء فيها بدل من الهمزة ...، وأي للقريب،

والهمزة لما هو أقرب »، وقريب منه قول ركن الدين في الوافية شرح الكافية (ص ٣٢٢) :

« قوله : "ويا أعمّها، وأيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب"، أي : "يا" أعمّ هذه

الحروف استعمالاً؛ لأنها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسّط، وغيرها بترتيب، وهو

أنّ "أيا" و"هيا" للمنادى البعيد، و"أي" والهمزة للقريب، لكنّ الهمزة للمنادى الأقرب » .

(٥) الأقوال التي وقفت عليها فيما يتعلّق بهذه المسألة سيوى ما سبق هي :

١ - أنّ الهمزة للمتوسّط، و"يا" للقريب نقله ابن الخبار عن شيخه (قلت : لعله : عمر بن

أحمد بن أبي بكر بن مهران الموصليّ النحويّ)، قال ابن هشام في المغني (ص ١٧) :

« وهو خرق لإجماعهم » .

٢ - أنّ الهمزة الممدودة للقريب، نسبه أبو حيّان في الارتشاف (٤/٢١٧٩) وغيره

لابن عصفور، وهو مفهوم إطلاقه القول بأنّ الهمزة للقريب (المقرّب ١/١٧٥، شرح

⇐



وأجمع النحويّون على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وأجمعوا  
- أيضاً - على منع العكس<sup>(١)</sup>.

⇨

الجميل ٨٢/٢ .

٣ - أن "أيا" و "هيا" للبعيد، و "أي" و "الهمزة" للقريب، و "يا" لهما، وهو مذهب  
الميرد (المقتضب ٢٣٥/٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣٨٦/٣) : « وتبعه كثير  
من المتأخرين »، وقد وافقه في كون "أي" للقريب : الزمخشري (المفصل ص ٤١٣)،  
والجزولي (المقدمة الجزولية ص ١٨٧)، وابن معطي (الفصول الخمسون ص ٢١٠)، وإلى  
مذهبه ذهب ابن الحاجب (الكافية ص ٢٢٨) .

واختار الرضي في شرح الكافية (٣٢٥/٤)، وأبو حيان في الارتشاف (٢١٧٩/٤)،  
وابن عقيل (المساعد ٤٨١/٢)، وغيرهم أن "يا" للقريب والبعيد . وينظر : الفتح  
القريب (رسالة) ص ٣٦ .

٤ - أن "أيا" و "هيا" للبعيد، والهمزة للقريب، و "أي" للمتوسط، و "يا" للجميع، وهو  
منسوب لابن برهان في : شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، المحصول ل ١١٣، شرح  
الألفية لابن النّاطم ص ٥٦٥، التصريح ٨/٤، شرح الأشموني ١٣٤/٣ .  
ولم أقف عليه في شرح اللّمع لابن برهان، وكذا قال محقق التصريح، وقد رأيت قريباً  
من هذا المذهب لابن الدّهان في الغرّة في شرح اللّمع ل ٣٠، ونصّ كلامه مثبت في  
الحاشية (١) ص ١٧٠ من اللّمع، ولم ينبّه عليه محققه .

٥ - أن "أيا" للقريب والبعيد، قاله الجوهري (الصّحاح ٢٢٧٧/٦ "أيا") . وينظر :  
المغني ص ٢٩، الهمع ٣٥/٣ .

٦ - أن "الهمزة" للقريب، و "آ" و "أي" للمتوسط، و "آي" و "أيا" و "هيا" للبعيد،  
و "يا" للجميع، وهو قول الإربلي في جواهر الأدب ص ٣٤ .

وبعد : فلعلّ السبب في هذا الاختلاف هو ما نصّ عليه سيبويه وغيره من جواز نداء  
القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ممّا جعل عدداً من النّحاة يرى أنّه أصل، وقد  
صحّح ابن مالك مذهب سيبويه في هذه المسألة قائلاً : « لأنّ سيبويه أخبر بذلك رواية  
عن العرب » . شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(١) نقل هذا الإجماع ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وينظر فيه : شرح

⇨



ويجوز حذف حرف النداء نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> ،  
<sup>(٢)</sup> ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
 إلّا<sup>(٥)</sup> مع اسم الجنس - ولو لمعيّن<sup>(٦)</sup> - واسم الإشارة، والمستغاث<sup>(٨)</sup>، والمنلوب،  
 والمنادي البعيد، واسم الله تعالى إذا لم يعوّض في آخره الميم المشدّدة<sup>(٩)</sup>، وما سُمع

⇐

الألفيّة لابن النّاطم ص ٥٦٥، توضيح المقاصد ٢٦٧/٣، التصريح ٨/٤، شرح  
 الأشموني ١٣٤/٣، وينظر : الكتاب (٢٣٠/٢)، فقد نصّ على المسألة .  
 قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني (١٣٤/٣) تعليقاً على كلام الأشموني :  
 « قوله : "وعلى منع العكس"، أي : لعدم تأتّي التوكيد في صورة العكس، ومحلّ منعه  
 إذا لم يُنزّل البعيد منزلة القريب، وإلّا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذٍ كما  
 قاله سم ، أي : ابن قاسم العبّاديّ أحمد الصّبّاغ (ت ٩٩٤هـ) .

(١) سورة يوسف من الآية ٢٩ .

(٢-٢) ساقط من الأصل .

(٣) سورة الرحمن من الآية ٣١ .

(٤) سورة النور من الآية ٣١ .

(٥) ز : "لا" .

(٦) ساقط من "ز" .

(٧) أي : يمتنع حذف حرف النداء مع اسم الجنس سواء أكان لمعيّن أم لغير معيّن، أمّا غير  
 المعيّن فكقول الأعمى : "يا رجلاً خذ بيدي"، وقد نقل عن بعضهم تجويز حذف  
 النداء معه، وهو ضعيف . ينظر : التصريح ١٠/٤ .

أمّا اسم الجنس لمعيّن فسيأتي الكلام عنه في الحاشية (١) ص ٧٦٢ .

(٨) نحو : يا لله، وكذا المتعجب منه نحو : يا للماء . ينظر : الكتاب ٢٣١/٢، الارتشاف  
 ٢١٨٠/٤، التصريح ١٠/٤ .

(٩) كون الميم المشدّدة عوضاً قول الخليل في الكتاب (١٩٦/٢)، وقد نُسِبَ للبصريين،  
 وذهب الفراء (معاني القرآن ٢٠٣/١) إلى أنّ أصل "اللهم" : يا الله أمّا بخير، ونُسِبَ  
 للكوفيين .

ينظر في هذه المسألة : الأصول ٢٣٨/١، اشتقاق أسماء الله ص ٤٢، التبصرة

⇐

فيه من ذلك<sup>(١)</sup> فهو قليل<sup>(٢)</sup>، أو مؤوّل<sup>(٣)</sup>.

⇐

٣٤٦/١، الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧، التبيين ص ٤٤٩-٤٥٢، الارتشاف ٢١٩١/٤ .

(١) مِمَّا سُمِعَ فِيهِ الحذف مع لفظ الجلالة قول أمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٣٩) :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى      أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

ينظر : أوضح المسالك ٩/٤، التصريح ١٣/٤ .

وَمِمَّا سُمِعَ فِيهِ الحذف مع اسم الجنس لمعين قولهم : افتد مخنوق، أصبح ليل، أطرق

كرا، حكاها سيويه في الكتاب (٢٣١/٢)، وتنظر شواهد آخر في : شرح التسهيل

٣٨٧/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، الارتشاف ٢١٨٠/٤ .

ومما سمع فيه الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢/٣) :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي      بِمِثْلِكَ هَذَا فِتْنَةٌ وَغَرَامُ

وتنظر شواهد آخر في : شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، شرح التسهيل ٣٨٦-٣٨٧/٣ .

(٢) هذا مذهب ابن مالك في حذف حرف النداء مع اسم الجنس، واسم الإشارة

(التسهيل ص ١٧٩، وشرحه ٣٨٦/٣، والألفية ص ٥١)، وقد وافق فيه الكوفيّين .

ومذهب البصريّين المنع إلّا في شذوذ أو ضرورة . ينظر : الكتاب ٢٣٠/٢، شرح

الكافية الشافية ١٢٩١/٣، الارتشاف ٢١٨٠/٤ .

ومذهب الكوفيّين فيما نقله ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٢٩١/٣) هو جواز

الحذف معهما، وفي شرح الرضيّ (٤٢٦/١) أنّ الكوفيّين جوزوا الحذف مع اسم

الإشارة ولم يتعرّض لاسم الجنس (وينظر : ابن يعيش ١٦/٢، أوضح المسالك

١٠/٤، ائتلاف النصرة ص ٥٦-٥٧)، قال المراديّ في توضيح المقاصد (٢٧٤/٣) :

«والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمنا ونثرنا...» . وينظر : التصريح

١٥/٤، شرح الأشمونيّ ١٧/٣ .

(٣) هذا إشارة إلى ردّ ما نسب للكوفيّين من الاحتجاج على حذف حرف النداء مع اسم

الإشارة بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (سورة البقرة من الآية

٨٥) على تقدير : يا هؤلاء، وقد خرّجه المانعون على أنّ ﴿أَنْتُمْ﴾ مبتدأ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾

خبره، أو بالعكس، وجملة ﴿تَقْتُلُونَ﴾ حالّ (التصريح ١٥/٤)، وقيل غير ذلك .

ينظر : ابن يعيش ١٦/٢، البحر المحيط ٤٥٨/١، الدرّ المصون ٤٧٤/١ .





- ٢٢٦- خَمْسٌ تُنَادِي وَهِيَ : مُفْرَدٌ عَلِمَ      وَمُفْرَدٌ مُنْكَرٌ قَصْدًا يُؤَمُّ
- ٢٢٧- وَمُفْرَدٌ مُنْكَرٌ سِوَاهُ      كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ
- ٢٢٨- فَالْأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبِنَاءُ لَزِمَ      عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلِّ قَدْ عَلِمَ<sup>(١)</sup>
- ٢٢٩- مِنْ غَيْرِ تَوْنٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ      وَالنَّصَبُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي
- ٢٣٠- كَ: يَا عَلِيُّ يَا غُلَامٌ<sup>(٢)</sup> بِي انْطَلِقْ      يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ
- ٢٣١- يَا كَاشِفَ الْبَلَوَى وَيَا أَهْلَ الشَّا      وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الطُّفْ بِنَا<sup>(٣)</sup>

خَمْسٌ تُنَادِي بفتح الدال وهي أي : أولها : مُفْرَدٌ عَلِمَ، والمراد بالمفرد العلم<sup>(٤)</sup> - هنا وفي باب لا - ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به<sup>(٥)</sup>، وثانيها : مُفْرَدٌ مُنْكَرٌ أي : النكرة المقصودة كما قال : قَصْدًا يُؤَمُّ / أي : المقصودة<sup>(٦)</sup> بالنداء دون غيرها<sup>(٥)</sup>، وثالثها : مُفْرَدٌ مُنْكَرٌ سِوَاهُ أي : النكرة غير المقصودة<sup>(٧)</sup> بالذات، وإنما المقصود<sup>(٨)</sup> واحدٌ من

(١) خالف الناظم أصله في هذا، وسيشير الشارح إليه ص ٧٦٥ .

(٢) ط ١٠٥ : "يا غلامي"، وهو خطأ؛ لأن المراد التمثيل للنكرة المقصودة .

(٣) ليست هذه الأمثلة أمثلة الأصل . ينظر : المتن ص ٢٧ .

(٤) هذه عبارة ابن آجروم (المتن ص ٢٧)، وقبله الزجاجي في الجمل ص ١٤٧، والأكثر

التعبير بـ: المفرد المعرف . ينظر : المفصل ص ٦١، الكافية ص ٨٩، المقرّب ١/١٧٥،

الألفية ص ٥١ .

(٥) شرح الرّملي ص ٢٥٣ بتصرف .

(٦) ز : "المقصود" .

(٧) إثبات هذا القسم في المنادي مذهب الجمهور، ونقل عن المازني وابن الطراوة إنكاره،

وعن الكوفيين منع نداء غير المقصودة، إلا أن تكون موصوفة أو خلفاً عن موصوف .

ينظر : الارتشاف ٤/٢١٨٣-٢١٨٤، ابن الطراوة النحوي ص ١٠٩-١١٠ .

(٨) ز : "المقصودة" .

أفرادها<sup>(١)</sup>.

كذا رابعها<sup>(٢)</sup> : المضاف إلى غيره .

وخامسها : الذي ضاهاه<sup>(٣)</sup> أي : شابه المضاف<sup>(٤)</sup>.

فأما المفرد<sup>(٥)</sup> العلم، والنكرة المقصودة فيبينان<sup>(٥)</sup> على ما يُرفعان به

من غير تنوين في حالة الاختيار<sup>(٦)</sup>، كما قال :

وَالأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبَنَاءُ لَزْمٌ .....

إلى قوله : على الإطلاق .

(١) شرح الرّملي ص ٢٥٣ بتصرف .

(٢) ز : "ورابعها"، وإقحام الواو يأباه السياق .

(٣) اقتصر الناظم تبعاً لأصله على هذه الخمس، وبقي مما ينادى : اسم الإشارة،

والموصول، وذو "أل" غير الموصولة، والعلم، والضمير، وفي ندائها خلاف .

ينظر : غرر الدرر ل ١٦٥ .

(٤) ز : "فالمفرد" .

(٥) كون المنادى المفرد العلم مبنياً في محل نصب على المفعولية مذهب البصريين (ينظر :

الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب ٢٠٤-٢٠٥، الأصول ٣٣٢/١) .

ومذهب الكوفيون ما عدا الفراء إلى أنه معرب مرفوع بلا تنوين (الإنصاف ٣٢٣/١،

التبيين ص ٤٣٨) .

وفي الارتشاف (٢١٨٤/٤) أنّ حركة "يا زيد" و"يا رجل" إعراب عند الكسائي

والرياشي فقط، واقتصر السيوطي في الجمع (٣٨/٣) على الرياشي، وأشار إلى نقل

الأنباري ذلك عن الكوفيين .

ونقل عن الفراء أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول (الإنصاف ٣٢٣/١) .

(٦) شرح الرّملي ص ٢٥٣ .

وقد سبق الكلام عن تنوين المنادى للضرورة ص ٢٩٣ و ٢٩٤ .



وعبارته<sup>(١)</sup> أحسن من قول أصله<sup>(٢)</sup> : « فيبيان على الضّم »<sup>(٣)</sup> إذ يدخل في عبارة الناظم نحو : يا زيدان<sup>(٤)</sup>، ويا رجلاً - بالألف -، ويا زيدون، ويا مسلمون - بالواو -<sup>(٥)</sup>.

وَالنَّصَبُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي .....

التي هي النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّه بالمضاف، فلا يجوز فيها<sup>(٦)</sup> غير النصب<sup>(٧)</sup>.

### تنبيه

الفرق بين النكرة المقصودة وغيرها : أنك إذا رأيت جماعة لم تدر أسماءهم وأردت واحداً بعينه فقلت : "يا رجل"، فإن أجابك غيره لم يحصل القصد، فالقصد هو الذي يُعرّف، ويُوجب الضّم<sup>(٨)</sup>.

(١) أي : قول الناظم : « على الذي في رفع كل ».

(٢) ص ٢٧ .

(٣) ابن آجرؤم مسبوق بهذا؛ فقد ورد هذا التعبير في : المقتضب ٢٠٥/٤، الجمل ص ١٤٧، الإيضاح العضديّ ٤٤٥/١، اللّمع ص ١٦٨، التّبصرة ٣٣٥/١، شرح المقدمة الكافية ٤١٢/٢ . وينظر : قسم الدّراسة ص ٥٢ .

(٤) ز : « زيان يدان » تحريف .

(٥) شرح الرّمليّ ص ٢٥٣ بتصرّف، وقد أورده الرّمليّ في صورة اعتراضٍ على ابن آجرؤم .

(٦) ز : "فيهما" تحريف .

(٧) شرح الرّمليّ ص ٢٥٤ .

وليس هذا الحكم متفقاً عليه؛ فقد جوز ثعلبٌ في الاسم المضاف إضافةً غير محضة الضّم . ينظر : التّسهيل ص ١٨٠، وشرحه ٣٩٣/٣، شرح الرّضيّ ٣٥٨/١، الارتشاف ٢١٨٧/٤، الهمع ٣٨/٣ .

(٨) شرح الرّمليّ ص ٢٥٤، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٣٦/٢-٦٣٧ .

وينظر : المقتضب ٢٠٦/٤ .



مثال<sup>(١)</sup> المفرد العلم نحو<sup>(٢)</sup> : يا زيدُ، يا عليُّ، يا موسى، وقوله تعالى : ﴿يَنْوُحُ قَدْ جَدَلْتَنَا﴾<sup>(٣)</sup>، ومثال النكرة المقصودة نحو : يا غلامُ، ويا رجلُ، ويا قاضٍ لمعينٍ<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى : ﴿يَجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ﴾<sup>(٥)</sup> . هذا إذا كانت النكرة المقصودة غير موصوفة، فإن كانت موصوفةً جاز نصبها<sup>(٦)</sup> تقول : يا رجلاً كريماً أقبل، ومنه قوله ﷺ في سجوده : « يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عَظِيمٍ »<sup>(٧)</sup> .

(١) ما سيأتي حتى قوله : « بعينه » نقل عن شرح الرّملي ص ٢٥٣-٢٥٤ باستثناء النظم .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) سورة هود من الآية ٣٢ .

(٤) عدم إثبات الياء في المنادى المنقوص مذهب يونس، وقواه سيبويه في الكتاب

(٤/١٨٤)، ومذهب الخليل (الكتاب) إبقاء الياء .

ينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل ٣/٣٩٥، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٠١،

الارتشاف ٤/٢١٩٠، الهمع ٣/٤٠ .

(٥) سورة سبأ من الآية ١٠ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٩٢-٣٩٣، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٨، وفيهما نقل

ابن مالك عن الفرّاء إثار العرب للنّصب، وهو في معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٧٥ .

وذكر أبو حيّان في الارتشاف (٤/٢١٨٤) أنّ مذهب البصريّين في النكرة الموصوفة

وجوب النّصب، وأنّ مذهب الكسائيّ جواز الرّفع والنّصب، وأنّ مذهب الفرّاء

التّفصيل بين أن يكون في الوصف ضمير غيبة فيجب النّصب نحو : يا رجلاً ضربَ

زيداً، أو ضمير خطاب فيجب الرّفع نحو : يا رجلُ ضربتَ زيداً، ثمّ أشار إلى نقل

ابن مالك عن الفرّاء .

وتجوز الرّفع والنّصب نقله الرّضيّ في شرح الكافية (١/٣٥٧) عن الكسائيّ والفرّاء

بلا تفصيل .

وينظر في مذهب البصريّين : الكتاب ١/١٨٢ و ١٩٩، المقتضب ٤/٢٠٢ .

(٧) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ، وإنّما أخرجه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان

(٧/٥٢١) في حديثٍ طويلٍ في النزول بلفظ : « يا عظيمٌ » .



ومثال النكرة غير المقصودة نحو قول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه، إذا لم يقصد غافلاً بعينه، و :

يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقٌ<sup>(١)</sup> .....

ومثال المضاف : يا رسول الله<sup>(٢)</sup>، [و]<sup>(٣)</sup> :

يَا كَاشِفَ الْبُلْوَى وَيَا أَهْلَ الشَّا .....  
 وَمِثَالُ الْمَشَبِّهِ بِالْمُضَافِ - وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا

[٨٠/ب]

الَّذِي يَكُونُ بِهِ التَّمَامُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَرْفُوعًا بِالْمُنَادَى - / كَقَوْلِكَ :  
 يَا مَحْمُودًا فَعَلُهُ، وَيَا حَسَنًا وَجْهُهُ، وَيَا جَمِيلًا فَعَلُهُ، وَيَا كَثِيرًا بِرُّهُ، أَوْ

⇐

والحديث ضعيف الإسناد، وقال عنه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٨/٢) : « حديث لا يصح »، وتنظر : حواشي الجامع .

والحديث أورده ابن مالك في شرح التسهيل (٣٩٣/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٧٨/١) تقوية لقول الفراء المتقدم في الحاشية السابقة .

وقد ورد الحديث شاهداً في : شرح التحفة الوردية ص ٣١٠، المساعد ٤٩٢/٢، شفاء العليل ٨٠٥/٢، شرح الأزهرى ص ٩٤، شرح الشربيني (رسالة) ص ٤٠٢، شرح الرملي ص ٢٥٤ .

ونقل الأزهرى في التصريح (٢٥/٤ - ٢٦) عن ابن هشام - من غير ذكر كتابه - أن الجملة ليست نعتاً، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء؛ فهو من الشبيه بالمضاف .

(١) يرى ابن عنقاء في غرر الدرر (ل ٦٨ أ) أن الناظم أراد أن يمثل لاسم الجنس المبهم كما يظهر من النظم إلا أن هذا التمثيل باطل؛ لأن المجرور هنا متعلق بـ "غافلاً"؛ فهو من الممتول، أي : من الشبيه بالمضاف .

(٢) شرح الرملي ص ٢٥٤ .

(٣) زيادة لدفع توهم أن ما سيأتي خطاباً للنبي ﷺ، إذ هو دعاء وطلب من الله عز وجل، وقد ورد مثيل لهذه الزيادة في الفقرة السابقة، فلعل الواو ساقطة .



منصوباً به كقولك : يا طالعاً جبلاً، أو مخفوضاً بخافضٍ متعلّق به  
كقولك : يا لطيفاً بالعباد، أو - معطوفاً قبل النداء - كقولك : يا ثلاثة  
وثلاثين، فيمن<sup>(١)</sup> سمّيته<sup>(٢)</sup> بذلك<sup>(٣)</sup>، ومن أراد الزيادة فعليه  
بالمبسوطات<sup>(٤)</sup>.



(١) ز : « في من »، وهو على مذهب ابن درستويه (في كتاب : الكتاب ص ٥٨) الذي  
يمنع اتّصالهما . ينظر : أصول الإملاء ص ٩٥ .

(٢) اشتراط التسمية مذهب الجمهور . ينظر : المقتضب ٢٢٤/٤، الأصول ٣٤٤/١،  
الإيضاح العضدي ٢٤٩/١، المقتصد ٧٨٣/٢، ابن يعيش ١٢٨/١، شرح القطر  
ص ٣٣٦ .

ولم يشترطه الرّضيّ في شرح الكافية (٣٥٥-٣٥٤/١)، ونسبه لظاهر مذهب سيّويه  
وينظر : الكتاب ٢٢٨/٢ .

وينظر في تفاصيل هذه المسألة : الاتشاف ٢١٨٧/٤، شرح الأشمونيّ ١٠٤٠-١٤١/٣ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ٢٥٤، والنصّ في شرح القطر ص ٣٣٦ .

(٤) ينظر في باب النداء وما يتعلّق به : ابن يعيش ١٢٧/١، شرح الجمل ٨٢/٢، شرح  
التسهيل ٣٨٥/٣، شرح الرّضيّ ٣٤٤/١، الملخص ٤٥٥/١، الارتشاف ٢١٧٩/٤،  
التصريح ٧/٤، الهمع ٣٢/٣، وما بعد هذه الصّفحات .



### المفعول لأجله

- أي : هذا بابه، ويُسمّى : المفعول له، والمفعول من أجله<sup>(١)</sup>.
- ٢٣٢- الْمَصْدَرُ أَنْصَبَ<sup>(٢)</sup> إِنْ أَتَى بَيَانًا لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا
- ٢٣٣- وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ<sup>(٣)</sup>
- ٢٣٤- كَ: قُمْ لَزَيْدٍ اتَّقَاءَ شَرِّهِ وَأَقْصِدْ عَلَيَّا اتِّغَاءَ بَرِّهِ<sup>(٤)</sup>

اعلم أنّ المفعول من أجله هو : الاسم المنصوب الذي يُذكرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> الصّادر من فاعله؛ فهو علّة الإقدام على الفعل .

وقد حدّد بحدود<sup>(٧)</sup> منها<sup>(٨)</sup>:

- (١) شرح الرّمليّ ص ٢٥٨، وينظر : شرح القطر ص ٣٧٤، شرح الشذور ص ٢١٠ .  
والمشهور في تسمية الباب "المفعول له" . ينظر : الكتاب ١/٣٦٩، الأصول ١/٢٠٦،  
الإيضاح العضديّ ١/٢١٨، اللمع ص ١١٤، التّبصرة ١/٣٥٥، الفصول لابن  
الدّهان ص ٢٣، الكافية ص ١٠١، التّسهيل ص ٩٠، الألفيّة ص ٢٨ .
- (٢) وقع في غرر الدّرر (ل ١٧٠ ب) : « مفعوله انصب »، قال ابن عتقاء : « وما كان  
أحسنه لو قال : "المصدر انصب ..."، ثمّ رأيت في نسخة قال : "والمصدر انصب" .  
ولم يرد ذكر المصدر في تعريف ابن آجرؤم له؛ فهو من زيادات النّاظم .
- (٣) لم يذكرها ابن آجرؤم . المتن ص ٢٧ .
- (٤) ليست هذه من أمثلة ابن آجرؤم .
- (٥) المتن ص ٢٧ .
- (٦) ما سيأتي حتّى قوله ص ٧٧٢ : « سابق على زمنه »، نقل عن شرح الرّمليّ  
ص ٢٥٨-٢٦٠ باستثناء إيراد النّظم .
- (٧) تنظر في : الفصول الخمسون ص ١٩٢، الكافية ص ١٠١، التّسهيل ص ٩٠، شرح  
الرّضيّ ١/٥٠٧، شرح الشذور ص ٢٠٩، شرح القطر ص ٣٧٤، شرح الحدود  
النّحويّة ص ١٦١ .
- (٨) الحدّ الآتي ذكره ابن هشام في القطر . ينظر : شرحه ص ٣٧٤ .



أنّه المصدر المُعلَّل لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً<sup>(١)</sup>.  
وشروطه أربعة<sup>(٢)</sup>:

الأوّل : أن يكون مصدرّاً<sup>(٣)</sup> من غير لفظ الفعل .

والثاني : أن يكون علّة لوقوع الفعل، وهذا هو المراد بقوله :

لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا .....

والثالث : أن يكون فاعله وفاعل الفعل المُعلَّل واحداً .

والرّابع : أن يكون زمانه وزمان الفعل المُعلَّل<sup>(٤)</sup> متّحداً<sup>(٥)</sup> .

(١) في النسختين : "وفاعلاً" تحريف .

(٢) ينظر : شرح الشذور ص ٢١٠، المقاصد الشافية ٢/٢٦٩-٢٧٢ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز يونس كونه غير مصدر؛ فقد حكى أنّ قومًا من العرب يقولون : "أمّا العبيد فذو عبيدٍ" أي : مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيدٍ، وقال سيبويه : «هو قليلٌ خبيثٌ، ... وصوابه الرّفع»، ونقل عنه السّيرافيّ تجويزه له على أنّه لم يُردّ عبيداً بأعيانهم، ونقل عن الزّجاج أنّه على تقدير الملك، أي : أمّا ملك العبيد .

ينظر : الكتاب ١/٣٨٩، شرح السّيرافيّ ج ١ ل ٥٣١ ب-٥٣٢ أ، شرح الرّضيّ ٤/٤٧٤، الارتشاف ٣/١٣٨٣، أوضح المسالك ٢/١٩٧، التصريح ٢/٤٨٩ "بحيري" .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) في الشّرطين الثالث والرّابع خلافٌ؛ فقد نُسب للمتقدّمين عدم اشتراطهما .

ينظر : شرح التّسهيل ٢/١٩٧، شرح الرّضيّ ١/٥١١-٥١٢، الارتشاف ٣/١٣٨٣، المقاصد الشافية ١/٢٧٢، التصريح ٢/٤٩٢ "بحيري" .

ويزيد بعض النّحاة شرطاً خامساً، وهو أن يكون قليلاً . ينظر : أوضح المسالك ٢/١٩٧، المقاصد الشافية ١/٢٧٧ .

ويمكن أن يجاب عن عدم ذكره بما ذكره الشّاطبيّ في المقاصد الشافية (٢٧٧/١) من «أنّه مستغنى عنه بشرط اتّحاد الزّمان؛ لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزّمان مع الفعل المُعلَّل» . وينظر : التصريح ٢/٤٩٠ "بحيري"، وينظر : شرح الرّضيّ ١/٥١٢-٥١٣ ففيه جوابٌ آخر .



وإلى ذلك أشار الناظم<sup>(١)</sup> بقوله :

وَشَرْطُهُ .....  
.....

إلى آخر البيت<sup>(٢)</sup>، ثمّ مثل لذلك بقوله :

كَ: قُمْ لَزَيْدٍ اتَّقَاءَ شَرِّهِ وَأَقْصِدْ عَلَيَّا ابْتِغَاءَ بَرِّهِ

وفي التنزيل : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْٓءَاذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعلامته : أن يكون جواباً لـ "لَمْ؟"<sup>(٤)</sup>، يقال : لَمْ ضربت<sup>(٥)</sup> زيداً؟،  
فتقول : تأديباً له .

ولو فَقَدَ المَعْلَلُ شرطاً من هذه الشُّرُوط وجب جرُّه<sup>(٦)</sup> بـ "لام  
التعليل" أو ما يقوم مقامها؛ فمثال ما فقد المصدرية نحو قوله تعالى :  
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٧)</sup>؛ فَإِنَّ / المخاطبين  
هم العلة في الخلق، وخَفِضَ ضميرهم بـ "اللام" لأنه ليس مصدرًا<sup>(٨)</sup>.

[١/٨١]

(١) ساقط من "ز".

(٢) ز : "الآيات" تحريفٌ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ و ٣٧٢، المفصل ص ١٩٢، الفصول الخمسون ص ٨٧ .

وهذا أحد شروط ذكرها العكبري في المتبع (٣٢٩/١) لماهية المفعول له، ونقلها  
الأزهري في التصريح ٤٩٤/٢ "بحيري" .

(٥) ز : "تضرب" .

(٦) يُسْتَنْثَى من هذا : ما إذا كان المفعول له أنْ أو أَنْ؛ لكثرة حذف حرف الجرّ معهما،  
فتقول : جئتكَ أن تكرمَنِي، وجئتكَ أَنْكَ كَرِيمٌ .

ينظر : شرح التسهيل ١٩٦/١، الارتشاف ١٣٨٤/٣، المقاصد الشافية ٢٧٦/١،  
سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٣٧٨-٣٧٩ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٩ .

(٨) شرح القطر ص ٣٧٨ .



ومثال ما فَقَدَ اتّحاد الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿لِتَرْكُوبَهَا  
وَزِينَةً﴾<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ ﴿لِتَرْكُوبَهَا﴾ بتقدير : أن تركبوها، وهو عِلَّةٌ لخلق  
الحيل والبغال والحمير، وجيء<sup>(٢)</sup> به مقرونًا باللام لاختلاف الفاعل؛  
لأنَّ فاعل الخلق هو الله، وفاعل الرُّكوب<sup>(٣)</sup> بنو آدم<sup>(٤)</sup>.

ومثال ما فَقَدَ<sup>(٥)</sup> اتّحاد الزَّمان نحو قوله :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا<sup>(٦)</sup> .....

فإنَّ النَّومَ وإن كان عِلَّةً في خلع الثَّوب لكنَّ زمنَّ خلع الثَّوب سابقٌ  
على زمنه<sup>(٧)</sup>.

وقول الناظم : وَالْمَصْدَرُ بِالنَّصْبِ مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ : انْصِبْ .

(١) سورة النحل من الآية ٨ .

(٢) ز : "وَجُرَّ" تحريفٌ .

(٣) ز : "بنوا"، وهو خطأ .

(٤) شرح القطر ص ٣٧٨ .

(٥) ز : "فَقَدَ" .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ من معلقته الشهيرة،  
وعجزه :

لَدَى السَّتْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضَّلِ .....

وقوله : «نضت» - بالتخفيف - أو التشديد - أي : خلعت، والمتفضَّل : الذي يبقى في  
ثوب واحد .

وهو من شواهد : المقرَّب ١/١٦١، شرح التسهيل ٢/١٩٦، الارتشاف ٣/١٣٨٥،  
أوضح المسالك ٢/١٩٩، شرح القطر ص ٣٧٥، شرح الشذور ص ٢١١، شفاء  
العليل ١/٤٦٢، المقاصد الشافية ١/٢٧١، الجمع ٣/١٣٢، المطالع السعيدة ١/٣٧٦،  
شرح الأشموني ٢/١٢٤ .

(٧) شرح القطر ص ٣٧٦ .



## تتمة

(١) الذي (٢) يقوم مقام لام التعليل "مِنْ" نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ (٣)، و"فِي" نحو قوله تعالى : ﴿ يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (٤)، وفي الحديث : « أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ » (٥)، أي : لأجل هِرَّةٍ، و"الكاف" نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ (٦) أي : لأجل هدايته إياكم، و"عن" نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ ﴾ (٧) أي : لأجل قولك، و"الباء" نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٨) أي : لأجل ظلمهم أو لسيبه . ويجوز جرُّ المستوفي للشروط بكثرة إن كان بـ "أل" (٩)، وبقلّة إن كان مجرداً (١٠)،

(١) ما سيأتي حتى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّملي ص ٢٦٠ .

(٢) الأولى أن يقول : « ما » .

(٣) سورة الحجّ من الآية ٢٢، وبدايتها : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ﴾ .

(٤) سورة الشورى من الآية ١١ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥٠٧/٢، وتمامه : « رَبَطْتُهَا فَلَمْ تَدْعَهَا تُصِيبَ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَلَمْ تَطْعَمْهَا، وَلَمْ تُسْقِهَا حَتَّى مَاتَتْ » .

والحديث ورد شاهداً في : شرح التسهيل ١٩٩/٢، شرح اللّمة البدرية ١٦٤/٢، المقاصد الشافية ٢٧٨/١ .

ومحقّقو هذه المصادر يوهمون في حواشيهم أنّ الحديث بهذا اللفظ في الصّحّاحين أو أحدهما، وليس الأمر كذلك، وسيأتي تخريج رواية الصّحّاحين، وهي بلفظ : « دخلت امرأة النار » . ينظر : ص ٧٨٦ مع الحاشية (٤) .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٩٨ .

(٧) سورة هود من الآية ٥٣ .

(٨) سورة النساء من الآية ١٦٠ .

(٩) نحو : ضربته للتأديب، ونصبه قليلٌ نحو قوله :

لا أقعدُ الحُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

ينظر : شرح عمدة الحفاظ ٣٩٧-٣٩٨، شرح ابن عقيل ٥٢٢/١ .

(١٠) نحو قول الرّاجز :



وإن كان مضافاً فنصبه وجره سواء<sup>(١)</sup>.  
والمفعول له منصوبٌ بفعله المذكور معه على المعتمد<sup>(٢)</sup>.

⇐

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ

ومنع الجزوليّ جره (المقدمة الجزوليّة ص ٢٦٢)، قال الشلوبيّن في شرح المقدمة الجزوليّة (١٠٨٢/٣) : « ولا أعرف له سلفاً في هذا القول » .

وينظر : شرح التسهيل ١٩٩/٢ ، شرح الرضّيّ ٥١٣/١ ، الارتشاف ١٣٨٦/٣ ، شرح اللّمة البدرية ٢ / ، شرح ابن عقيل ٥٢٢/١ ، التصريح ٤٩٨/٢ "بحري" .  
ونصب المجرد من "أل" هو الكثير ، ومن شواهد قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (سورة الأعراف من الآية ٥٦) . ينظر : التصريح .

(١) أوضح المسالك ٢٠١/٢ - ٢٠٣ بتصرف ، وفيه : « ويستويان في المضاف نحو : ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اِتِّغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [ سورة البقرة من الآية ٢٦٥ ] ، ونحو ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [ سورة البقرة من الآية ٧٤ ] » .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وأنّ الفعل وصل إليه بإسقاط اللام (ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، الأصول ٢٠٦/١ ، الجمل ص ٣٢٠) .

ونقل عن الكوفيّين أنّه ينتصب انتصاب المصدر (الارتشاف ١٣٨٤/٣ ، وينظر : أسرار العربية ص ١٨٩) ، على أنّ في معاني القرآن للقرّاء (١٧/١) ما يشعر بخلافه .  
وينظر : قضايا الجملة الخبرية ١١١/١ ، مصطلحات النحو الكوفي ص ٨٠ .

ونقل هذا المذهب عن الزّجاج (الكافية ص ١٠١ ، شرح التسهيل ١٩٨/٢ ، شرح الرضّيّ ٥٠٨/١ ، شرح اللّمة البدرية ١٦٠/٢ ، التصريح ٥٠٠/٢ "بحري") ، وذكر أبو حيّان في الارتشاف (١٣٨٤/٣) أنّه « اختلف في النقل » عنه .

والذي ثبت من استقراء كلام الزّجاج في المعاني أنّه يوافق الكوفيّين في بعض المواضع (ينظر ٦٣/١) ، ويقول برأي البصريّين والجمهور في مواضع أخرى (ينظر : ٣٢٢/١) ،  
وينظر : دراسات لأسلوب القرآن ٥٦٨/٩ - ٥٦٩ ، النحو القرآنيّ (رسالة) ١٦١٨/٣ ، حواشي شرح المقدمة الكافية ٤٩٢/٢ - ٤٩٣ ، التصريح ٥٠٠/٢ - ٥٠١ "بحري" .

ونقل ابن يعيش في شرح المفصل (٥٤/٢) أنّ مذهب الجرّميّ والريّاشيّ أنّه منتصب انتصاب المصادر التي تكون حالا ، ونقله الرضّيّ في شرح الكافية (٥٠٩/١) عن الجرّميّ .

والذي وقفت عليه في الأصول (٢٠٩/١) أنّ الريّاشيّ يرى النّصب على الحاليّة ، وأمّا الجرّميّ فنسب له ابن السّراج أنّه يرى لزوم تنكير المفعول له ، وهو الرّأي المنقول عنه المتداول في المصادر . ينظر : أسرار العربية ص ١٨٨ ، الباب ٢٧٧/١ ، الارتشاف ١٣٨٧/٣ ، الهمع ١٣٣/٣ .



## المفعول معه

أي : هذا بابه .

- ٢٣٥- تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَאוٍ فَسَّرًا مَنْ كَانَ مَعَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ جَرَى<sup>(١)</sup>  
 ٢٣٦- فَانْصَبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبَ أَوْ شَبَّهِ فِعْلًا<sup>(٢)</sup> كَ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبُ  
 ٢٣٧- وَكَ: الْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرُ<sup>(٣)</sup> وَنَحْوُ: سِرْتُ وَالْأَمِيرُ لِلْقَرَى<sup>(٤)</sup>

تَعْرِيفُهُ أَي : المفعول معه هو : الاسم المنصوب بما سبقه من فعلٍ أو شَبَّهِه<sup>(٥)</sup> الَّذِي يَذْكُرُ لِبَيَانٍ مِنْ فِعْلٍ مَعَهُ الْفِعْلُ، أَي : المذكور لبيان من

(١) ز : "جرا" .

(٢) لم يعرض ابن آجُرُوم لهذا . ينظر : المتن ص ٢٧ .

(٣) في غرر الدرر ل ١١٧٣ : « قائم وعسكرا » .

(٤) ط ١٠٦ : « لِلْقَرَى » .

وهذه الأمثلة ليست أمثلة الأصل، وقد مثل ابن آجُرُوم بمثالين هما : « جاء الأمير

والجيش، واستوى الماء والخشبة » . المتن ص ٢٧ . وينظر : قسم الدراسة ص ٣٣ .

(٥) المراد بـ "شبه الفعل" : ما يقوم مقامه كاسم الفاعل - وقد مثل له الناظم -، واسم

الفعل نحو حسبك وزيدا درهم . ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٩، المقاصد

الشافية ١/٣٢٠ .

وكون ناصب المفعول معه الفعل أو شبهه بتوسط الواو هو مذهب الجمهور (ينظر :

الكتاب ١/٢٩٧، الأصول ١/٢٠٩، شرح الرضوي ١/٥١٧)، - وصححه ابن مالك

(شرح التسهيل ٢/٢٤٨، وفيه : أن الواو مُعَدِّيَّة) .

والمذاهب المخالفة لمذهب الجمهور هي :

١ - أن ناصبه الخلاف، وهو مذهب الكوفيّين (كما في الإنصاف ١/٢٤٨، والتبيين

ص ٣٧٩، وائتلاف النصرة ص ٣٦ وغيرها)، أو بعضهم (كما في الارتشاف

٣/١٤٨٤) .

٢ - أنه منتصب انتصاب الظرف؛ لأنه واقع موقع "مع"، وهي ظرف؛ وهو مذهب

نُسِبَ للأخفش (سرّ الصناعة ١/١٢٨، وشرح عيون الإعراب ص ١٧٥، وابن يعيش



ب/٨١]

صاحب مفعول الفعل<sup>(١)</sup>، ك: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبُ فِ الْخَشَبِ<sup>(٢)</sup> /  
اسم منصوبٌ مذكورٌ لبيان من صاحب الماء في الاستواء<sup>(٣)</sup>.

٢٣٧- وَكَ: الْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرُ .....  
فِ الْعَسْكَرِ اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان من صاحب الأمير في

الْقُدُومِ<sup>(٤)</sup>.

⇐

٤٩/٢، وغيرها)، ونسبه أبو حيان (الارتشاف ٣/١٤٨٤) لأكثر الكوفيين .  
والذي رأيته في معاني القرآن للأخفش (١/٣٦٨) أن الواو في « استوى الماء والخشبة »  
بمعنى الباء .

٣ - أنه منتصبٌ بإضمار عاملٍ بعد الواو، ونُسِبَ للزجاج (المصادر السابقة)، ولم يرد  
في معاني القرآن للزجاج أيُّ إشارةٍ إلى أن المفعول معه منصوبٌ بمضمرٍ بعد الواو، بل  
الظاهر أنه يسير على مذهب الجمهور . ينظر : النحو القرآني (رسالة) ٣/١٦٢٦ .

٤ - أن ناصبه الواو، وعليه سار عبد القاهر في الجمل (ص ٧٦)، أما في المقتصد  
(١/٦٥٩-٦٦١) فهو على مذهب الجمهور .

ينظر في هذه المذاهب سوى ما تقدّم : الجنى ص ١٥٥-١٥٦، المساعد  
١/٥٣٩-٥٤٠، المقاصد الشافية ١/٣٢١-٣٢٤ .

(١) شرح الرّملي ص ٢٦١ . والمراد بمفعول الفعل : الفاعل .

وليس هذا حدًّا للمفعول معه، وإنما هو رسمٌ؛ ولذا فإنّ الشّارح سيورد حدًّا له تحت  
قوله : « تنبيه » .

(٢) مثال ابن آجرؤم كما سبق « استوى الماء والخشبة » .

والخشبة هنا : مقياسٌ يُعرَفُ به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته . شرح الرّضي  
١/٥٢٠، وينظر : غرر الدرر ل ١٧٣أ، وفيها : « وهي مقياسٌ - ولو من حديدٍ ونحوه  
أو حجرٍ منحوتٍ - يُركّز في الأنهار غالباً وفي البرك الكبيرة، وفيه علاماتٌ يُعرَفُ بها  
وزنُ الماء وقدرُهُ زيادةً ونقصاً » .

(٣) شرح الرّملي ص ٢٦١ بتصرّفٍ .

(٤) المصدر السابق .



وَنَحْوُ : سِرْتُ وَالْأَمِيرَ لِلْقَرَى .....

وسرت والنَّيلَ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا <sup>(١)</sup> أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ <sup>(٢)</sup> ۖ ﴾ .

### تنبيه

<sup>(٣)</sup> عرّف بعضهم <sup>(٤)</sup> المفعول معه بقوله : هو اسمٌ، فضلةٌ، تالٍ لواوٍ بمعنى "مع"، تاليةٌ لجملةٍ ذات فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفه، ك: سرتُ والطريقَ، وأنا سائرٌ والنَّيلَ .

فخرج بالقيّد <sup>(٥)</sup> الأوّل <sup>(٦)</sup> نحو : لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبَنَ <sup>(٧)</sup>،

(١) في الأصل : "أجمعوا" بغير فاءٍ، وكذلك في شرح الرّمليّ ص ٢٦١ .

(٢) سورة يونس من الآية ٧١ .

وعلى هذا الإعراب اقتصر الزّمخشرى في الكشف (٢/٢٤٥) والمفصل (ص ٨٣)، بينما ذكر الفارسيّ في الإيضاح العضديّ (١/٢١٧) أنّه يجوز أن يكون نصب ﴿ شُرَكَاءَكُمْ ﴾ على إضمار فعلٍ، أي : وادعوا .

وينظر : البحر المحيطة ٥/١٧٧، الدرّ المصون ٦/٢٤٠، المغني ص ٤٧١، وفيه : « ولم يأت في التنزيل بيقين » .

(٣) ما سيأتي حتى قوله ص ٧٧٩ : « برز ضميره » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٦٠ ب-٦١ أ .  
وينظر - أيضاً - في تعريف المفعول معه : الكافية ص ١٠٢، المقرّب ١/١٥٨، الملخص ١/٣٧٧، شرح الحدود النحويّة ص ١٦٣ .

(٤) هو : ابن هشام في أوضح المسالك، والنصّ التّالي فيه ٢/٢١٢-٢١٣ .

(٥) في الأوضح ٢/٢١٢ : « باللفظ » .

(٦) وهو قوله : « اسمٌ » .

(٧) نوزع ابن هشام في هذا؛ فإنّ المصدر المؤوّل من أن والفعل اسمٌ، إلّا أنّه يمكن الجواب عن ذلك بأنّه لا يسمّى عندئذٍ مفعولاً معه لكونه ليس اسماً كما نصّ عليه في شرح القطر (ص ٣٨٣) . وينظر : التعلّيق المفيدة (رسالة) ص ٥٩٨، التصريح ٢/٥٢٣



ونحو : سرتُ والشمسُ طالعة<sup>(١)</sup>، وخرج بالثاني<sup>(٢)</sup> نحو : اشترك زيدٌ وعمرو، وخرج بالثالث<sup>(٣)</sup> نحو : جئتُ مع زيدٍ، وخرج بالرابع<sup>(٤)</sup> نحو : جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده، وخرج بالخامس<sup>(٥)</sup> : كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت<sup>(٧)</sup> : قد<sup>(٨)</sup> قالوا<sup>(٩)</sup> : ما أنت وزيداً<sup>(١٠)</sup>، [ وكيف أنتَ

⇐

"بحري"، شرح الحدود النحويّة ص ١٦٤، حاشية يس على التصريح ٣٤٢/١.

(١) لأنّ الجملة حالّ (شرح القطر ٣٨٣)، خلافاً لصدر الأفاضل؛ فقد نقل عنه ابن هشام في المغني (ص ٦٠٦) - وعنه الأزهرى في التصريح (٥٢٣/٢ - ٥٢٤ "بحري") - إثبات مجيء المفعول معه جملة.

(٢) وهو قوله : «فضلة»؛ لأنّ عمرًا في المثال التّالي عمدة. التصريح ٥٢٤/٢.

(٣) وهو قوله : «تال لواو».

(٤) وهو قوله : «بمعنى مع»؛ فإنّ التقييد بالقبليّة أو البعدية ينافي المعية. التصريح ٥٢٤/٢.

(٥) وهو قوله : «تالية جملة».

(٦) في الأوضح ٢١٢/٢ : «وضيعته»، والمراد بها الحرفة.

وأجاز الصّيمريّ في التّبصرة (٢٥٧/١) النّصب فيه مخالفاً الجمهور. ينظر : الكتاب

٣٠٥/١ - وفيه النصّ على منع النّصب في هذا المثال وشبهه -، شرح التّسهيل

٢٥٤/٢، الارتشاف ١٤٨٣/٣، التصريح ٥٢٤/٢ - ٥٢٥ "بحري".

(٧) هذا الكلام حقّه أن يُبنى على محترزٍ سادسٍ كما فعل ابن هشام في أوضح المسالك

(٢١٢/٢) حيث قال : «وبالسّادس [وهو قوله : ذات فعلٍ أو اسمٍ فيه معنى الفعل

وحروفه] نحو : هذا لك وأباك، فلا يُتكلّم به خلافاً لأبي عليّ. فإن قلت : ...»، وما

بين المعقوفين من التصريح (٢٥٢/٢)، وكان الواجب ذكر هذا المحترز ليستقيم السيّاق.

ومذهب أبي عليّ المشار له هو : إعمال اسم الإشارة في المفعول معه، نقله عنه ابن

مالك في شرح الكافية الشّافية ٦٨٩/٢، وشرح التّسهيل ٢٤٨/٢، وينظر : التصريح

٥٢٥/٢ - ٥٢٦ "بحري".

(٨) في الأوضح والقلادة : «فقد».

(٩) هم بعض العرب. الكتاب ٣٠٣/١.

(١٠) في الأصل : «زيد».





وزيداً<sup>(١)</sup>، قلتُ : أكثرهم يرفعه بالعطف<sup>(٢)</sup>، والذين نصبوا قدّروا الضمير فاعلاً<sup>(٣)</sup> بمحذوف<sup>(٤)</sup> لا مبتدأ<sup>(٥)</sup>، والأصل : ما تكون<sup>(٦)</sup>، وكيف تصنع<sup>(٧)</sup>، فلمّا حُذِفَ الفعلُ برز ضميره وانفصل<sup>(٨)</sup>.

ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله<sup>(٩)</sup>، <sup>(١٠)</sup>والله أعلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) زيادة لا بدّ منها، وهي في الأوضح، وهي غير موجودة في القلادة الجوهريّة، وإثباتها متعيّن؛ لأنّ الشّارح سيشير إليها في قوله : « وكيف تصنع »، وهذا التّقدير دليل ثبوتها، وعدم وجودها إمّا سهوً ظاهرًا أو سقطاً.

(٢) أي : يرتفع "زيد" بالعطف على "أنت". ينظر : التّصريح ٥٢٦/٢ "بحري".

(٣) في النّسختين : "فاعل"، وهو خطأ.

(٤) إعرابه فاعلاً بناءً على جعل "كان" تامّة - وهو الصّحيح -، أمّا على جعلها ناقصة فهو

اسمها . ينظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣، التّصريح ٥٢٧/٢ "بحري".

(٥) ز : « لا معية » تحريفٌ .

(٦) في النّسختين : "يكون"، وكذا في القلادة الجوهريّة، وهو لا يُناسب قول العرب المتقدّم، والتّصويب من الأوضح .

(٧) قدّر سيبويه (الكتاب ٣٠٣/١) الفعل في القولين من لفظ الكون ماضياً مع "ما"،

ومضارعاً مع "كيف". وينظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣، التّصريح ٥٥٢٧/٢ "بحري" حيث ذكّر خلافٌ في هذا التّقدير أهو مقصودٌ أم لا ؟ .

(٨) قوله : « وانفصل » ساقطٌ من القلادة الجوهريّة، ولعلّه في نسخةٍ أخرى، أو يكون

منقولاً عن شرح الرّمليّ (ص ٢٦١)، فقد أورد نحوه من هذه المسألة .

(٩) شرح الرّمليّ ص ٢٦١ .

وقد نقل الاتفاق على هذا الحكم (ينظر : شرح الجمل ٤٥٤/٢، التّسهيل ص ٩٩،

الارتشاف ١٤٨٥/٣) .

أمّا توسّط المفعول معه فالجمهور على منعه، وجوّزه ابن جنّي (الخصائص ٣٨٣/٢) .

وينظر : شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢، شرح التّسهيل ٢٥٢/٢، شرح الرّضيّ

٥١٨/١، الارتشاف ١٤٨٥/٣، المساعد ٥٤١/١ .

(١٠-١٠) ساقطٌ من "ز" .



ولما فرغ الناظم من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها شرع في مخفوضات الأسماء<sup>(١)</sup>؛ فقال :

### مخفوضات الأسماء

بإضافة مخفوضات إلى الأسماء لبيان الواقع<sup>(٢)</sup>.

- ٢٣٨ - خَافِضُهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالِإِتْبَاعُ  
 ٢٣٩ - أَمَّا الْحُرُوفُ هَهُنَا<sup>(٣)</sup> ف: مِنْ إِلَى بَاءٌ وَكَافٌ فِي وَلَاَمٌ عَنْ عَلَى  
 ٢٤٠ - كَذَلِكَ وَأَوْتَا وَبَاءٌ<sup>(٤)</sup> فِي الْحَلْفِ مُذْمُذِرُ بَاءٍ وَأَوْرُبُ الْمُحَذِفِ  
 ٢٤١ - كَسِرَتْ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْجُوبِ بِاشْتِيَاقٍ<sup>(٥)</sup>  
 خَافِضُهَا أَي : الْأَسْمَاءُ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ :

(١) شرح الرّملي ص ٢٦٤ بتصرفٍ .

(٢) شرح الرّملي ص ٢٦٤ .

(٣) في النسختين : "ها هنا" .

وفي هذه الكلمة إشارة من الناظم إلى اقتصاره على ما ورد من حروف الجرّ في المقدمة الآجرومية؛ وذلك أنّ ابن آجروم ترك عدداً من حروف الجرّ التي ذكرها ابن مالك في ألفيته (ص ٣٤)، وكذا غيره .

وسيستدرك الشّارح ثلاثة منها - وهي : "متى"، "ولعل"، و"لولا" - تحت قوله : « تنبيهان »، وقد تقدّم له (ص ٤٨٦) ذكر "كي" التعليلية و"حتى"، وتقدّم (ص ٧٤٤) ذكر "عدا" و"خلا" و"حاشا" .

(٤) في "ز" و"ط" ١٠٦ : « وأو ب و تاء » .

(٥) خالف الناظم أصله في أمرين :

١ - في أنّه تكلم عن خافض الأسماء بينما تكلم ابن آجروم عن المخفوضات من الأسماء حيث يقول : « المخفوضات ثلاثة أقسام : مخفوضٌ بالحرف، ومخفوضٌ بالإضافة، وتابع المخفوض » . المتن ص ٢٨ .

٢ - في ترتيب الحروف، وذلك لضرورة النظم .

(٦) ز : « خافضها ثلاثة أي الأسماء » بإقحام كلمة "ثلاثة" .



الحَرْفُ نحو : بزيدٍ، والمُضَافُ نحو : غلامُ زيدٍ<sup>(١)</sup>، والإِتِّبَاعُ<sup>(٢)</sup> نحو : بزيدٍ الفاضلِ<sup>(٣)</sup>، والخافضُ له<sup>(٤)</sup> هو الخافضُ لمتبوعه إلاّ البَدَلُ فإنَّ خافضه مقدَّرٌ؛ لأنَّ<sup>(٥)</sup> مذهب الجمهور / أنَّ العاملَ في التَّابِعِ هو العاملُ في المتبوعِ إلاّ البَدَلُ فالعاملُ فيه مقدَّرٌ<sup>(٦)</sup>، وقيل : الخافضُ له التَّبَعِيَّةُ<sup>(٧)</sup>.

[١/٨٢]

وقد اجتمعت هذه الأنواع الثلاثة في البسملة<sup>(٨)</sup>.

(١) هذا على مذهب الجمهور في أنَّ خافض المضاف إليه هو المضاف، وقيل : الإضافة ونُسِبَ للأخفش، وهو مذهب السَّهْلِيِّ في أماليه (ص ٥٠)، وأبي حَيَّان في النُّكْتِ الحسان (ص ١١٧)، وقيل : حرف الإضافة، ونُسِبَ للزَّجَّاجِ .

ينظر : الارتشاف ١٧٩٩/٤، التعليقة المفيدة (رسالة) ص ٦٤٩-٦٥٠، الهمع ٢٦٥/٤ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « التَّبَعِيَّةُ » نقلٌ عن شرح الرَّمْلِيِّ ص ٢٦٤ .

(٣) "ز" : "العاقل" .

(٤) أي : للتَّابِعِ، وعبارة الرَّمْلِيِّ : « وتابِعُ المخفوض نحو : ... ، والخافض له ... » .

(٥) "ز" : "ولأنَّ" الواو مقحمة .

(٦) ينظر : بحث مسألة العامل في البَدَلِ ص ٧٣٨ مع الحاشية (١) .

أما بقية التَّوَابِعِ وهي التَّوَكِيدُ، والنَّعْتُ، وعطف البيان، وعطف النَّسْقِ؛ فقليل في العامل في الثلاثة الأولى ثلاثة أقوال، وهي :

١ - قول الجمهور السَّابِقُ .

٢ - أنَّ العامل فيها التَّبَعِيَّةُ .

٣ - أنَّ عاملها مقدَّرٌ من جنس الأوَّلِ .

وقيل في العامل في عطف النَّسْقِ ثلاثة أقوال أيضاً، وهي :

١ - قول الجمهور، وهو أنَّ العامل فيه هو الأوَّلُ بواسطة حرف العطف .

٢ - أنَّ العامل فيه مقدَّرٌ من جنس الأوَّلِ .

٣ - أنَّ العامل فيه حرف العطف بالنيابة عن العامل في المعطوف عليه .

ينظر في هذه الأقوال : شرح الرُّضِيِّ ٢٧٩/٢-٢٨٢، التَّصْرِيحُ ٤٦٢/٣-٤٦٣، الهمع ١٦٦/٥-١٦٧ .

(٧) نُسِبَ هذا المذهب للأخفش، وبعض النُّحاة . ينظر : المصادر السابقة، وشرح الأزهريّ ص ٩٦، وينظر ما تقدّم ص ٢٩٧ مع الحاشية (٤) .

(٨) شرح الأزهريّ ص ٩٦ بزيادة قوله : « الأنواع » . وينظر : ما تقدّم ص ٣٨٩ .

أَمَّا الْحُرُوفُ هَهُنَا <sup>(١)</sup> ف: مِنْ ....

(٢) ومن معانيها (٣) : ابتداء الغاية (٤) في المكان نحو قوله تعالى (٥) : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي - أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٦) ، وفي الزَّمان (٧) نحو قوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (٨) ، والتَّبَعِيضُ (٩) نحو : شربت من الماء، أي : بعضه، وبيان

المقتضب (٤٤/١) - أن هذا المعنى راجع لابتداء الغاية، على أنه عاد إلى موافقة

الجنس<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي :  
الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ، والزيادة في كلامٍ منفي<sup>(٣)</sup> أو شبهه<sup>(٤)</sup> نحو : ما جاءني  
من أحدٍ<sup>(٥)</sup>، أي : ما جاءني أحدٌ .

وإلى، ومن معانيها<sup>(٦)</sup> : انتهاء الغاية في المكان نحو<sup>(٧)</sup> : سرت من

⇐

الجمهور (المقتضب ١٣٦/٤-١٣٧)، وينظر في ذكر الخلاف : الارتشاف ١٧١٩/٤ .

(١) أنكره ابن عصفور، وتأول ما ورد . ينظر : شرح الجمل ٤٩١/١-٤٩٢ .

(٢) سورة الحجّ من الآية ٣٠ .

(٣) هذا مذهب البصريين، والجمهور، وجوز الأخفش، والكسائي، وهشام زيادتها في

غير المنفي (ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١ و ٢٢٥، البغداديات ص ٢٤٢،

الارتشاف ١٧٢٣/٤)، ونسب الرضيّ تجويز ذلك للأخفش والكوفيين (شرح الكافية

٢٦٨/٤)، ونسبه ابن مالك للأخفش، واختاره (التسهيل ص ١٤٤، وشرحه

١٣٨/٣)، وينظر : المؤاخذات النحويّة ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) المراد به - هنا - النهي، والاستفهام بـ "هل" خاصّةً نحو : لا تضرب من أحدٍ، هل في

الدّار من رجلٍ . ينظر : شرح الرضيّ ٢٦٨/٤، الارتشاف ١٧٢٣/٤ و ١٧٢٤،

المقاصد الشّافية ١٨٦/٢ .

ولزيادة "من" شرطان آخران هما :

١ - أن يكون مجرورها نكرة، ولم يشترطه الأخفش (معاني القرآن ٢٩٨/١)، ونُسِبَ

عدم اشتراط ذلك للكوفيين أيضاً (شرح الرضيّ ٢٦٨/٤)، وقد اختار ذلك ابن

مالك (التسهيل ص ١٤٤، وشرحه ١٣٨/٣) .

٢ - أن يكون إمّا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ . ينظر : الارتشاف، أوضح المسالك

٢١/٣-٢٣، المقاصد الشّافية ١٩٢/٢-١٩٥، التصريح ٢٥/٣-٢٧ .

(٥) يعترض المبرّد في المقتضب (٤٥/١) على القول بزيادة "من" في هذا المثال ونحوه بأنّها

« إذا لم تدخل جاز أن يقع النّفي بواحدٍ دون سائر جنسه ... »، وينظر : المقاصد

الشّافية ١٨٤/٢-١٨٥ .

(٦) ينظر في معاني "إلى" : الارتشاف ١٧٣٠/٤، الجنى ص ٣٨٥، المغني ص ١٠٤ .

(٧) "ز" : « نحو قوله »، وكلمة "قوله" غير واردة في شرح الرّمليّ .



البصرة إلى الكوفة، وفي الزّمان نحو : صمتُ من يومَ الخميسِ إلى يومِ الاثنينِ .

والباء، ومن معانيها<sup>(١)</sup> : الإلصاق<sup>(٢)</sup> نحو : مررت بزيدٍ، والاستعانة<sup>(٣)</sup> نحو : كتبت بالقلم، والمقابلة نحو : اشتريت هذا بهذا، والتّعديّة نحو : ذهبت به، والمصاحبة نحو : جاء الأمير بعشيرته .

والزيادة في الفاعل نحو : ﴿ كَفَى بِاللّهِ وَكِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup>، أي : كفي الله وكيلاً<sup>(٥)</sup>، والمفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(٦)</sup> أي : أيديكم، وفي خبر ليس نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ، وفي

(١) ينظر في معاني "الباء" : الارتشاف ٤/١٦٩٥، الجنى ص ٣٦، المغني ص ١٣٧ .

(٢) لم يذكر لها سيبويه معنًى غيره (ينظر : الكتاب ٤/٢١٧)، وقد قسّم الإلصاق إلى حقيقيٍّ، نحو : أمسكت بزيدٍ، إذا قبضت على شيءٍ من جسمه، أو ما يجبسه من يدٍ ونحوها، ومجازيٍّ نحو : مررت بزيدٍ، أي : ألصقت مروري بمكان قرب زيدٍ .

ينظر : الارتشاف ٤/١٦٩٥، المغني ص ١٣٧ .

(٣) أدرج ابن مالك باء الاستعانة في الباء السببية، وعلّل ذلك بقوله في شرح التسهيل (٣/١٥٠) : « والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز »، وكذلك الإربلي في جواهر الأدب ص ٤٥، وينظر : الارتشاف ٤/١٦٩٥ .

(٤) سورة النساء من الآية ١٣٢، وهي بالواو ﴿ وَكَفَى ﴾ .

(٥) ينظر : ما سبق في آخر الحاشية (٣) ص ٤١٥ .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٩٥ .

وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢/٧٩) هذا القول، واعترضه بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، ثمّ قال : « والذي نختاره في هذا : أنّ المفعول في المعنى هو ﴿ بِأَيْدِيكُمْ ﴾، لكنه ضمّن "ألقي" معنى ما يتعدّى بالباء فعلاه بها كأنّه قيل : ولا تفضّوا بأيديكم ... »، وقيل غير ذلك . ينظر : البحر المحيط، المغني ص ١٤٧-١٤٨ .



المبتدأ نحو : بِحَسْبِكَ دَرَهْمٌ<sup>(١)</sup>، وما في القرآن من ذلك فهو للتحسين<sup>(٢)</sup>.  
والكاف، ومن معانيها<sup>(٣)</sup> : التّشبيه حقيقةً نحو : هذا الدّرهمُ كهذا  
الدّرهمِ - إذا كانا من فضّة واحدة -، ومجازاً نحو : زيدٌ كالأسدِ، والكريمُ  
كالغيثِ، والسّخيُّ كالبحرِ<sup>(٤)</sup>.

وقد تكون اسماً<sup>(٥)</sup> إذا دخل عليها حرف جرّ نحو :  
يَضْحَكُنَ عَنِ كَالْبَرْدِ ...<sup>(٦)</sup>

أي : مثل البرد .

(١) ذكر السيوطي في الهمع (٤/١-٥) أنّ مختاره تبعاً لشيخه الكافيجي أنّ "بحسبك" خبر؛ لأنّه محط الفائدة .

(٢) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ١٧٤/١ .

والمراد بالتحسين : تحسين اللفظ وتزيينه . ينظر : شرح الرّضيّ ٤٣٣/٤ .

(٣) ينظر في معاني "الكاف" : الجنى ص ٧٨، المغني ص ٢٣٣ .

(٤) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ١٧٦/١ .

(٥) مذهب الجمهور أنّ كون الكاف اسماً مخصوصاً بالشّعر، ومذهب الأخفش، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ١/٢٨٩-٢٩٠) جوازه في النثر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية (ص ٣٥) .

ينظر : الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، المقتضب ١٤٠/٤، الأصول ٤٣٩/١ و ٤٤٠، البغداديات ص ٣٩٦، ضرائر الشّعر ص ٣٠٢، البسيط ٨٤٤/٢، شرح الرّضيّ ٣٢٤/٤، الارتشاف ١٧١٣/٤، المغني ص ٢٣٨ و ٢٣٩، المقاصد الشّافية ٢٥٢/٢-٢٥٣، التصريح ٧٢-٧١/٣ .

(٦) هذا بعض بيتٍ من مشطور الرّجز، وتامه : « الْمُنْهَمَّ »، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢، وينظر : المقاصد النّحويّة ٢٩٤/٣، الخزانة ١٦٨/١٠-١٦٩ .  
والبرد هو : حبّ الغمام، والمنهمّ : الذّائب .

والبيت ورد شاهداً في : أسرار العريّة ص ٢٥٨، المفصل ٣٨٥، ابن يعيش ٤٤/٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٥٨/٣، شرح الرّضيّ ٣٢٤/٤، الجنى ص ٧٩، أوضح المسالك ٤٩/٣، المغني ص ٢٣٩، الفوائد الضّيائية ٣٣/٢، شرح الأشمونيّ ٢٢٥/٢ .



[٨٢/ب]

وتختصُّ الكاف بالظاهر، وقد تدخل على / ضمير الغائب<sup>(١)</sup>.  
وفي ومن معانيها<sup>(٢)</sup> : الظرفيّة حقيقةً نحو : الماء في الكوز، والمال في  
الكيس، أو مجازاً نحو : النّجاة في الصّدق، والنّظر في الكتاب .  
وكونها للسّببيّة<sup>(٣)</sup> نحو قوله ﷺ : « دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ  
حَبَسَتْهَا »<sup>(٤)</sup>.

(١) شاهد ذلك : ما أنشده سيويه في الكتاب (٣٨٤/٢) للعجاج (وهو في ملحقات  
ديوانه ٢٦٩/٢) :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وخصّه سيويه بالضرورة، وجعله ابن مالك قليلاً (شرح التسهيل ١٦٩/٣)، وحكم  
عليه أبو حيان في الارتشاف (١٧١٠/٤) بالشذوذ .  
وقد دخلت الكاف على ضمير الرّفْع والنّصب المنفصلين، وضمير المخاطب والمتكلّم .  
تنظر : المصادر السّابقة .

(٢) ينظر في معاني "في" : الارتشاف ١٧٢٥/٤، الجنى ص ٢٥٠، المغني ص ٢٢٣ .

(٣) أي : بمعنى الباء السّببيّة، وإثباته مذهب الكوفيّين (معاني القرآن للفرّاء ٧٠/٢  
و ٢٢٣)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٥١٠)، والزّجاجيّ (حروف المعاني ص ٨٣)،  
وابن مالك (التسهيل ص ١٤٦) .

وتحويز تناوب حروف الجر بعضها عن بعض مذهب كوفيّ، ويُنسب للبصريّين منع  
ذلك، وأنّ مذهبهم « إبقاء كلّ حرفٍ على موضوعه الأوّل إمّا بتأويلٍ يقبله اللفظ، أو  
بتضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من  
وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ » الجنى ص ٤٦ .

وينظر : الخصائص ٣٠٦/٢، أمالي ابن الشجريّ ٦٠٦/٢، وحواشيه، ضرائر الشعر  
ص ٢٣٦، نظريّة الحروف العاملة ص ١٨٢، تناوب حروف الجر ص ٥ .

والذي يظهر لي أنّ هذا ليس مذهب البصريّين جميعهم؛ فقد جوّز الأخفش تناوب عددٍ  
من الحروف (ينظر : معاني القرآن له ٥١/١)، وكذا المبرّد (المقتضب ٣١٩/٢ - ٣٢٠) .

(٤) الحديث في صحيح البخاريّ (ص ٦٣٣)، كتاب بدء الخلق، باب : "خمسٌ من  
الدّواب فواسق"، برقم (٣٣١٨)، بلفظ : « دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ رَبَطْتُهَا فَلَمْ





وبمعنى "على" <sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ <sup>(٢)</sup> أي : عليها .

وبمعنى "إلى" <sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿فَرَدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْٓ أَفْوَاهِهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup> أي : إلى أفواههم <sup>(٥)</sup> .

⇐

تُطْعِمُهَا، وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وفي صحيح مسلم (٢١١٠/٤)، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، برقم (٢٦١٩) بلفظ : «دَخَلْتُ ... رَبَطْتُهَا فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ»، وهو بهذا اللفظ عند ابن ماجه في سننه (١٤٢١/٢) كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، برقم (٤٢٥٦) .

أما حبستها الوارد في الحديث فقد ورد في رواية للحديث عند البخاري (ص ٤٤٤)، كتاب المساقاة، باب : "فضل سقي الماء"، برقم (٢٣٦٥)، ولفظه : «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا ...»، فلعل ما هنا تلفيق من الحديثين . وقد ورد الحديث كما أورده الشارح شاهداً في : الارتشاف ١٧٢٦/٤، وينظر ما سبق في الحاشية (٥) ص ٧٧٣ .

(١) إثباته مذهب الكوفيّين (معاني القرآن للفرّاء ٣٢٤/١ و ١٨٦/٢، معاني الحروف ص ٩٦)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٥٠٦)، وابن مالك (التسهيل ص ١٤٦) . وينظر : الارتشاف ١٧٢٥/٤ .

وقد وقفت عليه في معاني القرآن للأخفش ٥١/١، والمقتضب ٣١٩/٢ .

(٢) سورة طه من الآية ٧١ .

وفي الآية أقوال آخر تنظر في : معاني القرآن للزجاج ٤٢٢/١ و ٢٣٩/٢، البحر المحيط ٢٤٢/٦ - ٢٤٣ .

(٣) ينظر : أدب الكاتب ص ٥٠٩، حروف المعاني ص ٨٤، الأزهية ص ٢٧١ .

(٤) سورة إبراهيم من الآية ٩ .

وفي الآية أقوال آخر تنظر في : معاني القرآن للفرّاء ٧٠/٢، معاني القرآن للزجاج ١٥٦/٣، البحر المحيط ٣٩٨/٥ .

(٥-٥) ساقط من الأصل، وهو غير موجود في شرح الرّمليّ .



واللّام، ومن معانيها<sup>(١)</sup> : الملك نحو : الدّارُ لزيدٍ، والاستحقاق نحو :  
المَغْفِرَةُ لزيدٍ، والاختصاص نحو : الجُلُّ<sup>(٢)</sup> للفرس، أي : مختصٌّ به،  
والتّعدية نحو : وهبتُ لزيدٍ مالاً، والتّعليل<sup>(٣)</sup> نحو : جئتكَ لِعلمِكَ،  
والزيادة نحو قوله تعالى : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي : ردفكم .  
وتكسّر هذه اللّام مع الاسم الظّاهر، ومع ياء المتكلّم، وتُفتح فيما  
عدا ذلك<sup>(٥)</sup>.

وعن، ومن معانيها<sup>(٦)</sup> : المُجَاوِزَةُ نحو : رميتُ عن<sup>(٧)</sup> القوس، أي :  
جاوزت الرّمي عنه، وكونها بمعنى "بعد"<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿لَتَرْكَبُنَّ

- (١) ينظر في معاني "اللّام" : الارتشاف ٤/١٧٠٧، الجنى ص ٩٥، المغني ص ٢٧٤ .  
(٢) هو ما يُوضَع على الدّابة لتصان به، وهو بالفتح والضّم . اللّسان ٢/٣٣٦، القاموس  
المحيط ٢/٢٩٤ (جلل) .  
(٣) في الأصل : "التعليم" تحريف .  
(٤) سورة النمل من الآية ٧٢ .  
وكون اللّام زائدة في هذه الآية قول الأكثرين (ينظر : المقتضب ٢/٣٧، شرح الرّضيّ  
٤/٢٨٥، وغيرها)، وقيل : إن "ردفه" و"ردف له" لغتان، وقيل : ضُمّن معنى "دنا"،  
وقيل : ضُمّن معنى "اقترب"، وقيل غير ذلك . ينظر : معاني القرآن للقرّاء ٢/٢٩٩،  
البحر المحيط ٧/٩٠، الجنى ص ١٠٧، المغني ص ٢٨٥ .  
(٥) هذا على المشهور، ونقل غيره . ينظر تفصيل ذلك في : الارتشاف ٤/١٧٠٦ .  
(٦) ينظر في معاني "عن" : الارتشاف ٤/١٧٢٧، الجنى ص ٢٤٢، المغني ص ١٩٦ .  
(٧) ز : "نحو" تحريف .  
(٨) إثبات هذا المعنى والذي يليه مذهب الكوفيّين، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٥١٢-٥١٣)،  
والزّجاجيّ (حروف المعاني ص ٧٩-٨١)، وابن مالك (التّسهيل ص ١٤٦) .  
وينظر : الارتشاف ٤/١٧٢٧-١٧٢٨ .



طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ أي : بعد طبقٍ، وبمعنى "على" نحو : بَخِلَ عَنْهُ، أي : عليه .

وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر<sup>(٢)</sup> نحو : دخلتُ مِنْ عَنْ يمينه .

وعَلَى، ومن معانيها<sup>(٣)</sup> : الاستعلاء نحو : جلستُ على السَّريرِ، وكونها بمعنى "عن"<sup>(٤)</sup> نحو :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ .....<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الانشقاق من الآية ١٩ .

(٢) وهو "مِنْ"، ومعناها حينئذٍ "جانب"، وذهب الفراء، ومَنْ وافقه من الكوفيين إلى بقاء حرفيّتها . ينظر : الارتشاف ٤/١٧٢٢ .

(٣) ينظر في معاني "على" : الارتشاف ٤/١٧٣٢، الجنى ص ٤٧٠، المغني ص ١٨٩ .

(٤) إثباته مذهب الأخفش (معاني القرآن ١/٥١)، والمبرد (المقتضب ٢/٣٢٠)، والكوفيين، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٥٠٧)، وابن مالك (التسهيل ص ١٤٦) . وينظر : الارتشاف ٤/١٧٣٤ .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه :

لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا .....

وهو للقحيف العقيلي في النوادر ص ٤٨١، ومجاز القرآن ٢/٨٤، وأدب الكاتب ص ٥٠٧ .

وبنو قُشَيْرٍ - بالتصغير - قبيلة عدنانية ينتهي نسبها إلى قُشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ينظر : جمهرة النسب ص ٣٣٢ و ٣٤٢، جمهرة أنساب العرب ص ٢٨٩، نهاية الأرب ص ٣٩٩ .

والبيت من شواهد : معاني القرآن للأخفش ١/٥١، المقتضب ٢/٣٢٠، الأزهية ص ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/٦١٠، شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩، رصف المباني ص ٣٧٢، الارتشاف ٤/١٧٣٤، أوضح المسالك ٣/٣٨، المساعد ٢/٢٦٩، شرح



أي : عني، وكونها بمعنى "في" <sup>(١)</sup> نحو <sup>(٢)</sup> قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ <sup>(٤)</sup>، وكونها بمعنى عند <sup>(٥)</sup> كقوله <sup>(٥)</sup> : «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا» <sup>(٦)</sup> أي : أجيئاً عنده .  
وقد تكون اسماً إذا دخل عليها "من" <sup>(٧)</sup> نحو :

⇐

- ابن عقيل ٢/٢٦، المقاصد الشافية ٢/٢٤٩، اللمع ٤/١٨٦ .  
وينظر في تأويل البيت عند من لا يُثبت هذا المعنى : الخصائص ٢/٣١١، شرح الجمل ٢/٥١٠ .  
(١) إثباته مذهب الكوفيّين (ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٦٣)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٥١٤)، وابن مالك (التسهيل ص ١٤٦) . وينظر : الارتشاف ٤/١٧٣٤ .  
(٢-٢) ساقطٌ من الأصل، وهو ثابتٌ في شرح الرّمليّ .  
(٣) سورة القصص من الآية ١٥ .  
(٤) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٨، حروف المعاني ص ٢٣، الأزهية ص ٣٨٥، كشف المشكل ١/٥٧١، شرح ألفية ابن معطّر ١/٤١٧، منهج السّالك ص ٢٥٠، البرهان ٤/٢٨٥، التصريح ٣/٥٢ .  
(٥) ز : «نحو قوله»، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .  
(٦) هذا من قول أعرابيٍّ جاء يَحْتَكِمُ إلى النَّبِيِّ ﷺ في قصّةٍ أوردها البخاريّ في صحيحه (ص ١٣٧٣)، في كتاب الأحكام، باب : "هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور"، برقم (٧١٩٣)، ولفظه : «عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنيّ قالا : جاء أعرابيٌّ فقال : يا رسولَ الله أقضِ بيننا بكتابِ الله، فقام خصمه فقال : صدق؛ فاقضِ بيننا بكتابِ الله، فقال الأعرابيّ : إنّ ابني كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ ...»، والحديث في صحيح مسلم (٣/١٣٢٤)، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزّنى، برقم (١٦٩٧) .  
وقد رُوي كلام الأعرابيّ هذا بلفظ : «عسيفاً في أهل هذا» . ينظر : فتح الباري ١٢/١٤٣ .  
(٧) ومعناها حيثنّ "فوق"، وفيها الخلاف السّابق في "عن"، ينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص ٧٨٩، والمصادر المذكورة في تخريج الشاهد التّالي .



غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ..... (١).....

كَذَاكَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَآوُ، وَتَاءٌ، وَبَاءٌ فِي الْحَلْفِ أَي : الْقَسَمِ؛  
فَالْوَاوُ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الظَّاهِرِ فَلَا تَقُولُ : وَكَ<sup>(٢)</sup> لِأَفْعَلَنْ، وَلَا يُذَكَّرُ  
مَعَهَا فَعَلَ الْقَسَمِ، فَلَا تَقُولُ : أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا جزء من صدر بيتٍ من الطّويل وقع في بيتين مختلفين، الأوّل منهما :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ حِمْسُهَا      تَصِلُ وَعَنْ قِيَضٍ بَيْنَ دَاءٍ مَجْهَلٍ

وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ في النوادر ص ٤٥٤ .

والثاني :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَ مَا      رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا

وهو ليزيد بن الطّثرية القشيريّ في شعره ص ٨٧، والنوادر ص ٤٥٣ .

والأوّل منهما من شواهد : الكتاب ٢٣١/٤، المقتضب ٥٣/٣، الأصول ٢١٦/٢  
و ١٧٦/٣ و ٣١٩، الجمل ص ٦١، الإيضاح العضديّ ٢٧٢/١، الأزهية ص ١٩٤،  
شرح اللّمع ١٦٧/١، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٧٨، المفصل ص ٣٨٤، الفصول  
لابن الدّهّان ص ٣١، كشف المشكل ٥٧١/١، الفصول الخمسون ص ٢١٧، ابن  
يعيش ٣٧/٨ و ٣٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٥٧/٣، المقرّب ١٩٦/١، شرح الجمل  
٤٨١/١، شرح الكافية الشّافية ٨١٠/٢، شرح التّسهيل ١٤٠/٣، البسيط ٨٧٣/٢،  
شرح الرّضيّ ٣٢٣/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٤١٦/١، رصف المباني ص ٣٧١،  
الارتشاف ١٧٢٢/٤، الجنى ص ٤٧٠، المغني ص ١٩٠ و ١٩٤، أوضح المسالك  
٥١/٣، شرح ابن عقيل ٢٩/٢ .

وثانيهما من شواهد : المقتضب ٣٢٠/٢ و ٥٣/٣، التّبصرة ٢٨٣/١، الأزهية  
ص ١٩٤، أمالي ابن الشّجريّ ٥٣٧/٢، أسرار العربيّة ص ٢٥٦، ابن يعيش ٣٨/٨ .

(٢) في الأصل : "وكا"، وفي "ز" : "وها"، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجازه ابن كيسان . ينظر : شرح الجمل ٥٢٦/١، الارتشاف

١٧١٧/٤، الهمع ٢٣٦/٤، أبو الحسن بن كيسان ص ١٧٢ .



والتاء المُثَنَّاة فوق<sup>(١)</sup> مختصّة بلفظ الجلالة<sup>(٢)</sup>، ولا تدخل على غيرها على الصّحيح /، وأمّا نحو : "تربّ الكعبة"، و"تربّي"<sup>(٣)</sup> فشاذ<sup>(٤)</sup>، ولا يُذكرُ معها فعل القسم<sup>(٥)</sup>.

والباء الموحّدة، وهي أمّ الباب؛ لأنها تُستعملُ مع الظّاهر نحو : بالله، ومع المضمّر نحو : بك، ويُذكرُ معها فعلُ القسمِ نحو : أقسمتُ بك لأفعلن<sup>(٦)</sup>.

ومذّ ومُنذ، ويختصّان بالزمان نحو : ما رأيته مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة . وهما بمعنى "من" التي هي<sup>(٧)</sup> لابتداء الغاية إن كان الزّمان ماضياً نحو : ما رأيته مذ أو منذ<sup>(٨)</sup> يوم .

وبمعنى "في" التي هي للظرفيّة إن كان حاضراً نحو : ما رأيته مذ أو منذ<sup>(٨)</sup> يومنا .

وبمعنى "من" و"إلى" معاً إن كان معدوداً نحو : ما رأيته مذ أو مُنذ

(١) كذا في شرح الرّمليّ (ص ٦٦)، والمعهود أن يقال : « من فوق » .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٩/١ و ٤٩٦/٣ و ٤٩٩، المقتضب ٣٢٠/٢ و ١٧٥/٤، الأصول ٤٣٠/١ .

(٣) حكاهما الأخفش . ينظر في الأوّل منهما : المفصل ص ٣٨٣، شرح الجمل ٥٢٤/١، شرح التّسهيل ١٤٠/٣، وينظر في الثّاني : الإنصاف ٣٩٧/١، شرح الرّضيّ ٣٠٠/٤، الجنى ص ٥٧، المقاصد الشّافية ١٦٦/٢، التّصريح ١٩/٣ .

(٤) ينظر : المصادر السّابقة، والارتشاف ١٧١٧/٤ .  
(٥) وابن مالك في الألفيّة (ص ٣٤) لم يجعل دخولها على "ربّ" شاذّاً، (وينظر : المقاصد الشّافية ١٦٦/٢-١٦٧)، وكذلك ابن هشام في أوضح المسالك (١٧/٣)، وجعل في شرح القطر (ص ٤١٩) "تربّ الكعبة" قليلاً .

(٥) بلا خلاف . الهمع ٢٣٦/٤ .

(٦) هذا التّمثيل غير جيّد، إلّا أن يكون الضّمير فيه لله تعالى، وذلك أنّ القسم بغير الله لا يجوز .

(٧) ساقطٌ من "ز"، وهي موجودةٌ في بعض نسخ شرح الرّمليّ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .



رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ، وقوله ﷺ : « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يومَ القيامةِ »<sup>(١)</sup>.

وهي مختصةٌ بالنكرات<sup>(٢)</sup>، ولا تُستعملُ إلا في صدرِ الكلام<sup>(٣)</sup>.

⇐

وفي معنى "ربّ" أقوالٌ تنظر في : الارتشاف ١٧٣٧/٤-١٧٣٨، الجنى ص ٤٣٩-٤٤٧، الهمع ١٧٤/٤-١٧٥.

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص ٢٢٣)، كتاب التَّهَجُّد باب تحريض النَّبيِّ ﷺ على صلاة اللَّيْلِ ...، برقم (١١٢٦)، ولفظه : « عاريةٍ في الآخرة »، وله رواياتٌ فيها : « يومَ القيامةِ » مع اختلافٍ في لفظ الحديث (ينظر الحديث رقم ١١٥)، وينظر : السَّير الحثيث ٤٥١/٢-٤٥٢.

وقد ورد الحديث شاهداً في شواهد التَّوضيح ص ١٦٤، شرح التَّسهيل ١٧٨/٣، المغني ص ١٨٠، أوضح المسالك ٤٧/٣، شرح اللَّمحة البدرية ١٩٢/٢، المساعد ٢٨٥/٢، شفاء العليل ٦٧٦/٢.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (٧٩١/٢-٧٩٢) : « ولا [يجرّ] بـ "ربّ" غير نكرةٍ معنًى ولفظاً أو معنًى لا لفظاً نحو : ربّه رجلاً، وربّ رجلٍ وأخيه؛ فإنّ هاء "ربّه" رجلاً لا تدلّ على معيّن، وإن كان لفظها لفظ المعرفة ... ».

وينظر : الأصول ٤١٩/١. وجوز بعضهم جرّها المعرّف بـ "أل". ينظر : شرح الجمل ٥٠٥/١، الارتشاف ١٧٣٩/٤.

وهل يُشترط أن تكون النكرة موصوفةً كما هو مذهب ابن السَّراج (الأصول ٤١٨/١) وأكثر المتأخّرين، أم لا ؟ كما هو مذهب الأخفش، والفراء، وغيرهم، واختاره ابن مالك (التَّسهيل ص ١٤٨) قولان.

ينظر في هذه المسألة : شرح التَّسهيل ١٨١/٣، شرح الرّضيّ ٢٩٢/٤، الارتشاف ١٧٤١/٤، الجنى ص ٤٥٠، المساعد ٢٨٥/٢، الهمع ١٧٨/٤.

(٣) ينظر : المقتضب ١٤٠/٤، الأصول ٤١٦/١، الكافية ص ٢١٧، رصف المباني ص ١٩١، المغني ص ١٨١.

وقد وقعت "ربّ" في غير الصّدر خبراً لـ "إنّ" كقول حاتم الطّائيّ في ديوانه ص ٢٠١ :

⇐



يومين<sup>(١)</sup>.

ويكونان اسمين إذا دخلا على اسمٍ مرفوعٍ نحو : ما رأيتُهُ مذ أو<sup>(٢)</sup> مذ يومان - وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر<sup>(٣)</sup>، أو على<sup>(٤)</sup> الجملة فعليةٌ كانت - وهو الغالب - أو اسمية<sup>(٥)</sup>.

والغالب على "مذ" الاسميّة، وعلى "مذ" الحرفيّة<sup>(٦)</sup>.

ورُبّ<sup>(٧)</sup>، ومن معانيها<sup>(٨)</sup> : التّقليل قليلاً، والتّكثير كثيراً<sup>(٩)</sup> نحو قولك :

(١) ينظر : المغني ص ٤٤١ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) وقيل : بالعكس، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعلٌ بـ "كان" تامّةٌ محذوفةٌ، وقيل : ما بعدهما خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ . ينظر في هذه الأقوال : الارتشاف ١٤١٨/٣ - ١٤١٩، التّصريح ٧٦/٣ - ٧٨ .

(٤) ز : "وعلى" .

(٥) أوضح المسالك ٥٢/٣ - ٥٤ بتصرّفٍ .

وشاهد الدّخول على الجملة الفعلية قول الفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ :

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وشاهد الدّخول على الجملة الاسميّة قول الأعشى في ديوانه ص ١٨٥ :

وما زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مَذْ أُنَا يَافِعٌ وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا

أوضح المسالك (السّابق)، التّصريح ٧٨/٣ - ٧٩ .

(٦) ينظر : الجنى ص ٥٠٠ .

(٧) كون "ربّ" حرف جرٍّ مذهب البصريّين (الكتاب ١٧٠/٢، المقتضب ٥٧/٣، الأصول ٣١٦/١)، واختاره ابن مالك، وذهب الكوفيّون والأخفش في أحد قوليه، وابن الطّرواة إلى اسميّتها، واختاره الرّضيّ . ينظر : الإنصاف ٨٣٢/٢، شرح التّسهيل ١٧٥/٣، شرح الرّضيّ ٢٨٨/٤ - ٢٩٠، الارتشاف ١٧٣٧/٤، الجنى ص ٣٨ - ٤٣٩، ائتلاف النصرة ص ١٤٤، المقاصد الشّافية ١٦٤/٢ .

(٨) ليس لـ "ربّ" معنًى سوى ما سيأتي عند من قال به، ولو قال : "ومعناها" لكان صواباً، وتنظر الحاشية التالية .

(٩) هذا نصّ كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٤٧/٣، وهو ما اختاره في المغني ص ١٨٠ .





وَوَاوِ رَبِّ الْمُنْحَذِفِ نحو :

وَلَيْلٍ ..... (١)

أي : وربّ ليلٍ .

وظاهر كلام الناظم كأصله<sup>(٢)</sup> موافقة المبرّد<sup>(٣)</sup>، والكوفيّين<sup>(٤)</sup> في أنّ الخفض بـ<sup>(٥)</sup> "واو ربّ"، والصّحيح أنّه بـ "رُبّ" المضمرة، وهو مذهب البصريّين<sup>(٦)</sup>.

⇐

أَمَاوِيَّ إِنِّي رَبٌّ وَاجِدٌ أُمِّهِ أَجَرْتُ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ  
وكذا خبراً لـ "إن" المخففة، وجواباً لـ "لو"، وهو غريبٌ . ينظر : الارتشاف  
١٧٤١/٤ .

(١) هذا جزءٌ من صدر بيتٍ من الطّويل، وهو لامرئ القيس من معلقته (ديوانه ص ١٨)، وهو بتمامه :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْثِلِي  
وهو من شواهد : شرح التّسهيل ١٨٧/٣، شرح عمدة الحفاظ ٢٧٢/١، شرح  
الكافية الشّافية ٨٢١/٢، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٧٧، أوضح المسالك ٦٥/٣،  
شفاء العليل ٢٩٣/٢، المقاصد الشّافية ٢٩١/٢، المطالع السّعيدة ٥٦٦/٢، شرح  
الأشْمُونِيّ ٢٣٣/٢ .

(٢) المتن ص ٢٨ .

(٣) ز : "للمبرّد"، وينظر في رأيه : المقتضب ٣١٩/٢ و ٣٤٧-٣٤٨، وينظر : شرح  
عيون الإعراب ص ١٩٠، شرح التّسهيل ١٨٩/٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١، الارتشاف ١٧١٧/٤، المقاصد الشّافية ٢٩٣/٢، اتّلاف  
النّصرة ص ١٤٥ .

(٥) ز : "في" .

(٦) هذا مذهب سيّويه (الكتاب ١٠٦/١ و ٢٦٣ و ١٦٣/٢-١٦٤، و ١٢٨/٣ و ٤٩٨)،  
والجمهور، تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (٤)، وينظر : الأصول ٤٢٠/١ .



ثُمَّ مَثَّلَ النَّازِمُ لِبَعْضِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :  
كَسِرْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْجُوبِ بِاشْتِيَاقِ

### تنبيهان

أحدهما : من حروف الجرّ الشاذّة "مَتَى" في لغة هُذَيْل<sup>(١)</sup>، يقولون :  
« أَخْرِجْهَا مَتَى كُمِّهِ »<sup>(٢)</sup>، أي : من كُمِّهِ، و"لَعَلَّ" في لغة عُقَيْل<sup>(٣)</sup>، قال  
قائلهم :

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا .....<sup>(٤)</sup>

(١) ز : "هزيل" تحريف .

وهذيل - بالتصغير - : قبيلة مضرية ينتهي نسبها إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر . ينظر : جمهرة النسب ص ١٣٠-١٣٩، جمهرة أنساب العرب ص ١٠ و ١٩٦، نهاية الأرب ص ٤٣٥ .

(٢) هكذا رواه ابن مالك في شرح التسهيل (١٨٦/٣)، وشرح الكافية الشافية (٧٨٤/٢)، وله روايات أخرى، تنظر في : الصّاحي ص ٢٧٧، الأزهية ص ٢٠٠، الارتشاف ١٧٥١/٤، وينظر : الجنى ص ٥٠٥، المغني ص ٤٤٠، المقاصد الشافية ١٥١/٢-١٥٣ .

وفي بعض هذه المصادر تأويل هذا القول على أنّ "متى" فيه بمعنى "وسَط"؛ فتكون ظرفاً، وفي المغني : أنها تأتي بمعنى "من" أو "في" .

(٣) ينظر : سرّ الصناعة ٤٠٧/١، الإفصاح ص ١١١، والمصادر المثبتة في الحاشية التالية .  
وعُقَيْل - بالتصغير - : قبيلة عدنانية ينتهي نسبها إلى عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ينظر : جمهرة النسب ص ٣٣٢، جمهرة أنساب العرب ص ٢٨٨ و ٢٧٩، نهاية الأرب ص ٣٦٦ .

(٤) هذا صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه :

بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ .....

ولم أقف على قائله، إلا أنّ ابن عصفور في شرح الجمل (٤٢٦/١) نسب إنشاده ليعقوب .



و"لولا" إذا وليها ضمير متصل<sup>(١)</sup> نحو : لولاي، ولولاك، ولولاه .

ثانيهما<sup>(٢)</sup> : حروف الجرّ تتعلّق بالفعل التّام المتصرّف، وشبهه<sup>(٣)</sup> /،  
والمؤوّل<sup>(٤)</sup> به<sup>(٥)</sup>، وبما فيه رائحة الفعل<sup>(٦)</sup>، والخلف<sup>(٧)</sup> في الجامد، والفعل

⇐

وهو من شواهد : المقرّب ١/١٩٣، شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣، الجنى ص ٥٨٤، شرح  
القطر ص ٤١٤، أوضح المسالك ٣/٦، شرح ابن عقيل ٢/٩، شرح الأشموني ٢/٢٠٤ .  
ومن النّحاة من ينكر عمل "لعلّ" الجرّ . ينظر : شرح الجمل ١/٤٢٧، منحة الألباب  
(رسالة) ١/٨٣١ .

(١) هذا على مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٣٧٣)، وذهب الأخفش (في تعلّيقه له على  
الكتاب ٢/٣٧٥ الحاشية ٦، وينظر : المقتضب ٣/٧٣)، والفرّاء (المعاني ٢/٨٥،  
أما ابن الشّجريّ ٢/٥١٣) إلى أنّ موضع الضّمير رفعٌ إلّا أنّه استُعيّر ضمير الخفض  
لرفع كما وقع عكسه في قولهم : "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"، ومذهب المبرّد  
(الكامل ٣/٤٣٥) عدم صحّة هذا التّعبير، ولا يصلح إلّا أن تقول : لولا أنت، كما  
قال الله عزّ وجلّ : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ من الآية ٣١] .

وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : الإنصاف ٢/٦٨٧، ابن يعيش ٣/١٢٢، شرح الجمل  
١/٤٧١، شرح التّسهيل ٣/١٨٥، المغني ص ٣١٦، المواخذات النّحويّة ص ٧٣-٧٦ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « ليس بشيء »، نقل عن الرّمليّ ص ٢٦٧ .  
(٣) من ذلك : قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (سورة الفاتحة من  
الآية ٧) . ينظر : المغني ص ٥٦٥ .

(٤) في الأصل : "المول" تحريف .  
(٥) أي : المؤوّل بمشبه الفعل، ومنه قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي  
الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (سورة الزّخرف من الآية ٨٤)، أي : وهو الذي هو إله في  
السّماء، وفي ﴿متعلّقة بـ﴾ إله، وهو اسم غير صفة، وإنّما صحّ التّعلّق به  
لتأوّله بمعبود . ينظر : البحر المحيط ٨/٢٩، المغني ص ٥٦٧ .

(٦) ز : « بما فيه رائحته »، وهو مخالف لشرح الرّمليّ، ومثال ذلك : "فلان حاتم في  
قومه"؛ فيتعلّق "في" بما في "حاتم" من معنى "الجود" . ينظر : المغني ص ٥٦٨ .  
(٧) في الأصل : "الحلف" تصحيف .



الناقص، وحروف المعاني .  
والصّحيح في الفعل الناقص جواز التعلّق، وفي حروف المعاني  
[المنع]<sup>(١)</sup>.

وخمسة من حروف الجرّ لا تتعلّق بشيء<sup>(٢)</sup>، وهي الحرف الزائد،  
ولولا، ولعلّ، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناء، والخلف في  
الكاف<sup>(٣)</sup>، قال بعضهم<sup>(٤)</sup> : والقول بأنّ كاف التشبيه لا تتعلّق بشيء<sup>(٥)</sup>  
ليس بشيء .



(١) تنمّة يقتضيها السّياق، وهي من شرح الرّمليّ .

وينظر في تفصيل هذه المسألة وما تقدّمها : المغني ص ٥٧٠-٥٧٣ .

(٢) قال ابن هشام في المغني (ص ٥٧٥) : يستثنى من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق  
ستّة أمور...؛ فما هنا نقلٌ بتصرّفٍ عنه، والسادس الذي أسقطه الرّمليّ، وتبعه  
الشارح هو "ربّ"؛ لأنّ مذهب الجمهور أنّ لها متعلّقاً، ومذهب الرّمانيّ، وابن طاهر  
أنّها لا تتعلّق بشيء . ينظر : الارتشاف ٤/١٧٤٣، الجنى ص ٤٥٣، المغني ص ٥٧٧ .

(٣) وكذا "ربّ" على مذهب الرّمانيّ، وابن طاهر . تنظر الحاشية السّابقة .

(٤) لم أقف على تعيين هذا القائل، ولم أقف على هذا القول إلّا في شرح الرّمليّ .

(٥) هذا قول ابن عصفور (شرح الجمل ١/٤٨٢)، ونُقل عن الأنخفش .

ينظر : الارتشاف ٤/١٧١٠، الجنى ص ٨٥، المغني ص ٥٧٧ .



## المضاف

أي : هذا بابه، وهو خاتمة الكتاب - ختم الله تعالى<sup>(١)</sup> لنا بخير أجمعين - .

- ٢٤٢- مِنْ الْمُضَافِ أَسْقَطِ التَّوِينَا <sup>(٢)</sup> وَنُونَهُ كَ: أَهْلُكُمْ أَهْلُونَا <sup>(٣)</sup>
- ٢٤٣- وَاخْفِضْ بِهِ الْأِسْمَ الَّذِي لَهُ تَلَا كَ: قَاتِلًا غُلَامًا <sup>(٤)</sup> زَيْدٍ قِتْلًا <sup>(٥)</sup>
- ٢٤٤- وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ "فِي" <sup>(٦)</sup> أَوْ "لَامٍ" أَوْ "مِنْ" كَ: ﴿مَكْرُ الْيَلِ﴾ <sup>(٧)</sup> أَوْ غُلَامٍ
- ٢٤٥- أَوْ عَبْدٍ زَيْدٍ أَوْ إِنَّا زُجَاجٍ أَوْ ثُوبٍ خَزٍّ أَوْ كَ: بَابِ سَاجٍ

اعلم أنّ الإضافة<sup>(٨)</sup> في اللغة : الإلصاق والإسناد<sup>(٩)</sup>، ومنه قولهم : أضفت ظهري إلى الحائط، أي : ألصقت به، وأسندته إليه<sup>(١٠)</sup>، ومنه قول بعض العرب يصف الحمّام<sup>(١١)</sup> : "فلمّا دخلناه أضفنا

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ط ١٠٦ : "أو" .

(٣) هذا من زيادات النّاطم على أصله؛ فلم يتعرّض ابن أجروم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ٢٨ .

(٤) ط ١٠٦ : "غُلَامٌ" خطأ في الضبط .

(٥) ز : "قِتْلًا" خطأ في الضبط .

(٦) هذا من زيادات النّاطم؛ فلم يذكر ابن أجروم أنّ الإضافة تكون بمعنى "في" . ينظر : المتن ص ٢٨ .

(٧) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٨) ما سيأتي من شرح في هذا الباب نقل عن شرح الرّملي ص ٢٦٧-٢٧٠ بتصرّف يسير .

(٩) ينظر : اللّسان ١٠٨/٨ (ضيف) .

(١٠) ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٠١ .

(١١) النّص في شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٧١/٢، والرّمليّ نقل هذا عنه، ولم أقف عليه

ظهورنا<sup>(١)</sup> إلى حائطه<sup>(٢)</sup> .

وأما في الاصطلاح فقد حُدّت<sup>(٣)</sup> بحدودٍ منها :

<sup>(٤)</sup> - أنها نسبةٌ تفيد الأوّل تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا<sup>(٥)</sup>، ومنها<sup>(٦)</sup> :

<sup>(٦)</sup> - أنها نسبةٌ تقييديةٌ بين اثنين<sup>(٧)</sup> توجب لثانيهما الخفض<sup>(٨)</sup>، ومنها : أنها

إسناد اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم

مقام تنوينه<sup>(٩)</sup>، <sup>(١٠)</sup> ولهذا وَجَبَ تجريد المضاف من التنوين، ومن النون

⇐

لغيرهما، وكذا ذكر محقق شرح الحلاوي .

(١) هذا قريبٌ من قول امرئ القيس في ديوانه (ص ٥٣) :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ

ينظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٠١، المقتصد ١/٧٧، شرح الشذور ص ٢٩٢،  
التصريح ٩٧/٣ .

(٢) ز : « أي : إلى حائط » .

(٣) في الأصل : "حدث"، وفي "ز" : "حُدّ"، والتصويب من شرح الرّملي .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) في الأصل : "تحقيقًا"، والتصويب من شرح الرّملي .

(٦) سقط الحدّ التّالي من متن نسخة الأصل، واستدرّكه النّاسخ في الحاشية، وكتب تحته  
« صح » .

(٧) كذا في النّسختين، وشرح الرّملي، والمراد بقوله اثنين : اسمين .

(٨) في شرح الرّملي : « الخفض أبدًا »، وعدّه أبو حيّان رسمًا لا حدًّا . الارتشاف  
١٧٩٩/٤ .

(٩) ذكر هذا الحدّ ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٩٢ .

والمراد بقوله : « أو ما يقوم مقام تنوينه » : نون المثني، والمجموع على حدّه . المصدر  
السّابق .

(١٠) ما سيأتي إلى قوله : « وجوّز الفراء »، مستفادٌ من شرح الشذور ص ٢٩٣، وشرح  
القطر ص ٤٢٢-٤٢٤ .

التالية للإعراب، كما قال الناظم :

مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَ وَنُونَهُ .....

وكذا يجب تجريد المضاف من الألف واللام غير ما سيأتي، تقول :  
 "غلامٌ زيدٌ" بحذف التنوين؛ لأنه يدلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدلُّ  
 على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً<sup>(١)</sup>، وتقول : جاء /  
 مُسْلِمًاكَ، ومُسْلِمُوكَ بحذف النون؛ لأنَّ نون المثني، والمجموع على حدّه،  
 وما ألحقَ بهما<sup>(٢)</sup> قائمةً مقام تنوين المفرد<sup>(٣)</sup> قال تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِي  
 الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وخرج بتقييد النون بكونها تاليةً للإعراب نونا المفرد وجمع التفسير  
 ك: نون "حين" و"شياطين"؛ فإنَّهُمَا مَتَلَوَّانَ<sup>(٦)</sup> بالإعراب لا تاليان له،

(١) بعده في شرح الرّمليّ ص ٢٦٧ : ويعبر عن هذا بأنَّ التنوين يُشعر بالانفصال،  
 والإضافة تُشعر بالاتصال، وبين الاتصال والانفصال تضادٌّ فلا يجتمعان، وينظر :  
 شرح السّيرافي ٢٢٨/١ .

(٢) في النسختين : "بها"، والتصويب من شرح الرّمليّ ص ٢٦٨ .

(٣) هذا مذهب ابن كيسان (الموفقيّ ص ١٠٨، التذيل والتكميل ٢٩٥/١)، وردّه ابن  
 مالك في شرح التسهيل (٧٥/١) بثبوت النون فيما لا تنوين في واحده نحو :  
 يا زيدان، ولا رجلين فيها، وردّ أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو :  
 أحمران؛ فليس في المفرد تنوين فتكون النون عوضاً منه . التذيل والتكميل (السابق) .  
 وقد سبق للشارح (ص ٣٥٥) أن ذكر أنّ نون جمع المذكر السالم عوضٌ عن الحركة  
 والتنوين، ومرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المصادر التي ينقل عنها .

وينظر : ما سبق في الحاشية (١) ص ٣٥٥ .

(٤) سورة الحجّ من الآية ٣٥ .

(٥) سورة القمر من الآية ٢٧ .

(٦) ز : "يتلوان" .

فتقول : "آتيك حينَ طلوعِ الشَّمسِ"، و"هؤلاءِ شياطينُ الإنسِ"  
بإثبات<sup>(١)</sup> النُّونَ فيهما .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلامُ، فإذا أضفتَ قلتَ :  
"جاء غلامُ زيدٍ" بحذف الألف واللام لئلاّ تجمع<sup>(٢)</sup> على الاسم تعريفين،  
وذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

ويُسْتَتْنَى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف  
إليه معمولاً لتلك الصِّفة، وذلك في خمسة أمورٍ يجوز أن يُجْمَعَ فيها بين  
الألف واللام والإضافة<sup>(٤)</sup> :

أحدها : أن يكون المضاف مثني نحو : الضَّارِبَا زيدٍ .

والثاني : أن يكون جمع مذكّرٍ سالمًا نحو : الضَّارِبُو<sup>(٥)</sup> زيدٍ .

---

(١) ز : "وبإثبات" الواو مقحمة .

(٢) في النسختين : "تجتمع" تحريفٌ، والتصويب من شرح الرّملي .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٣٩/٤، الجمل ص ٦٤، إصلاح الخلل ص ١٨١ .

ويُعْتَرَضُ على عدم اجتماع معرفين بنحو : "يا زيدُ" عند الجمهور؛ لأنّ مذهبهم أنّ  
الاسم باقٍ على تعريفه خلافاً للمبرد وموافقيه في أنّه سُلِبَ تعريف العلميّة، ويجاب  
عن ذلك بقول ابن مالك في شرح التسهيل (٣٩٢/٣) : « والصّحيح أنّ تعريف  
العلميّة مستدامٌ كاستدامة تعريف الضمير ...، ولأنّ النداء لا يلزم من دخوله على  
معرفة اجتماع تعريفين، على أنّه لو علِمَ اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكّداً  
لآخر، ومسوقاً لزيادة الإيضاح » .

والرّضّي في شرح الكافية (٣٧٤/١) لا يرى محذوراً في اجتماع مثل هذين التعريفين  
العلميّة والنداء . ينظر في الخلاف السّابق : المقتضب ٢٠٥/٤، الأصول ٣٣٠/١، ابن  
يعيش ١٢٩/١، الارتشاف ٢١٨٣/١، تصرّيح ١٦/٤ و ١٧ .

(٤) تنظر في : شرح التسهيل ٨٥/٣، شرح الرّضّي ٢٣١/٢، أوضح المسالك ٧٩/٣-٨٤ .

(٥) في النسختين : "الضّاربوا" .



والثالث : أن يكون المضاف إليه بالالف واللام نحو : الضَّارِبُ  
الرَّجُلِ :

والرَّابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه الألف واللام نحو :  
الضَّارِبُ رأسِ الجاني<sup>(١)</sup>.

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه "أل" نحو :  
مررت بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامه<sup>(٢)</sup>، وجَوَزَ الفراء إضافة الوصف المحلّي  
بـ"أل" إلى المعارف مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا مثال ابن مالك في الألفية ص ٣٦ .

(٢) في بعض هذه المسائل خلافٌ في تجويز الجرّ . ينظر في : شرح الرّضيّ ٢/٢٣٦،  
الارتشاف ٥/٢٢٧٦، المساعد ٢/٢٠٤-٢٠٥، التصريح ٣/١٢٣ .  
ونصر أبو حيّان في الارتشاف على أنّ الأفصحَ في المسائل الثلاث الأخيرة تركُّ  
الإضافة .

(٣) نقل هذا عن الفراء ابن مالك في شرح التّسهيل (٣/٨٦)، وتبعه أبو حيّان (الارتشاف  
٥/٢٢٧٦)، وابن هشام (أوضح المسالك ٣/٨٤) .

والذي نقله ابن السّراج (الأصول ٢/١٤-١٥) والزّحشريّ (المفصل ص ١١٥)، وابن  
الحاجب (الكافية ص ١٢٤) أنّ مذهب الفراء تجويز إضافة الوصف المحلّي بـ"أل" إلى  
العلم، نحو : الضَّارِبُ زيدٌ، وقد تعرّض الفراء لهذه المسألة في معاني القرآن  
(٢/٢٢٥-٢٢٦) فقال : « وقوله : ﴿ لِلْقِيَمَةِ الصَّلَاةُ ﴾ [سورة الحجّ من الآية ٣٥]  
خفّضت الصّلاة لما حذف النّون ...، ولو نصبت ﴿ الصّلاة ﴾ وقد حذف النّون  
كان صواباً ...، وإنّما جاز النّصب مع حذف النّون لأنّ العرب لا تقول في الواحد  
إلا بالنّصب؛ فيقولون : هو الآخذُ حقّه، فينصبون الحقّ ...، ولو خُفّض في الواحد  
لجاز ذلك، ولم أسمعهُ إلا في قولهم : هو الضَّارِبُ الرَّجُلِ ... » .

وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : ابن يعيش ٢/١٢٣، شرح الكافية الشافية  
٢/٩١٣، شرح الرّضيّ ٢/٢٢٧-٢٢٩، وفيها : « والظاهر أنّ الفراء لا يفرّق بين  
المعرّف والمنكر » .



وبما قرّره يتّضح ما مثّل به الناظم<sup>(١)</sup>.  
 وقوله : وهو أي : ما يُخَفَضُ<sup>(٢)</sup> بالمضاف<sup>(٣)</sup> على تقدير<sup>(٤)</sup> في بقلّة،  
 أو تقدير لام بأكثرية، أو تقدير من<sup>(٥)</sup> بكثرة<sup>(٦)</sup>، وما يتقدّر<sup>(٧)</sup> بـ "في" زاده  
 ابن مالك<sup>(٨)</sup>، وغيره<sup>(٩)</sup>.

(١) يقصد ما قرّره في أوّل كلامه من سقوط التّوين والنّون من المضاف، ويقصد بمثال  
 الناظم قوله : «أهلكم أهلونا» .

(٢) ز : "يختصّ" تحريف .

(٣) هذا على مذهب الجمهور أنّ خافض المضاف إليه هو المضاف . ينظر ما سبق في  
 الحاشية (١) ص ٧٨١ .

(٤) كون الإضافة على تقدير حرف مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن درستويه، وأبو  
 حيّان . ينظر : الارتشاف ١٨٠١/٤، المساعد ٣٣٠/٢ .

(٥) ذهب ابن الضّائع إلى أنّ الإضافة التي بمعنى "من" تدرج في التي بمعنى "اللام"؛  
 فالإضافة بمعنى "اللام" على كلّ حال . الارتشاف ١٨٠٠/٤ .

(٦) أوضح المسالك ٧٢/٣ .

ذكر الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٣٣) أنّ هذا الحكم دعوى ليس لابن هشام ولا  
 لغيره عليها «برهان»، ولا شاهد نثريّ، ولا شعريّ؛ والصّواب أن يُقال : إنّ معنى  
 اللّام هو الأصل، وهو الأكثر في الاستعمال، ودونه "في" ودونها "من"، والله أعلم .  
 وذهب الكوفيّون إلى أنّ ثَمَّ إضافة بمعنى "عند" نحو : ناقة رفود الحلب . ينظر : شرح  
 الجمل ٧٤/٢، الارتشاف ١٨٠٠/٤، المساعد ٣٣٠/٢، الهمع ٢٦٧/٤ .

ووقع في هذه المصادر "رقود"، والصّواب "رفود"؛ وقد نصّ ابن عنقاء في غرر الدّرر  
 (ل١٨٨) على أنّه بالفاء، ومعناه التي تملأ الرّفد - أي : القدر الضّخم - في حلبة واحدة،  
 وهو كذلك في اللّسان ٢٦٤/٥، والقاموس المحيط ٤١٤/١ (رفد) .

وتنظر مادة (رقد) فيهما فلم يرد "ناقة رقود" .

(٧) ز : "يقدر"، وكذا في جميع المواضع التّالية .

(٨) في التّسهيل ص ١٥٥، وشرحه ٢٢١/٣، والكافية الشّافية وشرحها ٩٠٦/٢، والألفيّة  
 ص ٣٥ .

(٩) كابن الحاجب في الكافية ص ١٢١، وشرحها له ٥٩٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل



وضابط<sup>(١)</sup> ما يتقدّر بـ "في" أن يكون الثاني ظرفاً<sup>(٢)</sup> للأوّل، وما يتقدّر بـ "من" أن يكون المضاف بعض<sup>(٣)</sup> المضاف إليه<sup>(٤)</sup>، و<sup>(٥)</sup> صالحاً للإخبار به عنه<sup>(٦)</sup>، وما عدا هذين القسمين هو ما يتقدّر باللام؛ فالذي يتقدّر بـ "في" نحو : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٨)</sup>، وعثمان [رضي الله عنه]<sup>(٩)</sup> شهيد الدارين، والحسين<sup>(١٠)</sup> [رضي الله

⇐

٤٠٢/١، ونُسِبَ للجرجاني (الارتشاف ٤/١٨٠٠، وإحالة محققه على المقتصد ٧٢٩-٧٣٤ خالية من الصّحّة)، ولعلّ أوّل من زاد هذا النوع هو ابن الحاجب . ينظر بحث ذلك وتفنيد نسبتها لغيره في شرح المقدّمة الكافية ١٣٩/١ (الدّراسة) و٥٩٠/٢ الحاشية (٣) .

والجمهور من النّحاة على أنّ الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى "اللام" أو "من"، وسار على مذهبهم ابن النّاظم في شرح الألفيّة (ص ٣٨٠-٣٨٣)، والرّضّي في شرح الكافية (٢٠٧/٢-٢٠٨) .

(١) ينظر في الضّوابط التّالية : شرح التّسهيل ٢٢٣/٣، شرح الرّضّي ٢٠٦-٢٠٧، أوضح المسالك ٧٢/٣-٧٣ .  
(٢) في الأصل : "طرفاً" تصحيّف .  
(٣) في النّسختين : "بعد" تحريف .  
(٤) في شرح التّسهيل ٢٢١/٣ : « مع صحّة إطلاق اسمه عليه » .  
(٥) ساقط من "ز" .

(٦) في النّسختين : "به وعنه"، وفي شرح الرّمليّ ص ٢٦٩ : "للإخباريّة عنه" تحريف أو خطأ طباعيّ، والتصويب من شرح التّسهيل ٢٢٣/٣، وأوضح المسالك ٧٢/٣ .  
(٧) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٨) سورة البقرة من الآية ٢٦٦ .

(٩) تنمّة لازمة .

(١٠) هو : الحسين بن عليّ بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته أبو عبد الله، أشبه الناس برسول الله ﷺ، قُتِلَ شهيداً يوم عاشوراء سنة ٦١ هـ بكر بلاء .

⇐

عنه<sup>(١)</sup> شهيد كربلاء<sup>(٢)</sup>، أي : بل مكرّ في الليل، وتربّص في أربعة أشهر، وعثمان [رضي الله عنه]<sup>(٣)</sup> شهيد في الدارين، والحسين [رضي الله عنه]<sup>(٤)</sup> شهيد في كربلاء .

والذي يتقدّر باللام الدالة على الملك نحو : غلام زيد، أو على الاختصاص نحو : سرج الفرس .

والذي يتقدّر بـ "من" الدالة على بيان الجنس نحو :

..... إِنَّا زُجَّاجٌ      أَوْ ثَوْبٌ خَزٌّ أَوْ [ك:]<sup>(٥)</sup> بَابِ سَاجٍ

أي : إناء من زجاج، وثوب من خز، وباب من ساج، والخز نوع من الحرير<sup>(٦)</sup>، والساج نوع من الخشب<sup>(٧)</sup>.

↔

ينظر في ترجمته : مقاتل الطالبين ص ٧٨، أسد الغابة ١٨/٢، الإصابة ٧٦/٢، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/٣، البداية والنهاية ٤٧٣/١١ .

(١) تنمة لازمة .

(٢) الذي في شرح التسهيل (٢٢١/٣) عن العرب : « شهيد الدار، وقتيل كربلاء »،

وكربلاء - بالمد - هو الموضع الذي قتل فيه الحسين - رضي الله عنه -؛ وهو موضع

بطريق البرية عند الكوفة . ينظر : معجم البلدان ٥٠٥/٤، الرّوض المعطار ص ٤٠٩ .

(٣) تنمة لازمة؛ لأنّ الظاهر أنّ الشّارح يريد إيراد النّظم بدلالة قوله بعد : أي .

(٤) ينظر : اللسان ٨١/٤ (خز) .

(٥) يجلب من الهند له رائحة طيبة . ينظر : اللسان ٤١٩/٦ (سوج) .

## [أحكام التّوابع]

٢٤٦- وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعٍ مَبْسُوطَةٌ فِي الْأَرْبَعِ التَّوَابِعِ  
التّوابع جمع تابع، وتعريف التّابع : كلّ تال أعرب بإعراب متلّوه  
من كلّ وجه<sup>(١)</sup>، وقد مضت أحكامها مبسوطةٌ في أبوابها .



---

(١) شرح الرّمليّ ص ٢٦٣، وقد ذكره الحلاويّ في شرح الأجروميّة (رسالة) ٦٥٨/٢ .  
وينظر في تعريف التّابع : المفصل ص ١٤٣، الكافية ص ١٢٨، التّسهيل ص ١٦٣،  
شرح الحدود النّحويّة ص ١٧٥ .



## [خاتمة الكتاب]

ثمّ أخذ الناظم في الدُّعاء بعد تمام مراده فقال<sup>(١)</sup>:

- ٢٤٧- فَيَا إِلَهِي الطُّفَّ بِنَا فَتَّبِعْ      سُبُلَ<sup>(٢)</sup> الرَّشَادِ وَالْهُدَى فَنَرْتَفِعْ  
 ٢٤٨- وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا      بَعْدَ انْتِهَاءِ تِسْعِ مِئَةٍ<sup>(٣)</sup> سِنِينَا<sup>(٤)</sup>  
 ٢٤٩- قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ      فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيَا مَنْ أَحْكَمَهُ  
 ٢٥٠- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَدَى الدَّوَامِ<sup>(٥)</sup>      عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ  
 ٢٥١- نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيَّطِيِّ<sup>(٦)</sup>      ذِي الْعَجْزِ وَالْتَقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ<sup>(٧)</sup>  
 ٢٥٢- وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ      عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ  
 ٢٥٣- مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالْآلِ      أَهْلِ الثَّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

تَمَّ<sup>(٨)</sup> نظم هذه المقدّمة في جمادى سنة ست وسبعين وتسعمائة،

(١) ساقط من "ز".

(٢) ز: "سُبُل".

(٣) في الأصل: "مئة"، وفي "ز": "ما"، ومن قواعد الإملاء سقوط الألف التي زيدت في "مئة" حال الجمع. ينظر: شرح الشافية ٣/٣٢٨، الهمع ٦/٣٢٧، أصول الإملاء ص ١٠٨.

(٤) ط ١٠٧: «تسع من المئينا».

(٥) في الأصل: «مدّ الدوام»، وفي "ز": «على الدوام»، والتصويب من ط.

(٦) ط ١٠٧: "العَمْرِيَّطِيِّ"، وينظر ص ٧٠ و ٧١ من قسم الدراسة.

(٧) ز: "التفريطي".

وتقدّم هذا البيت على سابقه في ط ١٠٧، وما في النسختين موافق لما في النسخة الخطيّة للنظم ل ٩ب، وقرر الدرر ل ١٩٦ب.

(٨) ز: «قد تمّ»، وهو حينئذٍ موافق للنظم، إلّا أنّ الذي يظهر أنّ الشّارح لا يريد إيراد.



[٨٥/أ]

وعِدَّةُ أبياتها مائتان / وخمسون<sup>(١)</sup>، وختمها الناظم بالحمد كما افتتحها به رجاء قبول ما بينهما، وتقدّم معناه - وكذا الصَّلَاة والسلام، وتعريف الصَّحْب، والآل - أوَّل الكتاب<sup>(٢)</sup>.

<sup>(٣)</sup> وقد انتهى بنا الغرض من هذا الشَّرْح إلى هنا، والمسئول من الله تعالى الإخلاص والقبول، فله<sup>(٤)</sup> الحمد والمِنَّة، ونسأله أن يجعل مآلنا إلى الجنة، وأن يختم لنا بخيرٍ في عافيةٍ بلا محنةٍ .

وقد فتح الله تعالى في هذا الشَّرْح بما تدعو<sup>(٥)</sup> الحاجة إليه من علم العريّة، وما لا بُدَّ لمعرفته لكلِّ طالبٍ؛ فأسأل<sup>(٦)</sup> الله تعالى بجاه مُحَمَّدٍ وآله<sup>(٧)</sup>

(١) الصَّواب أنها مائتان وثلاثة وخمسون بيتاً على جعل كلِّ شطرين بيتاً على ما نقله الدَّمَامِينِي من جواز ذلك . العيون الغامزة ص ١٨٨ .

(٢) ينظر : ص ٢٤٦-٢٤٨ .

(٣) ما سيأتي حتى قوله : « لوجهه الكريم »، نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٩٦ ب- ٩٧ أ، باستثناء قوله : « يختم ... بلا محنة » .

(٤) ز : « فله »، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٥) في النسختين : « تدعوا » خطأ .

(٦) ز : « فنسأل »، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٧) تابع الشارح الآثارِي في هذا التَّوسُّل الممنوع شرعاً؛ لأنّه توسَّل بجاه النَّبي ﷺ، وهو يؤوّل إلى التَّوسُّل والاستشفاع بذاته ﷺ، وذلك لأنَّ التَّوسُّل بجاهه ﷺ إنما يتوسَّل ويستشفع بذلك لما يعلمه من منزلته ﷺ عند الله؛ فيؤوّل الأمر إلى التَّوسُّل والاستشفاع بذاته ﷺ، وكلاهما ممنوعٌ شرعاً لعدم الدليل على ذلك، ولعدم فعل الصَّحابة - رضي الله عنهم - له، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، ولأنَّ ذلك خلاف الأدلّة الشرعيّة؛ فقد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ (سورة الأعراف من الآية ١٨٠)، ولم يأمر بدعائه بجاه أحدٍ أو حقّه .

ينظر : قاعدة جليّة في التَّوسُّل والوسيلة ص ٦٥ و ١١٤ و ١٣٣ و ١٥١، وتحفة الإخوان بأجوبة مهمّة ص ٣٥ .



أن يتعطّفَ على عبده مؤلّف هذا القدر اليسير بقبول ما وَجَّهَ<sup>(١)</sup> وجهه إليه ويسرّه<sup>(٢)</sup> بفضلِه العميم عليه، وجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونفع به من علّقه بخطّه، وجعله في جواره وحفظه، وغفر لمن كان السبب فيه، ولمن أعانَ عليه، آمين .

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على سيّدنا<sup>(٣)</sup> مُحَمَّدٍ وآله<sup>(٤)</sup>، وصحبه<sup>(٥)</sup>، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قُوّة إلاّ بالله العليّ العظيم .

قال مؤلّفه : وكان الفراغ من تأليفه يوم التاسع عشر من شهر صفر المظفر سنة اثنين وتسعين وتسعمائة من الهجرة النبويّة، أحسن الله عاقبتها، وردّها بخير، آمين .



(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) في الأصل : "وسيره" تحريفٌ .

(٣) ينظر ما سبق في الحاشية (١) ص ٢٣١ .

(٤) ز : « وعلى آله » .

(٥) ز : « وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائماً أبداً إلى يوم الدين وفي يوم الدين، آمين، »  
ثُمَّ بضع كلماتٍ طُمست طمساً متعمداً لم أتمكن معه من تبين رسمها، ثُمَّ يلي ذلك في ركن الورقة الأيمن ختم المكتبة الأزهرية؛ وبهذا تنتهي هذه النسخة .



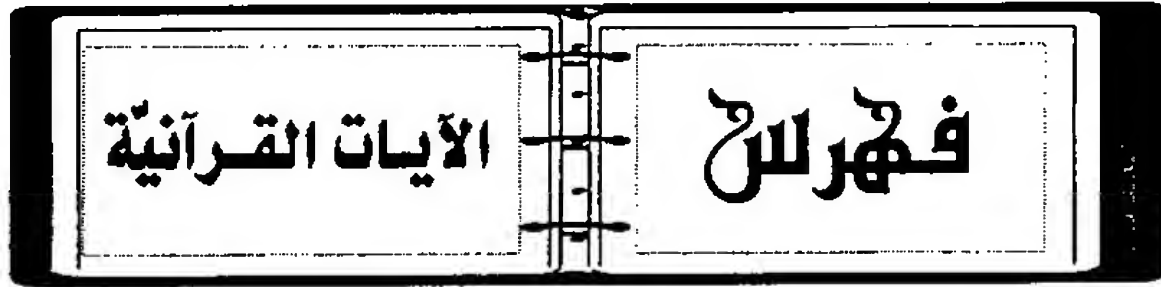


# الفهارس





- ١ -



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

## سورة الفاتحة

٣٨٩	١	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
٥٨٠	٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
٦٤٨	٦ و ٧	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿ صِرَاطَ ﴾

## سورة البقرة

٥٩٩	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾
٧٧١	١٩	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَآذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ ﴿
		حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾
٥٨٩	٢١	﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾
٤٠٣	٢٤	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾
٧٧١	٢٩	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾
٢٨٢	٣٥	﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾
٥٩٢	٣٧	﴿ فَتَلَقَىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾
٦٧٠	٤٠	﴿ وَإِيسَىٰ فَارْهُبُونَ ﴾
٦٧٠	٤١	﴿ وَإِيسَىٰ فَاتَّقُونَ ﴾
٥٦٧	٤٦	﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلِّقُوا رَبِّهِمْ ﴾
٧١٤	٦٠	﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾
٧١١	٩١	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾
٦٦٦، ٥٢٢	١٢٤	﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٥٨٨	١٢٧	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾
٥٢٢	١٣٣	﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾
٥٩٦	١٣٥	﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرًا تَهْتَدُوا﴾
٧١٢	١٣٥	﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
٥٣٥	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
٤٩١	١٨٦	﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾
٥٧٣	١٨٧	﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
٧٨٤	١٩٥	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
٥٨٠	١٩٦	﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾
٤٩٤	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾
٧٧٣	١٩٨	﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾
٥٣٠	٢١٠	﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾
٦٥٤، ٦٤٩	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾
٥٧٣	٢٢٣	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ﴾
٨٠٥	٢٢٦	﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾
٣٥٤	٢٢٨	﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾
٣٧٨	٢٣٧	﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾
٥١٣، ٦٤٨	٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٦٧٥		
٥٤٨	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾
٤٩٠	٢٨٦	﴿لَا تُوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا﴾
		سورة آل عمران
٧٥٤	٨	﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾
٥٨٩	٤٣	﴿وَاسْجُدْ وَارْكَعْ﴾



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

		﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾
٢٦٦	٦٤	
٤٧١	٩٢	﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾
		﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾
٦٥٠، ٦٤٨	٩٧	
٣٦١	١٣٩	﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾
		﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾
٤٨٢	١٤٢	
٤٠٩، ٤٠٣، ٤٠٧	١٨٦	﴿ لَتُبْلَوْنَ ﴾
٤٢٩	١٩٣	﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾

#### سورة النساء

		﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾
٥٩٠	٣	
٥٣٠	٢٨	﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾
٦٨٣	٦١	﴿ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾
٧٣٧	٦٦	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾
٧١٥	٧١	﴿ انْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾
٧١٥	٧١	﴿ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾
٤٨٤	٧٣	﴿ يَلْتَمِسْنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾
٤٩٩	٧٨	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ﴾
٧١٤	٧٩	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾
٥١٤	٧٩	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
٥٨٠	٩٢	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٥٤٨	٩٦	﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾
٤٩٣	١٢٣	﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾
٥٧٣ - ٥٧٢	١٢٥	﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾
٦٨٥	١٢٩	﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾
٧٨٤	١٣٢	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾
٤٧٧	١٣٧	﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾
٧٤٠	١٥٧	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾
٧٧٣	١٦٠	﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾
		﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾
٥٨٩	١٦٣	﴿ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾
٥٨٩	١٦٣	﴿ وَعِيسَىٰ وَيُحْيَىٰ ﴾
٦٧٦	١٦٤	﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾

### سورة المائدة

٧٢٦	١٢	﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾
٥١٤	١٩	﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾
٥١٦ ، ٣٧٣ - ٣٧٢	٢٣	﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾
٥٩٦	٣٣	﴿ أَنْ يُقْتُلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾
		﴿ فَكَفَرْتُمْ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا
٥٩٤	٨٩	﴿ تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾
٤٢٣	٩٥	﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾
٦٥٦	١١٤	﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾

### سورة الأنعام

٥٧٢	١	﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾
-----	---	--------------------------------------



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٤٨٤	٢٧	﴿ يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بَيِّتَ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾
٦١٣	٩٥	

سورة الأعراف

٥٩١	٤	﴿ وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾
٦٠٣	١١	
٧٥٣	١٢	﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾
٤٨٣	٥٣	﴿ فَهَلْ لَّنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
٤٩٩	١٣٢	
٧٢٦	١٤٢	﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً <sup>(١)</sup> ﴾
٥٢٨	١٤٩	﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾
٧٢٦	١٦٠	﴿ فَانْتَبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾
٦٠٢	١٩٥	﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَنْطِشُونَ بِهَا ﴾

سورة الأنفال

٦٩١ - ٦٩٠	١٧	﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾
٤٧٧	٣٣	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾
٥٥٣	٣٥	﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾
٥٧١	٦٠	﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾

سورة التوبة

٥١٣	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾
-----	---	---

(١) على قراءة أبي عمرو ويعقوب .



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٤٥٦	٤٠	﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾
٧٥٤	٤٠	﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾
٧٨٢	١٠٨	﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾
٥٦٧	١١٨	﴿ وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾
سورة يونس		
٧١٢	٤	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾
٦٠١ - ٦٠٠	٣٨	﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾
٧٧٧	٧١	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾
٥١٨	٨١	﴿ قَالَ مُوسَى ﴾
		﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ
٤٨٣	٨٨	﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾
٧١٣	٩٩	﴿ لَا مَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾
سورة هود		
٤٠٠	٢٤	﴿ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ ﴾
٧٦٦	٣٢	﴿ يَنْوَحُ قَدْ جَدَلْتَنَا ﴾
٧٧٣	٥٣	﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾
٧١٠	٧٢	﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾
٥٨٧	٩٨	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾
سورة يوسف		
٧٢٦	٤	﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾
٧٦١	٢٩	﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾
٣٥٤	٣٢	﴿ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا ﴾
٣٠٧	٦٥	﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾





الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٥٦٩	٧٢	﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾
٥٦٤	٧٨	﴿ إِنَّ لَهُ رَأبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾
٤٧١	٨٠	﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾
٥٥٠	٨٥	﴿ تَفْتَوُوا تَذْكُرُ يَوْسُفَ ﴾

سورة الرعد

٦٠٢	١٦	﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ﴾
-----	----	-------------------------

سورة إبراهيم

٦٤٨	١ و ٢	﴿ إِلَىٰ صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ ﴾
٧٨٧	٩	﴿ فَرَدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْٓ أَفْوَاهِهِمْ ﴾
٥٦٨	٤٢	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾

سورة الحجر

٦٢٧	٣٠	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
٦٢٩	٣٩	﴿ لِأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٦٢٩	٤٣	﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٣٠٧	٩٧	﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾

سورة النحل

٧٧٢	٨	﴿ لِيَرْكَبُوهَا زِينَةً ﴾
٥٢٢ - ٥٢١	٧٦	﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾
		﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ
٥٧٢ - ٥٧١	٧٨	﴿ شَيْئًا ﴾
		﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
٥٩١	٩٨	﴿ الرَّجِيمِ ﴾



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

### سورة الإسراء

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ﴾ ١ ٧٨٢

﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٩ ٦١٢

﴿فَلَا يُسْرِفْ﴾ ٣٣ ٤٩٠

﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ٣٧ ٧٠٩

﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾ ٦٣ ٦٧٧ - ٦٧٦

﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يُفْرِعُونَ مَثُورًا﴾ ١٠٢ ٥٦٦

﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ ٤٩٥

### سورة الكهف

﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ ١٩ ٥٩٥

﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ٤٩ ٥٢١

﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ ٧٧ ٥٢٣

﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ ٧٩ ٦٩٧

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ١٠٩ ٧٢٧

### سورة مريم

﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ٤ ٧٢٣

﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ ٢٦ ٤٦٤

﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ ٦٤ ٤٦٠

﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَءِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ٦٦ ٣٠٨

### سورة طه

﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ ١٢ ٤٥٦



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٤٣٠	١٤	﴿ إِنِّي - أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾
٤٦٤	٤٤ و ٤٣	﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۖ فَقُولَا لَهُ ۖ ﴿
٥٦٢	٤٤	﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾
٤٨٢	٦١	﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾
٧٨٧	٧١	﴿ لِأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾
٤٨٢	٨١	﴿ لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾
٤٧١	٩١	﴿ لَن نُّبْرِحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾
٤٧٨	٩١	﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾

سورة الأنبياء

٥٢٦ - ٥٢٥	٣٧	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾
-----------	----	-------------------------------------

سورة الحج

٧٧٣	٢٢	﴿ مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا ﴾
٤٩١	٢٩	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾
٧٨٣	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
٨٠١	٣٥	﴿ وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ ﴾

سورة المؤمنون

٣٠٧	١	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
		﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ
٥٨٩	٣٧	﴿ بِمَبْعُوثِينَ ﴾
		﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۖ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا
٢٦٧	٩٩ و ١٠٠	﴿ تَرَكْتُ ﴾
٢٦٧	١٠٠	﴿ كَلَّا - إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

سورة النور

٧٦١	٣١	﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
٤٥٦	٣٥	﴿ فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾
		﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ
٥٩٤	٦١	بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾
٣٠٦	٦٣	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾
٣٠٧	٦٤	﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾

سورة الفرقان

٤٨٤	٧	﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾
		﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
٥٧٢	٢٣	مَّنْثُورًا ﴾
		﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ يُضَاعَفُ لَهُ
٦٥١	٦٩ و ٦٨	الْعَذَابُ ﴾

سورة الشعراء

٥٨٨	١١٩	﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ ﴾
٧١٦	٢٠٨	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾
٣٠٨	٢٢٧	﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾

سورة النمل

٧١٤	١٠	﴿ وَلِيَٰ مُدْبِرًا ﴾
٦٦٥ - ٦٦٤	١٦	﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾
٧١٣	١٩	﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾
٥١٨	٤٠	﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾
٧١١	٥٢	﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

٧٨٨	٧٢	﴿ رَدِّفَ لَكُمْ ﴾
		سورة القصص
٧٩٠	١٥	﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ ﴾
٤٧٢	١٧	﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾
٥٨٨	٤٠	﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾
		سورة العنكبوت
٦٧٠	٥٦	﴿ فَإِنِّي فَاعْبُدُونَ ﴾
		سورة الروم
٦٧٥	٢٨	﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾
٤٩٦	٣٦	﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾
٥٥٢	٤٧	﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
		سورة الأحزاب
٥٨٩	٧	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمَنْ نُوحٍ ﴾
٣٠٧	١٨	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾
٥١٦	٢٢	﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ ﴾
٦٨٣، ٢٤٤	٥٦	﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾
		سورة سبا
٧٦٦	١٠	﴿ يَجِبَالُ أَوْبَىٰ مَعَهُ ﴾
٥٩٥	٢٤	﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
٨٠٥	٣٣	﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
٧٩٩	٣٣	﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾
		سورة فاطر
٦٦٦	٢٨	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ٣١ ٧١٩

﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ٣٦ ٤٨٢

### سورة يس

﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ ٣٩ ٦٧١

﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ ٥٢ ٤٢٩

﴿وَامْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ ٥٩ ٧٢٠

### سورة الصافات

﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ١٤٧ ٥٩٥

### سورة ص

﴿وَأِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ ٤٧ ٣٦١

﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ٧٥ ٧٥٤ - ٧٥٣

### سورة الزمر

﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ ٦٤ ٤١٦

﴿وَجَاءَ النَّبِيُّ﴾ ٦٩ ٥٢٨

### سورة غافر

﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۖ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾

﴿فَأُطَّلِعَ﴾ ٣٦ و ٣٧ ٤٨٤

﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ٤٦ ٦٩٧

### سورة فصلت

﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ ١٠ ٧١٦

### سورة الشورى

﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ ٣ ٥٨٩

﴿يَذَرُوكُم فِيهِ﴾ ١١ ٧٧٣



الهيئة ..... رقمها ..... الصفحة

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٣﴾ صِرَاطِ		
الله ﴿٥٢﴾	٥٣ و ٥٢	٦٥٣ ، ٦٤٨
سورة الزخرف		
﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ بِنَاتًا ﴿١٩﴾	١٩	٥٧٢
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴿٧٧﴾	٧٧	٤٩١
سورة الدخان		
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينًا ﴿٣٨﴾	٣٨	٧٠٩ - ٧٠٨
سورة الجاثية		
﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴿٢٢﴾	٢٢	٣٨٢
سورة الأحقاف		
﴿يَقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴿٣١﴾	٣١	٣٢٦
سورة محمد		
﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾	٢	٧٠٥
﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴿٤﴾	٤	٦٨١
﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿١٩﴾	١٩	٥٧٠
﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ ﴿٣٦﴾	٣٦	٤٠٣
سورة الفتح		
﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴿١٨﴾	١٨	٤٥٦
سورة الحجرات		
﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴿١١﴾	١١	٧٤٥
﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ ﴿١١﴾	١١	٧٤٥
﴿أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴿١٢﴾	١٢	٧١٢ - ٧١١



الآية ..... رقمها ..... الصفحة

## سورة ق

﴿ وَأَزْلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ٣١ ٧١٣

## سورة الذّاريات

﴿ وَالذَّا رَيْتَ ذُرْوًا ﴾ ١ ٦٧٦

﴿ وَالذَّا رَيْتَ ذُرْوًا ﴾ إِلَى ﴿ فَالْمَقَسَّمِ أَمْرًا ﴾ ٤-١ ٦١٤

## سورة القمر

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ١٢ ٧٢٤

﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾ ٢٧ ٨٠١

﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ ٤١ ٦٦٦

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ٤٩ ٦٧١

## سورة الرحمن

﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ ٣١ ٧٦١

﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ ٧٢ ٣٢٥

## سورة الواقعة

﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ ٨٤ ٢٨٧

## سورة الحديد

﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَلِّاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ١٨ ٦١٣

﴿ أَعْجَبَ الْكَفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ ٢٠ ٥٢٢

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ٢٣ ٤٧٣

## سورة الممتحنة

﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ١٠ ٥٧١

## سورة المنافقون

﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ١٠ ٤٨٣





الآية ..... رقمها ..... الصفحة

## سورة الطلاق

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ ٧ ٤٩٠ - ٤٩١

## سورة الملك

﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ ٨ ٧٢٠

﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ ١٥ ٤٦٤

## سورة القلم

﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ ٣٢ ٦٤٠

## سورة الحاقة

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣ ٥٨٠ ، ٥٢٨

## سورة المعارج

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ ٦ ٥٧٠

﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ ٧ ٥٧٠

## سورة نوح

﴿وَاللَّهُ قُبِّتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٧ ٦٨٤

## سورة المزمل

﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ ٨ ٦٨٥ - ٦٨٤

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ ١٢ ٥٦٤

﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ ٢٠ ٥٧٠

## سورة المرسلات

﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ ٥٠ ٦١٤

﴿إِلَىٰ﴾ ٥١ ﴿فَالْمُلْقَاتِ ذِكْرًا﴾

## سورة النبأ

﴿مَفَازًا﴾ ٣٢ و ٣١ ٦٥٣ ، ٦٤٨



## الآية ..... رقمها ..... الصفحة

### سورة عبس

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّيٰ ﴾ ٣ ٥٦٣

### سورة الانشقاق

﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ١٩ ٧٨٨ - ٧٨٩

### سورة البروج

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾ ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ١٤-١٦ ٥٤٤  
 ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾ ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ١٤-١٦ ٥٤٤

### سورة الأعلى

﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾ ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ﴾ ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ﴾ ٢-٥ ٥٩٣

### سورة الفجر

﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ٢١ و٢٢ ٦٣٧

### سورة الشمس

﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ ﴿ إِلَىٰ ﴾ ﴿ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ١-٧ ٣٠٧

### سورة الشرح

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ١ ٤٨٩  
 ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ٤ ٢٤٤

### سورة العلق

﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ١٥ و١٦ ٦٥٣  
 ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ١٨ ٤٠٢ - ٤٠٣

الآية ..... رقمها ..... الصفحة

سورة الزلزلة

- ﴿ زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ ١ ٥٣٠  
 ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ  
 أَثْقَالَهَا ﴿ وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَالَهَا ﴾ ٣-١ ٥٨٨ - ٥٨٩

سورة العاديات

- ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴾ فَأَثَرُنَ ﴿ ٣ و ٤ ٦١٣

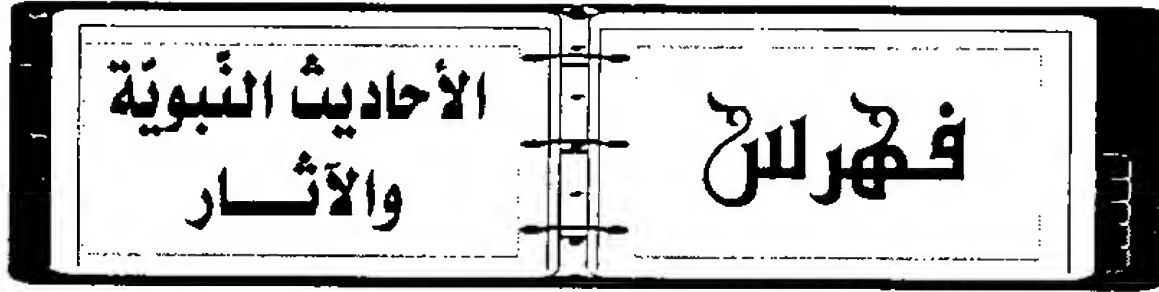
سورة الإخلاص

- ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿ ٣ و ٤ ٤٠٤





- ٢ -



## أ - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة الحديث

- ١- « أصدق كلمة قالها الشاعر : كلمة لبيد :  
٢٦٧ ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلٌ ... »
- ٢- « أن امرأةً دخلت النار في هرةٍ » ٧٧٣
- ٣- « دخلت امرأة النار في هرةٍ حبستها » ٧٨٦
- ٤- « رحم الله امرءاً أصلح من لسانه » ٢٥٢
- ٥- « كان يستغفر في اليوم مائة مرةٍ » ٢٤٣
- ٦- « لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ٢٤٣
- ٧- « لا حول ولا قوة إلا بالله » ٧٥١، ٣١٠
- ٨- « ليس من امبرامصيام في امسفر » ٣٠٢ و ٣٠١
- ٩- « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل  
٣١١ فالغسل أفضل »
- ١٠- « من قرأ القرآن فلم يُعربه وكَلَّ به ملكٌ يكتب له بكلِّ  
حرفٍ عشر حسناتٍ، فإن أعرب بعضه ولم يعرب بعضه  
وكَلَّ به ملكان يكتبان له بكلِّ حرفٍ عشرين حسنةً، فإن  
أعربه كَلَّه وكَلَّ به أربعة أملاكٍ يكتبون له بكلِّ حرفٍ  
سبعين حسنةً » ٢٥٢



الصفحة	الآية
٦٢٩	١١- « وإذا صلّى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعون »
٢٥٩	١٢- « ومن تواضع لله رفعه »
٧٩٤	١٣- « يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة »
٧٦٦	١٤- « يا عظيمًا يُرجى لكلّ عظيمٍ »

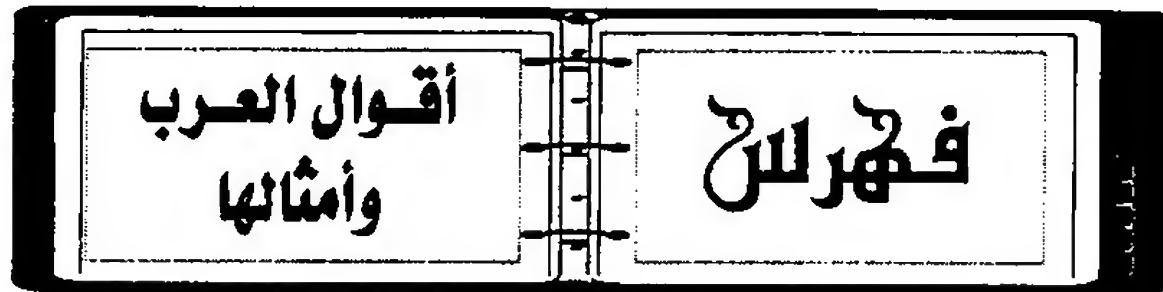
## ب - فهرس الآثار

الصفحة	الآثار
٤٧٦	١- « إذن يحلفُ يا رسول الله »
	٢- « إن أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس »
٥٠٦	٣- « كان إذا سمع رجلاً يخطئ فتح عليه، وإذا سمعه يلحن ضربه بالدرة »
٢٥٤	٤- « تعلموا العربيّة فإنّها تثبت العقل وتزيد في المرءوة »
٢٥٥	٥- « كان عليه الصّلاة والسّلام يأتي بها في نحو خطبه »
٢٥٠	٦- « لأن أعرب آيةً من القرآن أحبّ إليّ من أن أحفظ آيةً »
٢٥٤	٧- « لبعض إعراب القرآن أحبّ إليّ من حفظ بعض حروفه »
٢٥٤	٨- « من قبله الرّجل امرأته الوضوء »
٥١٤ - ٥١٣	٩- « من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيدٍ »
٢٥٤	١٠- « وصليّ وراءه رجالٌ قياماً »
٧١٨	١١- « يا رسول الله إنّ ابني كان عسيفاً على هذا »
٧٩٠	





- ٣ -



الصفحة	القول
٧٩٦	١- أخرجها متى كمّه
٥٩٨	٢- إذهب إلى زيدٍ أودع ذلك فلا تبرح اليوم
٧٩٩	٣- أضفت ظهري إلى الحائط
٥٦٢	٤- أفرغ عملك لعلنا نتغدى
٦٠١	٥- إنها لإبلٌ أم شاء
٧٩٢	٦- تربّ الكعبة
٧٩٢	٧- تربّي
٣٢٩	٨- جزمت باليمين
٨٠٦ و ٨٠٥	٩- الحسين [ رضى الله عنه ] شهيد كربلاء
٧١٩	١٠- خلق الله الزّرافة يديها أطول من رجلها
٦٥٥	١١- زيدٌ هو الفاضل
٨٠٥	١٢- عثمان [ رضى الله عنه ] شهيد الدّارين
٧١٧	١٣- عليه مائة بيضاً
٧٧٨	١٤- كيف أنت وزيدٌ
٢٦٣	١٥- لفظت الرّحاة الدّقيق
٥٤٥	١٦- الليلة الهلالُ
٧٧٨	١٧- ما أنت وزيدٌ
٧٣٩	١٨- ما زاد هذا المال إلّا ما نقص وما نفع إلّا ما ضر
٧٤٠	١٩- ما فيها أحدٌ إلّا حماراً

---

**القول** **الصفحة**

---

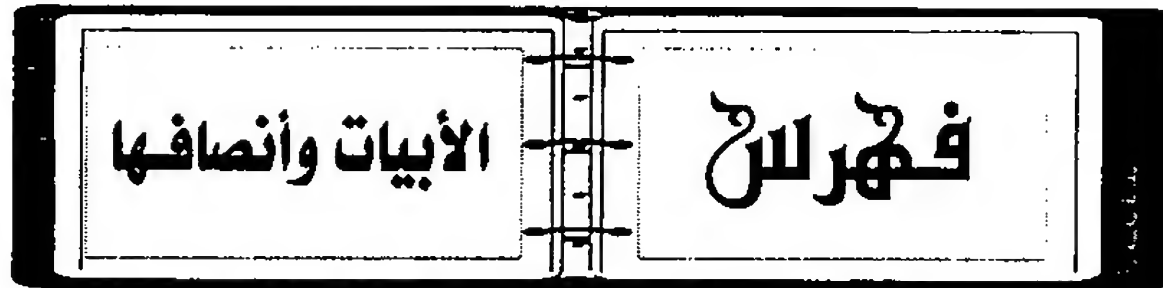
- ٢٠- ما لبس النّساء لباساً أزين من الشّحم، ولا لبس  
الرجال أزين من الفصاحة ٢٥٥
- ٢١- من طابت سريرته حُمدت سيرته ٥٢٧
- ٢٢- من الظّرفِ ردُّ الظّرفِ ٦٨٦
- ٢٣- هما خليلان ٣٦٠
- ٢٤- والله ما هي بنعم الولد : نصرها عواء، وبرّها  
سرقة ٣١١ - ٣١٢







- ٤ -



## أ - فهرس الشواهد الشعريّة

البيت ..... البحر ..... الصفحة

## الهمزة المضمومة

وَمَا أَذْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرِي  
أَقُومُ آلَ حَصْنٍ أَمْ نِسَاءُ      الوافر      ٧٤٥

## الهمزة المفتوحة

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا  
كَاسِفًا حَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ      الخفيف      ٧٠٩

## الباء المفتوحة

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا  
أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا      الطّويل      ٦١٩

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ  
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيحًا      الخفيف      ٥٦٩

## التاء المكسورة

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنَوْهَا  
بَسِجْسَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ      الخفيف      ٦٥٨

وَكُنْتُ كِذِّي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ  
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشُلَّتِ الطَّوِيلُ      ٦٥٣



## البيت ————— الباء ————— الـ

## الجيم المفتوحة

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
[ تَجْدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجًا ] الطّويل ٦٥٢

ما هاج أشجاننا وشجواً قد شجن  
من طلل كالأتحمي انهجن  
مشطور الرّجز ٢٩٠  
الحاء المكسورة

أخاك أخاك إن من لا أخاله  
كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح  
الطّويل ٦٣٦  
الـ الدال المفتوحة

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ  
مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا  
الوافر ٥٧٠

لا لا أبوح بحبّ بثنة إننها  
أخذت عليّ موثقًا وعهودا  
الكامل ٦٣٧  
الـ الدال المضمومة

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ  
ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
الخفيف ٦٠٣  
الـ الدال المكسورة

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةَ  
[ لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي ] البسيط ٥٩٧

أزفَ التّرحل غير أنّ ركبنا  
لما نزل برحالنا وكان قدين  
الكامل ٢٩١

## البيت ————— البيت ————— البيت

إِحَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهُوًى  
يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ الطَّوِيلِ ٥٩٧  
الرَّاءِ السَّاكِنَةِ

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ الرَّجَزِ ٦١٧  
الرَّاءِ الْمَضْمُونَةِ

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا  
[كِلا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاجِرُ] الطَّوِيلِ ٥٠٢  
الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي  
وَهَلْ بِدَرَاةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ الْبَسِيطِ ٧١٤  
جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا  
[كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ] الْبَسِيطِ ٥٩٨  
[رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَنَا]

صَلَدَتْ [وَوَطِئَتْ النَّفْسَ] [يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو] الطَّوِيلِ ٧٢٨  
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ عَنْ أَسِيرِهَا  
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا مَشْطُورِ الرَّجَزِ ٤١٩

العين السَّاكِنَةِ  
رُبَّ مَنْ انْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ  
قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْعِ الرَّمْلِ ٤٢٢



## البيت ————— البيت

## العين المفتوحة

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا

٦٥١ الرّجز تؤخذ كرهًا أو تحيَّ طائعا

٦٣٥ الرّجز تحملني الذّلفاء حولا اكتعا

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما

٤٨٣ البسيط قد حدّثوك فما راء كمن سمعا

أنا ابن التّارك البكريّ بشر

٦١٨ الوافر عليه الطّير ترقيبه وقوعا

## العين المضمومة

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ

٥٢٦ الطّويل ولا بُدَّ يوما أن تُردّ الودائعُ

[يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا

٢٩٩ الطّويل إلى ربنا صوت الحمار] اليجدعُ

على حين عاتبت المشيب على الصّبا

٤٨٩ الطّويل فقلت : ألما أصحّ والشّيب وازعُ

## الفاء

٢٩٠ الرّجز يا صاح ما هاج الدّموع الذّرّفن

من طلل أمسى يحاكي المصحفن

رسومه والمذهب المزخرفن

## القاف المكسورة

يا رَبَّ غيرك في النّساء عزيزة

٤٢١ الكامل بيضاء قد متعتها بطلاق



## البيت ————— البحر ————— الصفحة

## اللام المكسورة

- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا  
 ٤٠٠ شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ الطَّوِيلُ  
 سينقضي عمري إذا لم تعجلي  
 ٣٠٩ بالوصل يا هند وسوف تسألني الرُّجْزُ  
 لا تضيقن بالأمور فقد تُكُـ  
 شَفَ غَمَّاءُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالٍ  
 رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمـِ  
 ٤٢٢ — ر ل ه فرجةٌ كحلّ العقالِ الخفيفُ  
 وَلَيْلٍ [ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ  
 ٧٩٥ عَلَى بَأْنَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي ] الطَّوِيلُ  
 [ إذا النعجة العيناء كانت بقفرة ]  
 ٤٩٧ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ الطَّوِيلُ  
 فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا  
 ٧٧٢ [ لَدَى السَّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ ] الطَّوِيلُ  
 اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى  
 ٥٠٥ وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ الْكَامِلُ  
 غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ [ بَعْدَمَا تَمَّ خَمْسُهَا  
 ٧٩١ تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مُجْهَلِ ] الطَّوِيلُ  
 فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعاً  
 ٤٢٠ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولِ الطَّوِيلُ



## البيت — البحر — الصفحة

### الكاف المكسورة

- أَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي  
 ٤١٧ الرَّجَزُ وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي  
 اللّام المفتوحة
- حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ  
 ٥٦٨ الطَّوِيلُ رَبَاحًا إِذَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
- إِنْ أَلَّتْ سَلَبَتُ فُؤَادِكَ مِنْ هَآ  
 ٥٢٦ الْكَامِلُ خُلِقْتَ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوَى هَا  
 اللّام المضمومة
- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ  
 ٢٦٧ الطَّوِيلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلُ
- فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءُهَا  
 ٤٧٩ الطَّوِيلُ بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ
- لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ  
 ٧١٦ مَجْزُوءُ الْوَافِرِ [ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ ]
- خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا  
 ٥٠٣ الطَّوِيلُ أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
- دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهَنَّ وَخِلْتَنِي  
 ٥٦٨ الطَّوِيلُ لِي اسْمٌ فَمَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
- سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ  
 ٥٥٢ الطَّوِيلُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ



## البيت ————— البحر ————— الصفحة

## الميم الساكنة

بأبيه اقتدى عدي في الكرم

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمُ      الرّجز      ٣٦٩

## الميم المضمومة

سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلامُ      الوافر      ٢٩٣

لعلّ الله فضلكم علينا

[ بشيء أن أمكم شريم ]      الوافر      ٧٩٦

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيمُ      الكامل      ٤٨٢

## الميم المكسورة

لا طيب للعيش ما دامت منغصة

لذاته بادّكار الموت والهَرَمُ      البسيط      ٥٥٣

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غدٍ عم      الطويل      ٤٦١

يضحكن عن كالبرد [المنهم]      مشطور الرّجز      ٧٨٥

## النون المفتوحة

أعرف منها الأنف والعينان

ومنخرين أشبهاً ظبياناً      مشطور الرّجز      ٣٥٩

إليكم يا بني بكر إليكم

ألمّا تعرفوا منّا اليقيناً      الوافر      ٤٨٩



## البيت ————— البحر ————— الصفحة

### النون المكسورة

- حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّـ  
 ٥٠٠      الخفيف      هُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
- [ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائَا ]  
 ٤٩٦      الوافر      مَتَى أَضْعَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
- عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَيَنِي أَبِيهِ  
 ٣٥٧      الوافر      وَأُنْكِرُنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ
- وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي  
 ٣٥٧      الوافر      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
- فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ  
 فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي  
 وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي  
 ٦١١      الوافر      عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

### الهاء المفتوحة

- إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ  
 ٧٨٩      الوافر      [لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا]
- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا  
 ٣٧٠      مشطور الرجز      قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

### الياء المفتوحة

- وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ  
 ٤٩٤      الطويل      بِهِ تُلَفِّ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا





البيت ..... البحر ..... الصفحة

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر ممّا قضى الله وأقيا الطويل ٧٥٦



## ب - فهرس الأبيات غير الشواهد

البيت ————— البهر ————— الصفحة

- أفادتكم النعماء مني ثلاثة  
 ٢٣٧ الطويل يدي ولساني والضّمير المحجّب  
 العلم زينٌ وتشريفٌ لصاحبه  
 فاطلب هديت فنون العلم والأدب  
 والعلم كنزٌ وذخراً لا نفاد له  
 ٢٣٩ البسيط نعم الرفيق إذا ما عاقلاً صحبا  
 النحو زينٌ للفتى  
 يكرمه حيث أتى  
 من لم يكن يحسنه  
 ٢٥٧ مجزوء الرمل فواجب أن يسكتا  
 يريد المرء أن يعطى منها  
 ويسأبى الله إلا ما أراد  
 يقول المرء : فائدتي ومالي  
 ٢٣٩ الوافر وتقوى الله أفضل ما استفاد  
 قليلة لفظٍ ليس تتعب طالباً  
 غزيرة علم حلّها الخير في سعه  
 تعوّض ما قد فات في زمنٍ مضى  
 ٢٣٢ الطويل وتجلب للطلاب خيراً ومنفعه  
 من عرف الله فلم تغنه  
 معرفة الله فذاك الشّقي  
 ما يطلب المرء بعزّ الغنى  
 ٢٣٩ السريع والعزّ كلّ العزّ للمتقى



## البيت ..... البحر ..... الصفحة

ذكرتك لا أنى نسيته لحظة  
وأيسر ما في الذكر ذكر لساني

.....

..... الطويل ٢٤٠ - ٢٤١

كأنّ رقيباً منك يرعى خواطري  
وأخبر يرعى ناظري ولساني

.....

..... الطويل ٢٤١ - ٢٤٢



## ج - فهرس النظم

## النظم الصفحة

وَجَرَدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا      لَاتَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ: فَازَ الشُّهْدَا ٥١٧

موانع ما لا ينصرف هي تسعة      ففعلان منها والزيادة محسوب ٣٩٣،

ووزن وتأنيث ووصف وعجمة      وجمع وتعريف وعدل وتركيب ٣٩٤

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ      ثتان منها فما للصرف تصويب

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة      وعجمة ثم جمع ثم تركيب

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ      ووزن فعل وهذا القول تقريب ٣٩٣

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ "لَنْ" مُؤَبَّدًا      فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَخِلَافَهُ اغْضُدَا ٤٧٢

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا      فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِّزَا

مَكَّنْ وَعَوَّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنْكَرَ زِدْ      رَنَّمْ أَوْ اخْك اضْطَرَّرْ غَالٍ وَمَا هُمِيزَا ٢٩٥

موانع الصرف تسع فهاكها      مبيّنة إن كنت في العلم تحرص

فجمع وتعريف ووصف وعجمة      وعدل وتأنيث ووزن مخصّص

وتركيك الإسمين والألف التي      مع النون زيدا والجميع مخلص ٣٩٢



## النظم \_\_\_\_\_ الصفحة

وَوَحَدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ      كَقَوْلِهِمْ : سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةَ ٥١٧

مَوَانِعَ الصَّرْفِ تَسَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا      عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

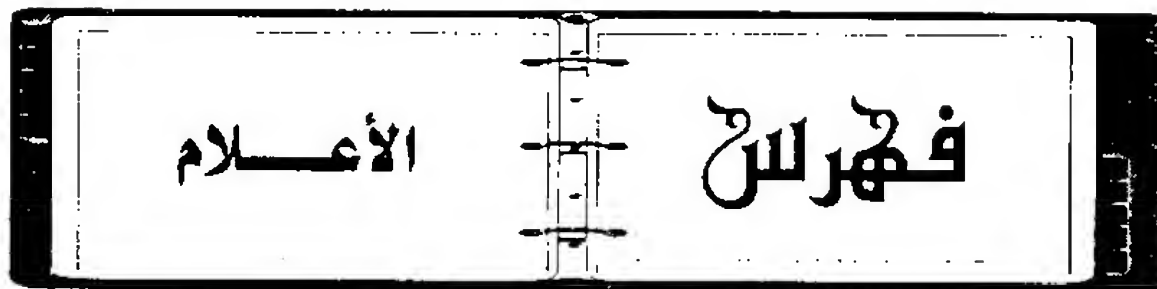
اجْمَعِ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ      رَكَّبَ وَزْدَ عَجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا ٣٩٤

مَرَّ وَانْهَ وَادِعَ وَسَلَ وَاعْرَضَ لِحَضَّتْهُمْ      تَمَنَّ وَارِجَ كَذَاكَ النَّفْيِ قَدْ كَمَلَا ٤٨٢





- ٥ -



المجلد ..... الصفحة

- أ -

٢٥٨، ٢٤٩	ابن آجرّوم
٢٣١	أحمد بن حجازيّ الفشنيّ
٣٠٢	أحمد بن حنبل
٢٨٠	أحمد بن محمد الجنديّ ( شارح "المصباح" )
٢٩٣	الأحوص
٦٥٦ ، ٥٦٢ ، ٢٤٧	الأخفش
٢٥١	إسماعيل ( عليه الصّلاة والسّلام )
٣٨٨	أشعب
٣١٧	الأعلم
٤٢٠	امريّ القيس
٤٣٧	أنف النّاقة

- ب -

٦٣٧	بثنة ( شعر )
٦١٠ ، ٥٩٧	ابن برهان
٦١٩ ، ٦١٨	بشر البكريّ ( شعر )



## المجلد ..... الصفحة

٧١٤ ابن دارّة ( شعر )

٣٦٥ ابن الدّهّان

- ر -

٤٣٩، ٤٣٤ الرّشيد ( نظم )

- ز -

٣٧٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ الزّجاجيّ

٤٧١ الزّمخشريّ

٧٤٥ ، ٤٦٠ زهير بن أبي سلمى

٣٦٨ الزّياديّ

٤٣٧ زين العابدين

- س -

٧٣٨ ، ٥٣٦ ، ٤٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣١٧ ، ٣٠١ ، ٢٩٢ ، ٢٤٧ سيبويه

٥٥٨ ابن السيّد

٦١٠ ابن سيرين

- ش -

٦٥٠ الشّاطبيّ ( إبراهيم بن موسى )

٥٧١ الشّافعيّ ( محمّد بن إدريس )

٦٣٠ الشّيبانيّ ( إسحاق بن مرار )

- 2 -

- 2 -

- خ -

— 2 —

دائرة ( شعر ) ٧١٤





## المطبوع ..... الصفحة

### - ص -

صاحب الخلاصة = ابن مالك

صاحب الملحة = الحريريّ

### - ط -

ابن الطّراوة ٧٢٧

طلحة الطّللحات ( شعر ) ٦٥٨

### - ع -

عائشة ( رضى الله عنها ) ٥٠٦

عبد شمس ( شعر ) ٦٢٠ ، ٦١٩

عبد الله بن خطل ٢٤٨

عثمان ( رضى الله عنه ) ٨٠٦ ، ٨٠٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣

العجاج ٢٨٩

عدّي ( شعر ) ٣٦٩

ابن عصفور ٦٠٢ ، ٤٥٥

علّيّ بن أبي طالب ( رضى الله عنه ) ٢٥٤ ، ٢٥٣

أبو عليّ الفارسيّ ٦٠٩ ، ٥٩٦ ، ٣٦٧

عمر بن الخطّاب ( رضى الله عنه ) ٦١٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣

أم العمر ( شعر ) ٤١٩

العمريطيّ = يحيى العمريطيّ

عنتر ٣٨٩



## العلم ..... الصفحة

### - ف -

الفارسيّ = أبو عليّ الفارسيّ

الفراء ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٥٦٤ ، ٥٩٨ ، ٦٢٠ ، ٨٠١

### - ق -

أبو القاسم الزّجاجيّ = الزّجاجيّ

قالون ٤٩١

قطرب ٣٦٨

### - ك -

الكسائيّ ٤٨٦ ، ٣٥٩

ابن كيسان ٦١٠

### - ل -

لبيد ( رضى الله عنه ) ٢٦٧

### - م -

المازنيّ ٦٧٩

ابن مالك ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٤٤٤ ، ٤٧١ ،

٥١٦ ، ٦٢٤ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧١٣ ، ٧٣٨ ، ٨٠٤

المبرد ٧٩٥ ، ٧٣٨

المراديّ ٧٠٢ ، ٥٦٤ ، ٣١٦

مطرّ ( شعر ) ٢٩٣ ، ٢٩٤

محمّد ( صلى الله عليه وسلّم ) ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٨٠٨ ،



## الحرف ..... الصفحة

٢٩٢	ابن معزوز
٤٤٢	ابن معطٍ
٧١٦	مئة ( شعر )

### - ن -

٢٩١	النابعة
٦٢٠ ، ٦١٩	نوفلا ( شعر )

### - ه -

٣٦٨	هشام
٧١٣ ، ٧٠١ ، ٣٩٤ ، ٣٨٩ ، ٢٦٨	ابن هشام
٣٠٩	هند ( شعر )

### - و -

٤٠٠	الوليد بن اليزيد ( شعر )
-----	--------------------------

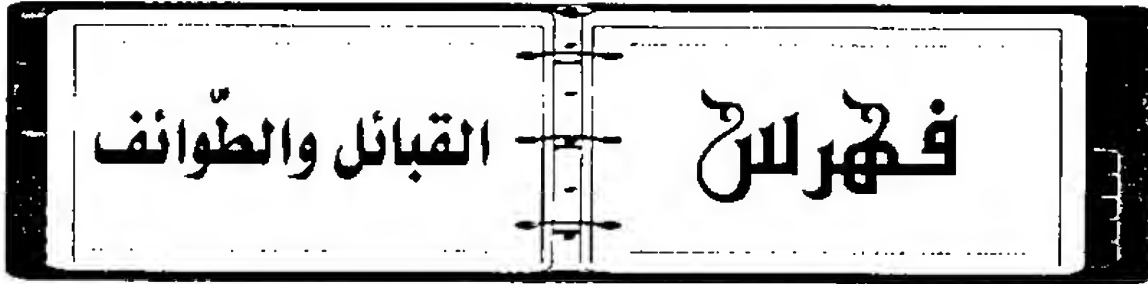
### ي

٨٠٨ ، ٢٣٢	يحيى العمريطي
-----------	---------------





- ٦ -



## القبائل والطوائف ..... الصفحة

٢٤٦	آل النّبيّ
٦٠٥ ، ٢٣٨	الأنبياء
٧٤٥	آل حصنٍ ( في شعر )
٢٥١	الأعراب
٢٥١	الأعرابيّ
٢٥٢	أنمار
٢٦٠ ، ٢٥٥	أهل الحكمة
٤٧١	أهل السنّة
٤٨٩	بني بكرٍ ( شعر )
٦٤٠	البدلاء
٢٩٦ ، ٣٦٨ ، ٤٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٨٥	البصريّون ( البصريّة )
٧٩٥ ، ٦٥٤ ، ٦٢٣	
٧٤٢ ، ٧٤٠ ، ٢٦٨	تميم ( بنو تميم )
٧٨١ ، ٦٧٩ ، ٢٩٩ ، ٢٨٠	الجمهور ( جمهور النّحاة )
٦٣٠ ، ٣٦٧	جمهور البصريّين
٧٤٢ ، ٧٤٠	الحجازيّون



## القبائل والطوائف \_\_\_\_\_ الصفحة

٣٠١	حمير
٢٥٣	الخلفاء
٢٥٨ ، ٢٤٩	الروم
٧٤٠	السبعة
٤٩٧	سليم
٤٣٦	شباب قرناها
٤٤٨ ، ٣٦٣	طيّء
٣٩٧ ، ٢٥٨ ، ٢٤٩	العجم ( عجمها )
٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥	العرب ( عُربها )
٦٩٠ ، ٦٥٥ ، ٦٢٤	
٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٩	العربيّ
٧٩٦	عُقيل
٢٣٨	العلماء
٥٩٥ ، ٥٩٤	الفقهاء
٥٩٥ ، ٥٩٤	القرّاء
٧٨٩	بنو قشير ( شعر )
٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٦٨ ، ٥٠١ ، ٥٦٢	الكوفيّون ( الكوفيّة )
٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٢٤ ، ٦٥٤ ، ٧٢٧	
٧٩٥	

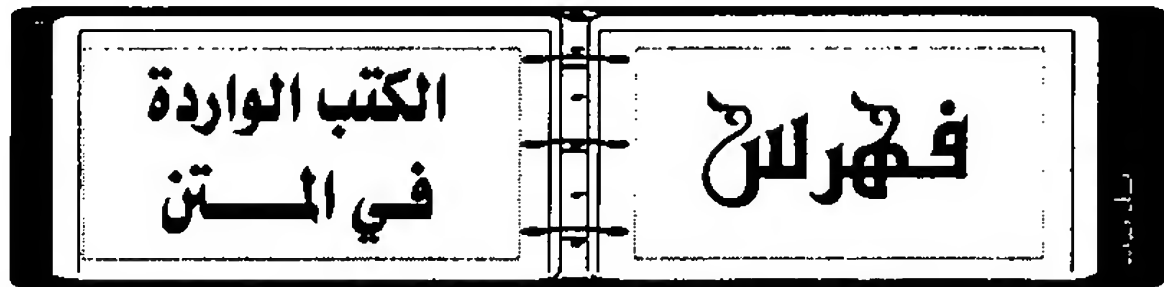


القبائل والطوائف	الصفحة
التأخرون	٣١٧
المحقّقون	٢٧٠، ٣١٦، ٦٤٤
بنو المطلب	٢٤٦
النّحاة	٣٧٧، ٤٠٥، ٤٨١، ٥١٧، ٥٧٧
النّحويّون	٥٨٤، ٦٠٩، ٦١٧، ٦٢٤، ٦٣٧، ٦٥٥، ٧١٣
	٧٦٠
بنو هاشم	٢٤٦
هذيل	٧٩٦





- ٧ -



الكتاب ..... الصفحة

الأصل « المقدّمة الآجروميّة » ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٣٠٣ ، ٣١٧ ،  
 ٣٤٤ ، ٣٦٤ ، ٣٨٠ ، ٤٨٦ ، ٥٠١ ،  
 ٥٠٤ ، ٥٦٥ ، ٥٨٣ ، ٦٣٦ ، ٦٤٣ ،  
 ٦٤٤ ، ٦٦١ ، ٦٧٩ ، ٧٥٢ ، ٧٦٥ ،  
 ٧٩٥ .

٤٧١	الأنموذج
٥٠٧	جامع المسانيد
٧٠١ ، ٥١٦	الخلاصة
٢٣١	الدُّرّة البهيّة
٣٨٨	زاد المسير
٣٧١ ، ٣٦٩	شرح التّسهيل
٧٠٢	شرح الكافية
٧٠٢	شرح المراديّ للخلاصة
٣٦٥	الصّحاح
٢٣٣	القلادة الجوهريّة
٣٠٤	المحصول



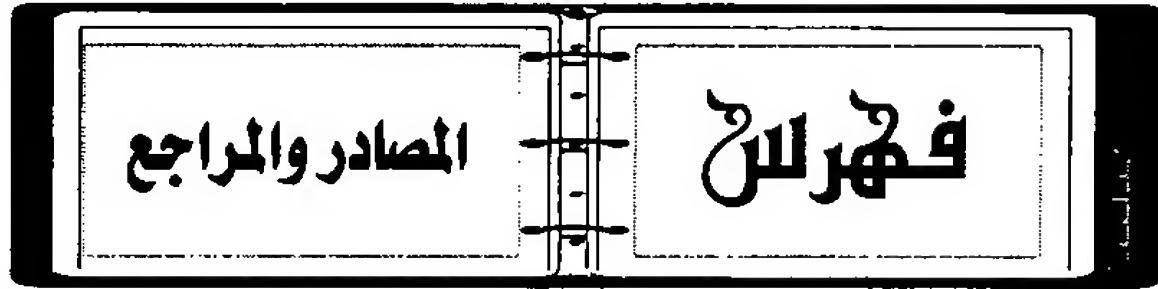
## الكتاب \_\_\_\_\_ الصفحة

٣٠٢	مسند الإمام أحمد
٢٨١	المصباح
٣٨٨	معالم التنزيل
٥١٧، ٣٩١	الملحة ( ملحة الإعراب )





## - ٨ -



## أولاً : المصادر المخطوطة

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان (محمد بن يوسف الغرناطي - ت ٥٧٤٥هـ)، نسخة خطيّة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/٢.
- ٢ - الإغفال: لأبي عليّ الفارسيّ (الحسن بن عبدالغفار - ت ٣٧٧هـ) نسخة شهيد علي بتركيا، مصغرة فيلمية (ميكرو فيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٩٣٥٧.
- ٣ - الإقليد على المفصل: للجنديّ (أحمد بن محمود بن عمر - ت نحو ٧٠٠هـ)، نسخة دار الكتب الوطنية بتونس، مصغرة فيلمية (ميكرو فيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٣٩٨٠.
- ٤ - التذيل والتكميل: لأبي حيّان، مصورة الدكتور: حسّان الغنيمان، عن مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٥ - التعليقة على المقرّب = شرح ابن النّحاس على مقرّب ابن عصفور: لابن النّحاس (محمد بن إبراهيم - ت ٦٩٨هـ)، نسخة الأزهر، مصورة بمكتبة الحرم النبويّ برقم: ٤١٥/١١.
- ٦ - توضيح الآجرومية في علم العربيّة: للقانيّ (إبراهيم بن إبراهيم - ت ١٠٤١هـ)، نسخة خطيّة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/٤٠.



٧ - جامع المسانيد والألقاب: لابن الجوزي (عبد الرحمن بن عليّ - ت ٥٩٧هـ) الجزء السابع، نسخة المكتبة المتوكّليّة بالجامع الكبير بصنعاء، مصوّرة ورقية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلاميّة برقم: ٣١١٢.

٨ - الدرة البهيّة نظم الآجروميّة: للعمريّطيّ (يحيى بن موسى - ت بعد ٩٩١هـ)، نسخة خطيّة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، ضمن مجموع هي أوّله، يليها: "القلادة الجوهريّة" برقم: ٨٠/٤٥٧.

٩ - شرح الآجروميّة: للمكوديّ (عبد الرحمن بن صالح ت - ٨٠٤هـ)، نسخة خطيّة تحتفظ بها مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/٩٥.

١٠ - شرح أسماء الله الحسنى وشرح الصّلاة على النّبيّ [ﷺ] المنسوب لحجّة الإسلام الغزاليّ: للفشنيّ (أحمد بن حجازيّ - ت بعد ٩٩٢هـ)، مخطوط في مجموعة جاريت، بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، برقم H 1122.

١١ - شرح الأنموذج المسمّى «الفوائد العبدية»: للموستاريّ (مصطفى بن يوسف)، نسخة خطيّة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، برقم: ٤١٥/١٠٠.

شرح برهان الدّين = شرح العمريطيّة.

١٢ - شرح العمريطيّة: لبرهان الدين (إبراهيم بن حسن)، نسخة خطيّة محفوظة بالمكتبة المحموديّة الملحقّة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، برقم: ٢١٩٠.

١٣ - شرح كتاب سيّويه: للسّيرافيّ (الحسن بن عبد الله - ت ٣٨٥هـ)، نسخة دار الكتب المصريّة رقم: ١٣٦، عن مصوّرة الدّكتور: حسان



الغنيمة.

١٤ - شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب (عثمان بن عمر - ت ٦٤٦هـ)، نسخة خطيّة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/١١٤.

١٥ - عقود الجمان وتذليل وفيات الأعيان: للزركشي (محمد بن بهادر - ت ٧٩٤هـ)، نسخة خطيّة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٩٠٠/١٥٤.

١٦ - غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمرية: لابن عنقاء (محمد الخالص بن عنقاء الحسيني - ت ١٠٥٤هـ)، مصغرة فلميّة محفوظة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٨٥٨٢.

١٧ - الغرة في شرح اللمع: لابن الدّهان (سعيد بن المبارك - ت ٥٦٩هـ)، نسخة مكتبة قليج عليّ [ الجزء الثاني فقط، وهو الموجود من الغرة، إذ إنّ الأوّل مفقود ]، مصغرة فلميّة (ميكرو فيلم) محفوظة بمعهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى بمكة المكرمة برقم: ٦٤٩.

١٨ - الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفيّة: لابن الحُبّاز (أحمد بن الحسين - ت ٦٣٩هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثالث باستانبول، مصغرة فلميّة (ميكرو فيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٨١٩٨.

الفوائد العبدية = شرح الأنموذج المسمّى: «الفوائد العبدية».

١٩ - القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السكّريّة: للآثاريّ (شعبان بن محمّد - ت ٨٢٨هـ)، نسخة خطيّة تحتفظ بها المكتبة المحموديّة الملحقّة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم: ٢٢٠٠.



- ٢٠ - المحصول في شرح الفصول: لابن إياز (الحسين بن بدر - ت ٦٨١هـ)، نسخة خطيّة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/١٧٥.
- ٢١ - مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى: للفشني، نسخة خطيّة في مجموعة جاريت بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكيّة برقم: L 310.
- ٢٢ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشّاطبيّ (إبراهيم بن موسى - ت ٧٩٠هـ)، نسخة الحرم النبويّ الشريف، مصغرة فلميّة محفوظة بمكتبة الحرم النبويّ الشريف برقم: ١٧٩.
- ٢٣ - المقاليد شرح المصباح: للجندبيّ، نسخة مكتبة تشسّربيني، مصغرة فلميّة (ميكرو فيلم) محفوظة بمعهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم: ٣٦٦.
- ٢٤ - نظم الأجروميّة: للهيتميّ (أحمد بن عليّ - ت ٩٧٤هـ)، نسخة خطيّة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، وهي ملحقة بآخر شرح النّظم للمؤلّف، برقم: ٤١٥/١٤٠.
- ٢٥ - الوافية شرح الكافية: لركن الدّين الاسترأباديّ (الحسن بن محمّد - ت ٧١٥هـ)، نسخة خطيّة بالمكتبة المحموديّة، برقم: ٢٢٢١.



### ثانيًا: الرسائل العلميّة

٢٦ - التعلّيق المفيدة في العربيّة شرح قطر النّدى: لمُعَمَّر المكيّ (مُعَمَّر بن يحيى بن محمّد - ت ٨٩٧هـ)، دراسة وتحقيق: حسّان بن عبد الله الغنيمان، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٢هـ.

٢٧ - شرح شافية ابن الحاجب في التّصريف: لركن الدّين الاسترأبادي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمّد بن مبارك العتيبي، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٣ - ١٤١٤هـ.

٢٨ - شرح المقدّمة الآجرؤميّة: للحلاويّ (محمّد بن محمّد - ت ٨٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشي، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٥ - ١٤١٦هـ.

٢٩ - الفتح القريب (حاشية على مغني اللّبيب) حتّى آخر مبحث (إمّا): للسيّوطيّ (عبدالرحمن بن أبي بكر - ت ٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله أحمد محمود الشّنقيطي، رسالة ماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٨ - ١٤١٩هـ.

٣٠ - المقتصد في شرح التّكملة: للجرجانيّ (عبدالقاهر بن عبدالرحمن - ت ٤٧١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله الدّويش، رسالة لمرحلة الدّكتوراه بكلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة لعام ١٤١٢هـ.

٣١ - منحة الألباب في شرح ملحّة الإعراب: لابن المعافى (عبدالحميد بن أحمد بن يحيى - ت ١٠٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: حسّان بن عبد الله



الغنيمان، رسالة لمرحلة الدكتوراه بكلية اللغة العربيّة في الجامعة الإسلامية لعام ١٤١٧هـ.

٣٢ - النحو القرآنيّ بين الزّجاج وأبي عليّ الفارسيّ: د. عبدالعظيم فتحي خليل، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربيّة بجامعة الأزهر، لعام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣ - النّهاية في شرح الكفاية: لابن الحُبّاز، إعداد: عبدا لله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى لعام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٤ - نور السّجّية في حلّ ألفاظ الآجروميّة: للخطيب الشّربينيّ (محمّد بن أحمد - ت ٩٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: عبدا لله بن عبدالعزيز الطّريقيّ، رسالة لمرحلة الماجستير بكلية اللغة العربيّة بالجامعة الإسلامية لعام ١٤١٥هـ.



## ثالثاً: المصادر والمراجع المطبوعة

- أ -

٣٥ - ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: للزبيدي (عبد اللطيف بن أبي بكر الشّرجي - ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٦ - آراء سيويه النحويّة في شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس دراسة وتحليل: نجاة عبدالرحمن اليازجي، ط ١، المكتبة الفيصلية - مكّة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٧ - أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم): للقنوجي (صدّيق حسن خان - ت ١٣٠٧هـ)، أعدّه وفهرسه: عبدالجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ - دمشق، ١٩٧٨م.

٣٨ - الإبدال: لابن السّكّيت (يعقوب بن إسحاق - ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمّد محمّد شرف، راجعه: عليّ النّجديّ ناصف، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م (من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ).

٣٩ - إبدال الحروف في اللّهجات العربيّة: د. سلمان بن سالم بن رجاء السّحيمي، ط ١، مكتبة الغرباء الأثريّة - المدينة المنورة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٠ - الأبديّ النّحويّ (أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبدالرحيم الحشنيّ - ت ٦٨٠هـ): د. سمير أحمد عبدالجوّاد، المطبعة الفنّيّة - القاهرة، ١٩٩١م.



٤١ - إتحاف الأجداد فيما يصحّ به الاستشهاد: للآلوسيّ (محمود شكري - ت ١٣٤٢هـ) تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدّوريّ، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٢ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمّى (منتهى الأمانيّ والمسرّات في علوم القراءات): للبنا (أحمد بن محمّد - ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمّد إسماعيل، ط ١، عالم الكتب ومكتبة الكلّيات الأزهرية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣ - الإتقان في علوم القرآن: للسيوطيّ (عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمّد - ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار التّراث - القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة: لابن الخطيب (محمّد بن عبد الله بن سعيد - ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمّد عبد الله عنان، ط ٢، مكتبة الخانجيّ، الشّركة العربيّة للطباعة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٥ - الاحتجاج بالشّعر في اللّغة الواقع ودلالته: د. محمّد حسن حسن جبل، دار الفكر العربيّ - القاهرة.

٤٦ - أحكام "غير" وأوجه استعمالها في اللّغة العربيّة (دراسة نحويّة تطبيقية): د. عبدالعظيم فتحى خليل، ط ١، الجريسي للكمبيوتر والطباعة والتّصوير - القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٧ - أخبار النّحويّين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: للسّيرافيّ (الحسن بن عبد الله بن المرزبان - ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٨ - أدب الكاتب: لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ - ت





٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الدّاليّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت،  
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٩ - ارتشاف الضّرب من لسان العرب: لأبي حيّان (محمّد بن يوسف بن عليّ - ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبدالنّوّاب، ط١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.  
وإليها الإحالة في الحواشي ب(رجب) في الجزء الأوّل منها والثّاني.  
- وطبعة أخرى بتحقيق د. مصطفى أحمد النّماس، ط١، مطبعة النّسر الذهبيّ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠ - الإرشاد إلى علم الإعراب: للكيشيّ (محمّد بن أحمد بن عبداللطيف القرشيّ - ت ٦٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ ود. محسن سالم العميريّ، ط١، مطابع النّدوة - مكّة المكرّمة، ١٤١٠هـ، من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

٥١ - إرشاد الهادي: للتّفّازانيّ (مسعود بن عمر - ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم الزّبيديّ، ط١، دار البيان العربيّ - جدّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٢ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل: للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، بإشراف: محمّد زهير الشّاويش، ط١، المكتب الإسلاميّ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٣ - الأزهية في علم الحروف: للهرويّ (عليّ بن محمّد - ت ٤١٥هـ تقريباً)، تحقيق: عبدالمعين الملوحيّ، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.



- ٥٤ - الاستثناء في التراث النحويّ والبلاغيّ: د. كاظم إبراهيم كاظم، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥٥ - الاستغناء في أحكام الاستثناء: للقرافيّ (أحمد بن إدريس - ت ٦٨٢ هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢ هـ، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة.
- ٥٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير (أبي الحسن عليّ بن محمّد الجزريّ - ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم البنا ومحمّد أحمد عاشور ومحمود عبدالوهاب فايد، دار الشعب، ١٩٧٠ م.
- ٥٧ - أسرار البلاغة: للجرجانيّ (عبدالقاهر بن عبدالرحمن - ت ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، ط ١، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٥٨ - أسرار العربيّة: للأنباريّ (عبدالرحمن بن محمّد بن أبي سعيد - ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق.
- ٥٩ - الإشارة إلى تحسين العبارة: للمجاشعيّ (عليّ بن فضال بن عليّ - ت ٤٧٩ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ١٤٠٢ هـ.
- ٦٠ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويّين: لليمانيّ (عبدالباقي بن عبدالمجيد - ت ٧٤٣ هـ)، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، ط ١، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، من مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة.
- ٦١ - الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطيّ، تحقيق: د. عبدالعال سالم



- مكرم، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٦٢ - الاشتقاق: لابن دريد (محمد بن الحسن بن دريد الأزدي - ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، نشر: مؤسسة الخانجي مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٦٣ - اشتقاق أسماء الله: للزجاجي (عبدالرحمن بن إسحاق - ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين<sup>(١)</sup> المبارك، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦٤ - الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر (أحمد بن عليّ العسقلاني - ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ٦٥ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لابن السيد البطليوسي (عبدالله بن محمد بن السيد - ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي، ط ١، دار المريخ - الرياض، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٦٦ - إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط ٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠ م.
- ٦٧ - الأصمعيّات: اختيار الأصمعيّ (عبدالمك بن قُريب - ت ٢١٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط ٤، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦ م.
- ٦٨ - أصول الإملاء: د. عبداللطيف محمد الخطيب، ط ٢، مكتبة دار التراث - الكويت، ١٩٨٦ م.
- ٦٩ - الأصول في النحو: لابن السراج (محمد بن سهل - ت ٣١٦ هـ)،

(١) هذا تعييدٌ لغير الله، وهو لا يجوز.



تحقيق: د. عبدالحسين<sup>(١)</sup> الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٠ - الأضداد: لأبي بكر الأنباري (محمد بن القاسم - ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل - بيروت، من منشورات دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠ م.

٧١ - الأضداد: لقطرب (محمد بن المستنير - ت ٢٠٦ هـ)، تحقيق: د. حنا حداد، ط ١، دار العلوم - الرياض، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٧٢ - الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب اللغوي (عبدالواحد بن علي الحلبي - ت ٣٥١ هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٧٣ - إعراب الألفية المسمى «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب»: للأزهري (خالد بن عبد الله الوقاد - ت ٩٠٥ هـ)، وبهامشه «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

٧٤ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن: لابن خالويه (الحسين بن أحمد - ت ٣٧٠ هـ)، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، منشورات دار الحكمة - حلبوني - دمشق.

٧٥ - الإعراب عن قواعد الإعراب: لابن هشام الأنصاري (عبدالله بن أحمد بن عبدالله - ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. علي فوده نيل، ط ١، الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٧٦ - إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني -

(١) هذا تعبير لغير الله، وهو لا يجوز.



القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٧٧ - إعراب القرآن المنسوب [ خطأ ] إلى الزّجاج: تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٨٣هـ.

٧٨ - إعراب القرآن: لابن النّحاس (أحمد بن محمّد بن إسماعيل - ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. غازي زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، من مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التّراث الإسلاميّ بالجمهورية العراقيّة.

٧٩ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدّين الزّركليّ، ط ١٢، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٩٧م.

٨٠ - الأعلام الشّرقية في المائة الرّابعة عشر الهجرية: زكي محمّد مجاهد، ط ٢، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٩٩٤م.

٨١ - أعلام المغرب والأندلس، وهو كتاب «نثر الجُمان في شعر من نظمني وإياه الزّمان»: لابن الأحمر (الأمير يوسف بن محمّد - ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. محمّد رضوان الدّاية، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٨٢ - أعيان العصر وأعوان النّصر: للصّفيّ (خليل بن أيّك - ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. عليّ أبو زيد، وآخرين، ط ١، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق. من منشورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث بدبيّ.

٨٣ - الأغاني: لأبي الفرج الأصبهانيّ (عليّ بن الحسين - ت ٣٥٦هـ)، طبعة دار الكتب المصريّة - القاهرة، ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م، والهيئة المصريّة

العامّة للكتاب - القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٨٤ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: لابن الطّراوة (سليمان بن محمّد السّبيّ المالقّي - ٥٢٨هـ)، تحقيق: د. عياد عيد الثّبيّتيّ، ط ١، دار التّراث - مكّة، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٥ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: للفارقيّ (الحسن بن أسد - ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط ٣، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٦ - الاقتراح في علم أصول النّحو: للسّيوطيّ، تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط ١، مطبعة السّعادة - القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٨٧ - أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى السّاقّي، نشر مكتبة الخانجيّ، المطبعة العالميّة - القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٨٨ - الإقناع في القراءات السّبع: لابن الباذش (أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف - ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبدالجيد قطامش، ط ١، مطبعة ركابي ونضر - دمشق، من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، ١٤٠٣هـ.

٨٩ - ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف: لابن مالك (محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ - ت ٦٧٢هـ)، ويليها نظم الآجروميّة لشرف الدّين يحيى العمريطيّ، مكتبة طيبة - المدينة المنوّرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٠ - الأمالي: لأبي عليّ القاليّ (إسماعيل بن القاسم القاليّ البغداديّ - ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت (مصوّرة عن طبعة دار الكتب



المصريّة).

٩١ - أمالي السّهيليّ: للسّهيليّ (عبدالرحمن بن عبد الله الأندلسيّ - ت ٥٨١هـ) تحقيق: محمّد إبراهيم البنا [ مصوّرة عن طبعة السّعادة بمصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ].

٩٢ - أمالي ابن الشّجريّ: لابن الشّجريّ (هبة الله بن عليّ بن محمّد الحسينيّ العلويّ - ت ٥٤٢هـ) تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، ط ١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٣ - أمالي المرتضى «غرر الفوائد ودرر القلائد»: للشّريف المرتضى (عليّ بن الحسين الموسويّ العلويّ - ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٩٤ - الأماي النّحويّة «أماي القرآن الكريم»<sup>(١)</sup>: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسين حموديّ، ط ١، مكتبة النّهضة العربيّة وعالم الكتب - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٥ - أُميّة بن أبي الصّلت حياته وشعره: بهجة عبدالغفور الحديثيّ، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٥م. من مطبوعات وزارة الإعلام العراقيّة.

٩٦ - إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة: للقفطيّ (عليّ بن يوسف القفطيّ - ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربيّ - القاهرة ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٧ - الانتصار لسيّويه على المبرّد: لابن ولّاد (أحمد بن محمّد - ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(١) كذا في جميع الأجزاء، وهو خطأ.



٩٨ - أنساب الأشراف: للبلاذريّ (أحمد بن يحيى بن جابر - ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. محمد حميد الله، أخرجه معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة بالاشتراك مع دار المعارف بمصر، مطابع دار المعارف، ١٩٥٩م.

٩٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين والبصريّين والكوفيّين: للأنباريّ، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة - بيروت - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٠ - الأنموذج في النّحو: للزّمخشريّ (محمود بن عمر - ت ٥٣٨هـ)، ط ١، مطبعة الجوائب - القسطنطينيّة، ١٢٩٨هـ. ضمن مجموع أوّله كتاب: «نزهة الطّرف» للميدانيّ.

١٠١ - أنوار الرّبيع في أنواع البديع: لابن معصوم المدنيّ (عليّ بن معصوم - ت ١١٢٠هـ)، تحقيق: شاكر هادي شكر، ط ١، مطبعة النّعمان - النّجف، ١٣٨٨هـ - ١٦٩٨م.

١٠٢ - أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاريّ، ومعه «مصباح السّالك إلى أوضح المسالك»: بركات يوسف هبّود، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ البقاعيّ، دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٣ - إيساغوجي: للأبهريّ (المفضّل بن عمر - ت ٦٣٠هـ) ضمن مجموع (مهمّات المتون).

١٠٤ - الإيضاح. ينظر: بغية الإيضاح.

١٠٥ - إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسيّ (الحسن بن عبد الله القيسيّ من علماء القرن السّادس الهجريّ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدّعجانيّ،





- ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٠٦ - الإيضاح العضديّ: لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، ط ٢، دار العلوم، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٠٧ - الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنيّ العليّ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، الجمهوريّة العراقيّة. [ طبعة مصوّرة عن طبعة بغداد ١٩٨٢ م ].
- ١٠٨ - الإيضاح في علل النحو: للزجاجيّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط ٤، دار النفائس - بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ١٠٩ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: لأبي بكر بن الأنباريّ (محمّد بن القاسم بن بشر - ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م. من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.
- ١١٠ - الأيوبيّون والمماليك في مصر والشّام: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربيّة - القاهرة، ١٩٩٦ م.
- ب -

البحر المحيط = تفسير البحر المحيط .

- ١١١ - بدائع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس (محمّد بن أحمد الحنفيّ - ت ٩٣٠ هـ)، باعثناء: باول كاله ومحمّد مصطفى ومورنس سوبرنهايم، مطبعة الدّولة - استابول، جمعيّة المستشرقين الألمانيّة.
- ١١٢ - بدائع الفوائد: لابن قيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر - ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: بشير محمّد عيون، ط ١، مكتبة دار البيان - دمشق ومكتبة المؤيد - الرّياض، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.



١١٣ - البداية والنهاية: لابن كثير (إسماعيل بن عمر الدمشقيّ - ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة الإسلاميّة بدار هجر، ط ١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١٤ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع: للشّوكانيّ (محمّد بن عليّ - ت ١٢٥٠هـ). دار الكتاب الإسلاميّ - القاهرة.

١١٥ - برنامج المجاري: للمجاري (محمّد بن محمّد بن عليّ بن عبد الواحد الأندلسيّ - ت ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمّد أبو الألفان، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٩٨٢م.

١١٦ - البرهان في علوم القرآن: للزّركشيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر.

بروكلمان = تاريخ الأدب العربيّ.

١١٧ - البسيط في شرح جمل الزّجاجيّ: لابن أبي الرّبيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الشّيبليّ - ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الشّيبليّ، ط ١، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

البصريّات = المسائل البصريّات.

البغداديّات = المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات.

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: عبد المتعال الصّعيديّ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

والإحالات إلى المتن للخطيب القزوينيّ.

١١٨ - بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة: للسيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ١٣٨٤هـ.



- ١٩٦٤م.

١١٩ - البلغة في تراجم أئمة اللغة: للفيروزآبادي (محمد بن يعقوب - ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، ط ١، من منشورات مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٠ - البناء في اللغة قسيم الإعراب: عبد الله بن حمد بن عبد الله الدليل، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢١ - بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذهن والهاجس: لابن عبد البر القرطبي (يوسف بن عبد الله بن محمد - ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، من منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة.

البهجة المرضية = شرح السيوطي على ألفية ابن مالك.

١٢٢ - البيان والتبيين: للجاحظ (عمرو بن بحر - ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، ١٩٧٥م.

- ت -

١٢٣ - تاج التراجم: لابن قطلوبغا (قاسم بن قطلوبغا السّودوني - ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط ١، دار القلم، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٤ - تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني - ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- وطبعة أخرى غير محققة. منشورات مكتبة الحياة - بيروت [ مصورة عن طبعة بولاق ].



١٢٥ - تاريخ الأدب العربيّ: ألفه بالألمانيّة: كارل بروكلمان، ونقله إلى العربيّة: نخبة من المترجمين بإشراف أد. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، من منشورات المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٥م.

١٢٦ - تاريخ الأدب العربيّ: [د.] عمر فروخ، ط ٣، دار العلم للملايين، ١٩٧٨م.

١٢٧ - تاريخ بغداد: للخطيب البغداديّ (أحمد بن عليّ - ت ٤٦٣هـ)، ط ١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، والمكتبة العربيّة - بغداد، مطبعة السّعادة، ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م.

١٢٨ - تاريخ العلامة ابن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر»: لابن خلدون (عبدالرحمن بن محمّد - ت ٨٠٨هـ)، ط ٣، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللّبنانيّ - بيروت، ١٩٦٧م.

١٢٩ - تاريخ الخلفاء: للسيوطي، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، ط ١، مطبعة السّعادة، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٣٠ - تاريخ الرّسل والملوك: للطّبري (محمّد بن جرير - ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف المصريّة.

تاريخ الطّبريّ = تاريخ الرّسل والملوك.

١٣١ - تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: للتّنوخّي (المفضّل بن محمّد بن مسعر - ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمّد الحلّو، ط ١، مطابع دار الهلال، من مطبوعات المجلس العلميّ بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م.



١٣٢ - تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة، شرح: السيّد أحمد صقر، ط ٣، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٣٣ - التأويل النحويّ في القرآن الكريم: د. عبدالفتاح أحمد الحمّوز، ط ١، مكتبة الرّشد - الرّياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٣٤ - التّبصرة في القراءات: لمكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، ط ١، الكويت، ١٤٠٥ هـ. من منشورات معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، بدعم من جامعة اليرموك - الأردن.

١٣٥ - التّبصرة والتّدكرة: للصّيمريّ (عبدالله بن عليّ بن إسحاق - من نحاة القرن الرّابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

١٣٦ - التّبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبريّ (عبدالله بن الحسين - ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٩٧٦ م.

١٣٧ - التّبيان في تعيين عطف البيان: للعنّابيّ (أحمد بن محمّد الأصبحيّ - ت ٧٧٦ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمّد أبو عباة، ط ١، مكتبة العبيكان - الرّياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

مطبوع بعنوان «رسالتان في النّحو: الحلّ في الكلام على الجمل، والتّبيان في تعيين عطف البيان».

١٣٨ - التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: لأبي البقاء



العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٣٩ - التّبين في أنساب القرشيين: لابن قدامة المقدسيّ (عبدالله بن أحمد - ت ٦٢٠ هـ)، تحقيق: محمّد نايف الدّليمي، ط ١، مطابع مديريّة دار الكتب للطباعة والنّشر - جامعة الموصل، من منشورات المجمع العلميّ العراقيّ.

١٤٠ - تتمة الأعلام للزّركليّ: محمّد خير رمضان يوسف، ط ١، دار ابن حزم - بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٤١ - التّمتّة في التّصريف: لابن القبيصيّ (محمّد بن أبي الوفاء - ت القرن ٧ هـ)، تحقيق: د. محسن سالم العميري، ط ١، مطبوعات نادي مكّة الثّقافيّ الأدبيّ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤٢ - التّمتّة في النّحو: للجرجانيّ، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط ١، المكتبة الفيصلية - مكّة المكرّمة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٤٣ - تحرير التّنبية: للنّوويّ (يحيى بن شرف - ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: د. فايز الدّاية و د. محمّد رضوان الدّاية، ط ١، دار الفكر المعاصر - بيروت ودار الفكر - دمشق، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٤٤ - تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشّنتمريّ (يوسف بن سليمان - ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: د. زهير عبدالحسن سلطان، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٤٥ - تحفة الإخوان بأجوبة مهمّة تتعلّق بأركان الإسلام: لسماحة الشّيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمّد بن



شايح بن عبدالعزيز الشّايح، ط ٢، دار طيبة - الرياض، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٤٦ - تحفة الإخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان: للفشنيّ، المطابع العموميّة - مصر، ١٣١٧ هـ.

١٤٧ - تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب: للفشنيّ، ط ١، مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٤٧ هـ، وبهامشه النظم المذكور.

١٤٨ - التحفة السنّية بشرح المقدمة الآجروميّة: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة - صيدا - بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤٩ - تحقيق النصوص ونشرها: عبدالسلام محمّد هارون، ط ٥، مكتبة السنّة - القاهرة، ١٤١٠ هـ.

١٥٠ - تخرج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: للزّيلعيّ (عبدالله بن يوسف بن محمّد - ت ٧٦٢ هـ). اعتنى به: سلطان بن فهد الطّبيشيّ، ط ١، دار ابن خزيمة - الرياض، ١٤١٤ هـ.

١٥١ - تخلص الشّواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. عبّاس مصطفى الصّالحيّ، ط ١، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

التّخمير = شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتّخمير.

١٥٢ - التّذكرة في القراءات: لابن غلبون (طاهر بن عبد المنعم - ت ٣٩٩ هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط ٢، الزّهراء للإعلام العربيّ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٥٣ - تذكرة النّحاة: لأبي حيّان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، ط ١، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. نشر بدعم من جامعة

اليرموك.

١٥٤ - التذيل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هندأوي، ط ١، دار القلم - دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

التسهيل = تسهيل الفوائد.

١٥٥ - تسهيل الطّرقات نظم الورقات. ينظر: لطائف الإشارات.

١٥٦ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار إلكاتب العربيّ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٥٧ - التصريح بمضمون التّوضيح: للشيخ: خالد الأزهرّي، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط ١، الزّهاء للإعلام العربيّ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

وإليها الإحالة في جزأيه الأوّل والثّاني بـ "بحيري".

- طبعة دار إحياء الكتب العربيّة، وبهامشها حاشية العلامة الشيخ يس العليمي، وهي في الإحالات مجردة عن أيّ إضافة.

١٥٨ - تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام الأنصاري: د. حسن موسى الشّاعر، ط ١، دار البشير - عمان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٥٩ - التعريفات: للجرجانيّ (عليّ بن محمّد - ت ٨١٦ هـ)، ط ١، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

١٦٠ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدّمامينيّ (محمّد بن أبي بكر - ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: د. محمّد بن عبدالرحمن بن محمّد المفدّي، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٦١ - التّعليقة على كتاب سيّويه: لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة - القاهرة، ١٤١٠ هـ -



١٩٩٠م.

١٦٢ - تفسير أسماء الله الحسنى: للزجاج (إبراهيم بن السريّ - ت ٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، مطبعة محمد هاشم الكتبي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. منشورات دار المأمون للتراث.

١٦٣ - تفسير البحر المحيط: لأبي حيّان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ: عليّ محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريّا عبدالمجيد النونيّ و د. أحمد النجوليّ الجمل، قرّظه: أ.د. عبدالحّيّ الفرماويّ، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

تفسير ابن جرير = تفسير الطبري.

تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصّحابة والتابعين.

١٦٤ - تفسير رسالة أدب الكتاب: للزجاجي، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٦٥ - تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن: للطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

- وطبعة دار الكتب العلميّة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

تفسير الفخر = التفسير الكبير.

١٦٦ - تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ط ١، دار الريان للتراث، ودار الحديث - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦٧ - تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصّحابة



والتابعين: لابن أبي حاتم (عبدالرحمن بن محمد بن إدريس — ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيّب، ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز — مكة المكرمة - الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦٨ - التفسير الكبير: للفخر الرازي (محمد بن عمر — ت ٦٠٦هـ)، ط ٣، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

١٦٩ - تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب: للفارقيّ (سعيد بن سعيد — ت ٣٩١هـ)، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافيّة والعلوم، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٧٠ - التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح: للحافظ العراقيّ (عبدالرحيم بن الحسين — ت ٨٠٦هـ)، ط ٣، دار الحديث - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٧١ - التّكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضديّ): لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة المحدودة - الرياض، ١٤٠١هـ، الناشر: عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض.

١٧٢ - التّكملة والذيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة: للصّغانيّ (الحسن بن محمد بن الحسن — ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: نخبة من المحقّقين، مطبعة دار الكتب - القاهرة، ١٩٧٠م. من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ.

١٧٣ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعيّ الكبير: لابن حجر العسقلانيّ (أحمد بن عليّ — ت ٨٥٢هـ)، غني بتصحيحه وتنسيقه



والتعليق عليه: عبد الله هاشم اليماني المدني، المكتبة الأثرية - باكستان،  
طبع في المطبعة العربية.

تمرين الطلاب = إعراب الألفية.

١٧٤ - تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن: د. محمد حسن عواد، ط ١،  
دار الفرقان - عمان، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٧٥ - تنبيه الألباب على فضائل الإعراب: للشنتريني (محمد بن  
عبد الملك - ت ٥٤٩ هـ)، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط ١، دار  
المدني - جدة، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

١٧٦ - تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات شرح شواهد  
الكشاف: للأستاذ محب الدين أفندي، أخرجه وقدم له: عبد الله بن  
محمد خميس، نشر دار الخضرمة، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض.  
تنقيح الألباب = شرح كتاب سيويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح  
غوامض الكتاب.

١٧٧ - تهذيب الأسماء واللغات: للنووي، دار الكتب العلميّة، بيروت،  
نشر إدارة الطباعة المنيرة.

١٧٨ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمزيّ (يوسف بن عبد الرحمن  
- ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط ١، مؤسسة الرسالة،  
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٧٩ - تهذيب اللغة: للأزهريّ (محمد بن أحمد - ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق:  
مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر،  
دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٨٠ - التهذيب الوسيط في النحو: للصنعانيّ (محمد بن عليّ بن أحمد -



ت ٦٨٠هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط ١، دار الجيل - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٨١ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي (الحسن بن قاسم - ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن عليّ سليمان، ط ٢، مكتبة الكلّيات الأزهرية - القاهرة، ١٩٧٥م.

١٨٢ - التّوطئة: للشّلوّيين (عمر بن محمّد الإشبيليّ - ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوّع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٨٣ - التيسير نظم التّحرير: للعمريّطيّ، مطبوع بهامش «بهجة الحاوي» لابن الورديّ، دار إحياء الكتب العربيّة.

١٨٤ - تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان: لابن سعدي (عبدالرحمن بن ناصر - ت ١٣٧٦هـ)، ط ٦، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

### - ج -

١٨٥ - جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البرّ (يوسف بن عبد الله القرطبيّ - ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيريّ، ط ١، دار ابن الجوزيّ - الدّمّام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٨٦ - الجامع الصّغير في النّحو: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، ط ١، نشر مكتبة الخانجيّ، مطبعة دار التّأليف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٨٧ - الجامع لأحكام القرآن. للقرطبيّ (محمّد بن أحمد الأنصاريّ - ت ٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلّق عليه: د. محمّد إبراهيم الحفناويّ، خرّج أحاديثه د. محمود حامد عثمان، ط ١، دار الحديث - القاهرة، ١٤١٤هـ -



- ١٩٩٤ م.

١٨٨ - الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع: للخطيب البغداديّ،  
تحقيق: د. محمود الطّحّان، مكتبة المعارف - الرّياض، ١٤٠٣ هـ -  
١٩٨٣ م.

١٨٩ - الجامع لشعب الإيمان: للبيهقيّ (أحمد بن الحسن - ت ٤٥٨ هـ)،  
تحقيق: د. عبدالعليّ عبدالحميد حامد، نشر الدّار السّلفيّة - بومباي -  
الهند، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٩٠ - جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس: لابن القاضي  
(أحمد بن محمّد بن محمّد المكناسيّ - ت ٩٦٠ هـ)، مطبعة فاس،  
١٣٠٩ هـ.

١٩١ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمّد خير الأنام:  
لابن قيّم الجوزيّة، قرأه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: مشهور بن حسن  
آل سلمان، ط ١، دار ابن الجوزيّ - الدّمّام، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩٢ - الجمل في النّحو: للجرّجانيّ، تحقيق: يُسري عبدالغنيّ عبدا لله،  
ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٩٣ - الجمل في النّحو: للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠ هـ)،  
تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٧ هـ -  
١٩٨٧ م.

١٩٤ - الجمل في النّحو: للزّجاجيّ، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط ٥،  
مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٩٥ - جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسيّ (عليّ بن أحمد بن  
سعيد - ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط ٤، دار

المعارف، ١٩٧٧م.

١٩٦ - **جوهرة اللّغة**: لابن دريد، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدّكن، ١٣٤٥هـ.

١٩٧ - **جوهرة النّسب**: للكلبيّ (هشام بن محمّد - ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. ناجي حسن، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٩٨ - **الجنى الدّاني في حروف المعاني**: للمراديّ، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة والأستاذ: محمّد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٩٩ - **الجهود اللّغويّة خلال القرن الرّابع عشر الهجريّ**: د. عفيف عبدالرحمن، ط ٢، دار العلوم للطباعة والنّشر - الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٠٠ - **جوامع السّيرة**: لابن حزم الأندلسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس ود. ناصر الدّين الأسد، مراجعة: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف بمصر.

٢٠١ - **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: للأربليّ (علاء الدّين بن عليّ - ت بعد منتصف القرن ٨هـ)، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار النّفائس - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٠٢ - **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة**: لابن أبي الوفاء القرشيّ (عبدالقادر بن محمّد بن محمّد - ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمّد الحلو، ط ٢، هجر للطباعة والنّشر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ح -

٢٠٣ - **ابن الحاجب النّحويّ آثاره ومذهبه**: طارق عبدعون الجنابيّ،



مطبعة أسعد - بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٢٠٤ - ابن الحاجّ النّحويّ (أحمد بن محمّد بن أحمد الأزديّ الإشبيليّ):  
د. حسن موسى الشّاعر، ط ١، دار القلم - دمشق، ١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م.

٢٠٥ - حاشية الجرجانيّ. ينظر: الكشاف.

٢٠٦ - حاشية الخضريّ على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن  
عقيل لألفية ابن مالك: للخضريّ (محمّد الدّميّاطي - ت ١٢٨٧هـ)،  
وبالهامش شرح ابن عقيل، الطّبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبيّ  
وأولاده بمصر، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

٢٠٧ - حاشية الحامديّ على شرح الكفراويّ. ينظر: شرح حسن  
الكفراويّ.

٢٠٨ - حاشية ردّ المختار: لابن عابدين (محمّد أمين بن عمر - ت  
١٢٥٢هـ) على شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة  
النّعمان، ط ٢، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٨٦هـ -  
١٩٦٦م.

٢٠٩ - حاشية السّجاعيّ على شرح قطر النّدى لابن هشام الأنصاريّ:  
للسّجاعيّ (أحمد بن أحمد - ت ١١٩٧هـ)، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي  
الحلبيّ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٢١٠ - حاشية الطّالب بن حمدون بن الحاجّ على شرح بحرق على لامية  
الأفعال: للطّالب بن حمدون بن الحاجّ، دار الفكر - بيروت.

٢١١ - حاشية عبد الغفور اللّاريّ على الجاميّ: طبع المطبعة العامرة -  
استامبول.



٢١٢ - حاشية ابن قاسم = حاشية الآجرومية: لابن قاسم (عبدالرحمن بن محمد - ت ١٣٩٢هـ)، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢١٣ - حاشية محمد بن علي الصّبّان على شرح عليّ بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك: ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر.

٢١٤ - حاشية العلامة أبي النّجا على شرح الشيخ خالد الأزهرّي على متن الآجرومية: لأبي النّجا (محمد بن مجاهد)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٣هـ.

٢١٥ - حاشية يس على التصريح: للعلمي (يس بن زين الدين الحمصي - ت ١٠٦١هـ)، مطبوع مع التصريح بمضمون التوضيح، طبعة دار إحياء الكتب العربيّة = ينظر: التصريح.

٢١٦ - الحجّة في القراءات السّبع: لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط ٥، مؤسسة الرّسالة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١٧ - حجة القراءات: لابن زنجلة (أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد - ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١٨ - الحجّة للقراء السّبعة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢١٩ - حدائق الآداب: للأبهريّ (عبيد الله بن محمد بن شاهمردان)، تحقيق: د. محمد بن سليمان السّديس، ط ٢، الرّياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٢٠ - الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة:





- د. محمّد ضاري حمادي، ط ١، منشورات اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر - بغداد، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٢١ - الحديث النبويّ في النّحو العربيّ: د. محمود فجّال، ط ٢، أضواء السّلف - الرّياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٢٢ - الحروف: للمزنيّ (أبي الحسين المزنيّ ؟)، تحقيق: د. محمود حسني محمود و د. محمّد حسن عوّاد، ط ١، درا الفرقان، جمعيّة عمّال المطابع التّعاونيّة، عمّان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٢٣ - حروف المعاني: للزّجاجيّ، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت ودار الأمل - أربد، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٢٤ - أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النّحو واللّغة: على مزهر الياسريّ، دار الرّشيد - بغداد، منشورات وزارة الثّقافة والفنون — الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٧٩ م.
- ٢٢٥ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٢٢٦ - أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو (٤٣٨ - ٥٢٨ هـ): د. محمّد إبراهيم البناء، ط ١، دار الاعتصام - القاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٢٢٧ - حقيقة "ليس" وأوجه استعمالها في اللّغة العربيّة: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الحليّات = المسائل الحليّات.
- ٢٢٨ - الحلّ في شرح أبيات الجمل: لابن السّيد، تحقيق: د. مصطفى إمام، ط ١، مكتبة المتنبّي - القاهرة، ١٩٧٩ م.
- ٢٢٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهانيّ (أحمد بن



- عبدالله - ت ٤٣٠هـ)، ط ١، مطبعة السّعادة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٣٠ - حماسة البحريّ: للبحريّ (الوليد بن عبيد الطائيّ - ت ٢٨٤هـ)، ضبط لويس شيخو اليسوعيّ، ١٩١٠م.
- ٢٣١ - الحماسة البصريّة: للبصريّ (عليّ بن أبي الفرج الحسن - ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: مختار الدّين أحمد، حيدر آباد-الدّكن، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- ٢٣٢ - حياة الحيوان: للدّميريّ (محمّد بن موسى - ت ٨٠٨هـ)، ط ٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٩٨هـ.
- خ -
- ٢٣٣ - خزانة الأدب ولبُّ لبّان العرب: للبغداديّ (عبدالقادر بن عمر - ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٣٤ - الخصائص: لابن جنيّ (عثمان بن جنيّ - ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، ط ٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٣٥ - الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشّهيرة: عليّ باشا مبارك، ط ٢، نقلاً عن ط ١ ببولاق، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٢٣٦ - الخطط المقرّيزيّة، وهو كتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»: للمقرّيزيّ (أحمد بن عليّ - ت ٨٤٥هـ)، دار صادر - بيروت، عن طبعة بولاق.
- ٢٣٧ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحبّيّ (محمّد أمين بن فضل الله - ت ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.



- ٢٣٨ - الخلاف بين النحويّين «دراسة - تحليل - تقويم»: د. السيّد رزق الطويل، ط ١، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٣٩ - الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف: محمّد خير الحلواني، دار القلم العربيّ - حلب، ١٩٧٤ م.

## - د -

- ٢٤٠ - دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية: محمّد ثابت الفندي وأحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، الناشر: مؤسسة عبد الحفيظ البساط - بيروت، ١٣٥٢ هـ.
- ٢٤١ - دراسات في تاريخ العرب القديم: د. محمّد بيومي مهران، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، ١٩٩٣ م.
- ٢٤٢ - دراسات في العربية وتاريخها: محمّد الخضر حسين، ط ٢، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح - دمشق، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٢٤٣ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمّد عبد الخالق عزيمة، ط ١، مطبعة السّعادة - القاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٢٤٤ - دراسة في النحو الكوفيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء: المختار أحمد ديرة، ط ١، دار قتيبة - بيروت ودمشق، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٤٥ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث الإسلاميّ - بيروت.
- ٢٤٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للشنقيطيّ (أحمد بن الأمين - ت ١٣٣١ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، دار البحوث العلميّة - الكويت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.



٢٤٧ - الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: للسّمين الحلبيّ (أحمد بن يوسف - ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخراط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤٨ - الدرُّ المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطي، نشر: محمّد أمين دمج - بيروت.

٢٤٩ - الدرّة البهيّة = ينظر: ألفيّة ابن مالك.

٢٥٠ - دُرّة الحجال في أسماء الرّجال: لابن القاضي، تحقيق: محمّد الأحمد أبو النور، نشر: دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس.

٢٥١ - دُرّة الغواص في أوهام الخواص: للحريّ (القاسم بن عليّ - ت ٥١٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٧٥م.

٢٥٢ - دلائل النّبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للبيهقيّ، وثق أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. عبدالمعطي القلعجيّ، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥٣ - دور الحرف في أداء معنى الجملة: الصّادق خليفة راشد، من منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ١٩٩٦م.

٢٥٤ - ديوان أبي الأسود الدّؤليّ: صنعة السّكّريّ (الحسن بن الحسين - ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، ط ١، دار الكتاب الجديد - بيروت، ١٩٧٤م.

٢٥٥ - ديوان الأعشى الكبير: تحقيق: د. محمّد محمّد حسين، ط ٧، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٥٦ - ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار



المعارف، ١٩٦٢م.

- وطبعة دار صادر، والأولى هي المعتمدة.

٢٥٧ - ديوان أميّة بن أبي الصّلت (جمع وتحقيق ودراسة): صنعه

الدّكتور: عبدالحفيظ السّطليّ، ط٢، المطبعة التعاونيّة - دمشق،

١٩٧٧م.

٢٥٨ - ديوان البحريّ: عني بتحقيقه وشرحه: حسن كامل الصّيرفيّ،

ط٣، دار المعارف.

- وطبعة دار صادر.

٢٥٩ - ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب: تحقيق: د. نعمان محمّد أمين

طه، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٢٦٠ - ديوان جميل بثينة: جمعه وحققه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار

الكتاب العربيّ - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٦١ - ديوان أبي دؤاد الإياديّ: نُشر في كتاب: دراسات في الأدب

العربيّ لغوستاف فون غرنباوم، ترجمة: د. إحسان عبّاس وآخرين، دار

مكتبة الحياة - بيروت، ١٩٥٩م. [ نقلاً عن عددٍ من المصادر ].

٢٦٢ - ديوان ذي الرّمة: شرح الباهليّ (أحمد بن حاتم - ت ٢٣١هـ)،

تحقيق: د. عبد القدّوس أبو صالح، ط٢، مؤسّسة الإيمان - بيروت،

١٤٠٢هـ.

٢٦٣ - ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب: باعثناء: وليم بن

الورد البروسيّ، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت،

١٤٠٠هـ.

ديوان السّمؤال = ديوانا عروة بن الورد والسّمؤال.



٢٦٤ - ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره: صنعة الطائي (يحيى بن مدرك)، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٦٥ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات: تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار صادر ودار بيروت - بيروت، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢٦٦ - ديوان العجاج: رواية الأصمعي، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس - دمشق، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧١م.

٢٦٧ - ديوانا عروة بن الورد والسّمؤال: دار صادر ودار بيروت - بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٦٨ - ديوان علي بن الجهم، تحقيق: خليل مردم بك، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

٢٦٩ - ديوان الفرزدق: دار صادر - بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٧٠ - ديوان كثير عزة: تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٢٧١ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر - بيروت.

٢٧٢ - ديوان المثقب العبدى: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، من منشورات معهد المخطوطات العربية التابع للجامعة العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٢٧٣ - ديوان مسكين الدارمي: جمع وتحقيق: عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطية، ط١، دار البصري - بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م. ساعدت نقابة المعلمين المركزية على نشره.



٢٧٤ - ديوان النّابغة الذّبيانيّ: صنعة ابن السّكّيت، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر.

- وطبعة أخرى للديوان، جمع وشرح الشّيخ: محمّد الطّاهر بن عاشور، نشر الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، والشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع - الجزائر، ١٩٧٦م.

٢٧٥ - ديوان أبي النّجم العجليّ شعره ورجزه: صنعة وشرح: علاء الدّين آغا، النّادي الأدبيّ - الرّياض، مطابع الفرزدق التّجاريّة، ١٤١٠هـ.

٢٧٦ - ديوان أبي نواس (الحسن بن هانئ): تحقيق: أحمد عبدالمجيد الغزاليّ، دار الكتاب العربيّ - بيروت.

- ذ -

٢٧٧ - الذّيل والتّكملة = بقيّة السّفر الرّابع من كتاب الذّيل والتّكملة لكتّابي الموصول والصّلة: لابن عبدالمك المراكشيّ (محمد بن محمد الأنصاريّ - ت ٧٠٣هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، نشر دار الثّقافيّة - بيروت.

- ر -

٢٧٨ - ابن أبي الرّبيع آراؤه النّحويّة وأقوال يجب أن تصحّح: د. عبدالعزيز عليّ صالح، ط ١، دار الشّرق الأوسط للطّباعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٧٩ - رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقيّ (أحمد بن عبدالنّور - ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخراط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق [ طبعة مصوّرة ].



## - ز -

٢٨٧ - زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزيّة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، ط ١٤، مؤسسة الرسالة - بيروت ومكتبة المنار الإسلاميّة - الكويت.

## - س -

٢٨٨ - السّبعة في القراءات: لابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس - ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، القاهرة.

٢٨٩ - سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى: ينظر: شرح قطر النّدى.

٢٩٠ - السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: لابن حميد (محمد بن عبد الله النّجدي - ت ١٢٩٥هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد و د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٩١ - سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم - دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٩٢ - السّفر الأوّل من شرح كتاب سيويه: للصّفّار البطلوسيّ (قاسم بن عليّ بن محمد - ت بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط ١، دار المآثر - المدينة المنورة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٩٣ - سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأّمة: للألبانيّ محمد ناصر الدّين، المجلّد الخامس، ط ١، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩٤ - سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصّالحين بفاس: للكتّانيّ (محمد بن جعفر - ت ١٣٤٥هـ)، فاس،





- ٢٨٠ - الرّمانيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيّويه: مازن المبارك، ط٣، دار الفكر المعاصر - بيروت و دار الفكر - دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٨١ - الرّواية والاستشهاد باللّغة (دراسة لقضايا الرّواية والاستشهاد في ضوء علم اللّغة الحديث): د. محمّد عيد، عالم الكتب - القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٢٨٢ - الرّوض الأنف في شرح السّيرة النّبويّة لابن هشام: للسّهيليّ، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، ط١، مكتبة دار الكتب الحديثة، مطبعة دار النّصر للطباعة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٨٣ - الرّوض المربع شرح زاد المستقنع: للبهوتيّ (منصور بن يونس - ت ١٠٥١هـ)، تحقيق: أ.د. عبدالله محمّد الطيّار، و د. إبراهيم بن عبدالعزيز الغصن، و د. خالد بن علي المشيقيح، وتخرّيج: د. عبدالله بن عبدالعزيز الغصن، ط١، دار الوطن - الرّياض، ١٤١٦هـ.
- ٢٨٤ - الرّوض المعطار في خبر الأقطار: للحميريّ (محمّد بن عبدالمنعم - ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط٢، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.
- ٢٨٥ - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: لابن حبان البستيّ (محمّد بن حبان - ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد ومحمّد عبدالرزّاق حمزة ومحمّد حامد الفقّي، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ٢٨٦ - روضة الناظر وجنّة المناظر: لابن قدامة المقدسيّ (عبدالله بن أحمد - ت ٦٢٠هـ)، ومعها شرحها للأستاذ الشّيخ: عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدّوميّ ثمّ الدّمشقيّ، ط٢، مكتبة المعارف - الرّياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.



١٣١٦هـ.

٢٩٥ - سَمَطُ اللَّالِي فِي شَرْحِ أُمَالِي الْقَالِي: واللّالِي كتاب أبي عبيد البكريّ (عبدالله بن عبدالعزيز - ت ٤٨٧هـ)، والسّمط للرّاجكوتي (عبدالعزیز الميمنيّ)، دار الحديث - بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. [مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م].

٢٩٦ - السّمؤال أخباره والشعر المنسوب إليه: مختار الغوث، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٩٧ - سنن الترمذي: للترمذيّ (محمّد بن عيسى بن سورة - ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلميّة - بيروت [طبعة مصوّرة].

٢٩٨ - سنن أبي داود السّجستانيّ. لأبي داود (سليمان بن الأشعث السّجستانيّ - ت ٢٧٥هـ) إعداد وتعليق: عزّت عبيد الدّعّاس، دار الحديث، حمص.

٢٩٩ - سنن ابن ماجه: لابن ماجه (محمّد بن يزيد القزوينيّ - ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة - بيروت [طبعة مصوّرة].

٣٠٠ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطيّ، وحاشية الإمام السنديّ: للنسائيّ (أحمد بن شعيب بن عليّ - ت ٣٠٣هـ)، ط ١، دار الفكر - بيروت، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.

٣٠١ - سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (محمّد بن أحمد بن عثمان - ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط ١، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



٣٠٢ - السّيرافيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيّويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٠٣ - السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ: د. محمود فجّال، ط ٢، أضواء السّلف - الرّياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٤ - السّيرة النّبويّة: لابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة - بيروت.

٣٠٥ - السّيرة النّبويّة: لابن هشام (عبد الله بن هشام - ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياريّ وعبد الحفيظ شلبيّ، وضع فهرسه: معروف زريق، ط ١، دار الخير، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م [مصورة].

٣٠٦ - السّيرة النّبويّة الصّحيحة (محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السّيرة النّبويّة): د. أكرم ضياء العُمريّ، ط ٤، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٠٧ - السّيف المهنّد في سيرة الملك المؤيّد شيخ المحموديّ: للعيّنيّ (محمود بن أحمد - ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: فهميّ محمّد شلتوت، مراجعة: د. محمّد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي للطباعة - القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٦٧م. من منشورات وزارة الثقافة - الجمهوريّة العربيّة المتّحدة.

- ش -

٣٠٨ - الشّافية في علم التّصريف: لابن الحاجب، ويليها الوافية نظم الشّافية للنيسابوريّ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط ١، المكتبة المكيّة - مكّة المكرّمة، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.



- ٣٠٩ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لابن مخلوف (محمد بن محمد)، دار الكتاب العربي، صورة بالأوفست للطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ.
- ٣١٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (عبدالحّي بن العماد الحنبلي - ت ١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت [مصورة].
- ٣١١ - شرح الآجرؤمية: للرّملي (أحمد [بن أحمد] بن عليّ - ت ٩٧٣هـ)، تحقيق: د. عليّ موسى الشوملي، دار أمية للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٣١٢ - شرح أبيات سيويه: لابن الدّهان (سعيد بن المبارك بن عليّ - ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، دار العلوم، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٣١٣ - شرح أبيات سيويه: لابن السّيرافيّ (يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان - ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد الرّيح هاشم، ط ١، دار الجليل - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣١٤ - شرح أبيات سيويه: لابن النّحاس، تحقيق: د. وهبة متولّي عمر سالم، ط ١، مكتبة الشّباب - القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣١٥ - شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمّى «إيضاح الشعر»: لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم - دمشق، ودار العلوم والثّقافة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣١٦ - شرح أبيات مغني اللّيب: للبغداديّ، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط ١، مطبعة زيد بن ثابت، منشورات دار المأمون

للتراث - دمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣١٧ - شرح أحمد زيني دحلان على متن الآجروميّة في علم العربيّة:  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣١٨ - شرح الأزهرية في علم العربيّة: للشيخ خالد الأزهرى، ومعه  
حاشية الشيخ العطار وتقريرات محمد الأنباي شيخا الأزهر، ط ٢،  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ -  
١٩٥٥م.

٣١٩ - شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق:  
عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة  
ومطبعة المدني - القاهرة.

٣٢٠ - شرح الأشموني = ينظر حاشية الصبان.

٣٢١ - شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم (محمد بن محمد بن مالك - ت  
٦٨٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد، دار الجيل -  
بيروت.

٣٢٢ - شرح ألفية ابن معطي: لابن القوّاس (عبد العزيز بن جمعة الموصلي  
- ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. عليّ موسى الشوملي، ط ١، مكتبة الخريجي -  
الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢٣ - شرح الأنموذج في النحو: للأردبيلي (محمد بن عبد الغني - ت  
٦٤٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، دار العلوم - الرياض،  
١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٤ - شرح التحفة الوردية: لابن الورديّ (عمر بن مظفر بن عمر - ت  
٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عليّ الشلال، مكتبة الرشد - الرياض،

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٣٢٥ - شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيّد و د. محمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٣٢٦ - شرح التصريف [ الملوكي ] : للثمانيني (عمر بن ثابت - ت ٤٤٢ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٢٧ - شرح جمل الزجّاجي: لابن خروف (عليّ بن محمد بن عليّ - ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، مطابع جامعة أمّ القرى، من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ - جامعة أمّ القرى، ١٤١٩ هـ.

٣٢٨ - شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور (عليّ بن مؤمن - ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أو جناح [ طبعة مصوّرة ].

٣٢٩ - شرح جمل الزجّاجي: [ المنسوب ] لابن هشام، تحقيق: د. علي عيسى مال الله، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٣٠ - شرح حسن الكفراوي الشافعيّ الأزهريّ على متن الأجروميّة: وبالهامش حاشية الشيخ إسماعيل الحامديّ، ط ٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

٣٣١ - شرح كتاب الحدود للأبديّ: لابن قاسم المالكيّ (عبدالرحمن بن محمد بن محمد - ت ٩٢٠ هـ)، تحقيق: د. المتولّي بن رمضان أحمد الدّميريّ، وكالة الشّروق للطباعة والنّشر، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٣٢ - شرح الحدود النّحويّة: للفاكهيّ (عبدالله بن أحمد بن عليّ - ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. محمد الطيّب الإبراهيم، ط ١، دار النّفائس -



بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٣٣ - شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الآجرؤمية. ينظر: حاشية أبي النجا.

شرح دحلان = شرح أحمد زيني دحلان.

٣٣٤ - شرح دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص. للخفاجي (أحمد بن محمد - ت ١٠٦٩هـ)، مطبعة الجوائب - القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

٣٣٥ - شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: صنعة ثعلب (أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني - ت ٢٩١هـ)، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب بسنة ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م، الناشر: الدّار القوميّة للطباعة والنّشر - القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٣٦ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط ٢، المكتبة التجاريّة الكبرى، مطبعة السّعادة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٣٣٧ - شرح ديوان لبید بن ربيعة العامريّ: للطّوسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م. من منشورات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

٣٣٨ - شرح الرّضيّ على الكافية: للرّضيّ (محمّد بن الحسن الاستراباذي - ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشّروق - بيروت، من منشورات جامعة بنغازي [ مصوّرة ].

شرح الرّمليّ = شرح الآجرؤمية.

شرح السّيرافيّ = شرح كتاب سيويه للسّيرافيّ.

٣٣٩ - شرح السيّوطيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى البهجة المرضيّة: للسيّوطيّ، تحقيق: عليّ سعد الشّيونيّ، ط ١، منشورات كلّية الدّعوة



الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ، الجماهيريّة الليبيّة - طرابلس، ١٤٠٣ هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٣٤٠ - شرح الشّافية: للجاربديّ (أحمد بن الحسن بن يوسف - ت ٧٤٢ هـ) ضمن مجموعة الشّافية من علمي الصّرف والخطّ. وتحتوي المجموعة على متن الشّافية وشرحها للجاربديّ، وحاشية الجاربديّ لابن جماعة، ط ٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

شرح الشّافية للرّضيّ = شرح شافية ابن الحاجب.

٣٤١ - شرح شافية ابن الحاجب: للرّضيّ، مع شرح شواهد للبغداديّ، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر العربيّ - بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م [مصورة].

٣٤٢ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٤٣ - شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ: لابن برّيّ (عبد الله بن برّيّ بن عبد الجبار - ت ٥٨٢ هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، راجعه: د. محمّد مهدي علّام، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة - القاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ.

٣٤٤ - شرح شواهد المغني: للسّيوطيّ، بتصحيحات وتعليقات: محمّد محمود ابن التّلايد التّركزي الشّنقيطيّ، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

شرح الصّفّار = السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه.





- ٣٤٥ - شرح الشيخ عبدالرحمن بن صالح المكودي (ت ٨٠٤هـ) على المقدمة الآجرومية في علم العربيّة: ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ٣٤٦ - شرح العقيدة الطحاوية: لابن أبي العزّ (عليّ بن عليّ بن محمّد - ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركيّ و شعيب الأرناؤوط، ط ٣، دار عالم الكتب - الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٤٧ - شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: لابن عقيل (عبدالله بن عقيل العقيليّ - ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٤٨ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاّفظ: لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدّوريّ، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. من منشورات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقيّة.
- شرح العوامل المائة = العوامل المائة النّحويّة.
- ٣٤٩ - شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ط ١، دار المعارف، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٥٠ - شرح عيون كتاب سيويه: للقرطبيّ (هارون بن موسى بن صالح - ت ٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، ط ١، مطبعة حسان - القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- ٣٥١ - شرح الفريد: للأسفرايينيّ (إبراهيم بن محمّد - ت ٩٥١هـ)، تحقيق: نوريّ ياسين حسين، المكتبة الفيصلية - مكّة المكرّمة.
- ٣٥٢ - شرح الفصيح: للزّحشرّيّ، تحقيق: د. إبراهيم بن عبدالله بن

جمهور الغامديّ، من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مطابع جامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.

٣٥٣ - شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى؛ تأليف: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، ط ١، المكتبة العصريّة - بيروت.

٣٥٤ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام: للكافيحيّ (محمّد بن سليمان الرّوميّ - ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنّشر، ١٩٩٣م.

٣٥٥ - شرح الكافية الشّافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعّم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون للتّراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

٣٥٦ - شرح كتاب سيويه المسمّى «تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف، تحقيق: خليفة محمّد خليفة بديري، ط ١، منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - طرابلس، ١٤٢٥هـ من ميلاد الرّسول ﷺ.

٣٥٧ - شرح كتاب سيويه: للسّيرافيّ، تحقيق: د. رمضان عبدالتّوّاب و د. محمود فهمي حجازي و د. محمّد هاشم عبدالدّائم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مركز تحقيق التّراث، ١٩٨٦م.

شرح الكفراويّ = شرح حسن الكفراويّ.

٣٥٨ - شرح اللّلمحة البدريّة في علم العربيّة: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. ساعدت الجامعة المستنصريّة على طبعه.



- ٣٥٩ - شرح اللمع: لابن برهان الأسديّ (عبدالواحد بن عليّ - ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٦٠ - شرح مختصر التصريف العزّيّ في فنّ الصّرف: للتفتازانيّ، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرّم، ط ١، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٣٦١ - شرح المعلقات العشر: للخطيب التبريزيّ (يحيى بن عليّ بن محمّد - ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ١، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٦٢ - شرح المفصل: لابن يعيش (يعيش بن عليّ بن يعيش - ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبّيّ - القاهرة. [ مصوّرة عن طبعة دار الطباعة المنيرية، ١٩٢٨هـ ].
- ٣٦٣ - شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: لصدر الأفاضل (القاسم بن الحسن الخوارزميّ - ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٩٩٠م.
- ٣٦٤ - شرح المقدمة الجزوليّة: للشّلوّيين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٦٥ - شرح المقدمة الكافية: لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكّة المكرّمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٦٦ - شرح المقدمة المحسّبة: لابن بابشاذ (طاهر بن أحمد - ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٦ - ١٩٧٧م.
- ٣٦٧ - شرح ملحّة الإعراب: للحريريّ، تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط ٣، دار التّراث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



- ٣٦٨ - شرح الملوكيّ في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، المكتبة العربيّة - حلب، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح ابن النّازم = شرح ألفيّة ابن مالك.
- ٣٦٩ - شرح النّوويّ لصحيح مسلم: للنّوويّ، مطبوع مع «صحيح مسلم»، ط ١، دار الرّيان للتراث - القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٧٠ - شروح التلخيص (وهي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازانيّ على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينيّ، ومواهب الفّتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربيّ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السّبكيّ)، وقد وضع بالهامش كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له، وحاشية الدّسوقي على شرح السّعد، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه بمصر.
- شعراء أمويّون دراسة وتحقيق: د. نوري حمّودي القيسيّ، القسم الأوّل، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
- القسم الثّاني جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- ٣٧١ - شعر الأحوص الأنصاريّ: جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، تقديم: د. شوقي ضيف، ط ٢، مطبعة المدنيّ - القاهرة، النّاشر: مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٧٢ - شعر الحارث بن خالد المخزوميّ: د. يحيى الجبّوريّ، ط ١، مطبعة النّعمان - النّجف. ساعدت جامعة بغداد على طبعه.
- ٣٧٣ - شعر عبد الله بن الحرّ الجعفيّ. ينظر: شعراء أمويّون (القسم الأوّل).
- ٣٧٤ - شعر المتوكّل اللّيثيّ: د. يحيى الجبّوريّ، النّاشر: مكتبة الأندلس -



بغداد، طبعت في مطابع التعاونيّة اللبنانيّة - درعون - حريصا، ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

- ٣٧٥ - شعر المرّار الفقعسيّ. ينظر: شعراء أمويّون (القسم الثاني).
- ٣٧٦ - شعر ابن ميادة: جمع وتحقيق: د. حنا جميل حدّاد، راجعه: قدري الحكيم، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٧٧ - شعر النّابغة الجعديّ: جمع: عبدالعزيز بن رباح، ط١، المكتب الإسلامي للطباعة والنّشر، ١٩٦٤م - ١٣٨٤هـ. على نفقة صاحب السّموّ: عليّ بن عبد الله آل ثاني.
- ٣٧٨ - شعر النمر بن تولب: صنه: د. نوريّ حموديّ القيسيّ، مطبعة المعارف - بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.
- ٣٧٩ - الشعر والشّعراء: لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٣، دار التّراث العربيّ، ١٩٧٧م.
- ٣٨٠ - شعر يزيد بن الطّثريّة: جمع وتحقيق: د. ناصر سعد الرّشيد، ط١، طبع بإشراف دار مكّة للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- ٣٨١ - شفاء العليل في إيضاح التّسهيل: للسّلسليّ (محمّد بن عيسى - ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشّريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ، ط١، المكتبة الفيصلية - مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٨٢ - شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، بغداد، ١٩٨٥م، نشر لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ في وزارة الأوقاف والشّئون الدّينيّة العراقيّة.
- ٣٨٣ - الشّواهد والاستشهاد في النّحو: عبد الجبار علون النّائلة، ط١، مطبعة الزّهراء - بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. ساعدت جامعة بغداد على نشره.

- ص -

٣٨٤ - الصّاحبيّ: لابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريّا - ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه - القاهرة.

٣٨٥ - الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة): للجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد - ت حوالي ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط ٢، دار العلم للملايين - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٨٦ - صحيح البخاريّ: للبخاريّ (محمّد بن إسماعيل - ت ٢٥٦هـ)، بيت الأفكار الدّوليّة - الرّياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٨٧ - صحيح الجامع الصّغير وزيادته «الفتح الكبير»: للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، ط ٢، المكتب الإسلاميّ - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، أشرف على طبعه: زهير الشّاويش.

٣٨٨ - صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيريّ النّيسابوريّ (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد بالملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٨٩ - الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على منكري العربيّة: للطّوفيّ (سليمان بن عبدالكريم - ت ٧١٦هـ)، تحقيق: د. محمّد خالد الفاضل، ط ١، مكتبة الرّيان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٩٠ - صفة الصّفوة: لابن الجوزيّ، ط ١، دار الصّفا - جدّة، ١٤١١هـ.

- ض -

٣٩١ - ضرائر الشّعور: لابن عصفور، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس - بيروت.



- ٣٩٢ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: للآلوسي، شرحه: محمد بهجة الأثريّ البغداديّ، ط ١، دار الآفاق العربيّة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٩٣ - ضرورة الشعر: للسّيرافيّ، تحقيق: رمضان عبدالتّوّاب، ط ١، دار النهضة العربيّة - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٩٤ - الضّرورة الشعريّة في النّحو العربيّ: د. محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة دار العلوم.
- ٣٩٥ - الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع: للسّخاويّ (محمد بن عبدالرحمن - ت ٩٠٢ هـ)، منشورات مكتبة الحياة - بيروت [مصورة].
- ٣٩٦ - ضعيف الجامع الصّغير وزيادته «الفتح الكبير»: للألبانيّ ناصر الدّين، ط ٣، المكتبة الإسلاميّة - بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، أشرف على طبعه: زهير الشاويش.

### - ط -

- ٣٩٧ - طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى (محمد بن محمد بن الحسين - ت ٥٢٦ هـ)، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمّديّة - القاهرة.
- ٣٩٨ - الطّبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة: للتّقّي الغزّيّ (تقي الدّين بن عبدالقادر التّميمي - ت ١٠١٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط ١، دار الرّفاعيّ - الرّياض، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٩٩ - طبقات الشّافعيّة الكبرى: للسّبكيّ (عبدالوّهّاب بن عليّ بن عبدالكافي - ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطّناحيّ و عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة.
- ٤٠٠ - طبقات فحول الشعراء: لابن سلام الجمحيّ (محمد بن سلام - ت ٢٣١ هـ)، شرح: محمود محمد شاكر، ط ٢، مطبعة المدنيّ - القاهرة،

نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤٠١ - طبقات القراء. للذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، ط ١، ١٤١٨هـ -  
١٩٩٧م. من مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات  
الإسلامية - الرياض.

٤٠٢ - الطبقات الكبرى: لابن سعد (محمد بن سعد بن منيع الزهري -  
ت ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

٤٠٣ - طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي (محمد بن الحسن - ت  
٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، طبع ونشر: محمد  
سامي أمين الخانجي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٤٠٤ - ابن الطرواة النحوي. د. عياد عيد الثبتي، ط ١، مطبوعات نادي  
الطائف الأدبي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.  
- ظ -

٤٠٥ - ظاهر التأويل في إعراب القرآن الكريم: د. محمد عبد القادر  
هنادي، ط ١، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ -  
١٩٨٨م.

٤٠٦ - ظاهرة التنوين في اللغة العربية: د. عوض المرسي جهاوي، مكتبة  
الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي - الرياض.

- ع -

٤٠٧ - عبد القاهر الجرجاني نحويًا وقفات للانتصاف له: د. عبدالعزيز  
علي صالح رضوان، دار الشرق الأوسط للطباعة - القاهرة.

٤٠٨ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين  
عبد الحميد، مطبوع مع أوضح المسالك لابن هشام، المكتبة العصرية -





بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٠٩ - العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة: نجلاء محمد نور  
عبدالغفور عطّار، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤١٠ - عروس الأفراح للسُّبُكِيّ: ينظر: شروح التلخيص.

٤١١ - عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ - الجزء الأوّل -: د. محمد  
إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

العضديّات = المسائل العضديّات.

٤١٢ - العقد الفريد: لابن عبد ربّه (أحمد بن محمد - ت ٣٢٨هـ)، شرحه:  
أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياريّ، ط ٢، مطبعة لجنة التّأليف  
والترجمة والنّشر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٤١٣ - علل التّشنية: لابن جنّي، تحقيق: د. صبحي التّميميّ، مراجعة: د.  
رمضان عبدالنّوّاب، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤١٤ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزيّ، تحقيق: إرشاد  
الحقّ الأثريّ، ط ١، النّاشر: إدارة العلوم الأثريّة - فيصل آباد، دار نشر  
الكتب الإسلاميّة - لاهور، ١٣٩٩هـ - ١٩٨٩م.

٤١٥ - علل النّحو: للورّاق (محمد بن عبد الله - ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: د.  
محمود جاسم محمد الدّويش، ط ١، مكتبة الرّشد - الرّياض، ١٤٢٠هـ -  
١٩٩٩م.

٤١٦ - أبو عليّ الفارسيّ: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر  
للطّبع والنّشر - القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٤١٧ - العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة: لعبدالقاهر  
الجرجانيّ، شرح الشّيخ: خالد الأزهرّيّ، تحقيق: د. البدرأويّ زهران،



ط٢، دار المعارف - القاهرة.

٤١٨ - العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، ط١، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١٩ - عيون الأخبار: لابن قتيبة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٣هـ.

٤٢٠ - العيون الفائزة على خبايا الرامة: للدمايني، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مطبعة المدني - القاهرة، ١٩٧٣م.

- غ -

٤٢١ - غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (محمد بن محمد - ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، ط٣، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ.

- ف -

٤٢٢ - فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: للإسفرائيني (محمد بن محمد بن أحمد - ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، من منشورات جامعة اليرموك، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

٤٢٣ - الفاضل: للمبرد (محمد بن يزيد - ت ٢٨٦هـ)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، ط١، نشر دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٤٢٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث - القاهرة،



١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٢٥ - فتح ربّ البريّة على الدّرة البهيّة نظم الآجروميّة: للبيجوريّ (إبراهيم بن محمّد - ت ١٢٧٧ هـ)، وبهامشه النّظم المذكور للعمريّطيّ، ط ٢، المطبعة الخيريّة، ١٣٣٢ هـ.

٤٢٦ - فتح الرّبّ المالك بشرح ألفيّة ابن مالك: للغزّيّ (محمّد بن قاسم - ت ٩١٨ هـ)، تحقيق: إسماعيل المبروك الختروشيّ، ط ١، منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - ليبيا - طرابلس، ١٤٠١ هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٤٢٧ - فتح القدير الجامع بين فنيّ الرّواية والدّراية من علم التّفسير: للشّوكانيّ (محمّد بن عليّ - ت ١٢٥٥ هـ)، تحقيق: سيّد إبراهيم بن صادق عمران، ط ١، دار الحديث - القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٢٨ - فرحة الأديب في الرّدّ على ابن السّيرافيّ في شرح أبيات سيّويه: للأسود الغندجانيّ (الحسن بن أحمد - كان موجوداً سنة ٤٣٠ هـ)، تحقيق: د. محمّد عليّ سلطانيّ، دار النّبراس - دمشق، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٤٢٩ - الفروق في اللّغة: لأبي هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله - ت ٣٩٥ هـ)، ط ١، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٤٣٠ - الفصول الخمسون: لابن معطي (يحيى بن عبدالمعطي المغربيّ - ت ٦٢٨ هـ)، تحقيق: [د.] محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الإيمان، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه.

٤٣١ - الفصول في العربيّة: لابن الدّهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١،



- مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - أربد، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٣٢ - الفصول المفيدة في الواو المزيدة: للعلائيّ (خليل بن كيكليديّ - ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، ط ١، دار البشير للنشر والتوزيع - عمان، ١٤١٠ هـ.
- ٤٣٣ - الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائيّ، ط ٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٣٤ - فقه اللغة وسرّ العربيّة: للثعالبيّ (عبد الملك بن محمد - ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: د. فائز محمّد، مراجعة: د. إميل يعقوب، ط ١، دار الكتاب العربيّ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٣٥ - الفقيه والمتفقه: للخطيب البغداديّ، تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاريّ، ط ٢، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٤٣٦ - فهارس الأصول في النحو لابن السّراج: وضعها: د. محمود محمّد الطّناحيّ، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٤٠٦ هـ. نشر مكتبة الخانجيّ - القاهرة.
- ٤٣٧ - فهارس الأصول في النّحو لابن السّراج: د. يحيى بشير مصريّ، دار البخاريّ - بريدة.
- ٤٣٨ - فهارس معاني القرآن للقرّاء: إعداد: د. فائزه عمر المؤيد، ط ١، مطابع الرّضا - الدّمام، ١٤١٤ هـ.
- ٤٣٩ - الفهارس المفصّلة لـ«خصائص ابن جنّي»: صنعة: د. عبدالفتاح السيّد سليم، ط ١، معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٧ م.
- ٤٤٠ - فهرس برلين = فهرس مخطوطات برلين الغربيّة: وليم آلورث



نشر:

Georg Olms Verlag .Hildesheim. New York 1980.

٤٤١ - فهرس الخزانة التيمورية: ج ٣، أسماء المؤلفين، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٨٤م.

٤٤٢ - فهرس دار الكتب المصرية: فهرس بالكتب العربيّة التي وردت الدّار من سنة ١٩٢٩م إلى سنة ١٩٣٥م، ج ٧، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٤٤٣ - فهرس كتب اللغة والنحو والصّرف: في مكتبة المصغرات الفيلميّة بقسم المخطوطات في عمادة شئون المكتبات بالجامعة الإسلاميّة. إعداد: عمادة شئون المكتبات، ١٤١٧هـ.

٤٤٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «علوم اللغة العربيّة - النّحو»: وضعته: أسماء الحمصيّ - دمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

٤٤٥ - فهرس مخطوطات القرويين: ج ٤، محمّد العابد الفاسي، أعدّه للطّبع وفهرسه: ابنه محمّد الفاسي الفهري، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٤٦ - فهرس مخطوطات مكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمة الله بالمدينة المنورة: فهرس مطبوع بالآلة الكاتبة.

٤٤٧ - فهرس المكتبة الأزهرية: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، مطبعة الأزهر، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٤٤٨ - فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنّون: إعداد الأستاذ: عبد الصّمد العشّاب، المملكة المغربيّة، وزارة الأوقاف بالشّئون الإسلاميّة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.



- ٤٤٩ - فهرس المكتبة المحموديّة: مطبوع على الآلة الكاتبة.
- ٤٥٠ - فهرس النحو «المصوّرات الميكروفيلميّة الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي»: إعداد قسم الفهرسة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أمّ القرى.
- ٤٥١ - فهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة الخديويّة المصريّة: جمع وترتيب: أحمد الميهي ومحمد البلاوي، ط ١، المطبعة العثمانيّة بالقاهرة، ١٣٠٧هـ.
- ٤٥٢ - فهرست الكتب النحويّة المطبوعة: د. عبدالهادي الفضلي، ط ١، مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٥٣ - فهرست مخطوطات النحو والصّرف واللّغة والعروض: إعداد: د. عليّ حسين البوّاب، ط ١، نشر عمادة شئون المكتبات - قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤٥٤ - الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: للجاميّ (عبدالرحمن بن أحمد - ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية بالجمهورية العراقيّة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٥٥ - فوات الوفيات والذّيل عليها: للكتبيّ (محمد بن شاکر - ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر - بيروت، ١٩٧٣م.
- ٤٥٦ - الفواكه الجنيّة على متّمة الآجروميّة: للفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٢هـ.
- ٤٥٧ - في أصول اللّغة: إخراج وتعليق: محمد شوقي أمين ومصطفى



حجازي، ط ١، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٩٥هـ -  
١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

٤٥٨ - فيض القدير شرح الجامع الصّغير: للمناوي (محمّد المعروف  
بـعبدالرؤوف المناوي، ط ١، المكتبة التجاريّة الكبرى، مطبعة مصطفى  
محمّد، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

٤٥٩ - في منهج تحقيق المخطوطات: مطاع الطّرايشيّ، ط ١، دار الفكر -  
دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ق -

٤٦٠ - قائمة حصلتُ عليها من مركز الملك فيصل تشمل أسماء  
مؤلّفات الفشنيّ المخطوطة ومواضعها، وبعض شروح الآجروميّة  
ومنظوماتها.

٤٦١ - قاعدة جليّة في التّوسّل والوسيلة: لابن تيميّة (أحمد بن  
عبدالحليم - ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: طه محمّد الزّيّنيّ، ط ٢، مكتبة القاهرة،  
١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٤٦٢ - القاموس الجغرافيّ للبلاد المصريّة من عهد قدماء المصريين إلى  
سنة ١٩٤٥م: وضعه: محمّد رمزي، القسم الثّاني للبلاد المصريّة  
الحاليّة، مطبعة دار الكتب المصريّة - القاهرة، ١٩٦٠م.

٤٦٣ - القاموس المحيط: للفيروزآباديّ (محمّد بن يعقوب - ت ٨١٧هـ)،  
إعداد وتقديم: محمّد عبدالرحمن المرعشليّ، ط ١، دار إحياء التّراث  
العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٦٤ - القرط على الكامل - وهي الطّور والحواشي على الكامل للمبرّد  
لأبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩هـ)، وابن السيّد البطلوسيّ (ت ٥٢١هـ) -:



- لابن سعد الخير (علي بن إبراهيم البلسنيّ - ت ٥٧١هـ)، تحقيق: د. ظهور أحمد أظهر، ط ١، جامعة بنجاب بـلاهور - باكستان، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م. من مطبوعات مطلع القرن الخامس الهجريّ.
- ٤٦٥ - قضايا الجملة الخبريّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتّى نهاية القرن الرابع الهجريّ: د. معيض بن مساعد العوفيّ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٦٦ - قضية الشّبه في النّحو العربيّ: د. فؤاد أحمد السيّد الخطّاب، ط ١، دار الطّباعة المحمّديّة بالأزهر - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٦٧ - قضية (لن) بين الزّمخشريّ والنّحويّين: د. أحمد عبداللاه هاشم، ط ١، دار التّوفيقيّة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٦٨ - قطف الثّمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر: للفلّانيّ (صالح بن محمّد - ت ١٢١٨هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، ط ١، دار الشّروق - جدّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٦٩ - القواعد والتّطبيقات في الإبدال والإعلال: عبدالسّميع شبانه، ط ٥، مطابع الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.
- ٤٧٠ - القواعد والفوائد في الإعراب: للخاورانيّ الشّوكانيّ (محمّد بن محمّد - ت ٥٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله محمد الخثران، دار المعرفة الجامعيّة - الإسكندريّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٧١ - القوافي: للأخفش (سعيد بن مسعدة - ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٤٧٢ - القولة الشّافية بشرح القواعد الكافية: للقيروانيّ (العربيّ بن





السّنوسيّ — القرن ١٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ، ط ١، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- ك -

٤٧٣ - الكافي في العروض والقوافي: للخطيب التبريزيّ، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٩٦٩، نشر مكتبة الخانجيّ.

٤٧٤ - الكافية في النّحو: لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط ١، مكتبة دار الوفاء - جدّة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤٧٥ - الكامل: للمبرّد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للنشر والطّبع - الفجالة - مصر.

٤٧٦ - الكامل في التّاريخ: لابن الأثير، ط ٣، دار الكتاب العربيّ — بيروت، ١٤٠٠ - ١٩٩٠م.

٤٧٧ - الكتاب: لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر - ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجيّ — القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الكتاب طبع بولاق ١٣١٦هـ.

- الكتاب ضمن شرح السّيرافيّ.

٤٧٨ - كتاب الكُتّاب: لابن درستويه (عبد الله بن جعفر - ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائيّ و د. عبدالحسين الفتليّ، ط ١، نشر دار الكتب الثّقافيّة - الكويت، ١٩٧٧م.

٤٧٩ - كشّاف اصطلاحات الفنون: للتّهانويّ (محمّد عليّ العارقيّ - ت القرن ١٢)، تحقيق: د. لطفي عبدالبديع، ترجم نصوصه الفارسيّة: د. عبدالنعم محمد حسنين، راجعه: أمين الخوليّ، مكتبة النهضة المصريّة،

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٤٨٠ - كشّاف الشواهد القرآنيّة في المصادر النحويّة: د. فائزه بنت عمر المؤيد، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة - الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤٨١ - الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشريّ، ومعه حاشية السيّد الشريف عليّ بن محمّد بن عليّ الجرجانيّ، وكتاب «الإنصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال» لناصر الدّين أحمد بن المنير الإسكندريّ المالكيّ، دار الفكر - بيروت.

٤٨٢ - كشف الحفا ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعجلونيّ الجراحيّ (إسماعيل بن محمّد - ت ١١٦٢هـ)، تعليق: أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلاميّ - حلب ودار التراث - القاهرة.

٤٨٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله - ت ١٠٦٧هـ)، عني بتصحيحه: محمّد شرف الدّين يالتقا و رفعت بيلكه الكليسيّ، منشورات مكتبة المثنى.

٤٨٤ - الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها: لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، ط ٢، مؤسسة الرّسالة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٨٥ - كشف المشكل في النّحو: للحيدرة اليمنيّ (عليّ بن سليمان - ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، الجمهوريّة العراقيّة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة - إحياء التراث الإسلاميّ، ١٩٨٤م.



٤٨٦ - كفاية الغلام في إعراب الكلام: للآثاريّ، تحقيق: د. زهير زاهد والأستاذ: هلال ناجي، ط ١، مكتبة النهضة العربيّة وعالم الكتب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٨٧ - الكلّيات «معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة»: للكفويّ (أيوب بن موسى الحسينيّ - ت ١٠٩٤هـ) قابله وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمّد المصريّ، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٨٨ - الكواكب الدّرّيّة: للأهدل (محمّد بن أحمد - من أعيان القرن ١٣هـ) على متّمة الآجروميّة: للرّعيّ، ويليها: منحة الواهب العلّية شرح شواهد الكواكب الدّرّيّة، للعلامة: عبدا لله يحيى الشّعبيّ، ط ٤، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٨٩ - الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة: لنجم الدّين الغزيّ (محمّد بن محمّد - ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبّور، ط ٢، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٧٩م.

٤٩٠ - ابن كيسان النّحويّ «حياته، آثاره، آراؤه»: د. محمّد إبراهيم البنا، ط ١، دار الاعتصام، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- ل -

٤٩١ - اللّامات: للرّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٩٢ - لباب الإعراب: للإسفرايينيّ، تحقيق: بهاء الدّين عبدالوّهّاب عبدالرحمن، ط ١، دار الرّفاعيّ - الرّياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٤٩٣ - اللّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير (عليّ بن محمّد بن محمّد



- ت ٦٣٠هـ)، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٩٤ - اللّباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات و د. عبدالإله نبهان، ط ١، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبيّ.
- ٤٩٥ - اللّباب في علم الإعراب: للأسفرائيني، تحقيق: د. شوقي المعري، ط ١، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٩٦م.
- ٤٩٦ - لسان العرب: لابن منظور (محمّد بن مكرم - ت ٧١١هـ)، تصحيح: أمين محمّد عبدالوهاب ومحمّد الصّادق العبيدي، ط ٢، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٩٧ - لطائف الإشارات إلى شرح تسهيل الطّرقات لنظم الورقات في الأصول الفقهيّات: عبدالحميد بن محمّد عليّ قدس (ت ١٣٣٥هـ)، مطبعة دار الكتب العربيّة الكبرى بمصر.
- ٤٩٨ - لغة تميم «دراسة تاريخيّة وصفيّة»: د. ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بمصر - لجنة اللّهجات.
- ٤٩٩ - لغة قريش: مختار الغوث، ط ١، دار المعراج الدّوليّة للنشر - الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٠٠ - اللّمع في العربيّة: لابن جنّي، تحقيق: حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٠١ - اللّهجات العربيّة في التّراث: د. أحمد علم الدّين الجندي، الدّار



العربيّة للكتاب - طرابلس - ليبيا، ١٩٨٣ م.

٥٠٢ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة: للسفّارينيّ (محمّد بن أحمد الحنبليّ - ت ١١٨٨ هـ)، مع تعليقات مفتى الدّيار النّجديّة الشيخ: عبد الله أبا بطين (ت ١٢٨٢ هـ)، والشيخ: سليمان بن سحمان، وغيرهم، طبع على نفقة الشيخ عليّ آل ثاني (حاكم قطر).

- م -

٥٠٣ - مالا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط ١، دار جوامع الكلم - القاهرة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٠٤ - ما يحتمل الشّعْر من الضّرورة: للسّيرافيّ، تحقيق: دبعوض بن محمّد القوزيّ، ط ٢، دار المعارف، ١٤١٢ هـ.

٥٠٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف: للزّجاج، تحقيق: د. هدى قرّاعة، ط ٢، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٥٠٦ - المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران (أحمد بن الحسن بن مهران - ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكميّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

٥٠٧ - متّمة الآجروميّة. ينظر: الكواكب الدّريّة.

٥٠٨ - متن الآجروميّة في علم أصول وفروع العربيّة: لابن آجروم (محمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ - ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: د. صبحي رشاد عبدالكريم، ط ١، دار الصّحابة - طنطا، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

٥٠٩ - مجاز القرآن: لأبي عبيدة (معمر بن المثنى - ت ٢١٠ هـ)، تعليق د.



محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ بمصر.

٥١٠ - مجالس ثعلب: لثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

٥١١ - المجالس السنّية في الكلام على الأربعين النوويّة: للفشنيّ، دار إحياء الكتب العربيّة.

٥١٢ - مجالس العلماء: للزجاجيّ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدنيّ - القاهرة، نشر مكتبة الخانجيّ - القاهرة و دار الرّفاعيّ - الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥١٣ - مجمع الأمثال: للميدانيّ (أحمد بن محمد - ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنّة المحمديّة.

مجموع الفتاوى = مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

٥١٤ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدّس الله روحه -: جمع وترتيب: ابن قاسم، وساعده ابنه محمد، ط ١، مطابع الرياض، طبع بأمر صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود وعلى نفقته الخاصّة.

٥١٥ - مجموع مهمّات المتون: ط ٤، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.

٥١٦ - مجيب النّدا شرح قطر النّدى: للفاكهيّ، مطبوع بهامش حاشية يس الحمصيّ على شرح العلامة أحمد عبدالله الفاكهيّ، المطبعة الميمنية - مصر، ١٣٠٧هـ.

٥١٧ - المجيد في إعراب القرآن المجيد: للصّفاقسيّ (إبراهيم بن محمد - ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمد زين، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م، من



منشورات كلّية الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - طرابلس - ليبيا.

٥١٨ - المحاسن والمساوي: للبيهقيّ (إبراهيم بن محمّد - ت ٣٢٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - الفجالة - مصر.

٥١٩ - المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: لابن جنّي، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، و د. عبدالحليم النّجار، و د. عبدالفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ - القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٥٢٠ - المحرّر الوجيز: لابن عطية الأندلسيّ (عبدالحق بن غالب - ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلميّ بفاس، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٢١ - المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده (عليّ بن إسماعيل - ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، و د. حسين نصّار، ط ١، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة، ١٣٧٧هـ.

٥٢٢ - المحلّي (وجوه النّصب): لابن شقير (أحمد بن الحسن - ت ٣١٧هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١، مؤسسة الرّسالة - بيروت و دار الأمل - إربد، ١٤٠٨هـ.

٥٢٣ - مختار الصّحاح: للرّازيّ (محمّد بن أبي بكر بن عبدالقادر - ت ٦٦٦هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة - جدّة و مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢٤ - مختصر الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة لابن قيم الجوزيّة الدّمشقيّ: اختصره: محمّد بن الموصليّ، ط ١، دار الكتب العلميّة -



بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.

٥٢٥ - المخصّص: لابن سيده، قدّم له: د. خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربيّ، ط ١، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

والإحالة ليست إلى صفحات هذه الطّبعة، وإنّما إلى طبعة بولاق التي أثبتت صفحاتها على هامش هذه الطّبعة.

٥٢٦ - المخطوطات اللّغويّة في مكتبة المتحف العراقيّ: أسامة ناصر النّقشبنديّ، وزارة الثقافة والإعلام - مديرية الآثار العامّة - بغداد، المؤسّسة العامّة للصحافة والطّباعة، دار الجمهوريّة - بغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٩م.

٥٢٧ - المدارس النّحويّة «أسطورة وواقع»: د. إبراهيم السّامرائيّ، ط ١، دار الفكر - عمّان، ١٩٨٧م.

٥٢٨ - المدارس النّحويّة: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.

٥٢٩ - مدخل إلى نشر التراث العربيّ مع محاضرة عن التّصحيح والتّحريف: د. محمود محمّد الطّناحيّ، ط ١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٣٠ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: د. مهدي المخزوميّ، ط ١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٥٣١ - المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من





الهجرة: د. — عبدالعال سالم مكرم، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٣٢ - المذكر والمؤنث: لابن الأنباري، تحقيق: طارق عبدعون الجنابي، ط ١، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٨ م. من منشورات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية.

٥٣٣ - المذكر والمؤنث: لابن جني، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي - جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٣٤ - المذكر والمؤنث: للفرّاء (يحيى بن زياد - ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالنّوّاب، نشر مكتبة دار التراث، ١٩٧٥ م.

٥٣٥ - مراتب النحويّين: لأبي الطيّب اللّغوي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٥٣٦ - المراديّ وكتابه «توضيح مقاصد الألفيّة»: د. عليّ عبّود السّاهي، ط ١، مطبعة الجامعة - بغداد، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

٥٣٧ - المرتجل: لابن الخشّاب (عبدالله بن أحمد - ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، ط ١، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٥٣٨ - المزهري في علوم اللّغة وأنواعها: للسيوطي، شرح وتعليق: محمّد أحمد جاد المولى بك و محمّد أبو الفضل إبراهيم و عليّ محمّد البجاوي، ط ٣، دار التراث - القاهرة.

٥٣٩ - المسائل البصريّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، ط ١، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٤٠ - المسائل الحليّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن هندراوي،



- ط ١، دار القلم - دمشق و دار المنارة - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٤١ - مسائل خلافيّة في النّحو: للعكبري، تحقيق: د. محمّد خير الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٥٤٢ - المسائل العسكريّة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، ط ١، مطبعة المدنيّ - القاهرة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٥٤٣ - المسائل العضديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط ١، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥٤٤ - المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: صلاح الدّين بن عبد الله السّنكاوي، مطبعة العاني - بغداد [نسخة مصوّرة].
- ٥٤٥ - المسائل المنثورة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري. من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.
- ٥٤٦ - المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ - كلّية الشريعة والدراسات الإسلاميّة - مكّة المكرّمة.
- ٥٤٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). وبهامشه: «منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال»، الطبعة الميمنيّة.
- وطبعة أخرى بشرح أحمد محمّد شاكر، ط ٤، دار المعارف بمصر، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- وطبعة مؤسّسة الرّسالة، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط ١،



١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٥٤٨ - مسند الشّهاب: للقضاعيّ (محمّد بن سلامة - ت ٤٥٤ هـ)،  
تحقيق: حمدي عبدالمجيد السّلفيّ، ط ١، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥ هـ -  
١٩٨٥ م.

٥٤٩ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف: لمحمّد عليّان الشّافعيّ،  
مطبوع مع الكشّاف طبعة دار المعرفة - بيروت، توزيع دار الباز - مكّة  
المكرّمة.

٥٥٠ - مشكل إعراب القرآن: لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: د.  
حاتم الضّامن، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٥٥١ - مصابيح المغاني في حروف المعاني: للموزعيّ (محمّد بن عليّ بن  
إبراهيم - ت ٨٢٥ هـ)، تحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله  
العمريّ، ط ١، دار المنار، مطابع شركة الأمل، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٥٥٢ - مصباح السّاري شرح منظومة عبيد ربّه الشّنقيطيّ على المقدّمة  
الآجروميّة: لزايد الأذان بن الطّالب أحمد الشّنقيطيّ، ط ١، مطبعة  
المحموديّة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٥٥٣ - المصباح في النّحو: للمطرزيّ (ناصر بن أبي المكارم - ت  
٦١٠ هـ)، تحقيق: مقبول عليّ النّعمة، ط ١، دار البشائر - بيروت،  
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٥٥٤ - المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعيّ: للفيوميّ (أحمد بن  
محمّد عليّ - ت ٧٧٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم الشّناويّ، دار المعارف.  
٥٥٥ - مصطلحات النّحو الكوفيّ «دراستها وتحديد مدلولاتها»: د.  
عبدالله حمد الخثران، ط ١، هجر للطباعة والنّشر، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.



- ٥٥٦ - المصون في الأدب: للعسكريّ (الحسن بن عبد الله - ت ٣٨٢هـ)،  
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجيّ - القاهرة و دار  
الرفاعيّ - الرياض، مطبعة المدنيّ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٥٥٧ - مطالعات في الشعر المملوكيّ والعثمانيّ: د. بكري شيخ أمين،  
ط ٤، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٦م.
- ٥٥٨ - المطالع السعيدة في شرح الفريضة: للسيوطي، تحقيق: د. نبهان  
ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة - بغداد، ١٩٧٧م. ساعدت الجامعة  
المستنصرية على طبعه.
- ٥٥٩ - المعارف: لابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، ط ٢، دار المعارف  
بمصر، مطابع دار المعارف، ١٩٦٩م.
- ٥٦٠ - معاني الحروف: للرّمانيّ (عليّ بن عيسى - ت ٣٨٤هـ)، تحقيق:  
د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق - جدّة، ١٤٠١هـ -  
١٩٨١م.
- ٥٦١ - معاني القراءات: للأزهريّ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش و  
د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، دار المعارف، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٦٢ - معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قرّاعة، ط ١،  
مطبعة المدنيّ - القاهرة، نشر مكتبة الخانجيّ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٦٣ - معاني القرآن: للفرّاء (يحيى بن زياد - ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد  
يوسف نجاتي و محمد علي النّجار، دار السّورور. [ مصوّرة ].
- ٥٦٤ - معاني القرآن: لابن النّحاس، تحقيق: محمد عليّ الصّابوني، ط ١،  
شركة مكّة للطباعة والنّشر. من منشورات معهد البحوث العلميّة  
وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرآن بمكّة المكرّمة.



- ٥٦٥ - معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شليّ، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٥٦٦ - معجم الأخطاء الشائعة: محمّد العدنانيّ، ط ٢، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٩٧ م.
- ٥٦٧ - معجم الأدباء: لياقوت الحمويّ (ياقوت بن عبد الله الرّوميّ - ت ٦٢٦ هـ)، راجعته وزارة المعارف العموميّة، الطّبعة الأخيرة، مكتبة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه بمصر.
- ٥٦٨ - معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: محمّد العدنانيّ، ط ١، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٥٦٩ - معجم الأفعال المتعدّيّة بحرف: موسى بن محمّد المليانيّ الأحمديّ، ط ١، دار العلم للملايين، ١٩٧٩ م.
- ٥٧٠ - معجم ألفاظ الصّوفيّة: د. حسن الشّرقاويّ، ط ١، مؤسّسة مختار للنّشر والتّوزيع - القاهرة، ١٩٨٧ م.
- ٥٧١ - معجم البلدان: لياقوت الحمويّ، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجنديّ، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٥٧٢ - معجم الشعراء من العصر الجاهليّ حتّى نهاية العصر الأمويّ: د. عفيف عبدالرحمن، ط ١، دار المناهل - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٥٧٣ - المعجم الكامل في لهجات الفصحى: د. داود سلّوم، ط ١، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٥٧٤ - معجم مصطلحات العروض والقوافي: د. رشيد عبدالرحمن العبيديّ، ط ١، مطابع جامعة بغداد، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، طبع على نفقة جامعة بغداد.



- ٥٧٥ - معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة: جمع وترتيب: يوسف إلياس سر كيس، مكتبة الثقافة الدّينيّة.
- ٥٧٦ - المعجم المفصل في شواهد النّحو الشّعريّة: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٧٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبويّ: لمجموعة من المستشرقين، نشره: ا.ي ونسك، الاتّحاد الأُمّميّ للمجامع العلميّة، مكتبة بريل - ليدن، ١٩٣٦م.
- ٥٧٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنّشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٧٩ - معجم مقاييس اللّغة: لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٥٨٠ - معجم المناهي اللفظيّة: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط ٣، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٨١ - معجم مؤلّفي مخطوطات مكتبة الحرم المكيّ الشّريف: عبد الله بن عبد الرّحيم المعلّمي، ط ١، من مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٨٢ - معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة، مكتبة المتنبّي - بيروت و دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت.
- ٥٨٣ - المعجم الوسيط: إخراج: د. إبراهيم أنيس وآخرين، ط ٢.
- ٥٨٤ - معرفة القراء الكبار على الطّبقات والأعصار: للذهبيّ، تحقيق: محمّد سيّد جاد الحق، ط ١، مطبعة دار التّأليف، دار الكتب الحديثّة.



المغني = مغني اللبيب.

٥٨٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد عليّ حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، ط ١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٥٨٦ - المغني: لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ و د. عبد الفتاح محمد الحلّو، ط ٣، دار عالم الكتب - الرياض، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٨٧ - مفاتيح العلوم: للخوارزميّ (محمد بن أحمد - ت ٣٨٧ هـ)، نشر إدارة الطباعة المنيرة - مصر، ١٣٤٢ هـ.

٥٨٨ - مفتاح العلوم: للسكاكيّ (يوسف بن أبي بكر بن محمد - ت ٦٢٦ هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط ١، مطابع دار الرسالة - بغداد، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م. ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٥٨٩ - المفتاح في الصّرف: للجرجانيّ، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، ط ١، مؤسّسة الرسالة - بيروت و دار الأمل - أربد، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٩٠ - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د. جواد عليّ، ط ١، دار العلم للملايين - بيروت، و مكتبة النهضة - بغداد، ١٩٦٨ م.

٥٩١ - المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشريّ: يليه كتاب «المفصل في شرح أبيات المفصل» للسّيد: محمد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ، قدّم له وبوّبه: د. عليّ بو ملحّم، ط ١، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣ م.

٥٩٢ - الفضليّات: للمفضّل الضّبيّ (المفضّل بن محمد بن عليّ - ت



١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف.

٥٩٣ - مقاتل الطالبيين: لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة - القاهرة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٥٩٤ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية «شرح ألفيّة ابن مالك»: للشاطبي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، مكتبة دار التراث - مكة المكرمة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٩٥ - المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: للعيّني، بهامش: خزانة الأدب للبغداديّ، ط١، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٢٩٩م.

٥٩٦ - مقالات منتخبة في علوم اللّغة: د. عبدالكريم محمد الأسعد، ط١، دار المعراج الدّوليّة للنشر - الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٩٧ - المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.

٥٩٨ - المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

٥٩٩ - المقدّمة الجزوليّة في النّحو: للجزوليّ (عيسى بن عبدالعزيز - ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل و د. فتحي أحمد جمعة، مطبعة أمّ القرى.

٦٠٠ - مقدّمة ابن الصّلاح. ينظر: التقييد والإيضاح.

٦٠١ - مقدّمة في النّحو: لخلف الأحمر (خلف بن حيّان - ت ١٨٠هـ)،





- تحقيق: عزّ الدين التّونخيّ - دمشق، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- ٦٠٢ - مقدّمة في النّحو: للصّقلّي (محمّد بن أبي الفرج المعروف بالذّكي - ت ٥١٠هـ)، تحقيق: د. محسن سالم العميريّ، المكتبة الفيصلية - مكّة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٠٣ - المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستّار الجوّاري، وعبدالله الجبّوريّ، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٦٠٤ - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لابن مفلح (إبراهيم بن محمّد - ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع - الرياض، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦٠٥ - ملحة الإعراب: للحريريّ، قدّم لها وضبها: عليّ حسن عليّ عبدالحميد، ط ١، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٠٦ - الملخص في ضبط قوانين العربيّة: لابن أبي الرّبيع، تحقيق: د. عليّ بن سلطان الحكميّ، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٠٧ - الممتع في التّصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٨ - ١٩٨٧م.
- ٦٠٨ - من أبواب الكتاب: «باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى» (دراسة وتحليل): د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٦٠٩ - مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزيّ، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركيّ، مقابلة وتصحيح: د. عليّ محمّد عمر، ط ١، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. وزّع على نفقة الملك: خالد بن عبدالعزيز آل سعود.



٦١٠ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: لابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٦١١ - منشور الفوائد: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٦١٢ - منحة الجليل: ينظر: شرح ابن عقيل.

٦١٣ - المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٦١٤ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: للعلمي (عبدالرحمن بن محمد - ت ٩٢٨ هـ)، تحقيق وتخريج: عبدالقادر الأرناؤوط و حسن إسماعيل مروة، ط ١، دار صادر - بيروت، ١٩٩٧ م. توزيع: مكتبة الرشد - الرياض.

٦١٥ - منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: عبدالأمير محمد أمين الورد، ط ١، مؤسسة الأعلمي - بيروت، دار التربية - بغداد، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٦١٦ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيّان، تحقيق: سيّدني كلازر، مطبوع على الآلة الكاتبة من قبل الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن في ولاية كونيتيكت، ١٩٤٧ م.

٦١٧ - المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة للهجرة: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، ١٩٩٤ م. من منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا.



٦١٨ - مواهب الصّمد في حلّ ألفاظ الزّبد: للفشنيّ، وبهامشه متن الزّبد للشيخ أحمد بن أرسلان الشّافعيّ، ط ٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٦١٩ - الموجز في النّحو: لابن السّراج، تحقيق: د. مصطفى الشّويميّ وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنّشر - بيروت.

٦٢٠ - الموضح المبين لأقسام التّنوين: لابن أبي اللّطف (محمّد بن محمّد - ت ٩٢٨هـ)، تحقيق: د. محمّد عامر أحمد حسن، مؤسسة البستانيّ - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٢١ - الموطأ: للإمام مالك بن أنس (إمام دار الهجرة - ١٧٩هـ)، صحّحه وخرّج أحاديثه: محمّد فؤاد عبدالباقى، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٦٢٢ - موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف: د. خديجة الحديثيّ، دار الرّشيد للنّشر - بغداد، ١٩٨١م. من منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهوريّة العراقيّة.

#### - ن -

٦٢٣ - ابن النّاظم النّحويّ: محمّد عليّ حمزة سعيد، دار التّربية للطباعة والنّشر والتّوزيع، مطبعة أسعد - بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٦٢٤ - النّبوات: لشيخ الإسلام أحمد بن تيميّة، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٢٥ - النّبوغ المغربيّ في الأدب العربيّ: عبد الله كنّون، ط ٣، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللّبنانيّ للطباعة والنّشر - بيروت، ١٣٩٥هـ -



١٩٧٥ م.

٦٢٦ - نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو: للأطه وي

(مصطفى حمزة - كان حيّاً ١٠٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم عمر سليمان

زبيدة، ط ١، منشورات كلّية الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على

التّراث الإسلاميّ - طرابلس، ١٩٩٢ م - ١٤٠١ هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٦٢٧ - نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل: للدّلائيّ (محمّد بن

محمّد بن أبي بكر - ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصّادق العربيّ،

الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع، مطابع الثّورة للطباعة والنّشر -

بنغازي.

٦٢٨ - نتائج الفكر في النحو: للتّسهيليّ، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنا،

دار الرّياض للنّشر والتّوزيع - الرّياض.

نشر الجمان = أعلام المغرب والأندلس.

٦٢٩ - نشر فرائد الجمان في نظم فحول الزّمان: لابن الأحمر، تحقيق:

محمّد رضوان الدّاية، دار الثّقافة، ١٩٦٧ م.

٦٣٠ - النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي

(يوسف بن تغري بردي الأزهرّي - ت ٨٧٤ هـ)، طبعة مصوّرة عن

طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس.

٦٣١ - النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ: د. محمّد إبراهيم عبادة، منشأة

المعارف - الإسكندريّة.

٦٣٢ - نحو الفعل: أحمد عبدالستّار الجوّاريّ، مطبعة المجمع العلميّ

العراقيّ، بغداد، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م. من مطبوعات المجمع العلميّ

العراقيّ.



٦٣٣ - النحو الوافي: عباس بن حسن، ط ٤، دار المعارف مصر، مطابع دار الفكر، ١٩٧١ م.

٦٣٤ - النحو وكتب التفسير: د. إبراهيم عبد الله رفيده، ط ٣، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراتا، الجماهيرية الليبية، ١٩٩٠ م.

٦٣٥ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة.

٦٣٦ - نزهة الطرف في علم الصرف: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء - القاهرة، ١٤١٠ هـ. من منشورات مركز المخطوطات العربية - كلية الدراسات العربية - جامعة المنيا.

٦٣٧ - نزهة الطرف في موانع الصرف: للحريري (محمد بن أحمد الحنفي - عاش في القرن ١١ هـ)، تحقيق: د. فائزه بنت عمر المؤيد، مطابع الشاطئ الحديثة - الدمام.

٦٣٨ - نسب معدّ واليمن الكبير: للكلبي، تحقيق: د. ناجي حسن، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٣٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، ط ٥، دار المنار، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٤٠ - النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (محمد بن محمد الدمشقي - ت ٨٣٣ هـ)، تصحيح: عليّ محمد الضباع، دار الكتب العمومية.

٦٤١ - نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني



بلاغياً: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط ١، - عالم الكتب و مكتبة النهضة العربيّة - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٤٢ - نظم الفرائد وحصر الشرائد: للمهلبيّ (مهلب بن حسن - ت ٥٨٣ هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط ١، مطبعة المدنيّ - القاهرة، نشر: مكتبة الخانجيّ - القاهرة، و مكتبة التراث - مكّة المكرّمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٤٣ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للمقريّ (أحمد بن محمّد - ت ١٠٤١ هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، ١٣٨٨ هـ.

٦٤٤ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيّان، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ، ط ١، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦٤٥ - النكت في تفسير كتاب سيويه: للأعلم الشنتمريّ (يوسف بن سليمان - ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافيّة والعلوم - الكويت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٤٦ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: للقلقشنديّ (أحمد بن عليّ - ت ٨٢١ هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت.

٦٤٧ - نهاية التّدريب في نظم غاية التّقريب: للعمريطيّ، تصحيح وتعليق: محمّد حسن حبنكة الميدانيّ، مكتبة الحلبونيّ و المكتبة العربيّة - دمشق.

٦٤٨ - النّوادر في اللّغة: لأبي زيد الأنصاريّ (سعيد بن أوس - ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. محمّد عبدالقادر أحمد، ط ١، دار الشّروق - بيروت،



١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٤٩ - النور السّافر: طبع بعنوان: تاريخ النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدروسيّ (عبدالقادر بن عبد الله - ت ١٠٣٨هـ)، صحّحه: محمّد رشيد أفندي الصّفّار، نشر: المكتبة العربيّة - بغداد، مطبعة الفرات - بغداد، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

٦٥٠ - نيل الابتهاج بتطريز الدّياج: للتّبكيّ (أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر - ت ١٠٣٦هـ)، ط ١، ١٣٥١هـ.  
- وبهامشه كتاب: «الدّياج المذهب في معرفة أعيان المذهب» لابن فرحون.

- ه -

٦٥١ - هديّة العارفين «أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين»: للبغداديّ (إسماعيل بن محمّد - ت ١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعتها البهيّة - استامبول، ١٩٥٥م. [ مصوّرّة ].

٦٥٢ - هشام بن معاوية الضّير «حياته. آراؤه. منهجه»: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٥٣ - ابن هشام الأنصاريّ «آثاره ومذهبه النّحويّ»: د. علي فودة نيل، ط ١، شركة مطابع المطوّع - الدّمّام، ١٤٠٦هـ. النّاشر: عمادة شئون المكتبات. جامعة الملك سعود - الرياض.

٦٥٤ - ابن هشام وأثره في النّحو العربيّ: د. يوسف عبدالرحمن الضّبع، ط ١، دار الحديث - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٥٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسّيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، و د. عبدالعال سالم مكرم، في الجزء الأوّل، وانفرد



الأخير بتحقيق بقيّة الأجزاء، ط ٢، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.

- و -

٦٥٦ - الواضح: للزّبيديّ الإشبيليّ (محمّد بن الحسن - ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة. [ طبعة مصوّرة ].

٦٥٧ - الوافي بالوفيات: للصّفديّ، باعتناء: هلموت ريتز - وآخرين، دار النّشر: فزانز شتاينر بقيسبادن، ١٣٨١هـ - ١٩٩٢م.

٦٥٨ - الوافية في شرح الكافية: لركن الدّين الاسّتراباذيّ، تحقيق: عبدالحفيظ شلبيّ، مطابع سجلّ العرب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، سلطنة عمان - وزارة التّراث القوميّ والثّقافة. [ وهذه الطّبعة غير جيّدة. ينظر: نقدها في مقدّمة تحقيق الكافية ص ٣٥ ].

٦٥٩ - الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: للشّنقيطيّ (أحمد بن الأمين - ت ١٣٣١هـ)، بعناية: فؤاد سيّد، ط ٣، مطبعة السّنة المحمّديّة، نشر: مكتبة الخانجيّ و مكتبة الوحدة العربيّة بالدّار البيضاء، ١٣٨٠هـ - ١٦٩١م.

٦٦٠ - الوصف المشتقّ في القرآن الكريم «دراسة صرفيّة»: د. عبد الله بن حمد بن عبد الله الدّايل، ط ١، مكتبة التّوبة - الرّياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٦١ - وفيات الأعيان وأبناء الزّمان: لابن خلّكان (أحمد بن محمّد - ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ.

- ي -

ابن يعيش = شرح المفصّل لابن يعيش.



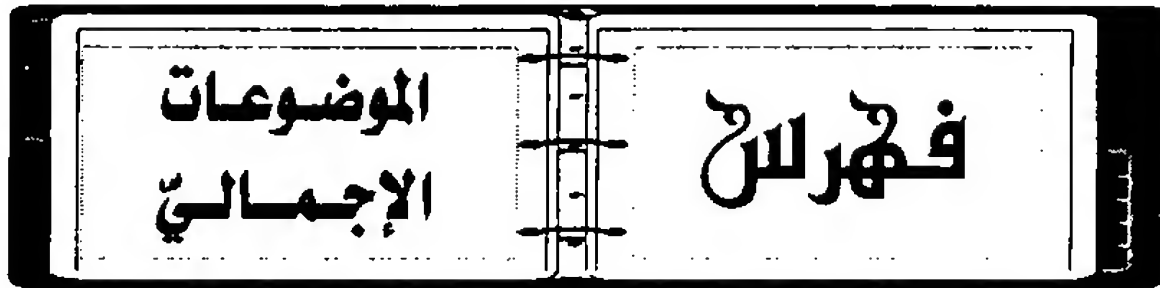


#### رابعاً: الكتب والبحوث المنشورة في مجلات علمية

- ٦٦٢ - أضواء على حياة ابن آجرؤم ومقدمته النحويّة: للأستاذ: عبد الله كنّون، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج ٦٠، رمضان ١٤٠٧ هـ - مايو ١٩٨٧ م.
- ٦٦٣ - البذل وعطف البيان: للأستاذ: [محمّد] رفعت فتح الله، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، العدد ٢٤، شوال ١٣٨٨ هـ - يناير ١٩٦٩ م.
- ٦٦٤ - دخول "أل" على "كل" و "بعض": د. عدنان محمّد سليمان العيشاوي، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الخامس، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٦٦٥ - قرار الاحتجاج بالحديث الشّريف: مجلّة مجمع فؤاد الأوّل للّغة العربيّة، ج ٤، شعبان، ١٣٥٦ هـ - أكتوبر ١٩٣٧ م.
- ٦٦٦ - مخطوطات الخزّانة الآلوسيّة: (مخطوطات عبدالرزّاق محمد ثابت الآلوسي)، إعداد: أسامة ناصر النّقشبندي، مجلّة المورد، المجلّد الرابع، العدد الأوّل، عام ١٩٧٥ م.
- ٦٦٧ - الموقفيّ في النّحو: لابن كيسان (أحمد بن محمّد - ت ٢٩٩ هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ و هاشم طه شلاش، مجلّة المورد، المجلّد الرابع، العدد الثّاني، عام ١٩٧٥ م.
- ٦٦٨ - نظم متن الآجرؤميّة: للشّنقيطيّ (محمّد بن الحاجّ أحماه الله البكريّ - ت ١٢٠٩ هـ)، تحقيق: خليفة بديريّ، مجلّة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس، ١٣٩٨ هـ من وفاة الرّسول ﷺ - ١٩٨٩ م.
- ٦٦٩ - نظم الفرائد: لابن مالك، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلّة جامعة أمّ القرى، السّنة الأولى، العدد الثّاني لعام ١٤٠٩ هـ.



- ٩ -



الموضوع ..... الصفحة

## أ - قسم الدراسة

القسم الأول : قسم الدراسة ..... (١٢ - ٢١١)

الباب الأول : ابن آجرؤم والعمريطي ..... (١٣ - ١٠٤)

الفصل الأول : ابن آجرؤم ومقدمته الآجرؤميّة ..... (١٤ - ٦٨)

الفصل الثاني : العمريطي ومنظومته « الدرة البهيّة » ..... (٦٩ - ١٠٤)

الباب الثاني : الفشنيّ حياته وكتابه « القلادة الجوهريّة » ..... (١٠٥ - ٢١١)

الفصل الأول : الفشنيّ حياته وآثاره ..... (١٠٦ - ١١٩)

الفصل الثاني : كتاب « القلادة الجوهريّة » ..... (١٢٠ - ١٩٣)

الفصل الثالث : موازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ

و« غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمريطيّة »

لابن عنقاء الحسيني ..... (١٩٤ - ٢١١)

القسم الثاني : قسم التحقيق ..... (٢١٢ - ٨١٠)

أولاً : مقدّمة التحقيق ..... (٢١٣ - ٢٣٠)

ثانياً : النصّ المحقّق ..... (٢٣٠ - ٨١٠)



## الموضوع ..... الصفحة

## ب - موضوعات الكتاب المحقق « القلادة الجوهريّة »

مقدّمة الشّارح.....(٢٣٣ - ٢٣١)

شرح خطبة النّازم.....(٢٦١ - ٢٣٤)

باب الكلام وتوابعه.....(٣١٥ - ٢٦٢)

باب الإعراب.....(٣٣٠ - ٣١٦)

باب المعرب والمبني.....(٣٤٢ - ٣٣١)

باب علامات الإعراب.....(٤١٧ - ٣٤٣)

علامات الرّفع.....(٣٧٩ - ٣٤٣)

علامات النّصب.....(٣٨٥ - ٣٨٠)

علامات الحفّض.....(٣٩٨ - ٣٨٦)

علامات الجزم.....(٤٠٤ - ٤٠٢)

فصلٌ يضبط ما في الباب الذي قبله،

ويحصّره تمريناً للمتبدئ.....(٤١٥ - ٤١١)

باب المعرفة والنّكرة.....(٤٥٩ - ٤١٨)

المعارف الستّة.....(٤٣٩ - ٤٢٥)

باب الأفعال.....(٤٦٦ - ٤٦٠)

باب إعراب الفعل.....(٥٠٨ - ٤٦٧)

باب مرفوعات الأسماء.....(٦٤١ - ٥٠٩)



## الموضوع ..... الصفحة

باب الفاعل.....	(٥٢٣ - ٥١٠)
باب نائب الفاعل.....	(٥٣٣ - ٥٢٤)
باب المبتدأ والخبر.....	(٥٤٥ - ٥٣٤)
باب كان وأخواتها.....	(٥٦٤ - ٥٤٦)
باب إنّ وأخواتها.....	(٥٦٤ - ٥٥٤)
باب ظنّ وأخواتها.....	(٥٧٤ - ٥٦٥)
باب النّعت.....	(٥٨٢ - ٥٧٥)
باب العطف.....	(٦١٥ - ٥٨٣)
[ باب عطف البيان ].....	(٦٢٠ - ٦١٦)
باب التّوكيد.....	(٦٣٩ - ٦٢١)
باب البدل.....	(٦٥٩ - ٦٤٠)
باب منصوبات الأسماء.....	(٧٧٩ - ٦٦٠)
باب المفعول به.....	(٦٧٣ - ٦٦٠)
باب المصدر [ المفعول المطلق ].....	(٦٨٥ - ٦٧٤)
باب الظّرف.....	(٧٠٤ - ٦٨٦)
باب الحال.....	(٧١٩ - ٧٠٥)
باب التّمييز.....	(٧٣٠ - ٧٢٠)
باب الاستثناء.....	(٧٤٥ - ٧٣١)



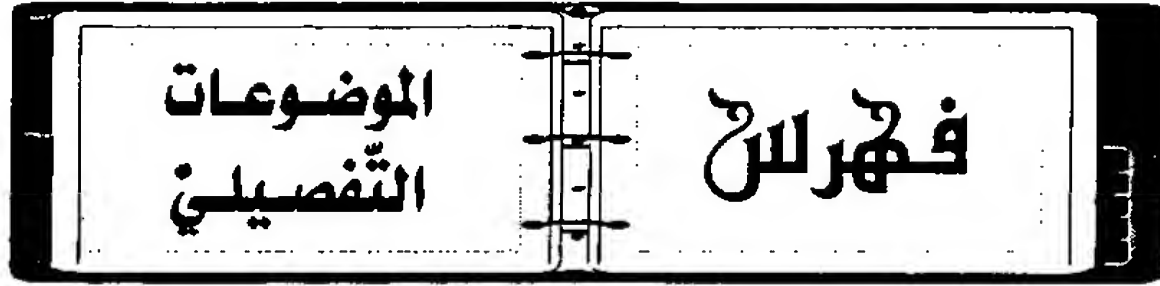
## الموضوع ..... الصفحة

باب "لا".....	(٧٤٦ - ٧٥٧)
باب المنادى.....	(٧٥٨ - ٧٦٨)
باب المفعول لأجله.....	(٧٦٩ - ٧٧٤)
باب المفعول معه.....	(٧٧٥ - ٧٧٩)
باب مخفوضات الأسماء.....	(٧٨٠ - ٨٠٦)
حروف الجرّ.....	(٧٨٢ - ٧٩٥)
باب المضاف.....	(٧٩٩ - ٨٠٧)
أحكام التّوابع.....	(٨٠٧)
خاتمة الكتاب.....	(٨٠٨ - ٨١٠)





- ١٠ -



الموضوعات ..... الصفحة

## أ - موضوعات الدراسة

- المقدمة ..... ( ٣ - ١١ )
- القسم الأول : قسم الدراسة ..... ( ١٢ - ٢١١ )
- الباب الأول : ابن آجرُوم والعمرِيطي ..... ( ١٣ - ١٠٤ )
- الفصل الأول : ابن آجرُوم ومقدمته الآجرُوميّة ..... ( ١٤ - ٦٨ )
- المبحث الأول : التعريف بابن آجرُوم ..... ( ١٥ - ٢٦ )
- المبحث الثاني : التعريف بـ « المقدمة الآجرُوميّة » ..... ( ٢٧ - ٥٨ )
- المبحث الثالث : أشهر شروحاتها ..... ( ٥٩ - ٦٣ )
- المبحث الرابع : أشهر منظوماتها ..... ( ٦٤ - ٦٨ )
- الفصل الثاني : العمرِيطي ومنظومته « الدّرة البهيّة » ..... ( ٦٩ - ١٠٤ )
- المبحث الأول : التعريف بالعمرِيطي ..... ( ٧٠ - ٧٩ )
- المبحث الثاني : التعريف بمنظومته « الدّرة البهيّة » ..... ( ٨٠ - ١٠٢ )
- المبحث الثالث : أشهر شروحاتها ..... ( ١٠٣ - ١٠٤ )
- الباب الثاني : الفشنيّ وكتابه « القلادة الجوهريّة » ..... ( ١٠٥ - ٢١١ )
- الفصل الأوّل : الفشنيّ حياته وآثاره ..... ( ١٠٦ - ٢١٩ )
- المبحث الأول : حياة الفشني ..... ( ١٠٧ - ١١٤ )



## الموضوع ..... الصفحة

- المبحث الثاني : آثاره ..... (١١٩ - ١١٥)
- الفصل الثاني : كتاب « القلادة الجوهريّة » ..... (١٩٣ - ١٢٠)
- المبحث الأوّل : توثيق نسبته إلى مؤلّفه ..... (١٢٢ - ١٢١)
- المبحث الثاني : عرض مادّته ..... (١٢٤ - ١٢٣)
- المبحث الثالث : منهج المؤلّف فيه ..... (١٥٦ - ١٢٥)
- المبحث الرابع : مصادره ..... (١٦٤ - ١٥٧)
- المبحث الخامس : شواهده ..... (١٧٧ - ١٦٥)
- المبحث السادس : شخصيّة مؤلّفه العلميّة من خلاله ..... (١٨٠ - ١٧٨)
- المبحث السّابع : تقويم الكتاب ..... (١٩٣ - ١٨١)
- الفصل الثالث : موازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشني  
و« غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمرية »
- لابن عنقاء الحسيني ..... (٢١١ - ١٩٤)
- القسم الثاني : قسم التحقيق ..... (٨١٠ - ٢١٢)
- أولاً : مقدّمة التحقيق ..... (٢٣٠ - ٢١٣)
- أ - وصف النّسخ المعتمدة في التحقيق ..... (٢١٨ - ٢١٤)
- ب - منهجي في التحقيق ..... (٢٢٠ - ٢١٩)
- ج - عرض نماذج من النّسخ المخطوطة ..... (٢٢٩ - ٢٢١)
- ثانياً : النّصّ المحقّق ..... (٨١٠ - ٢٣٠)



## الموضوع ..... الصفحة

## ب - موضوعات الكتاب المحقق « القلادة الجوهريّة »

مقدمة الشّارح ..... (٢٣٣ - ٢٣١)

شرح خطبة النّازم ..... (٢٦١ - ٢٣٤)

تنبيه في المعنى ..... (٢٤٣ - ٢٤٢)

تنبيه في إطلاق لفظ النّحو على هذا العلم ..... (٢٥٧)

باب الكلام وتوابعه ..... (٣١٥ - ٢٦٢)

المقدمة الأولى : معرفة الكلام ..... (٢٦٣ - ٢٦٢)

المقدمة الثّانية : معرفة اللفظ ..... (٢٦٥ - ٢٦٣)

فائدة في اللّغات في الكلمة ..... (٢٦٨)

أقسام الكلمة ..... (٢٧٧ - ٢٦٩)

المقدمة الرّابعة : معرفة الكلم ..... (٢٧٨ - ٢٧٧)

المقدمة الخامسة : معرفة القول ..... (٢٧٨)

تنبيه في تركّب الكلام ..... (٢٨٢ - ٢٧٩)

علامات الاسم ..... (٣٠٣ - ٢٨٣)

١ - التّنوين، حدّه وأنواعه ..... (٢٩٦ - ٢٨٣)

تنبيه في الاستدلال بالتّنوين على اسميّة بعض أسماء الأفعال ..... (٢٩٦)

٢ - الخفض ..... (٢٩٧ - ٢٩٦)

٣ - دخول حرف الخفض ..... (٢٩٨ - ٢٩٧)





## المصطلح ..... الصفحة

- تنبيه في دخول حرف الجرّ على الفعل على سبيل الحكاية.....(٢٩٨)
- ٤ - دخول الألف واللام عليه.....(٢٩٨ - ٣٠٢)
- تنبيه في ماهيّة حرف التعريف.....(٣٠٠ - ٣٠١)
- "أم" حرف تعريف في لغة حمير.....(٣٠١ - ٣٠٢)
- تنبيه فيما يُعرف به الاسم سوى ما ذكر الناظم.....(٣٠٤ - ٣٠٥)
- علامات الفعل.....(٣٠٦ - ٣١٣)
- ١ - قد الحرفيّة ومعانيها.....(٣٠٦)
- تنبيه فيه توضيح لما تقرّر حول "قد" ومعانيها.....(٣٠٧ - ٣٠٨)
- ٢ - السّين وسوف ومعناهما.....(٣٠٨)
- تنبيه في زمن السّين وسوف.....(٣٠٩)
- ٣ - تاء التّأنيث السّاكنة.....(٣٠٩ - ٣١٠)
- تنبيه في الاستدلال بالتاء السّاكنة على فعليّة "نعم"
- و"بئس" و"عسى" و"ليس".....(٣١٠ - ٣١٢)
- ٤ - تاء المتكلّم.....(٣١٢)
- ٥ - نون التّوكيد.....(٣١٢ - ٣١٣)
- ٦ - ياء المؤنّثة.....(٣١٣)
- علامة الحرف.....(٣١٤)



## الموضوع ..... الصفحة

- تنبيه في احتياج الحرف إلى اسمٍ وفعلٍ،  
والأغراض التي يأتي لها الحرف ..... (٣١٥)
- باب الإعراب ..... (٣١٦ - ٣٣٠)
- تعريفه وذكر الخلاف في ماهيته ..... (٣١٦ - ٣١٩)
- نوعا التّغيير الإعرابيّ وكيفية الإعراب في كلّ نوع ..... (٣١٩ - ٣٢٣)
- تعريف العامل ..... (٣٢٣)
- تنبيه في مسألة من مسائل الامتحان، وهي إعراب  
"مررت بموسى" ..... (٣٢٤)
- فوائد تتعلّق بالباب ..... (٣٢٥ - ٣٢٦)
- تنبيه في أنواع الإعراب ..... (٣٢٦)
- أقسام الإعراب ..... (٣٢٧ - ٣٣٠)
- تعليل تسميتها ..... (٣٢٨ - ٣٢٩)
- تقسيمها بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص ..... (٣٢٩ - ٣٣٠)
- باب المعرب والمبنيّ ..... (٣٣١ - ٣٤٢)
- تعريف المعرب والمبنيّ ..... (٣٣١)
- أنواع الشّبه ..... (٣٣٢ - ٣٣٤)
- المبنيّ من الأفعال ..... (٣٣٤)
- تنبيهات ..... (٣٣٥ - ٣٤١)



## الموضوع ..... الصفحة

- أولها : في معنى المضارعة.....(٣٣٨ - ٣٣٥)
- ثانيها : في بناء الحروف.....(٣٣٨)
- ثالثها : في حركة البناء.....(٣٤١ - ٣٣٨)
- خاتمة في المبنيّ وحدّه.....(٣٤٢ - ٣٤١)
- باب علامات الإعراب.....(٤١٧ - ٣٤٣)
- علامات الرّفْع.....(٣٧٩ - ٣٤٣)
- ١ - الضمّة ومواضعها.....(٣٥٤ - ٣٤٥)
- ١ - الاسم المفرد.....(٣٤٥)
- ٢ - جمع التّكسير.....(٣٤٦ - ٣٤٥)
- المراد بجمع التّكسير وأقسامه.....(٣٤٦ - ٣٤٥)
- فائدة في التّفريق بين جمع القلّة والكثرة.....(٣٤٧ - ٣٤٦)
- تنبيه في اسم الجنس وجمع الجمع واسم الجمع.....(٣٥٠ - ٣٤٨)
- ٣ - جمع المؤنّث السّالم.....(٣٥٣ - ٣٥٠)
- ٤ - الفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء.....(٣٥٤ - ٣٥٣)
- ٢ - الواو ومواضعها.....(٣٧٢ - ٣٥٤)
- ١ - جمع المذكر السّالم.....(٣٥٥ - ٣٥٤)
- تنبيه فيما ألحق بجمع المذكر السّالم.....(٣٥٦ - ٣٥٥)



## الموضوع ..... الصفحة

فائدة في التفريق بين نون المثني وجمع المذكر السالم

وما ألحق بهما ..... (٣٥٧ - ٣٦٣)

٢ - الأسماء الخمسة أو الستة ..... (٣٦٣ - ٣٦٦)

تنبيه في المذاهب في إعراب الأسماء الستة ..... (٣٦٦ - ٣٧١)

أضرب الأسماء المعتلة ..... (٣٧١ - ٣٧٢)

٣ - الألف وموضعه في المثني ..... (٣٧٢ - ٣٧٥)

حدّ المثني ..... (٣٧٣)

شرط التثنية ..... (٣٧٤ - ٣٧٥)

تنبيه فيما يلحق بالمثني ..... (٣٧٦)

٤ - النون وموضعها الأفعال (الأمثلة) الخمسة ..... (٣٧٧ - ٣٧٨)

تنبيه في الواو والنون في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ ..... (٣٧٨)

علامات النصب ..... (٣٨٠ - ٣٨٥)

١ - الفتحة ومواضعها ..... (٣٨٠ - ٣٨١)

٢ - الألف وموضعها الأسماء الخمسة ..... (٣٨١)

٣ - الكسرة وموضعها الجمع بألف وتاء

(جمع المؤنث السالم) ..... (٣٨١ - ٣٨٢)

تنبيه في ماهية الجمع بألف وتاء مزيدتين ..... (٣٨٢ - ٣٨٤)

٤ - الياء وموضعها ..... (٣٨٤)



## الموضوع ..... الصفحة

- ٥ - حذف النون..... (٣٨٥ - ٣٨٤)
- علامات الخفض..... (٣٩٨ - ٣٨٦)
- ١ - الكسرة ومواضعها..... (٣٨٧)
- ٢ - الياء ومواضعها..... (٣٨٧)
- تنبيه في عوامل الجرّ..... (٣٨٩ - ٣٨٨)
- ٣ - الفتحة ومواضعها الممنوع من الصّرف..... (٣٩٨ - ٣٨٩)
- العلل المانعة من الصّرف وأمثلتها..... (٣٩٨ - ٣٩٠)
- خفض الممنوع من الصّرف بالكسرة..... (٣٩٨)
- تنبيه في الخلاف في تسمية الممنوع من الصّرف حال إضافته أو تعريفه  
بـ"أل" منصرفاً أم لا..... (٤٠٠ - ٣٩٩)
- فائدة في ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور..... (٤٠١)
- علامات الجزم..... (٤٠٤ - ٤٠٢)
- ١ - حذف نون الرفع..... (٤٠٣)
- ٢ - السّكون وموضعه..... (٤٠٤ - ٤٠٣)
- ٣ - حذف حرف العلة..... (٤٠٤)
- إعراب المضارع المعتل..... (٤٠٦ - ٤٠٥)
- تقدير علامة الإعراب..... (٤١٠ - ٤٠٧)



## الموضوع ..... الصفحة

فصلٌ يضبط ما في الباب الذي قبله،

ويحصره تمريناً للمبتدئ.....(٤١١ - ٤١٥)

تنبيهٌ في الأوجه الجائزة عند اتصال نون الوقاية

بالأمثلة الخمسة.....(٤١٦ - ٤١٧)

باب المعرفة والنكرة.....(٤١٨ - ٤٥٩)

تعريف النكرة وعلاماتها.....(٤١٨ - ٤٢٣)

فائدةٌ في أعمّ النكرات.....(٤٢٤)

المعارف الستّة.....(٤٢٥ - ٤٥٩)

١ - الضمير.....(٤٢٥ - ٤٣٣)

تعريفه وأقسامه.....(٤٢٦ - ٤٢٨)

حصر الضمائر.....(٤٢٨ - ٤٢٩)

جمع الضمائر المتصلة في كلمة.....(٤٢٩)

فائدةٌ في أعرف المعارف.....(٤٣٠ - ٤٣٣)

٢ - العلم.....(٤٣٤ - ٤٣٩)

تعريفه وأنواعه.....(٤٣٤ - ٤٣٥)

أقسامه من حيث الأفراد والتركيب.....(٤٣٥ - ٤٣٦)

تقسيمه إلى اسمٍ وكنيةٍ ولقبٍ.....(٤٣٦ - ٤٣٧)

تنبيهٌ في تقسيم العلم إلى مرتجلٍ ومنقولٍ، وأنواع النقل... (٤٣٨ - ٤٣٩)



## الموضوع ..... الصفحة

٣ - اسم الإشارة ..... (٤٤٠ - ٤٤٥)

تعريفه وتقسيم ألفاظه ..... (٤٤٠ - ٤٤١)

دخول حرفي التنبيه والخطاب عليه ..... (٤٤٢)

مراتب المشار إليه ..... (٤٤٢ - ٤٤٥)

أسماء الإشارة للمكان ..... (٤٤٥)

٤ - الاسم الموصول ..... (٤٤٦ - ٤٥٢)

تعريفه وألفاظه النصيّة ..... (٤٤٦ - ٤٤٧)

الموصلات المشتركة ..... (٤٤٨ - ٤٤٩)

تنبيه في احتياج الموصول إلى صلة، وحذف العائد ..... (٤٥٠ - ٤٥٢)

٥ - المعرف بالأداة ..... (٤٥٣ - ٤٥٦)

تنبيه في نوع "أل" في ثلاث آيات ..... (٤٥٦)

٦ - المضاف إلى واحدٍ من المعارف ..... (٤٥٧ - ٤٥٩)

الإضافة المفيدة للتعريف ..... (٤٥٧ - ٤٥٩)

رتبة المضاف إلى واحدٍ من المعارف ..... (٤٥٩)

باب الأفعال ..... (٤٦٠ - ٤٦٦)

الأفعال ثلاثةٌ والدليل على ذلك ..... (٤٦٠ - ٤٦١)

حدُّ كلٍّ منها ..... (٤٦١ - ٤٦٢)

أحكام الأفعال الثلاثة ..... (٤٦٣ - ٤٦٦)



## المعطوف ..... الصفحة

حكم الفعل الماضي ..... (٤٦٣)

حكم فعل الأمر ..... (٤٦٤)

المضارع وحركة أوّله ..... (٤٦٥ - ٤٦٦)

باب إعراب الفعل ..... (٤٦٧ - ٥٠٨)

رافع المضارع ..... (٤٦٧ - ٤٦٨)

نواصب المضارع ..... (٤٦٩ - ٤٨٦)

أَنْ ..... (٤٧٠)

لَنْ ..... (٤٧١ - ٤٧٢)

كَي المصدريّة ..... (٤٧٢ - ٤٧٣)

إِذَنْ ..... (٤٧٤ - ٤٧٦)

تنبيه في شروط النّصب بـ "إِذَنْ" ..... (٤٧٥ - ٤٧٦)

النّصب بـ "أَنْ" مضمرة بعد لام كي ..... (٤٧٦ - ٤٧٧)

بعد لام الجحد ..... (٤٧٧)

بعد حتّى ..... (٤٧٨ - ٤٨٠)

تنبيه في أنواع "حتّى" ..... (٤٧٨ - ٤٧٩)

فائدة في الأوجه الجائزة في :

« أكلت السمكة حتّى رأسها » ..... (٤٧٩ - ٤٨٠)

بعد أو ..... (٤٨٠ - ٤٨١)





## المعطوف ..... الصفحة

بعد الواو والفاء ..... (٤٨١ - ٤٨٥)

تنبيه فيما يخرج بتقييد النفي والطلب بالمحض

في مسألة اشتراط تقدّم أحدهما لنصب الفعل المضارع

الواقع بعد الواو والفاء ..... (٤٨٥ - ٤٨٦)

الجوازم ..... (٤٨٧ - ٥٠٨)

أولاً : ما يجزم فعلاً واحداً ..... (٤٨٨ - ٤٩٢)

لَمْ ..... (٤٨٨)

لَمَّا ..... (٤٨٨ - ٤٨٩)

لا الناهية ..... (٤٩٠)

لام الأمر ..... (٤٩٠ - ٤٩١)

لام الدّعاء ..... (٤٩١ - ٤٩٢)

ثانياً : ما يجزم فعلين ..... (٤٩٣ - ٥٠٨)

إِنْ ..... (٤٩٣)

مَنْ ..... (٤٩٣ - ٤٩٤)

مَا الشرطيّة ..... (٤٩٤)

إذا ..... (٤٩٤ - ٤٩٥)

أيّ ..... (٤٩٥ - ٤٩٦)

متى ..... (٤٩٦ - ٤٩٧)



## الموضوع ..... الصفحة

- آيان ..... (٤٩٧ - ٤٩٨)
- أَيْنَ ..... (٤٩٩)
- مهما ..... (٤٩٩ - ٥٠٠)
- حَيْثُمَا ..... (٥٠٠ - ٥٠١)
- كيفما ..... (٥٠١)
- أَنَّى ..... (٥٠١ - ٥٠٣)
- جزمها فعلين لفظاً أو محلاً ..... (٥٠٤)
- تنبيهٌ في استدراك "إذا" من الجوازم على الناظم،
- وكونها تجزم في الشعر ..... (٥٠٤ - ٥٠٧)
- حكم اقتران "ما" بهذه الجوازم ..... (٥٠٧ - ٥٠٨)
- باب مرفوعات الأسماء ..... (٥٠٩ - ٦٥٧)
- باب الفاعل ..... (٥١٠ - ٥٢٣)
- حدّ الفاعل ..... (٥١٠ - ٥١٢)
- رفعه بالفعل ..... (٥١٢ - ٥١٣)
- تنبيهٌ في جرّ الفاعل لفظاً ..... (٥١٣ - ٥١٤)
- اختصاص الفاعل بالرفع ..... (٥١٥)
- من أحكام الفاعل ..... (٥١٥ - ٥١٨)
- تنبيهٌ في رفع الفاعل تقديرًا أو محلاً ..... (٥١٨ - ٥٢١)



## الموضوع ..... الصفحة

تنبيه في أنّ الأصل تقدّم الفاعل وأنّه قد يتقدّم المفعول به

على خلافه..... (٥٢٢ - ٥٢١)

خاتمة في أحوال الفاعل في اللفظ والمعنى..... (٥٢٣ - ٥٢٢)

باب نائب الفاعل..... (٥٣٣ - ٥٢٤)

أغراض حذف الفاعل..... (٥٢٧ - ٥٢٥)

ما ينوب عن الفاعل..... (٥٢٩ - ٥٢٧)

تغيير الفعل..... (٥٣١ - ٥٢٩)

تنبيه في كيفية بناء الفعل المفتوح بتاء زائدة

أو همزة للمجهول..... (٥٣٢)

قسما نائب الفاعل الظاهر والمضمر..... (٥٣٣ - ٥٣٢)

تنبيه في إنابة أحد المفعولين فيما كان متعدّياً لاثنتين..... (٥٣٣)

باب المبتدأ والخبر..... (٥٤٥ - ٥٣٤)

تعريفهما ورافعهما..... (٥٣٦ - ٥٣٤)

أمثلة لهما وإعرابها..... (٥٣٩ - ٥٣٦)

تقسيم المبتدأ من حيث الإظهار والإضمار..... (٥٤٠ - ٥٣٩)

أنواع الخبر..... (٥٤٤ - ٥٤١)

تنبيه في تعدّد الخبر..... (٥٤٤)



## المصطلح ..... الصفحة

خاتمة في حكم وقوع الظرف خبراً عن الأحداث

والأشخاص ..... (٥٤٤ - ٥٤٥)

باب كان وأخواتها ..... (٥٤٦ - ٥٥٣)

سبب تسميتها نواقص ونواسخ ..... (٥٤٦)

أفعال الباب ..... (٥٤٦ - ٥٥٣)

تنبيه في توسّط خبر كان وأخواتها ..... (٥٥٢ - ٥٥٣)

باب إنّ وأخواتها ..... (٥٥٤ - ٥٦٤)

أحرف الباب ..... (٥٥٤ - ٥٥٧)

تنبيهان : أولهما في تعليل عمل "إنّ" وأخواتها

النّصب ثمّ الرّفع ..... (٥٥٧)

ثانيهما : في أنّ من العرب من ينصب بهذه الأحرف الجزأين ..... (٥٥٨)

معانيها ..... (٥٥٨ - ٥٦٣)

خاتمة في جواز تقدّم الخبر في باب إنّ وأخواتها إذا كان

ظرفاً أو جاراً ومجروراً ..... (٥٦٣ - ٥٦٤)

باب ظنّ وأخواتها ..... (٥٦٥ - ٥٧٤)

أفعال الباب وتقسيماتها ..... (٥٦٥ - ٥٧٤)

تنبيه في معاني "رأيت" ..... (٥٧١ - ٥٧٢)



## الموضوع ..... الصفحة

باب النّعت ..... (٥٧٥ - ٥٨٢)

تعريفه ..... (٥٧٥)

تبعيته للمنعوت، وقسما النّعت، وأمثلة ذلك ..... (٥٧٦ - ٥٨٠)

تنبيه في أغراض النّعت ..... (٥٨٠)

خاتمة في أحوال تعدّد النّعوت ..... (٥٨١ - ٥٨٢)

كونه مشتقاً ..... (٦١٦)

باب العطف ..... (٥٨٣ - ٦١٥)

تعريفه ..... (٥٨٣)

حكمه الإعرابي ..... (٥٨٣ - ٥٨٤)

تنبيه في شرط عطف الفعل على الفعل ..... (٥٨٦ - ٥٨٧)

حروف العطف عشرة ..... (٥٨٧ - ٦١١)

تقسيم حروف العطف من حيث التشريك

في المعنى والإعراب ..... (٥٨٧)

الواو ..... (٥٨٧ - ٥٨٩)

تنبيه في إتيان "الواو" بمعنى "أو" ..... (٥٩٠)

الفاء ..... (٥٩٠ - ٥٩٣)

تنبيه في إتيان الفاء للسببية ..... (٥٩٢ - ٥٩٣)

أو ..... (٥٩٣ - ٥٩٨)



## الموضوع ..... الصفحة

تنبيه في إتيان "أو" للإضراب، ومعنى الواو

عند بعض النحاة ..... (٥٩٦ - ٥٩٨)

أم ..... (٥٩٩ - ٦٠٢)

ثم ..... (٦٠٣ - ٦٠٥)

تنبيه : يُقال في ثَمَّ : ثُمَّت ..... (٦٠٥)

حتى ..... (٦٠٥ - ٦٠٦)

بل ..... (٦٠٦ - ٦٠٧)

لا ..... (٦٠٧)

لكن ..... (٦٠٨ - ٦٠٩)

إمّا ..... (٦٠٩ - ٦١١)

الاستغناء عن تكرارها ..... (٦١١)

أمثلة الناظم للباب ..... (٦١١ - ٦١٢)

تنبيه في عطف الفعل على الاسم المُشَبَّهِ له في المعنى ..... (٦١٢ - ٦١٣)

فائدة في الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء،

وبالواو والفاء في أوائل بعض السّور،

وهي فائدة نفيسة ..... (٦١٤ - ٦١٥)

[ باب عطف البيان ]

تتمّة في عطف البيان ..... (٦١٦ - ٦٢٠)



## الموضوع ..... الصفحة

- تعريفه..... (٦١٦ - ٦١٧)
- جواز كونه نكرة..... (٦١٧)
- جواز كونه بدل كلٍّ من كلٍّ..... (٦١٨)
- تعيّنه..... (٦١٨ - ٦٢٠)
- باب التوكيد..... (٦٢١ - ٦٣٩)
- تعريفه..... (٦٢١)
- التوكيد المعنوي..... (٦٢٢ - ٦٣٦)
- تعريفه..... (٦٢٢)
- توكيد النكرة..... (٦٢٣)
- ألفاظه..... (٦٢٤ - ٦٢٦)
- تنبيه في شروط التوكيد بـ "كل"..... (٦٢٧)
- تنبيهان : أولهما : أنّ أجمع وجمعاء لا يثنيان..... (٦٣٠)
- ثانيهما : أنّ أجمع وجمعاء وجمع لا ينصرفن..... (٦٣١)
- ترتيب ألفاظ التوكيد..... (٦٣٢)
- تنبيه في معنى أجمع وأكتع وأبضع وأبتع..... (٦٣٣)
- لا يجوز عطف أسماء التأكيد بعضها على بعض..... (٦٣٣ - ٦٣٤)
- ترتيب توابع أجمع..... (٦٣٤ - ٦٣٦)
- التوكيد اللفظي..... (٦٣٦ - ٦٣٩)



## المعطوف ..... الصفحة

خاتمة في أنه ليس من التوكيد قوله تعالى :

﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ ۖ

وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۖ ﴾ وليس من توكيد الجملة قول المؤذنين :

« الله أكبر الله أكبر » ..... (٦٣٧ - ٦٣٩)

باب البدل ..... (٦٤٠ - ٦٥٩)

تعريفه ..... (٦٤٠ - ٦٤١)

حكم البدل ..... (٦٤٢)

أقسام البدل ..... (٦٤٢ - ٦٥٢)

تنبيه في أقسام البدل بالنظر إلى التعريف والتنكير ..... (٦٥٣ - ٦٥٦)

خاتمة في أوجه بدل الاسم ..... (٦٥٧)

باب منصوبات الأسماء ..... (٦٦٠ - ٧٧٩)

باب المفعول به ..... (٦٦٠ - ٦٧٣)

تعريفه وعلامته ..... (٦٦١ - ٦٦٣)

السبب في كونه منصوباً ..... (٦٦٤)

حالات الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير ..... (٦٦٤ - ٦٦٦)

أقسامه من حيث الإظهار والإضمار ..... (٦٦٧ - ٦٧٣)

باب المصدر [ المفعول المطلق ] ..... (٦٧٤ - ٦٨٥)

تعريف المصدر وأنه أصل الأفعال ..... (٦٧٤ - ٦٧٥)





## الموضوع ..... الصفحة

- تعريف المصدر المنصوب (المفعول المطلق) وناصبه..... (٦٧٦)
- أقسامه..... (٦٧٧ - ٦٧٨)
- تنبيه في ناصب المصدر المعنوي..... (٦٧٩)
- تنبيه آخر في حذف عامل المصدر..... (٦٨٠ - ٦٨٤)
- خاتمة في ما ينوب عن المصدر في الانتصاب
- على المفعوليّة المطلقة..... (٦٨٤ - ٦٨٥)
- باب الظرف..... (٦٨٦ - ٧٠٤)
- تعريفه لغةً..... (٦٨٦)
- تعريف ظرف الزّمان والمكان..... (٦٨٩)
- ناصب الظرف..... (٦٩٠ - ٦٩٢)
- تنبيه فيه توضيح وبيان لما تقرّر ولما يأتي..... (٦٩٢ - ٦٩٤)
- شرح الظروف..... (٦٩٤ - ٧٠١)
- تنبيه في ما يُعد من المبهم..... (٧٠١ - ٧٠٢)
- خاتمة في نيابة المصدر عن الظرف..... (٧٠٤)
- باب الحال..... (٧٠٥ - ٧١٩)
- تعريفه لغةً..... (٧٠٥ - ٧٠٦)
- حدود الحال..... (٧٠٧)
- أحكام الحال وصاحبها..... (٧٠٨ - ٧١٨)



## الموضوعات ..... الصفحات

تنكيرها ..... (٧٠٨)

تأخيرها وتقديمها ..... (٧٠٩ - ٧٠٨)

مجيء الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر

وامتناع مجيئها من المبتدأ ..... (٧١٢ - ٧٠٩)

تنبيه في التفريق بين الحال المؤكدة لصاحبها،

والمؤكدة لعاملها ..... (٧١٤ - ٧١٢)

جمودها ..... (٧١٦ - ٧١٥)

تعريف صاحب الحال وتنكيره ..... (٧١٨ - ٧١٦)

اشتقاقها وانتقالها ..... (٧١٨)

خاتمة في كون الحال غير منتقلة ..... (٧١٩)

باب التمييز ..... (٧٣٠ - ٧٢٠)

تعريفه لغة ..... (٧٢٠)

تعريفه اصطلاحاً ..... (٧٢٢)

التمييز ضربان ..... (٧٢٧ - ٧٢٢)

أ - مفسرٌ لمفرد ..... (٧٢٢)

ب - مفسرٌ لنسبة، وهو على قسمين : محولٍ وغير محولٍ (٧٢٧ - ٧٢٢)

تنكيره ..... (٧٢٩ - ٧٢٧)

تأخيره ..... (٧٢٩)



## المصطلح ..... الصفحة

تنبيهٌ في ناصب التّمييز بعد الأعداد والمقادير ..... (٧٣٠)

باب الاستثناء ..... (٧٣١ - ٧٤٥)

تعريفه ونوعاه ..... (٧٣١ - ٧٣٢)

أدواته ..... (٧٣٣ - ٧٣٥)

حكم المستثنى مع إلّا ..... (٧٣٥ - ٧٤١)

حكم المستثنى بعد الأدوات الأخرى ..... (٧٤٢ - ٧٤٤)

تنبيهٌ في إعراب غير وسوى وسوى وسواء ..... (٧٤٢)

فائدةٌ نفيسةٌ في هل في القوم رجال ونساءٌ

أم رجال ليس إلّا ..... (٧٤٤ - ٧٤٥)

باب لا ..... (٧٤٦ - ٧٥٧)

حكمها وأنواع معمولها ..... (٧٤٧ - ٧٥٢)

تكرار لا ..... (٧٥٠ - ٧٥١)

حكم نعت اسم لا المفرد ..... (٧٥٢)

فائدةٌ في بعض شروط "لا" النافية للجنس ..... (٧٥٣)

خاتمةٌ في تقسيمات "لا" وأنواعها ..... (٧٥٣ - ٧٥٧)

باب المنادى ..... (٧٥٨ - ٧٦٨)

تعريفه ..... (٧٥٨)

حروفه ..... (٧٥٨ - ٧٦٠)



## الموضوع ..... الصفحة

حذف حرف النّداء.....(٧٦٢ - ٧٦١)

أنواع المنادى وحكم كلّ نوع.....(٧٦٥ - ٧٦٣)

تنبيه في الفرق بين النّكرة المقصودة

وغير المقصودة في النّداء.....(٧٦٥)

الأمثلة لأنواع المنادى.....(٧٦٨ - ٧٦٦)

باب المفعول لأجله.....(٧٧٤ - ٧٦٩)

تعريفه.....(٧٧٠ - ٧٦٩)

شروطه.....(٧٧١ - ٧٧٠)

حكمه إذا فقد شرطاً من هذه الشّروط.....(٧٧٢ - ٧٧١)

تتمّة في ما يقوم مقام لام التّعليل في جرّ المفعول لأجله... (٧٧٤ - ٧٧٣)

باب المفعول معه.....(٧٧٩ - ٧٧٥)

تعريفه وأمثله.....(٧٧٧ - ٧٧٥)

تنبيه في تعريف المفعول معه، ومحرّزات التعريف.....(٧٧٩ - ٧٧٧)

لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله.....(٧٧٩)

باب مخفوضات الأسماء.....(٨٠٦ - ٧٨٠)

أنواع الخافض.....(٧٨١ - ٧٨٠)

حروف الجرّ.....(٧٩٥ - ٧٨٢)

من.....(٧٨٣ - ٧٨٢)



## الموضوع ..... الصفحة

إلى ..... (٧٨٤ - ٧٨٣)

الباء ..... (٧٨٥ - ٧٨٤)

الكاف ..... (٧٨٦ - ٧٨٥)

في ..... (٧٨٧ - ٧٨٦)

اللام ..... (٧٨٨)

عن ..... (٧٨٩ - ٧٨٨)

على ..... (٧٩١ - ٧٨٩)

واو القسم ..... (٧٩١)

تاء القسم ..... (٧٩٢)

باء القسم ..... (٧٩٢)

مذ ومُنذ ..... (٧٩٣ - ٧٩٢)

رُبّ ..... (٧٩٤ - ٧٩٣)

واو ربّ والخلاف في ناصب الاسم بعده ..... (٧٩٥)

تنبيهان : أولهما : في استدراك بعض حروف الجرّ

التي لم يذكرها الناظم ..... (٧٩٧ - ٧٩٦)

ثانيهما : في تعلّق حروف الجرّ، وذكر الخلاف في ذلك ..... (٧٩٨ - ٧٩٧)

باب المضاف ..... (٨٠٧ - ٧٩٩)

تعريف الإضافة ..... (٨٠٠ - ٧٩٩)

تجريد المضاف من التّوين وأل ..... (٨٠٢ - ٨٠٠)

المسائل التي يجوز فيها دخول "أل" على المضاف ..... (٨٠٣ - ٨٠٢)



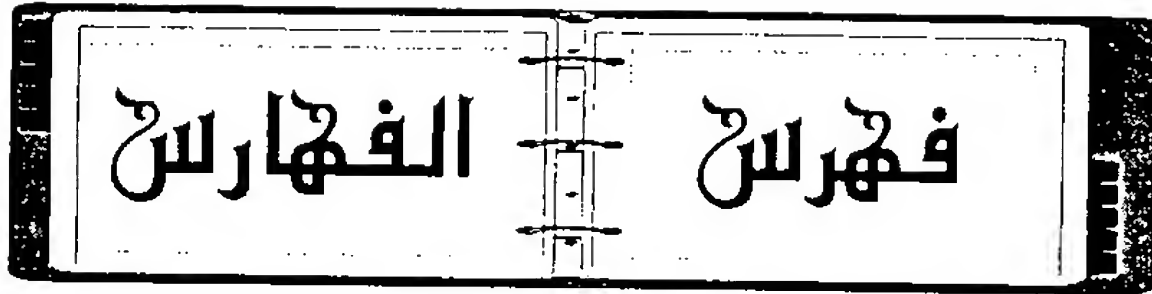
## الموضوع ..... الصفحة

- معنى الإضافة وضوابطه.....(٨٠٤ - ٨٠٦)
- أحكام التّوابع وتعريف التّابع.....(٨٠٧)
- خاتمة الكتاب.....(٨٠٨ - ٨١٠)
- تأريخ فراغ المؤلّف من تأليفه.....(٨١٠)





- ١١ -



## الفهرس الصفحة

- ١ - فهرس الآيات القرآنيّة..... (٨٢٨ - ٨١٢)
- ٢ - فهرس الأحاديث النبويّة والآثار..... (٨٣١ - ٨٢٩)
- أ - فهرس الأحاديث النبويّة..... (٨٣٠ - ٨٢٩)
- ب - فهرس الآثار..... (٨٣١)
- ٣ - فهرس أقوال العرب وأمثالها..... (٨٣٣ - ٨٣٢)
- ٤ - فهرس الأبيات وأنصافها..... (٨٤٦ - ٨٣٤)
- أ - فهرس الشّواهد الشعريّة..... (٨٤٢ - ٨٣٤)
- ب - فهرس الأبيات غير الشّواهد..... (٨٤٤ - ٨٤٣)
- ج - فهرس النّظم..... (٨٤٦ - ٨٤٥)
- ٥ - فهرس الأعلام..... (٨٥٢ - ٨٤٧)
- ٦ - فهرس القبائل والطوائف..... (٨٥٥ - ٨٥٣)
- ٧ - فهرس الكتب الواردة في المتن..... (٨٥٧ - ٨٥٦)
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع..... (٩٤٦ - ٨٥٨)
- ٩ - فهرس الموضوعات الإجماليّة..... (٩٥٠ - ٩٤٧)
- ١٠ - فهرس الموضوعات التفصيليّة..... (٩٧٥ - ٩٥١)
- ١١ - فهرس الفهارس..... (٩٧٦)